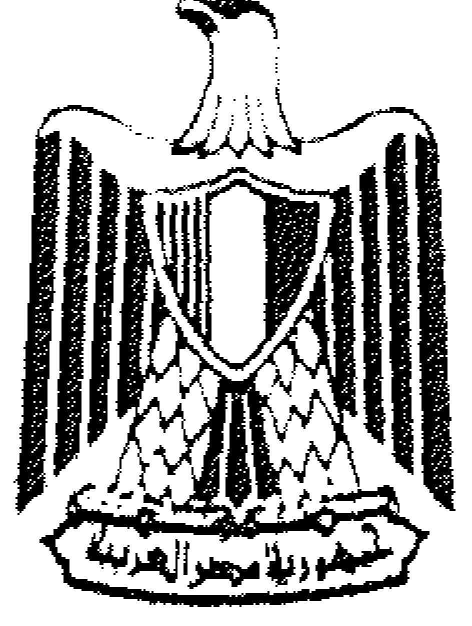
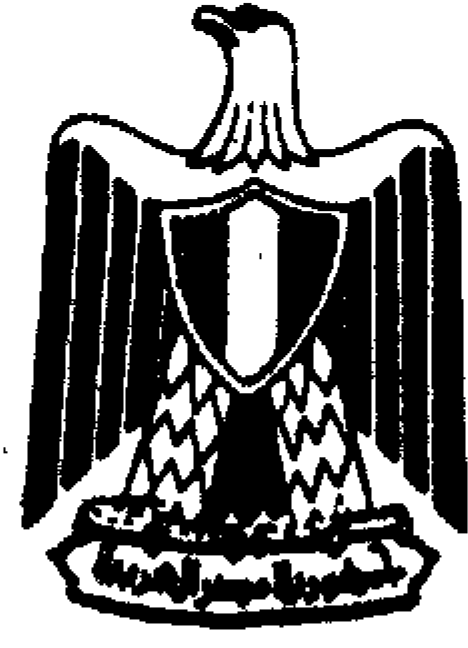


جمهورية مصر العربية
وزارة الخارجية

الدبلوماسية المصرية في أفريقيا
خلال خمسة عشر عاماً

١٩٧٧ - ١٩٩١

القاهـــرة
١٩٩٢



جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

هـــذا الكتـــابة
مـــلك الأستاذ الدكتـــور
رمـــزى زكـــى بطـــرس

الدبلوماسية المصرية في أفريقيا خلال خمسة عشر عاماً

١٩٧٧ - ١٩٩١

تقديم

دكتور / بطرس بطرس غالي

القاهرة ١٩٩٢

مقدمة :

إذا كانت مصر هي حجر الزاوية ، والأرض الركن في الثلاثية القارية ، التي يتألف منها العالم القديم ، وإذا كانت هي البوابة المشتركة لأفريقيا وآسيا وهي المدخل الطبيع لكليهما ، فإنها بكل اليقين ، الطريق الطبيعي إلى أفريقيا ، فالنيل هو النهر الوحيد الذي يفتح الوراء القاري ، وبفضله تكتسب مصر طبيعة المسلك وتصبح الدهليز الوحيد إلى قلب القارة .

كما أن أرض مصر ، تربة وماء ، جزء من جسم أفريقيا ، ولقد جعلت الظروف الجغرافية والتاريخية من مصر مشعل النور في القارة الأفريقية ، ومنارة أفريقيا الحضارية . وجدير بالذكر أن مصر أفريقية ، بقدر مصرية أفريقيا ، ذلك أن أفريقيا ، لا تجد بين جنباتها أكثر من مصر تفاخر بها العالم ، فهي أم التاريخ في قارة قيل أنها بلا تاريخ .

ولعل هيرودوت كان جغرافيًا قبل أن يكون مؤرخًا حين قال : «إن مصر هبة النيل» وذلك أن الحقيقة الأولى في الوجود المصري ، هو أن مصر هي النيل ، ولأن مصر هي النيل ، أو أن النيل هو مصر ، فما من رباط لمصر بخارجها ، أقوى وأعمق من النيل ، وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر ، أكثر وأشد من تلك التي يربطها بها بالنيل .

وحتى خارج البعد النيلي ، على محور الجنوب يتأكد تأثير مصر الحضاري ، على طول ساحل البحر الأحمر ، منذ رحلات فراعنة مصر إلى بلاد بونت ، التي وإن كانت تعني عند بعض المؤرخين دائرة القرن الأفريقي ، فإنها تمتد عند البعض الآخر ، لتشمل ساحل الزنج وزنجبار وشرق أفريقيا بلااستثناء ، بل وتشير بعض الدراسات إلى وصول إشعاع مصر الحضاري ، إلى محور الصحراء الكبرى ، وبين القبائل النيلوتية في أعالي البحار ، وبين بعض قبائل نيجيريا وغرب أفريقيا .

وكما يتداخل الكل مع الجزء والعام مع الخاص ، يتداخل بعض مصر الأفريقي مع بعدها النيلي ، حتى يمكن القول أن القطاع الأكبر من بعدنا الأفريقي ، إنما هو ببساطة بعدنا النيلي ، يكمله من ناحية اليمين قطاع هام على طول البحر الأحمر وشرق أفريقيا .

ولا أدل على اتجاه مصرتاريخيًا صوب الجنوب والشرق ، من موقع طيبة ، وهي المدينة الكبرى التي ظلت طويلاً عاصمة وطنية ، بل إن موقع طيبة الجنوبي المتطرف في مصر ، لا يمكن إلا أن يكون مؤشرًا ومفسرًا ، للبعد النيلي في توجهها منذ القدم .

كما أن الاتجاه الجنوبي والشرقي لمصر ، لم ينقطع طوال العصور القديمة وبعدها . فلقد انتقل تأثير الحضارة المصرية إلى أفريقيا بطول مجرى النيل . ومثلما صدرت مصر عناصر حضارتها وعقيدتها الفرعونية إلى الجنوب ، كررت دورها مع المسيحية ثم الإسلام .

فرغم أن المسيحية اتخذت من مصر شكلاً خاصًا بها ، حتى أصبحت القبطية في معنى ما ديانة من الديانات التي توصف بأنها «جغرافية وعنصرية» معًا ، أى تتحدد بإقليم معين وبشعب معين ، فإنها لم تلبث أن امتدت جنوبًا وبعيدًا ، بل لقد توطنت المسيحية وتوطدت في النوبة جنوبًا . أما الحبشة فكانت نهاية الإشعاع الديني لمصر ، حيث ارتبطت كلية بالكنيسة المصرية . بل لقد هاجر بعض المصريين من القبط ، أثناء الحروب الصليبية إلى الحبشة ، التي أصبحت منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي ، مهجرًا ليس غيرمألوف لهم ، وبهذه الهجرة الحقيقية ، أصبحنا نجد أن ملامح الماضي في النواة المصرية ، هي ملامح الحاضر على أطراف منطقتها الحضارية أو أبعادها النيلية .

ومع الإسلام يتأكد دور مصر من جديد ، فقد لعبت مصر دوراً هاماً في دفع المد الجديد ، حتى انفتح الطريق كاملاً . وفي القرن التاسع عشر ، انطلق البعد النيلي في مصر ، في عهد محمد على وأسرته الحاكمة ، في حوض النيل وشرق أفريقيا . وهنا يلاحظ ، من الناحية السياسية ، أن حدود مصر وقتذاك ، قد تعدت حدود النيل وتقدمت على محورين هما النيل والبحر الأحمر . وتقوم تلك الحقيقة كأوضح تعبير عن تداخل البعدين النيلي والأفريقي لمصر .

وإذا كان السودان قلب بعدنا النيلي ، موقعًا ورقعة ، فإن أطرافه في هضبة الحبشة من يمين وهضبة البحيرات من يسار ، أو من شمال وجنوب هي قلب منابعنا المائية ، ومن ثم قمة وحدتنا الهدرولوجية .

وهكذا ظل بعد مصر الأفريقي عامة ، والنيل خاصة ، بعدًا أصيلاً وجوهريًا ،لم يعرف الانقطاع ، ولا تعرض للاهتزاز ، بل لعله زاد عمقًا وقوة على مر العصور إجمالاً . وإذا ما كان يغلب على هذا بعد الطابع الحضاري والطبيعي أساسًا ، لأنه بعد هيدرولوجي ، بالغ الخطورة ، بحسبانه أساس الوجود المصري كله ، فإن ذلك على وجه التحديد ، ما يمنحه تلك الأهمية السياسية الخاصة .

وإذا كانت انتماءات مصر الأفريقية ، وتأثيراتها الحضارية فيها ونشاطاتها واتصالاتها معها ، تتفاوت في الكثافة والنوع والدرجة ، من إقليم إلى إقليم ، بحسب الضوابط الطبيعية والمسافةالجغرافية ، فهي أقوى تجاه الجنوب منها في نصف القارة الشمالي بصفة عامة . ومن ثم فلعله من الأولى ، أن تكون مصر جزءًا من شرق أفريقيا كما هو عليه الوضع الآن ، ذلك أن ارتباطها بالشرق هو ارتباط طبيعي أصيل ، يحقق لها القدر الأكبر من الفاعلية والتفاعل ، وينسجم بشكل أعمق مع حقائق المكان والكيان .

وانطلاقًا من حقيقة أن الحضارة المصرية ، الضارة أصولها في جذور الزمن ، هي في جوهرها التاريخي حضارة أفريقية ، تتوجه صوب الجنوب ، فإنه من الطبيعي أن يكون انتماء مصر الأفريقي ، انتماء قدر ومصير ، وأن ترتبط اهتماماتنا على الساحة الأفريقية بمصالح الأمن القومي وبالأهداف الاستراتيجة العليا .

كما ظلت الدائرة الأفريقية ـ على اتساعها ـ واحدة من أكثر دوائر العمل الدبلوماسي المصري حيوية وأهمية ، كما ظلت الدائرة النيلية تقف منها بمثابة الجذر الضارب في أعماق التاريخ ، توصل بين مصر وأفريقيا برباط خالد ، هو الماضي والحاضر والمستقبل في آن واحد .

ولعله من الطبيعي أن يكون إدراك مصر الحديثة ، ووعيها المسئول بحقيقة موقعها الاستراتيجي الفريد ، وامتداد أمنها بمفهومه القومي الواسع إلى أفريقيا ذاتها ، دافعًا لها على القيام بدور ريادي متميز ، والاطلاع بمسئوليات قومية طليعية في أفريقيا .

فلقد وقف الشعب المصري ، مؤمنا بالمصير الأفريقي الواحد على مر تاريخ طويل ، هنا على مدخل القارة الأفريقية ، يؤدي في إصرار ووعي ، رسالته الحافلة بالمسئولية والعطاء .

وعلى مدخل القارة ، وكما حاول شعبنا المصري في السابق ، أن تكون أرضه جسرًا للحضارات والثقافات ، تمر عليه إلى الآفاق البعيدة المترامية وراء أرضه ، فإنه وفي هذه الحقبة من الزمان التي يمكن أن تسمى بجدارة ، حقبة أفريقيا ، فإن شعبنا مازال ، وسيظل ، يؤدى رسالته التاريخية تجاه غيره من شعوب القارة الأفريقية .

فلقد سجل التاريخ لمصر الحديثة ، أنها كانت دوماً الملاذ والسند الحقيقي ، لشعوب القارة الأفريقية ، ولحركات التحرير فيها .. تدعم قضاياها ، وتمد لها يد العون والتأييد ، في مواجهة المستعمر الغاصب ، حتى يتحقق لها النصر وتنال حقها في الحرية والاستقلال .

وكما التزمت مصر في سياستها الخارجية تجاه أفريقيا ، ببذل كل العون والتأييد لكفاح الشعوب الأفريقية ضد الاستعمار والتمييز العنصري ، ودعم حركات التحرير الشرعية في نضالها من أجل الحرية والاستقلال ، فقد أولت الدبلوماسية المصرية كذلك اهتماماً خاصاً للجهود المبذولة لمساعدة أفريقيا على العبور فوق أزمتها الاقتصادية الطاحنة ، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية اقتصادية شاملة ، تحقق مزيداً من التعاون بين الجنوب والجنوب ، أي بين الدول الأفريقية بعضها وبعض ، مع توجيه موارد أفريقيا المادية والبشرية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

وتحقيقاً لهذه الأهداف ، اتجهت الدبلوماسية المصرية في تحركها في أفريقيا إلى العمل من خلال مجموعة متكاملة من المحاور يمثل :

أولها : الإطار الثنائي بمختلف مجالاته ، من تبادل للزيارات على مختلف المستويات ، وإبرام اتفاقات التعاون مع الدول الأفريقية ، وإنشاء وتدعيم الأجهزة التقنية المعنية بتقديم المعونات لدول القارة ودعم التنمية الأفريقية في مجالاتها المختلفة .

وثانيها : الإطار الإقليمي متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل ، من خلال مجموعة «أندوجو» واجتماعاتها وأنشطتها الفنية .

وثالثها : الإطار القاري ، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ، والجهود التي بذلتها مصر من أجل حل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها القارة ، وتسوية المنازعات ، وتصفية الاستعمار والعنصرية في الجنوب الأفريقي .

ورابعها : إطار الجنوب / الجنوب ، من خلال مؤتمرات واجتماعات التعاون الأفريقي / العربي على وجه الخصوص ، فضلاً عن ندوات الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني ، والأنشطة والتجمعات المعنية بتعاون الجنوب / الجنوب .

وفي السطور القادمة ، نلقي الضوء على مظاهر تحرك الدبلوماسية المصرية في هذه المحاور والإطارات .

أولاً : الإطار الثنائي :

شهدت العلاقات المصرية الأفريقية نشاطاً ملحوظاً على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية (١٩٧٧ – ١٩٩١) حيث تبادلت مصر العديد من الزيارات الرسمية مع كثير من الدول الأفريقية ، وفي مقدمتها زيارات متبادلة على مستوى رؤساء الجمهوريات ، وعلى مستوى الوزراء ، وصدرت عن بعض هذه الزيارات بيانات رسمية مشتركة ، عكست في مجملها توافقاً في الآراء تجاه العديد من المشاكل الأفريقية والإقليمية والدولية .

كما شهدت علاقات مصر الأفريقية ، اضطراداً متزايداً ودعما متنامياً لأواصر التعاون في مختلف المجالات ، وتم إبرام العديد من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني بين مصر والعديد من الدول الأفريقية .

ومن ناحية أخرى ، استضافت مصر العديد من المؤتمرات والاجتماعات الأفريقية ، كمانظمت وزارة

الخارجية الكثير من الندوات والدورات التدريبية ، لتنمية الخبرات الأفريقية في مختلف المجالات ، بحيث لم يكن يكاد يمضى شهر واحد ، دون أن تشهد القاهرة ، تجمعًا أفريقيا أو أكثر ، يحقق المزيد من التعاون بين مصر وشقيقاتها الأفريقيات .

١ - الصندوق المصرى للتعاون الفني مع أفريقيا :

وإيمانًا بدور مصر الأفريقي الرائد ومسئولياتها التاريخية تجاه شعوب القارة الأفريقية ، أنشأت وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٠ «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا» ، بهدف تقديم المعونات الفنية للدول الأفريقية ، سواء من خلال إيفاد خبراء مصريين إليها في مختلف التخصصات ، أو استقبال أبناء هذه الدول وكادراتها ، للتدرب في مصر في دروات تدريبية تعقد في الأكاديميات والمعاهد والمراكز المتخصصة في مختلف مجالات التنمية الأفريقية .

وقد ركز الصندوق بالفعل منذ بدء نشاطه عام ١٩٨١ ، على تقديم مختلف أشكال الخبرات الفنية ، في مجالات تنمية القوى البشرية التقنية ، بإيفاد الخبرات المصرية المتخصصة في سائر المجالات التي تحتاجها دول القارة الأفريقية ، وبتوفير التأهيل اللازم للكادرات الأفريقية في مختلف التخصصات في مصر ، كما أسهم الصندوق في تمويل نفقات العديد من المؤتمرات والندوات الأفريقية التي نظمت في مصر في مجالات التنمية بالقارة ، وفي استضافة زيارات الوفود والمسئولين من الدول الأفريقية .

وصادف نشاط الصندوق المصري ، نجاحًا كبيرًا ، كما لقي اهتمامًا واسعًا ليس فقط من جانب الدول الأفريقية ، بل ومن جانب العديد من المنظمات الدولية ومختلف الهيئات والوكالات العاملة في مجال المعونات الفنية ، وأصبح بالفعل يمثل الأداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية ، على المستوى العملي الفاعل في التعاون مع الدول الأفريقية ، كما توضح الأنشطة التي يقوم بها ، الدور المصري في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية في القارة ، وفي تحقيق سياسة التعاون بين الجنوب والجنوب ، التي تعتبر أنشطة الصندوق تجسيداً عملياً لها ، ونموذجًا رائدًا فيها .

وخلال العشر سنوات التي انقضت منذ إنشاء الصندوق (١٩٨١ - ١٩٩١) عقد الصندوق ٦٠ اتفاقا تعاونيا فنيا ، منها ٤٣ (اتفاقا وتبادل مذكرات) مع الدول الأفريقية، وخمسة اتفاقيات مع الجامعات والمعاهد الأفريقية ، فضلاً عن ١٥ اتفاقا للتعاون الفني في إطار نظام التعاون الثلاثي مع الدول والمنظمات الدولية المانحة .

وفي مجال إيفاد الخبراء المصريين ، تم خلال السنوات العشر الماضية إيفاد ٣١١٢ خبيرا (بواقع خبير / سن) ، إلى مجموعة كبيرة من الدول الأفريقية ، بلغت اثنتين وأربعين دولة من دول القارة وذلك من مختلف التخصصات التي ضمت الأطباء والمهندسين والزراعيين والأساتذة في الرياضة والعلوم وغيرهم .

وتضمنت أنشطة الصنوق إيفاد الخبراء المصريين لأفريقيا في مهام قصيرة الأجل بناء على طلب الدول الأفريقية في مختلف مجالات التنمية (الزراعة ـ الري ـ الجيولوجيا ـ النقل البحري ـ الصحة ـ السياحة ... وغيرها) ، حيث تم إيفاد ١٣٢ خبيراً في هذه المهام إلى ٢٨ دولة أفريقية .

كما تضمنت أنشطة الصندوق إيفاد الأساتذة والمحاضرين المصريين في إطار برامج منظمة لإلقاء المحاضرات في الجامعات والمعاهد والمراكز الثقافية والدبلوماسية في الدول الأفريقية ، وخلال عشر سنوات تم تنظيم ٦٢من هذه البرامج في هذه الدول ، حضرها طلاب وأساتذة الجامعات والمعاهد والمثقفون ورجال السلك الدبلوماسي ورجال الإعلام في هذه الدول .

وقدم الصندوق خلال السنوات الماضية حوالي ستمائة منحة تدريبية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، للكوادر من ٣٢ دولة أفريقية ، كما شملت أنشطة الصندوق تنظيم وتمويل تسعين برنامجاً تدريبياً للكوادر الأفريقية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وغطت مجالات التدريب شئون الشرطة والزراعة والفلاحة والري والصناعة والنقل البحري والدبلوماسية وشارك في هذه البرامج التدريبية خلال العشر سنوات الماضية أكثر من ثلاثة آلاف من كوادر خمسين دولة أفريقية ، ولاقت هذه البرامج التدريبية إقبالاً متزايداً من جانب دول القارة .

ونظراً لحاجة الدول الأفريقية للمزيد من برامج المعونات الفنية ، استحدث الصندوق المصري قنوات جديدة لتزويد الدول الأفريقية بهذه المعونات عن طريق نظام التعاون الثلاثي مع اليابان منذ عام ١٩٨٥ وقد عقد الصندوق في إطار هذا النظام اتفاقات مع اليابان (وكالة الجايكا) لتنظيم ندوات وبرامج تدريبية بواقع برنامج كل عام في مجالات النقل البحري ، والصحة (التمريض) والزراعة (تكنولوجيا زراعة الأرز) ، والصناعة (تكنولوجيا اللحام) ، وعقد الصندوق مؤخراً اتفاقا مماثلاً مع اليابان لتنظيم برامج ندوات تدريبية لمراقبي الزلازل والأرصاد الجوية في أفريقيا ، وقد بلغ إجمالي الدورات والندوات التدريبية التي تم تنظيمها منذ عام ١٩٨٥ وحتى عام ١٩٩١ في إطار نظام التعاون الثلاثي ، اثنتين وعشرين دورة ، شارك فيها ٣٥٠ من الكوادر الأفريقية .

وفي فبراير عام ١٩٩١ ، نظمت الدبلوماسية المصرية مؤتمراً دبلوماسيا في مدينة نيروبي ، ضم سفراء مصر في دول حوض النيل والجنوب الأفريقي ، لتقييم التجربة الرائدة التي قام بها الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا «لدعم الدبلوماسية المصرية في أفريقيا ، فضلاً عن بحث علاقات مصر بهذه المجموعة من دول القارة ، حيث تدارس المؤتمر أنشطة وإنجازات الصندوق خلال العشر سنوات التي انقضت منذ إنشائه ، وأبرز الدور الإيجابي الفعال للصندوق في دعم علاقاتنا الأفريقية ، وفي تحقيق سياسة مصر في تعاون الجنوب/ الجنوب .

وأوصى المؤتمر بمواصلة الصندوق برسالته القوية ، والعمل على تنمية وتطوير أنشطته مع المرحلة القادمة بما فيها من متغيرات سياسية وعملية ، في ضوء انتهاء الحرب الباردة ، ووجود جنوب أفريقيا على المسرح الأفريقي ، وأوربا الموحدة ١٩٩٢ .

وأهمية زيادة الدعم المالي للصندوق لتمكينه من القيام بدوره خلال المرحلة القادمة ، لمواجهة الإقبال الكبير والطلبات المتزايدة من الدول الأفريقية على المعونات الفنية التي يقدمها في خدمة تنمية القارة .

وأبرز المؤتمر أهمية الإعلام عن المعونات الفنية التي تقدمها مصر كدولة نامية من خلال الصندوق لأفريقيا ، خاصة لدى الدول المتقدمة المانحة ولدى المنظمات الدولية والإقليمية ، وإبراز البيانات الخاصة بها في التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، مع ضرورة مواصلة تركيز أنشطة الصندوق على المعونات المؤثرة والفعالة في تنمية المهارات والخبرات الإنسانية لدى الدول الأفريقية ، خاصة عن طريق إيفاد الخبراء المصريين وتدريب الكادرات الأفريقية ، دون تمويل المشروعات أو تقديم مساعدات مادية .

كما دعا المؤتمر إلى الاهتمام بالاتصال بالدول ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات المانحة ، للتعرف على إمكانيات التعاون على احتياجات الخبرات الفنية المصرية ، مع التوسع في تطبيق نظام التعاون الثلاثي مع الدول والمنظمات المانحة ، وأبرز أهمية التوسع في أنشطة الصندوق الخاصة بعقد الدورات التدريبية وتهيئة فرص التدريب والتأهيل للكادرات الأفريقية في مختلف قطاعات التنمية والتكنولوجيا

المتاحة في جمهورية مصر العربية .

وفي مجال مساعدة دول المواجهة الأفريقية في الجنوب الأفريقي ، ساهمت مصر في صندوق أفريقيا لدعم هذه الدول منذ إنشائه في قمة عدم الانحياز في هراري في عام ١٩٨٦ ، وذلك عن طريق الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، الذي قام بتنفيذ هذه المساهمة بتقديم معونات فنية (خبراء ـ تدريب) لدول المواجهة الأفريقية في قطاعات تأمين المنشآت الحيوية وتنمية المهارات الإنسانية اللازمة لإدارة الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول ، فضلاً عن تقديم المساعدات الفنية لحركات التحرير في جنوب أفريقيا .

ومنذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩١ ، تضمنت المعونات الفنية المقدمة من مصر لدول المواجهة الأفريقية إيفاد ٤٠٢ من الخبراء المصريين ، فضلاً عن تدريب ٥١١ من الكوادر في مختلف المجالات التي تمثل اهتمامات أهداف صندوق أفريقيا .

وقد قدم الصندوق معونات فنية لحركتي التحرير الأفريقية في جنوب أفريقيا ، حيث تدريب كادرات الحركتين في مختلف البرامج التدريبية التي تعقد في مجالات التنمية الأفريقية ، كما قدم الصندوق معونات فنية لناميبيا قبل الاستقلال ، حيث أوفد الصندوق ٣٥ خبيرا للتدريس بمعهد ناميبيا في لوساكا (بواقع الخبير / سنة) وذلك في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٠ ، فضلاً عن إشراك الكادرات الناميبية في البرامج التدريبية التي نظمها الصندوق في مجالات التنمية ، وعقد الصندوق اتفاق تعاون فني مع ناميبيا عقب الاستقلال لمدها بالخبراء المصريين وتدريب كادراتها في مختلف المجالات ، كما عقد اتفاقا تعاونيا فنيا مع جامعة ناميبيا لمدها بالأساتذة المصريين في مختلف التخصصات .

٢ - المراكز المصرية لتأهيل الأفارقة :

والواقع أن الأنشطة التي يقوم بها «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا» ، لا تمثل إلا جانبًا من المعونات الفنية التي تقدمها مصر للقارة الأفريقية ، حيث يتوافر في مصر العديد من المؤسسات والأجهزة التي تقدم المعونة الفنية ، من خلال إيفاد الأساتذة والمدرسين للدول الأفريقية ، واستقبال أبناء هذه الدول على منح للدراسة في مصر ، كوزارة التعليم ، والأزهر الشريف .

فضلاً عن المنح التي تقدمها وزارة الدفاع لتدريب الكادرات الأفريقية في أكاديمياتها .

هذا فضلاً عن «المركز المصري الدولي للزراعة» التابع لوزارة الزراعة المصرية ، والذي أنشئ بالقاهرة في عام ١٩٦٥ ، ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٩٠ قدم المركز ٨١٨١ منحة تدريبية في مختلف مجالات الزراعة ، منها ٥٤٨٢ منحة للكادرات الأفريقية ، و ٢٠٢٨ للكادرات الآسيوية ، فضلاً عن ٥٤٩ منحة لكادرات أمريكا اللاتينية ، وتضمنت الدورات التدريبية المنتظمة التي يعقدها المركز برامج تدريب في مجالات الإنتاج الحيواني ، والصحة الحيوانية ، وإنتاج الدواجن ، وتحسين التربة ، ومقاومة الآفات ، وإنتاج وتكنولوجيا القطن ، والائتمان الزراعي ، وإدارة التعاونيات والتوسع الزراعي ، وتنمية تربة الأسماك ، والتنمية الريفية المتكاملة ، وغيرها من البرامج .

كذلك أنشئ في مصر منذ عام ١٩٧٧ «معهد المذيعين الأفارقة» التابع لوزارة الإعلام المصرية ، وينظم هذا المعهد منذ إنشائه برنامجين تدريبيين كل عام للمتدربين من الأفارقة ، أحدهما للدول المتحدثة بالإنجليزية ، والآخر للدول المتحدثة بالفرنسية ، ويقدم في برامجه دراسات نظرية وتدريبات عملية في مجال وسائل الإعلام من خلال الإذاعة والتليفزيون ، كما ينظم برنامجًا للتدريب في الهندسة الإذاعية ، وخلال الفترة منذ إنشاء المعهد وحتى عام ١٩٨٨ ، استقبل المعهد ٧٤١ من كادرات واحدة

وأربعين دولة أفريقية .

كذلك في إطار اهتمام الدبلوماسية المصرية بتشجيع التعاون بين المنظمات التعاونية الزراعية في أفريقيا ، قامت مصر بتدعيم «لجنة الفلاحين الأفارقة» التي أنشأها «الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي» في مصر ، بالتعاون مع المنظمات التعاونية بالدول الأفريقية ، وأعلن عن ميلادها في الاجتماع التاسيس الذي انعقد بالقاهرة في فبراير عام ١٩٨٥ ، حيث شاركت في الاجتماع ثلاثة وعشرون دولة أفريقية ، وتم فيه اختيار مصر لرئاسة اللجنة ، والقاهرة مقرًا لها ، وتحولت اللجنة إلى «اتحاد للفلاحين الأفارقة» منذ عام ١٩٨٨ .

ومنذ قيام اللجنة ركزت على عقد الدورات التدريبية للفلاحين الأفارقة من مختلف التنظيمات التعاونية الأفريقية ، بالتعاون مع «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا» بوزارة الخارجية ، حيث تم منذ عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩١ تدريب ٢٥١ من القيادات الفلاحية بالدول الأفريقية ، سواء من رؤساء التنظيمات الزراعية ، أم من شباب الفلاحين والفلاحات الأفريقيات ، بهدف الحصول على الخبرات والمهارات للعمل الزراعي الريفي ، ولإدارة المنظمات الزراعية في أفريقيا .

وقد أسهم الدعم الذي حصل عليه «الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي» في مصر في أنشطته الأفريقية ، إلى تمكين الاتحاد من تعميق خطوط الاتصال مع التنظيمات التعاونية والفلاحين الأفريقيين حيث عقد الاتحاد بروتوكولات تعاون مع الاتحادات الوطنية للفلاحين في كينيا وزامبيا وتنزانيا وزيمبابوي والصومال والسودان والسنغال وغيرها من دول القارة ، بهدف توطيد أواصر التعاون مع هذه الاتحادات لتنمية العمل الزراعي والتعاوني ، والارتقاء بأساليب الإدارة الزراعية والتسويق والميكنة وغيرها .

٣ - الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية :

يضاف إلى ذلك المسعى المصري الذي استغرق سنوات من جهد الدبلوماسية المصرية ، من أجل إنشاء جامعة أفريقية ، تنشر العلم الحديث ، وتلقن كادرات أفريقيا تطبيقات التكنولوجيا المعاصرة ؛ وفي مؤتمر القمة الفرانكفونية التي تجمع الدول المتحدثة بالفرنسية والذي عقد في داكار في ٢٧ مايو عام ١٩٨٩ ، تم التوقيع على بروتوكول إنشاء الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية ـ التي تعرف باسم جامعة سنجور ، في مدينة الإسكندرية ، وصدرقرار رئيس الجمهورية المصرية رقم ٢٧٢ لعام ١٩٨٩ بالموافقة على إنشائها وعلى النظام الأساسي الخاص بها .

وفي الرابع من نوفمبر ١٩٩٠ ، تم افتتاح الجامعة بالإسكندرية ، لتكرس جهودها في خدمة قضية التنمية في القارة الأفريقية ، وفي وقت تتزايد فيه الحاجة للنهوض بمستوى الحياة في أفريقيا في شتى المجالات وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في مختلف أنحاء القارة ، بما يساعد الشعوب الأفريقية على مواجهة مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، دون إغفال للاهتمامات الجديدة للجماعة الإنسانية ، وفي مقدمتها حماية البيئة .

وقد قام الرئيس محمد حسني مبارك بافتتاح الجامعة ، حيث أبرز اعتزاز شعب مصر بانتمائه الأفريقي ، وامتنان مصر لاختيار مدينة الإسكندرية العريقة مقرًا للجامعة ، واعتبر أن الجامعة تشكل صرحًا شامخًا ومنارة فكرية مرموقة على أرض مصر إلى جانب الأزهر الشريف وجامعته ، وأكد على أهمية مغزى تخصيص الجامعة بخدمة مجالات التنمية في أفريقيا ، بمايمكن الشعوب الأفريقية من مواجهة تحديات التنمية الشاملة .

وتتركز الدراسة في الجامعة في التغذية والصحة وإدارة الأعمال ، فضلاً عن الدراسات البيئية ، وهي مجالات في غاية الأهمية للقارة الأفريقية ، وأساليب الدراسة فيها متميزة ، وقد قبلت الجامعة في عامها الأول أكثر من تسعين طالبًا وفي عامها الثاني أكثر من ١٥٠ طالبًا ممن لهم خبرة في مجالات تخصصهم تتراوح ما بين ثلاثة وسبعة أعوام ، حيث يستمرون في الدراسة لمدة عامين ، وقد تم دعم الجامعة بالتعاون الدولي المستمر بالإمكانات المادية والعلمية التي تمكنها من استيعاب فئات الطلاب في السنوات القادمة وتحقيق الأهداف الحضارية والرسالة التنويرية والتنمية التي تصبو إليها الجامعة .

وقد شارك في حفل افتتاح الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية كل من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ، والرئيس السنغالي عبده ضيوف ، والرئيس الزائيري موبوتو سيسي سيكو ، وولي العهد البلجيكي وقيادات سياسية في كندا ، والرئيس السنغالي السابق ليبولد سنجور الذي تسمى الجامعة باسمه ، وأبرز الرئيس الفرنسي في الافتتاح أن اختيار الإسكندرية لتكون مقرًا للجامعة لم يكن مجرد مصادفة ، بل جاء نتيجة الدور الحضاري والثقافي لمصر ، كما أن الإسكندرية تمثل ثراء تاريخيًا وأدبيًا وركيزة للفكر ، وهمزة وصل بين القرون .

٤ – ندوات الدبلوماسيين الأفارقة :

ومن الجدير بالإشارة أن الدبلوماسية المصرية ، وهي سائرة في جهودها على مدار السنوات الخمسة عشرة الماضية ، قد عملت على نقل الخبرات السياسية المتاحة لها لدول القارة الأفريقية ، كما اهتمت بتوضيح حقائق ومعالم وأبعاد السياسة الخارجية المصرية ، والمواقف المصرية في مختلف القضايا الدولية والإقليمية والسياسية والاقتصادية ، لمختلف قطاعات الدبلوماسيين والمثقفين ورجال الإعلام والصحافة والسياسة الأفارقة في سائر بلدان القارة .

وفي الزيارات والجولات التي تم القيام بها لدول القارة ، خلال هذه السنوات ، حرصنا على أن تتضمن برامجها وأنشطتها ترتيب لقاءات واجتماعات مع السادة السفراء الأفارقة الذين يشكلون المجموعة الأفريقية في هذه الدول ، وكذلك ترتيب إلقائنا لمحاضرات في ندوات تنظمها الجامعات والمعاهد الأفريقية ، يحضرها الأساتذة والطلاب ، والمثقفون ورجال السياسة والصحافة وغيرهم .

كذلك أولينا عناية خاصة لتدريب شباب الدبلوماسيين الأفارقة ، والعناية في هذا التدريب بتأهيلهم وإكسابهم المهارات والخبرات وتغذيتهم بالمعلومات التي تمكنهم من ممارسة العمل الدبلوماسي الأفريقي ، خاصة في ظل التطورات والتغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية ، سواء منها السياسية أم الاقتصادية ، مع التركيز على ربط الدبلوماسية بالتنمية ، إيمانًا منا بأهمية قضية التنمية في القارة وضرورة دعم الروابط الاقتصادية بين دولها النامية .

ومن هنا ، كان حرصنا منذ عام ١٩٨٤ على تنظيم ندوات تدريبية ، تعقد بمعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية – بتمويل من الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا – يدعى لها الدبلوماسيون الشبان من الدول الأفريقية ، بواقع ندوتين في العام ، تخصص إحداها للدول الأفريقية المتحدثة بالإنجليزية ، والأخرى للدول الأفريقية المتحدثة بالفرنسية ، ولاقت هذه الندوات والدورات إقبالاً كبيرًا من دول القارة ، التي تواصل كل عام إيفاد كادراتها الدبلوماسية المتجددة ، حيث تستضيفهم القاهرة ، وتجند كبار الدبلوماسيين والأساتذة والمتخصصين ، لإلقاء المحاضرات عليهم ، ونقل الخبرات والمهارات السياسية لهم ، في مختلف مجالات العمل الاقتصادي والدولي والتحرك الدبلوماسي .

وقد استضافت القاهرة من هذه الندوات ستة عشر ندوة حتى نوفمبر ١٩٩١ ، تم التركيز فيها على المجالات والموضوعات والقضايا التي تهم الدبلوماسي الأفريقي ، سواء بالنسبة للمنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية ، أم العلاقات الدولية والسياسية ، كما تعرضت للمشكلات والقضايا الاقتصادية ، فضلاً عن التعاون الدولي ، وحوار الشمال وتعاون الجنوب / الجنوب ، والقانون الدولي ، والقانون الإنساني وحقوق الإنسان ، وتم التركيز في كل ندوة على موضوع معين أو قضية هامة ، من بينها إنجازات ومشكلات منظمة الوحدة الأفريقية ، ونزع السلاح في أفريقيا وقضايا الديون والمنازعات الأفريقية والتقارب بين القوى العظمى وآثاره على أفريقيا ، وأفريقيا والنظام الدولي الجديد .

٥ - التعارف على الأحزاب السياسية الأفريقية :

ومن ناحية أخرى ، تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الأفريقية والخروج بها من مسار العلاقات الرسمية الضيقة ، إلى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية الواسعة . ومن ثم فقد كانت مصر من القوى المؤسسة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية ، التي تجسد إرادة الشعوب الأفريقية في لم شمل كل الأحزاب والتجمعات والقوى الحية في مجتمعاتنا ، من أجل تعبئة الجهود وحشد الطاقات وشحذ الهمم ، وفاء لمسئوليات المستقبل الأفريقي .

وإذ يؤمن الحزب الوطني الديمقراطي في مصر، بأن الاتصالات الحزبية، هي التعبير العملي والأسلوب الإيجابي في تحقيق الاتصال بين الشعوب الأفريقية ، ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهيىء الأداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبي مع مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقنن ، من خلال عقد الاتفاقات وإبرام البرتوكولات ، بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزب السياسية الأفريقية في كل من تشاد وغينيا وزائير وأفريقيا الوسطى وموزمبيق وساوتومي وبرنسيب وموريشيوس وسيراليون وزامبيا .

ولكن إذا كانت اتفاقات التعاون الحزبي ، التي تبرم بين حزب أفريقي وحزب أفريقي شقيق ، تفتح الطريق أمام النشاط على المستوى الثنائي ، فإن ذلك ينبغي أن يكون مجرد خطوة على طريق النشاط على المستوى الجماعي ، الذي يظل هو الهدف النهائي والغاية المنشودة لأحزابنا الأفريقية جميعاً .

إن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية ، هي صورة من صور ذلك العمل الجماعي ، الذي نصبو إلى تحقيقه ، ليس فقط بين كادرات أحزابنا السياسية ، ولكن بين الكادرات الشبابية والكادرات النسائية ، والكادرات في مختلف القطاعات في مجتمعاتنا الأفريقية الناهضة .

ذلك أن الالتحام الشامل ، والتعاون النشط ، بين مختلف قطاعات ومجالات الحياة في بلادنا ، إنما يهيئ لحركتنا القوة والفاعلية ، ولمواقف حكوماتنا المساندة والدعم ، كما يفجر الوعي بين صفوف جماهيرنا ويتيح لها أن تتبادل الخبرات والتجارب في مسيرتها من أجل صياغة مستقبل أكثر إشراقًا وأملاً .

وقد استضافت مصر الندوة التي عقدتها رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية حول الديمقراطية والتنمية خلال الفترة من ٥ إلى ٧ مارس عام ١٩٩٠ ، حيث عكس الموضوع الذي كان محور المناقشات في هذه الندوة الإدراك الأفريقي الواضح لأهمية حق الشعوب والمجتمعات في التنمية ، وتحقيق أوسع قدر من المشاركة الشعبية ، كأساس متين للتعبئة والمساءلة وبلوغ الهدف .

وكان واضحاً من المناقشات التي تمت أن الرؤية السليمة للتحديات التي تواجهنا تفرض علينا أن نفرق بين عالمية القضايا التي أصبحت مثارة ومطروحة في شتى أنحاء الكرة الأرضية ، وبين أصالة النضال الذي تخوضه شعوب معينة في هذه القارة أو تلك ، وهي أصالة تستند إلى اختلاف التاريخ ومراحل النمو والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يعني أن ما يصلح لبلد معين يقع في النصف الشمالي للعالم ويحظى برخاء اقتصادي واستقرار اجتماعي ملحوظ ، قد لا يصلح بالضرورة لمجتمعات أخرى لا تزال تكافح كفاح الأبطال حتى تحقق أولى الخطوات على طريق التنمية ، أى أن المطلوب لحركتنا ليس هو التقليد الأعمى ، بل هو الاستفادة من تجارب الآخرين والدروس التي خرجوا بها ، مع أخذ الظروف والأوضاع المحلية والإقليمية بعين الاعتبار .

٦ - التعاون بين رجال الأعمال الأفارقة :

وقد برز على مدار السنوات الماضية ، ما يوضح جهود مصر من أجل تعبئة كل الطاقات ، واستنفار مختلف الهمم ، وتجمع كافة الخبرات من كل نوع ، والقدرات والإمكانات في كل ميدان ، وتجنيدها لخدمة التعاون ، داخل الأسرة الأفريقية تحقيقاً لخير القارة ولصالح شعوبها ، وذلك على أساس ما تؤمن به السياسة المصرية من ضرورة ربط الدبلوماسية بالتنمية ، والسياسة بالاقتصاد ، من أجل تحقيق الفوائد المتبادلة ، والمصالح المشتركة .

وفي هذا الإطار تعمل الدبلوماسية المصرية على دعم وتأييد ومساندة النشاط الخاص وقطاع الأعمال ، كما تؤمن مصر إيماناً عميقاً باستحالة تحقيق التقدم وصنع العمران ، وحل المشكلات ، ومواجهة التحديات ، وبناء مجتمع الرخاء ، مالم يتم إطلاق المبادرات الفردية للعمل والنشاط في مختلف المجالات . كما أن حكومة جمهورية مصر العربية على اقتناع كامل وثقة مطلقة في جدوى النشاط الاستثماري ، والقطاع الاستشاري وهي تعمل ـ بكل طاقتها ـ على تشجيع القطاع الخاص ، وتوفير أجواء الاستقرار له ، ليلعب دوره الهام ويؤدى رسالته الحيوية في تطوير الاقتصاد الوطني والأفريقي على السواء .

وإذا كانت فئات الخبرات الفنية المصرية الموفدة إلى مختلف دول القارة الأفريقية ، هي ذات فائدة إيجابية في دعم التنمية الاقتصادية الأفريقية ، فإن العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال ، وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من أجل خدمة قضايا التنمية الأفريقية ، من شأنه أن يلعب دوراً أساسياً وفعالاً في بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من أجل خيرها وتقدمها .

إن الاستشاريين ورجال الأعمال في بلادنا يلعبون دور الرواد الأوائل الذين يضربون المثل في أداء ضريبة العمل الوطني ، ويؤكدون قدرة أبناء أفريقيا في إرساء قاعدة صلبة للاقتصاد القومي الأفريقي - تكون أساساً راسخاً لاستقلال الإرادة الوطنية ، ومحورا ترتكز عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وبوتقة تنصهر فيها الجهود الصادقة لأبناء الوطن المخلصين ، وتمتزج فيها إنجازات الماضي بتحديات الحاضر وآمال المستقبل ، ولقد شهدت بلادنا إنجازات ملموسة لقطاع الأعمال ، ورجال الاستثمار ، وأصحاب المبادرات الفردية ، الذين كانوا دائماً فئة مؤمنة بروح الريادة ، يحدوها الاستعداد للعطاء المستمر ، واقتحام الصعاب والثقة بالنفس والتفاؤل إزاء المستقبل .

ومن هنا استضافت مصر بالقاهرة في الفترة من ٧ إلى ١١ مارس عام ١٩٨٨ ، أول ندوة للتعاون بين الاستشاريين ورجال الأعمال الأفريقيين ، قام بتنظيمها «الصندوق المصري للتعاون الفني مع

أفريقيا» ، واشترك فيها سبعة وأربعون من الاستشاريين ورجال الأعمال في القارة ، وواصلت مصر مساندتها وإسهامها في الندوات والاجتماعات التي يشارك بها رجال الأعمال المصريين مع أشقائهم من رجال الأعمال الأفارقة ، لدعم دورهم في التنمية الأفريقية وفي تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول القارة .

وكذلك استضافت مصر الاجتماع الأول للطرق الأفريقية في ١٢ أكتوبر عام ١٩٨٨ ، ضم رجال الأعمال والإنشاءات المصريين مع أقرانهم الأفارقة ، واختيرت مصر في هذا الاجتماع لرئاسة أول اتحاد أفريقي للطرق ، ثم استضافت القاهرة اجتماع المائدة المستديرة لرجال الأعمال الأفارقة في ٢٨ فبراير عام ١٩٩٠ ، بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي ، وجمعية رجال الأعمال المصريين ، والصندوق المصري ، هذا فضلاً عن الندوة المصرية التي انعقدت بالقاهرة في مايو عام ١٩٩١ ، عن دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الأفريقي ، وقام بتنظيمها اتحاد الصناعات المصرية ، بالتعاون مع الصندوق المصري ، واتحاد أصحاب الأعمال الأفارقة .

كما عملت الدبلوماسية المصرية على إشراك رجال الأعمال المصريين في اجتماعات اللجان المشتركة بين مصر والشقيقات الأفريقيات ، وتشجيع اتصالاتهم وتعاونهم مع أقرانهم في مختلف الدول الأفريقية ، وهي سنة جديدة أصبحت تميز حركتنا الدبلوماسية ، من أجل تكثيف علاقات التعاون المصري الأفريقي ، كذلك تم تكليف السفارات المصرية في دول القارة بالإهتمام بتوفير المعلومات والبيانات عن المشروعات والأنشطة التي تهم رجال الأعمال ومدهم بها في المراحل المتقدمة التي تمكنهم من المساهمة فيها والإفادة منها .

وبالرغم من إدراكنا لأهمية الاتصال والتعامل بين الشمال والجنوب ، وما يمكن أن يحققه من استفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوار بين الشمال والجنوب ، إلا أنه من الأهمية بمكان ، أن نعمل على زيادة تعميق الاتصال والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لأنه اتصال وتبادل بين شعوب وحضارات وثقافات متقاربة ، وهو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها .

وتنطلق حركة الدبلوماسية المصرية على النطاق الأفريقي بالعمل الواعي على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فردياً وجماعياً وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادي داخل الجماعة الأفريقية ولعله من المؤشرات الرقمية ذات الدلالة السلبية الواضحة ، أن التبادل التجاري بين الدول الأفريقية ، لا يشكل سوى ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، في وقت نستطيع فيه أن نحقق مكاسب كبرى بإعطاء أولوية متقدمة للتبادل فيما بينها ، وهو ما قطعت مصر فيه شوطاً كبيراً ، وتعتزم أن تسير فيه إلى نهاية الطريق .

وإذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية ، وبين سائر الدول الأفريقية الشقيقة ، هي الإطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحي ، انطلاقاً من إيماننا بأن مستقبل التنمية الأفريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الأفريقية مرتهناً بمدى القدرة على النجاح في تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفي تحقيق الاستراتيجية العامة لخطة عمل لاجوس ، التي ترمي إلى إقامة سوق أفريقية مشتركة ، فإن النظرة المصرية تؤمن بأن هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الأفريقية ، التي تجسد الأمل الذي تتطلع شعوب أفريقيا إلى تحقيقه ، مع استشراف القرن الحادي والعشرين ، لا ينبغي أن تكون سوقاً مشتركة للسلع والخدمات فقط ، ولكن سوقاً مشتركة للعقول الأفريقية والخبرات الفنية والعمية المتخصصة ، التي يتعين تكريسها من أجل أهداف التنمية والتطوير

للاقتصاد والمجتمع والحياة في الدول الأفريقية .

ولا يخفى ما يجسده التعاون الثنائي بين مصر والدول الأفريقية من مفاهيم عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والجدي بين الجنوب والجنوب ، فضلاً عما يوفره من مجال للعمل ، وفرص للنشاط أمام الخبرات الفنية في مصر ، والمهنيين والتكنوقراط واليد العاملة المصرية ، في أسواق العمل الأفريقية التي ستظل مفتوحة لاستيعاب الملايين من مختلف المهارات والتخصصات والقدرات المصرية التي تحتاج إليها وتأمل في الاستفادة منها .

كما يهيىء هذا النمط من التعاون الفرصة السانحة لتعميق مختلف ألوان التبادل في المجالات المتنوعة ، وخاصة في مجال التبادل التجاري ، وفتح آفاق جديدة للصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية ، واحتمالات توسع العلاقات التجارية ، وتنويع بنودها وخاصة في مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية ، وإلى جانب كل هذه المزايا الإيجابية والمصالح المباشرة ذات النفع المتبادل ، بين مصر وبين شقيقاتها من الدول الأفريقية ، فإن الوجود المصري والرصيد المادى والمعنوي الضخم الذي تصنعه كل هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المصرية ـ الأفريقية ، يظل هو الدعامة الأساسية والضمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل المصير المشترك ، الذي يربط مستقبل مصر بهذه القارة التي تنتمي إليها عضويًا أبديًا على مر الزمن ، وما يعنيه كل ذلك من تجسيد للتماثل والتجانس والتلاحم الأبدي بين مصروأفريقيا ، وما يقود إليه من تنامي الوعي والاهتمام الأفريقي لدى أوسع القطاعات في الرأى العام الشعبي وفي أعماق الضمير الجمعي المصري .

ثانيًا : الإطار الإقليمي :

أما عن تحرك الدبلوماسية المصرية على المحور الثاني من محاور نشاطها الأفريقي ، والمتمثل في الإطار الإقليمي متعدد الأطراف ، فقد جاء هذا التحرك انطلاقًا من وعي مصر بأهمية البعد النيلي وتأثيراته الحيوية سياسيا واقتصاديا وأمنيا ، في حاضر ومستقبل الشعب المصري .

ومن ثم فقد حرصت مصر على إقامة تعاون واسع ووثيق مع دول حوض نهر النيل ، من أجل تنشيط وتعميق العلاقات بينها في مجالات الاقتصاد والتجارة والزراعة والري والاتصالات والنقل وغيرها .

١ - مجموعة «أندوجو» لدول حوض النيل :

وتحقيقًا لهذه الأهداف ، وتجسيدًا لها ، كانت الدبلوماسية المصرية وراء السعي لتكوين تجميع لدول حوض نهر النيل المعروف باسم مجموعة «أندوجو» والتي تعنى «الإخاء» باللغة السواحلية كإطار إقليمي للتشاور والتنسيق والعمل المشترك بهدف تنمية علاقات التعاون الاقتصادي والاجتماعي لصالح شعوب هذه الدول جميعًا .

وجدير بالذكر أن حركة الدبلوماسية المصرية في هذا الاتجاه قد جاءت كذلك اتساقًا مع قرار مؤتمر القمة الاقتصادي الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية ، الذي عقد في لاجوس عام ١٩٨٠ ، الذي دعا إلى إقامة تجمعات إقليمية كخطوة على طريق التكامل الجماعي القاري ، كما كان دافعًا ينطلق من الإدراك لأهمية السعي لدعم وتنشيط (التعاون الإقليمي) في المجالات المختلفة بوصفها خطوة هامة على طريق الوحدة والتضامن في القارة الأفريقية .

وتعقد المجموعة اجتماعا سنويا على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولي ، تم

منهاحتى الآن خمسة اجتماعات ، كان أولها في الخرطوم في نوفمبر ١٩٨٣ ، شارك فيه وزراء خمس دول هي مصر والسودان وزائير وأوغندا وأفريقيا الوسطى ، بينما شارك في الاجتماع الذي عد في كينشاسا بزائير في سبتمبر ١٩٨٤ ست دول بعد انضمام رواندا إلى الدول المشاركة في الاجتماع الأول ، وهناك حمل التجمع اسمه ، حيث وجد المؤسسون في منطوق «الإخاء» التي تعنيها كلمة (الأندوجو) المفهوم الذي يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، تأكيداً لمعاني التآخي والتعاون والمصلحة المشتركة .

وكانت القاهرة مقراً للاجتماع الثالث (لمجموعة أندوجو) الذي عقد في أغسطس ١٩٨٥ ، بينما استضافت كينشاسا مؤتمره الرابع في مايو ١٩٨٧ ، أما المؤتمر الخامس لتجمع الأندوجو فقد عقد على أرض القاهرة في نوفمبر ١٩٨٨ ، وقد شاركت فيه إلى جانب مصر كل من السودان وزائيروأوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندي وأفريقيا الوسطى ، كما تميز بمشاركة ثلاث منظمات فنية أفريقية هي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة إدارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلاً عن ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية ، إلى جانب المنظمات الأربع التي سبق أن شاركت في المؤتمر الوزاري للمجموعة ، وهي برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الأفريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية ، والمكتب الأفريقي لعلوم التربية ، الأمر الذي أضفى ، ولاشك ، على اهتمامات المؤتمر بعداً فنيًا أكثر شمولاً وتنوعًا ، كما أثرى حضور هذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومداولاته ، مما أسهم في بلورة مفهوم (الأندوجو) ، كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية إليه ، وفق أسس التعاون الإقليمي متعدد الأطراف .

ويمكن القول أن مؤتمر الأندوجو الخامس ، قد عني بالتركيز أساسا على تعميق أوجه التعاون في مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية جميعا ، والخروج بهذا التعاون إلى حيز التنفيذ العملي ، الذي يتجسد في مشروعات إقليمية تعطي الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البري والجوي والنهري والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض ـ في نفس الوقت ـ بالتبادل التجاري وتحقيق السوق الأفريقية المشتركة ، كهدف تسعى إليه أفريقيا بموجب خطة عمل لاجوس التي تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الأفريقية .

وقد سار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، إذ قدم الوفد المصري تقريراً للاجتماع عن الاتصالات التي قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذاً للتكليف الذي عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة إلى مصر ، وهو التكليف الذي يتمثل في الطلب المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الإقليمي بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذي وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له .

وفي فبراير ١٩٩٠ ، عقد المؤتمر السادس لمجموعة الأندوجو في أديس أبابا ، على هامش الاجتماع الوزاري الحادي والخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وقد تميز هذا المؤتمر ببدء دخول التعاون الإقليمي بين دول حوض نهر النيل ، مرحلة التحقيق الفعلي بعد أن تم الاتفاق على بحث كيفية تنفيذ توصيات الخطة الشاملة للتعاون بين مجموعة الأندوجو ، التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بناء على طلب المجموعة .

٢ - اجتماعات وزراء الطاقة والكهرباء :

وفي ذات الاتجاه ، استضافت القاهرة خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ يونيو ١٩٩٠ ، الاجتماع الأول

لوزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة الأندوجو ، كما شاركت فيه أثيوبيا بصفة مراقب ، وهي المرة الأولى التي تشارك في أحد اجتماعات الأندوجو ، كما شاركت في هذا الاجتماع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية ، مثل بنك التنمية الأفريقي ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة حوض نهر كاجيرا ، وتأسيساً على المناقشات التي دارت في هذا المؤتمر ، وعلى الإمكانات الكبيرة للتعاون الإقليمي في مجال الطاقة والكهرباء ، داخل إطار مجموعة الأندوجو ، وخاصة بالنسبة لمشروع الربط الكهربائي بين شبكة أنجا بزائير وشبكة سد أسوان العالي في مصر ، اعتمد الاجتماع خطة عمل تقوم على إنشاء فريق خبراء يعقد اجتماعات دورية لإصدار توصيات بشأن دراسات محددة ، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات التنسيقية اللازمة وإعداد هذه الدراسات ، وكذلك وضع إطار عام للتعاون في إنتاج الطاقة والإدارة والربط الكهربائي في إطار مجموعة الأندوجو حتى عام ٢٠١٥ ، وتحديد الاستراتيجيات الإنمائية المرحلية لاستخدام الطاقة ، ووضع قائمة بالمشروعات تتضمن وصفاً لأوضاعها ، كما أعرب الاجتماع عن أمله في أن تنضم الدول المجاورة إلى مجموعة الأندوجو من أجل تعزيز التضامن الجماعي داخل الإقليم .

ثم استضافت القاهرة الاجتماع الثاني لوزراء الكهرباء والطاقة لدول مجموعة أندوجو ، في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أبريل ١٩٩١ ، حيث شاركت فيه أثيوبيا بصفة مراقب للمرة الثانية ، كما شاركت فيه بهذه الصفة كل من تشاد وكينيا وتنزانيا ، وحضره ممثلون عن بنك التنمية الأفريقي ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة التجارة التفضيلية ، والوكالة الحكومية للجفاف والتنمية ، وأكد وزراء الطاقة في الاجتماع من جديد أن التنمية السريعة في مجال الطاقة تعد عاملاً هاماً في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلاد الأفريقية في كفاحها من أجل تحقيق الاعتماد الذاتي الجماعي .

وفي الاجتماع رحب الوزراء باقتراحات المستشارين الدوليين الخاصة بإجراء دراسة جدوى لخط الربط الكهربائي متعدد القوميات أنجا ـ أسوان ، بين زائير ، وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وتشاد ومصر ، وأحيط الاجتماع علماً بوجود مشروعات جارية أو مقترحة لربط الشبكات الكهربائية بين أعضاء آخرين بمجموعة أندوجو ، واقترح الوزراء إنشاء مجموعات فنية للمتابعة لكل مشروع محدد ، كما أوصوا بإنشاء برنامج تعاون فني في مجال ترشيد الطاقة للمجموعة ، ووافقوا على بحث اقتراح بإنشاء لجنة تنسيق مشتركة لمشروعات الطاقة في مرحلة لاحقة ، وذلك بهدف تأمين التعرف ومتابعة المشروعات في مجال الطاقة بالدول الأعضاء في المجموعة .

٣ - مشروع امتداد خزان أوين :

وفي مجال حوض النيل ، تهتم مصر بدراسة ومتابعة المشروعات والأنشطة الخاصة بالنهر الذي يربطنا بقلب القارة ، ويشكل شريان الحياة في بلادنا ، وفي هذا المجال فقد تم تبادل مجموعة من الرسائل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا ، بمناسبة اعتزام أوغندا الشروع في إقامة مشروع لامتداد خزان أوين ، على أحد مخارج بحيرة فكتوريا ، وذلك بهدف توليد طاقة كهربائية مقدارها ١٠٢ ميجاوات ، واتخذت أوغندا الإجراءات العملية في إطار البنك الدولي للإنشاءات والتعمير ، لتمويل جزء أساسي من المشروع ، بعد أن تم إعداد دراسة الجدوى الخاصة به بالفعل .

وفي ضوء تحفظات تقدمت بها وزارة الأشغال والموارد المائية المصرية على المشروع ، من حيث إمكانية تأثيره على الموارد المائية التي تحصل عليها مصر من بحيرة فيكتوريا ، فقد قمنا بتسليم مذكرة فنية تمثل موقف وزارة الأشغال والموارد المائية من المشروع ، إلى رئيس جمهورية أوغندا ،

خلال اللقاء الذي تم في هراري في ٧ فبراير عام ١٩٩١ ، كما قمنا بتوجيه خطاب بتاريخ ١١ أبريل ١٩٩١ ، إلى رئيس البنك الدولي ، تم فيه إخطاره بتحفظات الجانب المصري على المشروع ، وطلب الرد على بعض النقاط الفنية المتعلقة بآثار هذا المشروع على حصة مصر من مياه النيل .

والمعروف أن السياسة العامة للبنك الدولي ، تقضي بألا يشترك البنك في تمويل أية مشروعات تقام على الأنهار، إلا بعد موافقة كافة الدول المطلة عليها ، وكنتيجة للخطاب المصري للبنك الدولي ، قام وزير الطاقة الأوغندي بتقديم الرد على المذكرة المصرية ، أثناء تواجده في القاهرة ، للاشتراك في مؤتمر وزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة الأندوجو في نهاية أبريل ١٩٩١ .

وحرصاً من الجانب الأوغندي على رفع التحفظات المصرية على المشروع ، بهدف الحصول على تمويل البنك الدولي ، فقد تم التوصل في ٢١ أبريل ١٩٩١ ، بين كل من وزير الطاقة الأوغندي ، ووزير الأشغال والموارد المائية المصري ، إلى اتفاق يضع الضوابط الفنية للمشروع ، مع مراعاة المصالح المائية المصرية المشروعة .

كما تم الاتفاق أثناء الاجتماع الذي عقد بين وزير الطاقة الأوغندي ووزير الأشغال والموارد المائية المصري ، على ترك إخراج الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شكل قانوني للجانب المصري ، حيث قامت وزارة الخارجية بعد التشاور مع كافة الجهات المعنية بتقديم الاتفاق في صورة خطابين متبادلين ، تم توقيعهما من وزيري خارجية الدولتين .

هذا وقد تم رفع التحفظات المصرية ، بعد وضع الضوابط الفنية للمشروع ، وطلبت مصر إيداع الخطابات المتبادلة بشأن الاتفاق الذي تم مع أوغندا لدى سكرتارية الأمم المتحدة ، كما تم إبلاغ الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وتم في الوقت نفسه ، التنسيق مع السودان ، حيث تلقينا خطابا من وزير الخارجية السودانية بالترحيب بموافقة كل من السودان ومصر على المشروع ، طبقاً لاتفاقية مياه النيل المعقودة بين الدولتين عام ١٩٥٩ ، والمحافظة على حقوق دولتي المصب .

٤ - سياسات وتكنولوجيا المياه :

وإذا كان ارتباط مصر العميق بالقارة الأفريقية ، يستمد أحد مصادره الأساسية من أن نهر النيل كان يشكل دائماً قنطرة وجسراً ما بين شمال القارة وجنوبها ، في الوقت الذي يشكل فيه شريان الحياة في بلادنا ، فقد كان طبيعياً أن تولي مصر الاهتمام بالسياسات والتكنولوجيات الخاصة بالمياه في أفريقيا ، وذلك من منطلق أن الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة في القارة في ظل الندرة النسبية للمياه وما هومتوقع خلال المستقبل المنظور من تزايد الطلب على المياه وبالتالي زيادة أهميتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يحتم ضرورة تعاون الدول الأفريقية والتنسيق فيما بينها لاتخاذ الوسائل المناسبة لتعظيم الإفادة من مصادر المياه المتاحة ، سواء على المستوى الإقليمي ، أم على مستوى القارة بأجمعها .

والملاحظ أن الطلب يتزايد على المياه في أفريقيا ، نتيجة الضغوط السكانية ، والتوسع في الاستخدامات الزراعية والصناعية ، وكلما زاد هذا الطلب ، استوجب ذلك بذل الجهود من أجل تحقيق إدارة أفضل لموارد المياه وكذلك الاستخدام الأفضل لها ، وهو ما يمكن التوصل إليه عن طريق التخطيط السليم لاستخدامات المياه ، وإبرام الاتفاقات بين الدول التي تشترك في موارد المياه من خلال دول أحواض الأنهار ، مع أهمية استخدام التقنيات الملائمة في تحديد وتوزيع موارد المياه .

ومن هنا استضافت القاهرة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ يونيو عام ١٩٩٠ ، الندوة الدولية لسياسات

وتكنولوجيا المياه في أفريقيا ، والتي دعا لها معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية ، بالتعاون مع مجلس الاستراتيجيات الدولية المعني بسياسات وتكنولوجيا المياه في واشنطن ، وصدر عن الندوة إعلان القاهرة للمياه ، الذي اعتبر وسيلة إضافية لتنمية التعاون بين الدول الأفريقية ، بروح الاعتماد الجماعي على الذات ، واستهدف بذل وضع خطة عمل لاجوس موضع التنفيذ .

وقد أكدت الندوة ضرورة مواصلة الحوار ، نحو فهم أفضل لمشكلات نقص المياه في أفريقيا ، ونحو إعداد أفضل للقارة الأفريقية ، لمواجهة احتياجاتها من المياه في المستقبل ، والعمل سويًا ، وبالتعاون مع الوكالات والمنظمات المعنية ، من أجل تحقيق هذه الأهداف ، التي تتضمن الإدراك الأفضل والواعي بمشكلات المياه في المجتمع الدولي وبصفة خاصة الدول الصناعية ، الأمر الذي يتفق مع اعتبار عقد التسعينات كعقد للمياه ، وهكذا جاءت الندوة تأكيدًا للاقتناع المتزايد ، بأن تنمية موارد المياه من أهم عوامل التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا ، فضلاً عن أن هذه التنمية تشكل أداة سياسية لتأمين نوعية أفضل من المياه للشعوب الأفريقية .

والواقع أن الاهتمام الذي توليه مصر لسياسات وتكنولوجيا المياه في أفريقيا ، يستوجب بالضرورة إعطاء عناية لسياسات وتكنولوجيا علاقات الأخوة والتعاون مع مجموعة دول حوض النيل ، التي تشكل في حقيقة الأمر مجتمعة منطقة شبه إقليمية ذات طبيعة متميزة ، تحتل في سلم الأولويات في السياسة المصرية مكانة خاصة ، ليس فقط في الحاضر ، بل وكذلك في المستقبل ، نزولاً على الاعتبارات الاستراتيجية والجغرافية والأمنية والسياسية والاقتصادية جميعًا .

ولذلك ، فقد كان من الضروري ، أن تعمل الدبلوماسية المصرية على تكثيف التقييم لأدائنا الخارجي تجاه مجموعة دول حوض النيل ، والبحث عن أنسب الوسائل والأساليب التي تستهدف تقوية العلاقات المصرية معها في مختلف المجالات ، من أجل خلق مصالح وحقائق ووجود مصري واضح وراسخ وقوى ، يربط ويشد هذه الدول إلى مصر ، من خلال شبكة مادية تحقق الصالح المشترك لنا جميعًا ، مع دوام التنسيق الدقيق لحركة الدبلوماسية المصرية لديها .

وفي إطار هذا التقييم ، فقد عقدنا في أديس أبابا في مارس عام ١٩٨٩ ، مؤتمرًا دبلوماسيًا لسفرائنا في دول حوض النيل ، كما عقدنا في نيروبي مؤتمرًا آخر في فبراير عام ١٩٩١ ، برزت فيه أهمية تدعيم وتعميق علاقات التعاون المصري مع هذه الدول ، بالاستجابة لطلباتها من الخبرات الفنية المصرية في مختلف المجالات ، واستقبال المزيد من كوادرها الفنية حسب احتياجاتها للتدرب في مصر .

كما أبرز التقييم أهمية التعاون على المستوى الإقليمي ، متمثلاً في مجموعة الأندوجو ، وطالب بزيادة التوعية بدور هذه المجموعة ، للتشجيع على الانضمام الجماعي والكامل لها والمشاركة الفعالة في اجتماعاتها ، مع حث وكالات الأمم المتحدة ووكالات التنمية الدولية لتوجيه مزيد من الاهتمام للمشروعات المشتركة في دول حوض النيل ، خاصة بالنسبة للدراسات الميدانية وتقديم المزيد من المنح والقروض لإعداد دراسات الجدوى لهذه المشروعات ، كما برزت ضرورة الاهتمام بتحقيق الربط والتكامل بين مشروعات الشبكات الكهربائية والمشروعات المائية لدول حوض النيل بما يحقق الإفادة الجماعية من هذه المشروعات المائية لدول حوض النيل بما يحقق الإفادة الجماعية من هذه المشروعات ، هذا فضلاً عن تشجيع المشاركة الفعالة في مؤتمرات البيئة لأفريقيا ، بهدف التوصل إلى حلول نابعة من المنطقة لمعالجة مشكلاتها البيئية .

٥ - مصر والقرن الأفريقي :

كذلك تحرص مصر علي أن تسود منطقة القرن الأفريقي ، علاقات المودة وحسن الجوار والتعاون لما فيه الخير المستمر والنفع المتبادل ، خاصة وأن هذه المنطقة تمثل للقارة الأفريقية وللكثير من القوى الدولية أهمية استراتيجية كبيرة ، نظراً لقربها من خطوط التجارة الدولية عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي .

وتحتفظ مصر بعلاقات طيبة مع دول هذه المنطقة ، كما تواصلت الاتصالات بين الرئيس حسنى مبارك ورؤسائها ، وأبدت مصر ضرورة تسوية كافة أوجه مشكلات القرن الأفريقي بالطرق السلمية ، وعلى أساس احترام سيادة ووحدة وسلامة أراضي دول المنطقة ، كما دعت إلى ضرورة احترام المبادئ والأفكار الواردة في الإعلان الصادر في ٩ يوليو عام ١٩٩٠ عن مؤتمر قمة الدول الست أعضاء منظمة (الإيجاد) ، بهدف تحقيق السلام الدائم بالمنطقة ، وفي نفس الاتجاه بذلت الدبلوماسية المصرية منذ عام ١٩٩٠ جهوداً مكثفة ، بالتعاون مع إيطاليا ، لعقد مؤتمر بالقاهرة في ديسمبر من ذلك العام ، على شكل مائدة مستديرة تجمع بين المنظمات المعارضة وممثلي الحكومة الصومالية بهدف تحقيق الوفاق الوطني في الصومال ، ولكن التطورات السياسية المتلاحقة هناك حالت دون انعقاده .

وجاء المؤتمر الأول للمصالحة الوطنية في الصومال والذي انعقد في جيبوتي في الفترة من ١٤ إلى ٢١ يوليو عام ١٩٩١ ، حيث حضره ٤٢٠ عضواً ، وشاركت فيه الجبهات الست المتصارعة في الجنوب الصومالي ، مع امتناع الجبهة الشمالية عن الحضور ، وقد أيدت مصر ما انتهى إليه هذا المؤتمر ، الذي تقرر فيه وقف إطلاق النار بين الجبهات الصومالية ، والتأكيد على قدسية الوحدة الوطنية ووحدة التراب الصومالي .

والواقع أن التطورات المتلاحقة في منطقة القرن الأفريقي ، موضع الاهتمام والمتابعة في مصر ، ويقوم الموقف المصري في هذه المنطقة الحيوية - حسبما أبرزه الرئيس حسنى بمارك في خطابه يوم ١٤ نوفمبر ١٩٩١ في الجلسة المشتركة لمجلس الشعب والشورى - على أن مصر تقبل كل ما يقرره شعب أفريقي شقيق ، وتؤيد كل ما يتخذ من إجراءات لحماية حقوقه والتعبير عن آماله وتطلعاته ، وأن مصر لا تنطلق في سياستها تجاه هذه الدول أو تلك ، من خصومة أو هوى في النفس ، وأن كل ما نرجوه هو أن توفق الشعوب الأفريقية في تحقيق أهدافها ، وبلوغ غاياتها .

ثالثا : الإطار القاري :

وفيما يتعلق بالإطار الجماعي على المستوى القاري ، في حركة الدبلوماسية المصرية الأفريقية ، فإنه يمكن القول أن مصر قد ظلت على مدى الثمانية والعشرين عاما المنصرمة ، تحرص على تأكيد إيمانها وتمسكها بمنظمة الوحدة الأفريقية ، ذلك التجمع الأفريقي الكبير الذي كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة في تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولي ، من أجل الحرية والاستقلال والوحدة ، والعمل على تحقيق التقدم ، كما تميزت ممارسات مصر ونشاطها داخل منظمة الوحدة الأفريقية بالعمل الدائب على دعم قدراتها وزيادة فعاليتها في مواجهة المشاكل الأفريقية ، وفي مد جسور التعاون والترابط بين الدول الأفريقية جميعاً في كافة المجالات ، من أجل الصالح المشترك لشعوب القارة بأسرها .

ويمكن القول دون مبالغة ، أن الدبلوماسية المصرية تعيش هموم أفريقيا بفكرها وبوجدانها ، ومن ثم فإنه من الطبيعي أن يرتبط جل نشاطها ارتباطاً عضوياً بالقضايا الأفريقية ، التي هي - في نفس

الوقت ـ قضايا مصيرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها .

وقد لعبت مصر ـ من خلال دبلوماسيتها الهادئة ـ دورا فعالا في تمكين المنظمة من تخطي المشاكل السياسية التي واجهتها ، كما تشاركها اليوم في جهودها من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية الملحة والمزمنة التي تعاني منها شعوبها ، والتي تفاقمت أبعادها ، وتضاعفت آثارها في السنين الأخيرة بشكل أصبح يمثل عائقا حقيقيا لكل الجهود المبذولة لتحقيق وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا .

١ - الاستراتيجية الاقتصادية الأفريقية :

وفي هذا الإطار ، كان سعي مصر ، إبان مؤتمر القمة الأفريقية الحادية والعشرين الذي عقد بأديس أبابا في يوليو ١٩٨٥ ، إلى تحقيق توافق عام في الآراء حول خطة مشتركة لاستراتيجية اقتصادية أفريقية موحدة ، تواجه بها أفريقيا أزمتها الاقتصادية المستعصية ، ومشاكلها الطارئة ، كالجفاف والتصحر ، وصدر عن الرؤساء الأفارقة «إعلان الوضع الاقتصادي في أفريقيا» متضمنا الخطط والتوصيات الكفيلة بإعانة أفريقيا على الخروج من هذه الأزمة .

وفي هذا الإطار كذلك ، كانت مشاركة مصر الإيجابية في مؤتمر القمة الأفريقي الاستثنائية التي عقدت في ديسمبر ١٩٨٧ ، في أديس أبابا ، والتي خصصت لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التي تشكل الديون الخارجية التي تعاني منها الدول الأفريقية على اختلافها ، أحد أبرز مظاهر هذه الأزمة ، كما كان إسهام مصر الفعال في صياغة الوثيقة التي انتهى إليها المؤتمر حول الموقف الأفريقي الموحد ، بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية .

وفي هذا المؤتمر ، جدد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية دعوتهم إلى عقد مؤتمر دولي بشأن المديونية الخارجية للدول الأفريقية ، وفوضوا رئيس منظمة الوحدة الأفريقية في عرض وثيقة «الموقف الأفريقي الموحد» على المجتمع الدولي ، بغية عقد مؤتمر دولي بشأن مديونية أفريقيا الخارجية . وتنفيذا لهذا التفويض ، تم تشكيل مجموعة اتصال أفريقية ، تضم اثنتى عشرة دولة ، كانت مصر من بينها .

ويقوم الموقف المصري على أساس أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون أفريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف في إطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية الأفريقية ، وأنه بالنظر إلى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فإن هذه الاستراتيجية ـ الرامية إلى حل مشكلة الديون الخارجية ـ يجب أن تقوم على أساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولابد من توخي المرونة في تنفيذها ، في جو من التعاون الدولي المكثف .

وأن مصر التي تصدت لمسئولياتها الأفريقية في تلك المرحلة الهامة التي ولدت فيها منظمة الوحدة الأفريقية حين تولت رئاساتها خلال الدورة الأولى التي عقدت بالقاهرة عام ١٩٦٤ ، قد استجابت في عام ١٩٨٩ للإرادة الأفريقية ، التي توافقت وأجمعت على أن تتولى مصر قيادة العمل الأفريقي المشترك ، بعد مرور خمسة وعشرين عاما على ولادته ، في ظل ظروف متطورة ، هي أشبه بولادة جديدة .

ولا شك أن مواجهة التحديات التي تفرضها مقتضيات الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها أفريقيا ومشكلة المديونية الخارجية التي تعد من أبرز سماتها ، إلى جانب التعبئة الأفريقية الشاملة من

أجل استقلال ناميبيا ، وخوض المعركة الحاسمة ضد نظام الأبارتيد والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا ، و ضرورات تأكيد الذات وتعميق مفهوم التضامن الأفريقي وتوظيفه للقضاء على كافة الخلافات التي مازالت قائمة بين دولنا الشقيقة ، وتدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، كانت هي المهام التي شكلت معا أركان استراتيجية العمل الأفريقي المشترك ، خلال المرحلة التي دشنتها القمة الخامسة والعشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية ، التي تولت مصر رئاستها ، وقاد خطاها الرئيس محمد حسني مبارك ، الذي ألقيت على كاهله مسئولية تحديد معالم الطريق الأفريقي للخروج من المأزق ، واستشراف آفاق التقدم الأفريقي الذي يحقق حلم شعوبنا في المستقبل الأفضل .

وقد انهمكت الدبلوماسية المصرية بالمشاركة مع الدول الأفريقية الشقيقة الأخرى ، في وضع هذه الاستراتيجية ، موضع التنفيذ ، وفي تناول هذه المشكلات والمعضلات الأفريقية بمنهج موضوعي بحثًا عن علاج لها ، يؤمن حلها أو التخفيف من آثارها السلبية على حياة الشعوب الأفريقية .

وقد أكدت مصر على أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه الدول الأفريقية هي البند الأهم على جدول أعمال أفريقيا ، وأن القيام بعمل حاسم في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تعترض مسيرتنا ، هي المهمة المطروحة بإلحاح على قادة أفريقيا وخاصة بعد أن أصبحت هذه التحديات ، والمشاكل الناجمة عنها ، خطرا رهيبا ، ولا يقتصر على خنق جهود التنمية وإحباط كل المحاولات الجادة التي تبذلها شعوبنا للحاق بركب التقدم ، بل أنه أصبح يهدد وجودنا وبقاءنا وينال من قدرتنا على أن نخطو إلى المستقبل بأقدام ثابتة ، وأن يتحقق للأجيال القادمة من أبنائنا الحد الأدنى من الأمان والأمل .

وترى مصر أنه في الوقت الذي تعكف فيه أفريقيا على تنفيذ برنامج أولويات الإنعاش الاقتصادي في أفريقيا ، وبرنامج عمل للأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية ، فإن الدول الأفريقية تجد نفسها في وضع لا يسمح لها بتعبئة الموارد التي تكفيها للوفاء بالتزاماتها ، فالقضية في أغلبية بلداننا الأفريقية ليست أزمة سيولة ، وإنما هي قضية عسر مالي .

وإزاء استفحال المشكلة ، وتعاظم الوعي بخطورتها ، طرحت عدة مبادرات مشكورة للتعامل معها والحد من آثارها ،غير أنها جاءت في مجموعها قاصرة عن اقتحام المشكلة اقتحامًا جسورًا يتناسب مع خطورتها على الدول الدائنة والمدينة على السواء ، فقد اقتصرت بعض هذه المبادرات على تسوية المشكلات الناجمة عن نوع معين من الديون دون أنواع أخرى ، وفرقت مبادرات أخرى بين الدول المدينة حسب تصنيفات تحكمية ، وتمسكت بعض الدول بمعالجة حالة كل دولة على حدة وعدم التقيد بقاعدة عامة .

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأن الوضع لم يعد يحتمل هذه الحلول الجزئية الانتقائية ، بل أنه يتطلب الاتفاق بين الطرفين (الدائن والمدين) على استراتيجية شاملة لمعالجة شتى جوانب المشكلة ، تغطي كافة أنواع الديون وجميع فئات الدول المدينة بلا تفرقة أو تمييز .

وفي رؤية مصر ، أن خير سبيل للتوصل إلى هذه الاستراتيجية المتكاملة هو إجراء حوار مكثف ، يدار بروح التعاون والإيمان بوحدة المصير الإنساني ، وليس بروح المواجهة . وغني عن البيان أن الحوار لن يترتب عليه فرض أي طرف لآرائه ومواقفه على الطرف الآخر ، بل أنه يدار بالتراضي والبحث عن أرضية مشتركة يتم التوصل إليها عن طريق الأخذ والعطاء كما أنه لن يقتصر على مشكلة الديون وحدها ، بل إنه سوف يتطرق بالضرورة إلى قضايا التجارة الدولية والنقد والتمويل ، ومشاكل التنمية المتوازنة .

وقد أوضحت الاتصالات والمشاورات التي تابعت أفريقيا القيام بها خلال عام ١٩٨٩ ، في إطار مجموعة الاتصال ، التي تشترك مصر في عضويتها ، مع الدول الدائنة ومنظمات التمويل الدولية لعقد مؤتمر دولي للمديونية الخارجية للدول الأفريقية ، إنه لا يتوفر بعد ، رأى عام مؤيد من جانب الأطراف الدائنة لعقد هذا المؤتمر .

وكان الرؤساء الأفارقة قد قرروا في قمة مايو ١٩٨٨ ، عقد ندوة دولية حول المديونية الأفريقية يدعى إليها خبراء من مختلف الدول الأفريقية والدول الدائنة والأطراف الدولية الأخرى ، للبحث عن أنسب الحلول لهذه المشكلة المعقدة التي غدت تلقى بظلالها على مستقبل التنمية الأفريقية ، والعمل على تهيئة رأى عام متعاطف مع الدعوة الأفريقية إلى عقد المؤتمر الدولي المنشود وقد تقدمت مصر في اجتماع لمجموعة الاتصال عقد في أديس أبابا في نوفمبر ١٩٨٨ باقتراح وافقت عليه منظمة الوحدة الأفريقية ، باستضافة هذه الندوة التي عقدت بالفعل بالقاهرة خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ ، وقد قامت مصر بالعمل على توفير الظروف الكفيلة بإنجاحها ، وذلك بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية التي قامت بتوجيه الدعوات إلى الخبراء الأفارقة والخبراء المتخصصين من مختلف دول العالم المهتمين بهذا الموضوع إلى جانب نائب رئيس البنك الدولي والمسئولين عن صندوق النقد الدولي ، وسكرتير عام مؤتمر التنمية والتجارة (الانكتاد) والسكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية ، وقد تناولت الندوة استعراض شامل لتأثير ووقع الإجراءات التي اتخذت أو يقترح اتخاذها من قبل الدول الأفريقية والدول الدائنة على مشكلة المديونية الأفريقية وسبل عملية التنمية ، وبحث خطة العمل القادمة ، مع الأخذ في الاعتبار ، الاقتراحات المتضمنة في إعلان الموقف الأفريقي الموحد وإمكانيات وضع خطة طويلة المدى في مجال التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية ، وقد صدر عن ندوة القاهرة الدولية للمديونية الأفريقية ، وثيقة تضمنت موجزا بما دار في اللجنة والتوصيات التي توافق حولها المشاركون فيها .

وفي ذات الإطار ، قامت مصر ، بتنظيم مؤتمر في القاهرة يومي الثاني والثالث من أغسطس ١٩٨٩ ، حول المديونية الخارجية لكل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، شارك فيه عدد من خبراء القارتين وذلك بالتعاون بين المعهد الدبلوماسي في كل من وزارتي الخارجية المصرية والمكسيكية ، وكان الموضوع الأساسي لهذا المؤتمر ، عقد دراسة مقارنة بين شكل وظروف وسمات الديون الخارجية في كلا القارتين ، والجهود التي تبذلها كل منهما من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بالتنسيق بينهما في مجرى المساعى المبذولة لحل مشكلة ديون العالم الثالث .

وتولى الدبلوماسية المصرية اهتمامًا كبيرًا بمواجهة هذه الأزمة في بعدها الأفريقي ، ولذلك فقد واصلت لجنة الاتصال الأفريقية المكونة من اثنتي عشرة دولة مهمة إجراء الاتصالات بالعديد من الحكومات المعنية ، كما تابعت بحث أبعاد المشكلة خلال اجتماعاتها التي عقدتها أبان الرئاسة المصرية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومن جهة أخرى فقد قامت مصر بعقد سلسلة من الندوات بهدف التعريف بضرورة المشكلة وتفاقم آثارها ونتائجها ، وعلى مدى العام الفائت ، اضطلعت مصر في كافة اجتماعات الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز . بعرض حقيقة الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا والأزمات التي تواجهها وفي مقدمتها أزمة المديونية

وخلال عام ١٩٩٠ ، قامت القاهرة باستقبال السيد «بيتنو كراكسي» ، الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بشأن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، وذلك لبحث الموضوعات المتصلة

بالمديونية الأفريقية وتأثيراتها على مسيرة التنمية في مختلف أرجاء القارة ، كما استقبلت مصر كذلك السيد «مالكوم فريزر» رئيس مجموعة كبار الشخصيات التي شكلها السكرتير العام لدراسة موضوع السلع والمواد الأولية ، وقد أدى كل منهما مهمته التي جاء من أجلها وأظهر حماساً لمتابعتها والتحقق من بلوغ الهدف المرجو منها .

وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة السادس عشر للدول الصناعية السبع الكبرى في التاسع من يوليو عام ١٩٩٠ ، في مدينة هيوستن بالولايات المتحدة ، قام الرئيس محمد حسني مبارك ، باعتباره رئيساً للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، بتوجيه رسائل إلى قادة هذه الدول ، وطلب منهم فيها ، توجيه قدر أكبر من الاهتمام إلى هذه المشكلة التي تهدد بخنق جهودنا على طريق الإصلاح الاقتصادي .

والواقع أن الاهتمام الذي أولته الدبلوماسية المصرية لأفريقيا خلال السنوات الماضية ، قد شغل رقعة واسعة ، كما ظل جهدها لمساعدة شعوب القارة في التغلب على ما يواجهها من مشكلات يحتل الأولوية في كل مجالات نشاطها ، وجاء عام ١٩٨٩ ، حيث اختير الرئيس محمد حسني مبارك ، لرئاسة الدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ولقيادة سفينة العمل الأفريقي المشترك في مرحلة واجهت فيها أفريقيا تحديات صعبة ، مما ضاعف من مسئوليات مصر تجاه شقيقاتها الأفريقيات .

٢ - مصر واستقلال ناميبيا :

وقد جاء ذلك في الوقت الذي استأثرت تطورات الوضع في الجنوب الأفريقي بجل الاهتمام على المستوى الأفريقي والدولي ، جميعا على مدار عام ١٩٨٩ ، الذي كان من أبرز أهدافه دون مبالغة ، حصول الشعب الناميبي على استقلاله ، بعد نضال ضار وشرس ، من أجل تصفية احتلال جنوب أفريقيا ، ورفع السيطرة الاستعمارية والعنصرية عن كاهله .

وكان الشعب المصري الذي بارك واستبشر بالتطورات الإيجابية في جنوب القارة ، قد تابع منذ إقرار بيان برازافيل في نيويورك يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ ، من جانب كل من كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيا ، باهتمام بالغ ، التطور المؤسف والمواجهات الدامية التي وقعت في أبريل ١٩٨٩ ، في شمال ناميبيا ، وناشدت الدبلوماسية المصرية كافة الأطراف ، بضبط النفس ، وإبداء روح التعاون ، حتى يتحقق لشعب ناميبيا الوصول إلى الاستقلال وفقًا لخطة الأمم المتحدة التي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ .

وأكدت حكومة جمهورية مصر العربية ، التي تعتز بالإسهام بعدد من قوات الشرطة ، ضمن القوة الدولية المكلفة بالإشراف على انسحاب قوات جنوب أفريقيا من ناميبيا ، أهمية تواجد قوات الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية لناميبيا ، بل وضرورة زيادة حجم هذه القوات بما يكفل أدائها للمهمة المكلفة بها ، وحتى يتسنى للجهود المبذولة أن تصل إلى أهدافها النبيلة ويحصل الشعب الناميبي الشقيق على حقوقه الكاملة في الحرية والاستقلال .

وطوال الشهور التي سبقت الانتخابات الناميبية التي تمت خلال الفترة بين ٧ - ١١ نوفمبر ١٩٨٩ ظلت مصر تحذر من محاولات جنوب أفريقيا وضع العراقيل أمام الإرادة الشعبية في ناميبيا وتدبير الحيل والمكائد من أجل تزييفها ، كما طالبت المجتمع الدولي بأن يفرض على جنوب أفريقيا ، مراعاة التزاماتها بصورة دقيقة ، وبوضع نهاية لجو الرعب ، الذي يسود ناميبيا من خلال قوات الكوفوت التابعة للإدارة الاستعمارية ، وبالعمل على إلغاء جميع القوانين التمييزية وبإطلاق سراح جميع السجناء

السياسيين الناميبيين ، وبإعادة اللاجئين والمتغيبين من أبناء ناميبيا إلى وطنهم . كما حرصت مصر على إنشاء مكتب اتصال في وندهوك ، بدأ عمله في شهر يوليو ١٩٨٩ ، تأكيداً لحضورها المادي في مراقبة تطورات الوضع في الأقاليم عشية الانتخابات .

وقد أكد الرئيس محمد حسنى مبارك ، الموقف المصري بوضوح وحزم يوم الحادي والعشرين من أغسطس ١٩٨٩ ، في هراري ، حيث ترأس سيادته اجتماع لجنة رؤساء الدول والحكومات المختصة بالجنوب الأفريقي .

وتأكيداً من مصر على موقفها الثابت من دعم كفاح أشقائنا في ناميبيا ، دعت المناضل سام نجوما ، رئيس منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) لزيارة القاهرة في يوليو ١٩٨٩ ، تحية لدوره في قيادة مسيرة نضال شعب ناميبيا بجدارة واقتدار صوب الاستقلال والحرية .

وفي الحادي والعشرين من مارس ١٩٩٠ ، استقلت ناميبيا ، وسجل هذا التاريخ واحداً من أبرز إنجازات حركة التحرير الأفريقية وحرصت مصر على التعبير عن فرحتها بهذا الحدث الأفريقي الذي طال انتظاره ، من خلال المشاركة الشخصية للرئيس محمد حسني مبارك ، في احتفالات شعب ناميبيا الشقيق بإعلان الاستقلال .

وقد أتاح وجود الرئيس مبارك ، في وندهوك في مارس ١٩٩٠ عقد اتصالات ثنائية ، مع الرئيس سام نجوما ، وتأكيد مساندة شعب مصر ودعمه الكامل لبلاده في مواصلة الطريق لبناء ناميبيا الحرة المستقلة ، وكانت مصر في مقدمة الدول الأفريقية التي أقامت التمثيل الدبلوماسي المقيم في ناميبيا ، وتم افتتاح السفارة المصرية في وندهوك بعد أيام قليلة من إعلان استقلال البلاد ، وقام أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، بزيارة وندهوك في ديسمبر ١٩٩٠ ، حيث تم توقيع أول اتفاق للتعاون الفني مع حكومة ناميبيا ، لمدها بمختلف أشكال المعونات الفنية ، كما تم توقيع اتفاق آخر للتعاون الفني مع جامعة ناميبيا ، لمدها بالأساتذة والمحاضرين المصريين في مختلف التخصصات .

٣ – مصر والجنوب الأفريقي :

ومع الجهود التي بذلتها مصر من أجل استقلال وتحرير ناميبيا ، واصلت الدبلوماسية المصرية سعيها وجهودها من أجل الإنهاء الكامل لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ، وقد برز ذلك على وجه الخصوص حين تولى الرئيس حسني مبارك اللجنة المختصة بالجنوب الأفريقي ، ، ورأس سيادته اجتماعها الذي عقدته على مستوى القمة في هراري في أغسطس عام ١٩٨٩ ، حيث صادقت اللجنة على إعلان ، تضمن تصوراً لاستراتيجية أفريقية لمجابهة تحركات النظام العنصري في بريتوريا ، تقوم على التأكيد على المساواة في الحقوق والالتزامات بين كافة الشعوب ، بغض النظر عن اللون والعرق والجنس والعقيدة ، كما تضمن الإعلان نداء إلى القوى المحبة للسلام في العالم أجمع لكي تتبنى الدعوة إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين في جنوب أفريقيا ، وفي مقدمتهم المناضل نلسون مانديلا .

وكان جهد الدبلوماسية المصرية ، دؤوبا في العمل على إطلاق سراح المناضل الأفريقي العتيد ـ نلسون مانديلا ـ الذي أصبح رمزا لنجاح الإنسان في مواجهة أعتى التحديات بقدرته الفذة على الحفاظ على وضوح الرؤية ، وصلابة العزيمة ، والتمسك بالحق ، والتسلح بالقيم الرفيعة ، وقد بذلت الدبلوماسية المصرية جهودها في سبيل الإفراج عنه ، إيمانا منها بأن حريته ستظل ملهمة لآمال

الملايين وأمانيهم وتطلعاتهم إلى عالم أفضل ، يسود فيه السلام ، وتستقر في أعماقه المساواة الكاملة بين البشر ، وقد تحقق الأمل المنشود في ١١ فبراير ١٩٩٠ بالإفراج عن نلسون مانديلا .

وتحقق أول لقاء بين الرئيس حسني مبارك والمناضل الأفريقي نلسون مانديلا في احتفالات استقلال ناميبيا ، ثم حضر الزعيم الأفريقي في أول زيارة له القاهرة في ٢٠ مايو عام ١٩٩٠ منذ سبعة وعشرين عاماً قضاها في سجون جنوب أفريقيا ، حيث استقبلته جماهير الشعب المصري بكل الترحاب والتقدير ، واجتمع بالرئيس مبارك ، وبوزير الدولة للشئون الخارجية ، كما عقد له لقاء حار بالمجتمع الأفريقي بالقاهرة في مبنى الجمعية الأفريقية الذي استضاف ممثلي حركات التحرير الأفريقية على مدار السنوات الطويلة الماضية .

والواقع أن الموقف المصري ، والموقف الذي ننتظره من القوى الصديقة ، هو تكثيف الضغوط ، بما فيها الإبقاء على العقوبات الحالية والمفروضة على نظام بريتوريا ، حتى يتخذ خطوات حقيقية وفعالة لإلغاء الأبارتيد ، وإقامة دولة موحدة ومجتمع ديمقراطي غير عنصري . وكان هذا الموقف هو مضمون صوت مصر في كافة الاجتماعات الأفريقية وخاصة اجتماعات لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الخامسة بالجنوب الأفريقي التي عقدت دورتها الرابعة في لوزاكا في مارس ١٩٩٠ ، ولجنة الرصد والمتابعة التي ترأست مصر كافة جلساتها في لوزاكا وبوتسوانا على مستوى السفراء ، وكذا اجتماعها الوزاري الذي استضافته القاهرة في مايو ١٩٩٠ ، وشارك في إحدى جلساته المناضل نلسون مانديلا الذي كان يزور مصر وقتها بدعوة من الرئيس مبارك بعد الإفراج عنه ، وأيضاً في اجتماعات الدورة الخامسة للجنة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة الجنوب الأفريقي التي عقدت في كمبالا في سبتمبر ١٩٩٠ .

ومع مواصلة الجهود المبذولة فإن مصر ترى أن قارتنا الأفريقية تعين بمعزل عن أجواء الوفاق العالمي ، الذي أصبح يسود الحياة الدولية في كل مكان ، إيذاناً بمرحلة جديدة من الحوار والتفاهم ، بدلاً من المواجهة والتوتر ، ومن هنا تؤمن الدبلوماسية المصرية بضرورة العمل دون كلل من أجل تعميق التضامن في صفوف المناضلين من أجل الحرية في جنوب أفريقيا ، والقضاء على الخلافات التي لا تزال عالقة في الأجواء ، الأمر الذي يقتضي ضرورة توحيد طلائع النضال في جنوب أفريقيا ، وتلاحم فصائلها ، في سبيل الهدف الواحد والمصير الواحد .

وقد بذلت الدبلوماسية المصرية جهدها المكثف ، من أجل تحقيق المصالحة بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ANC ، وحزب المؤتمر الأفريقي الجامع PAC ، تعزيزاً لمسيرة النضال ، وتأكيدا للتقاليد الأفريقية التي صانت حركتنا طوال الحقبة الماضية .

وفي مجال الاتصال الذي تقوم به مصر مع القيادات السوداء في جنوب أفريقيا ، وجهت الدعوة إلى القس ديزموند توتو سكرتير عام مجلس كنائس جنوب أفريقيا ورئيس مؤتمر كنائس عموم أفريقيا لزيارة جمهورية مصر العربية ، وهي الزيارة التي تمت في نوفمبر ١٩٨٩ ، تجسيداً لمساندة الدبلوماسية المصرية ودعمها الكامل للكفاح الذي يخوضه شعبنا في جنوب أفريقيا ، ولاعتزازها بالدور الرائد الذي يقوم به القس المناضل ديزموند توتو .

وتقوم رؤية مصر على ضرورة أن تبدأ أفريقيا في بناء جسور التعاون بينها وبين الجامعات البيضاء كذلك التي تتعاطف مع قضية حقوق الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا ، وتشجيعهم من خلال بدء حوار معها . حول تصوراتنا لشكل مجتمع ما بعد الأبارتيد .

٤ - تسوية النزاعات الأفريقية :

وعلى مدى عام ١٩٨٩ ، قام الرئيس محمد حسني مبارك ـ متابعة للتكليف الصادر إليه من القمة الأفريقية الخامسة والعشرين التي يتولى رئاساتها ـ بالعمل على تحقيق المصالحة بين موريتانيا والسنغال وحل النزاع الذي نشب بينهما في مايو ١٩٨٩ . وتحقيقاً لهذا الهدف قام سيادته بتعيين لجنة وزارية تتكون من تونس والتوجو وزيمبابوي والنيجر ونيجيريا لمعاونته في مساعيه لحل هذا النزاع ذات الأبعاد المختلفة والانعكاسات السلبية الخطيرة . كما قام سيادته في سبتمبر ١٩٨٩ بزيارة إلى عاصمتي البلدين ، وإجراء الاتصالات مع الرئيس السنغالي عبده ضيوف والرئيس الموريتاني معاوية ولد الطايع ، كما عقدت اللجنة الوزارية الأفريقية أربع دورات لها ، الأولى في بلجراد في سبتمبر ١٩٨٩ ، والثانية والثالثة في نيويورك في أكتوبر ١٩٨٩ ، والرابعة في أديس أبابا في ديسمبر ١٩٨٩ ، وفي شهرنوفمبر ١٩٨٩ زارت اللجنة الوزارية كلا من السنغال وموريتانيا ، كما تفقدت منطقة الحدود بين البلدين ، كما أوفد الرئيس مبارك عدة بعثات لتقصي الحقائق وجميع المعلومات إلى البلدين طرفي النزاع ، وإلى مالي ، وإلى فرنسا ، وإلى جنيف للاتصال مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية السامية للاجئين .

وواصلت الدبلوماسية المصرية جهدها الدائب من أجل تطويق هذا النزاع والعمل على تسويتا بالطرق الودية ، تحقيقاً لعلاقات حسن الجوار الطبيعية التي ينبغي أن تقوم بين الشعبين الشقيقين وكان من الجهود التي بذلت في هذاالصدد ، ترتيب اجتماعات لوزيري الخارجية والداخلية في البلدين بدار السفارة المصرية في العاصمة الفرنسية خلال شهور يناير ومارس ويونيو ١٩٩٠ ، وقد ساعدت هذه الجهود في مضمونها في احتواء هذا النزاع ، والحيلولة دون تفاقمه أو استفحاله ، فضلاً عن تمهيد الطريق لاتخاذ خطوات على طريق التسوية .

وقد سجلت مصر ، بهذه المناسبة ، تقديرها لروح التعاون البناء التي أبداها الأشقاء المسئولون في الدولتين ، وكذلك الشكر والتقدير للدور الذي قامت به التوجو وزيمبابوي ونيجيريا وتونس والنيجر ، بحكم عضويتها في اللجنة التي شكلتها القمة الأفريقية الخامسة والعشرون لمعاونة الرئيس محمد حسني مبارك في هذه المهمة ، وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لها تمت برئاسة مصر خلال شهري فبراير ويوليو ١٩٩٠ في أديس أبابا ، وفي شهر أكتوبر في نيويورك ، برئاسة أوغندا التي انضمت إلى اللجنة بعد انتخابها رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية ، من أجل وضع أساس للتسوية السلمية للنزاع السنغالي الموريتاني .

كذلك بذلت الدبلوماسية المصرية ، مساعيها المتواصلة لإنهاء النزاع بين ليبيا وتشاد ، وقام الرئيس حسني مبارك خلال عام ١٩٨٩ بإرسال العديد من الرسائل الشخصية للرئيسين القذافي وحبري ، من أجل تمهيد الأجواء للقاء يجمع الرئيسين ، وتبادل تسليم الأسرى بما يفتح الطريق أمام تسوية النزاع بين الدولتين الشقيقتين ، وقد رحبت مصر بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية ، تنفيذاً لبنود اتفاقية الجزائر الموقعة بينهما في ٣١ أغسطس عام ١٩٨٩ ، ولعل التغيرات الأخيرة التي اعترت نظام الحكم في تشاد في مطلع شهر ديسمبر ١٩٩٠ والتي تمثلت في إقصاء «حسين حبري» إلى خارج البلاد ستفتح الباب لتحولات جديدة في العلاقات الليبية ـ التشادية .

كما تابعت الدبلوماسية المصرية باهتمام كبير مأساة الحرب الأهلية الدموية التي شهدتها ليبيريا ، والمواجهات العسكرية في السودان وأثيوبيا وأنجولا وموزمبيق ورواندا ، وسعى الرئيس مبارك من خلال

اتصالاته مع الأشقاء الأفارقة إلى العمل على تطويق هذه المواجهات التي تدمر الطاقة الأفريقية ، من منطلق الإيمان بأن حل هذه النزاعات سيؤدى إلى دعم السلام والاستقرار في قارتنا ، كما أن له أثره في تخفيض الإنفاق على الدفاع والأمن ، مما يوفر موارد إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٥ - الجماعة الاقتصادية الأفريقية :

وكان اليوم الثالث من يونيو عام ١٩٩١ يومًا مشهودًا في تاريخنا الأفريقي ، حيث شهدت «قاعة أفريقيا» بمركز المؤتمرات الدولية في أبوجا عاصمة نيجيريا الجديدة قيام القادة الأفارقة ـ خلال الجلسة الافتتاحية للدورة العادية السابعة والعشرين لمؤتمر الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بالتوقيع على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية . وقد قام السيد الدكتور بطرس غالي نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ورئيس الوفد المصري لدى القمة الأفريقية السابعة والعشرين بالتوقيع على المعاهدة نيابة عن السيد رئيس الجمهورية وبتفويض من سيادته .

وتنص المعاهدة ـ التي تأتى تتويجا للجهود المخلصة التي بذلتها الدول الأفريقية منذ إقرار خطة عمل لاجوس عام ١٩٨٠ ـ على أن يتم تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة خلال ٤٠ عاما كحد أقصى . وتنقسم مراحل تحقيق هذه الوحدة إلى ست مراحل مدتها ٣٤ سنة تبدأ من تاريخ تصديق الأجهزة التشريعية الأفريقية على المعاهدة . وتقضى أحكام المعاهدة بأن تتم إزالة العوائق غير الجمركية (كالقيود الكمية والنوعية على الواردات) وتثبيت التعريفة الجمركية داخل كل إقليم بعد انتهاء المرحلة الثانية ـ أى بعد ١٣ سنة من بدء العمل بالمعاهدة ـ ثم يتم إنشاء منطقة للتجارة الحرة داخل كل إقليم بعد انتهاء المرحلة الثالثة التي مدتها عشر سنوات ، أى بعد ٢٣ سنة من بدء العمل بالمعاهدة . أما مرحلة إقامة الاتحادات الجمركية على المستوى القاري فتأتى مع نهاية المرحلة الخامسة ـ أى بعد ٢٩ سنة من بدء العمل بالمعاهدة . وأخيراً فإن تحقيق الاتحاد النقدي ـ وهو أصعب الأمور وأكثرها تعقيدا ـ فسوف يكون بعد ٣٤ سنة من بدء العمل بالمعاهدة .

تجدر الإشارة إلى أن سكرتارية الجماعة الاقتصادية الأفريقية ستكون هي نفس سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية ومقرها هونفس مقر منظمة الوحدة الأفريقية . وقد تقرر تشكيل عدة أجهزة للإشراف على تنفيذ المعاهدة وتشمل الجمعية التي تعتبر الجهاز الأعلى للجماعة وتتكون من رؤساء الدول والحكومات ، وفي الواقع فسوف تكون هي نفس جمعية منظمة الوحدة الأفريقية ، ومهمتها إقرار السياسات العامة والتنسيق فيما بين سياسات الجماعة بوجه عام ، كما تشمل المجلس الذي سيكون هو نفسه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ويقع على عاتقه رفع التوصيات لجمعية الرؤساء والإشراف على الأجهزة والتنسيق فيما بينها .

كذلك تضم أجهزة الجماعة برلمانا أفريقيا ، تقرر أن يتم إقرار بروتوكول بشأنه في مرحلة لاحقة ، كماتضم اللجان الاجتماعية والاقتصادية التي تتكون من الوزراء المعنيين بالتنمية والتخطيط والتكامل ، ومهمتها الأساسية اقتصادية وترفع توصياتها للمجلس الوزاري للجماعة ، فضلاً عن محكمة العدل التي تلزم أحكامها الدول الأعضاء بالجماعة ويجوز لجمعية الرؤساء إحالة النزاعات إليها ، والسكرتارية العامة ، التي هي نفس سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية ، بالإضافة إلى اللجان الفنية المتخصصة ، والتي يصل عددها إلى سبع لجان في بادئ الأمر ، يجوز زيادتها فيما بعد .

إن النظرة الإيجابية تجاه هذه المعاهدة الهامة تقتضى منا أن ندرك أننا بصدد بناء حصن الأمان لأحفاد الجيل الحالي ، أى أننا نتعامل مع عالم عام ٢٠٤٠ وما بعده ، ولذا فإن علينا أن نتعامل مع

هذه المعاهدة من منظور أنها تمثل الفرصة التاريخية التي طالما انتظرناها والتي يمكن أن تمكننا من الانطلاق نحو أوضاع أفضل ارتكازا على محيطنا الأفريقي الحيوي إذا أحسنًا استغلالها وإذا تعاملنا مع الأمر بجدية وإخلاص وبفكر اقتصادي سليم وبتنظيم جديد ومتجدد للصفوف على المستوى الوطني وبإرادة سياسية راسخة وقوية ومؤمنة بأن حجم وقرار القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية لكل دولة ـ هووحده ـ الذي سيحدد موقعها بين القوى السياسية الإقليمية والدولية في عالم الغد .

والواقع أن أحكام معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية وأهدافها تتمشى مع السياسة الاقتصادية المصرية واتجاهها نحو الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة وبالتالي فعلينا أن نأخذ بها ونلتزم بأحكامها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة خاصة وأنها لا تتعارض مع التزاماتنا الأخرى تجاه الدول غير الأفريقية ، كما أن هذه المعاهدة تفتح آفاقا جديدة أمام المصريين للانطلاق نحو الدول الأفريقية إسهامًا في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها وتحقيقًا للهدف الأسمى وهو تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة .

رابعًا : إطار التعاون بين الجنوب والجنوب :

وفي هذا الإطار ، تابعت الدبلوماسية المصرية دفع الجهود التي تبذلها دول عدم الانحياز لإحياء الحوار بين الشمال والجنوب ، وشاركت مصر في مختلف الاتصالات والاجتماعات التي تمت على مستوى الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات فرنسا وكندا وإيطاليا وألمانيا واليابان ، ونظرائهم في الهند والسنغال وفنزويلا ويوغوسلافيا ، وذلك في إطار التحضير لإجراء الحوار الموسع المنشود ، انطلاقا من إيمان مصر العميق ، بأن عالمنا المعاصر يزداد انتماء كل من أجزائه إلى الآخر ، مما يستدعي تحقيق مدى أكبر من النضال الدولي ، كما يتعين تقاسم السلام والرخاء ، بغية تحقيق خير البشرية المشترك ..

ومع جهد الدبلوماسية المصرية في إحياء الحوار بين الشمال والجنوب ، فإنها تستلهم في حركتها على الساحة الأفريقية شعار التعاون بين الجنوب والجنوب ، وترى فيه أحد أهم العوامل الكفيلة بزيادة القدرة الإنتاجية ، والاعتماد على الذات ، وأن مسئولية تنمية أفريقيا تقع أساسا على عاتق شعوبنا وحكوماتنا ، كما أثبتت الأحداث ضرورة إعطاء أولوية للتبادل التجاري والفني والتكنولوجي في نطاق الأسرة الأفريقية ، خاصة ونحن نشهد تعاظما متزايدًا لدور التجمعات الاقتصادية والسياسية الكبرى القادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

١ - التعاون الأفريقي / العربي :

وإذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الأفريقي على اتساع القارة ، فإنها تدرك في الوقت نفسه مدى حيوية وجوهرية تأكيد التضامن العربي ـ الأفريقي داخل القارة وخارجها .

ولاشك أن دور العوامل الجيوبوليتيكية ، كان عظيم الأهمية في ربط الوطن بأفريقيا ، بتلك الوشائج التجارية والثقافية والدينية والسياسية . والخلاصة أن ذلك الارتباط التاريخي الوثيق بين الشعوب العربية والأفريقية ، فضلاً عن الظروف الحضارية والجغرافية المتقاربة ، كل ذلك أدى إلى إرساء قواعد راسخة لعلاقات قوية بين الدول العربية والدول الأفريقية .

وجدير بالذكر ، أن مصر ـ بتطور التاريخ ـ قد ارتبطت عرقيًا وتاريخيًا ودينيًا وثقافيًا وحضاريًا بالأمة العربية ، إلا أن ذلك لم ينل من أصالتها الأفريقية ، كما لم يضعف من سعيها الدائم لدعم أواصر الأخوة والتعاون مع شعوب القارة الأفريقية في ذات الوقت .

ولعل مبادرة مصر للدعوة إلى عقد أول مؤتمر قمة عربي ـ أفريقي ، وإلى استضافة هذه القمة التي عقدت بالقاهرة في مارس ١٩٧٧ ، ما يؤكد هذا السعي المصري المتواصل من أجل تحقيق التقاء هاتين المجموعتين من الدول النامية ، التي ذاقت معًا ويلات الاستعمار مشتركة من أجل تكوين جبهة واحدة لمواجهة تحديات تخوضها من أجل التحرر والتنمية وبناء نظام جديد .

وتؤمن مصر إيمانًا عميقًا بأن الوعي الصحيح بالحقائق الموضوعية في كل من العالم العربي وأفريقيا ، ليدفع اليوم بإلحاح إلى أن نتجاوز الأزمة الراهنة ، التي يعيشها هذا التعاون العربي ـ الأفريقي ، وأن نقتنص الفرصة الواحدة ، فننفض عن أجهزة التعاون العربي ـ الأفريقي ، ما ران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحياة في شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعي .

وتؤمن مصر بأنه إذا كان صحيحًا حاجة العالم العربي إلى أفريقيا ، وإن كان صحيحًا بنفس الدرجة حاجة أفريقيا إلى العالم العربي ، إن مصر العربية ـ الأفريقية في ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة المضاعفة آلاف المرات ، ذلك أن الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد ، من المؤكد أنه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلانا في الحاضر .

وإذا كانت السنوات الأخيرة ، قد سجلت بالفعل بعض النجاحات التي حققتها مسيرة التعاون العربي ـ الأفريقي ، إلا أنها لم تكن أبدًا في مستوى الآمال الكبيرة التي علقت عليها ، وبالرغم من التدفقات المالية التي بلغت أكثر من عشرة بلايين دولار من العالم العربي إلى أفريقيا ، فقد كانت هناك بعض المشاكل التي خيمت على هذا التعاون .

وترى مصر أن الوقت قد حان لتجاوز الأزمة الراهنة ، وأن ثمة فرصة واحدة تسنح الآن أمام التعاون بين هذين العالمين اللذين يحتاج كل منهما الآخر ، للانطلاق إلى آفاق واسعة من أجل التبادل النافع والصالح الجماعي لهما .

ولقد شهد عام ١٩٨٩ ، انعقاد الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي ـ الأفريقي في شهر يونيو في الكويت ، والدورة الحادية عشرة لها في نيويورك على هامش الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، في شهر أكتوبر ١٩٨٩ ، وإذ تستشعر مصر مسئولية خاصة تقع على عاتقها في شأن تنشيط التعاون العربي ـ الأفريقي ، فإنها تضع ضمن أولويات العمل ، أن تتخذ كل ما من شأنه تحريك عمل الأجهزة العليا للتعاون العربي ـ الأفريقي ، ليس فقط في الجوانب الاقتصادية ، ذات الطبيعة الجوهرية ، ولكن في المجالات الثقافية والإعلامية كذلك ، وتخطط مصر للعمل من أجل عقد المؤتمر الوزاري المشترك بين المجموعتين ، وربما المؤتمر الثاني للقمة العربية ـ الأفريقية المنشودة .

وفي مطلع عام ١٩٩١ ، وقعت حرب الخليج المدمرة ، ولاشك أن هذه الحرب ـ وقبلها الحرب بين العراق وإيران ـ قد أسهمت في إجهاض أية ثمار بناءة للتعاون العربي ـ الأفريقي ، ولكن الدبلوماسية المصرية ترى أن انتهاء الحربين ينبغي أن يحفز على إحياء التعاون بين العالم العربي والعالم الأفريقي ولاسيما أن كلا منهما في مسيس الحاجة إلى الآخر ، ولعل النجاح في إقامة مثل هذا التعاون ليبلور أحد مظاهر التعاون بين الجنوب والجنوب ، الذي تحتاج إليه دول العالم الثالث ، وخاصة منها الدول الشقيقة في القارة الأفريقية ، والذي يعتبر ركيزة أساسية لو أردنا إقامة حوار متكافىء بين دول الجنوب الفقيرة ودول الشمال الغنية .

٢ - الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني :

كما اهتمت الدبلوماسية المصرية كذلك بمجموعة من الأنشطة لتنمية ودعم الحوار على مستوى القارات ، خاصة ما يتعلق بالحوار الأفريقي / اللاتيني ، وقد بدأنا في هذا المجال منذ يناير عام ١٩٨١ ، حين اقترحنا على وزير خارجية المكسيك فكرة تبني حكومتي المكسيك ومصر لندوة علمية سياسية أفريقية ـ لاتينة ، لبدء حوار بين الدبلوماسيين الأكاديميين من القارتين ، لتدعيم التفاهم والتعاون بين شعوبهما وحكوماتهما .

وقد انعقدت الندوة الأولى لهذا الحوار بالقاهرة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ يناير ١٩٨٢ ، حيث تضمن البحث فيها مجموعة عريضة من موضوعات التنمية الإقليمية والعلاقات الدولية من منظور مقارن ثم انعقدت الندوة الثانية في مكسيكو سيتي في الفترة من ١٨ إلى ٢١ يونيو ١٩٨٤ ، وتضمن بحثها دور الدولة في التنمية الاقتصادية والمشكلات السياسية والثقافية والديموجرافية والتعليمية المتعلقة بالتنمية والاعتماد المتبادل ، واستضافت القاهرة الندوة الثالثة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يناير ١٩٨٦ حيث ركزت على بحث التعاون الأفريقي اللاتيني في إطار الأزمة السياسية والاقتصادية العالمية ودور المنظمات والوكالات الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وانعقدت الندوة الرابعة في مكسيكو سيتي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أغسطس ١٩٨٧ ، التي ركزت على بحث العلاقات البينية والتعاون في المحافل الدولية ، واستضافت القاهرة من جديد الندوة الخامسة ، في الفترة من ٢ إلى ٣ أغسطس ١٩٨٩ ، التي ركزت على مشكلة المديونية الخارجية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، واستضافت المكسيك الندوة السادسة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ يونيو ١٩٩١ ، حيث بحثت فترة ما بعد الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد ، وموقف القارتين من هذا النظام الجديد .

والواقع أن الدبلوماسية المصرية قد استطاعت من خلال هذه الندوات أن تحقق ريادة مصرية بارزة في التفاهم والتعاون بين القارتين ، والمزيد من التقارب السياسي بينهما ، فضلاً عن تبادل الخبرات ، وتوثيق أسباب ومجالات المعرفة والفكر والثقافة بين مفكري وشعوب القارتين ، ودفع حكوماتهما للمزيد من التقارب والتعاون والتنسيق بينهما ، كما وضحت من الندوات أهمية استمرار بحث وتحليل آثار التطورات والأحداث على المستوى الدولي على شعوب دول أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية وعلى علاقاتها الدولية .

وعلى مدار السنوات التي شهدت انعقاد هذه الندوات ، استضافت القاهرة مجموعة من الندوات والحلقات الدراسية التي أسهمت في تنمية الوعي بأهمية التعاون مع أمريكا اللاتينية والقارات الأخرى في إطار حركة عدم الانحياز منها ندوة (أفريقيا وأمريكا اللاتنية) التي انعدت بالقاهرة في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ يناير ١٩٨٢ ، وندوة (أفريقيا وعدم الانحياز في عالم متغير) في الفترة من ١٠ إلى ١٢ يونيو ١٩٨٢ ، كما استضافت القاهرة مجموعة من الندوات وحلقات الدراسة التي ركزت على بحث أهم القضايا في القارة الأفريقية ، منها الحلقة الدراسية الدولية حول الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة الديون الخارجية لأفريقيا في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ ، وندوة (التنمية والديمقراطية في أفريقيا) في الفترة من ٥ إلى ٦ مارس ١٩٩٠ ، وهي الندوة التي أعقبت استضافة القاهرة للاجتماع الثاني للمجلس العام لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ .

وفي مجال آخر في الإطار القاري ، استضافت القاهرة في الفترة من ٧ إلى ١٠ يناير ١٩٩١ ،

المؤتمر الأفريقي / الأمريكي الحادي والعشرين ، الذي عقد بالتعاون بين المعهد الدبلوماسي والمعهد الأفريقي الأمريكي في نيويورك ، بهدف دعم التنمية في أفريقيا وتشجيع التفاهم بين الأفارقة والأمريكيين ، وقد شارك في هذا المؤتمر عدد كبير من الشخصيات الهامة الأفريقية والأمريكية ، من بينهم سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية والسكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ووزراء خارجية مجموعة من الدول الأفريقية ، فضلاً عن مجموعة من أعضاء الكونجرس الأمريكي ومساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية ، وتناول بحث المؤتمر عدة قضايا هامة ، منها أفريقيا والنظام العالمي الجديد ، والنزاعات الإقليمية والحروب الأهلية ، والقرن الأفريقي ، وأفريقيا في الإطار الاقتصادي العالمي ، فضلاً عن التعاون الإقليمي في أفريقيا والتنمية الاقتصادية ، والتعاون الثنائى الأفريقي الأمريكي .

٣ - مصر ومجموعة الخمسة عشر :

خلال اجتماعات مؤتمر القمة التاسع لحركة عدم الانحياز التي انعقدت في بلجراد في سبتمبر عام ١٩٨٩ ، وبمبادرة من رئيس بيرو آنذاك ، تم تشكيل مجموعة الـ ١٥ للتشاور والتعاون بين دول الجنوب التي تضم كل من مصر والجزائر ونيجيريا وزيمبابوي والسنغال من القارة الأفريقية وكل من الهند وماليزيا وأندونيسيا من آسيا ، وكل من بيرو والأرجنتين والبرازيل والمكسيك وجامايكا وفنزويلا من أمريكا اللاتينية ، وتهدف هذه المجموعة إلى تعزيز التعاون بين دول الجنوب الآخذة في النمو وتنظيم صفوفها في حوارها مع دول الشمال المتقدم من خلال التشاور المنتظم والتنسيق وزيادة الاعتماد على النفس في عالمنا المتداخل في كل شئ .

وقد انعقد مؤتمر القمة الأول لمجموعة الـ ١٥ في كوالالمبور عاصمة ماليزيا خلال الفترة من ١ إلى ٣ يونيو ١٩٩٠ . وصدر عن هذه القمة إعلان سياسي هام يتضمن رسالة من دول الجنوب إلى دول الشمال تعبر عن رؤيتها للوضع الاقتصادي والسياسي الدولي وتصورها لكيفية تحقيق التوازن الذي يحفظ ويصون مصالح كل من الشمال والجنوب .

وقد أقرت مجموعة الـ ١٥ خلال قمة كوالالمبور عدة مشروعات لدعم التعاون بين دول الجنوب ، منها المشروع المصري الماليزي لإنشاء آلية لترويج التجارة بين دول الجنوب تكون نواة وعنصر مساعد لزيادة التدفقات التجارية فيما بين الدول النامية . وتقدمت أندونيسيا بمشروع لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى مجموعة الـ ١٥ ، وطرحت الهند مشروعاً خاصاً بالبدء في الجولة الثانية من المفاوضات الخاصة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية بهدف خفض وإزالة التعريفات الجمركية بين الدول النامية دعما للتدفقات التجارية . كما طرحت الهند أيضاً مشروع بنك للهندسة الوراثية ومشروع آخر للاستخدامات الصناعية للطاقة الشمسية وتبادل الخبرات من أجل النهوض بعملية استغلال الطاقة الشمسية دعماً للصناعة في دول مجموعة الـ ١٥ .

كما أن هناك موضوعات ومجالات أخرى يتناولها الممثلون الشخصيون لرؤساء الدول والحكومات بالبحث والدراسة تشمل الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية والحفاظ على البيئة والطاقة والديون وغيرها من المجالات التي تهم الدول النامية والتي تسعى لتنشيط التعاون فيما بينها حول هذه المجالات .

والواقع أن القمة الثانية لمجموعة الـ ١٥ (كاراكاس ٢٧ - ٢٩ نوفمبر ١٩٩١) تمثل مرحلة جديدة للتعاون بين دول الجنوب . فانعقاد القمة يأتي بعد انتهاء حرب الخليج وماصحبها من بدء لمسيرة السلام

في الشرق الأوسط ، كما يأتي بعد انعقاد مؤتمر وزراء خارجية حركة عدم الانحياز (أكرا - سبتمبر ١٩٩١) والذي شهد طفرة جديدة في تاريخ الحركة ونقطة تحول هامة تعيد للحركة حيويتها وتجدد مفاهيمها لتتمشى مع الواقع الدولي الجديد .

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأفريقية الخمس الأعضاء في مجموعة الـ ١٥ (مصر والجزائر ونيجيريا والسنغال وزيمبابوي) تبذل كافة المساعي والجهود من أجل إبراز القضايا التنموية وتسعى لتوجيه مشروعات مجموعة الـ ١٥ لخدمة القضايا الأفريقية باعتبار أن أفريقيا تشكل أضعف حلقات النظام الدولي في الوقت الحالي باعتبارها تضم ما يزيد عن ٢٨ دولة من فئة الدول الأقل نموا وهي الفئة التي تسعى الدبلوماسية المصرية لتقديم يد العون إليها لتمكينها من مواجهة تحديات التنمية والإقبال نحو القرن الحادي والعشرين في أوضاع أفضل ، كما أن الدبلوماسية المصرية تدعم مجموعة الـ ١٥ وتشارك في كل أعمالها ، سواء على مستوى الخبراء والفنيين أو على مستوى الممثلين الشخصيين للسادة رؤساء الدول والحكومات أو على مستوى القمة إيمانًا منها بأن الحوار والتشاور يشكلان السبيل إلى تحقيق التضامن فيما بين الدول النامية وضم الصفوف في إطار من الاعتماد على الذات وتكريس كافة الطاقات لخدمة القضايا التنموية .

هذه لمحات سريعة عن معالم وأبعاد التحرك الدبلوماسي المصري في أفريقيا في محاوره الثلاثة ، الثنائية والإقليمية والقارية وما يرتبط بكل منها ، خلال فترة الخمسة عشر عاما الماضية (١٩٧٧ - ١٩٩١) ، وعن الأهداف التي رمي إليها هذا التحرك ، والإنجازات التي نجح في تحقيقها .

وتعرض أقسام هذا الكتاب ثماني مجموعات من الوثائق الرسمية ، تشمل نصوص ما يلي :

أولاً : البيانات الرسمية المشتركة الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الأفريقية على مستوى رؤساء الجمهوريات .

ثانيًا : البيانات الرسمية المشتركة ، ومحاضر اللجان الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الأفريقية على مستوى وزراء الخارجية .

ثالثًا : اتفاقيات وبروتوكولات التعاون التي تم إبرامها بين مصر والدول الأفريقية .

رابعًا : اتفاقات التعاون الفني التي عقدها «الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا» مع الدول الأفريقية والمنظمات الدولية .

خامسًا : البيانات الختامية الصادرة عن اجتماعات مجموعة «أندوجو» دول حوض النيل .

سادسًا : اتفاقات التعاون بين «الحزب الوطني الديمقراطي» بجمهورية مصر العربية ، والأحزاب الأفريقية .

سابعًا : الإعلانات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات التعاون الأفريقي / العربي واجتماعات اللجان الخاصة به .

ثامنًا : البيانات الختامية ، وبيانات الندوات والاجتماعات والمؤتمرات الأفريقية التي أسهمت فيها وزارة الخارجية المصرية .

تاسعًا : أهم الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية .

هذا وقد بلغت الوثائق التي يضمها الكتاب ما يقرب من ثلثمائة وثيقة تضمنت حصيلة التحرك

الدبلوماسي المصري في أفريقيا خلال هذه الفترة ، كما تم تزويد الكتاب بفهرس أبجدي يشمل كشافا للأسماء والأماكن .

ونأمل أن نكون قد وفقنا في إعداد وتقديم هذا المرجع ، وتجميع وعرض الوثائق الرسمية التي اشتمل عليها ، والتي تعتبر في مجموعها ترجمة أمينة ، وتسجيلا متكاملا ، للأنشطة والإنجازات التي قامت بها الدبلوماسية المصرية في أفريقيا ، خلال فترة الخمسة عشر عاما ، وهي فترة ـ حسبما يتضح من هذه المقدمة ـ مليئة بالأحداث الهامة ، حافلة بالتطورات المتلاحقة ، تشكل مساحة واسعة من التحرك الدبلوماسي المصري الذي لم يهدأ ، والجهد المصري المتصل الذي لم ينقطع ، في خدمة أهداف ارتباطنا المصيري بالقارة الأفريقية النامية .

القاهرة ديسمبر ١٩٩١

دكتور / بطرس بطرس غالي

القسم الأول:

البيانات المشتركة

الصادرة عن الزيارات التى تمت على مستوى رئيس الجمهورية

[١] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية النيجر إلى جمهورية مصر العربية
(٣ـ٦ ديسمبر ١٩٨٣)

تلبية لدعوة فخامة السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك ـ رئيس جمهورية مصر العربية قام فخامة العميد سينى كونتشيه ـ رئيس المجلس الأعلى العسكرى ورئيس دولة النيجر بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ٣ إلى ٦ ديسمبر ١٩٨٣ .

وقد رافق الرئيس سينى كونتشيه فى زيارته السيدة قرينته ، ووفد على مستوى عال.

قام الرئيس سينى كونتشيه ـ أثناء إقامته بمصر ـ بزيارة إلى منطقة أبى الهول والأهرام والنصب التذكارى للجندى المجهول وجامع محمد على وقصر الجوهرة وهيئة قناة السويس ونفق الشهيد أحمد حمدى .

وحرص الرئيس سينى كونتشيه على وضع إكليل من الزهور على ضريح الرئيس الراحل محمد أنور السادات .

أجرى الرئيسان مباحثات مثمرة للغاية تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين والوضع الدولى.

وسجلا برضاء تام التطور الهام للتعاون القائم بين البلدين ، كما اتخذا تدابير كفيلة بتدعيمه وتوسيعه من أجل المصلحة العليا لشعبيهما .

وشدد الرئيسان ـ بصفة خاصة ـ على ضرورة تنمية التبادل التجارى بين البلدين ، وزيادة التعاون الاقتصادى بينهما .

وقررا ـ فى هذا الشأن ـ إنشاء « لجنة كبرى مشتركة نيجرية ـ مصرية للتعاون » يناط بها من الآن وضع البرامج والمتابعة فى إطار التعاون المشترك .

وقدر الرئيسان ـ عند تناولهما للقضايا الأفريقية ـ أن الحوار والبحث عن الحلول السلمية للخلافات يعدان بمثابة المتطلبات اللازمة لتحقيق الأمن والسلام والتنمية الاقتصادية فى القارة.

ولذلك أعاد الرئيسان تأكيد عزمهما على الحفاظ على منظمة الوحدة الأفريقية وتمسكهما بمبادئها ومثلها العليا .

وفى هذا الصدد ، أعربا عن اعتقادهما بأن تسوية المشكلة التشادية تتضمن بالضرورة الحفاظ على وحدة أراضى تشاد والمصالحة الوطنية وضمان عدم التدخل الخارجى.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية عبر الرئيسان عن أملهما فى إتمام تسوية هذا النزاع قريباً جداً فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية وفقاً لمبادئها وقراراتها وبصفة خاصة القرار الذى اتخذه مؤتمر القمة التاسع عشر للمنظمة فى أديس أبابا.

ولقد وجه الرئيسان اهتماماً خاصاً للوضع فى الشرق الأوسط ، وقاما ـ بهذه المناسبة ـ بإعادة تأكيد تأييدهما للحق العربى ـ وبصفة خاصة ـ لحق الشعب الفلسطينى الذى يكافح تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الوحيد.

ولقد عبر الرئيسان عن اقتناعهما بأن وحدة الشعب الفلسطينى والتضامن العربى يعتبران عنصراً أساسياً للدفاع عن حقوقهم المشروعة .

ولقد لاحظ الرئيسان تطابق وجهات النظر إلى حد بعيد تجاه المشكلات الدولية التى تم بحثها ولا سيما بالنسبة لمشكلات تشاد وناميبيا والشرق الأوسط والصحراء الغربية.

وانطلاقاً من ذلك فلقد اتفق الرئيسان على زيادة التشاور بين الدولتين سواء على المستوى الثنائى أو من خلال المحافل الدولية وذلك بهدف التعاون من أجل إيجاد عالم يسوده السلام والعدل.

ولقد وجه الرئيس سينى كونتشيه شكره وتقديره للحفاوة التى استقبل بها هو والوفد المرافق له فى جمهورية مصر العربية ، وقام بتوجيه دعوة للرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية للنيجر، وقد قبل الرئيس محمد حسنى مبارك تلك الدعوة بسرور، واتفق على تحديد موعد إتمامها بالطرق الدبلوماسية .

القاهرة فى ٦ ديسمبر ١٩٨٣

[٢] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية زائير

(٣١ يناير – ٢ فبراير ١٩٨٤]

بناء على دعوة من المارشال موبوتو سيسى سيكو رئيس جمهورية زائير ورئيس حزب الحركة الشعبية للثورة قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية زائير فى المدة من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ١٩٨٤ .

وقد أجرى الرئيسان مباحثات شملت القضايا الأفريقية والدولية التى تهم البلدين فضلاً عن تعزيز أواصر التعاون والتلاحم بين الشعبين الشقيقين .

وقد اشترك فى المباحثات من الجانب المصرى :

السيد / كمال حسن على – نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
الدكتور / بطرس بطرس غالى – وزير الدولة للشئون الخارجية .
الدكتور / أسامة الباز – وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية .
السيد السفير / مصطفى فهمى – سفير مصر فى كنشاسا .

واشترك من الجانب الزائيرى :

السيد / أومبادى لوتيتى – عضو اللجنة المركزية للحركة الثورية الشعبية ووزير الخارجية .
السيد / سيتى يال – المستشار الخاص للرئيس .
السيد / نيمى ماى ديكا نجيمبى – مدير مكتب السيد الرئيس .
السيد / لنجيا دوليا يوبازا ما كانجا – سكرتير الدولة للتعاون الدولى .
السيد / نجاندو موالابا – سفير زائير فى القاهرة .

أولاً – الأوضاع الدولية :

(أ) استعرض الرئيسان الموقف الدولى الناجم عن الحرب الباردة الجديدة الدائرة على الساحة الدولية . وأعادا تأكيد التزامهما بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز. واتفقا على ضرورة دعم الحركة فى اطار احترام مبادئها الأساسية وابراز الدور الأساسى الذى تقوم به أفريقيا فى هذا الإطار.

(ب) أزمة الشرق الأوسط : بالنسبة للشرق الأوسط أبرز الرئيسان وجوب تنشيط جهود السلام نظراً لخطورة استمرار الأوضاع المتفجرة الراهنة وتهديدها للأمن والاستقرار فى أفريقيا وأسيا .

وأعاد الرئيسان تأكيد إيمانها بضرورة التوصل فى أقرب فرصة لسلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط على أساس تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المعنية وبصفة خاصة القرارات المتعلقة بالاعتراف المتبادل بين دول المنطقة وبحقهم فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها وبالانسحاب الكامل من كافة الأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ دون استثناء ، وتلك الخاصة بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره وإقامة وطن له على أرضه تحت قيادة ممثله الشرعى منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد وجه الرئيسان نداء لإسرائيل لكى توقف سياسة بناء المستوطنات غير الشرعية التى تمارسها فى الأراضى

العربية المحتلة ، تلك السياسة التى تشكل إحدى العقبات فى طريق تحقيق السلام فى الشرق الأوسط وتشكل خرقاً لقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جينيف وأحكام القانون الدولى .

(جـ) الموقف فى لبنان : وفيما يتعلق بالموقف فى لبنان أكد الرئيسان تأييدهما لتطبيق قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ ، ٥٠٩ لسنة ١٩٨٢ ، وعبرا عن مساندتهما لحكومة لبنان الشرعية فى جهودها الرامية إلى الدفاع عن الاستقلال والسيادة الوطنية والوحدة الإقليمية وإلى استئناف مؤتمر المصالحة الوطنية فى جينيف .

كما أنهما أكدا تأييدهما لانسحاب القوات الأجنبية التى توجد على أرض لبنان دون موافقة حكومتها .

(د) النزاع العراقى الإيرانى : واستعرض الجانبان أيضاً النزاع العراقى الإيرانى الذى يتفاقم يوماً بعد يوم بحيث أصبح يهدد السلام والاستقرار فى المنطقة وفى العالم ، ورحبا باستعداد العراق المعلن للعمل من أجل تسوية سلمية للنزاع ، وحثا إيران على التجاوب مع هذا الموقف .

(هـ) تشاد : وعند استعراضهما لآخر تطورات الموقف فى تشاد عبر الرئيسان عن أسفهما لعدم نجاح اجتماع المصالحة الوطنية الذى عقد فى أديس أبابا . كما أكدا مرة أخرى تأييدهما التام لحكومة تشاد الشرعية التى يرأسها السيد حسين هبرى ، ومساندتهما لجهود منظمة الوحدة الأفريقية من أجل إيجاد تسوية للمشكلة تقوم على تحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على استقلال تشاد ووحدة أراضيه .

(و) الصحراء الغربية : وتابع الرئيسان مشكلة الصحراء الغربية وأعربا عن اعتقادهما فى أن حلها يكمن فى تطبيق القرار الذى اتخذه مؤتمر القمة فى نيروبى ١٩٨١ والقرار المتخذ فى أديس أبابا فى ١٩٨٣ .

(ز) الجنوب الأفريقى : وبالنسبة للوضع فى الجنوب الأفريقى عبر الرئيسان عن تأييدهما لكفاح شعب ناميبيا من أجل استقلاله الوطنى بقيادة سوابو الممثل الشرعى الوحيد لهذا الشعب واتفقا على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بدون شروط أو إبطاء .

وفى مواجهة محاولات زعزعة الاستقرار عن طريق الأعمال العدوانية التى ينتهجها النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة وخاصة أنجولا وزيمبابوى وموزمبيق وزامبيا وبتسوانا وليسوتو أعرب الجانبان عن تضامنهما مع شعوب وحكومات هذه الدول وعن تأييدهما لشعب جنوب أفريقيا فى كفاحه العادل من أجل التصفية التامة للتفرقة العنصرية .

(ح) تشاور إقليمى : وقد أعرب الرئيسان عن إرتياحهما لنجاح الاجتماع الوزارى الذى انعقد فى الخرطوم فى ٢ نوفمبر والذى يضم كلا من مصر وزائير والسودان وأفريقيا الوسطى وأوغندا . وقد اتفقا على أن استمرار هذه المشاورات لا يمكن إلا أن يثمر نتائج إيجابية على الدول الخمس وعلى الأمن والاستقرار فى القارة الإفريقية .

ثانياً ــ العلاقات الثنائية :

وفيما يتعلق بالعلاقات المصرية الزائيرية أعرب الرئيسان عن سرورهما للعلاقات الممتازة التى تربط البلدين وقررا اتخاذ الخطوات اللازمة لدفع هذه العلاقات لتحقيق مزيد من التعاون ودعم الصداقة بين الشعبين وقد أبديا اهتماماً خاصاً بتنمية التعاون الاقتصادى والفنى والعلمى بين الدولتين .

ثالثاً ــ أحكام ختامية :

ــ هذا وقد أعرب الرئيس محمد حسنى مبارك عن امتنانه العميق لفخامة المارشال موبوتوسيسى سيكو وحكومة وشعب زائير للترحيب الحار الذى قوبل به سيادته وأعضاء الوفد خلال إقامته فى جمهورية زائير .

— وقد وجه الرئيس حسنى مبارك الدعوة الرسمية للرئيس موبوتو لزيارة جمهورية مصر العربية وقد قبلها فخامته بسرور على أن يتم تحديد موعدها من خلال القنوات الدبلوماسية .

كنشاسا فى ٢ فبراير ١٩٨٤

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية زائير
الرئيس محمد حسنى مبارك	المارشال موبوتو سيسى سيكو
رئيس الجمهورية	الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير

[٣] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية كينيا
(٢ — ٤ فبراير ١٩٨٤)

— بناء على الدعوة الموجهة من فخامة الرئيس / دانيال آراب موى قام السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية كينيا فى المدة من ٢ إلى ٤ فبراير ١٩٨٤ .

— وجرت مباحثات بين الوفدين فى جو الود والصداقة الذى تتميز به العلاقات بين الدولتين .

ولقد ضم الوفد المصرى برئاسة الرئيس محمد حسنى مبارك كلا من :
١ — السيد / كمال حسن على — نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
٢ — الدكتور / بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية .
٣ — الدكتور / أسامة الباز — مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية .
٤ — السيد / أحمد رءوف أسعد — أمين عام رئاسة الجمهورية .
٥ — السفير / أحمد حجاج — سفير مصر فى كينيا .
٦ — الوزير المفوض / فاروق بركة — وزارة الخارجية .
٧ — المستشار / على ماهر السيد — وزارة الخارجية .

وضم الجانب الكينى برئاسة الرئيس دانيال آراب موى رئيس الجمهورية كلاً من :
١ — السيد / مواى كيباكى — نائب الرئيس ووزير الداخلية .
٢ — السيد / اليجا موانجالى — وزير الخارجية .
٣ — السيد / د . روبرت أوكو — وزير العمل .
٤ — السيد / نيكولاس بيوات — وزير الطاقة والتعاون الإقليمى .
٥ — السيد / الدرو أومانجا — وزير التجارة والصناعة .
٦ — السيد / جدنيس — وزير الدولة بمكتب رئيس الجمهورية .
٧ — السيد / جكيرينى — السكرتير العام برئاسة الجمهورية .
٨ — السيد / ما ساكاليا — وزارة تنمية المياه (الوكيل الدائم) .
٩ — السيد / كيلاجات — وزارة الخارجية (الوكيل الدائم) .
١٠ — السيد / ر . م كيللو — ممثل كينيا الدائم لدعم الأمم المتحدة .
١١ — السيد / أوشنج أوالا — سفير كينيا المرشح لمصر .
١٢ — الدكتورة / كوسجى — وزارة الخارجية .
١٣ — السيد / أغولا — وزارة الخارجية .

ولقد أجرى الوفدان جلستين للمحادثات وتناولا خلالها العلاقات الثنائية والقضايا الأفريقية والدولية.

وقد أعرب الرئيسان عن ترحيبها للنمو المضطرد للتعاون بين الدولتين فى مختلف المجالات وذلك فى ضوء العلاقات التاريخية والوثيقة التى تربط بين كينيا ومصر. وقد عبر الجانب الكينى عن تقديره للعمل الذى يقوم به الخبراء المصريون إلى جانب أشقائهم الكينيين فى مجالات الطب والمياه والتعليم ... إلخ. ولقد تقرر عقد اجتماعات فى المستقبل بين وزارات الزراعة والموارد المائية والإعلام فى البلدين لمناقشة وسائل زيادة التعاون بينها.

كما قرر الرئيسان إنشاء لجنة وزارية مشتركة برئاسة وزيرى الخارجية فى البلدين، تجتمع كل سنة فى إحدى العاصمتين على التوالى لاستعراض العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وأبرز الرئيسان أهمية زيادة حجم التبادل التجارى بين الدولتين فى إطار تنمية التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية وفقاً لخطة عمل لاجوس.

كما اتفقا على أنه فى ضوء انتماء كل من كينيا ومصر إلى حوض النيل فإنه يجب إعطاء أهمية خاصة لتنمية هذا التعاون بينها وبصفة خاصة فى مجال ترشيد استخدام مياه النيل لما فيه خير الشعبين وكل شعوب المنطقة.

ولقد عبر الرئيسان عن قلقهما البالغ تجاه اصرار النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا على استمرار احتلاله غير الشرعى لناميبيا وعلى رفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ وقد وجها نداء للمجتمع الدولى لكى يضاعف مساندته المادية والمعنوية لشعب ناميبيا الباسل فى كفاحه تحت قيادة منظمة سوابو.

كما أدان الرئيسان استمرار سياسات القمع التى تواصلها حكومة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا واعتداءاتها المتكررة على الدول الأفريقية المجاورة.

وبالنسبة لتشاد أعرب الرئيسان عن تأييدهما للجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لحل النزاع ولتحقيق المصالحة الوطنية على أساس الحفاظ على استقلال تشاد ووحدة أراضيه وسيادته الوطنية.

كما بحث الرئيسان مشكلة الصحراء الغربية واتفقا على أن حلها يكمن فى تطبيق قرارى مؤتمر رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية المتخذين فى نيروبى عام ١٩٨١ وفى أديس أبابا عام ١٩٨٣.

ودعا الرئيسان إلى ضرورة العمل من أجل تحقيق الاستقرار والحد من التوتر فى منطقة القرن الأفريقى وذلك باحترام ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وإعلاناتها حول الوحدة الإقليمية وحسن الجوار.

ولقد عبر الرئيس مبارك للرئيس موى عن تهانيه الخالصة بمناسبة التوصل إلى اتفاق أروشا بين رؤساء كينيا وتنزانيا وأوغندا، ذلك الاتفاق الذى يعتبر مثلاً يحتذى به بالنسبة للتعاون بين الدول الأفريقية، كما أشاد الرئيس مبارك بالدور الذى قام به الرئيس موى فى هذا الصدد.

وتعهد الرئيسان بالعمل معاً من أجل التصالح والتعاون بين الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية. وفى هذا المجال أبرزا أهمية اجتماع القمة القادم الذى يعقد فى كوناكرى وضرورة العمل على انجاحه من أجل الحفاظ على مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأهداف القارة الأفريقية.

واستعرض الرئيسان الوضع فى الشرق الأوسط حيث أحاط الرئيس مبارك الرئيس موى علماً بالجهود التى تبذلها مصر من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط كما نقل سيادته إلى الرئيس الكينى تقدير مصر لمساندة كينيا للشعب الفلسطينى.

وقد أكد الرئيسان أن المشكلة الفلسطينية هى لب نزاع الشرق الأوسط، وأنه يجب بالتالى تكريس كل الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل لها. وهناك حاجة ملحة للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط يقوم على أساس التطبيق الكامل لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية التى تنص على الانسحاب الإسرائيلى الكامل من كل الأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ وعلى الاعتراف بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

ولقد عبر الرئيسان عن تأييدهما لحق جميع دول المنطقة فى العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

وقد أكد الرئيسان على ضرورة الانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية من لبنان وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩ لعام ١٩٨٢.

هذا وقد أعرب الرئيس محمد حسنى مبارك عن امتنانه العميق للرئيس دانيال آراب موى ولحكومة وشعب كينيا للترحيب الحار الذى قوبل به والوفد المرافق له خلال زيارته.

وقام الرئيس محمد حسنى مبارك بتوجيه الدعوة للرئيس دانيال آراب موى لزيارة مصر فى زيارة رسمية . وقد قبل الرئيس موى الدعوة شاكراً واتفق أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

نيروبى فى ٤ فبراير ١٩٨٤

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية كينيا
الرئيس محمد حسنى مبارك	الرئيس دانيال آراب موى

[٤] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية الصومال

(٤ ــ ٥ فبراير ١٩٨٤)

١ ــ بناء على الدعوة الموجهة من فخامة الرئيس محمد سياد برى ، قام السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية الصومال الديمقراطية فى المدة من ٤ إلى ٥ فبراير ١٩٨٤ .

٢ ــ وقد جرت مباحثات بين الرئيسين فى جومن الود والأخوة والتفاهم المتبادل وقد تم خلالها بحث العديد من القضايا العربية والأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، وتناولت المباحثات أيضاً العلاقات الثنائية بين البلدين فى كافة المجالات وسبل تدعيمها ، واتسمت بتطابق وجهات النظر بين الرئيسين انطلاقاً من وحدة الهدف والمصير.

٣ ــ وقد اشترك فى المباحثات من الجانب المصرى :

ــ السيد / كمال حسن على ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
ــ الدكتور / بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ الدكتور / أسامة الباز ــ وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد رئيس الجمهورية .
ــ السيد / رءوف أسعد ــ أمين عام رئاسة الجمهورية .
ــ السيد السفير / محمد الشافعى مكى ــ سفير مصر لدى جمهورية الصومال الديمقراطية .
ــ السيد / جمال عبد العزيز ــ سكرتير السيد الرئيس .
ــ السيد / فاروق بركة ــ الوزير المفوض بوزارة الخارجية .
ــ السيد / على ماهر السيد ــ المستشار بوزارة الخارجية .
ــ السيد / عبد العزيز عزت ــ مستشار سفارة ج م ع فى مقديشيو.

٤ ــ ومن الجانب الصومالى كل من :

ــ السيد / محمد على سمنتر ــ النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الدفاع .
ــ السيد / حسين كلمية أفرح ــ النائب الثانى لرئيس الجمهورية .
ــ السيد / أحمد سليمان عبد الله ــ وزير التخطيط القومى وعضو اللجنة السياسية .
ــ السيد / عبد الله محمد فاضل ــ وزير الصناعة .
ــ السيد / محمد عمر جيس ــ وزير الإعلام والإرشاد القومى .
ــ السيد / عبد الرازق محمود أبوبكر ــ رئيس دائرة التعبئة والتنظيم فى الحزب .
ــ السيد / موسى رميلى جود ــ وزير الرئاسة .
ــ السيد / آدم محمد على ــ رئيس دائرة الشئون الخارجية للحزب .
ــ السيد / محمد عمر جامع ــ وزير التجارة .

ـ السيد / محمد على حامد ـ نائب وزير الخارجية .
ـ سعادة السفير / حسن حسين فارح ـ سفير جمهورية الصومال فى القاهرة .
ـ سعادة السفير / عبد الرحمن فارح اسماعيل ـ مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية .
ـ السيدة / فاطمة اسحاق ـ مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ـ السيد / عبد القادر أمين شيخ ـ مستشار بالإدارة العربية .

٥ ـ وقد أعاد الرئيسان تأكيد إيمانها بمبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وكذلك مبادئ حركة عدم الإنحياز، وقد عبرا عن رغبتها للعمل معاً من أجل تعزيز هذه الحركة على أساس احترام مبادئها الأصيلة حتى تتمكن من القيام بدورها الهام فى خدمة السلام والاستقرار فى العالم ولا سيما فى ضوء الحرب الباردة الجديدة بين الكتلتين .

٦ ـ تدارس الرئيسان باهتمام خاص التطورات الأخيرة على الساحة الفلسطينية وخاصة فى أعقاب أحداث طرابلس الدامية وخروج السيد / ياسر عرفات وزيارته الأخيرة للقاهرة وكذا الوضع المتفجر فى منطقة الشرق الأوسط.

٧ ـ وأعاد الرئيسان تأكيد إيمانها بضرورة التوصل فى أقرب فرصة لسلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط قائم على أساس تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبصفة خاصة القرارات الرامية إلى ضرورة الإنسحاب الكامل لإسرائيل من كافة الأراضى العربية التى احتلتها فى أعقاب عدوانها فى يونيو ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية وتلك الخاصة بالإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وحقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته على أرضه تحت القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

٨ ـ كما أدان الرئيسان بشدة سياسة اسرائيل بشأن إقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة أو فى انتهاك حقوق الإنسان الفلسطينى باعتبار أن تلك السياسة تشكل تهديداً لمساعى البحث عن حل دائم للمشكلة وتعرض مسيرة السلام للخطر والتى تعتبر خرقاً فاضحاً لقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولى .

٩ ـ وفيما يتعلق بلبنان أكد الرئيسان ضرورة الانسحاب الفورى الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضى اللبنانية وتأييدهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية فى لبنان وطلباً من جميع اللبنانيين أن يعملوا معاً من أجل ذلك وللحفاظ على الاستقلال السياسى ووحدة الأراضى وسيادة لبنان تحت رعاية حكومته الشرعية .

١٠ ـ بشأن حرب الخليج أعرب الرئيسان عن قلقهما العميق لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية لتهديدها لأمن المنطقة والسلام والاستقرار الدوليين وأعادا تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمية ، وأشادا بموقف العراق فى هذا الصدد ، وأهاب الرئيسان إيران للاستجابة إلى ذلك.

١١ ـ أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ تجاه تطور الوضع فى القرن الأفريقى وما يشكله من تهديد للأمن والاستقرار فى المنطقة واتفقا على ضرورة حل المنازعات بالطرق السلمية حلاً عادلاً ودائماً ونبذ استخدام القوة .

١٢ ـ وانطلاقاً من إيمان مصر والصومال بمبادئ وميثاق وأهداف منظمة الوحدة الإفريقية ، اتفق الرئيسان على ضرورة العمل من أجل دعم المنظمة كى تحقق دورها الرائد فى حل المشاكل الإفريقية ، وفى تحقيق التضامن والتعاون بين دول القارة .

١٣ ـ وعند تناولها لمشكلة الصحراء الغربية دعا الرئيسان إلى ضرورة تطبيق قرار مؤتمر رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية الثامن عشر الذى عقد فى نيروبى عام ١٩٨١ ومؤتمر رؤساء دول المنظمة التاسع عشر والذى عقد فى ١٩٨٣ فى أديس أبابا فى هذا الشأن .

١٤ ـ أعرب الرئيسان عن اعتقادهما بأن تسوية المشكلة التشادية تتضمن بالضرورة تأييد الحكومة الشرعية فى نجامينا فى سياستها الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية على أساس الحفاظ على استقلال تشاد ووحدة أراضيه وضمان عدم التدخل الأجنبى .

١٥ ـ أعرب الرئيسان عن تأييدهما لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال الوطنى بقيادة منظمة سوابو ممثله الشرعى والوحيد ورفضهما لكل محاولات الربط بأى شروط ، وأعربا عن ضرورة التطبيق غير المشروط لقرار مجلس

الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ كأساس لحل المشكلة.
كما أعرب الرئيسان عن تأييدهما لشعب جنوب أفريقيا فى كفاحه من أجل القضاء على نظام التفرقة العنصرية.

١٦ ــ بحث الرئيسان دعم وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وخاصة فى مجال التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والتعاون الفنى ومشروعات التنمية المشتركة، وكذا التنسيق السياسى بين البلدين بما يحقق تطلعات شعبى البلدين، وقد عبر الرئيسان عن ارتياحهما الكامل للعلاقات الممتازة القائمة بين البلدين فى جميع المجالات. وانطلاقاً من روح الأخوة والتعاون والتنسيق بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الصومال الديمقراطية وبهدف توسيع آفاق هذا التعاون تقرر إنشاء لجنة عليا مشتركة تتولى المتابعة والاشراف على التعاون بين البلدين فى شتى المجالات من أجل تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينها، وقد تقرر أن تعقد أول اجتماع لها فى القاهرة يوم السبت ٣ مارس ١٩٨٤.

١٧ ــ اهتم الرئيسان بصفة خاصة بالتعاون على الصعيدين التربوى والإعلامى إنطلاقاً من الإنماء الثقافى المشترك وعلى ضوء التراث العربى الذى يربط بين الشعبين المصرى والصومالى، وقد أبدى الجانب المصرى ترحيباً بالجهود التى تبذلها الصومال من أجل التعريب وأكدا استعداد مصر لتقديم كل مساهمة وعون فى هذا المجال.

١٨ ــ أعرب الرئيس محمد حسنى مبارك عن امتنانه العميق للرئيس سياد برى وحكومة وشعب الصومال الشقيق للترحاب الحار والاستقبال الشعبى الحماسى الذى قوبل به سيادته والوفد المرافق له خلال إقامته فى جمهورية الصومال الديمقراطية.

١٩ ــ ووجه الرئيس / محمد حسنى مبارك دعوة رسمية للرئيس محمد سياد برى لزيارة مصر وقبلها سيادته بامتنان وتقدير على أن يتم تحديد موعد الزيارة من خلال القنوات الدبلوماسية.

مقديشيو فى ٥ / ٢ / ١٩٨٤

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية
الرئيس / محمد حسنى مبارك	الرئيس / محمد سياد برى

[٥] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى جمهورية تنزانيا المتحدة

(٥ ــ ٧ فبراير ١٩٨٤)

بناء على الدعوة الموجهة من فخامة الرئيس جوليوس نيريرى قام السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة لجمهورية تنزانيا المتحدة فى المدة من ٥ إلى ٧ فبراير ١٩٨٤.

جرت مباحثات بين الرئيسين فى جو من الود والتفاهم المتبادل تم خلالها بحث العديد من القضايا الإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك وتناولت المباحثات أيضاً العلاقات الثنائية بين البلدين فى كافة المجالات وسبل تدعيمها واتسمت بتطابق وجهات النظر بين الرئيسين إنطلاقاً من وحدة الهدف والمصير.

وقد اشترك فى هذه المباحثات من الجانب المصرى كل من:
السيد / كمال حسن على ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
السيد / الدكتور بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية.
السيد / الدكتور أسامة الباز ــ وكيل وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد الرئيس للشئون السياسية.
السيد / فتحى حسين كامل ــ سفير جمهورية مصر العربية فى تنزانيا.

السيد / رؤوف أسعد ــ أمين عام رئاسة الجمهورية .
السيد / الدكتور ممدوح البلتاجي ــ رئيس هيئة الاستعلامات .
السيد / جمال عبد العزيز ــ سكرتير السيد رئيس الجمهورية .

ومن الجانب التنزاني كل من :
السيد / سالم أحمد سالم ــ وزير الخارجية .
السيد / كيماريو ــ وزير الدفاع والخدمة الوطنية .
السيد / محمد فقيه ــ وزير الدولة بحكومة زنزبار .
السيد / الدكتور بيسا ماجواندو ــ وزير تنمية القوى العاملة .
السيد / جيليمان روتهندا ــ وكيل وزارة الخارجية .
السيد / عبد الله سويدى ــ سفير تنزانيا لدى جمهورية مصر العربية .
السيد / رفائيل كروسو ــ مدير إدارة الشرق الأوسط وأفريقيا بوزارة الخارجية .

وقد استعرض الرئيسان الأوضاع الدولية الخطيرة التي تسود في العالم نتيجة لتجدد الحرب الباردة والمواجهات بين الكتلتين . وأكدا مرة أخرى اعتقادهما الراسخ بأن احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد لاستتباب السلام والأمن والاستقرار في العالم .

كما أبرزا الأهمية القصوى للدور الذي يمكن لحركة عدم الانحياز التي يرتبطان بها ارتباطاً وثيقاً أن تقوم به للحد من التوتر والمساهمة في إيجاد حلول سلمية للمنازعات .

وبالنسبة للقضايا الإفريقية :

ــ فلقد أكد الرئيسان على تمسكهما بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الإفريقية واتفقا على ضرورة العمل من أجل تدعيم المنظمة ، كي تحقق دورها الرائد في حل المشاكل الإفريقية وتحقيق الوحدة والتضامن الإفريقي لما فيه خير شعوب القارة .

ــ أولى الرئيسان اهتماماً كبيراً بقضية ناميبيا ، وفي هذا الشأن أعربا عن قلقهما لعدم احراز تقدم نحو إيجاد حل لها ، كما أكدا تأييدهما لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني بقيادة منظمة سوابو ممثله الشرعي الوحيد ، ورفضهما لكل المحاولات لربط تحقيق استقلال ناميبيا بأية شروط ، كما أعربا عن ضرورة تطبيق ــ دون تأخير ــ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ الذي يشكل الأساس المقبول لحل المشكلة .

ــ واستنكر الرئيسان العدوان المتكرر من جنوب أفريقيا على دول المواجهة ، وأكدا ضرورة تقديم كل مساندة ومساعدة لهذه الدول في مواجهة ما تتعرض له من عدوان .

ــ ندد الرئيسان بعمليات القهر الوحشية التي يقوم بها نظام بريتوريا ضد شعب جنوب أفريقيا ، وكذلك بسياسة إقامة الكيانات تحت كنف الاستعمار العنصري ، وأكدا مرة أخرى تضامنهما مع شعب جنوب أفريقيا في نضاله ضد نظام الابارتيد والتفرقة العنصرية .

ــ وعند تناولهما لمشكلة الصحراء الغربية دعا الرئيسان إلى ضرورة تطبيق قرارات منظمة الوحدة الإفريقية .

ــ وبالنسبة لمشكلة تشاد أعرب الرئيسان عن أملهما في أن يتوصل الأشقاء المتنازعون في تشاد إلى صيغة مقبولة لتحقيق المصالحة الوطنية وضمان استقلال بلدهم ووحدة أراضيه وضمان عدم تعرضه للعدوان الخارجي كما أكدا تأييدهما لجهود منظمة الوحدة الإفريقية لحل النزاع .

ــ وفيما يتعلق بالأوضاع في منطقة القرن الأفريقي دعا الرئيسان إلى ضرورة العمل من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة وتهدئة الأوضاع وتحقيق التفاهم بين دول المنطقة في اطار مبادئ التعاون الإقليمي وحسن الجوار والتعايش السلمي .

ولقد قدم الرئيس مبارك تهانيه إلى الرئيس نير يرى للتوصل إلى اتفاق اروشا بين رؤساء كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا وأشاد بالدور الذى قام به الرئيس نير يرى فى هذا الصدد .

تناول الرئيسان قضية الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية التى تعتبر لها باهتمام كبير وأكدا الأهمية الملحة لتحقيق السلام الشامل العادل والدائم فى الشرق الأوسط والقائم على أساس تطبيق قرارات منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة والداعية إلى ضرورة الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة بعد عدوان ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته على أرضه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

كما أدان الرئيسان بشدة سياسة المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبار أن تلك السياسة تشكل تهديداً لمساعى البحث عن حل دائم للمشكلة وخرقاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واتفاقيات جينيف وقواعد القانون الدولى .

ـ وفيما يتعلق بلبنان أكد الرئيسان ضرورة الإنسحاب الفورى الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضى اللبنانية وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٥٠٨ ، ٥٠٩ لعام ١٩٨٢ ، وتأييدهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية فى لبنان ، كما أكدا تأييدهما الكامل للحكومة الشرعية للبنان فى سعيها لضمان استقلال ووحدة أراضى وسيادة لبنان .

ـ أعرب الرئيسان عن قلقهما العميق لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية لتهديدها لأمن المنطقة والسلام والاستقرار الدوليين وأعادا تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمية .

ـ واستعرض الرئيسان العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تدعيمها وخاصة فى مجالات التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى والتنسيق بين البلدين بما يحقق تطلعات شعبى البلدين .

ـ ولقد أبرزا أن الأهمية الخاصة لهذا التعاون لا ترجع إلى العلاقات التاريخية التقليدية التى تربط بين مصر وتنزانيا فحسب ولكن أيضاً لانتماء الدولتين إلى حوض النيل .

ـ ولقد أعرب الرئيس حسنى مبارك عن شكره وتقديره العميق للرئيس جوليوس نير يرى ولحكومة شعب جمهورية تنزانيا الشقيقة للاستقبال والحفاوة التى قوبل بها خلال زيارته الرسمية لتنزانيا .

ـ وجه الرئيس حسنى مبارك دعوة رسمية للرئيس جوليوس نير يرى لزيارة مصر وقبلها فخامته بامتنان على أن يتم تحديد موعد الزيارة من خلال القنوات الدبلوماسية .

دار السلام فى ٧ فبراير ١٩٨٤

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية تنزانيا المتحدة
الرئيس / محمد حسنى مبارك	الرئيس / جوليوس نير يرى

[٦] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية مالى إلى جمهورية مصر العربية
(٢٦ ـ ٢٩ مارس ١٩٨٤)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام فخامة الرئيس الجنرال موسى تراورى رئيس جمهورية مالى بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى المدة من ٢٦ إلى ٢٩ مارس ١٩٨٤ .

وقد جرت مباحثات مثمرة بين الرئيسين اشترك فيها من الجانب المصرى كل من :

ـ السيد / الدكتور فؤاد محيى الدين ـ رئيس مجلس الوزراء .
ـ السيد / كمال حسن على ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
ـ السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد / المستشار أحمد ممدوح عطية ـ وزير العدل .
ـ السيد / صفوت الشريف ـ وزير الدولة للإعلام .
ـ السيد / الدكتور وجيه شندى ـ وزير الاستثمار والتعاون الدولى .
ـ السيد / الدكتور أسامة الباز ـ مدير مكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية ووكيل أول وزارة الخارجية .
ـ السيد / السفير عمران الشافعى ـ مساعد وزير الخارجية .
ـ السيد / السفير أحمد صدقى ـ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
ـ السيد / السفير مصطفى فتحى دراز ـ سفير جمهورية مصر العربية فى مالى .

ومن الجانب المالى كل من :

ـ السيد / بوبكر ديللو ـ الأمين الإدارى للمكتب التنفيذى للاتحاد الديمقراطى للشعب المالى .
ـ السيد / اليون بلودان باى ـ وزير الخارجية والتعاون الدولى .
ـ السيد / مفتاح حاج هيرى ـ سفير جمهورية مالى فى جمهورية مصر العربية .
ـ السيد / تيديانى جيسبه ـ المستشار الدبلوماسى لرئيس الدولة .
ـ السيد /ساديبو كونيه ـ المستشار الفنى بالرئاسة .
ـ السيد / موديبو ديارا ـ المستشار الصحفى بالرئاسة .
ـ السيد / ماكى كوريسى تال ـ المدير العام للتعاون الدولى .
ـ السيد / نوهوم ساما سيكو ـ مدير الإدارة السياسية بوزارة الخارجية .

وتناولت المباحثات العديد من القضايا الثنائية والإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

١ ـ منظمة الوحدة الإفريقية :

أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ إزاء خطورة المشاكل التى تهدد القارة الإفريقية واتفقا على بذل كل ما من شأنه تدعيم منظمة الوحدة الإفريقية ، كى تتمكن من القيام بدورها الرائد فى حل المشاكل الإفريقية وفقاً لمبادئ ميثاقها وأهدافه ، ومن تحقيق التضامن والتعاون بين دول القارة . وسجلا بارتياح فى هذا الصدد النتائج الإيجابية التى أسفرت عن اجتماعات المجلس الوزارى للمنظمة فى دورته الأربعين الأخيرة . وعبر الرئيسان عن اعتقادهما بضرورة تفرغ

المنظمة فى هذه المرحلة بالذات لمهامها الرئيسية وخاصة فى مجال التنمية ، بحيث لا تؤثر الخلافات السياسية على سير أعمال المنظمة فى سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها . واتفقا أيضاً على بذل كافة الجهود من أجل نجاح مؤتمر القمة العشرين المقرر عقده فى كوناكرى .

٢ ـ الصحراء الغربية :

أعرب الرئيسان عن أملهما فى إيجاد حل سريع لمشكلة الصحراء الغربية ، مما يجنب منظمة الوحدة الإفريقية لمضاعفات تؤثر على تماسكها وقوتها ، وعن اعتقادهما بأن حل المشكلة يتمثل فى تطبيق قرارات منظمة الوحدة الإفريقية فى هذا الشأن .

٣ ـ تشاد :

عبر الرئيسان من جديد عن قلقهما إزاء الأوضاع السائدة فى هذا البلد الشقيق وأعربا عن أملهما فى أن تجد الخلافات القائمة حلاً لها فى صيغة مقبولة للمصالحة الوطنية فى اطار الجهود المتواصلة التى تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية .

٤ ـ القرن الإفريقى :

اتفق الرئيسان على ضرورة بذل كل ما من شأنه تحقيق الاستقرار فى المنطقة وتهدئة الأوضاع فيها والتفاهم بين دولها فى إطار مبادئ التعاون الإقليمى وحسن الجوار والتعايش السلمى .

٥ ـ الجنوب الإفريقى :

أكد الرئيسان على تأييدهما الحازم لشعب ناميبيا فى نضاله من أجل الإستقلال الوطنى بقيادة السوابو ممثله الشرعى الوحيد . وفى هذا الصدد أعاد الرئيسان تأكيد اعتقادهما بضرورة التطبيق غير المشروط والعاجل للقرار رقم ٤٣٥ الذى أصدره مجلس الأمن فى ١٩٧٨ والذى يمثل فى نظرهما الأساس الصالح لتسوية المشكلة ، ويؤكد الرئيسان من جديد التزامهما بمساندة دول المواجهة وحركات التحرير الإفريقية فى الجنوب الإفريقى وأعربا عن تفهمهما للمبادرات التى تتخذها دول المواجهة والتى تهدف إلى الحفاظ على استقلالها السياسى ووحدة أراضيها وسيادتها الإقليمية . وقد أعرب الرئيسان عن إيمانهما الراسخ لمواصلة جميع الجهود لوضع حد لسياسة التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا .

٦ ـ الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية :

أعاد الرئيسان التأكيد على ضرورة إقامة سلامة عادل ودائم فى الشرق الأوسط على أساس التطبيق الكامل لقرارات منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية الداعية للإنسحاب الكامل لإسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة فى أعقاب عدوان يونية ١٩٦٧ وللإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى تقرير مصيره بما فى ذلك إقامة دولته على أرضه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

وأدان الرئيسان بشدة سياسة إسرائيل بشأن إقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها عقبة فى طريق الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للمشكلة وانتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولى .

وفيما يتعلق بلبنان أكد الرئيسان على ضرورة الإنسحاب الفورى والكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضى اللبنانية وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٥٠٨ و٥٠٩ وأعربا عن تأييدهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية فى لبنان والحفاظ على استقلاله ووحدة أراضيه.

٧ ــ حرب الخليج :

أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ للتطورات الأخيرة لهذه الحرب واتفقا على أن استمرارها يشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة وللسلام والاستقرار الدوليين. وأعادا تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمية.

أعرب الرئيسان عن تقديرهما لموقف العراق فى هذا الشأن وأهابا بإيران الإستجابة لنداء المجتمع الدولى لوقف إطلاق النار والدخول فى مفاوضات من أجل التوصل لحل سلمى للنزاع.

٨ ــ الوضع الدولى :

أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ إزاء تدهور الوضع الدولى ولا سيا لاشتداد الحرب الباردة من جديد بما يتولد عنها من تهديدات جديدة للسلام والاستقرار الدوليين. وأكدا على ضرورة قيام حركة عدم الانحياز بدور فعال للإسهام فى تدعيم السلام والأمن، وتخفيف التوتر وتصفية الاستعمار الجديد وكافة أشكال التفرقة العنصرية. وعبر الجانبان خلال استعراضهما للظروف الاقتصادية العالمية عن قلقهما العميق للأزمة الاقتصادية التى تصيب أفريقيا بصفة خاصة وأعادا تأكيد ضرورة إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد.

وشدد الرئيسان على ضرورة التطبيق الفعال لخطة العمل التى وضعها مؤتمر لاجوس ومواصلة الجهود الرامية إلى إجراء حوار بناء بين الشمال والجنوب بكل حزم.

أعرب الرئيسان عن أملهما فى أن تحظى الدول المغلقة باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولى وأكد الرئيسان التزامهما بقرار المجلس الوزراى لمنظمة الوحدة الإفريقية فى دورته الأربعين الأخيرة بشأن الوضع الاقتصادى المتردى فى أفريقيا.

٩ ــ العلاقات الثنائية :

وفى معرض تناولهما للعلاقات المصرية المالية، عبر الرئيسان عن رغبتهما فى تعزيز وتدعيم هذه العلاقات فى كافة المجالات فى إطار اللجنة العليا المشتركة المصرية المالية والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، وفى هذا الخصوص أبرم الجانبان :

- بروتوكولاً للتبادل الثقافى.
- اتفاقاً للتعاون الفنى من خلال الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا.

وحرص فخامة الرئيس موسى تراورى على الإعراب عن امتنانه العميق للترحيب الحار الذى لاقاه سيادته وأعضاء الوفد طوال إقامتهم فى جمهورية مصر العربية.

ووجه فخامته الدعوة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك لقيام سيادته بزيارة رسمية لجمهورية مالى وقد قبل سيادته الدعوة شاكراً، وسوف يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية.

صدر ووقع فى القاهرة فى ٢٦ جمادى الآخر ١٤٠٤ هـ، الموافق ٢٩ مارس ١٩٨٤م.

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية مالى
الرئيس / محمد حسنى مبارك	الرئيس / موسى تراورى

[٧] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية مصر العربية

(٦ ـ ١٠ أبريل ١٩٨٤)

بناء على دعوة رسمية من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية قام فخامة الرئيس أندرية كولنجبا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى المدة من ٦ إلى ١٠ أبريل ١٩٨٤ .

قام الرئيسان باستعراض عام لوجهات نظرهما ، وأجريا مباحثات مثمرة فى جو من الصداقة والأخوة الإفريقية .

اشترك فيها من الجانب المصرى :

ـ السيد / الدكتور فؤاد محيى الدين ـ رئيس مجلس الوزراء .
ـ السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد / المهندس محمد ماهر أباظة ـ وزير الكهرباء والطاقة .
ـ السيد / صفوت الشريف ـ وزير الدولة للإعلام .
ـ السيد / الدكتور وجيه شندى ـ وزير الاستثمار والتعاون الدولى .
ـ السيد / السفير عمران الشافعى ـ مساعد وزير الخارجية .
ـ السيد / السفير أحمد صدقى ـ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
ـ السيد / السفير سامح درويش ـ سفير جمهورية مصر العربية لدى جمهورية أفريقيا الوسطى .

كما اشترك فيها من جانب أفريقيا الوسطى :

ـ السيد / كليمان ميشيل باسكال نجاجنى فوتو ـ وزير الخارجية والتعاون الدولى .
ـ السيد / مارتن ياندو ـ رئيس المكتب الخاص لرئيس الدولة .
ـ السيد / بير فيديل بكرى ـ سفير جمهورية أفريقيا الوسطى لدى جمهورية مصر العربية .
ـ السيد / اليكسى زولمبيات ـ سفير ومدير عام مراسم الدولة برئاسة الجمهورية .
ـ السيد / جيل كوال يابورو ـ سفير متجول بوزارة الخارجية والتعاون الدولى .
ـ السيد / شارل هرفيه ونزويه ـ سفير متجول ومدير عام الشئون السياسية .
ـ السيد / تونى داسيلفا ـ المستشار الصحفى لرئيس الدولة .

وتناولت المباحثات العديد من القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك وكذلك العلاقات الثنائية بين البلدين .

١ ـ منظمة الوحدة الافريقية :

أعاد الرئيسان تمسكهما الصلب بمنظمة الوحدة الافريقية وبميثاقها ومبادئها الإرشادية . وأعربا عن اقتناعهما بضرورة بذل كل ما من شأنه تدعيم المنظمة وتمكينها من القيام بفعالية بدورها الذى لا غنى عنه فى تسوية المشكلات الإفريقية .

وقد سجل الرئيسان ــ بارتياح ــ النتائج الإيجابية التي توصل إليها المجلس الوزارى للمنظمة أثناء دورته الأربعين. واتفقا على بذل كافة الجهود من أجل نجاح مؤتمر القمة العشرين المزمع عقده فى كوناكرى.

٢ ــ الصحراء الغربية :

أعرب الرئيسان ــ عند استعراضهما لهذه المشكلة ــ عن أملهما فى أن تجد حلاً سريعاً لها على أساس القرارات التى اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الشأن.

٣ ــ تشـــاد :

عبر الرئيسان عن قلقهما إزاء الأوضاع السائدة فى هذا البلد الشقيق. وأبديا الأمل فى أن يجد هذا الخلاف الواقع بين الأشقاء حلاً له فى صيغة مقبولة للمصالحة الوطنية على أساس استقلال تشاد ووحدة أراضيه واحترام الشرعية. وأوصى الرئيسان ــ فى هذا السبيل ــ بعقد مائدة مستديرة جديدة للتصالح الوطنى.

٤ ــ القرن الإفريقى :

اتفق الرئيسان على ضرورة بذل كل ما من شأنه تحقيق الاستقرار فى هذه المنطقة وتهدئة الأوضاع السائدة فيها والتفاهم بين دولها فى اطار مبادئ التعاون الإقليمى وحسن الجوار والتعايش السلمى.

٥ ــ الجنوب الأفريقى :

أعاد الرئيسان تأييدهما القوى لشعب ناميبيا فى نضاله من أجل الاستقلال الوطنى بقيادة منظمة السوابو ممثله الشرعى الوحيد. واتفقا على ضرورة التطبيق غير المشروط والعاجل للقرار رقم ٤٣٥ الذى أصدره مجلس الأمن عام ١٩٧٨.

وجددا التزامهما بتأييد دول المواجهة وحركات التحرير فى الجنوب الأفريقى. وأعربا عن تفهمهما للمبادرات التى تتخذها دول المواجهة والتى تهدف إلى الحفاظ على استقلالها السياسى ووحدة أراضيها وسيادتها الوطنية.

كما عبر الرئيسان عن اقتناعهما الراسخ بوضع حد لسياسة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا.

٦ ــ الشرق الأوسط :

أكد الرئيسان اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط يقوم بالضرورة على التطبيق الكامل لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الداعية لانسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضى العربية المحتلة فى أعقاب عدوان يونيو ١٩٦٧ وإلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى تقرير المصير بما فى ذلك حقه فى إقامة دولته على أرضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى.

وقد أدان الرئيسان ــ بشدة ــ السياسة الاستيطانية الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها عقبة فى وجه الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للمشكلة وانتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ولاتفاقيات جنيف ولقواعد القانون الدولى.

وفيما يتعلق بلبنان شدد الرئيسان على ضرورة الانسحاب الفورى والكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضى اللبنانية وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٥٠٨، ٥٠٩. وأعربا عن تأييدهما لكل الجهود التى تهدف إلى تحقيق المصالحة فى لبنان والحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه.

٧ ــ حرب الخليج :

أعرب الرئيسان عن قلقها البالغ للتطورات الأخيرة لهذه الحرب ، واتفقا على أن استمرارها يشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة وللسلام والاستقرار الدوليين .

وأعادا تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمية . وسجل الرئيسان ــ بارتياح ــ الموقف الذى اتخذه العراق فى هذا الصدد . وأهابا بإيران الاستجابة لنداء المجتمع الدولى لوقف إطلاق النار والدخول فى مفاوضات من أجل التوصل لحل سلمى للنزاع .

٨ ــ الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا :

أعرب الرئيسان عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية والجفاف والكوارث الطبيعية التى تصيب القارة بصفة خاصة . وشددا على الضرورة الملحة لبذل كل ما من شأنه اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ومواصلة الجهود فى هذا السبيل لإجراء حوار بناء بين الشمال والجنوب .

واتفق الرئيسان على أهمية اتخاذ تدابير عاجلة لمساعدة الدول الأفريقية للتغلب على مصاعبها . وأبديا تقديرهما للمبادرة التى اتخذها سكرتير عام الأمم المتحدة فى هذا الصدد . وأعاد الرئيسان التزامها بتطبيق القرار الذى أصدره المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى دورته الأربعين فى هذا الشأن . كما أكدا على ضرورة التطبيق الفعال والسريع لخطة عمل لاجوس معربين عن تأييدهما للجهود التى تبذل من أجل دفع التعاون الإقليمى والإقليمى الفرعى .

وعبر الرئيسان ــ فى هذا الصدد ــ عن ارتياحها لاشتراك افريقيا الوسطى ومصر فى المؤتمر الوزارى الذى عقدته خمس دول افريقية فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣ .

وأعرب الرئيسان عن أملها فى أن تحظى الدول المغلقة باهتمام أكبر من جانب المجتمع الدولى .

٩ ــ الوضع الدولى :

أعرب الرئيسان عن قلقها ازاء اشتداد مناخ الحرب الباردة من جديد بين الكتلتين . وأعادا تأكيد تمسكهما الحازم بسياسة عدم الانحياز باعتبارها الأداة الملائمة للحفاظ على استقلالها الوطنى ولتخفيف حدة التوتر العالمى .

١٠ ــ العلاقات الثنائية :

وعند استعراضهما للعلاقات بين مصر وأفريقيا الوسطى ، أكد الرئيسان على رغبتها فى تعزيزها وتدعيمها فى جميع المجالات ، وقد اعتبر الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا خير أداة لبلوغ هذا الهدف .

وحرص رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على الإعراب عن ارتياحه التام للدور الذى يقوم به الخبراء المصريون الموفدون من قبل الصندوق المصرى لتعاونهم مع أشقائهم بأفريقيا الوسطى فى معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد عبر ــ فى هذا الشأن ــ عن أمله فى إمكان زيادة عدد هؤلاء الخبراء فى مجالات متنوعة خاصة فى الطب والصيدلة والهندسة الزراعية .

ورغبة فى تقوية التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات : الفنية والعلمية والثقافية والاقتصادية والتجارية والمشاريع المشتركة وغيرها ، قرر الرئيسان إنشاء « لجنة مشتركة للتعاون الدولى » بين جمهورية مصر العربية وجمهورية

أفريقيا الوسطى تجتمع فى عاصمة كل من الدولتين بالتناوب. وسيتم تحديد مهام وعمل هذه اللجنة فى وقت لاحق باتفاق الطرفين. ويعقد أول اجتماع للجنة المشتركة فى بانجى فى موعد يتم الاتفاق عليه بالطرق الدبلوماسية.

وحرص فخامة الرئيس أندرية كولنجبا على الإعراب عن امتنانه العميق للترحيب الحار الذى لاقاه سيادته وأعضاء الوفد المرافق طوال اقامتهم فى جمهورية مصر العربية.

ووجه الرئيس كولنجبا دعوة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك لقيام سيادته بزيارة رسمية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد قبل سيادته الدعوة شاكراً، وسوف يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية.

صدر ووقع فى القاهرة فى ١٠ أبريل ١٩٨٤ م، الموافق ٨ رجب ١٤٠٤ هـ.

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية أفريقيا الوسطى
الرئيس / محمد حسنى مبارك	الرئيس / أندرية كولنجبا

[٨] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية تشاد إلى جمهورية مصر العربية
(١٥ ـ ١٧ يوليو ١٩٨٤)

بناء على دعوة رسمية من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية قام الرئيس حسين هبرى رئيس تشاد بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٥ ـ ١٧ يوليو ١٩٨٤.

وخلال الزيارة جرت مباحثات بين الرئيسين والوفدين فى جو من الصداقة والأخوة الأفريقية والتفاهم المتبادل، وتناولت العديد من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك وكذلك العلاقات الثنائية.

العلاقات الثنائية :

حظى الوضع فى تشاد خلال المباحثات على اهتمام بالغ حيث استعرض الرئيسان تأثيره المباشر على الأمن القومى لتشاد وللدول الأفريقية المجاورة، وقد أعاد الرئيس محمد حسنى مبارك تأكيد تأييد مصر للحكومة الشرعية فى تشاد برئاسة الرئيس حسين هبرى، كما أعرب سيادته عن تقديره للخطوات التى اتخذها الرئيس هبرى لدعم الأمن والاستقرار لشعبه وضمان استقلاله ووحدة أراضيه وكذلك سيادته الوطنية فى مواجهة التدخلات الأجنبية التى انتهكت حرمة الأراضى التشادية.

وقد عبر الرئيسان عن أملهما فى نجاح الجهود التى تبذلها جمهورية الكونغو الشعبية ومنظمة الوحدة الأفريقية لعقد اجتماع المصالحة الوطنية فى برازافيل، كما أهابا بالمعارضة التشادية أن تراعى المصلحة الوطنية وأن تضعها فوق كل اعتبار، وأن تأخذ فى حسبانها أن هذا الاجتماع يجب أن يكون اجتماعاً تشادياً خالصاً يضم الحكومة الشرعية من جهة وفصائل المعارضة من جهة أخرى.

وأبرز الرئيسان فى هذا الصدد خطورة التدخل الأجنبى الذى يهدف إلى عرقلة الجهود التى تبذل من أجل المصالحة الوطنية فى تشاد.

وقد قام الرئيس هبرى بشرح الخطوات الأخيرة التى اتخذتها حكومته لإنشاء الاتحاد القومى للاستقلال والثورة يكون تجمعاً سياسياً لمختلف القوى الوطنية التشادية باعتباره الخطوة الأولى نحو الديمقراطية ونحو المصالحة الوطنية ، وقد بدى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك إرتياحه لتأسيس هذا الاتحاد وعبر عن أمله فى أن تكلل بالنجاح الجهود التى بذلها الرئيس حسين هبرى لعودة الاستقرار والأمن لبلاده وشعبه.

وفى إطار هذه المحادثات إجتمع عدد من اللجان الفنية لدراسة المسائل المتعلقة بالتعاون الثقافى والفنى والعلمى والنقل الجوى ، وكذلك التبادل التجارى بين مصر وتشاد.

وفى مجال العلاقات الثنائية أبدى الرئيسان ارتياحهما لروابط الصداقة الوثيقة ومشاعر الأخوة والتضامن القائمة بين الدولتين والشعبين . وقد أكدا من جديد رغبتهما فى تعزيز وتعميق التعاون بينهما فى شتى المجالات والعمل على تنمية العلاقات الممتازة القائمة بين البلدين وذلك عن طريق تكثيف الاتصالات والاجتماعات بين خبراء الدولتين والتشاور بصفة منتظمة.

ومن هذا المنطلق اتفقا على ضرورة تنشيط أعمال اللجنة المصرية التشادية المشتركة التى انشئت بمقتضى اتفاقية الصداقة المبرمة بين الدولتين فى ٢٢ فبراير ١٩٧٣ بالقاهرة. كما اتفق الرئيسان على تكليف اللجنة المصرية التشادية بدراسة الاتفاقات القائمة بين الجانبين بصفة عاجلة والعمل على التوصل إلى اتفاقات أخرى بهدف اعطاء دفعة جديدة للتعاون بين مصر وتشاد.

وفى معرض تناولهما للعلاقات الثنائية ، عبر الرئيس حسين هبرى عن امتنانه للمساعدات القيمة التى قدمتها دائماً جمهورية مصر العربية لجمهورية تشاد وأشاد بصفة خاصة بمساهمة الخبراء المصريين فى المجالات المختلفة ببلاده ، وعبر عن رغبته فى أن يوفد الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وسائر المؤسسات المصرية المعنية المزيد من هؤلاء الخبراء خاصة فى مجالات الطب والزراعة والتدريس . وقد أكد الرئيس محمد حسنى مبارك لضيفه الكبير أن مصر لن تدخر وسعاً لتقديم ما قد تحتاجه تشاد من خبراء ومساعدات فنية فى حدود الإمكانيات المتاحة.

منظمة الوحدة الأفريقية :

أكد الرئيسان إيمانهما الراسخ بمنظمة الوحدة الأفريقية وميثاقها ومبادئها ، واتفقا على بذل كل ما من شأنه تدعيمها حتى تتمكن من أداء مهمتها فى خدمة التضامن والوحدة الأفريقية والاسهام بشكل فعال فى تسوية المنازعات الأفريقية وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاقها.

وأشار الرئيسان فى هذا الصدد إلى النتائج الإيجابية التى أسفر عنها المؤتمر الوزارى الذى انعقد فى الفترة من ١٧ فبراير إلى الأول من مارس ١٩٨٤ فى أديس أبابا ، واتفقا على مضاعفة الجهود من أجل إنجاح اجتماع القمة العشرين القادم ليكون اجتماعاً للمصالحة والتضامن الإفريقى.

الصحراء الغربية :

وفى معرض تناولهما لمسألة الصحراء الغربية ، أعرب الرئيسان عن اعتقادهما بأن حل المشكلة يكمن فى وضع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة الخاصة بهذه المشكلة موضع التنفيذ.

الجنوب الافريقى :

أكد الرئيسان تأييدهما المطلق لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال الوطنى تحت قيادة منظمة سوابو ممثله الشرعى الوحيد ، كما أعادا تأكيد اقتناعهما بضرورة التنفيذ غير المشروط والفورى لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ .

وأدان الرئيسان بشدة سياسة التميز العنصرى التى يواصل النظام العنصرى لبريتوريا ممارستها .

الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية :

أعاد الرئيسان التأكيد على ضرورة إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط على أساس التطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الداعية لانسحاب اسرائيل التام من كافة الأراضى العربية التى احتلتها منذ يونيو ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعى .

كما أدان الرئيسان بشدة سياسة اسرائيل الخاصة بإقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبار هذه السياسة غير شرعية وتشكل عقبة إضافية فى طريق الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل دائم للمشكلة ، كما تشكل انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية واتفاقيات جينيف وقواعد القانون الدولى .

وفيما يتعلق بلبنان أكد الرئيسان على ضرورة الانسحاب الفورى والكامل لكل القوات الأجنبية من لبنان التى لا توافق الحكومة اللبنانية على وجودها وذلك وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٥٠٨ ، ٥٠٩ لعام ١٩٨٢ ، كما عبرا عن ارتياحهما للخطوات التى اتخذت لتحقيق الوحدة الوطنية والتى تمثلت فى الخطة الأمنية التى وضعتها الحكومة اللبنانية وكذلك عبرا عن أملهما فى أن يستمر تنفيذ هذه الخطة بنجاح حتى يستتب الأمن والسلام وتستطيع الحكومة تدعيم استقلالها الوطنى ووحدة أراضيها وسيادتها على كل لبنان .

الحرب العراقية ــ الإيرانية :

عبر الرئيسان عن قلقهما البالغ لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية وتدهور الأوضاع حتى أنها أصبحت تشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين .

وأعادا تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمية ، وأهاب الرئيسان بكل من العراق وإيران الاستجابة لنداء المجتمع الدولى لوقف إطلاق النار فوراً والدخول فى مفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمى للنزاع ، وعبر الرئيس هبرى عن تقديره للجهود التى تبذلها الدبلوماسية المصرية فى المساهمة لإيجاد حل هذا النزاع فى اطار حركة عدم الانحياز، كما عبر عن أمله فى استمرار هذه الجهود .

الوضع الاقتصادى الدولى :

عبر الرئيسان خلال استعراضهما للأوضاع الاقتصادية العالمية عن قلقهما البالغ إزاء الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها العالم وبصفة خاصة افريقيا ، وأعادا تأكيد ضرورة إقامة نظام اقتصادى دولى جديد فوراً وبلا تأخير . وأشارا إلى أهمية التطبيق الفعال لخطة العمل التى وضعها مؤتمر لاجوس ومواصلة الجهود الرامية إلى اجراء حوار مثمر وبناء بين الشمال والجنوب .

وتناولت المباحثات أيضاً الوضع الاقتصادى الصعب الذى تعانى منه الدول المغلقة وكذلك الدول المتضررة من القحط . وفى هذا الصدد أعرب الرئيسان عن أملهما فى أن تحظى تلك الدول بمزيد من الاهتمام من المجتمع الدولى وأن يكون لها نصيب أكبر من المعونات الدولية من أجل التنمية .

ويسجلان بارتياح مبادرة السكرتير العام للأمم المتحدة الهادفة إلى معاونة أفريقيا للخروج من أزمتها الاقتصادية .

كما أكدا على التزام حكومتيهما بالقرار الصادر من المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية فى دورته الأربعين بشأن الوضع الاقتصادى المتردى فى افريقيا .

وقد عبر الرئيس حسين هبرى عن بالغ تقديره للاستقبال الحافل الذى قوبل به هو والوفد التشادى المرافق خلال زيارتهم لجمهورية مصر العربية .

وجه الرئيس حسين هبرى الدعوة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية تشاد ، وقد قبلها سيادته شاكراً ، على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

القاهرة فى ١٧ يوليو ١٩٨٤

محمد حسنى مبارك	حسين هبرى
رئيس جمهورية مصر العربية	رئيس جمهورية تشاد

[٩] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية زامبيا إلى جمهورية مصر العربية
(٩ ــ ١٢ فبراير ١٩٨٥)

ــ بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام السيد الرئيس كينيث دافيد كاوندا رئيس جمهورية زامبيا بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية على رأس وفد عالى المستوى خلال الفترة من ٩ ــ ١٢ فبراير سنة ١٩٨٥ .

ــ وقد استقبل الرئيس كاوندا بحفاوة بالغة وترحيب حار من جانب جماهير الشعب المصرى بصورة تعكس مدى عمق العلاقات بين مصر وزامبيا ومدى التقدير للرئيس الزامبى .

ــ وقد منحت جامعة القاهرة خلال الزيارة الدكتوراه الفخرية للرئيس كينيث كاوندا تقديراً لدوره التاريخى فى خدمة بلاده والقارة الافريقية .

ــ أجرى الرئيسان مباحثات مثمرة فى جو من الود والأخوة اتسمت بتطابق وجهات النظر وتناولت العلاقات الثنائية والمسائل الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك للدولتين ، اشترك فيها من الجانب المصرى كل من :

ــ السيد / كمال حسن على ــ رئيس مجلس الوزراء .
ــ السيد / الدكتور بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد / عبد الحميد رضوان ــ وزير الثقافة .
ــ السيد / صفوت الشريف ــ وزير الإعلام .
ــ السيد / السفير عبد الحليم بدوى ــ مساعد وزير الخارجية .
ــ السيد / السفير أحمد صدقى ــ مدير الإدارة الافريقية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / السفير أحمد طه محمد ــ سفير مصر لدى جمهورية زامبيا .

ومن الجانب الزامبى كل من السادة :

ــ البروفسور / ل . ك . جرما ــ وزير الخارجية .

ــ السيد / و. ج فيرى ــ المساعد الخاص لرئيس الجمهورية (للشئون السياسية) .
ــ السيد / ج. س. م. بونابانتو ــ المساعد الخاص لرئيس الجمهورية (للشئون الصحفية) .
ــ السيد / السفير و. ك. نكووانى ــ سفير زامبيا بالقاهرة .
ــ السيد / ج. م. متونجا ــ وكيل الوزارة باللجنة الوطنية لتخطيط التنمية .
ــ السيد / اسميرك. كاتجوا ــ وكيل وزارة الخارجية (للشئون السياسية) .
ــ السيد / أ. هـ. ب. سيموكولوا ــ وكيل الوزارة بمجلس الوزراء .

ــ وقد تناولت المباحثات سبل دعم العلاقات الثنائية بين الدولتين ودفع التعاون فى شتى المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والإعلامية والزراعية ، والتعاون العلمى والفنى فضلاً عن المجالات السياسية ، وتم الاتفاق على إنشاء لجنة مصرية زامبية مشتركة للتعاون تجتمع بالتناوب فى الدولتين مرة على الأقل كل عام .

ــ أكد الجانبان إيمانهما الراسخ بمنظمة الوحدة الأفريقية والمبادئ التى يستند إليها ميثاقها ، واتفقا على ضرورة العمل على دعم المنظمة لتقوم بدورها الرئيسى فى توفير سبل الأمن والاستقرار والتقدم والتنمية الأفريقية ، وأعرب الجانبان عن رضائهما عن النتائج الإيجابية التى أسفرت عنها اجتماعات القمة العشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كما دعا الجانبان الدول الأفريقية إلى تجاوز الخلافات السياسية حرصاً على تماسك المنظمة ووحدتها وتضامنها كتجمع على مستوى القارة يضم كل البلدان الأفريقية .

ــ أعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ تجاه الأوضاع الاقتصادية المتردية فى أفريقيا ، وناشدا الدول الافريقية باتخاذ استراتيجية اقتصادية متكاملة لمواجهة المشكلات الاقتصادية التى تعوق التنمية فى القارة ، وفى هذا الصدد ، أكدا تأييدهما الكامل للقرارات الاقتصادية الصادرة عن اجتماعات القمة الافريقية العشرين فى نوفمبر الماضى ، وعلى رأسها القرار المتعلق بتأييد انشاء البنك الدولى لصندوق خاص للمعونة للدول الافريقية والقرار المتعلق بإنشاء صندوق لمنظمة الوحدة الافريقية لتقديم معونة عاجلة لمساعدة الدول الافريقية التى تعرضت للجفاف والمجاعة ، وقرار عقد مؤتمر قمة افريقية لدراسة القضايا الاقتصادية ، ولمتابعة التقدم فى تنفيذ خطة عمل لاجوس ، والوثيقة النهائية الصادرة عن مؤتمر لاجوس .

ــ أكد الجانبان دعمهما المطلق لكفاح شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على التميز العنصرى وبناء مجتمع يقوم على العدالة والحرية والمساواة ، وأعلنا ادانتهما للممارسات العنصرية اللا إنسانية التى تنتهجها حكومة بريتوريا ضد شعب جنوب افريقيا .

ــ أكد الرئيسان تأييدهما لمنظمة سوابو الممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا وأعلنا ضرورة التنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (لعام ١٩٧٨) كأساس لتسوية مشكلة ناميبيا ، وأكدا رفضهما للربط بين استقلال ناميبيا وأية عوامل خارجية .

ــ استعرض الجانبان الوضع فى تشاد وأكدا دعمهما المطلق لجهود المصالحة الوطنية التى يبذلها الرئيس جوليوس نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية والرئيس دنيس ساسونجسو رئيس جمهورية الكونغو الشعبية ، وأعربا عن تأييدهما لقرار منظمة الوحدة الافريقية رقم ١٢١ الصادر عن القمة العشرين فى هذا الشأن .

ــ أكد الطرفان من جديد أن حل مشكلة الصحراء الغربية يتمثل فى تطبيق قرارى منظمة الوحدة الافريقية رقم ١٠٣ الصادر عن القمة الافريقية الثامنة عشرة فى نيروبى عام ١٩٨١ والقرار رقم ١٠٤ الصادر عن القمة التاسعة عشر فى أديس أبابا عام ١٩٨٣ ، ودعا الجانبان إلى إجراء الاستفتاء فى الصحراء الغربية فى أقرب فرصة .

ــ أكد الجانبان التزامهما بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز ، باعتبارها عنصراً هاماً فى إرساء دعائم التعاون بين الجنوب والجنوب وتحقيق العدالة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب ، واتفقا على العمل على دعم الحركة حتى تستطيع أن تؤدى رسالتها فى خدمة السلام والتفاهم بين الشعوب ، وكذا العمل على بذل كافة الجهود لانجاح المؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز المقرر عقده فى لواندا فى سبتمبر سنة ١٩٨٥ .

ــ نادى الجانبان بالحاجة إلى إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح النووى والتقليدى ، وفى هذا الصدد أعربا

عن اهتمامها العميق بمباحثات جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، ودعا الجانبان الدول المعنية إلى استمرار المفاوضات من أجل تحقيق السلام والأمن العالمي .

ــ وعن الموقف في الشرق الأوسط ، أعاد الجانبان تأييدهما للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وطالبا اسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية ، كما أكدا تأييدهما لجهود اتمام المصالحة الوطنية في لبنان وضرورة التزام اسرائيل بقراري مجلس الأمن رقم ٥٠٨ ورقم ٥٠٩ وما تضمناه من مطالبتها بالانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية دون شروط .

ــ أعرب الجانبان عن قلقهما العميق ازاء استمرار النزاع العراقي ــ الإيراني الذي يهدد السلام والاستقرار في المنطقة بأكملها ، وناشدا العراق وإيران باللجوء إلى المفاوضات لإيجاد تسوية للنزاع بالطرق السلمية .

ــ وقد عبر الرئيس كينيث كاوندا عن تقديره البالغ للاستقبال الحافل الذي قوبل به هو والوفد الزامبي المرافق خلال زيارتهم لجمهورية مصر العربية ، كما وجه الدعوة للسيد الرئيس محمد حسني مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية زامبيا ، وقد قبلها سيادته بسرور على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

صدر في القاهرة بجمهورية مصر العربية في ١١ فبراير عام ١٩٨٥ .

كينيث دافيد كاوندا	**محمد حسني مبارك**
رئيس جمهورية زامبيا	رئيس جمهورية مصر العربية

[١٠] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية سيراليون إلى جمهورية مصر العربية
(٢٤ ــ ٢٦ فبراير ١٩٨٥)

بناء على دعوة من السيد الرئيس / محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية قام السيد الدكتور / سياكا ستيفنس رئيس جمهورية سيراليون بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من ٢٤ فبراير إلى ٢٦ فبراير ١٩٨٥ .

وقد استقبل الرئيس ستيفنس استقبالاً رسمياً وشعبياً حاراً مما يعكس عمق الصداقة والعلاقات القومية التي تربط بين مصر وسيراليون .

أجرى الرئيسان محادثات سادها جو من الود والصداقة والأخوة الأفريقية اتسمت بتطابق وجهات النظر تجاه القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك إلى جانب سبل تقوية ودفع العلاقات الثنائية بين البلدين .

استعرض الجانبان العلاقات الثنائية بين مصر وسيراليون ، وأعربا عن ارتياحهما للتعاون الوثيق وروابط الصداقة الوطيدة السائدة بين الدولتين وأعادا تأكيد رغبتهما في تعزيز وتنمية هذا التعاون وتطوير العلاقات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وزيادة مساهمة الخبرة الفنية المصرية في جهود التنمية في سيراليون من خلال الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وفي هذا الصدد اتفق على إنشاء لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ أوجه التعاون بين البلدين على أن يعقد الاجتماع الاول للجنة في فريتاون قبل نهاية عام ١٩٨٥ .

وقد عبر الجانبان عن اهتمامها بأن تعتبر سيراليون طرفاً مستفيداً من خلال فكرة تعاون فني ثلاثي مقدم للدول الإفريقية.

أكد الجانبان إيمانها العميق وتأييدهما الراسخ بمنظمة الوحدة الإفريقية والمبادئ التي تضمنها ميثاقها واتفقا على بذل كل الجهود لدعم المنظمة وضمان وحدتها حتى تتمكن من أداء رسالتها في الحفاظ على وحدة وتضامن إفريقيا والإسهام بشكل فعال في تسوية المنازعات الإفريقية إلى جانب التنمية الاقتصادية للقارة..

أعرب الجانبان عن ارتياحها للنتائج الإيجابية التي أسفر عنها اجتماع القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية في نوفمبر ١٩٨٤، وأكدا دعمها الكامل للقرارات الاقتصادية الصادرة عن الإجتماع وعلى رأسها قرار عقد قمة إفريقية تخصص لدراسة الموقف الاقتصادي في القارة ولمتابعة التقدم في تنفيذ خطة عمل لاجوس.

أكد الجانبان إدانتها الممارسات اللا إنسانية لنظام بريتوريا العنصري وتأييدهما لما تضمنه الإعلان الصادر عن إجتماع القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية حول الأوضاع في جنوب إفريقيا كما أكدا تضامنها المطلق مع كفاح شعب جنوب إفريقيا للقضاء على الإبارتيد والتمييز العنصري، وإقامة مجتمع يسوده العدل والحرية والمساواة.

أعرب الجانبان عن تأييدهما الكامل لشعب ناميبيا في نضاله من أجل الاستقلال بقيادة منظمة سوابو ممثله الشرعي الوحيد وأكدا على ضرورة التنفيذ الفوري غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر عام ١٩٧٨، بوصفه أساساً سليماً لتسوية مشكلة ناميبيا ودون ربط ذلك بأية عوامل خارجية.

أعرب الجانبان عن اعتقادهما بأن تسوية مشكلة الصحراء الغربية إنما يكمن في وضع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية موضع التنفيذ خاصة القرار رقم ١٠٣ الصادر عن القمة ١٨ في نيروبي عام ١٩٨١ والقرار رقم ١٠٤ الصادر عن القمة ١٩ في أديس أبابا عام ١٩٨٣، والداعي إلى إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية. وأعرب الجانبان عن الأمل في أن تعيد المغرب النظر في قرارها بالإنسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية.

تدارس الجانبان الوضع في تشاد وأكدا من جديد تأييدهما للحكومة الشرعية فيها، وأعربا عن أملها في تحقيق المصالحة الوطنية وأن يستعيد الشعب التشادي السلام ووحدة أراضيه، وأشارا في هذا الصدد إلى القرار رقم ١٢١ الصادر عن القمة الإفريقية العشرين بدعوة رئيس جمهورية الكونغو الشعبية لبذل جهوده بالتعاون مع رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، الرئيس الحالي للمنظمة، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وحثا كافة الأطراف المتنازعة للتعاون مع هذه الجهود.

أعاد الجانبان تأكيد اقتناعها بأن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكدا على ضرورة انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية وأدان الطرفان سياسة إسرائيل الخاصة بإقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة والتي تشكل عقبة في طريق الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم وعادل للمشكلة الفلسطينية. ورحب الجانبان بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية كخطوة هامة نحو تحقيق التسوية السلمية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط. وأعربا عن الأمل في أن تتجاوب الأطراف المعنية إيجابياً مع هذا الاتفاق.

أكد الجانبان على أن الإنسحاب الاسرائيلي من لبنان يجب أن يكون كاملاً وشاملاً وغير مشروط تنفيذاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٥٠٨، ٥٠٩ حتى يستعيد لبنان سيادته الكاملة على أرضه.

عبر الجانبان عن قلقها إزاء استمرار الحرب العراقية الإيرانية التي تشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلم والاستقرار ليس فقط في المنطقة بل أيضاً في العالم أجمع، وعبرا عن أملها في استجابة الطرفين لنداء المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار وتسوية النزاع بينها بالطرق السلمية.

أكد الجانبان تمسكها والتزامها الثابت بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز واتفقا على بذل جهودهما المشتركة من أجل دعم هدف الحركة لتحقيق السلام والتضامن بين الأمم وإرساء دعائم التعاون بين الجنوب والجنوب وقيام نظام اقتصادي دولي جديد يحقق العدالة الاقتصادية بين الشمال والجنوب كما عبرا عن عزمها على بذل كافة الجهود لانجاح المؤتمر الوزاري القادم لحركة عدم الانحياز المقرر عقده في لواندا في سبتمبر سنة ١٩٨٥.

أكد الجانبان قلقهما لزيادة حدة سباق التسلح ، وأكدا على ضرورة العمل على وقفه وتحقيق نزع السلاح العام والشامل ، وخاصة نزع السلاح النووى وأكدا أيضاً الحاجة إلى تكثيف الجهود لجعل إفريقيا والشرق الأوسط والمحيط الهندى مناطق خالية من السلاح النووى وأعرب الجانبان عن اهتمامهما البالغ بمباحثات جينيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأملهما فى أن تكلل بالنجاح لصالح السلم والأمن الدوليين .

أكد الجانبان التزامهما بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة المتضمنة فى ميثاقها . كما يؤكدان على الدور الفعال للأمم المتحدة فى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

أعرب الرئيس سياكاستيفنس عن إمتنانه البالغ وشكره على الحفاوة والتكريم الذى قوبل به والوفد المرافق خلال زيارتهم لجمهورية مصر العربية ، ووجه الدعوة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية سيراليون . وقد قبلها سيادته بسرور، على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

صدر فى القاهرة فى ٢٦ فبراير ١٩٨٥ .

محمد حسنى مبارك	د . سياكا ستيفنس
رئيس جمهورية مصر العربية	رئيس جمهورية سيراليون

[١١] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية السنغال إلى جمهورية مصر العربية
(٢ ــ ٥ مارس ١٩٨٥)

بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية والسيدة قرينته ، قام فخامة الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال والسيدة قرينته بزيارة رسمية لمصر من ٢ ــ ٥ مارس سنة ١٩٨٥ .

اشترك مع فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك من الجانب المصرى كل من :
ــ السيد الدكتور / مصطفى كمال حلمى ــ نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالى والبحث العلمى .
ــ السيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد ــ وزير الخارجية .
ــ السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد / محمد عبد الحميد رضوان ــ وزير الثقافة .
ــ السيد / محمد صفوت الشريف ــ وزير الاعلام .
ــ السيد السفير / أحمد صدقى ــ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
ــ السيد السفير / حسن رمضان ــ سفير جمهورية مصر العربية فى السنغال .

وقد رافق فخامة الرئيس عبده ضيوف وفد كبير ضم كلاً من :
ــ السيد / ابراهيم فال ــ وزير الخارجية .

ــ السيد / عبد القادر فال ــ وزير الثقافة .
ــ السيد / أمادو لويس جاى ــ رئيس أول المحكمة العليا .
ــ السيد / مختار نداس ــ عضو الجمعية الوطنية ورئيس جمعية الصداقة المصرية السنغالية .
ــ السيد السفير / محمد شمس الدين نداى ــ سفير السنغال فى جمهورية مصر العربية .
ــ السيد / سيدو مدنى سى ــ رئيس جامعة داكار .
ــ السيد اللواء / منصور سيك ــ رئيس أركان حرب السيد رئيس الجمهورية .
ــ السيد السفير / برونو ديانا ــ مدير المراسم .
ــ السيد / سامبا مبودج ــ المستشار الدبلوماسى للسيد رئيس الجمهورية .

بالإضافة إلى عدد من كبار المسئولين .

ــ قام فخامة الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال والسيدة قرينته والوفد المرافق لسيادته خلال فترة إقامتهم ، بزيارة منشآت اقتصادية هامة وكثيراً من الأماكن السياحية والتاريخية الشهيرة .

ــ وقد منحت جامعة القاهرة فى حفل كبير خلال الزيارة ، الدكتوراه الفخرية لفخامة الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال تقديراً لجهوده المستمرة من أجل إرساء واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية فى إفريقيا .

ــ أتاحت الزيارة الرسمية لفخامة الرئيس عبده ضيوف ــ والتى تم فى إطار العلاقات المثالية والأخوية والودية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال وتأكيداً للروابط التاريخية بين الشعبين المصرى والسنغالى ــ أتاحت للرئيسين فرصة مميزة للتعبير من جديد عن تقديرهما المتبادل وصداقتهما التقليدية فى جو من التضامن والأخوة .

ــ عقد رئيسا الدولتين مباحثات هامة تناولت تطور التعاون الثنائى بين مصر والسنغال والأوضاع الإفريقية والدولية الراهنة .

ــ كما عقد الوفدان جلسات عمل برئاسة الرئيسين خصصت للتباحث حول موضوعات التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال .

ــ أوضحت المباحثات تطابق واسع بوجهات نظر الجانبين حول القضايا التى تم التباحث بشأنها وخاصة ضرورة العمل على دعم التعاون الثنائى فى شتى المجالات السياسية والإقتصادية والتجارية والفنية والثقافية . كما أكد الجانبان تصميمهما المشترك على تسخير كافة الإمكانيات لتوسيع وتدعيم هذا التعاون ليرقى إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة التى تربط بين البلدين .

ــ وفى هذا الصدد ، وقع السيد الرئيس محمد حسنى مبارك وفخامة الرئيس عبده ضيوف اتفاقاً يقضى بإنشاء لجنة عليا مصرية / سنغالية مشتركة للتعاون تجتمع بالتناوب فى القاهرة وداكار وتكون إطاراً قانونياً لتوسيع مجالات التعاون الثنائى وتعميقه .

ــ وتطبيقاً للاتفاق الموقع بالقاهرة فى ٢٥ يوليو ١٩٦٣ ، قرر الجانبان توقيع بروتوكول التبادل الثقافى عن الأعوام ٨٥ / ١٩٨٦ ، ٨٦ / ١٩٨٧ والذى يشتمل على مجالات الثقافة والتعليم والشباب والرياضة والتنمية الاجتماعية والصحة والإعلام والصحافة والسياحة .

ــ أعرب الرئيسان كذلك عن سعادتها بالخطوات التى اتخذت فى إطار اتفاق التعاون فى مجال الخبراء الموقع بداكار بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٨٣ والتى بموجبها تم وضع خمسة أطباء مصريين تحت تصرف الخدمات الصحية بالسنغال . وقررا رفع هذا العدد من خمسة إلى عشرة أطباء .

ــ أعرب الجانب المصرى عن استعداده لأن يضع تحت تصرف الجانب السنغالى خبرته التكنولوجية وخاصة فى مجالات الهندسة والبحوث الزراعية والمائية والرى والطاقة الشمسية .

ــ أعرب فخامة الرئيس عبده ضيوف ــ خلال المحادثات ــ عن تقديره للتقدم الملموس الذى حققه الشعب والحكومة المصرية بفضل سياسة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك وما تتسم به من حكمة وشجاعة وإصرار .

ــ وأعرب السيد الرئيس محمد حسني مبارك من جانبه عن تقديره للنهج الواضح والواقعية والتصميم الذى يقود به فخامة الرئيس عبده ضيوف مسيرة السنغال لتحقيق التنمية المضطردة فى ظل السلام والاستقرار.

ــ كما عبر فخامة الرئيس محمد حسني مبارك عن سعادته لما تم إحرازه من تقدم فى إقامة اتحاد سينجامبيا .

ــ استعرض الرئيسان الوضع السياسى والاقتصادى الدولى ، وعبرا عن سعادتهما لتوافق وجهات نظرهما حول مجمل الموضوعات التى تم بحثها .

ــ أعاد الرئيسان تأكيد تمسكهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ، كإطار لا بديل له للتشاور وأداة متميزة لتحقيق التعاون والتقدم فى الدول الإفريقية . كما أكدا رغبتهما المشتركة للعمل على الحفاظ على مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، وخاصة المحافظة على استقلال الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

ــ كما أعرب الرئيسان عن سعادتهما للروح الواقعية الجديدة التى تسود منظمة الوحدة الإفريقية ولقرار القمة العشرين الذى أولى عناية خاصة لدراسة وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى إفريقيا .

ــ وعن الموقف فى إفريقيا ، أكد الجانبان تصميمهما على مواصلة السعى لتحقيق الاستقرار والتجانس فى القارة الإفريقية ، وأكدا على أهمية التوصل عن طريق الحوار والمفاوضات إلى حلول سلمية دائمة للمنازعات التى تثير التوتر فى بعض جوانب القارة الإفريقية .

ــ وحول الموقف فى الجنوب الإفريقى ، أعرب الرئيسان عبده ضيوف ومحمد حسنى مبارك من جديد عن تضامنهما الفعال مع الشعبين الشقيقين فى ناميبيا وجنوب إفريقيا بقيادة حركات التحرير فيها ، كما أكدا أن إقامة سلام دائم فى هذه المنطقة لن يتأتى إلا من خلال استقلال ناميبيا طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ومن خلال القضاء على النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا وإقامة مجتمع يقوم على العدالة والحرية والديمقراطية وتحترم فيه حقوق الإنسان .

ــ واستعراضاً للموقف فى الشمال الغربى الإفريقى ، أعرب الرئيسان عن أسفهما لاستمرار النزاع فى الصحراء الغربية الذى يمثل تهديداً خطراً للسلام فى تلك المنطقة ولوحدة القارة الإفريقية ، وأكدا تمسكهما بتطبيق القرار رقم ١٠٤ الصادر عن القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية لإيجاد حل نهائى لهذا النزاع وأعربا عن أملهما فى عودة المغرب فى أقرب فرصة لاحتلال مقعدها فى منظمة الوحدة الإفريقية .

ــ وخلال بحثهما للمشكلة التشادية ، أشاد الجانبان بالجهود المبذولة فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية لإيجاد حل هذه المشكلة ، وأعربا عن أملهما فى أن يحقق الشعب التشادى الشقيق وحدته وانسجامه فى ظل السلام والوحدة الوطنية . كما أعرب الطرفان عن سعادتهما للتقدم الذى حققه مؤتمر برازافيل وعبرا عن أملهما فى دفعه من خلال الإطار الذى حدده القرار رقم ١٢١ الصادر عن القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية .

ــ وقد أولى الرئيسان اهتماماً كبيراً بمشاكل الشرق الأوسط ، وأكدا تضامنهما مع كفاح الشعب الفلسطينى ، واقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى المنطقة لن يتحقق إلا باستعادة كافة الأراضى العربية المحتلة ــ بما فى ذلك القدس الشريف ــ وممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه الثابتة ، وخاصة حقه فى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعى والوحيد ، والاعتراف بكافة دول المنطقة وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً .

وأبدى الجانبان اهتماماً بالمبادرة الأردنية / الفلسطينية الأخيرة ، وعبرا عن أملهما فى أن تسهم فى تحقيق سلام شامل وعادل فى المنطقة .

كما طالبا بانسحاب كافة قوات الاحتلال الاسرائيلى من جنوب لبنان حتى يتاح لهذا البلد الشقيق تحقيق وحدته الوطنية .

وفيما يتعلق بالنزاع العراقى / الإيرانى ، أعرب الطرفان عن أسفهما لاستمرار المعارك بين الجانبين ، وأكدا تأييدهما الثابت للجهود التى يبذلها المجتمع الدولى ، وخاصة اللجنة الإسلامية للسلام ، من أجل التوصل إلى تسوية عاجلة للنزاع عن طريق المفاوضات .

وخلال بحثهما للوضع الاقتصادى الدولى ، أعرب الرئيسان عن استنكارهما للاختلال الواضح فى النظام الاقتصادى الدولى الحالى والمتمثل فى ممارسة السياسات الحمائية من جانب بعض الدول المتقدمة وتوقف المباحثات الشاملة وتفاقم ديون دول العالم الثالث .

وفى هذا الصدد ، أكد الطرفان على ضرورة إقامة نظام اقتصادى دولى جديد يأخذ فى الاعتبار الأمانى المشروعة لدول العالم الثالث لتحقيق الديمقراطية بين الدول والشروع فى مفاوضات شاملة تأخذ فى الاعتبار كافة الأطراف المعنية وعقد مؤتمر دولى لبحث مديونية دول العالم الثالث بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة .

كما أكد الطرفان على أهمية التضامن بين الدول النامية باعتباره عاملاً أساسياً لتدعيم التعاون بينها ، وأعربا ــ تحقيقاً لذلك ــ على عزمها المشترك للعمل على دفع التعاون العربى / الأفريقى والتعاون بين الجنوب والجنوب على أساس من التفاهم والمصلحة المشتركة .

ــ بحث الجانبان مشكلة التصحر التى تعانى منها القارة الإفريقية خاصة فى دول الساحل وأعربا عن رغبتها فى بذل كل جهد لمواجهتها . وفى هذا الصدد حيا الجانب المصرى المبادرة التاريخية لفخامة الرئيس عبده ضيوف بالدعوة لعقد مؤتمر فى داكار فى يوليو ١٩٨٤ لبحث مشكلة الجفاف والتصحر فى دول الساحل وأعرب عن ارتياحه للنتائج الهامة التى أسفر عنها المؤتمر. كما أعلن الجانب المصرى عن استعداده لتقديم خبراته فى مجالات الرى واستصلاح الأراضى للجانب السنغالى .

ــ ناشد الطرفان كافة الحكومات لتقديم مساهمتها للصندوق الخاص لمنظمة الوحدة الإفريقية لمواجهة حالات الجفاف والمجاعة فى إفريقيا .

وفى ختام الزيارة ، عبر فخامة الرئيس عبده ضيوف باسمه وباسم السيدة قرينته والوفد المرافق عن بالغ الشكر والتقدير للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك والسيدة قرينته والحكومة والشعب المصرى للاستقبال الأخوى الودى الحار الذى قوبلوا به وللحفاوة الكبيرة التى أحيطوا بها أثناء إقامتهم فى جمهورية مصر العربية .

وقد وجه فخامة الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال والسيدة قرينته ، الدعوة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك والسيدة قرينته للقيام بزيارة رسمية لجمهورية السنغال ، وقد تم قبول الدعوة بسرور ، وسيتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

ــ صدر بالقاهرة فى ٥ مارس سنة ١٩٨٥ ، من أصلين باللغة الفرنسية والعربية لهما نفس الحجية .

عبده ضيوف	**محمد حسنى مبارك**
رئيس جمهورية السنغال	رئيس جمهورية مصر العربية

[١٢] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية زائير إلى جمهورية مصر العربية
(٢٤ ــ ٢٧ مارس ١٩٨٥)

تلبية لدعوة الرئيس محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية قام المارشال موبوتوسيسى سيكو الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير والسيدة قرينته بزيارة رسمية لمصر خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ مارس ١٩٨٥ صحبها خلالها وفد رسمى على مستوى عال .

وخلال الزيارة عقد الرئيسان والوفدان عدة لقاءات مثمرة سادها جو من الأخوة والتفاهم والرغبة المخلصة فى تنمية علاقات التعاون الوثيقة التى تربط بين الدولتين واتسمت بتطابق شامل فى وجهات النظر حول المسائل التى تناولها .

وشارك فى المباحثات من الجانب المصرى :

- السيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد - وزير الخارجية .
- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد / محمد صفوت الشريف - وزير الإعلام .
- السيد السفير / أحمد صدقى - مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد / مصطفى فهمى - سفير جمهورية مصر العربية فى زائير .

ومن الجانب الزائيرى :

- المواطن / موكولو وامبومبو - وزير الخارجية والتعاون الدولى .
- المواطن / سيتى يالى - المستشار الخاص للرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير .
- المواطن / نيمى مايند يكانيجيمبى - مدير مكتب الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير .
- المواطن / نجاوندو موالابا - سفير زائير فى جمهورية مصر العربية .
- المواطن / بوكيتى بوكايى - مدير إدارة إفريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية والتعاون الدولى .

وعلى صعيد العلاقات الثنائية ، أعرب الطرفان عن ارتياحهما وسعادتهما لما وصلت إليه علاقات التعاون فى بين الدولتين وأقرا استراتيجية جديدة بهدف إعطاء دفعة قوية لهذه العلاقات . وفى هذا الصدد فقد أكد الطرفان أهمية دور اللجنة العليا المشتركة المصرية الزائيرية فى تنمية وتنويع التعاون الاقتصادى والتجارى والفنى والثقافى بين الدولتين ، كما اتفقا على تكريس كل الجهود والوسائل المتاحة لدفع التعاون الثنائى فى شتى المجالات .

وانطلاقاً من هذه الروح فقد وافق الرئيسان على أن تنعقد الدورة القادمة للجنة العليا المشتركة المصرية الزائيرية فى كينشاسا فى نوفمبر ١٩٨٥ .

وأكد الطرفان أن التضامن بين الدول النامية يعتبر عاملاً لا غنى عنه لدعم علاقات التعاون فيما بين هذه الدول ، ولهذا السبب فقد أكدا عزمهما على العمل من أجل تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية والتعاون بين دول الجنوب فى شتى المجالات وعلى أسس من التفاهم والمصالح المشتركة .

واستعرض الطرفان الوضع العالمى حيث أعربا عن قلقهما البالغ إزاء تصاعد هذا الوضع ، واستمرار اللجوء إلى سياسة استخدام القوة وازدياد تدهور الحالة الاقتصادية العالمية . واتفق الطرفان على أهمية تكثيف جهودهما من أجل اقرار سلام واستقرار عالميين ، والعمل من أجل إقرار نظام اقتصادى دولى جديد ، وإقامة علاقات ديمقراطية بين الدول ، ومساندة حركات التحرير الوطنية بلا تحفظ فى كفاحها المشروع من أجل الحصول على الاستقلال وحق السيادة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز .

وقد اهتم الطرفان بصفة خاصة بدراسة الوضع فى إفريقيا وفى الشرق الأوسط ، حيث أكدا إيمانهما وتمسكهما الراسخ بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وبصفة خاصة تلك المتعلقة باحترام سيادة كل دولة واستقلالها ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وتسوية المنازعات بينها بالطرق السلمية .

وفيما يتعلق بالقارة الإفريقية ، فقد اتفق الطرفان على ضرورة تركيز الاهتمام بالوضع الاقتصادى والاجتماعى بالقارة وأهمية التوصل لحلول مناسبة للمشكلات المتعددة التى تواجه قضايا التنمية بالقارة ولا سيما تلك المتعلقة بالجفاف وزحف الصحراء .

وفى إطار دعم العلاقات الإفريقية ، أعاد الطرفان تأكيد إيمانهما ودعمهما الكاملين لخطة عمل لاجوس تحقيقاً للتكامل الاقتصادى بالقارة على أساس من التفاهم والتضامن بين الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية . كما

أبدى الطرفان ارتياحهما للتعاون الذى يربط بين الدول الأعضاء فى مجموعة «اندوجو» التى تعتبر تجسيداً حياً لخطة عمل لاجوس وتطبيقاً عملياً لها. كما اتفقا على أهمية تكثيف التعاون فى شتى المجالات بين دول حوض النيل.

وفيما يتعلق بالوضع فى تشاد، فقد أعرب الطرفان عن قلقهما تجاه هذه المشكلة وأعربا عن قناعتهما بأن حل المشكلة يكمن فى احترام سيادة ووحدة أراضى هذه الدولة وانسحاب القوات الليبية من تشاد حتى تتمكن حكومتها الشرعية برئاسة الرئيس حسين حبرى من تحقيق الوفاق القومى، وفى هذا الصدد فقد أكد الطرفان تأييدهما لكل المبادرات التى تهدف لتحقيق ذلك الوفاق.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية فقد أعرب رئيسا الدولتين عن قناعتهما بأن حل هذه المشكلة يكمن فى تطبيق قرارات مؤتمرات قمة منظمة الوحدة الإفريقية فى نيروبى ١٩٨١ وفى أديس أبابا ١٩٨٣.

كما استعرض الطرفان الموقف فى الجنوب الإفريقى فى ضوء التطورات الأخيرة بالمنطقة، وأعربا عن قلقهما تجاه استمرار سياسة الفصل العنصرى والاحتلال غير الشرعى لناميبيا والعدوان الذى تمارسه جنوب إفريقيا ضد الدول الإفريقية المستقلة ودأبها على زعزعة الاستقرار فى هذه الدول.

وقد استنكر الطرفان وأدانا بشدة المذابح التى ارتكبتها مؤخراً القوات العنصرية لجنوب إفريقيا ضد المواطنين السود العزل من السلاح.

كما أعرب الطرفان عن تأييدهما الكامل لشعب جنوب إفريقيا فى كفاحه ضد العنصرية وسياسة الابارتهايد اللا إنسانية من أجل إقرار الحرية وتحقيق التقدم الاجتماعى.

وفيما يتعلق بالوضع فى ناميبيا أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما لمنظمة سوابو الممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا فى كفاحها من أجل التحرر الوطنى. كما أكدا أن الطريق الوحيد المؤدى إلى حل عادل وسلمى للمسألة الناميبية يكمن فى التنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥.

واستعراضاً للموقف فى الشرق الأوسط، أعاد الطرفان تأكيد أن الحل العادل والدائم لنزاع الشرق الأوسط لابد وأن يتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره. كما أدانا كل انتهاك لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة وفقاً لمبادئ القانون الدولى واتفاقيات جينيف وقرارات الأمم المتحدة.

وقد قدم الجانب المصرى للجانب الزائيرى شرحاً مفصلاً للجهود التى تبذلها مصر من أجل فتح الطريق أمام الحوار والمفاوضات بما يساعد على استئناف مسيرة السلام.

وسوف يستمر الطرفان فى تشجيع كل مبادرة ترمى إلى التوصل لحل شامل عن طريق المفاوضات للنزاع فى الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالنزاع العراقى الإيرانى، فقد عبر الطرفان عن أسفهما لاستمرار الحرب بين الدولتين ووجها لهما نداء لوقف القتال وبصفة خاصة قصف التجمعات السكنية والمدن، وطالبا بالتوصل إلى حل عادل وسلمى لهذا النزاع عن طريق المفاوضات.

وأعاد الطرفان تأكيد أهمية دور حركة عدم الانحياز باعتبارها عاملاً مستقلاً يسهم بطريقة إيجابية فى حل مشكلات المجتمع الدولى.

وفى هذا الصدد فقد طالب الطرفان بتكثيف الجهود من أجل إنجاح مؤتمر وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز الذى ينعقد فى لواندا فى سبتمبر ١٩٨٥.

كما أكدا أهمية الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق الحركة فى نيودلهى فى أبريل ١٩٨٥ والمخصص لمشكلة ناميبيا.

وقد أعرب الطرفان عن ارتياحهما التام للنتائج الإيجابية لزيارة المارشال موبوتو لمصر، وأكدا على أهمية تكثيف اللقاءات بين المسئولين فى الدولتين.

ولقد عبر المارشال موبوتو سيسى سيكو للرئيس محمد حسنى مبارك عن مشاعر الصداقة والتقدير التى يكنها الشعب

الزائيرى للشعب المصرى كما عبر للرئيس محمد حسنى مبارك ولحكومة وشعب مصر عن خالص الشكر للحفاوة والاستقبال الحار الذى لقيه والسيدة قرينته والوفد المرافق.

تحرر فى القاهرة يوم ٢٧ مارس ١٩٨٥.

عن جمهورية زائير
المارشال موبوتو سيسى سيكو
الرئيس المؤسس للحركة الشعبية
للثورة ورئيس جمهورية زائير

عن جمهورية مصر العربية
محمد حسنى مبارك
رئيس الجمهورية

[١٣] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية الكونغو الشعبية إلى جمهورية مصر العربية
(٨ ــ ١٠ مارس ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية، قام السيد / الرئيس دنيس ساسو نجيسو ــ رئيس جمهورية الكونغو الشعبية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ٨ إلى ١٠ مارس ١٩٨٧.

وقد حضر المباحثات من الجانب المصرى كل من :
ــ السيد الدكتور / عاطف صدقى ــ رئيس مجلس الوزراء.
ــ السيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
ــ السيد الدكتور / كمال الجنزورى ــ نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى
ــ السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية.
ــ السيد الدكتور / محمد صفوت الشريف ــ وزير الإعلام.
ــ السيد الدكتور / أحمد هيكل ــ وزير الثقافة.
ــ السيد الدكتور / يسرى مصطفى ــ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.
ــ السيد / أحمد سلامة ــ وزير الحكم المحلى.
ــ السيد الدكتور / أسامة الباز ــ مدير مكتب السيد الرئيس للشئون السياسية ووكيل أول وزارة الخارجية.
ــ السيد السفير / محمد عبد الرحمن دياب ــ سفير مصر فى برازافيل.
ــ السيد السفير / أحمد حجاج ــ مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية.
ــ السيد الدكتور / مصطفى الفقى ــ سكرتير السيد الرئيس للمعلومات والمتابعة.

كما رافق السيد / الرئيس دنيس ساسو نجيسو كل من :
ــ صاحب السعادة / انطوان اندنجا أوبا ــ عضو اللجنة المركزية لحزب العمل الكونجولى ووزير الخارجية والتعاون.

ـ صاحب السعادة / جان يابتيست تاتى لوتارد ـ وزير التعليم العالى والثانوى والثقافة والفنون.
ـ صاحب السعادة / شارل انجوتوموكولو ـ سفير الكونغو بالقاهرة.
ـ صاحب السعادة / بنجامين بوكولو ـ سفير الكونغو لدى منظمة الوحدة الأفريقية.
ـ صاحب السعادة / بازيل اكوبيبى ـ السفير المستشار السياسى لرئيس الجمهوريه.
ـ صاحب السعادة / انطوان انتوناه ماكياه ـ المستشار السياسى لوزير الخارجية.

أجرى الرئيس دنيس ساسونجيسو سلسلة من المحادثات مع الرئيس / محمد حسنى مبارك حيث انضم إليها أعضاء الوفدين، وقد دارت فى جو أخوى وودى تتميز به العلاقات بين جمهورية الكونغو الشعبية وجمهورية مصر العربية.

وقد أعاد الرئيسان ـ خلال هذه المحادثات ـ تأكيد رغبتها القوية فى تدعيم التعاون بينها فى جميع المجالات. وقد قام الرئيسان باستعراض أوجه التعاون المختلفة بين البلدين. وعبّر الرئيس ساسو عن تقديره للجهود التى يبذلها الخبراء المصريون إلى جانب اخوانهم الكونغوليين.

واستعرض الجانبان الموقف الأفريقى والدولى حيث وضح تطابق وجهات النظر تجاه مشاكل الساحة الكبرى، وأعاد الجانبان تأكيد تمسكهما بمنظمة الوحدة الأفريقية التى تشكل أداة متميزة للتشاور والتضامن والتعاون بين الدول الأفريقية. كما أكدا ارتباطهما بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة حل الخلافات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة واحترام سيادة الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية. واتفقا على أن الاحترام الأكيد لهذه المبادئ هو الذى من شأنه فقط ضمان استقرار القارة ومساعدتها على احباط محاولات زعزعة الاستقرار والتدخلات الأجنبية وعلى العمل من أجل صالح الشعوب.

وفيما يتعلق بالوضع فى تشاد، أكد الطرفان تأييدهما لحل النزاع حلاً سلمياً يقوم على احترام سيادة تشاد ووحدة أراضيها ووحدتها الوطنية. كما أكدا عزمهما على مساندة حق الشعب التشادى فى السلام والأمن والرفاهية.

وتناول الطرفان الوضع السائد فى جنوب القارة الأفريقية فأدانا ـ بكل قوة ـ التفرقة العنصرية وممارساتها البغيضة التى تشكل تهديداً للسلام للقارة الأفريقية بأجمعها وتحدياً سافراً للعالم المتحضر.

وقد طالب الطرفان بضرورة التنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٨٧ حتى تحصل ناميبيا على استقلالها.

وأعادا تأكيد تأييدهما الكامل لحركات التحرير فى جنوب أفريقيا ولدول المواجهة. كما أكدا على ضرورة فرض عقوبات شاملة وجبرية ضد بريتوريا لإنهاء هذه الممارسات غير المقبولة والقضاء على التفرقة العنصرية واقامة مجتمع عادل وديمقراطى فى جنوب أفريقيا يقوم على احترام حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية التى تعانى منها أفريقياً أكد الجانبان على ضرورة العمل على تنفيذ برنامج العمل الصادر عن الأمم المتحدة من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.

كما أكدا أنه يجب على أفريقيا ـ فى هذا المناخ الدولى الذى تسود فيه الروح العدوانية والتكتلات الاقتصادية ـ أن تتحرك بسرعة وبفاعلية من أجل دفع التعاون بين الدول الأفريقية ومن أجل تحقيق الأهداف المحددة فى خطة عمل لاجوس.

وأبدى الجانبان اهتماماً كبيراً بمشكلة الشرق الأوسط، وأكدا إيمانهما بأن السلام العادل والدائم فى تلك المنطقة لا يتحقق إلا بإنسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس، وبالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى تقرير المصير.

واتفق الجانبان على ضرورة مواصلة عملية السلام فى اطار مؤتمر دولى يتكفل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالمشكلة وتشارك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

وبمناسبة مرور عشر سنوات على القمة العربية ـ الأفريقية الأولى التى انعقدت فى القاهرة فى مارس ١٩٧٧. أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الدول الأفريقية والعربية التى تجمعها روابط التاريخ والمصير والأمل المشترك فى مستقبل أفضل. وبحث الجانبان سبل اعطاء دفعة جديدة لهذا العمل الكبير.

وأكد الطرفان تمسكهما بمبادئ عدم الانحياز والأهمية التى يولونها للدور الذى تلعبه هذه الحركة على الساحة الدولية ومساهمتها القديرة فى قضية السلام والعدل والرفاهية فى العالم.

كما أكدا كذلك تمسكهما بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة وتأييدهما التام لهذه المنظمة التى تقوم بدور أساسى لحماية السلام والأمن فى العالم.

وفى ختام الزيارة، أعرب السيد / الرئيس دنيس ساسو نجيسو عن شكره وامتنانه ـ والوفد المرافق ـ لفخامة السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك على الحفاوة الأخوية والاستقبال الحار الذى قوبل به على المستوى الرسمى والشعبى.

ووجه السيد / الرئيس دنيس ساسو نجيسو الدعوة إلى السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية الكونغو الشعبية. وقد قبل سيادته الدعوة، واتفق على تحديد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية.

وقع بالقاهرة فى ١٠/٣/١٩٧٧

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية الكونغو الشعبية
الرئيس محمد حسنى مبارك	الرئيس دنيس ساسو نجيسو

[١٤] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية أوغندا إلى جمهورية مصر العربية
(١٢ ـ ١٣ مارس ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ـ رئيس جمهورية مصر العربية قام السيد الرئيس يورى كاجوتا موسيفينى رئيس جمهورية أوغندا بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٢ إلى ١٣ مارس ١٩٨٧.

وقد حضر المباحثات من الجانب المصرى كل من :
- الدكتور / كمال الجنزورى ـ نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولى.
- الدكتور / بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية.
- الدكتور / عادل عبد الحميد عز ـ وزير البحث العلمى.
- الدكتور / يسرى مصطفى ـ وزير الاقتصاد.
- الدكتور / أسامة الباز ـ وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد الرئيس للشئون السياسية.
- السفير / أحمد حجاج ـ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية.
- السفير / سمير عبد الله ـ سفير جمهورية مصر العربية فى كمبالا.
- الدكتور / مصطفى الفقى ـ سكرتير الرئيس للمعلومات والمتابعة.

كما حضر المباحثات من الجانب الأوغندى كل من :
- صاحب السعادة / ابراهيم موكيبي - وزير الخارجية .
- صاحب السعادة / ج . سيبعان كيز يتو - وزير التسويق والتعاونيات .
- صاحب السعادة / ج . واباكوبولو - وزير الإسكان والتعمير .
- السيد / د . تاليواكو - سفير أوغندا فى القاهرة .
- الدكتور / و . كابيروكا - المستشار الاقتصادى لرئيس الجمهورية .
- السيد / أ . امبابازى - مستشار رئيس الجمهورية .
- السيد / ب . ماتوجو - سفير أوغندا لدى أثيوبيا .
- السيد / أ . م . سانجاوا - السكرتير الخاص لرئيس الجمهورية .
- الدكتور / انطونى لوباجا - سكرتير الرئيس لشئون الاسكان وكبير المهندسين المعماريين .
- السيد / ج . كينوكا - مدير المراسم .
- السيد / ل . آكونجو - مدير قسم منظمة الوحدة الإفريقية .
- السيد / ف . ج . ن تيباكنجا - المفوض العام للتجارة والتجارة الخارجية .

أجرى الرئيسان مباحثات تناولت الشئون الثنائية والأفريقية والدولية ، وقد عقدت المباحثات فى جو من الود والآخاء ، كما عكست تطابقاً فى وجهات النظر بين كل من أوغندا ومصر فى مجالات عديدة مختلفة .

كما أكد الجانبان ارادتهما المشتركة للعمل - بكافة الوسائل - على تنويع ودعم التعاون ، بشكل يتكافأ مع العلاقات السياسية المتميزة التى تربط بين البلدين ، فضلاً عما يربطهما من وشائج أصيلة ، زاد من قوتها رباط نهر النيل الخالد .

وقد اتفق الرئيسان على ضرورة توسيع التعاون الفنى وتبادل الخبرات بين الطرفين من أجل دفع خطط التطور الاجتماعى والاقتصادى بين البلدين .

وقد أبدى الرئيسان ارتياحهما لما تحقق من دعم لمسيرة العلاقات الثنائية فى الآونة الأخيرة ولزيادة الاتصالات بين البلدين وللاتفاق الذى تم بينهما والخاص بإنشاء اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الاقتصادى والثقافى والفنى والتى تشكل الهيكل العام للتعاون بين الدولتين .

واستعرض الرئيسان الأوضاع السياسية فى أفريقيا حيث أكدا على تمسكهما بمنظمة الوحدة الأفريقية وبالمبادئ التى تجسدها ميثاقها . وأكدا على ضرورة احترام كافة الدول الأفريقية لتلك المبادئ وخاصة المتعلقة منها باحترام حقوق الإنسان ، وسيادة الدول ووحدة أراضيها ، وحل المنازعات بين الدول الأفريقية بالطرق السلمية والالتزام بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، وهى أسس ضرورية لتحقيق الأمن والاستقرار فى ربوع القارة .

وأكد الرئيسان على توافر الإرادة السياسية لدى كليهما لتعزيز التعاون الثنائى وترجمته إلى خطوات عملية ، وكذلك دعم التعاون الإقليمى ، بما يوفر متطلبات التنمية والأمن فى المجالات ذات الاهتمام المشترك للدولتين ، وفى إطار روح خطة عمل لاجوس . وفى هذا المجال رحب الرئيسان بأية مجهودات تستهدف تعزيز تعاونهما الثنائى والإقليمى .

وأعرب الرئيسان عن تأييدهما الكامل لكفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال وطالبا بضرورة التنفيذ الفورى غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بوصفه الأساس المقبول من المجتمع الدولى لتسوية مشكلة ناميبيا .

وأدان الرئيسان السياسات والممارسات العنصرية التى يقوم بها النظام العنصرى فى بريتوريا والاجراءات التعسفية والقهرية التى يمارسها ضد الشعب الإفريقى فى جنوب إفريقيا ، وطالبا بالإفراج الفورى عن نلسن مانديلا وزملائه من سجون افريقيا . كما أكد الرئيسان تأييدهما الفعال لحركات التحرير الشرعية فى جنوب افريقيا حتى يتم إقامة مجتمع ديمقراطى فى جنوب أفريقيا ، يقوم على حكم الأغلبية ، ويسوده احترام حقوق الإنسان .

وفيما يتعلق بالوضع فى تشاد طالبا الأطراف المتحاربة بحل خلافاتها بالوسائل السلمية .

كما عبر الرئيسان عن الحاجة الملحة إلى دعم التضامن الأفريقى من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى

تواجهها القارة وأعربا عن اعتقادهما بأن برنامج عمل الإنعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الاستثنائية يشكل خطوة إيجابية على طريق مساهمة المجتمع الدولى فى حل المشكلات الاقتصادية التى تواجه أفريقيا .

وأبدى الرئيسان اهتماماً كبيراً بمتابعة تطورات الموقف المتفجر فى الشرق الأوسط وأكدا إيمانهما بأن السلام العادل والشامل والدائم فى تلك المنطقة لا يتحقق إلا بالاعتراف الكامل بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى ، وخاصة حقه فى تقرير المصير وإقامة دولته تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى وانسحاب اسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس العربية ، واتفق الرئيسان على ضرورة مواصلة مسيرة السلام فى اطار مؤتمر دولى تحت إشراف الأمم المتحدة ومشاركة كافة الأطراف المعنية بمشكلة الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بالتعاون العربى الأفريقى الذى تشهد هذه الأيام الذكرى العاشرة لقيامه ، دعا الرئيسان إلى إعادة تنشيط ودعم التضامن والتعاون بين الدول الأفريقية والعربية التى تجمعها روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب الأفريقية والعربية .

وأعلن الرئيسان تمسكهما بمبادئ حركة عدم الانحياز وبذل الجهود لدعم الحركة ودورها فى المجال الدولى .

وأكد الرئيسان على تأييدهما التام للأمم المتحدة وميثاقها ، وأكدا إيمانهما بالدور الذى تقوم به المنظمة فى حماية السلام والأمن الدولى فى العالم .

وقد عبر الرئيس يورى كاجوتا موسيفينى عن شكره وامتنانه لفخامة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك على الحفاوة الأخوية والاستقبال الحار الذى قوبل به فى زيارته الرسمية الأولى لمصر .

كما وجه الرئيس يورى كاجوتا موسيفينى الدعوة إلى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية أوغندا ، وقد قبل سيادته الدعوة وسوف يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

وقع بالقاهرة بتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٨٧ من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية لهما نفس الحجية .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية أوغندا
الرئيس محمد حسنى مبارك	**الرئيس يورى كاجوتا موسيفينى**

[١٥] بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية أثيوبيا الاشتراكية إلى جمهورية مصر العربية

(٩ ـ ١٢ أبريل ١٩٨٧)

بناء على دعوة رسمية من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام الرفيق منجستو هيلى ماريام سكرتير عام اللجنة المركزية لحزب العمال الأثيوبى ورئيس المجلس العسكرى الإدارى المؤقت والقائد العام للقوات المسلحة الثورية لأثيوبيا الاشتراكية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ٩ إلى ١٢ أبريل ١٩٨٧ .

وخلال الزيارة تبادل الزعيمان وجهات النظر الشاملة والبناءة ، بهدف تطوير وتقوية روابط الصداقة التاريخية ، والأخوة ، وحسن الجوار ، والتعاون الوثيق بين الدولتين الشقيقتين ، وكذلك بشأن القضايا الأفريقية الأساسية ، والشرق الأوسط ، والمسائل الدولية .

ودارت المناقشات بين الرئيسين فى جو من الود والتفاهم المتبادل ، بما يعكس روابط الأخوة والصداقة التاريخية والثقافية بين شعبيهما .

شارك فى المحادثات من الجانب المصرى كل من السادة :

ــ الدكتور / عاطف صدقى ــ رئيس مجلس الوزراء .
ــ الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد ــ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .
ــ الدكتور / بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ د . مهندس / جمال السيد ابراهيم ــ وزير الدولة للإنتاج الحربى .
ــ السيد / محمد صفوت الشريف ــ وزير الإعلام .
ــ المهندس / عصام راضى ــ وزير الرى .
ــ السيد / زكى بدر ــ وزير الداخلية .
ــ الدكتور / يسرى مصطفى ــ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .
ــ الدكتور / محمد أحمد الرزاز ــ وزير المالية .
ــ الدكتور / أسامة الباز ــ وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد رئيس الجمهورية للشئون السياسية .
ــ السفير / أحمد عبد الفتاح حجاج ــ مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ــ المستشار / محمد فتحى الشاذلى ــ القائم بأعمال سفارة جمهورية مصر العربية فى أثيوبيا .
ــ الدكتور / مصطفى الفقى ــ سكرتير السيد رئيس الجمهورية للمعلومات والمتابعة .

ومن الجانب الأثيوبى كل من :

ــ الرفيق / الفريق تسفاى جيرى كيداده ــ عضو المكتب السياسى للجنة المركزية لحزب العمال الأثيوبى .
ــ الرفيق / برهانو بايه ــ عضو المكتب السياسى للجنة المركزية لحزب العمال الأثيوبى ووزير الخارجية .
ــ الرفيق / باسيكا سيدليل ــ العضو المناوب بالمكتب السياسى وسكرتير اللجنة المركزية لحزب العمال الأثيوبى .
ــ الرفيق / تسفاى دينكا ــ العضو المناوب للمكتب السياسى للجنة المركزية لحزب العمال والمسئول عن الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء .
ــ الرفيق / ايندالى تسيا ــ عضو اللجنة المركزية لحزب العمال ووزير الداخلية .
ــ الرفيق / منجستو جيميشو ــ عضو اللجنة المركزية لحزب العمال والمساعد الخاص للسكرتير العام .
ــ الرفيق جيرما بشاه ــ العضو المناوب باللجنة المركزية لحزب العمال ونائب رئيس إدارة العلاقات الخارجية بحزب العمال .
ــ الرفيق / ألم الأزار ــ مفوض مفوضية الموارد المائية القومية .
ــ الرفيق / موجيسى هايتى ماريام ــ نائب وزير بوزارة أمن الدولة والأمن القومى .
ــ الرفيق / العميد اتيما بهوا جونافير ــ نائب مفوض لجنة الدفاع والصناعة .
ــ الرفيق / بلما تاديس ــ رئيس إدارة أفريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية .
ــ الرفيق / زيمن كاسجن ــ سفير أثيوبيا بالقاهرة .
ــ الرفيق / أكالوميكونين ــ رئيس إدارة آسيا واستراليا بوزارة الخارجية .

وأكد الرئيسان على الإرادة السياسية القوية للحكومتين والشعبين ، فى تدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين فى جميع المجالات ، وشددا على اقتناعهما العميق بضرورة إقامة علاقات سياسية ممتازة بينهما ، واتفقا ــ باعتبار أن مصر وأثيوبيا من دول حوض النيل ــ أن يتم اعطاء أهمية خاصة لتنمية التعاون بينهما ، بصفة خاصة ، فى مجال الاستغلال الأمثل لمياه النيل ، بما يعود بالفائدة على شعبيهما ، وعلى كافة شعوب المنطقة .

واتفق الرئيسان على تعزيز التعاون الفنى بين الدولتين ، وعلى تبادل الخبراء بهدف المعاونة فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كل من الدولتين . وتحقيقاً لذلك ، أصدرا توجيهاتها إلى السلطات المعنية فى كلا الحكومتين للإسراع فى التصديق على اتفاق التعاون الثقافى والعلمى والتقنى الموقع بين البلدين فى عام ١٩٧٦ .

وأكد الرئيسان على الحاجة إلى استمرار الاتصالات بينها ، وترتيب زيارات متبادلة على كافة المستويات ، بهدف تعزيز التفاهم المشترك ، الذى يميز العلاقات بين البلدين . كما عبر عن ارتياحها للخطوات الإيجابية التى تحققت ــ حتى الآن ــ فى هذا المجال .

وأكد الرئيسان على أهمية تعزيز العلاقات التجارية بين الدولتين ، وذلك فى اطار البروتوكول التجارى ، الذى تم توقيعه فى عام ١٩٨٦ ، بقيمة تبلغ خمسين مليونا من الدولارات مناصفة بين الطرفين ، حيث أن توقيع البروتوكول يعكس الإرادة المشتركة للدولتين فى تقوية علاقاتها الثنائية فى كافة المجالات بما يتفق مع برنامج عمل لاجوس ، والإعلان النهائى للاجوس ، المتعلقين بضرورة تعزيز التعاون الإقليمى بين الدول الأفريقية .

وقد قرر الرئيسان إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة ، تشمل مهمتها العمل على تطوير العلاقات الثنائية بين الدولتين ، فى مجالات الاقتصاد والتبادل التجارى والعلم والتكنولوجيا والثقافة . وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها مرة كل عام فى عاصمة كل من الدولتين بالتناوب .

وفيما يتعلق بالوضع فى أفريقيا ، فقد أعاد الرئيسان التأكيد على التزامهما الثابت بالمبادئ التى يقوم عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وناشدا كافة الدول الأفريقية ، الدفاع عن هذه المبادئ ، التى تجسد ضمير أفريقيا ، خاصة تلك المتعلقة باحترام السيادة ، والوحدة الإقليمية ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، كما شدد الرئيسان على أن الالتزام القوى بتلك المبادئ سوف يسهم فى تدعيم السلام والاستقرار والرخاء فى القارة الأفريقية .

وقد سجل الزعيمان ارتياحها للدور الإيجابى الذى تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية فى تجميع الإرادة الأفريقية المستقلة حول النضال ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية والأبارتايد ، ومن أجل التقدم الاجتماعى والاقتصادى للشعوب . كما عبرا عن تأييدهما للجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية فى تحقيق الانسجام بين الدول الأفريقية فى اطار ميثاق المنظمة والقرارات الصادرة عنها .

وفيما يتعلق بالموقف الحرج فى جنوب أفريقيا ، أدان الطرفان بشدة ، أعمال القمع والقهر الإجرامى التى ترتكب ضد الشعوب البطلة فى جنوب أفريقيا وناميبيا من جانب النظام العنصرى ، وكذا أعمال زيادة وتكثيف حملات عدم الاستقرار ضد الدول المجاورة ، ودول خط المواجهة . وقد شددا على الحاجة إلى فرض العقوبات الشاملة والجبرية على نظام الأقلية العنصرية ، طبقاً لنصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وفى ادانتها الحاسمة لتعنت جنوب أفريقيا فى احتلالها غير الشرعى لناميبيا شدد الجانبان على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ ، باعتباره الأساس الوحيد المقبول الذى يحقق الاستقلال غير المشروط والسريع لناميبيا .

وفى مجال لستنكار التعاون والتاييد المستمر من جانب بعض الدول مع نظام بريتوريا العنصرى ، بما يشجعه على تحدى إرادة المجتمع الدولى ، يطالب الزعيمان هذه الدول بتحمل مسؤولياتها والعمل على إنهاء كل مظاهر تعاونها مع هذا النظام .

وناشد الزعيمان المجتمع الدولى ، تقديم كافة أنواع الدعم الفعال والمتزايد ، لمنظمة المؤتمر الوطنى الأفريقى ، ومنظمة سوابو ، لتمكينها من تكثيف كفاحها المسلح والمشروع من أجل تحقيق تحرير شعوبها من وطأة الاستعمار والعنصرية التى يمارسها نظام بريتوريا .

وأدان الرئيسان المساعدة غير المحدودة التى تقدمها بعض الدول لمنظمة « يونيتا » ومنظمة « حركة المقاومة الوطنية » اللتان تمارسان نشاط الثورة المضادة ، بهدف تقويض سيادة ووحدة وسلامة أنجولا وموزمبيق ، الدولتين العضويين فى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة .

وقد أعرب الرئيسان عن قلقهما الشديد بالنسبة للوضع فى تشاد وطالبا بتسوية تلك المشكلة بالطرق السلمية وبموجب الروح الأفريقية ، حتى يتمكن الشعب التشادى الذى عانى طويلاً من أهوال الحرب ، من أن ينعم بمزايا السلام والأمن ، فى اطار الاستقلال والسيادة والوحدة الإقليمية لأراضى تشاد .

وبالنسبة للوضع فى القرن الأفريقى ، أكد الرئيسان رغبتها فى أن يسود السلام والاستقرار هذه المنطقة ، على أساس احترام قرارات منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة المتعلقة منها بقدسية الحدود القائمة عند الحصول على الاستقلال والتى أقرتها وأكدتها جمعية رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وتلك المتعلقة بسيادة كافة الدول فى هذه المنطقة .

كما أبرز الرئيسان ضرورة الحاجة إلى تعبئة كافة الجهود الأفريقية ، لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة التى تواجهها القارة ، وبالرغم من تقديرهما لبرنامج عمل الأمم المتحدة للتهيئة والانتعاش فى أفريقيا (١٩٨٦ ــ ١٩٩٠) ، كخطوة على الطريق الصحيح لمشاركة المجتمع الدولى فى حل مشكلات أفريقيا الاقتصادية ، فقد شدد الرئيسان على ضرورة جعل الاعتماد على الذات هو الأساس لجهودهما من أجل حل مشكلات أفريقيا .

وقد عبر الرئيسان عن إيمانهما بضرورة حل المشكلة الفلسطينية بهدف التوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، كما أكدا اقتناعهما بأن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق دون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، كما أعربا عن تأييدهما لعقد مؤتمر دولى للسلام بمشاركة كافة الأطراف المعنية بمشكلة الشرق الأوسط .

وقد أعرب الزعيمان عن إيمانهما العميق بأن التعاون العربى / الأفريقى له أهمية حيوية لكل من أفريقيا والعالم العربى . وتمشياً مع هذا الاعتقاد ، أعاد كلا الجانبان تأكيد التزامهما بتقوية التضامن والتعاون العربى ــ الأفريقى .

كما عبر الزعيمان عن قلقهما العميق لاستمرار وتكثيف النزاع المسلح بين العراق وإيران الذى يتناقض مع مصالح شعوبهما ومع مصلحة الأمن والسلام الإقليمى والدولى ، وعليه يحث الرئيسان على التسوية السريعة لهذا الصراع .

وفى مجال تقييمهما العام للوضع الدولى ، أعاد الرئيسان تأكيد إيمانهما بأن مستقبل البشرية إنما يرتبط ارتباطاً حاسماً بتحقيق نزع السلاح الشامل ، وبمتابعة تثبيت وتعميق عملية الوفاق الدولى فى كافة مناطق العالم ، وبإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ، وبتدعيم الأمن الدولى .

ويناشد الرئيسان المجتمع الدولى ببذل جهوده القصوى من أجل تحقيق تقدم فعال فى كافة هذه المجالات ، وبالتالى تأكيد السلام والأمن الدوليين ، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم للبشرية جمعاء .

ويطالب الجانبان كذلك باتخاذ كافة الاجراءات من أجل ضمان التنفيذ والتطبيق لقرارات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ، وحركة عدم الانحياز ، التى تستهدف جعل المحيط الهندى منطقة سلام . وقد شدد الرئيسان على تمسكهما بمبادئ حركة عدم الانحياز ، وعلى ضرورة دعم الدور الذى تلعبه فى تأييد القضايا الأفريقية ، وخاصة المبادرة التى اتخذها اجتماع القمة الأخير الذى عقد فى هرارى ، بإنشاء صندوق افريقيا لدعم دول المواجهة الأفريقية . ووجه الرئيسان نداء لكافة الدول المحبة للسلام للمساهمة بسخاء فى هذا الصندوق .

وقد حرص الرفيق منجستو هايلى ماريام على التعبير عن امتنانه العميق لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك للاستقبال الحار والحفاوة التى لقيها ، هو والوفد المرافق له ، من جانب شعب وحكومة جمهورية مصر العربية .

ووجه الرفيق منجستو هايلى ماريام دعوة رسمية لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك لزيارة أثيوبيا الاشتراكية ، وهى الدعوة التى قبلها بسرور الرئيس مبارك ، على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

عن جمهورية مصر العربية	عن أثيوبيا الاشتراكية
محمد حسنى مبارك	**منجستو هيلى ماريام**

وقع بالقاهرة يوم الأحد الثانى عشر من أبريل لسنة ١٩٨٧ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ، لكليهما الحجية المتساوية .

[١٦] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية إلى جمهورية مصر العربية
(١٤ ــ ١٧ ديسمبر ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام السيد الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ .

أجرى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك سلسلة من المحادثات مع السيد الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن .

وقد قام الرئيسان ــ خلال هذه المحادثات ــ بدراسة سبل تدعيم العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية ، وبحثا المشاكل الأفريقية والدولية .

أشاد الرئيسان بالمستوى الممتاز للعلاقات القائمة بين البلدين وأعادا تأكيد رغبتها فى توثيق وتنويع التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية فى جميع المجالات ، كما عبرا عن ارتياحها لتطابق وجهات النظر بينها فيما يتعلق بالمشاكل الأفريقية والدولية .

أعاد الرئيسان تأكيد تمسك الدولتين بأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية ، كما أعادا تأكيد التزامها بالعمل على تدعيم هذه المنظمة التى تمثل اطار العمل الجماعى والتضامن الأفريقى .

فيما يتعلق بالموقف فى الجنوب الأفريقى ، أدان الرئيسان التميز العنصرى وطالبا بالتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ المتعلق باستقلال ناميبيا .

وبشأن مشكلة جزيرة مايوت القمرية ، طالب الرئيسان بالتطبيق الفورى لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز الخاصة بهذه المشكلة . وقد أعرب الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن عن خالص تقديره لموقف مصر المؤيد لاحترام سيادة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية ووحدة أراضيها .

وعن الوضع فى تشاد ، أعاد الرئيسان تأكيد مساندتها للجهود الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة وسيادة تشاد على جميع أراضيها وذلك عن طريق تبنى سياسة الحوار وانتهاج الطرق السلمية . كما أيدا الجهود التى تبذلها حالياً اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الشأن .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، أكد الرئيسان ــ مرة أخرى ــ إيمانها بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

وبشأن الوضع الاقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الرئيسان عن قلقها البالغ إزاء مشكلة الديون ، ورحبا بنتائج القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كما قررا بذل كافة الجهود اللازمة لضمان تطبيق البيان الختامى للقمة الأفريقية .

وعن مشكلة الشرق الأوسط ، أكد الرئيسان ــ من جديد ــ تأييدهما لحقوق الشعب الفلسطينى الوطنية ، وبصفة خاصة حقه فى تقرير المصير . وعبرا عن إيمانها بأن السلام العادل والدائم لا يمكن اقامته فى هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية وإعادة اسرائيل لجميع الأراضى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكد الرئيسان أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى حل سلمى

عادل ودائم . وفى هذا الصدد ، رحب الرئيسان بما صدر عن القمة العربية بعمان من تأييد اجماعى لعقد هذا المؤتمر، الأمر الذى يبلور الموقف العربى الموحد تجاه حل مشكلة الشرق الأوسط حلاً سلمياً تفاوضياً .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد عبر الرئيسان عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ ، وطالبا بتطبيقه فوراً .

وقد حرص الرئيسان على الإعراب عن تأييدهما لمعاهدة إزالة الصواريخ النووية متوسطة المدى حيث اعتبرا هذه المعاهدة انجازاً للمجتمع الدولى بأسره وذلك بوصفها بداية لعملية نزع السلاح .

وعبر الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى الحار الذى لاقاه وأعضاء وفده فى جمهورية مصر العربية ، ووجه سيادته الدعوة إلى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية . وقد قبل الرئيس محمد حسنى مبارك الدعوة بسرور، على أن يتم تحديد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ .

عن جمهورية مصر العربية
محمد حسنى مبارك

عن جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية
أحمد عبد الله عبد الرحمن

[١٧] بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية مصر العربية
(٦ ــ ٨ يونيو ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام السيد الرئيس أندريه كولينبا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٦ إلى ٨ يونيو ١٩٨٨ .

عقد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك سلسلة من المباحثات مع السيد الرئيس أندريه كولينبا ، وقد أعاد الرئيسان ــ خلال هذه المباحثات ــ تأكيد عزمهما على دعم أواصر الصداقة والتضامن بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وأشادا بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وأعادا تأكيد رغبتهما السياسية فى بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى فى كافة المجالات .

وبالإضافة إلى أوجه التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الرئيسان مجدداً عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى بالاستمرار فى دعم التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

وقد استعرض الرئيسان أيضاً المشاكل الأفريقية والدولية الرئيسية ، وأعربا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بهذه المشاكل .

وبمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لمنظمة الوحدة الأفريقية، أعاد الرئيسان تأكيد تمسك دولتيهما بمبادئ وأهداف هذه المنظمة الإقليمية التي تمثل اطاراً للعمل المشترك والتضامن الأفريقي. وأكدا مجدداً التزامهما بتسخير كل الامكانات من أجل تدعيم هذه المنظمة، وفي هذا الصدد، أعلن الرئيسان عزمهما على مواصلة العمل على تطبيق إعلان أديس أبابا الختامي الذي أقره رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨.

وفيما يتعلق بالموقف في الجنوب الأفريقي أدان الرئيسان بشدة سياسة التمييز العنصري والممارسات الشائنة لنظام بريتوريا العنصري، ووجها نداء إلى المجتمع الدولي من أجل فرض عقوبات الزامية شاملة ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الأبارتيد، والتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا.

وقد جدد الرئيسان مساندة دولتيهما لحركات تحرير جنوب أفريقيا، ولمنظمة سوابو، ولدول خط المواجهة.

وقد وجه الرئيسان نداء إلى دول خط المواجهة وبصفة خاصة جمهورية أنجولا الشعبية، يدعوها إلى المثابرة في سعيها إلى تحقيق تسوية للنزاع القائم في الجنوب الأفريقي على أساس التفاوض. وأعرب الرئيسان أيضاً عن تأييدهما لما تتخذه حكومة كل من أنجولا وموزمبيق من مبادرات لتحقيق السلام أخذاً في الاعتبار أن هذه المبادرات ستساهم في التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن ٤٣٥، وتعجل بإعادة اقرار السلام والأمن في هذا الإقليم الفرعي من القارة.

وبشأن النزاع بين تشاد وليبيا، أعاد الرئيسان مساندتهما لسياسة حكومة الرئيس حسين هبري الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة أراضي وسيادة تشاد على كل أراضيها وذلك عن طريق تبني سياسة الحوار وانتهاج الطرق السلمية. كما أن الرئيسان أكدا تأييدهما للجهود التي تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن.

وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية، أعرب الرئيسان عن قناعتهما بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع.

وباستعراض الموقف الاقتصادي في أفريقيا، أعرب الرئيسان عن قلقهما العميق ازاء مشكلة الديون الخارجية. وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولي خاص بالديون الخارجية لأفريقيا، وقد أعاد الرئيسان تأكيد مساندتهما للنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الأفريقية بغية عقد هذا المؤتمر في أنسب وقت ممكن على ألا يتأخر عن نهاية ١٩٨٩.

وقد أبدى الرئيسان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط، وأعربا مجدداً عن تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير. وعبرا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية، وإعادة اسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧.

وأكد الرئيسان أن المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، وطبقاً للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ لمجلس الأمن وبمشاركة كل الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة.

وأشاد الرئيسان بالمقاومة البطولية للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما استنكرا ممارسات العنف المطبقة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي التي تحتلها اسرائيل، ونددا بالاستخدام التعسفي للعنف والقهر ضد المدنيين الفلسطينيين العزل وبالاعتقالات التعسفية والمحاكمات غير القانونية وبطرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم مخالفين بذلك أحكام اتفاقية جينيف الرابعة.

وبالنسبة للحرب بين العراق وإيران، أعاد الرئيسان الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن ٥٩٨، وطالبا بتطبيقه فوراً.

وفيما يتعلق بالتعاون العربي — الأفريقي والذي تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى، أكد الرئيسان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب التي تجمعهما روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك في مستقبل أفضل لجميع الشعوب الأفريقية والعربية.

وقد أعاد الرئيسان تأكيد التزامهما بدعم الدور الأساسي البناء لحركة عدم الانحياز في تعزيز السلام العالمي وتحقيق

نزع السلاح النووى والتعايش السلمى فيا بين جميع الدول . وجدد الرئيسان ثقتها فى سياسة الحركة ازاء الكتلتين ، كما أعربا عن عزمها الاستمرار فى العمل من أجل اعلاء مثل حركة البلدان غير المنحازة .

كذلك رحب الرئيسان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وأكدا أنه لكى يكون الانفراج دائماً فإنه يتعين أن يكون عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لمشاركة العالم كله ، وفى هذا الصدد ، أوصى الرئيسان حركة عدم الانحياز بالبدء فى عملية إعادة تقييم الوضع الدولى وتأثير هذا التطور على بلدان العالم الثالث وعلى القضايا العادلة لهذه البلدان .

وأكد الرئيسان أيضاً أهمية الأحداث التى طرأت فى مجال نزع السلاح ، وجددا مساندتها لهدف نزع السلاح العام والكامل وبصفة خاصة نزع السلاح النووى تحت رقابة دولية فعالة ، كما أعادا تأكيد الترابط القائم بين نزع السلاح والتنمية والأمن الدولى ، وأكدا مجدداً صلاحية الإعلان الخاص بجعل أفريقيا خالية من الأسلحة النووية الذى تم اقراره فى القاهرة عام ١٩٦٤ .

أعرب الرئيسان عن قلقها الشديد ازاء عمليات دفن النفايات الذرية والصناعية فى الدول الافريقية ، وأعلنا عزمها على مكافحة هذه العمليات التى تعتبر جريمة ضد افريقيا والشعوب الافريقية . .

وقد أعرب السيد الرئيس أندريه كولينبا ـ باسم وفده ، وباسمه ـ عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى والودى الحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية مصر العربية ، ووجه سيادته دعوة للسيد / الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية أفريقيا الوسطى . وقد قبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيا بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى ٨ يونيو ١٩٨٨

عن جمهورية مصر العربية
الرئيس محمد حسنى مبارك

عن جمهورية أفريقيا الوسطى
الرئيس أندريه كولينبا

(١٨) بيان مشترك
زيارة رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى جمهورية مصر العربية
(٢٨ يناير إلى اول فبراير ١٩٨٩)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الرئيس محمد حسني مبارك – رئيس جمهورية مصر العربية ، قام الجنرال إبراهيم بادامسي بابنجيدا – رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية والقائد العام للقوات المسلحة بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٨ يناير إلى أول فبراير ١٩٨٩ .

وقد عقد رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية محادثات في جو من الأخوة والصداقة وكان هناك تطابقاً في وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والقضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

وقد أعرب الرئيسان عن ارتياحهما للعلاقات الممتازة القائمة بين بلديهما ، وأكدا من جديد عزمهما على تدعيم وتشجيع هذه العلاقات من خلال تحديد أوجه جديدة للتعاون في عدة مجالات .

وقد تم – خلال الزيارة – عقد الدورة الأولى للجنة المصرية – النيجيرية المشتركة حيث جرى استعراض عدة مجالات للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني والثقافي بين البلدين .

واتفق الجانبان على تدعيم وتنويع تعاونهما الثنائي في مجالات التجارة الزراعة والصحة والتعليم والنقل الجوي والبحري .

وقد وافق كل جانب على تشجيع الاستثمار لدى الجانب الآخر بواسطة القطاع الخاص بصفة خاصة في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي ومشروعات البتروكيماويات ، كما اتفقا أيضاً على تشجيع تبادل البعثات التجارية والتعاون في التكنولوجيا الصناعية بين القطاع الخاص في كل من البلدين .

اتفق الطرفان على التعاون في مجال تسعير البترول للمحافظة على استقرار السوق البترولية العالمية والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للبترول .

وبعد استعراض الوضع السياسي والاقتصادي في أفريقيا . أكد الرئيس مبارك والرئيس بابنجيدا من جديد تأييدهما التام لمنظمة الوحدة الأفريقية . كما أعادا من جديد التزام مصر ونيجيريا بمبادئ وأهداف المنظمة التي توفر إطارا للعمل المشترك والتضامن الأفريقي . وأكدا على أهمية التزام الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بميثاقها واحترام الدول الأعضاء لسيادة الدول ووحدة أراضيها ولمبدأ عدم التدخل في شئونها الداخلية .

وأعرب الرئيسان عن عزمهما على تنفيذ إعلان أديس أبابا الذي أقره رؤساء الدول والحكومات بمناسبة العيد الفضي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وهو الإعلان الذي تضمن تقييما لإنجازات منظمة الوحدة الأفريقية خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية ووضع منهج للعمل في المستقبل . وقد طالبا المغرب – وهي إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية – بالعودة إليها من أجل مواصلة مساهمة المغرب في النهوض بالتضامن والوحدة الأفريقية .

وأكد الرئيس بابنجيدا والرئيس مبارك من جديد التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون الأفريقي العربي الذي يحقق – في تقديرهم – صالحا مشتركا لشعبيهما ، وسيعملان – كل ما في وسعهما – من أجل الاستفادة بالإمكانيات التي يتيحها التعاون الأفريقي العربي وتحقيق آمال شعبيهما من ورائه .

وأكد الجانبان من جديد إيمانهما بحركة الدول غير المنحازة ، وتعهدا بالتزام مشترك لمواصلة العمل من أجل نجاح وتحقيق هذه الحركة ، وأشادا بالدور الإيجابي الذي تقوم به الحركة من أجل تحقيق السلام العالمي ، ونزع السلاح النووي ، والتعايش السلمي بين جميع الدول ، وأعربا عن رضائهما عن نتائج مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في نيقوسيا بقبرص من ٧ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد استعرض الرئيسان بعمق الوضع في الجنوب الأفريقي ، وأدانا بشدة سياسة الفصل العنصري غير الإنسانية التي يمارسها نظام بريتوريا . وأعربا عن التزام لا يتزعزع وإصرار أكيد على الاستمرار في مناصرة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد التفرقة العنصرية .

وأعربا عن اعتقادهما بأن إزالة الفصل العنصري سيؤدي إلى قيام مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب أفريقيا قائم على العدل والمساواة الإنسانية .

وأعرب الرئيسان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ / ٧٨ ، وفي هذا الصدد رحبا بتوقيع الاتفاق بين كل من أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ ، وطالبا أطراف الاتفاقية الوفاء بنية حسنة بالتزاماتهم الواردة بها .

ومن أجل إتاحة مناخ موات لإجراء انتخابات حرة وعادلة بناميبيا وللحيلولة دون مواصلة النظام العنصري في جنوب أفريقيا لاحتلاله غير المشروع لناميبيا عبر الرئيسان عن تصميمهما على ضرورة أن يضمن السكرتير العام للأمم المتحدة ألا يقل الجانب العسكري لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ناميبيا عن المستوى الذي أقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام ١٩٧٨ بمقتضى قراره رقم ٤٣٥ .

وأعاد الرئيسان تأكيد تأييدهما التام لمنظمة سوابو – الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

كما أكدا أيضاً تضامنهما مع حكومة جمهورية أنجولا الشعبية في جهودها لتحقيق السلام والاستقرار بأنجولا ، وطالبا بالاحترام التام السيادة أنجولا ووحدة أراضيها والامتناع عن التدخل في شئونها الداخلية .

وفيما يتعلق بالوضع في تشاد ، أعرب الرئيس مبارك والرئيس بابنجيدا عن تقديرهما لتوصل ليبيا وتشاد إلى اتفاق لإيجاد حل سلمي لمشكلة الحدود بين البلدين ، وأيدا جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق هذا الهدف . وأعربا عن اعتقادهما بأن التقارب بين ليبيا وتشاد قد خلق جوا مواتيا من أجل الوفاق الوطني بتشاد وإعادة السلام والاستقرار بهذا البلد .

وبشأن الصحراء الغربية طالبا الرئيسان بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة من أجل التوصل إلى حل سلمي . وفي هذا الصدد ، رحبا بقبول طرفي النزاع بالمقترحات

التي تقدم بها السكرتير العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار الأمم المتحدة المناسب لتسوية النزاع ، كما رحبا أيضاً بالاتصالات والمناقشات التي جرت مؤخرا على مستوى عال بين الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية للنزاع .

وأدان الرئيسان – بشدة – *التخلص من النفايات النووية والصناعية في أفريقيا* ، وأعرب الرئيس مبارك عن تأييده التام للمبادرة التي اتخذتها نيجيريا لتعبئة الرأى العام العالمى ضد التخلص من النفايات النووية والصناعية . وأكد الرئيسان من جديد التزامهما لوضع حد لهذا الأمر خاصة من خلال إقامة جهاز لمراقبة التخلص من النفايات ، وهو الجهاز الذي اليه لتبادل المعلومات حول نقل والتخلص من النفايات النووية والصناعية إلى كافة الأنحاء .

وبعد استعراض الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا بقلق ، أكد الرئيسان الحاجة إلى تنفيذ *برنامج الأولويات الأفريقى للإنعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين* لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا . وأعرب عن تأييدهما التام لعقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية لأفريقيا وذلك في أنسب وقت حتى نهاية ١٩٨٩ ، وأشاد الرئيسان بجهود مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل تعبئة المجتمع الدولي لتأييد عقد هذا المؤتمر .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط . رحب الرئيسان بقيام الدولة الفلسطينية ، وحثا جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط على المساهمة الإيجابية في عملية السلام من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة . وأعرب الجانبان عن قناعتهما بأن عقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الأوسط – تحت إشراف الأمم المتحدة ، وفقا لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ – إنما يوفر أفضل إطار للتوصل لمثل هذه التسوية . وقد أصرا على ضرورة أن تشارك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية – الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

ورحب الرئيسان بوقف العمليات الحربية بين العراق وإيران وقبول الدولتين لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذي ينص على وقف إطلاق النار وتسوية سلمية للنزاع حول الحدود بين البلدين وناشدا الطرفين المحافظة على قوة الدفع من أجل تحقيق سلام دائم بين البلدين .

وأعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع فى لبنان .. وأكدا الحاجة إلى تأييد الحكومة الشرعية في لبنان ، وتشجيع الوفاق الوطني وصيانة سيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله .

وفي ضوء استعراض التطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح . أكد الرئيسان من جديد تأييدهما لهدف نزع السلاح العام والشامل خاصة نزع السلاح النووي في ظل رقابة فعالة ، وأعطيا اهتماما خاصا للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية والأمن الدولى . كما أعربا عن قناعتها بأن إعلان جعل أفريقيا لانووية الصادر في القاهرة عام ١٩٦٤ لازال صالحا . وأعربا عن تأييدها لإقامة منطقة خالية من *الأسلحة النووية في الشرق الأوسط* .

ورحب الرئيس المصري بالمبادرة النيجيرية لإقامة منتدى لاجوس من أجل تشجيع الحوار الدولي حول القضايا ذات الاهتمام المشترك .

وفي نهاية الزيارة ، أعرب الرئيس إبراهيم بابنجيدا – بالأصالة عن نفسه وعن الوفد المرافق له والشعب النيجيرى بأسره – عن امتنانه وتقديره العميق للرئيس محمد حسنى مبارك وحكومة مصر وشعبها للاستقبال الحار والحفاوة التي قوبل بها والوفد المرافق له خلال زيارتهم التاريخية لمصر .

كما وجه دعوة للرئيس محمد حسنى مبارك والسيدة حرمه للقيام بزيارة رسمية إلى نيجيريا عام ١٩٨٩ ، وقد تم قبول الدعوة بسرور ، وسيتم تلبيتها عام ١٩٨٩ ، وسيتم الاتفاق عليها بين الجانبين من خلال القنوات الدبلوماسية .

صدر بالقاهرة يوم أول فبراير ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين ، إحداهما باللغة العربية ، والأخرى بالإنجليزية .

ولكل منهما ذات الحجية .

عن

جمهورية مصر العربية

محمد حسنى مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

عن

جمهورية نيجيريا الاتحادية

الجنرال إبراهيم بابنجيدا

رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

(١٩) بيان مشترك

زيارة رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة لجمهورية مصر العربية

(١٦ فبراير ١٩٨٩)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الرئيس محمد حسني مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، قام الرئيس على حسن مويني - رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ فبراير ١٩٨٩ .

وقد عقد رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس جمهورية تنزانيا المتحدة محادثات في جو من الأخوة والصداقة . وكان هناك تطابقا في وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والقضايا الأفريقية الدولية ذات الاهتمام المشترك .

وقد أعرب الرئيسان عن ارتياحهما للعلاقات الممتازة القائمة بين بلديهما وأكدا من جديد عزمهما على تدعيم وتشجيع هذه العلاقات من خلال تحديد أوجه جديدة للتعاون في عدة مجالات .

وقد تم - خلال الزيارة - عقد الدورة الأولى للجنة المصرية - التنزانية المشتركة حيث جرى استعراض عدة مجالات للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني والثقافي بين البلدين .

واتفق الجانبان على تدعيم وتنويع تعاونهما الثنائي في مجالات التجارة والزراعة والصحة والتعليم والنقل .

وأكد الجانبان من جديد على الأهمية التي يعلقونها على تنمية التعاون بين البلدين في مجال الاستخدام الأمثل لمياه النيل بما يحقق مصلحة شعبيهما وشعوب دول حوض النيل .

وأعرب الجانب التنزاني عن تقديره للتعاون الفني المقدم من خلال الصندوق المصري للمعونة الفنية لأفريقيا .

وبعد استعراض الوضع السياسي والاقتصادي في أفريقيا . أكد الرئيس مبارك والرئيس مويني من جديد تأييدهما التام لمنظمة الوحدة الأفريقية . كما أعادا من جديد التزام مصر وتنزانيا بمبادئ وأهداف المنظمة التي توفر إطارا للعمل المشترك والتضامن الأفريقي . وأكدا على أهمية التزام الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بميثاقها واحترام الدول الأعضاء لسيادة الدول ووحدة أراضيها ولمبدأ عدم التدخل في شئونها الداخلية .

وأعرب الرئيسان عن عزمهما على تنفيذ إعلان أديس أبابا الذي أقره رؤساء الدول والحكومات بمناسبة العيد الفضي لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال الخمسة وعشرين عاما الماضية ووضع منهج للعمل في المستقبل . وقد طالبا المغرب - وهي إحدى الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية - بالعودة إليها من أجل مواصلة مساهمة المغرب في النهوض بالتضامن والوحدة الأفريقية .

وأكد الرئيس مبارك والرئيس مويني من جديد التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون الأفريقي العربي الذي يحقق - في تقديرهما - صالحا مشتركا لشعبيهما ، وسيعملان - كل ما في وسعهما - من أجل

الاستفادة بالإمكانيات التي يتيحها التعاون الأفريقي العربي وتحقيق أمال شعبيهما من ورائه .

وأكد الجانبان من جديد إيمانهما بحركة الدول غير المنحازة ، وتعهدا بالتزام مشترك لمواصلة العمل من أجل نجاح وتحقيق مثل هذه الحركة ، وأشادا بالدور الإيجابي الذي تقوم به الحركة من أجل تحقيق السلام العالمي ، ونزع السلاح النووي ، والتعايش السلمي بين جميع الدول ، وأعربا عن رضائهما عن نتائج مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في نيقوسيا بقبرص من ٧ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد استعرض الرئيسان بعمق الوضع في الجنوب الأفريقي ، وأدانا بشدة سياسة الفصل العنصري غير الإنسانية التي يمارسها نظام بريتوريا ، وأعربا عن التزام لا يتزعزع وإصرار أكيد على الاستمرار في مناصرة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد التفرقة العنصرية .

وقد طالبا بالإنهاء الفوري لحالة الطوارئ ، ورفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية ، والإفراج غير المشروط عن نلسون مانديلا ، وكافة المسجونين السياسيين الآخرين .

وأعربا عن اعتقادهما بأن إزالة الفصل العنصري سيؤدى إلى قيام مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب أفريقيا قائم على العدل والمساواة الإنسانية .

وأعرب الرئيسان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ / ٧٨ . وفي هذا الصدد ، رحبا بتوقيع الاتفاق بين كل من أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ ، وطالبا أطراف الاتفاقية الوفاء بنية حسنة بالتزاماتهم الواردة بها .

ومن أجل إتاحة مناخ موات لإجراء انتخابات حرة وعادلة بناميبيا وللحيلولة دون مواصلة النظام العنصري في جنوب أفريقيا لاحتلاله غير المشروع لناميبيا ، عبر الرئيسان عن تصميمهما على ضرورة أن يضمن السكرتير العام للأمم المتحدة ألا يقل الجانب العسكري لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ناميبيا عن المستوى الذي أقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام ١٩٧٨ بمقتضى قراره رقم ٤٣٥ .

وأعادا الرئيسان تأكيد تأييدهما التام سوابو - الشرعي الوحيد ناميبيا .

كما أكدا أيضا تضامنهما مع حكومة جمهورية أنجولا الشعبية في جهودها لتحقيق السلام والاستقرار بأنجولا ، وطالبا بالاحترام التام لسيادة أنجولا ووحدة أراضيها والامتناع عن التدخل في شئونها الداخلية .

وفيما يتعلق بالوضع في تشاد ، أعرب الرئيس مبارك والرئيس موينى عن تقديرهما لتوصل ليبيا وتشاد إلى اتفاق لإيجاد حل سلمى لمشكلة الحدود بين البلدين . وأيدا جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق هذا الهدف . وأعربا عن اعتقادهما بأن التقارب بين ليبيا وتشاد قد خلق جوا مواتيا من أجل الوفاق الوطني بتشاد السلام والاستقرار بهذا البلد .

وبشأن الصحراء الغربية ، طالبا الرئيسان بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة من أجل التوصل إلى حل سلمى . وفي هذا الصدد ، رحبا بقبول طرفي النزاع بالمقترحات

التي تقدم بها السكرتير العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار الأمم المتحدة المناسب لتسوية النزاع ، كما رحبا أيضا بالاتصالات والمناقشات التي جرت مؤخرا على مستوى عال بين الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية للنزاع .

وأدان الرئيسان - بشدة - التخلص من النفايات النووية والصناعية في أفريقيا . وأكد الرئيسان من جديد التزامهما لوضع حد لهذا الأمر خاصة من خلال إقامة جهاز لمراقبة التخلص من النفايات ، وهو الجهاز الذي سيوفر إليه لتبادل المعلومات حول نقل والتخلص من النفايات النووية والصناعية في كافة الأنحاء .

وبعد استعراض الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا بقلق ، أكد الرئيسان الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، وأعربا عن تأييدهما التام لعقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية لأفريقيا . وأشاد الرئيسان بجهود مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل تعبئة المجتمع الدولي لتأييد عقد هذا المؤتمر .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، رحب الرئيسان بقيام الدولة الفلسطينية ، وحثا جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط على المساهمة الإيجابية في عملية السلام من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة . وأعرب الجانبان عن قناعتهما بأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط - تحت إشراف الأمم المتحدة ، وفقاً لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ - إنما يوفر أفضل إطار للتوصل لمثل هذه التسوية . وقد أصرا على ضرورة أن تشارك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

ورحب الرئيسان بوقف العمليات الحربية بين العراق وإيران وقبول الدولتين لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذي ينص على وقف إطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع بين البلدين . وناشدا الطرفان المحافظة على قوة الدفع من أجل تحقيق سلام دائم بين البلدين .

وأعرب الرئيسان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع في لبنان ، وأكدا الحاجة إلى تأييد الحكومة الشرعية في لبنان ، وتشجيع الوفاق الوطني وصيانة سيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله .

وفي ضوء استعراض التطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح . أكد الرئيسان من جديد تأييدهما لهدف نزع السلاح العام والشامل خاصة نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية فعالة . وأعطيا اهتماما خاصا للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية والأمن الدولي . كما أعربا عن قناعتهما بأن إعلان جعل أفريقيا لا نووية الصادر في القاهرة عام ١٩٦٤ لازال صالحا وأعربا عن تأييدهما لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

وفي نهاية الزيارة ، أعرب الرئيس على حسن مويني - بالأصالة عن نفسه وعن الوفد المرافق له - عن امتنانه وتقديره العميق للرئيس محمد حسنى مبارك وحكومة مصر وشعبها للاستقبال الحار والحفاوة التى قوبل بها والوفد المرافق له خلال زيارتهم لمصر .

كما وجه دعوة للرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية إلى تنزانيا ، وقد تم قبول الدعوة بسرور ، واتفق على تحديد موعدها بالاتفاق بين الجانبين من خلال القنوات الدبلوماسية .

صدر بالقاهرة يوم ١٦ فبراير ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين ، إحداهما باللغة العربية ، والأخرى بالإنجليزية ، ولكل منهما ذات الحجية .

عن	عن
جمهورية مصر العربية	**جمهورية تنزانيا المتحدة**
محمد حسنى مبارك	**على حسن موينى**
رئيس جمهورية مصر العربية	**رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة**

(٢٠) بيان مشترك

زيارة رئيس مجلس الدولة لجمهورية غينيا بيساو إلى جمهورية مصر العربية

(١١ سبتمبر ١٩٨٩)

بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام السيد الرئيس الجنرال جو برناردو فييرا رئيس مجلس الدولة لجمهورية غينيا بيساو بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٩ إلى ١١ سبتمبر ١٩٨٩ .

عقد الرئيسان محمد حسنى مبارك وجو برناردو فييرا سلسلة من المباحثات ، أعادا خلالها تأكيد عزمهما على دعم أواصر الصداقة والتضامن بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو ، وأشادا بالمستوى الممتاز للعلاقات التي تربط البلدين ، وأعادا تأكيد رغبتهما السياسية في بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو في كافة المجالات . وفي هذا الصدد تم توقيع معاهدة صداقة وتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو واتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين الدولتين .

استعرض الرئيسان أيضا المشاكل الأفريقية والدولية الرئيسية ، وأعربا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بهذه المشاكل .

أعاد الرئيسان تأكيد تمسك دولتيهما بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية وأكدا مجددا التزامهما بتدعيم هذه المنظمة الإقليمية التي تمثل إطار للعمل المشترك والتضامن الأفريقي .

بحث الرئيسان الوضع في الجنوب الأفريقي وأدانا بشدة سياسة الأبارتيد العنصرية وغير الإنسانية والتي ينتهجها نظام الحكم في بريتوريا وأعربا عن التزام لايتزعزع وعزم أكيد على مواصلة تأييد شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع ضد التفرقة العنصرية .

وأعرب الرئيسان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وفي هذا الصدد أعادا تأكيد تأييدهما التام لحركة سوابو في هذه المرحلة الحرجة من مراحل كفاحها الوطني من أجل الاستقلال .

كذلك عبر الرئيسان مجددا عن تقديرهما للجهود التي تبذلها حكومة أنجولا الشعبية لتحقيق المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والسلام في أنجولا ، وأعربا أيضا عن تقديرهما للجهود المشكورة التي تقوم بها حكومة جمهورية موزمبيق الشعبية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الاستقرار والسلام في موزمبيق .

وقد أعرب الرئيسان عن قلقهما إزاء الموقف الاقتصادي الحرج في أفريقيا . وأكدا على الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا

(للفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠) ، وأعربا عن اقتناعهما بأن الإطار الأفريقي البديل للتعديل الهيكلي للإنعاش والتغيير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية هو إطار هام وعملي يمكن أن يساعد الدول الأفريقية ، فرديا وجماعيا لوضع برامج وطنية تجمع بين التعديل والنمو والتنمية الاقتصادية . وناشد الرئيسان المجتمع الدولي كي يعد على وجه السرعة استراتيجية أكثر شمولا لعلاج جميع أوجه مشكلة الديون الأفريقية ، القروض الرسمية والتجارية ، على أساس مستمر منتظم ، وأعربا كذلك عن تأييدهما الكامل لعقد مؤتمر دولي يعالج مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط فقد أعرب الرئيسان مجددا عن تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير . وعبرا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية ، وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكد الرئيسان من جديد على أن انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقا للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ لمجلس الأمن وبمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي - الأفريقي والذي تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو فقد أكد الرئيسان مجددا التزامهما بتدعيم التضامن والتعاون بين الشعوب الأفريقية والعربية حيث تجمعهما روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك في مستقبل أفضل .

وقد أعادا الرئيسان تأكيد إيمانهما بحركة عدم الانحياز وتعهدهما بالعمل على تحقيق أهدافها وإعلاء مثلها ، وفي هذا الصدد أشادا بنتائج مؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز الذي عقد في بلجراد خلال الفترة من ٤ إلى ٧ سبتمبر ١٩٨٩ وأعلنا على مواصلة العمل من أجل تطبيق بيانه الختامي .

كذلك رحب الرئيسان بالتقارب بين القوتين العظميين وأكدا أنه لكي يكون الانفرج دائما فإنه يتعين أن يكون عالميا وشاملا ومفتوحا لمشاركة العالم كله . وأعادا تأكيد أهمية الحفاظ على الاتجاه للجوء إلي الطرق السلمية لحل المنازعات السياسية القائمة في الساحة الدولية .

وقد أعرب الرئيسان أيضا عن الأمل في أن تمتد الإرادة التي حققت المناخ الحالي للوفاق في العلاقات السياسية الدولية ، إلى المجال الاقتصادي بغية إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة بالنســـبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التي تواجه حاليا مخاطر تهدد خطط التنمية فيها .

وأشاد الرئيسان بتأييد دول عدم الانحياز في بلجراد للمبادرة التي اتخذت في باريس في يوليو ١٩٨٩ ، من جانب رؤساء جمهورية مصر العربية والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند نحو البدء في جولة جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين الدول المتقدمة والدول النامية بخصوص

المسائل الاقتصادية والبيئة العالمية .

وقد أعرب السيد الرئيس الجنرال جو برناردو فييرا - باسم وفده ، وباسمه الشخصي - عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى والودي الحار الذي لقيه ووفده في جمهورية مصر العربية . ووجه سيادته دعوة للسيد الرئيس / محمد حسنى مبارك وقد ثم قبول هذه الدعو بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما يعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع في القاهرة في ١١ سبتمبر ١٩٨٩ .

عن	عن
جمهورية مصر العربية	جمهورية غينيا بيساو
محمد حسنى مبارك	الجنرال / جو برناردو فييرا
رئيس جمهورية مصر العربية	رئيس مجلس الدولة

(٢١) بيان صحفي بمناسبة زيارة رئيس جمهورية رواندا إلى جمهورية مصر العربية

(٢٩ــ٣٠ يوليو ١٩٩٠)

- في إطار العلاقات الوطيدة القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا قام الجنرال هابيا ريمانا جوفينال رئيس جمهورية رواندا والرئيس المؤسس لحزب الحركة الثورية القومية للتنمية بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٠ .

- وقد أجرى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك والجنرال هابيا ريمانا جوفينال . مباحثات ودية أكدا فيها من جديد عزمهما على دعم علاقات الصداقة والتضامن بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا ، كذلك أشاد الرئيسان بالمستوى الممتاز للعلاقات التي تربط بين الدولتين ، وأعادا تأكيد اعتزامهما العمل على تدعيم وتنويع أوجه التعاون بين مصر ورواندا في كافة المجالات .

- وفي إطار التعاون الثنائى أعرب الرئيسان عن ارتياحهما لما تم في مجال تنفيذ اتفاقيات التعاون القائمة بين الدولتين وعبر الجنرال هابيا ريمانا جوفينال عن تقديره للمعونة الفنية التي تقدمها جمهورية مصر العربية إلى جمهورية رواندا .

- وبالإضافة إلى أوجه التعاون في المجال الثنائى أعاد الرئيسان تأكيد التزام كل من الدولتين بالاستمرار في دعم التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

- وقد أخذ الرئيسان علماً بنتائج المؤتمر الوزاري السادس لمجموعة الأندوجو الذي عقد في أديس أبابا يوم ٢٦ فبراير ١٩٩٠ ، وأكدا من جديد أن تطبيق هذه النتائج يدعم أسس التعاون في إطار مجموعة الأندوجو .

- وفيما يتعلق بالقضايا الأفريقية فقد أعرب الرئيسان عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر حول هذه القضايا ، وأعادا تأكيد التزامهما بتدعيم منظمة الوحدة الأفريقية التي تمثل إطارا العمل المشترك والتضامن الأفريقي ، وفي هذا الصدد قام الرئيس بتقييم أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية خلال العام الحالي وأشادا بما حققته المنظمة من إنجازات ، وبهذه المناسبة أعرب رئيس جمهورية رواندا عن تقدير حكومته وتأييدها للجهود المثمرة التي يقوم بها الرئيس محمد حسني مبارك بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية .

- كذلك استعرض الرئيسان جدول أعمال القمة القادمة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وأعربا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر حول القضايا المدرجة على جدول أعمال هذه القمة وبصفة خاصة الوضع في الجنوب الأفريقي والنزاع بين السنغال وموريتانيا ، والديون الخارجية لأفريقيا ومشكلة الشرق الأوسط .

- وقد أشاد الرئيسان باستقلال ناميبيا وأكدا مجدداً التزامهما بتقديم كل العون السياسي والدبلوماسي للحكومة الناميبية من أجل تدعيم استقلالها واستقرارها وتحقيق ازدهارها .

- وعند تناول الموقف القائم في جنوب أفريقيا أدان الرئيسان بشدة سياسة الأبارتيد التي ينتهجها نظام بريتوريا ، وأعادا تأكيد التزامهما الذي لا يتزعزع وعزمهما الاكيد . على مواصلة تأييد شعب جنوب أفريقيا في كفاحه من أجل إقامة نظام سياسي عادل وحر وديمقراطي .

وفيما يختص بالنزاع بين السنغال وموريتانيا فقد أعرب رئيس جمهورية رواندا عن تأييد بلاده لجهود الوساطة التي يبذلها الرئيس محمد حسنى مبارك بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وفي هذا الصدد وجه الرئيسان نداء إلى حكومة كل من موريتانيا والسنغال لتسوية النزاع بينهما بالطرق السلمية .

- استعرض الرئيسان بقلق شديد الوضع الاقتصادي القائم في أفريقيا ، وأكدا مجدداً ضرورة عقد مؤتمر دولي لتسوية مشكلة الديون في أفريقيا .

- وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط فقد بحث الرئيسان آخر تصورات الموقف وحثا الدول المعنية على الإسهام إيجابياً في عملية السلام بهدف التوصل لتسوية شاملة ودائمة وعادلة ، تقوم على أساس حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

- وقد تناول الرئيسان أيضاً التعاون العربي الأفريقي ، وذلك في إطار المبادئ التي أرساها مؤتمر القمة العربية الأفريقي الأول الذي عقد في القاهرة في مارس ١٩٧٧ ، وأكدا على أهمية تدعيم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب ، وفي هذا الصدد أعربا عن تطلعها لعقد قمة أخرى في أقرب فرصة ممكنة آخذين في الاعتبار التحديات التي تواجه أفريقيا والعالم العربي .

- وفي ختام زيارته الرسمية لجمهورية مصر العربية أعرب الجنرال هابيا ريمانا جوفينال رئيس جمهورية رواندا والرئيس المؤسس لحزب الحركة الثورية القومية للتنمية عن شكره وتقديره للقاء الأخوى الحار الذي لقيه ووفده خلال إقامته في القاهرة .

- وقد وجه السيد الرئيس هابيا ريمانا جوفينال ، الدعوة إلى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك للقيام بزيارة رسمية لجمهورية رواندا وقبل الرئيس مبارك هذه الدعوة بترحيب . هذا وسيتم الاتفاق من خلال الطرق الدبلوماسية على موعد تنفيذها في وقت لاحق .

(٢٢) بيان مشترك

بين جمهورية مصر العربية

وجمهورية أثيوبيا الشعبية الديمقراطية

(٣٠ - ٣١ أكتوبر ١٩٩٠)

- قام الرفيق منجستو هايلي مرايم رئيس جمهورية أثيوبيا الشعبية الديمقراطية على رأس وفد عالي المستوى بزيارة عمل إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٣٠ إلى ٣١ أكتوبر ١٩٩٠ .

- وقد استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الرئيس منجستو هايلي مرايم والوفد المرافق له .

- أجرى الرئيسان مبارك ومنجستو هايلي مرايم مباحثات مستفيضة حول موضوعات متعددة وخاصة العلاقات الثنائية : الوضع في أفريقيا ، الأمن الإقليمي ، أزمة الخليج والوضع في الشرق الأوسط .

- تبادل الرئيسان وجهات النظر حول الوضع في منطقة القرن الأفريقي ، حيث أكدا على ضرورة تسوية كافة أوجه مشاكل المنطقة بالطرق السلمية وعلى أساس احترام سيادة ووحدة وسلامة أراضي دول المنطقة ، وفي هذا الصدد أكد الرئيسان على ضرورة احترام المبادئ والأفكار الواردة في الإعلان الصادر في ٩ يوليو ١٩٩٠ عن مؤتمر قمة الدول الست أعضاء منظمة «الإيجاد» بهدف تحقيق السلام الدائم في المنطقة .

- تبادل الرئيسان وجهات النظر بشكل موسع حول كافة أوجه العلاقات الثنائية ، واتفقا بوجه خاص على توسيع نطاق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، كما اتفقا على تدعيم السلام والتعاون بين دول حوض النيل .

- كما بحث الرئيسان بشكل متعمق الأمن في منطقة البحر الأحمر ، وفي هذا الصدد اتفقا على التعاون الوثيق من أجل ضمان السلام والاستقرار ووحدة أراضي كافة دول المنطقة .

  كما تم بحث أزمة الخليج باستفاضة ، حيث أكد الرئيسان موقفهما المشترك بإدانة غزو العراق للكويت ، وطالبا بضرورة التنفيذ الكامل وغير المشروط لقرارات مجلس الأمن الصادر في شأن الأزمة .

- وجه الرئيس منجستو هايلي مرايم دعوة إلى الرئيس حسنى مبارك لزيارة أثيوبيا والتي قبلها الرئيس مبارك ، وقد تم الاتفاق على تحديد موعد الزيارة من خلال القنوات الدبلوماسية .

(٢٣) بيان مشترك

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد

بمناسبة الزيارة الرسمية للرئيس العقيد إدريس ديبي

رئيس جمهورية تشاد ورئيس الحركة الوطنية للإنقاذ

(٤ - ٦ نوفمبر ١٩٩١)

بناء على دعوة من السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، قام السيد الرئيس العقيد ادريس ديبي رئيس جمهورية تشاد ورئيس الحركة الوطنية للإنقاذ بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة من ٤ إلى ٦ نوفمبر ١٩٩١ .

عقد الرئيسان محمد حسنى مبارك وإدريس ديبي سلسلة من الاجتماعات ، أكدا خلالها من جديد عزمهما العمل على تدعيم علاقات الأخوة والتضامن التي تربط ما بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد ، وأشادا بالعلاقات الممتازة بين البلدين وأعربا عن ارتياحهما لما تم تحقيقه في مجال تنفيذ اتفاقيات التعاون القائمة بين مصر وتشاد ، كذلك أكد الرئيسان مجدداً رغبتهما السياسية في بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد في كافة المجالات ، وبهذه المناسبة أعرب الرئيس إدريس ديبي عن تقديره لنوعية ما تتلقاه جمهورية تشاد من معونات فنية تقدمها لها مصر .

قام العقيد إدريس ديبي رئيس جمهورية تشاد ورئيس الحركة الوطنية للإنقاذ بتقديم عرض للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك عن تطور الوضع السياسي في تشاد والآفاق التي فتحت أمام الشعب التشادي منذ تولى الحركة الوطنية للإنقاذ في الأول من ديسمبر ١٩٩٠ ، وقد هنأ السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية أخاه وصديقه الرئيس إدريس ديبي ، بالإنجازات التي تحققت لصالح الشعب التشادي في نضاله من أجل السلام والحرية والديمقراطية .

كذلك بحث الرئيسان القضايا الأفريقية والدولية ورحبا بتطابق وجهات نظرهما إزاء هذه القضايا .

أعاد الرئيسان تأكيد تمسك دولتيهما بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية وأكدا مجدداً التزامهما بتدعيم هذه المنظمة الإقليمية التي تمثل إطاراً للعمل المشترك والتضامن الأفريقي .

وفيما يتعلق بالخلاف القائم بين تشاد وليبيا ، فقد أكد الرئيسان أنهما يتطلعان إلى تحقيق التسوية السلمية لهذا النزاع لما يترتب عليها من تدعيم لعلاقات الأخوة بين الدولتين .

وعند تناول الموقف في الجنوب الأفريقي ، رحب الرئيسان بالتطورات الحالية وأكدا من جديد عزمهما على الاستمرار في مساندة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه من أجل القضاء على الأبارتيد وإقامة نظام سياسي ديمقراطي عادل وحر .

وبالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية ، فقد أعرب الرئيسان عن قناعتهما بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة ، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

وباستعراض المسائل الاقتصادية ، أكد الرئيسان عزمهما العمل على تدعيم التعاون بين الدول النامية ، وبصفة خاصة بين الدول الأفريقية ، على المستويين الثنائى والإقليمى على حد سواء . وفي هذا الصدد رحب الرئيسان بإقرار وتوقيع الاتفاقية الخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية في الثالث من شهر يونيو ١٩٩١ بأبوجا في القمة السابعة والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد أبدى الرئيسان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط وأعادا تأكيد تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، خاصة حقه في تقرير المصير وعبرا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . وفي هذا الصدد أشاد الرئيسان بانعقاد مؤتمر السلام في مدريد في ٣٠ أكتوبر ، وأعربا عن أمانيهما بأن يفتح هذا المؤتمر آفاقاً جديدة لتحقيق السلام الحقيقي .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي ـ الأفريقي والذي تهتم به بصفة خاصة كل من مصر وتشاد ، فقد أكد الرئيسان أهمية تدعيم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب وجددا التزامهما بمضاعفة الجهود من أجل إعادة دفع هذا التعاون .

كذلك رحب الرئيسان بمناخ الوفاق والتقارب السائد حالياً في العلاقات التي تربط بين دول الغرب والشرق وبالجهود الرامية إلى تدعيم التعاون الدولي وتحقيق نزع السلاح وتعزيز دور الأمم المتحدة .

وبالنسبة لمشاكل البيئة ، فقد أكد الرئيسان على اهتمامهما بالحفاظ على البيئة . وفي هذا الصدد وجها نداء يطالب بتطبيق إجراءات دولية فعالة تكفل منع نقل النفايات السامة والخطيرة أو التخلص منها في أراضي دول أخرى .

وقد أعرب العقيد إدريس ديبي عن جزيل شكره لمصر حكومة وشعباً لما لقيه ووفده من استقبال حار وأخوى ، ووجه سيادته دعوة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية تشاد . وقد قبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك هذه الدعوة بالترحيب ، على أن يحدد موعدهافيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

القاهرة في ٦ نوفمبر ١٩٩١ .

القسم الثانى:

البيانات المشتركة ومحاضر اللجان

عن الزيارات التى تمت على مستوى وزراء الخارجية

[١] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية الجابون

(٢٠ يونيو ــ ٥ يوليو ١٩٨٣)

تلبية لدعوة من الحكومة الجابونية ، قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة لجمهورية الجابون خلال الفترة من ٣٠ يونية إلى ٥ يوليو سنة ١٩٨٣ .

وبهذه المناسبة فقد انعقدت الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون المصرى الجابونى تنفيذاً للاتفاق الموقع فى القاهرة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٨١ .

وقد ضم الوفد المصرى الذى صاحب السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية كلاً من :

ــ السيد السفير / عمران الشافعى ــ مساعد وزير الخارجية .
ــ السيد السفير / عادل العدوى ــ سفير مصر لدى الجابون .
ــ السيد السفير / سامى ثابت ــ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
ــ السيد الوزير المفوض / سعد الفرارجى ــ مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد المستشار / على ماهر السيد ــ بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد المستشار / رءوف رجب ــ بسفارة مصر لدى الجابون .

وخلال الزيارة استقبل الرئيس عمر بونجو السيد وزير الدولة للشئون الخارجية مرتين الذى سلمه رسالة من أخيه وصديقه الكبير الرئيس حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بالإضافة إلى دعوة للقيام بزيارة رسمية لمصر.

وقد قبل الرئيس بونجو الدعوة وطلب إلى السيد وزير الدولة أن ينقل إلى الرئيس مبارك تحياته الأخوية وتمنياته بالصحة والرخاء للشعب المصرى الشقيق .

كما عقد الدكتور بطرس غالى اجتماعات مع كل من :

ــ السيد الأستاذ / لويس جاستون مابيلا ــ وزير التعليم القومى
ــ السيد / جان بيير أوكياس ــ وزير الصحة العامة والمواطنين .
ــ السيد جول بورد أوجوليجويند ــ وزير الدولة للتعليم العالى والبحث العلمى والبيئة وحماية الطبيعة .

وبالإضافة إلى ليبرفيل فقد قام الدكتور بطرس غالى بزيارة كل من فرانسفيل ومواندا ولامبارينى حيث تفقد بعض المنجزات الاقتصادية بهذه المدن .

إن الصداقة الوثيقة التى تربط بين الشعبين المصرى والجابونى تعود إلى تاريخ طويل سابق ، والعلاقات الممتازة التى تربط بين الرئيسين مبارك وبونجو تعتبر أساساً لها . وقد حظى السيد وزير الدولة المصرى والوفد المرافق له باستقبال حار خلال الزيارة .

وخلال اجتماع وزير الدولة المصرى ووزير الخارجية الجابونى ، استعرضا معاً المسائل الإفريقية والدولية مع التركيز بصفة خاصة على علاقات التعاون الثنائى بين الدولتين .

وأعرب الطرفان عن رضائهما لتطابق وجهات نظر الحكومتين للمشكلات السياسية والاقتصادية وأكدا رغبتهما المشتركة فى استمرار العمل من أجل إقرار سلام دائم فى العالم يقوم على العدالة والحرية .

وقد أكدا تمسكهما الشديد بميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وميثاق منظمة الأمم المتحدة وكذلك بمبادئ حركة عدم الانحياز . كما أوضحا بصفة خاصة أهمية احترام كل الدول لمبادئ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى واحترام حقوق السيادة ووحدة الأراضى والاستقلال الوطنى لكل الدول وأهمية حل المنازعات بالطرق السلمية عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم .

ومن هذا المنظور فقد استعرض الطرفان الوضع الحرج الذى تمر به تشاد والناتج عن تدخل أجنبى فى الشئون الداخلية لهذه الدولة . وفى هذا الصدد فقد طالبا بضرورة سرعة إنهاء هذا التدخل الخارجى . كما أكدا رغبتهما فى أن تتمكن تشاد من تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية تحت قيادة حكومتها الشرعية .

كما أنهما وجها نداء للرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الإفريقية حتى تبذل المنظمة مساعيها اللازمة للمساهمة فى ضمان حرية تشاد ووحدتها الوطنية ووحدة أراضيها . كما أكدا مساندتهما لحكومة تشاد ولرئيسها السيد / حسين حبرى ولجهودهما من أجل مواجهة العدوان والحفاظ على وحدة أراضى تشاد .

كما اتفق الطرفان على أهمية النظر فى عقد اجتماع للجنة الوساطة المشكلة للنظر فى النزاع التشادى الليبى .

وفيما يتعلق بالمسألة الناميبية ، فقد أدان الطرفان بشدة نظام التميز العنصرى البغيض الذى أقامته جنوب إفريقيا وما يترتب على ذلك من تصاعد لأعمال القهر واغتيال الزعماء الأفارقة والإرهاب والمذابح الجماعية ضد اللاجئين من جنوب إفريقيا والمواطنين الأبرياء بالدول المجاورة . وقد أكد الطرفان مساندتهما التامة لهؤلاء المواطنين الأفارقة .

وأعرب الطرفان عن اقتناعهما بأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ هو الأساس الوحيد الذى يمكن من خلاله التوصل لحل سلمى وعادل ودائم لهذه المشكلة إذ أنه بالرغم من كل الدعم الذى تتلقاه حكومة بريتوريا ، إلا أن استقلال ناميبيا قادم لا محالة . ويطالب الطرفان بأن يتحقق هذا الاستقلال قبل نهاية ١٩٨٣ وفقاً لقرارات القمة ١٩ لمنظمة الوحدة الإفريقية .

وطالب الطرفان المجتمع الدولى بصفة عامة وأعضاء مجلس الأمن بصفة خاصة باتخاذ اجراءات محددة لإجبار جنوب إفريقيا على الرضوخ للقرارات التى اتخذت ووضع حد لسياساتها العدوانية والإجرامية . كما رفض الطرفان أى ربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية فقد أكد الوزيران أهمية تطبيق قرارات قمتى نيروبى وأديس أبابا لمنظمة الوحدة الإفريقية .

لاحظ الطرفان أن الشرق الأوسط يعد اليوم من أكثر المناطق الساخنة فى العالم . وقد عبر الطرفان عن ارتياحهما للمبادرات التى اتخذت من أجل إقرار السلام وأعربا عن اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم بالمنطقة لن يتحقق إلا بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضى العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره وبإقرار حق جميع دول المنطقة فى العيش فى سلام وأمن .

وقد وجهت مصر والجابون نداءات لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الاستمرار فى الكفاح العادل فى إطار من الوحدة والمصالحة .

وأعرب الوزيران عن قلقهما إزاء الوضع المتفجر فى لبنان والناتج عن احتلال إسرائيل للأراضى اللبنانية .

وقد طالبا بالانسحاب الفورى للقوات الإسرائيلية وكل القوات الأجنبية غير المصرح بوجودها من الحكومة اللبنانية.

كما أكدا مساندتها التامة للحكومة اللبنانية فى جهودها من أجل تأمين سيادتها على ترابها الوطنى واستقلال ووحدة أراضى لبنان.

وعلى الصعيد الاقتصادى فقد أعرب الطرفان عن استيائهما لما ترتب على الأزمة الاقتصادية الحالية من تأثيرات على اقتصاديات الدول النامية. وأكد الوزيران أهمية إقرار النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

كما أكدا أهمية قيام التعاون الفعال على المستويات الإقليمية لما فى ذلك من مصالح للدولتين.

كما أكد الطرفان تمسكهما الكامل بخطة عمل لاجوس وبالإعلان النهائى للاجوس بهدف التوصل إلى الوحدة الاقتصادية الكبرى للقارة قبل عام ٢٠٠٠، كما أعربا عن رضائهما بما تم انجازه حتى الآن فى إطار التجمعات الاقتصادية الإقليمية كتجمع حوض النيل والتجمع الاقتصادى لدول وسط إفريقيا.

وعلى الصعيد الثنائى فقد أعرب الوزيران عن امتنانهما للمستوى الذى ارتقت إليه علاقات الدولتين وعمق المشاعر الأخوية وقوة الروابط التى تربط بين الشعبين والتى انعكست على اجتماع الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون فى ليبرفيل خاصة وأنها قامت بتحديد الهيكل والاجراءات اللازمة لدعم وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والفنية. وذلك فى إطار التعاون بين دول الجنوب.

اتفق الطرفان على تبادل المعلومات والخبرات بين المؤسسات الوطنية عن طريق تبادل زيارات العمل لما فى ذلك من دعم دائم للتعاون.

كما أعرب الطرفان عن سعادتهما للعلاقات بين كلية الطب بجامعة الاسكندرية وكلية الطب بجامعة ليبرفيل ويدعوان الجامعتين لتوسيع مجال التعاون بينهما دعماً للتعاون الثنائى فى مجال إعداد الكوادر.

حضر الاجتماعات مع رئيس الوفد المصرى السادة الواردة أسماؤهم بعاليه. أما رئيس الوفد الجابونى فقد حضر إلى جانبه كل من:

- السفير / سيلفستر راتانجا ـ سكرتير عام وزارة الخارجية والتعاون.
- السفير / جان فيليكس اداند ـ المستشار الدبلوماسى لوزارة الخارجية والتعاون.
- السيدة / آلان سانال ليدجى ـ المستشار المساعد لرئيس الجمهورية للشئون الإفريقية.
- السيد / بنيو مابنجا ـ السكرتير العام المساعد لوزارة الخارجية والتعاون.
- السيد / ايمانويل ميندون نزى ـ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية والتعاون.
- السيد / جوزيف أوساد نكوخ ـ رئيس قسم الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية والتعاون.
- السيد / ميشيل بيكال ـ رئيس قسم منظمة الوحدة الإفريقية بوزارة الخارجية والتعاون.
- السيد / أوربان مينكو ـ مستشار رئيس الغرفة التجارية.

بالإضافة لعدد من الخبرات بالوزارات المختلفة.

وقد أعرب الطرفان عن رضائهما للجو الودى والأخوى الذى ساد المحادثات الثنائية.

وفى نهاية الزيارة، وجه رئيس الوفد المصرى الشكر باسمه وباسم الوفد المرافق له لفخامة الحاج عمر بونجو رئيس جمهورية الجابون ورئيس الدولة والسكرتير العام المؤسس للحزب الديمقراطى الجابونى لكل ما حظوا به من عناية وللحكومة والشعب الجابونى الشقيق للاستقبال الأخوى الحار طوال الزيارة.

واتفق الطرفان على عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة فى مصر خلال النصف الثانى من شهر يوليو ١٩٨٤.

حرر فى ليبرفيل فى ٥ يوليو ١٩٨٣.

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية الجابون
د. بطرس بطرس غالى	مارتان بونجو
وزير الدولة للشئون الخارجية	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون

[٢] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية أنجولا الشعبية

(٥ ـ ٧ يوليو ١٩٨٣)

بناء على دعوة من السيد « باولو تيكسيرا خورخي » ، عضو اللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير أنجولا ـ حزب العمل ، ووزير العلاقات الخارجية فى جمهورية أنجولا الشعبية ، قام السيد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى جمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية أنجولا الشعبية فى الفترة من ٥ إلى ٧ يوليو ١٩٨٣ .

وقد أشاد وزير الدولة المصرى بقائد الثورة الأنجولية الخالد ، الرئيس أنطونيو اوجستينو نتو ، ووضع على نصبه باقة من الزهور .

وخلال الزيارة استقبل فخامة الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس ، رئيس الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ـ حزب العمل ، ورئيس جمهورية أنجولا الشعبية ، الوزير المصرى الذى سلمه رسالة شخصية من فخامة الرئيس حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وقد أجرى الوزيران المصرى والأنجولى محادثات سادها جو من الود والتفاهم المشترك ، تناولا خلالها المشاكل المتعلقة بالوضع الدولى ، وخاصة الأوضاع فى الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا .

وعبر الجانبان عن قلقهما لتصاعد التوتر فى القارة الأفريقية ، وأدانا المناورات الإمبريالية فى أفريقيا الرامية إلى عرقلة التحرر الكامل للقارة .

كما أدان الطرفان الاعتداءات المتكررة من جانب نظام بريتوريا العنصرى ضد جمهورية أنجولا الشعبية ودول خط المواجهة الأخرى ، وطالبا بالانسحاب الكامل غير المشروط لقوات جنوب أفريقيا من الأراضى الأنجولية .

وأعرب الجانب المصرى عن تضامن شعب وحكومة جمهورية مصر العربية العميق مع جمهورية أنجولا الشعبية فى مواجهة أعمال العدوان والاحتلال غير المشروع من جانب نظام بريتوريا لجزء من تراب أنجولا .

وفيما يتعلق بمشكلة ناميبيا ، أعرب الوزيران من جديد عن تأييدهما لنضال شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ـ ممثله الوحيد ـ من أجل تحرير أراضيه وإقامة دولة ناميبيا المستقلة . وطالب الوزيران بالتطبيق الكامل والفورى لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية . كما عبرا عن رفضهما القاطع لكل المحاولات الرامية إلى ربط استقلال ناميبيا بتواجد القوات الكوبية فى أنجولا الذى هو حق من حقوق السيادة لجمهورية أنجولا الشعبية .

كذلك أعرب الوزيران عن تضامنهما مع نضال شعب جنوب أفريقيا من أجل استقلاله . وأدانا بقوة الممارسات اللا إنسانية والهمجية لنظام بريتوريا العنصرى التى تعد انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتقاليد الأمم المتحضرة .

وعبر الجانبان عن قلقهما تجاه الوضع فى الشرق الأوسط ، وأعربا عن تضامنهما الكامل مع شعب فلسطين فى نضاله من أجل حقوقه الوطنية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعى . وأكدا اقتناعهما بأن تحقيق الحقوق الفلسطينية ـ وخاصة حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ـ هو أساس السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط .

كما أدان الوزيران بكل شدة العدوان الاسرائيلى على لبنان فى يونيو ١٩٨٢ واحتلالها غير المشروع لأراضيه . وطالبا بالانسحاب الفورى لقوات الاحتلال واحترام سيادة واستقلال لبنان الوطنى ووحدة أراضيه حتى تتمكن الحكومة اللبنانية من إعادة البناء وتحقيق الوحدة الوطنية فى ظل السلام والاستقرار .

وأكد الوزيران من جديد تمسك حكومتيهما العميق بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومبادئ عدم الانحياز . وأعربا

عن اهتمامها بدعم دور حركة دول عدم الانحياز في مواجهة اخطار الحرب الباردة الجديدة . والسياسات العدوانية وسباق التسلح .

واستعرض الجانبان خلال محادثاتها سبل ووسائل دعم التعاون بين البلدين في مختلف المجالات . وخاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية . وأعربا عن اقتناعهما بأن هذه المحادثات تمثل نقطة بداية نحو مزيد من تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين .

وفي هذا الإطار اجتمع الوزير المصرى أثناء الزيارة بكل من وزير المحليات والحاكم الإقليمي لمدينة لواندا . ووزير التجارة الخارجية ، ووزير الدولة للتعاون ، وأجرى معهم محادثات مثمرة وبناءة أسفرت عن توقيع اتفاق تجارى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أنجولا الشعبية .

وقد أعرب وزير الدولة للشئون الخارجية في جمهورية مصر العربية عن عميق امتنانه لحكومة جمهورية أنجولا الشعبية للاستقبال الودى والحار ولكرم الضيافة الذى لقيه والوفد المرافق له . كما وجه الدعوة لوزير العلاقات الخارجية الأنجولي للقيام بزيارة رسمية لمصر ، قبلها الوزير الأنجولي بامتنان . وسيتم تحديد موعدها بالطريق الدبلوماسى .

لواندا في ٧ / ٧ / ١٩٨٣ .

[٣] بيان مشترك
زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية الكونغو الشعبية
(٤ ــ ٧ أغسطس ١٩٨٣)

بناء على دعوة الرفيق « بيير نزى » ، عضو المكتب السياسى لحزب العمل الكونجولي ، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ، ووزير الخارجية بجمهورية الكونجو الشعبية ، قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية الكونغو الشعبية في الفترة من ٤ إلى ٧ أغسطس ١٩٨٣ .

وقد اتجه السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بمجرد وصوله إلى برازافيل ، إلى قبر « ماريان نجوابي » حيث وضع عليه إكليلاً من الزهور .

واستقبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالي خلال إقامته بالكونجو من قبل سعادة الكولونيل « دنيس ساسو نجيسو » ، رئيس اللجنة المركزية لحزب العمل الكونجولي ، ورئيس الجمهورية ورئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حيث سلمه رسالة صداقة من أخيه الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية . تضمنت أيضاً توجيه الدعوة لفخامته للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية .

وقد أجرى الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية محادثات مع الرفيق بيير نزى ، عضو المكتب السياسى لحزب العمل الكونجولي ، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ووزير الخارجية . تناولت العلاقات بين البلدين ، واستعرضا كافة المشاكل المتعلقة بالوضع الدولي .

شارك فى هذه المحادثات من الجانب المصرى :

ــ السيد / نصرت نعيم ــ القائم بالأعمال بالنيابة لجمهورية مصر العربية لدى جمهورية الكونجو الشعبية .
ــ السيد / سامى ثابت ــ مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / سعد الفرارجى ــ مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد / فايز بكتاش ــ مستشار بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد / عبد الغفار الديب ــ سكرتير ثان بسفارة جمهورية مصر العربية بجمهورية الكونغو الشعبية .

ومن الجانب الكونجولى :

ــ السيد / الفونس نكوكا ــ مدير مكتب عضو المكتب السياسي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ووزير الخارجية
ــ السيد / جيروم أولانديه ــ سكرتير عام وزارة الخارجية .
ــ السيد / كورنى موكا ــ المستشار الدبلوماسى لعضو المكتب السياسى ، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ، ووزير الخارجية .
ــ السيد / لويس ماهوبحو ــ المستشار الاقتصادى لعضو المكتب السياسى ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ووزير الخارجية .
ــ السيد / إيمانويل إكولايكوم ــ الملحق الدبلوماسى لعضو المكتب السياسى ، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ووزير الخارجية .
ــ السيد / جوزيف أواباري ــ مدير إدارة افريقيا بوزارة الخارجية .
ــ السيد / ريمون أومباكا ايكورى ــ مدير التعاون الثنائى بوزارة التعاون .
ــ السيد / جيزيل أوجوندو ــ رئيس إدارة أفريقيا الشمالية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / أبل موكونو ــ رئيس قسم أفريقيا الشمالية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / روفين جيلبير لوباكى ــ رئيس قسم أفريقيا الوسطى بوزارة الخارجية .

وقد استعرض الجانبان العلاقات المصرية ــ الكونجولية ، وعبرا عن رغبتها فى دعم هذه العلاقات من أجل تطويرها وتعميقها بما يتفق وتطلعات الشعبين الكونجولى والمصرى . وتحقيقاً لذلك تم التوقيع على البرنامج التنفيذى لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى الموقع بين مصر والكونجو ، لأعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ .

وفى تحليلها للوضع فى أفريقيا ، أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ تجاه المشاكل الخطيرة التى تهدد القارة . وأكدا من جديد تمسكها بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وفيما يتعلق بتشاد ، عبر الجانبان عن أملهما فى أن يتوصل شعب تشاد إلى تحقيق السلام والوحدة الوطنية من أجل إعادة بنائه الوطنى .

وتناول الطرفان الموقف فى جنوب أفريقيا ، وعبرا من جديد عن تأييدهما الثابت لمنظمة سوابو ــ الممثل الشرعى والوحيد لشعب ناميبيا ــ فى نضاله من أجل استقلاله الوطنى . وأعربا فى هذا الصدد عن رفضهما لأى محاولة تهدف لربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا ، وأكدا ضرورة التطبيق غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، كأساس وحيد لتسوية المشكلة الناميبية .

وعبر الجانبان عن تأييدهما الكامل لكفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل إزالة نظام التفرقة العنصرية وإقامة مجتمع العدل والمساواة .

وأدانا كذلك سياسة زعزعة الاستقرار وأعمال العدوان من جانب جنوب أفريقيا ضد الدول المستقلة على خط المواجهة وخاصة أنجولا ، وزيمبابوى ، وموزمبيق وتبسوانا وليسوتو .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، طالب الجانبان الأطراف المتنازعة بالاحترام الدقيق للقرار الذى تم اعتماده فى القمة التاسعة عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وعبر الطرفان عن ارتياحهما للحكمة التى أبدتها الدول الأفريقية حين تجاوزت خلافاتها من أجل إتاحة الفرصة لانعقاد مؤتمر القمة التاسع عشر فى أديس أبابا .

وأكدا مساندتها المطلقة لشعب فلسطين فى نضاله بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد ، من أجل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة .

أكد الجانبان تمسكهما الثابت بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز . وأوضحا أن سياسة الحركة تمثل ـ أكثر من أى وقت مضى ـ عاملاً لا غنى عنه فى النضال من أجل التحرر والانطلاق الكامل للشعوب . وفى حل المشاكل الدولية . وتنمية التعاون الدولى على أساس من المساواة وحفظ السلام والأمن فى العالم . ولديمقراطية العلاقات الدولية . وإقامة نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدالة . وعبر الجانبان كذلك عن مساندتهما للجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولى بهدف جعل المحيط الهندى والبحر المتوسط مناطق سلام .

وفيما يتعلق بالوضع فى جنوب غرب وجنوب شرق آسيا . وفى أفريقيا الوسطى والكاريبى . أعرب الجانبان من جديد عن مساندتهما لكافة شعوب هذه المناطق فى نضالها من أجل دعم استقلالها الوطنى وتحقيق مجتمع السلام والتقدم والعدل الاجتماعى دون تدخل أجنبى .

وفيما يختص بالنزاع بين العراق وإيران ، حث الجانبان الأطراف المتحاربة للعمل على إيجاد حل سياسى عن طريق التفاوض لهذا الخلاف المدمر ، الذى يمثل تهديداً خطيراً لحركة الدول غير المنحازة . وللسلام فى المنطقة . وأكدا فى هذا الصدد ضرورة استخدام كل الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية . ورفض استخدام القوة فى العلاقات بين الدول .

وعبر الوزيران بيير نزى وبطرس غالى عن اغتباطهما لتطابق وجهات نظرهما تجاه المسائل التى تم بحثها . والنتائج التى توصلا إليها .

وفى ختام زيارته لجمهورية الكونجو الشعبية ، أعرب السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية عن الشكر للسيد الرفيق بيير نزى ، عضو المكتب السياسى لحزب العمل الكونجولى ، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ، ووزير الخارجية ، للاستقبال الحار الذى استقبل به والوفد المرافق له طوال مدة إقامتهم على الأراضى الكونجولية ، ووجه الدعوة للرفيق بيير نزى للقيام بزيارة صداقة رسمية لجمهورية مصر العربية . وقد قبلت الدعوة باغتباط ، وسيتم تحديد موعدها فيما بعد بالطريق الدبلوماسى .

صدر فى برازافيل يوم ٦ أغسطس ١٩٨٣ .

عن الجانب المصرى
بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن الوطن الكونجولى
بيير نزى
عضو المكتب السياسى ورئيس لجنة العلاقات الخارجية
ووزير الخارجية

[٤] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية مصر العربية

(٢١ ـ ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣)

قام سعادة الليتنانت ميشيل ساليه وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣ تلبية لدعوة سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

قابل سعادة الليتنانت ميشيل ساليه خلال الزيارة صاحب الفخامة رئيس جمهورية مصر العربية السيد محمد حسني مبارك .

استقبل سعادة الليتنانت ميشيل ساليه في كل مناسبة بالترحاب الحار على ضوء علاقات الصداقة والأخوة الأفريقية التي تربط منذ أمد بعيد شعبي وحكومتي أفريقيا الوسطى ومصر .

وقد أجرى وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى مع وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية مباحثات مثمرة للغاية تناولت العلاقات الثنائية والمسائل الدولية ولا سيا تلك المتصلة بالقارة الأفريقية : تشاد وناميبيا والصحراء الغربية .

اشترك في المباحثات من الجانب المصري :

ـ سعادة الدكتور / بطرس بطرس غالي ـ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ سعادة السفير / عمران الشافعي ـ مساعد وزير الخارجية .
ـ سعادة السفير / صلاح الدين بسيوني ـ مدير إدارة المعلومات والبحوث والتقديرات بوزارة الخارجية .
ـ سعادة السفير / محمد سامي ثابت ـ مدير إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية .
ـ السيد الدكتور / فايز بكتاش ـ المستشار بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

ومن الجانب الوسط أفريقي :

ـ سعادة الليتنانت / ميشيل ساليه ـ وزير الخارجية والتعاون الدولي .
ـ سعادة السفير / جالان دواتيه ـ المستشار الدبلوماسي لوزير الخارجية والتعاون الدولي .
ـ السيد / جان ماري بيكيه ـ القائم بأعمال أفريقيا الوسطى بالقاهرة .

وفي معرض بحثهما للعلاقات المصرية ـ الوسط أفريقية ، أعرب الطرفان عن رغبتهما في تدعيم هذه العلاقات حتى ترتفع لمستوى تطلعات الشعبين الوسط أفريقي والمصري . وقد أولى اهتماماً خاصاً بموضوع التعاون الفني الثنائي .
وفي هذا الميدان سجل الطرفان برضاء النتائج الإيجابية التي تحققت في إطار الاتفاقات المعقودة وخاصة الاتفاق المعقود مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا . كما اتفقا على زيادة المعونة الفنية بدرجة أكبر وعلى تنويعها لا سيا في مجال هندسة الطرق والكباري .
وفي معرض تحليلهما للوضع في أفريقيا ، أعرب الطرفان عن قلقهما البالغ إزاء المشاكل الخطرة التي تهدد القارة ، وأعادا تأكيد تمسكهما بمثل ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وبالنسبة لتشاد، أعرب الطرفان عن أملها فى أن يستعيد الشعب التشادى الشقيق السلام والوحدة الوطنية من أجل التعمير الوطنى.

وأعرب الطرفان عن تأييدهما للحكومة الشرعية فى ندجامينا وادانتها للعدوان الذى تتعرض له. واعتبر الطرفان أن اللجنة المؤقتة التى تشكلت عام ١٩٧٧ والتى كلفها مؤتمر القمة الأفريقية التاسع عشر بإيجاد حل للخلاف التشادى ـ الليبى هى الجهاز الملائم لإيجاد تسوية سلمية للنزاع.

وعند تناولها للوضع فى الجنوب الأفريقى، أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما الصلب للسوابو الممثل الوحيد والأصيل للشعب الناميبى فى نضاله من أجل الاستقلال الوطنى. ورفض الطرفان ـ فى هذا الصدد ـ أية محاولة ترمى إلى ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا، كما أعادا تأكيد ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (٧٨) بدون شرط باعتباره الأساس الوحيد لتسوية المسألة الناميبية.

أعرب الطرفان عن تأييدهما التام للنضال الذى يخوضه شعب جنوب أفريقيا لتصفية نظام الأرباتيد ولإقامة مجتمع العدالة والمساواة. كما أدان الطرفان سياسة زعزعة الاستقرار والأعمال العدوانية التى تنتهجها جنوب أفريقيا ضد الدول المستقلة لخط المواجهة وخاصة أنجولا وزيمبابوى وموزمبيق وبوتسوانا وليسوتو.

وبالنسبة للصحراء الغربية، طالب الطرفان المتحاربين أن يلتزموا بكل دقة باحترام القرار الذى أصدره مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وأعرب الطرفان عن رضائها لما أبدته الدول الأفريقية من نضوج عندما تجاوزت خلافاتها تمكيناً لعقد مؤتمر القمة التاسع عشر فى أديس أبابا.

أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما غير المشروط للشعب الفلسطينى فى النضال الذى يخوضه من أجل إقامة دولة مستقلة ذات سيادة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الوحيد والشرعى.

وفى معرض إعادة تأكيدهما تمسكهما الصلب بمبادئ ومقاصد حركة عدم الانحياز شدد الطرفان على أن سياسة هذه الحركة تظل أكثر من أى وقت مضى عاملاً لا غنى عنه للنضال من أجل التحرر وتحرير الشعوب التام ولتسوية المشاكل الدولية ودفع التعاون الدولى على أساس المساواة والحفاظ على السلام والأمن الدوليين واسباغ الطابع الديمقراطى على العلاقات الدولية وإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد أكثر تكافؤا.

وأيد الطرفان كذلك الجهود التى يبذلها المجتمع الدولى لجعل المحيط الهندى والبحر الأبيض المتوسط مناطق سلام.

وبالنسبة للنزاع بين العراق وإيران، أهاب الطرفان المتحاربين للعمل على البحث عن حل سياسى تفاوضى لهذا الخلاف الدامى الواقع بين الأشقاء والذى يمثل تهديداً خطيراً لحركة عدم الانحياز والسلام فى المنطقة.

وفى هذا الصدد، أعاد الطرفان تأكيدهما ضرورة استخدام الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية، وطرح استعمال القوة فى العلاقات بين الدول جانباً.

أعرب الوزيران ميشيل ساليه وبطرس غالى عن ارتياحهما لتطابق وجهات نظرهما بشأن المسائل التى تناولاها وللنتائج التى توصلا إليها.

وفى ختام زيارته لجمهورية مصر العربية أعرب سعادة الليتنانت ميشيل ساليه وزير الخارجية والتعاون الدولى لجمهورية أفريقيا الوسطى عن شكره العميق لسعادة الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للترحيب الحار الذى لاقاه هو والوفد المرافق لسيادته طوال إقامته بالأرض المصرية.

تم فى القاهرة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣.

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية أفريقيا الوسطى
الدكتور بطرس بطرس غالى	الليتنانت ميشيل ساليه
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون الدولى

[٥] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية بنين الشعبية

(١٠ ــ ١٢ يناير ١٩٨٤)

بدعوة من السيد / تيام مبوادجي ــ وزير الخارجية والتعاون فى جمهورية بنين الشعبية ، قام السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ــ بزيارة رسمية لجمهورية بنين الشعبية فى الفترة من ١٠ ــ ١٢ يناير ١٩٨٤ .

استقبل الجنرال / ماتيو كيريكو ــ رئيس جمهورية بنين الشعبية السيد وزير الدولة المصرى والوفد المرافق له ، حيث نقل للرئيس كيريكو رسالة صداقة مكتوبة من السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك . تتناول سبل دعم أوجه التعاون المختلفة بين البلدين كما تتناول ــ بالتحليل ــ عدة قضايا دولية وأفريقية ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للبلدين .

وقد قبل الرئيس البنينى الدعوة الرسمية الموجهة له من السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك ، لزيارة مصر توطيداً للعلاقات القائمة بين البلدين . هذا وسوف يتم تحديد موعد الزيارة بالطرق الدبلوماسية .

وأتاحت زيارة السيد / الدكتور بطرس غالى الفرصة لدراسة مختلف جوانب العلاقات الثنائية وأوجه التعاون مع المسئولين البنينيين حيث أتاحت هذه الدراسة للجانبين ــ سواء على المستوى السياسى أو المستوى الفنى ــ استعراض وتقييم العلاقات الثنائية بهدف دفع التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى بين البلدين .

وتناولت المباحثات السياسية بين الجانبين تبادل وجهات النظر بالنسبة لمختلف القضايا الدولية والأفريقية وحول دعم دور منظمة الوحدة الأفريقية بما يتيح تحقيق أهداف المنظمة المنصوص عليها فى ميثاق أديس أبابا .

وتبادل الوزيران وجهات النظر بالنسبة للقضايا السياسية التالية :

١ ــ الصحراء الغربية :

حيث اتفقا على ضرورة تطبيق قرارات مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء الدول والحكومات المنعقد فى أديس أبابا فى يونية ١٩٨٣ .

٢ ــ تشــاد :

عبر الجانبان عن أملهما فى أن يتوصل الشعب والزعماء التشاديون لصيغة مناسبة يمكن بموجبها تحقيق المصالحة الوطنية والسلام والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية . مهتدين بالجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الصدد ، كما تمنيا لاجتماع المائدة المستديرة ــ من أجل المصالحة ــ أن يتوصل لنتائج إيجابية فى هذا المجال .

٣ ــ الشرق الأوسط . والقضية الفلسطينية :

أكد الجانبان على الموقف الثابت لبلديهما من ضرورة تحقيق السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط والقائم على تنفيذ قرارات كل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبصفة خاصة على ضرورة انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضى العربية المحتلة على أثر عدوان يونية ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب

الفلسطيني ، وحقه في تقرير المصير ووطن قومي تحت القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية بزعامة السيد / ياسر عرفات .

كما أدان الجانبان ــ بقوة ــ سياسة الاستيطان التي تتبعها اسرائيل في الضفة الغربية وغزة التي تمثل عقبة في طريق حل المشكلة وخرقاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأحكام القانون الدولي والأعراف الدولية .

وفيما يتعلق بلبنان ، أشار الوزيران لضرورة الانسحاب الكامل والفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية . وأبديا تأييدهما لكافة الجهود المبذولة في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية في لبنان .

٤ ــ ناميبيـــا :

عبر الجانبان عن تأييدهما لشعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال . ورفضهما لكل محاولة تربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية في أنجولا .

كما أبديا قناعتهما بضرورة التنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بوصفه أساس لا يمكن الحيد عنه لحل مشكلة ناميبيا .

وشجب الجانبان كل محاولات وعمليات العدوان التي ترتكبها جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة وبصفة خاصة انجولا ــ زيمبابوي ــ موزمبيق ــ بتسوانا ــ ليسوتو.

كما أبديا تأييدهما لشعب جنوب أفريقيا في كفاحه للقضاء على نظام التفرقة العنصرية .

قام الوزيران بتقييم التعاون العربي ــ الأفريقي انطلاقاً من بيان القاهرة الصادر عن القمة الأولى للتعاون العربي ــ الأفريقي في مارس ١٩٧٧ .

وعبرا عن أملهما في أن يتطور هذا التعاون لتحقيق الآمال والأهداف التي كان يصبوا إليها رؤساء الدول الأفريقية والعربية وشعوبهم عند انعقاد ذلك المؤتمر.

وفي اطار التعرض للوضع الاقتصادي الدولي عبر الوزيران عن قلقهما إزاء الأزمة الاقتصادية التي تهز العالم والتي تمس ــ بصفة خاصة ــ القارة الأفريقية ، وفي هذا الخصوص وجه الجانبان نداء عاجلاً لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

كما ركز الجانبان على ضرورة العمل على التنفيذ العملي لخطة عمل لاجوس التي توصل إليها الاجتماع الطارئ لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية .

وقد أولى وزيرا خارجية البلدين اهتمامها لدعم العلاقات الثنائية بين البلدين ، وبصفة خاصة في مجال التعاون الاقتصادي والفني . وفي هذا الصدد تم التوقيع على اتفاق للتعاون الفني بين جمهورية بنين الشعبية والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

ويتناول الاتفاق مساهمة الخبراء المصريين في مشروعات التنمية في جمهورية بنين الشعبية وتقديم المنح الدراسية . ويبدأ العمل بهذا الاتفاق عند التوقيع عليه.

والى جانب ذلك تم الاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة للتعاون المصري / البنيني والتي سوف تجتمع بالتناوب في كلا البلدين .

هذا ، وقد وجه الدكتور بطرس غالي الدعوة إلى وزير خارجية بنين لزيارة جمهورية مصر العربية في الموعد الذي يناسبه .

كوتونو في ١٢ / ١ / ١٩٨٤ .

[٦] بيان مشترك

زيارة وزير العلاقات الخارجية والتعاون بجمهورية بوروندى إلى جمهورية مصر العربية

(٢٠ ــ ٢٤ فبراير ١٩٨٤)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد لوران نزيمانا وزير العلاقات الخارجية والتعاون لجمهورية بوروندى بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى المدة من ٢٠ إلى ٢٤ فبراير ١٩٨٤ .

وقد قابل السيد لوران نزيمانا خلال إقامته بمصر السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية . كما استقبله كذلك السيد كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والسيد المشير محمد عبد الحليم أبوغزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع لجمهورية مصر العربية .

جرت المباحثات فى جو من الصداقة والتفاهم المتبادل . وتناولت العديد من القضايا الثنائية والأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

١ ــ منظمة الوحدة الأفريقية :

أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء خطورة المشاكل التى تهدد القارة واتفقا على بذل كل ما من شأنه تدعيم منظمة الوحدة الأفريقية ، كى تتمكن من القيام بدورها الرائد فى حل المشاكل الأفريقية وفقاً لمبادئ ميثاقها وأهدافه وتحقيق التضامن والتعاون بين دول القارة .

٢ ــ الصحراء الغربية :

أعرب الجانبان فى معرض تناولها لمسألة الصحراء الغربية ــ عن اعتقادهما بأن حل هذه المشكلة يتمثل فى تطبيق قرارات منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الشأن .

٣ ــ تشـــاد :

أبدى الجانبان أملهما فى أن تتمكن الأطراف المتنازعة فى تشاد من التوصل إلى صيغة مقبولة للمصالحة الوطنية . وأكدا فى هذا الشأن تأييدهما للجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لحل هذا النزاع .

٤ ــ القرن الأفريقى :

تتفق الجانبان على ضرورة بذل كل ما من شأنه تحقيق الاستقرار فى المنطقة وتهدئة الأوضاع فيها والتفاهم بين دولها فى إطار مبادئ التعاون الإقليمى وحسن الجوار والتعايش السلمى .

٥ ــ الجنوب الأفريقى :

أعرب الجانبان عن تأييدهما الحازم لشعب ناميبيا فى نضاله من أجل الاستقلال الوطنى بقيادة السوابو ممثله الشرعى الوحيد ، ورفضهما لكل محاولة ترمى إلى ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا .

وأعاد الجانبان تأكيد اقتناعهما بضرورة التطبيق غير المشروط والعاجل للقرار رقم ٤٣٥ الذى أصدره مجلس الأمن فى ١٩٧٨ والذى يمثل فى نظرهما الأساس الصالح لتسوية المشكلة.
أدان الجانبان العدوان المتكرر الذى ترتكبه جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة وخاصة ضد أنجولا وزيمبابوى وبتسوانا وليسوتو وزامبيا. وأعربا عن تاييدهما لشعب جنوب افريقيا فى نضاله من أجل القضاء على نظام التفرقة العنصرية (الابارتيد).

٦ ــ الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية :

أعاد الجانبان التأكيد على ضرورة إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط على أساس التطبيق الكامل لقرارات منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية الداعية للانسحاب الكامل لإسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة فى أعقاب عدوان ١٩٦٧ ولاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى.

وأدان الجانبان بشدة سياسة إسرائيل بشأن إقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها عقبة فى طريق الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للمشكلة، وانتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، واتفاقيات جينيف والقانون الدولى.

وفيما يتعلق بلبنان أكد الجانبان على ضرورة الانسحاب الفورى والكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضى اللبنانية وفقاً لقرارى مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٥٠٨ ورقم ٥٠٩ وأعربا عن تأييدهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية فى لبنان وللحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه.

٧ ــ حرب الخليج :

أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ لاستمرار الحرب العراقية ــ الإيرانية لتهديدها لأمن المنطقة وللسلام والاستقرار الدوليين.

وأعادا تأكيد ضرورة التسوية العاجلة للنزاع بالطرق السلمية وأشاد الجانبان بموقف العراق فى هذا الصدد وأهابا بإيران الاستجابة لنداء المجتمع الدولى لوقف إطلاق النار والدخول فى مفاوضات من أجل التوصل لحل سلمى للنزاع.

٨ ــ الوضع الدولى :

أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء تدهور الوضع الدولى ولا سيما لاشتداد الحرب الباردة من جديد بما يتولد عنها من تهديدات جديدة للسلام والاستقرار الدوليين.

وأكدا على ضرورة قيام حركة عدم الانحياز بدور فعال للإسهام فى تدعيم السلام والأمن وتخفيف التوتر وتصفية الاستعمار الجديد وكافة أشكال التفرقة العنصرية، وعبر الجانبان خلال استعراضهما للظروف الاقتصادية العالمية عن قلقهما العميق للأزمة الاقتصادية التى تصيب العالم وبصفة خاصة أفريقيا، وأعادا تأكيد ضرورة إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد.

وشدد الجانبان على ضرورة التطبيق الفعال لخطة العمل التى وضعها مؤتمر لاجوس ومواصلة الجهود الرامية إلى اجراء حوار بناء بين الشمال والجنوب بكل حزم.

وتناول هذا الشق من المباحثات الوضع الاقتصادى الصعب للدول المغلقة التى تنتمى إليها بوروندى. وفى هذا الصدد أعرب الجانبان عن أملهما فى أن تحظى هذه الدول باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولى وأن يكون لها نصيب أكبر فى الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية.

٩ ــ العلاقات الثنائية :

وفى معرض تناولها للعلاقات المصرية البوروندية، عبر الجانبان عن رغبتهما فى تعزيز وتدعيم هذه العلاقات فى كافة

المجالات ، وقررا في سبيل ذلك إنشاء لجنة وزارية مشتركة . تكون مهمتها بحث كل المقترحات الرامية إلى دفع العلاقات بين البلدين ، ومتابعة تنفيذها ، على أساس أن تجتمع هذه اللجنة مرة كل عام في عاصمة كل من الدولتين بالتناوب .

وانطلاقاً من انتمائها المشترك لإقليم حوض النيل اتفق الجانبان على إعطاء اهتمام خاص لهذا التعاون الإقليمي وفقاً لخطة عمل لاجوس .

وبالنسبة للحالة الراهنة للتعاون الثنائي أعرب الجانبان عن رضائها التام لتطوره الإيجابي . وأكدا أهمية مواصلة الجهود من أجل زيادة علاقاتها وتنويعها في مصلحة الشعبين والبلدين .

وحرص السيد لوران نزيمانا على الإعراب عن امتنانه العميق للترحيب الحار الذي لاقاه سيادته وأعضاء الوفد طوال إقامتهم في جمهورية مصر العربية ووجه سيادته دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي لقيام سيادته بزيارة رسمية لبوروندي . وقد قبل الدكتور غالي الدعوة شاكراً وسوف يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

القاهرة في ٢٢ فبراير ١٩٨٤ .

عن الجانب المصرى	عن الجانب البوروندى
الدكتور بطرس بطرس غالي	السيد لوران نزيمانا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير العلاقات الخارجية والتعاون

اشترك في المباحثات من الجانب المصرى :

— السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي — وزير الدولة للشئون الخارجية .
— السيد السفير / عمران الشافعي — مساعد وزير الخارجية .
— السيد السفير / علي شوقي الحديدي — مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
— السيد السفير / محمد سامي هيبة — المفوض على جامعة الدول العربية ومدير الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية .
— السيد السفير / أحمد صدقي — مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية وأمين الصندوق المصرى للتعاون مع أفريقيا .
— السيد السفير / محمد وفيق حسني — مدير إدارة الشئون الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .
— السيد المستشار / علي ماهر السيد — المستشار بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
— السيد الدكتور / فايز بكتاش — المستشار بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .

ومن الجانب البوروندى

— السيد / لوران نزيمانا — وزير العلاقات الخارجية والتعاون .
— السيد / جاك ماكيزيماني — مدير إدارة بلاد الجامعة العربية بوزارة العلاقات الخارجية والتعاون .
— السيد / فيليب روراشيت سيه — الوزير المفوض لسفارة بوروندى بالقاهرة .
— السيد / بول ندير هيريجيه — نائب مدير إدارة المراسم .

[٧] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية فولتا العليا

(١٧ ــ ١٩ مارس ١٩٨٤)

بناء على دعوة السيد / أربا دياللو ــ وزير خارجية جمهورية فولتا العليا قام الدكتور بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية لواجادوجو فى الفترة من ١٧ إلى ١٩ مارس ١٩٨٤ .

وقد اجتمع الدكتور بطرس بطرس غالى ــ خلال الزيارة ــ بالرئيس توماس سانكارا ــ رئيس المجلس الوطنى للثورة ورئيس الدولة ، حيث سلم لسيادته رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية .

كما عقد جلسة عمل موسعة بين الجانبين تم خلالها استعراض كافة أوجه التعاون الثنائى بين الدولتين والقضايا الإفريقية والدولية .

(أ) العلاقات الثنائية :

أعرب الجانبان عن رغبتها فى تدعيم العلاقات الثنائية وتوثيق التعاون القائم بين مصر وفولتا العليا فى المجالات السياسية والاقتصادية والفنية والثقافية.

واتفقا على إيلاء اهتمام خاص للجهود الرامية لزيادة حجم المبادلات التجارية والتعاون بين البلدين ، وذلك وفقاً لخطة عمل لاجوس.

وتحقيقاً لهذه الغاية ، فقد اتفق الجانبان على إعادة تنشيط البروتوكول التجارى وبروتوكول التعاون الزراعى اللذين تم إبرامها بين البلدين فى ١٠ يونية ١٩٦٩ ، وفى ٢٧ فبراير ١٩٨٢ على التوالى .

كما اتفقا على العمل من أجل ابرام اتفاق النقل الجوى الجارى دراسته بين الدولتين .

وقد أعرب الوزيران عن إرتياحهما للاتفاق الذى تم توقيعه بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٨٢ بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى وحكومة جمهورية فولتا العليا ، وأكد الجانب المصرى على استعداده لتوفير الفنيين والخبراء المصريين الذين يمكنهم الاشتراك مع أشقائهم فى فولتا العليا فى التنمية الاقتصادية فى فولتا العليا .

وفى المجال الثقافى ، اتفق الجانبان على بدء مفاوضات لابرام البرنامج التنفيذى للاتفاق الثقافى بين مصر وفولتا العليا المؤرخ ١٣ مايو ١٩٧٢ ، وذلك من أجل اعطاء دفعة جديدة للتبادل الثقافى بين البلدين.

(ب) المشاكل الافريقية والدولية :

١ ــ الموقف الدولى :

أعرب الجانبان عن قلقهما العميق إزاء تدهور الموقف الدولى واستئناف الحرب الباردة بين الكتلتين ، وفى هذا الاطار ، أبرز الجانبان أهمية دور حركة عدم الانحياز التى ترتبط بها مصر وفولتا العليا ارتباطاً وثيقاً ، وضرورة بذل كافة الجهود من أجل احترام قواعد القانون الدولى ، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بهدف الحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

٢ ــ منظمة الوحدة الإفريقية :

أكد الوزيران إيمانها بمنظمة الوحدة الإفريقية وميثاقها ومبادئها ، واتفقا على تنسيق تحركها الدبلوماسى من أجل

تدعيمها حتى يمكنها أداء مهمتها فى خدمة التضامن والوحدة الإفريقية ، والاسهام بشكل فعال فى تسوية المنازعات الإفريقية وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاقها .

أعرب الوزيران عن ارتياحهما لنجاح المؤتمر الوزارى الذى انعقد فى الفترة من ٢٧ فبراير إلى أول مارس ١٩٨٤ فى أديس أبابا ، واتفقا على مضاعفة الجهود حتى يكون اجتماع القمة العشرين فى كوناكرى إجتماعاً للمصالحة والتضامن الإفريقى .

٣ ـ الصحراء الغربية :

تناول الجانبان مشكلة الصحراء الغربية ، وأعربا عن إقتناعهما بأن حل هذه المشكلة يكمن فى وضع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة المعنية موضع التنفيذ .

٤ ـ تشـاد :

بحث الجانبان ـ باهتمام ـ المأساة التى تمر بها تشاد منذ أكثر من ثمانية عشر عاماً ، وعبرا عن أملهما فى أن يتمكن الأشقاء المتنازعون من التوصل إلى صيغة للمصالحة الوطنية . وتحقيقاً لذلك طلب الجانبان أن تعقد منظمة الوحدة الإفريقية اجتماعاً بحضره ممثلو الفصائل التشادية المختلفة من أجل الإعداد لمؤتمر جديد للمصالحة الوطنية .

٥ ـ جنوب أفريقيا :

أكد الجانبان تأييدهما المطلق لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال الوطنى تحت قيادة منظمة سوابو ممثله الشرعى الوحيد ، كما أكدا على اقتناعهما بضرورة التنفيذ غير المشروط والسريع لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ .

وأدان الطرفان بشدة سياسة الفصل والتميز العنصرى التى يمارسها النظام العنصرى لبريتوريا ، وأعادا تأكيد تأييدهما لدول خط المواجهة كما يتابع الطرفان باهتمام المبادرات الحالية من جانب هذه الدول والتى تهدف إلى الحفاظ على استقلالها الوطنى ووحدة أراضيها وسيادتها وأمنها .

٦ ـ الشرق الأوسط :

أكد الجانبان أن السلام العادل والدائم والشامل فى الشرق الأوسط لن يتحقق سوى بالتطبيق الكامل لقرارات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية التى تنص على انسحاب اسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة منذ عدوان ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، كما أكد الجانبان تأييدهما لكل الشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل ممارسة حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته .

واستنكر الجانبان بحزم سياسة الاستيطان الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة التى تشكل عقبة فى سبيل الجهود الرامية للتوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط انتهاكاً لكل من قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية واتفاقيات جينيف .

٧ ـ لبنـان :

وبالنسبة للبنان ، أبرز الجانبان ضرورة الانسحاب الفورى لقوات الاحتلال الاسرائيلية وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٥٠٨ ، ٥٠٩ . وأكدا تأييدهما لكافة الجهود التى تهدف إلى تحقيق الوفاق الوطنى بين جميع اللبنانيين والحفاظ على استقلال وسيادة ، ووحدة أراضى لبنان .

٨ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية :

أعرب الجانبان عن قلقهما العميق ازاء استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية وتصعيد العمليات العسكرية بين

البلدين. كما أعربا عن اقتناعهما أن هذه الحرب تعد تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، ووجها نداء إلى الطرفين المتحاربين لقبول وقف فوري لإطلاق النار، والعمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذا النزاع عن طريق المفاوضات.

وقد اشترك في جلسة العمل من الجانب المصري :

- سعادة الدكتور / بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية.
- سعادة السفير / احمد صدقي - مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية.
- سعادة السفير / يوسف عمر هندى - سفير جمهورية مصر العربية بواجادوجو.
- السيد المستشار / على ماهر السيد - مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.
- السيد السكرتير ثاني / محمد عبد الحي العرابي - بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.

وقد اشترك من الجانب الڤولتاوى :

- سعادة السيد / أربا ديالو - وزير الشئون الخارجية.
- سعادة السيد / أوجين دوناسي - وزير التخطيط والتعاون.
- سعادة السيد / سيدو تراورى - وزير البيئة.
- السيد / لويس دومنيجي - سكرتير عام وزارة الخارجية.
- السيد / سليمان مانلي - مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية.
- السيد / بول سيرى كابورى - مدير شئون التعاون الثنائي بوزارة الخارجية.
- *السيد / ميل بازيا - وزارة التخطيط والتعاون.*
- السيد / مارسيل تاتيتا - وزارة البيئة..
- دكتور / دبفيد كبليم - وزارة الصحة العامة.
- السيد / أمادو يدراجو - وزارة الصحة العامة.

أعرب الدكتور بطرس غالي عن امتنانه البالغ للاستقبال الحار الذى لقيه والوفد المرافق لسيادته طوال فترة الزيارة في جمهورية ڤولتا العليا.

كما وجه الدعوة للسيد / أربا ديالووزير خارجية ڤولتا العليا للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية وقد رحب سيادته بهذه الدعوة على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية.

تحريراً في : ١٩/٣/١٩٨٤.

عن الجانب المصرى	عن جانب ڤولتا العليا
الدكتور بطرس غالي	السيد / أربا ديالو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

[٨] بيان مشترك
زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية نيجيريا
(١٩ ــ ٢١ مارس ١٩٨٤)

بناء على دعوة الدكتور ابراهيم جامبرى ــ وزير خارجية نيجيريا ، قام الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية لنيجيريا فى الفترة من ١٩ إلى ٢١ مارس ١٩٨٤ على رأس وفد رسمى مصرى .

خلال هذه الزيارة استقبل الجنرال محمد بوهارى ــ رئيس الحكومة العسكرية الاتحادية ورئيس المجلس العسكرى الأعلى الوزير المصرى الذى سلمه رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية ، كما أجرى محادثات مع وزير خارجية نيجيريا اتسمت بجو الأخوة والصداقة الذى تتميز به العلاقات بين الدولتين .

استعرض الجانبان التعاون بين مصر ونيجيريا فى مختلف المجالات ، واتفقا على أهمية اتخاذ خطوات محددة لضمان النمو المطرد لهذا التعاون ولدفع العلاقات التاريخية الوثيقة القائمة بين الشعبين .

وفى هذا السياق قرر الجانبان دعوة الوزراء المعنيين بالشئون الاقتصادية والتجارة والصناعة والزراعة والموارد المائية والطاقة والإعلام للاجتماع فى المستقبل لمناقشة طرق وسبل تحقيق هذا الهدف .

كما ناقشا الحاجة للقيام بخطوات فعالة لتطبيق اتفاق التعاون العلمى والفنى والاقتصادى الذى وقع بين البلدين بلاجوس فى ٢٧ يناير ١٩٨٢ .

كما اتفقا على ضرورة عقد اللجنة المصرية ــ النيجيرية المشتركة المشكلة بناء على هذا الاتفاق فى أقرب وقت مناسب .

وأكد الوزيران ــ بصفة خاصة ــ على اهمية زيادة حجم التجارة بين البلدين وفقاً لخطة عمل لاجوس .

ولاحظ الوزيران ــ بارتياح ــ زيادة عدد الخبراء والفنيين المصريين الذين يعملون جنباً إلى جنب مع إخوانهم النيجيريين فى مجالات الطب والهندسة وخدمة الموانى والتعليم والمشروعات .

وأكد الجانب المصرى للجانب النيجيرى على استعداده لزيادة الفنيين المصريين فى إطار الاتفاق الذى أبرم بين الحكومة النيجيرية والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا .

كما استعرض الجانبان التبادل الثقافى بين البلدين ، وناقشا المسائل والسبل لضمان الاستفادة الكاملة للطلبة النيجيريين فى مصر بالتسهيلات الممنوحة لهم من الجامعات والمعاهد المصرية . وبحثا أيضاً إمكانية إيفاد طلبة مصريين إلى نيجيريا واستفادتهم من التسهيلات التى تقدمها جامعاتها ومعاهدها .

وبحث الوزيران الوضع الخطير فى العالم الناجم عن تجدد الحرب الباردة والمواجهة بين الكتلتين .

وأعادا تأكيد اقتناعهما بأن السلام والأمن لا يمكن أن يسودا فى العالم إلا من خلال احترام قواعد القانون الدولى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

واتفقا على ضرورة عدم الانحياز التى ترتبط بها بلدهما ارتباطاً وثيقاً حتى يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى تخفيف التوتر العالمى وتساهم فى إيجاد حلول سلمية للمشكلات الدولية .

فيما يتعلق بالموضوعات الإفريقية ، أكد الجانبان التزامهما بمبادئ ومقاصد منظمة الوحدة الأفريقية ، واتفقا على ضرورة الحفاظ على المنظمة وخدمة قضية الوحدة والتضامن الأفريقى .

واتفقا أيضاً على بذل كافة الجهود من أجل نجاح مؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية المقرر عقده فى كوناكرى .

ناقش الجانبان مشكلة ناميبيا ، وقررا تأييدهما التام لشعب هذا البلد الأفريقى فى نضاله من أجل استقلاله

الوطني وحريته بقيادة منظمة سوابو الممثل الشرعي الوحيد له وطالبا بالتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ كما ابرزا دعمهما الكامل لدول المواجهة سواء فى مواجهتها العسكرية أو الدبلوماسية مع النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وجهودها لصون استقلالها وسلامة أراضيها وسيادتها .

وأكد الوزيران أن الإزالة التامة للتفرقة العنصرية وإقامة مجتمع ديمقراطى وغير عنصرى يقوم على أساس حكم الأغلبية وحق التصويت الحر والتام لكل البالغين من أفراد الشعب فى جنوب أفريقيا موحدة وغير مجزأة هو السبيل إلى حل عادل ودائم للوضع المتفجر فى جنوب أفريقيا .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، دعا الوزيران إلى بذل جهود مجددة للبحث عن أسلوب لتطبيق قرارات قمة منظمة الوحدة الأفريقية ، واتفقا على أن لجنة التنفيذ ــ التى تتحمل مسئولية خاصة فى هذا الصدد ــ يجب أن تنعقد مرة أخرى فى أقرب وقت ممكن .

وبالنسبة لتشاد ، اتفق الجانبان على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية لضمان استقلال هذه الدولة ووحدة أراضيها .

وفى هذا الصدد أكدا الحاجة إلى انسحاب كافة القوات الأجنبية ، وانعقاد اجتماع آخر لممثلى كل الاتجاهات التشادية فى أقرب فرصة.

بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط ، أكد الوزيران ــ مرة أخرى ــ على أن المشكلة الفلسطينية هى لب النزاع العربى ــ الإسرائيلى ، وعلى أن الحل العادل لهذه المشكلة أساس لتحقيق السلام العادل والدائم فى هذه المنطقة الذى لابد أن يرتكز على قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية التى تطالب بالانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ ، وبالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة .

وأدان الوزيران ــ بشدة ــ سياسة إقامة المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة واعتبار أن هذه السياسة تشكل عقبة فى طريق السلام وانتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ولاتفاقيات جنيف .

كما أكدا ضرورة الانسحاب الفورى للقوات الاسرائيلية المحتلة من لبنان تنفيذاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٥٠٨ ، ٥٠٩ لعام ١٩٨٣ ، وتأييدهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية فى لبنان ، والحفاظ على استقلالها ووحدة أراضيها وسيادتها الكاملة .

وأعرب الوزيران عن قلقهما البالغ لاستمرار الحرب الدائرة بين العراق وإيران ، وتصعيدها بشكل يهدد السلام والأمن فى العالم .

وحث الوزيران الجانبين للاتفاق على وقف إطلاق النار ، وبدء محادثات من أجل التوصل إلى تسوية لهذا النزاع .

أعرب الدكتور بطرس بطرس غالى عن شكره وتقديره لحكومة وشعب نيجيريا للاستقبال الحار الذى قوبل به هو والوفد المرافق خلال هذه الزيارة ، وقدم دعوة رسمية للدكتور إبراهيم جامبرى ــ وزير خارجية نيجيريا لزيارة مصر. وقد قبلها الدكتور جامبرى بسرور ، على أن يحدد موعدها من خلال القنوات الدبلوماسية .

عن الجانب المصرى	عن الجانب النيجيرى
الدكتور بطرس بطرس غالى	**الدكتور إبراهيم جامبرى**
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير خارجية نيجيريا

[٩] بيان مشترك
زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية غانا
(٢١ ــ ٢٣ مارس ١٩٨٤)

بناء على دعوة من سعادة الدكتور أوبد أساموا ــ سكرتير الشئون الخارجية بمجلس الدفاع الوطنى المؤقت فى جمهورية غانا ، قام الدكتور بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لأكرا على رأس وفد مصرى خلال الفترة من ٢١ ــ ٢٣ مارس ١٩٨٤ .

وقابل الوزير المصرى ــ خلال الزيارة ــ فخامة الليفتنانت جيرى رولنجز ــ رئيس مجلس الدفاع الوطنى المؤقت ورئيس الدولة فى جمهورية غانا ، حيث سلمه رسالة من الرئيس حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية .

وعقد الوزير المصرى مباحثات مع سكرتير الشئون الخارجية بمجلس الدفاع الوطنى المؤقت فى غانا تمت فى جو من الود والفهم المتبادل . وتناول الوزيران العلاقات الثنائية بين مصر وغانا ، وأعادا تأكيد نية حكومتيهما فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لدعم هذه العلاقات وتعزيز التعاون بينهما فى مختلف المجالات فى ضوء الروابط التاريخية بين الشعبين المصرى والغانى اللذين تضافرت جهودهما خلال المراحل الأولى من تحرير أفريقيا فى النضال ضد الاستعمار ومن أجل وحدة وتضامن القارة الأفريقية .

ولاحظ الجانبان ــ بارتياح ــ أن اتفاقاً قد تم توقيعه بين حكومة غانا والصندوق المصرى للمعونة الفنية مع أفريقيا فى ٢٤ فبراير ١٩٨٤ . وأكد الجانب المصرى أن الفنيين والخبراء الذين تحتاجهم حكومة غانا سوف يتم توفيرهم فى إطار هذا الاتفاق .

وقرر الوزيران وجوب عقد اجتماع على المستوى الفنى فى المستقبل القريب لدراسة وسائل وإمكانيات زيادة التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين البلدين تمشياً مع خطة لاجوس للعمل . واتفقا كذلك على بذل الجهود لتوقيع البروتوكول المنفذ للاتفاق التجارى الموقع عام ١٩٦٩ فى أقرب فرصة ممكنة .

وفى المجال الثقافى ، اتفق الوزيران على بدء مباحثات على المستوى الفنى لعقد اتفاقية ثنائية بين غانا ومصر تساعد على تعزيز التبادل الثقافى .

وفيما يتعلق بالمسائل الأفريقية والدولية ، أعاد الوزيران تأكيد التزامهما القوى بمبادئ الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وحركة عدم الانحياز . واستنكرا تجدد الحرب الباردة والتوتر المتزايد بين الكتلتين . واتفقا تماماً حول ضرورة تجنيب أفريقيا الآثار الضارة للتنافس بين القوى الكبرى ، كما اتفقا على أن تسوية الصراعات الأفريقية سلمياً فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية والالتزام التام بميثاقها سوف يساهم إلى حد كبير فى تحقيق هذه الغاية .

وأبدى الجانبان ارتياحهما لنجاح الاجتماع الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى أديس أبابا ، واتفقا على العمل سوياً لضمان اجتماع قمة كوناكرى فى جو من الوئام والوفاق .

وناقش الوزيران ــ فى هذا الإطار ــ مشكلة الصحراء الغربية واتفقا على أن تسويتها يجب أن تتم بتنفيذ قرارات مؤتمرات قمة منظمة الوحدة الأفريقية . وناشد أعضاء لجنة التنفيذ الاجتماع فى أقرب وقت ممكن لمتابعة جهودهم لتسوية هذا النزاع .

أما بالنسبة لتشاد ، فقد أعرب الوزيران عن مساندتها لاستقلال وسيادة ووحدة أراضى هذه الدولة الأفريقية . وطالبا باستئناف الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية بين كافة الأخوة التشاديين .

واستعرض الوزيران ــ بقلق ــ استمرار الاحتلال غير القانونى من جانب نظام جنوب أفريقيا لناميبيا . وطالبا بالتنفيذ السريع وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ حتى تتمكن ناميبيا من الحصول على

استـقلالها . وكررا تأييدهما التام لمنظمة (سوابو) كممثل شرعى لشعب ناميبيا فى نضاله من أجل الاستقلال والحرية . واستنكرا ــ بشدة ــ سياسات التفرقة العنصرية التى يتبعها نظام بريتوريا . وأكدا تأييدهما الكامل لدول المواجهة فى مجابهتها الدبلوماسية والعسكرية لهذا النظام ، وهى المجابهة التى تستهدف ضمان أمن وسيادة واستقلال هذه الدول .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط ، اتفق الجانبان على أن التسوية العادلة والشاملة والدائمة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وبصفة خاصة تلك المطالبة بالانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلية من الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة والثابتة للشعب الفلسطينى بما فيها حقه فى تقرير مصيره ، وفى إقامة دولته المستقلة . وكرر الجانبان تأييدهما الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية فى نضالها لتحقيق هذه الأهداف .

وطالب الجانبان كذلك بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من لبنان وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٥٠٨ ورقم ٥٠٩ لسنة ١٩٨٢ . وأكدا تأييدهما للمصالحة الوطنية فى هذه الدولة كسبيل لضمان استقلالها وسيادتها ووحدتها الإقليمية .

وتابع الجانبان ــ بقلق بالغ ــ استمرار الحرب بين العراق وإيران وتصاعد القتال بينهما . وطالبا بوقف فورى لإطلاق النار ، وبتسوية سلمية للصراع عن طريق التفاوض .

وأعرب الدكتور بطرس غالى عن تقديره العميق وامتنانه للاستقبال الحار الذى حظى به من جانب حكومة وشعب غانا خلال زيارته ووجه دعوة لسعادة الدكتور أوبد آساموه ــ سكرتير الشئون الخارجية فى غانا للقيام بزيارة رسمية لمصر . وقد قبل الدكتور أوبد آساموه هذه الدعوة بسرور . وقرر الوزيران تحديد موعدها عن طريق الاتصالات الدبلوماسية .

تم فى ٢٣ / ٣ / ١٩٨٤ .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية غانا
د . بطرس غالى	د . أوبد آساموه
وزير الدولة للشئون الخارجية	سكرتير الشئون الخارجية
	بمجلس الدفاع الوطنى المؤقت

[١٠] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية بجمهورية سيراليون إلى جمهورية مصر العربية

(١٨ ــ ٢١ يوليو ١٩٨٤)

بناء على دعوة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد الدكتور عبد الله كونته وزير خارجية سيراليون ، بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٨ إلى ٢١ يوليو ١٩٨٤ .

وقد استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد الدكتور عبد الله كونته ، الذى سلم لسيادته رسالة أخوية وودية من السيد الدكتور سياكا ستيفنس رئيس جمهورية سيراليون . وقدم الدكتور كونته للسيد الرئيس حسنى مبارك دعوة وجهها لسيادته الرئيس ستيفنس للقيام بزيارة رسمية لسيراليون وقد قبل السيد الرئيس مبارك الدعوة شاكراً .

كما عقد وزير خارجية سيراليون اجتماعاً مع السيد الدكتور / عصمت عبد المجيد وزير خارجية جمهورية مصر العربية .

وقد أجرى الجانبان المصرى والسيراليونى مباحثات وتبادلا وجهات النظر حول عدد من القضايا الدولية والأفريقية ذات الاهتمام المشترك ، وكذا حول العلاقات الثنائية بالتعاون بين مصر وسيراليون ووسائل تعزيزها .

وجرت المباحثات بين الوزيرين فى جو الصداقة والود ، وهى السمات التى تطبع العلاقات بين هاتين الدولتين الأفريقيتين الشقيقتين .

١ ـ منظمة الوحدة الأفريقية :

أعاد الوزيران تأكيد التزامهما بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية واتفقا على ضرورة تدعيم المنظمة حتى يتسنى لها القيام بدورها فى تسوية المشكلات الأفريقية ، وتحقيق الوحدة الأفريقية . كما أعرب الوزيران عن أملهما فى أن ينعقد مؤتمر القمة الأفريقية العشرون فى أقرب فرصة ممكنة ، وأكدا على ضرورة بذل كل الجهود للتغلب على العقبات القائمة فى طريق انعقاده .

٢ ـ تشــاد :

أعرب الجانبان عن أملهما فى أن يستعيد الشعب التشادى السلام والوحدة الوطنية ووحدة أراضيه ، وتحقيقاً لهذه الغاية طالبا بمواصلة جهود الوساطة التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية بهدف تحقيق التصالح الوطنى بين الأشقاء المتنازعين فى تشاد .

٣ ـ الجنوب الأفريقى :

أعرب الجانبان عن تأييدهما التام لحركات التحرير الأفريقية ، ولكفاح شعب ناميبيا من أجل الحصول على استقلاله الوطنى بقيادة منظمة سوابو ، وأعادا رفض أى ربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الأجنبية من أنجولا .

كما أكدا ضرورة التنفيذ العاجل وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر فى ١٩٧٨ باعتباره الأساس الوحيد لتسوية هذه المشكلة .

وأبدى الجانبان تأييدهما المطلق لكفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل التصفية الكاملة لسياسة الأبارتيد والتمييز العنصرى .

كما أبرزا تأييدهما لدول المواجهة فى مساعيها الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق أمنها واستقلالها ووحدة أراضيها .

٤ ـ الصحراء الغربية :

وبالنسبة للصحراء الغربية فقد حث الجانبان على سرعة تنفيذ القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الشأن باعتبارأنها السبيل المقبول لحل هذه المشكلة .

٥ ـ الحرب العراقية الإيرانية :

أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ لاستمرار وتصاعد هذه الحرب التى تهدد السلام والأمن العالميين . وحثا الطرفين

على سرعة الموافقة على وقف فورى لإطلاق النار والشروع فى التفاوض بهدف تحقيق تسوية سلمية لهذا النزاع .
وفى هذا الصدد أبدى الجانبان أملهما فى نجاح المبادرة المصرية التى قدمت فى إطار حركة عدم الانحياز والرامية للإسهام فى وضع حد لهذه الحرب .

٦ ـ قضية الشرق الأوسط :

أكد الجانبان من جديد أن المشكلة الفلسطينية هى بمثابة لب النزاع العربى الإسرائيلى وأن التسوية العادلة لها هو أمر أساسى لتحقيق سلام دائم وشامل فى الشرق الأوسط . واتفقا على أنه لا يمكن بلوغ هذا السلام إلا من خلال تنفيذ القرارات التى أصدرتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الشأن . والداعية للانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضى العربية منذ يونيو ١٩٦٧ وللاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة .
وأعاد الجانبان تأكيدهما المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .
وأدان الجانبان بشدة السياسات الإسرائيلية الرامية إلى إقامة المستوطنات فى الضفة الغربية وقطاع غزة . واعتبرا أن هذه السياسات غير الشرعية ، بمثابة انتهاك صارخ لقرارات منظمة الأمم المتحدة . ومنظمة الوحدة الأفريقية . وكذا لاتفاقيات جنيف ولقواعد القانون الدولى ، كما أنها عقبة إضافية فى الطريق إلى السلام .
وفيما يتعلق بلبنان حث الوزيران على ضرورة الانسحاب الفورى والكامل للقوات الاسرائيلية من لبنان وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٥٠٨ و ٥٠٩ .
وأعربا عن تأييدهما للحكومة الوطنية اللبنانية فى سعيها لتحقيق التصالح الوطنى ووحدة أراضى لبنان . وحماية سيادته الوطنية .
كما رحبا بالخطوات الأولى المتخذة من أجل تنفيذ الخطة الأمنية التى من شأنها أن تفتح الطريق لعهد جديد من السلام والاستقرار .

٧ ـ العلاقات الثنائية :

استعرض الجانبان التعاون بين الدولتين واتفقا على أهمية تدعيمه بوسائل عملية استجابة لتطلعات الشعبين . وفى هذا الصدد أعرب الجانب المصرى عن استعداده لإيفاد عدد إضافى من الخبراء والفنيين إلى سيراليون من خلال الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، إسهاماً فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية لحكومة سيراليون .
وقد وقع السيد الدكتور كونته أثناء زيارته مع السيد الدكتور بطرس بطرس غالى بروتوكول لتنفيذ الاتفاق الثقافى والفنى المعقود بين مصر وسيراليون .
كما أعرب الوزيران عن أملهما فى أن تتخذ تدابير فعالة لدراسة الوسائل الكفيلة بتعزيز التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين البلدين .
أعرب السيد الدكتور عبد الله كونته عن تقديره وشكره للترحاب البالغ الذى قوبل به هو وأعضاء وفده خلال زيارتهم لجمهورية مصر العربية .
وجه السيد كونته دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى لقيام سيادته بزيارة رسمية لجمهورية سيراليون ، وقد قبل السيد الدكتور بطرس غالى الدعوة شاكراً واتفق على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى ١٩ يوليو ١٩٨٤ .

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن جمهورية سيراليون
د . عبد الله كونته
وزير الخارجية

[١١] بيان مشترك
زيارة الوزير المنتدب لدى وزير خارجية جمهورية الكاميرون إلى جمهورية مصر العربية
(٢٣ ــ ٢٩ أغسطس ١٩٨٤)

بمناسبة انعقاد الدورة الأولى للجنة المصرية الكاميرونية المشتركة ، وبناء على دعوة السيد الدكتور بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية ، قام السيد محمد بابا ساليه ــ الوزير المنتدب لدى وزير خارجية جمهورية الكاميرون بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ أغسطس ١٩٨٤ .

وقد استقبل السيد الرئيس حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الوزير الكاميرونى وتسلم منه رسالة خاصة من الرئيس بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون .

ولقد استعرض الوزيران فى جو من الصداقة والأخوة والتفاهم المتبادل بشكل مكثف الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين الدولتين وكذلك القضايا الأفريقية والدولية الهامة .

بالنسبة للعلاقات الثنائية فقد أعرب الوزيران عن ارتياحهما لروابط الصداقة والأخوة والتضامن الممتازة التى تربط بين الدولتين والشعبين الشقيقين والحكومتين .

وبعد دراسة مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك على ضوء الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين أكد الجانبان رغبتهما فى زيادة وتنويع وتكثيف التعاون الاقتصادى والتجارى والثقافى والعلمى والفنى بينهما .

وقد أعربا عن الارتياح تجاه النتائج الإيجابية التى أسفرت عنها أعمال الدورة الأولى للجنة المصرية الكاميرونية المشتركة والتى توجها توقيع بروتوكول اتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى عن الفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٦ .

ولقد تم تسجيل النتائج المستخلصة من أعمال اللجنة المشتركة وتوصياتها فى محضر رسمى قام الوزيران بتوقيعه أيضاً .

وعند استعراض القضايا الأفريقية والدولية الهامة سجل الوزيران وفى مطلع المحادثات تطابق المبادئ التى تبنى عليها الدولتان مواقفهما . وعبرا عن قلقهما البالغ تجاه استمرار الأزمة .

وفى هذا الصدد أشارا بارتياح إلى الاجراءات التى اتخذت سواء على مستوى الأمم المتحدة أو مستوى منظمة الوحدة الأفريقية والتى تهدف إلى دفع التعاون بين دول الجنوب . كما أبرزا أهمية تطابق خطة عمل لاجوس .

وأكد الوزيران تمسك حكومتيهما بمبادئ ومثل منظمة الوحدة الأفريقية .

بالنسبة لتشاد ، أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما للحكومة الشرعية فى نجامينا التى يرأسها السيد حسين حبرى رئيس الجمهورية ، كما أكدا استعداد حكومتيهما للمساهمة فى إنجاح أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية المتوقع انعقاده فى برازافيل .

أما عن الصحراء الغربية فقد عبر الوزيران عن اقتناعهما بأن حل هذه المشكلة يكمن فى التطبيق الفعلى لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الصادرة فى هذا الشأن .

وبالنسبة للوضع فى الجنوب الأفريقى فقد أدانا بكل قوة سياسة الابارتيد والتفرقة العنصرية التى يتبعها نظام بريتوريا العنصرى ، وأعلنا رفضهما التعديلات الدستورية الزائفة التى عمل هذا النظام على ادخالها . ومن ناحية أخرى أكد الوزيران مرة أخرى تأييد حكومتيهما التام لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال تحت قيادة منظمة سوابو الممثل الشرعى الوحيد لهذا الشعب .

كما طالبا بوضع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ موضع التنفيذ الفورى .

وعند دراسة الوضع فى الشرق الأوسط عبر الوزيران عن اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى المنطقة لا يمكن أن

يتحقق إلا بحل القضية الفلسطينية وذلك بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المعنية ، وقد أكد بصفة خاصة على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتنازل في تقرير مصيره وفي التمتع بسيادته وكذلك ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الشامل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ .

بالنسبة للبنان أعاد الوزيران تأكيد ضرورة انسحاب قوات الاحتلال من الأراضي اللبنانية وعبرا عن ارتياحهما تجاه الاجراءات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لضمان أمن ووحدة أراضي لبنان .

أما عن الحرب بين العراق وإيران فقد عبر الوزيران عن قلقهما البالغ تجاه استمرار هذا النزاع بين الأشقاء والذي يهدد بالامتداد ليشمل كل المنطقة ويشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين . وقد أشاد الوزير الكاميروني بالجهود التي تبذلها الحكومة المصرية والتي تسعى إلى إيجاد حل سلمي لهذا النزاع .

وقد عبر الوزير الكاميروني عن تقديره للعرض المقدم من الحكومة المصرية لمد الكاميرون بعدد من الخبراء والفنيين المصريين الذين قد يحتاج إليهم .

واتفق الوزيران على أهمية استمرار التشاور بين حكومتيهما في شتى المجالات . وفي هذا الصدد قدم الوزير محمد بابا سالبه للسيد الوزير الدكتور/ بطرس بطرس غالي دعوة بزيارة رسمية للكاميرون وقد قبل الوزير المصري هذه الدعوة مرحباً .

ولقد عبر الوزير محمد بابا سالبه عن شكره لوزير الدولة المصري لما لقيه شخصياً والوفد المرافق له من حفاوة بالغة وأخوة خلال اقامته في جمهورية مصر العربية .

القاهرة في ٢٩ أغسطس ١٩٨٤

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية الكاميرون
الدكتور بطرس بطرس غالي	**الدكتور محمد بابا سالبه**
وزير الدولة للشئون الخارجية	الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية

١٢- محضر الدولة الأولى للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكاميرون
القاهرة (من ٢٣ إلى ٢٩ أغسطس ١٩٨٤)

عقدت اللجنة المصرية الكاميرونية المشتركة ، التي انشئت بمقتضى المادة التاسعة للاتفاق التجاري الموقع بين البلدين بالقاهرة في ٧ نوفمبر ١٩٧٧ دورتها الأولى في القاهرة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ أغسطس ١٩٨٤ .

ورأس السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية الوفد المصري لدى هذه الدورة .

كما رأس السيد محمد بابا سالبه الوزير المنتدب لدى وزير خارجية جمهورية الكاميرون ، الوفد الكاميرونى .
ومرفق طيه القائمة الكاملة بأسماء أعضاء الوفدين .

افتتح السيد الدكتور بطرس بطرس غالى الدورة الأولى للجنة بمقر وزارة الخارجية المصرية يوم ٢٣ أغسطس ١٩٨٤ وقد جرت أعمالها فى جو من التفاهم التام والتضامن الأخوى ، وتناولت جدولاً للأعمال شمل نقطتين هما :
١ ــ التعاون التجارى والاقتصادى.
٢ ــ التعاون الثقافى والعلمى والفنى .

وبالنسبة للمباحثات التى أجراها خبراء الجانبين كان السيد السفير على شوقى الحديدى مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية المصرية يرأس الجانب المصرى. فى حين رأس السيد مارتان شونجونج ايافور المبعوث الخاص لدى رئاسة الجمهورية الكاميرونية الجانب الكاميرونى .

أولاً ــ التعاون التجارى والاقتصادى :

أقر الجانبان بصفة عامة بأن مستوى التبادل التجارى والاقتصادى بين بلديهما لا يرقى إلى مستوى العلاقات السياسية الممتازة القائمة بينهما ، وأن ضعف المبادلات يعود إلى عدم الاستثمار لأحكام الاتفاق التجارى الموقع بين البلدين فى القاهرة فى ٧ نوفمبر ١٩٧٧ .
وعليه وبغية توثيق أواصر التعاون بينهما فى جملته وتكثيفه وتنويعه ، اتفق الجانبان على ما يلى :

(أ) فى المجال التجارى :

ــ تبادل الوفود التجارية من رجال الأعمال .
ــ الاشتراك الفعلى فى المعارض والأسواق المقامة فى كلا البلدين .
ــ الاتصالات المباشرة بين الهيئات المكلفة بتنشيط التجارة الخارجية فى كل من البلدين .
ــ إقامة معرض للمنتجات المصرية فى دوالا فى اطار الشركة المصرية « النصر للتصدير والاستيراد » .

كما بحث الجانبان القائمتين « أ » و« ب » للسلع التى يمكن أن يشملها التبادل بين البلدين والمرفقتين بالاتفاق التجارى لعام ١٩٧٧ وقررا تضمين السلع الآتى ذكرها :

بالنسبة لجمهورية الكاميرون :

ــ قشرة الخشب المقطوع .
ــ ألواح زجاج .
ــ بن مجروش .
ــ التبــغ .
ــ السكر الخام .

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية ، وبالأولوية :

ــ الملـــح .
ــ الأقمشة وخيوط الكتان .
ــ بطاطين صوف وسجاجيد .
ــ العطور ومواد التجميل .
ــ المنتجات المعدنية .

وقد سجل الجانب الكاميرونى الرغبة التى أبداها الجانب المصرى فى أن يمد الخط الملاحى الأوروبى دوالا ــ مارسيليا لشركة الملاحة الكاميرونية حتى الموانى المصرية.

(ب) فى المجال الاقتصادى :

دعا الجانب الكاميرونى الجانب المصرى للمساهمة فى بعض مشروعات التنمية بالكاميرون بواسطة التمويل المشترك أو المشروعات المشتركة فى قطاعات التصنيع الزراعى والغابات والنسيج.
وقد سجل الجانب المصرى هذه الدعوة وسوف يوفد لهذا الغرض بعثة إلى الكاميرون لدراسة الموضوع.
اتفق الجانبان على مبدأ اجراء مفاوضات لعقد اتفاق عام للتعاون الاقتصادى والفنى والمالى وسوف يسارع الجانب الكاميرونى بتقديم مشروع بشأنه.

(جـ) فى المجال السياسى :

أبدى الجانب المصرى استعداده ــ بعد تبادل مثمر لوجهات النظر ــ لوضع خبرته فى مجال السياحة والفندقة فى متناول الكاميرون وخاصة بواسطة :
ــ تبادل المعلومات والخبراء.
ــ تأهيل الكوادر الكاميرونية فى المدارس المصرية.
ــ المساهمة المصرية فى إنجاز بعض المشروعات الفندقية فى الكاميرون.

ثانياً ــ التعاون الثقافى العلمى والفنى :

توصل الجانبان بالنسبة للتعاون الثقافى والعلمى والفنى إلى النتائج والتوصيات الآتية، وقد حدت بها الرغبة القوية فى تعزيز علاقاتها كذلك فى هذه المجالات.

(أ) التعليم والعلوم :

١ ــ فى مجال التعليم :

ــ قدم الجانب المصرى للجانب الكاميرونى عدداً من المنح السنوية فى المجالات التى حددها بروتوكول ٢٩ أغسطس ١٩٨٤.
وعبر الجانب الكاميرونى عن ارتياحه للاستعداد الذى أبداه الجانب المصرى لتسهيل شروط التسجيل والإقامة لأصحاب المنح الكاميرونيين فى جمهورية مصر العربية.
كما اتفق الجانبان على ضرورة عقد اتفاق بالنسبة لمعادلة الشهادات فى أقرب فرصة وسوف يسارع الجانب الكاميرونى بتقديم مشروع بشأنه.

٢ ــ فى مجال العلوم :

اتفق الجانبان على تشجيع الاتصالات المباشرة بين المؤسسات الجامعية والعلمية فى البلدين وخاصة مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى جمهورية مصر العربية، بغية التوصل إلى عقد اتفاقات محددة فى المرحلة القادمة.

(ب) الثقافة والإعلام :

١ ــ فى المجال الثقافى :

علم الجانب الكاميرونى بوجود أكاديمية للفنون فى جمهورية مصر العربية يشمل نشاطها :

ـــ الباليـــــه .
ـــ السينمـــا .
ـــ الموسيقى الكلاسيكية والشرقية .
وسجل الجانب الكاميرونى استعداد الجانب المصرى لاستقبال طلبة كاميرونيين فى هذه الأكاديمية .

٢ ــ فى مجال الإعلام :

أعاد الجانب الكاميرونى فى هذا الصدد التأكيد على ضرورة تطبيق أحكام بروتوكول اتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى المتصلة بهذا الموضوع .

(جـ) المجال العلمى والفنى :

فيما يتعلق بالصحة وبالإضافة إلى أحكام المادة (٢٨) من البروتوكول ، وعد الجانب المصرى بأن يضع خبرته فى مجال البحوث حول البلهارسيا فى متناول الجانب الكاميرونى .
ينطبق نفس الوضع لمجال المناجم والطاقة الذى تنظم أحكام المادة ٣٢ التعاون فى نطاقه .
قبل الجانب المصرى من حيث المبدأ زيارة بعثة استطلاع من الخبراء الكاميرونيين إلى جمهورية مصر العربية لمدة شهر.

وقع فى القاهرة يوم ٢٩ أغسطس ١٩٨٤ .

عن الجانب المصرى	عن الجانب الكاميرونى
د . بطرس بطرس غالى	**د . محمد بابا سالبه**
وزير الدولة للشئون الخارجية	الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية

أعضاء الجانب المصرى

ـــ السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى ـــ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـــ السيد السفير / على شوقى الحديدى ـــ مدير الإدارة الثقافية بوزارة الخارجية .
ـــ السيد السفير / أحمد صدقى ـــ مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ـــ السيد السفير / د . حسن جاد الحق ـــ سفير جمهورية مصر العربية المعين فى الكاميرون .
ـــ السيد الوزير المفوض / نبيه الديروطى ـــ نائب مدير الإدارة الثقافية بوزارة الخارجية .
ـــ السيد الدكتور / سمير رمزى ـــ رئيس القطاع بوزارة التعمير والمجتمعات الجديدة .
ـــ السيد الوزير المفوض التجارى / سعد نصر ـــ التمثيل التجارى .
ـــ السيد / محمود عبد المجيد ـــ مدير عام العلاقات العلمية بأكاديمية البحث العلمى .
ـــ السيد الدكتور / حلمى سيد ـــ مدير عام العلاقات الخارجية بوزارة الصحة .
ـــ السيدة / فوزية والى ـــ مدير عام العلاقات الثقافية بوزارة التعليم العالى .
ـــ السيد الدكتور / عبد الرحمن عطية ـــ وزارة الإعلام .
ـــ السيدة المستشار / شادية شكرى ـــ الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ـــ السيد المستشار التجارى / عظيم صادق ـــ التمثيل التجارى .
ـــ السيد المستشار التجارى / سعد زغلول ـــ التمثيل التجارى .
ـــ السيدة / آمال مصطفى ـــ قسم الاتفاقيات بالإدارة العامة للعلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
ـــ السيدة / اجلال السحيمى ـــ مدير الاتفاقيات بوزارة السياحة .

ـ السيد المهندس / محمد عبد الفتاح ـ وزارة الزراعة ..
ـ السيدة / نعمت زهير ـ الهيئة العامة للبترول .

أعضاء الجانب الكاميروني :

ـ السيد / محمد بابا سالبه ـ الوزير المنتدب لدى وزير خارجية الكاميرون .
ـ السيد / مارتان شاجونج ايافور ـ المبعوث الخاص لدى رئاسة الجمهورية .
ـ السيد الدكتور / بيتر شارل مافيمبا ـ مدير الطب الوقائي في وزارة الصحة العامة .
ـ السيد / سيليستان نجا سام ـ نائب مدير التعاون التجاري في وزارة التجارة والصناعة .
ـ السيد / ايكولونجنيه ـ نائب مدير الطاقة في وزارة المناجم والطاقة .
ـ السيد / فيكتور نجوكيه ـ باحث في وزارة التخطيط وتهيئة البيئة .
ـ السيد / بيير ندرنجيه ـ رئيس قسم أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط في وزارة الخارجية .
ـ السيد / أودوتا جنينيج ـ رئيس قسم التأهيل المهني في الهيئة العامة للسياحة .
ـ السيد / بول كيبيه ـ رئيس قسم التعاون الجامعي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
ـ السيد / اسحاق نيامب نجينيه ـ مساعد رئيس قسم الاتفاقيات والمعاهدات في وزارة الخارجية
ـ السيد / أيبونا نيتام ـ صحفي .

[١٣] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية ساحل العاج

(١٣ ـ ١٦ يناير ١٩٨٥)

بناء على دعوة الحكومة العاجية ، قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية ساحل العاج في الفترة من ١٣ إلى ١٦ يناير ١٩٨٥ .

وخلال إقامته ، استقبل السيد الدكتور بطرس غالي يوم ١٥ يناير ١٩٨٥ من قبل رئيس الدولة الرئيس هوفيه بوانييه حيث سلمه رسالة من فخامة الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

كما التقى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية أيضاً مع السيد الفونس بولي ، رئيس المحكمة العليا ، ومع كل من السادة :

ـ كميل اليالي ـ وزير الدولة .
ـ سيمون اكيه ـ وزير الخارجية .
ـ جان كونان باني ـ وزير الدفاع والفرقة المدنية .
ـ دنيس براكانون ـ وزير الزراعة والمياه والغابات .
ـ أحمدو ديام ـ وزير الاعلام .
ـ بالاكيتا ـ وزير التربية الوطنية والبحث العلمي .

وقد أجرى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ووزير خارجية ساحل العاج تبادلاً هاماً للآراء فى جو أخوى يسوده التفاهم حول المسائل الدولية وخاصة المشكلات الأفريقية.

ولاحظ الجانبان بارتياح تطابق وجهة نظر الحكومتين حول مجمل المسائل التى تم بحثها، وتماثل رؤيتها لاسلوب حلها.

وعلى المستوى الثنائى، سجل الجانبان بارتياح الرغبة المشتركة لدى حكومتيها لتوسيع وتدعيم التعاون بين جمهورية ساحل العاج وجمهورية مصر العربية. وتحقيقاً لذلك، قام الجانبان بتوقيع معاهدة للصداقة والتعاون، واتفاق للتعاون الثقافى والفنى بين ساحل العاج وجمهورية مصر العربية.

وقد عبر السيد وزير الدولة الدكتور بطرس غالى من جديد لقرينه العاجى عن شكره العميق للاستقبال الحار والودى الذى لقيه والوفد المرافق له، وأعرب عن قناعته بأن زيارته لساحل العاج سوف تسهم فى مزيد من دعم العلاقات الأخوية بين البلدين.

وقد وجه الوزير بطرس غالى الدعوة للسيد سيمون أكيه للقيام بزيارة رسمية لمصر، وقبلت الدعوة بسرور، وسيحدد موعدها فى وقت لاحق.

صدر فى أبيدجان فى ١٦ فبراير ١٩٨٥.

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية ساحل العاج
دكتور بطرس بطرس غالى	سيمون أكيه
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

[١٤] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية مالى

(١٦ ـ ١٩ يناير ١٩٨٥)

ـ بناء على دعوة من حكومة جمهورية مالى قام السيد الدكتور/ بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية على رأس وفد على مستوى هام بزيارة عمل رسمية لمالى خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ يناير ١٩٨٥.

ـ خلال هذه الزيارة استقبل الرئيس الجنرال موسى تراورى سكرتير عام الاتحاد الديمقراطى للشعب المالى ورئيس الجمهورية الدكتور بطرس غالى الذى سلم سيادته رسالة أخوة وصداقة من الرئيس حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وقد عبر الدكتور بطرس غالى للرئيس موسى تراورى عن الود والصداقة التى يكنها الشعب المصرى للشعب المالى وقيادته.

ـ وقد جرت المباحثات بين الدكتور عليون بلوندين باى وزير الخارجية والتعاون الدولى بجمهورية مالى والدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية فى جو من الأخوة والتفاهم التام والرغبة الصادقة فى تعزيز التعاون المثمر بين الدولتين وعلى الثقة المتبادلة والتطابق الكامل لوجهات النظر فى مختلف المسائل .

ـ وقد شارك فى هذه الاجتماعات :
من الجانب المالى (مرفق القائمة) .
من الجانب المصرى (مرفق القائمة) .

ـ على صعيد العلاقات الثنائية قام الطرفان باستعراض تطورات التعاون بين البلدين وقررا وضع استراتيجية جديدة لدفع التعاون بينهما ، وفى هذا الصدد أكدا على الدور الأساسى الذى تقوم به اللجنة المشتركة العليا المصرية ـ المالية فى تطوير وتنويع التعاون الاقتصادى والتجارى والفنى والثقافى بين البلدين وفى هذا الشأن اتفقا على اتخاذ كافة الاجراءات لتعزيز ودفع أوجه التعاون التى تم اقرارها فى محضر الدورة الثانية للجنة .

ـ ومن هذا المنطلق تمت اجتماعات الدورة الثالثة للجنة .
ـ أكد الطرفان على أهمية التعاون وتبادل الآراء بين الاتحاد الديمقراطى للشعب المالى والحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر من أجل تعميق روابط الأخوة والصداقة المصرية ـ المالية .

ـ أعرب الطرفان عن اقتناعهما الراسخ فى أن التضامن بين الدول النامية عنصر أساسى فى دعم التعاون بينهما . وفى هذا الصدد أكدا عزمهما على دفع علاقات التعاون العربى ـ الأفريقى وكذلك التعاون بين الجنوب على أساس التفهم والمصالح المشتركة .

ـ وعلى الساحة الدولية عبر الطرفان عن قلقهما العميق لتفاقم الأوضاع الدولية واللجوء المتكرر لاستخدام القوة وتدهور الوضع الاقتصادى الدولى ، كما أعرب الطرفان عن أهمية مضاعفة جهودهما من أجل تثبيت دعائم السلام والأمن الدولى وإنشاء نظام اقتصادى دولى جديد وإقامة علاقات ديمقراطية بين الأمم فضلاً عن التأييد التام لحركات التحرير فى كفاحها العادل من أجل الدفاع عن سيادتها واستقلالها طبقاً لمبادئ حركة عدم الانحياز.

ـ هذا وقد تركزت المباحثات بصفة خاصة حول الأوضاع فى افريقيا والشرق الأوسط .
ـ وبشأن المشاكل الأفريقية أعرب الطرفان عن رضائهما للنتائج الإيجابية لمؤتمر القمة العشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى أديس أبابا خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ نوفمبر ١٩٨٤ والذى ركز بصفة أساسية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى القارة وأهمية إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل التنمية التى تواجه القارة .
ـ وعن التعاون الأفريقى أعرب الطرفان عن تأييدهما الكامل لخطة عمل لاجوس ومبدأ التكامل الاقتصادى بين دول القارة والتضامن بين أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية . كما أعربا عن ترحيبهما بقرار القمة العشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية الخاص بعقد قمة اقتصادية خلال عام ١٩٨٥ . كما عبرا عن رغبتهما فى تحقيق خطة عمل لاجوس فى أفضل التوقيتات .

ـ كما أن الطرفين قد وجها اهتمامهما إلى استمرار التوتر وآثاره الوخيمة على الاستقرار فى القارة ، وقد عبر الطرفان عن تمسكهما بأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية خاصة تلك المتعلقة باحترام السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية لكل دولة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية واستخدام الوسائل السلمية فى حل المنازعات بين دول القارة .

ـ وبالنسبة لتشاد أعرب الطرفان عن قلقهما البالغ وأكدا أن حل هذه الأزمة يكمن فى المصالحة الوطنية واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لتشاد وكذلك انسحاب جميع القوات الأجنبية منها ، وفى هذا الصدد أبرز الطرفان تأييدهما للقرار ١٢١ الذى يطلب من رئيس جمهورية الكونغو مواصلة جهوده من أجل المصالحة بين أبناء تشاد وذلك بالتعاون مع الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية .

ـ وفيما يتعلق بالوضع فى شمال غرب القارة أكد الطرفان على تمسكهما بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوى كما أكدا التزامهما ببذل كافة جهودهما من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للصحراء الغربية يقوم على مقررات منظمة الوحدة الأفريقية المعنية .

ـــ وعن الوضع فى الجنوب الأفريقى أعرب الطرفان على ضوء التطورات الأخيرة عن قلقهما العميق تجاه سياسات الفصل العنصرى والاحتلال غير الشرعى المستمر لناميبيا والممارسات العدوانية والقلاقل التى يثيرها العنصريون فى جنوب أفريقيا ضد الدول المستقلة جنوب القارة.

ـــ وبالنسبة لناميبيا أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما لحركة سوابو الممثل الشرعى الوحيد للشعب الناميبى فى كفاحه من أجل الحرية والاستقلال كما أكدا أن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ هو الوسيلة الوحيدة لإيجاد حل عادل لمشكلة ناميبيا.

ـــ عبر الطرفان عن تأييدهما الكامل لشعب جنوب أفريقيا فى كفاحه ضد التفرقة العنصرية والسياسة غير الإنسانية للفصل العنصرى من أجل الحرية والتقدم الاجتماعى.

ـــ وعند استعراض الوضع فى الشرق الأوسط المتمثل فى عدوان اسرائيل على الشعب اللبنانى واحتلاله الأراضى العربية ومحاولات تصفية الشعب الفلسطينى أدان الطرفان السياسة التوسعية لدولة اسرائيل وأكدا على أن أى حل عادل ودائم لهذه المشكلة يتطلب الاعتراف بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تكوين دولته وكذلك انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس العربية.

ـــ كما أن الطرفين قد أكدا مرة أخرى ادانتهما لسياسة إقامة المستوطنات بالضفة الغربية وقطاع غزة التى تتبعها اسرائيل.

ـــ وعن النزاع بين العراق وإيران أعرب الطرفان عن أسفهما لاستمرار الحرب وقد وجها نداء لوقف هذه الحرب بين الأشقاء فوراً والبحث عن حل سلمى وعادل عن طريق التفاوض.

ـــ أكد الطرفان على أهمية الدور الذى تقوم به حركة عدم الانحياز كعنصر مستقل يساهم إيجابياً فى إيجاد حلول للمشاكل التى تواجه المجتمع الدولى، وفى هذا الصدد أعرب الطرفان عن أهمية اعطاء المؤتمر القادم لوزراء خارجية الحركة والذى سيعقد فى لواندا فى سبتمبر ١٩٨٥ أهمية خاصة.

ـــ وقد وجه الطرفان اهتماماً خاصاً للأزمة التى يعانى منها الاقتصاد العالمى وأعربا عن ضرورة إنشاء نظام اقتصادى دولى جديد يضع فى اعتباره الآمال المشروعة للدول النامية فى التنمية وفى تحقيق مبدأ المساواة والعدالة بين جميع شعوب العالم.

ـــ أعرب الطرفان عن رضائهما للنتائج الإيجابية التى أسفرت عنها هذه الزيارة وأكدا على أهمية مضاعفة اللقاءات بين المسئولين فى الدولتين على مختلف المستويات.

ـــ ولقد أعرب الدكتور بطرس غالى عن تقديره البالغ وامتنانه العميق لحكومة مالى للاستقبال الحافل والحار الذى لاقاه هو والوفد المرافق خلال الزيارة.

ـــ وجه وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى الدعوة لوزير خارجية مالى لزيارة جمهورية مصر العربية زيارة رسمية، وقد قبل وزير خارجية مالى هذه الدعوة ووعد بتلبيتها على أن يتم الاتفاق على موعدها بالطرق الدبلوماسية.

حرر فى باماكو فى ١٩ / ١ / ١٩٨٥.

عن حكومة جمهورية مالى	عن حكومة جمهورية مصر العربية
السيد عليون بلوندين باى	**دكتور بطرس بطرس غالى**
وزير الخارجية والتعاون الدولى	وزير الدولة للشئون الخارجية

١٥ - محضر الدورة الثالثة للجنة المشتركة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالى
باماكو (من ١٧ إلى ١٩ يناير ١٩٨٥)

وفقاً لاتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى العامة الموقعة فى باماكو يوم ٧ مايو ١٩٧٩ انعقدت الدورة الثالثة لاجتماعات اللجنة المشتركة العليا المصرية المالية فى باماكو فى الفترة من ١٧ إلى ١٩ يناير ١٩٨٥ .

وقد كان الأستاذ / عليون بلونديان باى وزير الخارجية والتعاون الدولى فى جمهورية مالى على رأس الوفد المالى .

بينما رأس الجانب المصرى الدكتور / بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية فى جمهورية مصر العربية .

ويتضمن المرفق قائمة بأعضاء الوفدين .

دارت اجتماعات اللجنة فى جو من الصداقة والتفاهم بشكل يعكس علاقات الأخوة القائمة بين شعبيها وقيادتيها السياسية وبين رئيس الدولتين .

ولقد تم اقرار جدول الأعمال التالى :

١ ـ التعاون الاقتصادى :

(أ) التعاون الزراعى .

(ب) الهياكل الأساسية :

ـ الطـرق .

ـ فندق الصداقة .

(جـ) تعاون تجارى :

ـ وضع شركة النصر للتصدير والاستيراد فى باماكو .

ـ تنمية التبادل التجارى بين البلدين .

ـ تعاون مالى .

ـ مشكلة القرض (يتولاها رئيسا الوفدين) .

٢ ـ التعاون الثقافى والعلمى والفنى :

٣ ـ موضوعات مختلفة .

ولقد استعرض الوفدان وضع العلاقات الثنائية فى المجالات التالية :

١ ـ التعاون الاقتصادى :

(أ) فى المجال الزراعى :

اتفق الجانبان على تنشيط التعاون فى المجال الزراعى وتنفيذاً لذلك تعهد الجانب المصرى بوضع ثلاثة خبراء فى الزراعة وخبيرين فى الرى تحت تصرف الجانب المالى وذلك عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

على أن يتولى الجانب المالى فيما بعد تحديد تخصصات هؤلاء بشكل دقيق ، كما طلب الجانب المالى تقديم سماد ومبيدات لاستخدامها في عمليات استصلاح الأراضى وقد أخذ الجانب المصرى علماً بهذا الطلب .

(ب) الهياكل الأساسية :

أكد الجانب المصرى استعداده التام لإيفاد الخبراء المطلوبين من الجانب المالى لإجراء دراسة جدوى للمشروعات المطروحة من هذا الجانب وذلك قبل شهر يونيو ١٩٨٥ .

وفى هذا الصدد قدم الجانب المالى إلى الجانب المصرى المستندات التنفيذية الخاصة بمشروعى :

- اعادة تمهيد طريق باماكو ـ كاتى ـ كالاكامى .
- توسيع فندق الصداقة .

وقد أوضح الجانب المصرى أن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا سوف يتحمل نفقات الخبراء الذين سيحضرون لدراسة ملف المشروعين .

ولقد أعلن الجانب المصرى استعداده لتعضيد مساعى مالى لدى الجهات التى يمكن أن تقدم رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعين سواء على المستوى الدولى أو الثنائى .

(جـ) التعاون التجارى :

أعرب الجانب المصرى عن شكره للجهود التى تبذلها مالى من أجل تسوية الخلاف بين شركة النصر وجهات اقتصادية فى مالى .

وقد أشار الجانب المالى أنه سيواصل ما شرع فيه من أعمال من أجل التسوية النهائية لهذا الخلاف

من ناحية أخرى اتفق الطرفان على زيادة حجم التبادل التجارى بينهما وقد تم تحقيقاً لذلك تبادل قوائم السلع المطروحة للتصدير وهذه القوائم مرفقة بهذا المحضر .

وبغية زيادة التبادل التجارى اقترح الجانب المالى مايلى :

- تبادل زيارات رجال الأعمال بين البلدين .
- مساهمة رأس المال المصرى الممثل فى المختصين المصريين فى رأس مال عدد من شركات القطاع العام فى مالى .
- اقامة اتصالات مباشرة بين غرف التجارة ومراكز تنمية التجارة الخارجية فى البلدين .
- تنظيم معارض تجارية مصرية فى باماكو ومالية فى القاهرة .
- اقامة شركات مختلطة خاصة بين ماليين ومصريين .

ولقد رحب الجانب المصرى بهذه الاقتراحات وأبدى استعداده لدراسة أى مشروع مالى فى هذا الصدد بطريقة إيجابية .

(د) التعاون فى النواحى المالية :

أوضح الجانب المالى الصعوبات التى حالت دون قيامه بالوفاء بتعهداته والتى جعلته يتقدم بطلب لإعادة جدولة الدين .

ولقد تفهم الجانب المصرى المبررات المقدمة فى هذا الشأن ووافق على إعادة جدولة الديون بشروط يتم تحديدها عن طريق مفاوضات لاحقة .

ولقد أخذ الجانب المصرى علماً بنية الجانب المالى الأكيدة فى الوفاء بتعهداته المالية .

٢ ـ التعاون الثقافى والعلمى والفنى :

استعرض الجانبان مختلف أوجه التعاون الثقافى والعلمى والفنى القائم بين البلدين طبقاً للبروتوكول التنفيذى لعامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ الموقع فى ٢٨ مارس ١٩٨٤ فى القاهرة .

وقد أعرب الجانبان عن ارتياحهما للجهود المبذولة من الطرفين لوضع هذا البروتوكول موضع التنفيذ .

(أ) التعاون فى مجال المنح الدراسية والتدريبية :

اتفق الطرفان على ما يلى :
ـ اتخاذ الترتيبات بصفة عاجلة حتى يتم تغيير المرشحين الذين يختارهم الجانب المالى .
ـ تحديد الاجراءات الكفيلة بتسهيل توزيع المنح الدراسية وفى هذا الصدد قد إتفق على أن أمر اختيار المرشحين للمنح التى تقدمها الحكومة المصرية يرجع إلى الجانب المالى مع اقرار الاختيار من جانب السفارة المصرية فى باماكو.

(ب) التعاون الثقافى :

طلب الجانب المالى معاونة الجانب المصرى فى إصدار الكتب والمستندات ، وقد سجل الجانب المصرى هذا الطلب بإيجابية على أن يتقدم الجانب المالى بطلب حتى يتولى الصندوق المصرى تمويلها فى حدود إمكانياته .

(جـ) التعاون فى المجال الإعلامى :

اتفق الطرفان على اعطاء دفعة قوية فيما يختص بعلاقاتهما فى المجال الإعلامى وفى هذا الصدد سيتم تبادل البرامج الإذاعية والتليفزيونية والأفلام ووثائق الصحف ، وقد أكد الجانب المصرى على عزمه تقديم منح للصحفيين والفنيين فى مجالى الإذاعة والتليفزيون الماليين للمشاركة فى البرامج التدريبية التى تنظمها وزارة الإعلام المصرية .

(د) التعاون فى المجال الصحى :

أعرب الجانب المالى عن شكره للجانب المصرى على ما تلقاه من أدوية . كما تقدم بقائمة للأدوية الأساسية التى أعدتها المنظمة العالمية للصحة حتى يتم إرسالها قريباً .
وقد أبدى الجانب المصرى استعداده بأن يقدم عن طريق الصندوق المصرى دورات تدريبية قصيرة المدى لثلاث أطباء ماليين فى معهد بلهارس بالقاهرة .

٣ ـ موضوعات مختلفة :

التعاون بين المؤسسات الديمقراطية للشباب والمرأة فى البلدين :

ـ أعرب الجانب المالى للجانب المصرى عن رغبته فى تطوير علاقاته مع مؤسسات الشباب والمؤسسات النسائية فى الدولتين . وقد سجل الجانب المصرى بسرور هذه الرغبة وعرض أن يقوم الصندوق المصرى للمعونة الفنية بتحمل نفقات سفر وإقامة وفد من منظمات المرأة (أربعة أفراد) ووفد من منظمات الشباب (أربعة أفراد) إلى القاهرة .

التعاون فى مجال النقل الجوى :

أبلغ الجانب المالى الجانب المصرى عن قراره بفتح شركة إيرمالى لرؤوس الأموال الأجنبية وقد أخذ الجانب المصرى علماً بذلك وطلب إعداد ملف خاص بهذا الموضوع لتقديمه إلى مسئول شركة مصر للطيران فى أبيدجان الذى سيقوم قريباً بزيارة مالى .

التعاون من أجل تشغيل مركز الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية والتعاون الدولى فى مالى :

اتفق الطرفان على تنمية التعاون من أجل تشغيل مركز الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية والتعاون الدولى فى مالى على الوجه التالى :

ــ ارسال أساتذة ومحاضرين مصريين .
ــ التعاون بين مختلف مراكز التدريب للدبلوماسيين .

ولقد أعرب الوفدان عن ارتياحهما لجو الصداقة والأخوة التي سادت جلسات الدورة الثالثة للجنة المشتركة العليا المصرية المالية .

وقد قدم الجانب المصرى للجانب المالى شكره على الاستقبال الحار وحسن الضيافة الذى لاقاها .

اتفق الجانبان على عقد الدورة الرابعة للجنة المشتركة العليا بالقاهرة فى موعد سيتم تحديده بالطرق الدبلوماسية .

حرر فى باماكو فى ١٩ يناير ١٩٨٥ ، من نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية لها نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مالى
عليون بلونديان باى
وزير الخارجية والتعاون الدولى

عن جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[١٦] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية السنغال

(١٩ ــ ٢٣ يناير ١٩٨٥)

بناء على دعوة السيد ابراهيما فال وزير خارجية جمهورية السنغال قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية للسنغال فى الفترة من ١٩ إلى ٢٣ يناير ١٩٨٥ .

وكان فى رفقة الدكتور بطرس بطرس غالى وفد مكون من :
ــ السفير / أحمد صدقى ــ مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ــ السفير / حسن عبد السلام رمضان ــ سفير جمهورية مصر العربية فى داكار .
ــ المستشار / عصام حنفى عثمان ــ بسفارة جمهورية مصر العربية فى داكار .
ــ المستشار / على ماهر السيد ــ مدير مكتب السيد وزير الدولة .
ــ المستشار / فايز بكتاش ــ بسفارة جمهورية مصر العربية فى داكار .
ــ السكرتير الثانى / محمد خيرت ــ بمكتب السيد وزير الدولة .

وكان السيد ابراهيما فال وزير خارجية السنغال على رأس وفد يضم كلا من :
ــ السفير / محمد شمس الدين ندوى ــ سفير السنغال فى القاهرة .
ــ السيدة / أبسا كالود بيكرز دياللو ــ السفير ومدير الشئون السياسية والثقافية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / بابا كار ديوب ــ السفير ومدير الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / دياخا ديالو ــ مدير إدارة الشئون القانونية والقنصلية بالإنابة بوزارة الخارجية .

علاوة على عدد من كبار الموظفين من عدة وزارات .
وفى خلال الزيارة استقبل الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال الدكتور بطرس غالى الذى سلمّ لسيادته رسالة صداقة من الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وفى هذه المناسبة ، تم التأكيد مرة أخرى على عزم الرئيسين الموقرين على أن يدأبا على تعزيز العلاقات السنغالية المصرية ، بما يدعم طابع التضامن المثالى لهذه العلاقات .

وعليه ، فقد قام الدكتور بطرس غالى باسم الرئيس حسنى مبارك بتجديد الدعوة الموجهة إلى الرئيس عبده ضيوف للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية .
بنفس الروح ، عقد وزيرا خارجية البلدين لقاء ثنائياً منفرداً أعقبته جلسة عمل شملت أعضاء الوفدين . خلال هذه الجلسة الهامة تم استعراض كافة مجالات التعاون الودى والأخوى القائم بين جمهورية السنغال وجمهورية مصر العربية .

وقد اتضح من خلال هذه اللقاءات وجلسات العمل بين الجانبين السنغالى والمصرى التطابق الكامل لوجهات نظرهما تجاه معظم الموضوعات التى استعرضت ولا سيم ما يتعلق بضرورة تدعيم ودفع التعاون الثنائى بينهما .
وهكذا ، فقد أعاد الجانبان تأكيد عزمها المشترك على اتخاذ كل ما يلزم لتنويع وتعزيز هذا التعاون بما يتناسب مع العلاقات السياسية المتميزة التى تربط بين البلدين .
وقد أعاد الجانبان تأكيد تمسكها بمنظمة الوحدة الأفريقية التى تشكل اطاراً لا بديل عنه للتشاور وأداة هامة للتعاون بين الدول الأفريقية والتنمية .
ومن هذا المنطلق أعاد الجانبان تأكيد عزمهما الراسخ على العمل من أجل انجاح الاجتماع الوزارى القادم لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى سيتولى الاعداد لاجتماع القمة الاقتصادية بناء على قرار مؤتمر القمة العشرين للمنظمة .
كما أن الطرفين قد أبرزا من جانب آخر ضرورة بذل كافة المساعى من أجل ضمان نجاح مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المقرر انعقاده فى لواندا فى سبتمبر ١٩٨٥ .

وباستعراض الوضع فى أفريقيا أعرب الوزيران بحزم عن عزمهما مواصلة العمل من أجل استقرار القارة الأفريقية وتضافرها .
كما أكدا من جديد اقتناعهما بأن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا باحترام مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وبصفة خاصة مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .
ومن ناحية أخرى ، أكد الجانبان على ضرورة التوصل عن طريق الحوار والتفاوض إلى حلول دائمة للمشكلات التى ينتج عنها التوتر فى أفريقيا والعمل على حماية القارة الأفريقية من محاولات المساس باستقرارها .

وعند دراسة الوضع فى الجنوب الأفريقى ، رأى الطرفان أن إقامة السلام الدائم فى المنطقة لابد أن يأتى بالضرورة من خلال استقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ، ومن خلال القضاء على نظام الفصل العنصرى البغيض فى جنوب أفريقيا ، وذلك من أجل بناء مجتمع عادل وحر وديمقراطى ، ويسوده احترام حقوق الإنسان .

وقد أولى الطرفان عناية كبيرة لقضية الشرق الأوسط وأعادا تأكيد اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى هذه المنطقة لن يتحقق إلا من خلال الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى لاسيا حقه فى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة ، ومن خلال انسحاب اسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك القدس العربية .

وعند استعراض الوزيرين التعاون العربى الأفريقى الذى تهتم به كل من السنغال ومصر بصورة خاصة أكد الوزيران على أهمية التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب الذين تجمعهم أواصر التاريخ والحضارة وتراودهم نفس الآمال فى تقدم حقيقى متصل نحو مستقبل يسوده التضامن .

كما تعرض الجانبان لظاهرة التصحر لا سيا فى بلاد منطقة الساحل وأعربا عن رغبتهما فى اتخاذ كل ما يلزم لمحاربة هذا الوباء .

ومن هذا المنظور، حيا الجانب المصرى المبادرة التاريخية التى اتخذها الرئيس عبده ضيوف حين دعا لانعقاد مؤتمر بداكار فى يوليو ٨٤ حول الجفاف والتصحر فى بلاد الساحل .

وقد حرص الدكتور بطرس غالى على أن يقدم خالص شكره بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن الوفد المرافق له للسيد الوزير ابراهيما فال للاستقبال الأخوى والودى والحار الذى لقيه خلال الزيارة .

ولقد وجه الدكتور بطرس غالى للسيد الوزير ابراهيما فال دعوة للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية ، قبلها سيادته بسرور على أن يحدد موعدها فى تاريخ لاحق بالطرق الدبلوماسية .

حرر فى داكار يوم ٢٣ يناير ١٩٨٥ من نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية لكل منها نفس الحجية .

وزير الدولة للشئون الخارجية
لجمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى

وزير خارجية جمهورية السنغال
ابراهيما فال

[١٧] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة بجمهورية بوركينا فاسو إلى جمهورية مصر العربية

(٢٥ أبريل ــ أول مايو ١٩٨٥)

تلبية لدعوة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام الكابتن بليز كومباوريه وزير الدولة برئاسة جمهورية بوركينا فاسو ووزير العدل وحامل الأختام بها بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٥ أبريل إلى أول مايو سنة ١٩٨٥ .

وقد رأس السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصرى الذى يضم كلا من :
ــ السيد السفير / أحمد صدقى ــ مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ــ السيد الوزير المفوض / أحمد فؤاد ابراهيم ــ رئيس قسم وسط أفريقيا بالإدارة الأفريقية .
ــ السيد الوزير المفوض / على ماهر السيد ــ مدير مكتب السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ الآنسة السكرتير أول / فايزة أبو النجا ــ بمكتب السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد السكرتير ثان / هشام الزميتى ــ بمكتب السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية .

وقد رافق الكابتن بليز كومباوريه فى زيارته وفد كبير يضم كلاً من :
ــ السيد / بوانا كابو ــ المستشار برئاسة جمهورية بوركينا فاسو.
ــ السيد / ماكسيم يابير ــ القائم بالأعمال بالنيابة بسفارة بوركينا فاسو فى مصر.
ــ السيد / أميدو مايجا ــ مساعد وزير الدولة الكابتن كومباوريه .

وخلال هذه الزيارة سلم الكابتن بليز كومباوريه رسالة صداقة وأخوة موجهة من الكابتن توماس سانكارا رئيس المجلس الوطنى للثورة فى بوركينا فاسو ورئيس حكومتها إلى أخيه وصديقه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وبهذه المناسبة فقد أعاد الطرفان تأكيد عزمهما دعم التعاون الثنائى بين بوركينا فاسو ومصر توطيداً للطابع المثالى لعلاقات التضامن بين الدولتين.

كما عقد وزير الدولة البوركينابى سلسلة اجتماعات مع السيد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية شارك فيها أعضاء الوفدين وتم خلالها استعراض كافة أوجه التعاون الأخوى الذى يربط بين بوركينا فاسو ومصر.

وأسفرت هذه الاجتماعات عن تطابق كامل فى وجهات النظر فيما يتعلق بكافة المسائل التى تم بحثها، كما تأكدت ضرورة دعم وتنشيط التعاون الثنائى إذ أعرب الطرفان عن ارادتهما فى بذل كل الجهود لدعم وتنويع هذا التعاون ليصل إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة التى تربط بين الدولتين.

وفى هذا الصدد فقد قرر الطرفان إنشاء لجنة عليا مشتركة على المستوى الوزارى تكون مهمتها دعم وتنويع وتنشيط العلاقات الثنائية، على أن تجتمع مرة كل عامين بالتناوب بين القاهرة وواجاد وجو.

واستعرض الطرفان الموقف فى القارة الأفريقية وعلى الساحة الدولية، حيث أكدا تمسكهما بمنظمة الوحدة الأفريقية كإطار لا غنى عنه للتشاور وكأداة متميزة للتعاون بين الدول الإفريقية.

وانطلاقاً من هذه الروح فقد أعرب الطرفان عن عزمهما العمل من أجل نجاح مؤتمر القمة الاقتصادى لرؤساء الدول والحكومات أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية الذى ينعقد فى أديس أبابا فى يوليو سنة ١٩٨٥. كما أكدا أهمية بذل كل الجهود من أجل نجاح المؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز الذى ينعقد فى لواندا ــ أنجولا فى سبتمبر ١٩٨٥.

وأعلن الطرفان عزمهما المضى فى التحرك من أجل تحقيق الاستقرار فى كافة أرجاء القارة الإفريقية، وأعادا تأكيد قناعتهما بأنه لتحقيق هذا الهدف فيجب بالضرورة احترام مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وبصفة خاصة تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدول.

وأكد الطرفان أهمية التوصل لحلول دائمة للمشكلات التى تثير التوتر فى القارة الأفريقية عن طريق الحوار والمفاوضات حفاظاً على تماسك القارة ووحدتها ازاء محاولات زعزعة الاستقرار والتدخلات الخارجية.

وفيما يتعلق بالوضع فى تشاد فقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما للجهود المبذولة حالياً والتى تهدف لتحقيق الوفاق الوطنى بين الأخوة التشاديين حتى تنعم هذه الدولة بالسلام وبالاستقرار والوحدة، فى ظل استقلالها ووحدة أراضيها وبعيداً عن كل تدخل أجنبى.

واستعراضاً للوضع القائم فى الصحراء الغربية أشار الطرفان إلى ضرورة الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية ولا سيا تلك الصادرة عن قمة نيروبى وقمة أديس أبابا حتى يمكن التوصل لحل عادل وسلمى لهذا النزاع.

كما استعرض الطرفان الوضع فى الجنوب الأفريقى حيث أكدا أن اقرار السلام الدائم فى هذه المنطقة يتطلب بالضرورة حصول ناميبيا على استقلالها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ والقضاء على نظام الابارتهايد وسياسة الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا ليقوم المجتمع على أسس العدالة والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وفى هذا الصدد فقد أدان الطرفان بشدة قرار حكومة بريتوريا العنصرية الأخير الخاص بإقامة حكومة عميلة فى ناميبيا. كما أعربا عن رضائهما عن النتائج الإيجابية والهامة التى أسفر عنها الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز الذى انعقد فى نيودلهى من ١٩ إلى ٢١ أبريل سنة ١٩٨٥ وخاصة فيما يتعلق باقرار استراتيجية موحدة تهدف للإسراع بحصول شعب ناميبيا على استقلاله الوطنى.

وفيما يتعلق بالوضع فى منطقة الشرق الأوسط أكد الطرفان أن الحل العادل والشامل لهذه المنطقة ينبغى أن يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره، وجلاء اسرائيل عن كل الأراضى العربية المحتلة بما فى ذلك القدس العربية. وقد وجه الجانب البوركينابى التهنئة للجانب المصرى على الجهود التى تقوم بها مصر للتوصل إلى اقرار السلام الشامل القائم على تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى.

كما أعرب الطرفان عن قناعتها بأن الاتفاق الموقع فى ١١ فبراير سنة ١٩٨٥ بشأن التحرك المشترك للأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية يعد خطوة إيجابية لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما أكد الطرفان ارتباطهما للتعاون العربي الأفريقي لما يشكله من أهمية بالنسبة للعرب والأفارقة الذين يربطهم التاريخ المشترك ولهم حضارة مشتركة وتجمعهم آمال مشتركة نحو عمل جاد ومستمر من أجل مستقبل يقوم على التضامن فيما بينهم.

وتناول الطرفان بالبحث ظاهرة الجفاف والتصحر التي تتعرض لها القارة الأفريقية وبصفة خاصة دول منطقة الساحل الأفريقي حيث أكدا عزمهما على التصدى لهذه الظاهرة بشتى الطرق. وفى هذا الصدد فقد أعرب الجانب المصرى عن استعداده لتقديم ما لمصر من خبرات فى هذا المجال إلى بوركينا فاسو.

واتفق الطرفان على أهمية التشاور المستمر والتنسيق الدبلوماسي فيما بينهما نظراً لعضوية كل منهما فى مجلس الأمن وحتى يمكنهما الدفاع عن المبادئ السامية لميثاق الأمم المتحدة.

وقد عبر الكابتن بليز كومباوريه باسمه وباسم الوفد المرافق له عن الشكر العميق للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية على الاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه الوفد البوركينابى خلال الزيارة.

كما وجه الكابتن كومباوريه الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي للقيام بزيارة رسمية لبوركينا فاسو. وقد قبلها السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية بامتنان على أن يتم الاتفاق على موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية.

تحرر فى القاهرة يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٥، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية وللنصين حجية متساوية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة بوركينا فاسو
د. بطرس بطرس غالي	**الكابتن بليز كومباوريه**
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الدولة برئاسة الجمهورية
	ووزير العدل وحامل الأختام

[١٨] بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية بنين الشعبية إلى جمهورية مصر العربية

(٢٧ ـ ٣١ مايو ١٩٨٥)

تلبية لدعوة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية، قام السيد / فريدريك آفو وزير الخارجية والتعاون بجمهورية بنين الشعبية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣١ مايو ١٩٨٥.

رأس السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصرى الذى ضم :
ـ السيد السفير / أحمد صدقى ـ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
ـ السيد السفير / وفيق حسنى ـ مدير إدارة الشئون الاقتصادية الدولية .
ـ السيد السفير / عادل المراغى ـ نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية .
ـ السيد الوزير المفوض / على ماهر السيد ـ مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد السكرتير ثان / هشام الزميتى ـ بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد السكرتير ثان / محمد عبد الحكم ـ بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .

ورافق السيد فريدريك آفوفى زيارته وفد كبير يضم كلا من :
ـ السيد / ايدموند كاكبوتوزو ـ مدير الإدارة الإفريقية والدول العربية بوزارة الخارجية والتعاون البنينية .
ـ السيد / سانيا فاليلو ـ رئيس القسم العربى بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية والتعاون البنينية .

وخلال الزيارة استقبل السيد الرئيس حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية السيد فريدريك آفو الذى نقل لسيادته رسالة صداقة من الرئيس كيريكوماثيو رئيس جمهورية بنين الشعبية .

كما جدد الطرفان عزمهما على دعم علاقات الصداقة والتعاون بين بنين ومصر توطيداً للطابع المثالى لعلاقات التضامن بين الدولتين .

وبهذه المناسبة فقد قام رئيسا الوفدين بالتوقيع على اتفاق للتعاون الاقتصادى واتفاق لإنشاء اللجنة المشتركة العليا للتعاون بين الدولتين .

كما عقد وزير الخارجية البنينى سلسلة اجتماعات مع السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية شارك فيها أعضاء الوفدين وتم خلالها استعراض كافة أوجه التعاون الأخوى الذى يربط بين مصر وبنين .

وأسفرت هذه الاجتماعات عن تطابق كامل فى وجهات النظر فيما يتعلق بكافة المسائل التى تم بحثها ، كما تأكدت ضرورة دعم وتنشيط التعاون الثنائى إذ أعرب الطرفان عن إرادتهما المشتركة فى بذل كل الجهود لدعم وتنويع هذا التعاون ليصل إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة التى تربط بين الدولتين .

واستعرض الطرفان الموقف فى القارة الإفريقية وعلى الساحة الدولية حيث أكدا تمسكهما بمنظمة الوحدة الأفريقية ومبادئ ميثاقها وأعرب الطرفان عن قناعتهما بأن المنظمة القارية تعد إطاراً لا غنى عنه للتشاور واداة متميزة للتعاون بين الدول الإفريقية .

وانطلاقاً من هذه الروح فقد أعرب الطرفان عن عزمهما العمل من أجل نجاح مؤتمر القمة الاقتصادى لرؤساء الدول والحكومات أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية الذى ينعقد فى أديس أبابا سنة ١٩٨٥ .

وأعلن الطرفان عزمهما المضى فى التحرك من أجل تحقيق الإستقرار فى كافة أرجاء القارة الإفريقية ، وأعادا تأكيد قناعتهما بأنه لتحقيق هذا الهدف فيجب بالضرورة احترام مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وبصفة خاصة تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدول .

وأكد الطرفان أهمية التوصل لحلول دائمة للمشكلات التى تثير التوتر فى القارة الإفريقية عن طريق الحوار والمفاوضات حفاظاً على تماسك القارة ووحدتها إزاء محاولات زعزعة الاستقرار والتدخلات الخارجية .

وفيما يتعلق بالوضع فى تشاد فقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما للجهود المبذولة حالياً والتى تهدف لتحقيق الوفاق الوطنى بين الأخوة التشاديين حتى تنعم هذه الدولة بالسلام والاستقرار والوحدة ، فى ظل استقلالها ووحدة أراضيها وبعيداً عن كل تدخل أجنبى .

واستعراضاً للوضع القائم فى الصحراء الغربية أشار الطرفان إلى ضرورة الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية حتى يمكن التوصل لحل عادل وسلمى لهذا النزاع .

كما استعرض الطرفان الوضع فى الجنوب الإفريقى حيث أكدا أن اقرار السلام الدائم فى هذه المنطقة يتطلب بالضرورة حصول ناميبيا على استقلالها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ والقضاء على نظام الابارتهايد

وسياسة الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا ليقوم المجتمع على أسس العدالة والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وفى هذا الصدد فقد أدان الطرفان بشدة قرار حكومة بريتوريا العنصرية الأخير الخاص بإقامة حكومة عميلة فى ناميبيا. كما أعربا عن رضائهما عن النتائج الإيجابية والهامة التى أسفر عنها الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق حركة عدم الإنحياز الذى انعقد فى نيودلهى من ١٩ إلى ٢١ أبريل سنة ١٩٨٥. وخاصة فيما يتعلق بإقرار استراتيجية موحدة تهدف للإسراع بحصول شعب ناميبيا على استقلاله الوطنى.

كما جدد الطرفان تمسكهما بمبادئ عدم الانحياز وبضرورة دعم الحركة ودورها على الساحة الدولية وأكدا الأهمية التى يولياها للمؤتمر الوزارى للحركة الذى سينعقد فى لواندا ــ أنجولا ــ سبتمبر ١٩٨٥.

وفيما يتعلق بالوضع فى منطقة الشرق الأوسط أكد الطرفان أن الحل العادل والشامل لهذه المشكلة ينبغى أن يقوم على أساس الإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره، وجلاء اسرائيل عن كل الأراضى العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس العربية. وقد وجه الجانب البنينى التهنئة للجانب المصرى على الجهود التى تقوم بها مصر للتوصل إلى إقرار السلام الشامل القائم على تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى.

وأعرب الجانبان عن قلقهما العميق لتصاعد المعارك فى لبنان، ولما يتعرض له الفلسطينيون فى المخيمات، ووجها نداء لتحقيق الوقف الفورى للمعارك فى لبنان تمهيداً لتحقيق الوحدة الوطنية بين كافة الطوائف.

كما أعربا عن أسفهما لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية، وجّددا الدعوة للطرفين لوقف القتال، والعمل على حل سلمى للخلاف بينهما عن طريق المفاوضات.

وأكد الطرفان ارتباطهما ودعمهما للتعاون العربى الإفريقى لما يشكله من أهمية بالنسبة للعرب والأفارقة الذين يربطهم التاريخ المشترك وهم حضارة مشتركة وتجمعهم آمال مشتركة نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

وقد عبر السيد / فريديريك آفو باسمه وباسم الوفد المرافق له عن الشكر العميق للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية على الاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه الوفد البنينى خلال الزيارة.

ووجه السيد / فريديريك آفو الدعوة للسيد بطرس بطرس غالى للقيام بزيارة رسمية لبنين. وقد قبلها السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية بإمتنان على أن يتم الإتفاق على موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية.

تحرر فى القاهرة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٨٥ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية وللنصين حجية متساوية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية بنين الشعبية
د. بطرس بطرس غالى	فريدريك آفو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون

| ١٩ | بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية بجمهورية موزمبيق الشعبية إلى جمهورية مصر العربية

(٢ ـ ٦ أغسطس ١٩٨٥)

بناء على دعوة من الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية قام السيد جواكيم البرتو شيسانو وزير خارجية جمهورية موزمبيق الشعبية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ٢ إلى ٦ أغسطس ١٩٨٥.

خلال هذه الزيارة استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك الوزير شيسانو الذى نقل إلى سيادته رسالة صداقة وأخوة من أخيه الرئيس ساموراً ماشيل رئيس جمهورية موزمبيق الشعبية.

كما أجريت محادثات مثمرة بين الوزيرين المصرى والموزمبيقى والوفدين المرافقين فى جو من الصداقة والأخوة. وقد تم خلال هذه المحادثات استعراض عدد من القضايا السياسية والاقتصادية الدولية التى تهم البلدين وكذلك العلاقات الثنائية بينهما.

١ ـ منظمة الوحدة الإفريقية :

أعاد الوزيران تأكيد إيمانهما الراسخ بمنظمة الوحدة الإفريقية وميثاق ومبادئ المنظمة واتفقا على تنسيق جهودهما لدعم الوحدة والتضامن الإفريقى ومن أجل المساهمة فى إيجاد حلول سلمية للخلافات الإفريقية وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاق أديس أبابا.

وقد عبر الجانبان عن ارتياحهما تجاه نجاح مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية ولا سيما إصداره لإعلان أديس أبابا الخاص بالوضع الاقتصادى فى أفريقيا وتوصله إلى قرارات خاصة بمشكلة المديونية الإفريقية وإنشاء صندوق خاص للطوارئ وآخر للتنمية.

٢ ـ الصحراء الغربية :

نادى الطرفان بضرورة التوصل إلى حل سلمى لهذا النزاع يقوم على أساس التطبيق الكامل لقرارات منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والتى تدعو الأطراف المعنية إلى بدء التفاوض فيما بينهم واجراء استفتاء فى الصحراء الغربية.

٣ ـ تشـــاد :

أعرب الطرفان عن الأمل فى توصل الفصائل التشادية المختلفة إلى المصالحة الوطنية فى إطار الجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية وقد أعادا تأكيد تأييدهما للقرار الصادر من مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية والذى يرجو من رئيس جمهورية الكونغو الشعبية أن يستمر فى جهوده فى هذا الشأن بالتعاون مع الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الإفريقية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وتأكيد السلام والأمن والاستقرار فى تشاد.

٤ ـ الجنوب الإفريقى :

عبر الجانبان عن قلقهما البالغ لاستمرار سياسات التفرقة العنصرية والأبارتهايد التى يتبعها نظام بريتوريا واستمرار

احتلاله غير المشروع لناميبيا وممارساته العدوانية التى تهدف إلى زعزعة الاستقرار فى دول المواجهة الإفريقية وبصفة خاصة أنجولا وبتسوانا وموزمبيق .

وأطلع الوزير الموزمبيقى نظيره المصرى تفصيلاً حول الموقف السائد فى الجنوب الأفريقى وبخاصة الموقف السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى جمهورية موزمبيق الشعبية . كما أطلع سيادته أيضاً على الجهود التى تقوم بها حكومته لإحباط المحاولات التى تهدد أمن واستقرار موزمبيق والتى تشجعها قوى خارجية .

وقد أعرب الوزير المصرى عن تأييد حكومته لجمهورية موزمبيق الشعبية ولدول المواجهة فى جهودهم لتحقيق السلام والتقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى أفريقيا .

وقد دان الطرفان بكل قوة المذابح التى تمت أخيراً والتى راح ضحيتها أبناء الشعب الأفريقى فى جنوب أفريقيا وإعلان النظام العنصرى لحالة الطوارئ ، وطالبا المجتمع الدولى بالعمل على تنفيذ القرار الصادر مؤخراً من مجلس الأمن فى هذا الصدد ، وعبرا عن تأييدهما التام لشعب جنوب أفريقيا فى كفاحه ضد التفرقة العنصرية وسياسة الأبارتهايد اللا إنسانية .

وبالنسبة لقضية ناميبيا أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما لمنظمة سوابو الممثل الوحيد والشرعى لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال والتحرر الوطنى . وقد اتفقا على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ فوراً ودون شروط للتوصل إلى حل عادل وسلمى لهذه القضية . كما أدان الوزيران فى هذا الصدد قرار حكومة بريتوريا بإقامة حكومة عميلة فى ناميبيا .

٥ ــ الشرق الأوسط :

أكد الطرفان من جديد إيمانهما بضرورة التوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط يقوم على أساس الإنسحاب الإسرائيلى التام من كافة الأراضى العربية التى تحتلها منذ عدوان ١٩٦٧ وعلى أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد أكد الطرفان تأييدهما للحقوق المشروعة الثابتة للشعب الفلسطينى وأدانا سياسة بناء المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وفى غزة . وقد أعربا عن اقتناعهما أن هذه المستوطنات تشكل عقبة كبيرة فى طريق الجهود الرامية إلى تحقيق الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية كما أنها تعتبر خرقاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وكذلك لاتفاقيات جينيف وقواعد القانون الدولى .

وقد عبر الجانب الموزمبيقى عن تأييده التام للجهود التى تبذلها مصر من أجل تحقيق السلام الشامل فى الشرق الأوسط ، والقائم على الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى . ويعتبر الطرفان الاتفاق الموقع فى ١١ فبراير سنة ١٩٨٥ لتنسيق العمل المشترك بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية خطوة إيجابية نحو استعادة حقوق الشعب الفلسطينى ، وأكدا تأييدهما لكل المبادرات التى تهدف لإقرار حل شامل عن طريق المفاوضات لنزاع الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بلبنان أكد الطرفان على ضرورة تحقيق انسحاب اسرائيل الكامل من جنوب لبنان من أجل ضمان سيادة الحكومة اللبنانية على كل أجزاء أراضيها الوطنية .

٦ ــ العراق وإيران :

أعرب الطرفان عن قلقها البالغ لاستمرار الحرب بين العراق وإيران ، وناشدا طرفى النزاع التوصل لاتفاق حول وقف إطلاق النار والإيقاف الفورى لقصف الأهداف المدنية .

وطالب الطرفان المصرى والموزمبيقى بتسوية سلمية لهذا الصراع عن طريق التفاوض .

٧ ــ حركة عدم الانحياز :

أعاد الطرفان تأكيد أهمية حركة عدم الانحياز كمحفل أساسى للتسوية الإيجابية للمشاكل التى تواجه المجتمع الدولى .

وفى هذا الصدد أعادا تأكيد أهمية تكثيف الجهود لإنجاح المؤتمر القادم لوزراء خارجية عدم الانحياز الذى سوف يعقد فى لواندا / أنجولا فى سبتمبر سنة ١٩٨٥.

٨ ـ العلاقات الثنائية :

وافق الطرفان على دعم وتطوير تعاونها الثنائى، وقررا انتهاج أسلوب عمل جديد لضمان قوة دفع مستمرة لعلاقاتها.

وفى هذا الصدد أعادا تأكيد أهمية اتخاذ خطوات عملية لدعم علاقاتها الثنائية.

ولتحقيق هذا الهدف وافق الطرفان على إنشاء لجنة مصرية / موزمبيقية مشتركة لدعم وتنويع مجالات التعاون بين الدولتين فى المجالات المختلفة، وبخاصة فى مجالات التعاون الاقتصادى، والاجتماعى، والتجارى والفنى، والثقافى، والعلمى.

ورغبة منها لتنفيذ تعاونها فى المجال الفنى وقعت الدولتان على اتفاقية للتعاون الفنى بين حكومة موزمبيق والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا، وسوف تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ الفورى بغرض إرسال خبراء مصريين للمساهمة فى خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى موزمبيق.

وقد أعرب السيد جواكيم شيسانو عن إمتنانه العميق لكرم الضيافة البالغ لحكومة وشعب مصر والتى لمسها وفده أثناء إقامته فى جمهورية مصر العربية، وقد جدد سيادته الدعوة التى سبق وأن وجهت للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية ليقوم بزيارة رسمية لجمهورية موزمبيق الشعبية.

وقد قبلت الدعوة بسرور وسوف يتفق على تحديد موعد الزيارة فى وقت لاحق عبر القنوات الدبلوماسية.

وقع بالقاهرة فى ٥ أغسطس سنة ١٩٨٥.

عن جمهورية موزمبيق الشعبية	عن جمهورية مصر العربية
السيد / جواكيم البرتو شيسانو	د. بطرس بطرس غالى
وزير الخارجية	وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٠] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية الكاميرون

(١٢ ـ ١٤ نوفمبر ١٩٨٥)

قام السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية بزيارة مدتها ثلاثة أيام لجمهورية الكاميرون خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ نوفمبر ١٩٨٥ حاملاً رسالة صداقة من الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس

جمهورية مصر العربية إلى أخيه وصديقه الرئيس بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون . وقد استقبل الرئيس بيا السيد وزير الدولة المصرى يوم ١٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

وتأتى زيارة السيد وزير الدولة المصرى فى إطار الاتصالات القائمة بين القاهرة وياوندى لدعم العلاقات الثنائية والتشاور إزاء المشكلات الإفريقية والدولية الحالية .

وخلال المباحثات التى عقدها السيد الدكتور بطرس غالى مع قرينه السيد / وليام أوليان اينكى امبوموا وزير خارجية الكاميرون ، فقد أعاد الطرفان الإعراب عن رغبتهما فى دعم علاقات الصداقة والتعاون بين مصر والكاميرون تأكيداً للطابع المثالى لهذه العلاقات .

وقد شارك فى المباحثات من الجانب المصرى :

— السيد السفير / أحمد صدقى — مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .

— السيد السفير / د . حسن جاد الحق — سفير جمهورية مصر العربية فى الكاميرون .

— السيد الوزير المفوض / على ماهر السيد — مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .

كما شارك من الجانب الكاميرونى كل من :

— السيد / محمد باب صالح — وزير الدولة للشئون الخارجية .

— السيد الوزير المفوض / اليت ايلى ايتيان — مدير إدارة إفريقيا وآسيا بوزارة الخارجية الكاميرونية .

وقد أسفرت المباحثات عن تطابق تام فى وجهات النظر فيما يتعلق بالمسائل التى تم تناولها وتأكدت بصفة خاصة أهمية دعم وتنمية التعاون الثنائى بين الدولتين .

كما أعاد الطرفان تأكيد رغبتهما المشتركة فى العمل بشتى الوسائل من أجل تنويع ودعم التعاون ليصل لمستوى العلاقات السياسية الممتازة التى تربط بين البلدين . واتفق الطرفان على أهمية عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة العليا المصرية الكاميرونية فى ياوندى خلال شهر مايو سنة ١٩٨٦ .

وفيما يتعلق بالوضع فى أفريقيا وبالوضع الدولى فقد أكد الطرفان ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية وبمبادئ ميثاقها . وأعربا عن اقتناعهما بأن المنظمة القارية تعد الإطار الذى لا بديل عنه للتشاور والتنسيق بين الدول الإفريقية وتعتبر أداة مثالية لتحقيق التضامن والتعاون بين هذه الدول . وقد أعرب الطرفان عن امتنانهما للنجاح الذى حققه مؤتمر القمة الحادى والعشرون للمنظمة الذى انعقد فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥ .

وقد أكد الطرفان أهمية التوصل عن طريق الحوار والمفاوضات لحلول دائمة للمشكلات التى نتج عنها التوتر السائد فى القارة وضرورة الحفاظ على القارة ضد محاولات زعزعة الاستقرار والتدخلات الخارجية .

وفيما يتعلق بتشاد فقد أكد الطرفان مساندتهما للجهود التى تهدف لتحقيق المصالحة الوطنية بين الأشقاء التشاديين حتى يمكن لهذه الدولة الشقيقة أن تنعم بالسلام والأمن والوحدة فى ظل استقلالها ووحدة أراضيها ، وبعيداً عن كل تدخل أجنبى .

وبالنسبة للنزاع الدائر فى الصحراء الغربية فقد أكد الطرفان تمسكهما بضرورة التوصل لحل سلمى يقوم على أساس تنظيم استفتاء لحق تقرير المصير تتاح من خلاله الفرصة للشعب الصحراوى للتعبير بحرية عن المستقبل الذى يصبو إليه .

وفيما يتعلق بأفريقيا الجنوبية قد أعرب الطرفان عن اقتناعهما بأن إقرار السلام الدائم فى هذه المنطقة يتطلب بالضرورة حصول ناميبيا على استقلالها وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ وبالقضاء على نظام الابارتهايد بجنوب أفريقيا وإقامة مجتمع العدالة والحرية والديمقراطية فى هذه الدولة .

وقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما الكامل لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال الوطنى تحت قيادة منظمة سوابو، ممثله الشرعى الوحيد . وقد أدان الطرفان بشدة ممارسات القمع غير الإنسانية التى يقوم بها نظام الأقلية العنصرية فى بريتوريا ضد الأغلبية فى جنوب أفريقيا .

كما أدان الطرفان الاعتداءات المستمرة والمتكررة التى يشنها نظام جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة الإفريقية .

وفى إطار الاحتفال بالذكرى الأربعين لقيام منظمة الأمم المتحدة . فقد أكد الطرفان تأييدهما التام للمنظمة الدولية ولدورها الحيوى لحفظ السلام والاستقرار فى العالم . كما أكد ارتباطهما بمبادئ وأهداف ميثاقها .
كما أكد الطرفان ارتباطهما الوثيق بمبادئ حركة عدم الانحياز وأعربا عن أهمية دعم الحركة ودورها على الساحة الدولية .

وفيما يتعلق بالوضع فى الشرق الأوسط . فقد أعرب الطرفان عن اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى هذه المنطقة يتطلب بالضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الأمن .
وأعرب الجانب الكاميرونى عن تأييده للجهود التى تبذلها مصر من أجل انعقاد مؤتمر للسلام تشارك فيه كل الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى والمخولة فى التحدث والتفاوض باسمه من أجل التوصل لصيغة سلام يقبل بها الشعب الفلسطينى .

وأكد الطرفان أهمية استمرار وتوسيع عملية البحث عن السلام فى المنطقة خاصة بعد الأحداث التى جرت خلال شهر أكتوبر ١٩٨٥ .
وفيما يتعلق بالتعاون العربى الإفريقى الذى تتمسك به كل من الكاميرون ومصر فقد أكد الطرفان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب .
وقد أعرب السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى باسمه والوفد المرافق له عن خالص الشكر للرئيس بول بيا لإتاحته الفرصة للقاء سيادته وللاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه طوال الزيارة . كما وجه السيد وزير الدولة المصرى الدعوة للسيد / وليام أورليان اتيكى امبوموا وزير خارجية الكاميرون للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية وقد قبلها الوزير اتيكى وسوف يتم تحديد موعدها فى وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية .

تحرر فى ياوندى ــ الكاميرون فى ١٤ نوفمبر ١٩٨٥ .

[٢١] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية غينيا الاستوائية

(١٤ ــ ١٦ نوفمبر ١٩٨٥)

بناء على دعوة السيد / مارسلينو نجيما وزير خارجية جمهورية غينيا الاستوائية . قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لغينيا الاستوائية فى الفترة من ١٤ إلى ١٦ نوفمبر ١٩٨٥ .

وخلال الزيارة استقبل الرئيس / أوبيانج نجيما رئيس جمهورية غينيا الاستوائية الدكتور بطرس بطرس غالى الذى سلمه رسالة صداقة من الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وقد أجرى الوفدان محادثات سادها جو من الود والصداقة والأخوة الأفريقية أكدت تطابق وجهات النظر وتناولت أهم القضايا الإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

أعرب الجانبان عن ارتياحهما للتعاون الوثيق وروابط الصداقة الوطيدة السائدة بين الدولتين، وأعادا تأكيد رغبتهما في تعزيز وتنمية هذا التعاون وتطوير العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية ودعم التعاون الفني بين الدولتين.

وأكد الجانبان إيمانهما العميق وتأييدهما الراسخ لمنظمة الوحدة الإفريقية والمبادئ التي تضمنها ميثاقها، واتفقا على بذل الجهود لدعم المنظمة وضمان وحدتها حتى تتمكن من أداء رسالتها في الحفاظ على وحدة وتضامن افريقيا والاسهام بشكل فعال في تسوية المنازعات الإفريقية وفي تحقيق التنمية الاقتصادية للقارة.

كما أعرب الجانبان عن تأييدهما الكامل لشعب ناميبيا في نضاله من أجل الاستقلال بقيادة منظمة سوابو ممثله الشرعي الوحيد، وأكدا على ضرورة التنفيذ الفوري غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر عام ١٩٧٨ الذي يؤيده المجتمع الدولي.

كما أكد الجانبان ادانتهما للممارسات اللا إنسانية والاجراءات التعسفية التي تقوم بها حكومة الأقلية العنصرية في بريتوريا ضد الشعب الإفريقي الذي يمثل الأغلبية في جنوب إفريقيا، وإعلان حالة الطوارئ الذي بموجبه نكلت حكومة الأقلية العنصرية بالزعماء الأفارقة والشعب الإفريقي في جنوب افريقيا وكان آخر مظاهرها اعدام الشاعر الوطني مولويزي متحدية بذلك الرأي العام العالمي.

كما أدان الجانبان اعتداءات جنوب إفريقيا المتكررة على دول المواجهة الإفريقية ومنها العدوان الأخير على أنجولا.

أعرب الجانبان عن اعتقادهما بأن تسوية مشكلة الصحراء الغربية إنما يكمن في وضع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية المعنية موضع التنفيذ خاصة تلك الداعية إلى اجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية.

وتدارس الجانبان الوضع في تشاد وأكدا من جديد تأييدهما للحكومة الشرعية فيها برئاسة الرئيس حسين حبري، وأعربا عن أملهما في تضافر الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الشعب التشادي للسلام ووحدة أراضيه، وتأييدهما للاستقلال السياسي واحترام سيادة هذا البلد الأفريقي الشقيق.

وأعاد الجانبان تأكيد اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكدا على ضرورة انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية التي تحتلها منذ ١٩٦٧ وعلى حق اسرائيل في الوجود.

وازاء التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط فإن الجانبين يعلنان ادانتهما لأعمال الإرهاب، وخصا بالذكر العدوان الاسرائيلي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس واتفقا في الرأي على أن هذا العمل لن يؤدي سوى إلى تدهور الموقف في المنطقة ولن يخدم جهود السلام الشامل والدائم والعادل بها.

وأشاد الطرفان بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والموقع في ١١ فبراير ١٩٨٥ باعتباره خطوة هامة نحو تحقيق التسوية السلمية الشاملة والعادلة لمشكلة الشرق الأوسط، كما أشادا بإعلان القاهرة الذي أعلنه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ٧ نوفمبر الماضي وأعربا عن الأمل في أن تتجاوب جميع الأطراف مع هذا التطور الهام.

عبر الجانبان عن قلقهما ازاء استمرار الحرب العراقية الإيرانية التي تشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلم والاستقرار في العالم وعبرا عن أملهما في استجابة الطرفين لنداء المجتمع الدولي بوقف إطلاق النار وتسوية النزاع بينهما بالطرق السلمية.

أكد الجانبان تمسكهما والتزامهما الثابت بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز وأشادا بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الوزاري للحركة الذي انعقد في لواندا في سبتمبر الماضي واتفقا على بذل جهودهما المشتركة من أجل انجاح مؤتمر القمة الثامن لدول عدم الانحياز الذي ينعقد في هراري عام ١٩٨٦.

وأكد الجانبان التزامهما بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، التى يحتفل المجتمع الدولى بالذكرى الأربعين على انشائها ، كما يؤكدان على الدور الفعال للأمم المتحدة فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

وأكد الجانبان الحاجة إلى تكثيف الجهود لجعل افريقيا والشرق الأوسط والمحيط الهندى مناطق خالية من السلاح النووى .

أعرب الدكتور بطرس غالى عن امتنانه البالغ وشكره على الحفاوة والتكريم الذى قوبل بها والوفد المرافق خلال زيارتهم لجمهورية غينيا الاستوائية ، ووجه الدعوة للسيد مارسلينو نجيما للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية وقد قبلها شاكراً ، على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

صدر فى مابو ١٥ نوفمبر ١٩٨٥ .

د . بطرس بطرس غالى	مارسلينو نجيما
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير خارجية
جمهورية مصر العربية	جمهورية غينيا الاستوائية

[٢٢] بيان مشترك
زيارة وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية
إلى جمهورية مصر العربية
(١٠ ــ ١٣ فبراير ١٩٨٦)

تلبية لدعوة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام السيد / جان بيمانا نجارا وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ فبراير ١٩٨٦ .

ورأس السيد الدكتور بطرس بطرس غالى الوفد المصرى الذى ضم كلاً من :
ــ السيد السفير / عز الدين شرف ــ مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
ــ السيد السفير / أحمد صدقى ــ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
ــ السيد السفير / وفيق حسنى ــ مدير إدارة العلاقات الاقتصادية بوزارة الخارجية .

بالإضافة إلى عدد من كبار المسئولين بوزارات التخطيط والتعاون الدولى والسياحة والصحة والثقافة والزراعة .

وقد صاحب السيد وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية خلال الزيارة وفد هام ضم كلاً من :
ــ السيد / رودولف رامباهنيا ريزون ــ مدير العلاقات الثنائية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / ريموند راتسيماندريزا ــ مدير الامداد الزراعى بوزارة الإنتاج الزراعى .

وخلال الزيارة ، استقبل السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية السيد / جان بيمانا نجارا الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من الرئيس المجاشي ديديه راتسيراكا تتعلق بالعلاقات الثنائية الممتازة التي تربط بين القاهرة وتاناناريف ، وبالمشكلات الإفريقية والدولية .

وقد أعاد الطرفان تأكيد عزمهما على دعم أواصر الصداقة والتعاون بين مصر ومدغشقر تعبيراً عن الطابع المثالي لعلاقاتهما .

كما عقد السيد وزير خارجية مدغشقر الديمقراطية سلسلة لقاءات مع السيد الدكتور/ كمال الجنزوري نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الدولي . شارك فيها أعضاء الوفدين ونوقشت خلالها كافة أوجه التعاون الأخوى بين مصر ومدغشقر.

وقد أسفرت هذه اللقاءات واجتماعات العمل عن التطابق الكامل فى وجهات نظر الطرفين فيما يتعلق بالمسائل التي نوقشت ، كما برزت أهمية دعم وتنمية علاقات التعاون الثنائى بين الدولتين .

وقد أكد الطرفان ضرورة تنويع اوجه التعاون ليرقى إلى مستوى العلاقات السياسية المثالية التى تربط بين الدولتين .

وانطلاقاً من هذه الروح ، تمت مناقشات متعمقة لمشروع اتفاق التعاون فى مجال الطيران المدنى بين الجانبين خلال تلك الزيارة .

وباستعراضهما للأوضاع الإفريقية والدولية ، أكد الطرفان ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها . كما أعرب الطرفان عن اقتناعهما بأن المنظمة القارية تعد الأداة المثلى للتعبير عن التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية .

كما أعرب الطرفان عن رضائهما التام للنتائج الإيجابية لمؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية الذى انعقد فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥ ، وارتباطهما الكامل بخطة عمل لاجوس التى تهدف لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول القارة قبل عام ٢٠٠٠ ولمواجهة المشكلات الضخمة التى يتعرض لها الاقتصاديات الإفريقية . واتفق الطرفان على تنسيق جهودهما لضمان إنجاح الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى مايو ١٩٨٦ بشأن المشاكل الاقتصادية الخطيرة التى تمر بها القارة الإفريقية .

أعلن الطرفان عن عزمهما مواصلة التحرك من أجل الحفاظ على الاستقرار والتماسك فى القارة الإفريقية ، وأكدا أن ذلك لن يتحقق إلا إذا احترمت مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .
كما أكد الطرفان أهمية التوصل لحلول دائمة للمشكلات الإفريقية عن طريق الحوار والتفاوض لتجنيب القارة محاولات زعزعة الاستقرار والتدخل الأجنبي .

وفيما يتعلق بالوضع فى تشاد ، أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية بين الأخوة التشاديين حتى يمكن لهذه الدولة أن تنعم بالسلام وبالوحدة فى ظل استقلالها ووحدة أراضيها وبعيداً عن كل تدخل أجنبي .

واستعراضاً للأوضاع فى الصحراء الغربية ، فقد طالب الطرفان بضرورة وضع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية موضع التنفيذ حتى يمكن إيجاد حل سلمي للمشكلة .
وعند تناولهما للأوضاع فى منطقة الجنوب الإفريقى أعاد الطرفان تأكيد ضرورة التنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ ، واتفقا على تكثيف جهود المجتمع الدولى للقضاء على نظام الابارتهايد البغيض ولإقامة مجتمع الحرية والديمقراطية ، تحترم فيه كافة حقوق الإنسان فى جنوب إفريقيا .

وفى هذا الصدد ، أكد الطرفان أهمية المؤتمر الدولي المقرر عقده فى يونيو ١٩٨٦ تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز لفرض عقوبات الزامية شاملة على النظام العنصرى لبريتوريا .
كما أكد الطرفان ارتباطهما بمبادئ عدم الانحياز واتفقا على دعم حركة عدم الانحياز ودورها على الساحة الدولية . كما أبرزا الأهمية التى يوليانها لدور الحركة بالنسبة للوضع الدولي الحالي .

وقد أعرب الجانب المصرى عن تأييده لمبادرة جمهورية مدغشقر الديمقراطية لعقد مؤتمر لحركة عدم الانحياز فى مارس ١٩٨٦ على مستوى الخبراء، لدراسة إنشاء الصناديق الثلاثة لدول العالم الثالث طبقاً للاقتراح الذى تقدم به الرئيس ديديه راتسيراكا كمساهمة هامة فى التحضير للقمة القادمة لحركة عدم الانحياز فى هرارى.

واستعرض الطرفان باهتمام بالغ مشكلة الشرق الأوسط وأكدا اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى هذه المنطقة يقتضى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثله الشرعى الوحيد، وانسحاب اسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس العربية.

وقد أعرب الجانب الملجاشى عن تأييده التام للجهود التى يقوم بها الرئيس محمد حسنى مبارك لتحقيق السلام الشامل القائم على تحقيق الحقوق القومية للشعب الفلسطينى. واستمرار وتوسيع المسيرة السلمية فى المنطقة فى إطار مؤتمر دولى.

وفيما يتعلق بالتعاون العربى الإفريقى الذى ترتبط به كل من مصر ومدغشقر، فقد أكد الطرفان الأهمية التى يعلقانها على دعم التضامن والتعاون بين الدول العربية والدول الإفريقية الذين يربط بينهم التاريخ والحضارة والآمال المشتركة فى مستقبل أفضل لكافة الشعوب العربية والإفريقية.

وقد عبر السيد / جان بيمانا نجارا باسمه وباسم الوفد المرافق له عن خالص الشكر للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى على الاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه والوفد المرافق له طوال مدة اقامته فى جمهورية مصر العربية.

كما وجه الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مدغشقر الديمقراطية. وقد قبلت الدعوة بسرور وسوف يتم تحديد موعد اتمامها بالطرق الدبلوماسية.

تحرر فى القاهرة يوم ١١ فبراير ١٩٨٦، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية. وللنصين حجية متساوية.

عن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية	عن حكومة جمهورية مصر العربية
جان بيما نانجارا	د. بطرس بطرس غالى
وزير الخارجية	وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٣] بيان مشترك
زيارة وزير خارجية جمهورية الجابون
إلى جمهورية مصر العربية
(١٠ ــ ١٣ فبراير ١٩٨٦)

تلبية لدعوة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية. قام السيد / مارتان بونجو نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية الجابون بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ فبراير سنة ١٩٨٦.

وبهذه المناسبة فقد انعقدت الدورة الثانية للجنة المشتركة للتعاون بين الجابون ومصر.

رأس السيد الدكتوربطرس بطرس غالى الوفد المصرى الذى ضم كلاً من :
ـ السيد السفير / عز الدين شرف ـ مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية.
ـ السيد السفير / أحمد صدقى ـ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية.
ـ السيد السفير / وفيق حسنى ـ مدير إدارة الشئون الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية.
ـ السيد السفير / أحمد نظمى ـ سفير جمهورية مصر العربية فى الجابون.
بالإضافة إلى عدد من كبار المسئولين بوزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وقد صاحب السيد وزير خارجية جمهورية الجابون خلال الزيارة وفد كبير ضم كلاً من :
ـ السيد السفير / جان فيليكى اماند ـ المستشار الدبلوماسي لوزير خارجية الجابون.
ـ السيدة / شانتال ليدجي ـ مستشار رئيس الجمهورية للشئون الإفريقية والدولية.
ـ السيد / جول ماريوس أوجوبيا ندنجا ـ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة خارجية الجابون.
ـ السيد / جورج بلبزماتيبي ـ القائم بأعمال الجابون فى مصر.

بالإضافة إلى عدد من كبار المسئولين فى وزارة الخارجية الجابونية وأجهزة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وخلال الزيارة، استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية السيد / مارتان بونجو الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من الحاج عمر بونجو رئيس جمهورية الجابون تتعلق بالعلاقات الثنائية الممتازة التى تربط بين القاهرة وليبرفيل وبالمشكلات الإفريقية والدولية.

وقد أعاد الطرفان تأكيد عزمهما دعم أواصر الصداقة والتعاون بين مصر والجابون تجسيداً للطابع المثالى لعلاقاتها.
كما عقد السيد وزير خارجية جمهورية الجابون سلسلة لقاءات مع السيد الدكتوربطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية شارك فيها أعضاء الوفدين ونوقشت خلالها كافة أوجه التعاون الأخوى بين مصر والجابون.

وقد أسفرت هذه اللقاءات واجتماعات العمل عن التطابق الكامل فى وجهات نظر الطرفين فيما يتعلق بالمسائل التى استعرضت، كما برزت أهمية دعم وتنمية علاقات التعاون الثنائى بين الدولتين.
واستعراضاً للأوضاع الإفريقية والدولية، أكد الطرفان ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها.

كما أعرب الطرفان عن اقتناعهما بأن المنظمة القارية تعد الأداة المثلى التى لا غنى عنها للتعبير عن التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية.

أعرب الطرفان عن رضائهما التام للنتائج الإيجابية لمؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية الذى انعقد فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥، والتزامهما الكامل بخطة عمل لاجوس وبإعلان أديس أبابا الاقتصادى الذى يهدف لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول القارة قبل عام ٢٠٠٠ ولمواجهة المشكلات الضخمة التى يتعرض لها الاقتصاديات الإفريقية مثل مشكلات الديون الخارجية والتصحر ونقص الغذاء.

وقد أعلن الطرفان عن عزمهما مواصلة التحرك من أجل الحفاظ على الاستقرار والتماسك فى القارة الإفريقية. فأكدا أن ذلك لن يتحقق إلا إذا احترمت مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، ولا سيا تلك المتعلقة باحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية.

كما أكد الطرفان أهمية التوصل لحلول دائمة للمشكلات الإفريقية عن طريق الحوار والتفاوض لتجنب القارة محاولات زعزعة الاستقرار والتدخلات الأجنبية.
واستعراضاً للأوضاع فى الصحراء الغربية، فقد طالب الطرفان بضرورة وضع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية موضع التنفيذ حتى يمكن إيجاد حل سلمى للمشكلة.

وفيما يتعلق بتشاد، فقد أعاد الطرفان تأكيد مساندتها لكافة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية بين الأخوة التشاديين حتى يمكن لهذه الدولة أن تنعم بالسلام وبالوحدة فى ظل استقلالها ووحدة أراضيها وبعيداً عن كل تدخل

أجنبي ، وقد أعرب الجانب المصرى فى هذا الصدد عن تقديره للجهود المحمودة التى يبذلها الجانب الجابونى لتحقيق هذا الهدف .

وعند تناولها للأوضاع فى منطقة الجنوب الإفريقى طالب الطرفان بضرورة التنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ الخاص بحصول ناميبيا على استقلالها .

وأعادا تأكيد تأييدهما الكامل لحركات التحرر الوطنى فى جنوب إفريقيا ولمنظمة سوابو ولدول المواجهة الإفريقية . كما أعرب الطرفان عن رضائهما للنتائج الإيجابية الهامة للدورة الخامسة والأربعين للجنة التنسيق لتحرير إفريقيا التى انعقدت فى لاجوس خلال الفترة من ٢٧ يناير إلى ٢٩ يناير سنة ١٩٨٦ واتفقا على تكثيف جهود المجتمع الدولى للقضاء على نظام الأبارتهايد البغيض ولإقامة مجتمع العدل والحرية والديمقراطية الذى تحترم فيه كافة الحقوق الإنسان فى جنوب أفريقيا .

وتناول الطرفان باهتمام بالغ مشكلة الشرق الأوسط وأكدا اقتناعهما بأن السلام العادل والدائم فى هذه المنطقة يقتضى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير ، وانسحاب اسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس العربية .

وقد اتفق الطرفان على أهمية استمرار وتوسيع المسيرة السلمية فى اطار مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط .

وأكد الجانب الجابونى تأييده التام للجهود التى تبذلها مصر لتحقيق السلام الشامل القائم على تحقيق الحقوق القومية للشعب الفلسطينى .

وقد وأكد الجانبان بوجه عام عن عزمهما المساهمة فى خلق مناخ من السلام والأمن فى العالم ، وهو أمر لا غنى عنه لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدالة وفعالية .

وبعد أن أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتطابق وجهات نظرهما حول أهم مشاكل الساعة السياسية والاقتصادية التى تم بحثها ، استعرضا معاً مختلف جوانب التعاون الثنائى ، حيث حظيت بالجانب الأكبر من مباحثاتهما . وفى هذا المجال ، سجل الجانبان بارتياح تنامى هذا التعاون فى مختلف المجالات منذ عقد الدورة الأولى للجنة الكبرى المشتركة للتعاون المصرى ـ الجابونى فى ليبرفيل عام ١٩٨٣ ، وأكدا عزمهما على بذل كل الجهود لزيادة المبادلات بين البلدين والوصول بها إلى مستوى مماثل لعلاقات الصداقة الممتازة القائمة بين الشعبين ، حتى يكون هذا التعاون مثلاً يحتذى للتعاون بين الجنوب والجنوب .

وفيما يتعلق بالتعاون العربى الإفريقى الذى ترتبط به كل من مصر والجابون فقد أكد الطرفان الأهمية التى يعلقانها على دعم التضامن والتعاون بين العرب والأفارقة الذين يربط بينهم التاريخ والحضارة والآمال المشتركة فى مستقبل أفضل لكافة الشعوب العربية والإفريقية .

وأكد الطرفان ارتباطهما بمبادئ عدم الانحياز واتفقا على دعم حركة عدم الانحياز ودورها على الساحة الدولية . كما أبرزا الأهمية التى يوليانها لدور الحركة بالنسبة للوضع الدولى الحالى .

وفى ختام زيارته عبر السيد / مارتان بونجو باسمه وباسم الوفد المرافق له عن خالص الشكر للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، ولشعب مصر وحكومتها ، وكذا للسيد وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس بطرس غالى على الاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه طوال مدة اقامته فى مصر .

كما وجه الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى للقيام بزيارة رسمية لجمهورية الجابون وقد قبلت الدعوة بسرور وسوف يتم تحديد موعد هذه الزيارة وكذا موعد انعقاد الدورة الثالثة للجنة الكبرى المشتركة للتعاون فى ليبرفيل ، فى وقت لاحق يتفق عليه بالطرق الدبلوماسية .

تحرر فى القاهرة يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٨٦ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ، وللنصين حجية متساوية .

عن حكومة جمهورية الجابون	عن حكومة جمهورية مصر العربية
مارتان بونجو	د . بطرس بطرس غالى
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٤] بيان مشترك
زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية الكونغو الشعبية
إلى جمهورية مصر العربية
(٩ ــ ١٤ أغسطس ١٩٨٦)

تلبية لدعوة السيد / أنطوان ندنجا اوبا ــ عضو المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزب العمل الكونغولي ووزير الخارجية والتعاون لجمهورية الكونغو الشعبية ــ قام السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية الكونغو خلال الفترة من ٩ إلى ١٤ أغسطس ١٩٨٦ .

وخلال هذه الزيارة قام وزير الدولة المصرى بوضع باقة من الزهور على قبر ماريان نجوابى كما قام بزيارة لموانت نوار حيث تفقد عدداً من المنشآت الاقتصادية الهامة .

ولقد استقبل الرئيس دينيس ساسو نجيسو رئيس جمهورية الكونغو الشعبية السيد الدكتور بطرس بطرس غالى الذى سلم سيادته رسالة من شقيقه الرئيس حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ونقل إليه تهنئة الرئيس مبارك الحارة وتمنياته بالتوفيق بمناسبة انتخابه كرئيس لمنظمة الوحدة الإفريقية .

كما أجرى وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات مع السيد أنج ادوارد بونجى عضو المكتب السياسي ورئيس وزراء جمهورية الكونغو الشعبية ، كما زار السيد بيرنز به عضو المكتب السياسي وأمين اللجنة المركزية لحزب العمل الكونغولي المسئول عن العلاقات الخارجية .

وأجرى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية محادثات مع وزير الخارجية الكونغولي تضمنت تبادل مثمر لوجهات النظر حول تنمية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين والقضايا الدولية .

ولقد شارك في هذه المحادثات من الجانب المصرى :

ــ السفير / أحمد صدقى ــ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
ــ السفير / نصرت نعيم ــ سفير مصر لدى جمهورية الكونغو الشعبية .
ــ السيد / على ماهر السيد ــ مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية
ــ السيد / نبيل عبد الحميد ــ سكرتير أول بوزارة الخارجية .
ــ السيد / عمرو حلمى ــ سكرتير ثانى بوزارة الخارجية .
ــ السيد / محمد الخشاب ــ سكرتير ثالث بسفارة جمهورية مصر العربية فى برازافيل .

ومن الجانب الكونغولي :

ــ السفير / بيير نجاكا ــ السكرتير العام لوزارة الخارجية والتعاون .
ــ السيد / باكولا بوسف ــ مدير مكتب وزير الخارجية والتعاون
ــ السيد / الكسندر ميكيلى ــ المستشار الإدارى لوزارة الخارجية والتعاون .
ــ السيد / ألبير فونجى ــ مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية والتعاون .
ــ السيد / جاك أوبيا ــ مدير التعاون الثنائى بوزارة الخارجية والتعاون .
ــ السيد / جان فرانسوا جوكوبا موكيه ــ مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / أدولف أوبيبه ــ مستشار التعاون الدولى .
ــ السيد / مالوبابندا ــ رئيس قسم اللجان المشتركة .

ـ السيد / جان بروسبير مباموتا ـ رئيس قسم المعاهدات .
ـ السيد / جريجوار باسيسا ـ رئيس قسم شمال أفريقيا .
ـ السيد / الفريد ايميه ليلو ـ رئيس قسم متابعة المشروعات .
ـ السيد / تيودور مياريه ـ رئيس قسم .
ـ السيد / برنارد لوبوتا ـ وزارة الخارجية .
ـ السيد / هيلير تشيسامبو نومبا ـ وزارة الخارجية .
ـ السيد / بيير باتريك جوما ـ وزارة الخارجية .

ولقد وجه الطرفان عناية خاصة لدعم العلاقات الثنائية بين البلدين . وأعربا عن ارتياحهما للنتائج المشجعة التى أسفرت عن التعاون المثمر القائم بين البلدين وعن رغبتهما المشتركة فى بذل كل ما يمكن لتنويعه وتعزيزه .

وفى هذا الصدد قد وقع الطرفان بروتوكول اتفاق بإنشاء لجنة مشتركة عليا وبرنامج تنفيذى للتعاون الثقافى والعلمى والفنى .

وقد أكد الجانب المصرى الاستعداد التام من جانب الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الإفريقية لوضع كافة أشكال التعاون الفنى تحت تصرف الشعب والحكومة الكونغولية فى اطار خطط التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لجمهورية الكونغو الشعبية . ودرس الطرفان امكانية مد التعاون إلى مجالات أخرى .

وفى مجال الاعداد للدورة الأولى لأعمال اللجنة المشتركة العليا عقد الطرفان عدة اجتماعات عمل وقد تم تسجيل نتائج هذه الاجتماعات فى محضر رسمى .

من ناحية أخرى تناول الطرفان الوضع الإفريقى والدولى فأعادا تأكيد تمسكهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها وأبرزا مرة أخرى أن المنظمة الإفريقية تعد الإطار الذى لا بديل عنه للتشاور بين الدول الإفريقية والوسيلة الأفضل للتضامن والتعاون وتنمية العلاقات بينها .

وبالنسبة للجنوب الإفريقى أعرب الطرفان عن ارتياحهما لاصرار شعوب هذه المنطقة من القارة على مواصلة كفاحهم ضد سيطرة نظام بريتوريا العنصرى وسياسة القهر التى تتبعها . وأكدا تأييدهما لحركات التحرير الوطنية فى جنوب أفريقيا التى تناضل من أجل إقامة مجتمع ديمقراطى خال من العنصرية .

كما أن الطرفين قد أدانا الاعتداءات المتكررة من جانب نظام بريتوريا ضد دول المواجهة والدول المجاورة وحددا التعبير عن تضامنهما ومساندتهما لهذه الدول فى مواجهة الحرب الاقتصادية التى شنتها بريتوريا ضد هذه الدول .

ووجه الطرفان نداء ملحاً للمجتمع الدولى من أجل التطبيق الفورى للعقوبات الإجبارية والشاملة التى قررها المؤتمر الدولى للعقوبات ضد جنوب أفريقيا العنصرية والتى أكدها اجتماع رؤساء الدول والحكومات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٦ .

أما عن ناميبيا فقد أدان الطرفان استمرار الاحتلال الاستعمارى غير الشرعى لأراضى ناميبيا من جانب نظام جنوب أفريقيا والذى يشكل مخالفة صارخة لقرارات مجلس الأمن وبصفة خاصة القرار ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وأكدا تأييدهما للكفاح العادل من أجل الاستقلال الذى يخوضه الشعب الناميبى بقيادة منظمة سوابو التى تمثل وحدها حقيقة هذا الشعب .

من ناحية أخرى فقد أكد الطرفان ضرورة السعى إلى إيجاد حل دائم للمشكلات التى تشكل مصدراً للتوتر فى إفريقيا وذلك عن طريق الحوار والتفاوض ضماناً لحفاظ القارة من محاولات زعزعة الاستقرار من التدخلات الأجنبية .

وبالنسبة لتشاد وجه الطرفان نداء ملحاً لكل أبناء تشاد من أجل تحقيق مصالحة وطنية تؤدى إلى السلام والأمن والوحدة الوطنية وسلامة أراضى تشاد .

وفى هذا الصدد صرح الجانب المصرى بأنه يعبر مرة أخرى تأييده التام للمهمة التى كلف اجتماع رؤساء الدول والحكومات التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية الرئيس دينيس ساسو نجيسو رئيس جمهورية الكونغو الشعبية والرئيس الحالى

لمنظمة الوحدة الإفريقية بها وذلك خلال الدورة الثانية والعشرين ، لكي يواصل جهوده الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وبالوفاق فى تشاد فى اطار احترام استقلال هذا البلد وبمنأى من كل تدخل حكومى.

وفيا يتعلق بالوضع الاقتصادى الحرج الذى تتعرض له أفريقيا فى المرحلة الحالية فقد أكد الطرفان أهمية توحيد الصف بين كل الدولهالأفريقية لمواجهة تلك الأزمة وأعربا عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية للدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التى انعقدت مؤخراً وخصصت للوضع الاقتصادى للقارة .

أما عن الوضع فى الشرق الأوسط فقد أكد الطرفان اقتناعهما أن السلام العادل الدائم فى المنطقة لن يتحقق إلا بعد الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتنازل للشعب الفلسطينى ولا سيا حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات سيادة وبعد انسحاب اسرائيل من كافة الأراضى العربية التى تحتلها منذ يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك الجزء العربى من مدينة القدس .

وبالنسبة للوضع فى لبنان أكد الطرفان حق الشعب اللبنانى فى أن يحافظ على استقلاله وأن يقرر مصيره دون تدخلات أجنبية .

وفيا يتعلق بالحرب بين العراق وإيران فقد أبرز الجانبان مدى خطورة استمرار هذه الحرب بين الأشقاء وطلبا من طرفى النزاع الوقف الفورى للقتال والعمل من أجل حل سلمى للنزاع عن طريق التفاوض .

وفى ضوء تقدير الطرفين أن القضية الاساسية للعصر الحالى هى السلام والأمن والتعاون بين الشعوب فقد توافقا على أنه من الملح للتوصل إلى حل للعمل على وقف سباق التسلح واتخاذ تدابير محددة من أجل نزع السلاح .

وعند تناول التعاون العربى الإفريقى الذى تتمسك به كل من الكونغو ومصر أكد الطرفان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الشعوب الإفريقية والعربية فى ضوء الروابط التاريخية والحضارية القائمة بينهم وتحدوهم آمال مشتركة فى مستقبل أفضل .

وفى هذا الصدد أشار الطرفان إلى أهمية عمل أجهزة التعاون التى أسسها مؤتمر القمة الأول الذى انعقد فى القاهرة فى مارس ١٩٧٧ بانتظام .

كما أكد الطرفان تمسكهما بمبادئ عدم الانحياز وبضرورة دعم الحركة . وقد دعا جميع حكومات الدول الأعضاء فى حركة عدم الانحياز للمشاركة القوية فى مؤتمر هرارى القادم وبذل كافة الجهود لضمان نجاحه.

هذا وقد أعرب الطرفان عن ارتياحهما التام لنتائج محادثاتهما التى دارت فى جو من الصداقة والتفاهم المتبادل.

وقد حرص الدكتور بطرس بطرس غالى على الاعراب باسمه وباسم الوفد المرافق له عن خالص الشكر للشعب والحكومة الكونغولية على الاستقبال الحار الذى لقيه خلال الزيارة . كما وجه الدعوة للسيد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية الكونغو الشعبية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية . وقد قبلت هذه الدعوة بسرور واتفق على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

تحرر فى برازافيل يوم ١٤ أغسطس ١٩٨٦ من أصلين باللغة العربية والفرنسية ، وللنصين نفس الحجية.

عن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية	عن حكومة جمهورية مصر العربية
السيد / أنطوان ندينجا اوبا	د . بطرس بطرس غالى
وزير الخارجية والتعاون	وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٥] بيان مشترك
زيارة بعثة النوايا الحسنة الأوغندية برئاسة وزير خارجية أوغندا إلى جمهورية مصر العربية
(٣١ أكتوبر ــ ٥ نوفمبر ١٩٨٦)

بناء على دعوة من الحكومة المصرية وجهها السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قامت بعثة النوايا الحسنة الأوغندية برئاسة السيد ابراهيم موكيبى ــ وزير خارجية أوغندا بزيارة رسمية لمصر فى الفترة من ٣١ أكتوبر حتى ٥ نوفمبر ١٩٨٦ . وقد تشكلت بعثة النوايا الحسنة الأوغندية على النحو التالى :

ــ السيد / ابراهيم موكيبى ــ وزير خارجية أوغندا .
ــ السيد / توموين ــ وزير الصناعة والتكنولوجيا .
ــ السيد / روبالى ــ وزير التجارة بالنيابة ووزير بدون وزارة فى مكتب رئيس الجمهورية .
ــ السيد / بوتيلى ــ وزير السياحة ووزير الطاقة بالنيابة .
ــ السيد / تاليواكو ــ سفير أوغندا بالقاهرة .
ــ السيد / كابيروكا ــ المستشار الخاص للرئيس للشئون الاقتصادية .
ــ السيد / أبوبكر نادولى ــ رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا .
ــ السيد / كالى بوانى ــ رئيس قسم بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .

خلال الزيارة التى قام بها سعادة الوزير الأوغندى والوفد المرافق له ، استقبلهم السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، كما استقبلهم السيد الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء والسادة وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والرى .

كما عقد الوفد سلسلة من المحادثات الرسمية مع الوفد الرسمى المصرى برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الذى ضم :

ــ السيد السفير / حسن شاش ــ مدير إدارة الشئون الثقافية بوزارة الخارجية .
ــ السيد السفير / أحمد صدقى ــ مدير إدارة الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية .
ــ السيد المهندس / ثروت فهمى ــ وكيل أول وزارة الرى .
ــ السيد السفير / محمد وفيق حسنى ــ مدير إدارة الشئون الاقتصادية .
ــ السيد الوزير المفوض / محسن خليفة ــ نائب مدير الإدارة الإفريقية .
ــ السيد الوزير المفوض / على ماهر السيد ــ مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد المستشار / ابراهيم على حسن ــ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد س ١ / شريف ريحان ــ إدارة الشئون الإفريقية
ــ السيد س ١ / محمد الزرقانى ــ إدارة الشئون الأفريقية .
ــ السيد س ٢ / حاتم سيف النصر ــ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

عقدت تلك المحادثات فى جو من الصداقة والتعاون الذى يميز العلاقات بين أوغندا ومصر . وتناولت الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الثنائية والتعاون بين الدولتين ، وكذلك القضايا الإفريقية والدولية .

استعرض الطرفان الأوضاع السياسية فى إفريقيا ، حيث أكدا تمسكهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئها

وميثاقها . وأكدا أن احترام الجميع لتلك المبادئ وخاصة تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وسيادة الدول ووحدة أراضيها ، وحل المنازعات بين الدول الإفريقية بالطرق السلمية . وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، هو أمر ضرورى لضمان تحقيق الأمن والاستقرار فى ربوع القارة .

أكد الجانبان أن توافر الإرادة السياسية لدى القاهرة وكمبالا لتعزيز العلاقات الثنائية ينبغى ترجمتها إلى خطوات عملية ملموسة .

وفى هذا الاطار فقد وقع الجانبان اتفاقاً لإنشاء لجنة وزارية مشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى والثقافى بين الدولتين .

كما اتفقا كذلك على إيلاء أهمية خاصة للجهود والاقتراحات الرامية لزيادة التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين الدولتين بما يتفق مع نص وروح برنامج العمل لخطة لاجوس . وفى هذا الصدد اتفق الطرفان على التوصل إلى ترتيبات لتبادل السلع . على أن يتم الاتفاق على التفصيلات المتعلقة بذلك بين الطرفين .

عبر الجانب المصرى عن استعداده الكامل ــ فى اطار الاتفاق الموقع بين أوغندا والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ــ لزيادة التعاون الفنى بين الدولتين ولتزويد الجانب الأوغندى بالخبراء والفنيين المصريين بما يسهم إيجابياً فى جهود التنمية فى أوغندا .

رحب الجانب الأوغندى ــ من حيث المبدأ ــ بالاقتراح المصرى لاتخاذ خطوات لإقامة تعاون ثلاثى فى مجالات عديدة بين أوغندا ومصر وجهات ثالثة مانحة .

أعرب الجانبان عن تأييدهما الكامل لكفاح شعب ناميبيا فى نضاله من أجل الاستقلال بقيادة منظمة سوابو ممثله الشرعى والوحيد ، وطالبا بضرورة التنفيذ الفورى غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بوصفه الأساس المقبول لتسوية مشكلة ناميبيا .

أدان الجانبان السياسات والممارسات العنصرية التى يقوم بها نظام الأبارتيد فى بريتوريا والاجراءات التعسفية التى يمارسها ضد الشعب الإفريقى الذى يمثل الأغلبية فى جنوب أفريقيا وطالبا بالإفراج الفورى عن نيلسون مانديللا وكافة المسجونين السياسيين فى جنوب إفريقيا .

أدان الجانبان اعتداءات جنوب إفريقيا المتكررة على دول المواجهة الإفريقية وناشدا المجتمع الدولى زيادة المساعدات المقدمة إلى دول المواجهة الإفريقية لتخفيف آثار اعتداءات جنوب إفريقيا عليها . كما شددا على ضرورة تكثيف جهود المجتمع الدولى لمماسة الضغط على جنوب إفريقيا للتخلى عن سياساتها العنصرية ، وقبول قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ لاستقلال ناميبيا . كما طالبا بالفرض الفورى للعقوبات الإلزامية والشاملة على جنوب إفريقيا بما يتماشى مع قرارات منظمة الوحدة الإفريقية والقرارات الصادرة من مؤتمر باريس الدولى لفرض العقوبات على حكومة جنوب إفريقيا العنصرية .

كما عبر الجانبان عن تأييدهما للاقتراح الخاص بإنشاء لجنة دولية محايدة للتحقيق فى الظروف التى أدت إلى مصرع الرئيس سامورا ماشيل ــ رئيس جمهورية موزمبيق .

أبرز الطرفان الحاجة الملحة إلى دعم التضامن الإفريقى من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تواجهها القارة . وأعربا عن اقتناعهما بأن برنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادى والتنمية فى إفريقيا ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ الذى أقرته الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع الاقتصادى الحرج فى إفريقيا ، هو خطوة إيجابية على طريق مساهمة المجتمع الدولى فى حل المشكلات الاقتصادية التى تواجه أفريقيا .

وفى هذا الصدد ، أعرب الطرفان عن قناعتهما بأن دول الأندوجو التى تنتمى إليها مصر وأوغندا تمثل الإطار الأمثل للتعاون الإقليمى بين دول حوض النيل بما يتفق مع برنامج خطة عمل لاجوس . وقد عبرا عن أملهما فى أن يتمكن الاجتماع الوزارى الرابع لمجموعة أندوجو المزمع عقده فى كينشاسا من اتخاذ خطوات عملية لتعزيز التعاون بين تلك الدول ، وأن تتمكن كافة دول حوض النيل من المشاركة فيه . وقد اتفق الجانبان على تكثيف جهودهما الرامية إلى تعزيز التعاون بين دول حوض نهر النيل فى مجال تنمية المصادر المائية .

كما شدد الجانبان على الحاجة لدعم التضامن والتعاون العربي ــ الإفريقي من خلال إحياء وتنشيط التعاون بينهما.

أعاد الجانبان تأكيد اقتناعهما بأن إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ــ ممثله الشرعي والوحيد ، وهو وحده الكفيل بتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

كما أدان الجانبان بشدة سياسة اسرائيل في بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتي تمثل تهديداً للجهود الرامية لإيجاد حل دائم للمشكلة ، وخرقاً صارخاً للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وانتهاكاً لاتفاقيات جينيف ومبادئ القانون الدولي . وقد عبر الجانب الأوغندى عن تقديره لجهود الدبلوماسية المصرية لتحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط .

أكد الجانبان تمسكهما بمبادئ وأهداف حركة عدم الانحياز واتفقا على بذل جهودهما المشتركة لتدعيم الحركة ودورها في خدمة الاستقرار والسلام العالميين .

وفي هذا المجال ، عبر الطرفان عن رضائهما عن النتائج الإيجابية التي تمخض عنها مؤتمر عدم الانحياز الثامن لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في هراري بزيمبابوى تحت رئاسة السيد روبرت موجابي ــ رئيس وزراء زيمبابوى ورئيس حركة عدم الانحياز.

وعبر الجانبان عن تأييدهما لجهود حركة عدم الانحياز لتشجيع التعاون بين دول الجنوب ، وإقامة نظام اقتصادى دولي جديد يمهد الطريق لإقامة علاقات أكثر توازناً بين الشمال والجنوب .

عبر السيد ابراهيم موكيبي ــ وزير خارجية أوغندا نيابة عن الوفد المرافق عن شكره وامتنانه لحكومة جمهورية مصر العربية وشعبها على الحفاوة والاستقبال الحار الذي لقيه والوفد المرافق له أثناء إقامته بمصر . وقد وجه الدعوة للسيد / الدكتور بطرس غالي ــ وزير الدولة للشئون الخارجية للقيام بزيارة رسمية لأوغندا ، وقد قبل السيد / الدكتور بطرس غالي هذه الدعوة بالامتنان على أن يتم الاتفاق على تحديد موعدها عبر القنوات الدبلوماسية .

تحرر في القاهرة يوم الخامس من نوفمبر ١٩٨٦ من نسختين أصليتين باللغة العربية والإنجليزية ، وللنصين حجية متساوية .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية أوغندا
د . بطرس بطرس غالي	ابراهيم موكيبي
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

[٢٦] بيان مشترك
الدورة الثانية للجنة المصرية ــ الكاميرونية المشتركة فى ياوندى
(١٢ ــ ١٥ يناير ١٩٨٧)

انعقدت الدورة الثانية للجنة المصرية / الكاميرونية المشتركة فى ياوندى خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ يناير ١٩٨٧ .

وقد رأس السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصرى .

ورأس السيد / محمد بابا سالى الوزير المنتدب لدى وزارة الخارجية الكاميرونية الوفد الكاميرونى .

تضمن جدول أعمال اللجنة المشتركة الموضوعات التالية :

ــ التعاون الثقافى .
ــ التعاون العلمى والفنى .
ــ التعاون الاقتصادى والتجارى .

وخلال المباحثات التى جرت فى جو ودى وبروح من التضامن الإفريقى عبر الطرفان عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية لتعاونهما والذى يعكس الرغبة السياسية لرئيس الدولتين ، السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية والسيد الرئيس بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون ، ويؤكد فى الوقت ذاته على علاقات الصداقة والأخوة التى تربطهما .

أسفرت هذه الاجتماعات واللقاءات عن تطابق تام لوجهات النظر ازاء المسائل التى تم بحثها رسمياً لدعم وتوسيع علاقات الصداقة والتعاون بين مصر والكاميرون ، وقد اتفق على الاجراءات التالية :

ــ فى المجال الثقافى : وافق الطرفان على تمديد العمل لمدة عام قادم لبروتوكول التعاون الثقافى والعلمى والفنى الموقع فى القاهرة عام ١٩٨٤ وذلك حتى يتم توقيع البروتوكول الجديد .

ــ ولأهمية دور المدرسين المصريين فى الكاميرون فى دعم العلاقات الثنائية . أعرب الطرفان عن تقديرهما لتواجدهم بالكاميرون وتعهدا باتخاذ ما يلزم لتسهيل أسلوب اختيار وتعيين المدرسين الجدد .

ــ وبالنسبة للتعاون العلمى والفنى ومن أجل زيادة مجالات التعاون بين الدولتين اتفق على أهمية اعداد الكوادر بما يستلزم ذلك من توسيع وتنويع التعاون فى هذا المجال .

ــ وبالنسبة للتبادل التجارى . أقر الطرفان أن المستوى الحالى لهذا التبادل لا يتناسب مع الامكانيات الحقيقية للدولتين نظراً لغياب وسائل نقل مباشرة بين البلدين مما يشكل عقبة فى تنمية هذا المجال . وقد اتفقا على اتخاذ الإجراءات التالية :

ــ مراجعة القائمتين أ . ب الخاصة بالسلع التى يتم تبادلها .
ــ تبادل وفود رجال الأعمال ومسئولين آخرين فى المجال الاقتصادى .
ــ مشاركة كل طرف فى الأسواق الدولية للطرف الآخر .

وخلال هذه الزيارة ، استقبل الرئيس بول بيا رئيس الكاميرون الدكتور بطرس بطرس غالى الذى سلم رسالة صداقة من الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

كما عقد وزير الدولة للشئون الخارجية اجتماعات مع كل من :

ــ البروفسور / روبرت بيلا ــ مدير مكتب رئيس الدوله.
ــ السيد / وليم أتيكى ــ وزير الخارجية.
ــ السيد / ابراهيم نجويا ــ وزير الاعلام.
ــ البروفسور / جورج نجاتو ــ وزير التربية والتعليم.

وقد عبر السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية عن خالص شكره باسمه وباسم الوفد المرافق له على الاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه خلال الزيارة.

وقد وجه سيادته الدعوة لكل من وزير خارجية الكاميرون والسيد الوزير المنتدب لدى وزارة الخارجية الكاميرونية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية.

وقد قبلت الدعوة بسرور واتفق على أن يتم تحديد تاريخها فى وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية.

ياوندى فى ١٥ / ١ / ١٩٨٧.

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية الكاميرون
الدكتور بطرس بطرس غالى	الدكتور محمد بابا سالى
وزير الدولة للشئون الخارجية	الوزير المنتدب بوزارة الخارجية

محضر أعمال الدورة الثانية
للجنة المشتركة العليا المصرية الكاميرونية
(ياوندى ١٢ ــ ١٦ يناير ١٩٨٧)

انعقدت الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية الكاميرونية فى ياوندى فى الفترة من ١٢ إلى ١٦ يناير ١٩٨٧.

وقد رأس الجانب المصرى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية.
ورأس الجانب الكاميرونى السيد محمد بابا صالح وزير الدولة للشئون الخارجية.

ويتضمن المرفق قائمة كاملة بأعضاء الوفدين.
ولقد تولى رئيسا الوفدين الافتتاح الرسمى لأعمال اللجنة وأكدا فى بيانها على النتائج الإيجابية التى تحققت خلال العامين الماضيين وأكدا على ضرورة مزيد من العمل وتعزيز التعاون بين البلدين حتى يتم دعم ما سبق انجازه.

بعد تقديم أعضاء الوفدين بدأت الدورة الثانية للجنة المشتركة المصرية الكاميرونية أعمالها باختيار هيئة مكتبها على الوجه التالى:

ــ رئيس المكتب : السيد / الياه ايللي ايتيان ــ مدير الشئون الإفريقية والآسيوية بوزارة الخارجية الكاميرونية.

ـ رئيس مناوب للمكتب : السيد السفير / أحمد حجاج ـ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية المصرية.
ـ المقرر : السيد / ميسى بيكونوهيرمان ـ نائب مدير الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية الكاميرونية.
ـ المقرر المناوب : المستشار / زينب سحيم ـ رئيسة قسم بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية المصرية.

وقد تمت أعمال الخبراء فى جويسوده التفاهم وروح التضامن الأخوى وفقاً لجدول الأعمال التالى :

١ ـ التعاون الثقافى والعلمى والفنى (تقييم وآفاق المستقبل فى الموضوعات التالية) :

أ ـ التعاون الثقافى :

ـ الثقافة ، الإعلام ، الشباب والرياضة.
ـ الإعداد الجامعى.

ب ـ التعاون الفنى والعلمى :

ـ إعداد الكوادر.
ـ التعاون العسكرى.

٢ ـ التعاون الاقتصادى والتجارى :

ـ التبادل التجارى.
ـ المعارض والأسواق.
ـ مشروعات الاستثمار المشتركة.

٣ ـ موضوعات مختلفة :

أولاً ـ التعاون الثقافى والعلمى والفنى :

١ ـ الثقافة والإعلام والشباب والرياضة :

رغبة فى تنمية وتنويع العلاقات اتفق الطرفان على تجديد بروتوكول اتفاق التعاون الثقافى والفنى والعلمى الموقع فى أغسطس ١٩٨٤ لمدة عام آخر إلى حين يتم الاتفاق على مشروع البروتوكول الجديد المقدم من الجانب المصرى.

وقد أعرب الطرفان عن رضائها لتطور التعاون فيما بينهما خلال العامين السابقين وتوصلا إلى النتائج التالية :

أ ـ فى مجال التعليم :

أعرب الطرفان عن تقديرهما لوجود المدرسين المصريين فى الكاميرون وتعهدا بعمل ما يلزم لتسهيل أسلوب اختيار وتعيين المدرسين الجدد.

وأكد الطرفان على ضرورة التوصل فى أقرب وقت ممكن إلى اتفاق حول معادلة الشهادات الدراسية وتشجيع اللقاءات بين خبراء البلدين.

وإلى حين اتمام هذا الاتفاق قرر الطرفان العمل على تعزيز التعاون عن طريق تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى فى المجالات المختلفة مثل الاذاعة والتليفزيون والزراعة والنقل البحرى ..... إلخ.

ب ــ مجال الثقافة والإعلام :

أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتطور التعاون بينهما فى هذا المجال وقررا زيادة تبادل البرامج الإذاعية والأفلام التليفزيونية .

كما أبلغ الجانب المصرى رغبته إلى الجانب الكاميرونى فى إقامة أسبوع للفيلم المصرى فى الكاميرون كما وجه الدعوة إلى الجانب الكاميرونى للمشاركة فى معرض الكتاب الدولى الذى يقام سنوياً فى مصر.

وقد أخذ الجانب الكاميرونى علماً بهذه المقترحات التى نالت اهتمامه .

جـ ــ فى مجال الشباب والرياضة :

أعرب الطرفان عن ارتياحهما لتزايد التبادل فيما بينهما فى مجال الرياضة .

وأبدى الجانب الكاميرونى سروره لاستعداد الجانب المصرى لإيفاد مدربين فى السباحة والمصارعة إلى الكاميرون ولاستقبال رياضيين كاميرونيين للتدريب فى معهد التربية الرياضية بالقاهرة . كما وجه الجانب المصرى الدعوة إلى الجانب الكاميرونى للمشاركة فى معسكر الشباب الدولى الذى تقيمه مصر سنوياً .

٢ ــ فى المجال الجامعى والدراسات العليا :

أكد الجانب المصرى مرة أخرى استعداده لتقديم منح تدريبية للجانب الكاميرونى فى المجالات المختلفة مثل الآثار والصحة والدبلوماسية والشرطة والفندقة.... إلخ . وتعهد الجانبان باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة من أجل الاستخدام الأمثل لهذه المنح .

ثانياً ــ التعاون العلمى والفنى :

١ ــ إعداد الكوادر:

أعرب الجانب الكاميرونى عن رغبته فى مساهمة مصر فى تدريب الكوادر الكاميرونية فى المجالات المختلفة. وقد أبدى الجانب المصرى استعداده للإستجابة لهذه الرغبة.

٢ ــ التعاون العسكرى :

فى اطار رغبتهما الأكيدة لدعم التعاون فيما بينهما اتفق الطرفان على ضرورة امتداد هذا التعاون إلى المجال العسكرى .

ومن أجل ذلك وبهدف الاتفاق على الترتيبات العملية وضمان متابعة نتائج الزيارة الاستطلاعية الأولى للوفد العسكرى الكاميرونى لمصر فى نوفمبر ١٩٨٦ قرر الطرفان قيام وفد عسكرى كاميرونى بزيارة جديدة للقاهرة .

ثالثاً ــ التعاون الاقتصادى والتجارى :

١ ــ التبادل التجارى :

أقر الطرفان بأن مستوى التبادل التجارى بينهما لم يصل بعد إلى المستوى الذى يتناسب مع الامكانيات الحقيقية للدولتين وذلك رغم التعهدات التى تمت خلال الدورة الأولى لأعمال اللجنة المشتركة المصرية الكاميرونية المنعقدة فى القاهرة فى ١٩٨٤.

وعليه فقد تعهد الطرفان ببذل كل جهد من أجل تنمية التبادل التجارى واتفقا على ما يلى :

ــ مراجعة القائمتين أ ، ب الخاصتين بالسلع التى يمكن تبادلها بين الدولتين .

ــ تبادل وفود رجال الأعمال والمسئولين فى القطاع الاقتصادى.

ـ بحث إمكانية عقد صفقة متكافئة على آن يتم الا تفاق على السلع التى تخصها هذه الصفقة فيا بعد.

ونظراً لأن عدم وجود خطوط مواصلات منتظمة بين البلدين يشكل عقبة فى طريق نمو التبادل التجارى بينهما.. فقد أعرب الجانب المصرى مرة أخرى عن الرغبة فى قيام شركة الملاحة الكاميرونية وشركة الطيران الكاميرونية بمد خطوطها إلى كل من الاسكندرية والقاهرة. وإلى أن يتم تحقيق ذلك اتفق الطرفان على بحث إمكانية استخدام الخطوط البحرية القائمة لكل من الدولتين بين دوالا ومارسيليا من ناحية والاسكندرية ومارسيليا من ناحية أخرى بطريقة منسقة ومتكاملة. كما اتفقا على بحث اتخاذ اجراء مماثل فيا يتعلق بشركتى طيران الدولتين.

٢ ـ المعارض والأسواق:

تبادل الطرفان الدعوات للمشاركة فى الأسواق الدولية التى تعقد فى كل من القاهرة وياوندى. من ناحية أخرى أكد الجانب المصرى على رغبته فى اقامة معرض للمنتجات المصرية فى دوالا فى اطار نشاط شركة النصر المصرية.

٣ ـ مشروعات الاستثمار المشتركة:

بالنسبة لمشروعات الاستثمار المشترك اتفق الطرفان على أن يقوم الجانب الكاميرونى بحصر المجالات التى يمكن البدء فى تنفيذ مشروعات مشتركة فيها بين البلدين.
من ناحية أخرى أطلع الجانب المصرى الجانب الكاميرونى على تجاربه فى مجال التعاون الثلاثى بين دول الجنوب ودول الشمال. وأبدى استعداده لمد هذه التجربة إلى الكاميرون. وقد أخذ الجانب الكاميرونى علماً بهذا الاقتراح الذى سيكون موضع دراسة من جانب الأجهزة المختصة.

٤ ـ موضوعات أخرى:

اتفق الطرفان على عقد الدورة القادمة للجنة المشتركة فى القاهرة خلال عام ١٩٨٨ فى تاريخ يحدد باتفاق الطرفين.

ياوندى فى ١٥ / ١٠ / ١٩٨٧.

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور / بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية الكاميرون
دكتور / محمد بابا ساليه
الوزير المنتدب بوزارة الخارجية

[٢٨] بيان مشترك

زيارة الوزير المنتدب لدى رئيس الجمهورية لشئون التخطيط والتعاون الدولى بجمهورية غينيا إلى جمهورية مصر العربية

(٥ ــ ١٠ فبراير ١٩٨٧)

تلبية لدعوة السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية . قام السيد / ادوار بنجامين ــ الوزير المنتدب لدى رئيس الجمهورية لشئون التخطيط والتعاون الدولى بجمهورية غينيا بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ فبراير ١٩٨٧ .

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد / ادوار بنجامين ، الذى سلم لسيادته رسالة صداقة لانسانا كونتى رئيس جمهورية غينيا .

كما استقبله الدكتور عاطف صدقى ــ رئيس الوزراء وعقد سلسلة من المحادثات مع كل من الدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ، والدكتور يسرى على مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، والدكتور أحمد فتحى سرور وزير التعليم ، والدكتور محمد أحمد الرزاز وزير المالية .

وخلال هذه الزيارة انعقدت الدورة الثانية للجنة المشتركة العليا ، وقد تم اعداد محضر رسمى لأعمال ونتائج اجتماعات اللجنة .

كما عقد وزير التخطيط والتعاون الفنى الغينى عدة اجتماعات مع السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية ، شارك فيها أعضاء الوفدين حيث جرت المباحثات فى جو من التفاهم والأخوة الأفريقية والتى أسفرت عن تطابق تام لوجهات النظر بين غينيا ومصر فى كافة الموضوعات التى نوقشت .

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين ، أعاد الطرفان تأكيد رغبتها المشتركة فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتوسيع ودعم سبل التعاون المشترك فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية ، والعمل على التغلب على الصعاب التى حالت ــ حتى الآن ــ فى تنمية هذه العلاقات .

استعرض الطرفان ما تم انجازه منذ عقد الدورة الأولى للجنة المشتركة فى كوناكرى ١٩٨٢ . وأعادا تأكيد رغبتهما فى بذل الجهود لتنفيذ كافة مشروعات التعاون المختلفة المتفق عليها .

وقد أثنى الجانب الغينى على الخبراء المصريين العاملين فى غينيا وبصفة خاصة الأطباء والمدرسين ، وعبر الجانب الغينى عن تقديره للدور الذى يقوم به الأزهر فى مجال التعليم الدينى واللغة العربية فى غينيا .

وفى مجال التعاون الثقافى والفنى ، أعاد الجانب المصرى تأكيد ارادته فى استمرار تقديم المنح الجامعية والدراسات العليا وتدريب الكوادر الغينية فى المجالات التى يتطلبها الجانب الغينى بهدف تدعيم التبادل بين البلدين .

بعد تبادل وجهات النظر حول الاصلاحات الجارية فى كلا البلدين فى المجال النقدى والاقتصادى والمالى ، اتفق الطرفان على الاستمرار فى بذل الجهود فى هذه المجالات من أجل التغلب على الصعاب التى تعرقل التعاون بينهما واتفقا على وضع برنامج تعاون واقعى وملموس يأخذ فى الاعتبار امكانيات كل من البلدين .

وأكد الطرفان على تدعيم العلاقات فى المجال الإعلامى ، وبحثا إمكانية عقد اتفاق تعاون فى المجال الإعلامى .

كما أعرب الجانب المصرى ــ من ناحية أخرى ــ عن استعداده لإيفاد مزيد من الخبراء المصريين للمساهمة فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الغينية .

وفى مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية ، أكد الطرفان عن عزمهما اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لتوسيع التبادل التجارى بينهما.

وأعرب الجانب الغينى عن رغبته فى التوصل إلى اتفاق لحل المشاكل المالية المعلقة بين البلدين حيث اتفق على عقد اجتماع لجنة للخبراء من الدولتين لوضع أسس اتفاق فى هذا الشأن خلال عام ١٩٨٧ .

أكد الجانب الغينى على أهمية الدور المنتظر للقطاع الخاص الغينى والأجنبى فى تنمية اقتصاده ، وعبر عن رغبته فى اشراك رجال الأعمال المصريين فى عملية التنمية كوسيلة اضافية لتدعيم علاقات التعاون بين البلدين وقد أخذ الجانب المصرى علماً بهذه الرغبة .

ومن خلال استعراضهما للأوضاع الأفريقية والدولية . أعادا تأكيد تمسكهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ومبادئ ميثاقها . كما أكد الطرفان أن المنظمة تمثل الإطار الذى لا بديل عنه للتشاور والأداة المثلى للتضامن والتعاون بين الدول الإفريقية . كما أعربا عن تمسكهما بضرورة استمرار التحرك من أجل دعم الاستقرار والتضامن فى القارة الإفريقية .

وفيما يتعلق بتشاد ، فقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما لكل الجهود التى تبذلها الحكومة الشرعية لحسين هبرى والرامية إلى استقلال وسيادة ووحدة أراضى تشاد ، من أجل دعم الوحدة الوطنية واعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

عبر الجانبان عن تطابق وجهات النظر حول مشاكل الجنوب الإفريقى فيما يتعلق باستقلال ناميبيا وتأييد دول المواجهة وإدانة سياسة الأبارتيد للنظام العنصرى فى جنوب إفريقيا .

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادى فى إفريقيا . فقد أكد الطرفان أهمية ووحدة الصف بين كافة دول القارة وزيادة التعاون بين الدول الأفريقية لمواجهة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية .

وفى هذا الصدد اتفقا على أهمية بذل كافة الجهود من أجل تطبيق برنامج عمل للأمم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ، وانعقاد المؤتمر الدولى لديون الدول الإفريقية وفقاً لقرارات الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية التى انعقدت فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٦ .

وأولى الطرفان ــ اهتماماً كبيراً ــ بالوضع فى منطقة الشرق الأوسط حيث أعادا تأكيد اقتناعهما بأن السلام العادل والشامل فى هذه المنطقة يمكن التوصل إليه من خلال مؤتمر دولى يشارك فيه كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وفى مجال بحث التعاون العربى / الإفريقى . أكد الطرفان على أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب خاصة وأن العام الحالى يواكب ذكرى مرور عشر سنوات على عقد المؤتمر الأول للقمة العربية / الإفريقية الذى انعقد فى القاهرة فى مارس ١٩٧٧ . واتفقا على أن الوقت قد حان لبحث سبل تطوير هذا التعاون .

وقد أعرب السيد / ادوارد بنجامين عن خالص شكره باسمه وباسم الوفد المرافق للاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه خلال الزيارة.

القاهرة فى ٩ / ٢ / ١٩٨٧ .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية غينيا
د . بطرس بطرس غالى	ادوارد بنجامين
وزير الدولة للشئون الخارجية	الوزير المنتدب لدى رئيس الجمهورية لشئون التخطيط والتعاون الدولى

| ٢٩ | بيان مشترك
زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية
إلى جمهورية جيبوتى
(١٨ ــ ٢٠ فبراير ١٩٨٧)

ــ تلبية لدعوة السيد / مؤمن بهدون فارح ــ وزير الشئون الخارجية والتعاون بجمهورية جيبوتى ، قام السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية جيبوتى خلال الفترة من ١٨ ــ ٢٠ فبراير ١٩٨٧ .

ــ وقد رافق السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ، وفد ضم كلاً من السادة :

ــ السفير / أحمد حجاج ــ مدير الإدارة الإفريقية .

ــ الوزير المفوض / على ماهر السيد ــ مدير مكتب وزير الدولة .

ــ السكرتير الأول / سعيد أحمد قرنى ــ بوزارة الخارجية .

ــ السكرتير الثانى / حاتم سيف النصر ــ بمكتب وزير الدولة .

ــ وقد استقبل السيد / الرئيس حسن جوليد ابتيدون ، خلال الزيارة ، السيد الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى الذى سلمه رسالة صداقة وتضامن من السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك .

ــ كما استقبل السيد / بركات جوارد حمادو ــ رئيس وزراء جيبوتى الوزير المصرى والوفد المرافق . كما عقدت جلسة مباحثات مع السيد / مؤمن بهدون فارح ــ وزير خارجية جيبوتى ، سادها جو الود والأخوة الذى تتميز به العلاقات بين البلدين ، تم خلالها دراسة سبل تعزيز العلاقات ودفع التعاون بين البلدين ليشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية .

ــ وقد تناولت الاجتماعات بحث القضايا العربية والإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك وقد جاءت مواقف الجانبين ــ من مختلف القضايا ــ متطابقة لاستنادها إلى انتماء مشترك للأسرة العربية وللأسرة الإفريقية ، للاقتناع الراسخ بضرورة دعم التضامن العربى والوحدة الإفريقية .

ــ وقد أولى الوزيران اهتماماً خاصاً بتنمية التعاون والتبادل الثنائى ، حيث أكدا على أهمية اتخاذ خطوات محددة لزيادة هذا التعاون حتى يرقى إلى مستوى العلاقات السياسية الممتازة التى تربط بين البلدين . وقد أشار الجانب المصرى ــ فى هذا المجال ــ إلى الاستعداد الدائم لمد جمهورية جيبوتى بمزيد من الخبراء والفنيين المصريين فى مختلف التخصصات للمساهمة فى تنفيذ خطط التنمية فى جيبوتى . وقد أعرب الجانب الجيبوتى عن ارتياحه لكفاءة الخبراء المصريين وللأسلوب المتميز الذى يؤدون به علمهم .

ــ وقد استعرض الجانبان الأوضاع السياسية فى القارة الإفريقية بصفة عامة ، حيث أكد على تمسكهما بمبادئ وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وخاصة ما يتعلق منها باحترام سيادة الدول داخل حدودها المعترف بها ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى . وأكد الجانبان على أهمية حل المشاكل والخلافات بين الدول الإفريقية فى اطار إفريقي وبالطرق السلمية التى تضمن لكافة الأطراف حقوقها .

ــ وبالنسبة للوضع فى منطقة القرن الإفريقي ، أعرب الوزيران عن اهتمامهما بتحقيق الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة وحل المنازعات بالطرق السلمية . وقد أشاد الجانب المصرى فى هذا الصدد بالجهود التى تقوم بها جمهورية جيبوتى فى سبل إزالة التوتر بين أثيوبيا والصومال ، ولحل النزاع القائم بينهما من خلال الحوار والتفاوض .

ــ وفيما يتعلق بتشاد ، أشاد الوزيران إلى أهمية تسوية المشكلة التشادية على أساس مبادئ وقرارات منظمة الوحدة الإفريقية بما يحافظ على استقلال تشاد وسيادتها الوطنية ووحدة أراضيها . وقد أكد الوزيران على مساندتهما التامة لحكومة تشاد الشرعية برئاسة الرئيس حسين هبرى . وترحيبها بالخطوات الإيجابية التى اتخذت لتحقيق المصالحة الوطنية بين جميع الأطراف التشادية .

وعن الوضع فى جنوب أفريقيا ، فقد أعاد الجانبان تأكيد ادانتهما القوية لسياسة التفرقة العنصرية وممارسات نظام بريتوريا المناهضة لمبادئ حقوق الإنسان . وتأييدهما التام لشعب جنوب أفريقيا فى كفاحه من أجل القضاء على النظام العنصرى الذى تنتهجه حكومة جنوب إفريقيا . كما أشار الوزيران إلى مساندتهما الكاملة لدول المواجهة أمام الاعتداءات المتكررة والضغوط التى تتعرض لها من جانب حكومة جنوب افريقيا العنصرية .

ــ وقد أولى الوزيران اهتماماً كبيراً بالوضع فى الشرق الأوسط وأكدا على ضرورة مواصلة عملية السلام فى المنطقة بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وخاصة حقه فى تقرير المصير وإقامة دولته على أرضه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ــ الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .

ــ وفيما يتعلق بحرب الخليج ، أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ والعميق إزاء استمرار هذه الحرب . وما تستنزفه من طاقات وقدرات شعبين إسلاميين شقيقين . وأكد الجانبان على ضرورة العمل على وقف هذه الحرب ودعوة أطرافها إلى التوصل إلى تسوية سلمية عاجلة للنزاع من خلال التفاوض والحوار .

ــ كما تدارس الجانبان الوضع الاقتصادى فى القارة الإفريقية وابراز الحاجة الملحة إلى دعم التضامن الإفريقى من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها دول القارة وإيجاد حل لمشكلة الديون الخارجية . ودعا إلى أهمية زيادة التعاون والتبادل بين الدول الإفريقية على المستويين الإقليمى والقارى وقد أشار الجانبان ــ فى هذا الصدد ــ إلى اهتمامهما باعطاء دفعة للتعاون العربى الأفريقى فى مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وأعرب عن الأمل فى التوصل إلى صياغة عملية لهذا التعاون وبمناسبة مرور عشر سنوات على بدايته .

ــ وقد أشاد الجانبان بالتنسيق والتشاور المستمر القائم بين البلدين فى مختلف المجالات . وتمسكهما بذات المبادئ والمفاهيم ولا سيا تلك الخاصة بعدم الانحياز . كما أعرب الجانبان عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية التى حققها مؤتمر قمة الدول الإسلامية المنعقد مؤخراً بالكويت .

ــ وقد اتفق الطرفان على استمرار التنسيق والتشاور بصفة منتظمة بين الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية الجيبوتية فى اطار منظمة الوحدة الإفريقية ، والمؤتمر الإسلامى ومنظمة الأمم المتحدة . لضمان فاعلية العمل المشترك من أجل تحقيق أهداف ومصالح الدولتين .

ــ وقد أعرب السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى عن إمتنانه وشكره ــ باسمه وباسم أعضاء الوفد المرافق ــ للسيد / مؤمن بهدون فارح على الاستقبال الحار والحفاوة التى لقيها خلال الزيارة والتى تعكس مدى عمق الصداقة والأخوة بين شعب وحكومة جمهورية جيبوتى وجمهورية مصر العربية .

جيبوتى فى : ٢٠ فبراير ١٩٨٧ .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية جيبوتى
دكتور / بطرس بطرس غالى	مؤمن بهدون فارح
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الشئون الخارجية والتعاون

[٣٠] بيان مشترك
زيارة وزيرة الدولة للشئون الخارجية بجمهورية زامبيا
إلى جمهورية مصر العربية
(٢٦ أبريل ـ أول مايو ١٩٨٧)

ـ تلبية للدعوة الموجهة من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي ـ وزير الدولة للشئون الخارجية ، قامت السيدة / مافيس لينجا لنجاموبوندا ـ وزيرة الدولة للشئون الخارجية لزامبيا بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية ، في الفترة من ٢٦ أبريل حتى ١ مايو ١٩٨٧ .

ـ وخلال الزيارة استقبل السيد / الرئيس محمد حسني مبارك ـ رئيس جمهورية مصر العربية السيدة وزيرة الدولة للشئون الخارجية ، حيث سلمت سيادته رسالة تضامن وأخوة من السيد / الرئيس كينيث كاوندا ـ رئيس جمهورية زامبيا .

ـ تناولت المباحثات التي دارت في جو تسوده روح الصداقة والتعاون التي تميز العلاقات بين مصر وزامبيا ـ العلاقات الثنائية ، فضلاً عن المشكلات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك للجانبين .

ـ تكون الوفد المصري برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية من كل من :
ـ السيد السفير / حسن شاش ـ مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الدولي .
ـ السيد السفير / حسين الكامل ـ مدير الإدارة الاقتصادية .
ـ السيد السفير / أحمد حجاج ـ مدير إدارة الشئون الإفريقية .
ـ السيد الوزير المفوض / محمود مرتضى ـ مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد س ٢ / حاتم سيف النصر ـ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

ـ كما ضم الوفد الزامبي الذي شارك في المحادثات تحت رئاسة السيدة / مافيس لينجا لنجا موبوندا ـ وزيرة الدولة للشئون الخارجية كلاً من :
ـ السيدة / فيكتوريا كاموهوزا زازا ـ نائب مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
ـ السيد / ديكسون سيموليا مبوندو ـ سكرتير أول سفارة زامبيا بالقاهرة .

ـ استعرض الجانبان العلاقات الثنائية وبرامج التعاون بين الدولتين واتفقا على ضرورة تقوية ودفع التعاون القائم بينهما في كافة المجالات .

وفي هذا الإطار فقد شدد الطرفان على الأهمية التي تكتسبها اللجنة المشتركة كوسيلة لتعزيز وتنويع هذا التعاون . كما اتفقا على أهمية عقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة في أقرب فرصة .

ـ عبر الجانب الزامبي عن ارتياحه تجاه مساهمة الفنيين والخبراء المصريين في دعم خطط التنمية في زامبيا ، خاصة في ضوء حقيقة أن أوسع برنامج للصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا هو الذي يتم تنفيذه مع جمهورية زامبيا .

ـ أكدت مصر وزامبيا مرة أخرى دعمهما القوي لمنظمة الوحدة الإفريقية وميثاقها ودور المنظمة في تحقيق الاستقرار والتقدم والتنمية والأمن للدول الإفريقية .

ـ أشاد الجانبان بروح التعاون التي سادت خلال اجتماع هيئة مكتب القمة الثانية والعشرين الذي عقد في القاهرة يوم الحادي عشر من مارس ١٩٨٧ وعبرا عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية التي تمخضت عن هذا الاجتماع الهام .

ـ أعرب الطرفان عن تأييدهما التام للنضال الذي يخوضه شعب جنوب إفريقيا للقضاء على التفرقة العنصرية ولإقامة المجتمع الديمقراطي القائم على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة .

ـ كما أدان الطرفان الممارسات غير الشرعية واللا إنسانية التي يقوم بها نظام بريتوريا تجاه شعب جنوب إفريقيا ، وأيضاً اعتداءاته المتكررة والمستمرة ضد دول المواجهة الإفريقية .

ـ في هذا المجال فقد أعاد الجانب المصرى تأكيد ادانته التامة للاعتداء الغاشم غير المبرر الذى شنته جنوب إفريقيا العنصرية على زامبيا ودعم مصر التام لدول المواجهة فى نضالهم للحفاظ على استقلالهم وسيادتهم الوطنية .

ـ كما ناشد الطرفان المجتمع الدولى لفرض العقوبات الشاملة والجبرية ضد نظام بريتوريا بهدف ضمان تراجعها عن سياسة الابارتهيد واحتلالها غير الشرعى لناميبيا .

ـ فى هذا المجال أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما لمنظمة سوابو الممثل الوحيد والشرعى لشعب ناميبيا . وطالبا بالتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ الخاص بالانسحاب من ناميبيا

ـ أعرب الطرفان عن قلقهما تجاه الوضع السائد فى شمال تشاد ، وأكدا تأييدهما الكامل لجهود الوساطة المبذولة فى هذا الصدد تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية .

ـ أما فيما يختص بمشكلة الصحراء الغربية ، اتفق الطرفان على أن تسوية المشكلة لا يمكن أن يتم إلا من خلال تنفيذ قرار منظمة الوحدة الأفريقية رقم ١٠٣ لعام ١٩٨١ وقرارها رقم ١٠٤ لعام ١٩٨٣ ، وناشدا الطرفان منظمة الوحدة الأفريقية اجراء استفتاء تطبيقاً لهذه القرارات فى أسرع وقت ممكن .

ـ أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما التام للحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى تقرير مصيره . كما دعا الطرفان إلى إقامة مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بمشاركة كل الأطراف المعنية . كما حث الطرفان اسرائيل على الانسحاب من الأراضى العربية التى احتلتها منذ ١٩٦٧ بما فى ذلك مدينة القدس ، علاوة على الانسحاب الكامل غير المشروط من لبنان طبقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى (٥٠٨) و(٥٠٩) .

ـ عبر الجانبان عن قلقهما الشديد لاستمرار النزاع الإيرانى ـ العراقى وحثا الطرفين فى هذه الحرب المطولة للتفاوض بهدف التوصل إلى تسوية سياسية .

ـ وقد قام الوزيران بتقييم التعاون العربى ـ الإفريقى انطلاقاً من بيان القاهرة الصادر عن القمة الأولى للتعاون العربى ـ الإفريقى فى مارس ١٩٧٧ ، وعبرا عن أملهما فى أن يتطور هذا التعاون لتحقيق الآمال والأهداف التى كان يصبوا إليها رؤساء الدول الإفريقية والعربية وشعوبهم عند انعقاد ذلك المؤتمر . وأن تتمخض الجهود الإفريقية ـ العربية المشتركة عن إيجاد صيغة جديدة تسمح بتخطى العقبات التى حالت حتى الآن دون انطلاق هذا التعاون .

ـ وفى إطار التعرض للوضع الاقتصادى الدولى . عبر الوزيران عن قلقهما البالغ إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية فى إفريقيا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التى تصيب القارة بصفة خاصة . واتفقا على ضرورة مضاعفة العمل من أجل تخطى العقبات التى تعترض طريق جهود التنمية الإفريقية وزيادة التعاون بين دول القارة لمواجهة هذا التحدى التاريخى .

ـ وقد حرصت السيدة مافيس لينجا لنجا مويوندا وزيرالدولة للشئون الخارجية لزامبيا على الاعراب عن امتنانها العميق للترحيب الحار الذى لاقته سيادتها وأعضاء الوفد المرافق لها طوال اقامتهم فى جمهورية مصر العربية ، ووجهت سيادتها الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لزيارة زامبيا ، وقد قبل سيادته الدعوة بامتنان على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

صدر فى القاهرة فى ٣٠ أبريل ١٩٨٧ .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية زامبيا
د . بطرس بطرس غالى	مافيس لينجا لنجا مويوندا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزيرة الدولة للشئون الخارجية

(٣١) بيان مشترك

زيارة وزير خارجية جمهورية كينيا إلى جمهورية مصر العربية

(٢١ - ٢٥ يونيو ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، للسيد / زخارى أونيونكا ــ وزير خارجية كينيا ، الذى رأس وفد بلاده للدورة الأولى للجنة الوزارية المصرية ــ الكينية المشتركة التى عقدت فى القاهرة فى الفترة من ٢١ ــ ٢٥ يونيو ١٩٨٧ .

. رأس الجانب المصرى فى اللجنة ، السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

حضر اجتماع اللجنة المشتركة من الجانب المصرى كل من :

وزارة الخارجية :

ــ السيد السفير / أحمد حجاج ــ مدير الإدارة الإفريقية .
ــ السيد الوزير المفوض / فكرى مهنى نخلة ــ مدير الإدارة الاقتصادية بالنيابة .
ــ السيد الوزير المفوض / بهاء الدين رضا ــ نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية .
ــ السيد الوزير المفوض / محسن خليفة ــ نائب مدير الإدارة الإفريقية .
ــ السيد الوزير المفوض / د . محمود مرتضى ــ مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد المستشار / محمود كريم ــ (مرافق) ومن الإدارة الإفريقية .
ــ السيد الملحق / ياسر محمد عاطف ــ الإدارة الاقتصادية .

وزارة الاقتصاد والتمثيل التجارى :

ــ السيد المستشار / حسين سامى الابيارى ــ مدير إدارة إفريقيا بالتمثيل التجارى .

وزارة السياحة :

ــ السيدة / نبيلة عبد الله الخضرى ــ مدير عام العلاقات الخارجية بوزارة السياحة .

وزارة الصحة :

ــ السيد / الدكتور حلمى سيد حلمى ــ مدير العلاقات الخارجية بوزارة الصحة .

وزارة الثقافة :

ــ السيدة / فريال محمد العوضى ــ مدير الاتفاقيات والبرامج بوزارة الثقافة .

وزارة الاعلام :

ــ السيد المستشار / محمد شفيق بر ــ مستشار وزير الاعلام .

وزارة التموين (الهيئة العامة للسلع التموينيه) :

ـ السيد / سعد الشاذلي ـ مدير عام الاستيراد .

وزارة التعليم العالى :

ـ السيد / منصور حسن عبد القادر ـ وكيل وزارة التعليم العالى .

وزارة الـــرى :

ـ السيد المهندس / عبد البديع محمد أبو الهدى ـ وكيل وزارة الرى .

وزارة الزراعـــة :

ـ السـيـد المـهـندس / جلال سامى ـ مدير عام الا تفاقيات الدولية . الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية بوزارة الزراعة .

وزارة الدفاع :

السيد / أحمد عوض صالح ـ رئيس فرع الدول الصديقة والمساعدات الخارجية .

شركة النصر للتصدير والاستيراد :

ـ السيد / عبد الوهاب شعبان ـ مدير عام الفروع الخارجية الأنجلوفون (المختص بالشاى) .

الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية :

السيد المهندس / علاء سويلم ـ رئيس القطاع التجارى .

هيئة التصنيع (ممثلاً لوزارة الصناعة) :

السيد / داود على سليمان ـ مدير عام التعاون الفنى بالإدارة المركزية للا تفاقيات التجارية .

هيئة الأدوية :

ـ السيد الدكتور / محمد مصطفى الخولى ـ مدير قطاع الإعلام والتصدير .

وحضر من الجانب الكينى كل من :

١ ـ سعادة / ايزكيل ميو ـ عضو البرلمان . مساعد وزير الخارجية .
٢ ـ السيد / ت . اسوانى ـ المدعى العام . مكتب النائب العام .
٣ ـ سعادة / اوشيينج أدالا ـ سفير كينيا بجمهورية مصر العربية .
٤ ـ السفير / عمر أحمد فقيه ـ مدير قسم أفريقيا بوزارة الخارجية .
٥ ـ السيد / د . م . كيرورى ـ بوزارة التنمية المائية .
٦ ـ السيد / ب . نكيتارى ـ نائب مدير الثقافية بوزارة الثقافة .

٧ ــ السيد / س . موساندو ــ مدير الإعلام بوزارة الإعلام والإذاعة .
٨ ــ السيد / ج . ك . تير ير ــ نائب مدير التعليم بوزارة التعليم .
٩ ــ السيد / وكابى موراجى ــ بوزارة الزراعة .
١٠ ــ الدكتور / ج . اوتيني ــ نائب أول مدير الخدمات الصحية بوزارة الصحة .
١١ ــ السيد / ج . ن . كار يوكى ــ مدير التسويق بهيئة تنمية الشاى الكينى .
١٢ ــ السيد / اليكس ثيرو ــ مسئول التنمية الصناعية بوزارة الصناعة .
١٣ ــ السيد / و . أوكارى ــ نائب أول ، بوزارة التنمية المائية .
١٤ ــ السيد / على محمد بير يكى ــ مستشار بسفارة كينيا بالقاهرة .
١٥ ــ السيد / جون ماليتى ــ مساعد مدير السياحة بوزارة السياحة .
١٦ ــ السيد / ألويز ماودا ــ سكرتير ثالث بسفارة كينيا بالقاهرة .

وقد انعقدت اللجنة الوزارية المشتركة طبقاً للقرار الذى اتخذه الرئيسان محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية ، ودانيال آراب موى ــ رئيس جمهورية كينيا ، خلال اجتماعهما فى نيروبى بكينيا فى فبراير عام ١٩٨٤ .

وقد تم اجتماع اللجنة المشتركة فى جو يسوده غاية من الود والأخوة الإفريقية التى تتميز بها العلاقات الجيدة والمفعمة بالثقة القائمة بين البلدين .

أعرب الجانبان عن رضائهما عن تطور العلاقات المصرية ــ الكينية وأعربا عن قناعتهما الأكيدة بضرورة تعزيز وتنويع التعاون القائم فى مختلف المجالات وبأسلوب يتناسب مع العلاقات التاريخية التى تربط بين البلدين من خلال انتمائهما لحوض نهر النيل العظيم ونضالهما المشترك من أجل تطور وتنمية أفريقيا .

اتفق الجانبان على ضرورة توسيع التعاون الفنى بينهما وتبادل الخبراء والفنيين .

وقد أشاد الجانب الكينى بعمل الخبراء المصريين الموفدين لكينيا فى اطار الصندوق المصرى للمعونة الفنية للدول الأفريقية ، ومساهمتهم فى العمل سوية مع أشقائهم الكينيين . كما أعرب أيضاً عن تقديره للمنح التدريبية المقدمة من مصر للخبراء والمتدربين الكينيين .

وقد تم التأكيد أيضاً على ضرورة توسيع نطاق وزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين بما يفى باحتياجات كل من البلدين فى اطار تعزيز تعاون الجنوب ــ الجنوب .

كما ناقشت اللجنة أيضاً سبل تعزيز التعاون الثنائى للوفاء بمتطلبات التنمية والأمن فى مجالات المصلحة المشتركة للبلدين ، ولهذا الغرض فقد اتفق الطرفان على تشجيع المزيد من الاتصالات بين المؤسسات والمسئولين فى البلدين .

ولقد توجت زيارة وزير الخارجية الكينى باستقبال السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية حيث قدم لسيادته رسالة من أخيه صاحب الفخامة الرئيس دانيال آراب موى ــ رئيس جمهورية كينيا .

وفى مجال العلاقات الثنائية توصل الطرفان إلى مايلى :

فى مجال العلاقات الثنائية ، فقد ناقش الطرفان التعاون فى مجال المياه والزراعة والإذاعة والثقافة والتعليم والصحة والصناعة والسياحة والتجارة والتبادل .

كما اتفق الطرفان على اتخاذ اجراءات منسقة للتعاون فى مجال التنفيذ .

وقد أقر ووقع الطرفان اتفاقيتان :
الأولى : بشأن الثقافة والتعليم والتعاون العلمى
والثانية : بشأن التعاون فى المجال السياحى .

وقد استعرض الوزيران الأوضاع السياسية فى أفريقيا ، والشرق الأوسط ، حيث أكدا على تمسكهما بمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، كما ناقشا المسائل الهامة المدرجة على جدول أعمال المجلس الوزارى القادم لمنظمة الوحدة

الأفريقية للإعداد لمؤتمر القمة الذى سوف يعقد فى أديس أبابا خلال شهر يوليو ١٩٨٧ . أكدا على ضرورة الاحترام الكامل لتلك المبادئ خاصة المتعلقة منها باحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وحل المنازعات بينها بالطرق السلمية والالتزام بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

وقد ناقشا الوضع فى تشاد ، حيث عبر الجانبان عن إيمانها العميق بضرورة المساندة الكاملة والتشجيع التام لجهود حكومة نجامينا من أجل تحقيق الوحدة والمصالحة الداخلية ، كما اعادا تأكيد حتمية المحافظة على سيادة ووحدة أراضى تشاد .

وقد تدارس الجانبان الوضع المتدهور فى الجنوب الإفريقى ، وقد عبرا عن اشمئزازهما لاستمرار أعمال السجن والاعتقال وعمليات القتل المباشر للمدنيين العزل من قبل النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا واستمرار العمل على زعزعة الاستقرار فى الدول المجاورة .

كما أدانا — بشكل مطلق — النظام العنصرى البغيض ، كما أعربا عن اقتناعهما بأنه لا سبيل لحل مشكلات جنوب أفريقيا إلا بالتصفية الكاملة لنظام الفصل العنصرى ، وبدخول النظام العنصرى فى حوار مع القادة الحقيقيين لشعب جنوب أفريقيا المقهور من أجل تأسيس مجتمع ديمقراطى حقيقى يقوم على حكم الأغلبية واحترام حقوق الإنسان لكافة المواطنين فى البلاد ، كما طالب الطرفان بضرورة الإفراج الفورى عن الزعيم نلسون مانديلا ورفاقه وبرفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الأفريقى وغيره من الأحزاب السياسية الأخرى . وإلى أن يتم تطبيق هذه الاجراءات فقد كرر الطرفان نداءهما إلى المجتمع الدولى بفرض العقوبات الجماعية الإلزامية ضد النظام العنصرى .

وبالنسبة لناميبيا ، فقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما الكامل لنضال شعب ناميبيا من أجل تحقيق الاستقلال ، وطالبا بضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بدون اقحام أية مسائل خارجية .

وبمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العربى — الأفريقى الأول الذى عقد فى القاهرة فى عام ١٩٧٧ نادا الجانبان بمزيد من التعاون بين الدول الإفريقية والعربية ، وعبرا عن أسفهما لعدم تنفيذ الكثير من قرارات القمة نتيجة أسباب سياسية مختلفة والتى إذا ما تم التغلب عليها ، فإن تنفيذ قرارات القمة من شأنه أن يفتح آفاقاً جديدة تعود بالفائدة على كافة الدول فى المجموعتين التى ترتبط بروابط متينة من التاريخ والثقافة .

ولقد استعرض الوفدان المصرى والكينى — باهتمام — التطورات الأخيرة فى الموقف فى الشرق الأوسط والأراضى المحتلة ، وأكدا إيمانهما بأن السلام العادل والشامل والدائم فى الشرق الأوسط لا يتحقق إلا بالاعتراف الكامل بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى ، وبخاصة حقه فى تقرير مصيره إلى جانب حق كافة دول المنطقة فى العيش ضمن حدود آمنة ومتفق عليها . كما عبرا عن تأييدهما لمواصلة مسيرة السلام فى اطار مؤتمر دولى للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة .

اتفق الطرفان على أن تعقد الدورة القادمة للجنة المشتركة فى نيروبى خلال عام ١٩٨٨ فى تاريخ يتفق عليه فيما بعد من خلال القنوات الدبلوماسية .

وقد عبر وزير الخارجية الكينى عن امتنانه العميق وتقديره لحفاوة الاستقبال وحسن الضيافة التى لقيها والوفد الكينى من جانب حكومة وشعب جمهورية مصر العربية . وهو ما يعكس روابط الصداقة المتينة التى تربط بين شعبى البلدين .

وقع بالقاهرة فى الخامس والعشرين من شهر يونيو ١٩٨٧ . من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية لهما نفس الحجية .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية كينيا
الدكتور بطرس بطرس غالى	زخارى اونيونكا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

٣٢ ـ محضـر
الاجتماع الأول للدوّرة الأولى للجنة المصرية ـ الكينية المشتركة
(القاهرة ٢٠ إلى ٢٥ يونيو ١٩٨٧)

ـ افتتح السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي ـ وزير الدولة للشئون الخارجية الاجتماع حيث رحب بالوزير الكيني والوفد المرافق له ، وقام الوزيران بتقديم أعضاء الوفدين المصرى والكينى.

ـ أشار السيد وزير الدولة إلى تقدير مصر لدور كينيا فى المنطقة ، ولاستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتقدم والتنمية ، ونوه سيادته بأهمية التعاون بين الجنوب والجنوب ، وضرورة توفير الإرادة السياسية القوية لدى دول العالم الثالث للتغلب على العقبات التى تعترض طريق تقدم هذا التعاون.

ـ أكد السيد وزير الدولة على توافر الإرادة السياسية لدى كل من القاهرة ونيروبى لتدعيم وتعزيز العلاقات بين البلدين فى ضوء الصداقة والأخوة التى تربط بينها ، وأشار إلى أن الرأى العام فى جمهورية مصر العربية ينظر ـ بعين الاعتبار ـ لزيارة الوفد الكيني. وأكد السيد وزير الدولة على عزم مصر على بذل كل الجهود لترجمة الإرادة السياسية المتوفرة لدعم العلاقات إلى واقع عملى.

ـ استهل السيد زاخارى يونو يونكا ـ وزير خارجية كينيا كلمته الافتتاحية بالتعبير عن الشكر للترحيب الحار الذى تم به استقبال وفدهم فى مصر مشيراً إلى العلاقات التاريخية التى تربط البلدين ، ومؤكداً على رغبة الرئيسين موى ومبارك فى دفع علاقات التعاون بين البلدين تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه خلال الزيارة الرسمية للرئيس حسنى مبارك لنيروبى فى فبراير ١٩٨٤.

ـ عبر الوزير الكيني عن امتنان بلاده لمصر لمدهم بالخبرات المصرية الممتازة فى مجالات الرى والطب والهندسة. ووجه سيادته دعوة رسمية للسيد / بطرس بطرس غالي ـ وزير الدولة للشئون الخارجية لزيارة كينيا لتتواكب مع انعقاد الدورة الثانية للجنة المصرية ـ الكينية المشتركة فى نيروبى فى العام القادم.

ـ انتقل الوزيران ـ بعد إلقاء الكلمات الافتتاحية ـ إلى تناول بنود جدول أعمال الدورة الأولى للجنة المشتركة. وفى مجال استعراض القضايا الإفريقية ، والدولية ، ذات الاهتمام المشترك ، استعرض السيد/ الدكتور بطرس بطرس غالي موقف مصر من القضايا التالية :

١ ـ تشـــاد :

أكد السيد وزير الدولة على موقف مصر الثابت تجاه تشاد والمتمثل فى دعم الحكومة الشرعية فى ندجامينا ، وضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية ، ووحدة أراضى تشاد. وعبر سيادته عن تأييد مصر لجهود لجنة الوساطة التى تشكلت ابان انعقاد مؤتمر القمة الإفريقى فى ليبرفيل فى سنة ١٩٧٧ ، برئاسة الرئيس الجابونى عمر بونغو. وقد تطرق سيادته إلى كشف المواقف الليبية الرامية إلى زعزعة أمن وسلامة واستقرار تشاد ، موضحاً مناقضتها لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. وعبر سيادته عن إيمان مصر ـ رغم السياسات الليبية العدوانية ـ بامكانية التوصل إلى حل سلمى للمسألة التشادية.

٢ ـ السـودان :

عرض السيد وزير الدولة للأهمية الحيوية التى تعلقها مصر على استقرار الوضع فى السودان ، موضحاً اهتمام مصر

بتهدئة الموقف فى جنوب السودان . وكشف سيادته عن جهود الوساطة المستمرة التى تقوم بها مصر لتهدئة الموقف بين السودان وجيرانه . وأكد على اعتزام مصر الاستمرار فى محاولاتها لإقامة حوار إيجابى بين الخرطوم وأديس أبابا .

٣ ــ الصومـــال :

عبر السيد وزير الدولة عن اهتمام مصر ــ البالغ ــ باستقرار الوضع فى منطقة شرق أفريقيا ، وتأكيدنا على ضرورة حل المنازعات الإفريقية فى اطار افريقى خالص .

٤ ــ منطقة الجنوب الإفريقى :

تناول السيد وزير الدولة الزيارة التى قام بها سيادته إلى عدد من دول المواجهة الإفريقية خلال شهر ديسمبر ١٩٨٦ حيث التقى برؤساء أنجولا وزامبيا وموزمبيق وبوتسوانا ، فى اطار مهمة لنقل رسالة مؤداها ضرورة الإبقاء على قوة الدفع وتعبئة المجتمع الدولى للضغط على نظام بريتوريا ، واستعداد مصر الدائم لمد يد العون والمساعدة فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية حتى يتم القضاء على نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا ، وإلى أن يتحقق استقلال ناميبيا .

٥ ــ الشرق الأوسط :

ــ استعرض السيد وزير الدولة جهود مصر لتحقيق تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط ، مشيراً إلى أن المؤتمر الدولى يصلح كإطار مناسب فى هذه المرحلة يمكن عن طريقه خلق قوة دفع لتعبئة الرأى العام الدولى ، والجهود الدولية لخلق الظروف المناسبة لتحقيق تسوية سلمية عادلة للمشكلة . وعدد سيادته العقبات التى تعترض طريق عقد المؤتمر الدولى :

ــ ففى الولايات المتحدة : فإن فضيحة إيران ــ حيث تستأثر باهتمام الدوائر الرسمية والشعبية ، فضلاً عن قرب موعد بدء المعركة الانتخابية الرئاسية بها .

ــ وعلى جانب آخر ، فإن وجود الحكومة الائتلافية فى اسرائيل . وتعارض وجهات نظر الائتلاف الحاكم حول أهمية عقد المؤتمر الدولى تؤدى إلى شلل يصيب عملية السلام .

ــ أما على الجانب الفلسطينى ، فقد وصف سيادته اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى الثامن عشر فى الجزائر بأنه ردة للوراء بالنسبة للجهود الرامية إلى عقد المؤتمر الدولى ، واتصالاً بذلك فإن الأردن يصعب عليها الدخول فى اتفاق دون مشاركة الفلسطينيين .

ــ وفى اطار تناول الوزير الكينى لموقف بلاده من عدد من القضايا الإفريقية ، أفاد سيادته بتوافق وتطابق وجهات النظر بين الدولتين تجاه غالبية القضايا الدولية والإفريقية .

فبالنسبة لمشكلة تشاد :

أشار إلى تطابق موقف البلدين بالنسبة للمشكلة ، وأشار إلى حق شعب تشاد فى التمتع بالسلام . وانتقد ــ بشدة ــ الأنشطة الليبية التى تسعى إلى زعزعة الاستقرار فى تشاد وغيرها من الدول الإفريقية . وأشار إلى استعداد كينيا للتنسيق مع الدبلوماسية المصرية فى كافة المحافل الدولية لنصرة شعب وحكومة تشاد .

الســـــودان :

أوضح عدم وجود أية مشكلات بين كينيا والسودان ، موضحاً أن سوء التفاهم ينبع من سماح كينيا بإيصال المساعدات الغذائية لضحايا القحط والجفاف فى مناطق نائية بالسودان ، وأضاف أنهم يقدرون وجود مطالب لأهل

الجنوب ، وعليه فإن وجهة نظرهم تتمثل فى ضرورة جلوس الطرفين للتفاوض والتوصل إلى حل سلمى للمشكلة ، ونوه سيادته بدور مصر الإيجابى للتوسط لإيجاد حل سلمى للمشكلة .

أوغنـــــدا :

قدم شرحاً حول رؤيتهم الخاصة بعدم استقرار الوضع فى أوغندا ، وأشار ــ فى هذا الصدد ــ إلى النفوذ الليبى فى أوغندا ، واثارة السلبية على استقرار الوضع بها فى اطار المخطط الليبى الذى يهدف إلى زعزعة الاستقرار بدول القارة ، وأشار إلى اعتقادهم بضرورة أن يحل الأوغنديون مشكلاتهم بأنفسهم بطريقة سلمية عن طريق الحوار بين الفئات المتنازعة حيث ثبت أن الحلول العسكرية لن توفر حلاً سلمياً دائماً .

الصومـــــال :

نوه بالعلاقات الطيبة التى تربط بين كينيا والصومال .

الجنوب الإفريقى :

أشار الوزير الكينى إلى الزيارة الأخيرة التى قام بها الرئيس موى إلى زامبيا مؤخراً حيث أكد على دعم كينيا لدول المواجهة ، ونقل إليهم رسالة مؤداها ضرورة القضاء على الخلافات الداخلية التى تؤدى إلى تشتيت الجهد والطاقة التى يجب أن تكرس للقضاء على نظام الفصل العنصرى ، وتحقيق استقلال ناميبيا .

واستذكر الوزير الكينى ــ فى هذا الصدد ــ مساعدات مصر لكينيا ابان كفاحها لتحقيق استقلالها الوطنى .

الشرق الأوسط :

أكد الوزير الكينى على ضرورة إيجاد وطن دائم للفلسطينيين ، وعبر عن تأييدهم لفكرة عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وذكر ــ فى هذا الاطار ــ أنهم مدركون لحقيقة وجود اسرائيل ، ولكن ذلك لا يبرر ــ بأى حال ــ تجاهل حقيقة وجود المشكلة الفلسطينية فى نفس الوقت والتى لابد من البحث عن حل لها يضمن حقوق الشعب الفلسطينى .

وبعد ذلك تم الانتقال إلى البند الخاص بالمشكلات الاقتصادية الإفريقية حيث :

ــ أشار السيد وزير الدولة إلى الاتفاق الذى وقعته مصر مؤخراً مع صندوق النقد الدولى ، واتفاقات جدولة الديون فى اطار نادى باريس ، مشيراً ــ فى هذا الصدد ــ إلى خطورة مشكلة الديون الإفريقية ، ودعا سيادته إلى ضرورة بدء حوار بين الدول الإفريقية واللاتينية حول هذه المشكلة الملحة .

ــ تناول سيادته ــ أيضاً ــ أنشطة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا الذى يقوم بإمداد الدول الأفريقية الشقيقة بأكثر من ثلاثمائة خبير من خيرة خبراء مصر فى كافة المجالات .

ــ وأشار السيد الوزير ــ أيضاً ــ إلى أهمية تشجيع علاقات التعاون والاجتماعات الدورية بين الوزراء الأفارقة فى كافة المجالات الفنية .

ــ كما تطرق الوزير الكينى لتناول المشكلات الاقتصادية التى تواجه أفريقيا ، فأشار إلى الآثار الاجتماعية السلبية لسياسات التقشف التى اضطرت الدول الإفريقية لاتباعها ، وأشار ــ فى هذا الصدد ــ إلى خصوصية الديون الأفريقية التى تدين بها للحكومات المانحة مباشرة بما يحمله ذلك من أمل فى إمكانية التفاوض ــ سياسياً ــ مع هذه الدول للتخفيف من أعباء هذه الديون ، وأشار إلى وجوب عدم تقبل مقولة مسئولية إفريقيا الكاملة عن الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها ، مشيراً ــ فى هذا المجال ــ إلى تشجيع الدول المتقدمة للدول الإفريقية على اتباع مبدأ النمو

المصحوب بزيادة الصادرات فى ذات الوقت الذى تغلق فيه هذه الدول أسواقها أمام تلك الصادرات بكافة العوائق المباشرة وغير المباشرة . وعليه ، فإن أمل أفريقيا يكمن فى توثيق التعاون فيما بينها بالذات بالنظر إلى استمرار الكساد فى الدول المتقدمة .

وأخيراً ، تم تناول البند الخاص بالعلاقات الثنائية المصرية ــ الكينية فى مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والسياحية وغيرها ، إذ :

ــ أشار السيد وزير الدولة إلى أهمية توازن ميزان التبادل التجارى بين البلدين حيث تبلغ صادرات كينيا إلى مصر عشرة أمثال الصادرات المصرية إلى كينيا نوه سيادته بأهمية وجود بنية أساسية متينة من العلاقات الاقتصادية المتنامية بين البلدين لكى تعكس وتترجم العلاقات السياسية الممتازة بينهما .

ــ عبر الوزير الكينى عن استعدادهم التام لإقامة تعاون واسع بين البلدين بحيث تعم فائدته على الطرفين . وأشار سيادته إلى توجيهات الرئيس موى للوفد الكينى بالعمل على تعزيز وتدعيم العلاقات الكينية ــ المصرية فى كافة المجالات .

ــ تم الاتفاق على أن يتم احالة هذه المسائل ــ المتصلة بالعلاقات الثنائية فى مختلف مجالاتها ــ إلى المناقشة التفصيلية على مستوى الخبراء فى الوفدين ، واعداد الوثائق التى سيتم التوقيع عليها ، كما تم الاتفاق على اعداد محضر بمناقشة اجتماعات اللجنة المشتركة للتسجيل .

[٣٣] بيان مشترك
زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولى بجمهورية أفريقيا الوسطى
إلى جمهورية مصر العربية
(٣٠ يوليو ــ ٢ أغسطس ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد / جان لوى بسيميس ــ وزير الخارجية والتعاون الدولى لجمهورية أفريقيا الوسطى بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٣٠ يوليو إلى ٢ أغسطس ١٩٨٧ .

وقد انعقدت ــ خلال هذه الزيارة ــ الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى فى القاهرة خلال الفترة من ١ إلى ٢ أغسطس ١٩٨٧ برئاسة السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ، والسيد / جان لوى بسميس .

استقبل السيد / محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد / جان لوى بسميس ــ وزير الخارجية والتعاون الدولى لجمهورية أفريقيا الوسطى الذى سلمه رسالة صداقة وود وتضامن من الرئيس أندريه كولينيا إلى شقيقه الرئيس محمد حسنى مبارك .

كما أجرى السيد / جان لوى بسيميس سلسلة من المحادثات مع كل من :
ــ السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ والسيد الدكتور / كمال الجنزورى ــ نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط .
ــ والسيد الدكتور / يوسف والى ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة .
ــ والسيد الدكتور / محمد راغب دويدار ــ وزير الصحة .

قام الجانبان ــ خلال المحادثات ــ بدراسة سبل تعميق وتطوير العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى وبحث المشاكل الإفريقية الدولية الكبرى.

أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ، والسيد وزير الخارجية والتعاون الدولى لأفريقيا الوسطى بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وأعادا تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما لتوثيق وزيادة وتنويع التعاون فى جميع المجالات . كما عبرا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالمشاكل الأفريقية والدولية.

اتفق الجانبان على ضرورة التنسيق بينهما من أجل خدمة أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية التى تتمسك البلدان بها بقوة ، كما أعادا تأكيد التزامهما بالعمل على تدعيم المنظمة التى تمثل اطار العمل الجماعى والتضامن الأفريقى .

أشاد الجانبان بالنتائج الملموسة التى توصل إليها الاجتماع الرابع لمجموعة الأندوجو الذى انعقد فى كينشاسا فى مايو ١٩٨٧ . واتفقا على التعاون الوثيق من أجل ضمان نجاح الاجتماع الخامس لمجموعة الأندوجو الذى سينعقد فى بانجى فى عام ١٩٨٨ .

فيما يتعلق بالموقف فى جنوب أفريقيا ، أدان الجانبان ــ بشدة ــ سياسة التفرقة العنصرية والممارسات غير الإنسانية التى يمارسها نظام بريتوريا العنصرى . وناشد الجانبان المجتمع الدولى لكى يمارس ضغوطاً أكثر على هذا النظام لضمان القضاء التام على التمييز العنصرى ، والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ المتعلق باستقلال ناميبيا .

وبشأن النزاع بين تشاد وليبيا ، أعاد الطرفان مساندتها لسياسة حكومة الرئيس حسين هبرى الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة أراضى وسيادة تشاد على كل أراضيها وذلك عن طريق تبنى سياسة الحوار وانتهاج الطرق السلمية .

وعن مشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد إيمانهما بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والتى تنص على تنظيم استفتاء ، تعتبر السبيل إلى حل عادل وسلمى لهذا النزاع .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط ، أكد الجانبان ــ من جديد ــ تأييدهما لحقوق الشعب الفلسطينى الوطنية خاصة حقه فى تقرير المصير . وعبرا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته فى هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق ، وإعادة اسرائيل لجميع الأراضى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكدا أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ــ تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ــ يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى حل سلمى عادل ودائم . كما وجها نداءهما باعتراف متبادل ومتزامن بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ــ الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد عبر الجانبان عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ الذى يلزم الطرفين المتنازعين بوقف إطلاق النار فوراً . وعبرا عن أملهما فى أن يقوم الطرف الذى يرفض قرار مجلس الأمن ، بالإذعان لإرادة المجتمع الدولى الجماعية ، ويفتح الطريق أمام حل سلمى لهذا النزاع المأسوى .

وعبر السيد / جان لوى بسيميس عن شكره وتقديره للاستقبال الحار والأخوى الذى لاقاه ووفده فى جمهورية مصر العربية . ووجه سيادته دعوة إلى السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بحكومة جمهورية

مصر العربيه ، للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى . وقد قبل السيد / الدكتوربطرس بطرس غالى ، الدعوة بسرور ، على أن يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

تم فى القاهرة فى ٢ أغسطس ١٩٨٧ .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية أفريقيا الوسطى
الدكتوربطرس بطرس غالى	١٤٠السيد / جان لوى بسيميس
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون الدولى

٣٤ - محضر
الدورة الثانية للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى
(القاهرة : ١ - ٢ أغسطس ١٩٨٧)

عقدت الدورة الثانية للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى من ١ إلى ٢ أغسطس ١٩٨٧ ، تحت رئاسة مشتركة لكل من :

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .
- السيد / جان لوى بسيميس - وزير الخارجية والتعاون الدولى لجمهورية أفريقيا الوسطى .

ومرفق قائمة بأعضاء الوفدين ملحقة بهذا المحضر.

الجلسة الافتتاحية :

تمت مراسم الافتتاح بمقر وزارة الخارجية ، بتاريخ أول أغسطس ١٩٨٧ الساعة الحادية عشرة والربع صباحاً .

وفى البداية ألقى كل من :
- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى .
- والسيد / جون لوى بسيميس .

كلمة بهذه المناسبة .

وفى الكلمة التى ألقاها وزير الدولة للشئون الخارجية ، والتى استهلها بالترحيب بضيوفه ، أكد سيادته رغبة السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك والحكومة المصرية فى تنشيط العلاقات بين مصر وجمهورية أفريقيا الوسطى ، ودفع التعاون بين الدولتين فى جميع المجالات حتى يصبح هذا التعاون - الذى يتم فى اطار التعاون بين الجنوب والجنوب - مثالاً يحتذى لدول العالم الثالث الأخرى .

ثم أشار إلى التعاون القائم فعلاً بين البلدين على المستوى الإقليمي فى اطار مجموعة الأندوجو، وأخيراً وجه الشكر إلى وفد أفريقيا الوسطى فى قمة أديس أبابا الثالثة والعشرين، للتأييد السياسي والمعنوى الذى قدمه لمصر، مما ساهم فى انتخاب المرشح المصرى لمنصب الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية، والمرشح المصرى لعضوية اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وفى رده، وجه وزير الخارجية والتعاون الدولى لجمهورية أفريقيا الوسطى شكره ــ باسم الوفد الذى يرافقه، وباسمه الشخصى ــ للاستقبال الحار والأخوى الذى لقوه منذ وصوله إلى مصر.

ومن جهة أخرى، عبر عن تقديره العميق للسيد / الرئيس محمد حسنى مبارك الذى أتاح له فرصة لقائه فى يوم عطلة ــ وعقب عودته مباشرة من أديس أبابا ــ حيث أشار إلى التعاون المثمر القائم بين الدولتين منذ أكثر من عشر سنوات، وهو التعاون الذى شهد دفعة جديدة نتيجة للزيارة الرسمية التى قام بها عام ١٩٨٤ فخامة الجنرال أندريه كولينبا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى لجمهورية مصر العربية.

ثم استعرض كافة مجالات التعاون بين الدولتين، وعبر عن رضائه عن أداء الخبراء المصريين الذين يعملون فى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد عبر الوزيران عن الأمل فى أن يضطرد نمو التعاون بين مصر وأفريقيا الوسطى حيث أن ذلك يعكس المصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين.

الأعمـــــال :

عقب الجلسة الافتتاحية استأنفت اللجنة المشتركة المصرية ــ الأفروسطية أعمالها، وقررت جدول الأعمال كما يلى :

١ ــ استعراض القضايا السياسية الإفريقية والدولية.
٢ ــ التعاون الثقافى والفنى والعلمى :

ــ المنح الدراسية والتدريبية التى تقدمها مصر.
ــ الخبراء المصريون.
ــ التعاون فى مجال الشباب والرياضة والسياحة.
ــ الإعداد لبرنامج تنفيذى للتعاون الثقافى والفنى والعلمى (يوقع فى اجتماع اللجنة القادم فى بانجى).

٣ ــ التعاون الاقتصادى والتجارى :

ــ التبادل التجارى.
ــ تنشيط دور شركة النصر فى بانجى.
ــ التعاون فى المجال الزراعى.
ــ التعاون فى المجال الجوى.
ــ التعاون والأسواق الدولية.

٤ ــ التعاون العسكرى.
٥ ــ مواضيع أخرى.

ثم قامت اللجنة بتشكيل مكتبها على النحو التالى :
ـ الرئيس : السيد السفير / أحمد حجاج ــ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية المصرية.

ـــ الرئيس المناوب : السيد السفير / سيسا لوبرنار ــ السفير المتجول بوزارة الخارجية والتعاون الدولى لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ـــ المقرر: فخامة / ميشيل آجولا ــ أمين عام بوزارة الخارجية والتعاون الدولى لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ـــ المقرر المساعد : الآنسة / الدكتورة زينب سحيم ــ المستشار بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

ثم بدأت اللجنة المشتركة فى استعراض النقاط المختلفة الواردة فى جدول الأعمال حيث خلصت إلى النتائج التالية :

أولاً ــ معالجة المشاكل السياسية الأفريقية والدولية :

فيما يتعلق بهذا الموضوع ، انتهت اللجنة إلى أنه قد تم تناوله بواسطة الوزيرين اللذين اطمأنا إلى تطابق وجهات نظرهما فى هذا الصدد .

ثانياً ــ التعاون الثقافى والفنى والعلمى :

قدم الجانب الأفروسطى للجانب المصرى برنامجاً تنفيذياً للاتفاق الثقافى والفنى والعلمى الذى وقع عام ١٩٧٠ ، وسيتم توقيع هذا البرنامج فى أقرب وقت ممكن بعد مراجعته بمعرفة الجانب المصرى .

١ ــ المنح :

قام الجانب المصرى باستعراض مختلف المنح المقدمة لمواطنى جمهورية أفريقيا الوسطى وتوزيعها على النحو التالى :

ـــ خمس منح مقدمة من المركز المصرى الدولى للزراعة.

ـــ منحتان من معهد الاذاعة والتليفزيون.

ـــ منحة واحدة مقدمة من المعهد الدبلوماسى .

واقترح الجانب المصرى زيادة عدد المنح الدراسية التأهيلية والتدريبية معرباً عن أمله فى حضور كوادر من أفريقيا الوسطى للمشاركة فى الندوات والحلقات الدراسية التالية :

ـــ حلقة دراسية مخصصة لضباط الشرطة القياديين (فى يناير ١٩٨٨) . مخصص منحتين لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ـــ حلقة دراسية عن زراعة الأرز (فى نوفمبر ١٩٨٧).

ـــ اجتماع الكادرات النسائية الأفريقية لبحث موضوع التعاونيات الزراعية .

وقد طلب الجانب الأفروسطى أربع منح جامعية تستغرق كل منها عاماً أكاديمياً ، تتجدد إلى أن تنتهى مدة الدراسة الخاصة بها وذلك فى المجالات التالية :

ـــ الرياضيات : منحة واحدة .

ـــ الكيمياء : منحة واحدة.

ـــ الطبيعيات : منحة واحدة .

ـــ الأحياء : منحة واحدة .

٢ ــ الخبراء المصريون :

أعرب الجانب الأفروسطى عن رضائه التام عن مستوى أداء الخبراء المصريين ، ورجاء أن يقوم الجانب المصرى بترشيح بديل للأستاذ الدكتور محمد يونس ، وكذلك تجديد عقد الأستاذ سعد مهنا عبد الملك .

وقد أعطى الجانب المصرى موافقته على هذا الطلب .

وفى مجال التعليم العالى ، طلب الجانب الأفرووسطى ارسال عدد من الأساتذة فى التخصصات التالية :

أ ــ كلية العلوم :

ــ تخصص فى الحاسب الآلى (١) .
ــ كيمياء حيوية (١) .
ــ فيسيولوجيا النبات (١) .
ــ اقتصاد ريفى وإدارة مشروعات زراعية (١) .
ــ كيمياء معادن عضوية وتحليلية (١) .
ــ فيسيولوجيا الحيوان (١) .
ــ تغذية المواشى (١) .

ب ــ قسم الدراسات التاريخية :

ــ علم المصريات (١).
ــ علم التنقيب (١) .
ــ الدراسات الشرقية (١).

جـ ــ المدارس والكليات دون الجامعة :

ــ الرياضيات (٦).
ــ الكيمياء (٣).
ــ الطبيعيات (٣).
ــ الأحياء (٦).
ــ التقنية (٢).

٣ ــ الشباب والرياضة والسياحة :

عبر الجانبان عن الرغبة فى دعم التعاون فى مجال الشباب والرياضة ، وتبادل الخبرات فى مجال السياحة ، مع الأخذ فى الاعتبار بإمكانية إنشاء شركات مشتركة للاستثمار السياحى .

وقد اتفق الجانبان على تضمين هذه المجالات الثلاثة البرنامج التطبيقى ، لإطار اتفاق التعاون الثقافى والعلمى .

٤ ــ الصحــة :

أعرب الجانب الأفرووسطى عن سعادته بالتعاون الصحى القائم بين البلدين ، وعن أمله فى تدعيم هذا التعاون فى المجالات التالية :

ــ منح دراسية متخصصة لأطباء أفريقيا الوسطى .
ــ شراء مباشر للأدوية المصنعة فى مصر، تبعاً لحاجة المستشفيات هناك .
ــ إنشاء صناعة دوائية صغيرة .
ــ تبادل الخبراء فى المجال الطبى .
ــ التعاون فى مجال التطبيب بالأعشاب والطب التقليدى .
ــ الإمداد بأجهزة طبية تقنية .
ــ دعم برنامج تحسين الصحة العامة .

وقد اطلع الجانب المصرى على طلبات الجانب الأفرووسطى ، ووعد ببحث الاستجابة لها .

ثالثاً ـــ التعاون الاقتصادى والتجارى :

١ ـــ التبادل التجارى :

أقر الجانبان أن حجم التبادل التجارى لا يتفق وعلاقات الصداقة والأخوة الجيدة التى تربط بين الدولتين ، واتفقا على بذل كل ما فى وسعها لتطوير ودعم وتنويع التبادل التجارى .

وفى هذا الصدد ، قدم الجانب الأفرووسطى للجانب المصرى مشروعاً بتعديل الاتفاق التجارى طويل الأمد الموقع عام ١٩٧٠ وذلك حتى يتمشى مع الظروف الحالية .

ووعد الجانب المصرى بدراسة المشروع على وجه السرعة .

وفى المقابل قدم الجانب المصرى للجانب الأفرووسطى مشروع اتفاق تبادل بضائع بنظام الصفقات المتكافئة ووعد الجانب الأفرووسطى بدراسة هذا المشروع فى أسرع وقت ممكن .

٢ ـــ أنشطة شركة النصر للتصدير والاستيراد :

أعاد الجانب المصرى تذكير الجانب الأفرووسطى بالديون المستحقة لهذه الشركة قبل التعاونيات الأفرووسطى والتى تقدر بـــ ٤٩٠,٠٠٠ دولار أمريكى ، أى ما يقابل ١٤٨ مليون فرنك أفريقى .

وقد أقر الجانب الأفرووسطى بهذه الديون ، والتزم بالعمل على تسهيل التوصل إلى اتفاق بين هذه التعاونيات وشركة النصر للوصول إلى حل وسط يقوم على أساس اقتراح امكانيات السداد بالسلع (البن) ، على أن يستأنف التبادل التجارى بين الطرفين ـــ مستقبلاً ـــ على أساس استخدام فوائض العائدات الزراعية فى تسديد الديون القائمة .

وقد اقترح الجانب الأفرووسطى تخفيض الضريبة المفروضة على الصادرات لتخفيف ديون التعاونيات المستحقة لشركة النصر للتصدير والاستيراد .

ومن جهة أخرى ، أشار الجانب الأفرووسطى إلى نصوص القوانين المعمول بها والتى تفرض على كل مصدر أن يكون مزارعاً فى نفس الوقت ، وأن شركة النصر للتصدير والاستيراد كانت قد أعفيت لمدة عام واحد من هذا الأجراء ، نظراً لعلاقات الصداقة والأخوة التى تربط بين البلدين .

٣ ـــ التعاون الزراعى :

اتفق الجانبان على إنشاء شركات مشتركة لزراعة الذرة والفول السودانى وقصب السكر والأرز وكذلك على استغلال عشرة آلاف هكتار مخصصة لزراعة البن فى جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ هذه المشروعات الزراعية .

واقترح الجانب الأفرووسطى وضع مراكز الأبحاث الزراعية ـــ التالى بيانها ـــ فى خدمة الخبراء المصريين المزمع ارسالهم فى هذا المجال :

- مركز جريماسى .
- مركز بوكوتو.
- مركز جونومان .

٤ ـــ النقل الجوى :

اتفق الجانبان على أهمية إنشاء اتصال جوى بين البلدين لتسهيل التبادل التجارى.

ووعد الجانب المصرى بالاتصال بشركة مصر للطيران ليعهد لها بإعداد دراسة جدوى .

٥ ـ المعارض والأسواق الدولية :

وجه الجانب المصرى دعوتين للجانب الأفرووسطى للمشاركة فى المعرض الوطنى المصرى الذى سيقام فى شهر نوفمبر ١٩٨٧ ، وفى سوق القاهرة الذى يقام سنوياً فى شهر مارس .

وقد قبل الجانب الأفرووسطى هذه الدعوات بترحيب .

واتفق الجانبان أيضاً على التنسيق فيا بينها لإقامة معارض فى كلا البلدين .

رابعاً ـ التعاون العسكرى :

وضع الجانبان اطاراً للتعاون العسكرى بين البلدين .

خامساً ـ موضوعات أخرى :

اتفق الجانبان على عقد الدورة الثالثة للجنة المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى فى بانجى عام ١٩٨٨ ، على أن يحدد الموعد فيا بعد من خلال القنوات الدبلوماسية .

تم فى القاهرة فى ٢ أغسطس ١٩٨٧ .

عن جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن جمهورية أفريقيا الوسطى
السيد / جون لوى بسيميس
وزير الخارجية والتعاون الدولى

(مرفق ١)

الوفـد المصـرى

ـ السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد السفير / حسين الكامل ـ مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية .
ـ السيد السفير / أحمد حجاج ـ مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ـ السيد الوزير المفوض / شريف ياسين ـ بإدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
ـ السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى ـ مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد المستشار / أحمد نافع ـ بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
ـ الآنسة المستشارة الدكتورة / زينب سحيم ـ بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد السكرتير الثانى / ايهاب الشريف بمكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد / منصور حسن عبد القادر ـ وكيل وزارة التعليم .
ـ السيد / حسين الابيارى ـ مدير إدارة أفريقيا بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
ـ السيد الدكتور / حلمى السعيد حلمى ـ مدير إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الصحة .
ـ السيد / جلال سامى ـ مدير عام الاتفاقيات الدولية ، وزارة الزراعة .
ـ السيد / كامل محمود أحمد ـ مدير قطاع أفريقيا شركة النصر للتصدير والاستيراد .

(مرفق ٢)

وفــد أفريقيــا الوسطــى

ــ السيد / جان لوى بسيميس ــ وزير الخارجية والتعاون الدولى .
ــ السيد / سيسا لوبرنارــ السفير المتحدة بوزارة الخارجية .
ــ السيد / ميشيل أوجولا ــ سكرتير عام وزارة الخارجية .
ــ السيد / بيير فيدال باكرى ــ سفير جمهورية أفريقيا الوسطى لدى جمهورية مصر العربية .
ــ السيد المقدم / لوك نانكون ــ مدير المدرسة العسكرية .
ــ السيد / موريس دامبانا ــ مدير العلاقات الخارجية بوزارة التنمية الزراعية .
ــ السيد / جبريل جريس بمبيه ــ مستشار أول سفارة جمهورية أفريقيا الوسطى لدى جمهورية مصر العربية .

[٣٥] بيان مشترك
زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية بنين الشعبية
إلى جمهورية مصر العربية
(١٦ ــ ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد / جى لاندرى هازومى ــ وزير الخارجية والتعاون لجمهورية بنين الشعبية بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ .

وقد انعقدت ــ خلال هذه الزيارة ــ الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية فى القاهرة خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ نوفمبر ١٩٨٧ برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى والسيد / جى لاندرى هازومى .

استقبل السيد / محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية ــ السيد / جى لاندرى هازومى ــ وزير الخارجية والتعاون لجمهورية بنين الشعبية الذى سلمه رسالة صداقة وود وتضامن من الرئيس ماتيوكيريكو إلى شقيقه الرئيس محمد حسنى مبارك .

وقد قام السيد جى لاندرى هازومى بمقابلة السيد الدكتور على لطفى ــ رئيس مجلس الشورى .

ومن جهة أخرى أجرى السيد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية بنين الشعبية سلسلة من المحادثات مع السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

وقد قام الجانبان ــ خلال هذه المحادثات ــ بدراسة سبل تعميق وتطوير العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية وبحث المشاكل الإفريقية والدولية الكبرى .

أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية والسيد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية بنين الشعبية بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وأعادا تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما فى توثيق وزيادة وتنويع التعاون فى جميع المجالات ، كما عبرا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالمشاكل الإفريقية والدولية .

اتفق الجانبان على ضرورة التنسيق بينهما من أجل خدمة أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية التى تتمسك البلدان بها بقوة ، كما أعادا تأكيد التزامهما بالعمل على تدعيم المنظمة التى تمثل اطار العمل الجماعى والتضامن الإفريقى .

فيما يتعلق بالموقف فى جنوب أفريقيا ، أدان الجانبان ــ بشدة ــ سياسة التفرقة العنصرية والممارسات غير الإنسانية التى يمارسها نظام بريتوريا العنصرى . وناشد الجانبان المجتمع الدولى لكى يطبق عقوبات الزامية على هذا النظام لضمان القضاء التام على التمييز العنصرى ، والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ المتعلق باستقلال ناميبيا .

وبشأن الوضع فى تشاد ، أعاد الطرفان تأكيد مساندتها للجهود الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة أراضى وسيادة تشاد على كل أراضيها وذلك عن طريق تبنى سياسة الحوار وانتهاج الطرق السلمية ، كما أكد الطرفان تأييدهما للجهود الحالية التى تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى هذا الشأن .

وعن مشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد إيمانهما بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

وفيما يتعلق بالوضع الإقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ ازاء مشكلة الديون ورحبا بقرار عقد القمة الاستثنائية القادمة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كما قرر الجانبان بذل كافة الجهود اللازمة لضمان نجاح القمة وتطبيق مقرراتها .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط ، أكد الجانبان ــ من جديد ــ تأييدهما لحقوق الشعب الفلسطينى الوطنية خاصة حقه فى تقرير المصير . وعبرا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن اقامته فى هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق ، وإعادة اسرائيل لجميع الأراضى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكدا أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ــ تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ــ يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى حل سلمى عادل ودائم .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد عبر الجانبان عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ ، وطالبا بتطبيقه فوراً .

وعبر السيد / جى لاندرى هازومى ، عن شكره وتقديره للاستقبال الحار والأخوى الذى لاقاه وفده فى جمهورية مصر العربية . ووجه سيادته دعوة إلى السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية فى حكومة جمهورية مصر العربية ، للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية بنين الشعبية . وقد قبل السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى الدعوة بسرور ، على أن يتم تحديد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

تم فى القاهرة فى ١٩ نوفمبر ١٩٨٧ .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية بنين الشعبية
الدكتور / بطرس بطرس غالى	السيد / جى لاندرى هازومى
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون

٣٦ـ محضر

اجتماع الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية

(القاهرة : ١٧ ــ ١٩ نوفمبر ١٩٨٧)

عقدت الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية فى القاهرة فى الفترة من ١٧ إلى ١٩ نوفمبر ١٩٨٧ برئاسة كل من :

ــ السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية فى جمهورية مصر العربية .
ــ السيد / جى لاندرى هازومى ــ وزير الخارجية والتعاون فى جمهورية بنين الشعبية .

وقائمة تشكيل الوفدين مرفقة بهذا المحضر.

وقائع الجلسة الافتتاحية :

عقدت الجلسة الافتتاحية بمقر وزارة الخارجية بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٨٧ وبهذه المناسبة قام كل من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى والسيد جى لاندرى هازومى بتبادل الكلمة .

وقد عبرا الوزيران عن رضائهما عن تطابق وجهتى النظر تجاه المشاكل الإفريقية والدولية ، وأعربا عن توافر الإرادة السياسية لحكومتيهما ، لدعم وتوسيع آفاق التعاون بين الدولتين .

وقد صدقا السيد الدكتور بطرس بطرس غالى والسيد جى لاندرى هازومى ــ إدراكاً منهما للإمكانيات المتاحة فى كلا البلدين ــ على أهمية تنسيق تحركهما لتكثيف وتنويع سبل التعاون فى كل المجالات ، آخذين فى الاعتبار ــ بصفة خاصة ــ متطلبات التضامن الإفريقى الأكثر إلحاحاً ، فى تلك المرحلة التى زادت فيها حدة الأزمة الاقتصادية ، التى أثرت فى المقام الأول على البلاد النامية .

أعمال اللجنة :

بعد الجلسة الافتتاحية ، استأنفت الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية أعمالها ووافقت على جدول الأعمال التالى :

١ ــ استعراض للمشاكل السياسية الإفريقية والدولية.
٢ ــ الامكانيات المتاحة للعلاقات الثنائية .
٣ ــ التعاون الثقافى والعلمى والفنى:

أ ــ دراسة البرنامج التطبيقى للتعاون الثقافى والفنى والعلمى .
ب ــ التعاون التقنى .

(١) ارسال الخبراء .
(٢) اعداد الكادرات .

جـ ــ التعاون الثلاثى .

٤ ــ التعاون الاقتصادى والتجارى :

أ ــ تبادل المعلومات بشأن سياسات التنمية والتعاون بين الدولتين .
ب ــ التبادل التجارى .
جـ ــ اعطاء دفعة جديدة لأنشطة شركة النصر للتصدير والاستيراد .
د ــ الأسواق والمعارض .

٥ ــ التعاون فى مجال الإعلام .
٦ ــ موضوعات أخرى متنوعة .

وقد خلصت اللجنة المشتركة إلى ما يلى :

* التعاون الثقافى والعلمى والفنى :

أ ــ البرنامج التطبيقى :

من أجل تطوير التعاون فى هذه المجالات ، وقع الطرفان على برنامج تطبيقى للتعاون الثقافى والعلمى والفنى للأعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ يغطى التعاون بين الدولتين فى مجالات التعليم والعلوم والثقافة والإعلام والزراعة والصحة والشئون الاجتماعية والشئون المتعلقة بالأزهر الشريف .

وطبقاً لهذا البرنامج ، تقوم الدولتان بتبادل المتخصصين فى هذه المجالات وفقاً لما يطلبه الجانب البينينى .

ب ــ التعاون الفنى :

ــ ارسال الخبراء :

بناء على طلب الجانب البينينى ، وطبقاً للأولويات والتخصصات التى سيحددها ، اقترح الجانب المصرى أن يضع تحت تصرف الجانب البينينى خبراء فى المجالات الآتية : الرى ، حفر الآبار ، التنقيب عن مصادر المياه الجوفية ، الشئون الحضرية ، مكافحة الملاريا .

ــ إعداد الكادرات :

أعرب الجانب البينينى عن الرغبة فى قيام جمهورية مصر العربية بتنظيم دورات تدريبية تأهيلية قصيرة المدى فى مجالات الصحة والثقافة .

وقد سجل الجانب المصرى هذا الطلب ، ووعد بالنظر فيه بكل التقدير الذى يستحقه .

جـ ــ التعاون الثلاثى :

أحاط الجانب المصرى البينينى بتجربته فى مجال التعاون بين الجنوب والجنوب والشمال ، وأعرب عن استعداده لمواصلة اتصالاته مع الدول المانحة وخاصة اليابان لاقناعها بالمشاركة فى تنفيذ مشروعات التنمية فى بنين . ودعا الجانب المصرى الجانب البينينى إلى التقدم بطلب رسمى للحكومة اليابانية لتمويل مشروع إنشاء مستشفى ALLADA

* التعاون الاقتصادى والتجارى :

لاحظ الجانبان أن حجم التبادل التجارى بين الدولتين لا يزال دون الامكانيات المتاحة ، وأن الأمر يقتضى تطبيق الوسائل الملائمة لتوسيعه ، ورغبة من الجانبين فى تنمية التبادل التجارى قاما باستعراض الوسائل التى يمكن أن تسهم فى تحقيق هذا الهدف . وفى هذا الصدد أكد الجانبان على ما يلى :

ـ أن هناك حاجة إلى التقريب بين النظم المختلفة لتنمية الصادرات المطبقة فى دولتيهما بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للامكانيات المتاحة.

ـ وثمة حاجة أيضاً إلى تبادل المعلومات التجارية المتعلقة بإمكانيات التصدير والفرص التى تتاح فى أسواق البلدين. وفى هذا الاطار قام الجانب المصرى بإعطاء قائمة للجانب البينينى بالمنتجات المصرية التى يمكن أن تندرج ضمن اتفاق تبادل تجارى على أساس المقاصة، مقابل منتجات يتقدم الجانب البينينى بقائمة بها.

ـ تشجيع وتسهيل إقامة «أيام تجارية»، والمشاركة فى الأسواق والمعارض التى يقيمها كل من الجانبين.

* التعاون فى مجال الإعلام:

ـ اتفق الجانبان على دعم تعاونهما فى المجال الإعلامى، وفى هذا الصدد قام الجانب المصرى بتسليم الجانب البينينى مشروع اتفاق تعاون فى مجال الإعلام، وأعرب عن الأمل فى الموافقة عليه خلال زيارة وزير الإعلام والاتصالات فى بنين للقاهرة.

* مشروع قيام شركة النصر للتصدير والاستيراد بإنشاء مبنى فى كوتونو:

ـ استجابة للرغبة التى عبر عنها الجانب البينينى بخصوص إنجاز مشروع إنشاء شركة النصر لمبنى فى كوتونو، طلب الجانب البينينى قيام شركة النصر بإرسال ممثل عنها لكوتونو لدراسة سبل إنجاز هذا المشروع مع السلطات المختصة فى بنين.

* موضوعات أخرى متنوعه:

ـ كرر الجانب المصرى التعبير عن الرغبة فى قيام جمهورية بنين الشعبية بتعيين سفير لها بالقاهرة. ووعد الجانب البينينى باعطاء الاهتمام اللازم لدراسة هذا الطلب.

ـ اتفق الطرفان على عقد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية فى كوتونو عام ١٩٨٨ فى تاريخ يتم تحديده فيما بعد بالوسائل الدبلوماسية.

ـ وأعرب الوفد البينينى عن شكره للشعب المصرى والحكومة المصرية، للاستقبال الحار والأخوى وللاهتمام الخاص الذى لقيه الوفد خلال زيارته للقاهرة.

القاهرة فى ١٩ نوفمبر ١٩٨٧.

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية بنين الشعبية
جى لاندرى هازومى
وزير الخارجية والتعاون

قائمة بتشكيل الوفدين

الوفد المصرى:

ـ السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية.
ـ السيد السفير/ حسن شاش ـ مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى.

ــ السيد السفير / حسان العبادى ــ مدير الصندوق العربى للتعاون الفنى.
ــ السيد السفير / نبيل السلاوى ــ مدير إدارة الشئون الإفريقية.
ــ السيد السفير / سعد الفرارجى ــ مدير إدارة الشئون الاقتصادية الدولية.
ــ السيد السفير / أحمد طه ــ مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى لإفريقيا.
ــ السيد وزير مفوض / محسن خليفة ــ نائب مدير الإدارة الإفريقية.
ــ السيد وزير مفوض / عادل صالح ــ نائب مدير الصندوق العربى للتعاون الفنى.
ــ السيد وزير مفوض دكتور / محمود مرتضى ــ مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.
ــ السيد مهندس / جلال سامى ــ مدير عام الاتفاقيات بوزارة الزراعة.
ــ السيدة / فريال العوضى ــ مدير الاتفاقيات بوزارة الثقافة.
ــ السيد / عبد الحميد شاهين ــ مدير إدارة الطلاب الوافدين بالأزهر.
ــ السيد مستشار / عادل صبحى ــ بالإدارة الإفريقية.
ــ الآنسة مستشارة / ليلى عمارة ــ بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية.
ــ السيد الدكتور / عبد الرحمن عطية ــ مستشار وزير الإعلام.
ــ السيدة الدكتورة / عفاف حسن محمد عبد العزيز ــ وكيل الإدارة العامة للعلاقات الصحية الخارجية بوزارة الصحة.
ــ السيد / سمير عزت ــ سكرتير أول تجارى.
ــ السيد / محمود كامل ــ شركة النصر للتصدير والاستيراد.
ــ السيد سكرتير ثان / إيهاب الشريف ــ بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية.

الوفد البينينى :

ــ السيد / جى لاندرى هازومى ــ وزير الخارجية والتعاون.
ــ السيد ــ أديش واسى جويل ــ مدير شئون الدول الإفريقية والعربية فى وزارة الخارجية والتعاون.
ــ السيد / كاكاناكون بروسبر ــ ممثل وزارة التنمية الريفية والعمل التعاونى.
ــ السيد / باتشو سيمون ــ ممثل وزارة الصحة العامة.
ــ السيد / باشابى مونداشيرو ــ ممثل وزارة المعادن والنقل.

(٣٧) بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية

إلى جمهورية مدغشقر الديمقراطية

(٣ - ٨ ديسمبر ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد / جان بمانا نجارا وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية قام السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى جمهورية مدغشقر الديمقراطية خلال الفترة من ٣ إلى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ .

وقد انعقدت خلال هذه الزيارة الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية في تاناناريف خلال الفترة من ٣ إلى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ . رأس السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصرى وتشكل الوفد الملجاشي تحت الرئاسة المشتركة للسيد / جان بمانا نجارا وزير الخارجية والسيد / بسكال راكوتو مافو الوزير برئاسة الجمهورية المسئول عن الشئون المالية والاقتصادية .

استقبل السيد / ديديه راتسيراكا رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية السيد / وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية الذي سلم سيادته رسالة صداقة وتضامن من شقيقه الرئيس / محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

قابل السيد / وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى أيضاً السيد / لسيان جزافي ميشيل أندريانار هنجاكا رئيس المجلس الوطني الشعبي .

ومن جهة أخرى أجرى السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي سلسلة من المحادثات مع السيد / جان بمانا نجارا وقابل كلا من السيد / بسكال راكوتو مافو الوزير برئاسة الجمهورية المسئول عن الشئون المالية والاقتصادية والسيد / جان اميل اتسارانازي وزير النقل والأرصاد الجوية والسياحة والسيد / سيزير رابينوو رئيس الأكاديمية الملجاشية .

وقد قام الجانبان ـ خلال هذه المحادثات ـ بدراسة سبل تدعيم وتطوير العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية وبحث بعض المشاكل الأفريقية والدولية .

أشاد السيد / وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية والسيد وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وأعادا تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما في توثيق وزيادة وتنويع التعاون في جميع المجالات ، كما عبرا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالمشاكل الأفريقية والدولية الكبرى .

اتفق الجانبان على ضرورة التنسيق بينهما من أجل خدمة أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية التي تتمسك البلدان بها بقوة . كما أعادا تأكيد التزامهما بالعمل على تدعيم المنظمة التي تمثل إطار العمل الجماعي والتضامن الأفريقي .

فيما يتعلق بالموقف في جنوب أفريقيا ، أدان الجانبان بشدة سياسة التمييز العنصري والممارسات غير الإنسانية التي يمارسها نظام بريتوريا العنصرى . وناشد الجانبان المجتمع الدولي لكي يطبق عقوبات إلزامية على هذا النظام لضمان القضاء التام على الأبارتيد والتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ المتعلق باستقلال ناميبيا .

وبشأن الوضع في تشاد أيد الطرفان الجهود التي تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وأعادا تأكيد تمسكهما بتحقيق التسوية بالطرق السلمية .

وعن مشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد إيمانهما بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادى في أفريقيا أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء مشكلة الديون ورحبا بنتائج القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كما قرر الجانبان بذل كافة الجهود اللازمة لضمان تطبيق البيان الختامي للقمة الأفريقية واتفقا على أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون أفريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف في إطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية لأفريقيا ، آخذين في الاعتبار الترابط بين اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة . وأكد الطرفان ضرورة اتخاذ إجراءات شاملة ومتوازية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وذلك بالنظر إلى الصلة الوثيقة القائمة بين مشاكل الديون الخارجية ، وتدفق المعونات الإنمائية ، وتطوير نظام التجارة الدولية ، وتحسين أسعار السلع الأساسية ، وإصلاح النظام النقدى الدولي .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط أكد الجانبان من جديد تأييدهما لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية خاصة حقه في تقرير المصير ، وعبرا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكد الجانبان أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقًا لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى حل سلمى عادل ودائم . وفي هذا الصدد رحب الجانبان بما صدر عن القمة العربية بعمان من تأييد إجماعي لعقد هذا المؤتمر ، الأمر الذي يبلور الموقف العربي الموحد تجاه حل مشكلة الشرق الأوسط حلاً سلميا تفاوضيًا .

أما عن الحرب بين العراق وإيران فقد عبر الجانبان عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٧ وطالبا بتطبيقه فوراً .

وعبر السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى عن شكره وتقديره للاستقبال الحار والأخوى الذي لاقاه ووفده في جمهورية مدغشقر الديمقراطية ووجه سيادته الدعوة إلى السيد / جان بمانا نجارا وزير

خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية، وقد قبل السيد / جان بمانا نجارا الدعوة بسرور على أن يتم تحديد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية
دكتور / بطرس بطرس غالي	السيد / جان بمانا نجارا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

اتفاق تعاون ثقافي وعلمي وفني بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية

إن حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية المشار إليهما فيما بعد بالطرفين .

أخذنا في الاعتبار الدور الفعال للثقافة والتعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلديهما .

وأخذنا أيضاً في الاعتبار رغبتهما في تنمية واستمرار الروابط الثقافية والتبادل في المجالات العلمية والتعليمية والتربوية والإعلامية وقررتا في إطار احترام سيادة كل منهما وإبرام هذا الاتفاق .

مادة ١

اتفق الطرفان على الوسائل التالية للمساعدة والتعاون العلمي والتعليمي ولنشر الثقافة وتحسين التعارف المتبادل بين البلدين :

١ - تبادل الخبرات وأساتذة الجامعات والمدرسين والمسئولين عن العلوم والتعليم .

٢ - التعاون بين المؤسسات العلمية والتكنولوجية والتعليمية .

٣ - تشجيع إنشاء المؤسسات والمراكز الثقافية لنشر ثقافة كل من البلدين .

٤ - تقديم المنح الدراسية والتدريسية وإتاحة فرص التدريب للطلاب والخريجين والباحثين .

٥ - تبادل البرامج التربوية والمواد والكتب التعليمية .

مادة ٢

١ - يعمل الطرفان على دراسة شروط معادلة الدبلومات والشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم في كل من البلدين تمهيداً لعقد اتفاقات خاصة بمعادلتها .

٢ - يعمل كل من الطرفين على أن تتضمن كتب الجغرافيا والتاريخ المدرسية قدراً كافياً من المعلومات عن حضارة وثقافة البلد الآخر .

مادة ٣

يعمل كل من الطرفين على تفهم حضارة وثقافة البلد الآخر بالوسائل الآتية :

١ - تبادل الخبرة في مجال الإعلام .

٢ - تبادل الخبرة في مجال الثقافة والفنون ، عن طريق تنظيم العروض المسرحية والموسيقية والمعارض الفنية والثقافية في كل من البلدين .

٣ - تشجيع تبادل الأفلام التسجيلية والبرامج الإذاعية والتلفزيونية .

٤ - تشجيع تبادل الأفلام السينمائية والتنظيم المشترك لأسابيع الأفلام والاشتراك في المهرجانات الثقافية التي تقام في كل من البلدين .

٥ – تبادل الكتب والمطبوعات الثقافية والإعلامية .

٦ – تشجيع التعاون بين وكالة الأنباء الوطنية في كل من البلدين .

٧ – تشجيع التعاون في مجال إنتاج الأفلام التسجيلية والسينمائية بناء على اتفاقيات ثنائية بين المنظمات المعنية في البلدين .

٨ – تشجيع التعاون بين المؤسسات الفنية بناء على اتفاقات بين المؤسسات المتناظرة في كل من البلدين .

مادة ٤

يشجع الطرفان التعاون بين المؤسسات الرياضية ومنظمات الشباب في كل من البلدين .

مادة ٥

يشجع الطرفان التعاون في المجال السياحي ويعملان على تسهيل الاتصال وتبادل الخبرة بين المؤسسات الرسمية والعاملة في هذا المجال .

مادة ٦

يتعهد كل من الطرفين بتقديم المعاونة الفنية وذلك في حدود إمكانيات كل طرف وبناء على طلب الطرف الآخر ، وذلك عن طريق إرسال الخبراء والفنيين في المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية والفنية .

مادة ٧

يعقد الطرفان برامج تنفيذية يكون كل منهما نافذاً لمدة عامين وتتضمن التفاصيل والشروط المالية اللازمة للتنفيذ وذلك في إطار القواعد المالية والقانونية المعمول لها في كل من البلدين .

مادة ٨

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل وثائق التصديق ويظل معمولاً به لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً مالم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائه قبل انتهاء مدته بستة أشهر .

حرر في تناناريف في ٨ ديسمبر من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ولكل منهما نفس الحجية وعند الاختلاف في التفسير يعتد بالنص الفرنسي .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية
دكتور / بطرس بطرس غالي	السيد / جان بمانا نجارا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

(٣٨) محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية التي عقدت في تناناريف

(٣ - ٨ ديسمبر ١٩٨٧)

- تنفيذاً لأحكام الاتفاق العام للتعاون الاقتصادي والفني الموقع بالقاهرة في ١٣ فبراير ١٩٨٦ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية ، انعقدت الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية في تناناريف خلال الفترة من ٣ إلى ٨ ديسمبر ١٩٨٧ .

- رأس الوفد المصري السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .

- تشكل الوفد الملجاشي تحت الرئاسة المشتركة للسيد / جان بمانا نجارا وزير الخارجية والسيد / باسكال راكوتومافو الوزير برئاسة الجمهورية ، المسئول عن الشئون المالية والاقتصادية ومرفق مع هذا المحضر ، قائمة بتشكيل الوفدين .

- قابل السيد الدكتور بطرس بطرس غالي خلال فترة تواجده في مدغشقر :

- السيد / ديديه راتسيراكا رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية .

- السيد / ل . اندريانارا هنجاكا رئيس الجمعية الوطنية .

- السيد جان بمانا نجارا وزير الخارجية .

- السيد باسكال راكوتومافو الوزير برئاسة الجمهورية ، المسئول عن الشئون المالية والاقتصادية .

- السيد سيمون بيير وزير الإعلام .

- السيد / امبي أوجستين بورتوس وزير الداخلية .

- السيد / جان اميل تزارانازي وزير النقل والأرصاد الجوية والسياحية .

- السيد / سيزار رابنورو رئيس الأكاديمية الملجاشية .

- أقر الجانبان جدول الأعمال التالي :

١ - إعداد برنامج التعاون في المجال الاقتصادي والتقني والثقافي والعلمي .

٢ - المفاوضات الخاصة باتفاق التعاون في مجال الطيران المدني .

٣ - إقار اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والتقني .

٤ - اتفاق التعاون في مجال النقل البحري .

٥ - موضوعات أخرى .

١ - إعداد برنامج التعاون في المجال الاقتصادي والتقني والثقافي والعلمي :

أ ـ التعاون الاقتصادى والتقني في إطار برنامج التعاون الاقتصادى والتقنى : قدم الجانب الملجاشي مشروعات في المجالات الآتي بيانها :

١ - الإنتاج الزراعى . ٢ - تربية الحيوان ـ الغابات . ٣ - الأرصاد الجوية .

٤ - الطيران المدني . ٥ - صناعة المنسوجات . ٦ - إنشاء الطرق .

٧ - الإعلام . ٨ - الأمن .

إثر تبادل وجهات النظر حول كل من هذه المشروعات ، أخذ الجانب المصرى علماً بمجموعة المشروعات المرفق قائمة بها والتي قدم الجان الملجاشى وثائق بشأنها .

أبلغ الجانب المصري الجانب الملجاشي ، بأن هذه الوثائق ستكون موضع دراسة تفصيلية من جانب السلطات المصرية المعنية . وقد اتفق الجانبان على تبادل المذكرات والمعلومات استكمالاً للتفاصيل المتعلقة بكل من هذه المشروعات .

رحب الجانبان بالتعاون والتبادل الذي تم في مجال الإعلام ، واتفقا على العمل على تشجيع زيادة التعاون من خلال استمرار تبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية المعدة باللغة الفرنسية كلما كان ذلك ممكنًا .

ب ـ التعاون الثقافى والعلمي :

في إطار التعاون الثقافي والعلمي ، قدم الجانب الملجاشي إلى الجانب المصرى مشروعات في المجالات التالية (مرفق قائمة بهذه المشروعات) .

١ - التعليم العالي . ٢ - الثقافة والفنون . ٣ - الصحة .

٤ - الشباب والرياضة . ٥ - المنح الدراسية والتدريبية .

بين الجانب الملجاشي للجانب المصري احتياجاته في مختلف هذه المجالات .

أخذ الجانب المصرى علمًا باحتياجات الجانب الملجاشي وأبلغه بأنه سيتم دراسة هذه الاحتياجات في ضوء إمكانيات الجهات المعنية المصرية .

واستجابة لطلب الجانب الملجاشي ، قدم الجانب المصرى بروتوكولاً خاصًا بإقامة مركز لعلاج أمراض الكلى في مدغشقر على أن يتم تحديد شروط وتاريخ مهمة الأستاذ الدكتور / رشاد برسوم من خلال الوسائل الدبلوماسية في مرحلة لاحقة .

وقد رحب الطرفان بالتقدم الذي تم إحرازه في المجال الثقافي والعلمي .

٢ - المفاوضات بشأن اتفاق التعاون في مجال الطيران المدنى :

أخذ الجانب علمًا بمدى التقدم الذي تم تحقيقه في المفاوضات المتعلقة باتفاق النقل الجوي واتفقا على مواصلة التفاوض حتى الانتهاء من إعداد هذا الاتفاق .

٣ - إقرار اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والتقنى :

انتهى الجانبان من بحث اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والتقنى بين الدولتين ، وسجلا بارتياح اعتزامهما توقيع الاتفاق المشار إليه خلال هذه الدورة .

٤ - اتفاق التعاون في مجال النقل البحرى :

سلم الجانب الملجاشي الجانب المصرى مشروع اتفاق للتعاون في مجال النقل البحرى بعنوان «اتفاق التعاون في مجال النقل البحرى التجاري» .

أخذ الجانب المصرى علماً بالمشروع الذي سيتم إحالته إلى السلطات المعنية لدراسته .

٥ - موضوعات أخرى :

ـ الاتفاق التجاري ـ الاتفاق المالي ـ الاتفاق الجمركي .

رغبة في رفع حجم التبادل التجارى إلى مستوى يتفق مع العلاقات القائمة بين البلدين .

قرر الجانبان بذل ما في وسعهما من جهود من أجل تحقيق توسع متوازن في التبادل بينهما ، واتفق الطرفان على تشجيع تبادل الوفود ذات الطبيعة الاقتصادية والتقنية وحث العاملين ، ولاسيما في القطاع الخاص على مضاعفة اتصالاتهم المباشرة وتشجيعهم على الدخول في مشروعات مشتركة .

اتفق الجانبان على الاستمرار في التفاوض من أجل التوصل إلى عقد اتفاق تجارى بينهما ، وقد أخذ الجانب المصرى علماً باقتراح الجانب الملجاشي الخاص بإعداد اتفاق مالي واتفاق جمركي . وقد عبر الطرفان عن ارتياحهما لما ساد أعمال اللجنة من جو مفعم بالود والتفاهم المتبادل . واتفق الجانبان على عقد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين جمهورية مدغشقر الديمقراطية في تاريخ يتم تحديده مستقبلاً عن طريق الاتصالات الدبلوماسية . وأعرب الجانب المصرى عن امتنانه للجانب الملجاشي لما لاقاه من حفاوة خلال إقامته بمدغشقر .

وقع في تاناريف في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية مدغشقر الديمقراطية
دكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية	السيد / جان بمانا نجارا وزير الخارجية
	السيد / باسكال راكوتو مافو الوزير برئاسة الجمهورية المسئول عن الشئون المالية والاقتصادية

[٣٩] بيان مشترك
زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية النيجر إلى جمهورية مصر العربية
(١٩ ـ ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧)

بناء على دعوة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد / سانى باكو ـ وزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ .

وخلال هذه الزيارة تم عقد اجتماعات الدورة الثانية للجنة المشتركة العليا للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر فى القاهرة من ١٩ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى والسيد سانى باكو، وقد أسفرت هذه الدورة عن نتائج مرضية للجانبين تم تسجيلها فى محضر الاجتماع .

استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر، الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من العقيد على سايبو ـ رئيس المجلس العسكرى الأعلى ورئيس دولة النيجر.

كذلك قابل السيد سانى باكو السيد الدكتور/ عاطف صدقى ـ رئيس مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية، والسيد / زكى بدر ـ وزير الداخلية.

ومن جهة أخرى ، عقد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر سلسلة من الاجتماعات مع السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية . وقد أعاد الجانبان خلال هذه الاجتماعات تأكيد عزمهما على دعم أواصر الصداقة والتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر من أجل تأكيد الطبيعة النموذجية لعلاقات التضامن بينهما . وقام الجانبان أيضاً باستعراض المشاكل الكبرى على الصعيدين الأفريقى والدولى.

أشاد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين. وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما فى بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون بينهما فى جميع المجالات . كما عبرا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالمشاكل الأفريقية والدولية الكبرى .

وأعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية وبمبادئ ميثاقها . وأكدا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التى تمثل اطاراً للعمل المشترك والتضامن الإفريقى.

وبتناول الموقف الاقتصادى فى إفريقيا ، أعرب الطرفان عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون . ورحبا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وأعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل وضع إعلانه الختامى موضع التنفيذ.

وعند تناول الموقف فى الجنوب الإفريقى ، أدان الطرفان بشدة سياسة التفرقة العنصرية والممارسات البغيضة لنظام بريتوريا العنصرى . وناشدا المجتمع الدولى فرض عقوبات الزامية ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على

الابارتيد . والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا . وقد جدد الطرفان مساندتها لحركات التحرير فى جنوب أفريقيا ، ولمنظمة سوابو ولدول خط المواجهة.

وفيما يتعلق بالموقف فى تشاد أيد الجانبان الجهود التى تبذلها حالياً اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى هذا الشأن.

وبالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية ، تمسك الطرفان بضرورة تنفيذ القرارات الصادرة من منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة بهذا الشأن ، حتى يمكن التوصل لتسوية سلمية وعادلة لهذا النزاع.

أبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط وأعادا تأكيد مساندتها للحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى خاصة حقه فى تقرير المصير. كما أعربا عن إيمانها بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته فى هذه المنطقة إلا على أساس إعادة اسرائيل لجميع الأراضى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ بما فى ذلك مدينة القدس.

وأكد الطرفان أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، يهيئ أفضل الفرص للوصول إلى حل سلمى عادل ودائم لهذه المشكلة . وفى هذا الصدد رحب الجانبان بما صدر عن القمة العربية بعمان من تأييد اجماعى لعقد هذا المؤتمر.

وفيما يتعلق بالحرب بين العراق وإيران ، أعاد الجانبان تأكيد تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وطالبا بوضعه موضع التنفيذ فوراً.

وفيما يتعلق بالتعاون العربى الإفريقى والذى تهتم به بصفة خاصة كل من مصر والنيجر أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية والعربية والتى تجمعها روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب العربية والإفريقية.

كذلك أعلن الطرفان تمسكهما بمبادئ عدم الانحياز وضرورة دعم الحركة ودورها على الساحة الدولية . وأكدا على الأهمية التى يولونها لدور هذه الحركة بالنسبة للأوضاع الدولية الراهنة.

وأكد الجانبان مساندتها لاتفاق واشنطن الخاص بإزالة الصواريخ النووية متوسطة المدى ، حيث اعتبرا توقيع هذا الاتفاق كسباً للمجتمع الدولى فى مجال نزع السلاح العام والشامل.

وقد أعرب السيد سانى باكو، باسم وفده وباسمه الشخصى عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى والودى والحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية مصر العربية . ووجه سيادته دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية النيجر. وقد قبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالى هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية.

وقع فى القاهرة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧.

عن حكومة جمهورية مصر العربية
السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية النيجر
السيد / سانى باكو
وزير الخارجية والتعاون

٤٠ ـ محضر
اجتماع الدورة الثانية العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر
(القاهرة : ١٩ ـ ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧)

عقدت الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر بالقاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧، برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية والسيد سانى باكو وزير الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر.

مرفق مع هذا المحضر قائمة بتشكيل الوفدين.

اتاح هذا اللقاء للوفدين أن يتبادلا النظر حول التعاون بين دولتيهما، وأن يتعرفا على أكبر قدر من المجالات الخصبة التي يمكن لها التعاون في اطارها.

وقد خلصا إلى النتائج التالية :

أ) التعاون الثقافي والعلمي والفني :

١ ـ التعاون الفني :

أفاد وفد النيجر بالاحتياجات التالية :

(١) أخصائي مساعد في تربية الطيور.
(١) طبيب بيطرى للإشراف على تجارب التربية في المعمل المركزى لتربية الحيوان بنيامى.
(١) خبير في الاقتصاد الحيوانى.
(١) أخصائي متخصص في مجال الحيوان.
(١) طبيب أخصائي كلى.
(١) خبير إعلامى لوكالة أنباء النيجر.
(١) طبيب أشعة.
(١) طبيب أعصاب.
(٣) مفتش لغة عربية، اثنان للمرحلة الأولى وواحد للمرحلة الثانية.

وبهذا الصدد، أوضح الجانب المصرى أنه يضع تحت تصرف النيجر خبيراً مساعداً في مجال تربية الدواجن وطبيباً بيطرياً للمعمل المركزى لتربية الحيوان.

وفيما يختص بالخبراء الآخرين، تعهد الجانب المصرى بأن يدرس بعين الاعتبار الطلبات المقدمة له. وأعرب عن الرغبة في الحصول على وثيقة بيانات توصيفية لكل تخصص، وفيما يتعلق بالخبير المطلوب لوكالة أنباء النيجر وعد الجانب المصرى بالاتصال بالجهات المعنية والرد في أقرب فرصة.

٢ ـ التأهيل :

أعرب الجانب النيجرى مجدداً عن رغبته في أن تتم إعادة توجيه التعاون في هذا المجال، صوب مجالات التأهيل العلمي والتقني التي يجب أن تخصص لها المنح التي تقدمها مصر للنيجر. وقد سجل الجانب المصرى هذه الرغبة ووعد بأخذها في الاعتبار في المستقبل.

كما أعرب من جهة أخرى عن اعتقاده بأنه سيكون أكثر إفادة للنيجر، أن تقوم مصر بإيفاد معلمين يقومون بالتدريس هناك، بدلاً من زيادة عدد الطلبة النيجريين في مصر.

كذلك ذكر الجانب المصرى بأن تخفيض عدد المنح المقدمة للنيجر إنما يرجع إلى أنه لم يتم استخدام هذه المنح المقدمة بالكامل.

وأعلن الجانب المصرى أيضاً أنه بالنسبة لعام ١٩٨٨ ، فإن المركز المصرى الدولى للزراعة لديه الاستعداد لأن يضع تحت تصرف النيجر ١٢ منحة تدريبية قصيرة الأجل.

وقدم الجانب النيجرى احتياجات لكميات حددها من المواد الدراسية المخصصة للتعليم بالعربية. وفى هذا الصدد قدم على سبيل الحصر قائمة للجانب المصرى الذى تعهد بأن ينظرها بعين الاعتبار.

٣ ــ التعاون فى مجال الإعلام والثقافة :

أعرب الجانبان عن رغبتها فى تكثيف التعاون فى هذا المجال ، وفى هذا الصدد قدم الجانب المصرى مشروع نص لإنجاز بروتوكول تعاون فى مجال الإذاعة والتليفزيون والصحافة بين الدولتين.

وقد أخذ وفد النيجر علماً بهذا المشروع ووعد بأن يطلب دراسته من قبل السلطات المختصة.

وأعرب وفد النيجر عن الأمل فى تدعيم التعاون الثقافى بين البلدين. وفى هذا الاطار اقترح تنظيم أسابيع ثقافية فى كلا البلدين ، وتبادل الفرق الفنية وتدعيم تسويق الأفلام المصرية فى النيجر. وأعرب الجانب المصرى عن موافقته ، من حيث المبدأ ، ووعد بالتشاور مع السلطات المختصة بشأن هذا الموضوع.

كذلك قام وفد النيجر بتقديم طلب يتضمن احتياجات ترجو وكالة أنباء النيجر الحصول عليها من وكالة أنباء الشرق الأوسط.

ومن جهة أخرى أعرب وفد النيجر عن الأمل فى الحصول على دورات تدريبية قصيرة الأجل من المخرجين ومصمم ديكور سينمائى واحد. فأخذ الجانب المصرى علماً بهذه الطلبات تمهيداً لاحالتها إلى السلطات المختصة.

ب) التعاون الاقتصادى والتجارى :

استخلص الجانبان أن تعاونها فى هذه المجالات لا يزال أقل من الآمال المعقودة ، ولا يعكس العلاقات الممتازة التى تربط بين البلدين. وقررا النهوض بهذا التعاون والتزام كل منهما بتشجيع رجال الأعمال على بدء اتصالات مباشرة بينهما ، بما يحقق استخدام كل الامكانيات المتاحة وتنفيذاً لتوصيات الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة للتعاون التى عقدت فى نيامى فى يناير ١٩٨٦ ، قدم وفد النيجر مشروع نص يستهدف تطوير الاتفاق التجارى الذى يربط بين البلدين. ووعد الجانب المصرى باحاطتهم فى أقرب فرصة بما لديه من ملاحظات على هذا النص.

كما أعرب عن رغبته فى الحصول على قائمة للتعريف بالمنتجات التى يمكن للنيجر أن تصدرها لمصر.

وقد ذكر ممثل شركة النصر بأن شركته قد تقدمت باقتراح العمل بنظام التجارة التعويضية (المقاصة) بين البلدين. وأجاب وفد النيجر بأنه ليس لديه أى اعتراض على هذا النظام التجارى ، وأنه يتعين على شركة النصر عمل الاتصالات مع رجال الأعمال بالنيجر لتنفيذ هذا الاقتراح.

كذلك أعرب الجانب المصرى عن رغبته فى أن تؤدى الزيارة التى قام بها مؤخراً مدير المكتب الوطنى للمنتجات الدوائية والكيماوية بالنيجر ، لجمهورية مصر العربية إلى قيام النيجر باستيراد المنتجات الدوائية المصرية.

وقد أخذ وفد النيجر علماً بهذا الطلب.

جـ) التعاون فى مجال النقل :

أعرب الجانبان عن أملها فى إنشاء اتصال جوى مباشر بين البلدين ، أو أى شكل آخر من أشكال التعاون فى مجال النقل الجوى وقد اتفقا فى هذا الصدد على إحالة الموضوع إلى السلطات المختصة لدراسته.

كذلك أعرب الجانب النيجرى عن رغبته فى إيفاد كادرات لتلقى التدريب فى مجال النقل بمصر.

د) التعاون فى مجال الطاقة :

أعرب وفد النيجر عن رغبته فى بدء تعاون وثيق مع الجانب المصرى فى هذا المجال ، وخاصة من خلال تبادل الخبرات والزيارات. وأبدى الجانب المصرى موافقته من حيث المبدأ.

وفى نهاية الاجتماعات ، أشاد الجانبان بالنتائج الملموسة التى أمكنهما تحقيقها . وبالمناخ الأخوى للتفاهم المتبادل الذى ساد خلال هذه الاجتماعات .

وأعادا – من جهة أخرى – تأكيد رغبتهما المشتركة فى العمل المستمر على تكثيف التعاون فى كافة المجالات بين البلدين .

واتفق الجانبان على عقد الدورة الثالثة للجنة المشتركة العليا المصرية النيجرية للتعاون فى نيامى عام ١٩٨٩ ، فى موعد يحدد فيما بعد من خلال القنوات الدبلوماسية .

حرر بالقاهرة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧ .

عن وفد جمهورية مصر العربية	عن وفد جمهورية النيجر
السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى	السيد / سانى باكو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون
لجمهورية مصر العربية	لجمهورية النيجر

وفــد جمهورية مصر العربية

– السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى – وزير الدولة للشئون الخارجية .
– السيد السفير / نبيل السلاوى – مدير الإدارة الإفريقية .
– السيد السفير / شريف ياسين – نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
– السيد السفير / أحمد طه – مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بوزارة الخارجية .
– السيد السفير / محسن عزمى – نائب مدير إدارة الصحافة بوزارة الخارجية .
– السيد الوزير المفوض / هلال ناشد – نائب مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية .
– السيد الوزير المفوض / منظور الدالى – نائب مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .
– السيد الوزير المفوض / كمال بهجت عبد المتعال – نائب مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية .
– السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت – نائب مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بوزارة الخارجية .
– السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى – مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
– السيد الوزير المفوض التجارى / محمد محمود شعراوى – التمثيل التجارى ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
– السيد العميد / أسامة حمدى – وزارة الداخلية .
– السيد العميد / الريدى عباس – وزارة الداخلية .
– السيد / عبد الجليل عفيفى – مدير العلاقات الثقافية بوزارة التعليم العالى .
– السيد / محمد نديم رياض مدير الاتفاقيات الثنائية بالهيئة المصرية للطيران المدنى .
– السيد / سلامة سرور – مدير عام الفرانكفون بشركة النصر للتصدير والاستيراد .
– السيد المستشار / أحمد نافع – رئيس قسم غرب افريقيا بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .

ـ السيد المستشار / محمد أنور والى ـ الإدارة العامة بوزارة الخارجية.
ـ الآنسة مستشار / ليلى عمارة ـ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.
ـ السيدة / فريال محمد محمود ـ مدير إدارة غرب افريقيا بوزارة التعاون الدولى.
ـ السيد الدكتور / عبد الرحمن عطية ـ مستشار السيد وزير الإعلام.
ـ السيد المهندس / محمد عمرو حمدى ـ المركز المصرى الدولى للزراعة.
ـ السيد سكرتير ثان / إيهاب الشريف ـ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.
ـ السيد الملحق / أيمن عبد السميع زين الدين ـ بالإدارة الاقتصادية.

وفـد جمهورية النيجـر

ـ السيد / سانى باكو ـ وزير الخارجية والتعاون.

ـ السيد / ابراهيم حسن ـ سفير النيجر بجمهورية مصر العربية.
ـ السيد / حسان ايجودو ـ مدير إدارة افريقيا والشرق الأوسط بوزارة الخارجية.
ـ السيد / الجمعة ادامو ـ مساعد مدير عام الأمن القومى.
ـ السيد / أمادو بوبكر ـ مدير التعليم العربى بوزارة التعليم والتأهيل المهنى.
ـ السيد / ساليفو ساندا ـ رئيس قسم العلاقات الدولية بإدارة التجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة والصناعات الحرفية.

[٤١] بيان مُشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية رواندا إلى جمهورية مصر العربية

(١٩ ـ ٢٢ يناير ١٩٨٨)

ـ بناء على دعوة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية، قام السيد فرانسوا نجارو كينيتوالى وزير الخارجية والتعاون لجمهورية رواندا، بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ يناير ١٩٨٨.

ـ وقد استقبل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية السيد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية رواندا، الذى نقل إلى سيادته رسالة صداقة وأخوة من الجنرال هابياريمانا جوفينال رئيس جمهورية رواندا.

ـ كما قابل كذلك السيد فرانسوا نجارو كينيتوالى كل من :
ـ المشير محمد عبد الحليم أبوغزالة، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربى.
ـ الدكتور يوسف والى ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى.

ومن جهة أخرى عقد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية رواندا سلسلة من المباحثات مع وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية وقد أعاد الوزيران خلال هذه المباحثات تأكيد عزمهما على دعم أواصر الصداقة والتضامن بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا، وأشادا بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين وأعادا تأكيد الرغبة السياسية لحكومة كل من الدولتين فى بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون بينهما فى كافة المجالات.

وقد قرر الوزيران إنشاء لجنة مشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا.

ـ وبالإضافة إلى أوجه التعاون فى المجال الثنائى، أعرب الوزيران مجدداً عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا بالاستمرار فى دعم التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى.

ـ وقد استعرض الوزيران أيضاً المشاكل الإفريقية والدولية الرئيسية وأعربا عن ارتياحهما لتطابق وجهات نظر الحكومة المصرية والحكومة الرواندية ازاء هذه المشاكل.

ـ وأعاد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية والتعاون لجمهورية رواندا تأكيد تمسك دولتيهما بأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية. وأكدا مجددا التزام دولتيهما بتسخير كل الامكانات من أجل تدعيم هذه المنطقة التي تمثل اطاراً للعمل المشترك والتضامن الإفريقي.

ـ وفيما يتعلق بالموقف في الجنوب الإفريقي، أدان الوزيران بشدة سياسة التفرقة العنصرية والممارسات الشائنة لنظام بريتوريا العنصري. ووجها نداء إلى المجتمع الدولي من أجل فرض العقوبات الإلزامية ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الابارتيد والتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا.

وقد جدد الوزيران مساندة دولتيهما لحركات تحرير جنوب أفريقيا، ولمنظمة سوابو ولدول خط المواجهة.

ـ وبشأن الوضع في تشاد أعاد الوزيران تأكيد مساندة حكومتيهما للجهود الرامية إلى الحفاظ على استقلال ووحدة أراضي وسيادة تشاد.

ـ وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية، أعرب الوزيران عن قناعتهما بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع.

ـ وباستعراض الموقف الاقتصادي في افريقيا، أعلن الوزيران عن عزم حكومة كل من الدولتين على مواصلة العمل على تطبيق البيان الختامي للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية المخصصة لمشكلة الديون الخارجية لإفريقيا.

ـ وقد أبدى الوزيران اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط، حيث أدانا بشدة ممارسات القمع غير الإنسانية والاضطهاد، التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ونددا بطرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم، مما يعد انتهاكاً لأحكام اتفاقية جينيف الرابعة.

ـ كذلك أعاد الوزيران تأكيد مساندة حكومة كل من الدولتين للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في تقرير المصير. وأعربا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية وإعادة اسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧.

ـ وأكد الوزيران أن انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، وطبقاً للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨ لمجلس الأمن، وبمشاركة كل الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، يقدم أفضل الفرص من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة. وفي هذا الصدد أشاد الوزيران بما صدر عن القمة العربية بعمان من تأييد اجماعي لعقد هذا المؤتمر.

ـ وبالنسبة للحرب بين العراق وإيران، أعاد الوزيران الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، وطالبا بوضع هذا القرار على الفور موضع التنفيذ.

ـ كذلك أكد الوزيران تأييدهما لاتفاق واشنطن الخاص بإزالة الصواريخ النووية القصيرة والمتوسطة المدى، حيث اعتبر توقيع هذا الاتفاق كسباً للمجتمع الدولي في مسيرته صوب نزع السلاح الشامل والكامل.

ـ وقد أعرب السيد فرانسوا نجاروكينيتوالي وزير الخارجية والتعاون في جمهورية رواندا، باسم وفده وباسمه الشخصي، عن الشكر والتقدير للاستقبال الحار والأخوى الذى لقيه، ووفده، في جمهورية مصر العربية. ووجه دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية

لجمهورية رواندا . وقد قبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالى هذه الدعوة بترحيب على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى ٢١ يناير ١٩٨٨ .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية رواندا
د . بطرس بطرس غالى	فرانسوا نجاروكينيتوالى
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون

(٤٢) محضر مباحثات الجانبين المصري والرواندي خلال زيارة وزير خارجية رواندا لجمهورية مصر العربية (١ إلى ٢٢ يناير ١٩٨٨)

- استهل السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية الجلسة الافتتاحية بالترحيب بالوفد الرواندي ، مؤكداً أن هذه الزيارة تعكس إرادة البلدين المشتركة التي تهدف إلى دعم علاقات التعاون والتضامن بين البلدين ، وأضاف أنه مصداقاً لهذه الإرادة ، فإنه يقترح إضافة فقرة إلى البيان المشترك الختامي تتضمن الإشارة إلى أن البلدين قررا إنشاء لجنة عليا مشتركة على أن تعقد أول دوراتها خلال هذا العام في كيجالي .

- وأضاف السيد وزير الدولة إلى أنه كان من المقرر أن تتناول المباحثات استعراض إمكانية توقيع إطار اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الحركة القومية الرواندية ، إلا أنه بالنظر للزيارة التي ينتظر أن يقوم بها السيد السكرتير العام لحزب الحركة القومية الرواندية إلى القاهرة ، فإنمنا نفضل إرجاء البت في هذا الموضوع حتى يتسنى للسكرتير العام للحزب الروانـدى أن يدرس الاتفاق ويوقع عيه خلال هذه الزيارة .

- انتقل السيد وزير الدولة إلى تناول موضوع وصفه سيادته بأنه كبير الأهمية بالنسبة للعلاقات الثنائية المصرية - الرواندية ، وهو التعاون الإقلمي والذي يحتمه انتماء البلدين المشترك إلى نهر النيل وروافده .

- ثم أشار سيادته إلى نقاط الالتقاء المتعددة بين السياسة المصرية والرواندية ، مؤكداً أن البلدين يتبنيان معاً نفس المواقف في المحافل الدولية كمنظمة الدول غير المنحازة ، وكمنظمة الوحدة الأفريقية أو مؤتمرات القمة الأفريقية - الفرنسية أو قمة الدول الفرانكفونية ، فعلى الصعيد الأفريقي أشار السيد وزير الدولة إلى المواقف المتطابقة للبلدين تجاه مشاكل الجنوب الأفريقي ، وتاه العديد من التطورات الأفريقية الأخرى ، كتأييدهما المشترك للحل السلمي للخلاف الذي نشب على الحدود بين بوركينا فاسو ومالي ، كما رحّب سيادته بالموقف الموحد للدولتين وللدول الأخرى

الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية رزاء مشكلة المديونية الأفريقية الخارجية ، وأكد على ضرورة تقديم كل العون الممكن للرئيس كينيث كاوندا الذي يتحدث باسم أفريقيا في هذا الشأن . وعلى الصعيد العربي وجه السيد الوزير الشكر لوزير خارجية رواندا على موقف بلاده المويد لقضية الشعب الفلسطينى ، وتأييده في سعيه لاستعادة حقه في تقرير مصيره . وعلى الصعيد الدولي ، أشار السيد الوزير إلى تأييد البلدين للتقارب بين الشرق والغرب الذي تجسد مؤخرًا في قمة ريجان وجورباتشوف التي تمخضت عن تحقيق اتفاق إزالة الصواريخ النووية قصيرة ومتوسطة المدى ، مؤكدًا أن هذا الاتجاه الإيجابي لتخفيف التوتر ، وتقليل حدة سباق التسلح سيترتب عنه وضع اقتصادى أفضل للدول المتقدمة سينعكس بالتأكيد على تعزيز إمكانيات هذه الدول في تقديم مساعدات أكبر للدول النامية بدلاً من تلك النفقات الباهظة التي توجه لسباق التسلح .

- ثم تناول السيد الوزير العلاقات الثنائية ، فأشار إلى الاتفاقات التي سبق أن تم توقيعها بين البلدين والتي تتناول المجالات التالية :

أ - التعاون الاقتصادى والتجاري :

حيث تم توقيع اتفاق عام ١٩٧٧ ، وطالب السيد وزير الدولة بالعمل على تجديد هذا الاتفاق من أجل تنشيط التعاون التجاري بين البلدين .

ب - التعاون الثقافي :

أشار السيد وزير الدولة إلى اتفاق التعاون الثقافي الذي تم توقيعه عام ١٩٧٧ ، مؤكدًا أن هناك إمكانية لإعداد برنامج تنفيذي لهذا الاتفاق حتى يدخل حيز التنفيذ ، وأشار - في هذا الصدد - إلى أن مصر تقدم خمس منح جامعية سنويًا لرواندا ، بالإضافة إلى ثمان منح يقدمها المركز الدولي المصرى للزراعة ، وعشرة منح يقدمها الأزهر .

جـ - التعاون الفني :

أشار السيد وزير الدولة إلى الاتفاق الذي وقعّه الصندوق المصرى للتعاون الفني مع أفريقيا مع رواندا عام ١٩٨٢ والذي تم في إطاره - حتى الآن - إرسال ثمان خبراء مصريين في مجالات الطب والهندسة والتدريس إلى رواندا . وأكد استعداد مصر لزيارة هذا العدد خاصة أن الاتفاق قد تضمن الموافقة على إرسال أحد عشر خبيرًا .

كما أوضح سيادته أن الصندوق المصرى يمول منح مرشحى رواندا للدورات التدريبية التي تعقدها أكاديمية الشرطة ، والدورات التي ينظمها المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية .

د - التعاون في مجال النقل الجوى :

أشار السيد وزير الدولة إلى الاتفاق الذي تم توقيعه عام ١٩٧٧ وإلى المصاعب التي تعترض إمكانية فتح خط جوى منتظم بين القاهرة وكيجالي نظرًا لدراسات الجدوى الاقتصادية التي تجريها شركة مصر للطيران في هذا الصدد والتي لم تفر عن نتائج إيجابية .

هـ ـ التعاون العسكري :

وأخيراً تناول السيد الوزير التعاون بين البلدين في المجال العسكرى ، وأكد أنه من الممكن أن ينشط الجانبان تعاونهما المثمر في هذا المجال الهام لمصلحتهما المشتركة .

ـ وفي ختام استعراض للعلاقات الثنائية ، أعاد السيد وزير الدولة التأكيد على أهمية التعاون بين الدولتين في إطار دول حوض نهر النيل ، مشيراً إلى نتائج الاتصالات التي أجراها سيادته مع السيد / ويليام درابر ـ مدير الـ . U . N . D . P (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) بناء على تكليف دول مجموعة الأندوجو للسيد وزير الدولة بالاتصال بـ ـ .U.N.D.P لعمل دراسة شاملة تهدف إلى وضع خطة محورية ـ MASTER PLAN للتنمية الإقليمية في هذه الدول .

ـ وذكر السيد وزير الدولة إلى أن اتصالاته أسفرت عن نتائج إيجابية وأن الشرط الوحيد الذي يضعه الـ ـ u.n.d.p في هذا الصدد يتمثل في ضرورة أن تتم المشروعات ـ المزمع تنفيذها ـ في إطار إقليمي وليس في إطار ثنائي أو داخل دولة واحدة . وضرب مثلاً على ذلك إمكانية اتفاق دول حوض نهر النيل (أو مجموعة الأندوجو) على مشروع موحد لبناء شبكة طرق أو اتصالات تخدم الإقليم ككل . وأكد على ضرورة أن نولى اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع من خلال تقديم مشروع إقليمي مشترك يمكن أن نبدأ من الآن في تحديده ودراسة إمكانية تنفيذه .

ـ وفي ختام حديث السيد وزير الدولة ، أكد أن مصر ترحب بالزيارة القادمة لسكرتير عام حزب الحركة الثورية القومية للتنمية في رواندا للقاهرة ، كما نرحب بزيارة الرئيس هابيا ريمان حيث سبق أن تم توجيه دعوة لسيادته لزيارة مصر .

ـ ثم تناول السيد / فرانسوا نجارو كينينتوالي ـ وزير خارجية رواندا الكلمة حيث بدأ بتوجيه الشكر للحفاوة التي لقيها ووفده في القاهرة ، وأكد أن العلاقات الثنائية ممتازة على كل الأصعدة خاصة في المجال السياسي ، وكذا في مجال التعاون الثنائى . وأثنى على ما تم إحرازه من تقدم حتى الآن في مجال تنفيذ الاتفاقات التي تم توقيعها خاصة الاتفاق مع الصندوق المصرى .

ـ وأشار الوزير الرواندى إلى مشكلة عدم تمكن بلاده الاستفادة الكاملة من المنح التي تقدمها مصر في المجال الجامعي (باستثناء المنح الدينية التي يقدمها الأزهر) ، وأضاف أن عائق اللغة يشكل العقبة الرئيسة أمام رغبة رواندا الصادقة في الاستفادة من هذه المنح ، وطالب بضرورة تدارس إمكانية حل هذه المشكلة من خلال تقديم مصر لمنحة إضافية للطلاب المختارين لتعليمهم اللغة العربية قبل التحاقهم بالجامعات .

ـ أشار السيد وزير الدولة إلى صعوبة تنظيم مثل هذه المنح الإضافية حيث أنها ستتطلب نفقات إضافية باهظة لأنها قد تقتضى من المرشح البقاء في مصر فترات رضافية تتراوح بين عامين أو ثلاثة لمجرد تعلم اللغة بمستوى يسمح له بالدراسة الجادة ، وأن هذا يؤدى إلى خسارة مزدوجة للبلدين خاصة أن رواندا أيضاً ستفقد جهود هذا المرشح طيلة مدة بقائه في مصر ، وتقدم سيادته باقتراح بديل على أساس تقليل المنح الجامعية التي ثبت عدم استفادة رواندا منها على النحو المرجو ، واستبدالها بإرسال أساتذة مصريين إلى رواندا حيث يمكن الاستفادة من هؤلاء الأساتذة في تعليم أعداد أكبر من الطلبة خاصة أن عائق اللغة لن يكون موجوداً في هذه الحالة .

- وفي رد الوزير الرواندي على هذا الاقتراح ، أبدى تحفظه بشأن استبدال المنح بإرسال أساتذة ، وأن رحّب بإمكانية إرسال أساتذة لبلاده ، ولكنه فضل أن يستمر تطبيق الاتفاقيات الموقعة بطريقة كاملة ، وبالتالي ببقاء المنح الجامعية ، ومحاولة التغلب على عائق اللغة ، مع ترحيبه الكامل بإرسال أساتذة لرواندا كإضافة جديدة تؤكد إيجابية التعاون الثنائي .

ثم تناول الوزير الرواندي الدور الإيجابي للخبراء المصريين في بلاده بكل الترحيب والثناء ، وطلب زيادة عددهم .

- وتقدم السيد وزير الدولة باقتراح إضافي بشأن إمكانية أن تحل الدورات التدريبية القصيرة المدى للكوادر كالأطباء والدبلوماسيين ورجال الشرطة ... الخ تدريجياً محل المنح الجامعية .

- وفي إطار العلاقات الثنائية على المستوى الدولي ، أكد الوزير الرواندى أن هناك اتفاق تام بين البلدين فيما يتعلق بالموقف إزاء عدد كبير من المشاكل الأفريقية ، كإدانة نظام بريتوريا ، والمطالبة باستقلال ناميبيا .

- وفي الإطار الدولى ، أكد اتفاق البلدين على الترحيب بالجهود المثمرة الأخيرة في مجال نزع نوعيات من السلاح النووي ، واتفاقهما حول العلاقة القوية بين نزع السلاح والتنمية .

- وأخيراً تناول السيد وزير الدولة الكلمة حيث أشار إلى عدم حدوث تقدم حتى الآن لحل المشاكل المعلقة بين الجانب الرواندي وشركة النصر للتصدير والاستيراد ، وأشار إلى أنه سيتم الاتصال من جديد بالشركة لتدارس إمكانية قبول حلول تقوم على عقد صفقات مقاصة ، واستيراد مصر لكميات من الشاى الرواندي .

- وفي ختام جلسة المباحثات ، أشار السيد وزير الدولة إلى أنه سيصطحب في زيارته القادمة إلى كيجالي ممثلاً لرجال الأعمال المصريين لتدارس إمكانيات قيام القطاع الخاص المصرى باستثمارات في رواندا ، ورحب الوزير الضيف بهذا الاتجاه حيث أنه يفتح آفاق جديدة للتعاون المثمر بين الدولتين .

- ثم رفعت الجلسة ، وعقدت مساء اليوم التالي جلسة قصيرة انتهت بتوقيع البيان المشترك .

[٤٣] بيان مشترك
زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية توجو
إلى جمهورية مصر العربية
(٢ ـ ٧ فبراير ١٩٨٨)

بدعوة من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي ـ وزير الدولة للشئون الخاجية بجمهورية مصر العربية ، قام السيد / ياوفى ادودو وزير الخارجية والتعاون بجمهورية التوجو بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية فى الفترة من ٢ إلى ٧ فبراير ١٩٨٨ .

وفى إطار هذه الزيارة ، عقدت بالقاهرة فى الفترة من ٣ وحتى ٦ فبراير ١٩٨٨ الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية التوجو بالرئاسة المشتركة لكل من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ، والسيد / ياوفى ادودو ، وقد تم إعداد محضر لاجتماعات هذه اللجنة يتضمن النتائج الإيجابية والمرضية التى توصل إليها الطرفان .

وقد التقى وزير الخارجية والتعاون بجمهورية التوجو بالسيد / الدكتور عاطف صدقي ـ رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية حيث سلمه رسالة صداقة وأخوة موجهة من الرئيس جناسينجبى ايادیما ـ رئيس جمهورية توجو للرئيس محمد حسني مبارك ـ رئيس جمهورية مصر العربية . كذلك التقى السيد / ياوفى ادودو بالسيد / صفوت الشريف ـ وزير الإعلام ، والسيد الدكتور / يسرى مصطفى ـ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، والسيد الدكتور / أحمد فتحى سرور ـ وزير التعليم ، والسيد / فاروق حسني ـ وزير الثقافة .

ومن جهة أخرى ، عقد وزير الخارجية والتعاون بجمهورية التوجو سلسلة من الاجتماعات مع السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي ـ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية .

وفى إطار هذه الاجتماعات ، جدد الطرفان الإعراب عن تصميمها على دعم روابط الصداقة والتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية التوجو بهدف تأكيد الأساس النموذجى الوطيد لعلاقتهما ، كما استعرض الطرفان المشاكل الكبرى على الصعيدين الأفريقى والدولى .

وقد أشاد وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية والتعاون بجمهورية التوجو بالعلاقات الممتازة بين البلدين ، كما أكدا ـ من جديد ـ رغبة حكومتيهما فى بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع تعاونهما فى كافة المجالات . وأعربا عن رضائهما ازاء تطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالمشاكل الكبرى الإفريقية والدولية .

كما أعاد الطرفان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية وبمبادئ ميثاقها ، وأكدا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة ، التى تمثل اطار العمل الجماعى والتضامن الأفريقى .

وبتناول الموقف فى الجنوب الإفريقى ، أدان الطرفان ـ بشدة ـ سياسات التفرقة العنصرية والممارسات الكريهة لنظام بريتوريا العنصرى ، ووجها نداء للمجتمع الدولى لفرض عقوبات الزامية ضد هذا النظام من أجل ضمان القضاء التام على الأبارتايد ، ووضع قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ المتعلق باستقلال ناميبيا موضع التنفيذ وغير المشروط .

وأكد الطرفان من جديد دعمهما لحركات التحرير فى الجنوب الإفريقى ، وللسوابو ، ولدول خط المواجهة .

وبالنسبة للموقف فى تشاد ، أعاد الطرفان تأكيد دعمهما للجهود المبذولة من أجل ضمان استقلال هذا البلد

وتكامله الإقليمي وسيادته على أراضيه ، كما أعرب الطرفان من جديد عن مساندتها للجهود التى تقوم بها اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية من أجل حل النزاع القائم حول قطاع أوزو.

وبتناول مشكلة الصحراء الغربية ، طالب الطرفان بتنفيذ القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ، وعن الأمم المتحدة والمتعلقة بهذه المشكلة بغية التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لها .

وباستعراض الموقف الاقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الطرفان عن قلقها العميق ازاء مشكلة المديونية ، وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة غير العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وأكدا تصميمها على مواصلة تحركها من أجل أن يوضع بيانه الختامي موضع التنفيذ .

وبالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط ، أعطى الطرفان هذه المشكلة اهتماماً خاصاً ، وأكدا من جديد ، أن عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، يوفر أفضل الفرص للتوصل إلى التسوية السلمية لهذه المشكلة ، وقد أشاد الطرفان بالقرار الجماعى لقمة عمان العربية بشأن تأييد عقد هذا المؤتمر.

وأبدى الطرفان أسفها العميق للتدهور الحالى فى موقف السكان المدنيين فى الضفة الغربية وفى قطاع غزة المحتلين منذ ١٩٦٧ وبخاصة لاستخدام العنف والطرد التعسفى للمواطنين الفلسطينيين من أراضيهم . وطالب الطرفان بإصرار أن تحترم سلطات الاحتلال كل الأحكام الواردة فى اتفاقية جينيف الرابعة .

وفى هذا الصدد ، أحاط وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية الوزير التوجولى للخارجية والتعاون بمضمون المبادرة التى طرحها السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك والتى تهدف ــ فى المقام الأول ــ إلى تعبئة الرأى العام الدولى من أجل عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط . وقد عبّر وزير الخارجية والتعاون بجمهورية التوجو ــ من ناحيته ــ عن تأييده وتأييد حكومته لهذه المبادرة .

وبالنسبة للحرب العراقية ــ الإيرانية ، أعاد الطرفان تأكيدّ تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، وطالبا بوضعه فوراً موضع التنفيذ بهدف وضع حد نهائى لهذه الحرب المدمرة بين البلدين .

وبتناول الوضع العربى ــ الإفريقى ، الذى توليه كل من مصر والتوجو أهمية خاصة ، أكد الطرفان إعادة دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب الذين يوحدهم التاريخ والحضارة ، وتحدوهم الآمال ذاتها فى مستقبل أفضل لكل الشعوب العربية والإفريقية .

وأكد الطرفان مساندتها لاتفاقية واشنطن الخاصة بإزالة الصواريخ النووية القصيرة والمتوسطة المدى والتى يمثل توقيعها مكسباً للمجتمع الدولى فى سعيه من أجل نزع السلاح الشامل والكامل .

وقد أعرب السيد / ياوفى ادودو من جانبه ــ باسم وفده وباسمه الشخصى ــ عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى والودى والحار الذى لقيه ووفده فى القاهرة . ووجه دعوة للسيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، للقيام بزيارة رسمية لجمهورية التوجو.

وقد قبل وزير الدولة للشئون الخارجية الدعوة بكل ترحيب ، وسيتم تحديد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى يوم السبت الموافق ٦ فبراير ١٩٨٨ .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية التوجو
د . بطرس بطرس غالى	**ياوفى أودودو**
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون

٤٤ ـ محضـــر
الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو
(القاهرة : ٣ ـ ٦ فبراير ١٩٨٨)

عقدت الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية التوجو بالقاهرة فى الفترة من ٣ إلى ٦ فبراير ١٩٨٨ ، برئاسة كل من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، والسيد / ياوفى ادودو ـ وزير الخارجية والتعاون لجمهورية التوجو. ومرفق بهذا المحضر ملحق يتضمن قائمة بأعضاء الوفدين.

بعد تبادل كلمات الترحيب والشكر، قام وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ، ووزير الخارجية والتعاون التوجولى باستعراض المسائل السياسية الإفريقية والدولية من جهة ، والعلاقات الثنائية بين مصر والتوجو من جهة أخرى .

وقد هيأ هذا اللقاء للوفدين ، فرصة تبادل وجهات النظر حول التعاون بين بلديهما ، واستكشاف أبعد مدى لآفاق جديدة لهذا التعاون .

وقد خلص الطرفان إلى النتائج التالية :

أ ـ التعاون الثقافى والعلمى :

رغبة فى تطوير التعاون فى المجالات الثقافية والعلمية ، تطبقاً للاتفاق الثقافى الموقع عام ١٩٦٤ ، بحث الطرفان مشروع البرنامج التنفيذى للاتفاق الثقافى عن الأعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، الذى يغطى أوجه التعاون بين البلدين فى مجالات التعليم والعلوم والثقافة والإعلام والشباب والرياضة والسياحة والصحة.

وقد أضاف الجانب التوجولى ـ بموافقة الجانب المصرى ـ بندين جديدين يتعلقان بالشئون الاجتماعية ونهضة المرأة.

وقرر الطرفان توقيع هذا البرنامج التنفيذى فى نهاية الدورة الحالية للجنة العليا المصرية ـ التوجولية.

ب ـ التعاون الاقتصادى والتجارى :

فيما يختص بالتعاون التجارى ، استعرض الطرفان وضع تبادلاتهما التجارية ، وخلصا إلى أن حجم التبادلات بقى محدوداً ، على الرغم من الاتفاق التجارى الموقع عام ١٩٦٤ . وقد سمح استعراض هذا الاتفاق للطرفين بالاتفاق على أنه ليس ثمة ما يدعو إلى تعديل نصوصه.

وفى نفس الوقت ، قدم الجانب التوجولى قائمة جديدة بالمنتجات التوجولية ، قبلها الجانب المصرى . وأعرب الجانب المصرى ـ من جانبه ـ عن رغبته فى أن يرسل ـ فيما بعد ـ إلى الجانب التوجولى ـ بالطرق الدبلوماسية ـ قائمة بالمنتجات المصرية ، بهدف تحسين وضع التبادل التجارى وتطويره.

واتفق الطرفان على أن يطلبا إلى أجهزتهما المسئولة عن التنمية التجارية فى البلدين ، تبادل المعلومات حول الأسواق والمنتجات المتاحة.

وفيما يختص بالتعاون الاقتصادى بصفة عامة، قرر الطرفان تشجيع مواطنيهما على توجيه الاهتمام لتحقيق المشاريع الاقتصادية فى أى من الدولتين.

وفى هذا الصدد، أكدا على أهمية إقامة اتصالات بين رجال الأعمال فى البلدين بهدف دعم التعاون الحيوى والمثمر بين القطاع الخاص المصرى والتوجولى خاصة فى اطار سياسة بيع شركات الدولة للأفراد، التى تطبقها الحكومة التوجولية.

جـ ــ التعاون الفنى :

فيما يتعلق بالتعاون الفنى، استعرض الطرفان مشروع اتفاق التعاون الذى قدمه الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وتم إدخال بعض التعديلات التى تعبر عن وجهتى نظر الطرفين. وتقرر توقيع هذا الاتفاق فى ختام أعمال اللجنة العليا المشتركة.

وشرح الجانب التوجولى احتياجاته، فيما يتعلق بإرسال خبراء مصريين فى تخصصات مختلفة، وتدريب الكادرات التوجولية فى توجو ومصر. وقد أخذ الجانب المصرى علماً بهذا، ووعد بدراسة احتياجات الجانب التوجولى، بهدف الرد عليها إيجابياً وفقاً لإمكانيات الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا.

د ــ التعاون فى مجال النقل الجوى :

فيما يتعلق بالتعاون فى هذا المجال، فإن الطرفين ــ بعد أن استعرضا الاتفاق الجوى الموقع بالأحرف الأولى فى لومى فى ٢٤ مايو ١٩٨٤، وبعد أن أدخلا بعض التعديلات ــ اتفقا على توقيع هذا الاتفاق فى نهاية الدورة الحالية للجنة العليا المشتركة المصرية ــ التوجولية.

وبعد انتهاء أعمال الدورة، أشاد الطرفان بالنتائج الملموسة التى توصلا إليها، وبمناخ الأخوة والتفاهم المتبادل الذى ساد الاجتماعات.

ومن جهة أخرى، أكدا من جديد عزمهما على مواصلة العمل بلا كلل لتكثيف التعاون فى مختلف المجالات بين البلدين.

وقرر الطرفان عقد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية ــ التوجولية فى لومى عام ١٩٩٠ فى موعد يحدد فيما بعد بالطرق الدبلوماسية.

وقد أعرب السيد / ياوفى ادودو، عن شكر الوفد التوجولى العميق للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك، ولمصر ــ حكومة وشعباً ــ للاستقبال الحار الذى لقيه الوفد خلال زيارته لجمهورية مصر العربية.

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية التوجو
د . بطرس بطرس غالى	**ياوفى ادودو**
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون

ملحق

الوفد المصرى

ــ السيد السفير / نبيل السلاوى ــ مدير إدارة الشئون الإفريقية.
ــ السيد السفير / أحمد طه ــ أمين عام الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا.
ــ السيد الوزير المفوض / فكرى مهنى نخلة ــ نائب مدير الإدارة الاقتصادية.
ــ السيد الوزير المفوض / بهاء الدين رضا ــ نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى.
ــ السيد الوزير المفوض / محسن خليفة ــ نائب مدير إدارة الشئون الإفريقية.
ــ السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت ــ نائب أمين عام الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا.
ــ السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى ــ مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.
ــ السيد الوزير المفوض تجارى / محمد محمد الشعراوى ــ المشرف على إدارة أفريقيا بالتمثيل التجارى.
ــ السيد الدكتور / خيرى الحسينى ــ مدير عام النقل الجوى بوزارة الطيران المدنى.
ــ السيدة / ليلى الشيخ ــ مدير عام العلاقات الدولية باتحاد الإذاعة والتليفزيون.
ــ السيد / محمود رمزى ــ مدير عام العلاقات الدولية الثقافية بوزارة التعليم.
ــ السيد / عبد الجليل عفيفى ــ مدير العلاقات الدولية الثقافية بوزارة التعليم.
ــ السيد المستشار / عادل صبحى ــ إدارة الشئون الإفريقية.
ــ السيد المستشار / محمد أنور والى ــ الإدارة العامة بوزارة الخارجية.
ــ السيدة / فريال محمد محمود ــ مدير إدارة غرب وجنوب إفريقيا بوزارة التعاون الدولى.
ــ السيدة / فريال العوضى ــ مدير الاتفاقيات بوزارة الثقافة.
ــ السيد / محمد نديم رياض ــ مدير إدارة الاتفاقيات بالنقل البحرى.
ــ السيد / مصطفى أحمد المليجى ــ الأسواق الخارجية بشركة النصر للتصدير والاستيراد.
ــ السيد سكرتير ثان / إيهاب شاكر ــ بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية.
ــ السيد سكرتير ثان / محمد ابراهيم النقلى ــ بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية.
ــ الآنسة / سعدية محمد نصر الدين ــ إدارة التعاون العربى ــ الإفريقى بوزارة التعاون الدولى.

ملحق

الوفد التوجولى

ــ السيد / بوتا بيليبى ــ مدير التعاون الثقافى بوزارة الخارجية والتعاون.
ــ السيد / كليدجوتو اكابو ــ مدير التعاون الفنى بوزارة الخارجية والتعاون.
ــ السيد / ابى اسوماتين ــ مدير مكتب الوزير برئاسة الجمهورية المختص بالإعلام.
ــ السيد / كودجومينسا ابوه ــ مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة والنقل.
ــ السيد / كونجا والا ــ مدير الطيران المدنى بوزارة التجارة والنقل.
ــ السيد / كودجواباللوتابو ــ مدير المنح والتدريب بوزارة التعليم القومى والبحث العلمى.
ــ السيد / كودجواسنيون ــ رئيس قطاع تنسيق المساعدات والعلاقات الاقتصادية الدولية بوزارة الخطة والمناجم ومدير إدارة التعاون الدولى بالوزارة.
ــ السيد / اكويتى مينسا ــ المختص بالدراسات فى وزارة الخارجية.

[٤٥] بيان مشترك
زيارة وزير الخارجية والتعاون بجمهورية الكونغو الشعبية إلى جمهورية مصر العربية
(٥ – ١١ أبريل ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية، قام السيد أنطوان أوبا وزير الخارجية والتعاون لجمهورية الكونغو الشعبية بزيارة عمل إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٥ إلى ١١ ابريل ١٩٨٨.

وخلال هذه الزيارة عقدت في القاهرة خلال الفترة من ٥ إلى ٧ أبريل الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي والسيد أنطوان ندنجا أوبا، وقد أسفرت هذه الدورة عن نتائج مرضية للجانبين تم تسجيلها في محضر الاجتماع.

استقبل الرئيس محمد حسني مبارك – رئيس جمهورية مصر العربية السيد وزير الخارجية والتعاون لجمهورية الكونغو الشعبية الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من الرئيس دينيس ساسونجسو – رئيس جمهورية الكونغو الشعبية.

كذلك قابل السيد انطوان ندنجا أوبا، السيد الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى والسيد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، والسيد الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى.

ومن جهة أخرى عقد السيد أنطوان ندنجا أوبا وزير الخارجية والتعاون لجمهورية الكونغو الشعبية، سلسلة من الاجتماعات مع السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية.

وقد أعاد الجانبان خلال هذه الاجتماعات تأكيد عزمها على دعم أواصر الصداقة والتعاون بين جمهورية مصر العربية وبين جمهورية الكونغو الشعبية، رغبة فى تثبيت الطبيعة النموذجية لعلاقات التضامن بينها. وقام الجانبان أيضاً باستعراض المشاكل الكبرى على الصعيدين الأفريقى والدولى، وتناولا بصفة خاصة، المشاكل المتعلقة بقضية ناميبيا، وأنجولا، والابارتيد، والصحراء الغربية، والنزاع التشادى – الليبى، والمشكلة الفلسطينية والحرب العراقية – الإيرانية، ومشكلة الديون الخارجية لإفريقيا، والتى عقد بشأنها الاجتماع الأول لمجموعة الاتصال فى لوزاكا (زامبيا) يومى ٢١ و٢٢ مارس ١٩٨٨ لتحديد اطار العمل والاجراءات الخاصة بعقد المؤتمر الدولى للديون الخارجية لإفريقيا.

أشاد الوزيران بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين. وأعادا تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما، فى بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون بينهما فى جميع المجالات، كما عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما، فيما يتعلق بالمشاكل الإفريقية والدولية الكبرى.

وأعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية وبمبادئ ميثاقها. وأكدا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التى تمثل اطاراً للعمل المشترك والتضامن الإفريقى.

وعند تناول الموقف فى الجنوب الإفريقى، أدان الجانبان بشدة سياسة التفرقة العنصرية والممارسات البغيضة لنظام بريتوريا العنصرى. وناشدا المجتمع الدولى فرض عقوبات إلزامية ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الابارتيد والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا، وقد جدد الجانبان مساندتها لحركات تحرير جنوب أفريقيا ولمنظمة سوابو ولدول خط المواجهة.

وفيما يتعلق بالوضع فى تشاد ، أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للجهود الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة أراضى وسيادة تشاد على كل أراضيها ، وذلك عن طريق تبنى سياسة الحوار وانتهاج الطرق السلمية . كما أكد الجانبان تأييدهما للجهود الحالية التى تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى هذا الشأن.

وبالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية تمسك الجانبان بضرورة تنفيذ القرارات الصادرة من منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة بهذا الشأن حتى يمكن التوصل لتسوية سلمية وعادلة لهذا النزاع .

وبتناول الموقف الاقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الجانبان عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون . وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية المخصصة لمشكلة الديون الخارجية لافريقيا . وفى هذا الصدد أعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل وضع الإعلان الختامى لهذه القمة موضع التنفيذ .

أبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط . وأكدا أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية يهيئ أفضل الفرص للوصول إلى حل سلمى عادل ودائم لهذه المشكلة. وفى هذا الصدد رحب الجانبان بما صدر عن القمة العربية بعمان من تأييد اجماعى لعقد هذا المؤتمر.

وأشاد الجانبان بالمقاومة البطولية للشعب الفلسطينى الذى يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عشرين عاماً ، كما أدانا بشدة ممارسات القمع والاضطهاد التى تطبقها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ونددا بالاستخدام التعسفى للعنف والقهر ضد المدنيين الفلسطينيين العزل وبالاعتقالات التعسفية وبالمحاكمات غير القانونية وبطرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم مخالفين بذلك أحكام اتفاقية جينيف الرابعة.

أما عن الحرب بين العراق وإيران فقد أعرّب الجانبان مجدداً عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ وطالبا بتطبيقه فوراً .

وفيما يتعلق بالتعاون العربى الإفريقى والذى تهتم به بصفة خاصة كل من مصر والكونغو، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الدول الإفريقية والعربية والتى تجمعها روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب العربية والإفريقية.

وقد أعرب السيد انطوان ندنجا أوبا باسم وفده وباسمه الشخصى عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى والودى الحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية مصر العربية. ووجه سيادته دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية. وقد قبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالى الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

٤٦ ـ محضر

اجتماع الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية

(القاهرة : ٥ إلى ٧ أبريل ١٩٨٨)

عقدت بالقاهرة الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية خلال الفترة من ٥ إلى ٧ أبريل ١٩٨٨ ، وذلك تطبيقاً للاتفاق الموقع بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٨٦ فى برازافيل.

وقد رأس الوفد المصرى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، ورأس الوفد الكونغولى السيد انطوان ندنجا أوبا وزير الخارجية والتعاون بجمهورية الكونغو الشعبية.

ومرفق بمحضر الاجتماع الملحقان رقم ١ ، ٢ اللذان يتضمنان قائمة بأسماء الوفدين.

استهلت الجلسة الافتتاحية بكلمتين هامتين ألقاهما رئيسا الوفدين.

وقد وزعت الأعمال على لجنتين فرعيتين وفقاً لجدول الأعمال التالى :

(١) التعاون الاقتصادى والتجارى :

١ / تجـارة

١ / ١ الاتفاق التجارى الموقع فى ١٠ مارس ١٩٨٧
١ / ٢ مشروع اتفاق الصفقة المتكافئة

٢ / التنمية الريفية

٢ / ١ مشروع إنشاء شركة زراعية بالكونغو
٢ / ٢ تبادل الخبرات
٢ / ٣ المزارع السمكية.

٣ / النـقـل

٣ / ١ النقل الجوى
٣ / ٢ النقل البحرى

٤ / الاستثمار الخاص فى جمهورية الكونغو الشعبية

٥ / دين سوتيكسكو المستحق لشركة النصر.

(٢) التعاون الثقافى والعلمى والتقنى

١ / التعليم.
٢ / الصحة
٣ / البحث العلمى
٤ / الإعـلام

(١) التعاون الاقتصادى والتجارى :

١ / التـجـارة :

١ / ١ الاتفاق التجارى الموقع فى ١٠ مارس ١٩٨٧ :

أحاط الجانب المصرى الجانب الكونغولى علماً بأنه قد تم التصديق فى مجلس الشعب على الاتفاق التجارى الموقع بتاريخ ١٠ مارس ١٩٨٧ فى القاهرة ، وأبدى الجانب المصرى الرغبة فى معرفة ما تم فى هذا الشأن من الجانب الكونغولى وقد أحيط الجانب الكونغولى علماً بهذا ووعد بمتابعة الموضوع لتقديم رد محدد فى أقرب فرصة بالطريق الدبلوماسى.

١ / ٢ مشروع اتفاق الصفقة المتكافئة :

فيما يختص بالمشروع المصرى الخاص باتفاق الصفقة المتكافئة والذى تم تقديمه عن طريق سفارة مصر فى الكونغو، أعرب الجانبان عن رغبتهما فى الاستمرار فى تبادل الآراء فى هذا الصدد ، مع أخذ ما يلى فى الاعتبار:

- رجال الأعمال المهتمين بمثل هذا المشروع.
- المنتجات التى سيمثلها.
- كيفية تنفيذ الاتفاق.

أوصى الجانبان بالاجراءات العملية التالية ، انطلاقاً من الحرص على زيادة حجم التبادلات التجارية بين الدولتين.

- تنظيم أسبوع لعرض وبيع المنتجات المصرية فى الكونغو.
- تبادل البعثات بين رجال الأعمال فى كلا الدولتين من أجل تحقيق تعارف أفضل فيما بينهم.

وفى هذا الصدد ، طلب الجانب المصرى من الجانب الكونغولي احاطته فى أقرب وقت بالإجراءات المتبعة فى الكونغو لتنظيم إقامة معارض المنتجات ، وأخذ الجانب الكونغولى علماً بهذا.

٢ / التنمية الريفية :

٢ / ١ مشروع إنشاء شركة زراعية فى الكونغو:

أحاط الجانب المصرى الجانب الكونغولى علماً بمدى الاهتمام الذى يوليه لتنفيذ هذا المشروع.

وفى هذا الصدد ، ستقوم بعثة مصرية من أربعة خبراء رفيعى المستوى ، بزيارة إلى الكونغو قبل يوليو ١٩٨٨ لتدارس الشروط الاقتصادية والتقنية والمالية لهذا المشروع.

أكد الجانب الكونغولى للجانب المصرى أن السلطات الكونغولية مستعدة لتخصيص الـ ٥٠٠٠ هكتار المطلوبة لإنشاء هذا المشروع . وطلب احاطته فى الوقت الملائم بموعد وصول وفد الخبراء المصريين للكونغو.

٢ / ٢ تبادل الخبرات :

أعرب الجانب المصرى عن تطلعه للاستفادة من الخبرة الكونغولية فى المجالات التالية :

- زراعة المحاصيل الاستوائية وخاصة المانيوك والموز.
- البحوث الزراعية.

وقد أحيط الجانب الكونغولى علماً بهذا وسيقوم باحاطة السلطات الكونغولية المعنية.

٢ / ٣ المزارع السمكية :

أعرب الجانب المصرى عن تطلعه إلى قيام الجانبين بتبادل الخبرات بينهما فى مجال المزارع السمكية ، وقد أحيط الجانب الكونغولى علماً بذلك ، وسيقوم باطلاع السلطات المعنية للمتابعة.

٣ / النقـــل

٣ / ١ النقل الجوى :

أشار الجانبان إلى الاتفاق الجوى الموقع عام ١٩٦٥ ، وأقرا أنه قد تم التصديق عليه من الجانبين.

كما أوصى الطرفان بأن يتم اتصال بين الجهات المعنية فى البلدين بهدف تدارس شروط تنفيذ هذا الاتفاق.

٣ / ٢ النقل البحرى :

حرصاً على المساهمة فى تنمية التبادل التجارى بين البلدين ، أظهر الجانب المصرى اهتمامه بتدارس الترتيبات اللازمة فى مجال النقل البحرى ، وقد أحيط الجانب الكونغولى علماً وسيقوم باطلاع الجهات الكونغولية المختصة.

٤ / الاستثمارات الخاصة فى جمهورية الكونغو الشعبية :

أبدى الجانب المصرى رغبته فى التعرف على المعلومات الضرورية المتصلة بالاستثمار الخاص فى جمهورية الكونغو الشعبية.

وتعهد الجانب الكونغولى بإحالة هذه الرغبة إلى الجهات المختصة حتى يمكن احاطة الجانب المصرى بوثيقة تتضمن المعلومات المطلوبة ، وذلك بالطريق الدبلوماسى فى أقرب فرصة.

٥ / دين سوتيكسكو ـ النصر :

أحاط الجانب المصرى الجانب الكونغولى علماً بالدين المستحق على شركة الكونغو للأنسجة (سوتيكسكو) ، لفرع شركة النصر فى الكونغو.

وقد أبدى تطلعه لتدخل السلطات الكونغولية لتسويته وأحاط الجانب الكونغولى الجانب المصرى علماً بأنه نظراً للمصاعب التى تواجهها سوتيكسكو فإن الحكومة الكونغولية أخذت تعهداً بتسوية هذا الدين.

(٢) التعاون الثقافى والعلمى والتقنى :

١ / التعليم :

أعرب الجانب الكونغولى عن رضائه بالطريقة التى يؤدى بها الخبراء المصريون الأعمال المنوطة بهم فى الكونغو.

كما قدم احتياجاته فى التخصصات التالية :

١ / ١ وزارة التعليم الثانوى والعالى والثقافى والفنون :

(تطلب خمسة أساتذة للتعليم الثانوى على النحو التالى) :

- الرياضيات (٢)
- العلوم الطبيعية (٢)
- الاقتصاد (١)

١ / ٢ وزارة التعليم الأساسى ومحو الأمية :

(تطلب ١٠ أساتذة تعليم فنى على النحو التالى) :

- ميكانيكا سيارات (١)
- ميكانيكا عامة (١)
- أخصائى درفلة (٢)
- نجارة (٢)
- سباكة (١)
- تصميم صناعى (٣)

١ / ٣ التدريـــب :

قام الجانب الكونغولى آخذاً فى اعتباره السياسة المصرية الرامية إلى خفض عدد المنح الجامعية فى مقابل زيادة عدد المنح التدريبية قصيرة الأجل والندوات للموظفين الكونغوليين ــ بالإشارة إلى احتياجاته فى التخصصات التالية :

ــ الدبلوماسية
ــ الزراعة (مهندسون زراعيون)
ــ الطـــب
ــ الأمـــــن
ــ الصحافـــة

٢ / الصحـــة :

التمس الجانب الكونغولى تقديم مساعدة من أمصال الدرن الرئوى وتوفير منح تدريبية لكادرات مرحلة ما بعد الدكتوراه فى المجال الطبى.

(يراجع الطلب المقدم فى هذا الشأن خلال الجلسة)

٣ / البحث العلمى :

التمس الجانب الكونغولى مساعدة مصر فى المجالات التالية :

ــ البحوث البيطرية والبحوث التقنية للحيوان
ــ البحوث الزراعية وبحوث الأغذية الزراعية
ــ البحوث الطبية .
ــ إعداد الخرائط

وقد أخذ الجانب المصرى علماً بطلبات الجانب الكونغولى ووعد بدراستها مع السلطات المختصة ومع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

٤ / الإعـــلام :

تدارس الجانبان وأقرا مشروع بروتوكول للتعاون فى مجال الإذاعة والتليفزيون بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون لجمهورية مصر العربية وحكومه جمهورية الكونغو الشعبية.

وقد أعرب الجانبان عن ارتياحهما للجو المفعم بالود والتفاهم المتبادل ، والذى برز على مدى الاجتماعات.

واتفقا على عقد الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية عام ١٩٩٠ بجمهورية الكونغو الشعبية فى موعد سيتم تحديده بالطريق الدبلوماسى.

وأعرب الوفد الكونغولى عن عميق تقديره للجانب المصرى للاستقبال الحار والأخوى الذى لقيه.

وقع بالقاهرة بتاريخ ٧ أبريل ١٩٨٨ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ولكل من النصين نفس الحجية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية
الدكتور بطرس بطرس غالى	انطوان ندنجا اوبا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون

ملحق (١)

الوفـد المصـرى

ــ السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد السفير / حسان العبادى ــ مدير الصندوق العربى .
ــ السيد السفير / نبيل السلاوى ــ مدير إدارة الشئون الإفريقية .
ــ السيد السفير / محسن بشر ــ مدير إدارة الصحافة والإعلام .
ــ السيد السفير / أحمد طه ــ مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .
ــ السيد السفير / سيد أبوزيد عمر ــ مدير إدارة شئون مجلسى الشعب والشورى .
ــ السيد اللواء / وصفى عباس ــ وكيل أول وزارة النقل .
ــ السيد اللواء / نبيل البرقوقى ــ أكاديمية الشرطة .
ــ السيد الوزير المفوض / فكرى مهنى ــ نائب مدير إدارة الشئون الاقتصادية الدولية .
ــ السيد الوزير المفوض / بهاء رضا ــ نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى .
ــ السيد الوزير المفوض / منظور الدالى ــ نائب مدير إدارة الشئون الإفريقية .
ــ السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى ــ مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت ــ نائب مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .
ــ السيد العميد / رمزى عباس ــ وزارة الداخلية .
ــ السيد / عبد الجليل عفيفى ــ وزارة التعليم .
ــ السيد المهندس / عبد الله شافعى ــ وزارة الزراعة .
ــ السيد الدكتور / خيرى الحسينى ــ هيئة الطيران المدنى .
ــ السيدة / فريال محمد محمود ــ وزارة التعاون الدولى .
ــ السيد / سلامة سرور ــ النصر للتصدير والاستيراد .
ــ السيد المهندس / محمد عمرو حمدى ــ المركز المصرى الدولى للزراعة .
ــ السيدة / ليلى الشيخ ــ اتحاد الإذاعة والتليفزيون .
ــ السيد المستشار / عادل صبحى ــ الإدارة الإفريقية .
ــ السيد المستشار / أحمد نافع ــ الإدارة الإفريقية .
ــ الآنسة المستشارة / ليلى عمارة ــ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد المستشار التجارى / محمد سمير عزت ــ الإدارة الإفريقية بالتمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد .
ــ السيدة / سعدية محمد نصر الدين / وزارة التعاون الدولى .
ــ السيد سكرتير ثان / إيهاب الشريف ــ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ السيد ملحق / أيمن زين الدين ــ إدارة الشئون الاقتصادية الدولية .
ــ السيد رياض حسنى ــ الإدارة العامة بوزارة الخارجية .

ملحق (٢)

تشكيل الوفـد الكونغولى

ــ السيد / أنطوان ندنجا اوبا ــ وزير الخارجية والتعاون .
ــ السيد كوكوبا موكى ــ مستشار لشئون التعاون بوزارة الخارجية والتعاون .
ــ السيد / مواتسينجا نوربير ــ مدير التعاون الثنائى بوزارة الخارجية والتعاون .
ــ السيدة / دينجى برناديت ــ ملحق دبلوماسى برئاسة الجمهورية .
ــ السيد / بابيندا ماللو ــ رئيس قسم اللجان المشتركة بوزارة الخارجية والتعاون .

ـ السيد / باندزوسيليستان ـ الجمعية الوطنية الشعبية.
ـ السيد / أوتوبا فوستان ـ مدير الدراسات والتخطيط بوزارة اقتصاديات الغابات.
ـ السيد / تشيكو آبيل ـ مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة.
ـ السيد / سامبا ديزيريه ـ مهندس أعمال بوزارة التنمية الريفية.
ـ السيد / الحاج بوباكسا ـ رئيس اتحاد رجال الأعمال بالكونغو.
ـ السيد / البير ماليلا ـ مصرف الكونغو التجارى.
ـ السيد / بوكينو ايميه ـ ملحق مختص بشئون التعاون بوزارة الخارجية والتعاون.
ـ السيد / نكونكو انسيلم ـ بمكتب وزير الخارجية والتعاون.
ـ السيد / بازيلى اوكينجا ـ بسفارة الكونغو فى الجزائر.

[٤٧] بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية تنزانيا المتحدة

(٢٣ ـ ٢٧ أبريل ١٩٨٨)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد / ب . و. مكابا وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة قام السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة إلى تنزانيا المتحدة خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أبريل ١٩٨٨.

وقد استقبل السيد / الرئيس على حسن موينى ـ رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى، خلال الزيارة الذى سلم سيادته رسالة من السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك.

كما اجتمع السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بكل من :
ـ السيد / ح . س. واوريوبا ـ رئيس الوزراء والنائب الأول لرئيس الجمهورية.
ـ السيد / س. أ. سالم ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة الوطنية.
ـ السيد / ب . و. مكابا ـ وزير الخارجية.
ـ السيدة / أ. س . على وزيرة الدولة للشئون الخارجية.

وعقد وزير الخارجية التنزانى، ووزير الدولة للشئون الخارجية المصرى محادثات فى جو من الود والأخوة. وعكست المحادثات تطابق وجهتى نظر كل من مصر وتنزانيا حول القضايا الثنائية والإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وقد حضر المحادثات من الجانب التنزانى :
ـ السيد / م. أ. فوم ـ سفير تنزانيا المعتمد لدى مصر.
ـ السيد / الدكتور ب . موجاندا ـ مدير إدارة أفريقيا والشرق الأوسط.
ـ السيد / س. هـ. ن. مافولا ـ الموظف بوزارة الخارجية.

كما حضر من الجانب المصرى :

ــ السيد السفير / باهر مصطفى الصادق ــ سفير مصر المعتمد لدى تنزانيا .

ــ السيد السفير / أحمد نبيل السلاوى ــ مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية .

ــ السيد السفير الدكتور / محمود مرتضى ــ مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

واستعرض الوزيران الموقف السياسي والاقتصادى بأفريقيا ، وأكدا من جديد مساندتها التامة لمنظمة الوحدة الإفريقية . واتفقا على أن احتفال المنظمة بيوبيلها الفضى فى مايو القادم يعد مناسبة فريدة لكى تؤكد فيها الدول الإفريقية من جديد إيمانها بمنظمة الوحدة الإفريقية وبعزمها على الإبقاء على مبادئ ميثاقها والالتزام بها فى علاقاتها مع بعضها البعض .

وأدان الجانبان ــ بشدة ــ نظام بريتوريا العنصرى بسبب سياسة الابارتهايد التى يطبقها ، وممارساته اللا إنسانية وغير القانونية ضد شعب جنوب إفريقيا . وأعربا عن تأييدهما التام لكفاح شعب جنوب إفريقيا من أجل إزالة التفرقة العنصرية ، وتأسيس مجتمع ديمقراطى قائم على الحرية والعدل والمساواة .

وأعادا من جديد تأييدهما التام لدول خط المواجهة فى مواجهة الاعتداءات المتكررة لنظام بريتوريا وأنشطته الهادفة إلى زعزعة الاستقرار بهذه الدول .

كما أدانا استمرار احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا . وأعادا تأييدهما التام لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال تحت قيادة سوابو ممثله الوحيد وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ / ٧٨ .

كما طالب الجانبان أيضاً المجتمع الدولى بفرض عقوبات شاملة واجبارية ضد جنوب إفريقيا كوسيلة فعالة لإحداث التغيير المطلوب فى الجنوب الإفريقى .

وفيما يتعلق بتشاد ، طالب الجانبان بالاحترام التام لسيادتها ووحدة أراضيها . وأشادا بجهود حكومتها من أجل المصالحة الوطنية وبناء السلام .

واتفق الوزيران على أنه لن يمكن حل النزاع حول الصحراء الغربية ، إلا من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية الصادرة بشأنه .

وأشاد الجانبان بالاتفاق الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين أثيوبيا والصومال لتسوية منازعاتها فى اطار من التقاليد والمبادئ الإفريقية الحقة ، على نحو يساهم فى تحقيق السلام والاستقرار بشرق إفريقيا ككل .

وناقش الوزيران الموقف الاقتصادى الخطير بافريقيا خاصة مشكلة المديونية . واتفقا على ضرورة التصدى للمشكلة من خلال عمل مشترك ومستمر . وقد أعربا عن ارتياحها للنتائج التى أسفر عنها مؤتمر القمة الاستثنائى لمنظمة الوحدة الإفريقية حول مشكلة المديونية . وأعربا عن التزامها بمواصلة جهودهما من أجل تطبيق بيانه الختامى .

وقد أعطى اهتمام خاص للموقف فى الشرق الأوسط خلال المحادثات ، وفى هذا الصدد ، استعرض وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى الجهود التى تبذل حالياً لإحياء عملية السلام . وأعرب الجانبان ــ من جديد ــ عن قناعتها بأن عقد مؤتمر دولى للسلام فى اطار الأمم المتحدة ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، يوفر أفضل اطار للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم .

وأعرب الجانبان عن قلقها البالغ إزاء الوضع السائد بالضفة الغربية وقطاع غزة بالأراضى العربية المحتلة الناتج عن الممارسات الاسرائيلية غير القانونية واللا إنسانية ضد الشعب الفلسطينى وتدهور ظروفه المعيشية . وقد طالبا سلطة الاحتلال بالالتزام التام باتفاقية جينيف الرابعة التى تسرى أحكامها على هذا الوضع .

كما أعرب الوزيران أيضاً عن قلقها ازاء استمرار الحرب العراقية - الإيرانية وطالبا بالتنفيذ الفورى لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ من أجل إنهاء الحرب .

وأعرب الجانبان عن ارتياحها لتطور العلاقات الثنائية بين مصر وتنزانيا . واتفقا رغماً عن هذا ، على ضرورة توسيع وتنويع هذه العلاقات فى كافة المجالات .

وفى هذا الاطار، تم خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية للتعاون بين الحزبين الحاكمين للبلدين ــ الحزب الثورى بجمهورية تنزانيا المتحدة والحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية.

وأكد الجانبان الأهمية التى يعلقونها على تنمية التعاون بين بلديها فى مجال ترشيد استخدام مياه النيل لما فيه خير الشعبين وكافة شعوب حوض النيل.

واتفقا على ضرورة زيادة التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بينها، وبحثا وسائل وطرق الاستفادة من الامكانيات المتاحة فى هذا المجال.

وأعرب الجانب التنزانى عن تقديره للمعونة المقدمة له عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا.

وقد أعرب الدكتور بطرس بطرس غالى عن شكره وتقديره للسيد / الوزير ب.و. مكابا للترحيب الحار والودى الذى قوبل به سيادته وأعضاء الوفد المرافق له. وقد وجه الدعوة للسيد / ب. و. مكابا لزيارة جمهورية مصر العربية. وقد قبلها سيادته بسرور. واتفق على أن يتم تحديد موعد الزيارة من خلال القنوات الدبلوماسية.

صدر بدار السلام فى ٢٦ / ٤ / ١٩٨٨ باللغتين الإنجليزية والعربية.

عن حكومة تنزانيا المتحدة
(ب. و. مكابا)

عن حكومة جمهورية مصر العربية
(الدكتور بطرس بطرس غالى)

[٤٨] بيان مشترك
زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية
إلى جمهورية موريشيوس
(٢٧ أبريل ــ أول مايو ١٩٨٨)

بناء على الدعوة الموجهة من حكومة موريشيوس، قام السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى موريشيوس خلال الفترة من ٢٧ أبريل إلى ١ مايو ١٩٨٨.

وقد عقد خلال الزيارة الاجتماع الأول للجنة المصرية الموريشية المشتركة ببورت لويس.

وقد استقبل سعادة فيراسامى رينجادو الحاكم العام لموريشيوس، الدكتور بطرس بطرس غالى. كما استقبل سعادة انيرود جوجنوت رئيس الوزراء، السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الذى سلمه رسالة من السيد / الدكتور عاطف صدقى ــ رئيس وزراء مصر.

كما قابل السيد وزير الدولة للشئون الخارجية أعضاء الحكومة الموريشية الآتى بيانهم:
ــ سعادة السير جيتان دوفال ــ نائب رئيس الوزراء ووزير التوظف والسياحة.
ــ سعادة سيتانا لوتشميناريدو ــ نائب رئيس الوزراء ووزير المالية.

ــ سعادة الدكتور بيرجونات جور يرونــ وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية.
ــ سعادة ارمورجوم بارسوزامانــ وزير التعليم والفنون والثقافة.
ــ سعادة دوار كانات جونجاهــ وزير التجارة والنقل البحري.
ــ سعادة موريلداى دوللوــ وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد الطبيعية.

وقد أتيح للوفدان المصرى والموريشى فرصة تبادل وجهات النظر حول القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وقد أعاد الوفدان تأكيد مساندتها لمنظمة الوحدة الإفريقية، وعزمها على الإبقاء على مبادئ ميثاقها.

كما بحثا الوضع المتدهور فى الجنوب الإفريقى نتيجة لسياسة الابارتهايد التى تمارسها بريتوريا، واحتلالها المستمر لناميبيا، وعدوانها المتكرر، وأنشطتها الرامية إلى زعزعة دول خط المواجهة.

وقد أكدا مساندتها لشعب جنوب إفريقيا فى كفاحه من أجل إنهاء الابارتهايد، وتأسيس مجتمع غير عنصرى ديمقراطى قائم على العدل والمساواة.

كما أيدا شعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال تحت قيادة سوابو ممثله الوحيد وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ / ٧٨. وأعربا عن وقوفها الصلب بجانب أشقائهم فى دول خط المواجهة.

وطالب الجانبان بالاحترام التام لسيادة تشاد ووحدة أراضيها وأشادا بالجهود التى تبذلها الحكومة التشادية من أجل المصالحة الوطنية وبناء السلام.

وقد ناقشا الوضع الاقتصادى الخطير بأفريقيا خاصة مشكلة المديونية، واتفقا على ضرورة التصدى للمشكلة من خلال عمل مشترك ومستمر. وأشادا ــ فى هذا الصددــ بالنتائج الإيجابية للمؤتمر الأستثنائى لمنظمة الوحدة الإفريقية بشأن المديونية. وأعربا عن عزمها على العمل من أجل تنفيذ إعلانه النهائى والعمل من أجل عقد مؤتمر دولى حول مشكلة المديونية الإفريقية.

وقد أكد الوفدان من جديد التزامهما بتدعيم الحوار بين الجنوب وبين الجنوب وتنمية التبادل الإقليمى خاصة فيما بين الدول الإفريقية.

واستعرض الجانبان الوضع فى الشرق الأوسط فى ضوء انتفاضة الشعب الفلسطينى بالأراضى العربية المحتلة، والجهود المبذولة حالياً لإحياء عملية السلام فى إطار مؤتمر دولى للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة ووفقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى.

وقد طالبا بالانهاء الفورى للحرب العراقيةــ الإيرانية، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ فى هذا الصدد.

وأعاد الجانبان تأكيد مساندتها التى لا تتزعزع لمبادئ حركة عدم الانحياز واستعرضا المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف التى تجرى حالياً لنزع السلاح. وطالبا بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة سلام بالمحيط الهندى، وجعل إفريقيا منطقة لا نووية، وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى بالشرق الأوسط. وفى هذا الصدد، أشادا باتفاقية إزالة الأسلحة النووية متوسطة المدى بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية باعتبارها خطوة من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية ونزع السلاح العام والشامل.

واستعرض الجانبان التعاون الثنائى بين البلدين وأعربا عن ارتياحهما لاتجاهه الوجهة الصحيحةــ وقد اتفق الجانبان على اتخاذ مزيد من الاجراءات لتدعيم الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية.

واستطلع الجانبان امكانيات زيادة التبادل التجارى واتفقا على بحث إمكانية الوفاء باحتياجات البلدين من الواردات والصادرات فى المجالات التى لديها القدرة على توفيرهاــ ويجب أن يتم ذلك على نحو يحقق المصلحة المتبادلة للجانبين.

وقد وافق الجانب المصرى بأن يبحث بعين الاعتبار طلبات موريشيوس من المعونة الفنية بما فى ذلك التدريب وخدمات الخبراء.

وقد اتفق الجانبان على الاجتماع فى اكتوبر/ نوفبر لإعداد برنامج التعاون الفنى للعامين التاليين تمشياً مع الهدف المشترك لتدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين.

قام الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية نيابة عن جمهورية مصر العربية، وسعادة ارمورجوم بارسورامان وزير التعليم والفنون والثقافة عن حكومة مور يشيوس بتوقيع برنامج تنفيذى للتعاون التعليمى والثقافى والعلمى.

وقد اتفق الجانبان أيضاً على أن تعقد الدورة الثنائية للجنة المصرية الموريشية المشتركة بجمهورية مصر العربية بعد عامين فى تاريخ يكون مناسباً للطرفين.

وقع الجانبان محضر اجتماع الدورة الأولى للجنة المصرية الموريشية المشتركة.

وقد أعرب الدكتور بطرس بطرس غالى عن شكره وتقديره للحكومة الموريشية للاستقبال الحار والودى الذى قوبل به وأعضاء الوفد المرافق لسيادته خلال زيارتهم لموريشيوس.

صدر ببورت لويس فى ٢٩ / ٤ / ١٩٨٨ باللغتين الإنجليزية والعربية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة موريشيوس
الدكتور بيرجونات جوربرون
وزير التخطيط الاقتصادى والتنمية

[٤٩] بيان مشترك
زيارة وزيرة خارجية جمهورية بتسوانا إلى جمهورية مصر العربية
(٥ ــ ٩ يونيو ١٩٨٨)

بناء على الدعوة الموجهة من الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية، قامت الدكتورة / جسيتوى ك. ت تشيبى وزيرة خارجية جمهورية بتسوانا بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٥ إلى ٩ يونيو ١٩٨٨.

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية، الدكتورة / جسيتوى ك. ت. تشيبى التى سلمت سيادته رسالة من السيد / الرئيس الدكتور كويت كيتوميل جونى ماسيرى ــ رئيس جمهورية بتسوانا

كما اجتمعت السيدة وزير خارجية بتسوانا بكل من:
ــ السيد الدكتور / يوسف والى ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والسكرتير العام للحزب الوطنى الديمقراطى.
ــ السيد / صفوت الشريف ــ وزير الإعلام.
ــ السيد الدكتور / أحمد فتحى سرور ــ وزير التعليم.

وعقد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية ، ووزيرة الخارجية البتسوانية محادثات فى جو من الود والأخوة ، وعكست المحادثات تطابق وجهتى نظر كل من مصر وبتسوانا حول القضايا الثنائية والأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

واستعرض الوزيران الموقف السياسى والاقتصادى فى أفريقيا ، وأكدا ــ من جديد ــ مساندتها التامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بمناسبة يوبيلها الفضى . وأكدا تكريس دولتيهما ــ من جديد ــ لخدمة مبادئ وأهداف المنظمة القارية التى تمثل اطاراً للعمل المشترك والتضامن الإفريقى . وتعهدا ببذل كافة جهودهما لتدعيم المنظمة . وفى هذا الاطار أعرب الجانبان عن عزمهما على تنفيذ إعلان أديس أبابا عن رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨ .

وأدان الجانبان ــ بشدة ــ سياسة الأبارتهايد العنصرية واللا إنسانية التى ينتهجها نظام بريتوريا . وأعربا عن تأييدهما التام لكفاح شعب جنوب افريقيا من أجل إزالة التفرقة العنصرية ، وتأسيس مجتمع ديمقراطى قائم على الحرية والعدل والمساواة .

وأعادا ــ من جديد ــ تأييدهما التام لدول خط المواجهة فى مواجهة الاعتداءات المتكررة لنظام بريتوريا وأنشطته الهادفة إلى زعزعة الاستقرار بهذه الدول .

كما أدانا استمرار احتلال جنوب إفريقيا لناميبيا . وأعادا تأييدهما التام لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال تحت قيادة سوابو ممثله الوحيد وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ / ٧٨ .

وقد رحب الجانبان بالمحادثات الجارية حالياً بين أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة التى تهدف إلى إحلال السلام فى أنجولا وتحقيق استقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ / ٧٨ ، وأعربا عن أملهما فى أن تكلل هذه المحادثات بالنجاح .

وفيما يتعلق بتشاد ، طالب الجانبان بالاحترام التام لسيادتها ووحدة أراضيها . وأشادا بجهود حكومتها من أجل المصالحة الوطنية وبناء السلام . ورحبا بتجديد ولاية اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية لمواصلة جهودها من أجل التوصل إلى حل سياسى للنزاع التشادى ــ الليبى .

واتفق الوزيران على أنه لن يمكن حل النزاع حول الصحراء الغربية ، إلا من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية الصادرة بشأنه .

وناقش الوزيران الموقف الاقتصادى الخطير بإفريقيا خاصة مشكلة المديونية الإفريقية ، واتفقا على ضرورة التصدى للمشكلة من خلال عمل مشترك ومستمر . وفى هذا الصدد ، أعربا عن تأييدهما التام لعقد مؤتمر دولى حول المديونية الخارجية لإفريقيا وذلك فى أنسب وقت وبحد أقصى قبل نهاية ١٩٨٩ . وأشادا بجهود مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى تعبئة المجتمع الدولى لصالح عقد المؤتمر .

وأعاد الجانبان من جديد تأكيد التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون الأفريقى ــ العربى التى تخدم مصالح شعوبهما المشتركة ، وعزمهما على بذل كل جهد ممكن حتى تتحقق كافة الطاقات والامكانات الكامنة فى هذا التعاون تلبية لأمانى شعبيهما .

وأعرب الوزيران عن قلقهما البالغ ازاء دفن النفايات النووية والصناعية بإفريقيا الذى يعد جريمة ضد أفريقيا والشعوب الإفريقية . وأعربا عن عزمهما على التصدى لهذه الممارسات .

وقد أعطى اهتمام خاص للموقف فى الشرق الأوسط خلال المحادثات . وأعرب الجانبان ــ من جديد ــ عن قناعتهما بأن عقد مؤتمر دولى للسلام فى اطار الأمم المتحدة ووفقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ــ الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، يوفر أفضل اطار للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم .

وأعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع السائد بالضفة الغربية وقطاع غزة بالأراضى العربية المحتلة الناتج عن الممارسات الإسرائيلية غير القانونية واللا إنسانية ضد الشعب الفلسطينى وتدهور ظروفه المعيشية . وقد طالبا سلطة الاحتلال بالالتزام التام باتفاقية جينيف الرابعة التى تسرى أحكامها على هذا الوضع .

كما أعرب الوزيران أيضاً عن قلقهما البالغ ازاء استمرار الحرب العراقية ــ الإيرانية . وطالبا بالتنفيذ الفورى لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ من أجل إنهاء الحرب .

وقد أشاد الجانبان المصرى والبتسوانى بالدور الإيجابى الذى تقوم به حركة عدم الانحياز من أجل تعزيز السلام العالمى ، ونزع السلاح النووى ، وتحقيق التعايش السلمى فيما بين الدول .

كما أكد الجانبان ــ من جديد ــ ثقتهما فى حركة عدم الانحياز فيما يتصل بالمواقف من الكتلتين . وأكدا ــ من جديد ــ عزمهما على مواصلة العمل لإعلاء مثل حركة الدول غير المنحازة .

وقد رحب الجانبان بعملية الاتصالات والتقارب بين القوتين الأعظم وأكدا أنه لكى يدوم الوفاق يجب أن يكون كونياً وعالمياً ومفتوحاً . وقد طالب الجانبان حركة عدم الانحياز ببدء عملية إعادة تقييم الموقف الدولى وتأثير هذه التطورات على العالم الثالث وعلى قضاياها العادلة .

كما رحب الجانبان بالتطورات الهامة التى جرت فى مجال نزع السلاح ، وأكدا ــ من جديد ــ تأييدهما لهدف نزع السلاح العام والشامل خاصة نزع السلاح النووى فى ظل رقابة دولية فعالة . وأكدا ــ من جديد ــ العلاقة بين نزع السلاح والتنمية والأمن الدولى . كما أكدا صلاحية إعلان جعل إفريقيا لا نووية الصادر فى القاهرة ١٩٦٤ . وأعربا عن تأييدهما لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط .

أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتطور العلاقات الثنائية بين مصر وبتسوانا واتفقا على ضرورة توسيع وتنويع هذه العلاقات فى كافة المجالات ، وتحقيقاً لهذا الهدف تم ــ خلال الزيارة ــ التوقيع على اتفاقية بين جمهورية بتسوانا والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

وقد أعربت الدكتورة / جسيتوى ك . ت . تشيبى عن شكرها وتقديرها للسيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ، للترحيب الحار والودى الذى قوبلت به سيادتها ، وأعضاء الوفد المرافق لها . وقد وجهت الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى لزيارة بتسوانا ، وقد قبلها سيادته بسرور . واتفق على أن يتم تحديد موعد الزيارة من خلال القنوات الدبلوماسية .

صدر فى القاهرة فى ٨ يونيو ١٩٨٨ باللغتين الإنجليزية والعربية .

عن جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن جمهورية بتسوانا
الدكتورة جسيتوى ك . ت . تشيبى
وزيرة الخارجية

[٥٠] بيان مشترك
زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي إلى جمهورية مصر العربية
(١٠ــ ١٤ يونيو١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام السيد / موديبو كيتا ــ وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي ، بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٠ إلى ١٤ يونيو١٩٨٨ .

وفى خلال هذه الزيارة ، عقدت فى القاهرة تحت الرئاسة المشتركة لكل من السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالي ، والسيد / موديبو كيتا ، الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالي . وقد تم إعداد محضر لاجتماعات هذه اللجنة يتضمن النتائج الإيجابية والمرضية التى توصل إليها الطرفان .

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة موجهة من السيد الرئيس الجنرال موسى تراورى رئيس جمهورية مالي والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الإفريقية .

كما اجتمع السيد وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية مالي مع كل من :

ــ السيد الدكتور / يوسف والي ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي وسكرتير عام الحزب الوطنى الديمقراطى .

ــ السيد المشير / عبد الحليم أبوغزالة ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربى .

ــ السيد الدكتور / محمد على محجوب ــ وزير الأوقاف .

ومن جهة أخرى عقد وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي سلسلة من الاجتماعات مع وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية . وخلال هذه الاجتماعات تم بحث العلاقات الثنائية بين البلدين واستعراض المشاكل الكبرى على الصعيدين الإفريقي والدولي .

وقد أشاد كل من وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي بالعلاقات الممتازة بين البلدين ، كما أكدا ــ من جديد ــ رغبة حكومتيهما فى بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع تعاونهما فى كافة المجالات ، وأعربا عن رضائهما ازاء تطابق وجهات نظرهما فيما يتعلق بالمشاكل الكبرى الإفريقية والدولية .

وفيما يتعلق بالعيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية كرر الطرفان تمسكهما بهذه المنظمة القارية وبمبادئ ميثاقها . وقد أكد الطرفان التزامهما القوى بتدعيم منظمة الوحدة الإفريقية ، وفى هذا الصدد أعلن الطرفان على مواصلة العمل من أجل تطبيق إعلان أديس أبابا الختامى الذى أقره رؤساء الدول والحكومات فى ٢٥ مايو١٩٨٨ .

وفيما يتعلق بالموقف فى الجنوب الإفريقى ، أدان الطرفان بشدة سياسة التميز العنصرى والممارسات الشائنة لنظام بريتوريا العنصرى ووجها نداء إلى المجتمع الدولي من أجل فض عقوبات الزامية ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الابارتيد والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا . وقد جدد الطرفان مساندتها لحركات تحرير جنوب أفريقيا ، ولمنظمة سوابو ولدول خط المواجهة .

وبشأن الخلاف الحدودى بين ليبيا وتشاد ، أعاد الطرفان تأكيد مساندتها للجهود الرامية لحل النزاع عن طريق الحوار وانتهاج الطرق السلمية . كما أكد الطرفان تأييدهما للجهود التى تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى هذا الشأن .

وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية ، أعرب الطرفان عن قناعتهما بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع .

وباستعراض الموقف الاقتصادى ، أعرب الطرفان عن قلقهما العميق ازاء مشكلة الديون الخارجية الإفريقية ، وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث المجتمع الدولى على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الإفريقية الخارجية ، وقد أعاد الطرفان تأكيد مساندتهما للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩ .

أعرب الطرفان عن قلقهما العميق إزاء عمليات دفن النفايات الذرية والصناعية فى الدول الإفريقية ، وأعلنا عزمهما على مكافحة هذه العمليات التى تعتبر جريمة ضد إفريقيا وضد الشعوب الإفريقية .

وقد أبدى الطرفان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط . وأعربا مجدداً عن قناعتهما بأن انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية يهيئ أفضل السبل للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة .

أشاد الطرفان بالانتفاضة البطولية للشعب الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة ، وأدانا بشدة الممارسات اللا إنسانية والاجراءات القمعية التى تمارسها اسرائيل ضد الشعب الفلسطينى .

وبالنسبة للحرب بين العراق وإيران أعاد الطرفان الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ والذى من شأنه وضعه موضع التنفيذ أن يساهم فى وضع حد نهائى لهذه الحرب المدمرة بين البلدين .

وفيما يتعلق بالتعاون العربى ـ الإفريقى والذى توليه كل من جمهورية مصر العربية ، وجمهورية مالى أهمية خاصة ، أكد الطرفان على أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب اللذين تجمعهما روابط التاريخ والحضارة والآمال المشتركة فى مستقبل أفضل لكل الشعوب الإفريقية والعربية .

وقد رحب الطرفان بالتقارب بين القوتين العظميين وأعربا عن قناعتهما بأن السلام لا غنى عنه للتنمية المتكافئة لجميع الشعوب . وأعاد الطرفان تأكيد التزامهما بالعمل على تقوية السلام العالمى وتحقيق نزع السلاح النووى ، الذى من شأنه أن يدفع بجهود التنمية والتعايش السلمى بين كل الدول . وجدد الطرفان ثقتهما فى سياسة حركة دول عدم الانحياز ، كما أعربا عن عزمهما الاستمرار فى العمل من أجل إعلاء مثل عدم الانحياز .

وقد أعرب السيد موديبو كيتا بالنيابة عن وفده وبالأصالة عن نفسه ، عن شكره العميق وتقديره ، للاستقبال الأخوى والودى الحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية مصر العربية ، ووجه سيادته الدعوة إلى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية إلى جمهورية مالى . وقد قبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالى هذه الدعوة بمزيد من الترحيب على أن يتحدد موعدها فى وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى يوم الثلاثاء الرابع عشر من يونيو ١٩٨٨ .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية مالى
د . بطرس بطرس غالى	موديبو كيتا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون الدولى

٥١ ـ محضر
اجتماع الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالى
(القاهرة : ١٢ ـ ١٤ يونيو ١٩٨٨)

ـ عقدت الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية ، وجمهورية مالى بالقاهرة فى الفترة من ١٢ إلى ١٤ يونيو ١٩٨٨ برئاسة كل من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية ، والسيد موديبو كيتا ـ وزير الخارجية والتعاون الدولى بجمهورية مالى . وقد تمت أعمال الدورة الرابعة فى جو من الصداقة والتفاهم المتبادل .

ـ مرفق بهذا المحضر ملحق يتضمن قائمة بأعضاء الوفدين .

ـ بعد تبادل كلمات الترحيب والشكر قام وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ووزير الخارجية والتعاون الدولى باستعراض المسائل السياسية الإفريقية والدولية من جهة ، والعلاقات الثنائية بين مصر ومالى من جهة أخرى .

ـ وقد تم اقرار جدول الأعمال الذى تضمن المسائل السياسية والثنائية وغيرها .

آ ـ المسائل السياسية :

قام الوزيران باستعراض المشاكل السياسية الإفريقية والدولية وتم توقيع بيان مشترك .

ب ـ المسائل الثنائية :

قام الوفدان بتبادل وجهات النظر حول التعاون بين البلدين واستكشاف آفاق جديدة لهذا التعاون .
وقد خلص الطرفان إلى النتائج التالية :

١ ـ التعاون الاقتصادى والتجارى :

استعرض الطرفان وضع تبادلاتها التجارية ، وخلصا إلى أن حجم التبادلات مازال حتى الآن غير مرض على الرغم من الاتفاق التجارى الموقع عام ١٩٦٦ فى باماكو، والاتفاق العام للتعاون الاقتصادى والفنى الموقع عام ١٩٧٩ فى باماكو.

وفى هذا الصدد اتفق الطرفان ، بغية تنشيط التبادلات التجارية ، على ما يلى :
ـ تبادل الزيارات بين وفود رجال الأعمال فى البلدين .
ـ اقامة معارض تجارية .
ـ التعاون بين غرفتى التجارة .
ـ اقامة شركات مشتركة بين القطاع الخاص فى كلا البلدين .
ـ اشتراك رؤوس الأموال المصرية الخاصة فى رأسمال بعض الشركات الحكومية فى جمهورية مالى .
ـ البحث عن حلول لمشكلة النقل .

وفيما يختص بهذه النقطة الأخيرة ، اتفق الطرفان على عقد لقاء بين خبراء الطيران المدنى لإحياء الاتفاق الجوى الموقع عام ١٩٦٢ .

وقد أعرب الجانب المصرى عن رغبته فى الحصول على النقطة الخامسة.

وقد أخذ الجانب المالى علماً بهذا، ووعد باعطاء رد على الطلب المصرى فى أقرب فرصة.

وقد تم الاتفاق على عقد لقاء بين الوفد المالى وجمعية رجال الأعمال المصريين.

أخطر الجانب المالى الجانب المصرى بعقد مؤتمر المائدة المستديرة لتنمية الصادرات فى نهاية عام ١٩٨٨، والذى سيكون هدفه الأساسى تشجيع إنشاء شركات يتوجه نشاطها للتصدير الخارجى، بين رجال الأعمال الأجانب وبين رجال الأعمال من مالى، فى المجالات الصناعية والزراعية والتجارية.

وقد أعرب الجانب المصرى عن اهتمامه بالاشتراك فى هذا المؤتمر.

وفيما يتعلق بالمعرض الإسلامى التجارى الثالث، الذى سيعقد بالقاهرة فى الفترة من ١٠ إلى ١٩ أكتوبر ١٩٨٨، أعرب الجانب المالى عن رغبته فى الحصول على بعض التسهيلات تمكينه من الاشتراك فى هذا المعرض.

وقد أخذ الجانب المصرى علماً بهذا ووعد بدراسة الأمر مع السلطات المعنية.

٢ ـــ التعاون المالـــى:

لاحظ الجانبان أن اللجنة المنوط بها بحث الدين لم تجتمع على الرغم من التوصية التى صدرت عن اجتماعات الدورة الثالثة للجنة المشتركة، فى يناير ١٩٨٥.

وقد أكد الجانب المالى على رغبته فى الوفاء بجميع التزاماته المادية، ولكن، أخذاً فى الاعتبار الصعوبات الاقتصادية الخاصة والموضوعية التى تواجهها مالى وأخذاً فى الاعتبار أيضاً العلاقات المتميزة بين البلدين، فإن الجانب المالى قد طلب إلغاء هذا الدين إذا ما كان ذلك ممكناً.

أوضح الجانب المصرى الاجراءات التشريعية المتعلقة بطلب إلغاء الديون، ووعد بنقل هذا الطلب إلى السلطات المصرية المختصة، واخطار الجانب المالى بالرد.

٣ ـــ التعاون الزراعى:

أعطى الجانب المصرى فى أعقاب زيارة وزير الزراعة المالى إلى مصر فى يناير ١٩٨٨، ولقاءات السيد وزير الخارجية والتعاون الدولى يوم ١١ يونيو ١٩٨٨ مع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصرى، موافقته على القيام بمشروع رائد مشترك لاستصلاح الأراضى فى مالى على مساحة بين ألف وألفين فدان.

وفى هذا الصدد اتفق الطرفان على إرسال وفد من الخبراء المصريين قبل نهاية عام ١٩٨٨. وقد وعد الجانب المصرى بالتكفل بالنفقات الخاصة بهذا المشروع. وسوف يتكفل الجانب المالى بنفقات إقامة وتنقلات الوفد خلال مهمته.

أعرب الجانب المالى عن رغبته فى إرسال خبير فى مجال معالجة الفوسفات. وقد وعد الجانب المصرى بدراسة هذا الطلب بعناية، ودراسة إمكانية ضم هذا الخبير إلى وفد الخبراء المصريين المذكور آنفاً.

اقترح الجانب المصرى اقامة تعاون فى مجال تنمية التعاونيات الزراعية وفى مجال البحث عن نوعيات جديدة للتقاوى المحسنة، وسوف يضم وفد الخبراء المصريين خبيراً فى مجال التعاونيات الزراعية.

ذكر الجانب المصرى اعتزامه تقديم منح تدريبية فى مجال التعاون الزراعى. وقد أعرب الجانب المالى عن رغبته فى إقامة تعاون مع مصر فى مجال مكافحة التصحر من خلال إرسال خبراء، وتنظيم رحلات بحث وتدريب الكادرات. وقد أخذ الجانب المصرى علماً ووعد بإرسال البرنامج التدريبى الخاص بالمركز الزراعى الدولى المصرى بهدف استفادة مالى بهذا البرنامج.

٤ ـ التعاون الثقافي والعلمي والفني :

رداً على مشروع بروتوكول الاتفاق الثقافي للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، الذى سبق أن قدمه الجانب المصرى ، قدم الجانب المالى مشروعه المقترح فى هذا الصدد ، الذى سيقوم الجانب المصرى بدراسته وسوف يتم الاتفاق على اجراءات توقيعه بالطرق الدبلوماسية بمبادرة من الجانب المصرى .

(١) التعاون فى مجالى التعليم وتدريب الكادرات :

أبدى الجانب المصرى استعداده لاتخاذ الاجراءات التالية :
ـ استئناف إرسال تذاكر الطائرات إلى الطلبة الحاصلين على منح دراسية فى مصر.
ـ ضمان أربعة أماكن فى مدينة البعوث الإسلامية .
ـ النظر فى زيادة البدل النقدى للمبعوثين الماليين الآخرين .
ـ دراسة إمكانية تسهيل الشروط التى تضعها الجامعات المصرية لقبول المبعوثين الماليين .
ـ الحفاظ على المنح العشرين التى يقدمها الأزهر الشريف بالإضافة إلى المنح الجامعية العشرين المخصصة سنوياً لجمهورية مالى.
ـ تخصيص منحتين للدراسات العليا .

وفى مجال التدريب قصير الأمد ، أعرب الجانب المصرى عن استعداده لتقديم المنح التالية عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى لإفريقيا استجابة لطلب مالى :
ـ منحتان فى مجال الإعلام (الإذاعة والتليفزيون) .
ـ تسع منح فى مجال الزراعة ، فى المركز الدولى المصرى للزراعة .

وقد أعرب الجانب المالى عن رغبته فى الاستفادة بالمنح القصيرة الأجل لتدريب الكادرات فى مجالات : البريد والمواصلات والخرائط المساحية وتربية الحيوان .

(٢) التعاون فى المجالين العلمى والفنى :

أعرب الجانب المالى عن رضائه عن المساعدة التى تقدمها مصر للمدارس العربية فى مالى وأبدى رغبته فى الحصول على مواد وكتب تعليمية فى التخصصات العلمية باللغة العربية لمستوى التعليم الابتدائى والثانوى بالإضافة إلى ما يحصل عليه حالياً من مواد وكتب دينية وتربوية .

وقد وعد الجانب المصرى بدراسة هذا الطلب .

أعرب الجانب المصرى عن استعداده لدراسة إرسال ثلاثين مدرساً للغة العربية عن طريق الأزهر بالإضافة إلى ثلاثين مدرساً آخرين فى المجالات العلمية عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الإفريقية . وقد تم الاتفاق على أن يقوم الجانب المالى بتقديم طلب فى هذا الشأن ، بالإضافة إلى برنامج عمل هؤلاء المدرسين فى مجال التعاون الفنى .

طلب الجانب المالى من الجانب المصرى دراسة إمكانية تحمل كافة نفقات المساعدات الفنية المصرية .

وقد أخذ الجانب المصرى علماً بهذا ووعد بالرد بالطرق الدبلوماسية .

أوضح الجانب المصرى أنه بمناسبة افتتاح دار الأوبرا المصرية فى أكتوبر ١٩٨٨ ، فإنه يرغب فى مشاركة فرق الفنون الشعبية المالية فى الاحتفالات التى ستقام بهذه المناسبة ، وسوف يتم مناقشة شروط الاشتراك بالطرق الدبلوماسية بمبادرة من الجانب المصرى .

اتفق الطرفان على الاشتراك فى معارض الكتب التى تقام فى بلديهما .

قدم الجانب المالى الدعوة إلى الجانب المصرى للاشتراك فى الدورات المختلفة لاجتماعات اللجنة الوطنية للبحوث الزراعية وقد قبل الجانب المصرى بسرور الاشتراك فى هذه الاجتماعات والمساهمة فى أعمال اللجنة .

٥ ــ التعاون فى المجال الصحى :

قدم الجانب المالى مشروع اتفاق صحى للجانب المصرى الذى سيقوم بالرد عليه فى أقرب فرصة.

٦ ــ التعاون بين الأحزاب السياسية :

أعرب الجانب المصرى عن رغبته فى إقامة علاقات تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى وبين الاتحاد الديمقراطى للشعب المالى بالإضافة إلى توقيع مشروع الاتفاق الإطارى الذى سبق للجانب المصرى تقديمه بالطرق الدبلوماسية وأعرب الجانب المصرى عن رغبته فى أن يقوم وفد حزبى مالى بزيارة صداقة وعمل إلى مصر.

وبعد انتهاء أعمال الدورة أشاد الطرفان بالنتائج التى تم التوصل إليها، وبمناخ الأخوة والتفاهم المتبادل، الذى ساد الاجتماعات.

ومن جهة أخرى أكد الطرفان من جديد عزمهما على مواصلة العمل بلا كلل لتكثيف التعاون بين بلديهما.

اتفق الطرفان على عقد الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة فى باماكو فى موعد يحدد لاحقاً بالطرق الدبلوماسية.

وقد أعرب السيد موديبو كيتا عن شكر الوفد المالى العميق للاستقبال الحار والأخوى الذى لقيه خلال زيارته لجمهورية مصر العربية.

وقد وجه السيد وزير الخارجية والتعاون الدولى المالى، الدعوة إلى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المصرية، الدعوة للقيام بزيارة رسمية إلى مالى.

وقد قبل السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الدعوة بسرور، وسيتم تحديد موعدها فى وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية.

حرر فى القاهرة فى ١٤ يونية ١٩٨٨.

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية مالى
د. بطرس بطرس غالى	موديبو كيتا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون الدولى

(ملحق)

الوفــد المصــرى

- السيد / حسين رفعت محمد ــ وكيل أول وزارة التعاون الدولى.
- السيد السفير / حسان العبادى ــ الصندوق العربى.
- السيد السفير / مخلص جبه ــ إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى.
- السيد السفير / أحمد نبيل السلاوى إدارة الشئون الإفريقية.
- السيد السفير / سعد الفرارجى ــ إدارة الشئون الاقتصادية الدولية.
- السيد الوزير المفوض / منظور الدالى ــ إدارة الشئون الإفريقية.

ـ السيد الوزير المفوض / محسن عزمي ـ نائب مدير إدارة الصحافة والإعلام.
ـ السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت ـ نائب مدير الأمانة العامة للصندوق المصرى.
ـ السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى ـ مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.
ـ السيد العميد / الريدى عباس ـ وزارة الداخلية
ـ السيد الدكتور / محمد خيرى الحسيني ـ مدير النقل الجوى.
ـ السيد الأستاذ / محمد أبوالفتوح ـ رئيس قطاع الشئون الاقتصادية.
ـ السيد المستشار / أحمد نافع ـ إدارة الشئون الإفريقية.
ـ السيد المستشار / محمد أنور والى ـ نائب مدير الإدارة العامة.
ـ السيدة / ليلى الشيخ ـ مدير عام الاتفاقيات بالإذاعة والتليفزيون.
ـ السيد / محمود عبد الواحد ـ وزارة المالية.
ـ السيدة / فريال محمود ـ مدير إدارة التعاون الدولى.
ـ السيد / أحمد ابراهيم ـ مدير الاتفاقيات بوزارة التربية.
ـ السيدة / شويكار شافعي ـ ممثلة وزارة الثقافة.
ـ السيد السكرتير الثانى / محمد ابراهيم النفلي ـ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.
ـ السيد الملحق التجارى / مسعد النجار ـ التمثيل التجارى.

وقد انضم إلى الوفد المصرى فى المفاوضات كل من :
ـ الأستاذ الدكتور / فخرى محمد شوشة ـ عميد المعهد العالى للتعاون الزراعى ـ شبرا الخيمة.
ـ الأستاذ / محمد إدريس ـ سكرتير عام الاتحاد التعاونى الزراعى، المركز المصرى ـ رئيس لجنة الفلاحين الأفارقة.

الوفد المالى

ـ السيد / موديبو كيتا ـ وزير الخارجية والتعاون الدولى.
ـ السيد السفير / البيقاى كونتا ـ سفير جمهورية مالى فى جمهورية مصر العربية.
ـ السيد الدكتور / شيخ شيسى ـ مدير عام التعاون الدولى بوزارة الخارجية والتعاون الدولى.
ـ السيد / عبد الله سيدبى ـ موظف عال بوزارة الزراعة.
ـ السيد / عبد الله سانوكو ـ موظف عال بوزارة المالية والتجارة.
ـ السيدة / جيسى ميمون دبل ـ موظف عال بوزارة الخارجية والتعاون الدولى.
ـ السيد / باصيروباى ـ مستشار سفارة مالى فى جمهورية مصر العربية.
ـ السيد / برهيا تراورى ـ سكرتير سفارة مالى لشئون الحسابات فى جمهورية مصر العربية.

(٥٢) بيان مشترك

زيارة السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية زيمبابوى

(٤ يوليو ١٩٨٨)

بناء على الدعوة الموجهة من وزير خارجية جمهورية زمبابوى ، الدكتور / ن . م شاموياريرا ، قام السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى زيمبابوى خلال الفترة من ٣ إلى ٥ يونيو ١٩٨٨ ، وكان بصحبة سيادته وفد على مستوى عال .

وعقد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ووزير خارجية زمبابوى محادثات حول المسائل التي تخص العلاقات الثنائية والمسائل الدولية وخاصة الوضع في جنوب أفريقيا والشرق الأوسط .

وقد استعرضا معًا علاقات التعاون الثنائى بين بلديهما ، وأعربا عن رضائهما على العلاقات القوية التي تربط بينهما ، وفي هذا الشأن ، أعرب الدكتور / شاموياريرا ، عن تقدير زمبابوى لمصر على المعونة الفنية التي تقدمها لزمبابوى عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

وقد التقى الدكتور / بطرس بطرس غالى أيضًا مع وزراء آخرين ، بهدف توثيق وتعزيز التعاون في مختلف المجالات .

وقام الدكتور / شاموياريرا والدكتور بطرس بطرس غالي بتوقيع اتفاق اللجنة المشتركة بشأن تدعيم التعاون بين البلدين في مختلف المجالات .

وفيما يتعلق بالوضع في جنوب أفريقيا ، أكد الوزيران على تأييدهما التام لكفاح شعب جنوب أفريقيا وناميبيا من أجل القضاء على التفرقة العنصرية وإنهاء احتلال ناميبيا ، كما أدانا سياسة التفرقة العنصرية التي جعلت المنطقة مسرحًا للحرب والدمار .

كما أعربا عن عزمهما الأكيد على دعمهما لحركات تحرير جنوب أفريقيا وناميبيا في كفاحهما العادل ضد التفرقة العنصرية ، وأهابا بالمجتمع الدولي أن يمارس ضغطه على نظام الحكم في بريتوريا ليتخلى عن سياسة التفرقة العنصرية ، والسماح بالتنفيذ الفوري وغير المشروط للقرار رقم ٤٣٥ بشأن ناميبيا .

وقد أكد وزير الدولة المصرى مرة أخرى تأييد بلاده القوى لدول المواجهة ودعا المجتمع الدولى لتقديم معاونتها مباشرة لهذه الدول ، أو من خلال صندوق أفريقيا لدعم دول المواجهة الأفريقية ، حتى يمكنها الصمود في مواجهة أعمال جنوب أفريقيا العدوانية .

وقام الدكتور غالى بإحاطة الجانب الزمبابوى بآخر تطورات المحادثات التي جرت بين أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة منذ وقت قريب ، وقد أثنى الدكتور شاموياريرا على استضافة مصر

لهذه المحادثات ، وأعرب الوزيران عن تأييدهما للجهود المبذولة لحل النزاع الأنجولي ووضع القرار رقم ٤٣٥ بشأن استقلال ناميبيا موضع التنفيذ .

وفيما يتعلق بالموقف في الشرق الأوسط ، أعرب الوزيران عن قلقهما البالغ إزاء الوضع السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة بالأراضي العربية المحتلة الناتج عن الممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية ضد المدنيين الفلسطينيين ، وطالبا سلطة الاحتلال بالالتزام التام باتفاقية جنيف الرابعة التي تسرى أحكامها على هذا الوضع .

وقد أعرب الجانبان عن قناعتهما بأن عقد مؤتمر دولى للسلام في إطار الأمم المتحدة ووفقًا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، من شأنه أن يوفر أفضل إطار للتوصل إلى السلام الشامل والعادل والدائم .

كما أعرب الوزيران عن قلقهما البالغ إزاء استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية وطالب الطرفان بالتعاون الفوري مع السكرتير العام للأمم المتحدة من أجل إنهاء الحرب بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وأشاد الجانبان بالدور الإيجابي الذي تقوم به حركة عدم الانحياز من أجل تعزيز السلام العالمي ونزع السلاح وتحقيق التعايش السلمي بين الدول ، وأكد الجانبان ثقتهما في حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالموقف بين الكتلتين ، كما أكدا من جديد عزمهما على مواصلة العمل لإعلاء شمل الحركة .

وقد رحب الجانبان بعملية الاتصالات والتقارب بين القوتين الأعظم ، وأكدا أنه لكي يدوم الوفاق يجب أن يكون كونيًا وعالميًا ومفتوحًا .

ودعا الجانبان حركة عدم الانحياز البدء في عملية إعادة تقييم للوضع العالمي ، ولتأثير هذه التطورات على دول العالم الثالث وعلى قضاياها العادلة .

وفيما يتعلق بالموقف الاقتصادى الخطير بأفريقيا ، اتفق الجانبان على ضرورة إعطاء الأولوية لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى ، الذي دعا إليه مؤتمر القمة الأفريقي الواحد والعشرين ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا ، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الدول النامية .

وقد أعاد الطرفان تأكيد تأييدهما الكامل لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بمناسبة عيدها الفضى ، وجددا إيمان دولتيهما بمبادئ وأهداف المنظمة ، كما أعرب الجانبان عن عزمهما على تنفيذ الإعلان الذي أصدره مؤتمر القمة الأفريقي بأديس أبابا بمناسبة العيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وأكد الوزيران تمسكهما بمبادئ وأهداف التعاون العربي الأفريقي لصالح الشعوب العربية والأفريقية جميعًا ، وأعربا عن رغبتهما في اتخاذ الخطوات في سبيل تحقيق هذا التعاون .

وقد عبر الدكتور بطرس بطرس غالي عن شكره وتقديره للدكتور شامورياريرا ، على الاستقبال

الحار والودى الذي لقيه والوفد المرافق لسيادته أثناء زيارته لزمبابوى ، وقد وجه الدعوة إلى الدكتور / ناتان شامورياريرا ، للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية والتي قبلها سيادته بكل سرور ، على أن يتم الاتفاق على تحديد موعدها عبر القنوات الدبلوماسية .

تحرر في هراري في ٤ يوليو ١٩٨٨ باللغتين الإنجليزية والعربية .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية زمبابوى
د. بطرس غالي	د. ناتان شامورياريرا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

(٥٣) بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية بيتسوانا

(٧ - ٨ يوليو ١٩٨٨)

بناء على دعوة من الدكتورة / جو سيتوى ك . ت . تشيبي ، وزيرة خارجية جمهورية بتسوانا ، قام الدكتور / بطرس بطرس غالى ، وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى جمهورية بتسوانا في الفترة من ٧ إلى ٨ يوليو ١٩٨٨ .

وأثناء الزيارة ، استقبل سيادة الرئيس الدكتور كويت كتوميل جوني ماسيري ، رئيس جمهورية بتسوانا الدكتور بطرس بطرس غالي ، الذي سلم لسيادته رسالة صداقة وتضامن من سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وعقد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ووزيرة الخارجية البتسوانية جولة من المحادثات متابعة للمحادثات التي عقداها خلال الزيارة التي قامت بها الدكتورة جو سيتوى ك . ت تشيبى ، للقاهرة في الفترة من ٥ إلى ٩ يونيو ١٩٨٨ ، من أجل تدعيم العلاقات الثنائية بين بلديهما وتنسيق مواقفهما في المحافل الأفريقية والعالمية وفي الشرق الأوسط .

كما أوليا اهتمامًا خاصًا بالوضع في الجنوب الأفريقي ، وفي هذا الشأن قام الوزير المصرى بإحاطة نظيرته البتسوانية علمًا بآخر تطورات المحادثات التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ١٩٨٨ بين أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة ، وأعرب الوزيران عن ترحيبهما بالجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تحقيق السلام في أنجولا واستقلال ناميبيا وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٧٨/٤٣٥ ، وعبرا عن الأمل في أن تكلل هذه الجهود بالنجاح .

كما أحاط الوزير المصري نظيرته البتسوانية بنتائج اجتماعات اللجنة الوزارية للتعاون الاقتصادى لحركة الدول غير المنحازة ، والتي عقدت في هراري في الفترة من ٤ إلى ٧ يوليو ١٩٨٨ وأكد الوزيران على أهمية الدور الذي تلعبه حركة عدم الانحياز القادم والذي سيعقد في نيقوسيا ، بقبرص في سبتمبر ١٩٨٨ .

وأعرب الوزيران عن اغتباطهما لتطور العلاقات الثنائية بين مصر وبتسوانا ، وبحثًا سبل ووسائل تكثيفها وتنويعها في جميع المجالات ، وفي هذا الشأن وقعا اتفاقًا للتعاون الثقافي والفني والعلمي بين البلدين ، كما ناقشا سبل تنفيذ الاتفاق الذي تم توقيعه مؤخرًا بين بتسوانا والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، كما استعرضا آفاق التعاون بين البلدين من خلال إطار مساهمة مصر في صندوق أفريقيا لدعم دول المواجهة الأفريقية الذي أنشأته حركة عدم الانحياز .

وقد عقد الدكتور بطرس بطرس غالي ، أثناء زيارته لبتسوانا ، محادثات مع كل من : وزير الزراعة معالى السيد د . ك . كويلا جوب ، ووزير الصحة معالى السيد جـ . ل . ت . موتينا ميل ، ووزير شئون الرئاسة والإدارة العامة ، معالى السيد ب . هـ . ك . كيد يكبلوى .

وأعرب الدكتور بطرس بطرس غالي عن شكره وتقديره للدكتورة جو سيتوى تشيبي ، للترحيب الحار وكرم الضيافة الذي قوبل به سيادته وأعضاء الوفد المرافق له أثناء زيارتهم للجابرون .

صدر بالجابرون في ٨ يوليو ١٩٨٨ باللغتين الإنجليزية والعربية .

عن جمهورية بتسوانا	عن جمهورية مصر العربية
د. جو سيتوى ك . ت . تشيبى	د. بطرس بطرس غالي
وزير الخارجية	وزير الدولة للشئون الخارجية

[٥٤] بيان مشترك
زيارة وزير العلاقات الخارجية والتعاون بجمهورية بوروندى
إلى جمهورية مصر العربية
(١٠ ـ ١٣ يوليو ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي ــ وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد / سيبريان مبونيمبا وزير العلاقات الخارجية والتعاون لجمهورية بوروندى بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٠ إلى يوليو ١٩٨٨ .

وخلال هذه الزيارة ، عقدت فى القاهرة تحت الرئاسة المشتركة لكل من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ، والسيد / سيبريان مبونيمبا ، الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بوروندى . وقد تم إعداد محضر لاجتماعات هذه اللجنة يتضمن النتائج الإيجابية والمرضية التى توصل إليها الطرفان .

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد / سيبريان مبونيمبا ــ وزير العلاقات الخارجية والتعاون لجمهورية بوروندى الذى سلّم سيادته رسالة صداقة وأخوة من السيد الميجور بيير بويويا ــ رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطنى ورئيس جمهورية بوروندى .

كما اجتمع السيد وزير العلاقات الخارجية والتعاون لجمهورية بوروندى مع كل من :
ــ السيد الدكتور / يوسف والى ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة
ــ السيد المهندس / عصام راضى ــ وزير الأشغال العامة والموارد المائية .
ــ السيد / فؤاد سلطان ــ وزير السياحة والطيران المدنى .
ــ السيد الدكتور / يسرى مصطفى ــ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ومن جهة أخرى ، عقد وزير العلاقات الخارجية والتعاون لجمهورية بوروندى سلسلة من الاجتماعات مع السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية . وخلال هذه الاجتماعات ، تم بحث العلاقات الثنائية بين البلدين ، واستعراض المشاكل الكبرى على الصعيدين الإفريقى والدولى .

وقد أشاد كل من وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ووزير العلاقات الخارجية والتعاون لجمهورية بوروندى بالعلاقات الممتازة بين البلدين . كما أكدا ــ من جديد ــ رغبة حكومتيهما فى بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع تعاونهما فى كافة المجالات وخاصة التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى واتحاد التقدم الوطنى . وقد تم الاتفاق بأن يقوم وفدا الحزبين بالتوقيع على اتفاق للتعاون بينهما فى تاريخ لاحق يتم تحديده بالطرق الدبلوماسية .

وقد أحاط وزير العلاقات الخارجية والتعاون السيد / سيبريان مبونيمبا السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى بمناخ التفاهم وحسن الجوار الذى ساد أخيراً فى المنطقة منذ تولى الجمهورية الثالثة ما يمثل عاملاً مساعداً للتعاون الجيد على المستوى الثنائى والمتعدد الأطراف . وقد ركز الوزير البوروندى على تأثير هذا المناخ على التعاون المصرى ــ البوروندى .

وبجانب التعاون الثنائى بين البلدين ، أكد الوزيران ــ من جديد ــ التزام بلديهما بالاستمرار فى مساندة التعاون الإقليمى فى الاطار المحدد فى خطة العمل والبيان الختامى للاجوس .

وفيا يتعلق بالعيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية ، كرر الطرفان تمسكهما بهذه المنظمة القارية ومبادئ ميثاقها . وقد أكد الطرفان التزامهما القوى بتدعيم منظمة الوحدة الإفريقية . وفى هذا الصدد ، أعلن الطرفان عزمهما على مواصلة العمل من أجل تطبيق إعلان أديس أبابا الذى أقره رؤساء الدول والحكومات فى ٢٥ مايو ١٩٨٨ .

وفيا يتعلق بالموقف فى الجنوب الإفريقى ، أدان الطرفان ـ بشدة ـ سياسة التميز العنصرى والممارسات الشائنة لنظام بريتوريا . ووجها نداء إلى المجتمع الدولى من أجل فرض عقوبات إلزامية ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الابارتيد والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا . وقد جدد الطرفان مساندتها لحركات تحرير جنوب أفريقيا ، ولمنظمة سوابو ولدول خط المواجهة .

وقد شجع الطرفان ، وأيدا دول خط المواجهة خاصة جمهورية أنجولا الشعبية فى جهودها من أجل البحث عن حل للنزاع فى الجنوب الإفريقى . وقد أيد الطرفان مبادرات السلام التى تقوم بها حكومتا أنجولا وموزمبيق التى من شأنها المساهمة فى التطبيق الفورى للقرار ٤٣٥ لمجلس الأمن مما يؤدى إلى استقرار السلام والأمن سريعاً فى هذه المنطقة من القارة الإفريقية .

وفى هذا الصدد ، أعرب الطرف البوروندى عن تأييده للحكومة المصرية لمبادرتها باستضافة الاجتماع الرباعى الذى عقد فى القاهرة فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ١٩٨٨ وضم كل من أنجولا وكوبا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وبشأن النزاع بين ليبيا وتشاد ، أعاد الطرفان تأكيد مساندتها للجهود الرامية إلى استقلال وسيادة تشاد على جميع أراضيها عن طريق الحوار والمسائل السلمية . وقد أيد الطرفان الجهود التى تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى هذا الشأن وخاصة اللقاء الذى تم مؤخراً فى ليبرفيل بين وزيرى خارجية ليبيا وتشاد بهدف تعجيل الوصول إلى تسوية نهائية لهذا النزاع .

وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية ، أعرب الطرفان عن قناعتها بأن تطبيق القرارات المختلفة لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذه المشكلة .

وباستعراض الموقف الاقتصادى ، أعرب الطرفان عن قلقهما العميق ازاء مشكلة الديون الخارجية الإفريقية . وأشاد بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث المجتمع الدولى على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الإفريقية الخارجية . وقد أعاد الطرفان تأكيد مساندتها للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل عام ١٩٨٩ .

فيا يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب . استعرض الطرفان نتائج اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادى بين دول حركة عدم الانحياز الذى عقد فى هرارى فى الفترة من ٤ إلى ٧ يوليو ١٩٨٨ . وقد أوضح الطرفان أهمية مثل هذه اللقاءات التى تهدف إلى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب .

أعرب الطرفان عن قلقهما العميق إزاء عمليات دفن النفايات الذرية والصناعية فى الدول الإفريقية . وأعلنا عزمهما على مكافحة هذه العمليات التى تعتبر جريمة ضد أفريقيا وشعوبها .

أعاد الطرفان تأكيد أهمية التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل وخاصة فى اطار مجموعة الأندوجو. وقد أحاط الطرف المصرى الطرف البوروندى بأنه بعد التشاور مع حكومة أفريقيا الوسطى ، فإن الاجتماع القادم لدول مجموعة الأندوجو سوف يعقد فى القاهرة يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨٨ .

أبدى الطرفان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط . وأعربا ـ مجدداً ـ عن تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى خاصة حقه فى تقرير المصير. وعبرا عن قناعتها بأن السلام العادل والدائم لن يسود فى هذه المنطقة ، إلا إذا كان مؤسساً على احترام هذه الحقوق الوطنية واعادة اسرائيل لجميع الأراضى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ .

أكد الطرفان بأن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبما يتوافق مع قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ وباشتراك جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية يهيئ أفضل السبل للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لهذه المشكلة.

أشاد الطرفان بالمقاومة البطولية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي يعيش منذ أكثر من عشرين عاماً تحت الاحتلال الاسرائيلي. وقد أدان الطرفان ــ بشدة ــ الممارسات القمعية واللا إنسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلية. ونددا بالاستخدام التعسفي للعنف والقهر ضد الفلسطينيين العزل وبالمحاكمات غير القانونية وبطرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم مخالفين بذلك أحكام اتفاقية جينيف الرابعة.

بالنسبة للحرب بين العراق وإيران، أعاد الطرفان الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، وطالبا بتطبيقه فوراً.

وفيما يتعلق بالتعاون العربي ــ الإفريقي والذي تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية بوروندى. أكد الطرفان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب الذين يجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك في مستقبل أفضل لجميع الشعوب الإفريقية والعربية.

أعاد الطرفان تأكيد التزامهما بدعم الدور الأساسي البناء لحركة دول عدم الانحياز في تعزيز السلام العالمي وتحقيق نزع السلاح النووي، والتعايش السلمي بين جميع الدول. وجدد الطرفان ثقتهما في سياسة الحركة ازاء الكتلتين، كما أعربا عن عزمهما الاستمرار في العمل من أجل اعلاء مثل حركة دول عدم الانحياز.

وقد رحب الطرفان بالتقارب بين القوتين العظميين، وأكدا أنه لكي يكون الانفراج دائماً، فإنه يتعين أن يكون عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لمشاركة العالم كله. وفي هذا الصدد، ومع كون الطرفين متيقظين تماماً لأبعاد هذا التقارب، فإنهما أوصيا حركة عدم الانحياز أن تضطلع بدورها كاملاً، وبأن تبين أن الميزانيات المكرسة للتسليح المكثف يجب أن توجه إلى تمويل برامج التنمية في دول العالم الثالث.

وقد أعرب السيد / سيبريان مونيمبا ــ باسم وفده وبالأصالة عن نفسه ــ عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوي والحار الذي لقيه ووفده في جمهورية مصر العربية. ووجه سيادته دعوة للسيد / الدكتور بطرس بطرس غالي ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية بوروندى. وقد قبل السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي هذه الدعوة بترحيب، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية.

وقع في القاهرة في ١٤ يوليو ١٩٨٨.

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية بوروندى
د. بطرس بطرس غالي	سيبريان مبونيمبا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير العلاقات الخارجية والتعاون

٥٥ ـــ محضر
اجتماع الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية ــ البوروندية
(القاهرة : ١١ ــ ١٤ يوليو ١٩٨٨)

عقدت الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية ــ البوروندية فى القاهرة فى الفترة من ١١ إلى ١٤ يوليو ١٩٨٨.

وقد رأس الوفد المصرى ، السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية.

ورأس الوفد البوروندى السيد / سيبريان مبونيمبا ــ وزير الخارجية والتعاون لجمهورية بوروندى.

ومرفق بهذا المحضر الملحقين ١ ، ٢ اللذين يتضمنان قائمة بأعضاء الوفدين.

وقد استهلت الجلسة الافتتاحية بكلمتين هامتين ألقاهما رئيسا الوفدين.

ودارت أعمال اللجنة وفقاً لجدول الأعمال التالى :

١ ــ التعاون فى المجالات الثقافية والعلمية والتقنية :

١ / ١ احتياجات الجانب البوروندى من الخبراء المصريين.
١ / ٢ المنح الدراسية والتدريبية.
١ / ٣ البروتوكول التنفيذى بين الهيئة المصرية العامة للتصنيع ومركز الارتقاء الصناعى ببوروندى.
١ / ٤ الاحتياجات فى مجال الأدوية والأدوات الجراحية.
١ / ٥ البرنامج التنفيذى لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والتقنى.
١ / ٦ الاعتراف بالدبلومات والشهادات الدراسية فى الدولتين.

٢ ــ التعاون فى المجال الاقتصادى والتجارى :

٢ / ١ مجال السياحة.
٢ / ٢ مجال الزراعة والرى.
٢ / ٣ استغلال الطاقة الشمسية.
٢ / ٤ مد خط للطيران المتجه من القاهرة إلى نيروبى حتى بوجمبورا.

٣ ــ التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى (مصر) والاتحاد من أجل التقدم الوطنى (بوروندى).

١ ــ التعاون فى المجالات الثقافية والعلمية والتقنية :

١ / ١ احتياجات الجانب البوروندى من الخبراء المصريين :

قدم الجانب البوروندى للجانب المصرى طلباً لزيادة عدد الخبراء المصريين فى المجالات الموضحة فيما يلى : الصحة العامة ــ الأشغال العامة والتنمية الحضارية ــ الصناعة ــ السياحة ــ الزراعة.

وكان رضاء الجانب البوروندى على أداء الخبراء المصريين فى بوروندى ، هو الدافع وراء تقديم هذا الطلب ، وقد أعرب الجانب المصرى عن اتفاقه ــ من حيث المبدأ ــ على تقديم رد إيجابى على هذا الطلب بشرط أن يتحمل الجانب البوروندى إقامة الخبراء ، فضلاً عن مرتباتهم الشهرية فى حدود نفس المرتب الذى يتقاضاه الكادر البوروندى من نفس التخصص . أما الجانب المصرى فيتحمل نفقات سفر الخبراء وكافة النفقات الأخرى المتعلقة بتواجدهم فى بوروندى.

وقد وعد الجانب البوروندى بإحاطة الجانب المصرى بالقرار الذى ستتخذه الحكومة البوروندية فى هذا الشأن وذلك بالوسائل الدبلوماسية.

١ / ٢ المنح الدراسية :

قدم الجانب البوروندى طلباً فيما يختص بالحصول على منح دراسية وتدريبية فى المجالات التالية : الأشغال العامة ــ الأمن العام ــ الصحة ــ والزراعة والرى ــ الإعلام.

وفى هذا الصدد ، طلب الجانب البوروندى من الجانب المصرى دراسة إمكانية مراجعة المنحة الشهرية التى لم تعد كافية إزاء ارتفاع أعباء المعيشة.

وقد أخذ الجانب المصرى علماً بهذا الطلب الخاص بتقديم المنح الدراسية والذى قدمه الجانب البوروندى . ووعد بدراسة إمكانية الاستجابة لها فى حدود الإمكانيات المتاحة لديه ، وبعد أن يتلقى إيضاحات تفصيلية بشأن هذه الاحتياجات فيما بعد ، بالوسائل الدبلوماسية.

أما فيما يتعلق برفع قيمة الراتب المقرر للمنحة ، فقد أحاط الجانب المصرى الجانب البوروندى علماً بأن السلطات المختصة تقوم حالياً بدراسة إمكانية حل هذه المشكلة بطريقة شاملة لصالح كل الطلبة الأفارقة الذين حصلوا على منح دراسية مصرية.

١ / ٣ بروتوكول التعاون فى مجال التصنيع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بوروندى :

- قامت السلطات المختصة فى البلدين بدراسة مشروع بروتوكول التعاون فى مجال التصنيع ، ووقع عليه رئيسا الوفدين.

١ / ٤ الاحتياجات فى مجال الأدوية والأدوات الجراحية :

قدم الجانب البوروندى طلباً تفصيلياً حول المساعدات العينية المطلوب تقديمها للأقسام التى يعمل بها الأطباء المصريون فى بوروندى.

ووعد الجانب المصرى بدراسة هذا الطلب وبالرد عليه فيما بعد.

١ / ٥ البرنامج التنفيذى لاتفاقية التعاون الثقافى والعلمى والتقنى :

أعرب الجانب المصرى عن أهمية العمل على توقيع برنامج تنفيذى لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بوروندى للسنوات الثلاث القادمة.

ووعد الجانب البوروندى بدراسة البرنامج المشار إليه وتوقيعه من قبل السلطات المختصة.

١ / ٦ الاعتراف بالدبلومات والشهادات الدراسية فى الدولتين :

قدم الجانب البوروندى مشروع اتفاق لمعادلة الدبلومات . ووعد الجانب المصرى بإحالة المشروع إلى السلطات المختصة تمهيداً لدراسته والعمل على توقيعه فى وقت مناسب.

٢ ـ التعاون فى المجال الاقتصادى والتجارى :

٢ / ١ مجال السياحة :

قدم الجانب البوروندى طلباً فيما يختص بإعداد قرية سياحية فى إقليم « منابع النيل ».

ويتناول الطلب تمويل دراسات جدوى وإقامة المشروع وقد أحاط الجانب المصرى الجانب البوروندى علماً بأنه لا يزمع حالياً تمويل مثل هذا المشروع ، إلا أنه قد بدأ عدداً من المساعى مع دول أخرى بهدف تحقيق هذا المشروع من خلال التعاون الثلاثى.

كما وعد الجانب المصرى ـ من جهة اخرى ـ بإحاطة السلطات البوروندية علماً بنتائج تلك المساعى.

وقد قبل الجانب البوروندى مبدأ التعاون الثلاثى الذى يمكن التوسع فى تطبيقه فى مجالات أخرى من مجالات التعاون بين البلدين.

٢ / ٢ مجال الزراعة والرعى :

أعاد الجانب البوروندى تقديم الطلب الخاص بتمويل مشروع يستهدف توفير المياه لإعادة استزراع سهل الموسو الجنوبى ، ومشروع إنتاج لحوم الخراف بهدف التصدير.

وأعرب الجانب المصرى أن حكومته ليست مستعدة حالياً لتمويل المشروع ، على أنه وعد بتشجيع رجال الأعمال فى القطاع الخاص المصرى للتعرف على قانون الاستثمار الأجنبى المعمول به فى بوروندى ، واكتشاف إمكانية المساهمة فى تنفيذ المشروعات المشتركة.

وفيما يتعلق بإنتاج لحوم الخراف ، عرض الجانب المصرى إرسال فريق من أربعة خبراء لمدة ثلاثة أشهر، لإنهاء الدراسات اللازمة لتحقيق هذا المشروع. ويتشكل خبراء هذا الفريق من التخصصات التالية :
- أخصائى اقتصاديات ريفية.
- مهندس رى ، متخصص فى الإنشاءات والتركيبات الصناعية.
- أخصائى استصلاح أراضى.
- أخصائى فى رعى الماشية.

وقد تعهد الجانب البوروندى ـ من جهته ـ بتوفير السكن المجهز لهذا الفريق ، بالإضافة إلى وسيلة نقل.

٢ / ٣ استغلال الطاقة الشمسية :

أعرب الجانب البوروندى عن رغبته فى الاستفادة من التجربة المصرية فى مجال استغلال الطاقة الشمسية.
كما أعرب أيضاً عن أمله فى أن يقوم الجانب المصرى بتزويده بمعدات تسمح له بإمداد المراكز الصحية فى الأقاليم بالطاقة الشمسية.
وقد أخذ الجانب المصرى علماً بهذا الطلب. ووعد بالرد عليه فى وقت لاحق.

٢ / ٤ مد خط مصر للطيران المتجه من القاهرة إلى نيروبى حتى بوجمبورا :

تمشياً مع سياسة بوروندى الساعية إلى كسر العزلة الجغرافية التى تفرضها عليها طبيعتها كدولة مغلقة ، وتطبيقاً للاتفاق الجوى الموقع فى ٢١ يونيو ١٩٧٣ ، فقد طلب الجانب البوروندى من الجانب المصرى دراسة إمكانية مد خط مصر للطيران المتجه من القاهرة إلى نيروبى حتى بوجمبورا.

وأوضح الجانب المصرى أنه سيعمل على دفع الاتصالات قدماً بين شركة مصر للطيران وشركة طيران بوروندى ، من أجل تحديد الشروط التقنية التى من شأنها أن تؤدى إلى مد الخط.

٣ــ التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى المصرى، والاتحاد من أجل التقدم الوطنى البوروندى :

أعرب الوفدان عن رضائهما ازاء الاجراءات التى تم اتخاذها من أجل توقيع اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى والاتحاد من أجل التقدم الوطنى.

وقد أعرب الطرفان عن سعادتهما بالجو المفعم بالود والتفاهم المتبادل الذى ساد الاجتماعات . واتفقا على عقد الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة المصرية ــ البوروندية عام ١٩٩٠ ، فى جمهورية بوروندى فى موعد يتم تحديده بالوسائل الدبلوماسية.

وأعرب وفد بوروندى عن امتنانه العميق للوفد المصرى ازاء الاستقبال الحار والأخوى الذى لقيه.

وقع بالقاهرة بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٨٨ ، من نسختين أصليتين باللغة العربية والفرنسية ، ولكل منها نفس الحجية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية بوروندى
د . بطرس بطرس غالى	**سيبر يان مبونيمبا**
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير العلاقات الخارجية والتعاون

(ملحق ١)

الوفــــد المصـــــرى

ــ السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية.
ــ السيد السفير / حسان العبادى ــ مدير الصندوق العربى.
ــ السيد السفير / مخلص جبه ــ مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى.
ــ السيد السفير / نبيل السلاوى ــ مدير إدارة الشئون الإفريقية.
ــ السيد السفير / سعد الفرارجى ــ مدير إدارة الشئون الاقتصادية الدولية.
ــ السيد السفير / أحمد طه ــ مدير الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا.
ــ السيد الدكتور / عادل البلتاجى ــ وكيل وزارة الزراعة لشئون مكتب الوزير.
ــ السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى ــ مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.
ــ السيد الأستاذ / داوود لبيب جرجس ــ مدير عام مركز البحوث بوزارة السياحة.
ــ السيد الأستاذ / محمود عبد اللطيف ــ مدير إدارة التعاون مع إفريقيا ــ بالهيئة العامة للتصنيع.
ــ السيد الدكتور / عبد الله الشافعى ــ مدير إدارة العلاقات الأوروبية والإفريقية بوزارة الزراعة.
ــ السيدة / منى فهيم ــ مدير إدارة التعاون الدولى ، بوزارة التعاون الدولى.
ــ السيد المستشار / أحمد نافع ــ إدارة الشئون الإفريقية.
ــ السيد المستشار التجارى / عاطف أحمد مرسى ــ التمثيل التجارى.
ــ السيد المقدم / أحمد عامر ــ وزارة الدفاع.
ــ السيد الدكتور / عادل محمد فريد ــ وزارة الصحة.
ــ السيد الأستاذ / عبد الوهاب شعبان ــ شركة النصر للتصدير والاستيراد.
ــ السيد الأستاذ / مصطفى غنيم ــ وزارة الطيران المدنى.

ـــ السيد الأستاذ / رياض حسن ـــ وزارة الطيران المدنى.
ـــ السيد الأستاذ / عبد الله العنان ـــ مصر للطيران.
ـــ السيد السكرتير الثانى / إيهاب الشريف ـــ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.
ـــ السيد السكرتير الثانى / محمد النقلى ـــ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية.

(ملحق ٢)

الوفـــد البـورنـــدى

ـــ السيد / سيبريان مبونيمبا ـــ وزير العلاقات الخارجية والتعاون.
ـــ النقيب / برنارد كابوارى ـــ عضو اللجنة العسكرية للخلاص الوطنى، ومدير مكتب وزير الدفاع الوطنى.
ـــ السفير / جاك هاكيزيمانا ـــ مدير إدارة إفريقيا / آسيا / أمريكا اللاتينية / والأوقيانوسية، بوزارة الخارجية والتعاون.
ـــ السفير / بول مونيتيمبارى ـــ سفير بوروندى فى جمهورية مصر العربية.
ـــ النقيب / س. تيروبوزا ـــ مدير التوجيه بوزارة الدفاع الوطنى.
ـــ السيد / لوران كيبوكيرينا ـــ مستشار سفارة بوروندى فى جمهورية مصر العربية.
ـــ السيد / سلفاتور كودومبى ـــ نائب مدير إدارة شئون الجامعة العربية / آسيا / أمريكا اللاتينية والأوقيانوسية بوزارة الخارجية والتعاون.
ـــ السيد / ادوارد نزاميمانا ـــ نائب مدير إدارة البروتوكول بوزارة الخارجية والتعاون.

[٥٦] بيان مشترك
زيارة وزير الخارجية بجمهورية تشاد إلى جمهورية مصر العربية
(١٧ ـــ ٢٠ يوليو ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ـــ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية. قام السيد / جوارا لاسو ـــ وزير الخارجية بجمهورية تشاد بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٧ إلى ٢ يوليو ١٩٨٨.

وفى خلال هذه الزيارة، عقدت فى القاهرة تحت الرئاسة المشتركة لكل من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى، والسيد / جوارا لاسو، الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد. وقد تم إعداد محضر لاجتماعات هذه اللجنة يتضمن النتائج الإيجابية والمرضية التى توصل إليها الطرفان.

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية السيد / جوارا لاسو ــ وزير خارجية جمهورية تشاد الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من السيد / الرئيس الحاج حسين حبرى ــ رئيس جمهورية تشاد.

كما اجتمع السيد وزير خارجية تشاد مع كل من :

ــ السيد الدكتور / عاطف صدقي ــ رئيس مجلس الوزراء.
ــ السيد المشير / محمد عبد الحليم أبوغزالة ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربى.
ــ السيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
ــ السيد الدكتور / يوسف والى ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى.
ــ السيد / صفوت الشريف ــ وزير الإعلام.
ــ السيد / فؤاد سلطان ــ وزير السياحة والطيران المدنى.
ــ السيد / زكى بدر ــ وزير الداخلية.
ــ السيد الدكتور / يسرى مصطفى ــ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.
ــ السيد الفريق / صفى الدين أبوشناف ــ رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة المصرية.
ــ السيد / فهيم ريان ــ رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران.

ومن جهة أخرى، عقد وزير الخارجية بجمهورية تشاد سلسلة من الاجتماعات مع وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية، وقد أتاحت هذه الاجتماعات، التى سادت خلالها روح الصداقة والأخوة التى تتميز بها العلاقات المصرية ــ التشادية، الفرصة لبحث سبل تدعيم التعاون الثنائى، ومناقشة القضايا الكبرى على الصعيدين الأفريقى والدولى.

وقد أشاد كل من وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية بجمهورية تشاد بالعلاقات الممتازة بين البلدين، كما أكدا ــ من جديد ــ الرغبة السياسية لحكومتيهما فى بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع تعاونهما فى كافة المجالات. وأعربا عن رضائهما إزاء تطابق وجهات نظرهما فيما يتعلق بالمشاكل الكبرى الإفريقية والدولية.

وفيما يتعلق بالعيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، كرر الطرفان ــ مجدداً ــ تمسكهما بهذه المنظمة القارية وبمبادئ ميثاقها. وقد أكد الطرفان التزامهما القوى بتدعيم منظمة الوحدة الإفريقية، وفى هذا الصدد، أعلن الطرفان عزمهما على مواصلة العمل من أجل تطبيق إعلان أديس أبابا الختامى الذى أقره رؤساء الدول والحكومات فى ٢٥ مايو ١٩٨٨.

وتطبيقاً لمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الإفريقية. فقد أعرب وزير الدولة المصرى ــ مجدداً ــ عن تأييد بلاده الكامل للجهود التى تبذلها الحكومة التشادية من أجل ضمان استقلال ووحدة أراضى وسيادة تشاد على كل أراضيها، كما أشاد كذلك بالنضال الباسل للشعب التشادى بقيادة الرئيس حسين حبرى، ذلك النضال الذى يهدف إلى تحرير الوطن التشادى. وقد أعاد وزير الدولة المصرى أيضاً تأكيد مساندة بلاده للجهود التى تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع التشادى ــ الليبى.

وفيما يتعلق بالموقف فى الجنوب الإفريقى، أدان الطرفان ــ بشدة ــ سياسة التمييز العنصرى والممارسات الشائنة لنظام بريتوريا العنصرى، ووجها نداء إلى المجتمع الدولى من أجل فرض عقوبات إلزامية ضد هذا النظام، لضمان القضاء التام على الابارتيد والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا. وقد جدد الطرفان مساندتهما لحركات تحرير جنوب إفريقيا، ولمنظمة سوابو، ولدول خط المواجهة.

وقد وجه الطرفان نداء إلى دول خط المواجهة، وبصفة خاصة جمهورية أنجولا الشعبية، يدعوها إلى المثابرة فى سعيها إلى تحقيق تسوية للنزاع القائم فى الجنوب على أساس التفاوض. وأعرب الطرفان أيضاً عن تأييدهما لما تتخذه حكومة كل من أنجولا وموزمبيق من مبادرات لتحقيق السلام، أخذا فى الاعتبار أن هذه المبادرات ستساهم فى التنفيذ الفورى لقرار مجلس الأمن ٤٣٥، وتعجل بإعادة اقرار السلام والأمن فى هذا الجزء من القارة.

وفى هذا الصدد ، أعرب الجانب التشادى عن تأييده للحكومة المصرية التى بادرت باستضافة الاجتماع الرباعى الذى عقد فى القاهرة خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ١٩٨٨ ، بمشاركة أنجولا وجنوب أفريقيا وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية ، أعرب الطرفان عن قناعتها بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة ، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع.

وباستعراض الموقف الاقتصادى فى أفريقيا . أعرب الطرفان ــ مجدداً ــ عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية الإفريقية . وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة ببحث المجتمع الدولى على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الخارجية لإفريقيا . وقد أعاد الطرفان تأكيد مساندتها للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩.

وقد أبدى الطرفان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط ، وأعادا تأكيد تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى خاصة حقه فى تقرير المصير. وعبرا عن إيمانها بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته فى هذه المنطقة إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية. وإعادة اسرائيل لجميع الأراضى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧.

وأعرب الطرفان ــ مجدداً ــ عن قناعتها بأن انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، يهيئ أفضل السبل للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة.

أشاد الطرفان بالمقاومة البطولية للشعب الفلسطينى الذى يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، منذ أكثر من عشرين عاماً ، وأدانا ــ بشدة ــ ممارسات القمع والعنف التى تطبقها سلطات الاحتلال الاسرائيلية. كذلك ندد الطرفان بالاستخدام التعسفى للعنف والقهر ضد المدنيين الفلسطينيين العزل ، وبالاعتقالات التعسفية والمحاكمات غير القانونية ، وبطرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم ، مخالفين بذلك أحكام اتفاقية جينيف الرابعة.

وبالنسبة للحرب بين العراق وإيران ، أعاد الطرفان الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، وطالبا بتطبيقه فوراً.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوزارى لدول عدم الانحياز فى قبرص فى سبتمبر ١٩٨٨ ، أعاد الطرفان تأكيد التزامهما بدعم الدور الأساسى البناء لحركة عدم الانحياز فى تعزيز السلام وتحقيق نزع السلاح النووى والتعايش السلمى فيما بين جميع الدول ، وجدد الطرفان ثقتهما فى سياسة الحركة ازاء الكتلتين ، كما أعربا عن عزمهما الاستمرار فى العمل من أجل إعلاء مثل حركة البلدان غير المنحازة.

كذلك رحب الطرفان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وأكدا أنه لكى يكون الانفراج دائماً ، فإنه يتعين أن يكون عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لمشاركة العالم كله ، وفى هذا الصدد ، أوصى الطرفان حركة عدم الانحياز بالبدء فى عملية إعادة تقييم الوضع الدولى وتأثير هذا التطور على بلدان العالم الثالث وعلى القضايا العادلة لهذه البلدان.

وبشأن الحوار بين الشمال والجنوب ، فقد بحث الطرفان نتائج اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادى بين دول عدم الانحياز الذى عقد فى هرارى خلال الفترة من ٤ إلى ٧ يوليو ١٩٨٨ ، وأقر بأهمية هذه الاجتماعات التى تهدف أساسا إلى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب.

وقد أعرب السيد / جوارا لاسو ــ بالنيابة عن وفده وبالأصالة عن نفسه ــ عن شكره العميق وتقديره للاستقبال الودى الحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية مصر العربية . ووجه سيادته الدعوة إلى السيد الدكتور بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية تشاد . وقد قبل السيد

الدكتور بطرس بطرس غالى هذه الدعوة بمزيد من الترحيب ، على أن يتحدد موعدها فى وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية.

وقع فى القاهرة فى يوم الأربعاء العشرين من يوليو ١٩٨٨.

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية تشاد
د . بطرس بطرس غالى	جوارا لاسو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

٥٧ ــ محضر
اجتماع الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد
(القاهرة : من ١٨ إلى ٢٠ يوليو ١٩٨٨)

عقدت الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين جمهورية تشاد بالقاهرة من ١٨ إلى ٢٠ يوليو ١٩٨٨ برئاسة كل من السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، والسيد جوارا لاسو وزير الخارجية لجمهورية تشاد .

وقد دارت أعمال الدورة الثالثة فى جو مفعم بالود والتفاهم .

ومرفق بهذا المحضر قائمة بأسماء أعضاء الوفدين.

وبعد تبادل كلمات الشكر والترحيب ، استعرض وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية ووزير الخارجية التشادى المشاكل السياسية الإفريقية والدولية بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بين مصر وتشاد .

وقد تم اقرار جدول الأعمال التالى :

١) التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى.
٢) التعاون العلمى والثقافى.
٣) التعاون التقنى.
٤) التعاون فى مجال الطيران المدنى .
٥) التعاون فى المجال القانونى.
٦) موضوعات أخرى.

ثم تناولت اللجنة المشتركة بالدراسة ، مختلف نقاط جدول الأعمال وخلصت إلى ما يلى :

١) التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى :

عبر الجانبان عن أسفهما ازاء الغياب شبه الكامل للتبادل التجارى بين البلدين ، بالرغم من توافر الإطار القانونى له.

ومن أجل تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية فقد اتفق الطرفان على ما يلى :

أ) تنشيط الدور الذى تضطلع به كل من السفارتين فى القاهرة وندجامينا ، فى مجال دفع عجلة التبادل التجارى.
ب) اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ابرام اتفاق صفقة متكافئة . وفى هذا الصدد فقد وافق الجانب التشادى على إيفاد بعثة من الخبراء إلى القاهرة لدراسة تعديل قائمة المنتجات التى يمكن تبادلها بين البلدين.
جـ) تشجيع المشاركة الكاملة من قبل القطاع الخاص لتوطيد الروابط الاقتصادية والتجارية بين البلدين.
د) دراسة إمكان إعادة افتتاح فرع شركة النصر فى ندجامينا.

٢) التعاون العلمى والثقافى :

عبر الطرفان عن رضائهما عن النتائج الفعالة لتطبيق البرنامج التنفيذى فى مجال التعاون الثقافى والتقنى الموقع فى ندجامينا فى ١٢ يوليو١٩٨٧.

وقد تم الجانب التشادى طلباً بزيادة عدد المنح الجامعية المقدمة للطلبة التشاديين ، ولا سيما فى التخصصات العلمية.

كما عبر عن رغبته فى زيادة عدد منح التدريب فى مختلف المجالات.

وفى هذا الصدد أعرب الجانب المصرى عن موافقته المبدئية ، إلا أنه أبرز أهمية أن يتوافر لدى مرشحى الجانب التشادى شروط القبول المطلوبة طبقاً للنظام التعليمى فى مصر.

وفيما يختص بمعادلة الشهادات الدراسية ، أكد الطرفان أهمية الإسراع فى تطبيق المادة الثانية من البرنامج التنفيذى فى مجال التعاون الثقافى والتقنى.

٣) التعاون التقنى :

أعرب الجانب التشادى عن رضائه الكامل عن الكفاءة العالية التى يتسم بها أداء الخبراء المصريين فى تشاد.وفى هذا الصدد أعرب عن احتياجه لسبعة خبراء اضافيين فى مجالات التعليم والشئون الاجتماعية والتنمية الريفية.

وقد أخذ الجانب المصرى علماً بالطلبات التشادية ووعد بالاستجابة الفورية لإرسال أربعة خبراء بمجرد احاطته علماً بالشروط التى يحددها الجانب التشادى (أستاذ فى الرياضيات ، وأستاذ فى التربية الرياضية ، وخبير تغذية ، وخبير فى مكافحة التصحر).

ومن جهة أخرى وعد الجانب المصرى بدراسة إمكانية الاستجابة للطلب التشادى فيما يختص بالخبراء الثلاثة الآخرين.

ونظراً للظروف الاقتصادية الاستثنائية التى تجتازها تشاد فى هذه الآونة ، طلب الجانب المصرى من الجانب التشادى تخصيص عمارة لإسكان الخبراء المصريين، على أن يتكفل الخبراء بدفع القيمة الإيجارية.

٤) التعاون فى مجال الطيران المدنى :

حيث أن النقل الجوى يمثل الدعامة الرئيسية للتبادل التجارى بين البلدين ، اتفق الطرفان على مراجعة نص الاتفاق الموقع بالأحرف الأولى بينهما عام ١٩٧٣ لتجديده واستكمال نصوصه.

وفى هذا السياق قدم الجانب التشادى مشروع اتفاق جوى جديد.

وطلب الجانب المصرى من الجانب التشادى إيفاد بعثة مخولة بالتفاوض وإبرام هذا الاتفاق.

٥) التعاون فى المجال القانونى :

تدارس الطرفان من جديد مشروع الاتفاق القضائى الذى قدمته تشاد فى يوليو ١٩٨٧ ، على أمل التوصل إلى صياغة نهائية لنصوصه فى أقرب فرصة ممكنة.

وفى ختام أعمال اللجنة المشتركة تبادل الطرفان التهنئة على النتائج الإيجابية التى تم التوصل إليها ، وعلى الجو المفعم بالود والتفاهم المتبادل الذى دارت فيه المحادثات ، فضلاً عن تأكيدهما لتوافر الإرادة المشتركة لبذل قصارى الجهد من أجل توطيد أواصر التعاون بين البلدين.

وقد اتفق الطرفان على عقد الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة فى ندجامينا فى موعد يتم تحديده فيما بعد عن طريق القنوات الدبلوماسية.

وقد أعرب السيد جوارا لاسو بالنيابة عن وفده وبالأصالة عن نفسه ، عن شكره العميق للحفاوة البالغة التى لقيها ووفده بجمهورية مصر العربية.

وقد وجه دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالى للقيام بزيارة رسمية لتشاد ، وقد رحب الدكتور بطرس بطرس غالى بالقيام بهذه الزيارة التى سوف يحدد موعدها من خلال القنوات الدبلوماسية.

وقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٨٨ .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية تشاد
السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى	**السيد / جوارا لاسو**
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

الوفد المصرى

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية.
- السيد السفير / مخلص جبه ـ مدير إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفنى بوزارة الخارجية.
- السيد السفير / نبيل السلاوى ـ مدير إدارة الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية.
- السيد السفير / سعد الفرارجى ـ مدير إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية.
- السيد السفير / أحمد طه ـ مدير عام الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا.
- السيد السفير / جلال عبد المعز ـ سفير جمهورية مصر العربية الجديد فى تشاد.
- السيد المستشار / محمد عبد الواحد ـ وزارة العدل.
- السيد الوزير المفوض / عادل صالح ـ نائب مدير الصندوق العربى للمعونة الفنية.
- السيد الوزير المفوض / محمد فاروق هدايت ـ الأمين العام المساعد للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع إفريقيا.

ـ السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى ـ مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد العميد / يحيى الجمل ـ وزارة الدفاع .
ـ السيد العميد / عباس الريدى ـ وزارة الداخلية .
ـ السيد المستشار / محمد العشماوى ـ إدارة الشئون الإفريقية بوزارة الخارجية .
ـ السيد الدكتور / عبد الله الشافعى ـ وزارة الزراعة .
ـ السيد / مصطفى مليجى ـ شركة النصر للتصدير والاستيراد .
ـ السيد / مصطفى غنيم ـ مصر للطيران .
ـ السيد الأستاذ / فوزى الزفزاف ـ جامعة الأزهر .
ـ السيدة / منى مللوم ـ اتحاد الغرف التجارية .
ـ الآنسة المستشارة / ليلى عمارة ـ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيدة السكرتير الأول / فاطمة الزهراء عتمان ـ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد السكرتير الثانى / إيهاب الشريف ـ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد السكرتير الثانى / محمد النفلى ـ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد الملحق التجارى / أحمد إبراهيم ـ التمثيل التجارى .

الوفد التشادى

ـ السيد / جوارا لاسو ـ وزير الخارجية .
ـ السيد السفير / ماجيمبانج جوزيف ـ سفير تشاد فى القاهرة .
ـ السيد / دجيدى حسين ـ مى ـ مدير التعاون الدولى .
ـ السيد / مادو فاتشو سانجيه ـ مدير الشئون القانونية والوثائق .
ـ السيد / طاهر ابراهيم ـ مدير المنح والقوى العاملة .
ـ السيد السفير / عبد القدر ياسين ـ قائد السرية .
ـ السيد / كاوندا بادج ـ مدير التخطيط والبرمجة فى وزارة الدفاع القومى .
ـ السيد / بشير حجار ـ قائد مدارس الضباط .
ـ السيد / جامى مبروك ـ مدير الطيران المدنى .

[٥٨] بيان مشترك
زيارة وزير الخارجية بجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية إلى جمهورية مصر العربية
(١٨ ـ ٢١ يوليو ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام السيد/ كارلوس ألبرتودى جراسا وزير الخارجية بجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية ، بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٨ إلى ٢١ يوليو ١٩٨٨ .

وقد استقبل السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، السيد/ كارلوس ألبرتودى جراسا وزير الخارجية بجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من السيد/ الرئيس مانويل بينتودا كوستا رئيس جمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية .

كما اجتمع السيد وزير الخارجية لجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية مع الدكتور يوسف والى ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى .

ومن جهة أخرى ، عقد وزير الخارجية بجمهورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية سلسلة من الاجتماعات مع وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية . وقد أتاحت هذه الاجتماعات الفرصة لبحث سبل تدعيم التعاون الثنائى ومناقشة القضايا الكبرى على الصعيدين الإفريقى والدولى .

وقد أشاد كل من وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ووزير الخارجية بجمورية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية بالعلاقات الممتازة بين البلدين ، كما أكدا ـ من جديد ـ الرغبة السياسية لحكومتيهما فى بذل كل الجهود الممكنة من أجل تكثيف وتنويع تعاونها فى كافة المجالات . وأعربا عن رضائهما ازاء تطابق وجهات نظرهما فيما يتعلق بالمشاكل الكبرى الإفريقية والدولية .

وبغية الحفاظ على وشائج الصداقة والتضامن وتدعيمها بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحركة تحرير ساوتومي وبرنسيب وقع الطرفان إتفاقاً لإطار التعاون بين الحزبين خلال الزيارة .

وفيما يتعلق بالعيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية ، كرر الطرفان ـ مجدداً ـ تمسكهما بهذه المنظمة القارية ومبادئ ميثاقها . وقد أكد الطرفان التزامهما القوى بتدعيم منظمة الوحدة الإفريقية . وفى هذا الصدد ، أعلن الطرفان عزمهما على مواصلة العمل من أجل تطبيق إعلان أديس أبابا الختامى الذى أقره رؤساء الدول والحكومات فى ٢٥ مايو ١٩٨٨ .

وفيما يتعلق بالموقف فى الجنوب الإفريقى ، أدان الطرفان ـ بشدة ـ سياسة التميز العنصرى والممارسات الشائنة لنظام بريتوريا العنصرى ، ووجهها نداء إلى المجتمع الدولى من أجل فرض عقوبات الزامية ضد هذا النظام ، لضمان القضاء التام على الأبارتيد والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا . وقد جدد الطرفان مساندتها لحركات تحرير جنوب إفريقيا ، ولمنظمة سوابو ولدول خط المواجهة .

ولقد شجع الطرفان وأيدا دول خط المواجهة وبصفة خاصة جمهورية أنجولا الشعبية ، فى سعيها إلى تحقيق تسوية للنزاع القائم فى الجنوب الأفريقى على أساس التفاوض ، وأعرب الطرفان عن تأييدهما لما تتخذه حكومة كل من أنجولا وموزمبيق من مبادرات لتحقيق السلام ، أخذاً فى الاعتبار أن هذه المبادرات ستساهم فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ، وتعجل بإعادة إقرار السلام والأمن فى هذا الجزء من القارة .

وفى هذا الصدد قدم وزير خارجية ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية خالص تهنئته للحكومة المصرية التى بادرت باستضافة الاجتماع الرباعى الذى عقد فى القاهرة خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ١٩٨٨ ، بمشاركة أنجولا وجنوب إفريقيا وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالنزاع بين تشاد وليبيا أكد الطرفان من جديد تأييدهما للجهود الرامية إلى ضمان استقلال ووحدة أراضى وسيادة تشاد على ترابها الوطنى عن طريق الحوار والوسائل السلمية. وأيد الطرفان الجهود التى تبذلها اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية فى هذا الصدد وخاصة لقاء ليبرفيل الأخير بين وزيرى خارجية ليبيا وتشاد فى سبيل تعجيل التوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع.

وعند تناول مشكلة الصحراء الغربية ، أعرب الطرفان عن قناعتها بأن تطبيق القرارات المختلفة الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، يعتبر السبيل الأمثل إلى حل عادل ومنصف لهذا النزاع.

وباستعراض الموقف الاقتصادى فى افريقيا أعرب الطرفان مجدداً عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية الإفريقية ، وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة ببحث المجتمع الدولى على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الخارجية لإفريقيا ، وقد أعاد الطرفان تأكيد مساندتها للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩

وقد أبدى الطرفان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط ، وأعادا تأكيد تأييدهما للحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، خاصة حقه فى تقرير المصير ، وعبرا عن إيمانها بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته فى هذه المنطقة ، إلا على أساس احترام هذه الحقوق الوطنية ، وإعادة اسرائيل لجميع الأراضى المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ .

أعرب الطرفان مجدداً عن قناعتها بأن انعقاد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، يهيئ أفضل السبل للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لهذه المشكلة.

أشاد الطرفان بالمقاومة البطولية للشعب الفلسطينى الذى يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية واقليم غزة ، منذ أكثر من عشرين عاماً ، وأدانا بشدة ممارسات القمع والعنف التى تطبقها سلطات الاحتلال الاسرائيلية. كذلك ندد الطرفان بالاستخدام التعسفى للعنف والقهر ضد المدنيين الفلسطينيين العزل ، وبالاعتقالات التعسفية والمحاكمات غير القانونية ، وبطرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم ، مخالفين بذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

وبالنسبة للحرب بين العراق وإيران أعاد الطرفان الإعراب عن تأييدهما لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى قبلته أخيراً الدولتان المتحاربتان وطالبا بتطبيقه فوراً.

وفيما يتعلق بالتعاون العربى الإفريقى الذى توليه كل من مصر وساوتومي وبرنسيب أهمية خاصة ، أكد الطرفان على أهمية تقوية التضامن والتعاون بين العرب والأفارقة الذين يجمعهم وحدة التاريخ والحضارة ويتطلعان إلى نفس الآمال لمستقبل أفضل لشعوبهم.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوزارى لدول عدم الانحياز فى قبرص فى سبتمبر ١٩٨٨ ، أعاد الطرفان تأكيد التزامهما بدعم الدور الأساسى البناء لحركة الانحياز فى تعزيز السلام العالمى وتحقيق نزع السلاح النووى والتعايش السلمى فيما بين جميع الدول. وجدد الطرفان ثقتهما فى سياسة الحركة ازاء الكتلتين ، كما أعربا عن عزمهما الاستمرار فى العمل من أجل إعلاء مثل حركة البلدان غير المنحازة.

كذلك رحب الطرفان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وأكدا أنه لكى يكون الانفراج دائماً ، فإنه يتعين أن يكون عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لمشاركة العالم كله ، وفى هذا الصدد ، أوصى الطرفان حركة عدم الانحياز بالبدء فى عملية إعادة تقييم الوضع الدولى وتأثير هذا التطور على بلدان العالم الثالث وعلى القضايا العادلة لهذه البلدان.

وبشأن الحوار بين الشمال والجنوب ، فقد بحث الطرفان نتائج اجتماع اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادى بين دول عدم الانحياز ، الذى عقد فى هرارى خلال الفترة من ٤ إلى ٧ يوليو ١٩٨٨ وأقرّا بأهمية هذه الاجتماعات التى تهدف أساساً إلى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب.

وقد أعرب السيد / كارلوس ألبرتو دى جراسا بالنيابة عن وفده وبالأصالة عن نفسه، عن شكره العميق وتقديره للاستقبال الودى الحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية مصر العربية، ووجه سيادته الدعوة إلى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية ساوتومى وبرنسيب الديمقراطية، وقد قبل السيد الدكتور بطرس بطرس غالى هذه الدعوة بمزيد من الترحيب على أن يتحدد موعدها فى وقت لاحق بالطرق الدبلوماسية.

وقع فى القاهرة فى ٢١ يوليو ١٩٨٨.

عن جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن جمهورية ساوتومى وبرنسيب الديمقراطية
كارلوس ألبرتو دى جراسا
وزير الخارجية

[٥٩] بيان مشترك
زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية
إلى جمهورية أوغندا
(٨ ـ ١٠ سبتمبر ١٩٨٨)

قام الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية أوغندا، خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨.

وقد استقبل السيد الرئيس يوورى كاجوتا موسيفينى رئيس جمهورية أوغندا الدكتور بطرس بطرس غالى خلال الزيارة الذى سلم سيادته رسالة صداقة وتضامن من الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية.

كما اجتمع السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى بكل من:
ـ السيد / بول كوانجا سيسموجر يرى ـ النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الخارجية.
ـ السيد / ابراهيم مكيبى ـ وزير الشئون الداخلية.

وقد استهدفت المباحثات التى أجراها الجانبان المصرى والأوغندى تدعيم العلاقات الثنائية بين بلديهما وتنسيق مواقفهما فى المحافل الإفريقية والدولية.

وقد أعرب الجانبان عن اغتباطهما لتطور العلاقات الثنائية بين مصر وأوغندا وبحثا سبل ووسائل تكثيفها وتنويعها لمصلحة بلديهما وشعبيهما.

وأشادا بجهود مجموعة الأندوجو والتى يشترك البلدان فى عضويتها لتعزيز التعاون الإقليمى بين دول حوض النيل فى كافة المجالات. واتفقا على تنسيق جهودهما لكفالة نجاح الاجتماع القادم لمجموعة الأندوجو والمقرر عقده بالقاهرة خلال الفترة من ٣١ إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨.

واستعرض الجانبان الموقف السياسي والاقتصادي في إفريقيا . وبحثا بالذات الموقف في جنوب إفريقيا والمفاوضات الجارية بين أنجولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة على أمل التوصل إلى اتفاق حول استقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ / ٧٨ وتحقيق السلام والمصالحة في المنطقة بأسرها . وطالبا في هذا الصدد الأطراف المعنية بمواصلة مفاوضاتهم بسرعة مضطردة ونية حسنة .

ومع ذلك أعاد الجانبان تأكيد تأييدهما التام لحركات التحرير لتحرير ناميبيا والكفاح ضد الأبارتهيد بجنوب إفريقيا وفقاً لقرار منظمة الوحدة الإفريقية كما أدانا سياسة نظام جنوب إفريقيا لزعزعة استقرار الدول المجاورة .

وأشادا أيضاً بالجهود التي يبذلها السكرتير العام للأمم المتحدة حالياً لحل مشكلة الصحراء الغربية واستعداد الأطراف المعنية للتعاون معه لتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة بالأراضي العربية المحتلة حيث أدت الفظائع الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين إلى معاناة إنسانية مروعة ــ وطالبا سلطة الاحتلال بالالتزام الصادق باتفاقية جينيف الرابعة التي تسري أحكامها على هذا الوضع .

وأعرب الجانبان من جديد عن قناعتهما بأن عقد مؤتمر دولي للسلام في اطار الأمم المتحدة وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، يوفر أفضل إطار للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم .

ورحب الجانبان بقبول العراق وإيران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ بما يسمح بوقف إطلاق النار وحل نزاعاتهما بالطرق السلمية .

وأشادا الجانبان بالدور الإيجابي الذي تقوم به حركة الدول غير المنحازة من أجل تعزيز السلام العالمي ونزع السلاح النووي وتحقيق التعايش السلمي فيما بين الدول . وأكدا من جديد ثقتهما في حركة الدول غير المنحازة فيما يتصل بالمواقف بين الكتلتين ، وأكدا من جديد عزمهما على مواصلة العمل لإعلاء مثل الحركة .

وفي هذا الصدد طالبا حركة الدول غير المنحازة ببدء عملية إعادة تقييم الموقف الدولي وتأثير عملية الاتصالات والتقارب بين القوتين العظميين على دول العالم الثالث وعلى قضاياها العادلة .

وقد أعرب الدكتور بطرس بطرس غالي عن شكره وتقديره لحكومة أوغندا للترحاب الحار والودي الذي قوبل به سيادته وأعضاء الوفد المرافق له خلال زيارتهم لكمبالا .

حرر في كمبالا يوم العاشر من سبتمبر ١٩٨٨ .

عن جمهورية أوغندا
بول كوانجا سيسموجيري
النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
الدكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٦٠] بيان مشترك
زيارة وزير العلاقات الخارجية بجمهورية الكاميرون إلى جمهورية مصر العربية
(٥ ـ ١٠ نوفمبر ١٩٨٨)

بناء على دعوة من السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي ـ وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية . قام السيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه ـ وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

وخلال هذه الزيارة ، عقدت فى القاهرة خلال الفترة من ٥ إلى ٩ نوفمبر ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكاميرون برئاسة السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى . والسيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه ، وقد تم تسجيل نتائج أعمال هذه الدورة فى محضر للاجتماع وقعه الوزيران .

استقبل الرئيس محمد حسنى مبارك ـ رئيس جمهورية مصر العربية السيد وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون الذى سلم سيادته رسالة صداقة وأخوة من السيد الرئيس بول بيا ـ رئيس جمهورية الكاميرون .

كذلك قابل السيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه :
ـ الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد ـ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .
ـ الدكتور / يسرى مصطفى ـ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .
ـ السيد / فاروق حسنى ـ وزير الثقافة .
ـ الدكتور / عادل جزارين ـ رئيس اتحاد الصناعات .

ومن جهة أخرى ، عقد السيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه ـ وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون سلسلة من الاجتماعات مع السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

وفى هذه الاجتماعات التى سادها جو مفعم بالصداقة والأخوة والتفاهم المتبادل قام الوزيران باستعراض آفاق التعاون الثنائى ، والقضايا الأفريقية والدولية الراهنة .

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية ، فقد أشاد الوزيران بالمستوى الممتاز للروابط القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكاميرون . وأعاد تأكيد رغبة حكومتيهما فى بذل كافة الجهود من أجل تدعيم روابط الصداقة ، وتكثيف وتنويع التعاون بينهما فى كافة المجالات وذلك من أجل تأكيد الطبيعة النموذجية لعلاقات التضامن بينهما .

وبالإضافة إلى أوجه التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الجانبان مجدداً عن التزامهما بالاستمرار فى دعم التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

وفيما يتجاوز العلاقات الثنائية ، عبر الجانبان عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما حول القضايا الإفريقية والدولية التى طرحت خلال المناقشة .

أعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الإفريقية ، وبمبادئ ميثاقها ، وأكدا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التى تمثل اطاراً للعمل المشترك والتضامن الإفريقى . وفى هذا الصدد ، أعلن الجانبان على مواصلة العمل على تطبيق إعلان أديس أبابا الختامى الذى أقره رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨ بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عاماً على إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية .

وعند تناول الموقف فى الجنوب الإفريقى ، أدان الجانبان بشدة سياسة التفرقة العنصرية والممارسات البغيضة لنظام بريتوريا العنصرى ، وناشدا المجتمع الدولى فرض عقوبات الزامية شاملة ضد هذا النظام لضمان القضاء التام على الأبارتيد والتفرقة العنصرية ، والتنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا ، وقد جدد الجانبان مساندتها لحركات تحرير جنوب إفريقيا ولمنظمة سوابو ولدول خط المواجهة .

كذلك أعاد الجانبان تأكيد تضامنهما مع جمهورية أنجولا الشعبية فى المفاوضات الجارية حالياً بين أنجولا وكوبا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة والتى تستهدف التوصل إلى إتفاق بشأن استقلال ناميبيا تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ، وكذلك إعادة السلام فى أنجولا ، وفى هذا الصدد ، طالب الجانبان الأطراف المعنية بمواصلة مفاوضاتها بنية حسنة والعمل على انهائها بنجاح .

وبالنسبة للموقف فى تشاد ، أكد الجانبان مجدداً احترامهما الكامل لسيادة تشاد ووحدة أراضيها ، ورحبا بالجهود التى تبذلها الحكومة التشادية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية ، وإعادة السلام . كما رحب الجانبان بتجديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية لمواصلة جهودها بغية التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الليبى ــ التشادى ، وفى هذا الصدد ، رحب الجانبان باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد فورية وحتمية تسوية هذه المشكلة من خلال تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ذات الصلة ، ورحبا بقبول الأطراف المعنية للمقترحات التى تقدم بها سكرتير عام الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

وباستعراض الموقف الاقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الجانبان مجدداً عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لإفريقيا . وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الخارجية لأفريقيا . وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩ .

أعرب الجانبان عن قلقهما البا[illegible] إزاء مشكلة دفن النفايات النووية والصناعية فى الدول الإفريقية . وأعلنا عزمهما القضاء على هذه الممارسات التى تعتبر جريمة ضد أفر[illegible]يا والشعوب الإفريقية .

أبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط . وأكدا مجدداً أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ وبمشاركة الأطراف المعنية ، يهيئ أفضل الفرص للوصول إلى حل سلمى عادل ودائم لهذه المشكلة .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد رحب الجانبان بوقف العمليات الحربية بين الدولتين ، وبقبولهما قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى نص على وقف إطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع .

أكد الجانبان مجدداً التزامهما بدعم الدور الأساسى البناء الذى تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تحقيق السلام العالمى ونزع السلاح النووى والتعايش السلمى بين جميع الدول . وأعادا تأكيد إيمانهما بسياسة الحركة ازاء الكتلتين . كما أعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل إعلاء مثل الحركة . ورحبا بنتائج مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذى عقد فى نيقوسيا (قبرص) من ٧ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان الحاجة إلى التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء فى اطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المقرر عقده فى بلجراد عام ١٩٨٩ .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وكذلك بالتحسن الذى طرأ فى العلاقات بين الشرق والغرب بصفة عامة . وأكدا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لكى يتحقق له الدوام . وفى هذا الصدد ، أعاد الجانبان تأكيد أهمية قرار حركة عدم الانحياز بشأن إعادة تقييم الوضع الدولى ، وأثر التقارب بين الشرق والغرب على دول العالم الثالث والقضايا العادلة التى تدافع عنها هذه الدول .

أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل فى أن تمتد الإرادة التى حققت المناخ الحالى للوفاق فى العلاقات السياسية الدولية ، إلى المجال الاقتصادى بغية إقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التى تواجه حالياً مخاطر تهدد خطط التنمية فيها .

وقد أعرب السيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه باسمه وفده وباسمه الشخصي عن شكره وتقديره ، للاستقبال الأخوى والودى الحار الذى لاقوه فى جمهورية مصر العربية ، ووجه سيادته دعوة للسيد / الدكتور بطرس بطرس غالى — وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية الكاميرون . وقد قبل السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع فى القاهرة فى ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

عن جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية الكاميرون
كارلوس جاك روجيه بوه بوه
وزير العلاقات الخارجية

(٦١) محضر اجتماع
الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة
المصرية - الكاميرونية
(٥ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨)

عقدت اللجنة العليا المشتركة المصرية ـ الكاميرونية دورتها الثالثة بالقاهرة في الفترة من ٥ إلى ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

وقد رأس الوفد المصرى السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .

كما رأس الوفد الكاميروني السيد الدكتور / جاك روجيه بوه بوه وزير العلاقات الخارجية .

ومرفق بهذا المحضر ، ملحق يتضمن قائمة بأسماء أعضاء الوفدين .

رأس الوزيران الجلسة الافتتاحية ، وأشادا بالنتائج الإيجابية التي تم تحقيقها منذ الدورة الثانية ، وأكدا بشكل خاص على ضرورة تدعيم التعاون بين البلدين بهدف الحفاظ على ما تم إنجازه .

وبعد تقديم أعضاء الوفدين ، تم انتخاب مكتب الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة المصرية ـ الكاميرونية على النحو التالي :

الرئيس : من الجانب المصرى : السيد السفير / نبيل السلاوي ـ مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية .

الرئيس : من الجانب الكاميرونى : السيد / جان كاو نتونجا ـ مدير الشئون الأفريقية والأسيوية بوزارة العلاقات الخارجية بجمهورية الكاميرون .

المقرر : من الجانب المصرى : المستشار / ليلى عمارة ـ المستشار سميرة عقداوى ـ السكرتير الثاني محمد النقلى من وزارة الخارجية المصرية .المقرر : من الجانب الكاميروني : السيد / عليو موسى ـ نائب مدير الشئون الأفريقية بوزارة العلاقات الخارجية بجمهورية الكاميرون .

وقد جرت مباحثات الخبراء في جو من التفاهم التام والتضامن الأخوى طبقًا لجدول الأعمال التالى :

أولاً : التعاون الثقافي والعلمي والتقنى :

أ ـ بحث البروتوكول الجديد لاتفاق التعاون الثقافي والعلمي والتقني :

ب ـ التعاون الثقافي والتقنى : وتشمل الخبراء والمنح ومعادلة الشهادات الدراسية .

ثانيًا : التعاون الاقتصادى والتجارى :

أ ـ التبادلات التجارية : وتشمل الأسواق والمعارض ، المشروعات الاستثمارية المشتركة .

ب ـ وسائل المواصلات : وتشمل النقل الجوى والنقل البحرى .

ثالثاً : موضوعات أخرى :

أولاً : التعاون الثقافي والعلمي والتقني :

أ ـ بحث البروتوكول الجديد للتعاون الثقافي والعلمي والتقنى :

من منطلق الاهتمام بتكثيف وتنويع علاقاتهما ، قام الطرفان ـ أثر استعراض بروتوكول الاتفاق الأخير الموقف في ياوندى عام ١٩٨٤ ـ بإقرار مشروع بروتوكول الاتفاق الذي قدمه الجانب المصرى وأدخل عليه الجانب الكاميروني بعض التعديلات ، وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٨ في القاهرة .

ب ـ التعاون الثقافي والتقنى :

١ - الخبراء :

أ ـ الصندوق المصرى للتعاون الفني لأفريقيا :

أشاد الطرفان ـ مرة أخرى ـ بمجهودات الخبراء المصريين الثلاثين العاملين في الكاميرون (٢٩ مدرساً وطبيب واحد) ، وتم الاتفاق على ضرورة زيادة عدد هؤلاء الخبراء في مختلف المجالات خاصة في المجال الصحى .

ونظراً لأن العلاقات بين الصندوق والكاميرون تقوم على أساس تبادل الخطابات ، فإن الطرفين قد اتفقا ، ، على ضرورة عقد اتفاق رسمى بين الكاميرون والصندوق ، وفي هذا الصدد ، سيتم ـ في أقرب وقت ـ تقديم مشروع اتفاق للجانب الكاميروني لدراسته ـ

ب ـ الصندوق العربي للتعاون الفني للدول العربية والأفريقية :

أوضح الطرف المصرى للطرف الكاميروني استعداد الصندوق العربي لإرسال خبيرين مصريين إلى الكاميرون وسوف يتم الاتفاق على تفصيلات هذا التعاون بالطرق الدبلوماسية .

وقد أخذ الطرف الكاميرونى علماً بهذا العرض .

٢ - المنح :

أ ـ المنح الدراسية :

أشاد الطرف الكاميروني باستعداد الطرف المصرى زيادة عدد المنح التدريبية للطلبة الكاميرونيين في كافة التخصصات . وقد رحب الطرف الكاميروني بالإجراءات التي اتخذها الطرف المصرى لزيادة المخصصات المالية المقدمة للطلبة الكاميرونيين المسجلين في الجامعات المصرية .

ب ـ المنح التدريبية :

أشاد الجانب الكاميروني بالمنح التي قدمها الصندوق المصرى للمتدربين

الكاميرونيين في مجالات الإذاعة والتليفزيون والزراعة والنقل البحرى .. وفي نفس الوقت أعرب عن أمله في أن يقوم الطرف المصرى بزيادة عدد هذه المنح . وقد أخذ الطرف المصرى بزيادة عدد هذه المنح . وقد أخذ الطرف المصرى علمًا بهذا الطلب ، على أن يقوم الطرف الكاميروني بتحديد المجالات ذات الأولوية .

٣ – معادلة الشهادات الدراسية :

قدم الطرف الكاميروني مشروعًا لمعادلة الشهادات الدراسية ، وقد أخذ الطرف المصرى علمًا به ، ووعد بإحالته إلى الجهات المعنية لدراسته .

ثانيًا : التعاون الاقتصادى والتجاري :

أقر الطرفان بأن مستوى التبادل التجاري بينها لم يرق إلى مستوى الآمال التي يتطلعان إليها وذلك على الرغم من الالتزامات التي قبل بها كل منهما خلال الدورتين السابقتين للجنة العليا المشتركة ، وفي هذا الصدد ، أكد الطرفان مجددا ، على رغبتهما في بذل كل ما في استطاعتهما من أجل تكثيف وتنويع هذا التبادل .

أ ـ التبادلات التجارية :

استعرض الطرفان مختلف أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما ، أعرب الطرف المصرى عن رغبته في تحديث الاتفاق التجارى لعام ١٩٧٧ ، فأوضح الطرف الكاميروني اعتقاده بأن الوقت لم يحن لتحقيق ذلك ، واقترح النظر في وسائل القضاء على العقبات التي تقف حائلاً دون تكثيف التبادل التجاري بين الدولتين ، وهي : الافتقار إلى المعلومات الاقتصادية والتجارية وكذلك عدم الإلمام بظروف السوقين ، فضلاً عن عدم وجود اتصالات بين رجال أعمال الدولتين .

استعرض الطرفان النظم الاقتصادية المطبقة في البلدين ، وبحثا وسائل التعريف بإمكانياتهما الاقتصادية .

١ – المعارض والأسواق :

جدد الطرفان دعوة كل منهما للآخر للاشتراك في الأسواق الدولية في كل من القاهرة وياوندي . وأعرب الطرف المصرى عن رغبته في إقامة معرض دائم للمنتجات المصرية في دوالا تحت إشراف شركة النصر . وقد أخذ الطرف الكاميروني علمًا بذلك ، وطلب من الطرف المصرى الاتصال بالسلطات الكاميرونية المختصة في هذا الشأن .

٢ – المشروعات الاستثمارية المشتركة :

تأكيداً لأهمية التعاون بين دول الجنوب ، أقر الطرفان بضرورة تشجيع

المشروعات الاستثمارية المشتركة . ورحبا بالاتصالات الجارية بين رجال الأعمال في الدولتين ، كما أعربا عن الأمل في أن تكثف هذه الاتصالات وتسفر عن نتائج محددة .

ب ـ وسائل النقل :

أقر الطرفان باستحالة تنمية التبادل التجاري بينهما دون وجود وسائل نقل منتظمة تربط بين الدولتين ، ومن ثم اتفقا على ضرورة بذل الجهود من أجل ضمان توفير وسائل نقل فعالة بين الدولتين .

١ - النقل الجوى :

عند تناول مجال النقل الجوى ، اقترح الطرف المصرى توقيع اتفاق جديد يحل محل اتفاق عام ١٩٦٧ وفي هذا الصدد ، سلم الطرف المصرى الطرف الكاميروني مشروع اتفاق مقترح توقيعه في شهر يناير أو فبراير ١٩٨٩ بالقاهرة ، وقد أخذ الطرف الكاميروني علماً بهذا الاقتراح ، ووعد بنقله للسلطات المعنية .

٢ - النقل البحرى :

أبلغ الطرف الكاميروني الطرف المصرى استعداد المسئولين في شركة الخطوط الملاحية الكاميرونية التباحث مع نظرائهم المصريين حول أساليب الاستخدام التكاملي للخطوط البحرية بين دوالا ومارسيليا .

طلب الطرف الكاميروني إفادته عن حجم الحمولات المنقولة بحراً في نطاق التجارة الخارجية بين الدولتين التي تمر بالموانئ الفرنسية ، وكذلك إبلاغه بالاتفاقات القائمة بين مصر وفرنسا في مجال النقل البحرى . وقد أخذ الطرف المصرى علماً بذلك ، ووعد بإحالة الاستفسارات المطلوبة للسلطات المعنية المصرية .

ثالثاً : موضوعات أخرى :

اتفق الطرفان على عقد الدورة القادمة للجنة العليا المشتركة في ياوندي عام ١٩٩٠ في تاريخ يتم تحديده مستقبلاً عن طريق الاتصالات الدبلوماسية .

وقع في القاهرة بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٨ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ولكل منهما نفس الحجية ،،

عن	عن
جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية الكاميرون
الدكتور بطرس بطرس غالي	الدكتور جاك روجيه بوه بوه
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير العلاقات الخارجية

الوفد المصرى

- السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية (رئيس الوفد) .
- السيد / السفير حسان العبادى مدير الصندوق العربي للتعاون الفني .
- السيد / السفير مخلص جبه مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد / السفير نبيل السلاوي مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد / السفير سعد الفرارجي مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية .
- السيد / السفير أحمد طه أمين عام الصندوق المصرى للتعاون الفني لأفريقيا .
- السيد / الوزير المفوض فاروق هدايت ... الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا .
- السيد / الوزير المفوض د. محمود مرتضى مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد / صلاح الدين محمد وزارة التربية والتعليم .
- السيدة / سميحة الجبالي وزارة التعليم العالي .
- السيد / كامل محمود شركة النصر للتصدير والاستيراد .
- السيد / المقدم أحمد عامر وزارة الدفاع .
- السيدة / ليلى الشيخ وزارة الإعلام .
- السيد / المهندس عمرو حمدى وزارة الزراعة .
- السيد / المهندس عبد الله شافعي وزارة الزراعة .
- السيد / جمال حكيم الإدارة العامة للبعثات ـ وزارة التعليم العالي .
- السيد / المستشار عاطف مرسى التمثيل التجارى ـ وزارة الاقتصاد .
- السيد / محمد رضوان هيئة الطيران المدنى .
- السيدة / فريال محمد محمود وزارة التعاون الدولي .
- الآنسة / سعدية محمد نصر الدين وزارة التعاون الدولي .
- السيدة / فريال محمد العوضي وزارة الثقافة .
- السيدة / الدكتورة ثريا مرسى وزارة الصحة .
- السيد / المستشار خالد عثمان وزارة الخارجية .
- الآنسة / المستشار ليلى عمارة وزارة الخارجية .
- السيدة / المستشار سميرة إبراهيم عقداوى وزارة الخارجية .
- السيد / السكرتير الثاني محمد النقلي وزارة الخارجية .
- السيد / السكرتير الثاني ممدوح العشماوي وزارة الخارجية .
- السيد / السكرتير الثالث شريف يوسف عباس وزارة الخارجية .

الوفد الكاميروني

- السيد / الدكتور جاك روجيه بوه بوه وزير العلاقات الخارجية (رئيس الوفد) .
- السيد / إسماعيله موشيلى سفير الكاميرون في القاهرة .
- السيد / كونتونجا مدير إدارة الشئون الأفريقية والآسيوية .
- السيد / عليو موسى .. نائب مدير إدارة الشئون الأفريقية ـ وزارة العلاقات الخارجية .
- السيد / سايدو بوبوي سكرتير عام غرفة التجارة والمناجم والصناعات .
- السيد / عيسى ابيا باج مدير إدارة المنح . وزارة التعليم العالي والإعلام والبحث العلمي .
- السيد / ايليوننو فرانسوا أجزافيه نائب مدير إدارة التعاون الثنائى والخاص وزارة التخطيط واستصلاح الأراضي .
- السيد / مانجا لوسيان مدير إدارة التبادلات التجارية . وزارة التنمية الصناعية والتجارية .
- السيد / أعيسى اونانا مستشار ثان بسفارة الكاميرون في القاهرة .
- السيد / جان جاك كيماجو سكرتير أول بسفارة الكاميرون في القاهرة .
- العقيد مومى مبيدي وزارة الدفاع .

[٦٢] بيان مشترك
زيارة وزير خارجية جمهورية سيراليون
إلى جمهورية مصر العربية
(٧ ـ ١٠ نوفمبر ١٩٨٨)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام السيد الدكتور/ عبد الكريم كروما ـ وزير خارجية جمهورية سيراليون بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ .

وقد رافق وزير خارجية سيراليون وفد على مستوى عال ضم فى عضويته السيد / أ . ت . كومارا ـ وزير الدولة للشئون الحزبية .

وعقدت خلال الزيارة الدورة الثانية للجنة المصرية السيراليونية العليا المشتركة .

وقد استقبل السيد / الرئيس محمد حسنى مبارك ـ رئيس جمهورية مصر العربية ، الدكتور عبد الكريم كروما ، الذى سلم لسيادته رسالة أخوة من السيد الرئيس جوزيف سيدوموموـ رئيس جمهورية سيراليون .

وقد استعرض الوفدان ـ المصرى والسيراليونى ـ العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ، بروح اتسمت بالود والصداقة . وكان هناك تطابقاً فى وجهات النظر حول مختلف القضايا التى تم بحثها .

وقد ناقش الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين ، واتفقا على اتخاذ مزيد من الاجراءات لتدعيمها وتنويعها لتشمل مختلف المجالات . وتحقيقاً لهذا الهدف المشترك تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الحزبى بين الحزب الوطنى الديمقراطى بمصر وحزب مؤتمر كل الشعب بسيراليون ، والبرنامج التنفيذى لاتفاقية التعاون الثقافى والعلمى والفنى المبرمة بين البلدين .

وأكد الجانبان ــ من جديد ــ تأييدهما التام لمنظمة الوحدة الإفريقية . وأشادا بالدور الذى تقوم به من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية فى أفريقيا . وأعربا عن عزمهما على تنفيذ إعلان أديس أبابا الذى أقره رؤساء الدول والحكومات بمناسبة اليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الإفريقية .

وأدان الجانبان ــ بشدة ــ سياسة الفصل العنصرى وغير الإنسانية التى يمارسها نظام بريتوريا . وأعربا عن التزام لا يتزعزع وإصرار أكيد على الاستمرار فى مناصرته لشعب جنوب إفريقيا فى كفاحه ضد التفرقة العنصرية والفصل العنصرى . واعتقاداً منهما بأن القضاء على الفصل العنصرى سيؤدى إلى قيام مجتمع ديمقراطى غير عنصرى فى جنوب إفريقيا قائم على العدل والمساواة الإنسانية ، طالباً المجتمع الدولى بفرض عقوبات اجبارية شاملة ضد جنوب إفريقيا كوسيلة فعالة لإحداث التغيير المنشود بها .

وفيما يتعلق بناميبيا ، أعرب الجانبان عن تأييدهما التام لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال تحت قيادة سوابو ــ ممثله الشرعى الوحيد .

كما أكد الجانبان أيضاً تأييدهما التام لجمهورية أنجولا الشعبية فى جهودها لضمان سيادتها ووحدة أراضيها وتحقيق السلام والمصالحة الوطنية .

وأعاد الجانبان تأكيد تضامنهما مع جمهورية أنجولا الشعبية فى المفاوضات الرباعية الجارية حالياً والتى تستهدف التنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ / ٧٨ بشأن استقلال ناميبيا ، وطالبا الأطراف المعنية بمواصلة مفاوضاتها بنية حسنة ، والعمل على انهائها بنجاح .

وأعرب الجانبان عن ارتياحهما للتطورات الأخيرة بشأن حل المشكلة التشادية ورحبا باستمرار أعمال اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية لمواصلة مساعيها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة .

وطالب الوفدان بتسوية نزاع الصحراء الغربية من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ذات الصلة . ورحبا بقبول الأطراف المعنية للمقترحات التى تقدم بها سكرتير عام الأمم المتحدة فى هذا الشأن . وأعرب الجانبان عن أملهما فى أن يؤدى التوصل إلى حل لهذه المشكلة إلى عودة المغرب إلى منظمة الوحدة الإفريقية .

أعرب الجانبان عن قلقهما البالغ للتخلص من النفايات النووية والصناعية فى إفريقيا مما يشكل جريمة ضد إفريقيا والشعب الإفريقى . كما عبرا عن اصرارهما على وضع حد لهذا الأمر .

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادى الحرج فى إفريقيا ، أكد الوفدان الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأولويات الإفريقى للإنعاش الاقتصادى الذى تم اقراره فى مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادى والتنمية فى إفريقيا (١٩٨٦ ــ ١٩٩٠) . وأعربا عن تأييدهما التام لعقد مؤتمر دولى لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية لإفريقيا وذلك فى أنسب وقت حتى نهاية ١٩٨٩ .

وأكد الجانبان ــ من جديد ــ التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون الإفريقى ــ العربى بما يحقق المصلحة المشتركة لشعبيهما . وأعربا عن رغبتهما فى اتخاذ اجراءات لتحقيق هذا التعاون .

وأعرب الوفدان عن قناعتهما بأن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة ، ووفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، يشارك فيه كافة الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ــ الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، إنما يوفر أفضل إطار للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة .

رحب الجانبان بوقف العمليات الحربية بين العراق وإيران ، وقبول الدولتين لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى ينص على وقف إطلاق النار ، وتسوية سلمية للنزاع بين البلدين .

أعرب الوفدان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع فى لبنان ، وأكدا الحاجة إلى تأييد المؤسسات الشرعية فى لبنان ، وضمان الوفاق الوطنى لصيانة سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه .

أشاد الجانبان بالدور الذى تقوم به حركة الدول غير المنحازة من أجل تحقيق السلام العالمى ، ونزع السلاح النووى ، والتعايش السلمى بين جميع الدول . وأكدا ــ من جديد ــ عن عزمهما على مواصلة العمل من أجل إعلاء مثل

الحركة . وأعربا عن رضائهما عن نتائج مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذى عقد فى نيقوسيا بقبرص فى سبتمبر ١٩٨٨ . كما أكدا الحاجة إلى التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء فى اطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لعدم الانحياز المقرر عقده فى بلجراد عام ١٩٨٩ .

أعرب الدكتور عبد الكريم كروما عن شكره وتقديره للدكتور بطرس بطرس غالى على الاستقبال الحار والودى الذى لقيه وأعضاء وفده خلال زيارتهم لمصر، وقدم دعوة للدكتور بطرس بطرس غالى لزيارة سيراليون زيارة رسمية ، قبلها سيادته بسرور. وقد اتفق على أن يتم تحديد موعدها من خلال القنوات الدبلوماسية .

صدر بالقاهرة يوم التاسع من نوفمبر ١٩٨٨ باللغتين العربية والإنجليزية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية سيراليون
د . عبد الكريم كروما
وزير الخارجية

(٦٣) محضر اجتماع

الدورة الثنائية للجنة المصرية - السيراليونية العليا المشتركة

(٨ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨)

١ - عقدت الدورة الثانية للجنة المصرية ـ السيراليونية العليا المشتركة في القاهرة يومي ٨ و ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

٢ - رأس الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، وفد مصر في حين رأس الدكتور عبد الكريم كروما وزير الخارجية ، وفد سيراليون . تشكيل الوفدين بالملحق ١ ، ٢ على التوالي .

٣ - أقر الجانبان جدول الأعمال ، ملحق ٣ .

استعراض التعاون الثنائي :

٤ - عبر رئيسا الوفدين في البيان الافتتاحي الذي ألقاه كل منهما ، عن رضائهما عن العلاقات الوثيقة والأخوية القائمة بين البلدين واتفقا على اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل تدعيم وتنويع علاقاتهما في كافة المجالات ، وقد لوحظ أن العديد من الاتفاقيات القائمة بين البلدين يجرى تنفيذها بشكل مرضٍ . وأعرب الجانبان عن رغبتهما في متابعة تطبيق أحكام الاتفاقيات التالية :

أ) اتفاقية التجارة .

ب) اتفاقية التعاون الثقافي والتقني والعلمي .

جـ) اتفاقية التعاون الفني المبرمة بين الصندوق المصرى للمعونة الفنية لأفريقيا وحكومة سيراليون .

العلاقات الاقتصادية والتجارية :

٥ - لاحظ الجانبان أن حجم التجارة بين البلدين قد انخفض بدرجة كبيرة ، لهذا أعربا عن عزمهما على تكثيف جهودهما من أجل زيادة التبادل التجاري بين البلدين .

٦ - شرح كل جانب للآخر النظام الاقتصادي السائد في بلاده والتنظيمات التجارية والمالية المعمول بها لديهما .

٧ - قدم وفد سيراليون دعوة لوفد تجارى ومن رجال الأعمال لزيارة سيراليون لاستطلاع الإمكانيات المتوافرة والمتاحة لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين . وسيتم تحديد تاريخ هذه الزيارة بالطرف الدبلوماسية .

٨ - تم التأكيد على أهمية إيجاد اتصالات مباشرة بين الغرف التجارية في البلدين .

٩ - قدم الوفد المصرى مشروع برتوكول لعقد صفقات متكافئة بين البلدين لكي تدرسه السلطات المختصة بسيراليون .

١٠ - قدم الجانبان قوائم بالسلع المتاحة للتصدير وذلك لكي تدرسها السلطات المختصة في البلد الآخر .

١١ - أعرب الجانبان عن قلقهما إزاء ارتفاع تكاليف النقل البحرى والجوى وعدم توافر خطوط ملاحية أو جوية مباشرة بين البلدين مما يشكل عائقًا أمام التبادل التجاري .

١٢ - طالب الجانب المصرى تسوية المبلغ المعلق لدى البنك المركزي بسيراليون منذ عام ١٩٨١ لصالح شركة النصر للتصدير والاستيراد والذي يبلغ قيمته ٣١٤ ألف دولار أمريكي . وفي هذا الصدد تقدم الجانب المصرى باقتراحين لكي يدرسهما الجانب السيراليونى .

أ) أن يسمح لشركة النصر للتصدير والاستيراد أن تشتري بقيمة المبلغ المشار إليه «كاكاو أو بن» من الفائض لدى سيراليون لبيعه لطرف ثالث .

ب) أن يسمح للسفارة المصرية في فريتاون باستخدام المبلغ المشار إليه لشراء مبنى لدار سكن رئيس البعثة أو مبنى للمكاتب . على أن تقوم الحكومة المصرية بتسوية الأمر مع شركة النصر للتصدير والاستيراد باعتبارها شركة حكومية .

وقد أخذ الجانب السيراليوني علمًا بهذا الطلب وأشار إلى أن شركة النصر للتصدير والاستيراد ليست الوحيدة التي تواجه مثل هذا الموقف . وقد تعهد الجانب السيراليوني بإبلاغ هذين الاقتراحين إلى السلطات المعنية بسيراليون .

الخطوط الجوية بين البلدين :

١٣ - لوحظ أن شركة مصر للطيران كانت تقوم بتشغيل خط جوى بين القاهرة وفريتاون بين عام ١٩٦٨ و ١٩٧٦ . إلا أنها قامت بإيقاف الخط الجوى لعدم تحقيقه عائدًا مجزيًا . وقد أكد الجانب المصرى الحاجة إلى إجراء مفاوضات مع الأطراف المعنية . لمنح شركة مصر للطيران نقاط وسط ونقاط نهاية ، على نحو يسمح بإعادة تشغيل الخط الجوى مرة أخرى ، وقد تعهد الجانب السيراليوني ببحث هذا الأمر بهدف إيجاد حل سريع له ، وذلك بالتعاون مع سلطان الطيران المدني بالبلدين وشركتي الطيران الوطنيتين بهما .

البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والتقني والعلمي :

١٤ - في إطار الرغبة المشتركة لتدعيم علاقات التعاون بين البلدين ، اتفق الجانبان على توقيع برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والتقني والعلمي للفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٠ وذلك بواسطة كل من الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية والدكتور عبد الكريم كروما وزير خارجية سيراليون .

العلاقات الثقافية :

١٥ - أبلغ الجانب المصرى الجانب السيراليوني بقرار زيادة عدد مبعوثي الأزهر من ٢٨ إلى ٣٣ مبعوثا ابتداء من عام ١٩٨٩ .

١٦ - أخذ الجانبان علماً بالقرار الذي تم التوصل إليه بمعادلة عدد من الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات والمعاهد المصرية والسيراليونية .

١٧ - أشار الوفد المصرى أن القسم الخاص بتبادل الأساتذة والمحاضرين الوارد في البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والتقني والعلمي ، لم يتم تطبيقه بسبب بعض الصعوبات التي يواجهها الجانب السيراليوني وقد تعهد الجانب السيراليونى بمتابعة دراسة هذا الموضوع بهدف تنفيذ هذا الجزء من البرنامج .

التعاون الفني :

١٨ - أعرب الجانبان عن رضائهما عن تنفيذ برنامج التعاون الفني ، وقد أعرب الجانب السيراليوني عن عميق امتنانه لما يقدمه الجانب المصرى ، من مساهمة في تدريب القوى العاملة السيراليونية ، إلا أن الجانب المصرى قد أشار إلى عدم توفير السكن للخبراء المصريين يعرقل أحياناً تنفيذ برنامج التعاون الفني بين البلدين . وقد وعد الجانب السيراليونى بإبلاغ السلطات المعنية في بلاده بهذه المشكلة بهدف إيجاد حل مبكر لها .

١٩ - وتم بحث طلب الجانب السيراليوني تزويدهم باثنى عشر أستاذاً للتدريس بكلية الطب في فريتاون . وفي هذا العدد أبلغ الجانب المصرى الجانب السيراليونى أنه تم اختيار ثلاثة أساتذة وسيتم إبلاغ السلطات السيراليونية بأسمائهم قريباً .

٢٠ - كما بحث الجانبان طلب الجانب السيراليونى مدربين لكرة القدم والكرة الطائرة . وقد أبلغ الجانب المصرى نظيره بأنه قد تم اختيار مدرب كرة قدم سيتم إبلاغ سلطات سيراليون باسمه قريباً ، وأوضح الجانب المصرى صعوبة توفير مدربين مناسبين . لذلك فقد اقترح على الجانب السيراليونى بأن ينظر في إمكانية المساهمة في التكاليف ، خاصة تحمل جزء من المرتبات على نحو يسهل تعيينهم .

٢١ - طلب الجانب السيراليوني من الجانب المصرى أن يبحث إمكانية تزويده بعميد وثلاثة أساتذة للكلية الإسلامية بمابوراكا . وقد أبلغ الجانب المصرى الجانب السيراليونى بأنه سيدرس هذا الطلب .

٢٢ - أشار الجانب المصرى بأنه قد تم تخصيص أربعين منحة قصيرة المدى مدة كل منها ما بين ١٠ و ١٢ أسبوعاً وذلك بالمركز الدولي المصرى للزراعة لسيراليون خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ . وأنه قد تم الاستفادة من ثماني منح فقط من هذا العدد . وقد أخذ الجانب السيراليونى علماً بهذا الأمر ، وتعهد بالاستفادة بدرجة أفضل من هذه المنح مستقبلاً .

إلا أن الجانب السيراليوني طلب من الجانب المصري النظر في إمكانية تخصيص منح لدورات قصيرة المدى للدرجات الوسطى . وقد أبدى الجانب المصرى استعداده لبحث إمكانية تنظيم مثل هذه الدورات .

٢٣ - كما بحث الجانبان طلب سيراليون تزويدها بخبير في مجال تنظيم وإدارة النظم الصحية . وفي هذا الصدد أبلغ الجانب المصرى الجانب السيراليوني ، بأنه قد تم اختيار ثلاثة خبراء ، سيتم إبلاغ سلطات سيراليون ببياناتهم لاختيار واحد من بينهم .

٢٤ – تقرر عقد الدورة القادمة للجنة المصرية السيراليونية العليا المشتركة بعد عامين في فريتاون بسيراليون وسيتم الاتفاق على الموعد المحدد من خلال القنوات الدبلوماسية .

٢٥ – أعرب الجانبان عن رضائهما عن إتمام أعمال اللجنة بنجاح واتفقت الآراء على أن أعمال الدورة الثانية هذه ، قد مهدت الطريق لتكثيف التبادل بين البلدين في المجالات المختلفة .

وقع في القاهرة بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٨ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن
حكومة جمهورية مصر العربية

د. بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن
حكومة جمهورية سيراليون

د. عبد الكريم كروما
وزير الخارجية

قائمة بأعضاء الوفد المصرى في اجتماعات الدورة الثانية
المصرية ـ السيراليونية العليا المشتركة

ــ السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية (رئيسا للوفد) .
ــ السيد / السفير حسان العبادي مدير الصندوق العربي .
ــ السيد / السفير مخلص جبه مدير الإدارة الثقافية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / السفير نبيل السلاوي مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / سعد الفرارجي مدير الإدارة الاقتصادية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / السفير أحمد طه أمين عام الصندوق المصرى للتعاون الفنيّ لأفريقيا .
ــ السيد / السفير سمير مختار سفير جمهورية مصر العربية بسيراليون .
ــ السيد / الوزير المفوض هلال ناشد نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / الوزير المفوض د. محمود مرتضى مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / الوزير المفوض فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصرى للتعاون الفني لأفريقيا .
ــ السيدة / المستشار سميرة عقداوي الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ــ السيد / عبد المجيد عبد الوهاب مدير إدارة العلاقات الثقافية ـ بوزارة التعليم العالي .
ــ السيد / صلاح الدين الضليفي قسم الاتفاقيات ـ بوزارة التربية والتعليم .
ــ السيدة / فريال العوضي وزارة الثقافة .
ــ السيد / فوزي فاضل الزفزاف جامعة الأزهر .
ــ السيد / المستشار عاطف مرعى إدارة التمثيل التجاري ـ وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .
ــ السيد / عبد الله محمد عبد الرحمن هيئة الطيران المدني .
ــ السيد / مصطفى محمد غنيم شركة مصر للطيران .
ــ السيد / محمد طه عبد الرحمن شركة النصر للتصدير والاستيراد .
ــ السيد / محمد الظايط عبد المنعم شركة النصر للتصدير والاستيراد .
ــ السيد / محمد عمرو حمدى المركز المصرى الدولي للزراعة .
ــ السيد / فاروق قوره إدارة العلاقات الخارجية ـ بوزارة الزراعة .
ــ السيد / الدكتور محمود عادل فريد وزارة الصحة .
ــ السيدة / فريال محمد محمود وزارة التعاون الدولي .
ــ السيدة / سعدية محمد نصر الدين وزارة التعاون الدولي .
ــ السيد / عبد الواحد عبد العزيز مدير إدارة أفريقيا ـ بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة .

قائمة بأعضاء الوفد السيراليوني في اجتماعات الدورة الثانية للجنة المصرية - السيراليونية العليا المشتركة

- السيد / الدكتور عبد الكريم كروما وزير الخارجية (رئيسا للوفد) .
- سعادة / أ . ت . كامارا وزير الدولة للشئون الحزبية .
- السيد / م . ب . حالوم سفير سيراليون بجمهورية مصر العربية .
- السيد / أ. أى جامبي الوكيل الدائم لوزار النقل والمواصلات .
- السيد / و . أ . جونز مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية .
- السيد / م . سانكو بسفارة سيراليون بجده .

اللجنة المصرية السيراليونية العليا المشتركة

الدورة الثانية

القاهرة ٨ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨

جدول الأعمال

أولاً : استعراض القضايا الأفريقية والدولية :

ثانيًا : بحث العلاقات الثنائية :

١ - العلاقات السياسية .

٢ - العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري .

٣ - اتفاقية النقل الجوى .

٤ - العلاقات الثقافية :

أ - البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والفني .

ب - المنح .

جـ - الخبراء .

ثالثاً : موضوعات أخرى .

(٦٤)بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية لجمهورية أفريقيا الوسطى

(١٧ - ١٩ يناير ١٩٨٩)

بناء على دعوة من السيد / ميشيل بيزرا بريا وزير الخارجية لجمهوريةأفريقيا الوسطى ، قام السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ يناير ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة عقدت في بانجي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ يناير ١٩٨٩ الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى برئاسة السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي والسيد / ميشيل بيزرا بريا وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التي حازت رضاء الطرفين .

استقبل الجنرال أندريه كولينبا رئيس الجمهورية ورئيس الدولة والرئيس المؤسس لحزب التجمع الديمقراطي الأفرووسطى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية الذي سلم سيادته رسالة صداقة وتضامن من أخيه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

ومن جهة أخرى ، عقد السيد الدكتور بطرس بطرس غالي اجتماعات مثمرة مع مسئولي الدولة والحزب الآتي بيانهم :

- السيد / موريس مينو رئيس الجمعية الوطنية .
- السيد / جوزيف مابنجي السكرتير التنفيذي لحزب التجمع الديمقراطي الأفرووسطى .
- السيد / جان لوى بسميس وزير التعليم الوطني والتعليم العالي .
- السيد / جان ويليبيرو ساكو وزير الصحة .
- السيد / ميشيل سالي وزير الطاقة والتعدين .
- السيد / تيودور باجا يامبو وزير الزراعة .
- السيد / جان بنجى وزير الثقافة والفنون .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ووزير الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى بالمستوى الممتاز للعلاقات بين الدولتين ، وهي علاقات قائمة في إطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وأعاد الوزيران تاكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما في توثيق وتدعيم وتنويع التعاون بينهما في كافة المجالات .

وفي هذاالصدد تم توقيع بروتوكول التعاون بين حزب التجمع الديمقراطي الأفرووسطى والحزب الوطنى الديموقراطى المصرى ، والبرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والتقني والعلمي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في مجالات الإعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة .

ومن جهة أخرى عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالقضايا الأفريقية والدولية .

وبالإضافة إلى أوجه التعاون في المجال الثنائى ، أعرب الوزيران مجددا عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى بالاستمرار في دعم التعاون الإقليمى وشبه الإقليمى تطبيقًا لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

أخذ الجانبان علمًا بنتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمجموعة الأندوجو الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وأكدا من جديد أن التطبيق الفعلي لهذه النتائج يدعم أسس التعاون في إطار مجموعة الأندوجو . كذلك اتفق الجانبان على التعاون الوثيق من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزاري السادس لمجموعة الأندوجو المقرر عقده في بانجي عام ١٩٨٩ .

أعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومبادئ ميثاقها ، وأكدا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التي تمثل إطارًا للعمل المشترك والتضامن الأفريقي . وفي هذا الصدد أعلن الجانبان عن عزمهما على مواصلة العمل على تطبيق إعلان أديس أبابا الختامي الذي أقره رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨ بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عامًا على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية .

وعند تناول الموقف في الجنوب الأفريقي ، رحب الجانبان بالاتفاقيات التي تم توقيعها يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ بشأن استقلال ناميبيا ، وأعربا عن تطلعهما إلى الاحتفال ـ سوياً ـ بانضمام هذا البلد الأفريقي الجديد إلى كل من منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى .

وفيما يتعلق بمشكلة الأبارتيد والتمييز العنصرى ، فقد ناشد الجانبان مجدداً المجتمع الدولي مواصلة جهوده من أجل القضاء على هذه الممارسات البغيضة .

وبالنسبة للموقف في تشاد ، أكد الجانبان مجددا احترامهما الكامل لسيادة تشاد ووحدة أراضيها ، ورحبا بالجهود التي تبذلها الحكومة التشادية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية . وإعادة السلام . كما رحب الجانبان بتجديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمواصلة جهودها بغية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الليبي ـ التشادي ، وفي هذا الصدد رحب الجانبان باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد أهمية تسوية هذه المشكلة من خلال تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ذات الصلة ، ورحبا بقبول الأطراف المعنية

للمقترحات التي تقدم بها سكرتير عام الأمم المتحدة في هذا الصدد .

وباستعراض الموقف الاقتصادي في أفريقيا ، أعرب الجانبان مجددا عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا . وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولي خاص بالديون الخارجية لأفريقيا . وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الأفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩ كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الأفريقية عقد ندوة خاصة بالديون الخارجية لأفريقيا في القاهرة خلال شهر أكتوبر ١٩٨٩ .

أبدى الجانبان اهتماماً خاصاً بمشكلة الشرق الأوسط ، ورحبا بإعلان دولة فلسطين المستقلة في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان مجددا أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية يهيئ أفضل الفرص للوصول إلى حل سلمي عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد رحب الجانبان بوقف العمليات الحربية بين الدولتين وبقبولهما قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذي نص على وقف إطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي الأفريقي والذي تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك في مستقبل أفضل لجميع الشعوب الأفريقية والعربية .

أكد الجانبان مجددا التزامهما بدعم الدور الأساسي البناء الذي تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمي وتحقيق نزع السلاح النووي والتعايش السلمي بين جميع الدول ، وأعادا تأكيد إيمانهما بسياسة الحركة إزاء الكتلتين كما أعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل إعلاء مثل الحركة ، ورحبا بنتائج مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عقد في نيقوسيا (قبرص) من ١٧ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان الحاجة إلى التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء في إطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المقرر عقده في بلجراد عام ١٩٨٩ .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين وأكدا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لكي يتحقق له الدوام . وفي هذا الصدد أعربا عن أهمية التغيير إلى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة في الساحة الدولية ، ونوها بأثر التقارب بين الشرق والغرب على دول العالم الثالث والقضايا العادلة التي تدافع عنها هذه الدول .

أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل في أن تمتد الإرادة التي حققت المناخ الحالي للوفاق في العلاقات السياسية الدولية ، إلى المجال الاقتصادي بغية إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التي تواجه حالياً مخاطر تهدد خطة التنمية فيها .

وقد أعرب السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي باسم وفده وباسمه الشخصي ـ عن شكره وتقديره للاستقبال الأخوى الحار الذي لقيه ووفده في جمهورية أفريقيا الوسطى . ووجه سيادته دعوة للسيد / ميشيل بيزرا بريا وزير الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية ، وقد قبل السيد / ميشيل بيزرا بريا هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

تم في بانجي في ١٩ يناير ١٩٨٩ .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى
الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية	ميشيل بيزرا بريا وزير الخارجية

(٦٥) محضر اجتماع

الدورة الأولى للجنة المصرية النيجيرية المشتركة

(٢٧ - ٣٠ يناير ١٩٨٩)

١ - عقدت الدورة الأولى للجنة المصرية النيجيرية المشتركة اجتماعاتها بالقاهرة خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ يناير ١٩٨٩ - وقد عقدت الاجتماعات في البداية على مستوى الخبراء ثم على المستوى الوزاري .

٢ - رأس الجانب المصرى في الاجتماعات السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية في حين رأس الجانب النيجيري السيد اللواء ايك عمر ساندا نواتشوكو وزير الخارجية - تشكيل الوفدين بالمرفق (أ) و (ب) على التوالي .

٣ - أقر الجانبان جدول الأعمال . مرفق (جـ) .

٤ - أعرب كل من الوفدين في بيانه الافتتاحي عن رضائه عن العلاقات الودية والأخوية التي تربط بين البلدين - كما أعرب الوفدان عن الأهمية التي يعلقانها على عقد الدورة الأولى للجنة المشتركة لدراسة اتخاذ المزيد من الإجراءات لتدعيم وتنويع علاقاتيهما في كافة المجالات .

استعراض القضايا الأفريقية والدولية :

٥ - استعرض الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك . وقد كان هناك تطابق في وجهات النظر حول كافة الموضوعات التي كانت موضعاً للبحث .

استعراض التعاون الثنائي :

٦ - استعرض الجانبان الاتفاقيات المبرمة بين البلدين والتي يجرى تنفيذها وأعربا عن الرغبة في مواصلة ذلك وهذه الاتفاقيات هي :

اتفاقية الخدمات الجوية الموقعة عام ١٩٦٤ ، الاتفاقية التجارية الموقعة عام ١٩٦٨ ، الاتفاقية الثقافية الموقعة عام ١٩٧٤ ، اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني الموقعة عام ١٩٨١ .

التعليم والثقافة :

٧ - تبادل الجانبان وجهات النظر حول تدعيم وتكثيف علاقاتيهما الثقافية . وفي هذا الصدد تقدم كل منهما بمشروع برنامج تنفيذي للفترة ١٩٨٩ / ١٩٩١ لدراسته . ويتضمن مشروع البرنامج كافة أوجه التعاون المقترحة في هذا المجال . وسوف يحيط كل جانب الجانب الآخر علماً بملاحظاته حول المشروع المقدم من قبله وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية .

الزراعة :

٨ - أعرب الجانبان عن اهتمامهما بتكثيف تعاونهما الزراعي خاصة أن كل منهما يتمتع بخبرة واسعة وطويلة في هذا المجال .

٩ - اتفق الجانبان على أهمية تبادل الزيارات بين المسئولين في البلدين لتحديد أوجه التعاون في المجال الزراعي . وأيضاً على أهمية تبادل المعلومات في هذا القطاع .

١٠ - أعرب الجانب النيجيري عن تقديره للمنح التدريبية التي يقدمها له المركز الزراعي الدولي المصري - واتفق على إبلاغ الجانب النيجيري بالبيانات الخاصة بالبرامج التدريبية للمركز في وقت

مبكر على نحو يسمح له بالاستفادة منها بالكامل .

١١ - اقترح الجانب النيجيري على الجانب المصري التعاون في عدد من المجالات مثل تنمية الموارد المائية ، والري ، واستصلاح الأراضي الصحراوية ، وتكاثر البذور والمصايد . وقد تقدم بطلبات محددة في هذا الصدد تتضمن :

أ) أن يوفد الجانب المصرى ٤ خبراء إلى نيجيريا في مجال إدارة المياه والتحكم فيها وذلك لمدة ٢ - ٣ سنوات .

ب) أن يوفد الجانب النيجيري ٢ - ٤ من مهندسي الري - مستوى متوسط - إلى مصر للتدريب لمدة عام كحد أدنى .

جـ) أن يوفد الجانب النيجيري حوالي ٢٢ خبيراً في المياه الجوفية لمصر للتدريب لمدة أقصاها ١٢ شهراً وذلك في مجال البحث عن المياه .

د) أن يوفد الجانب النيجيري ٤ مسئولين إلى مصر لمدة أسبوعين تقريباً وذلك في مهمة دراسية في مجالات مقاومة التصحر ، والبساتين ، والزينة .

هـ) أن ينتدب الجانب النيجيري ٦ موظفين لمعهد الصحراء بالقاهرة لمدة أقصاها ٦ أشهر .

و) أن يرسل الجانب النيجيري حوالي ٣ موظفين من العاملين بقطاع المصايد للتدريب في مجالس تخطيط وتقييم المشروعات .

وفي مقابل ذلك عرض الجانب النيجيرى تدريب عدد من المصريين بحد أقصى ٣ متدربين وذلك بمعهد التدريب الزراعي والريفي بمدينة أيلورين .

وقد أخذ الجانب المصرى علماً بهذه المقترحات ووافق على بحثها .

١٢ - طلب الجانب المصرى موافاته ببيانات عن نتائج التجارب التي أجراها خبراء مصريون لزراعة الأرز بنيجيريا عام ١٩٨٥ والتجارب التي أجراها النيجيريون على زراعة بذور فول الصويا المصرية .

١٣ - أبدى الجانب المصرى استعداده للتعاون مع نيجيريا في مجال الزيت الصالح للطعام والمستخرج من زيت النخيل لاسيما وأن نيجيريا لها خبرة طويلة في هذا المجال . وقد وافق الجانب النيجيرى على دراسة الأمر .

١٤ - اتفق الجانبان على تشجيع القطاع الخاص بكل منهما للتعاون في المجال الزراعي .

الصحة :

١٥ - بحث الجانبان العلاقات الودية التي تربط بين بلديهما في هذا المجال على امتداد سنوات طويلة .

١٦ - حدد الجانب النيجيري عدداً من المجالات التي يمكن التعاون بين الطرفين بشأنها مثل تدريب العاملين بالصحة . وتبادل الزيارات بين الخبراء في مجالات الأدوية والإمدادات الطبية ، والمنتجات البيولوجية ، والتدريب في مجال إنتاج الأدوية ومراقبة الجودة ، وإنتاج الأدوية والكيماويات ، وتبادل الأساتذة والباحثين بالكليات الطبية والمعاهد العليا الصحية ، والاشتراك في الندوات الدولية والمؤتمرات الصحية التي تعقد بأى من البلدين ، والاستجابة لطلبات نيجيريا من المتخصصين في عدد من المجالات

مثل التحاليل ، والبلهارسيا ، وإنتاج الأمصال ، وتنظيم الأسرة .

١٧ – وتحقيقًا لهذا الغرض ، طرح الجانب النيجيرى مشروع بروتوكول للتعاون الصحي بين البلدين . وقد أبلغ الجانب المصرى الجانب النيجيرى بأنه سيدرس مشروع البروتوكول ويبلغه بملاحظاته عليه من خلال القنوات الدبلوماسية .

الاتصالات :

١٨ – أكد الجانبان أهمية مواصلة تكثيف التعاون والتنسيق بين البلدين في اتحاد البريد العالمي ، والاتحاد الأفريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للأقمار الصناعية ، وهي المنظمات التي يتمتع البلدان بعضويتها .

١٩ – اتفق الجانبان بصفة خاصة على مواصلة تكثيف جهودهما من أجل تدعيم فعالية المنظمة العالمية للأقمار الصناعية .

٢٠ – كما اتفقا على تحسين الخدم البريدية بين بلديهما .

٢١ – أشار الجانب المصرى إلى أنه من المرغوب فيه دمج اتحاد البريد الأفريقي الشامل بأروشا واتحاد البريد الأفريقي بالقاهرة وذلك لكفالة فعالية الخدمات التي تقدمها كلتا المنظمتين .

التعاون الفني :

٢٢ – أبدى الجانبان اهتمامًا خاصًا بالتعاون الفني بين البلدين ، وفي هذا الصدد أوضح الجانب المصري أهمية عقد اتفاقية للتعاون الفني بين الحكومة النيجيرية والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا . وذلك لتسهيل مثل هذا التعاون ، وأشار إلى مشروع الاتفاق الذي قدمه للجانب النيجيري في أوائل ديسمبر ١٩٨٨ للدراسة وقد أوضح الجانب النيجيري أنه يدرس مشروع الاتفاق وسيبلغ الجانب المصري برأيه في شأن هذا الاتفاق من خلال القنوات الدبلوماسية .

٢٣ – اتفق الجانبان على تبادل الخطابات بشأن مجالات التعاون الفني المرغوب فيها وشروطه . كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، لحين توقيع اتفاق التعاون الفني بين الحكومة النيجيرية والصندوق المصري للمعونة الفنية مع أفريقيا .

٢٤ – شرح الجانب المصري لنظيره النيجيري فكرة التعاون الفني الثلاثي ، والذي يدعى بمقتضاها طرف ثالث للتعاون مع الطرفين لتنفيذ أوجه محددة للتعاون الفني بينهما . وقد أخذ الجانب النيجيرى علمًا بوجهات النظر المصرية في هذا الشأن ، وأوضح أن الموضوع سيكون موضعًا لمزيد من الدراسة بواسطة السلطات النيجيرية المختصة .

النقل الجوى والبحرى :

٢٥ – اتفق الجانبان على أن ثمة حاجة لمراجعة اتفاقية الخدمات الجوية الأساسية بما في ذلك الملاحق الخاصة بجداول الخطوط والتي تم توقيعها بين البلدين عام ١٩٦٤ ، والمعمول بها اعتبارًا من يوليو ١٩٦٧ .

٢٦ – طلبت شركة مصر للطيران من السلطات النيجيرية سرعة تحويل مستحقاتها ، والبالغ قدرها ٤،٦٥٦،٧٤٢،٢٢ دولار أمريكي ، منها ٢،٨٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي مستحق لها منذ عام ١٩٨٦ .

٢٧ – أحاط الجانب النيجيري الجانب المصري بالتطورات الأخيرة في مجال صناعة الطائرات

والتي سيكون لها آثار واضحة على اتفاقية الخدمات الجوية المبرمة بين البلدين .

٢٨ - اتفق على ضرورة الشروع قريباً في مراجعة اتفاقية الخدمات الجوية ، وهي المراجعة التي كان من المقرر إجراؤها في ديسمبر ١٩٨٨ ، وذلك إما بلاجوس أو بالقاهرة حسبما يتم الاتفاق عليه من خلال التراسل بين الجانبين .

٢٩ - استعرض الجانبان الصعوبات الناجمة عن عدم توافر خطوط ملاحة منتظمة بين بلديهما ، وأثر ذلك على تدعيم التبادل التجاري بينهما بصفة خاصة .

٣٠ - أعرب الجانب النيجيرى عن أهمية النظر في عقد اتفاقية للنقل البحرى ، تتناول الموضوعات الخاصة باقتسام نقل البضائع وخدمات الموانئ ، والتعاون في موضوعات النقل البحرى بصفة عامة . وقد أخذ الجانب المصرى علماً بالاقتراح النيجيري ووافق على إحالته للسلطات المصرية المختصة لدراسته .

٣١ - طلب الجانب النيجيري من الجانب المصري بصفة رسمية ، تعاونه معه في تنمية وإصلاح وصيانة السفن النهرية وأيضاً تدريب الحرفيين والفنيين بإدارة النقل النهري بنيجيريا . وقد أخذ الجانب المصري علماً بالطلب النيجيرى ووافق على إحالته للسلطات المصرية المختصة لدراسته .

تنمية التجارة :

٣٢ - لاحظ الجانبان انخفاض حجم التجارة بين البلدين بصورة واضحة . لذلك أكد الجانبان ، عزمهما على تكثيف جهودهما لزيادة حجم التجارة بين البلدين خاصة في ضوء الإمكانيات المتوافرة لدى كل منهما في هذا الصدد .

استعراض الاتفاقية التجارية :

٣٣ - اتفق الجانبان على أن ثمة حاجة لعقد اتفاقية تجارية جديدة بين البلدين تأخذ في الاعتبار التجارب السابقة والتطورات الداخلية والإقليمية والدولية في مجالات التجارة والتنمية والتعاون الاقتصادي .

٣٤ - جرت الإشارة إلى مشروعات الاتفاقيات التي سبق للجانب المصري التقدم بها ، لعقد اتفاقية جديدة للتبادل التجاري بين البلدين ، خاصة المشروع المقدم عام ١٩٨٦ . وقد طرح الجانب النيجيري خلال الاجتماعات مشروعاً جديداً للاتفاقية التجارية . وقد أوضح الجانب المصري أنه سيدرس المشروع النيجيري ، ويبدى رأيه بشأنه من خلال القنوات الدبلوماسية .

دور شركة النصر للتصدير والاستيراد :

٣٥ - أشار الجانب المصري إلى تضاؤل الدور الذي تقوم به شركة النصر للتصدير والاستيراد في الأونة الأخيرة ، في تنمية العلاقات التجارية بين البلدين .

ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى عدم توافر نقل بحرى منتظم بين البلدين وإلى انخفاض حجم التجارة بين الطرفين ، على نحو يجعل من المتعذر على شركة النصر للتصدير والاستيراد استئجار بواخر لنقل البضائع بين البلدين على نحو ما كانت تفعله في الماضي ، وقد تم التأكيد على العلاقة التبادلية بين تنمية التبادل التجاري وعقد اتفاقية للنقل البحري بين البلدين .

المستحقات المالية المعلقة :

٣٦ - أشار الجانب المصري إلى المستحقات المالية المعلقة الخاصة بمصريين ، وطلب سرعة

تسويتها وهي المستحقات التي تخص :

أ) شركة الحلبي للنشر :

٦١,٩٦٥ جنيه استرليني .

١٦,٠٢٥ دولار أمريكي

ب) شركة المشهد الحسيني :

٧٩٢٣١,٠٨ جنيه استرليني .

٢٥٢,٦٦١,٣٦ دولار أمريكي .

جـ) شركة التوزيع القومية :

١٣,٦٤٦,٢٣ جنيه استرليني .

وقد أخذ الجانب النيجيري علمًا بهذه المستحقات ووعد بإحالة الموضوع إلى السلطات النيجيرية المختصة لتسويته .

وفي هذا الصدد أعاد الجانب النيجيري تأكيد قرار الحكومة النيجيرية الذي يطالب بتقديم كافة الطلبات المتأخرة والخاصة بالمستحقات المالية ، غير المؤمن عليها ، إلى الحكومة النيجيرية في موعد غايته ١٩٨٧/١٢/٣١ للتحقق منها ودراستها بواسطة بنك تشيس منهاتان بنيويورك .

القطاع الخاص :

٣٧ - أكد الجانبان الأهمية التي يعلقانها على دور القطاع الخاص ، لدى كل منهما في دعم التنمية الاقتصادية والتعاون بين البلدين . وتحقيقًا لهذا الغرض اتفق الجانبان على تشجيع الاتصال المباشر بين الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال التابعة لهما ، وتبادل المعلومات التجارية والزيارات والبعثات التجارية .

٣٨ - كما قررا تشجيع المشروعات المشتركة للقطاع الخاص ، في عدد من المجالات مثل الاستثمار ، والبتروكيماويات ، وصناعة البلاستيك والصناعات المرتبطة بها ، ومشروعات للتصنيع الزراعي مثل طحن الحبوب المحلية كالسرجام ، والذرة والقمح ، وتكنولوجيا المطاط ، وتصنيع المطاط لاستخدامه في صنع إطارات السيارات ، والصناعات الأخرى المرتبطة به ، والتدريب في مجال التكنولوجيا الصناعية .

التعاون العسكري والأمني :

٣٩ - اتفق الجانبان على تنشيط التعاون العسكري بينهما لتدعيم علاقاتهما . وتحقيقًا لهذا الغرض :

أ) اتفق الطرفان على تبادل الزيارات بين كبار الضباط .

ب) وافقت مصر على إمداد نيجيريا بما قد تحتاج إليه من معدات عسكرية (المتقدمة والمتطورة) .

جـ) اتفق الجانبان على التعاون في مجال إنشاء مراكز الصيانة بنيجيريا وذلك باستخدام الخبرة والخبراء المصريين .

د) وافق الجانبان من حيث المبدأ على تبادل المنح العسكرية بالمعاهد العسكرية وكليات أركان الحرب بكل من البلدين .

هـ) تعهدت مصر بإبلاغ نيجيريا بمناهج الدراسات العسكرية مبكرًا ، على نحو يسمح باختيار مرشحين مناسبين .

و) وافقت نيجيريا على أن تزودها مصر بما قد تحتاج إليه من أدوية وأمصال لاستخدام القوات المسلحة .

ز) تعهد الجانب النيجيري بتسليم مصر في أقرب فرصة ممكنة ، قائمة بالسلع النيجيرية المتوافرة التي يمكن استخدامها لتسديد قيمة المنتجات والخدمات التي تطلبهاعندما تدعو الحاجة لذلك .

٤٠ - اتفق الجانبان على أن التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات والمواد المخدرة ، على أن يشمل تعاونهما في هذا الصدد ، منع التهريب وتعقب عملياته والتحقيقات بشأنه .

٤١ - تحقيقًا لهذا الغرض سيدرس الجانب النيجيري مشروع البروتوكول ، الذي تقدم به الجانب المصري بهدف التوقيع عليه في أقرب فرصة ممكنة .

موضوعات أخرى :

٤٢ - تقرر عقد الدورة القادمة للجنة المصرية النيجيرية المشتركة عام ١٩٩٠ بنيجيريا . وسيتم تحديد التاريخ من خلال القنوات الدبلوماسية .

٤٣ - أعرب الجانبان عن رضائهما عن أعمال الدورة الأولى للجنة المشتركة ، والتي تم عقدها في جو من الأخوة والتفاهم المشترك ، وأعربا عن رغبتهما في العمل من أجل تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه خلال الدورة .

٤٤ - وفي ختام الدورة أعرب اللواء أ . و . س . نواتشوكو - وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية عن امتنانه العميق وتقديره للدكتور / بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، على التسهيلات التي تم تقديمها لعقد الدورة ، وعلى تعاون الجانب المصرى مع الجانب النيجيرى مما أدى إلى نجاح مداولاتهما . كما وجه دعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية لحضور الدورة الثانية للجنة المصرية - النيجيرية المشتركة بنيجيريا .

عن	عن
جمهورية مصر العربية	جمهورية نيجيريا الاتحادية
دكتور / بطرس بطرس غالي	اللواء / ايك عمر ساندا
وزير الدولة للشئون الخارجية	نواتشوكو
	وزير الخارجية

تشكيل الوفد المصري

١ – السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .

٢ – السيد / السفير حسان العبادي مدير الصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية .

٣ – السيد / السفير مخلص جبه مدير إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الخارجية .

٤ – السيد / السفير سعد الفرارجي مدير إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .

٥ – السيد / السفير / أحمد طه مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

٦ – السيد / السفير نبيل السلاوي مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .

٧ – السيد / السفير محمد عبد السلام نائب مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .

٨ – السيد / السفير محمد سليمان سفير جمهورية مصر العربية في نيجيريا .

٩ – السيد / الوزير المفوض هلال ناشد نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .

١٠ – السيد / الوزير المفوض فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

١١ – السيد / الوزير المفوض محمود سليمان نائب مدير إدارة الأمن بوزارة الخارجية .

١٢ – السيدة / المستشار سميرة عقداوي بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .

١٣ – السيد العميد أحمد فتحي ندا .. وزارة الداخلية .

١٤ – السيد / مجدى محمد عبد الصمد .. وزارة الزراعة .

١٥ – السيد / أحمد إبراهيم أمين .. وزارة التعليم .

١٦ – السيد / عبد المجيد عبد الوهاب .. وزارة التعليم العالي .

١٧ – السيدة / شويكار شافعي حسن .. وزارة الثقافة .

١٨ – السيدة / نجاة على سعيد .. المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

١٩ – السيدة / ليلى الشيخ .. اتحاد الإذاعة والتليفزيون .

٢٠ – السيد / عبد الرحمن نور الدين .. مجمع البحوث الإسلامية .

٢١ – السيد / الدكتور محمد مصطفى الخولي .. هيئة الأدوية .

٢٢ – السيد / الدكتور صلاح الدين سلام مدكور .. وزارة الصحة .

٢٣ – السيدة / فريال محمد محمود .. وزارة التعاون الدولي .

٢٤ – السيد / عبد الله شافعي عبد الله .. وزارة الزراعة .

٢٥ – السيد / العقيد عادل محمد نافع .. وزارة الداخلية .

٢٦ – السيد / العميد أحمد عوض صالح .. وزارة الدفاع .

٢٧ – السيد / عبد الوهاب محمود شعبان .. شركة النصر للتصدير والاستيراد .

٢٨ – السيد / المهندس محمد شريف الناظر .. شركة المقاولون العرب .

٢٩ - السيد / أحمد إبراهيم على .. التمثيل التجاري .

٣٠ - السيد / عاطف أحمد مرسى .. التمثيل التجاري .

٣١ - السيد / أحمد على عطية .. مصر للطيران .

٣٢ - السيد / مصطفى رأفت محمد .. مصر للطيران .

٣٣ - السيد / محمد نديم رياض .. هيئة الطيران المدني .

٣٤ - السيد / نبيل عبد الحميد حسن .. رئاسة الجمهورية .

تشكيل الوفد النيجيرى

١ - السيد / اللواء أى أو اسم نواتشوكو وزير الخارجية .

٢ - السفير أي اس جيماتا مدير عام وزارة الطيران المدني .

٣ - السفير زد م كازاوري نائب مدير عام الإدارة الأفريقية .

٤ - السفير يو بي والي سفير نيجيريا بمصر .

٥ - كولونيل إيه بي يو أوياراجي مستشار عسكري .

٦ - الدكتور ديفيد ويست مساعد مدير عام وزارة الزراعة .

٧ - الدكتور جي إيه ويليامز مدير عام وزارة الصحة .

٨ - السيد / أي تي ايسبانجا مساعد مدير عام وزارة التجارة .

٩ - السيد / أي ايى ايبواه مساعد مدير عام إدارة العلاقات الاقتصادية الثنائية .

١٠ - السيد / مصطفى سام مساعد مدير عام إدارة شمال أفريقيا .

١١ - السيد / إيى إيى ادوبور ..مستشار .

١٢ - السيد / أيى دى أوسوغاكنديه سكرتير ثان .

مرفق (جـ)

جدول أعمال
الدورة الأولى
للجنة المصرية ـ النيجيرية المشتركة
(٢٧ - ٣٠ يناير ١٩٨٩)

١ - استعراض القضايا الأفريقية والدولية .

٢ - التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني :

أ ـ التعليم والثقافة

استعراض البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية ، المنح ، الخبراء ، برامج التدريب ، المحاضرين .

ب ـ الزراعة ـ جـ ـ الصحة ـ د ـ الاتصالات ـ هـ ـ التعاون الفني ـ و ـ النقل الجوى والبحري .

٣ - تنمية التجارة :

أ ـ مراجعة مشروع الاتفاقية التجارية .

ب ـ دور شركة النصر للاستيراد والتصدير .

٤ - القطاع الخاص .

٥ - التعاون العسكري والأمني .

٦ - موضوعات أخرى .

(٦٦) محضر اجتماع

الدورة الأولى

للجنة المصرية - التنزانية المشتركة

(١١ - ١٢ فبراير ١٩٨٩)

١ - عقدت الدورة الأولى للجنة المصرية ـ التنزانية المشتركة اجتماعاتها في القاهرة خلال الفترة من ١١ إلى ١٢ فبراير ١٩٨٩ .

٢ - رأس الجانب المصري في هذه الاجتماعات السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي ـ وزير الدولة للشئون الخارجية ، ورأس الجانب التنزاني السيدة / أمينة سالم على ـ وزيرة الدولة للشئون الخارجية .

(تشكيل الوفدين المرفق « أ » و« ب » على التوالي) .

٣ - أقر الجانبان جدول الأعمال (مرفق « جـ ») .

٤ - أعرب كل من الوفدين في بيانه الافتتاحي عن رضائه عن العلاقات الودية والأخوية التي تربط بين البلدين ، كما أعرب الوفدان عن الأهمية التي يعلقانها على عقد الدورة الأولى للجنة المشتركة لدراسة اتخاذ المزيد من الإجراءات لتدعيم وتنويع علاقاتهما في كافة المجالات .

استعراض القضايا الأفريقية والدولية :

٥ - استعرض الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، وكان هناك تطابق في وجهات النظر حول كافة الموضوعات التي تناولها البحث .

استعراض التعاون الثنائي :

٦ - استعرض الطرفان العلاقات الثنائية بين البلدين ، وأعربا عن تصميمهما على تدعيم هذه العلاقات في كافة المجالات ، وتحقيقاً لذلك تم التوقيع على الاتفاقيات المذكورة :

أ ١ اتفاقية إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي .

ب ـ اتفاق تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي للفترة من ٨٩ / ١٩٩١ .

الثقافة :

٧ - تبادل الجانبان وجهات النظر بشأن تشجيع وتنمية علاقاتهما الثقافية . وفي هذا الصدد ، قدم الجانب المصري مشروعاً لبرنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي للفترة ١٩٨٩ / ١٩٩١ ، يتضمن مختلف الأوجه المقترحة للتعاون في هذا المجال . وقد راجع الجانبان مشروع البرنامج وتمت الموافقة عليه وعرضه لموافقة وتوقيع الوزيرين .

التعليم :

٨ - بحث الجانبان الصعوبات التي تحول دون الاستفادة الكاملة من المنح المقدمة من حكومة مصر إلى حكومة تنزانيا وخاصة موضوع معادلة الشهادات الدراسية . وأكدا ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لهذه الصعوبات حتى يمكن تحقيق الاستفادة من هذه المنح اعتباراً من العام الدراسي القادم .

٩ - عبر الجانب التنزاني عن حاجته إلى تدريب بعض الطلبة التنزانيين في المعاهد المصرية ، في

مجال تأهيل المدرسين ، ومجال الموسيقى . وقد رحب الجانب المصري بتلقى التفاصيل الخاصة بهذه الطلبات من خلال القنوات الدبلوماسية .

الصحة :

١٠ - استعرض الجانبان التعاون القائم بين بلديهما في مجال الصحة منذ عدة سنوات .

١١ - وقد قدم الجانب التنزاني طلبًا بشأن إيفاد الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، لعدد عشرة أطباء إضافيين ، على نفقة الصندوق (في مجالات الولادة وأمراض النساء والأشعة والتخدير والممارسة العامة) . وعبر الجانب المصري عن موافقته على الاستجابة لهذا الطلب عقب إبلاغه بتأكيد الحكومة التنزانية استعدادها لتوفير الترتيبات الضرورية للإعاشة .

السياحة والمصادر الطبيعية :

١٢ - قدم الجانب التنزاني منحتين دراسيتين للطلبة المصريين في معهد «مويكا للحياة البرية » ، بتنزانيا . وقد عبر الجانب المصري عن تقديره لهذا العرض ، ووافق على النظر فيه بعد الحصول على التفاصيل اللازمة .

١٣ - واستعرض الجانبان إمكانيات التعاون في مجال السياحة ، وخاصة بالنسبة لتبادل المعلومات والإحصاءات وبرامج التدريب .

الإعلام :

١٤ - ناقش الجانبان وسائل التعاون في مجال الإعلام والاتصال وتبادل الأنباء من خلال وكالتي الأنباء المحليتين (الشرق الأوسط والأنباء التنزانية) والمطبوعات والدوريات .

١٥ - واتفق الجانبان كذلك على تبادل الطلبة لدراسة تقنيات الإعلام والصحافة ، وتبادل البرامج التليفزيونية والإذاعية .

١٦ - واتفق الجانبان في الرأى حول أهمية وجود الفيلم المصري ، بالسوق التنزانية ، ودوره في تدعيم العلاقات الثقافية بين البلدين .

التجارة :

١٧ - اتفق الطرفان على الحاجة إلى تدعيم العلاقات التجارية بين البلدين ، واتفقا على مبدأ عقد صفقة متكافئة تتضمن سلعًا غير تقليدية من الجانب التنزاني مثل : الماشية واللحوم ، الجلود المدبوغة وغير المدبوغة ، الشاي المخلوط المعبأ ، حبوب عباد الشمس ، الأخشاب ، بنور القطن ، مواد الدباغة (الميموزا) ، السمسم ، أى سلع أخرى غير تقليدية .

ومن الجانب المصري ، تدخل السلع التالية ضمن الصفقة المتكافئة وهي : الأدوية والمنتجات الطبية ، ألواح وقوالب الألمنيوم ، ألواح الصلب المطوية ، الأقلام المصرية .

١٨ - بحث الجانبان إمكانية تصدير المنتجات الطبية المصرية إلى تنزانيا ، أما عن طريق صفقة مباشرة ، أو من خلال صفقة متكافئة ، يتم من خلالها تبادل سلع غير تقليدية ، في مقابل المنتجات الطبية .

١٩ - اتفق الجانبان على تشجيع اشتراك كل من القطاع الخاص والحكومي في المعارض الدولية التي تقام في كلاالبلدين ، كخطوة عملية في اتجاه تشجيع التبادل التجاري بينهما .

٢٠ – أبدى الطرفان اهتماماً بضرورة تبادل الوفود التجارية بين البلدين من قبل تنظيمات القطاع الخاص مثل غرف التجارة والصناعة في البلدين ، من أجل تبادل المعلومات والاتصالات التي تستهدف تنمية العلاقات التجارية بينهما .

٢١ – أعرب الجانبان عن رضائهما للدور الذي يلعبه فرع شركة النصر للتصدير والاستيراد في دار السلام التي تسهم في تنمية العلاقات التجارية بين البلدين ، وأعربا عن الحاجة إلى تسهيل مهمتها من أجل العمل على تذليل العقبات التي تواجه المعاملات الجارية بين البلدين .

٢٢ – ناقش الجانبان تشجيع إمكانيات الاستثمار في تنزانيا ، وأعرب الجانب المصري عن حاجته للحصول على قوانين الاستثمار التنزانية من خلال القنوات الدبلوماسية .

الزراعة :

٢٣ – أخذ الجانب المصري علماً بمشروع اتفاقية إنشاء مزرعة مشتركة الذي قدمه الجانب التنزاني إلى السلطات المختصة في وزارة الزراعة المصرية للدراسة . وكانت وزارة الزراعة قد سبق لها أن أرسلت وفداً إلى تنزانيا في شهر سبتمبر ١٩٨٧ من أجل تفقد الموقع المقترح للمشروع . وقد أعرب الجانب التنزاني عن رغبته في إرسال وفد إلى القاهرة ، أو استقبال وفد مصري في دار السلام من أجل العمل على تحقيق تنفيذ هذا المشروع . وقد اتفق الجانبان على أن يحدد الجانب المصري الجهة المختصة التي ستتولى تنفيذ المشروع في اجتماع الدورة القادمة للجنة المشتركة ، في ضوء تحديد الجانب التنزاني لهيئة تنمية حوض روبيجي (روبادا) لتكون هي الجهة المسئولة عن تنفيذ المشروع .

النقل الجوي :

٢٤ – أعرب الجانب المصري عن رغبته في إعادة النظر في اتفاقية الخدمات الجوية الأساسية ـ الموقعة عام ١٩٧٨ ـ وطالب بإعادة المفاوضات بين السلطات المختصة في كلا البلدين في البنود التالية :

أ ـ السماح للطائرات المصرية بنقل البضائع بين البلدين أو تحديد خدمات النقل الجوي .

ب ـ السماح لشركات مصرية أخرى للعمل بين البلدين في مجال الطيران .

جـ ـ ممارسة حق النقل بين دار السلام ونيروبي والعكس .

د ـ تعيين نقاط فيما وراء دار السلام لربط دول شرق أفريقيا بجمهورية مصر العربية .

هـ إلغاء القيود المفروضة على حمولة الطائرات المصرية ، من أجل تشغيلها بصورة اقتصادية وأكثر كفاءة ، حيث لا يسمح حالياً إلا بطائرات البوينج ٧٠٧ فقط .

مجالات التعاون الأخرى :

٢٥ – درس الجانبان مختلف أوجه التعاون في مجال الأمن الداخلي ومكافحة المخدرات وتنظيم المرور ، وقررا استمرار تعاونهما في ذلك المجال ، من خلال السلطات المختصة في كلتا الدولتين .

٢٦ – كذلك ناقش الجانبان أهمية تدعيم التعاون بين مؤسسات النشاط النسائي في كل من البلدين .

شئون أخرى :

٢٧ ـ تقرر عقد الدورة القادمة للجنة المصرية ـ التنزانية المشتركة عام ١٩٩١ بتنزانيا . وسيتم تحديد التاريخ من خلال القنوات الدبلوماسية .

٢٨ – أعرب الجانبان عن رضائهما عن أعمال الدورة الأولى للجنة المشتركة والتي تم عقدها في جو من الأخوة والتفاهم المشترك . وأعربا عن عزمهما على العمل من أجل تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه خلال الدورة .

٢٩ – وفي ختام الدورة ، أعربت السيدة / أمينة سالم علي – وزيرة الدولة للشئون الخارجية في جمهورية تنزانيا المتحدة ، عن تقديرها للسيد / الدكتور بطرس بطرس غالي – وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، للتسهيلات التي تم تقديمها لعقد اجتماعات الدورة ، وعلى تعاون الجانب المصري مع الجانب التنزاني مما أدى إلى نجاح مداولاتهما . كما وجهت دعوة للسيد / الدكتور بطرس بطرس غالي – وزير الدولة للشئون الخارجية . لحضور الدورة الثانية للجنة المصرية – التنزانية المشتركة بتنزانيا .

وقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٣ باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة
دكتور بطرس بطرس غالي	أمينة سالم على
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزيرة الدولة للشئون الخارجية

تشكيل الوفد المصري

١ - السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .

٢ - السيد / السفير محمد وفاء حجازي مساعد وزير الخارجية .

٣ - السيد / السفير مخلص جبه مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية

٤ - السيد / السفير سعد الفرارجي مدير إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .

٥ - السيد / السفير محمد عبد السلام نائب مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .

٦ - السيد / السفير باهر الصادق سفير جمهورية مصر العربية في دار السلام .

٧ - السيد / الوزير المفوض هلال ناشد نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .

٨ - السيد / الوزير المفوض فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

٩ - السيد / الوزير المفوض ممد هنائى بإدارة الصحافة والإعلام بوزارة الخارجية .

١٠ - السيد / السكرتير الأول أحمد القويسني بمكتب مساعد وزير الخارجية .

١١ - السيد / السكرتير الثاني رمضان بكر بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .

١٢ - الأنسة سلوى حلاوه بالإدارة الثقافية بوزارة الخارجية .

١٣ - السيد / المهندس عبد الله الشافعي وزارة الزراعة .

١٤ - السيد / الوزير المفوض محمد شعراوي وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

١٥ - السيد / السكرتير الثاني محمد ناجي سالم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

١٦ - السيد / الدكتور مصطفى إبراهيم وزارة الصحة .

١٧ - السيد / مصطفى الحصرى وزارة الصحة .

١٨ - السيدة / ليلى الشيخ وزارة الإعلام .

١٩ - السيد / عبد المجيد عبد الوهاب محمد وزارة التعليم العالي .

٢٠ - السيدة / نبيلة الخضري وزارة السياحة .

٢١ - السيد / سمير الميداني المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

٢٢ - الأستاذ / عبد الله عبد الرحمن هيئة الطيران المدني .

٢٣ - السيد / أحمد أمين مدير عام العلاقات الثقافية .

٢٤ - السيد / سامي غنيم وزارة الثقافة .

٢٥ - السيدة / شويكار شافعي وزارة الثقافة .

٢٦ - السيد / مصطفى زكي طه الغرفة التجارية .

٢٧ - السيد / عبد الحميد شاهين جامعة الأزهر .

الوفد التنزاني

١ – السيدة أمينة سالم على وزيرة الدولة للشئون الخارجية .

٢ – السيد تيمور صالح جمعة وزير المواصلات والأعمال .

٣ – السفير محمد على فوم سفير تنزانيا في القاهرة .

٤ – السيد جيمبى سيد إبراهيم مساعد مدير إدارة التعاون الدولي والتمويل الخارجي .

٥ – السيد س. أ . مبانا مدير إدارة التعاون الثنائي بوزارة الخارجية التنزانية .

٦ – السيدة ج . س . نديجيلل سكرتير أول بوزارة الخارجية التنزانية .

٧ – السيدة عائشة سيد عمر سكرتير أول السفارة التنزانية في القاهرة .

٨ – السيد أ. نجوندو خبير اقتصادي بوزارة الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية بتنزانيا .

٩ – السيد باستورى م . د. . ماسومهي بوزارة الصناعة والتجارة التنزانية .

مرفق (جـ)

جدول أعمال الدورة الأولى للجنة المصرية ـ التنزانية المشتركة
(١١ - ١٢ فبراير ١٩٨٩)

١ – استعراض القضايا الأفريقية والدولية .

٢ – التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني .

أ ـ التعليم والثقافة ويشمل :

استعراض البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية ، المنح ، الخبراء ، برامج التدريب ، المحاضرين .

ب ـ الزراعة ـ جـ ـ الصحة ـ د ـ الاتصالات ـ هـ ـ التعاون الفني ـ و ـ النقل الجوى .

٣ – تنمية التجارة :

وتشمل المزرعة المشتركة ، دور شركة النصر للاستيراد والتصدير .

٤ – القطاع الخاص .

٥ – موضوعات أخرى .

(٦٧) بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للتعاون الدولي بجمهورية زائير لجمهورية مصر العربية

(١٢ - ١٦ مارس ١٩٨٩)

بناء على دعوة من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، قام السيد المواطن موبوتو نيوا وزير الدولة للتعاون الدولي لجمهورية زائير بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٢ إلى ١٦ مارس ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة ، عقدت في القاهرة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ مارس ١٩٨٩ الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية ـ الزائيرية برئاسة السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي ، والسيد المواطن / موبوتو نيوا وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التي حازت رضا الطرفين .

وقد استقبل السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية السيد وزير الدولة للتعاون الدولي لجمهورية زائير الذي أبلغ سيادته رسالة صداقة وتضامن شفوية من السيد الماريشال موبوتو سيسي سيكو الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير لإبلاغها للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصري ، والسيد وزير الدولة للتعاون الدولي لجمهورية زائير بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وهي علاقات قائمة في إطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما في توثيق وتكثيف وتنويع التعاون بينهما في كافة المجالات .

ومن جهة أخرى ، عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالمشاكل الأفريقية والدولية الراهنة ، ووعدا باستمرار التشاور بينهما على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة للبحث عن حلول لهذه المشاكل .

وبالإضافة إلى أوجه التعاون في المجال الثنائى ، أعرب الوزيران مجددا عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير بالاستمرار في دعم التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي ، تطبيقًا لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

أخذ الجانبان علمًا بنتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمجموعة الأندوجو الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وأكدا من جديد ، اقتناعهما بأن التطبيق الفعلي لهذه النتائج يدعم أسس التعاون في إطار مجموعة الأندوجو ، كذلك اتفق الجانبان على التعاون الوثيق بينهما من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزاري السادس لمجموعة الأندوجو المقرر عقده في عام ١٩٨٩ .

وباستعراض الموقف الاقتصادي في أفريقيا ، أعرب الجانبان مجددا عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا ، وأشادا بالنتائج الإيجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الأفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولي خاص بالديون الخارجية لأفريقيا .

وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الأفريقية بغيةعقد هذا المؤتمر قبل نهاية ١٩٨٩ . كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الأفريقية بعقد ندوة دولية خاصة بالديون

الخارجية لأفريقيا في القاهرة خلال شهر أغسطس ١٩٨٩ .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي - الأفريقي ، والذي تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك في مستقبل أفضل لجميع الشعوب الأفريقية والعربية .

أكد الجانبان مجدداً التزامهما بدعم الدور الأساسي البناء الذي تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمي اللازم لتعاون الدول مع بعضها البعض .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وأكدا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لكي يتحقق له الدوام . وفي هذا الصدد ، أعربا عن أهمية التغيير إلى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة في الساحة الدولية .

أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل في أن تمتد الإرادة التي حققت المناخ الحالي للوفاق في العلاقات السياسية الدولية ، إلى المجال الاقتصادي بغية إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التي تواجه حالياً مخاطر تهدد خطط التنمية .

تطبيقاً لبروتوكول التعاون الموقع في عام ١٩٨٧ بين البلدين في مجال الطاقة وبهدف الاستفادة من الطاقة الكهربائية والمائية الموجودة في جمهورية زائير ، اتفق الطرفان على القيام بدراسات جدوى لمشروع ربط شبكتي الكهرباء في البلدين . وفي هذا الصدد قررا إعادة تأكيد الاتصالات التي سبق أن قامت بها الدولتان بطريقة منفردة مع بنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل الحصول على التمويل اللازم لهذه الدراسة .

وقد أعرب المواطن موبوتو نيوا عن شكره وشكر وفده للاستقبال الأخوى الحار الذي لقيه ووفده بجمهورية مصر العربية ، وجدد سيادته الدعوة الموجهة للسيد الدكتور عاطف صدقى والسيد الدكتور بطرس غالي هذه الدعوة بسرور ، وسوف يتم تحديد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

حرر في القاهرة بتاريخ ١٥ مارس ١٩٨٩ .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية زائير
دكتور / بطرس بطرس غالي	موبوتو نيوا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الدولة للتعاون الدولي

(٦٨) محضر اجتماع

الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة

المصرية - الزائيرية

(١٣ - ١٥ مارس ١٩٨٩)

تطبيقًا للاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي والاجتماعي الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٧٤ ، قد انعقدت الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية - الزائيرية في القاهرة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ مارس ١٩٨٩ .

وقد رأس الجانب المصري السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

وقد رأس الجانب الزائيري السيد المواطن موبوتو نيوا وزير الدولة للتعاون الدولي .

وقد اشترك السيد المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة لجمهورية مصر العربية في أعمال الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية - الزائيرية . ومرفق بهذا المحضر ملحق يتضمن قائمة بأعضاء الوفدين .

وقد رأس الوزيران الجلسة الافتتاحية وأشادا في البيان الافتتاحي الذي ألقاه كل منهما ، بالنتائج الإيجابية التي تحققت منذ عقد الدورة الثالثة وأكدا بصفة خاصة على ضرورة توسيع مجالات التعاون بين البلدين بغية دعم الإنجازات التي تم تحقيقها .

وقد قام رئيسا الوفدين باستعراض الأوضاع السياسية والاجتماعية في أفريقيا ،

وبعد انتهاء الجلسة الافتتاحية بحثت اللجنة وأقرت جدول الأعمال التالي :

التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري .

أعرب الطرفان عن رغبتهما في زيادة تنمية التبادل التجاري بين البلدين وبحث مختلف الوسائل الكفيلة بتنويع مجالات التبادل التجاري ، خاصة عن طريق تكثيف الاتصالات بين رجال الأعمال في البلدين الذي تمثلهم الجمعية المصرية لرجال الأعمال ، والجمعية الوطنية للمؤسسات الاقتصادية الزائيرية .

وقد قدم الجانب المصري للجانب الزائيري مشروع اتفاق لإنشاء غرفة تجارية مصرية - زائيرية مشتركة .

اتفق الجانبان على تأجيل بحث البرتوكول السنوى للصفقة المتكافئة بين البلدين ، إلى حين زيارة وفد رجال الأعمال الزائيريين إلى القاهرة في مايو ١٩٨٩ .

أعرب الجانب الزائيري عن رغبته في توقيع بروتوكول لحماية الاستثمارات بين البلدين وذلك من أجل إقامة روابط بين القطاع الخاص في كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير .

أخذ الجانب المصري علمًا بذلك ووعد بمتابعة دراسة البرتوكول وإخطار الجانب الزائيري بملاحظاته عليه وذلك في أقرب فرصة .

سلم الجانب المصري للجانب الزائيري مشروعًا بخصوص تنظيم أسبوع تجاري مصري في زائير،

وقد أخذ الجانب الزائيري علمًا بذلك ووعد بإخطار السلطات المختصة . ومن ناحية أخرى سلم الجانب الزائيري للجانب المصري وثائق عن السوق الدولية لكنشاسا للتعريف بها ،

٢ - التعاون في مجال الطاقة :

إلحاقًا للبيان المشترك الموقع في القاهرة بتاريخ ١٤ يونية ١٩٨٧ بين السيد وزير الكهرباء والطاقة في جمهورية مصر العربية ووزير الدولة الزائيري للمناجم والطاقة ، وعطفًا على تبادل الخطابات بين السلطات المختصة ، اتفق الطرفان على القيام بدراسة جدوى فنية اقتصادية لمشروع ربط شبكتي الكهرباء لدول محور مصر - زائير ، بدءًا من سد أنجا في زائير وحتى أسوان في مصر .

وبالإضافة إلى ذلك اتفق الطرفان على توقيع خطاب مشترك لطلب تمويل هذا المشروع موجه إلى البنك الأفريقي للتنمية تأكيدًا للطلبين اللذين سبق إرسالهما منفصلين للبنك من جانب كل طرف وإرساله في وقت لاحق .

ويبلغ حجم التمويل المطلوب حوالي ٦ ملايين وحدة حسابية في إطار البنك الأفريقي للتنمية في صورة منحة لكل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير .

وسوف يتفق الطرفان على قائمة المكاتب الاستشارية التي سيلجأن إليها للقيام بدراسة الجدوى عند انعقاد اللجنة الفرعية للطاقة ، المتوقع عقدها في كنشاسا خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد التزم الطرفان بتكثيف الاتصالات الجارية مع الدول التي ستستفيد من هذا المشروع .

وقد أحاط الجانب المصري الجانب الزائيري علمًا بالطلب الذي قدمته هيئة كهرباء مصر للانضمام إلى اتحاد منتجي وناقلي وموزعي الطاقة الكهربائية في أفريقيا .

٣ - النقل الجوي والبحرى :

وعند دراسة تنمية التبادلات التجارية بين الدولتين ، لاحظ الطرفان بأسف أن الاتفاق الجوي الموقع في كنشاسا في ٧ مايو ١٩٨٢ لم يتم تطبيقه . وقد اقترح الجانب المصري تحديث الاتفاق وقدم للجانب الزائيري وثائق تحتوي على الاقتراحات الخاصة بالنقاط التالية .

١ - أمن الطيران .

٢ - تحويل إيرادات شركات الطيران .

٣ - تعريف البضائع التي يتم نقلها .

٤ - توسيع الاتفاق ليشمل أكثر من شركة في الدولتين .

وقد استلم الجانب الزائيري هذه الاقتراحات ووعد بإبلاغها إلى السلطات المختصة .

وقد سلم الجانب الزائيري بدوره مشروع اتفاق للنقل البحري للجانب المصري الذي وعد بإبلاغه إلى السلطات المختصة .

٤ - التعاون الثقافي والتقني والعلمي :

أشاد الطرفان بالجهود المبذولة في هذا المجال واتفقا على تبادل الوثائق الخاصة بتنظيم التعليم العالي والجامعي في كل من الدولتين بغية دراسة معادلة الشهادات واتفقا على عقد لجنة فنية في كل من مصر وزائير للتوصل إلى اتفاق على مبادئ هذه المعادلات .

أعرب الجانب الزائيري عن رضائه بالنسبة للمساعدة الفنية التي يقدمها الخبراء المصريون الذين يعملون في زائير ، في إطار الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية ، وأعرب الجانب

الزائيري عن رغبته في زيادة عدد هؤلاء الخبراء في مجال الزراعة والتعليم الفني والسياحة . وقد أخذ الجانب المصرى علماً بذلك . وإن كان قد طلب تذليل مشكلة الإسكان التي يتعرض لها الخبراء المصريون ، حيث تلتزم الحكومة الزائيرية بتوفير السكن طبقاً للاتفاق المبرم في هذا الصدد ، وقد أخذ الجانب الزائيري علماً بهذه الملاحظة ووعد بإبلاغها إلى السلطات المختصة .

ونظراً لما لوحظ من إلغاء بعض المنح المخصصة للجانب الزائيري نتيجة لأسباب مختلفة من ضمنها التأخير في إخطار المبعوثين ، فقد اتفق الطرفان على وضع برنامج يشمل ثلاث سنوات قادمة .

أثار الجانب الزائيري مشكلة إسكان المبعوثين الزائيريين وأعرب عن رغبته في إيجاد حل لها .

وقد أخذ الجانب المصري علماً بذلك ووعد بدراسة إمكانات حل مشكلة الإسكان بالتنسيق مع السفارة الزائيرية بالقاهرة .

وبالنسبة لمستوى البعثات الدراسية ، ذكر الجانب المصري أنه قد تمت زيادة البدل النقدي للمبعوثين في السنة الماضية ، ومع ذلك فقد وعد الجانب المصري بدراسة هذا الموضوع مع السلطات المعنية .

أعرب الجانب المصري عن رغبته في تنمية سوق الأفلام المصرية في زائير ، عن طريق تنظيم أسبوع للأفلام المصرية طبقاً للاتفاق الموقع بين البلدين . وقد رحب الجانب الزائيري بهذا الاقتراح وطلب من الجانب المصري المعلومات الخاصة بهذا الموضوع .

اقترح الجانب المصري وضع برنامج مشترك للأبحاث الزراعية في مجال البحوث النباتية والزيوت وقصب السكر والأرز .

قدم الجانب المصري قائمة بمعاهد الأبحاث الزراعية للجانب الزائيري الذي أخذ علماً بها ، وأعرب عن رغبته في إرسال وفد من الخبراء في المجالات الزراعية والإنتاج الحيواني .

وفي مجال تقوية العلاقات بين شباب البلدين ، اقترح الجانب المصري توقيع بروتوكول للتعاون في مجال الشباب والرياضة في المجالات التي يحددها الجانب الزائيري . وفي هذا الصدد وعد الجانب المصري بتحضير مشروع برتوكول وإرساله للجانب الزائيري بالطرق الدبلوماسية .

٥ - التعاون السياحي :

أعرب الطرفان عن رغبتهما في تنمية العلاقات السياحية ، وتطبيقاً للاتفاق السياحي الموقع سنة ١٩٨١ ، قدم الجانب الزائيري دعوة رسمية لوفد سياحي مصري لزيارة زائير في الفترة من ١٠ إلى ١١ مايو ١٩٨٩ ، للاشتراك في اجتماع اللجنة المشتركة للعمل التي ينظمها المكتب الوطني للسياحة .

٦ - الحصول على قطعة أرض لسكن رئيسي البعثتين الدبلوماسيتين المصرية والزائيرية في كل من القاهرة وكنشاسا :

في ضوء اختلاف القوانين المنظمة لملكية أراضي البناء في كلتا الدولتين ، فقد أقر الطرفان مبدأ حيازة الأراضي لبناء داري سكن لرئيسي البعثتين الدبلوماسيتين المصرية والزائيرية .

٧ - التعاون في مجال الإسكان والتعمير :

على أثر تبادل المعلومات بين الطرفين ، وانطلاقاً من رغبة الجانب الزائيري في الاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها مصر في مجالي الإسكان والتعمير ، فقد قدم الطرف الزائيري للطرف المصري مذكرة عن مشروع بناء مساكن شعبية في زائير آملاً في معاونة الخبراء المصريين في هذا الشأن .

أخذ الطرف المصرى علماً بالمذكرة ، ووعد بتحويلها للجهات المصرية المعنية ، مع التوصية بالاهتمام بالمطلب الزائيري في هذا الصدد .

٨ - موضوعات شتى :

أولاً : البحث العلمي :

انطلاقًا من الرغبة في تنمية التعاون في هذا المجال بين الدولتين ، اقترح الطرف المصري تبادل الخبرات في مختلف قطاعات البحث العلمي .

(قائمة القطاعات موضحة بالمرفق ٤) .

أخذ الطرف الزائيري علمًا بهذا الاقتراح ، وأشاد بروح التعاون التي أظهرها الطرف المصري في هذا الشأن ، ووعد بإحالته إلى الجهات الزائيرية المختصة .

ثانيًا : الصحة :

رغبة في دعم التعاون في المجال الطبي ومجال صناعة الأدوية ، اتفق الطرفان على النقاط التالية :

- تبادل المعلومات والإحصائيات .
- التعاون في مجال طب المناطق الحارة .
- التعاون بين المعاهد الطبية المصرية والزائيرية .
- منح زائير منحة تدريبية في مجال التمريض شريطة إلمام المرشح باللغة الإنجليزية .
- تزويد زائير بأطباء متخصصين في شتى المجالات ، على أن تتحمل زائير كافة النفقات الخاصة بذلك .

بالإضافة إلى ما تقدم ، فقد قدم الجانب المصري إلى الجانب الزائيري دليلاً بالمنتجات المصرية للأدوية . وقد أظهر الجانب الزائيري اهتمامًا خاصًا بهذا العرض ، ووعد بإحالته على الجهات الزائيرية المختصة في هذا الشأن .

هذا وقد أعرب الطرفان عن ارتياحهما لحسن سير أعمال اللجنة والتي تمت في جو من الإخاء والصراحة والتفاهم المتبادل .

٩ - مكان وتاريخ انعقاد الدورة القادمة للجنة العليا المشتركة :

اتفق الجانبان على عقد الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة المصرية الزائيرية في كنشاسا عام ١٩٩٠ على أن يتحدد موعدها بالطرق الدبلوماسية .

تم تحرير هذا المحضر من نسختين إحداهما فرنسية والأخرى عربية .

القاهرة في : ١٥ مارس ١٩٨٩ .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية زائير
الدكتور / بطرس بطرس غالي	موبوتو نيوا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الدولة للتعاون الدولي

الوفد المصري

١ – السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .

٢ – السيد الدكتور / عماد الشرقاوي رئيس هيئة الكهرباء المصرية .

٣ – السيد السفير / أحمد نبيل السلاوي مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .

٤ – السيد السفير / سعد الفرارجي مدير إدارة الشئون الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .

٥ – السيد / محمد غنيم وكيل وزارة الثقافة .

٦ – السيد الوزير المفوض / هلال ناشد نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .

٧ – السيد الوزير المفوض / هنائى عبد الهادي نائب مدير إدارة الصحافة بوزارة الخارجية .

٨ – السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا .

٩ – السيد الوزير المفوض دكتور / محمود مرتضى مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

١٠ – السيد / أحمد إبراهيم أمين مدير عام العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة التعليم .

١١ – السيدة / فريال العوضي مدير عام الاتفاقيات بالعلاقات الثقافية بوزارة الثقافة .

١٢ – السيد الدكتور / حلمى سيد حلمي مدير عام العلاقات الصحية الخارجية بوزارة الصحة .

١٣ – السيد الدكتور / محمد الخولي مدير عام الإعلام ـ هيئة الأدوية .

١٤ – السيدة / فريال محمد محمود مدير عام بوزارة التعاون الدولي .

١٥ – السيدة / نبيلة الخضري مدير عام العلاقات الدولية بوزارة السياحة .

١٦ – السيد / عبد المجيد عبد الوهاب مدير إدارة الاتفاقيات بوزارة التعليم العالي .

١٧ – السيد / حمدي محمود أمين مدير عام التمويل ـ صندوق دعم السينما .

١٨ – السيد / محمد حسين محمد مدير العلاقات العلمية ـ أكاديمية البحث العلمي .

١٩ – السيد المستشار / ذكرى عبد الشهيد الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .

٢٠ – السيد كامل محمود أحمد شركة النصر للتصدير والاستيراد .

٢١ – السيد / حسن الغيطي وزارة النقل البحرى .

٢٢ – السيد / عبد الله عناني هيئة الطيران المدني .

٢٣ – السيدة / رجاء حسن إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .

٢٤ – السيد / طارق قورة وزارة الزراعة .

٢٥ – السيدة / وفاء عبد المقصود مركز تنمية الصادرات .

٢٦ – السيدة / جيهان صالح مركز تنمية الصادرات .

٢٧ – السيد السكرتير الأول / على الحفنى مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

٢٨ – السيد السكرتير الثاني / محمد النقلي مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

٢٩ – السيد السكرتير الثالث / شريف عباس إدارة الشئون الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .

٣٠ – السيدة / إيمان الجميل وزارة التعاون الدولي .

٣١ – اسيد / محمد سالم التمثيل التجاري .

٣٢ – السيد / إبراهيم عقيل التمثيل التجاري .

مرفق « ٢ »

الوفد الزائيري

١ – المواطن مويتو نيوا وزير الدولة للتعاون الدولي .

٢ – المواطن ليكويا كنجو موكونجا مستشار برئاسة الجمهورية .

٣ – المواطن نجوندوا مولاكولاكو تي أهاندي مستشار قانوني بمكتب وزير الدولة للتعاون الدولي .

٤ – المواطن كاندا لونسا كابيلا مدير التعاون متعدد الأطراف بإدارة التعاون الدولي .

٥ – المواطنة نتشايكولو لوجويدا رئيس قسم بإدارة التعاون الدولي .

٦ – المواطن ميمبا موظف بإدارة التعاون الدولي .

٧ – المواطن كافينا مبوتيكا رئيس قسم بإدارة الشئون الخارجية .

٨ – العقيد كينسيمبيا مستشار عسكري بإدارة الدفاع الوطني والأمن الإقليمي والمحاربين القدامى.

٩ – المواطن ايبيبا مستشار بمكتب وزير الدولة للمناجم والطاقة .

١٠ – الرائد نومبو المدير الإداري والمالي بالحرس المدني .

١١ – المواطن موتيما مدير التخطيط بالهيئة الوطنية للكهرباء .

١٢ – المواطن فارادجي مدير بالهيئة الوطنية للكهرباء .

١٣ – الرائد باسومبا مسئول التعاون العسكري بإدارة العلاقات الخارجية بهيئة الدفاع الوطني والمحاربين القدامى .

١٤ – المواطن ايلونجا موظف بإدارة التعاون الدولي .

١٥ – اللواء بابيا زونجبي مالوبيا سفير جمهورية زائير بالقاهرة .

١٦ – المواطن كيبلو نزار وزير مفوض بسفارة زائير بالقاهرة .

١٧ – المواطن باراموتو مستشار ثان للشئون الثقافية والاقتصادية بسفارة زائير بالقاهرة .

١٨ – المواطن نونجو ايهيكي سكرتير أول للشئون الثقافية بسفارة زائير بالقاهرة .

(٦٩) بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية إلى جمهورية كينيا

(١٠ - ١٢ أغسطس ١٩٨٩)

بناء على دعوة من السيد الدكتور روبرت أوكو وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية كينيا ، قام السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية لجمهورية كينيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أغسطس ١٩٨٩ .

وقد استقبل السيد الرئيس دانييل أراب موى رئيس جمهورية كينيا الدكتور بطرس غالي الذي سلم سيادته رسالة من السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد بحث الجانبان العلاقات الثنائية بين بلديهما واتفقا على اتخاذ مزيد من الإجراءات لزيادة وتنويع تعاونهما الثنائي في كافة المجالات خاصة في مجال الصناعة ، والاقتصاد والتجارة ، والسياحة ، والتعليم ، والعلوم والثقافة ، والنقل والمواصلات ، والصحة ، والزراعة ، والإعلام والإذاعة .

وقد استعرض الوزيران العلاقات الدولية وأعادا تأكيد تأييد بلادهما التام لمنظمة الوحدة الأفريقية وأكدا التزامهما بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول ، واحترام وحدتها الإقليمية ، وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، وحل المنزاعات بالطرق السلمية بين الدول .

وأعاد الجانبان تأكيد إيمانهما بحركة عدم الانحياز وتعهدا بمواصلة العمل من أجل نجاح الحركة وتحقيق مبادئها .

واتفقا على التشاور والتنسيق فيما بينهما لضمان نجاح مؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المقرر عقده ببلجراد في سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد استعرض الوزيران بشكل شامل الوضع في الجنوب الأفريقي . وقد أدانا بشدة سياسة الابارتيد العنصرية وغير الإنسانية والتي ينتهجها نظام الحكم في بريتوريا ، وأعربا عن التزام لا يتزعزع وعزم أكيد على مواصلة تأييد شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع ضد التفرقة العنصرية .

وأعرب الجانبان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا وفقًا لقرار الأمم المتحدة رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وفي هذا الصدد طالبا الأطراف الموقعة على اتفاقية ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ بتنفيذ كافة التزاماتهم الواردة بها بنية حسنة . وأعادا تأكيد تأييدهما التام لحركة سوابو في هذه المرحلة الحرجة من مراحل كفاحها الوطني .

وقد أعربا عن تقديرهما للجهود التي تبذلها حكومة أنجولا الشعبية لتحقيق المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والسلام في أنجولا . وفي هذا الصدد لاحظ الوزيران الجهود المشكورة التي تبذلها حكومة جمهورية موزمبيق الشعبية لتحقيق المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والسلام في موزمبيق . وقد أعرب الجانب المصري عن تقديره للدور المرموق الذي يقوم به الرئيس موى لتشجيع عملية السلام بموزمبيق .

وقد أعرب الجانبان عن تأييد حكومتيهما التام لتشجيع روح حسن الجوار من أجل تحقيق السلام في المنطقة لصالح شعوب المنطقة والقارة الأفريقية بأسرها .

وفيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان ، طالب الجانبان كافة الدول المحبة للسلام والمجاورة بالعمل من أجل الإبقاء على قوة الدفع في عملية السلام بهدف وضع حد للأعمال العدائية والتوصل إلى حل سلمي في هذه المنطقة التي يسودها الاضطراب .

وطالب الجانبان حكومتي موريتانيا والسنغال بالتوصل إلى حل سلمي لنزاعهما ، وأيدا المساعي الحميدة لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية للتوسط بين الجانبين من أجل التوصل إلى حل شامل للنزاع استنادًا إلى المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وفيما يختص بالموقف في الشرق الأوسط ، فقد حث الوزيران جميع أطراف النزاع على الإسهام إيجابيًا في عملية السلام بهدف التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة . وأكد الطرفان اقتناعهما بأن عقد مؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وفقًا لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ، هو أفضل إطار للتوصل إلى مثل هذه التسوية . وقد أكدا على ضرورة اشتراك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وأعادا تاكيد تأييدهما الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وقد استعرض الطرفان باهتمام الموقف الاقتصادي الحرج في أفريقيا ، وأكدا على الحاجة إلى تنفيذ برنامج أولوية أفريقيا للإنعاش الاقتصادي الذي أقر في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة للإنعاش والتنمية الاقتصادية لأفريقيا (للفترة من ١٩٨٦ – ١٩٩٠) . وأعربا عن اقتناعهما بأن الإطار الأفريقي البديل للتعديل الهيكلي للإنعاش والتغيير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية هو إطار هام وعملي يمكن أن يساعد الدول الأفريقية ، فرديًا وجماعيًا ، لوضع برامج وطنية تجمع بين التعديل والنمو والتنمية الاقتصادية . وناشدا المجتمع الدولي كي يطور على وجه السرعة استراتيجية أكثر شمولاً لعلاج جميع أوجه مشكلة الديون الأفريقية ، القروض الرسمية والتجارية ، على أساس مستمر . وأعربا كذلك عن تأييدهما الكامل لعقد مؤتمر دولي يعالج مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا .

ورحب الطرفان بالمبادرة التي اتخذت في باريس في يوليه ١٩٨٩ من جانب رؤساء جمهورية مصر والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند نحو البدء في جولة جديدة من المشاورات المنظمة على مستوى القمة بين الدول المتقدمة والدول النامية بخصوص المسائل الاقتصادية والبيئة العالمية .

وأعاد الطرفان التاكيد على التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون الأفريقي العربي الذي يعتقدان أنه يحقق المصلحة المتبادلة لكل من الشعوب الأفريقية والعربية ، كما أكدا اعترافهما التام بكل ما من شأنه تحقيق افاق التعاون الأفريقي العربي والاستجابة إلى آمال شعوبهم .

واطلع الوفد المصري الوفد الكيني على جهود مجموعة الأوندوجو لدفع التعاون الإقليمي في مختلف المجالات بين دول حوض النيل والدول المجاورة .

ونقل للوفد الكيني الأمل الذي عبر عنه الاجتماع الوزاري الخامس بمجموعة الأوندوجو الذي عقد في أكتوبر / نوفمبر ١٩٨٨ ، في أن تنظم دول مجاورة أخرى إلى المجموعة من أجل المزيد من تعزيز التعاون الجماعي داخل الإقليم .

وأعرب الدكتور بطرس بطرس غالي عن شكره وتقديره للدكتور روبرت أوكو للاستقبال الحار والودي الذي قوبل به والوفد المرافق له ، أثناء إقامتهم في كينيا . وقدم دعوة إلى الدكتور أوكو للقيام بزيارة رسمية إلى مصر ، وقد قبلها سيادته بسرور . واتفق على أن يحدد موعد الزيارة بالطرق الدبلوماسية .

صدر في نيروبي في ١١ أغسطس ١٩٨٩ باللغتين العربية والإنجليزية .

عن جمهورية كينيا	عن جمهورية مصر العربية
صاحب السعادة دكتور روبرت أوكو	صاحب السعادة دكتور بطرس غالي
وزير الخارجية والتعاون الدولي	وزير الدولة للشئون الخارجية

(٧٠) محضر اجتماع
الدورة الثانية للجنة الوزارية المصرية الكينية المشتركة
(٨ - ١٢ أغسطس ١٩٨٩)

تم عقد الدورة الثانية للجنة الوزارية الكينية المصرية المشتركة في نيروبي من ٨ - ١٢ أغسطس ١٩٨٩ .

رأس صاحب السعادة د. روبرت أوكو وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية كينيا الوفد الكيني .

ورأس صاحب السعادة د. بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصري .

سبق الدورة اجتماع للخبراء ، ورأس الجانب الكيني السيد السفير أوشاينج ادالا رئيس قسم أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية ، بينما رأس الوفد المصري السيد السفير الدكتور حسن جاد الحق مدير الإدارة الأفريقية .

بعد الموافقة على بنود جدول الأعمال انقسم الاجتماع إلى لجنتين حيث بحثت البنود طبقًا للتقسيم الوارد في جدول الأعمال المرفق (الملحق ١) .

تمت أعمال اللجنتين في جو ودي وأخوي ، وتوصلت اللجنتان إلى الاتفاق والنتائج التي ظهرت في تقرير اللجنتين لتقديمها إلى الوزيرين للموافقة .

وقد اتفق الطرفان على عقد الدورة الثالثة للجنة المشتركة في القاهرة في النصف الأول من عام ١٩٩١ على أن يتم تحديد التاريخ من خلال الطرق الدبلوماسية .

الاجتماع الوزاري الكيني المصري من ٧ - ١١ أغسطس ١٩٨٩

محضر جلسات اللجنة « أ »

أ ـ الجانب المصرى : ـ

١ - السيد السفير د. حسن جاد الحق مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .

٢ - السيد محمد رضا فرحات الوزير المفوض بسفارة مصر في نيروبي .

٣ - السيدة آمال حمدي المستشار الإعلامي بسفارة مصر في نيروبي .

٤ - السيد أحمد الجويلي السكرتير الأول التجاري بسفارة مصر في نيروبي .

٥ - السيد الأستاذ أحمد البياض مدير شركة النصر .

ب ـ الجانب الكيني :

١ - المستر ب . ك . موانيكي وزارة التجارة .

٢ - المستر و . ك . ميبتي وزارة الصناعة .

٣ - الكولونيل ج . م . نجاري وزارة الدفاع .

٤ - البريجادير أى . ج . كيهيا ملحق الدفاع بالسفارة الكينية بالقاهرة .

٥ - المستر أى . بي نكيتاري وزارة الثقافة والخدمة الاجتماعية .

٦ - السفير أ . م عبدي سفير كينيا في القاهرة .

٧ - المستر ج . د . اونيانجو وزارة التجارة .

٨ - المستر ج . ك . نيجاجي وزارة التجارة .

٩ - المستر ن ، نيجونيري وزارة الخارجية والتعاون الدولي .

١٠ - المستر ك . ب . نيجور وزارة السياحة والحياة البرية .

١١ - المستر جون أ . مالتي وزارة السياحة والحياة البرية .

١٢ - الآنسة روزالين أمادي مكتب المدعي العام .

١٣ - الآنسة سلمى أحمد وزارة الخارجية والتعاون الدولي .

١٤ - المستر واشيايا وزارة الإعلام والإذاعة .

١٥ - المستر أ . اداوا وزارةالخارجية والتعاون الدولي .

١٦ - السيدة اليامبو وزارة الصناعة .

١٧ - المستر اونجونجو وزارة الصناعة .

الاجتماع الوزاري الكيني المصري من ٧ - ١١ أغسطس ١٩٨٩

* جدول أعمال اللجنة « أ »

التعاون الثنائي في : الاقتصاد ، التجارة ، الصناعة ، السياحة ، الثقافة ، التعليم ، العلوم ، الإعلام والإذاعة ، النقل والمواصلات ، الثروة الحيوانية .

الصناعة والاقتصاد والتجارة :

مسائل اقتصادية وتجارية :

استعرضت اللجنة تنفيذ الاتفاق التجاري الموقع ٢٨ نوفمبر ١٩٨٠ والوضع الحالي للتجارة بين الجانبين ولوحظ أن حجم التجارة لا يتناسب مع الإرادة السياسية القائمة بين الدولتين .

كذلك فقد لاحظت اللجنة أن التجارة بين الجانبين قد غطت عدداً محدوداً من السلع ، ولذلك فإن هناك حاجة لتوسيع قائمة المنتجات التصديرية بين الدولتين . كما لوحظ أن الميزان التجاري في صالح كينيا .

أحاط الجانب المصري اللجنة علماً بأن سياسة الصفقات المتكافئة قد أسهمت في توسيع التجارة مع دول أخرى ولذلك فإن هناك شعوراً بأن هذه الآلية يمكن أن تسهم أيضاً في توسيع مجال التجارة الثنائية .

أخذ الجانب الكيني علماً بهذه الملاحظة وذكر أن هناك عوامل مؤسسية وفنية تجعل من الصعب على كينيا أن تدخل في مثل هذا النوع من التجارة .

ذكر الوفد المصري أن الحجم المخفض للتجارة بين البلدين قد يكون مرجعه القيود غير الجمركية التي قد تكون قائمة داخل الدولتين وقد وافق الجانبان على النظر في هذا الموضوع في المستقبل القريب .

ومن أجل تنمية حجم التجارة بين البلدين فإن الجانبين قد أوصيا بما يلي :

١ - تشجيع الاشتراك في المعارض والأسواق التجارية بما فيها المعارض المؤقتة في كلا البلدين .

٢ -العمل على أن تكون السلع المتبادلة منافسة سواء من حيث السعر أو الجودة .

٣ - تشجيع عقد لقاءات دورية منتظمة بين رجال الأعمال في كلا البلدين .

٤ - ضرورة مراجعة الدولتين للقوائم الاسترشادية المرفقة بالاتفاق التجاري في ضوء التطورات الجديدة .

٥ - أن يشجع الطرفان تبادل البعثات التجارية والتسويقية في كلا الدولتين وتقديم المساعدة الممكنة لها .

الصناعة :

كان هناك اتفاق بوجه عام على أن هناك متسعاً للتعاون في قطاع الصناعة وطلب الجانب الكيني المساعدة في إنشاء مناطق صناعية حرة حيث طلب من الجانب المصري تزويده بالمعلومات المتعلقة بالتكلفة اللازمة لإقامة التسهيلات ، والمعلومات الوثائقية بالإضافة إلى تسهيل زيارة الخبراء الكينيين للمناطق الحرة الصناعية في مصر .

وقد رحب الجانب المصري بهذا الطلب وأكد للجانب الكيني تعاونه التام في هذا الخصوص .

اتفاقية التعاون السياحي :

بالنظر إلى العلاقات الممتازة القائمة بين الدولتين ، وإدراكًا للأهمية المتزايدة لصناعة السياحة في العالم اليوم من أنها تشكل سنويًا أكثر من ١٢٪ من إجمالي المنتج المحلي في العالم بما يوفر العمالة لأكثر من ٦٠ مليون شخص ، ومن أن النمو الاقتصادي النشط الذي يصاحبه تجارة دولية مكثفة ، وما يتبع ذلك من آثار على عملية السفر بغرض إنجاز الأعمال والاشتراك في الأسواق التجارية والمعارض والمؤتمرات كل ذلك مجتمعًا زاد من الإنفاق السياحي من أقل من ٧ بلايين دولار في ١٩٦٠ إلى ١٥٠ بليون دولار في ١٩٨٧ حيث من المتوقع أن يصل عدد المسافرين في العالم إلى أكثر من ٤ بلايين في عام ٢٠٠٠ .

وإدراكًا لاحتمال أن تصبح السياحة هي الصناعة الأولى في العالم مما يؤدى بلا شك إلى زيادة التنافس في مجال التسويق ، فقد رأت الدولتان أنه نظرًا لأن المنتج السياحي في كل منهما يكمل الآخر ، فإن تنفيذ الاتفاق له أهمية كبرى لتدعيم موقفهما في سوق السياحة العالمي .

واقترح الجانب الكيني ما يلى :

١ – القيام بعمليات مشتركة لتنشيط التسويق السياحي من خلال مكاتب تنشيط السياحة لكل من الدولتين في الخارج (١٥ مكتبًا لمصر و ٧ مكاتب لكينيا) وذلك عن طريق :

أ ـ توزيع النشرات الإعلامية والسياحية لكل منهما .

ب ـ تشجيع برامج رحلات « الصفقات السياحية » التي تنظم السفر لأى من الدولتين لبحث إمكانية تضمين الدولة الأخرى في البرامج القائمة .

جـ ـ تشجيع مؤلفى الكتب السياحية للكتابة عن السياحة في البلدين ووضع البرامج الثقافية للوكالات السياحية وإنتاج الأفلام ذات الهدف السياحي المشترك .

د ـ الاشتراك ـ كلما أمكن ـ في الأسواق السياحية أما بالاشتراك كوحدة واحدة أو بوجود الدولتين في أجنحة متجاورة .

وأيضًا .

٢ – قدمت مصر منحة دراسية شاملة لتدريب أحد الكينيين في قطاع السياحة في كلية السياحة والفنادق .

٣ – تنظر الدولتان في إقامة أسبوع للتنشيط السياحي في القاهرة ونيروبي من وقت لآخر يضم كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص .

٤ – استعداد وزارة السياحة في مصر ووزارة السياحة والحياة البرية في كينيا لتشكيل « لجنة عمل » يتم تحديد أعضائها وموعد ومكان انعقاد أول اجتماع لها أثناء وجود مسئولى السياحة في كل من الدولتين في اجتماع الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية المنعقد في باريس في الفترة من ٢٥ – ٢٩ أغسطس ١٩٨٩ .

٥ – تقوم « لجنة العمل » بوضع تفاصيل تنفيذ الاتفاقية على أساس المدى القصير والمدى الطويل .

الثقافة :

اتفق الجانبان على التعاون في المجالات التالية :

١ – تشجيع تبادل المعلومات حول نظم المكتبات والتوثيق .

٢ – تشجيع عرض الأعمال الفنية لكل منهما في الدولة الأخرى .

٣ – تبادل المدربين في مجال الرياضة والنشاطات الشبابية .

٤ – تبادل الأفلام الثقافية وأشرطة الفيديو والمطبوعات الثقافية والاشتراك في معارض الكتب والإنتاج المشترك للأفلام الثقافية .

وقد اقترح الجانب الكيني ما يلي :

١ – إرسال ٣ من المتخصصين في المكتبات في كينيا لجولة في مصر .

٢ – التعاون في مجال الدراما وهندسة المناظر وأن ترسل كينيا ٣ فنانين إلى أكاديمية الفنون في مصر لمدة لا تتجاوز ٣ أشهر .

٣ – تشجيع تبادل فرق الفنون الشعبية خلال الأعياد القومية لكل من الدولتين .

٤ – إرسال ٣ خبراء من كينيا إلى مصر للتعرف على مجالات الحفاظ على التراث الثقافي والتوثيق وأن ترسل مصر خبيراً إلى كينيا للاشتراك في برنامج تدريبي حول هذا الموضوع .

٥ – طلبت كينيا مدربين من مصر في العاب القوى وأن ترسل إلى مصر مدربين في الجرى .

التعليم والتعاون العلمي :

قام الجانبان بتقييم التعاون الثنائى بينهما في مجال التعليم والتعاون العلمي ، وقرر الوفد المصرى أنه وفقاً للمادة ١٠ من الاتفاقية بين الحكومتين فقد قدمت مصر للحكومة الكينية برنامجاً تنفيذياً لعامين وطلبت رأى الجانب الكيني حول هذا البرنامج .

وأكد الوفد الكيني بتسلمه لهذا البرنامج ووعد بإرسال وجهة نظره من خلال القنوات الدبلوماسية .

وقدم الجانب المصري قائمة بالمنح الدراسية (انظر الملاحق المرفقة) المقدمة لكينيا خلال ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، وأوضح أن كينيا لم تستفد كاملاً من هذه المنح ـ وأعرب الجانب الكيني عن تقديره وتعهده بالاستفادة من هذه المنح الدراسية كلما أمكن ذلك .

الإعلام والإذاعة :

استعرض الجانبان بنود البرتوكول المقدم من كل منهما ووجدا أن هناك الكثير من أوجه الاتفاق بينهما فيما عدا بعض الإضافات لبنود معينة وإلغاء لبنود أخرى .

وتم الاتفاق على أن تتم مناقشة البروتوكول مناقشة تفصيلية بين خبراء كل من الجانبين .

النقل والمواصلات :

لوحظ أن كينيا ومصر تتعاونان فعلاً في مجال الأرصاد تحت مظلة منظمة الأرصاد الدولية ومع ذلك فقد اقترح الجانب الكيني أن يكون هناك اتفاق ثنائى رسمي حتى يسهل تبادل الخبراء والتدريب والبحوث . واستجاب الجانب المصري بتقرير أن مصر ستنظر إيجابياً إلى هذا الموضوع .

وطلب الجانب الكيني إرسال الطلبة الكينيين إلى مصر لتدريب طويل المدى في مجال الطيران

المدني واقتصاديات النقل الجوي المتضمن التخطيط وبحوث التسويق .

وكان رد الجانب المصري إيجابياً ووعد بإحالة الموضوع إلى السلطات المصرية المعنية .

الثروة الحيوانية :

تقدم الجانب الكيني بمشروعي اقتراح للنظر فيهما في إطار التعاون الفني الكيني / المصري .

أ ـ تقديم الخبرة والمساعدة الفنية في مجال تربية الجاموس .

تحسين السلالة الإنتاجية للجاموس من خلال التغذية ، التزاوج ، الخصوبة والعقم .

ب ـ تزويد مصر بالأمصال البيطرية (أمراض الفم والقدم) على أساس تجاري .

حرر في نيروبي في ١١ أغسطس من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية والعربية وكلاهما له نفس الحجية .

صاحب السعادة
دكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية
عن حكومة جمهورية مصر العربية

صاحب السعادة
دكتور روبرت أوكو
وزير الخارجية والتعاون الدولي
عن حكومة جمهورية كينيا

مرفق رقم « ١ »

المنح المخصصة لكينيا عام ١٩٨٨

المجال	التخصيص	المشاركة الفعلية
١ – المركز المصري الدولي للزراعة	١٤	٢
٢ – أكاديمية الشرطة المصرية	٧	٥
٣ – معهد الدراسات الدبلوماسية	٦	٣
٤ – الدورة الدولية للتمريض	٢	–
٥ – معهد الإذاعة والتلفزيون	٨	٩
٦ – الأكاديمية المصرية للنقل البحري	٣	٣
٧ – البرنامج المصري لتدريب الفلاحين الأفارقة	٦	٦
٨ – الدورة الخاصة بمصادر المياه	٤	٢

مرفق رقم « ٢ »

المنح المخصصة لكينيا عام ١٩٨٩

المجال	التخصيص	المشاركة الفعلية
١ – المركز الدولي المصري للزراعة	١١	٢
٢ – أكاديمية الشرطة	٦	–
٣ – الإذاعة والتلفزيون	٣	٣
٤ – الري واستخدام المياه	١٢	٢
٥ – أكاديمية النقل البحري	٧	١
٦ – التمريض	٤	–
٧ – المعهد الدبلوماسي	٦	١
٨ – دورة تكنولوجيا في اللحام	١	–
٩ – تدريب الفلاحين الأفارقة	٣	٣
١٠ – التعليم العالي	٢	تقدم مرشحين ولم يرد بعد الرد المصرى
١١ – الأزهر	٦	تقدم ١٣ مرشحًا ووقع الاختيار على ستة ويجرى إعداد وثائق سفرهم

(٧١) محضر اجتماع اللجنة (ب)

الاجتماع الوزاري المصري / الكيني

(٧ إلى ١١ أغسطس ١٩٨٩)

حضر الاجتماع من الجانب المصري :

١ – السفير أحمد طه أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (شارك في رئاسة اللجنة) .

٢ – وزير مفوض مروان بدر مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

وحضره من الجانب الكيني :

١ – السفير او ادالا وزارة الخارجية والتعاون الدولي (رئيس اللجنة) .

٢ – السيدة اسي الامبو وزارة الصناعة .

٣ – السيد اس انجونجو وزارة الصناعة .

٤ – السيد ويليو راكاما وزارة النقل والمواصلات .

٥ – السيد ان كاماو وزارة الزراعة .

٦ – السيد جيه اكويري وزارة الزراعة .

٧ – السيد افي اونينجو اولو مكتب رئيس الجمهورية .

٨ – الرائد سيه ماونزا إدارة الدفاع بمكتب رئيس الجمهورية .

٩ – السيد ايه نيرو وزارة الصناعة .

١٠ – السيد محمد على وزارة الخارجية والتعاون الفني (سكرتير اللجنة) .

وقد دارت مناقشات اللجنة حول بنود جدول الأعمال التالية :

التعاون الفني في مجالات : الصناعة ، الزراعة ، الصحة ، النقل والمواصلات .

الصناعة :

كان قد تم خلال الدورة الأولى للجنة المصرية الكينية المشتركة التي عقدت بالقاهرة في يونيه ١٩٨٧ تحديد ثلاثة مجالات يمكن التعاون بشأنها في المجال الصناعي وهي :

١ – التعاون الفني في صناعة الفلزات . ٢ – صناعة القطن والمنسوجات . ٣ – منتجات ورق البردي .

التعاون الفني في صناعة الفلزات :

طلب الجانب الكيني بإلحاق موظفين كينيين من مكتب المعايير القياسية الكيني بمعاهد التدريب المصرية المناسبة لمدة ثلاث أو أربع سنوات متعاقبة للتدريب في المجالات الآتية :

ـ مواصفات المستويات القياسية للفلزات .

ـ مراقبة جودة الفلزات .

وقد أحيط الجانب المصري علمًا بالطلب الكيني والذي سيتم بحثه في ضوء مدى توافر التدريب في المجالات المطلوبة وإمكانيات الصندوق المالية .

وقد أوضح السفير أحمد طه بأن مصر ستنظم دورة تدريبية في مجال اللحام في أوائل أكتوبر

١٩٨٩ وذلك لمدة ٤ – ٥ أسابيع وسيتم عقدها سنويًا خلال الخمس سنوات القادمة بمعهد الفلزات بحلوان . وقد طلب من كينيا التقدم بمرشحين لهذه الدورة ليتم اختيار أحدهما لحضورها . وقد وعد الجانب الكيني بالتقدم بالترشيح في أقرب فرصة ممكنة .

كما أوضح السفير أحمد طه بأنه يجري حاليًا دراسة مشروع لتطوير صناعة السباكة في أفريقيا مع هيئة (تي ـ إن ـ أو) وذلك في إطار التعاون الثلاثي مع هولندا . وإن بعثة تضم مندوبًا عن معهد الفلزات بمصر تعتزم زيارة كينيا وزيمبابوى وتنزانيا لجمع المعلومات التي تساعد على تحديد احتياجات أفريقيا في مجال السباكة ـ وقد طلب الجانب المصري من كينيا التعاون مع البعثة خلال زيارتها لها .

صناعة القطن والمنسوجات :

أبدت كينيا رغبتها في الاستفادة من الخبرة المصرية في صناعة القطن والمنسوجات وذلك من خلال :

أ ـ بحث إمكانية شراء غزل القطن طويل التيلة من مصر بصفة مستمرة .

ب ـ تبادل الزيارات بين رجال الصناعة في هذا المجال .

على أن يكون هذا التعاون على أساس تجاري بحت . ويتم تبادل الزيارات بين رجال الصناعة في هذا المجال على مستوى القطاع الخاص ويجرى شراء غزل القطن طويل التيلة من مصانع القطاع الخاص .

وقد أشار السفير أحمد طه إلى احتمال قيام وفد من جمعية رجال الأعمال المصريين بزيارة لكينيا في أوائل ١٩٨٩ . وقد اتفق على أن ينقل الجانب المصري والسفارة الكينية بالقاهرة إلى جمعية رجال الأعمال المصريين رغبة الجانب الكيني في أن يضم وفد الجمعية الذي يعتزم زيارة كينيا أعضاء من العاملين في صناعة المنسوجات .

منتجات ورق البردي :

طلب الجانب الكيني الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال منتجات ورق البردي . وقد أوضح الجانب المصري بأن هذه الصناعة يتولاها القطاع الخاص بالكامل وأشار على الجانب الكيني الاتصال المباشر بالشركات الخاصة العاملة في هذا المجال .

وإلى جانب المجالات الثلاثة الرئيسية السابق الإشارة إليها أبدى الجانب الكيني اهتمامه بـ :

١ – تبادل الزيارات على مستوى القطاع الخاص بين العاملين في صناعتي الجلود والأغذية المحفوظة .

٢ – تدريب الفنيين الكينيين على تصنيع القطن والجلود وصناعة الأحذية .

وقد أشار الجانب المصري على الجانب الكيني بالاتصال بالقطاع الخاص مباشرة في هذا الشأن .

الزراعة :

اقترحت وزارة الزراعة الكينية التعاون بين البلدين في المجالات التالية :

١ - التدريب في مجال الهندسة الزراعية :

أن يتم إلحاق ٨ مهندسين زراعيين من العاملين في مجال الري بدورات تدريبية بمصر لمدة تتراوح بين ٣ و ٦ شهور وذلك في المجالات التالية : (أ) الري - التصميم ، التشغيل والصيانة . (ب) استصلاح الأراضي بما في ذلك جمع المياه . (جـ) زراعة المحاصيل التي تعتمد على الري خاصة الأرز .

٢ - تبادل الزيارات :

اقترح الجانب الكيني أن يقوم وفد كيني بزيارة للمزارع التجريبية بمصر لمدة تتراوح ما بين أسبوعين وثلاثة أسابيع - وأن يتكون هذا الوفد من ثلاثة أعضاء أحدهم مهندس والثاني زراعي والثالث من المتخصصين في مجال إدارة الأرض والمياه .

وقد أشار الجانب الكيني إلى رغبته في أن يستفيد الذين حصلوا على دبلومات في هندسة الري ولم تتح لهم فرصة للتدريب العملي من الخبرة المصرية في مجال الري .

٣ - الخبراء والاستشاريون : -

أبدى الجانب الكيني رغبة وزارة الزراعة الكينية في استمرار استفادتها من الخبرة المصرية المتقدمة في تكنولوجيا الري . وقد اقترح تزويد كينيا بأحد الاستشاريين لمدة ستة أشهر لتدريب المهندسين الزراعيين في مجال صناعة المستلزمات الزراعية . كما أوضح رغبتهم في الاستعانة باستشارين في تكنولوجيا مرحلة ما بعد جمع المحصول واستخراج الزيوت ، وتصميمات الري .

وقد أوضح السفير أحمد طه أن الصندوق المصري قد استجاب لطلبات الجانب الكيني للتدريب في المجالات التالية :

ثمانية مهندسين بواقع : (٢) في الأجهزة ، (٢) في مجال محطات الضخ ، (٢) في قياس مياه الري ، (٢) في تصميم هياكل الري .

وستة فنيين بواقع :

(٢) في مجال قياس المياه والصيانة ، (٢) في مجال بناء هياكل تصريف مياه الري ، (٢) في مجال إدارة تكنولوجيا الحفر .

وسوف يغطي الصندوق المصري تكاليف تذاكر السفر بالجو والإقامة والتدريب والذي ستتولاه معاهد وزارة الأشغال العامة المتخصصة . وهناك برامج تدريب معدة للمهندسين ستبدأ خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٨٩ وللفنيين ستبدأ من يناير ١٩٩٠ وما بعده ويمكن للجانب الكيني التقدم بمرشحين للالتحاق بها .

كما أوضح السفير أحمد طه بأن هناك عشرة خبراء للصندوق المصري يعملون بكينيا بما في ذلك خبير في الهيدروجيا والذي سوف تنتهي مدة عمله قريباً . وقد أبدى الصندوق المصري استعداده لإيفاد خبير جديد ليحل محله إذا ما رغب الجانب الكيني في ذلك . وأضاف بأنه قد تم تنظيم دورات تدريبية لزراعة الأرز في إطار اتفاقية التعاون الثلاثي مع اليابان . وأن الجانب الكيني سيدعى للاشتراك في الدورات القادمة . كما تم تنظيم دورات لقيادات الفلاحات والشباب وقد شاركت كينيا في كافة هذه الدورات . وشاركت كينيا في الدورة الأولى الخاصة بأساليب الزراعة الحديثة - كما شارك أربعة عشر كينيا في دورات الفلاحين الأفارقة والتي مولها الصندوق المصري .

الصحة :

أعرب الجانب الكيني عن تقديره للدعم الذي قدمته مصر لقطاع الصحة ، وقد أبدى الجانب الكيني رغبته في الحصول على دعم إضافي في ضوء النجاح الذي حققه التعاون بين البلدين في هذا المجال.

أ ـ القوى العاملة :

طلب الجانب الكيني دعمًا مصريًا من خلال تزويده بمتخصصين في مجالي الجراحة والهندسة الوراثية ، وطلبت وزارة الصحة من مصر تزويدها بالتخصصات التالية :

١ - التخدير عدد (٦) .

٢ - الأنف والأذن والحنجرة عدد (٨) .

٣ - الباثولوجي عدد (٦) منهم (٥) في الهيتوبانولوجي وواحد في الهيماتولوجي .

٤ - جراحة عيون عدد (٦) .

٥ - جراحة تجميل عدد (٢) .

٥ - الهندسة الطبية (معدات المستشفيات) عدد (٤) .

المجموع (٣٢) طبيبًا متخصصًا

التدريب :

ورغبة من كينيا في تحسين الخدمات الطبية الأخرى طلب الجانب الكيني إلحاق فنيين طبيين بالمعاهد المصرية المتخصصة في المجالات التالية :

١ - جراحة تجميل عدد ثلاثة بواقع واحد كل ستة أشهر .

٢ - تمريض بحجرة العمليات عدد اثنتي عشر بواقع واحد كل ستة أشهر .

٣ - جراحة عيون عدد ثلاثة بواقع واحد كل ستة أشهر .

٤ - أنف وأذن وحنجرة عدد ثلاثة بواقع واحد كل ستة أشهر .

٥ - معهد المسالك البولية عدد طبيب لمدة أربعة أشهر .

مما تقدم يتضح أن كينيا تطلب ثمانية وعشرين طبيبًا في تخصصات مختلفة بالإضافة إلى أربعة في الهندسة الوراثية . هذا ويعمل في كينيا حاليًا خمسة أطباء مصريين .

وقد اتفق على أنْ تقوم كينيا باختبار المرشحين وفقًا لاحتياجاتها عن طريق السفارة الكينية بالقاهرة .

وستقوم السفارة الكينية بالقاهرة بالإعلان عن الوظائف المطلوبة في الصحف المصرية . يلي ذلك سفر وفد من وزارة الصحة الكينية إلى القاهرة لمقابلة المرشحين بالتنسيق مع الصندوق المصري .

وقد ألحق صورة من الإعلان بهذا المحضر . وسيوقع من يقع عليهم الاختيار عقودًا مع الحكومة الكينية تحدد المرتب وفقًا للشروط المحلية بما في ذلك الإسكان . كما سيوقعون عقودًا مع الصندوق المصري لتحديد العلاوة التي سيحصلون عليها .

وقد أحيط الجانب المصري علمًا بطلبات كينيا في مجال التدريب .

النقل والمواصلات :

أ ـ دورات قصيرة في اقتصاديات النقل الجوي للعاملين بشركة الطيران الكينية تغطي التسويق والتخطيط .

ب ـ طلبت كينيا أن يقوم معهد الطيران المدني للتدريب بمصر بتنظيم دورات للعاملين الكينيين في مجالي التحقيق في الحوادث و اقتصاديات النقل .

٢ - الدراسات البحرية :

سبق أن استفاد المسئولون الكينيون العاملون بهيئة الموانى الكينية من الدورات التدريبية التي قدمتها لهم الأكاديمية العربية للنقل البحري بالإسكندرية .

وبما أن كينيا قد قامت بتأسيس شركة للنقل البحري فإنه من المتوقع أن يستفيد العاملون بالشركة من دورات الأكاديمية قصيرة الأجل وذلك للحصول على خبرة عملية في مجال عملهم .

وقد أبلغ السفير أحمد طه اللجنة بأن كينيين قد التحقا بدورات إدارة الموانى كما التحق ثلاثة آخرون بتخصصات أخرى مختلفة بالأكاديمية بالإسكندرية .

وقد تقدم الجانب الكيني بطلب محدد للحصول على منحتين دراسيتين في الطيران المدني للتخصص في التحقيق في الحوادث واقتصاديات النقل . وقد أوضح الكاتب المصري بأنه سيتم البت في هذا الموضوع من خلال اتصال الصندوق المصري بالسفير الكيني بالقاهرة وفي ضوء الإمكانيات المتاحة للصندوق .

صدر في نيروبي في ١١ أغسطس ١٩٨٩ من نسختين باللغتين العربية والإنجليزية ولكلاهما نفس الحجية .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية كينيا
الدكتور بطرس بطرس غالي	الدكتور روبرت أوكو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون الدولي

(٧٢) بيان مشترك

زيارة وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية رواندا لجمهورية مصر العربية

(٩ - ١٢ سبتمبر ١٩٨٩)

قام السيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو وزير الخارجية ، والتعاون الدولي بجمهورية رواندا بزيارة عمل لجمهورية مصر العربية ، على رأس وفد شارك في أعمال الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون المصري الرواندي التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد استقبل الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية السيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو الذي نقل إلى سيادته رسالة صداقة وأخوة من الجنرال هابيا ريمانا جوفينال رئيس جمهورية رواندا والرئيس المؤسس لحزب الحركة الثورية القومية للتنمية .

ومن جهة أخرى ، عقد السيد الوزير كازيمير بيز يمنجو اجتماعات مثمرة مع مسئولي الدولة والحزب الآتي بيانهم :

- السيد الدكتور / يوسف والي ، نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي وأمين عام الحزب الوطني الديمقراطي .
- السيد الفريق أول / يوسف صبري أبو طالب وزير الدفاع والإنتاج الحربي .
- السيد الدكتور / فؤاد سلطان وزير السياحة والطيران المدني .
- السيد الدكتور / يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .
- السيد الدكتور / أحمد فتحي سرور وزير التعليم .
- السيد الدكتور / موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولي .
- السيد الدكتور / فؤاد اسكندر وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين في الخارج .

وقد أعرب السيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو عن تقدير الحكومة الرواندية للعون الذي تقدمه لها الحكومة المصرية .

كذلك أجرى السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية والسيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية رواندا ، مباحثات ودية تناولت بحث العلاقات الثنائية والقضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، وقد أعرب الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر حول المسائل التي تم بحثها .

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية ، فقد أشاد الوزيران بالمستوى الممتاز للعلاقات التي تربط بين الدولتين وفي هذا الصدد ، ومن أجل مزيد من التدعيم لعلاقات الصداقة والأخوة بين مصر ورواندا ، فقد وقع الوزيران اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا .

وعقدت الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون المصري الرواندي في القاهرة خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ برئاسة الوزيرين السيد الدكتور بطرس بطرس غالي والسيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو .

وقد تناولت القرارات والتوصيات التي تم إقرارها خلال هذه الدورة - بصفة خاصة - مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي والتجارة والصحة والسياحة والنقل الجوي وكذلك التعاون الثقافي والعلمي والفني .

كما تم الاتفاق على اتخاذ مزيد من الإجراءات بهدف تدعيم علاقات التعاون في مختلف المجالات ذات الأهمية المشتركة .

وفي هذا الصدد وقع الوزيران خطة تبادل ثقافي وعلمي وفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية رواندا .

وبالإضافة إلى أوجه التعاون في المجال الثنائي ، أعرب الوزيران مجددا عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا ، بالاستمرار في دعم التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي تطبيقًا لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

وقد أخذ الجانبان ، علمًا بنتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمجموعة الأنوجو الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وأكدا من جديد أن تطبيق هذه النتائج يدعم أسس التعاون في إطار مجموعة الأنوجو . كذلك أعرب الجانبان عن الأمل في أن تبذل كافة الجهود من أجل عقد المؤتمر الوزاري السادس لمجموعة الأنوجو خلال عام ١٩٨٩ .

وفيما يتعلق بالقضايا الأفريقية ، فقد أعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومبادئ ميثاقها ، وأكدا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة ، التي تمثل إطارًا للعمل المشترك والتضامن الأفريقي .

وعند تناول الموقف في الجنوب الأفريقي ، فقد أدان الجانبان بشدة السياسة العنصرية وغير الإنسانية ، التي ينتهجها نظام بريتوريا ، وأكدا مجددًا التزامهما الذي لا يتزعزع وعزمهما الأكيد على مواصلة تأييد شعب جنوب أفريقيا في كفاحه ضد التفرقة العنصرية .

وأعرب الجانبان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا تطبيقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وفي هذا الصدد طالبا الأطراف الموقعة على اتفاقية ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ بالالتزام بأحكام هذه الاتفاقية ، كذلك أعاد الجانبان تأكيد تأييدهما التام لحركة سوابو في هذه المرحلة المصيرية من مراحل كفاحها الوطني من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير لشعب ناميبيا .

وقد أعرب الجانبان أيضًا عن تضامنهما مع حكومة جمهورية أنجولا الشعبية فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والسلام في أنجولا .

وأكد الجانبان أيضًا على تضامنهما مع حكومة جمهورية موزمبيق الشعبية في جهودها من أجل إقامة المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والسلام في هذه الدولة .

وقد طالب الجانبان حكومتي موريتانيا والسنغال بتسوية النزاع القائم بينهما بالطرق السلمية وأيدا في هذا الصدد المساعي الحميدة التي يقوم بها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية .

استعرض الجانبان بقلق شديد الوضع الاقتصادي القائم في أفريقيا وأكدا على ضرورة تطبيق برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي ، الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبرنامج الأمم المتحدة للإنعاش والتنمية الاقتصادية في أفريقيا (للفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠) .

أعرب الجانبان أيضًا عن اقتناعهما بأن الإطار الأفريقي البديل للتكيف الهيكلي للإنعاش والتغيير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، هو الإطار الملائم الذي يمكن أن يساعد الدول الأفريقية ، فرديًا وجماعيًا ، لوضع برامج وطنية تجمع بين التكيف والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، وناشد الجانبان

المجتمع الدولي كي يؤيد هذا الحل ويؤيد أيضًا انعقاد مؤتمر دولي لتسوية مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا .

وفيما يختص بالقضايا الدولية فقد بحث الجانبان مشكلة الشرق الأوسط ، وفي هذا الصدد حثا جميع أطراف النزاع على الإسهام إيجابيًا في عملية السلام بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة . وأكد الطرفان اقتناعهما بأن عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة وفقًا لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ هو أفضل إطار للتوصل إلى مثل هذه التسوية وقد أكدا على ضرورة اشتراك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد تناول الجانبان أيضًا موضوع التعاون العربي / الأفريقي ، وذلك في إطار المبادئ التي أرساها مؤتمر القمة العربي / الأفريقي الأول الذي عقد في القاهرة في مارس عام ١٩٧٧ ، وأكدا على أهمية تدعيم التضامن والتعاون بين الأفارقة والعرب .

أكد الجانبان مجددا التزامهما بدعم الدور البناء الذي تقوم به حركة دول عدم الانحياز وأعادا تأكيد إيمانهما بسياسة الحركة ، كما عبرا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل إعلاء مثلها وفي هذا الصدد أشادا بنتائج مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلجراد خلال الفترة من ٤ إلى ٧ سبتمبر ١٩٨٩ ، وأعلنا عزمهما على المشاركة في العمل من أجل تطبيق إعلانه الختامي .

وقد أعرب الجانبان أيضًا عن الأمل في أن تمتد الإرادة التي حققت المناخ الحالي للوفاق في العلاقات السياسية الدولية ، إلى المجال الاقتصادي بغية إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث .

وفيما يتعلق بالمبادرة التي اتخذت في باريس في يوليو ١٩٨٩ ، من جانب رؤساء جمهورية مصر العربية والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند ، فقد أشاد الجانبان بتأييد حركة عدم الانحياز لها كما أكدا مجددًا على أهمية هذه المبادرة التي تهدف إلى البدء في جولة جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين الدول المتقدمة والدول النامية بخصوص المسائل الاقتصادية والبيئة .

وبالنسبة لمشاكل البيئة ، فقد أكد الجانبان على اهتمامهما الحفاظ على البيئة ووجها نداء يطالب بإصدار إجراءات دولية فعالة تكفل منع نقل وإلقاء النفايات السامة والخطيرة في أراضي دول أخرى .

وقد أشاد الجانبان بروح الصداقة والود التي تميزت بها أعمال اللجنة المشتركة .

وأعرب السيد الوزير كازيمير بيز يمنجو عن شكره وتقديره للقاء الأخوى الحار الذي لقيه ووفده خلال إقامتهم في جمهورية مصر العربية .

وقع في القاهرة يوم ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية رواندا
د. بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية	د. كازيمير بيز يمنجو وزير الخارجية والتعاون الدولي

(٧٣) محضر اجتماع
الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الرواندية
(٩ - ١٢ سبتمبر ١٩٨٩)

تطبيقًا للاتفاقية التي أنشئت بموجبها اللجنة المشتركة للتعاون ، بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الرواندية ، والموقعة بالقاهرة في ٩ سبتمبر ١٩٨٩ ، عقدت اللجنة المذكورة أول دورة لها بالقاهرة في الفترة من ٩ إلى ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد ترأس الجانب المصري السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية . بينما ترأس الجانب الرواندي السيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو عضو اللجنة المركزية للحركة الثورية الوطنية للتنمية ووزير الخارجية والتعاون الدولي .

ومرفق بهذا المحضر ملحق ، يتضمن قائمة بأعضاء الوفدين . وقد شارك رئيسًا الوفدان في رئاسة الجلسة الافتتاحية وأشادا في البيان الافتتاحي الذي ألقاه كل منهما ، بعلاقات الصداقة والتضامن الوطيدة التي تربط بين الشعبين الشقيقين ، وأكدا بصفة خاصة على أهمية دعم التعاون بين الدولتين .

وقد قام الوزيران باستعراض القضايا الأفريقية والدولية ، حيث لاحظا بارتياح بالغ تطابق وجهات نظرهما بشأن هذه القضايا .

وأقرت اللجنة المشتركة جدول الأعمال التالي :

أولاً : التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري .

ثانيًا : التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية .

ثالثا : التعاون مع الصندوق المصرى للتعاون الفني مع الدول الأفريقية والصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية .

رابعًا : موضوعات أخرى .

أولاً : التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري :

أكد الجانبان رغبتهما في تنمية التعاون في هذا المجال ، واتفقا على اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بتحقيق هذا الهدف .

١ - الزراعة والتصنيع الزراعي :

تقدم الجانب الرواندي إلى الجانب المصري بالطلبات التالية :

أ) إنشاء هيئة مشتركة لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية .

ب) تمويل دراسات الجدوى الخاصة بالإصلاح الزراعي والكهربائى لمستنقع جيشوما .

جـ) المعونة الفنية (خبيران في الري والصرف) .

د) تمويل دراسات الجدوى الخاصة بإنشاء وتجهيز معهد زراعي / بيطري في رواندا .

وفيما يتعلق بإنشاء مؤسسة مشتركة لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية ، أعرب وزير الزراعة المصري عن موافقته من حيث المبدأ بشأن إنشاء تلك المؤسسة . وسوف يتم بحث وسائل تنفيذ

ذلك بالاتفاق المشترك في مرحلة لاحقة .

وفيما يختص بتمويل دراسات الجدوى الخاصة بالإصلاح الزراعي والكهربائي لمستنقع جيشوما ، أعرب وزير الزراعة المصري عن موافقته من حيث المبدأ على تمويل تلك الدراسات .

وبشأن إنشاء وتجهيز معهد زراعي / بيطري في رواندا ، أيد وزير الزراعة المصري هذه الفكرة وأعرب عن استعداده لتمويل دراسات الجدوى المتعلقة بها . وسوف يتم إيفاد بعثة لوزارة الزراعة المصرية إلى رواندا خلال الأيام القليلة القادمة بهدف التعرف على تلك المشروعات .

وبخصوص المعونة الفنية في مجال الري والصرف فقد أخذ الجانب المصري علمًا بالمطلب الرواندي ووعد بإحالته في أقرب فرصة إلى الجهات المعنية لمتابعته .

٢ - التبادل التجاري :

أقر الجانبان أهمية سرعة وضع الاتفاق التجاري الذي تم توقيعه بالقاهرة في ٧ فبراير ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الرواندية ، موضع التنفيذ .

وقد اتفق الجانبان في هذا الشأن على إعادة النظر في قائمة المنتجات التي يمكن تبادلها بين الدولتين ، كما قرر الجانبان من ناحية أخرى ، تشجيع المسئولين الاقتصاديين وغرف التجارة في البلدين على إجراء اتصالات مباشرة والدخول في علاقات عمل . وفي هذا المجال اتفق الجانبان على دراسة السبل العملية التي من شأنها تحقيق التبادل التجاري وخاصة من خلال اتفاق صفقة متكافئة .

٣ - النقل الجوي :

تطبيقًا لاتفاق النقل الجوي الموقع بين الدولتين في ١٧ أغسطس ١٩٧٧ ، طلب الجانب الرواندي من الجانب المصري افتتاح خط جوي مباشر ، يربط العاصمتين بواسطة شركة مصر للطيران وذلك بغية تسهيل التبادل التجاري والسياحة .

ومن ناحية أخرى فقد سلم الجانب الرواندي للجانب المصري صورة من الطلب المقدم من الخطوط الجوية الرواندية بادراج القاهرة ضمن خط رحلاتها من كيجالي إلى أوروبا ذهابًا وإيابًا .

أخذ الجانب المصري علمًا بهذين المطلبين ووعد بإحالتهما إلى الجهات المعنية .

ومن ناحية أخرى أكد الجانب المصري على توافر الإرادة السياسية لاتخاذ كل ما من شأنه تشجيع شركة مصر للطيران ، التي تمتد رحلاتها حاليًا إلى كل من نيروبي ودار السلام على التجاوب مع هذين المطلبين .

وقد أوصى الجانبان شركتي الطيران بإجراء محادثات في هذا الشأن في أقرب فرصة .

٤ - السياحة :

أعرب الجانب الرواندي عن أمله في أن يلتقي المسئولون عن قطاع السياحة في كلا البلدين وذلك بهدف بحث السبل الكفيلة ، بتنمية التعاون في مجال السياحة كما طلب ثلاث منح في مجال دراسة الفندقة فضلاً عن ترتيب زيارة عمل ، لمسئول من العاملين في المؤسسة الرواندية للسياحة والمتنزهات الوطنية .

وقد أخذ الجانب المصري علمًا بهذه الطلبات ، واقترح إجراء اتصالات مباشرة بين المسئولين عن السياحة في كلا البلدين من أجل إعداد برنامج للتعاون في هذا المجال .

وفي هذا الشأن اقترح الجانب المصري أيضًا حث وكالات السياحة الأجنبية على إدراج رواندا ضمن برامجهم السياحية إلى مصر .

وفيما يتعلق بالمنح الدراسية وزيارة العمل فقد أخذ الجانب المصري علمًا بالطلبات الرواندية ، حيث وافق على تقديم منحة دراسية في الفندقة لفترة شهر .

كما وافق الجانب المصري أيضًا من حيث المبدأ على إعداد زيارة العمل المطلوبة .

ثانيًا : التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية :

وقع الجانبان برنامجا للتبادل الثقافي والعلمي والتقني وذلك للفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢ .

وفيما يتعلق بالتعاون في مجال الصحة ، اتفق الجانبان على أن يتم إرفاق محضر الاجتماع المشترك الموقع من جانب وزيري الصحة في الدولتين بالقاهرة في ٣ سبتمبر ١٩٨٩ . بهذه الوثيقة وأن يعد ذلك المحضر جزءًا منها .

ثالثًا : التعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية والصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية :

أعرب الجانب الرواندي عن ارتياحه لجهود الخبرة المصرية في رواندا .

١ - الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الأفريقية :

جدد الجانب الرواندي طلبه الذي سبق له أن تقدم به للصندوق المصري والخاص بالحاجة إلى بعض الأطباء للعمل كخبراء في مستشفى الملك فيصل وغيره من المستشفيات الرواندية .

أحاط الجانب المصري الجانب الرواندي بالمساعي التي قام بها لدى الجهات السعودية المعنية من أجل تمويل وإيفاد الأطباء المصريين المطلوبين .

أثار الجانب المصري مشكلة توفير المسكن للخبراء الموفدين إلى رواندا من جانب الصندوق .

وقد أوضح الجانب الرواندي أنه فيما يتعلق بمستشفى الملك فيصل ، فإنه سوف يتم توفير سكن للأطباء ، أما فيما يختص بالخبراء الآخرين فإن الصندوق المصري سوف يستمر في تقديم بدل السكن في حين تتحمل الحكومة الرواندية ، إذا ما أقتضى الأمر ، النفقات الإضافية .

٢ - الصندوق العربي للتعاون الفنى مع الدول العربية والأفريقية :

أحاط الجانب المصري الجانب الرواندي ، باستعداد الصندوق العربي لإيفاد أربعة خبراء إضافيين إلى رواندا ، على أن يتم تحديد مجالات تخصصهم باتفاق الجانبين .

وقد أعرب الجانب الرواندي عن ارتياحه لذلك العرض .

رابعًا : موضوعات أخرى :

اتفق الجانبان على عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة للتعاون المصري الرواندي عام ١٩٩١ في كيجالي ، وذلك في تاريخ يتم تحديده لاحقًا عن طريق القنوات الدبلوماسية .

القاهرة في ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ .

تم تحرير هذا المحضر من نسختين أصليتين باللغة العربية والفرنسية . وللنسختين نفس الحجية .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

الدكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة
جمهورية رواندا

الدكتور / كازيمير بيز يمنجو
عضو اللجنة المركزية للحركة الثورية
الوطنية للتنمية ووزير الخارجية والتعاون الدولي

مرفق (١) :

الوفد المصري

- السيد الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السفير مخلص جبة ، مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير سعد الفرارجي ، مدير إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير أحمد طه ، أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بوزارة الخارجية .
- السيد السفير الدكتور حسن جاد الحق ، مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد السفير عبد الفتاح الزيني ، سفير جمهورية مصر العربية في كيجالي .
- السيد الوزير المفوض الدكتور / محمود مرتضى ، مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الوزير المفوض محمد الشلقامي ، الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية . (نائب مدير) .
- السيد الوزير المفوض محمود سليمان ، نائب مدير إدارة الأمن بوزارة الخارجية .
- السيد عبد الحارس عبد الرحيم ، مدير عام بوزارة الصناعة .
- السيد محمود نجيب يوسف فرج ، مدير عام بوزارة التعليم .
- السيد رمزي عبد الحميد يوسف ، مدير عام بوزارة الإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة .
- السيدة نبيلة الخضري ، مدير عام بوزارة السياحة .
- السيد محمد نديم رياض ، مدير عام بهيئة الطيران المدني .
- السيد جاد سعيد جاد الله ، مدير عام بشركة مصر للطيران .
- السيد أيمن مصطفى العبد ، التمثيل التجاري .
- السيد فوزي فاضل الزفزاف ، سكرتير عام مساعد بجامعة الأزهر .
- السيد العقيد واصف عامر ، وزارة الداخلية .
- السيد عمرو حمدي ، المركز الدولي المصري للزراعة .
- السيدة د. ثريا محمد مرسي ، وزارة الصحة .
- السيدة المستشار د. عزيزة فهمي ، إدارة التعاون الدولي بوزارة الخارجية .
- الآنسة المستشار ليلى عمارة ، مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيدة المستشار سميرة عقداوي ، الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد على الحفني ، سكرتر أول بمكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد على مراد ، سكرتير ثان بوزارة الخارجية .
- السيد عادل الألفي ، ملحق دبلوماسي بوزارة الخارجية .
- السيد شيرين طاهر وصفي ، وزارة الخارجية .

الوفد الرواندي

ـ السيد الدكتور كازيمير بيز يمنجو عضو اللجنة المركزية للحركة الثورية الوطنية للتنمية ووزير الخارجية والتعاون الدولي .

ـ السيد سيلستين كابندا سفير الجمهورية الرواندية في جمهورية مصر العربية .

ـ السيد أوجستين روكبشا مدير عام التعاون الدولي بوزارة الخارجية والتعاون الدولي .

ـ السيد توماس موليسا مدير إدارة بوزارة الخارجية والتعاون الدولي .

ـ السيد أوجبن مونيا كازنزا مدير إدارة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

ـ الدكتور سوستين بوكيانا مدير إدارة بوزارة الصحة .

ـ السيد ماري فياني بارار نجانا مدير إدارة بوزارة التجارة .

ـ السيد أرون ماكوبا رئيس قسم بوزارة الزراعة والتربية والغابات .

ـ السيد أنطون هابياريمي مستشار ثان بسفارة جمهورية رواندا بالقاهرة .

(٧٤) محضر اجتماع

الدورة الأولى للجنة التعاون المصرية الغانية الدائمة المشتركة

(١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٩)

١ - عقدت لجنة التعاون المصرية ـ الغانية الدائمة المشتركة دورتها الأولى بالقاهرة خلال الفترة من ١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٩ .

٢ - رأس الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصري في حين رأس الدكتور أوبيد ياو أساموا سكرتير الشئون الخارجية بمجلس الدفاع الوطني المؤقت الفود الغاني .

تشكيل الوفدين بالمرفق (أ ، ب) على التوالي .

٣ - أقر الجانبان جدول الأعمال (مرفق جـ) .

٤ - أعرب رئيسا الوفدان في بيانهما الافتتاحي عن ارتياحهما للعلاقات الوثيقة والأخوية القائمة بين البلدين ، وأكدا الأهمية التي يعلقانها على انعقاد الدورة الأولى للجنة التعاون المصرية ـ الغانية الدائمة المشتركة من أجل بحث اتخاذ مزيد من الإجراءات لتدعيم وتنويع علاقاتهما في كافة المجالات .

استعراض القضايا الأفريقية والدولية :

٥ - استعرض الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

٦ - أكدا من جديد تأييدهما التام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كما أكدا من جديد التزامهما مبادئ السيادة المتساوية للدول واحترام وحدتها الإقليمية ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية والتسوية السلمية للصراعات بين الدول .

٧ - استعرض الوزيران بعمق الوضع في جنوب أفريقيا ، وأدانا بشدة سياسة الفصل العنصري غير الإنسانية التي يمارسها نظام بريتوريا ، وأعرب عن قناعتهما بأن نظام الأبارتيد لا يمكن تطويره ولابد من إزالته . وقد أكدا التزامهما بمناصرة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه المشروع ضد التفرقة العنصرية .

أعرب الجانبان عن تأييدهما التام لاستقلال ناميبيا وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٧٨/٤٣٥ . وفي هذا الصدد ، رحبا بالفوز الذي حققته سوابو في الانتخابات التي أجريت في ناميبيا مؤخرًا . وأعربا عن أملهما في أن تساهم كافة الأطراف في ناميبيا في إنجاح عملية السلام لكي تحصل ناميبيا على استقلالها في أول أبريل ١٩٩٠ .

وقد أعربا عن تقديرهما للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أنجولا الشعبية لتحقيق المصالحة الوطنية واستتباب الاستقرار والأمن بها ، وأشادا بهذه الجهود .

كما أشادا بالجهود التي تبذلها حكومة موزمبيق الشعبية من أجل تحقيق الاستقرار والسلام بها .

ناشد الوزيران دول القرن الأفريقي لتعزيز حسن الجوار من أجل تحقيق السلام في المنطقة لصالح شعوبها ولصالح أفريقيا بأسرها .

وفيما يتعلق بالوضع في جنوب السودان ، أعرب الجانبان عن قلقهما إزاء مخاطر تجدد المواجهة العسكرية في الإقليم ، وناشدا كافة الدول المحبة للسلام والمجاورة لدعم عملية السلام بهدف إنهاء الأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية سلمية في هذا الإقليم ووضع حد للمعاناة التي يعيشها .

طالب الجانبان حكومتي موريتانيا والسنغال العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لنزاعهما ، وأيدا المساعي الحميدة التي يبذلها رئيس منظمة الوحدة الأفريقية للتوسط بين البلدين من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع تستند إلى المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، حث الجانبان جميع أطراف النزاع على المساهمة الإيجابية في عملية السلام من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة ، وأعرب الجانبان عن قناعتهما بأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وفقًا لقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ إنما يوفر أفضل إطار للتوصل لمثل هذه التسوية . وقد أصرا على ضرورة أن تشارك جميع الأطراف المعنية في المؤتمر بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أكدا من جديد تأييدهما التام لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

١٥ – استعرض الجانبان بقلق الموقف الاقتصادي الحرج في أفريقيا ، وأكدا على الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأولويات الأفريقي للإنعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (للفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٠) ، وقدأعربا عن رأيهما بأن الإطار الأفريقي البديل للتعديل الهيكلي والإنعاش بمثابة إطار هام وعملي يمكن أن يساعد الدول الأفريقية ، فرديًا وجماعيًا ، لوضع برامج وطنية تجمع بين التعديل والنمو والتنمية الاقتصادية ، وناشدا المجتمع الدولي كي يعد على وجه السرعة استراتيجية أكثر شمولاً لعلاج جميع أوجه الديون الأفريقية بما في ذلك القروض الرسمية والتجارية على المدى الطويل ، وأعربا كذلك عن تأييدهما الكامل لعقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة الديون الخارجية الأفريقية.

١٦ – أشاد الجانبان بمبادرة باريس التي أعلنها رؤساء جمهورية كل من مصر والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند في يوليو ١٩٨٩ والتي انضمت إليها يوغوسلافيا فيما بعد والخاصة ببدء جولة جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين الدول النامية والدول المتقدمة حول القضايا الاقتصادية والبيئية العالمية . وقد أعربا عن ارتياحهما لتأييد كل من منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز لهذه المبادرة .

١٧ – أعاد الجانبان تأكيد التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون العربي الأفريقي والذي يعتقدان بأنه في صالح الشعوب الأفريقية والعربية . وسيعملان كل ما في وسعهما من أجل تحقيق أهداف هذا التعاون والآمال التي تعلقها شعوبهما عليه .

١٨ – أكد الجانبان من جديد إيمانهما بحركة عدم الانحياز وتعهدا بمواصلة العمل من أجل تحقيق مثل الحركة ونجاحها . وقد رحبا بعقد مؤتمر وزراء خارجية حركة عدم الانحياز في أكرا عام ١٩٩١ ، واتفقا على إجراء مشاورات بينهما في إطار لجنة التعاون المصرية ـ الغانية الدائمة المشتركة بهدف التنسيق بين جهودهما من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزاري .

العلاقات الثنائية :

أ ـ العلاقات السياسية :

١٩ – أعرب الجانبان عن ارتياحهما للعلاقات الممتازة التي تربط بين البلدين على المستوى السياسي ، واتفقا على تعزيز هذه العلاقات من خلال التبادل المستمر في وجهات النظر والزيارات بين البلدين وتحقيق درجة عالية من التنسيق بين جهودهما الدبلوماسية في المحافل الأفريقية والدولية .

ب ـ التعاون الفني :

٢٠ – أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتنفيذ اتفاقية التعاون الفني المبرمة بين الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا والحكومة الغانية ، وقد أعرب الجانب الغاني عن تقديره للمعونة التي يحصل عليها من خلال الصندوق ، وأعرب عن رغبته في زيادتها . وقد أعرب الجانب المصري من جديد استعداده لبحث الطلبات الغانية الإضافية للحصول على معونة فنية في حدود الموارد المتاحة للصندوق ، وبعد تحديد أولويات المعونة المطلوبة .

جـ ـ التعليم والثقافة :

٢١ – وقع الجانبان البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين مصر وغانا لعامي ١٩٩٠ – ١٩٩١ وذلك بعد مناقشته ، ويتضمن البرنامج أوجه التعاون المختلفة في مجالات التعليم والثقافة والإعلام والشباب والرياضة والسياحة .

د ـ الزراعة والري والمصائد :

اتفق الجانبان على الحاجة من أجل التعاون وتقديم المعونة الفنية وتبادل الزيارات والمعلومات بين البلدين في القطاع الزراعي ، خاصة في مجالات الإنتاج الحيواني والطب البيطري والري خاصة إقامة مشروعات صغيرة ذات جدوى واستخدام المياه الجوفية في أغراض الري واستخدام مياه البحر المالحة في ري المحاصيل واستصلاح الأراضي الصحراوية .

٢٣ – تقدم الجانب الغاني بطلب محدد للجانب المصري من أجل :

(أ) تزويده بخبيرين إضافيين في إنتاج القطن ، (ب) تزويده بخبير في إنتاج الخضراوات ، (جـ) تزويده بخبيرين في حفظ واستخدام وتغليف الخضر والفاكهة ، (د) إيفاد أربعة متدربين إلى مصر للتدرب على التوطين الزراعي ، (هـ) إيفاد مندوب إلى مصر للتدرب في مجال المصائد ، (و) إيفاد اثنين من العاملين من ذوي الدرجات المتوسطة للتدريب على إدارة المصائد .

وقد وافق الجانب المصري على بحث هذا الطلب ، وأشار في هذا الصدد إلى الست منح التدريبية التي يقدمها المركز المصري الدولي للزراعة لغانا سنويًا ، وحث الجانب الغاني على الاستفادة الكاملة من هذه المنح . كما وافق الجانب المصري على إيفاد خبير زراعي إلى غانا .

٢٤ – أحاط الجانب الغاني الجانب المصري علمًا بصناعة الأخشاب في غانا والنوعيات عالية الجودة من الأخشاب الغانية ، ودعا الجانب الغاني الجانب المصري لبحث إمكانية استيراد المنتجات الخشبية من غانا ، وقد وافق الجانبان على تشجيع القطاع الخاص في كل من بلديهما من أجل التعاون في مجال استغلال الأخشاب بما في ذلك إقامة مشروعات مشتركة لتجهيز الأخشاب . كما دعا الجانب الغاني الجانب المصري للاشتراك في سوق الأثاث الغاني القادم المخصص للمنتجات الخشبية.

٢٥ – أشار الجانب الغاني إلى توافر أماكن بمدرسة الغابات بمدينة سونياني لحملة شهادة معادلة الدراسة الثانوية وذلك للدراسة لمدة ثلاث سنوات . كما أشار إلى توافر أماكن بمعهد الموارد الطبيعية المتجددة وتنظيمه برامج من أجل حماية الغابات ، وقد أخذ الجانب المصري علمًا بهذا ، كما أعرب عن اهتمامه بالاستفادة من الخبرة الغانية في هذا المجال وذلك من خلال تبادل الزيارات والمعلومات .

هـ ـ الصحة :

٢٦ – تقدم الجانب الغاني بطلب محدد للجانب المصري من أجل :

(أ) إيفاد مصر لخمسة أطباء مصريين للعمل بالمستشفيات الغانية لمدة قصيرة وذلك في تخصصات الجراحة والطب النفسي وأمراض النساء والعظام والأطفال .

(ب) إيفاد مصر لخبيرين لمدة قصيرة لدراسة مشكلة البلهارسيا وتقديم المشورة بشأن مكافحتها .

(جـ) إيفاد غانا لخبيرين لحضور دورات تدريبية بمصر لمكافحة البلهارسيا .

وقد وافق الجانب المصري على إيفاد الخمسة أطباء المطلوبين ، كما وافق على بحث الطلبات الأخرى التي تقدم بها الجانب الغاني في قطاع الصحة .

٢٧ – أحاط الجانب المصري الجانب الغاني علماً بتخصيصه لثلاث منح تدريبية لغانا في مجال التمريض عام ١٩٩٠ .

٢٨ – وافق الجانبان على بحث إمكانية تصدير منتجات ومواد خام دوائية مصرية لغانا ، ويشمل ذلك تصدير قطن وشاش طبي مصري .

و – الصناعة والعلوم والتكنولوجيا :

٢٩ – أشار الجانب الغاني إلى تطويره لصناعة القطن الغانية ، وتقدم في هذا الصدد بطلب للجانب المصري من أجل :

(أ) إيفاد مصر لخبراء في مجال حلج القطن ومراقبة الجودة .

(ب) إيفاد غانا لمتدربين لمدد قصيرة للتدريب على الغزل .

(جـ) الاستفادة من الخبرة المصرية في إقامة معمل لمراقبة الجودة وتدريب العاملين اللازمين لتشغيله .

وقد وافق الجانب المصري على بحث هذا الطلب .

٣٠ – اقترح الجانب الغاني تبادل الزيارات بين خبيرين من كل جانب ، أحدهما في مجال الهندسة الطبيعية والآخر في مجال الزراعة الحيوية ، وذلك من أجل دراسة برامج العلوم والتكنولوجيا المطبقة في البلد الآخر وتحديد مجالات التعاون الممكنة بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بها .

ز – النقل والمواصلات :

(أ) النقل الجوي :

٣١ – وافق الجانبان على مراجعة اتفاقية النقل الجوي المبرمة بين البلدين عام ١٩٦٠ ، وسيتم تحديد موعد ومكان اجتماع مسئولي الطيران المدني للبلدين بعد إجراء المشاورات اللازمة في هذا الشأن .

٣٢ – تقدم الجانب الغاني بطلب للجانب المصري للحصول على منح تدريبية في مجال الطيران المدني تغطي التخصصات التالية :

(أ) متخصصون في النقل الجوى ، (ب) إحصاءات نقل جوي ، (جـ) إدارة النقل الجوي ، (د) إنارة المطارات ، (هـ) مراقبون للاتصالات الجوية ، (و) مراقبة حركة النقل الجوية ، (ز) الميكانيكا الكهربائية للمطارات ، (ح) الاتصالات بالميكروويف والراديو ، (ط) الأطر الجوية ومد المطارات بالطاقة ، (ى) النقل الجوي لشركات الطيران .

أوضح الجانب المصري توافر برامج تدريبية في المجالات المشار إليها بمعهد الطيران المدني ولكنها

ذات تكلفة عالية ، وقد اقترح على الجانب الغاني الاتصال بالمنظمة الأفريقية للطيران المدني والمنظمة الدولية للطيران المدني للمساهمة في تغطية تكاليف برامج التدريب المطلوبة ، وفي نفس الوقت وافق الجانب المصري على بحث الطلب الغاني .

(٢) نقل بحري :

٣٣ – وافق الجانبان على التعاون بينهما وتبادل البرامج والمعلومات في مجال النقل البحرى خاصة فيما يتعلق بالآتي :

(أ) إدارة الموانى والخبرة المكتبية بشأنها .

(ب) تعريف كل دولة بالإمكانيات التدريبية المتوافرة في الدولة الأخرى .

(جـ) تحقيق التناسق بين البنية الأساسية للموانى وخبرة الموانى والتدريب على أعمال الموانى من أجل تبادل العاملين .

(د) دراسة وسائل التشغيل المطبقة في كل بلد .

(هـ) التعريفة .

٢٤ – اتفق الجانبان على أهمية تشجيع النقل البحرى بين البلدين وذلك من خلال ما يلى :

(أ) إقامة خطوط بحرية مباشرة بين موانى البلدين . وقد أكدا الجانبان على العلاقة التبادلية بين خطوط الملاحة المباشرة والتجارة .

(ب) تبادل المعلومات الفنية والمعلومات الخاصة بالنقل البحري .

(جـ) إعطاء توكيلات بحرية بكل بلد لشركات البلد الآخر .

(د) السفن العارضة .

٣٥ – أعرب الجانب الغاني عن تقديره للمساعدات التي تقدمها مصر لأكاديمية النقل البحري الإقليمية بغانا ، وطلب تزويده بمزيد من المساعدات في هذا الشأن . وقد وافق الجانب المصري على تزويد الأكاديمية بخبير إضافي . كما أشار الجانب المصري إلى المنح التدريبية التي يتم تخصيصها سنوياً لغانا بأكاديمية النقل البحري بالإسكندرية وأكد من جديد اعتزامه على مواصلة تخصيص هذه المنح لغانا .

(٣) نقل داخلي :

٣٦ – أعرب الجانب الغاني عن اهتمامه بتبادل الخبرات في مجال النقل الداخلي ، وقد أوضح الجانب المصري أن النقل الداخلي في مصر يدخل في دائرة اختصاص المحافظات المختلفة ، وقد وافق على إحالة الطلب الغاني إلى المحافظات .

(٤) المواصلات اللاسلكية :

ـ اتفق الجانبان على أهمية إقامة اتصال لاسلكي مباشر بين البلدين مستقبلاً ، وفي ضوء انخفاض حركة الاتصال بين البلدين حالياً ، قررا إقامة اتصال مباشر على أساس «الطلبات المحددة» كما اتفقا على تبادل المعلومات في هذا المجال .

ح ـ السياحة :

٣٨ – اتفق الجانبان على تشجيع التعان الوثيق بين البلدين في هذا المجال ، لذلك تقرر تشجيع السياحة الإقليمية والتنشيط السياحي المشترك بالخارج والبرامج السياحية المشتركة وتبادل المعلومات السياحية وتبادل الزيارات بين الهيئات السياحية المتخصصة .

٣٩ – تقدم الجانب الغاني بطلب للجانب المصري للحصول على برامج تدريبية قصيرة المدى للعاملين في قطاعي الفندقة والسياحة ، وقد وافق الجانب المصري على تخصيص منحتين لغانا في مجال الفندقة مدة كل منها ستة أسابيع ، كما وافق على إيفاد خبير إلى غانا لمدة قصيرة لتحديد مجالات التعاون السياحي الممكنة .

ط ـ التجارة :

٤٠ – لاحظ الجانبان أن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يتناسب مع الإمكانيات المتوافرة في كل منهما .

٤١ – أكد الجانبان الأهمية التي يولونها للقطاع الخاص من أجل النهوض بالتبادل التجاري بين البلدين .

٤٢ – أشار الجانبان إلى المقترحات التي سبق تقديمها من أجل عقد اتفاقية للتبادل التجاري بين البلدين ، وقد أوضح الجانب الغاني استعداده لكي يقبل من حيث المبدأ الاقتراح المصري الخاص بقصر التبادل التجاري بين البلدين على الصفقات المتكافئة بشرط أن يكون اختيار السلع وجودتها وأسعارها على أسس تنافسية بالمقارنة بما هو متوافر في الأماكن الأخرى ، وحدد الجانب الغاني السلع التي قد يرغب في تبادلها مع مصر من خلال الصفقات المتكافئة بالسلع غير التقليدية مثل ، زبدة الكاكاو وبودرة الكاكاو والشيكولاتة والأناناس الطازج والفواكه المعلبة والمنتجات الخشبية والدخان أما المنتجات المصرية التي سيكون الجانب الغاني مهتما باستيرادها فهي القطن ، بما في ذلك القطن عالي الجودة لصناعة الشاش ، وصوف القطن وغزل القطن والمنتجات الجلدية بما في ذلك الجلود الطبيعية والمدبوغة والمواد الطبية المصنعة والخام والأرز ، ويقضى الاقتراح الغاني بأن يتم تبادل هذه السلع من خلال القطاع الخاص ، أو المؤسسات التجارية شبه الحكومة . وقد أوضح الجانب الغاني أن اقتراحه المشار إليه لا يحول دون النهوض بالتبادل التجاري في السلع الغانية غير التقليدية مثل حب الكاكاو والخشب الخام بشرط أن يتم دفع قيمتها بالعملات الحرة القابلة للتحويل وليس من خلال الصفقات المتكافئة ، وفي المقابل يتوقع الجانب الغاني معاملة مماثلة من الجانب المصري فيما يتعلق بسلع مثل البترول ، وقد أخذ الجانب المصري علماً بالمقترحات الغانية وسيقوم بدراستها وإبلاغ الجانب الغاني برده عليها من خلال القنوات الدبلوماسية .

٤٣ – اتفق الجانبان على تشجيع تبادل الزيارات بين رجال الأعمال والغرف التجارية في كل من مصر وغانا ـ كما سيشجعان الاشتراك في الأسواق التجارية والمعارض التي ستقام بالبلد الآخر .

ى ـ التعاون العسكري والأمني :

٤٤ – اتفق الجانبان على تشجيع التعاون العسكري والأمني الثنائى بهدف تدعيم العلاقات بين البلدين .

٤٥ – أشار الجانب المصري إلى المنح التدريبية الأربع التي تقدمها أكاديمية الشرطة لغانا سنوياً

واقترح على الجانب الغاني الاستفادة الكاملة من هذه المنح .

ك ـ الشئون القنصلية :

٤٦ - بحث الجانبان إجراءات منح التأشيرات المطبقة في البلدين واتفقا على تسهيل منح التأشيرات لرعايا البلد الآخر وفقًا لأحكام الاتفاقيات المبرمة بين البلدين والقوانين واللوائح الداخلية .

موعد ومكان عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة :

٤٧ - اتفق الجانبان على عقد الدورة القادمة للجنة التعاون المصرية الغانية المشتركة الدائمة في أكرا عام ١٩٩١ ـ وسيتم تحديد الموعد من خلال القنوات الدبلوماسية .

٤٨ - أعرب الجانبان عن ارتياحهما لعقد الدورة الأولى للجنة التعاون المصرية الغانية المشتركة الدائمة في جو من الأخوة والتفاهم المتبادل ، وأعربا عن استعدادهما للعمل من أجل تنفيذ كافة ما اتفق عليه خلال الدورة .

٤٩ - وفي ختام الدورة أعرب السيد الدكتور أوبيد أساموا سكرتير الشئون الخارجية بمجلس الدفاع الوطني المؤقت لجمهورية غانا عن شكره وتقديره العميق للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للخدمات التي تم توفيرها لعقد اللجنة ولتعاون الوفد المصري مع الوفد الغاني على نحو جعل مداولات اللجنة مستمرة .

حرر بالقاهرة يوم ١٦ نوفمبر ١٩٨٩ من نسختين باللغتين العربية والإنجليزية لكل منهما نفس الحجية .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية غانا
دكتور / بطرس بطرس غالي	دكتور / أوبيد ياو أساموا
وزير الدولة للشئون الخارجية	سكرتير الشئون الخارجية بمجلس الدفاع الوطني المؤقت

قائمة بتشكيل الوفد المصري

ـ السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيد السفير / عزيز سيف النصر مساعد وزير الخارجية .
ـ السيد السفير / مخلص جبة مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
ـ السيد السفير / أحمد عادل مدير الصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية .
ـ السيد السفير / عمرو موسى مدير إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية .
ـ السيد السفير / إبراهيم يسرى مديرة الإدارة القانونية بوزارة الخارجية .
ـ السيد السفير / أحمد طه أمين عام الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا .
ـ السيد السفير / حسن جاد الحق مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ـ السيد الوزير المفوض / عبد الحميد إسماعيل نائب مدير إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية بوزارة الخارجية .
ـ السيد الوزير المفوض / هلال ناشد نائب مدير إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية .
ـ السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا .
ـ السيد الوزير المفوض / د. محمود مرتضى مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .
ـ السيدة المستشار / سميرة عقداوي الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ـ السيد سكرتير ثان / يوسف كمال بطرس الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .
ـ السيدة / سلوى عبد المجيد الإدارة الثقافية بوزارة الخارجية .
ـ العقيد / نبيل عبد الحميد رئاسة الجمهورية .
ـ العقيد / وصفي عامر وزارة الداخلية .
ـ السيد / أحمد عيسى صالح وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري .
ـ السيد / فوزي الزفزاف وزارة الأوقاف .
ـ السيد / محمد سالم وزارة الثقافة .
ـ السيد المهندس / محمد حسن وزارة الزراعة .
ـ السيد الدكتور / عادل فريد وزارة الصحة .
ـ السيد الدكتور / مصطفى الخولي وزارة الصحة .
ـ السيد / صلاح الدين الضليفي وزارة التربية والتعليم .
ـ السيدة / نبيلة الحضري وزارة السياحة .
ـ السيد / عبد الوهاب شعبان شركة النصر للتصدير والاستيراد .
ـ السيد / حسن سالم شركة النصر للتصدير والاستيراد .
ـ السيدة / زينب جمال الدين وزارة الإعلام .
ـ السيد السكرتير الثاني / السعيد العناني وزارة الاقتصاد .
ـ السيد / عبد الله عبد الرحمن وزارة الطيران المدني .
ـ السيد / إبراهيم عزمي مؤسسة مصر للطيران .

قائمة الوفد الغاني

- السيد الدكتور / أوبيد ياو أوساموا سكرتير الشئون الخارجية بمجلس الدفاع الوطني المؤقت .
- السيد السفير / يو آنوف سفير غانا بالقاهرة .
- السيد / فرتيز بونو مدير إدارة أفريقيا بالنيابة ومنظمة الوحدة الأفريقية بوزارة الخارجية .
- السيد / س . ب . توم مدير مساعد بوزارة التجارة والسياحة .
- السيد / باتريك هيفورد وزير مفوض بسفارة غانا بالقاهرة .
- السيد / نتاناتيل أوكيني مستشار بسفارة غانا بالقاهرة .

مرفق (جـ)

لجنة التعاون المصرية الغانية الدائمة المشتركة

الدورة الأولى

القاهرة ١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٩

جدول الأعمال

١ - استعراض القضايا الأفريقية والدولية .

٢ - العلاقات الثنائية .

أ ـ العلاقات السياسية .

ب ـ التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري .

(١) مشروع البروتوكول التجاري لتبادل السلع ودفع قيمتها .

(٢) التعاون الاقتصادي .

جـ ـ التعاون الثقافي والفني :

(١) مشروع البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي لعامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

(٢) التعاون الفني :

- الصندوق المصري للمعونة الفنية لأفريقيا .
- الصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية .

د ـ الشئون القنصلية .

هـ ـ التعاون العسكري والأمني .

٣ - مسائل أخرى :

- موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية للجنة .

(٧٥) بيان مشترك

زيارة وزير التخطيط والتعاون الدولي لجمهورية غينيا إلى جمهورية مصر العربية

(١٨ - ٢٥ يونيو ١٩٩٠)

بناء على دعوة من الدكتور بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية . قام السيد / إبراهيما سيلا وزير التخطيط والتعاون الدولي لجمهورية غينيا بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من ١٨ - ٢٥ يوليو ١٩٩٠ .

وخلال هذه الزيارة تم عقد الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية الغينية بالقاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ يوليو ١٩٩٠ برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي والسيد/ إبراهيما سيلا .

استقبل السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وزير التخطيط والتعاون الدولي لجمهورية غينيا السيد / إبراهيما سيلا الذي نقل إلى سيادته رسالة صداقة وأخوة من الجنرال لانسانا كونتي رئيس اللجنة العسكرية للإصلاح الوطني ورئيس الدولة ورئيس جمهورية غينيا .

كذلك عقد السيد / إبراهيما سيلا عدة لقاءات مثمرة مع كبار المسئولين المصريين .

أشاد وزير الدولة المصري للشئون الخارجية والوزير الغيني للتخطيط والتعاون الدولي بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما في تكثيف وتنويع التعاون بينهما في جميع المجالات . كما عبرا عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالقضايا الأفريقية والدولية .

وأعاد الجانبان تأكيد التزامهما ببذل كل الجهود لدعم منظمة الوحدة الأفريقية وخدمة أهدافها ومبادئها التي تؤمن بها الدولتان . وعبرا عن رضائهما عن النتائج الإيجابية لمؤتمر القمة السادس والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية والذي شاركت فيه الدولتان .

وعند تناول الموقف في الجنوب الأفريقي ، فقد أدان الجانبان بشدة سياسة الأبارتيد ، التي ينتهجها نظام بريتوريا ، وأكدا مجددا عزمهما الأكيد على مواصلة تأييد شعب جنوب أفريقيا في كفاحه من أجل إقامة نظام سياسي عادل وحر وديمقراطي .

وقد رحب الجانبان باستقلال ناميبيا ، وأعادا تأكيد التزامهما بالمساندة السياسية والدبلوماسية اللازمة لحكومة ناميبيا من أجل حماية استقلالها وتحقيق استقرارها ورخائها .

وحول النزاع بين السنغال وموريتانيا ، فقد ناشد الطرفان حكومة كل من موريتانيا والسنغال بحل خلافاتهما بالطرق السلمية .

وقد أعرب الطرفان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا وأكدا على ضرورة تطبيق برنامج أولويات الإنعاش الاقتصادي لأفريقيا ، الذي تم إقراره في مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبرنامج الأمم المتحدة للإنعاش والتنمية الاقتصادية في أفريقيا (للفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠) .

أعرب الجانبان أيضًا عن اقتناعهما بأن الإطار الأفريقي البديل للتكيف الهيكلي للإنعاش والتحول في المجالات الاجتماعية ، والاقتصادية ، هو الإطار الملائم الذي يمكن أن يساعد الدول الأفريقية ، فرديًا وجماعيًا لوضع برامج وطنية تجمع بين التكيف والنمو الاقتصادي والاجتماعي ، وناشد الجانبان المجتمع الدولي كي يؤيد هذا الحل ويؤيد أيضًا انعقاد مؤتمر دولي لتسوية مشكلة المديونية الخارجية لأفريقيا .

وقد تناول الجانبان مشكلة الشرق الأوسط وأعادا تأكيد مساندتهما للحقوق الوطنية للشعب

الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير . كما أعربا عن إيمانهما بأن السلام العادل والدائم لا يمكن إقامته في هذه المنطقة إلا على أساس احترام تلك الحقوق وإعادة إسرائيل لجميع الأراضي المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧ . وأكدا أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وطبقًا لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، يهيئ أفضل الفرص للتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم للمشكلة .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي الأفريقي ، أكد الجانبان على أهمية تعزيز التضامن بين الدول الأفريقية والعربية وذلك في إطار المبادئ التي أرساها مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول الذي عقد في مارس ١٩٧٧ ، وأعربا في هذا الصدد ، عن أملهما في عقد قمة أخرى في أقرب الآجال لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا والعالم العربي .

وأكد الجانبان مجددا التزامهما بدعم الدور البناء الذي تضطلع به حركة دول عدم الانحياز ، وأعادا تأكيد إيمانهما بسياسة الحركة ، كما عبرا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل إعلاء قيمها .

ورحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين وأشارا إلى أن استمرار الوفاق مرهون بعالميته وشموله وانفتاحه .

عبر الجانبان عن أملهما في أن تمتد الرغبة التي هيأت مناخ الوفاق الحالي في العلاقات السياسية الدولية إلى المجال الاقتصادي بهدف إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة بالنسبة لجميع الدول وخاصة لدول العالم الثالث التي تواجه مساعيها من أجل النمو ، عقبات خطيرة في الوقت الراهن .

وبالنسبة لمشاكل البيئة ، فقد أكد الجانبان على اهتمامهما بالحفاظ على البيئة ووجها نداء يطالب بإصدار إجراءات دولية فعالة تكفل منع نقل النفايات السامة والخطيرة أو التخلص منها في أراضي دول أخرى .

وأعرب السيد الوزير إبراهيما سيلا عن شكره وتقديره للقاء الأخوى الحار الذي لقيه ووفده في جمهورية مصر العربية . وقد وجه الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية غينيا . وقد رحب الدكتور بطرس بطرس غالي بالدعوة على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع في القاهرة في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية غينيا
د. بطرس بطرس غالي	السيد / إبراهيما سيلا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير التخطيط والتعاون الدولي

(٧٦) بيان مشترك

صادر بمناسبة زيارة سعادة السيناتور سير / جورج مومبا وزير خارجية مملكة سوازيلاند إلى جمهورية مصر العربية

(١٢ - ١٨ يوليو ١٩٩٠)

بناء على دعوة من الدكتور بطرس بطرس غالي ـ وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيناتور سير / جورج مومبا ـ وزير خارجية مملكة سوازيلاند بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٢ إلى ١٨ يوليو ١٩٩٠ .

وقد استقبل سيادة الرئيس محمد حسني مبارك السيناتور سير / جورج مومبا الذي سلّمه رسالة من جلالة الملك موسواتي ملك سوازيلاند .

وقد بحث كل من وزير الدولة للشئون الخارجية المصري ووزير خارجية سوازيلاند ، العلاقات الثنائية بين البلدين ، واتفقا على اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل توسيع وتنويع أوجه التعاون الثنائي بين الدولتين .

وبهذه المناسبة ، أعرب وزير خارجية سوازيلاند عن تقدير حكومته للدورات التدريبية المقدمة من مصر لرعايا سوازيلاند في مجالات الشرطة والتمريض والدبلوماسية ومكافحة تجارة المخدرات .

وفي مجال استعراض القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، أكد الوزيران تأييد مصر وسوازيلاند الكامل لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وأعربا عن التزام بلديهما بمبادئ وأهداف المنظمة ، وفي هذا الصدد ، عبر الجانبان عن رضائهما عن النتائج الإيجابية لمؤتمر القمة السادس والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية والذي أنهى أعماله مؤخرًا وشاركت فيه الدولتان .

كما أعرب الوزيران كذلك عن إيمانهما بحركة عدم الانحياز وقدرتها على الاضطلاع بدور إيجابي وبنّاء وسط التطورات الدولية الراهنة .

وقد بحث الوزيران باستفاضة الوضع في الجنوب الأفريقي ـ وبالرغم من تشجيع الطرفين للتطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا ـ إلا أنهما يعتبران تلك التطورات غير كافية ، ويحثان حكومة جنوب أفريقيا على اتخاذ المزيد من الخطوات الفعالة نحو القضاء على نظام التمييز العنصري بهدف خلق مجتمع متحد وديمقراطي وغير عنصري .

وقد رحب الوزيران باستقلال ناميبيا وانضمامها إلى منظمة الوحدة الأفريقية ، كما اتفقا على تقديم المساندة اللازمة لناميبيا من أجل حماية استقلالها وسلامة أراضيها وتحقيق التنمية والرخاء .

وأكدا ـ من جديد ـ تضامنهما مع حكومة كل من أنجولا الشعبية وجمهورية موزمبيق الشعبية في جهودهما من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والسلام في كل منهما .

وأكدا الوزيران على الحاجة إلى تحقيق التسوية السلمية للنزاعات بين موريتانيا والسنغال وبين تشاد وليبيا ، ومشكلة الصحراء الغربية.

وأبرزا كذلك أهمية وضع حد للتوتر القائم في منطقة القرن الأفريقي وذلك من خلال تنشيط الحوار بين الأطراف المعنية واتباع سياسة حسن الجوار بين دول المنطقة .

وقد بحث الجانبان ـ باهتمام ـ الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا وخاصة مشكلة الديون

الخارجية للقاهرة ، واتفقا على الحاجة إلى ضرورة تحقيق الاعتماد الأفريقي على الذات ، من خلال التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي ، وتنشيط التعاون بين الجنوب والجنوب ، وكذلك التعاون العربي ــ الأفريقي ، والعمل على إيجاد حوار بنّاء بين الشمال والجنوب . ووجها نداء إلى المجتمع الدولي لوضع استراتيجية عاجلة وشاملة لمعالجة كافة جوانب مشكلة الديون الأفريقية سواء الرسمية أو التجارية على أسس ثابتة .

وقد عبرا كذلك عن مساندتهما الكاملة للدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لبحث مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا .

وحول الوضع في الشرق الأوسط ، أعرب الجانبان عن الحاجة الملحة إلى تنشيط عملية السلام وحثا كافة الأطراف المعنية على المشاركة الإيجابية والبناءة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة تقوم على أساس حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم .

وقد عبر السيناتور سير / جورج مومبا عن شكره وتقديره لسيادة الدكتور بطرس بطرس غالي للحفاوة والاستقبال الحار الذي أحيط به والوفد المرافق له خلال إقامتهم في مصر ، ووجه دعوة رسمية للدكتور بطرس بطرس غالي لزيارة سوازيلاند . وقد رحب سيادته بتلبية تلك الدعوة ، على أن يحدد موعدها فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

صدر في القاهرة بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩٠ باللغتين العربية والإنجليزية .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة مملكة سوازيلاند
د. بطرس بطرس غالي	سيناتور سير / جورج مومبا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

(٧٧) محضر اجتماع

الدورة الثالثة للجنة المشتركة المصرية البوروندية

(١١ أغسطس ١٩٩٠)

ـ عقدت الدورة الثالثة للجنة المشتركة المصرية ـ البوروندية ، في بوجمبورا خلال الفترة من ٨ إلى ١١ أغسطس ١٩٩٠ .

ـ وقد رأس الوفد المصرى السفير الدكتور / حسن جاد الحق ، مدير الإدارة الأفريقية بوزارة خارجية جمهورية مصر العربية ، ورأس الوفد البوروندي السيد / تاسيان أنزيبمانا ، مدير مكتب وزير الدولة لشئون التعاون في جمهورية بوروندي .

ومرفق بهذا المحضر الملحقين ١ و ٢ ، اللذين يتضمنان قائمة بأعضاء الوفدين .

ـ وقد استهلت الجلسة الافتتاحية أعمالها بالاستماع إلى كلمتين هامتين ألقى الأولى ـ عن الجانب البوروندي ـ السيد فريدولين هانو نجيمانا وزير الدولة للتعاون ـ وعن الجانب المصرى السيد الدكتور / حسن جاد الحق .

ـ أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي :

أولاً التعاون الاقتصادي والتجاري :

أ) مشاريع التعاون الاقتصادي .

ب) العلاقات التجارية .

ثانيًا : التعاون الثقافي والفني والعلمي :

أ) البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والعلمي والفني :

ـ معادلة الدبلومات والشهادات .

ـ تبادل البرامج والمطبوعات والوثائق العلمية .

ب) المنح .

ثالثاً :

التعاون الفني :

أ) التعاون الفني (عام) .

ب) التعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

ج) التعاون مع الصندوق العربي للتعاون الفني مع الدول العربية والأفريقية .

رابعًا : متنوعات :

أولاً : التعاون الاقتصادي والتجاري :

أ) مشاريع التعاون الاقتصادي :

١ – مشروع إنشاء قرية سياحية في منطقة « منابع النيل » .

أثر تبادل وجهات النظر حول المشروع واتفق الطرفان على أن يبذلا معًا المساعي من أجل تعبئة

الموارد المالية اللازمة لتنفيذه . ونظراً لأن الجانب المصري كان قد بدأ فعلاً اتصالاته ببعض مصادر التمويل ، فقد تعهد بالاستمرار في مساعيه ، وتم الاتفاق على أن يخطر الجانب المصري الجانب البوروندي بنتائج اتصالاته . وذلك لكي يتصل الجانب البوروندي بنفس هذه المصادر لدعم مساعي الجانب المصري .

٢ - إنتاج لحوم الخراف .

أفاد الجانب المصري بأنه قد بدأ فعلاً اتخاذ الإجراءات اللازمة لاختيار الخبيرين المقرر إيفادهما لبوروندي لإنهاء الدراسات اللازمة لتحقيق هذا المشروع .

٣ - استغلال الطاقة الشمسية :

رداً على طلب الجانب البوروندي ، قيام مصر بتزويدهم بمعدات تسمح بإمداد المراكز الصحية في الأقاليم بالطاقة الشمسية ، أوضح الجانب المصري صعوبة قبوله تمويل أو تزويد بوروندي بالمعدات التي تقوم مصر ذاتها باستيرادها من الخارج . وقد أخذ الجانب البوروندي علماً بهذا الموقف .

٤ - مد خطوط الطيران بين القاهرة وبوجمبورا :

أكد الطرفان على أهمية تسهيل انتقال الأشخاص ونقل البضائع وتبادل الخدمات بين البلدين . وأعربا عن الإرادة السياسية المتوافرة لديهما لتحقيق ذلك . كما أكدا ضرورة العمل على دفع الاتصالات قدماً بين شركة مصر للطيران وشركة الطيران البوروندية وفي هذا الصدد ، سيتولى الجانب المصري الترتيبات اللازمة لكي يقوم وفد من الخطوط الجوية البوروندية بزيارة القاهرة ويبدأ التباحث مع المسئولين في شركة مصر للطيران .

٥ - كهربة المراكز الريفية .

أحاط الجانب المصري الجانب البوروندي علماً بأنه لا يستطيع تمويل المعدات المطلوبة لهذا المشروع . واقترح تحقيقه من خلال التعاون الثلاثي ، أخذا في الاعتبار أن مصر على أتم استعداد لتقديم الخبرة الفنية .

ب) العلاقات التجارية :

ـ أقر الطرفان بأن ضآلة حجم التبادل التجاري بين البلدين ترجع إلى اتصال بينهما .

ـ اتفق الجانبان على تشجيع تبادل الزيارات بين رجال الأعمال وتعهد الجانب البوروندي بسرعة دراسة المشروع المصري الخاص باتفاق التعاون بين الغرفة التجارية المصرية والغرفة التجارية البوروندية حتى يتسنى توقيعه في أقرب فرصة ممكنة .

ـ كذلك اتفق الطرفان على تبادل قوائم سلع التصدير .

ـ واقترح الجانب المصري بحث إمكانية عقد الصفقات المتكافئة كوسيلة ضمن وسائل أخرى لتسوية المدفوعات .

ثانياً : التعاون الثقافي والفني والعلمي :

أ) البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والفني والعلمي .

ـ بحث الجانبان مشروع البرنامج التنفيذي لاتفاق عام ١٩٧٣ ، وذلك من أجل توقيعه في ختام أعمال الدورة .

ـ بالنسبة لمعادلة الدبلومات والشهادات ، أحاط الجانب المصري الجانب البوروندي علماً بأن السلطات المصرية المعنية تقوم حالياً بدراسة المشروع البوروندي وأنها في حاجة إلى بعض بيانات إضافية . وتعهد الجانب البوروندي بتقديم هذه البيانات في أقرب فرصة ممكنة عن طريق القنوات الدبلوماسية .

ـ بالنسبة لتبادل البرامج والمطبوعات والوثائق العلمية اتفق الطرفان على تبادل مقترحات محددة أثر توقيع البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والفني والعلمي .

ب) المنح :

ـ طلب الجانب البوروندي من الجانب المصري الاستمرار في تنفيذ البرنامج الحالي للمنح التدريبية المقدمة في مجالات الإعلام ، والزراعة وتربية الحيوان والسياحة والشرطة والأمن والملاحة الجوية والدبلوماسية مع تحسين الظروف المعيشية للمستفيدين بهذه المنح .

ـ وفيما يتعلق بمجالي البوليس والأمن والملاحة الجوية ، أعرب الجانب البوروندي عن احتياجه لدورات تدريبية طويلة الأجل . أما بالنسبة للسياحة فقد فضل الاستغناء عن المنح التدريبية مقابل تنظيم زيارات دراسية للعاملين في مجال السياحة . VOYAGES D'ETUDES

ـ كذلك طلب الجانب البوروندي أن يشمل برنامج المنح التدريبية مجالات الدراسات الهيدروليكية والطاقة والجيولوجيا .

ـ أخذ الجانب المصري علماً بطلبات الجانب البوروندي وقبل الاستمرار في تطبيق البرنامج الحالي للمنح التدريبية كما وعد بدراسة إمكانية إدراج بعض مجالات جديدة من بينها ما اقترحه الجانب البوروندي .

وفيما يتعلق بمستوى معيشة المستفيدين بالمنح التدريبية فقد أكد الجانب المصري أنه يكفل لهؤلاء مستوى المعيشة الملائم وأضاف أنه من المحتمل رفع قيمة المصروف الشخصي .

وبالنسبة للزيارات الدراسية في مجال السياحة VOYAGES D'ETUDES فقد وعد الجانب المصري بتحمل نفقات زيارة واحدة كبداية وأشار الجانب البوروندي إلى محضر الاجتماع الذي عقد في ٢٢ فبراير ١٩٨٤ لبحث موضوع المعونات الفنية المصرية المقرر تقديمها للمعهد الزراعي العالي في بوروندي وطالب بتقديم عشر منح دراسات عليا على مدى خمس سنوات للمساهمة في إعداد الأساتذة البورنديين الذين يحتاج إليهم هذا المعهد .

قبل الجانب المصري تقديم ثلاث منح ـ كبداية ـ بشرط أن يجيد المرشحون اللغة الإنجليزية .

ثالثاً : التعاون الفني :

أ) التعاون الفني (عام) :

ـ بالنسبة لطلبات الجانب البوروندي من الأدوية ومعدات الجراحة :

ـ قبل الجانب المصري من حيث المبدأ تقديم هبة من الأدوية لبوروندي ، ومن المقرر أن يتم الاتفاق بين الطرفين على قائمة هذه الأدوية عن طريق القنوات الدبلوماسية .

أما فيما يتعلق بمعدات الجراحة ، فقد وعد الجانب المصري بالتحقيق من توافر هذه المعدات لدى الجهات المعنية ، وفي حالة قبول هذه الجهات تقديمها لبوروندي فإن الجانب المصري (وزارة الخارجية)

سيقوم بتحمل نفقات الشحن .

تعهد الجانب البوروندي بتقديم قائمة المعدات المطلوبة عن طريق القنوات الدبلوماسية .

ـ بالنسبة لاحتياجات المعهد الزراعي العالي من معدات للمعامل .

فقد أحاط الجانب المصري الجانب البوروندي علماً بصعوبة تمويل شراء وشحن هذه المعدات .

ـ فيما يتعلق بإمداد بوروندي بالمواد اللازمة لرصف الطرق :

اعتذر الجانب المصري عن توريد مواد يقوم هو ذاته باستيرادها .

ج) التعاون مع الصندوق المصري والصندوق العربي (وضع عدد الخبراء) .

ـ أعرب الجانب البوروندي عن تقديره لمستوى أداء الخبراء المصريين الـ ٢٥ العاملين حالياً في مختلف أنحاء بوروندي . وطالب بزيادة هذا العدد ، وتقدم في هذا الصدد بطلبات محددة فيما يلي بيانها .

ـ عدد « ١ » خبير في مجال السياحة .

ـ عدد « ٨ » أطباء أنف وأذن وحنجرة .

ـ عدد « ٨ » أطباء عيون تخصص رمد .

ـ عدد « ١ » أستاذ اقتصاد .

ـ وعلى الرغم من ذلك ، فقد أوضح الجانب البوروندي أنه لا يستطيع تلبية طلب الجانب المصري تحمل بوروندي نفقات سكن الخبراء المصريين ولكنه قبل التعهد بمنح هؤلاء مرتب بالعملة المحلية ـ قيمته موحدة بالنسبة للجميع ـ يوازي مرتب نظرائهم البورونديين هذا وسيستمر الجانب المصري في تحمل نفقات سفر الخبراء وسكنهم ومرتباتهم بالعملة الأجنبية .

ـ أخذ الجانب المصري علماً بما تقدم به الجانب البوروندي من تخصصات بالنسبة للخبراء الجدد وقبل إيفاد الخبراء الآتي بيانهم :

ـ عد « ١ » خبير في مجال السياحة ، يوفده الصندوق العربية لمدة قصيرة تتراوح ما بين ٦ و ١٢ شهرا .

ـ عدد « ٣ » أطباء أنف وأذن وحنجرة يوفدهم الصندوق العربي كبداية .

ـ عدد « ٣ » أطباء عيون تخصص رمد يوفدهم الصندوق المصري كبداية .

ـ عدد « ١ » مدرس اقتصاد يوفده الصندوق المصري .

ـ قبل الجانب البوروندي طلب الجانب المصري إعفاء الخبراء من رسوم الاستيراد والجمارك المفروضة على أغراضهم الشخصية وذلك خلال الستة أشهر الأولى لإقامتهم في بوروندي .

ـ تعهد الجانب البوروندي ـ استجابة لطلب الجانب المصري ـ بمساعدة الخبراء المصريين في العثور على مساكن ملائمة .

رابعاً : متنوعات :

ـ أعرب الطرفان عن سعادتهما بالجو المفعم بالود والتفاهم المتبادل الذي ساد الاجتماعات واتفق

على عقد الدورة الرابعة للجنة امشتركة المصرية البوروندية عام ١٩٩٢ في جمهورية مصر العربية في موعد يتم تحديده بالوسائل الدبلوماسية .

وعبر الوفد المصري عن امتنانه العميق للوفد البوروندي إزاء الاستقبال الحار والأخوى الذي لقيه .

وقع في بجمبورا بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٩٠ .

عن	عن
جمهورية مصر العربية	جمهورية بوروندي
السفير د. حسن جاد الحق	تاسيان أنزييمانا
مدير الإدارة الأفريقية – وزارة الخارجية	مدير مكتب وزير الدولة لشئون التعاون – وزارة الخارجية والتعاون

(٧٨) محضر اجتماع

الدورة الثانية للجنة التعاون المصرية - الزيمبابوية

الدائمة المشتركة

القاهرة (١٦ - ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠)

١ - عقدت لجنة التعاون المصرية ـ الزيمبابوية الدائمة المشتركة دورتها الثانية بالقاهرة خلال الفترة من ١٦ - ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠ .

٢ - رأس الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية الوفد المصري ، في حين رأس الدكتور تشيندبي روبرت ماسايا وزير الدولة للمالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية الوفد الزيمبابوي .

تشكيل الوفدين بالمرفق (أ ، ب) على التوالي .

٣ - أقر الجانبان جدول الأعمال (مرفق جـ) .

٤ - أعرب رئيسا وفدي البلدين في بيانهما الافتتاحي عن ارتياحهما للعلاقات الوثيقة والأخوية القائمة بين البلدين ، وأكدا على الأهمية التي يعلقانها على انعقاد الدورة الثانية للجنة التعاون الدائمة المشتركة بين مصر وزيمبابوي من أجل بحث اتخاذ مزيد من الإجراءات لتدعيم وتنويع علاقاتهما في كافة المجالات .

بحث القضايا الأفريقية والدولية :

٥ - بحث الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، حيث ظهر تطابق وجهات نظر البلدين بشأنها . كما أعربا عن تأييدهما الكامل لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وأكدا التزامهما بمبادئ السيادة والمساواة بين الدول واحترام السيادة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشئون الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات .

٦ - بحث الجانبان بعمق الوضع في جنوب أفريقيا ، وأدانا بشدة نظام الأبارتيد العنصري واللانساني . ودعا للتطبيق الفوري للإجراءات الواردة في إعلان هراري وإعلاني لوساكا وكمبالا ، وكذلك قرارات الأمم المتحدة من أجل القضاء التام على الأبارتهيد ، وأعربا عن تأييدهما لكفاح شعب أزانيا ولحركاتهم الوطنية وخاصة حركة المؤتمر الوطني الأفريقي وحركة المؤتمر الأفريقي الجامع ، ودعا المجتمع الدولي إلى استمرار فرض العقوبات على جنوب أفريقيا حتى يتم القضاء نهائيًا على الأبارتهيد . ودعا الجانبان أيضًا الحركات الوطنية الأفريقية في جنوب أفريقيا إلى نبذ مواجهتهم السياسية واستعادة وحدتهم وتضامنهم .

٧ - بحث الجانبان كذلك المنازعات الأفريقية ، وفي هذا الصدد أكدا ضرورة التسوية السلمية لتلك المنازعات في إطار أفريقي .

٨ - وحول الوضع في الخليج أدان الجانبان الغزو العراقي للكويت ، ودعا للانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت ، وأكدا على تأييدهما لتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتنفيذ الكامل لها ، كما أكدا تأييدهما للجهود المبذولة حاليًا بهدف التوصل لتسوية سلمية للنزاع .

٩ - وناقشا كذلك الوضع في الشرق الأوسط حيث دعا الوزيران أطراف النزاع كافة للمشاركة الإيجابية في عملية السلام بهدف التوصل لتسوية سلمية عادلة ودائمة . وعبرا عن قناعتهما أن المؤتمر

الدولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة وتطبيق قراراي مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ هو أفضل إطار للتوصل لتلك التسوية .

١٠ – وقد بحث الجانبان الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا وخاصة مشكلة الديون الخارجية وتدهور شروط التجارة والتي تهدد بشكل خطير عملية التنمية بالقارة ، ودعا إلى العمل الفوري على التوصل إلى استراتيجية دولية دائمة طويلة المدى لمعالجة كافة جوانب مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا .

وقد أكد الجانبان كذلك أهمية تقوية ودعم التعاون بين البلدان الأفريقية وزيادة التجارة فيما بينها في إطار التعاون بين دول الجنوب .

١١ – وقد أكد الجانبان التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون العربي الأفريقي حيث يرونه مفيداً للدول والشعوب العربية والأفريقية على التساوي ، وأكدا أنهما سيبذلان ما في وسعهما لتحقيق التعاون العربي الأفريقي لأهدافه .

بحث العلاقات الثنائية :

(أ) العلاقات السياسية :

١٢ – أعرب الجانبان عن ارتياحهما للعلاقات الممتازة التي تربط بين البلدين على المستوى السياسي ، واتفقا على تعزيز هذه العلاقات من خلال التبادل المستمر في وجهات النظر والزيارات بين البلدين وتحقيق درجة عالية من التنسيق بين جهودهما الدبلوماسية في المحافل الأفريقية والدولية .

(ب) التعاون الفني :

١٣ – أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتنفيذ اتفاقية التعاون الفني المبرمة بين الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا وحكومة زيمبابوي ، وأعرب الجانب الزيمبابوي عن تقديره للمعونة الفنية التي يحصل عليها من الصندوق ، وقد أعرب الجانب المصري من جديد عن استعداده لبحث الطلبات الإضافية لزيمبابوي في حدود موارد الصندوق ، وبعد تحديد الجهات المختصة في زيمبابوي أولويات المعونة المطلوبة .

(جـ) التعليم والثقافة :

١٤ – بحث الجانبان مشروع اتفاق التعاون الثقافي التعليمي والعلمي والفني بين مصر وزيمبابوي والذي يشمل مجالات التعليم والثقافة والشباب والرياضة والسياحة . واتفقا على الانتهاء من هذا الاتفاق قبل ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ .

١٥ – وقد أقر الجانبان بأن الانتهاء من هذا الاتفاق سيقوى التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والإعلام والإذاعة والتليفزيون والرياضة .

(د) الزراعة والري والمصايد :

١٦ – اتفق الجانبان على الحاجة إلى تنشيط التعاون الفني وتبادل الزيارات والمعلومات بين البلدين في المجال الزراعي .

١٧ – سيواصل الوفد المصري تقديم ست منح سنوياً في المجالات الزراعية المختلفة ومن خلال البرامج التي تقدم في المركز المصري الدولي للزراعة .

١٨ – بحث الجانبان إمكانية إعداد برامج تدريبية خاصة في مجالات زراعية أخرى يمكن تنظيمها بعد تدبير الاعتمادات المالية لها عن طريق طرف ثالث .

١٩ – أعرب الجانب المصري عن استعداده لمساعدة زيمبابوي في استخدام المياه الجوفية للأغراض الزراعية .

٢٠ – اتفق الجانبان على تبادل معلومات البحوث الزراعية ، وزيادة الخبراء والفنيين والمستندات العلمية .

(هـ) الصحة :

٢١ – عبر الجانب الزيمبابوي عن طلبه لأطباء مصريين متخصصين في مختلف المجالات للعمل في زيمبابوى ، واتفق الجانبان على أن تقوم السلطات المختصة في البلدين بتحديد شروط عمل هؤلاء الأطباء .

(و) التجارة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا :

٢٢ – لاحظ الجانبان أن حجم التجارة بين البلدين لا يتلاءم مع الإمكانيات القائمة في البلدين ، وأكدا على أهمية التوصل لاتفاقية تجارية بين البلدين ، وعبرا كذلك عن رغبتهما لزيادة مستوى التجارة بين البلدين ، وفي هذا الخصوص عبر الجانب المصري عن اهتمامه لزيادة واردات الدخان من زيمبابوى . وقدم الجانب المصري كذلك قائمة بالصادرات المصرية والواردات من زيمبابوى (ملحق د) . وقد أخذ الجانب الزيمبابوي علماً وتعهد بتوزيعها على المنظمات المعنية في زيمبابوي .

٢٣ – أكد الجانبان على الأهمية التي يولونها لدور القطاع الخاص في تنمية التجارة بين البلدين من خلال تبادل الزيارات والمشاركة في المعارض التجارية في كل منهما . وفي هذا الإطار ، اقترح الجانب المصري قيام وفد من رجال الأعمال من زيمبابوي بزيارة للتعرف على أنشطة الأعمال في مصر .

٢٤ – قدم الوفد الزيمبابوى مشروع اتفاق تجاري بين حكومة زيمبابوى ومصر ، وقد تلقى الجانب المصري المشروع بالتقدير ، وتقرر أن يحظى المشروع بالعناية الواجبة من جانب الجهات المصرية المختصة .

٢٥ – اتفق الجانبان على تنشيط التعاون في مجالات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا .

(ز) النقل والمواصلات :

٢٦ – ناقش الجانبان اتفاق النقل الجوي بين البلدين ، ووافقا على أن يقوم خبراء من الجانبين بالاجتماع قبل نهاية عام ١٩٩٠ .

(ح) السياحة :

٢٧ – أكد الجانبان على رغبتهما في تنشيط التعاون وتبادل المعلومات والزيارات الرسمية في مجال السياحة .

٢٨ – وافق الجانب المصري على تقديم منحتين تدريبيتين للموظفين الحكوميين بوزارة السياحة في زيمبابوي ، على أن يتم تمويلهما بالاشتراك بين وزارة السياحة المصرية والصندوق المصري للمعونة الفنية لأفريقيا .

(ط) الشئون القنصلية :

٢٩ - اقترح الجانب الزيمبابوى قيام خبراء من الجانبين بالنظر في ترشيد إجراءات منح تأشيرات الدخول بين البلدين ، وأعرب الجانب المصري عن استعداده للنظر في طلب زيمبابوى .

(ى) موعد ومكان عقد الدورة الثالثة للجنة المشتركة :

٣٠ - اتفق الجانبان على عقد الدورة الثالثة القادمة للجنة التعاون المصري الزيمبابوية المشتركة الدائمة في هراري عام ١٩٩٢ ، وسيتم تحديد الموعد من خلال القنوات الدبلوماسية .

٣١ - أعرب الجانبان عن ارتياحهما لعقد الدورة الثانية للجنة التعاون المصري الزيمبابوية المشتركة الدائمة في جو من الأخوة والتفاهم المتبادل ، وأعربا عن استعدادهما للعمل من أجل تنفيذ كافة ما اتفق عليه خلال الدورة في أقرب وقت .

٣٢ - وفي ختام الدورة أعرب الدكتور تشيندبي روبرت ماسايا وزير الدولة للمالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية عن شكره وتقديره العميق للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للخدمات التي تم توفيرها لعقد اللجنة ولتعاون الوفد المصري مع الوفد الزيمبابوى .

حرر بالقاهرة يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠ ، من نسختين باللغتين العربية والإنجليزية ، لكل منهما نفس الحجية .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية زيمبابوى
دكتور / بطرس بطرس غالي	دكتورة / تشيندبي روبرت ماسايا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الدولة للمالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية

ملحق رقم « أ »

قائمة

تشكيل الوفد المصري

- السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي (وزيرالدولة للشئون الخارجية) .
- السيد / السفير مخلص جبه (مدير إدارة العلاقات الثقافية) .
- السيد / السفير إبراهيم السكري (مدير الإدارة العامة) .
- السيد / السفير سعد الفرارجي (مدير الإدارة الاقتصادية) .
- السيد / السفير أحمد طه (مدير الصندوق المصري) .
- السيد / السفير محمد سليمان (مدير الإدارة الأفريقية) .
- السيد / السفير محمود عثمان (مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية) .
- السيد / الوزير المفوض فاروق شحاته (نائب مدير الإدارة الثقافية) .
- السيد / الوزير المفوض عبد الرحمن صلاح (نائب مدير الإدارة الأفريقية) .
- السيد / المستشار رمزي عز الدين رمزي (مكتب السيد وزير الدولة) .
- السيد / المستشار فهمي فايد (الإدارة القانونية) .
- السيد / السكرتير الأول محمد حجازي (مكتب السيد وزير الدولة) .
- السيد / الملحق محمود طلعت (الإدارة الأفريقية) .
- السيد خيري الحسيني (هيئة الطيران المدني) .
- السيد / على حسن أبو الحسن (رئاسة الجمهورية) .
- السيد / محمد حلمى (وزارة الزراعة) .
- السيد / مجدي عبد الصمد (وزارة الزراعة) .
- السيدة / فوزية توفيق عبد الملك (وزارة الثقافة) .
- السيدة / ليلى إسماعيل (الإذعة والتلفزيون) .
- السيد / جهاد سعيد (شركة مصر للطيران) .
- السيد / محمود الظايط عبد المنعم (شركة النصر للتصدير والاستيراد) .
- السيد / كامل شحاتة (شركة النصر للتصدير والاستيراد) .
- السيد / أحمد عيسوى صالح (وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري) .
- السيدة / فوزية عوض (وزارة السياحة والطيران) .
- السيد / محمد عبد الرحمن عزب (الأزهر الشريف) .
- السيد / محمد عادل فريد (وزارة الصحة) .
- السيد / عبد المجيد عبد الوهاب (وزارة التعليم) .
- السيد / عادل محمود زكي (وزارة التعليم) .
- السيد / أبو بكر حسنى (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية) .

ملحق « جـ »

جدول أعمال

الدورة الثانية للجنة المشتركة

المصرية - الزيمبابوية

١ - مناقشة القضايا الأفريقية الدولية .

٢ - العلاقات الثقافية والعلمية والفنية :

ـ دراسة مشروع اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفني .

ـ طلب معادلة الشهادات الجامعية بين البلدين .

ـ النظر في إرسال أساتذة مصريين للاستفادة بهم في إنشاء جامعة بولاوايو .

ـ المنح في مجال السياحة .

ـ النظر في طلبات الجانب الزيمبابوي من الأطباء المصريين مع محاولة تحسين مرتباتهم ومزاياهم.

٢ - التعاون الزراعي :

ـ إبلاغ الجانب الزيمبابوي لشغل الدورات التدريبية في المركز الدولي للزراعة ، مع العمل على زيادة المنح في مجال استصلاح الأراضي .

٤ - الصحة :

٥ - الطيران المدني والنقل الجوي .

ـ مناقشة اتفاقية النقل الجوي .

٦ - التعاون الاقتصادي :

ـ زيادة حصة مصر من الدخان المستورد من زيمبابوى .

ـ بحث إمكانية زيادة الصادرات المصرية للجانب الزيمبابوى .

ملحق « د »

قائمة

بالصادرات المصرية المقترحة لزيمبابوى

ـ محركات ديزل ـ رولمان بلى ـ أصباغ ـ مواد كيماوية ـ مبيدات حشرية ـ ألواح صلب مسحوبة على الساخن ـ قوائم قطاعات وألواح ألمونيوم ـ وحدات توليد طاقة ـ ماكينات طحن ـ مواد لاصقة ـ مواسير صلب للموبيليا وللمياه فقط ـ أسلاك ألمونيوم كهربائية ـ بطاريات ـ أفران ـ ثلاجات ـ ملح ـ إطارات ـ هياكل سيارات ـ أسلاك وكابلات كهربائية متنوعة ـ أجهزة مطابخ ـ عجلات ـ ماكينات خياطة ـ أجهزة تكييف هواء ـ بطاريات جافة وسائلة ـ أجهزة تهوية .

تابع ملحق « د »

قائمة

بالواردات الزيمبابوية

ـ دخان ـ حجر الفنيل ـ ذرة ـ نحاس ـ أقطاب جرافيتية ـ معادن ـ نيكل ملون .

٧٩ - بيان مشترك بمناسبة

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية لجمهورية أوغندا

إلى

جمهورية مصر العربية

(١٧إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠)

بناء على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، قام سعادة / دانيال أومارا أتوبو وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية لجمهورية أوغندا بزيارة رسمية إلى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ ، لحضور الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة بين مصر وأوغندا .

وقد رافق وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية بأوغندا وفد على مستوى عال ضمن في عضويته سعادة أسا كيزا أموتي نائب وزير الصناعة والتكنولوجيا . وقد رأس وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية وفداً من وزارة الخارجية والوزارات والهيئات الأخرى .

وقد استقبل السيد الرئيس محمد حسني مبارك ، سعادة / دانيال أومارا أتوبو وسعادة أسا كيزا أموتي ، والذي نقل لسيادته رسالة شفوية من فخامة الرئيس يوري كاجوتا موسيفيني .

وقد بحث الجانبان القضايا ذات الاهتمام المشترك بروح من الصداقة والأخوة المتبادلة .

وقد ناقش الوزيران العلاقات الثنائية بين البلدين ، واتفقا على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتدعيمها وتنويعها في مختلف المجالات .

وقد أعرب الجانبان عن رضائهما عن مستوى علاقاتهما الثنائية ، والتعاون الوثيق بينهما على كل المستويات ، حول القضايا والمشاكل الأفريقية وغيرها .

وقد ناقش الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك وكان هناك تطابق في وجهات النظر حول مختلف القضايا .

وقد رحب الجانبان في معرض مناقشة الوضع الدولي بالتوجهات الحالية نحو زيادة التعاون الدولي ، ونزع السلاح ، وتعاظم دور الأمم المتحدة ، وقد أعربا كذلك عن قلقهما لاستمرار التوتر في أجزاء كثيرة من العالم الثالث خاصة في أفريقيا والشرق الأوسط .

وأكد الجانبان تأييدهما التام لمنظمة الوحدة الأفريقية والتزامهما بمبادئ المساواة في السيادة ، واحترام وحدة وسلامة الأراضي ، وعدم التدخل في الشئون الداخلية والتسوية السلمية للمنازعات بين الدول .

وقد نوقش الوضع في أفريقيا تفصيلاً . وفي هذا الخصوص ، أعرب الجانب المصري عن تقديره لحنكة الرئيس موسيفيني في أدائه لمهامه كرئيس حالي لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد دعا الجانبان دول القرن الأفريقي إلى إدارة علاقاتهم بروح من حسن الجوار حتى يتحقق السلام والاستقرار في المنطقة .

وقد بحث الجانبان الوضع في رواندا ، وأكدا تأييدهما لجهود منظمة الوحدة الأفريقية وزعماء المنطقة لإحلال السلام والمصالحة الوطنية في رواندا .

وأكد الوزيران كذلك تأييدهما لجهود « الايكواس » لإعادة السلام والاستقرار في ليبيريا .

وأعربا عن رضائهما عن جهود الحكومة الأنجولية لتحقيق المصالحة الوطنية ولتحقيق السلام والاستقرار للبلاد ، وفي هذا الخصوص رحبا بالجهود الدولية الراهنة للإسراع بعملية السلام في أنجولا .

وأكدا تأييدهما لجهود حكومة موزمبيق لتحقيق المصالحة الوطنية ، ورحبا بنتائج المحادثات التي انتهت مؤخراً في روما بين حكومة موزمبيق و« الرينامو » .

وقد بحث الوزيران الوضع في جنوب أفريقيا ودعا إلى التطبيق الفوري للإجراءات التي تضمنها إعلان هراري وكمبالا ، وكذلك قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى القضاء التام على « الأبارتهيد » وحث الجانبان كذلك الحركات الوطنية السوداء لاستعادة تضامنها والعمل معاً من أجل تحقيق أهدافهم المشتركة .

ودعا الجانبان حكومتي موريتانيا والسنغال للبحث عن حل سلمي لنزاعهما ، وأكدا تأييدهما الكامل لجهود الوساطة التي يقوم بها رئيس منظمة الوحدة الأفريقية بين الجانبين بالتعاون مع لجنة الستة والتي تضم في عضويتها كلاً من مصر وأوغندا .

وقد بحث الجانبان الوضع في الشرق الأوسط حيث أكدا على اتفاقهما الكامل على الحاجة إلى إيجاد تسوية عاجلة لمشاكل المنطقة على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته ، وكذلك الحاجة إلى ضمان أمن كل دول المنطقة .

وناقش الجانبان أزمة الخليج الناجمة عن الغزو العراقي للكويت ، وفي هذا الخصوص أكدا أن التسوية تقوم على قبول العراق للتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية .

وقد بحث الجانبان الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا ، وفي هذا الشأن دعا الجانبان إلى زيادة الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية وكذلك المجتمع الدولي للتغلب على العقبات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا . وفي هذا الخصوص ، ناقشا مشكلة المديونية الأفريقية بالتفصيل ، ودعا الجانبان لاتخاذ إجراءات دولية لرفع عبء الديون عن كاهل الدول الأفريقية حتى يمكن لعملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول أن تستمر بفاعلية وكفاءة .

وأبدى الجانبان قناعتهما بأن التعاون بين الدول الأفريقية على المستوى الثنائي والإقليمي وشبه الإقليمي أمر أساسي للتغلب على الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا ، كما أكدا على أهمية تشجيع التعاون بين دول العالم الثالث وذلك في إطار مبدأ التعاون بين الدول النامية .

وبحث الجانبان بالتفصيل التعاون بين دول حوض النيل ، وأشارا إلى أن الاتفاق الكبير في المصالح بين تلك الدول يحتم تقوية التعاون فيما بينها في مختلف المجالات وقد بحث الجانبان نشاط مجموعة الأندوجو ، وفي هذا الخصوص عبرا عن الأهمية الكبيرة التي يعلقونها على أعمال الاجتماع الوزاري القادم للمجموعة المتوقع عقده في أديس أبابا في الثاني من شهر مارس عام ١٩٩١ ، وتعهدا أن يستمرا في جهودهما لتحقيق الفائدة المرجوة من التعاون بين دول المجموعة .

وأكد الجانبان التزامهما بمبادئ وأهداف التعاون العربي الأفريقي والذي يخدم مصالح الدول

والشعوب العربية والأفريقية ، وأكدا عزمهما على اتخاذ كل ما من شأنه ضمان تحقيق التعاون العربي الأفريقي لأهدافه .

وأعرب الجانبان عن قناعتهما بتعاظم فرص التعاون الاقتصادي بما يحقق مصلحة البلدين ، وذلك فقد أكدا على ضرورة بذل كل جهد ممكن من أجل دعم التعاون واستكشاف مجالات جديدة للتعاون ، وقد لاحظ الجانبان أن قطاعات كالزراعة ، والكهرباء ، وإدارة الموارد المائية والتدريب ، والبيئة ، والصحة ، والتجارة ، والتعليم ، والإعلام ، تبشر بفرص كبيرة للتعاون .

وتطابقت وجهتا نظر الجانبين حول ضرورة تشجيع القطاع الخاص في البلدين من أجل توسيع مجالات التعاون المشترك .

وقد زار الجانب الأوغندي بعض الوحدات الإنتاجية ، حيث تعرف على الإنتاج المصري وأساليب الإدارة ، وتعرف كذلك على السلع المصرية المتوافرة للتصدير .

أعرب الجانبان عن رضائهما عن عمل اللجنة ، وفي هذا الخصوص عبرا عن أملهما في أن تتيح نتائجها فتح آفاق جديدة للعلاقات القوية والأخوية والقائمة بالفعل بين مصر وأوغندا .

وأعرب سعادة الدكتور دانيال أومارا أتوبو عن شكره وتقديره للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي ، للاستقبال الحار والأخوي والذي أحيط به والوفد المرافق له خلال زيارته لمصر .

واتفق على أن تعقد الدورة الثانية للجنة المشتركة في كمبالا عام ١٩٩٢ ، على أن يحدد تاريخ الانعقاد عن طريق القنوات الدبلوماسية .

صدر في القاهرة في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ باللغتين العربية والإنجليزية .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية أوغندا
دكتور / بطرس بطرس غالي	سعادة / دانيال أومارا أتوبو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية

(٨٠) محضر جلسات الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة بين مصر وأوغندا

(٢٠ ديسمبر ١٩٩٠)

١ - عقدت الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة بين مصر وأوغندا اجتماعاتها بالقاهرة خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ .

٢ - وقد ترأس الجانب المصرى السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، وترأس الوفد الأوغندي سعادة دانيال أومارا أتوبو ، وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية .

(تشكيل الوفدين في الملحق أ ، ب على التوالي) .

٣ - وقد أقر الجانبان جدول الأعمال .

(الملحق جـ) .

٤ - وخلال الكلمات الافتتاحية عبر الوفدان عن رضائهما عن مستوى علاقات الصداقة الوطيدة القائمة بين بلديهما ، وأكدا على الأهمية التي يعلقونها على عقد اجتماعات الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة ، واتخاذ إجراءات إضافية لتقوية وتنويع علاقاتهما في كافة المجالات .

بحث القضايا الأفريقية والدولية :

٥ - بحث الوزيران القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ، حيث تطابقت وجهات النظر تجاه كل القضايا التي تم بحثها .

بحث العلاقات السياسية بين البلدين :

٦ - أعرب الجانبان عن رضائهما للعلاقات الطيبة التي تربط بين البلدين على الصعيد السياسي ، واتفقا على دعم تلك العلاقات عن طريق التبادل المستمر في وجهات النظر والزيارات بين البلدين ، والإبقاء على درجة عالية من التشاور حول القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

التجارة :

٧ - أعرب الجانبان عن عزمهما على تكثيف الجهود من أجل زيادة حجم التجارة بين البلدين وخاصة في ضوء الإمكانات الكبيرة القائمة في البلدين .

٨ - بحث الجانبان اتفاقية الصفقة المتكافئة والموقعة عام ١٩٨٧ بين البلدين ، وناقشا الصعوبات التي تواجه تطبيقها ، وقد أشار الجانب الأوغندي إلى الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق الكامل لبنود اتفاقية الصفقة المتكافئة والناجمة عن دورة الإنتاج الموسمي للمحاصيل . وقد وافق الجانبان على المحافظة على قيمة الصفقة المتكافئة لتكون عند مستوى « ١٠ » ملايين دولار لكل جانب مع الاتفاق على تغيير البنود المتبادلة بين البلدين ببنود أخرى :

ومرفق بالملحق (د) القائمة المعدلة للصادرات والواردات المبادلة بين الطرفين .

٩ - وقد اقترح الجانب المصري على الجانب الأوغندي أن يتم تصدير سلع أوغندية إضافية لمصر لتعويض الفارق في تكلفة تسليم الصادرات المصرية ، والتي تتم على أساس دفع القيمة والتأمين والشحن F.O.B.C تسليم كمبالا ، وتكلفة تسليم الصادرات الأوغندية لمصر على أساس تسليم غير مدفوع التأمين والشحن CIF.

١٠ - وبهدف تسهيل تسليم الصادرات الأوغندية لمصر ، فقد حدد الجانب الأوغندي الجهات التالية

للإشراف على تأمين تسليم الصادرات الأوغندية لمصر ، وهي :

ـ شركة « أولاتي » للجلود .

ـ هيئة « الشاي الأوغندية » و« مؤسسة أوغندا للشاي » .

ـ شركة الأغذية والسلع التموينية للذرة والسمسم وفول الصويا .

ـ مجلس تسويق البن الأوغندي CMB للكاكاو .

١١ – وقد طلب الجانب المصرى من الجانب الأوغندي الإسراع بتطبيق الاتفاق بين الحكومة الأوغندية وشركة مالتي تريد والموقع في أكتوبر ١٩٨٨ .

النقل :

ـ اتفق الوفدان على دعوة سلطات الطيران في البلدين للاجتماع في أقرب وقت ممكن بغرض تعديل اتفاق النقل الجوي الموقع بالأحرف الأولى بين البلدين في ١٩٩٠/١٠/٢٧ لمواكبة التطورات الجديدة في هذا المجال .

ـ طلب الوفد الأوغندي أن تمارس المؤسة المعنية الأوغندية الحرية الخامسة فيما وراء القاهرة إلى روما وفرانكفورت مقابل قيام المؤسسة المعنية المصرية بممارسة الحرية الخامسة فيما وراء عنتيبي لكل من دار السلام ولوساكا على أساس المعاملة بالمثل .

ـ ورداً على ذلك أبدى الوفد المصري استعداده لتشجيع وتنمية التشغيل الحالي للخطوط الأوغندية بين البلدين بالترخيص للشركة بتشغيل نقطة واحدة فيما وراء القاهرة سواء لروما أو فرانكفورت بممارسة حرية النقل بشرط عقد اتفاق تجاري بين المؤسستين الوطنيتين ، وذلك بالإضافة للحرية الثالثة والرابعة الممنوحة لها طبقًا للاتفاق الثاني وبالمقابل يحق لمصر للطيران ممارسة نفس الحرية فيما وراء عنتيبي لنقطة واحدة تختارها بشرط عقد اتفاق تجاري بين المؤسستين المعنيتين.

الزراعة :

١٣ – أعرب الجانبان عن اهتمامهما بدعم تعاونهم في قطاع الزراعة والذي تتمتع فيه الدولتان بخبرة عريضة .

١٤ – وقد تم الاتفاق من حيث المبدأ على التعاون في المجالات التالية :

أ) إمكانية تنظيم برامج بحوث مشتركة في مكافحة الآفات ، والأعشاب الضارة ، والقطن والفواكه ومحاصيل أخرى .

ب) إمكانية تبادل الخدمات الزراعية لتجربتها في البلدين .

جـ) تبادل المعلومات ونتائج البحوث الزراعية حول المحاصيل التي تزرع في البلدين وتبادل علماء البحوث الزراعية لمدة قصيرة في مجالات سوف يتم الاتفاق عليها مستقبلاً .

د) استمرار البرامج التدريبية المقدمة من مصر لعلماء البحوث الزراعية في أوغندا .

انشطة المشاريع المشتركة :

تم الاتفاق من حيث المبدأ على توفير الفرصة للقطاع الخاص في البلدين للدخول في مشروعات مشتركة لزراعة المحاصيل ، كالقمح والموالح ، وغيرها ، وسوف يتم بحث تفاصيل تلك المشروعات بين الجهات المعنية في البلدين .

وقد أعربت وزارة الزراعة المصرية عن استعدادها لمد الجانب الأوغندي بمستلزمات زراعية محسنة ، كالبحوث ، وكذلك مدها بخبراء زراعيين ، والتعاون في مجال الأسماك ، وخاصة الحياة السمكية والإنتاج الحيواني .

١٥ – وأعرب المركز المصري الدولي للزراعة عن استعداده للاستمرار في منح « ٦ » منح سنوية للجانب الأوغندي ، في المجالات التالية :

* الإنتاج النباتي ، وإنتاج الطيور ، وتحسين التربة والمكافحة المتكاملة للآفات ، وتكنولوجيا إنتاج القطن ، الخدمات الزراعية ، والصحة الحيوانية ، والتنمية الريفي المتكاملة ، وتحليل المشروعات ، وتنمية الثروة السمكية .

١٦ – وقد أخذ الجانب المصري علماً بطلبات الجانب الأوغندي لمنح وبرامج تدريبية في المجالات المختلفة . وفي هذا الصدد أعرب المركز المصري الدولي للزراعة عن استعداده لتلبية الطلبات الأوغندية في مجال التدريبات في المجالات التالية بالتعاون مع الصندوق المصري للمعونة الفنية للدول الأفريقية .

* إدارة المراعي ، المعلومات الزراعية ، تكنولوجيا الغذاء ، الزهور ونباتات الزينة ، وعش الغراب ، وتكنولوجيا الأخشاب .

الري :

١٧ – طلب الجانب الأوغندي معدات إضافية لازمة لاستكمال دراسة الجدوى لمشروع « ري كارموجا » ، والذي قام بإعداده الخبراء المصريون .

١٨ – طلب الجانب الأوغندي الاستعانة بالخبرة المصرية في استكمال دراسة إنشاء جهاز للري ، وكذلك نواة مركز تدريب تابعة للجهاز .

١٩ – تقدم الجانب الأوغندي باقتراحين حول احتياجاته في مجال مكافحة ورد النيل وصيانة وتشغيل منصات حفر الآبار ، واتفق الجانبان على أنه يمكن تضمين هذين المقترحين في إطار برنامج التعاون الفني ما بين الدول النامية TCDC ، وقد وافق الجانب الأوغندي على تقديم مقترحاته إلى مكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في كمبالا . وستجرى مشاورات إضافية حول الإجراءات التنفيذية لهذين الاقتراحين .

٢٠ – تقدم الجانب الأوغندي باقتراح لعقد برنامج تدريبي لمهندسي الري والفنيين الأوغنديين في مصر ، يتضمن دورات تدريبية بصفة دورية وجولات دراسية تتضمن تدريبات عملية .

٢١ – كما طلب الجانب الأوغندي مساعدة الجانب المصري في تنظيم دورات تدريبية لمدة أربعة أشهر في أوغندا للفنيين في مجال الري والعمليات الميدانية وجمع المعلومات وصيانة المعدات ، واقترح الجانب الأوغندي مساهمة مصر وأوغندا في الدورة المقترحة .

٢٢ – وقد أخذ الجانب المصري علماً بكافة مطالب الجانب الأوغندي على النحو الموضح في ملحق (د) ، وعبر عن استعداده للنظر بعين الاعتبار في هذه المطالب .

٢٣ – وقد أشار الجانبان إلى أهمية عقد اجتماعات دورية على مستوى الخبراء لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك في قطاعات الري والبيئة :

الصناعة :

٢٤ – بعد محادثات وجولات لعدد من المؤسسات الصناعية حدد الطرفان المجالات الممكنة للتعاون الثنائى في المجالات الصناعية التالية :

* تبادل الخبرات والمعرفة التكنولوجية في مجال التنمية الصناعية بشكل عام ، وخاصة توحيد المواصفات ، التعبئة والتغليف ، التحكم في الجودة ، التسويق ، العلوم المعدنية ، صناعات الدباغة المتوسطة الحجم ، وتعبئة الفواكه ، وفي هذا الإطار يمكن تنظيم زيارات بعثات استشارية من الخبراء المصريين لأوغندا وزيارة رجال الصناعة والرسميين الأوغنديين لمصر .

* إمكانية تدريب بعض الكوادر الأوغندية في معهد التبين للبحوث المعدنية .

* تدعيم التعاون في مجالي الصناعة والتكنولوجيا في القطاع التي تحدد بمعرفة الوزارات المعنية في كلتا الدولتين .

* إمكانية تقديم مصر لمعونة فنية لتقييم وتجديد حجم مخزون الحديد الخام في أوغندا ، وتدعيم صناعةالحديد والصلب بأوغندا بالتعاون مع الجهات المعنية ، ويتضمن ذلك بعثات استشارية قصيرة .

* إمكانية تقديم معونة فنية مصرية من أجل إقامة مدابغ صغيرة في المناطق الريفية ، بالإضافة إلى تقديم المستلزمات الخاصة بتلك الصناعات كالكيماويات .

* إمكانية استخدام الخبرة المصرية بمساعدة أوغندا في صناعة التغليف ، من خلال تدريبات عملية ، مشروعات مشتركة ، ومدها بالمواد الخام .

الكهرباء والطاقة :

٢٥ – استعرض الجانب المصري الفرص المتاحة لتدعيم التعاون الثنائى في مجالي الكهرباء والطاقة . وقد وافق الجانب الأوغندي على بحث تلك الفرص لدفع التعاون في هذين المجالين .

٢٦ – اقترح الجانب المصري في ضوء خبرته في إقامة المحطات الحرارية والمائية إمكانية التعاون في المجالات التالية :

* تبادل الخبرات في مجال الدراسات الفنية والاقتصادية لإنشاء المحطات الحرارية والمائية ، وإلى أن يتم تنفيذ تلك المشاريع .

* إمكانية قيام شركات المقاولات المصرية والتي تعمل في مجالات الكهرباء بالمشاركة في إنشاء المشاريع في أوغندا ، كما يمكن استخدام المعدات الكهربائية المصرية المناسبة في مثل هذه المشاريع.

* تبادل الزيارات بين الخبراء في البلدين .

* تبادل الخبرة في مجال تشغيل المحطات الحرارية والمائية .

٢٧ – اقترح الجانب المصري إقامة تعاون في مجال الطاقة المتجددة من خلال :

* تبادل الخبرة والمعلومات .

* استخدام معدات الطاقة المتجددة المصنعة في مصر من أجل تنمية المناطق الريفية .

التعاون الثقافي والعلمي والفني :

٢٨ – اتفق الجانبان على الانتهاء من بروتوكول تنفيذي لسنوات ١٩٩٢/٩١ من أجل تنفيذ اتفاقية

التعاون الثقافي والعلمي والفني والموقعة بين البلدين عام ١٩٧٤ .

٢٩ – قام الوفد الأوغندي بزيارة أكاديمية الشرطة وعدد آخر من مؤسسات الشرطة . حيث تعرف على التسهيلات المقدمة في مجال التدريب وأسلوب العمل ، وقد عبر الجانب الأوغندي عن اهتمامه بأن تستمر مصر في تقديم المنح التدريبية في مجال البحث الجنائى (مرفق بالمجالات المحددة للتدريب والتي طلبها الجانب الأوغندي في ملحق « و ») .

.التعاون الفني في إطار الصندوق المصري للمعونة الفنية للدول الأفريقية :

٣٠ – أعرب الجانبان عن رضائهما عن تطبيق اتفاق التعاون الفني بين الحكومة الأوغندية والصندوق المصري للمعونة الفنية للدول الأفريقية والموقع عام ١٩٨٦ بين الحكومة الأوغندية والصندوق .

٣١ – أعرب الجانب الأوغندي عن تقديره للمعونة المقدمة لهم من الصندوق ، وأكد الجانب المصري استعداده للنظر بعين الاعتبار للطلبات الأوغندية من أجل المزيد من المعونة الفنية وذلك في إطار الإمكانيات المادية المتاحة للصندوق .

٣٢ – وقد أحاط الجانب المصري قرينه الأوغندي حول التعاون الفني الثلاثي والذي يتم خلاله دعوة طرف ثالث للتعاون مع الجانبين لتحمل جوانب محددة من التعاون الفني ، وقد أخذ الجانب الأوغندي علماً بهذا الشأن ، وأكد أن الأمر سيكون عرضة لمزيد من الدراسة والتشاور مع السلطات الأوغندية المعنية .

٣٣ – أعرب الجانب الأوغندي عن اهتمامه بإلحاق عدد من الدارسين الأوغنديين في أكاديمية النقل البحري بالإسكندرية ، وأوضح الجانب المصري سياسة الصندوق المصري في تمويل المنح قصيرة الأجل ومع ذلك أعرب عن استعداده للنظر في الطلب الأوغندي .

التعليم :

٣٤ – أعرب الطرفان عن استعدادهما لتبادل المناهج والخطط الدراسية لدراسة معادلة شهادات ختام الدراسة الثانوية بهدف تحديد مدى ملائمة القبول في الجامعات للدارسين في كلتا الدولتين .

٣٥ – اقترح الجانب الأوغندي أن تقدم المنح في مجالات العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية ، وقد أخذ علماً وأن أوضح الجانب المصري أن مسألة القبول في الجامعات يتم وفقاً للوائح المعمول بها في هذه الجامعات .

٣٦ – واستجابة لطلب الجانب الأوغندي رحب الأزهر بمشاركة العلماء الأوغنديين في دوراته التدريبية ، واقترح الجانب الأوغندي إمكانية بحث قبول مواطنيه في الكليات العملية ، وقد وافق الأزهر كذلك على زيادة عدد الوعاظ إلى أوغندا ، وكذا مد أوغندا بالمطبوعات الإسلامية .

ميعاد ومكان انعقاد الدورة القادمة :

٣٧ – تقرر عقد الاجتماع القادم للجنة المصرية الأوغندية المشتركة للتعاون عام ١٩٩٢ ، على أن يتحدد التاريخ الفعلي من خلال القنوات الدبلوماسية .

٣٨ – وقد أعرب الجانبان عن رضائهما لانعقاد الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون في جو من الأخوة والتفاهم المتبادل ، وعبرا عن استعدادهما للعمل من أجل تطبيق كافة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها خلال الدورة .

٣٩ – وفي نهاية الدورة ، أعرب سعادة دانيال أومارا أتوبو ، وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية في أوغندا عن عميق شكره وتقديره للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية للتسهيلات التي قدمت لتنظيم الدورة ولتعاون الجانب المصري مع الوفد الأوغندي والذي ساهم في نجاح أعمال الدورة .

وقع في القاهرة في العشرين من ديسمبر ١٩٩٠ ، باللغتين العربية والإنجليزية .

عن	عن
جمهورية مصر العربية	جمهورية أوغندا
دكتور / بطرس بطرس غالي	سعادة / دانيال أومارا أتوبو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية

ملحق (١)

قائمة تشكيل الوفد المصري

- السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السفير / عزيز سيف النصر مساعد وزير الخارجية .
- السيد السفير / مخلص جبة مدير إدارة العلاقات الثقافية .
- السيد السفير / د. محمد سليمان مدير الإدارة الأفريقية .
- السيد السفير / محمود عثمان مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الوزير المفوض / فاروق شحاتة نائب مدير الإدارة الثقافية .
- السيد الوزير المفوض / فاروق هدايت نائب مدير الصندوق المصري .
- السيد الوزير المفوض / عبد الرحمن صلاح نائب مدير الإدارة الأفريقية .
- السيد الوزير المفوض / عطا هارون نائب مدير الإدارة الاقتصادية .
- السيد الوزير المفوض / فاروق صفوت نائب مدير الإدارة العامة .
- السيدة المستشار / جيلان علام الإدارة الأفريقية .
- السيد المستشار / سعيد إمام إدارة الأمن .
- السيد المستشار / عبد الحميد على سفارة جمهورية مصر العربية في كمبالا .
- السيد المستشار / رمزي عز الدين رمزي مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السكرتير الأول / محمد حجازي مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد السكرتير الثاني / محمد النقلي الإدارة الأفريقية .
- السيد السكرتير الثاني / أحمد الشوربجي مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .
- السيد الملحق / خالد المقود الإدارة الاقتصادية .
- السيد اللواء / أحمد طلعت سعيد مساعد وزير الداخلية .
- السيد المهندس / محمد ناصر عزت رئيس هيئة مياه النيل .
- السيد الدكتور / خيري الحسيني رئيس هيئة الطيران المدني .
- السيد المهندس / محمد سمير على وكيل أول وزارة الكهرباء .
- السيد المهندس / أحمد عيسوى صالح نائب رئيس هيئة تخطيط مشروعات النقل .
- السي المهندس عمرو حمدي نائب مدير عام المركز المصري الدولي للزراعة .
- السيد العميد / إبراهيم صابر عبد الفتاح مركز بحوث الشرطة .
- السيد العقيد / وصفي عامر وزارة الداخلية .
- السيد الدكتور / محمد مصطفى الخولى هيئة الأدوية .
- السيدة الدكتورة / ثريا محمد مرسي العلاقات الصحية الخارجية .

ـ السيد / محمود الظايط عبد المنعم مدير إدارة فروع شركة أفريقيا شركة النصر للتصدير والاستيراد .

ـ السيد الدكتور / عبد المعبود عبد الشافي على رئيس قسم بحوث القمح ـ مركزالبحوث الزراعية .

ـ السيد / عبد الحارث عبد الرحيم مدير العلاقات الدولية (وزارة الصناعة) .

ـ السيد / محمود فرج رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الثقافية بوزارة التعليم العالي .

ـ السيد / عبد المجيد عبد الوهاب مدير إدارة الاتفاقيات بالعلاقات الثقافية بوزارة التعليم العالي.

ـ السيد المحاسب / أحمد فؤاد السعدي مدير عام المتابعة المالية والإدارية وزارة الكهرباء .

ـ السيد / أحمد على عطية الإدارة العامة للشئون المالية مصر للطيران .

ـ السيد المهندس / أشرف خليل عبد الخالق ممثل جمعية رجال الأعمال المصرية .

ـ السيدة / فردوس رياض صبري مدير عام بشركة النصر للتصدير والاستيراد .

ـ السيد / محمود سلامة سكرتير أول تجاري ـ التمثيل التجاري .

أعضاء الوفد الأوغندي

ـ سعادة / دانيال أومارا أتوبو وزير الدولة للشئون الخارجية والإقليمية .

ـ سعادة / أسا كيزا أموتي نائب وزير الصناعة والتكنولوجيا .

ـ السيد / أ . سينيومو القائم بأعمال سفارة أوغندا بالقاهرة .

ـ السيد / هـ . باكاتو وزارة الخارجية الأوغندية .

ـ السيدة / ب. تاكا سفارة أوغندا بالقاهرة .

ـ السيد / ستيفن اكواكول وزارة الزراعة .

ـ السيد / كاهنجيرة وزارة المياه والتعدين .

ـ السيد / دان مادومبا وزارة الداخلية .

ـ السيدة / مارجريت كييوني وزارة النقل والاتصال .

ملحق (جـ)

جدول أعمال الدورة الأولى للجنة الوزارة المشتركة بين مصر وأوغندا

(القاهرة ١٧ - ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠)

١ - مناقشة القضايا الأفريقية والدولية .

٢ - التجارة والنقل .

٣ - التعاون في مجالي الزراعة والري .

٤ - الصناعة والكهرباء .

٥ - الثقافة والعلوم والتعاون الفني .

٦ - التعاون في مجال الصحة .

٧ - التعاون في مجالي التعليم والإعلام .

٨ - التعاون الفني في إطار الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا .

٩ - مسائل أخرى .

ملحق (د)

القائمة المعدلة لاتفاقية الصفقة المتكافئة

الصادرات من مصر :

المنسوجات ١,٥ ـ الإطارات ١,٥ ـ الأدوية ٢,٠٠ ـ منتجات جلدية ٠,٥ ـ ملح ١,٥ ـ مولت ١,٥ ـ بلاط سراميك ١,٠٠ الإجمالي ١٠,٠٠ مليون دولار .

الصادرات من أوغندا :

الجلود الخام والمصنعة ٢,٥ ـ الشاي ٢,٠٠ ـ الذرة ١,٥ ـ السمسم ٥,٠٠ ـ سمك مجمد ٠,٢٥ ـ الفاصوليا ٠,٣٠ ـ فول الصويا ٠,٢٠ ـ كاكاو ٠,٥٠ ـ عدس ٠,٥٠ ـ حيوانات حية ١,٧٥ ـ الإجمالي ١٠,٠٠ مليون دولار .

ملحق (هـ)

الجانب الأوغندي في مجال الري

(١) التدريب في مصر :

* تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية للخبراء والمهندسين والفنيين في مجال الري . وذلك في المجالات التالية :

أ) تدريب أحد الكوادر الأوغندية لتحديد الإمكانيات المتاحة وإعداد البرامج التدريبية . (لمدة أسبوعين).

ب) تنظيم دورة تدريبية في مجال حفر الآبار وصيانة معدات الحفر (من ٢ إلى ٤ أسابيع) .

جـ) تدريب مهندس في مجال صيانة معدات الحفر . (من ١ إلى ٤ أسابيع) .

د) دورة في مجال المياه الجوفية . (من ٢ إلى ٦ أسابيع) .

هـ) تدريب الهيدرولوجين في مجال المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية . (من ٣ إلى ٦ أسابيع) .

و) فنيين في الهيدرولوجين في مجال المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية . (من ٣ إلى ٦ أسابيع) .

ز) تدريب فنيين في مجال جودة المياه . (من ٢ إلى ٤ أسابيع) .

ح) دورات أخرى يمكن الاتفاق حولها بين البلدين .

(٢) التدريب في أوغندا :

أ) إيفاد خبير للتدريب الميداني ، لمدة أربعة شهور .

ب) تقديم معدات للتدريب تشمل الآتي :

* أسلاك صلب كمستلزمات لمحطة على النيل ، بطول ١٦٠٠ متر .
* عدد « ٢ » محرك آلي .
* عدد « ٢ » مقياس أتوماتيكي للمناسيب ماركة أوت .
* عدد « ٢ » ميزان هندسي أتوماتيكي من طراز كرن .
* عدد « ٣ » أجهزة قياس كاملة لتصرفات المياه ماركة أوت .
* أية مساعدات تدريبية أخرى .

(*) تقوم أوغندا بتقديم ما يلي :

أ) متدربين بالتعاون مع مشروعات الدراسات الهيدرومترولوجية .

ب) تكاليف سفر وإقامة المدربين .

جـ) توفير مكان التدريب والتسهيلات اللازمة .

د) توفير وسائل النقل والمواصلات .

العمل من أجل الحصول على المساعدات من كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة اليونسكو ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

ملحق (و)

طلبات الجانب الأوغندي للتدريب في مجال الشرطة

علم القذائف (البلاستيكية) ، رفع البصمات ، الطب الشرعي ، تدريب الكوار على مكافحة المخدرات ، إعداد مدربي كلاب الحراسة البوليسية ، حراسة الشخصيات الهامة ، تدريب ضباط الهجرة ، البحث الجنائي ، حفظ وتخزين المعلومات .

(٨١) محضر اجتماع
الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة
المصرية - التوجوية
(٢٠ يناير ١٩٩٠)

عقدت الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة المصرية ـ التوجوية في لومي خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ يناير عام ١٩٩١ .

افتتح الدورة السيد السفير محمود عثمان ـ مدير مكتب السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ـ نيابة عن وزير الدولة المصري والسيد كوفي ايساو ـ مدير مكتب السيد ياووفي أدودو وزير الخارجية والتعاون لجمهورية التوجو ـ نيابة عن وزير الخارجية التوجوي .

ومرفق بهذا المحضر ملحق يتضمن قائمة أعضاء الوفدين .

وفي كلمتي الافتتاح ، أشاد كل من السيد السفير محمود عثمان والسيد كوفي ايساو بالعلاقات الوطنية القائمة بين مصر والتوجو ، وأعربا عن الأمل في أن يؤدي انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة إلى مزيد من التدعيم للعلاقات الوثيقة التي تربط بين الشعبين المصري والتوجي ، كذلك أكد السفيران مجددا حرص الدولتين على تكثيف وتنويع مجالات التعاون بينهما .

وقد هيأ هذا اللقاء للجانبين فرصة تقييم ما تحقق من إنجازات منذ انعقاد الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة في القاهرة من ٣ إلى ٦ فبراير ١٩٨٨ حتى الآن ، وأتاح لهما أيضًا فرصة الاتفاق على النتائج التالية :

أ ـ التعاون الاقتصادي والتجاري :

أقر الجانبان بأنه ـ منذ انعقاد الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة ـ لم يحدث تقدم ملموس في حجم التبادلات الاقتصادية والتجارية بين مصر والتوجو . وفي هذا الصدد أكد الجانبان مجددا على أهمية إقامة اتصالات بين رجال الأعمال في البلدين بهدف دعم التعاون الحيوي والمثمر بين القطاعين الخاص والعام في مصر والتوجو ، خاصة في مجال تنفيذ المشروعات التي تقررها أى من الدولتين .

وقد اقترح الجانب المصري إيفاد وفد إلى التوجو أو استقبال وفد توجي في مصر من أجل دراسة شروط تصدير الأدوية المصرية إلى التوجو .

ناشد الجانب التوجي الجانب المصري تشجيع قيام المستثمرين المصريين بإنشاء مشروعات في المنطقة الصناعية الحرة التوجوية إنتاجها للتصدير .

وفي مجال تنشيط التبادل التجاري ، اتفق الجانبان على أن يطلبا من أجهزتهما المسئولة عن التنمية التجارية في البلدين تدعيم التعاون فيما بينهما ، وذلك عن طريق تبادل زيارات الوفود التجارية التي تمثل القطاعين العام والخاص ، فضلاً عن العمل على مشاركة المؤسسات ورجال الأعمال في كل من الدولتين في المعارض والأسواق المقامة في الدولة الأخرى .

قدمت شركة النصر للتصدير والاستيراد ـ بوصفها الممثل التجاري لمصر في التوجو ـ قائمة جديدة للمنتجات المصرية الممكن تصديرها إلى توجو .

وفيما يتعلق بتبادل زيارات رجال الأعمال ، فقد اتفق الجانبان على أن تتم في إطار اتفاق يعقد بين الغرف التجارية لكلتا الدولتين .

ب ـ التعاون في مجال النقل الجوي ـ تطبيق الاتفاق الموقع في القاهرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٨ .

أعرب الجانب التوجي عن تطلعه إلى تنفيذ الاتفاق الموقع في القاهرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٨ ، وذلك بتسيير الخط الملاحي الجوي المصري بين القاهرة ولومي .

وفي هذا الصدد ، أبدى الجانب المصري استعداده إيفاد وفد إلى التوجو لمناقشة الموضوع وتقديم ثلاثة تعديلات على الاتفاق تتعلق بما يلي .

أ ـ تحويل الأرباح .

ب ـ حق الحصول على الحرية الخامسة .

ج ـ المسائل المتعلقة بتأمين الطائرات .

جـ ـ التعاون الفني ـ تنفيذ اتفاق التعاون الفني المبرم لأفريقيا الموقع في القاهرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٨ .

أشاد الجانبان بما تم إنجازه في إطار تطبيق اتفاق التعاون الفني الموقع في القاهرة بتاريخ ٦ فبراير عام ١٩٨٨ .

قدم الجانب التوجي ، وفقًا لأحكام هذا الاتفاق ، قائمة بطلباته من المنح والخبرات المصرية .

أخذ الجانب المصري علمًا بهذه الطلبات ، ووعد بتلبيتها في حدود الإمكانيات المتاحة ، كذلك تعهد الجانب المصري بموافاة الجانب التوجي بالبيانات الخاصة بالدورات التدريبية والمنح المتوافرة ، والتزم الجانب التوجي بتقديم طلباته في المواعيد المحددةعبر القنوات الدبلوماسية .

أبلغ الجانب التوجي الجانب المصري بأن تفسيره لعبارة «وسائل المواصلات المحلية اللازمة لأداء مهامهم» الواردة في الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة (أ) في المادة الثانية في اتفاق التعاون الفني لا يشمل نقل الخبير من منزله إلى مقر عمله أو إعطائه وسيلة نقل لاستخدامه الشخصي وقد أخذ الجانب المصري علمًا بذلك .

د ـ التعاون الثقافي والاجتماعي والعلمي ـ تطبيق البرنامج التنفيذي للسنوات ١٩٨٨ / ١٩٨٩ / ١٩٩٠ الموقع في القاهرة بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٨ ـ توقيع البرنامج التنفيذي الجديد للسنوات ١٩٩١ / ١٩٩٢ / ١٩٩٣ .

رغبة في الاستمرار وتدعيم التعاون القائم بينهما في المجالات الثقافية والاجتماعية والعلمية ، تطبيقً للاتفاق الثقافي الموقع بتاريخ ١٧ مارس ١٩٦٤ ، بحث الجانبان نتائج تنفيذ البرنامج الخاص بالسنوات ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ الموقع بتاريخ ٦ فبراير ١٩٨٨ .

أقر الجانبان برنامجًا تنفيذيًا جديدًا للسنوات ١٩٩١ / ١٩٩٢ / ١٩٩٣ يغطى ، مثله مثل برنامج ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ ، قطاعات التعليم ـ العلوم ـ التدريب في المجال الزراعي ـ الثقافة ـ الإعلام ـ الشباب ـ الرياضة ـ السياحة ـ الصحة والشئون الاجتماعية .

قرر الجانبان إقامة تعاون بين الدولتين في مجال البحوث الزراعية ، وفي هذا الصدد اتفقا على

تبادل المعلومات الوثائق في أقرب فرصة ممكنة .

قرر الجانبان توقيع البرنامج التنفيذي الجديد في ختام أعمال الدورة وتعهدا بتطبيق أحكامه في كافة المجالات المنصوص عليها .

استرعى الجانب التوجي انتباه الجانب المصري إلى أن المخصصات المالية للمنح المقدمة للتوجيين في إطار التعاون الفني والتعاون الثقافي والاجتماعي والعلمي لا تكفي ـ في بعض حالات ـ لتغطية نفقات الإقامة وطلب زيادة هذه المخصصات وتحسين الظروف المعيشية للحاصلين على المنح .

أخذ الجانب المصري علماً بهذا الطلب ، ووعد ببحثه سعياً للتوصل إلى حل مرضٍ في حدود الإمكانيات المتاحة .

وقد حرص الجانب المصري في هذا الصدد على أن يؤكد للجانب التوجي أن جميع الوافدين الحاصلين على منح للدراسة أو التدريب في مصر يعيشون في مستوى مرض .

وفي ختام اجتماعاتهما ، أشاد الجانبان بالنتائج التي تم التوصل إليها ، وبمناخ الأخوة والصداقة والتفاهم المتبادل الذي ساد خلال المناقشات .

وأكد الجانبان عزمهما على تنفيذ القرارات لتي تم إقرارها سعياً لتدعيم التعاون بين مصر وتوجو.

وقد أعرب السيد السفير محمود عثمان عن شكر الوفد المصري العميق للرئيس المؤسس لحزب تجمع الشعب التوجي ـ ورئيس الدولة ـ الجنرال ناسنجبي أباديما ولحكومة وشعب التوجي ، للاستقبال الحار الذي لقيه الوفد خلال زيارته لجمهورية توجو .

تقرر عقد الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة المصرية ـ التوجولية في القاهرة عام ١٩٩٣ في موعد يحدد فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع في لومي يوم ٢٠ يناير ١٩٩١ من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ولكل حجية متساوية ، وفي حالة الخلاف في التفسير يعتد بالنص الفرنسي .

عن	عن
جمهورية مصر العربية	جمهورية التوجو
د. بطرس بطرس غالي	السيد / ياوفي أدوبو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون

(٨٢) بيان مشترك

زيارة وزير خارجية السنغال إلى جمهورية مصر العربية

(١١ - ١٤ مارس ١٩٩١)

بناء على دعوة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، قام السيد / سيدنا عمر سي وزير خارجية جمهورية السنغال بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية في الفترة من ١١ إلى ١٤ مارس ١٩٩١ .

وخلال هذه الزيارة تم عقد الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة المصرية السنغالية بالقاهرة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ مارس ١٩٩١ برئاسة السيد الدكتور بطرس بطرس غالي والسيد / سيدنا عمر سي ، وقد عبر الجانبان عن ارتياحهما للنتائج التي توصلت إليها أعمال اللجنة والتي تم تسجيلها بمحضر الاجتماع .

وقد استقبل السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وزير خارجية جمهورية السنغال السيد / سيدنا عمر سي الذي سلم إلى سيادته رسالة صداقة وأخوة من السيد الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال .

كما عقد السيد / سيدنا عمر سي لقاءات مثمرة مع كبار المسئولين المصريين بالدولة والحزب الوطني الديمقراطي .

وعقد وزير الدولة المصري للشئون الخارجية ووزير الخارجية السنغالي لقاءات تمت في جو ودي تناولت العلاقات الثنائية والمشكلات الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك . وقد عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر بينهما فيما يتعلق بالقضايا المطروحة .

وفيما يخص العلاقات الثنائية ، أعرب الوزيران عن متانة العلاقات بين البلدين ورضائهما بشأن تنفيذ اتفاقات التعاون المعقودة بين مصر والسنغال وقد وقعا في اختتام أعمال اللجنة العليا المشتركة المصرية السنغالية على بروتوكول للتبادل الثقافي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال للسنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، وقد أكد الوزيران على رغبة حكومتيهما بذل كافة الجهود من أجل تكثيف وتنويع التعاون المصري السنغالي في كافة المجالات ، كما أعرب السيد الوزير سيدنا عمر سي عن تقديره للتعاون الفني القائم بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال .

وعند تناول القضايا الأفريقية ، أكد الطرفان على التزامهما بدعم منظمة الوحدة الأفريقية باعتبارها إطار العمل المشترك والتضامن الأفريقية ، وعبرا عن ارتياحهما للنتائج الإيجابية للدورة ٥٣ للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية .

كما أكد الطرفان عزمهما على مواصلة العمل من أجل دفع التعاون تحت الإقليمي والإقليمي في إطار خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

وفيما يتعلق بالوضع في الجنوب الأفريقي ، أدان الطرفان بشدة سياسة الأبارتيد وأكدا مجددا على عزمهما الاستمرار في مساندة شعب جنوب أفريقيا في كفاحه من أجل إقامة نظام سياسي عادل وحر وديمقراطي ، كذلك رحب الطرفان بالإجراءات الإصلاحية التي أعلنها رئيس جمهورية جنوب أفريقيا في أول فبراير ١٩٩١ ، وأعربا عن الأمل في أن يتم في القريب العاجل القضاء الكامل على نظام الأبارتيد .

وقد أعاد الجانبان تأكد التزامهما بالمساندة السياسية والدبلوماسية اللازمة لناميبيا من أجل تدعيم استقلالها وتحقيق استقرارها ورخائها .

كما بحث الطرفان النزاعات القائمة حاليًا على الساحة الأفريقية ، مؤكدين أهمية التوصل ـ عن طريق الحوار والتشاور ـ إلى حلول سلمية ودائمة لها .

وبخصوص النزاع السنغالي الموريتاني ، فقد تبادل الجانبان وجهات النظر بشأن تطوراته ، وعبرا عن ارتياحهما لما أبداه طرفا النزاع من استعداد لمواصلة الجهود من أجل التوصل إلى تسوية نهائية له ، كما أعرب الجانب السنغالي للجانب المصري عن تقديره للجهود التي بذلها في إطار البحث عن إيجاد حل للنزاع .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، فقد طالب الجانبان بتطبيق قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة للنزاع .

وبالنسبة للنزاع المسلح في ليبيريا ، أعرب الطرفان عن تقديرهما للجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ، وعبرا عن تأييدهما الكامل للمبادرات التي أدت إلى صدور كل من الإعلان المشترك الخاص بوقف العمليات العسكرية وبضرورة إيجاد حل سلمي للنزاع . وبيان باماكو الختامي الصادر في نوفمبر ١٩٩٠ .

وقد عبر الجانبان عن قلقهما البالغ إزاء الوضع الاقتصادي في أفريقيا ، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الديون الخارجية وما يترتب عليها من آثار سلبية تعوق النمو الاقتصادي ، وقد أعاد الطرفان التأكيد على التزامهما ببذل كافة الجهود لتعبئة الرأى العام العالمي من أجل التوصل إلى حل لهذه المشكلة الخطيرة .

كما أكد الجانبان عزمهما على بذل كل ما في وسعهما من أجل تدعيم التعاون بين الدول النامية خاصة الأفريقية منها على كافة المستويات الثنائية وتحت الإقليمية والإقليمية .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط ، أعاد الجانبان تأكيد تأييدهما لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة طبقًا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وبمشاركة كافة الأطراف المعنية ، وذلك باعتبار أن هذا المؤتمر يهيئ أفضل السبل للتوصل إلى حل سلمي عادل ودائم للمشكلة ، وفي هذا الصدد رحب الطرفان بالبيان الصادر عن مجلس الأمن في ديسمبر ١٩٩٠ .

وبالنسبة للوضع في الخليج ، أكد الجانبان مجددًا تأييدهما لقرارات كل من مجلس الأمن والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وأعربا عن ارتياحهما لتحرير الكويت مشيدين بالانتصار البين للحق على الغبن والباطل القهر وذلك بفضل ما تحلت به القوات المتحالفة ـ بما في ذلك القوات المصرية والسنغالية ـ على مدى الأشهر السبعة الماضية من بسالة وروح الفداء والكفاء والاقتدار .

وفيما يتعلق بالتعاون العربي الأفريقي والذي تحرص عليه كل من مصر والسنغال ، فقد أبرز الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين العرب والأفارقة ، وتعهدا بمضاعفة الجهود بهدف إعطاء دفعة جديدة لهذا التعاون .

كما تعهد الطرفان ببذل كافة الجهود من أجل إنجاح مؤتمر القمة القادم لمنظمة المؤتمر الإسلامي المقرر عقده في داكار خلال العام الجاري ١٩٩١ .

وأكد الجانبان مجددا التزامهما بدعم الدور البناء الذي تضطلع به حركة دول عدم الانحياز ،

وأعادا تأكيد إيمانهما بسياسة الحركة ، كما عبرا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل إعلاء قيمها .

كما رحب الطرفان بمناخ الوفاق والتقارب السائد في العلاقات بين الغرب والشرق ، ورحبا بالجهود المبذولة من أجل تدعيم التعاون الدولي وتحقيق نزع السلاح وتعضيد دور الأمم المتحدة .

وقد عبر الجانبان عن أملهما في أن تمتد الرغبة التي هيأت مناخ الوفاق الحالي في العلاقات السياسية الدولية إلى المجال الاقتصادي بهدف إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة بالنسبة لجميع الدول وخاصة لدول العالم الثالث التي تواجه مساعيها من أجل التنمية عقبات خطيرة في الوقت الراهن .

وبالنسبة لمشاكل البيئة فقد أكد الجانبان على اهتمامهما بالحفاظ على البيئة ووجها نداء يطالب باتخاذ إجراءات دولية فعالة من أجل تحقيق هذا الهدف .

وأعرب السيد الوزير سيدنا عمر سي عن شكره وتقديره للقاء الأخوى الحار الذي قوبل به ووفده في جمهورية مصر العربية ، وقد وجه الدعوة للسيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية السنغال ، وقد رحب الدكتور بطرس بطرس غالي بالدعوة على أن يحدد موعدها فيما يعد بالطرق الدبلوماسية .

وقع في القاهرة في ١٤ مارس ١٩٩١ .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية السنغال
دكتور / بطرس بطرس غالي	السيد / سيدنا عمر سي
وزيرالدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

(٨٣) محضر اجتماع

الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال التي عقدت بالقاهرة

(١١ إلى ١٤ أغسطس)

ـ عقدت اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال دورتها الأولى بالقاهرة خلال الفترة من ١١ إلى ١٤ مارس ١٩٩١ .

ـ وقد رأس الوفد المصري السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية . ورأس الوفد السنغالي السيد / سيدنا عمر سي وزير الخارجية . مرفق مع هذا المحضر قائمة بتشكيل الوفدين .

ـ بدأت الدورة أعمالها بالاستماع إلى كلمة رئيس كل من الوفدين .

ـ وقد أشاد رئيس كل من الوفدين بالعلاقات التاريخية التي تربط بين الشعبين وأكدا على أهمية تحقيق مزيد من التعاون بين الدولتين في كافة المجالات .

وفي هذا الصدد أبرزا أهمية تكثيف التعاون بين دول الجنوب وبصفة خاصة التعاون بين الدول الأفريقية ، لتحقيق التقدم الاقتصادي في القارة .

وفيما يتعلق بالقضايا الأفريقية والدولية ، فقد رحب رئيس كل من الوفدين بتطابق وجهات النظر بين الدولتين .

وقد استأنفت اللجنة العليا المشتركة أعمالها أثر اختتام جلستها الافتتاحية بإقرار جدول الأعمال التالي :

أولاً : القضايا الأفريقية والدولية .

ثانيًا : العلاقات الثنائية :

(١) التعاون الثقافي والعلمي والفني .

(٢) التعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا .

(٣) التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري .

ثالثًا : موضوعات أخرى .

أ ـ التعاون الثقافي والعلمي والفني :

أكد الجانبان على أهمية تدعيم التعاون بينهما في هذا المجال الهام . وبحثا مشروع البروتوكول الخاص بالتبادل الثقافي للأعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ .

ويتضمن هذا البروتوكول نصوصًا تتعلق بصفة خاصة بالمجالات الآتية :

*** الثقافة :**

لاحظ الجانبان أن النتائج التي تم تحقيقها في هذا المجال لم ترق بعد إلى المستوى المنشود ، وذلك على الرغم من وجود إطار قانوني محدد ومحاولات متكررة من جانب الطرفين . وفي هذا الصدد تتعهد الجانبان باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط التعاون بينهما في هذا المجال .

* **التعليم :**

رحب الجانبان بالتحاق الطلبة بالمدارس والجامعات التابعة للدولتين ، وأعرب الجانب السنغالي عن تقديره لما تقدمه لهم مصر سنويًا من منح للدراسات الجامعية والتدريب ، كما أثنى الجانب السنغالي على استعدادالجانب المصري إتاحة قدر أوفر من فرص تعليم للطلبة السنغاليين في الجامعات والمعاهد العليا المصرية .

وفي إطار المساعي الرامية إلى تدعيم التعاون بين الجامعات ومعاهد التعليم في مصر والسنغال ، أوصى الجانبان بعقد اتفاقيات بين الجامعات في كل من البلدين وبتشجيع تبادل الوثائق والمطبوعات بينهم من أجل نشر المعلومات وتدعيم التعاون بين الجهات الأكاديمية في كل من البلدين .

* **الصحة :**

يقوم الجانبان بتبادل المعلومات في مجال الصحة والدواء كما يشجعان تبادل البحوث في مجالات رعاية المعوقين وضحايا المخدرات .

وقد طلب الجانب السنغالي من الجانب المصري منحة من الأدوية لسد حاجته الملحة من الدواء .

وقد أخذ الجانب المصري علمًا بهذا الطلب والذي سيقوم بتحويله إلى السلطات المعنية .

وفي هذا الصدد ، اتفق الجانبان على تبادل المعلومات بالنسبة لسوق الدواء في كل من البلدين .

* **التبادل والرياضة :**

تعهد الجانبان بتشجيع اللقاءات وتبادل الزيارات بين ممثلي الهيئات المختصة بالشباب من أجل تدعيم التعاون في هذا المجال بين البلدين كما تعهدا بتبادل مجموعات من الشباب للمشاركة في الأنشطة الثقافية والعلمية والفنية في كل من البلدين .

وقد أعرب الجانب السنغالي عن رغبته في الحصول على منح للتدريب في مجال الرياضة بالنسبة للأنشطة التالية :

- المصارعة ، السباحة والكرة الطائرة .

وقد أخذ الجانب المصري علمًا بهذا الطلب والذي سيقوم بتحويله إلى السلطات المعنية .

* **السياحة :**

يشجع الجانبان التسويق السياحي المشترك بين البلدين في هذا المجال كما سيتبادلان المعلومات المتعلقة بالحركة السياحية في كل من البلدين .

وقد أعرب الجانب السنغالي عن رغبته في أن يضع الجانب المصري أساتذة ومواد دراسية في هذا المجال تحت تصرف المدرسة القومية للفندقة والسياحة السنغالية .

وقد طلب الجانب المصري من الجانب السنغالي بإبلاغه باحتياجاتهم في هذا المجال حتى تستطيع السلطات المعنية اتخاذ قرار في هذا الشأن .

* **الإعلام :**

أعرب الجانب السنغالي عن تقديره الإيجابي لتعاون مصر في هذا المجال والمتمثل في تزويده

بالبرامج التليفزيونية . وفي هذا الصدد تعهد الجانبان بتشجيع الاتصالات بين الاتحاد المصري للإذاعة والتليفزيون وهيئة الإذاعة والتليفزيون السنغالي .

وفي ختام أعمال هذه الدورة ، اتفق الجانبان على التوقيع على بروتوكول التبادل الثقافي .

٢ - التعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا :

أعرب الجانبان عن ارتياحهما لكفاءة المعونة الفنية التي يقدمها الصندوق المصري للسنغال ، واتفقا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط التعاون في هذا المجال .

وقد أبدى الجانب السنغالي الاهتمام بمجال الصحة ، والتنمية الريفية .

وفيما يتعلق بالصحة أعرب الجانب السنغالي عن رغبته في تدعيم المعونة الصحية المصرية على النحو التالي :

أطباء أمراض نساء وتوليد ، أطباء تخدير ، طبيب جراح .

وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا الطلب ، وسيقوم بإبلاغ الرد بالطرق الدبلوماسية ، كما سيقوم الجانب السنغالي بإخطار الجانب المصري باحتياجاتهم المحددة بالنسبة لمجال التنمية الريفية .

٣ - التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري :

استعرض الجانبان ، التعاون الاقتصادي والتجاري ، وأقرا بأن الحجم الحالي لعمليات التبادل التجاري لا يتلاءم مع إمكانيات كل من الدولتين . وأعاد الجانبان تأكيد إرادتهما لتنشيط هذا التبادل من أجل أن تتناسب العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مستوى العلاقات السياسية الممتازة السائدة بين البلدين .

وفي هذا الصدد ، اتفق الجانبان على تحديث قوائم السلع الملحقة ببروتوكول الاتفاق الاقتصادي الموقع في ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ . وتبادل الجانبان القوائم الجديدة واتفقا على إحالتها للسلطات المعنية للدراسة في أقرب فرصة ممكنة .

وأعرب الجانبان عن الرغبة في إيجاد اتصالات أكثر انتظاماً بين رجال الأعمال في كل من البلدين . وفي هذا الصدد ، سيقدم الجانب السنغالي للجانب المصري مشروع اتفاق تعاون ومعونة متبادلة بين الغرف التجارية في كل من البلدين .

واتفق الجانبان على تشجيع المشاركة في الأسواق والمعارض التي تقيمها الدولتان .

كما اقترح الجانب المصري إمكانية إقامة تبادل تجاري في شكل صفقة متكافئة في حدود مبلغ إجمالي اثنين مليون دولار ، على أن يتم إبلاغ الجانب السنغالي بقوائم السلع موضع هذا التبادل بالطرق الدبلوماسية فيما بعد .

* النقل الجوى :

أعرب الجانبان عن ارتياحهما لتوقيع اتفاقية تنظيم الطيران المدني بين البلدين بالأحرف الأولى في ١٨ فبراير ١٩٩٠ ، وتعهدا بالإسراع بالتوقيع النهائى على هذه الاتفاقية في أقرب فرصة ممكنة .

وسيقوم الجانب المصري بإخطار الجانب السنغالي بموعد التوقيع النهائى لهذه الاتفاقية بالطرق الدبلوماسية بعد الانتهاء من المشاورات القانونية المتعارف عليها في هذا الشأن .

* النقل البحرى :

أعرب الجانب السنغالي عن رغبته في تحديد إطار عام للتعاون في مجال النقل البحري التجاري مع مصر ، وقدم مشروع اتفاق في هذا الشأن .

وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا المشروع الذي سيقوم بتحويله للسلطات المعنية للدراسة . وسيتم تحديد موعد المفاوضات حول هذا المشروع بالطرق الدبلوماسية .

* المباني والأشغال العامة :

طلب الجانب السنغالي مساعدة الجانب المصري في مجال ترميم وصيانة الأماكن التاريخية . وقد أخذ الجانب المصري علماً بهذا الطلب الذي سيحوله إلى السلطات المختصة .

واتفق الجانبان على تشجيع تبادل الخبرات في مجال استخدام الخامات المحلية في مجال البناء .

* موضوعات أخرى :

اتفق الجانبان على عقد الدورة الثانية للجنة الطلب المشتركة في داكار عام ١٩٩٣ ، في تاريخ سيتفق عليه فيما بعد .

وعبر الجانبان عن رضائهما عن روح الأخوة والصداقة التي اتسمت بها أعمال الدورة الأولى ، وأعادا تأكيد عزمهما على مواصلة توثيق روابط الصداقة وعلاقات التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال .

وقع في القاهرة في ١٤ مارس ١٩٩١ .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية السنغال
دكتور / بطرس بطرس غالي	السيد / سيدنا عمر سي
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

الوفد المصري

السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي ــ وزير الدولة للشئون الخارجية رئيس الوفد .

وزارة الخارجية :

ــ السيد السفير / عزيز سيف النصر ــ مساعد وزير الخارجية .

ــ السيد السفير / مخلص جبة ــ مدير إدارة العلاقات الثقافية .

ــ السيد السفير د. / محمد سليمان ــ مدير الإدارة الأفريقية .

ــ السيد السفير / محمود عثمان ــ مدير مكتب السيد وزير الدولة للشئون الخارجية .

ــ السيد وزير مفوض / فاروق شحاتة ــ نائب مدير الإدارة الثقافية .

ــ السيد وزير مفوض / عطا هارون ــ نائب مدير الإدارة الاقتصادية .

ــ السيد وزير مفوض / فاروق هدايت ــ نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

ــ السيد وزير مفوض / محمد شلقامي ــ نائب مدير الإدارة الأفريقية .

ــ السيد وزير مفوض / فاروق صفوت ــ نائب مدير الإدارة العامة .

ــ الآنسة مستشار / ليلى عمارة ــ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

ــ السيدة مستشار / سميرة عقداوي ــ الإدارة الأفريقية .

ــ السيد مستشار / حامد نهاد سعد ــ مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية ..

ــ السيد سكرتير ثالث / دوس عدلى دوس ــ الإدارة الاقتصادية .

ــ السيد / شرين وصفي ــ الإدارة الثقافية .

وزارة الزراعة :

ــ السيد الدكتور / فؤاد رضا ــ وكيل الوزارة للعلاقات الخارجية .

ــ السيد المهندس / عمرو حمدى ــ نائب مدير عام المركز المصري الدولي للزراعة .

ــ السيد المهندس / عبد الله الشافعي ــ مدير العلاقات الخارجية الزراعية .

وزارة الثقافة :

ــ السيد / محمد غنيم ــ وكيل الوزارة .

وزارة الشئون الاجتماعية :

ــ السيدة / هدى بركات ــ وكيل الوزارة لشئون الرعاية الاجتماعية .

ــ السيدة / فوزية العوضى ــ مدير عام .

الأزهر :

ــ السيد / فوزي الزفزاف ــ الأمين العام المساعد لمجمع البحوث الإسلامية .

وزارة السياحة والطيران المدني :

ــ السيد / محمد رضوان ــ مدير عام النقل الجوي بالطيران المدني .

ـ السيد / عبد الله عبد الرحمن ـ مدير إدارة الاتفاقيات الجوية .

ـ السيدة / فوزية عوض الله ـ مدير إدارة العلاقات الدولية بوزارة السياحة .

مؤسسة مصر للطيران :

ـ السيد / إبراهيم عزمي ـ القطاع التجاري .

وزارة النقل :

ـ السيد المهندس / مختار حسن ـ مدير عام التخطيط .

وزارة الصحة :

ـ السيدة الدكتورة / ثريا مرسى ـ مدير عام العلاقات الخارجية .

الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية :

ـ السيدة الدكتورة / فاطمة عاشور ـ نائب رئيس الهيئة .

وزارة الاقتصاد :

ـ السيد مستشار / محمد سلامة ـ التمثيل التجاري .

وزارة التعاون الدولي :

ـ السيدة / منى فهيم ـ مدير عام بالوزارة .

وزارة الدفاع :

ـ السيد العقيد / ممدوح رشوان .

وزارة الداخلية :

ـ السيد العقيد / إبراهيم حماد .

رئاسة الجمهورية :

ـ السيد / عاطف أحمد إمام .

وزارة التعليم :

ـ السيد / محمود نبيل فراج ـ رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الثقافية .

ـ السيد / عبد المجيد عبد الوهاب ـ مدير إدارة الاتفاقيات بالتعليم العالي .

ـ السيدة / نور الهدى السيد ـ مديرة الاتفاقيات بالتربية والتعليم .

المجلس الأعلى للشباب والرياضة :

ـ السيد / سمير الميداني ـ نائب رئيس المجلس .

قائمة الوفد السنغالي

ـــ السيد / سيدنا عمر سي ـ وزير الخارجية ـ رئيس الوفد .

ـ السيد / محمد شمس الدين ندوى ـ سفير السنغال بمصر .

ـ السيد / شيخ سيلا ـ مساعد ومستشار فني الوزير .

ـ السيد / هنرى أنطوان توربين ـ مدير إدارة أفريقيا ـ آسيا .

ـ السيد / إيساكا مباكي ـ وزير مفوض سفارة السنغال بالقاهرة .

ـ السيد / محمدو سو ـ مستشار فني وزير التعليم الوطني .

ـ السيد / أمد آيان يتام ـ المستشار الأول لسفارة السنغال بالقاهرة .

ـ السيد / أمادو حبيب ندياى ـ مساعد مدير بوزارة الاقتصاد والمالية .

ـ السيد / مباى نداو ـ مساعد مدير وزارة النقل والإسكان .

ـ السيد / لوك ديونو ـ مساعد وزير بوزارة الصحة العامة والشئون الاجتماعية .

ـ السيد / تييرنو كاندجي ديالو ـ مستشار بسفارة السنغال بالقاهرة .

ـ السيد / مامادو تيديان ديا ـ مستشار بسفارة السنغال بالقاهرة .

ـ السيد / جيكي قال ـ مستشار بسفارة السنغال بالقاهرة

القسم الثالث:

اتفاقات وبروتوكولات التعاون بين جمهورية مصر العربية والدول الإفريقية

[١] بروتوكول تعديل اتفاق التجارة والدفاع
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية
(١٣ يناير ١٩٧٧)

اجتمعت فى الخرطوم خلال الفترة من ٤ يناير سنة ١٩٧٧ إلى ١٢ يناير ١٩٧٧ اللجنة التجارية المشتركة للعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين وذلك تنفيذاً للمادة السابعة من اتفاق التجارة المعقود بين البلدين فى ٣٠ يناير سنة ١٩٦٥ ، وقد أسفرت مباحثات الجانبين عن تعديل القائمتين المرفقتين بالبروتوكول التجارى الموقع فى ١٨ أبريل سنة ١٩٧٦ لتحقيق زيادة حجم التبادل التجارى بينهما .

وقد اتفق الطرفان على ما يأتى :

المادة الأولى

تحل القائمتان (أ) و (ب) الملحقتان بهذا البروتوكول محل القائمتين (أ) و (ب) الملحقتين بالبروتوكول الموقع فى ١٨ أبريل سنة ١٩٧٦ بحيث تصبح القائمتان الأخيرتان ملغاتين .

المادة الثانية

يصبح هذا البروتوكول والقائمتان (أ) و (ب) والكتب الملحقة به والتى تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه سارية المفعول مؤقتاً من أول يناير ١٩٧٧ ونهائياً من تاريخ تبادل المذكرات التى تؤيد مصادقة حكومتى البلدين عليه وفقاً للأنظمة الدستورية السارية فى كل منهما ، ويعمل به لمدة سنة واحدة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٧٧ .

وقع فى الخرطوم فى ٢٢ محرم سنة ١٣٩٧ هـ الموافق ١٣ يناير سنة ١٩٧٧ ميلادية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
زكريا محمد توفيق عبد الفتاح
وزير التجارة والتموين

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

قائمة (أ)
صادرات جمهورية السودان الديمقراطية إلى جمهورية مصر العربية

	دولار أمريكى حسابى	دولار أمريكى حسابى
أبقار حية ومذبوحة	٤,٨٠٠,٠٠٠	
الجمال	٨,٠٠٠,٠٠٠	
أغنام	٨٠٠,٠٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠
الجلود :		
بقرى خام	١,٩٢٠,٠٠٠	
ضأن خام	٢٤٠,٠٠٠	
جلود محفوظة ونصف مدبوغة ضأن وبقرى	٨٠٠,٠٠٠	
جلود مدبوغة	٤٠٠,٠٠٠	٣,٣٦٠,٠٠٠
حبوب وبقول وسلع زراعية ومنتجاتها :		
طحينة	للتذكرة	
سمسم	٨,٤٠٠,٠٠٠ تقريباً	
زيوت نباتية بخلاف زيت بذرة القطن	للتذكرة	
بذرة خروع	٤٠٠,٠٠٠	
ذرة رفيعة	٣٢٠,٠٠٠	
فاصوليا	١,٢٠٠,٠٠٠	
كسب بذرة القطن	٤٨٠,٠٠٠	
حب البطيخ	٢٤٠,٠٠٠	
صمغ	٨٠٠,٠٠٠	
بلح	٨٠٠,٠٠٠	١٢,٦٤٠,٠٠٠
منتجات صناعية :		
حديد خردة	١,٦٠٠,٠٠٠	
نحاس خردة	٢٤٠,٠٠٠	
رصاص خردة	٢٤٠,٠٠٠	٢,٠٨٠,٠٠٠
متنوعات وتشمل :		
نطرون ـ قرض ـ حمص ـ تمر هندى كركديه ـ صدف ـ كوكبان ـ مخلفات حيوانية وخلافه	٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
		٣٢,٤٨٠,٠٠٠

قائمة (ب)
صادرات جمهورية مصر العربية إلى جمهورية السودان الديمقراطية

	دولار أمريكي حسابي	دولار أمريكي حسابي
صناعات الغزل والنسيج :		
غزل مبيض	—	
غزل خام	—	
غزل حرير صناعي	١,٦٠٠,٠٠٠	
المنسوجات :		
فوال	٢,٨٠٠,٠٠٠	
لينوه	١٦٠,٠٠٠	
بوبلينات	٢,٨٠٠,٠٠٠	
أصناف أخرى	٣,٢٠٠,٠٠٠	
	٤,٠٠٠,٠٠٠	
دمورية	٨٠٠,٠٠٠	
فرك	١,١٢٠,٠٠٠	
ثوب سوداني	١٦٠,٠٠٠	
أقمشة حريرية	١٦٠,٠٠٠	١٢,٨٠٠,٠٠٠
منتجات زراعية :		
فواكه وتقلوى	٨٠٠,٠٠٠	
أرز	٤٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠
صناعات غذائية :		
معلبات	٢٤٠,٠٠٠	
جلوكوز	٨٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠
منتجات صناعية :		
إطارات	٨٠,٠٠٠	
أجهزة كهربائية وراديو وتليفزيون		
وبيك آب وقطع غيارها	١٦٠,٠٠٠	
زجاج ومنتجات الصيني	٦٤٠,٠٠٠	

محولات ومولدات ولوحات توزيع	للتذكرة	
منتجات بلاستيك من غير المحظور استيرادها	٨٠,٠٠٠	
محركات ديزل وطلمبات مياه وآلات ورش	٨٠,٠٠٠	
أدوات مائدة وأوعية طهى	٨٠,٠٠٠	
كابـلات	١٦٠,٠٠٠	
مسبوكات	١٦٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠
أدوات معمارية :		
أسمنت أبيض	١٦٠,٠٠٠	
أسمنت بورتلاند	٤٠٠,٠٠٠	
مواسير اسبستوس	١٦٠,٠٠٠	
مواسير زهر حديد ولوازمها	٤٠٠,٠٠٠	
خردوات معمارية	٤٠٠,٠٠٠	
أدوات صحية ولوازمها	٢٤٠,٠٠٠	١,٧٦٠,٠٠٠
منتجات كيماوية :		
مبيدات	٨٠,٠٠٠	
كيماويات مختلفة وأسمدة فوسفاتية	٣٢٠,٠٠٠	
أدوية وأمصال	٦٤٠,٠٠٠	١,٠٤٠,٠٠٠
منتجات أخرى :		
أحذية جلدية ومصنوعات جلدية وشوابق	٣٤٠,٠٠٠	
سجاد وكليم وأرضيات صناعية	٤٨٠,٠٠٠	
دوبارة ومشمعات	٨٠٠,٠٠٠	
صاج مسحوب على البارد والساخن (حديد وصلب)	١,٢٠٠,٠٠٠	
مطروقات (جنازير وسلاسل وفلنشات وأجزاء السكك الحديدية)	١٦٠,٠٠٠	
مسلسلات وأفلام سينمائية وتليفزيونية من جميع الأنواع	١٦٠,٠٠٠	
صحف ومجلات وكتب مدرسية	١,٢٠٠,٠٠٠	٤,٤٢٠,٠٠٠
متنوعات وتشمل :		
لعب أطفال ــ ألمونيوم نصف مصنع وطفايات حريق وخلافه	٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
		٢٣,٧٦٠,٠٠٠

[٢] اتفاقية ملاحية
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية
(٢٨ مايو ١٩٧٧)

تحقيقاً لمبدأ التكامل الاقتصادى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ورغبة فى تنمية وتوثيق روابط التعاون بين الدولتين فى مجال الملاحة والنقل البحرى ، فقد اتفق على ما يلى :

(مادة ١)

فى هذه الاتفاقية :

(١) تعنى كلمة (سفينة تابعة لطرف متعاقد) كل سفينة تحمل علم هذا الطرف المتعاقد طبقاً لقوانينه .
وهذا التعريف لا يشمل السفن الحربية .

(٢) تعنى كلمة (عضو فى طاقم السفينة) كل شخص يعمل على سطح السفينة خلال الرحلة مؤدياً واجبات متعلقة باستغلال السفينة وصيانتها ومسجل فى قائمة طاقم السفينة .

(مادة ٢)

يطبق هذا الاتفاق فقط داخل حدود جمهورية مصر العربية من ناحية وحدود الجمهورية السودانية من ناحية أخرى .

لا تسرى هذه الاتفاقية على الملاحة فى قناة السويس حيث تطبق القوانين والنظم والمعاهدات السارية فى هذا الشأن .

(مادة ٣)

يتفق الطرفان على معاملة السفن التى تحمل العلم المصرى والعلم السودانى معاملة الدول الأكثر رعاية .

(مادة ٤)

(أ) يوافق كل من الطرفين على إنشاء خط ملاحى مشترك لنقل التجارة المتبادلة بين موانيها على أن تتقاسم سفن كل منها هذه التجارة مناصفة . وعلى أن تقوم كل من الشركة المصرية للملاحة وشركة الملاحة السودانية بتوقيع اتفاق ثنائى بينها لتنفيذ ذلك .

(ب) فى حالة عدم إمكانية الخط المشترك فى نقل التجارة تعطى الأولوية للسفن الوطنية فى كلا الدولتين فى نقل هذه التجارة قبل سفن العالم الثالث .

(مادة ٥)

سيقدم كل من الطرفين للطرف الآخر المساعدات والدعم لبناء وتنمية الأساطيل التجارية الوطنية ولزيادة كفاءة الموانئ البحرية وكذلك إمداده بجميع التسهيلات والتجهيزات اللازمة لإعادة شحن البضائع بالترانسيت وخدمة السفن على أن توقع اتفاقيات تنفيذية بين الجهات المعنية فى الدولتين .

(مادة ٦)

(أ) يمنح كل من الطرفين للطرف الآخر الحق فى الاستفادة من معاهد التدريب وكذلك كل الإمكانيات التدريبية الأخرى فى المؤسسات والهيئات الخاصة بالنقل البحرى وإدارة الموانئ.

ويدخل فى هذا المجال أيضاً تدريب البحريين والضباط الفنيين للأسطول التجارى إلى جانب المتخصصين فى كافة فروع النقل البحرى وإدارة الموانئ بما فى ذلك تدريب البحريين والضباط والفنيين التابعين لأحد الطرفين المتعاقدين على السفن التجارية التابعة للطرف الآخر.

(مادة ٧)

يوافق كل من الطرفين على تشجيع عقد الاتفاقيات المناسبة بين أصحاب السفن فى كلا البلدين بهدف تنمية نقل التجارة الخارجية المتبادلة بين البلدين مما يسمح بسهولة نقل التجارة المتبادلة بينهما.

(مادة ٨)

اتفق الطرفان على أنه لا يجوز لأى من الطرفين القيام بخدمات الموانئ التى تشمل خدمات الإرشاد والقطر فى الموانئ والمياه الداخلية والإقليمية للطرف الآخر وأية عمليات خاصة بالنقل الساحلى والتعويم والإنقاذ والمساعدة والتى يختص بها العلم الوطنى.

ولا يعتبر نقلاً ساحلياً قيام سفينة تابعة لأحد الطرفين بالإبحار من ميناء إلى ميناء آخر تابع للطرف الآخر بغرض تفريغ بضائع واردة من الخارج أو لشحن بضائع متجهة إلى دولة أخرى.

(مادة ٩)

يؤكد كل من الطرفين منح نفس المعاملة التى تتمتع بها سفينة إلى سفن الطرف الآخر فيما يتعلق بتحصيل مصاريف ورسوم الموانئ وكذا حق الدخول فى موانيه واستخدامها وكذلك كافة التسهيلات التى تمنح للملاحة وعمليات السفن التجارية.

(مادة ١٠)

يتخذ الطرفان الخطوات اللازمة لتسهيل القيام بالإجراءات الإدارية والجمركية وتلك الخاصة بالحجر الصحى وذلك فى إطار القوانين والأنظمة المعمول بها فى موانى كل منهما.

وفيما يختص بهذه الإجراءات سيطبق شروط معاملة الدول الأكثر رعاية.

(مادة ١١)

يعترف كل من الطرفين بجنسية السفينة التابعة للطرف الآخر طبقاً للمستندات الموجودة على ظهر هذه السفينة والصادرة من السلطات المختصة طبقاً للقوانين المعمول بها فى بلد الطرف الآخر الذى ترفع السفينة علمه.

(مادة ١٢)

يعترف كل من الطرفين بكافة المستندات الموجودة على ظهر السفينة والخاصة ببناء السفينة وتجهيزاتها وطاقتها وشهادة الحمولة وأى شهادات ومستندات أخرى صادرة من السلطات المختصة طبقاً للقوانين المعمول بها فى بلد الطرف الآخر الذى ترفع السفينة علمه.

يتم حساب قياس الحمولة لسفن الطرفين طبقاً للقوانين والقواعد والنظم المطبقة فى موانئ الوصول لكل من الطرفين.

(مادة ١٣)

يعترف كل من الطرفين بمستندات البحارة الشخصية الصادرة من السلطات المختصة ببلد الطرف الآخر الذى ترفع السفينة علمه وهذه المستندات هى:
ـ بالنسبة لجمهورية السودان: جواز سفر سودانى.
ـ بالنسبة لجمهورية مصر العربية: جواز سفر بحرى.

(مادة ١٤)

يسمح للبحارة الذين فى حوذتهم المستندات الشخصية الواردة بالمادة (١٣) من هذا الاتفاق والمسجلين بقائمة طاقم السفينة والقائمة المسلمة لسلطات الميناء المختصة بالنزول بدون تأشيرة إلى البر للبقاء المؤقت فى حدود المدينة التابع لها خلال فترة بقاء السفينة فى هذا الميناء.

يجب على البحارة إطاعة التعليمات خلال فترة إقامتهم بالميناء وعودتهم.

(مادة ١٥)

إعطاء الحق للبحار الذى فى حوزته المستندات الشخصية الواردة بالمادة (١٣) بالنزول فى حدود بلد الطرف الآخر وذلك لأسباب صحية أو أية أسباب أخرى معترف بها.

كما تسمح السلطات المختصة بالبقاء فى بلدها لحالة صحية حتى يعود لبلده أو ينزل ببلد آخر.

لربان السفينة التى تتواجد فى ميناء تابع للطرف الآخر ولفرد من أفراد الطاقم الذى يعينه الربان الحق فى زيارة القنصلية التابعة لبلدهم أو الوكيل التابع للشركة المالكة للسفينة وذلك لأغراض ملاحية.

(مادة ١٦)

يوافق الطرفان على الاحتفاظ بحقهما فى منع دخول أى شخص من حاملى الجوازات المشار إليها فى المادة (١٣) إذا كان دخوله يتعارض مع القوانين التى تمس أمن الدولة.

(مادة ١٧)

١ ـ اتفق الطرفان على أن لا تتدخل السلطات والمحاكم التابعة لأى من الطرفين المتعاقدين فى الخلافات التى قد تنشأ على ظهر السفينة التابعة للطرف الآخر ـ خلال الرحلة أو فى الموانئ بين الربان والضباط وأفراد الطاقم المسجلين فى قائمة طاقم السفينة والمتعلقة بالأمور الشخصية لأفراد الطاقم والأجور وعقد العمل وذلك ما لم يتم ذلك بناء على طلب أو موافقة قنصل البلد التابع لها السفينة.

٢ ـ خلال فترة بقاء سفينة أحد الطرفين المتعاقدين فى ميناء الطرف الآخر تتدخل المحلية والقضائية فى الخلافات التى تنشب على ظهر السفينة وذلك فى الحالات الآتية:

(أ) إذا طلب القنصل التدخل أو بناء على موافقته.
(ب) إذا كان للخلاف ونتائجه أى تأثير على النظام أو القواعد العامة على البر أو فى الميناء أو لها أى تأثير على الأمن العام.
(جـ) إذا كان الأجانب طرفاً فى هذه الخلافات.

٣ ــ لا تطبق ما جاء بهذه المادة فى حالة تعارض هذه الخلافات مع القوانين العادية والنظم الخاصة بالجمارك والصحة العامة والإجراءات الأخرى المتعلقة بسلامة السفن والموانئ وسلامة الأرواح والبضائع والتصريح سارى المفعول للأجانب فى إقليم كلا الطرفين المتعاقدين.

(مادة ١٨)

إذا تعرضت أى من سفن كل من الطرفين للجنوح أو الغرق فى نطاق المياه الإقليمية للطرف الآخر. فإن هذه السفينة وكذا الأفراد والبضائع التى توجد على سطحها تمنح المساعدات المطلوبة ونفس الامتيازات والتسهيلات التى تمنح فى الأحوال المماثلة للسفن والأفراد والبضائع على ظهر السفينة وذلك طبقاً لقوانين هذا الطرف المتعاقد.

تطبيق كافة الضرائب والأتعاب والرسوم .... إلخ الخاصة بهذه العمليات طبقاً للقوانين واللوائح والتعريفة السارية فى بلد كل من الطرفين المتعاقدين كل فيما يخصه.

السفينة التى يحدث بها تلف فى الآلات والأجهزة وكذا البضائع وقطع الغيار والتموينات الموجودة بالسفينة لا تخضع للرسوم الجمركية أو أى ضرائب على الواردات إلا إذا تم بيعها أو استهلكت بالبر.

(مادة ١٩)

يشكل الطرفان لجنة مشتركة دائمة تجتمع مرة كل عام بناء على طلب أى من الطرفين فى كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية بالتبادل وذلك للتأكد من التنفيذ السليم لهذا الاتفاق وللتشاور حول المشكلات التى قد تنشأ بين الطرفين نتيجة لهذا الاتفاق.

(مادة ٢٠)

يظل القانون الوطنى لكلا الطرفين المتعاقدين معمولاً به ما لم ينص فى الاتفاق على خلاف ذلك.

(مادة ٢١)

أية تعديلات أو إضافات إلى هذا الاتفاق يجب أن تتم كتابة وأن تكون بموافقة كلا من الطرفين المتعاقدين.

(مادة ٢٢)

يسرى هذا الاتفاق من تاريخ إخطار كل من الطرفين الطرف الآخر باستكمال الإجراءات القانونية الخاصة باتمامه.

ويسرى هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات ويتجدد تلقائياً بعد هذه الفترة سنة بعد أخرى وذلك ما لم ينه أحد الطرفين هذا الاتفاق بموجب إخطار قبل نهاية المدة بثلاثة شهور.

حرر هذا الاتفاق بالخرطوم من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقع عليه ممثلا حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية.

الخرطوم فى ١٠ جادى الآخرة ١٣٩٧ (هـ) الموافق ٢٨ مايو ١٩٧٧ (م).

ممدوح سالم
رئيس مجلس الوزراء
عن حكومة جمهورية مصر العربية

الرشيد الطاهر بكر
نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء
عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية

[٣] اتفاق تجارة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تنزانيا المتحدة
(٣ أغسطس ١٩٧٧)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة رغبة منها فى تقوية وتنمية العلاقات التجارية بين بلديها على أساس من المساواة والنفع المتبادل قد اتفقتا على ما يلى :

(مادة ١)

تبدى حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أقصى جهودهما لزيادة التجارة بين بلديها وبصفة خاصة فيما يتعلق بالسلع والبضائع المذكورة فى القائمتين (أ ، ب) المرفقتين بهذا الاتفاق واللتين تكونان جزءاً لا يتجزأ منه .

القائمة (أ) : تحدد سلع وبضائع تنزانيا التى يمكن تصديرها إلى مصر.
القائمة (ب) : تحدد سلع وبضائع مصر التى يمكن تصديرها إلى تنزانيا .

ولا تحول القوائم المذكورة دون تبادل بضائع وسلع أخرى خلاف المدرجة فيها .

(مادة ٢)

يخضع تبادل البضائع والسلع بين البلدين فى جميع الأوقات لكافة القوانين والتعليمات نافذة المفعول فى كل من بلديها.

(مادة ٣)

يؤكد الطرفان المتعاقدان أن البضائع والسلع التى يستوردها أى من الطرفين من الطرف الآخر سوف لا يعاد تصديرها بدون الموافقة المسبقة من الطرف الآخر.

(مادة ٤)

يطبق كلا الطرفين على الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية على أساس كامل المعاملة بالمثل فيما يختص بإصدار تراخيص التصدير والاستيراد والرسوم الجمركية والضرائب وكافة المصروفات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والتخزين وعبور البضائع ونقلها والتخليص عليها من مخازن الإيداع .

ولا يسرى شرط معاملة الدولة الأكثر رعاية على المزايا والتسهيلات الممنوحة أو التى سوف تمنح من أحد الطرفين للدول المجاورة ولا للمزايا والتسهيلات الناتجة عن اتحاد جمركى أو مناطق التجارة الحرة أو مناطق تفضيلية يكون أو يصبح أحد الطرفين طرفاً فيها .

(مادة ٥)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بتسهيل تجارة العبور (الترانزيت) فى أراضى كل منها وفقاً للقوانين والتعليمات فى البلدين.

(مادة ٦)

يوافق الطرفان المتعاقدان على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنمية وتوسيع العلاقات التجارية بينهما بما فى ذلك التسهيلات لإقامة الأسواق والمعارض وإنشاء المراكز التجارية لأى من البلدين فى بلد الطرف الآخر وفقاً للقوانين والتعليمات السارية فى بلديهما.

(مادة ٧)

تجرى كافة المدفوعات بين الطرفين المتعاقدين والناشئة عن تنفيذ هذا الإتفاق بأى عملة حرة قابلة للتحويل.

وتتم هذه المدفوعات طبقاً للقوانين وتعليمات الرقابة على النقد المعمول بها أو التى سيعمل بها فى البلدين خلال فترة سريان هذا الاتفاق.

(مادة ٨)

تقييم كافة العقود والفواتير المتعلقة بالتجارة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة وكذلك مستندات وأوامر الدفع بين البلدين بأى عملة حرة قابلة للتحويل.

(مادة ٩)

يحق لكل من الطرفين المتعاقدين إخضاع الواردات من بعض السلع والبضائع إلى شهادة منشأ تصدرها مؤسسة تخولها حكومة بلد المنشأ بإجراء ذلك.

وتعتبر بلد المنشأ هى البلد التى انتجت وصنعت بها البضائع أو السلع أو أن المراحل النهائية لعمليات الإنتاج الرئيسى قد تمت بها.

وفى حالة المنتجات الزراعية غير المصنعة تصبح الدولة التى تتم فيها فعلاً إنتاج مثل هذه المنتجات.

(مادة ١٠)

لتسهيل تنفيذ هذا الإتفاق، اتفق الطرفان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما فيما يختص بأى موضوع قد ينشأ أو يتصل بهذا الإتفاق.

وتسوى كافة الخلافات أو المنازعات التى قد تنشأ فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير هذا الإتفاق أو أى اتفاقيات أخرى مكتوبة أجريت بعد ذلك عن طريق المفاوضات بين الطرفين. ولهذا الغرض تنشأ لجنة مشتركة تجتمع بناء على طلب أحد الطرفين وتجتمع هذه اللجنة المشتركة إما فى القاهرة أو فى دار السلام.

(مادة ١١)

يستمر سريان هذا الإتفاق خمس سنوات ابتداء من تاريخ العمل به.

ويمكن لأحد الطرفين المتعاقدين إنهاء العمل بإعطاء الطرف الآخر إخطار كتابى برغبته قبل مضى ستة أشهر على الأقل.

وعند انتهاء العمل بالإتفاق الحالى تطبق نصوصه على جميع العقود المبرمة خلال فترة صلاحيته ولم يتم تنفيذها بالكامل عند لحظة انتهاء العمل بالاتفاق.

(مادة ١٢)

يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق التجارى المعقود فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٤ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية تنجانيقا وزنزبار.

(مادة ١٣)

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل الوثائق الخاصة بكل منها والتى تثبت أنه قد تم التصديق عليها وفقاً للاجراءات الدستورية للطرفين المتعاقدين.

وأشهاداً على ذلك وقع الممثلان المفوضان من الحكومتين لهذا الغرض على الاتفاق الحالى.

تحرر ووقع فى دار السلام فى الثالث من أغسطس ألف وتسعمائة وسبعة وسبعون من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية.

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

عن حكومة
جمهورية تنزانيا المتحدة

القائمة (أ)
صادرات جمهورية تنزانيا المتحدة

ـ الدخان ومنتجات منه ـ البن ومنتجات البن ـ بن (سريع الذوبان) ـ الشاى ـ الجلد والمنتجات الجلدية ـ البارثريم والمستخلصات البارثريمية ـ اللحوم ومنتجات اللحوم ـ اللحوم المحفوظة ـ الماشية والأغنام ـ الإطارات والأنابيب ـ البهارات ـ الأخشاب والقشرة ـ جلود مملحة ومجففة ـ زيت بذرة الخروع ـ زيوت للأكل ـ أقطان قصيرة التيلة وزغب القطن ـ غزل القطن ـ مستخرجات الميموزا ـ السيزال ومنتجات السيزال ـ المنتجات اليدوية.

القائمة (ب)
صادرات جمهورية مصر العربية

ـ غزل القطن ـ المنسوجات والمنسوجات المصنعة ـ السلع الهندسية ـ السلع الكهربائية ـ السلع المنزلية ـ مواقد البوتاجاز ـ مواد البناء ـ الشعير ـ الكيماويات والمنتجات الكيماوية ـ منتجات صيدلية بشرية وبيطرية ـ أدوات التجميل ـ المواد اللازمة لصناعة الأسمدة ـ الفورمايكا ـ البترول الخام ـ الأرز ـ الأحذية والمنتجات الجلدية ـ المنتجات المعدنية ـ الكتب المطبوعة وأفلام السينما وأشرطة التسجيل والمواد الدينية ـ المنتجات اليدوية.

[٤] اتفاق تجارة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا
(٢٤ أغسطس ١٩٧٧)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أوغندا « المشار إليها فيما بعد بالطرفين المتعاقدين » إذ تحدوهما الرغبة فى توسيع وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين على أساس من المساواة والنفع المتبادل ومن أجل مزيد من تقوية علاقات الصداقة القائمة بين البلدين ، قررا إبرام هذا الاتفاق الحالى :

(مادة ١)

يبذل الطرفان المتعاقدان جهدهما لتنمية وزيادة حجم التجارة بين بلديهما وبصفة خاصة فيما يتعلق بالسلع والبضائع المذكورة فى القائمتين « أ » ، « ب » المرفقتين بهذا الاتفاق واللتين تكونان جزءاً لا يتجزأ منه :

القائمة (أ) تحدد صادرات مصر.
القائمة (ب) تحدد صادرات أوغندا.

ولا تحول القوائم المذكورة دون تبادل بضائع وسلع أخرى خلاف تلك المدرجة فيها.

(مادة ٢)

يخضع تبادل البضائع والسلع بين الطرفين المتعاقدين فى جميع الأوقات لكافة القوانين والتعليمات نافذة المفعول فى كل من بلديهما فى تاريخ التنفيذ أو تلك التى قد يعمل بها خلال سريان هذا الاتفاق.

(مادة ٣)

يمكن إعادة تصدير البضائع التى يستوردها طرف واحد من الطرف الآخر إلى بلد ثالث ، ومع ذلك يمكن لأحد الطرفين المتعاقدين تقييد إعادة التصدير لأى منتج معين أو لأى بلد معين.

(مادة ٤)

يطبق كلا الطرفين على الطرف الآخر ، معاملة الدولة الأكثر رعاية على أساس كامل المعاملة بالمثل فى التجارة بين البلدين ، فيما يختص ببضائع وسلع بلديهما ــ وتطبق المعاملة المذكورة على كافة المسائل المتعلقة بالجمارك بما فى ذلك الرسوم والمصروفات ــ والمدفوعات الرسمية الأخرى. كما تطبق على كافة الواردات والصادرات من البضائع والسلع وعلى تراخيص الاستيراد والتصدير الخاضعة دائماً لأحكام المادة ٢ من هذا الاتفاق.

وتطبق هذه المعاملة أيضاً على سفن وطائرات كلا البلدين ، فيما يختص برسوم الموانى الواجب تحصيلها والمزايا التى تمنح عند دخول أو مغادرة الموانى والمطارات وكذلك فيما يختص بالقواعد السارية أثناء انتظار السفن والطائرات فى الموانى والمطارات.

ولا تنطبق الأحكام المذكورة أعلاه على :

(أ) المزايا والتسهيلات الممنوحة أوالتى تمنحها حكومة جمهورية مصر العربية إلى البلدان العربية أو المزايا المماثلة التى قد تجد أوغندا من مصلحتها أن تمنحها إلى بلدان أخرى تحت ظروف مشابهة.

(ب) المزايا والتسهيلات الممنوحة أوتلك التى تمنح من أحد الطرفين المتعاقدين إلى بلدان مجاورة، وكذا المزايا والتسهيلات الناجمة عن اتحاد جمركى أو مناطق متجاورة حرة أو مناطق تفضيلية يكون أو يصبح أحد الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها.

(مادة ٥)

من أجل حماية الصناعات المحلية أو لتأمين الاحتياجات المحلية. يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين وضع قيود على الاستيراد والتصدير طبقاً للقوانين والقواعد الخاصة بكل منها. على أن مثل هذه القيود يجب تطبيقها على أساس معاملة الدولة الأكثر رعاية.

(مادة ٦)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بتسهيل تجارة العبور «الترانزيت» فى أراضى كل منها وفقاً للقوانين والتعليمات السارية فى البلدين.

ومع ذلك فإنه يمكن لأى من الطرفين فرض قيود على تسهيلات العبور لصالح ثروته البشرية والنباتية والحيوانية أو أمنها القومى.

(مادة ٧)

يسمح كل من المتعاقدين للطرف الآخر بإقامة الأسواق التجارية والمعارض الدائمة أو المؤقتة على أرضه، وأن يقدم للطرف الآخر كافة التسهيلات لإقامة مثل هذه الأسواق والمعارض فى نطاق القوانين والقواعد المطبقة بصفة عامة.

يتعهد كل من الطرفين فى نطاق القوانين والقواعد المعمول بها فى كل منها بإعفاء عينات البضائع ومواد الدعاية التى ترد إلى أرضه من الرسوم والمصروفات بشرط أن يكون منشؤها أرض الطرف الآخر وألا تكون هذه البضائع للبيع.

ووفقاً للقوانين والنظم الداخلية المعمول بها، يعفى كل من الطرفين من الرسوم والمصروفات مواد الطرف الآخر التالية التى تدخل بصفة مؤقتة وتخرج من أرضه:

(أ) المواد التى تستخدم فى الاختبارات والتجارب.
(ب) المواد التى تستخدم فى المعارض والمسابقات والأسواق.
(جـ) الأدوات التى يستخدمها العاملون فى التجميع لتجميع وتجهيز معدات.
(د) مواعين البضائع المصدرة والمستوردة.

(مادة ٨)

يشجع كل من الطرفين المتعاقدين إقامة مراكز تجارية أو منشآت من قبل مواطنى الطرف الآخر على أرضه طبقاً للقوانين والنظم المعمول بها.

(مادة ٩)

تجرى كافة المدفوعات بين الطرفين المتعاقدين والناشئة عن تنفيذ هذا الاتفاق بأى عملة حرة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان.

وتتم هذه المدفوعات طبقاً للقوانين وتعليمات الرقابة على النقد المعمول بها أو التى سيعمل بها فى البلدين خلال فترة سريان هذا الاتفاق.

(مادة ١٠)

لتسهيل تنفيذ هذا الاتفاق، اتفق الطرفان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما بخصوص أى موضوع قد ينشأ أو يتصل بهذا الاتفاق التجارى.

ولهذا الغرض تنشأ لجنة مشتركة تجتمع بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين مرة واحدة على الأقل فى السنة بالتناوب فى كل بلد فى تاريخ ملائم.

(مادة ١١)

تسوى كافة الخلافات أو المنازعات التى قد تنشأ فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير هذا الاتفاق أو أى ترتيبات مكتوبة أخرى تالية عليه بطريق المفاوضة بين الطرفين المتعاقدين.

(مادة ١٢)

يكون هذا الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق طبقاً للإجراءات الدستورية للطرفين المتعاقدين.

(مادة ١٣)

لا يعتبر هذا الاتفاق مقيداً لأى حق أو فارضاً لأى شروط تتعارض مع صندوق النقد الدولى أو للاتفاق العام للتعريفات والتجارة أو أى اتفاق دولى عام يكون أى من الطرفين موقعاً عليه حالياً أو فى المستقبل.

(مادة ١٤)

يحل هذا الاتفاق محل اتفاق التجارة الموقع فى ٢٧ أكتوبر ١٩٦٤ بين حكومة «الجمهورية العربية المتحدة» و«حكومة أوغندا».

(مادة ١٥)

يسرى هذا الاتفاق لخمس سنوات ابتداء من تاريخ العمل به ويتجدد هذا الاتفاق تلقائياً لمدد إضافية كل منها خمس سنوات ما لم يخطر أحد الطرفين كتابة الطرف الآخر برغبته فى إنهاء هذا الاتفاق قبل مضى ستة أشهر على انتهاء كل مدة.

عند انتهاء العمل بهذا الاتفاق تطبق نصوصه على جميع العقود المبرمة ولم يتم تنفيذها بالكامل خلال مدة صلاحيته فى تاريخ انتهاء الاتفاق.

وإشهاداً على ذلك وقع الممثلان المفوضان عن حكومتيهما هذا الاتفاق.

تحرر ووقع فى كمبالا فى اليوم الرابع والعشرين من أغسطس ١٩٧٧ من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية   عن حكومة جمهورية أوغندا

قائمة (أ)
صادرات من مصر إلى أوغندا

ــ بترول خام ومنتجات بترولية ــ قطن طويل التيلة ــ غزل قطن ــ قطن وألياف مخلوطة ــ الأقمشة الوبرية ومنتجاتها ــ منسوجات للاستخدام المنزلي ــ ملابس جاهزة ــ ألبسة داخلية وخارجية من التريكو ــ سجاد وأكلمة ــ أسمدة ــ ثلاجات ــ أجهزة راديو وتليفزيون ــ سيارات ولوريات وشاحنات ــ معدات زراعية ــ منتجات من الحديد والصلب ــ عدادات كهرباء ومياه ــ منتجات السيراميد ــ أرضيات الفينيل ــ أقفار ــ أحذية ومنتجات جلدية ــ سكر ــ أرز ــ بصل ــ ثوم ــ شعير ــ أنبذة ومشروبات روحية ــ منتجات صيدلية بشرية وبيطرية ــ كيماويات ومنتجات كيماوية ــ فوسفات الكالسيوم الطبيعي ــ قطن طبي ــ ملح (خشن ونقي) ــ زيوت وراتنجات عطرية ــ خردوات ــ مبيدات حشرية ــ مضخات ورشاشات ــ أسمنت أبيض وملون ــ سلع هندسية ــ سلع كهربائية ــ إطارات وانابيب ــ مواد بناء ــ مواقد جاز ــ أدوات زجاج للمائدة والتواليت ــ منتجات معدنية ــ أدوات مطبخ ــ منتجات من الألومنيوم ــ فواكه وخضروات محفوظة ــ كتب مطبوعة ــ أفلام سينما وتليفزيون وتسجيلات دينية ــ منتجات يدوية.

قائمة (ب)
صادرات من أوغندا إلى مصر

ــ جلود خام ومدبوغة ــ بن ــ شاي ــ دخان وسجائر ــ موز ــ غزل قطن ــ زغب قطن ــ زيت قطن ــ كسب من بذرة القطن ــ بذرة الخروع ــ سمسم ــ أسماك ــ فاكهة ــ خضروات ــ بابين ــ عاج ــ مولاس ــ خشب أبلكاج ــ خشب وجذوع ــ بهارات ــ خام ومركزات الصفيح ــ خام ومركزات الولفرام ــ النحاس ــ يوجندا وأراجي ــ لحوم ــ سكر ــ مصنوعات يدوية.

[٥] اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفني
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا
(١٠ أكتوبر ١٩٧٧)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا رغبة منها في توثيق العلاقات الثقافية والفنية والعلمية بين بلديها وتدعيم روابط الصداقة بين شعبيها، قد قررتا إبرام هذا الاتفاق بهدف تنظيم أشكال التعاون المتبادل بينها في المجالات الثقافية والعلمية والفنية.

(مادة أولى)

يشجع كل من الطرفين المتعاقدين التعاون بين البلدين في المجالات الثقافية والعلمية والفنية بالطرق الآتية:

(١) تبادل أساتذة الجامعات والمعاهد العليا ومدرسي التعليم العام والفني، والمسئولين عن التعليم في مختلف المجالات.

(٢) تبادل الوفود الثقافية والعلمية والفنية وتبادل مختلف الخبرات والمعرفة فى تلك المجالات.
(٣) تقديم المنح الدراسية والتدريبية وإتاحة فرص التدريب للطلاب والخريجين والباحثين.
(٤) التنسيق بين المؤسسات الثقافية والعلمية والفنية بهدف تسهيل تبادل النشرات فى تلك المجالات.
(٥) تبادل المعلومات الخاصة بالأبحاث العلمية، والكتب، والنشرات والأفلام الثقافية والفنية والعلمية.

(مادة ثانية)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بتقديم المعونة الفنية للطرف الآخر وذلك فى حدود إمكانيات كل طرف وبناء على طلب الطرف الآخر، على الوجه التالى:
- إرسال الفنيين والخبراء فى المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية والفنية.
- قبول البعثات الفنية والتدريبية.

(مادة ثالثة)

يدرس كل من الطرفين المتعاقدين المناهج الدراسية والنظم التعليمية المطبقة فى بلد الآخر وذلك بهدف الوصول إلى عقد اتفاقات خاصة بمعادلة الشهادات الدراسية والدرجات العلمية التى تمنحها المؤسسات التعليمية فى كلا البلدين.

وتشكل فى هذا الصدد لجان فنية من المتخصصين فى كلا البلدين.

(مادة رابعة)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على أن تتضمن كتب الجغرافيا والتاريخ التي تدرس فى المدارس والمؤسسات التعليمية فى كلا البلدين قدرا كافياً من المعلومات عن حضارة وثقافة البلد الآخر، وذلك بهدف تكوين فكرة صحيحة لدى الدارسين فى كل بلد عن شعب البلد الآخر.

(مادة خامسة)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على أن يحقق فى بلده تفهم حضارة وثقافة البلد الآخر وذلك بالوسائل الآتية:

(١) تشجيع وإقامة المعارض ذات الطابع العلمى والتعليمى والفنى.

(٢) تشجيع تبادل الفرق الفنية والمسرحية والموسيقية والغنائية وفرق الفنون الشعبية ومسارح العرائس.

(٣) التعاون فى ميادين الإذاعة والتليفزيون وتبادل البرامج التسجيلية فى تلك المجالات.

(٤) التعاون فى مجال الصحافة والإعلام وتبادل زيارات الكتاب والصحفيين للإطلاع على الأنشطة الثقافية والعلمية والفنية المختلفة فى بلد الطرف الآخر.

(٥) تشجيع تبادل الوثائق وصور المخطوطات والأعمال النادرة.

(مادة سادسة)

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون بين المؤسسات الرياضية ومنظمات الشباب. كما يشجعا كذلك تبادل زيارات الرياضيين وتنظيم المسابقات بين الفرق الرياضية المختلفة.

(مادة سابعة)

يعقد الطرفان المتعاقدان برامج تنفيذية يكون كل منها نافذاً لمدة ثلاثة أعوام وتتضمن التفاصيل المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق والشروط المالية اللازمة لهذا التنفيذ.

(مادة ثامنة)

يعمل بهذا الاتفاق مؤقتا من تاريخ التوقيع عليه وبصفة نهائية من تاريخ التصديق عليه و يسرى مفعوله لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائياً، ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته فى انهائه كتابة ستة أشهر مقدماً.

حرر فى القاهرة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧، من نسختين أصليتين باللغة العربية والفرنسية ولكلا النصين حجية واحدة.

عن حكومة جمهورية مصر العربية
السفير / على شوقى الحديدى
وزارة الخارجية

عن حكومة جمهورية رواندا
السفير / نماها جالى جوستان
سفير جمهورية رواندا بالقاهرة

[٦] اتفاق تجارة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكاميرون
(٧ نوفمبر ١٩٧٧)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الكاميرون المتحدة رغبة منها فى تدعيم روابط الصداقة وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين على أساس من المساواة والنفع المتبادل قد اتفقا على ما هو آت :

(مادة ١)

تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الكاميرون المتحدة بزيادة وتوسيع التبادل التجارى بين البلدين وبصفة خاصة فيما يتعلق بالبضائع المذكورة فى القائمتين (أ) و(ب) المرفقتين بهذا الإتفاق واللتين تعتبران جزءاً لا يتجزأ منه :

القائمة (أ) : تحدد البضائع التى تكون منشئها وقادمة من جمهورية مصر العربية ومصدرة إلى جمهورة الكاميرون المتحدة.

القائمة (ب) : تحدد البضائع التى تكون منشئها وقادمة من جمهورية الكاميرون المتحدة ومصدرة إلى جمهورية مصر العربية.

ولا تستبعد السلع غير المذكورة فى هذه القائمة من التبادل بين البلدين.

(مادة ٢)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بمنح التسهيلات الضرورية لتصدير واستيراد البضائع الواردة فى القائمة أ و ب الموضحتين فى المادة السابقة.

كما يتعهد الطرفان المتعاقدان بمنح تراخيص الإستيراد والتصدير وفقاً للأنظمة السارية فى كل من البلدين.

(مادة ٣)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتطبيق معاملة الدولة الأكثر رعاية على أساس المعاملة بالمثل فيما يختص :

ـ بالرسوم الجمركية والضرائب الإضافية التى تختص على البضائع والمنتجات الموضحة بالمادة الأولى بعاليه وطرق تحصيل هذه الرسوم والضرائب والقواعد والإجراءات والمصروفات التى تخضع لها حالياً أو فى وقت لاحق عمليات التخليص الجمركى وإعادة الشحن وتخزين البضائع وكذا استيراد البضائع والترانزيت.

ـ بالملاحة واستعمال الموانى ومنشآتها منح التسهيلات فى الموانى وطريق السفن ومعاملة طاقم السفن وفقاً للقوانين السارية فى كل من البلدين.

(مادة ٤)

لا تسرى معاملة الدولة الأكثر رعاية المذكورة فى المادة الثالثة بعاليه على :

(أ) المعاملة الخاصة الممنوحة أو التى يمكن أن تمنحها مستقبلاً جمهورية مصر العربية إلى الدول المجاورة أو دول الجامعة العربية.

(ب) المعاملة الخاصة الممنوحة أو التى يمكن أن تمنحها مستقبلاً جمهورية الكاميرون المتحدة إلى الدول المجاورة أو الدول الأعضاء فى الإتحاد الجمركى لدول وسط افريقيا.

(جـ) البضائع الواردة من إقليم أحد الطرفين المتعاقدين ولكن منشئها إقليم دولة ثالثة لا يمنحها الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية.

(مادة ٥)

يقوم الطرفان المتعاقدان بتسهيل عبور البضائع عبر أراضيها وفقاً للقوانين السارية فى كل من البلدين.

(مادة ٦)

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بالسماح بإقامة المراكز التجارية والمعارض الدائمة أو المؤقتة على أراضيه ومنح الطرف الآخر كافة التسهيلات اللازمة لإقامة هذه المراكز والمعارض.

(مادة ٧)

فى الأحوال التى لا تسمح بها القوانين والإجراءات المتعلقة بالسماح المؤقت فى كل من البلدين يتعهد الطرفان المتعاقدان بالإعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية على :

(أ) عينات البضائع المخصصة كلية للدعاية والإعلان.
(ب) عينات البضائع المخصصة كلية للعرض.
(جـ) الأدوات الصغيرة والمستعملة فى تركيب أجنحة العرض داخل المعارض.

(مادة ٨)

يجب أن تجرى المدفوعات التى تستحق فى إطار هذا الاتفاق بالجنيه الإسترلينى أو الفرنك الفرنسى أو أى عملة حرة مقبولة باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين وفقاً للقوانين والتعليمات السارية فى كل من البلدين والخاصة بالرقابة على النقد.

(مادة ٩)

لتنفيذ هذا الاتفاق أنشئت لجنة مشتركة مصرية كاميرونية ــ وتختص اللجنة بمتابعة تنمية العلاقات التجارية بين البلدين ومراجعة قوائم المنتجات المرفقة بهذا الإتفاق وإعداد قوائم جديدة إذا ما احتاج الأمر ودراسة المشاكل المترتبة على تطبيق الإتفاق الحالى والاتفاق على الطرق والوسائل التى يمكن أن تحل هذه المشاكل وتجتمع هذه اللجنة سنوياً وبالتبادل فى أراضى كل من الطرفين المتعاقدين.

(مادة ١٠)

يحل الإتفاق الحالى محل الإتفاق التجارى الموقع فى ياوندى فى ١٩ أبريل ١٩٦٦ ويسرى لمدة عام ويتجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين كتابة قبل مضى ستة شهور.

وفى حالة إنهاء العمل به فإن العقود المبرمة بين الأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين للبلدين تنظمها حتى تمام التنفيذ نصوص الإتفاق الحالى.

(مادة ١١)

يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد تبادل المذكرات التى تثبت أنه قد تم التصديق الدستورى عليه من كل من الطرفين المتعاقدين.

تحرر فى القاهرة فى ١٩٧٧/١١/١٧ من نسختين أصليتين باللغة الفرنسية.

رئيس وزراء جمهورية مصر العربية	رئيس وزراء جمهورية الكاميرون المتحدة

القائمة (أ)
صادرات جمهورية مصر العربية

الألياف :

كتان خام ــ غزل كتان ــ منسوجات كتانية وحبال من الكتان ــ لباد ــ لوف.

الحرير الصناعي :

استيتات وغزل حرير صناعي ــ تريكو من الحرير الطبيعي أو المخلوط ــ جوارب قصيرة وطويلة ــ ملابس جاهزة ــ منتجات النايلون.

الصوف :

غزل الصوف ــ ملابس من الصوف الصافي أو المخلوط ــ بطاطين وسجاجيد من الصوف ــ شيلان وتلافيح من الصوف.

منتجات زراعية :

فواكه وخضروات طازجة ومحفوظة ــ حلويات ــ الأرز ــ الشعير ــ زيت الزيتون ــ الجبن ــ الكسب والعلف الحيواني ــ أعشاب طبية.

منتجات المناجم والمحاجر :

الكبريت ــ خامات الحديد ــ خامات الرصاص ــ خامات الزنك ــ خامات الكروم ــ التلك ــ الشمع ــ الملح ــ الفوسفات ــ جبس البترول ومشتقاته والبنزين ــ الأسفلت وغاز البوتان.

منتجات أخرى :

الجلسرين ــ الزيوت العطرية ــ الروائح (العطور) ومستحضرات الزينة ــ صابون التواليت ــ الحنة ومواد نباتية خام للصباغة ــ الأسفنج الطبيعي ــ الورق ومنتجات الورق ــ المطبوعات والكتب ــ الصحف والمجلات ــ أشرطة الآلات الكاتبة والآلات الحاسبة ــ أدوات المكاتب ــ الزجاج ومنتجات الزجاج ــ منتجات الصناعات الحرفية ــ مصنوعات الصدف ــ الأفلام الموسيقية ــ الاسطوانات الموسيقية ــ أدوات الرياضة ــ إطارات السيارات والدراجات (داخلية وخارجية) ــ منتجات جلدية ــ الأحذية ــ مواد التنجيد ــ الحديد والصلب ومنتجاته ــ قضبان وعربات السكك الحديدية ــ أوتوبيسات وسيارات نقل ــ دراجات ــ الثلاجات الكهربائية ــ أدوات كهربائية ــ راديوهات ــ سخانات الغاز ومواقد الطهي وقطع غيارها ــ المصنوعات المعدنية ــ أدوات منزلية ــ الأثاثات المعدنية.

القائمة (ب)
منتجات جمهورية الكاميرون المتحدة المصدرة
إلى جمهورية مصر العربية

(١) منتجات من المملكة الحيوانية :

حيوانات حية بقرى وضان ــ لحوم وأجزائها ــ عاج خام أو مشغول ــ جلود خام ومدبوغة .

(٢) منتجات زراعية أو من المملكة النباتية :

موز ــ أناناس ــ شاى ــ حبوب الكاكاو ــ بن أرابيكا ــ فلفل أسود ــ فول سودانى مقشر أو غير مقشر ــ جمار وثمرة البالملست ــ التبغ الخام من الأوراق أو مفروم ــ التوابل ــ فاكهة من المانجو أو البابلى والجوافة .. إلخ ــ ثمرة الكولا ــ حبوب من الاستروفانتص ــ أخشاب خام .

(٣) منتجات من الصناعات الغذائية :

زيت النخيل والبالست ــ زيت الفول السودانى ــ الكاكاو ــ زبدة الكاكاو ــ الشيكولاته ــ عجينة القطن (الكسب) سجائر وسيجار ــ بيرة ومشروبات غازية ــ عجائن للأكل ــ محفوظات من اللحوم .

(٤) منتجات صناعية مختلفة :

كاوتشوك مشغول ــ أخشاب منشورة ومصنوعات من الأخشاب ــ ألواح خشبية ــ كونتر بلاكيه ــ أقطان مكبوسة ــ منسوجات من أقطان خام مصنوعة أو مشجرة ــ منسوجات من الألياف ــ ملابس داخلية وتريكو ــ أغطية سراير ــ أحذية ــ ألومنيوم خام ــ منتجات منزلية من الألومنيوم ــ ألواح من الألومنيوم ــ أدوات منزلية مطلية ــ موبيليات من الأخشاب ــ موبيليات من المعادن ــ كبريت ــ بطاريات كهربائية ــ دراجات وموتوسيكلات ــ منطات صناعية ــ معدات زاعية ــ زجاجات ــ مسامير وبنط ــ منتجات من الورائح ــ منتجات الصناعة اليدوية ــ متنوعات .

[٧] الاتفاقية السياحية
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالى
(٥ يناير ١٩٧٨)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية مالى رغبة منها فى تدعيم علاقات الصداقة القائمة بينها وفى إقامة تعاون أوثق بين الهيئات السياحية فى كل من البلدين ، قد توصلا إلى الاتفاق الآتى :

(المادة الأولى)

تقرر حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية مالي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنمية التعاون بين بلديهما في مجال السياحة، وستعمل الحكومتان على إقامة علاقات سياحية لتوثيق أواصر التعاون السياحي بينهما والتي ستبلورها الخطوات التالية :

١ ــ تقديم تسهيلات بالنسبة لإجراءات السفر بهدف تذليل المعوقات التي تحد من الحركة السياحية بين البلدين.

٢ ــ تشجيع تبادل الأفواج السياحية لمواطني البلدين.

٣ ــ تشجيع الرحلات للأفواج السياحية بين الدولة الثالثة طبقاً للاتفاقيات الدولية الموقعة مع كل من البلدين.

٤ ــ تبادل الخبرات المتوفرة لدى كل من البلدين في مجالات التخطيط السياحي والصناعة الفندقية والتدريب المهني.

٥ ــ الإعلام عن الثروات السياحية لكل من البلدين وذلك بتنظيم حملات تنشيطية ودعائية وخاصة تبادل المواد الدعائية مثل الملصقات والنشرات والأفلام .... إلخ.

٦ ــ المساهمة في التنمية السياحية المشتركة وذلك بتشجيع الاستثمارات.

٧ ــ التعاون على نطاق أوسع في مجال الاتصالات والنقل.

(مادة ثانية)

تقوم جمهورية مصر العربية بتقديم المساعدة لجمهورية مالي في مجال التدريب الفني اللازم للتنشيط السياحي في حدود إمكانياتها.

(مادة ثالثة)

تتم تسوية كافة النفقات السياحية الناجمة عن تنفيذ هذه الاتفاقية بين البلدين بالعملة القابلة للتحويل.

(مادة رابعة)

اتفق الطرفان على تكوين لجنة مشتركة مهمتها دراسة وإنجاز الإجراءات اللازمة لحين تطبيق هذه الاتفاقية وتحقيق أهدافها، على أن يكون أعضاء هذه اللجنة المشتركة من ممثلين تعينهم حكومة كل من البلدين.

(مادة خامسة)

تعد اللجنة المشتركة برنامجاً تنفيذياً سنوياً وتعقد اجتماعاتها طبقاً لما هو منصوص عليه في الملحق المرافق لهذه الاتفاقية.

(مادة سادسة)

ترفع اللجنة المشتركة للحكومتين القرارات والاقتراحات والتوصيات التي تقررها لاعتمادها وتنفيذها.

(مادة سابعة)

تقوم الحكومتان عن طريق الأجهزة المختصة بإعلام كل منها الأخرى بالإجراءات التي تتخذ لإنجاز القرارات والاقتراحات والتوصيات التي تقرها اللجنة المشتركة وتوافق عليها الحكومتان.

(مادة ثامنة)

مدة سريان هذا الاتفاق خمس سنوات ويسرى مفعوله بصفة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليه وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

ويتجدد هذا الاتفاق تلقائياً لمدد مماثلة أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته فى إنهاء العمل به وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ انتهائه.

تم إعداده ووقع عليه فى القاهرة فى (٢٢) فبراير عام ١٩٧٨ الموافق ١٥ ربيع الأول عام ١٣٩٨ هـ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ولكل منها نفس الحجية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية
عن حكومة جمهورية مصر العربية
مهندس / محب استينو
وزير السياحة والطيران المدنى
محمد نسيم
مدير عام الدعاية بوزارة السياحة

عن حكومة جمهورية مالى
عن حكومة جمهورية مالى
لامن كيتا
وزير التنمية الصناعية والسياحية
مامد وتراورى
القائم بأعمال سفارة مالى فى القاهرة

ملحق الاتفاقية
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مالى
بشأن التعاون فى المجال السياحى

تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها طبقاً للقواعد المنصوص عليها فيما يلى :

١ ــ تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها العادية مرة كل عام.

٢ ــ تجتمع اللجنة المشتركة بالتناوب فى كل من البلدين فى الموعد المحدد الذى تتفق عليه السلطات السياحية الرسمية.

٣ ــ يمكن للجنة المشتركة عقد اجتماع غير عادى إذا تطابقت الظروف ، هذا وذلك باتفاق الجانبين.

٤ ــ تعقد اللجنة المشتركة أولى اجتماعاتها بعد شهرين من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

[٨] بروتوكول تعديل بعض أحكام الاتفاق الجمركى المبرم فى ٣٠ يناير ١٩٦٥ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية

(٢٩ يونيو ١٩٧٨)

انطلاقاً من منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ورغبة فى العمل على تسهيل التبادل التجارى بين البلدين الشقيقين فقد اجتمع مندوبا البلدين بغرض إعادة النظر فى أحكام الاتفاق الجمركى القائم بين البلدين والمبرم فى ١٩٦٥/١/٣٠ وتعديلاته فقد اتفق الطرفان على ما يأتى :

١ ــ يستبدل بالجدول الملحق بالاتفاق الجمركى المذكور آنفاً وتعديلاته الجدولان المرفقان بهذا البروتوكول على أن يعمل بها اعتباراً من موافقة السلطة القانونية المختصة فى كلا البلدين.

٢ ــ يجب أن يصحب كل سلعة تتمتع بالإعفاء أو التفضيل الجمركى شهادة منشأة معتمدة من جهة حكومية مختصة على المضمون وبالنسبة للمصنوعات فإن نسبة المادة الأولية واليد العاملة المحلية لا تقل عن ٤٠ ٪ من نفقة الإنتاج والكمية.

إثباتاً لذلك فقد وقع ممثلا الطرفين المتعاقدين بما لهما من سلطة من حكومتيهما .

تحرر بالإسكندرية بتاريخ ٢٩ يونية سنة ١٩٧٨ من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية
(زكريا توفيق عبد الفتاح)
وزير التجارة

عن حكومة جمهورية السودان
(هارون العوض هارون)
وزير التجارة والتموين

الجدول الأول
صادرات جمهورية مصر العربية
إلى جمهورية السودان الديمقراطية

صناعات الغزل والنسيج

	نسبة التخفيض %
١ ـ خيوط من قطن غير مهيأ للبيع بالتجزئة	١٠٠
٢ ـ خيوط من قطن مهيأ للبيع بالتجزئة	١٠٠
٣ ـ خيوط ألياف نسجية تركيبية واصطناعية مستمرة	١٠٠
٤ ـ خيوط من الألياف القصيرة من مواد تركيبية اصطناعية	١٠٠
٥ ـ خيوط من صوف أو وبر ناعم مندوف بمشط	٧٥
٦ ـ خيوط من حرير طبيعي	٧٥

المنسوجات ومصنوعاتها :

١ ـ نسيج من قطن بجميع الأنواع	٨٠
٢ ـ نسيج من ألياف اصطناعية	٧٥
٣ ـ نسيج من الألياف تركيبية	٨٠
٤ ـ بطاطين صوف	١٠٠
٥ ـ بطاطين مخلوطة	٧٠
٦ ـ سجاد وكليم	٧٥
٧ ـ أسترة ـ ألبسة داخلية للنساء والصبية وصغار الأطفال من جميع المواد	٨٠
٨ ـ أدثرة ـ ألبسة خارجية للنساء والصبية وصغار الاطفال من جميع المواد	٨٠
٩ ـ تول وتول شبكي من جميع المواد	٨٠

منتجات زراعية :

١ ـ فواكه طازجة وخضروات طازجة	١٠٠
٢ ـ بذور وتقاوى	١٠٠
٣ ـ أرز	١٠٠
٤ ـ فواكه جافة	٦٠

صناعات غذائية :

١ ـ معلبات (عسل قصب)	٨٥

	نسبة التخفيض %
٢ ـ أرواح ـ خلاصات نباتية غير كحولية للمشروبات الغازية	١٠٠
٣ ـ نشـا	١٠٠
٤ ـ مولـت	١٠٠
٥ ـ جلوكـوز	١٠٠
٦ ـ خمائـر	٧٥
٧ ـ معلبات (مربة ـ عصير فواكه ـ شربات ـ خضر غير المنتج محلياً)	٧٥
٨ ـ مخاليط مركبة طبيعية أو صناعية لصناعة المواد الغازية	١٠٠
٩ ـ بسكويـت	٢٥

منتجات صناعية :

١ ـ إطارات كاوتشوك داخلية وخارجية	١٠٠
٢ ـ زجاج ومصنوعاته باستثناء أكواب الشاى	٧٥
٣ ـ جالونات وهياكل من معدن	٦٠
٤ ـ مصنوعات من لدائن صناعية	٤٠
٥ ـ فورمايكا	١٠٠
٦ ـ محولات ديزل وطلمبات مياه وآلات رش	١٠٠
٧ ـ كابـلات	٨٥
٨ ـ الحديد والصلب ومصنوعاته	٧٠
٩ ـ مصنوعات من الخشب	٢٥
١٠ ـ كوالين وأقفال بخلاف الطبلية ـ ورق وقماش الصنفرة ولفاتها ـ المفصلات والسبليونات والترابس التى لا تنتج محلياً ـ المبارد	١٠٠
١١ ـ ورق اللعب (كوتشينة)	٥٠
١٢ ـ مصنوعات من جلد غير الأحذية	٦٠

أدوات معمارية :

١ ـ أسمنت أبيض و بورتلاند	٦٠
٢ ـ مواسير اسبستوس	١٠٠
٣ ـ أسفلـت	٧٠
٤ ـ أدوات صحية ولوازمها	٨٥
٥ ـ ارضيات صناعية	٧٠
٦ ـ بويات ورنيش ودهانات	٧٠
٧ ـ أسلاك معزولة للكهرباء	٥٠
٨ ـ أسياخ لحام (المقاسات التى لا تنتج محلياً)	١٠٠

منتجات كيماوية :

١ ـ مطهرات ومبيدات حشرية وفطريات	١٠٠
٢ ـ أسمـدة	١٠٠

	نسبة التخفيض %
٣ــ أدوية وامصال	١٠٠
٤ ــ كيماويات مختلفة	١٠٠

منتجات أخرى :

١ ــ جلود مدبوغة	٤٠
٢ ــ أحذية جلدية ومصنوعات جلدية وشوابق	٧٠
٣ــ صاج مسحوب على البارد والساخن	٥٠
٤ ــ حبال ودبارة	٨٥
٥ ــ مطروقات (جنازير وسلاسل فلنشات وأجزاء السكة الحديد)	٨٥
٦ ــ مسلسلات وأفلام سينمائية وتليفزيونية من جميع الأنواع	١٠٠
٧ ــ صحف ومجلات وكتب مدرسية	١٠٠
٨ ــ ألومنيوم نصف مصنع (كتل قوالب)	١٠٠
٩ ــ طفايات حريق	١٠٠
١٠ ــ دراجـــات	١٠٠
١١ ــ لعب أطفال على اختلاف الأنواع	٨٥
١٢ ــ أقلام رصاص	١٠٠
١٣ ــ أقلام حبر	٣٠
١٤ ــ أجهزة بوتاجاز	٧٠
١٥ ــ سيارات ذات محركات لنقل البضائع والمواد ــ سيارات للنقل المشترك (أتوبيسات)	٥٠
١٦ ــ مصنوعات من فخار	٧٠
١٧ ــ أثاثات من حديد وصلب ومعدن	٤٠
١٨ ــ شباك صيد	١٠٠
١٩ ــ الخزف والصيني ومصنوعاته	٧٠
٢٠ ــ أجهزة كهربائية (راديو تليفزيون مسجل بيك أب)	٤٠
٢١ ــ منتجات مصنوعة من الألومنيوم	٤٠
٢٢ ــ أدوات مائدة (ملاعق ــ شوك ــ سكاكين ــ إلخ)	٤٠
٢٣ ــ محولات ــ مولدات ــ لوحات توزيع	٤٠
٢٤ ــ ورق وكرتون ومصنوعات منها	٢٥
٢٥ ــ زهرة غسيل	٤٠
٢٦ ــ آلات ورش	٥٠

صادرات جمهورية السودان الديمقراطية إلى جمهورية مصر العربية

منتجات حيوانية :

	نسبة التخفيض %
١ ــ أبقار حية ومذبوحة	١٠٠
٢ ــ الجمال	١٠٠
٣ ــ الأغنام	١٠٠

الجلود :

١ ــ بقرى خام	١٠٠
٢ ــ ضأن خام	١٠٠
٣ ــ جلود محفوظة ونصف مذبوحة ضأن وبقرى	١٠٠
٤ ــ جلود مدبوغة	١٠٠

حبوب وبقول وسلع زراعية ومنتجاتها :

١ ــ زيوت نباتية بخلاف زيت بذرة القطن	١٠٠
٢ ــ طحينة	١٠٠
٣ ــ سمسم	١٠٠
٤ ــ بذرة خروع	١٠٠
٥ ــ ذرة رفيعة	١٠٠
٦ ــ فاصوليا	١٠٠
٧ ــ كسب بذرة قطن	١٠٠
١ ــ حب البطيخ	١٠٠
٢ ــ صمغ	١٠٠
٣ ــ بلح جاف	١٠٠
٤ ــ زيت فول سودانى	١٠٠

منتجات صناعية :

١ ــ حديد خردة	١٠٠
٢ ــ نحاس خردة	١٠٠
٣ ــ رصاص خردة	١٠٠
٤ ــ أسياخ الخام	١٠٠

متنوعات :

نطرون ــ قرض ــ حمص ــ تمر هندى ــ كركدى ــ سنامكة ــ أصداف ــ كوكيان ــ مخلفات حيوانية ــ سمك مملح ــ علف حيوانى مصنع ــ وجميع الحاصلات والمنتجات الزراعية الأخرى.

[٩] بروتوكول تجارى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية
(١٥ يناير ١٩٧٩)

اجتمعت فى الخرطوم خلال الفترة من ٦ يناير ١٩٧٩ وحتى ١٥ يناير ١٩٧٩ اللجنة التجارية المشتركة للعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين وذلك تنفيذاً للمادة السابعة من اتفاق التجارة المعقود بين البلدين فى ٣٠ يناير ١٩٦٥ .

وقد أسفرت مباحثات الجانبين عن تحديد القائمتين المرفقتين ببروتوكول التجارة الموقع فى الأول من فبراير ١٩٧٨ بهدف تحقيق زيادة حجم التبادل التجارى بينهما فى عام ١٩٧٩ .

وقد اتفق الطرفان على ما يأتى :

(المادة الأولى)

تلغى القائمتان (أ) ، (ب) الملحقتان بالبروتوكول الموقع فى الأول من فبراير ١٩٧٨ وتحل محلها القائمتان (أ) ، (ب) الملحقتان بهذا البروتوكول.

(المادة الثانية)

يسرى هذا البروتوكول والقائمتان (أ) ، (ب) والكتب الملحقة والتى تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه اعتباراً من أول يناير ١٩٧٩ ويعمل به لسنة واحدة ابتداء من هذا التاريخ.

وقع فى الخرطوم فى ١٧ صفر ١٣٩٩ (هجرية) الموافق ١٥ يناير ١٩٧٩ (ميلادية) .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادي

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة
والتموين

القائمة (أ)
صادرات جمهورية السودان الديمقراطية
إلى جمهورية مصر العربية لعام ١٩٧٩

	دولار أمريكي حسابي	دولار أمريكي حسابي
منتجات حيوانية :		
أبقار حية ومذبوحة	٥,٥٠٠,٠٠٠	
جمال	١١,٢٥٠,٠٠٠	
أغنام حية	١,٧٥٠,٠٠٠	١٨,٥٠٠,٠٠٠
الجلود :		
بقرى خام	١,٩٥٠,٠٠٠	
ضأن خام	٣٠٠,٠٠٠	
محفوظة ونصف مدبوغة ضأن وبقرى	١,٤٠٠,٠٠٠	
مدبوغة	٨٥٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠
منتجات وسلع زراعية		
قطن أكالا	للتذكرة	
السمسم	١٦,٠٠٠,٠٠٠	
فاصوليا بيضاء	٣,٥٠٠,٠٠٠*	
كسب بذرة قطن وخلافه	٧٥٠,٠٠٠	
حب بطيخ	٤,٠٠٠,٠٠٠	
صمغ عربى	٥٠٠,٠٠٠	
بلح	٢,٠٠٠,٠٠٠	
تمر هندى	٣٠٠,٠٠٠	
كركديه	٥٠٠,٠٠٠	
حبوب وبذور زيتية (فول صويا ـ بذور عباد الشمس)	للتذكرة	٢٧,٥٥٠,٠٠٠
منتجات صناعية ومعدنية :		
سكر	للتذكرة	
علف حيوانى مصنع	٢,٠٠٠,٠٠٠	
زيوت نباتية (ماعدا زيت بذرة القطن)	٢,٠٠٠,٠٠٠	

	دولار أمريكي حسابي	دولار أمريكي حسابي
أسياخ لحام	٥٠,٠٠٠	
حديد خردة ماعدا الزهر	٢,٠٠٠,٠٠٠	
صابـــون	للتذكرة	
دموريه ودبلان	للتذكرة	
أقمشة قطنية شعبية	للتذكرة	
أسماك مملحة (فسيخ وخلافه)	٥٠٠,٠٠٠	٦,٥٥٠,٠٠٠
متنوعات وتشمل (عطرون ــ قرض ــ حمص كوكيان ــ صدف ــ مخلفات حيوانية ــ سمكة ــ شطة ــ لبان وخلافـــه).	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
	٥٩,١٠٠,٠٠٠	٥٩,١٠٠,٠٠٠

القائمة (ب)
صادرات جمهورية مصر العربية
إلى جمهورية السودان الديمقراطية لعام ١٩٧٩

	دولار أمريكي حسابـــي	دولار أمريكي حسابـــي
صناعات الغزل والنسيج :		
غزل مبيض وخام وغزل حرير		
صناعـــــي	٢,٥٠٠,٠٠٠	
فوال (كرب)	٢,٨٠٠,٠٠٠	
نينوه من غزل نمرة		
٣٠ فما فوق	٢,٠٠٠,٠٠٠	
بوبلينـــــات	للتذكرة	
أصناف أخرى	٧,٠٠٠,٠٠٠	
فـــــرك	٣,٠٠٠,٠٠٠	
ثوب سوداني (لا يقل عن		
١٠ دولارات سي ــ ف للثوب)	٢٥٠,٠٠٠	
أقمشة حريرية	٢٥٠,٠٠٠	١٧,٨٠٠,٠٠٠

	دولار أمريكي حسابى	دولار أمريكي حسابى
منتجات وصناعات زراعية :		
فواكه وتفاوى	٨٠٠,٠٠٠	
الأرز	١,٣٥٠,٠٠٠	
معلبات (ماعدا عصير الفواكه والخضروات والصلصة	٣٠٠,٠٠٠	٢,٤٥٠,٠٠٠
منتجات صناعية :		
إطــارات	٢٠٠,٠٠٠	
سجائــر	٢٠٠,٠٠٠	
أجهزة كهربائية وراديو (ماعدا الموجة الواحدة) وتليفزيون وبيك آب وقطع غيارها .	١٦٠,٠٠٠	
زجاج (ماعدا أكواب الشاى وزجاجات التعبئة)	٥٠٠,٠٠٠	
صينــى	٥٠٠,٠٠٠	
منتجات بلاستيك من غير المحظور استيرادهــا	٨٠,٠٠٠	
أدوات منزلية من الألومنيوم الملون والـمـلـمـع	١٦٠,٠٠٠	
شبابيك وأبواب من الألومنيوم	١,٢٥٠,٠٠٠	
محركات ديزل وطلمبات مياه وآلات ورش	٨٠,٠٠٠	
كابلات	٢٥٠,٠٠٠	
أدوات مائدة (شوك وملاعق وسكاكين وحلل ضغط)	١٠٠,٠٠٠	
مسبوكــات	١٦٠,٠٠٠	
أحذية للأطفال	٢٥٠,٠٠٠	
مصنوعات جلدية وشواق وألواح مضغوطة (ماعدا الحقائب بأنواعها والمحافظ)	١٠٠,٠٠٠	
سجاد وكليم وأرضيات صناعية	١,٥٠٠,٠٠٠	
دوبارة ومشمعات	١,٠٠٠,٠٠٠	
صاج مسحوب على البارد والساخن وزوايا وخوص حديدية	١,٢٠٠,٠٠٠	
مطروقات (جنازير وسلاسل وفلنشات وأجزاء السكك الحديدية	١٦٠,٠٠٠	

	دولار أمريكى حسابى	دولار أمريكى حسابى
مسلسلات وأفلام سينمائية وتليفزيونية من		
إنتاج التليفزيون المصرى	٣٠٠,٠٠٠	
صحف ومجلات وكتب مدرسية	١,٨٠٠,٠٠٠	
ملابس جاهزة للنساء والأطفال	٢٥٠,٠٠٠	
مفارش وستائر	١٠٠,٠٠٠	
خميرة بيرة	١٠٠,٠٠٠	
سيور ماكينات وسيارات	٥٠٠,٠٠٠	
أقساط لبن وأوعية صاج	٥٠٠,٠٠٠	
زيوت وعجائن عطرية	٥٠٠,٠٠٠	
بسام وجوانات وفلاتر	٢٥٠,٠٠٠	
مراجل بخارية	٥٠٠,٠٠٠	
نجف ولمبات	١٠٠,٠٠٠	١٢,٧٥٠,٠٠٠
مواد بناء وأدوات معمارية		
أسمنت بورتلاند	للتذكرة	
أسمنت أبيض	٣٠٠,٠٠٠	
مواسير ومنتجات اسبستوس	٣٢٠,٠٠٠	
مواسير صلب مجلفنة (أقطار من		
٣ بوصة فما فوق) ومستلزماتها	١,٠٠٠,٠٠٠	
أدوات معمارية	٧٥٠,٠٠٠	
أدوات صحية ولوازمها	٥٠٠,٠٠٠	٢,٨٧٠,٠٠٠
منتجات كيماوية :		
مبيدات (ماعدا المبيدات الحشرية		
المنزلية)	٨٠,٠٠٠	
كيماويات مختلفة	٣٢٠,٠٠٠	
أدوية وأمصال	٤,٠٠٠,٠٠٠	
أسمدة أزوتية	للتذكرة	
مواد بترولية (كيروسين ــ جازولين		
بنزين مصفى)	للتذكرة	٤,٤٠٠,٠٠٠
متنوعات (لعب أطفال وطفايات		
حريق وورق لعب وأثاث معدنى		
غير المصنع محلياً وأدوات مكتبية		
من غير المصنعة محلياً وخلافه)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
	٤٢,٢٧٠,٠٠٠	٤٢,٢٧٠,٠٠٠

كتاب متبادل رقم (١)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

« إنطلاقاً من منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ، وإشارة إلى ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السادس للجنة الوزارية العليا المشتركة بين البلدين الذي عقد بالإسكندرية في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو ١٩٧٨ من توسيع نطاق نظام التراخيص المفتوحة في إطار بروتوكول التجارة الموقع بين البلدين وذلك بإضافة سلع جديدة إلى القوائم السابقة الخاضعة لنظام التراخيص المفتوحة بهدف تحرير التجارة بين البلدين .

أرجو من سيادتكم الموافقة على القائمتين المرفقتين بهذا وإحلالها محل القائمتين المرفقتين بالكتاب المتبادل رقم واحد المرفق ببروتوكول التجارة الموقع أول فبراير ١٩٧٨ ، وتمثل القائمة الأولى صادرات جمهورية السودان الديمقراطية والقائمة الثانية صادرات جمهورية مصر العربية المنطبق عليها نظام التراخيص المفتوحة ، حيث تكون هذه السلع معفاة من تراخيص الاستيراد والتصدير بين البلدين مع ترك المجال مفتوحاً للتبادل في هذه السلع أمام القطاعين العام والخاص والقطاع التعاوني في كلا البلدين ، ذلك في نطاق الحصص المتفق عليها والواردة ببروتوكول التجارة الموقع بينهما .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديري .

الخرطوم في ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادي

القائمة الأولى

(١) الجلود بأنواعها . (٢) الكسب بأنواعه المختلفة . (٣) التمر هندى . (٤) كركديه . (٥) العلف الحيواني المصنع . (٦) الأسماك المملحة . (٧) بند المتنوعات . (٨) البلح . (٩) الأبقار الحية والمذبوحة . (١٠) الصمغ العربي . (١١) زيوت نباتية (ماعدا زيت بذرة القطن) .

القائمة الثانية

(١) الفواكه والتقاوى . (٢) المعلبات . (٣) بند المنتجات الصناعية في القائمة « ب » ماعدا السجائر والكتب المدرسية . (٤) بند مواد البناء والأدوات المعمارية في القائمة « ب » فيما عدا الأسمنت والاسبيستوس . (٥) بند المتنوعات في القائمة « ب » .

رد الكتاب المتبادل رقم (١)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ فى ١٥ يناير ١٩٧٩ والذى نصه :

« إنطلاقاً من منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية ، وإشارة إلى ما تم الاتفاق عليه فى الاجتماع السادس للجنة الوزارية العليا المشتركة بين البلدين الذى عقد بالإسكندرية فى الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو ١٩٧٨ من توسيع نطاق تطبيق نظام التراخيص المفتوحة فى إطار بروتوكول التجارة الموقع بين البلدين وذلك بإضافة سلع جديدة إلى القوائم السابقة الخاضعة لنظام التراخيص المفتوحة بهدف تحرير التجارة بين البلدين.

أرجو من سيادتكم الموافقة على القائمتين المرفقتين بهذا وإحلالها محل القائمتين المرفقتين والكتاب المتبادل المرفق رقم واحد ببروتوكول التجارة الموقع أول فبراير سنة ١٩٧٨ وتمثل القائمة الأولى صادرات جمهورية السودان الديمقراطية والقائمة الثانية صادرات جمهورية مصر العربية المنطبق عليها نظام التراخيص المفتوحة حيث تكون هذه السلع معفاة من تراخيص الاستيراد والتصدير بين البلدين مع ترك المجال مفتوحاً للتبادل فى هذه السلع أمام القطاعين العام والخاص والقطاع التعاونى فى كلا البلدين ، وذلك فى نطاق الحصص المتفق عليها والواردة ببروتوكول التجارة الموقع بينهما.

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

وإنى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى ».

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩.

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

كتاب متبادل رقم (٢)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين
ورئيس وفد جهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

« إشارة إلى الكتاب السرى رقم (١) الملحق ببروتوكول التجارة الموقع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية بالقاهرة فى ١٨ أبريل ١٩٧٦ والكتاب المتبادل رقم (٧) والملحق بالبروتوكول التجارى الموقع بين البلدين فى القاهرة فى أول أبريل سنة ١٩٧٨ .

أرجو من سيادتكم الموافقة على إصدار تراخيص استيراد لمنتجات مصرية بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى حسابى لصالح فرع شركة بيع المصنوعات المصرية بالخرطوم خصماً من حصة المركز التجارى المصرى لعام ١٩٧٩ .

هذا وسنقوم من جانبنا بإصدار موافقات استيراد لمنتجات سودانية بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى حسابى عن طريق إحدى الجهات السودانية التى تحددونها .

وفى حالة تجاوز التنفيذ لأى من الطرفين يخصم التجاوز من حصة المركز التجارى المتجاوز على مدى أربع سنوات .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى » .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

رد الكتاب المتبادل رقم (٢)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ فى ١٥ يناير ١٩٧٩ والذى نصه :

« إشارة إلى الكتاب السرى رقم (١) الملحق ببروتوكول التجارة الموقع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية بالقاهرة فى ١٨ أبريل ١٩٧٦ وإلى الكتاب المتبادل رقم (٧) والملحق بالبروتوكول التجارى الموقع بين البلدين فى القاهرة فى أول فبراير ١٩٧٨ .

أرجو من سيادتكم الموافقة على إصدار تراخيص استيراد لمنتجات مصرية بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى حسابى لصالح فرع شركة بيع المصنوعات المصرية بالخرطوم خصماً من حصة المركز التجارى المصرى لعام ١٩٧٩ .

هذا وسنقوم من جانبنا بإصدار موافقات استيراد لمنتجات سودانية بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى حسابى عن طريق إحدى الجهات السودانية التى تحددونها .

فى حالة تجاوز التنفيذ لأى من الطرفين يخصم التجاوز من حصة المركز التجارى المتجاوز على مدى أربع سنوات .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

وانى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى » .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

كتاب متبادل رقم (٣)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

« إيماء إلى المحادثات التجارية بين وفدى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية خلال الفترة من ٦ إلى ١٥ يناير ١٩٧٩ وإلى بروتوكول التجارة الموقع بين بلدينا فى ١٥ يناير ١٩٧٩ .

أرجو أن أشير إلى طلب الجانب المصرى بالتعاقد على عشرة آلاف طن سمسم فوراً ، ونظراً لظروف الإنتاج المحلى فقد وافقتم على التعاقد الفورى على كمية قدرها سبعة آلاف طن ، أما بالنسبة للكمية الباقية فسوف تراقبون الموقف والاتصال بنا حتى شهر أبريل ١٩٧٩ للتعاقد عليها ، وما يتبقى بعد ذلك فيتم التعاقد عليه فى شهر نوفمبر ١٩٧٩ .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى » .

الخرطوم فى ١٥ يناير ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

رد الكتاب المتبادل رقم (٣)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ فى ١٥ يناير ١٩٧٩ والذى نصه :

« إيماء إلى المحادثات التجارية بين وفدى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية خلال الفترة من ٦ إلى ١٥ يناير ١٩٧٩ وإلى بروتوكول التجارة الموقع بين بلدينا فى ١٥ يناير ١٩٧٩ .

أرجو أن أشير إلى طلب الجانب المصرى بالتعاقد على عشرة آلاف طن سمسم فوراً ، ونظراً لظروف الإنتاج المحلى فقد وافقتم على التعاقد الفورى على كمية قدرها سبعة آلاف طن ، أما بالنسبة للكمية الباقية فسوف تراقبون الموقف والاتصال بنا حتى شهر أبريل ١٩٧٩ للتعاقد عليها . وما يتبقى بعد ذلك فيتم التعاقد عليه فى شهر نوفمبر ١٩٧٩ .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

وانى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

الخرطوم فى ١٥ يناير ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

كتاب متبادل رقم (٤)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة ، وبعد ..

« إشارة إلى المحادثات التجارية بين وفدى جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٧٩/١/٦ حتى يوم ١٩٧٩/١/١٥ وإلى بروتوكول التجارة الموقع بين بلدينا فى ١٩٧٩/١/١٥ .

لقد تم الاتفاق فيا بيننا على رفع سعر التحويل عن الجمل الواحد ليكون ٩٠ جنيهاً (تسعون جنيهاً سودانياً ــ وذلك بالنسبة للجمال التى تصل إلى الأراضى المصرية اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا الكتاب).

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم.

وأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى.

الخرطوم فى ١٥ يناير ١٩٧٩.

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٤)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة ــ وبعد..

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ فى ١٥ يناير ١٩٧٩ والذى نصه:
« إشارة إلى المحادثات التجارية بين وفدى جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٧٩/١/٦ حتى يوم ١٩٧٩/١/١٥ وإلى بروتوكول التجارة الموقع فى ١٩٧٩/١/١٥ بين بلدينا.

لقد تم الاتفاق فيا بيننا على رفع سعر التحويل عن الجمل الواحد ليكون ٩٠ جنيهاً (تسعون جنيهاً سودانياً) وذلك بالنسبة للجمال التى تصل إلى الأراضى المصرية اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا الكتاب.

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى.

وإنى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى.

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩.

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د. حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

الكتاب المتبادل رقم (٥)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد وا ارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة ــ وبعد ..

« إشارة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادى بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية المؤرخة ١٩٦٨/١١/١٤ والبروتوكول الملحق بها والمحرر فى نفس التاريخ .

ونظراً لأن أجل التسهيلات الأئتمانية التى تقدمها حكومة جمهورية مصر العربية قد انتهى فى ١٩٧٨/١١/١٤ أرجو التكرم بمد أجل استخدام هذه التسهيلات لمدة سنة أخرى قابلة للزيادة وذلك ابتداء من ١٩٧٨/١١/١٤ لتغطية التعاقدات المبرمة بين هيئة توفير المياه الريفية والشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية (ريجوا) .

وأكون شاكراً لوتكرمتم سيادتكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم عظيم شكرى وتقديرى .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٥)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة ــ وبعد ..

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ فى ١٥ يناير ١٩٧٩ والذى نصه :
« إشارة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادى بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية المؤرخة ١٩٦٨/١١/١٤ والبروتوكول الملحق بها والمحرر فى نفس التاريخ .

ونظراً لأن أجل التسهيلات الائتمانية التى تقدمها حكومة جمهورية مصر العربية قد انتهى فى ١٩٧٨/١١/١٤ أرجو التكرم بمد أجل استخدام هذه التسهيلات لمدة سنة أخرى قابلة للزيادة وذلك ابتداء من ١٩٧٨/١١/١٤ لتغطية التعاقدات المبرمة بين هيئة توفير المياه الريفية والشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية (ريجوا) .

وأكون شاكراً لو تكرمتم سيادتكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم عظيم شكرى وتقديرى .

وانى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

الكتاب المتبادل رقم (٦)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة ــ وبعد ..

بالإشارة إلى البنود ثانياً ، ثالثاً ، سابعاً ، ثامناً ، تاسعاً ، حادى عشر ، رابع عشر من محضر اجتماعات اللجنة المالية والنقدية التى عقدت بالخرطوم خلال الفترة من ٦ يناير ١٩٧٩ حتى ١٥ يناير ١٩٧٩ لتسوية بعض الموضوعات المالية والنقدية المعلقة بين البلدين .

أتشرف بأن أشير إلى الاتفاق الذى تم بيننا على تأييد حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية للقرارات التى انتهت إليها اللجنة المذكورة بالنسبة للبنود المنوه عنها .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

رد الكتاب المتبادل رقم (٦)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة ــ وبعد ..

تسلمت كتابكم المتبادل رقم (٦) المؤرخ فى ١٥ يناير ١٩٧٩ والآتى نصه :

« بالإشارة إلى البنود ثانياً ، ثالثاً ، سابعاً ، ثامناً ، تاسعاً ، حادى عشر ، رابع عشر من محضر اجتماعات اللجنة المالية والنقدية التى عقدت بالخرطوم خلال الفترة من ٦ يناير ١٩٧٩ حتى ١٥ يناير ١٩٧٩ لتسوية بعض الموضوعات المالية والنقدية المعلقة بين البلدين .

أتشرف بأن أشير إلى الاتفاق الذى تم بيننا على تأييد حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية للقرارات التى انتهت إليها اللجنة المذكورة بالنسبة للبنود المنوه عنها .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

وانى إذ أؤيد ما تقدم لأعرب لسيادتكم عن عظيم تقديرى .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

الكتاب المتبادل رقم (٧)

السيد / هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

بالإشارة إلى البند (سادساً) من محضر اجتماعات اللجنة المالية والنقدية التى عقدت بالخرطوم خلال الفترة من ٦ إلى ١٥ يناير ١٩٧٩ بخصوص تسوية التجاوز عن حد المديونية فى الحساب المشترك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية .

أتشرف بأن أشير إلى الاتفاق الذى تم بيننا فى هذا الخصوص ، الآتى نصه :

توافق حكومة جمهورية السودان الديمقراطية على استخدام ما يعادل مليونى جنيه سودانى أخرى من التجاوز عن حد المديونية بالحساب المشترك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية فى سداد نصيب جمهورية مصر

العربية فى المكون المحلى من رؤوس أموال شركات التكامل بين البلدين ، على أن تعتبر هذه المساهمة بمثابة رأسمال أجنبى وارد من الخارج بالعملة الحرة على ألا يتم استخدامها إلا بعد استنفاذ مبلغ المليونى جنيه سودانى السابق الموافقة عليها .

برجاء التكرم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن عظيم تقديرى » .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
والتعاون الاقتصادى

رد الكتاب المتبادل رقم (٧)

السيد / د . حامد عبد اللطيف السايح
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

تسلمت بمزيد السرور كتابكم المتبادل رقم (٧) المؤرخ ١٥ يناير ١٩٧٩ والآتى نصه :

بالإشارة إلى البند (سادساً) من محضر اجتماعات اللجنة المالية والنقدية التى عقدت بالخرطوم خلال الفترة من ٦ إلى ١٥ يناير ١٩٧٩ بخصوص تسوية التجاوز عن حد المديونية فى الحساب المشترك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية .

أتشرف بأن أشير إلى الاتفاق الذى تم بيننا فى هذا الخصوص ، والآتى نصه :

« توافق حكومة جمهورية السودان الديمقراطية على استخدام ما يعادل مليونى جنيه سودانى أخرى من التجاوز عن حد المديونية بالحساب المشترك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية فى سداد نصيب جمهورية مصر العربية فى المكون المحلى من رؤوس أموال شركات التكامل بين البلدين على أن تعتبر هذه المساهمة بمثابة رأسمال أجنبى وارد من الخارج بالعملة الحرة .

على ألا يتم استخدامها إلا بعد استنفاذ مبلغ المليونى جنيه سودانى السابق الموافقة عليها .

برجاء التكرم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن عظيم تقديرى .

وانى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى » .

الخرطوم فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٩ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
هارون العوض هارون
وزير التجارة والتموين

[١٠] الاتفاق العام للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية زامبيا
(٢٠ نوفبر ١٩٨٠)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زامبيا (اللذين سيشار إليها فيا بعد بصفتها الطرفان المتعاقدان) .

تحدوهما الرغبة فى تنمية وزيادة التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين البلدين إلى أقصى مدى ممكن .

ويحدوهما الاهتمام بالمزايا التى يعود بها مثل هذا على الطرفين المتعاقدين قد اتفقا على ما يلى :

(مادة ١)

يتعاون الطرفان المتعاقدان ، فى حدود امكانياتها ومواردهما فى حل المشكلات ذات الطابع الاقتصادى والعلمى والفنى ، على أسس من المساواة والمنفعة المتبادلة باستخدام الانجازات المتاحة فى العلوم والتقنية من أجل تدعيم التنمية الاقتصادية فى بلديها .

(مادة ٢)

يحدد الطرفان المتعاقدان ، سواء بطريقة مباشرة أومن خلال اللجنة المشتركة المشار إليها فى المادة (٥) المجالات التى يعتبران أن توسيع التعاون فيها يحقق منفعة متبادلة . ويمكن أن يغطى مثل هذا التعاون المجالات التالية :

١ ـ المشروعات ذات الصالح المشترك وتتضمن التراخيص والعلامات التجارية والبراءات ، والترتيبات الخاصة بتبادل الخبراء الفنيين بين الأطراف المعنية .

٢ ـ الدراسات ، والزيارات وتبادل وجهات النظر بشأن تنفيذ المشروعات ذات الصالح المشترك .

٣ ـ تبادل المعلومات الاقتصادية والعلمية والفنية .

(مادة ٣)

١ ـ يتم ترتيب تنفيذ المشروعات الرئيسية للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى ، التى تتضمنها المادة (٢) عن طريق برامج واتفاقات وعقود ، تبرمها السلطات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين .

٢ ـ يكون لمؤسسات كلا الطرفين المتعاقدين حرية الاشتراك فى المناقصات لتنفيذ المشروعات التى تدخل فى إطار هذا الاتفاق .

(مادة ٤)

توفر حكومة جمهورية مصر العربية الخبراء والاستشاريين وغيرهم من الموظفين فى إطار هذا الاتفاق ، بناء على طلب حكومة زامبيا لشغل وظائف شاغرة فى الخدمة الحكومية وفقاً لبرنامج عمل تبرمه السلطات المختصة فى كلا البلدين .

(مادة ٥)

تنشأ بموجب هذا الاتفاق لجنة مشتركة تتكون من ممثلين عن الحكومتين :

١ ـ تجتمع اللجنة بناء على طلب أى من الطرفين لاستعراض تطور التعاون الذى يتضمنه هذا الاتفاق وكذلك لدراسة الوسائل اللازمة لمزيد من التوسع لمثل هذا التعاون .

٢ ـ تجتمع اللجنة ، مرة على الأقل كل سنة ، فى عاصمة أحد الطرفين .

٣ ـ يمكن للجنة ، إذا ما وجدت ذلك مناسباً ، أن تنشئ مجموعات عمل خاصة بموضوعات ومسائل محددة تتعلق بهذا التعاون .

(مادة ٦)

يتعين على كل من يعمل بتفويض من أحد الطرفين المتعاقدين لإنجاز أية التزامات فى أرض الطرف المتعاقد الآخر فى إطار هذا الإتفاق أو فى إطار بروتوكولات أو اتفاقات أو عقود منفصلة تعقد بموجب هذا الاتفاق ، أن يقصر نشاطاته فى الأرض المذكورة بشكل قاطع على المسائل المتعلقة بهذا الاتفاق والبروتوكولات والاتفاقات والعقود الأخرى المعقودة بموجب هذا الاتفاق ، كما سيراعى القوانين والنظم السارية فى الدولة المضيفة .

(مادة ٧)

١ ـ يعد أى فريق مسح اقتصادى أو خبراء فنيون أو بعثات الأبحاث أو المهندسون الاستشاريون وغيرهم من أحد الطرفين المتعاقدين ، الذين يكونون قد أنجزوا أية دراسات أو مسح فى أراضى الطرف المتعاقد الآخر فى إطار هذا الاتفاق ، يعد تقاريراً ويقدم صوراً منها إلى الطرفين المتعاقدين .

٢ ـ يتعهد كلا الطرفين المتعاقدين بالمحافظة على سرية أية وثائق أو معلومات أو بيانات يتسلمها أو تصل لحيازته بطريقة أخرى خلال تنفيذ هذا الاتفاق وألا يقدم أى طرف ثالث مثل هذه الوثائق والمعلومات والبيانات الناتجة عن ذلك الاتفاق ، دون موافقة كتابية مسبقة من الطرف المتعاقد الآخر .

(مادة ٨)

١ ـ تعين حكومة جمهورية مصر العربية ، بموجب هذا الاتفاق وزارة الاقتصاد وتعين حكومة جمهورية زامبيا اللجنة القومية لتخطيط التنمية ، كجهازين مختصين بتنفيذ هذا الاتفاق والمسائل الأخرى المتعلقة به .

٢ ـ لكلا الطرفين المتعاقدين الحق فى أن يعين ، كتابة ، وفى أى وقت أى جهاز أو مؤسسة أو وزارة مختصة بدلاً من الذين عينوا فعلاً فى الفقرة السابقة .

(مادة ٩)

١ ـ يصبح هذا الاتفاق سارى المفعول من تاريخ التصديق عليه من قبل كلا الطرفين المتعاقدين ويظل سارى المفعول لمدة خمس سنوات .

٢ ـ يمتد العمل بأحكام هذا الاتفاق ، تلقائياً ، لمدد إضافية أخرى مدة كل منها سنة واحدة . ما لم يخطر أى من الطرفين الطرف الآخر ، كتابة ، عن عزمه على إنهاء العمل بهذا الاتفاق ، قبل تسعين يوماً من إنتهاء أى من هذه المدد الإضافية .

٣ ـ عند انتهاء أو إنهاء العمل بهذا الاتفاق تظل أحكامه وأحكام أية بروتوكولات أو عقود أو اتفاقات منفصلة

أبرمت فى هذا الصدد ، سارية المفعول لتحكم أية التزامات أو مشروعات لم ينته أجلها ومازالت قائمة سبق إبرامها أو بدأت فى ظل هذا الاتفاق و يستمر العمل فى مثل هذه الالتزامات والمشروعات حتى تكتمل

عقد فى لوزاكا فى اليوم العشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٠ من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل من النصين نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية زامبيا
ل . س . شيفونو

المدير العام والسكرتير الدائم
اللجنة القومية لتخطيط التنمية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
عبد السلام مصطفى المقود
وزير مفوض تجارى
مدير عام الإدارة الأفريقية
وزارة الاقتصاد

[١١] اتفاق التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية موريشيوس
(١٢ ديسمبر ١٩٨٠)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة موريشيوس المشار إليها فيما بعد بالأطراف المتعاقدة .

إذ تحدوهما الرغبة فى تنمية وزيادة التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين البلدين إلى أقصى مدى ممكن .

وإدراكاً منها للمزايا التى يعود بها مثل هذا التعاون على الطرفين المتعاقدين ، قد اتفقتا على ما يلى :

(مادة ١)

يتعاون الطرفان المتعاقدان ، إلى أقصى مدى ممكن ، فى حل المشكلات ذات الطابع الاقتصادى والعلمى والفنى على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة باستخدام الإنجازات المتاحة فى العلوم والتكنولوجيا من أجل تدعيم التنمية الاقتصادية فى بلديهما .

(مادة ٢)

يحدد الطرفان المتعاقدان ــ سواء بطريقة مباشرة أو من خلال اللجنة المشتركة المشار إليها فى المادة (٥) ــ المجالات التى يعتبران توسيع التعاون فيها ذى أهمية متبادلة ، ويمكن أن يغطى مثل هذا التعاون المجالات التالية :

١ ــ المشروعات ذات الأهمية المشتركة ، وتشمل التراخيص الصناعية والعلامات التجارية والبراءات والترتيبات الخاصة بتبادل الخبراء الفنيين بين الأطراف المعنية .

٢ ــ الدراسات والزيارات وتبادل وجهات النظر بشأن تنفيذ المشروعات ذات الأهمية المشتركة .

٣ ــ تبادل المعلومات الاقتصادية والعلمية والفنية .

(مادة ٣)

١ ــ يتم تنفيذ التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى فى المشروعات الرئيسية الواردة فى المادة (٢) عن طريق برامج واتفاقات وعقود منفصلة تبرمها السلطات المختصة لدى الأطراف المتعاقدة .

٢ ــ يكون لمؤسسات كلا الطرفين المتعاقدين حرية الاشتراك فى مناقصات تنفيذ المشروعات التى تدخل فى إطار هذا الاتفاق .

(مادة ٤)

إن قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإمداد حكومة موريشيوس بناء على طلبها بالخبراء والمستشارين وغيرهم سيحكمه برنامج عمل تبرمه السلطات المختصة فى كلا البلدين .

(مادة ٥)

تنشأ لجنة مشتركة من ممثلى الحكومتين :

١ ــ تجتمع اللجنة بالتناوب فى عاصمة كل من الطرفين مرة واحدة على الأقل سنوياً ، لاستعراض تطور التعاون الذى يقضى به هذا الاتفاق واختيار الوسائل اللازمة لزيادة التوسع فى هذا التعاون .

٢ ــ يمكن للجنة إذا ما وجدت ذلك مناسباً ، تشكيل مجموعات عمل خاصة بموضوعات وأوجه محددة تتعلق بهذا التعاون .

(مادة ٦)

يتعين على من يعمل تحت سلطة أحد الطرفين المتعاقدين لإنجاز أية التزامات فى أرض الطرف الآخر بموجب هذا الاتفاق أو بموجب أية بروتوكولات أو اتفاقات أو عقود منفصلة تعقد بموجب هذا الاتفاق أن يقتصر نشاطه فى الأراضى المذكورة بشكل قاطع على الأمور المتعلقة بهذا الاتفاق أو البروتوكولات أو الاتفاقات أو العقود الأخرى التى تبرم فى نطاق هذا الاتفاق ومراعاة القوانين والنظم السارية فى الدولة المضيفة .

(مادة ٧)

١ ــ على أى فرق مسح اقتصادى أو خبراء فنيون أو بعثات أبحاث أو مهندسين استشاريين أو غيرهم من أحد الطرفين المتعاقدين الذين يكونون قد أنجزوا أية دراسات أو مسح فى أراضى الطرف الآخر المتعاقد بموجب هذا الاتفاق ، أن يعدوا تقاريراً تقدم صوراً منها إلى الأطراف المتعاقدة .

٢ ــ يتعهد كلا الطرفين المتعاقدين بالمحافظة على سرية أية مستندات أو معلومات أو بيانات يتسلمها أو تصل لحيازته بطريقة أخرى خلال تنفيذ هذا الاتفاق وألا يقدم مثل هذه الوثائق والمعلومات والبيانات إلى أى طرف ثالث دون موافقة كتابية مسبقة من الطرف المتعاقد الآخر .

(مادة ٨)

١ ــ تعين حكومة مصر العربية ، بموجب هذا الاتفاق ، وزارة الاقتصاد وتعين حكومة موريشيوس وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية كجهازين مختصين بتنفيذ هذا الاتفاق والأمور الأخرى المتعلقة به .

٢ ـ لكلا الطرفين المتعاقدين الحق فى أن يعين كتابة ، وفى أى وقت أى جهاز أو مؤسسة أو وزارة مختصة بدلاً من الذين عينوا فعلاً فى الفترة السابقة .

(مادة ٩)

١ ـ يصبح هذا الاتفاق سارى المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه من قبل كلا الطرفين وفقاً للإجراءات الدستورية للأطراف المتعاقدة ويسرى هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات .

٢ ـ يمتد العمل بهذا الاتفاق تلقائياً لمدد إضافية أخرى مدة كل منها سنة واحدة ، ما لم يخطر أى من الطرفين الطرف الآخر برغبته كتابة فى إنهاء العمل بهذا الاتفاق قبل تسعين يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء سريانه .

عند انتهاء أو إنهاء العمل بهذا الاتفاق ، يستمر سريان أحكامه أو أحكام أية بروتوكولات أو عقود أو اتفاقات منفصلة أبرمت فى هذا الشأن لتحكم أية التزامات أو مشروعات قائمة أو لم تنته بعد ، تم الالتزام بها أو بدأ تنفيذها .

تحرر فى بورت لويس يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٠ من أصلين باللغة الإنجليزية لكل منها نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
عبد السلام مصطفى المقود
وزير مفوض تجارى
مدير عام إدارة أفريقيا
وزارة الاقتصاد

عن حكومة موريشيوس
رابندراه جوربورن
وزير التخطيط الاقتصادى والتنمية

[١٢] اتفاق تجارة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية
(٢٣ مارس ١٩٨٢)

اجتمعت فى القاهرة خلال الفترة ١٩٨٢/٣/١٦ وحتى ١٩٨٢/٣/٢٣ اللجنة التجارية المشتركة للعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين وذلك تنفيذاً للمادة الثامنة من اتفاق التجارة المعقود بين البلدين فى ٣٠ يناير ١٩٦٥ .

وقد أسفرت مباحثات الجانبين عن تجديد القائمتين المرفقتين ببروتوكول التجارة الموقع فى ٢٢ أبريل ١٩٨١ بهدف زيادة حجم التبادل التجارى بينها فى عام ١٩٨٢ .

وقد اتفق الطرفان على ما يلى :

(المادة الأولى)

تلغى القائمتان (أ) و(ب) الملحقتان بالبروتوكول الموقع فى ٢٢ أبريل ١٩٨١ وتحل محلها القائمتان (أ) و(ب) الملحقتان بهذا البروتوكول .

(المادة الثانية)

يسرى هذا البروتوكول بقائمتيه المرفقتين (أ) و(ب) والكتب الملحقة والتى تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه اعتباراً من تاريخ توقيعه وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ .

وقع فى القاهرة فى ٢٧ من جمادى الأولى سنة ١٤٠٢ هجرية الموافق ٢٣ من مارس ١٩٨٢ الميلادية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

عن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية
فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

(تابع) القائمة (أ)
صادرات جمهورية السودان الديمقراطية
إلى جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٨٢

السلعة	القيمة بالدولار الحسابى	القيمة بالدولار الحسابى
منتجات حيوانية :		
أبقار حية ومذبوحة	١٠,٠٠٠,٠٠٠	
جمـــال	١٥,٠٠٠,٠٠٠	
أغنام حية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٠٠٠,٠٠٠
الجلـــود :		
بقرى خام	٢,٥٠٠,٠٠٠	
ضأن خام	٥٠٠,٠٠٠	
محفوظة ونصف مدبوغة ضأن وبقرى	٢,٠٠٠,٠٠٠	
مدبوغـــة	٢,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠

منتجات وسلع زراعية :

قطن أكالا	للتذكرة	
السمسم	١٦,٠٠٠,٠٠٠	
فاصوليا بيضاء	٥,٠٠٠,٠٠٠	
كسب بذرة قطن وخلافه	للتذكرة	
حب بطيخ	٥,٠٠٠,٠٠٠	
صمغ عربى	١,٠٠٠,٠٠٠	
بلح	١,٠٠٠,٠٠٠	
تمر هندى	٥٠٠,٠٠٠	
كركديه	١,٥٠٠,٠٠٠	
بذرة خروع وبذور أخرى	٥٠٠,٠٠٠	
زغب بذرة قطن	٧٥٠,٠٠٠	٣١,٢٥٠,٠٠٠

منتجات أخرى :

علف حيوانى مصنع	١,٠٠٠,٠٠٠	
زيوت نباتية ماعدا زيت بذرة القطن	٢,٠٠٠,٠٠٠	
خردة حديد ماعدا الزهر والبردة	٥,٠٠٠,٠٠٠	
خردة نحاس أحمر	١,٠٠٠,٠٠٠	
خردة نحاس أصفر	٥٠٠,٠٠٠	
أخشاب غير مصنعة	للتذكرة	
سن فيل	٥٠٠,٠٠٠	
أسماك مملحة (فسيخ وخلافه)	١,٥٠٠,٠٠٠	
إطارات سيارات نقل	١,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠
متنوعات وتشمل « عطرون ــ قرض ــ حمص ــ كوكيان صدف ــ مخلفات حيوانية ــ سنمكة ــ شطة ــ لبان ــ وخلافه	٢,٢٥٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠
الجملة	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠,٠٠٠

(تابع) القائمة (ب)
صادرات جمهورية مصر العربية
إلى جمهورية السودان الديمقراطية
لعام ١٩٨٢

السلعة	القيمة بالدولار الحسابى	القيمة بالدولار الحسابى
الغزل والمنسوجات :		
الغـــزل	٦,٠٠٠,٠٠٠	
فوال (كرب)	١,٠٠٠,٠٠٠	
لينوه من غزل نمرة ٣٠ فما فوق	٢,٠٠٠,٠٠٠	
مشمعات (د / ك)	٣,٠٠٠,٠٠٠	
فر / ك	٢,٠٠٠,٠٠٠	
أقمشة حريرية	١٠٠,٠٠٠	
ملابس داخلية (تريكو)	للتذكرة	
مفارش وملايات	١,٠٠٠,٠٠٠	
سجاد وكليم وأرضيات صناعية	١,٥٠٠,٠٠٠	
أصناف أخرى ماعدا المنتج محلياً	١,٥٠٠,٠٠٠	
ملابس جاهزة للنساء والأطفال	١٠,٠٠٠	١٨,٧٠٠,٠٠٠
منتجات صناعية وزراعية :		
فواكه وتقاوى	١,٥٠٠,٠٠٠	
الأرز	٥,٥٠٠,٠٠٠	
معلبات (ماعدا عصير الفواكه)	١٠٠,٠٠٠	٧,١٠٠,٠٠٠
منتجات صناعية :		
سجائـــر	للتذكرة	
أجهزة كهربائية وقطع غيارها	١٠٠,٠٠٠	
صابون تواليت	٥٠٠,٠٠٠	
مستحضرات تجميل وعطور غير شعبية	٥٠٠,٠٠٠	
منتجات زجاجية وصينى	١,٧٥٠,٠٠٠	
أدوات منزلية من الألومنيوم الملون والملمع	٥٠٠,٠٠٠	
شبابيك وأبواب من الألومنيوم	٥٠٠,٠٠٠	
كابلات وأسلاك كهربائية	٥٠٠,٠٠٠	
أدوات مائدة « شوك وسكاكين وملاعق »	٥٠٠,٠٠٠	

أحـذيـــة	١,٠٠٠,٠٠٠	
دوبــــارة	٧٥٠,٠٠٠	
صاج مسحوب على البارد والساخن		
وزوايا وخوص حديد	١,٥٠٠,٠٠٠	
مطروقات (جناز ير وفلنشات وأجزاء		
السكك الحديدية)	٢٥٠,٠٠٠	
أفران غاز وأفران كيروسين	١٠٠,٠٠٠	
مسلسلات وأفلام سينمائية وتليفز يونية		
من الإنتاج المصرى	٢,٠٠٠,٠٠٠	
صحف ومجلات وكتب مدرسية	٢,٠٠٠,٠٠٠	
نحف ولبات	٥٠٠,٠٠٠	
محركات ديزل وطلمبات مياه	١٠٠,٠٠٠	١٣,٠٥٠,٠٠٠

مواد بناء وأدوات معمار ية :

أسمنت بورتلاند	للتذكرة	
أسمنت أبيض	١,٧٥٠,٠٠٠	
مواسير ومنتجات اسبستوس ولوزامها		
ماعدا المنتج محلياً	١,٠٠٠,٠٠٠	
مواسير صلب مجلفنة ولوازمها	١,٥٠٠,٠٠٠	
خردوات معمار ية	٧٥٠,٠٠٠	
أدوات صحية ولوزامها	٧٥٠,٠٠٠	٥,٧٠٠,٠٠٠

المستلزمات الصناعية (سلع وسيطة) :

كيماو يات صودا آش وكر بونات		
وبيكر بونات الصوديوم وأحماض وخلافه		
من المنتج محلياً	٤٥٠,٠٠٠	
قطع غيار أتوبيسات ولوارى	٥٠٠,٠٠٠	
مواد صباغة لصناعة النسيج	٥٠٠,٠٠٠	
قطع غيار صناعة النسيج والحالج	٢٥٠,٠٠٠	
فواصل بطار يات	١٠٠,٠٠٠	
نعال وكعوب صناعية للأحذية	١٠٠,٠٠٠	
مواز ين وصنج	١٥٠,٠٠٠	
ز يوت وعجائز عطر ية ومكسبات		
طعم ورائحة	١٢٥,٠٠٠	٢,١٧٥,٠٠٠
أدو ية وأمصال وغيارات	٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
المنتج المدنية للمصانع الحربية ماعدا		

المنتج محلياً فى السودان « ومرافق		
قائمة بها »	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
المتنوعات	٢,٢٢٥,٠٠٠	٢,٢٢٥,٠٠٠
الاجمالى	٥٧,٠٠٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠,٠٠٠

قائمة بتفاصيل بند
« منتجات مدنية من إنتاج المصانع الحربية »

سلع مدنية من إنتاج المصانع الحربية وتشمل :

١ ــ آلات ورش « مخارط ــ مثاقب ــ مقاشط ... إلخ .
٢ ــ عدد قاطعة « أقلام مخارط ــ سكاكين فرايز ــ قواطع قلاووظ .
٣ ــ ماكينات ديزل ووحدات مداره بالديزل توليد كهرباء ضخ مياه ــ ضغط هواء .... إلخ .
٤ ــ أجهزة وأدوات منزلية (ماكينات خياطة ــ أدوات مائدة وأطباق صلب لا يصدأ ــ مراوح ــ حلل ضغط ــ مفارم لحم .... إلخ .
٥ ــ مستلزمات للسكك الحديدية : (مسامير للخطوط ــ كراسى دناجل) .
٦ ــ مستلزمات المناجم والمحاجر : (ديناميت جيلا تينى وبودرة وسيازمى ــ مفجرات ــ فتائل) .
٧ ــ كابلات ألومنيوم ونحاس .
٨ ــ آلات جراحية : (علب تعقيم ــ غلايات ــ جفوت ــ مقصات ــ مناظير للحنجرة ..) .
٩ ــ اسطوانات بوتاجاز وطلمبات بنزين .
١٠ ــ كيماويات متنوعة : (فورمالدهايد ــ نتروسليلوز ــ بويات ــ أحماض بودرة معادن ــ هكساين ــ مواد لاصقة ــ صوديوم تولوين سلفونات) .
١١ ــ بويات مختلفة : (بويات فرن ــ بلاستيك حائط ــ لاكيهات ــ دوكو ــ ورنيشات) .
١٢ ــ عدادات مياه وكهرباء .
١٣ ــ موازين آلية ونصف آلية .
١٤ ــ بطاريات جافة عادية وللتليفونات .
١٥ ــ أقساط لبن .
١٦ ــ قطاعات وأقراص ألومنيوم .
١٧ ــ مسبوكات صلب وزهر .
١٨ ــ مواقد كيروسين بالفتائل .
١٩ ــ منتجات مطاط صناعى وبلاستيك .
٢٠ ــ أجهزة إطفاء حريق .
٢١ ــ متنوعات .

كتاب متبادل رقم (١)

السيد / فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

إشارة إلى ما تم الاتفاق عليه فى الاجتماع السابع للجنة الوزارية العليا المشتركة بين البلدين الذى عقد بالخرطوم فى الفترة من ١٢ ــ ١٥ يناير ١٩٧٩ بشأن توسيع نطاق نظام التراخيص المفتوحة تدريجياً بإضافة سلع جديدة وذلك عند إبرام بروتوكول التجارة السنوى بين البلدين بهدف تحرير التجارة بينهما .

أرجو من سيادتكم الموافقة على القائمتين المرفقتين بهذا وإحلالها محل القائمتين المرفقتين بالكتاب المتبادل رقم واحد المرفق ببروتوكول التجارة الموقع فى ١٩٨١/٤/٢٣ .

وتمثل القائمة الأولى صادرات جمهورية السودان الديمقراطية والقائمة الثانية صادرات جمهورية مصر العربية المطبق عليها نظام التراخيص المفتوحة والذى يقضى بإعفاء هذه السلع من تراخيص الاستيراد والتصدير بين البلدين على أن يسمح للقطاع العام بوحداته المختلفة والخاص فضلاً عن القطاع التعاونى فى البلدين بالتعامل فيها على قدم المساواة وذلك فى حدود الحصص والأحكام الواردة ببروتوكول التجارة الموقع بين البلدين الشقيقين لعام ١٩٨٢ على أن يقوم الجانبان باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق سرعة وسلامة تنفيذ المعاملات التجارية بين البلدين .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عظيم تقديرى .

تحريرفى ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد
جمهورية مصر العربية
د . / فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

القائمة الأولى

ينطبق نظام التراخيص المفتوحة على السلع الواردة بالقائمة (أ) وتمثل صادرات جمهورية السودان الديمقراطية إلى جمهورية مصر العربية فيما عدا :

(أ) السمسم : (بالنسبة لكامل الحصة) .

(ب) حب البطيخ : توزيع حصة البروتوكول لعام ١٩٨٢ والبالغ قيمتها ٥ ملايين دولار حسابى على الوجه الآتى :

٣ ملايين دولار حسابى للقطاع العام المصرى
٢ مليون دولار حسابى للقطاع الخاص المصرى

(جـ) خردة حديد ما عدا الزهر والبرادة : توزع حصة البروتوكول لعام ١٩٨٢ والبالغ قيمتها ٥ ملايين دولار حسابى على الوجه التالى :

٤ ملايين دولار حسابى للقطاع العام المصرى

مليون دولار حسابى للقطاع الخاص المصرى

القائمة الثانية

يطبق نظام التراخيص على السلع الواردة بالقائمة (ب) وتمثل : صادرات جمهورية مصر العربية إلى جمهورية السودان الديمقراطية فيما عدا :

الغزل والمنسوجات من إنتاج القطاع العام ــ الأرز ــ الكتب المدرسية ــ الأسمنت والاسبستوس .

رد الكتاب المتبادل رقم (١)

السيد / د . فؤاد هاشم عوض

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بمزيد السرور كتابكم المؤرخ ١٩٨٢/٣/٢٣ والذى نصه :

إشارة إلى ماتم الاتفاق عليه فى الاجتماع السابع للجنة الوزارية العليا المشتركة بين البلدين الذى عقد بالخرطوم فى الفترة من ١٢ ــ ١٥ يناير ١٩٧٩ بشأن توسيع نطاق تطبيق نظام التراخيص المفتوحة تدريجياً بإضافة سلع جديدة وذلك عند إبرام بروتوكول التجارة السنوى بين البلدين بهدف تحرير التجارة بينهما .

أرجو من سيادتكم الموافقة على القائمتين المرفقتين بهذا واحلالها محل القائمتين المرفقتين بالكتاب المتبادل رقم واحد المرفق ببروتوكول التجارة الموقع فى ١٩٨١/٤/٢٣ وتمثل القائمة الأولى صادرات جمهورية السودان الديمقراطية والقائمة الثانية صادرات جمهورية مصر العربية المطبق عليها نظام التراخيص المفتوحة والذى يقضى بإعفاء هذه السلع من تراخيص الاستيراد والتصدير بين البلدين على أن يسمح للقطاع العام بوحداته المختلفة والخاص فضلاً عن القطاع التعاونى فى البلدين بالتعامل فيها على قدم المساواة وذلك فى حدود الحصص والأحكام الواردة ببروتوكول التجارة الموقع بين البلدين الشقيقين لعام ١٩٨٢ .

على أن يقوم الجانبان باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق سرعة وسلامة تنفيذ المعاملات التجارية بين البلدين .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عظيم تقديرى .

وانى إذا اؤيد ما تقدم لأنتهز هذه المناسبة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

تحريراً فى ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

فاروق ابراهيم المقبول

وزير التعاون والتجارة والتموين

الكتاب المتبادل رقم (٢)

السيد الدكتور / فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

إشارة للمباحثات التجارية بين وفدى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩٨٢/٣/٢٣ ، أود أن أشير إلى ما تم الاتفاق عليه بيننا بشأن تنظيم ووضع ضوابط لصادرات السودان من الجمال على النحو التالى :

١ ــ تسمح حكومة جمهورية مصر العربية بوجود مندوب لحكومة جمهورية السودان الديمقراطية داخل كل محجر من محاجر الجمال المصرية فى اسنا ودراو ليتولى القيام بالأعمال الآتية :

(أ) متابعة حركات الجمال الواردة .
(ب) إصدار تراخيص سودانية للجمال التى ترد إلى الأراضى المصرية بدون ترخيص .
(جـ) إصدار تصريح للإفراج عن الجمال من المحاجر ويكون هذا التصريح إحدى الوثائق التى تعتمدها المحاجر للإفراج عن الجمال .

٢ ــ فى حالة حدوث تكدس للجمال بالمحاجر نتيجة تأخر المندوب فى تقديم موافقته على الإفراج تقوم إدارة الحجر البيطرى بإخطار المندوب بذلك وتفاصيل البيانات الخاصة بالجمال المتكدسة بما فى ذلك اسم التاجر ومن ثم الإفراج عن الجمال التى تم بشأنها اجراءات الحجر البيطرى .

٣ ــ يعمل المندوب السودانى تحت إشراف المستشار الاقتصادى بالسفارة السودانية بالقاهرة .

٤ ــ تقوم شركة النصر للتصدير والاستيراد بدور المستورد المصرى والوكيل عن تاجر الجمال السودانى وعليها استيفاء كافة الإجراءات اللازمة لاستلام وتحويل قيمة الجمال إلى السودان مقابل مبلغ جنيه واحد و ٥٠٠ مليم (فقط جنيه واحد وخمسمائة مليم مصرى) عن كل جمل ويتم تحصيلها فى المحاجر، وعليها أن تقوم بتحويل أى مبالغ تتولى استلامها من تجار الجمال خلال فترة أقصاها شهر من تاريخ التوريد وعلى أن تقوم بإرسال صورة من إيصال التوريد لكل تاجر لمكتب المستشار الاقتصادى بسفارة السودان بالقاهرة .

٥ ــ تحدد سعر تحويل الجمل بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً مصرياً .

أكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ماتقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

تحريراً فى ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٢)

السيد / فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

تسلمت بمزيد الشكر كتابكم المؤرخ ١٩٨٢/٤/٢٣ والذى نصه :

إشارة للمباحثات التجارية بين وفدى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩٨٢/٣/٢٣ ، أود أن أشير إلى ما تم الاتفاق عليه بيننا بشأن تنظيم ووضع ضوابط لصادرات السودان من الجمال على النحو التالى :

١ ــ تسمح حكومة جمهورية مصر العربية بوجود مندوب لحكومة جمهورية السودان الديمقراطية داخل كل محجر من محاجر الجمال المصرية فى اسنا ودراو ليتولى القيام بالأعمال الآتية :

(أ) متابعة حركة الجمال الواردة .
(ب) إصدار تراخيص سودانية للجمال التى ترد إلى الأراضى المصرية بدون ترخيص .
(جـ) إصدار تصريح للإفراج عن الجمال من المحاجر ويكون هذا التصريح إحدى الوثائق التى تعتمدها المحاجر للإفراج عن الجمال .

٢ ــ فى حالة حدوث تكدس للجمال بالمحاجر نتيجة تأخر المندوب فى تقديم موافقته على الإفراج تقوم إدارة الحجر البيطرى بإخطار المندوب بذلك وتفاصيل البيانات الخاصة بالجمال المتكدسة بما فى ذلك اسم التاجر ومن ثم الإفراج عن الجمال التى تم بشأنها إجراءات الحجر البيطرى .

٣ ــ يعمل المندوب السودانى تحت إشراف المستشار الاقتصادى بالسفارة السودانية بالقاهرة .

٤ ــ تقوم شركة النصر للتصدير والاستيراد بدور المستورد المصرى والوكيل من تاجر الجمال السودانى ، وعليها استيفاء كافة الإجراءات اللازمة لاستلام وتحويل قيمة الجمال إلى السودان مقابل مبلغ جنيه واحد و ٥٠٠ مليم (فقط جنيه واحد وخمسمائة مليم مصرى) عن كل جمل ويتم تحصيلها فى المحاجر ، وعليها أن تقوم بتحويل أى مبالغ تتولى استلامها من تجار الجمال خلال فترة أقصاها شهر من تاريخ التوريد وعلى أن تقوم بإرسال صورة من إيصال التوريد لكل تاجر لمكتب المستشار الاقتصادى بسفارة السودان بالقاهرة .

٥ ــ تحدد سعر تحويل الجمل بمبلغ ٣٥٠ جنيهاً مصرياً .

وأكون شاكراً لسيادتكم تفضلكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

وإننى إذ أؤيد ما تقدم لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

تحريراً فى ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الكتاب المتبادل رقم (٣)

السيد الدكتور / فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
ورئيس وفد جهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

أتشرف أن أشير إلى ما سبق الاتفاق عليه بموجب البند (٢) من الكتاب المتبادل رقم (٤) المرفق ببروتوكول التبادل التجارى لعام ١٩٨٠ الموقع بين بلدينا فى ١٩٨٠/١/٢٠ والذى تضمن قيام جهورية السودان الديمقراطية ببذل كافة الجهود لتنشيط صادراتها وتخفيض مدفوعاتها غير المنظورة مع جهورية مصر العربية .

وإنى إذ أعزز ما تقدم ، لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم شكرى وتقديرى .

تحريراً فى ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جهورية السودان الديمقراطية
فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٣)

السيد / فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
ورئيس وفد جهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

تسلمت كتابكم المتبادل رقم (٣) المؤرخ ١٩٨٢/٣/٢٣ والآتى نصه :

أتشرف أن أشير إلى ما سبق الاتفاق عليه بموجب البند (٢) من الكتاب المتبادل رقم (٤) المرفق ببروتوكول التبادل التجارى لعام ١٩٨٠ الموقع بين بلدينا فى ١٩٨٢/١/٢٠ والذى تضمن قيام جهورية السودان الديمقراطية ببذل كافة الجهود لتنشيط صادراتها وتخفيض مدفوعاتها غير المنظورة مع جهورية مصر العربية .

وإنى إذ أعزز ماتقدم ، لأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم شكرى وتقديرى .

تحريراً فى ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جهورية مصر العربية
د. فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الكتاب المتبادل رقم (٤)

السيد الدكتور/ فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

إيماء إلى المحادثات التى دارت بين الوفدين التجاريين لجمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٦ ــ ١٩٨٢/٣/٢٣ .

أرجو أن أشير إلى تقرير اللجنة المشكلة من الجانبين لدراسة الاحتياجات السلعية الفعلية لكل من المديرية الشمالية ومحافظة أسوان والتى توصلت إلى توصيات بتحديد قيم مستهدفة للسلع المتبادلة بينها على النحو التالى :

	القيمة بالجنيه المصرى	
سلع المديرية الشمالية :		
أسماك مملحة	٥٠٠,٠٠٠	
اللوبيا الجافة	١٠٠,٠٠٠	
الترمس	١٠,٠٠٠	
البلح	٧٥٠,٠٠٠	
العرديب	١٠٠,٠٠٠	
الشطة	٢٠,٠٠٠	
حب القرع	٢٠,٠٠٠	
قرون وحوافر	٢٠,٠٠٠	
أعشاب طبية	١٠,٠٠٠	
ذرة	٢٠,٠٠٠	
فول مصرى	٢٠,٠٠٠	
فاصوليا بيضاء	٣٠,٠٠٠	
فسائل النخيل	١٠,٠٠٠	مع مراعاة موافقة الحجر الزراعى .
الكسبرة والشمار والثوم	٥,٠٠٠	
حب البطيخ	١٠٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطة المختصة فى محافظة أسوان توزيع الكمية على تجار الصنف .
لبان	١٠,٠٠٠	
كركديه	٦٥,٠٠٠	
منتجات مصنع كريمة	١٠,٠٠٠	
زيت سمسم	٢٥٠,٠٠٠	
زيت فول	٥٠٠,٠٠٠	
الإجمالى	٢,٥٥٠,٠٠٠	

سلع منطقة أسوان :

منتجات زجاجية	٤٠,٠٠٠	
عـــدس	٢٥٠,٠٠٠	من الإنتاج المحلى .
مربة وفواكه معلبة	٥٠,٠٠٠	
خضر وفواكه طازجة	٢٠,٠٠٠	
أدوات صحية	٧٥,٠٠٠	
مواسير مياه	٥٠,٠٠٠	
أدوات كهربائية	٢٠,٠٠٠	

منتجات صناعية :

(أ) أحذيـــة	١٥٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
(ب) أخــــرى	٢٥٠,٠٠٠	
أدوات معمارية	٣٠,٠٠٠	
أدوات منزلية	٣٠,٠٠٠	
ألومنيوم ملمع وملون	١٠٠,٠٠٠	
حبال ودوبارة	٢٠,٠٠٠	
أكلمة وأبسطة	٢٠,٠٠٠	
أدوات مكتبية ومدرسية	٥٠,٠٠٠	
ملابس جاهزة	٤٠,٠٠٠	
أقـمشـــة	١٠٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
مواد بناء	٥٠,٠٠٠	
عسل أسود	٥٠,٠٠٠	فى حالة توفر فائض .
منتجات ألبان	٥٠,٠٠٠	فى حالة توفر فائض .
صابون تواليت	٣٠,٠٠٠	
حلويات جافة	٣٠,٠٠٠	
كبريت إشعال	١٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
صفائح فارغة	٦٠,٠٠٠	
مـلـــح	١٥,٠٠٠	
سماد يوريا	١,٠٠٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
الإجـمـالــــى	٢,٥٥٠,٠٠٠	

برجاء تأييد الموافقة على إجراء المبادلات بين المنطقتين فى حدود هذه الحصص خلال عام ١٩٨٢ .

تحريراً فى ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
فاروق إبراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٤)

السيد / فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

تسلمت بمزيد الشكر كتابكم المؤرخ ١٩٨٢/٣/٢٣ والذى نصه :

إيماء إلى المحادثات التى دارت بين الوفدين التجاريين لجمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٩ ــ ١٩٨٢/٣/٢٣ .

أرجو أن أشير إلى تقرير اللجنة المشكلة من الجانبين لدراسة الاحتياجات السلعية الفعلية لكل من المديرية الشمالية ومحافظة أسوان والتى توصلت إلى توصيات بتحديد قيم مستهدفة للسلع المتبادلة بينهما على النحو التالى :

القيمة بالجنيه المصرى

سلع المديرية الشمالية :

أسماك مملحة	٥٠٠,٠٠٠	
اللوبيا الجافة	١٠٠,٠٠٠	
الترمس	١٠,٠٠٠	
البلــح	٧٥٠,٠٠٠	
العرديــب	١٠٠,٠٠٠	
الشطـــة	٢٠,٠٠٠	
حب القرع	٢٠,٠٠٠	
قرون وحوافر	٢٠,٠٠٠	
أعشاب طبية	١٠,٠٠٠	
ذرة	٢٠,٠٠٠	
فول مصرى	٢٠,٠٠٠	
فاصوليا بيضاء	٣٠,٠٠٠	
فسائل النخيل	١٠,٠٠٠	مع مراعاة موافقة الحجر الزراعى .

الكسبرة والشمار والثوم	٥,٠٠٠	
حب البطيخ	١٠٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطة المختصة في محافظة أسوان توزيع الكمية على تجار الصنف .
لبـــان	١٠,٠٠٠	
كركديـه	٦٥,٠٠٠	
منتجات مصنع كريمة	١٠,٠٠٠	
زيت سمسم	٢٥٠,٠٠٠	
زيت فول	٥٠٠,٠٠٠	
الإجمالـي	٢,٥٥٠,٠٠٠	

سلع منطقة أسوان :

منتجات زجاجية	٤٠,٠٠٠	
عـــدس	٢٥٠,٠٠٠	من الإنتاج المحلى .
مربة وفواكه معلبة	٥٠,٠٠٠	
خضر وفواكه طازجة	٢٠,٠٠٠	
أدوات صحية	٧٥,٠٠٠	
مواسير مياه	٥٠,٠٠٠	
أدوات كهربائية	٢٠,٠٠٠	

منتجات صناعية :

(أ) أحذيـة	١٥٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
(ب) أخـــرى	٢٥٠,٠٠٠	
أدوات معمارية	٣٠,٠٠٠	
أدوات منزلية	٣٠,٠٠٠	
ألومنيوم ملمع وملون	١٠٠,٠٠٠	
حبال ودوبارة	٢٠,٠٠٠	
أكلمة وأبسطة	٢٠,٠٠٠	
أدوات مكتبية ومدرسية	٥٠,٠٠٠	
ملابس جاهزة	٤٠,٠٠٠	
أقمشـة	١٠٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
مواد بناء	٥٠,٠٠٠	
عسل أسود	٥٠,٠٠٠	في حالة توفر فائض .

منتجات ألبان	١٠,٠٠٠	فى حالة توفر فائض .
صابون تواليت	٣٠,٠٠٠	
حلويات جافة	٣٠,٠٠٠	
كبريت إشعال	١٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
صفائح فارغة	٦٠,٠٠٠	
ملـــح	١٥,٠٠٠	
سماد يوريا	١,٠٠٠,٠٠٠	على أن تتولى السلطات السودانية المختصة بالمنطقة توزيع الصنف .
الإجمـالـــى	٢,٥٥٠,٠٠٠	

برجاء تأييد الموافقة على إجراء المبادلات بين المنطقتين فى حدود هذه الحصص خلال عام ١٩٨٢ .
وإنى إذ أؤيد ما تقدم أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن عظيم تقديرى .

تحريراً فى ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

الكتاب المتبادل رقم (٥)

السيد الدكتور / فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

إشارة إلى الكتاب المتبادل رقم (٧) الملحق ببروتوكول التبادل التجارى الموقع بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٠ والذى تم بموجبه الاتفاق على التوصية لدى اللجنة الوزارية العليا المشتركة للنظر فى تأجيل الاتفاق على إلغاء ترتيبات الدفع بين البلدين اعتباراً من ١٩٨٠/١٢/٣١ .

ونظراً لعدم انعقاد اللجنة الوزارية العليا المشتركة للنظر فى هذه التوصية ، وإزاء الأوضاع الاقتصادية الراهنة التى تشير إلى ضرورة استمرار العمل بترتيبات الدفع الثنائية فالرجاء التكرم بالموافقة على استمرار ترتيبات الدفع بين البلدين لعام ١٩٨٢ لحين اجتماع اللجنة الوزارية العليا المشتركة لإقرار ذلك .

وأكون شاكراً لو تكرمتم سيادتكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن خالص شكرى وتقديرى .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٥)

السيد / فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

تلقيت بمزيد الشكر كتابكم المؤرخ ١٩٨٢/٣/٢٣ والذى نصه :

إشارة إلى الكتاب المتبادل رقم (٧) الملحق ببروتوكول التبادل التجارى الموقع بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٠ والذى تم بموجبه الاتفاق على التوصية لدى اللجنة الوزارية العليا المشتركة للنظر فى تأجيل الاتفاق على إلغاء ترتيبات الدفع بين البلدين اعتباراً من ١٩٨٠/١٢/٣١ .

ونظراً لعدم انعقاد اللجنة الوزارية العليا المشتركة للنظر فى التوصية وإزاء الأوضاع الاقتصادية الراهنة التى تشير إلى ضرورة استمرار العمل بترتيبات الدفع الثنائية .

فالرجاء التكرم بالموافقة على استمرار ترتيبات الدفع بين البلدين لعام ١٩٨٢ لحين اجتماع اللجنة الوزارية العليا المشتركة لإقرار ذلك .

وأكون شاكراً لو تكرمتم سيادتكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لسيادتكم عن خالص شكرى وتقديرى .

يسرنى أن أؤيد ما تقدم وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

تحريراً فى ١٩٨٢/٣/٢٣ .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

كتاب متبادل رقم (٦)

السيد الدكتور / فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
ورئيس وفد جمهورية مصر العربية

تحية طيبة .. وبعد ،

إشارة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادى بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية المؤرخة ١٩٦٨/١١/١٤ والبروتوكول الملحق بها والمحرر فى نفس التاريخ ، ونظراً لأن أجل التسهيلات الائتمانية التى تقدمها حكومة جمهورية مصر العربية انتهى فى ١٩٨١/١١/١٤ ، أرجو التكرم بمد أجل التسهيلات لمدة سنة أخرى قابلة للزيادة وذلك ابتداء من ١٩٨١/١١/١٥ لتغطية التعاقدات المبرمة بين هيئة توفير المياه الريفية والشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية « ريجوا » .

وأكون شاكراً لو تكرمتم سيادتكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم عظيم شكرى وتقديرى .

رئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية
فاروق ابراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين

رد الكتاب المتبادل رقم (٦)

السيد / فاروق إبراهيم المقبول
وزير التعاون والتجارة والتموين
ورئيس وفد جمهورية السودان الديمقراطية

تحية طيبة .. وبعد ،

تسلمت كتابكم المتبادل رقم (٦) المؤرخ فى ١٩٨٢/٣/٢٣ والذى نصه :

إشارة إلى اتفاقية التعاون الاقتصادى بين جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية مصر العربية المؤرخة ١٩٦٨/١١/١٤ والبروتوكول الملحق بها والمحرر فى نفس التاريخ .

ونظراً لأن أجل التسهيلات الأئتمانية التى تقدمها حكومة جمهورية مصر العربية انتهى فى ١٩٨١/١١/١٤ ، أرجو التكرم بمد أجل التسهيلات لمدة سنة أخرى قابلة للزيادة وذلك ابتداء من ١٩٨١/١١/١٥ لتغطية التعاقدات المبرمة بين هيئة المياه الريفية والشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية « ريجوا » .

وأكون شاكراً لو تكرمتم سيادتكم بتأييد ما تقدم .

وأنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم عظيم شكرى وتقديرى .

يسرنى أن أؤيد ما تقدم وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن عظيم تقديرى .

رئيس وفد جمهورية مصر العربية
د . فؤاد هاشم عوض
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

[١٣] اتفاق تعاون فنى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال
(٢١ فبراير ١٩٨٣)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية السنغال إذ تأخذان فى الاعتبار روابط التضامن والآخاء التقليدية التى تجمع بينها ، ورغبة منها فى تدعيم وتعميق وتوسيع نطاق التعاون بين البلدين ، وإذ تعربان عن تمسكهما الشديد بأهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة وبالروابط التى تجمع بينها داخل منظمة الوحدة الإفريقية .

قررتا عقد اتفاق التعاون الفنى الحالى بخصوص الخبراء ووافقتا على الأحكام التالية :

الباب الأول
أساليب التعاون الذى تقدمه الأطراف المتعاقدة

مـادة (١)

تتعهد الحكومتان بأن تقوم كل منها بإبلاغ الحكومة الأخرى باحتياجاتها من الخبراء كل عام وبالطريق الدبلوماسى ، مع توضيح التخصصات والمؤهلات المطلوبة .

مـادة (٢)

تكون الترشيحات المحتملة للخبراء خاضعة لموافقة الأطراف المتعاقدة .

مـادة (٣)

بالنسبة للمدرسين ، تتقدم الدولة المستفيدة بعرض احتياجاتها منهم قبل نهاية شهر فبراير ، ويتعهد الطرف الآخر بتقديم الترشيحات والملفات المتعلقة بهذه الترشيحات قبل أول مايو ، ويتم إبلاغ قائمة بأسماء المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار من جانب الدولة المستخدمة فى موعد أقصاه أول يونيو ، يوقع المرشحون الذين يقع عليهم الاختيار بصورة نهائية ، عقد عمل تدريس خلال شهر يونيو.

مـادة (٤)

يتم تعيين الخبراء من جانب السلطات المختصة فى البلد الأصل لمدة عامين قابلة للتجديد تحسب اعتباراً من تاريخ سفرهم إلى الدولة المستفيدة .

---

* هذا الاتفاق نموذج لإتفاقات مماثلة تم إبرامها بين جمهورية مصر العربية (الصندوق المصرى للتعاون الفنى لإفريقيا) واثنتين وثلاثين دولة إفريقية هى : بوروندى ـ تنزانيا ـ كينيا ـ زامبيا ـ غينيا ـ سيراليون ـ أنجولا ـ الرأس الأخضر ـ فولتا العليا ـ جزر القمر ـ ليبريا ـ الجابون ـ الكونغو ـ أفريقيا الوسطى ـ مالى ـ زيمبابوى ـ رواندا ـ مالاوى ـ بتسوانا ـ السنغال ـ ساحل العاج ـ ساوتومى وبرنسيب ـ غينيا بيساو ـ زائير ـ سيشيل ـ غينيا الاستوائية ـ موريشيوس ـ غانا ـ موزمبيق ـ مدغشقر ـ بنين .

مــادة (٥)

عند انتهاء المدة المحددة فى المادة (٤) ، وفى حالة عدم التجديد ، يتم إنهاء عمل الخبراء بحكم القانون .

مــادة (٦)

تحتفظ حكومة كل من جمهورية السنغال وحكومة جمهورية مصر العربية بحق إنهاء عمل أى خبير قبل انتهاء العقد .

غير أن إعادة الخبير إلى دولته أو استدعائه لا يجوز أن يتم إلا بعد إخطار سابق لحكومة السنغال أو مصر والشخص المعنى فى نفس الوقت بمدة ثلاثة أشهر على الأقل .

إلا أنه ، إذا رأت إحدى الحكومتان أن استمرار الشخص المعنى فى عمله قد يشكل إضراراً خطيراً ، فيجوز لها ، تجاوز ضرورة الالتزام بالإخطار المسبق ، وفى هذه الحالة ، يجب أن يكون القرار مسبباً و يبلغ فوراً لسلطات إحدى الدولتين ، إن إعادة الخبير هذه إلى دولته لا تشكل عقبة أمام تعيين بديل له .

فى كافة الحالات التى يتم فيها إعادة الخبير إلى دولته أو استدعائه قبل الموعد الطبيعى للعقد ، تتحمل الحكومة التى تتخذ القرار كافة النفقات المترتبة على عودة الخبير.

مــادة (٧)

فى حالة إصابة الخبير بمرض خطير يتم إثباته شرعاً ، فإن نفقات الترحيل الصحى أو إعادة المصاب إلى وطنه تكون على عاتق الدولة المضيفة .

مــادة (٨)

إذا اتجهت نية الدولة المضيفة إلى تجديد عقد الخبير عقب انتهاء مدة العقد ، فإنها تخطر حكومة الدولة الأصل والخبير ذاته قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل ، وعلى الخبير أن يبعث برده قبل إنتهاء العقد بشهرين على الأقل إلى الحكومة المضيفة ، ويجوز تجديد المدة لفترة أخرى تقل عن عامين .

الباب الثانى
الالتزامات المتبادلة بين الحكومات والخبراء

مادة (٩)

تخطر كل حكومة الأخرى بأى عملية نقل خبراء ينص عليها هذا الاتفاق .

ترسل تقاريرها ملاحظات مؤيدة حول الطريقة التى يمارس بها كل معار عمله ، إلى حكومة البلد الأصل مرة كل عام .

مادة (١٠)

تمتنع الحكومتان عن فرض أية أنشطة أو أعمال ظاهرة تحمل طابعاً مخالفاً لطبيعة عمل الأفراد المذكورين فى هذا الاتفاق .

تتكفل حكومة الدول المضيفة بتقديم العون والحماية للأشخاص الذين يوضعون تحت تصرفها .

يلتزم الخبراء الموضوعون تحت تصرف إحدى الحكومتين بالمحافظة على سر المهنة بالنسبة لكل ما يتعلق بالوقائع أو المعلومات التى تصل إليهم أثناء تأدية مهامهم .

يجب عليهم الإمتناع عن أى عمل من شأنه أن يعرض أياً من حكومة جمهورية السنغال أو حكومة جمهورية مصر العربية للخطر.

لا يجوز له أن يمارس خارج إطار وظيفته أي نشاط مهنى أو نشاط يدر أى ربح خلاف عمله الأصلى .

مادة (١١)

يقوم الخبير فوراً بإبلاغ السلطة المستفيدة التى تخطر الدولة الأصل عن أى نشاط يدر ربحاً يمارسه المصاحب . ويجوز لأى سلطة من السلطتين أن تطلب وضع حد للنشاط الذى يمارسه هذا الشخص إذا كان من شأنه أن يؤثر على حسن تأدية العمل الذى يقوم به الخبير.

إن الفقرة السابقة من هذه المادة لا تستبعد احتمال التعاقد مع الشخص المصاحب .

مادة (١٢)

يخضع الخبير لنفس قواعد ساعات العمل الأسبوعية و يتمتع بنفس الأجازات التى يحصل عليها أمثاله من ذوى المؤهلات المشابهة فى البد المضيف .

غير أنه يجوز منح تصريح استثنائى بالتغيب للخبير فى حالة وقوع أحداث عائلية تبرر تغيبه ، بشرط الإلتزام بالقوانين التشريعية والتنظيمية المعمول بها فى الدولة المضيفة .

يتم مكافأة ساعات العمل الإضافية التى يطالب بها الموظف إذا اقتضى الأمر، وبنفس الشروط التى تطبق على أمثاله فى البلد المضيف .

مادة (١٣)

يتكفل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا بمرتبات الخبراء .

مادة (١٤)

تحسب المعاشات المستحقة للخبراء طبقاً للقوانين المعمول بها فى الدولة الأصل .

مادة (١٥)

يتكفل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا بحصة صاحب العمل طبقاً للقواعد والأحكام الخاصة بالصندوق .

يخضع نصيب الخبير للضرائب المخصصة لحكومة الدولة الأصل فى نهاية كل عام .

« يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا نفقات السفر ذهاباً وإياباً لكل خبير وأفراد أسرته مرة كل عامين » .

كما يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا أيضاً مصاريف نقل أمتعة الخبير وأفراد أسرته بحد أقصى :
ــ طريق الجو: ١٠ كيلوجرام إضافية لكل فرد .
ــ طريق البحر والبر: ٢٠٠ كيلو للموظف ــ ١٠٠ كيلو للمصاحب ــ ٥٠ كيلو لكل طفل معال .

مادة (١٦)

يتمتع الخبراء وأفراد أسرهم بالرعاية الطبية بنفس القدر وبنفس الشروط الممنوحة للموظفين التابعين للدولة المستفيدة ومن المستوى المعادل .

كما يتمتعون بنفس المعاملة فى مجال الضمان الاجتماعى و بنفس الشروط الممنوحة لأمثالهم فى الدولة المضيفة .

مادة (١٧)

توفر حكومة الدولة المستفيدة مجاناً المسكن المناسب للخبير فور وصوله إلى السنغال أو إلى مصر .

و يكون هذا المسكن معداً ومؤثثاً وفقاً للدرجة التى يشغلها الخبير طبقاً للعرف المتبع فى الدولة المضيفة .

مادة (١٨)

تتكفل الحكومة المضيفة كذلك بـ :
(أ) مصاريف انتقال الخبير والأشخاص التابعين له وأمتعته من لحظة دخوله البلد إلى لحظة خروجه منها .
(ب) مصاريف انتقال الموظف بمفرده ، عندما يقوم بمهام أثناء تأدية وظيفته وتحسب بدلات الانتقال على أساس النسبة الممنوحة للموظفين من الدرجة المعادلة للعاملين لدى الطرف المستفيد .

مادة (١٩)

تمنح كل حكومة الخبير وأفراد أسرته ، الاعفاء من رسوم وجمارك الاستيراد على أمتعته الشخصية والأساس ، لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ دخوله البلاد للإقامة بها لأول مرة وذلك بنفس الشروط المحددة فى القوانين السارية فى البلد المستفيد .

مادة (٢٠)

يخضع نصيب الخبير من المرتب الذى تتحمله البلد الأصل للضرائب والرسوم السارية فى هذا البلد .

مادة (٢١)

يجوز لكل خبير أن يستورد بإعفاد مؤقت ، سيارة لكل أسرة للاستعمال الشخصى .

مادة (٢٢)

إذا حصل الخبير خلال ١٢ شهراً متتالية على أجازات مرضية قصيرة لمدة ٦ أشهر ولم يستطع العودة إلى عمله عقب انتهاء آخر أجازة ، يعفى من وظيفته و يكون تحت تصرف البلد الأصل .

إذا كان الخبير الذى أصيب بمرض استمر مدة طويلة ، لم يعد لديه القدرة على استئناف عمله بعد ستة أشهر ، يعفى من وظيفته و يكون تحت تصرف البلد الأصل .

فى كلتا الحالتين لا يكون الاخطار المسبق إجبارياً و يستمر الخبير خلال هذه الفترة فى التمتع بمرتبه الكامل .

مادة (٢٣)

فى حالة وفاة الخبير ، تتحمل الدولة المضيفة نقل الجثمان وإعادة أسرته إلى بلدها ، غير أنه فى حالة وفاة أحد أعضاء أسرة الخبير يتم نقل الجثمان فقط .

مادة (٢٤)

يستحق الورثة الشرعيون لكل خبير فى حالة وفاته ، أياً كان المصدر أو الزمان أو المكان ، الحصول على مبلغ تتحدد قيمته طبقاً للأحكام المعمول بها فى الدولة المضيفة .

أحكام ختامية

مادة (٢٥)

يجوز تعديل هذا الاتفاق بالاتفاق المشترك بين الطرفين عن طريق تبادل الخطابات .

ــ أبرم هذا الاتفاق لمدة عامين قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يطلب إنهاءه أحد الطرفين .

ــ يجب أن تبلغ الرغبة فى إنهاء هذا الاتفاق بالطرق الدبلوماسية إلى الطرف الآخر قبل إنهائه بستة أشهر على الأقل .

مادة (٢٦)

فى حالة إنهاء الاتفاق ، تستمر العقود التى تم توقيعها مع الخبراء سارية المفعول فى ظل أحكام هذا الاتفاق إلى أن تنتهى مدتها .

مادة (٢٧)

يصبح هذا الاتفاق نافذاً بعد إتمام الإجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة .

داكار فى ٢١ فبراير ١٩٨٣ .

عن حكومة جمهورية السنغال
مامادو تورى
وزير الخطة والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
سعد أبو الخير
سفير جمهورية مصر العربية
فى السنغال

[١٤] اتفاق تجارة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أنجولا الشعبية
(٦ يوليو ١٩٨٣)

إن حكومة جمهورية أنجولا الشعبية وحكومة جمهورية مصر العربية رغبة منهما فى تعزيز وتنمية العلاقات التجارية بين الدولتين على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة .

مادة (١)

١ ـ يمنح الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فى علاقاتهما التجارية .
٢ ـ لا تطبق أحكام نص الفقرة ١ على الآتى :
ـ المزايا والتسهيلات الممنوحة أو التى قد تمنح من إحدى الدولتين إلى الدول المجاورة .
ـ المزايا والتسهيلات الناتجة من العضوية فى اتحاد جمركى أو مناطق تجارة حرة ، أو مناطق تفضيلية للطرفين المتعاقدين أو التى يمكن أن يصبح أى منهما عضواً فيها .

مادة (٢)

يتم تبادل البضائع والسلع بين الدولتين بالتنسيق مع أحكام الاتفاق الحالى وطبقاً للقوانين والنظم السارية فى كل من الدولتين .

مادة (٣)

يتم تبادل البضائع والسلع بين جمهورية أنجولا الشعبية وجمهورية مصر العربية على أساس القائمة (أ) والقائمة (ب) الملحقتان بهذا الاتفاق واللتان تكونان جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

ـ تبين القائمة (أ) البضائع والسلع التى يمكن تصديرها إلى مصر.

ـ تبين القائمة (ب) البضائع والسلع التى يمكن تصديرها لأنجولا .

وتعتبر القائمتان المشار إليهما قائمتان استرشاديتان وليست محددة .

مادة (٤)

١ ـ لكل طرف من الطرفين المتعاقدين الحق فى أن يجعل استيراد بضائع وسلع معينة خاضعاً للحصول على شهادة منشأ يتم اصدارها بواسطة مؤسسة مرخص لها باستصدار مثل هذه الشهادة من حكومة دولة المنشأ .

٢ ـ دولة المنشأ هى الدولة التى يتم فيها إنتاج وتصنيع البضائع والسلع أو هى التى تكون قد تمت فيها المراحل النهائية للعمليات الرئيسية الصناعية المتعاقبة للسلع والبضائع المنتجة . وفى حالة المنتجات الزراعية غير المعاملة بسلسلة العمليات المتعاقبة تكون هى البلد التى يتم فيها عملياً إنتاج مثل هذه السلع .

مادة (٥)

تتم كافة العمليات التجارية طبقاً لشروط الاتفاق الحالى على أساس التعاقدات التى تبرم بين الجهات المرخص لها فى كل من الدولتين بممارسة عمليات التجارة الخارجية .

مادة (٦)

يتعهد الطرفان المتعاقدان على أن يتم تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدولتين بموجب هذا الاتفاق على أساس أسعار السوق العالمى التنافسية أى أسعار السلع المقابلة لها فى الأسواق العالمية الرئيسية .

مادة (٧)

تتم جميع المدفوعات بين الطرفين المتعاقدين والناتجة عن تنفيذ هذا الاتفاق بأية عملة قابلة للتحويل ، بما يتفق مع أحكام القوانين ولوائح الرقابة على الصرف السارية أو التى قد تصبح سارية فى كل دولة خلال فترة سريان هذا الاتفاق .

مادة (٨)

مع الأخذ فى الاعتبار نصوص المادة الأولى ، وحتى يمكن تسهيل حركة البضائع والسلع التجارية العابرة داخل أراضى أى منها إلى أراضى الدولة الأخرى ، فالطرفان المتعاقدان يوافقان على ما يأتى طبقاً للقوانين واللوائح السارية فى كل منها :

ــ على أساس المعاملة بالمثل تمنح كل دولة الدولة الأخرى تسهيلات عبور للبضائع والسلع التى منشؤها دولة ثالثة والمنقولة عن طريق أراضى أحد الطرفين المتعاقدين .

مادة (٩)

يضمن كل من الطرفين المتعاقدين بأن البضائع والسلع المستوردة عن طريق أى منها لا يعاد تصديرها دون موافقة مسبقة من السلطات المختصة بالتصدير فى بلد المنشأ .

مادة (١٠)

يوافق الطرفان المتعاقدان على اتخاذ الخطوات الضرورية لترويج وتنمية العلاقات بين الدولتين بما فيها منح تسهيلات لإقامة المعارض والأسواق وإقامة تمثيل تجارى بواسطة أى من الدولتين وذلك طبقاً للقوانين واللوائح السارية فى كل منها .

مادة (١١)

١ ــ لتحقيق فاعلية تنفيذ هذا الاتفاق ، توافق الأطراف المتعاقدة على إنشاء لجنة مشتركة تتكون من ممثلين من الدولتين .

٢ ــ تجتمع هذه اللجنة بناء على طلب أى من الطرفين المتعاقدين فى تواريخ مناسبة لكل منها ، فى لواندا والقاهرة بالتناوب .

مادة (١٢)

جميع أوجه الخلاف أو النزاع التى قد تنشأ عن تطبيق أو تفسير هذا الاتفاق أو أى ترتيب كتابى يتم فيا بعد تكون

التسوية عن طريق إجراء مفاوضات بين الطرفين . وفى حالة استحالة التوصل إلى حل بهذه الوسيلة يتم اللجوء إلى التحكيم المتفق عليه بالتناوب بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (١٣)

١ ــ يسرى هذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ تبادل المذكرات التى تؤكد أنه قد تم التصديق عليه طبقاً للإجراءات الدستورية للأطراف المتعاقدة ، ويظل صالحاً للعمل به لمدة عامين من تاريخ بدء سريانه ، ويتجدد هذا الاتفاق تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يخطر أى من الطرفين كتابة بإنهائه قبل ستة شهور من تاريخ انتهاء العمل به .

٢ ــ عند انتهاء العمل بالاتفاق الحالى تسرى أحكامه على كافة التعاقدات التى تمت خلال مدة سريانه وكذا التعاقدات التى قد تتم حتى تاريخ انتهاء العمل به .

٣ ــ يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين إعادة النظر فى هذا الاتفاق ، ويتم ذلك بتقديم اخطار كتابى إلى لطرف الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية المعتادة ، وفى حالة أية تعديلات تطرأ على الاتفاق الحالى فإنه يبدأ لعمل بها عن طريق تبادل المذكرات فى هذا الشأن بما يتفق مع الإجراءات الواردة فى الفقرة الأولى من هذه المادة .

حرر ووقع فى ستة يوليو ١٩٨٣ ، من نسختين أصليتين كل منها باللغة البرتغالية وباللغة الإنجليزية ولكل منها حجية متساوية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية أنجولا الشعبية
توقيع	توقيع
د . بطرس بطرس غالى	اسماعيل جاسبار مارتينز

القائمة (أ)
البضائع والسلع الخاصة بجمهورية أنجولا الشعبية والتى يجوز تصديرها إلى جمهورية مصر العربية

ــ البن ــ الخشب ــ خشب أبلكاش ــ أسماك ــ حبال وألياف سيزال ــ كوارتز (بلور صخرى) ــ سيزال ــ جرانيت GRANITE ــ بترول ومنتجات بترول .

القائمة (ب)
البضائع والسلع الخاصة بجمهورية مصر العربية والتى يمكن تصديرها إلى جمهورية أنجولا الشعبية

ــ فوسفات كالسيوم طبيعى ــ قطن ، غزل قطن ، منسوجات قطنية ــ قطن طبى ــ أسمدة ــ مستحضرات صيدلية للاستخدام الآدمى والاستخدام البيطرى ــ منتجات كيماوية ــ زيوت للتجميل ــ زيوت ضرورية

وعطرية ــ جليسرول محلول البقلي (يستعمل فى الغسيل وصنع الصابون) ــ مبيدات حشرية ــ أدوات مائدة ــ مضخات ورشاشات ــ مواد بناء ــ منتجات معدنية ــ أسمنت أبيض وملون ــ سلع هندسية ــ أحذية ومنتجات جلدية ــ إطارات خارجية وداخلية ــ أواني زجاجية للمائدة وللاستعمالات الصحية ــ مشروبات روحية ونبيذ ــ منتجات زراعية الموالح ، البصل ، الثوم ، الأرز ــ أدوات زراعية ــ مواقد بوتاجاز ــ منتجات بترولية ــ بترول .

[١٥] برنامج تنفيذى لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية للأعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤

(٥ أغسطس ١٩٨٣)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الكونغو الشعبية رغبة منها فى تدعيم أواصر الصداقة بين شعبيها وتنمية العلاقات الثقافية والعلمية والفنية بين بلديها وتطبيقاً لاتفاق التعاون الثقافى والفنى الموقع بين البلدين فى ١٩٧٦/٤/١٣ قررتا عقد هذا البرنامج لأعوام ١٩٨٤/٨٣/٨٢ .

أولاً ــ التعليم والعلوم :

مادة (١)

يشجع الطرفان الاتصال المباشر بين جميع الجامعات والمعاهد العليا فى كل من البلدين للتعاون فى المجالات العلمية المختلفة ولعقد اتفاقات خاصة

مادة (٢)

يتبادل الطرفان زيارة عدد من ٣ ــ ٥ من أساتذة الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى البلدين لمدة يتم الاتفاق عليها حالة الاقتضاء لإلقاء المحاضرات والمشاركة فى الندوات والمؤتمرات العلمية التى تعقد فى كلا البلدين للتعرف على الوسائل والطرق المستخدمة فى التعليم العالى .

مادة (٣)

يتبادل الجانبان البرامج والمناهج الدراسية التى تدرس فى المؤسسات الدراسية والجامعات والمعاهد العليا بغرض عقد اتفاق خاص بمعادلة الشهادات والدبلومات والدرجات العلمية فى كل من البلدين .

مادة (٤)

يقدم الجانب المصرى سنوياً منحاً على النحو التالى :
(أ) ٢ (منحتان) جامعيتان مدة كل منها عام قابل للتجديد تبعاً للتقدم بالدراسة .

(ب) ٥ (خمس) منح أزهرية مدة كل منها عام قابل للتجديد .
(جـ) ٨ (ثمانى) منح زراعية مدة كل منها ٣ أشهر بالمركز الدولى للزراعة بالقاهرة .

تطبق الشروط العامة والمالية والخاصة بكل جهة ومؤسسة على هذه المنح .

مادة (٥)

يقدم كل من الطرفين بناء على طلب الطرف الآخر المطبوعات والوثائق العلمية وكذلك قوائم الوسائل التعليمية المنتجة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية تمهيداً لتبادل عينات منها على سبيل الإهداء .

مادة (٦)

يتبادل الطرفان النصوص التاريخية والجغرافية والواردة فى المراجع الدراسية للتأكد من مطابقتها للواقع . ويعمل كل من الطرفين على أن تتضمن برامجه المدرسية قدراً كافياً من المعلومات وذلك لتمكين الشباب من التعرف على بلد الطرف الآخر.

مادة (٧)

يتبادل الجانبان بصفة منتظمة المعلومات والأبحاث التربوية كما يتبادلان الخطط الدراسية ونماذج من الأشغال اليدوية والمواد التعليمية .. ويقدم الجانب المصرى بناء على طلب الجانب الكونغولى نماذج من مراجع اللغة العربية الحديثة لاستخدامها فى مدارس الكونغوبرازفيل .

مادة (٨)

تبدى وزارة التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية استعدادها فى حدود إمكانياتها وبناء على طلب جمهورية الكونغو لإيفاد مدرسين ويتفق على التفاصيل فيما بعد بين الجهات المعنية بكل من البلدين .

مادة (٩)

يتبادل الطرفان زيارات الوفود العلمية بين أكاديمية البحث العلمى بجمهورية مصر العربية ووزارة الثقافة والآداب والبحث العلمى بجمهورية الكونغو الشعبية .

ثانياً ــ الثقافة والإعلام والشباب :

مادة (١٠)

يتبادل الطرفان الفرق الفنية والفلكورية ويتم الاتفاق على التفاصيل بين الجهات المعنية فى كل من البلدين بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١١)

ترحب جمهورية مصر العربية باشتراك الكونغوبرازافيل فى المعرض الدولى للكتاب الذى يقام سنوياً بالقاهرة .

مادة (١٢)

يشجع الطرفان تبادل الأفلام التسجيلية التى تعكس التقدم فى المجالات المختلفة فى كل من البلدين .

مادة (١٣)

يتبادل الطرفان برامج الإذاعة والتليفزيون التى تعكس المظاهر الثقافية والاجتماعية والعلمية فى كل من البلدين .

مادة (١٤)

يعمل الطرفان على تنمية التعاون فى مجال الإذاعة والتليفزيون ويتبادلان لذلك البرامج الإذاعية والتليفزيونية والخاصة بالأعياد القومية والأحداث الهامة التى تهم حياة الشعبين فى كل من البلدين .

مادة (١٥)

يشجع الطرفان التعاون بين وكالتى الأنباء الوطنية فى كل من البلدين وأن يتم الاتصال المباشر بين الوكالتين لتحقيق هذا التعاون .

مادة (١٦)

يعمل الطرفان على تنمية التعاون والاتصالات بين الهيئات الشبابية وتبادل الفرق الرياضية فى كل من البلدين .

ثالثاً ـــ الصحة :

مادة (١٧)

يتعاون الجانبان فى مجال التخطيط الصحى ويتبادلان فى هذا الصدد الخبرة والخبراء . يقدم الجانب المصرى بناء على طلب جهورية الكونغو الشعبية خبيراً أو عدداً من الخبراء فى التخطيط الصحى لمدة أسبوعين للبحث والدراسة مع المختصين والمسئولين عن هذه المجالات لدى الطرف الآخر.

مادة (١٨)

يتعاون الجانبان فى مجال طب المناطق الحارة ويشجعان الاتصال المباشر بين معهد طب المناطق الحارة فى القاهرة وبين المعاهد المناظرة له لدى الطرف الآخر. كما يشجعان الأبحاث المشتركة بين المعاهد المتخصصة فى كل من البلدين .

مادة (١٩)

تقدم جمهورية مصر العربية فى حدود إمكانياتها لجمهورية الكونغو الشعبية ما تحتاج إليه من أطباء وفنيين بالأعداد والتخصصات والشروط التى يتفق عليها الطرفين بالطرق الدبلوماسية .

مادة (٢٠)

يتعاون الجانبان فى مجال الأدوية والمستلزمات الطبية والمستحضرات الحيوية والأمصال ويتبادلان زيارات الخبراء أو المسئولين فى هذه المجالات سنوياً للتعرف على الإمكانات المتاحة لدى الجانب الآخر بحثاً وإنتاجاً وتسويقاً فى هذه المجالات ويتفق الطرفان على الشروط الخاصة بهذه الزيارات .

رابعاً ــ الأحكام العامة والشروط المالية :

مادة (٢١)

يتبادل الطرفان المطبوعات والنشرات والدوريات والوثائق العلمية والمطبوعات الأخرى والكتب المتعلقة بالمجالات الواردة فى هذا البرنامج .

مادة (٢٢)

يمكن لكل من الطرفين إذا اقتضى الأمر إنشاء شروط أخرى على هذا البرنامج فى مجالات التعليم والثقافة والعلوم وذلك بالاتفاق بينهما .

مادة (٢٣)

الشروط المالية الخاصة بتبادل الأفراد والوفود :

(أ) يتحمل الطرف المرسل تكاليف السفر فى الذهاب والعودة .

(ب) يتحمل الطرف المستقبل ما يلى :

ــ تكاليف الإقامة الكاملة فى الفنادق المناسبة .

ــ تكاليف الانتقالات الداخلية المتعلقة بالمناسبة .

مادة (٢٤)

يعمل بهذا البرنامج من تاريخ التوقيع وحتى ديسمبر ١٩٨٤ ، و يعمل به بعد ذلك مؤقتا حتى توقيع البرنامج الجديد .

يجتمع الطرفان قبل انتهاء البرنامج الحالى لعقد البرنامج الجديد .

حرر فى برازافيل بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٨٣ من أصلين باللغتين الفرنسية والعربية ولكل منها نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور / بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية
إيمى أمانويل يوكا
وزير التعاون

[١٦] اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر
(ديسمبر ١٩٨٣)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية النيجر انطلاقاً من العلاقات الراسخة التى تربط بين الدولتين ، ورغبة منها فى دعم روابطها فى شتى المجالات وبصفة خاصة مجالات التعاون الاقتصادى والثقافى والعلمى والفنى ، اتفقتا على ما يلى :

المادة الأولى

اتفق الطرفان المتعاقدان بموجب هذا الاتفاق على إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين مصر والنيجر يطلق عليها « اللجنة العليا » .

المادة الثانية

تتشكل اللجنة العليا من وزراء الخارجية والتعاون أو وزراء آخرين يعاونهم الخبراء .

المادة الثالثة

تكون مهمة اللجنة كما يلى :
ــ رسم الخطوط العريضة لعلاقات الدولتين فى المجالات الآتية :

(أ) التعاون الاقتصادى فى مجالات الزراعة والصناعة والتعدين والطاقة والنقل والاتصالات .
(ب) المبادلات التجارية .
(جـ) العلاقات المالية .
(د) التعاون الثقافى فى مجالات الإعلام والتعليم والتدريب المهنى والرياضة والشباب والصحة العامة والسياحة .
(هـ) التعاون العلمى والفنى عن طريق التشاور وتبادل الخبرات والخبراء فى مجالات النشاط الاقتصادى ذات الاهتمام المتبادل .
(و) التعاون فى المجال القضائى .
(ز) التعاون فى مجال البريد .

ــ فضلاً عن رسم السياسات والاقتراحات ورفعها لموافقة الحكومتين بما يكرس هذه الاتجاهات .

ــ حل المشكلات التى يمكن أن تنشأ نتيجة لتطبيق الاتفاقيات التى يتم التوصل إليها بين الدولتين ولا سيما فى المجال التجارى والاقتصادى والمالى والعلمى والفنى وفيما يتعلق بأوضاع مواطنى كل دولة فى أراضى الدولة الأخرى وممتلكات هؤلاء المواطنين .

المادة الرابعة

تجتمع اللجنة العليا مرة واحدة سنوياً على الأقل فى دورة عادية بالتناوب بين مصر والنيجر ، ويمكن أن تجتمع فى

دورة استثنائية بناء على طلب أحد الطرفين ، و يتم تبادل المقترحات بشأن جدول الأعمال بالطريق الدبلوماسى خلال الشهر الذى يسبق موعد بدء كل دورة و يتم إقرار هذا الجدول يوم افتتاح الدورة .

المادة الخامسة

القرارات وكل ما تنتهى إليه اللجنة العليا سوف يتم تضمينها فى محضر الاجتماعات أو فى اتفاقيات أو بروتوكولات أو خطابات متبادلة حسب كل حالة على حدة .

المادة السادسة

يجوز أن تنبثق لجان فرعية عن اللجنة العليا لإجراء دراسة مستفيضة للمسائل ذات طابع العجلة أو الخصوصية . وترفع اللجان الفرعية قراراتها للجنة العليا .

المادة السابعة

تمتد صلاحية هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ، ويجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يعرب أحد الطرفين المتعاقدين وقبل انتهاء المدة بستة شهور عن رغبته فى تعديل الاتفاق كلياً أو جزئياً .

المادة الثامنة

سوف يتم التصديق على هذا الاتفاق بعد التوقيع عليه و يبدأ العمل به بصفة مؤقتة فور التوقيع عليه ثم بصفة نهائية بعد تبادل وثائق التصديق .

المادة التاسعة

يمكن لكل طرف إنهاء هذا الاتفاق فى أى وقت يشاء ، وعلى أن ينتهى العمل بالاتفاق بعد ستة شهور من تاريخ اخطار الطرف الآخر كتابة .

تحرر فى نيامى ، ديسمبر ١٩٨٣ ، من أصلين باللغة الفرنسية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية النيجر
د . بطرس بطرس غالى	عيدى عمر
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون

[١٧] مذكرة تفاهم فى مجال التعاون فى نقل المواد النووية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية النيجر

(٦ ديسمبر ١٩٨٣)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية النيجر (المسميتان فيما بعد « الحكومتان ») ، رغبة منها فى تعزيز علاقات الصداقة بين الحكومتين ، وإيماناً بضرورة تعزيز العلاقات الأخوية عن طريق التعاون وبروح التضامن الإسلامى والوحدة الإفريقية ، وتصميماً منها على تنمية التعاون الثنائى ، وخاصة فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، كمثل للعلاقات بين الجنوب ، والجنوب ، واقتناعاً بأن التعاون بين الدولتين فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية هو لفائدة الشعبين الاقتصادية والعلمية ، ورغبة فى بدء المفاوضات من أجل إبرام اتفاق خاص بقيام جمهورية النيجر بتزويد جمهورية مصر العربية باليورانيوم وذلك فى أقرب وقت ممكن .

المادة الأولى

ستعمل الحكومتان على تعزيز وتنمية العلاقات بين السلطات أو الأجهزة التى يحددونها ، والمسئولة عن تنمية الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، ونقل المواد النووية وخاصة مادة العجينة الصفراء التى سوف تستخدم كوقود لمحطات الطاقة النووية ، وسوف يتم التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات خاصة بتنظيم التعاون بين السلطات المختصة فى هذا المجال وذلك وفقاً لاحتياجات البرنامج المصرى للطاقة النووية .

المادة الثانية

يجوز أن تنصب حركة التبادل بين السلطات المسئولة من جانب النيجر والسلطات المسئولة من الجانب المصرى على كميات محددة أو اختيارية .

المادة الثالثة

ستعمل الحكومتان على تسهيل تزويد ، ونقل المواد النووية وفقاً لهذه المذكرة .

المادة الرابعة

ستعمل الحكومتان على تنمية التعاون فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية عن طريق النظر بعين الاعتبار فى تبادل الخبراء ، وقبول مواطنى الدولة الأخرى فى مؤسساتها النووية وذلك بهدف وضع هذه المذكرة موضع التنفيذ .

المادة الخامسة

ستتفق الحكومتان على شروط مناسبة لمنع الانتشار النووى والحماية البدنية وقواعد ومبادئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية التى سوف تطبق على الاتفاقات المبرمة فى إطار هذا التفاهم ، وذلك وفقاً لالتزاماتها الدولية .

المادة السادسة

تمثل الأحكام السابقة تفاهماً بين الحكومتين على الموضوعات المشار إليها .

تم التوقيع على هذه المذكرة فى القاهرة فى اليوم السادس من شهر ديسمبر ١٩٨٣ . من ثلاثة أصول باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
مهندس / محمد ماهر أباظة
وزير الكهرباء والطاقة

عن حكومة جمهورية النيجر
سانى كوتوبى
وزير المناجم والصناعة

[١٨] بروتوكول إنشاء اللجنة المصرية ـ التشادية المشتركة
(١٤ أكتوبر ١٩٨٤)

جمهورية مصر العربية طرف أول
جمهورية تشاد طرف ثانى

آخذين فى الاعتبار أواصر الصداقة والأخوة التى تجمع بين الشعبين والرغبة فى تعميق وتنمية علاقات التعاون التى تحقق مصلحة الطرفين ، وبالنظر إلى الحاجة فى إنشاء جهاز للتشاور بين الدولتين ، تم الاتفاق على ما يلى :

مادة أولى

إنشاء لجنة مصرية ـ تشادية مشتركة مكلفة بمتابعة تنفيذ كافة اتفاقيات التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد ومتابعة تطبيق البنود التى تشملها تلك الاتفاقيات .

مادة ثانية

تضم اللجنة المشتركة خبراء مصريين وتشاديين تكون رئاسة كل من الوفدين على مستوى وزير مفوض بكافة الصلاحيات للبت فى الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال .

مادة ثالثة

يمكن للجنة المشتركة إنشاء لجان فنية فرعية تكلف بدراسة الموضوعات المتخصصة .

مادة رابعة

تنعقد اللجنة المشتركة فى جلسة عادية مرة كل سنة وذلك بالتناوب فى جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد .

ويمكن للجنة أن تعقد اجتماعاً استثنائياً فى حالة طلب أحد الطرفين وموافقة الطرف الآخر.

يتولى رئاسة الجلسة رئيس وفد الدولة المضيفة .

مادة خامسة

تصدر التوصيات والمقترحات التى تقرها اللجنة المشتركة فى محضر الاجتماع الرسمى الموقع من رئيسى الوفدين تدخل تلك التوصيات والمقترحات حيز التنفيذ بمجرد إقرارها من السلطات المختصة وفقاً للتشريعات والقواعد الخاصة بكل دولة .

مادة سادسة

هذا الاتفاق غير محدد من الناحية الزمنية ويكون سارى المفعول فور التصديق عليه وفقاً للإجراءات الدستورية الخاصة بكل من البلدين .

يمكن لأحد الطرفين إلغاء الاتفاق عن طريق الاخطار بذلك قبل ٦ أشهر من تاريخ الإلغاء .

ابرم فى القاهرة بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٨٤ .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية تشاد
كروم أحمد
سكرتير الدولة للشئون الخارجية

[١٩] بروتوكول تجارة
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد
(١٤ أكتوبر ١٩٨٤)

حكومة جمهورية مصر العربية من ناحية
وحكومة جمهورية تشاد من ناحية أخرى

رغبة منها فى تنمية وتدعيم العلاقات التجارية بين بلديها بوحى من الصداقة وفى إطار الوحدة الإفريقية وعلى أساس من المساواة والمزايا المتبادلة ، اتفقتا على ما يأتى :

مادة (١)

يوافق الطرفان المتعاقدان على تبادل النظام المنظم للمزايا فى كل الموضوعات التى تتعلق بالتجارة بين البلدين غير أن أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة لا تنطبق على :

(أ) المزايا التى منحها أوقد يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين إلى البلاد المتاخمة لتسهيل تجارة الحدود .

(ب) المزايا الناجمة عن اتفاقية اتحاد جمركى أومنطقة تجارة حرة أو اتفاقية دولية أو إقليمية أبرمها أوقد يبرمها مستقبلاً أحد الطرفين المتعاقدين .

مادة (٢)

تعقد الصفقات التجارية بين الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين المصريين من ناحية ، والأشخاص المغتربين أو الطبيعيين التشاديين من ناحية أخرى .

مادة (٣)

لا يمكن إعادة تصدير البضائع المباعة بموجب هذا الاتفاق . إلا بموافقة سابقة من أى من الطرفين .

مادة (٣ أ)

البضائع التى تشملها الصفقات التجارية بين البلدين هى :

ــ إما منتجات مستخرجة من الأرض أومن باطن الأرض وتم الحصول عليها بالكامل من أراضى الدولتين المتعاقدتين .

ــ وإما منتجات تم الحصول عليها من أراضى الدولتين المتعاقدتين عن طريق التحويل أو التصنيع ، ويكون تأكيد نوع المنتج الأصلى بواسطة شهادة منشأة صادرة من السلطات المختصة فى البلدين .

مادة (٤)

يوافق كل من الطرفين المتعاقدين ــ وفقاً للقوانين والقواعد المعمول بها على أرضه ــ على حرية المرور عبر أراضيه للبضائع المرسلة إلى أراضى الطرف الآخر المتعاقد أو البضائع الواردة منها . ويتم تبادل التسهيلات الإدارية الجمركية بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (٥)

تنشأ لجنة مشتركة مهمتها تحسين العلاقات التجارية بين البلدين ، وتجتمع هذه اللجنة بناء على طلب أى من الطرفين المتعاقدين فى القاهرة وانجامينا بالتبادل ، خلال الخمس والأربعين يوماً التالية لهذا الطلب .

مادة (٦)

فى إطار من التعاون التام ، يتم تسليم تراخيص الاستيراد والتصدير فى البلدين بواسطة السلطات المختصة بالنسبة للبضائع المدرجة فى القائمتين أ (منتجات مصرية مصدرة إلى جمهورية تشاد) و ب (منتجات تشادية مصدرة إلى جمهورية مصر العربية) المرفقتين بهذا الاتفاق ، علماً بأن هذه القوائم استرشادية .

مادة (٧)

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر بتنظيم معارض وأسواق ومراكز تجارية دائمة أو مؤقتة على أرضه ،

ويقدم إليه كافة التسهيلات اللازمة لتنظيم هذه المعارض والأسواق والمراكز التجارية فى حدود القوانين والقواعد المعمول بها على أرضه .

مادة (٨)

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الآخر باستيراد وتصدير المواد المحددة فيما بعد معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى من هذا النوع ، مع مراعاة القوانين والقواعد المعمول بها فى كلا البلدين :

(أ) عينات البضائع غير التجارية ولأغراض الدعاية والإعلان .

(ب) المواد والبضائع المخصصة للأسواق والمعارض الدائمة أو المؤقتة بشرط عدم بيعها .

مادة (٩)

مع مراعاة قواعد المراقبة على النقد المعمول بها فى كلا البلدين ، تتم كل المدفوعات بين البلدين بعملة قابلة للتحويل .

مادة (١٠)

يعمل بهذا الاتفاق مؤقتاً من تاريخ التوقيع عليه ، ونهائياً من تاريخ تبادل وثائق التصديق أو الموافقة عليه ، وفقاً للإجراءات الدستورية فى كل بلد ويكون هذا الاتفاق صالحاً لمدة خمس سنوات ويمكن تجديده تلقائياً ما لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة بإنهاء صلاحيته وبإخطار مسبق لفترة ستة شهور.

مادة (١١)

فى حالة إلغاء هذا الاتفاق ، تظل أحكامه مطبقة على كافة العمليات التجارية التى تكون قد اتفق عليها ولم يكن قد تم تنفيذها كلية فى تاريخ إلغائه بإخطار مسبق بفترة ستة شهور.

وإثباتاً لما تقدم وقع الممثلون المفوضون من حكومتيهما على هذا الاتفاق .

تم فى القاهرة فى ١٤/١٠/١٩٨٤ ، من نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية ، لكل منهما ذات الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية تشاد
كروم أحمد
سكرتير الدولة للشئون الخارجية

القائمة (أ)
بالسلع والبضائع التى تصدرها جمهورية مصر العربية

قطن ومنتجات قطنية :

ـ منسوجات قطنية ـ منسوجات قطنية مخلوطة بالحرير أو الصوف ـ خيوط حياكة من القطن ـ منسوجات قطنية

من التريكو ــ تريكو مخلوط بالحرير أو الصوف ــ شيلان وكوبات وأربطة للعنق ــ وإيشاربات من القطن الخالص أو مخلوطة ــ قطن طبى .

أليـــاف :

ــ كتان خام ــ غزل كتان ــ منسوجات من الكتان .

حرير صناعى :

ــ غزل الاستيات والسليولوزر ــ منسوجات حرير صناعى مخلوطة بالقطن أو الصوف ــ جوارب ــ ملبوسات جاهزة .

منتجات زراعية :

ــ بصل (طازج ومجفف) .

منتجات مناجم ومحاجر :

ــ فوسفات ــ منجنيز ــ تلك ــ جبس وجرانيت ــ أسمنت ومنتجات من الأسمنت .

منتجات أخرى :

ــ أثاث خشبى ــ أثاث مكتبى ومعدات مكتبية ــ لمبات كهربائية ــ حروف طباعة ــ وسأل نقل : مراكب ، عربات سكك حديدية ، سيارات ركوب ، أتوبيسات ولوريات ... إلخ ــ أسفلت وقار ــ بنزين ــ منتجات جلدية وأحذية .. إلخ ــ إطارات داخلية وخارجية ــ أحذية من الكاوتشوك ــ منتجات زجاجية ــ ألواح زجاجية ــ صابون تواليت ــ جلسرين ــ منتجات دوائية ــ عطور وأدوات تجميل ــ أفلام ــ منتجات من البلاستيك ــ أفران وسخانات بوتوجاز ــ غاز البوتان (بوتاجاز) ــ منتجات من الألومنيوم والنحاس والفضة ــ معلبات (خضروات وفاكهة) ــ أشرطة للآلات الكاتبة ــ حلويات ــ منتجات صناعية ــ كتب وجرائد ودوريات ــ أدوات مكتبية ــ ورق ــ أدوات كهربائية وميكانيكية ــ حديد وصلب ومنتجات من الحديد والصلب ــ أجهزة تليفزيون وراديو ــ ثلاجات ــ أجهزة تكييف الهواء .

القائمة (ب)
بالسلع والبضائع التى تصدرها جمهورية تشاد

المنتجات الزراعية

ــ القطن المحلوج ــ الخيوط القطنية ــ بذرة القطن والكسبة ــ زيت القطن ــ الأرز ــ الخضروات الطازجة والمعلبة ــ الفول السودانى ــ الخروب ــ التمور ــ زيت النخيل ــ كولا ــ الصمغ ــ الخيزران ــ الأخشاب ــ الفحم الخشبى ــ المطاط .

المنتجات الحيوانية :

ــ الحيوانات الحية بجميع أنواعها ــ اللحوم الطازجة والمعلبة ــ الجلود الخام والمصنعة بجميع أنواعها ــ الزبدة الحيوانية ــ القرون والمصارين والعظام والحوافر ــ الصوف ــ الشعر .

الأسـمـــاك :

ـ الأسماك الطازجة ـ أسماك مجففة ـ عضم سمك ـ زيت السمك .

الصناعات اليدوية بجميع أنواعها :

الـخـامـــات :

ـ البـتـرول ـ الغاز ـ الألماس ـ الذهب ـ الفضة ـ الرصاص ـ النيكل ـ النحاس ـ الألومنيوم ـ الكبريت الخام ـ الزجاج ـ البلاتين ـ الحديد ـ البلاستيك ـ قطرون ـ الرخام ـ حجر الرخام ـ أحجار كريمة ـ مواد خامية لصناعة الأسمدة ـ كروم ـ جبسين ـ فحم خام .

[٢٠] بروتوكول التعاون الإدارى فى مجال الجمارك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية تشاد
(١٤ أكتوبر ١٩٨٤)

إن حكومة جمهورية مصر العربية من جانب
وحكومة جمهورية تشاد من جانب آخر

تيقناً منها بأن مخالفات القوانين الجمركية تمثل عائقاً بالنسبة للتعاون فى المجال الاقتصادى ، والنقدى والمالى .

واقتـنـاعاً منها بأن المخالفات تضر بالمصالح الاقتصادية والضريبية لكل من الأطراف المتعاقدة ، وكذلك بالمصالح الشرعية للتجارة .

وقناعة منها بأن مكافحة هذه المخالفات سوف تكون أكثر فاعلية بالتعاون بين الإدارات الجمركية .
اتفقتا على ما يلى :

مادة (١)

تقـدم الإدارات الجـمـركـيـة لـلأطـراف المتعاقدة لبعضها البعض معونة متبادلة بالشروط الواردة فيما يلى ، بقصد مكافحة مخالفات القوانين الجمركية لبلادها والبحث عنها وقمعها .

مادة (٢)

ويقصد فى هذا البروتوكول :

(أ) « بالـقـوانين الجـمـركـيـة » مجموعة التعليمات القانونية والتنظيمية المطبقة على الاستيراد ، والتصدير وانتقال السلع ورؤوس الأموال ووسائل الـدفـع ، سواء كان الأمر يتعلق بتحصيل الرسوم أو الضريبة أو بتطبيق إجراءات الحظر أو الرقابة أو التعليمات الخاصة بالرقابة على النقد .

(ب) « بالإدارات الجمركية » الإدارات المسئولة عن تطبيق الأحكام المنصوص عليها فى الفقرة (أ) سالفة الذكر.

(جـ) « بالأطراف المتعاقدة » حكومة جمهورية تشاد من جانب ، وحكومة جمهورية مصر العربية من جانب آخر.

مادة (٣)

بناء على طلب عاجل من أحد الأطراف المتعاقدة يمكن بالنسبة لشحنات السلع المرسلة للطرف المتعاقد الآخر تحرير نسخة إضافية لكافة المستندات اللازمة ترسل مع السلع وتقدم مع تصريح الاستيراد فى الدولة المرسل إليها هذه السلع.

يجب أن تتضمن النسخة الإضافية للوثائق المحررة من الإدارة الجمركية كافة المعلومات الخاصة بالسلعة والمتوفرة لدى الإدارة الجمركية سالفة الذكر واللازمة بالنسبة للإدارة الجمركية للدولة المرسلة إليها السلعة لضمان التطبيق الدقيق للإجراءات الجمركية لهذه الدولة ومكافحة عمليات الغش المحتملة.

مادة (٤)

تقوم الإدارة الجمركية لكل طرف من الأطراف المتعاقدة ببذل جهودها ، بكافة الوسائل المناسبة وبوجه خاص بالتطبيق الدقيق لقواعدها ، لمنع التصدير غير المشروع للسلع التى من المفترض دخولها بصورة غير قانونية فى المنطقة الجمركية للطرف المتعاقد الآخر.

مادة (٥)

تمارس الإدارات الجمركية للأطراف المتعاقدة رقابة خاصة ، بناء على طلب عاجل.

(أ) على التنقلات ، وبوجه خاص على الدخول لأراضيها والخروج منها ، بالنسبة للأشخاص الذين تشتبه فيهم الدولة المتقدمة بالطلب بأنهم يمارسون ، كمهنة أو بصفة دائمة عمليات غش مخالفة للقوانين الجمركية الخاصة بتلك الدولة.

(ب) على التحركات المشتبه فيها للسلع التى تحددها الدولة المتقدمة بالطلب والتى تشكل تجارة هامة متجهة نحو هذه الدولة وتتم بصورة مخالفة للقوانين الجمركية.

(جـ) على السفن والطائرات ووسائل النقل الأخرى التى يشتبه بأنها تستخدم للغش الضريبى.

مادة (٦)

تقوم الإدارات الجمركية للأطراف المتعاقدة بمد بعضها البعض:

(أ) تلقائياً وبدون تأخير بكافة المعلومات المتوفرة لديها بالنسبة:

- للعمليات غير المشروطة التى عقدت أو التى من المنتظر عقدها والتى لها أو تبدو أن لها طابع التحايل إزاء القوانين الجمركية للطرف الآخر المتعاقد.
- للوسائل والأساليب الجديدة للغش.
- لأنواع السلع المعروف أنها تشكل تجارة الغش سواء كانت تجارة أو تصدير أو استيراد أو ترانزيت.
- للأفراد والسفن والطائرات والوسائل الأخرى التى من المشتبه بأنها تقوم بعمليات الغش الضريبى أو أنها تخدمها.

(ب) بناء على طلب مكتوب وفى أسرع وقت ممكن بكل المعلومات الأخرى خلاف تلك التى سبق ذكرها فى الوثيقة المنصوص عليها فى المادة (٣) سالفة الذكر والواردة من الوثائق التى تحت حوزتهم (المكاتبات ، السجلات ، الإقرارات والمستندات الجمركية الأخرى) الخاصة بالمبادلات الخارجية أو من الصورة المعتمدة والمصدق عليها قانونياً لتلك المكاتبات والسجلات والإقرارات أو الوثائق.

مادة (٧)

تتبادل الإدارات الجمركية التابعة المتعاقدة، بناء على طلب عاجل من أحد الأطراف، الإفادة بكل ما:

(أ) يؤكد صحة النسخ الإضافية لإقرارات الخروج المشار إليها فى المادة [٣] سالفة الذكر.

(ب) يثبت عرض سلع للاستهلاك فى أراضى أحد الأطراف، تكون قد تمتعت عند خروجها من أراضى الطرف الآخر بنظام الإعفاءات المقرر على الصادرات للطرف الآخر.

مادة (٨)

١ ـ تتخذ إدارة الجمارك التابعة للأطراف المتعاقدة التدابير اللازمة لتحقيق الاتصالات الشخصية والمباشرة فيما بين المكاتب المكلفة بصفة خاصة أو بصفة رئيسية بتتبع الغش الضريبى، لكى تتبادل المعلومات الخاصة بمكافحة واكتشاف مخالفات القوانين الجمركية الخاصة بكل منها.

٢ ـ تبلغ المعلومات المشار إليها فى المادتين ٦ و٧ إلى المندوبين الذين تختارهم كل إدارة من إدارة الجمارك لهذه المهمة، ويتم تعديل الكشف الخاص بهؤلاء المندوبين فى إدارة الجمارك التابعة للطرف الآخر المتعاقد.

مادة (٩)

١ ـ يمكن للموظفين المخولين قانوناً من قبل إدارة الجمارك لدى أحد الأطراف المتعاقدة، أن يتقدموا كتابة بطلب جمع أية معلومات أو أية بيانات تتصل بمخالفة «القوانين الجمركية» من واقع المكاتبات، والسجلات وأية مستندات أخرى تكون فى حوزة المكاتب الخاضعة لرقابة الإدارة الجمركية التابعة للطرف الآخر.

٢ ـ يصرح للموظفين المتقدمين بمثل هذه الطلبات الحصول على صور للمكاتبات والسجلات وأية مستندات أخرى مشار إليها فى الفقرة السابقة.

مادة (١٠)

من أجل تسهيل مكافحة مخالفات «القوانين الجمركية» لدى الطرف الآخر المتعاقد، تقوم كل إدارة جمركية، فى النطاق الذى تسمح به تشريعاتها الداخلية، وبناء على طلب إدارة الجمارك التابعة للطرف الآخر، بإجراء أو بطلب إجراء تحقيقات أو تحريات، واستجواب الأشخاص المشتبه فيهم، وسماع أقوال الشهود، وإبلاغ نتائج تلك الإجراءات للإدارة الطالبة بالشروط الواردة فى المادة (٨) سالفة الذكر.

مادة (١١)

يمكن لإدارات الجمارك التابعة لكل طرف من الأطراف المتعاقدة أن تذكر كدليل، سواء فى محاضر التحقيق، والتقارير وأقوال الشهود، أو خلال الإجراءات والدعاوى فى المحاكم، البيانات التى تم تجميعها والحصول عليها، وكذلك المستندات (أو صورها المعتمدة والمصدق عليها) التى استخدمت كمراجع أو تم إعدادها طبقاً للشروط المنصوص عليها فى المادة ٣ والمادة ٧ والمادة ٩ والمادة ١٠ سالفى الذكر.

مادة (١٢)

تتعاون إدارات الجمارك التابعة للأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بالموافقة على المعاملات المصرح بها لشخص مقيم فى أراضى الطرف الآخر المتعاقد وتنفيذها، وكذلك استيفاء العقوبات الخاصة بالمعاملات.

مادة (١٣)

يتحدد مجال تطبيق هذا البروتوكول :
ــ من جهة فى المنطقة الجمركية المصرية ، المحددة فى القوانين الجمركية المصرية .
ــ ومن جهة أخرى فى المنطقة الجمركية لجمهورية تشاد طبقاً للقوانين الجمركية لهذه الدولة .

مادة (١٤)

يشترك ممثلو إدارات الجمارك التابعة للأطراف المتعاقدة ، فى إطار اللجنة التشادية المصرية المشتركة ، فى تحديد القواعد التطبيقية لتنفيذ هذا البروتوكول .

مادة (١٥)

تم عقد هذا البروتوكول لأجل غير محدد ، ويمكن لأى طرف من الأطراف إلغاؤه فى أى وقت ، و يصبح الإلغاء نافذ المفعول عند انتهاء مهلة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ إعلان رغبته فى إلغائه .

مادة (١٦)

يصبح هذا البروتوكول سارى المفعول اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه .

القاهرة فى ١٤/١٠/١٩٨٤ .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية تشاد
د . بطرس بطرس غالى	كروم أحمد
وزير الدولة للشئون الخارجية	سكرتير الدولة للشئون الخارجية

[٢١] اتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ساحل العاج
(١٥ يناير ١٩٨٥)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ساحل العاج ، وهما على دراية بالدور الذى يجب أن تلعبه الدول الإفريقية لإقرار السلام فى العالم والازدهار الثقافى والاجتماعى لشعوبهم ، راغبان فى توثيق وتنمية مجموع علاقاتهم الثقافية فى مجال العلوم والخبرة الفنية والتعليم والأدب والفنون والرياضة .

قررا الآتى :

المادة الأولى

يتعهد الطرفان المتعاقدان على تنمية العلاقات بين البلدين خاصة فى المجالات العلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية ومجالات الفنون والمجالات الفنية والرياضية وذلك بواسطة المؤسسات المختصة .

المادة الثانية

يقوم الطرفان المتعاقدان ببذل الجهود لتسهيل وتنمية تبادل الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعة والمدرسين والفنيين ورجال الأدب وغيرهم من المتخصصين والخبراء وذلك بين البلدين .

ستحدد شروط استقبال هؤلاء الخبراء باتفاق مشترك متمشياً مع القواعد المطبقة فى كل بلد .

المادة الثالثة

يقوم كل طرف من الطرفين المتعاقدين ببذل الجهود ــ فى إطار المعاملة بالمثل ــ لتشجيع مواطنى الدولة الأخرى على ممارسة أو استكمال الدراسة فى الدولة المضيفة وذلك بتشجيع إعطاء المنح والبعثات الدراسية .

المادة الرابعة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين على أن يسهل بالنسبة للفنيين التابعين للطرف الآخر، وبنفس الشروط التى يعامل بها مواطنيه ، الاستعمال والاستفادة من المعاهد العلمية ومعامل مراكز الأبحاث والآثار والمكتبات ومجموعات الأرشيف والمؤسسات الثقافية الأخرى التى تشرف عليها الدولة وذلك فى إطار احترام تشريعات الدولة المضيفة .

المادة الخامسة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بدراسة شروط معادلة الدبلومات والشهادات الممنوحة بواسطة المؤسسات التعليمية للبلدين وذلك بغرض إعداد بروتوكول خاص بمعادلتها .

المادة السادسة

يقوم الطرفان المتعاقدان بإعطاء أفضلية ــ فى إطار تشريعات كل منها ــ لتبادل وتوزيع الكتب والكتيبات والدوريات ذات الصبغة الأدبية والخاصة بالفنون والعلمية والفنية والسياحية والموسيقى التسجيلية والأفلام ذات الأغراض التعليمية والثقافية .

المادة السابعة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بتسهيل تنظيم وإقامة معارض الفنون والسياحة ومؤتمرات وحفلات موسيقية وتمثيليات مسرحية وعروض سينمائية ذات طابع تعليمى وثقافى وكذلك مباريات رياضية على أراضى الطرف الآخر.

المادة الثامنة

يقوم الطرفان المتعاقدان بتشجيع التعاون بين مؤسسات الرياضة والشباب .

المادة التاسعة

يعطى الطرفان المتعاقدان أفضلية للتعاون فى المجالات الاجتماعية وأنشطة المؤسسات النسائية .

المادة العاشرة

يتعاون الطرفان المتعاقدان فى مجال الإعلام و يشجعان التعاون بين مؤسسات الإذاعة والتليفزيون فى بلد كل منهما .

المادة الحادية عشرة

يمثل الصندوق المصرى للتعاون الفنى فى إفريقيا الحكومة المصرية فيما يختص بالخبراء والفنيين المرسلين إلى جمهورية ساحل العاج بواسطة الصندوق وكذلك المنح المقدمة تطبيقاً لهذا الاتفاق .

المادة الثانية عشرة

يتولى الطرفان وضع برامج التنفيذ بشروط يتم تحديدها باتفاق بين الطرفين .

المادة الثالثة عشرة

هذه الاتفاقية تصبح نافذة المفعول مؤقتاً بمجرد توقيعها ونهائياً من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتكون صالحة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

ويمكن إنهاؤها كتابة بناء على رغبة أى من الطرفين المتعاقدين بعد ستة أشهر من تاريخ الإخطار بذلك .

وفى حالة إنهاء الاتفاقية فإن الأوضاع التى يتمتع بها المستفيدون سوف تستمر حتى نهاية السنة الجارية ، أما بالنسبة للمبعوثين فإن أوضاعهم تستمر حتى نهاية السنة الدراسية أو الجامعية الجارية .

حررت فى أبيدجان يوم ١٥ يناير ١٩٨٥ ، من نسختين أصليتين باللغة الفرنسية واللغة العربية وتعتبر كلتاهما متساوية الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية ساحل العاج
سيمون آكيه
وزير الخارجية

[٢٢] معاهدة صداقة وتعاون
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ساحل العاج
(١٥ يناير ١٩٨٥)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ساحل العاج ، وقد أعربتا عن رغبتها المشتركة فى دفع ودعم علاقات الصداقة والأخوة بين الدولتين وتنمية وتعزيز التعاون فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ساحل العاج .

وأكدتا تمسكهما الوثيق بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وإسهاماً منهما فى خفض حدة التوتر فى العالم وإقامة جو من الثقة بين الدول مما يساعد على تنمية التعاون الدولى والتقدم الإنسانى ، قررتا توقيع الإتفاقية التالية والمسماة « معاهدة صداقة وتعاون » ، اتفقتا على ما يلى :

المادة الأولى

عبر الطرفان المتعاقدان عن رغبتهما الوثيقة فى دعم وتنمية علاقات الصداقة والأخوة والتضامن التى تربط بين الدولتين وتكثيف الجهود من أجل حماية مصالحهما المتبادلة .

المادة الثانية

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالمشاركة فى دعم السلام فى إفريقيا وفى العالم وبالعمل على حل الخلافات التى قد تنشأ بين الدول الإفريقية بالوسائل السلمية .

المادة الثالثة

يؤكد الطرفان المتعاقدان عزمهما على العمل من أجل سرعة حصول كافة أرجاء القارة الإفريقية على الاستقلال التام والقضاء على الأبارتهايد وكل شكل من أشكال التفرقة فى إفريقيا .

المادة الرابعة

يلتزم الطرفان المتعاقدان بدعم التعاون بين الدول الإفريقية من أجل سرعة تحقيق النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى فى إفريقيا

المادة الخامسة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل من أجل تحرير إفريقيا وإقامة تعاون سليم ومخلص بين القارة الإفريقية والعالم الخارجى .

المادة السادسة

يؤكد الطرفان المتعاقدان التزامهما بدعم وتنمية التعاون فيما بينهما لا سيما فى المجال الزراعى والتجارى والثقافى والعلمى والفنى والنقل والمواصلات بما يسهم فى تحقيق أفضل تفاهم بين شعبيهما وبما يضمن استقلال دولتيهما .

المادة السابعة

يحبذ الطرفان المتعاقدان التعاون بين مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين الحركات النسائية والشبابية بالدولتين ويشجعان تبادل الخبرات والمعلومات فى جميع المجالات التى يتم الاتفاق على أهمية تبادلها .

المادة الثامنة

قرر الطرفان المتعاقدان إنشاء لجنة وزارية مشتركة مصرية عاجية تكون مكلفة بمتابعة تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين مصر وساحل العاج وتتكون اللجنة الوزارية المشتركة من وزيرى الخارجية بالدولتين أوغيرهم من الوزراء ومن يعاونهم من الخبراء المختصين .

تجتمع اللجنة الوزارية المشتركة مرة كل عامين بالتناوب بين مصر وساحل العاج .

وكلما اقتضت الحاجة فإنه يمكن للطرفين المتعاقدين إنشاء لجان فرعية مشتركة لدراسة موضوع أومشكلة معينة تتعلق بالتعاون المصرى العاجى .

المادة التاسعة

وتطبيقاً لنصوص هذه المعاهدة ، وإذا ما اقتضت الحاجة ذلك ، فإنه يمكن للطرفين المتعاقدين ، أن يوقعا اتفاقيات وبروتوكولات فى مختلف المجالات ويكون ذلك عن طريق لجان فرعية مؤقتة .

المادة العاشرة

المعاهدة نافذة المفعول لأجل غير محدد ما لم يطلب أحد الطرفين إلغاءها كتابة .

ويسرى الإلغاء بعد ستة أشهر من تاريخ الإخطار .

وسيتم التصديق على هذه المعاهدة وفقاً للإجراءات الدستورية بالدولتين وتصبح نافذة المفعول منذ تبادل وثائق التصديق عليها .

المادة الحادية عشرة

ستقوم الحكومتان بإيداع صورة من المعاهدة لدى كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة الإدارية لمنظمة الوحدة الإفريقية .

حررت فى أبيدجان يوم ١٥ يناير ١٩٨٥ ، من نسختين أصليتين باللغة الفرنسية واللغة العربية وتعتبر كلتاهما متساوية الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية ساحل العاج
سيمون آكيه
وزير الخارجية

[٢٣] اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال
(٥ مارس ١٩٨٥)

جمهورية مصر العربية   طرف أول
جمهورية السنغال   طرف ثان

إذ تأخذان في الاعتبار روابط الصداقة والإخوة التي تجمع بين شعبيهما ، واسترشاداً بالإرادة المشتركة لتطوير وتكثيف التعاون الثنائي ، من أجل الصالح المشترك للبلدين خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وإدراكاً للحاجة إلى إنشاء جهاز للتشاور بين الدولتين . قررا ما يلي :

المادة الأولى

إنشاء لجنة عليا مشتركة مصرية ــ سنغالية للتعاون ، يشار إليها في بعد « باللجنة العليا المشتركة » .

المادة الثانية

تتكون اللجنة العليا المشتركة من الوزراء المختصين بالشئون الخارجية ، ووزراء آخرين من البلدين يعاونهم خبراؤهم .

المادة الثالثة

تهدف اللجنة العليا المشتركة إلى تدعيم وتنشيط التعاون بين مصر والسنغال في كافة المجالات .

المادة الرابعة

تحقيقاً لذلك ، تختص اللجنة العليا المشتركة ، بصفة أساسية ، بما يلي :

ــ متابعة تنفيذ كافة الاتفاقيات السارية وتلك التي قد يتم توقيعها مستقبلاً .

ــ متابعة تطبيق الأحكام التعاهدية التي تتضمنها هذه الاتفاقيات .

ــ دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ، وتكثيف التبادل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والفني والعلمي بين البلدين تحقيقاً لهذا الغرض

ــ تنمية العلاقات بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومراكز البحوث بين البلدين .
ــ اجراء مشاورات وتبادل وجهات النظر حول المسائل الإفريقية والدولية الهامة .
ــ تقديم التوصيات التي من شأنها إعطاء قوة دفع ديناميكية لصالح العلاقات الثنائية بين البلدين وكذا المقترحات الكفيلة بتحقيق الأهداف المنوطة بها . .

المادة الخامسة

تجتمع اللجنة العليا المشتركة مرة كل عامين ــ فى دورة عادية ــ فى كل من مصر والسنغال بالتبادل ، أو فى دورة طارئة بناء على طلب أحد الطرفين .

المادة السادسة

يمكن للجنة المشتركة عند الحاجة إنشاء لجان خاصة لإجراء دراسات متعمقة للمسائل ذات الطابع العاجل أو التخصصى ، ويمكن لتلك اللجان الاجتماع خارج اطار اللجنة العليا المشتركة .

المادة السابعة

تتحدد مواعيد اجتماع اللجنة العليا المشتركة بالاتفاق المشترك بين الجانبين عبر القنوات الدبلوماسية .

تتكفل الحكومة المضيفة بموافاة الطرف الآخر بمشروع جدول الأعمال وبكافة المستندات المتوفرة المتعلقة بالاجتماع قبل شهر على الأقل من تاريخ الاجتماع .

المادة الثامنة

يرأس رئيس وفد الدولة المضيفة اجتماعات اللجنة ، كما يتم اختيار مقررين ، واحد عن كل وفد ، لاعداد محضر الاجتماع الذى يتم توقيعه من جانب رئيسى الوفدين .

المادة التاسعة

يصدر عقب كل دورة بيان مشترك عام يصيغه الوفدان ويتم توقيعه وإعلانه موضحاً القرارات التى اتخذتها اللجنة العليا المشتركة .

المادة العاشرة

تتحمل كل حكومة بنفقات سفر وفدها ، بينما تتحمل الدولة المضيفة بنفقات الاقامة (الفندق ــ الوجبات ــ الانتقالات) .

المادة الحادية عشرة

لغات العمل المستخدمة فى اللجنة هى العربية والفرنسية .

المادة الثانية عشرة

يسرى هذا الاتفاق لمدة غير محدودة .

ويدخل حيز النفاذ بعد الإبلاغ بتمام التصديق عليه وفقاً للاجراءات الدستورية المعمول بها فى كل من الدولتين .

يحق لكل طرف أن يطالب كتابة بمراجعة أو تعديل بعض أو كل بنود هذا الاتفاق .

تدخل الفقرات التى تم مراجعتها أو تعديلها بالاتفاق المشترك بين الجانبين إلى حيز النفاذ فور الإبلاغ بالموافقة عليها من جانب كلا الطرفين .

المادة الثالثة عشرة

يحق لكل طرف – فى أى وقت – إلغاء هذا الاتفاق ، و يسرى هذا الإلغاء عقب ستة أشهر من إعلان الطرف الآخر بتلك الرغبة .

وقع بالقاهرة بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٨٥ ، من نسختين باللغتين العربية والفرنسية ، لهما نفس الحجية .

عن جمهورية السنغال
ابراهيما فال
وزير الخارجية

عن جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٤] بروتوكول تبادل ثقافى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال
للأعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧
(٥ مارس ١٩٨٥)

تطبيقاً للاتفاق الثقافى الموقع فى القاهرة فى ٢٥ يولية ١٩٦٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال تم الاتفاق على ما يلى :

فى المجال الثقافى :

مادة (١)

يعمل الطرفان على تدعيم التعاون بين المسرح القومى فى البلدين والنظر فى تنظيم عروض الفرق الشعبية وذلك فى كل من القاهرة وداكار.

مادة (٢)

يستقبل الجانب المصرى اثنين من الرسامين أو اثنين من الرسامين المحترفين السنغاليين من خريجى الفنون الجميلة لعرض أعمالهما على الجمهور المصرى ، وتتحمل الحكومة المصرية مصروفات السفر والإقامة لمدة أسبوع .

مادة (٣)

يقدم الجانب المصرى منحاً دراسية وتدريبية ومنحاً للأبحاث لمرشحين حاصلين على دبلوم الفنون الجميلة من داكار لدراسة العمارة والإنشاء .

مادة (٤)

يتبادل الطرفان أساتذة الفنون الجميلة كما يتبادلان الوثائق فى هذا المجال وذلك عن طريق المؤسسات الفنية .

مادة (٥)

يقوم الجانب المصرى بدراسة إمكانية استقبال اثنين من المرشحين السنغاليين خريجى الكونسرفاتوار القومى للموسيقى والرقص والدراما لحضور محاضرات فى معهد السينما المصرى أو أكاديمية الفنون بالقاهرة . وتتحمل الحكومة المصرية نفقات السفر والإقامة .

مادة (٦)

يقوم الطرفان بدراسة سبل توقيع اتفاقية إنتاج سينمائى مشترك .

مادة (٧)

يتعاون الطرفان فى مجال إعداد الأفلام السينمائية كما يتبادلان المعلومات فى مجال السينما.

مادة (٨)

يقوم كل من الطرفين بتنظيم أسبوع للفيلم السينمائى فى بلد الطرف الآخر.

مادة (٩)

يقوم كل طرف بتنظيم أسبوع ثقافى بالتبادل سنوياً فى بلد الطرف الآخر بهدف إبراز المظاهر الثقافية القومية .
يتم تحديد تفاصيل تنظيم هذه الأسابيع الثقافية المشتركة بين الطرفين .

مادة (١٠)

يشجع الطرفان تبادل الوثائق والنشرات بين المعهد الرئيسى لأفريقيا السوداء (إيفان) والهيئة المصرية للآثار، وبهذا الصدد ، يقوم المعهد الرئيسى لأفريقيا السوداء وهيئة الآثار المصرية ببحث إمكانية إنشاء قسم مصرى فى علوم المصريات فى (ايفان) حيث تعرض نسخ من أعمال الفن الفرعونى أو أعمال فنية أصلية .

في مجال التعليم :

مادة (١١)

يمكن للطرفين تبادل منح دراسية وتدريبية أو منح إعداد فى مختلف المجالات التعليمية ، تقدم منح الدولة هذه للطلبة الذين يرغبون فى استكمال دراستهم فى معاهد وجامعات الطرف الآخر المتعاقد .

يحدد عدد المنح المقدمة سنوياً بمكاتبات رسمية بين وزارتى خارجية كل من البلدين .

وتتحمل الحكومة المضيفة نفقات سفر السنغاليين الحاصلين على منح .

مادة (١٢)

يستقبل الأزهر الشريف الطلبة السنغاليين من المستوى الثانوى والجامعى طبقاً للحصة السنوية المخصصة لجمهورية السنغال .

مادة (١٣)

يوفد الأزهر الشريف بناء على طلب جمهورية السنغال ، مدرسين للمساهمة فى نشر الثقافة الإسلامية والعربية فى السنغال .

مادة (١٤)

تزود الحكومة المصرية السنغال بكتب تتناول الثقافة الإسلامية . وكتب مدرسية . كما تزود وزارة التعليم القومى بالسنغال بآلات ضاربة عربية .

مادة (١٥)

تقوم الحكومة المصرية بدراسة إمكانية نشر الكتب المدرسية المؤلفة فى السنغال .

مادة (١٦)

تشكل لجنة مشتركة من الخبراء لبحث المسائل المتعلقة بمعادلة الدرجات الجامعية والشهادات الدراسية التى تمنحها المؤسسات فى كلا البلدين .

مادة (١٧)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبادل الخبرة فى مجال التعليم فى المناطق الريفية وفى مجال الإعداد المهنى فى الأوساط الريفية .

مادة (١٨)

تقدم مصر منحاً تدريبية فى مجال الطب البيطرى والإنتاج الحيوانى والنباتى وحماية النباتات .

مادة (١٩)

فيما يتعلق بالمنح المقدمة من الحكومة القومية المصرية للسنغال ، يطلب الجانب السنغالى أن يتم تقديمها فى نطاق اللجنة القومية السنغالية المختصة بتقديم المنح .

وفى هذا الصدد يتعهد الطرفان بعدم تقديم المنح مباشرة عن طريق السلطات العامة أو غير مباشرة عن طريق الجامعات ، كما يتعهدان بقصر تقديمها إلى حكومتى البلدين .

مادة (٢٠)

ببحث المسائل المتعلقة بتوجيه وتسجيل الطلبة السنغاليين ، طلب الجانب السنغالى تفضيل التخصصات العلمية والفنية .

وافق الجانب المصرى على قبول المبدأ وإيجاد تنسيق دائم بين سفارة السنغال بالقاهرة والسلطات المصرية المختصة فى نطاق اللوائح المعمول بها .

كما يمكن توجيه الطلبة السنغاليين إلى مدن جامعية مصرية أخرى اخذاً فى الاعتبار الأعداد المقررة المطبقة فى مصر .

مادة (٢١)

يعمل الجانب المصرى على زيادة عدد المدرسين المخصصين للسنغال بهدف تطوير تعليم اللغة العربية بالمدارس الثانوية بالسنغال .

مادة (٢٢)

بالنسبة لتحمل نفقات التأمينات الطبية ، يطلب الجانب السنغالى من الجانب المصرى الذى وافق على ذلك ، تزويده بوثائق كاملة عن نظام التأمين الاجتماعى المعمول به وعن الاجراءات العملية المتبعة لتوقيع عقود التأمين .

فى المجال الصحى :

مادة (٢٣)

بهدف تشجيع التعاون فى المجال الطبى ، قررت مصر زيادة عدد الأطباء الموفدين إلى الحكومة السنغالية من خمسة إلى ثمانية أطباء ، وذلك عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى لإفريقيا .

مادة (٢٤)

اتفق الطرفان على تنمية التعاون الثلاثى فيا بينهما من جهة ومع دول ثالثة من جهة أخرى .

وفى هذا الاطار يطلب الجانب السنغالى تدخل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لإفريقيا بهدف تزويده بالأدوية .

فى مجال التنمية الاجتماعية :

مادة (٢٥)

يتبادل الطرفان الخبراء والوثائق فى مجالات إعداد الكوادر، والتدريب والتأهيل للمعوقين جسمانياً ومساعدة الأشخاص ذوى الدخول المنخفضة .

مادة (٢٦)

يتبادل الطرفان خبراتهما فى مجال رعاية الأطفال والمعوقين والأيتام .

مادة (٢٧)

يتبادل الطرفان المعلومات والوثائق الخاصة بدراسة مشروع عن العلاقات بين الدول المقترضة والدول المقرضة وتمويل وتنفيذ وتقييم متابعة هذه المشروعات .

مادة (٢٨)

يتبادل الطرفان خبراتهما ، فى اطار الامكانيات المتاحة ، لضمان تدريب الكوادر مهنياً .

مادة (٢٩)

يزود كل من الطرفين الطرف الآخر بخبراته فى مجال التدريب المهنى لشباب المدن والريف .

مادة (٣٠)

يتبادل الطرفان الخبراء فى مهمات للتعرف على الإنجازات المختلفة فى كل من البلدين فى مجال العمل الاجتماعى لتنمية الجماعات ، والتدريب العملى، وأوضاع المرأة ، والأنشطة الريفية والحضرية .

مادة (٣١)

يتبادل الطرفان المعلومات والوثائق فيما يتعلق بتدريب الفتيات والأمهات الشابات فى المجالات غير المعتادة ، وكذلك فى مجال تنظيم الأسرة وتوجيه المرأة للقيام بمشاريع إنتاجية .

مادة (٣٢)

يزود الطرف المصرى الطرف السنغالى بخبرته فى مجال إعداد الكوادر وإدارة الجماعات على غرار (هيئة تعمير وتنمية القرى المصرية) .

مادة (٣٣)

تقدم مصر للسنغال معونة فى شكل مواد لتجهيز مختلف هياكل التدريب .

مادة (٣٤)

من أجل تعليم مبادئ اللغة للجماهير تقدم مصر منحاً تدريبية فى اللغة العربية بالوسائل السمعية البصرية لموظفين سنغاليين متحدثين بالفرنسية .

مادة (٣٥)

يقدم الطرف المصرى للسنغال معونته المالية والمادية من أجل إنشاء عشرة (١٠) كتاتيب لزيادة التعليم الحديث للقرآن .

فى مجال الشباب والرياضة :

مادة (٣٦)

يعمل الطرفان على إيجاد تنسيق بينهما فى مجال الرياضة والشباب خاصة عن طريق تبادل مجموعات الشباب والمنظمات الشبابية .

مادة (٣٧)

يشجع الطرفان تبادل المشورة بين ممثلى منظمات الشباب أثناء لقاءاتهم الإفريقية والدولية ..

مادة (٣٨)

يشجع الطرفان تبادل الدعوات بمناسبة العروض الثقافية والفنية والعلمية للشباب .

مادة (٣٩)

يشجع الطرفان تبادل الخبراء بهدف الإطلاع على خبرات كل من البلدين فى مجال التعليم والأنشطة الاجتماعية التعليمية .

مادة (٤٠)

يعمل الطرفان على تبادل فرق رياضية حائزة على بطولات أو فرق أبطال الكأس فى كرة القدم .

مادة (٤١)

تستقبل جمهورية مصر العربية فريق سباحة سنغالى فى دورة تدريبية لرفع المستوى .

مادة (٤٢)

يشجع الطرفان تبادل المعلومات بشأن الرياضة فى المؤسسات .

مادة (٤٣)

يقدم الطرف المصرى منحة لإعداد مدرب مصارعة ، ومنحة لمدرب سباحة ، ومنحتين لاثنين من مدربى الكرة الطائرة .

فى مجال السياحة :

مادة (٤٤)

يشجع الطرفان تبادل المعلومات السياحية ، كما يتبادلان المعلومات عن الحركة السياحية فى البلدين .

مادة (٤٥)

تشجع جمهورية مصر العربية السياحة الدينية للسنغاليين لزيارة الأماكن المقدسة بمصر، وذلك فى طريقهم إلى مكة للحج أو أثناء عودتهم .

مادة (٤٦)

تشجع جمهورية مصر العربية قدوم المواطنين السنغاليين إلى مصر بمناسبة إقامة الاحتفالات الدينية الإسلامية .

مادة (٤٧)

تقوم مصر بتقديم المعونة للسنغال فى مجال الإعداد السياحى والفندقة .

فى مجال الإعلام :

مادة (٤٨)

يعمل الطرفان على إقامة تعاون بين وزارتى الإعلام فى جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال من أجل وضع برنامج ذى صبغة ثقافية واجتماعية واقتصادية وعلمية وفنية .

وفى هذا الاطار يوفد الجانب المصرى فريقاً من الفنيين إلى السنغال .

مادة (٤٩)

يعمل الطرفان على تبادل الصحفيين كما يشجعان إقامة اتصالات دائمة بين المسئولين بالوزارتين المصرية والسنغالية ، وبين الهيئات الصحفية المصرية والسنغالية .

يتحمل الجانب المستقبل نفقات الإقامة والتنقلات فى أراضيه .

مادة (٥٠)

تقوم وزارتا الإعلام فى كل من البلدين بالتشاور بينهما وذلك رغبة منهما فى تشجيع إقامة نظام قومى جديد فى إطار حركة عدم الانحياز والمنظمات الدولية والإقليمية .

مادة (٥١)

يشجع الطرفان تدعيم العلاقات بين كلية الإعلام المصرية بالقاهرة والمركز السنغالى لدراسات العلوم وتقنية الإعلام بداكار.

مادة (٥٢)

تقدم الحكومة المصرية إلى الحكومة السنغالية منحاً باللغة العربية والإنجليزية من أجل إعداد الصحفيين السنغاليين .

يتحمل الجانب المصرى نفقات السفر.

وكالة الأنباء :

مادة (٥٣)

يشجع الطرفان تبادل الصحفيين والمعلومات بين وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ . ش . أ) ووكالة الأنباء السنغالية (و . أ . س) ويوقعان بهذا الصدد اتفاق تعاون وتبادل .

مادة (٥٤)

تدرس كل من (أ ش أ) و (و أ س) إمكانية فتح مكتب لكل منهما فى داكار والقاهرة .

مادة (٥٥)

يستمر التعاون بين (أ ش أ) و (و أ س) فى إطار وكالة أنباء بان افريقيا (بانا) طبقاً لمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية .

فى مجال الإذاعة والتليفزيون :

مادة (٥٦)

تقوم هيئة الإذاعة والتليفزيون المصرية وهيئة الإذاعة والتليفزيون السنغالية بوضع برنامج لتبادل البرامج ذات الصبغة الثقافية والعلمية والفنية .

مادة (٥٧)

تعمل هيئة الإذاعة والتليفزيون المصرية وهيئة الإذاعة والتليفزيون السنغالية على تبادل البرامج الخاصة ذات الاهتمامات المشتركة والتى تعكس الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية فى السنغال ومصر، وتبرز الجهود التى تبذلها كل من البلدين فى صالح الوحدة الإفريقية .

تكون البرامج المتبادلة مصحوبة بنصوص توضيحية وبوثائق ولا يمكن التنازل عن هذه البرامج لطرف ثالث أو استغلالها تجارياً .

ويتحمل الجانب المرسل نفقات الشحن .

مادة (٥٨)

يقدم كل من الطرفين معونته ، فى حدود إمكانياته ، للصحفيين المصريين والسنغاليين الموفدين فى مهمات فى كل من السنغال ومصر.

مادة (٥٩)

يتم تشجيع صحفيى البلدين للقيام بتحقيقات صحفية لتغطية الأحداث أو الاحتفالات بالأعياد القومية فى كل من البلدين .

مادة (٦٠)

بهذه المناسبة يذيع كل من الطرفين برامج خاصة للاحتفال بهذا الحدث .

مادة (٦١)

تقوم كل من هيئتى الإذاعة والتليفزيون المصرية والسنغالية بتوقيع اتفاق تعاون وتبادل وذلك بهدف تدعيم علاقات التعاون والصداقة بينهما .

مادة (٦٢)

يقدم الطرف المصرى إلى الطرف السنغالى معونته الفنية المتعلقة بالمواد السمعية والبصرية : آلات تصوير ــ آلات تسجيل ومواد الإرسال والاستقبال .

الأحكام العامة :

مادة (٦٣)

يتم الاتفاق على المسائل المالية المتعلقة بتنفيذ هذا البرنامج على أساس ترتيبات خاصة أو كما يلى :

يتحمل الجانب المرسل للوفود نفقات السفر والذهاب والعودة ، ويتحمل الجانب المستقبل نفقات الإقامة (المبيت والمأكل والتنقلات المحلية والرعاية الطبية) .

مادة (٦٤)

يخطر الجانب المرسل للوفود الجانب المستقبل بتشكيل الوفد وتاريخ الوصول ومدة الإقامة وذلك قبل السفر بشهر.

مادة (٦٥)

لا يمنع هذا البرنامج تنفيذ أنشطة أخرى قد يرى إنها ذات أهمية للطرفين .

الأحكام النهائية :

مادة (٦٦)

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه .

مادة (٦٧)

يعمل بهذا البروتوكول للفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٨٧ .

حرر فى القاهرة فى ٥ مارس ١٩٨٥ من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ولكل من النصين نفس الحجية .

عن جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن جمهورية السنغال
إبراهيما فال
وزير الخارجية

[٢٥] اتفاق تعاون اقتصادى وفنى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية (٣٠ مايو ١٩٨٥)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بنين الشعبية المشار إليهما فيما بعد « بالطرفين المتعاقدين » .
إنطلاقاً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، ورغبة منهما فى دعم وتنمية علاقات التعاون الاقتصادى بين دولتيهما وفقاً لخطة عمل لاجوس التى أقرت فى أبريل ١٩٨٠ ، وإدراكاً منهما للمزايا المتبادلة لمثل هذا التعاون وأهميته لدعم علاقات الصداقة والتضامن بين الشعب المصرى والشعب البنينى ، اتفقتا على الترتيبات الآتية :

مادة أولى

فى إطار التضامن والمصالح المتبادلة ، تعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل من أجل تنمية علاقات التعاون الاقتصادى بينهما إسهاماً منهما فى تحقيق التقدم الاجتماعى والرفاهية لشعبيهما .

مادة ثانية

وإدراكاً منها لأهمية التعاون الاقتصادى من أجل التنمية ، اتفق الطرفان المتعاقدان على اتخاذ كافة الاجراءات لإقرار وتوسيع نطاق التعاون بين المؤسسات والشركات والهيئات الإدارية القانونية والمراكز الاقتصادية المصرية والبنينية فى مختلف المجالات وبصفة خاصة فى مجالات الزراعة والصناعة والنقل والسياحة والهندسة والصيد والتجارة والتكنولوجيا والتدريب المهنى .

مادة ثالثة

ويمكن للطرفين المتعاقدين إبرام اتفاقيات محددة فى المجالات الواردة بالمادة الثانية .

مادة رابعة

اتفق الطرفان المتعاقدان على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتسهيل تنفيذ المشروعات التى سيتم الاتفاق عليها فى إطار التعاون الاقتصادى المشار إليها مع الأخذ فى الاعتبار القوانين واللوائح والسياسات الاقتصادية المعمول بها فى كل من الدولتين .

مادة خامسة

يكون سداد تكاليف تنفيذ العمليات التى تتم فى إطار هذا الاتفاق بالعملات الحرة القابلة للتحويل وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها فى كل من الدولتين .

مادة سادسة

يسرى هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ويتجدد ضمناً لمدد مماثلة ما لم يقرر أحد الطرفين إنهاء العمل به ويكون ذلك بإخطار كتابى قبل ستة أشهر على الأقل من المدة التى امتد إليها الاتفاق .

مادة سابعة

وفى حالة إنهاء العمل بهذا الاتفاق فإن نصوصه سوف تستمر فى حكم الارتباطات المتفق عليها قبل إنهائه وحتى ينتهى أجلها .

مادة ثامنة

يبدأ العمل بهذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

تحرر فى القاهرة يوم ٣٠ مايو ١٩٨٥ من أربع نسخ أصلية ، منها نسختين باللغة العربية ونسختين باللغة الفرنسية وللنسخ الأربع حجية متساوية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية بنين الشعبية
فريديريك آفو
وزير الخارجية والتعاون

[٢٦] اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية
(٣٠ مايو ١٩٨٥)

إن جمهورية مصر العربية .... من جانب

وجمهورية بنين الشعبية .... من جانب آخر

والمشار إليها فيما بعد « بالطرفين المتعاقدين » انطلاقاً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، تدفعهما الإرادة المشتركة لدعم علاقات التضامن والأخوة بين الشعبين المصرى والبنينى .

ورغبة منهما فى تكثيف ودعم التعاون بين الدولتين فى المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية ، اتفقتا على ما يلى :

مادة أولى

بمقتضى هذا الاتفاق ، يقوم الطرفان المتعاقدان بإنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين مصر وبنين ، سوف يشار إليها فيما يلى « باللجنة العليا » .

مادة ثانية

تشكل اللجنة العليا من وزيرى الخارجية فى الدولتين أو من وزيرين غيرهما عند المقتضى ، يعاونها الخبراء .

مادة ثالثة

تهدف اللجنة العليا إلى :

١ ــ تحديد السياسات المتعلقة بدعم العلاقات بين الطرفين المتعاقدين فى مجالات التعاون الآتية :

(أ) مجالات الاقتصاد والزراعة والصناعة والمناجم والطاقة والنقل والاتصالات السلكية والصيد والتدريب المهنى .
(ب) المجالين التجارى والسياحى .
(جـ) المجالات الاجتماعية والثقافية والعلمية والفنية ومجالات الصحة والشباب والرياضة .

٢ ــ إعداد المقترحات التى من شأنها تحقيق ذلك الدعم ورفعها للحكومتين للحصول على موافقتهما عليها .
٣ ــ تذليل العقبات التى يمكن أن تنشأ نتيجة لتنفيذ الاتفاقات التى يتم التوقيع عليها بين الدولتين فى كافة مجالات التعاون بينهما وإيجاد حلول لها فى إطار القوانين واللوائح المعمول بها فى كل منهما .
٤ ــ النظر فى المشكلات المتعلقة برعايا كل من الدولتين بأراضى الدولة الأخرى لحلها فى إطار القوانين واللوائح المعمول بها فى كل منهما .
٥ ــ تسهيل التشاور بين الدولتين فيما يتعلق بكبرى القضايا الإفريقية والدولية .

مادة رابعة

تعقد الدورات العادية للجنة العليا مرة واحدة كل عامين على الأقل بالتناوب فى بنين ومصر. كما يمكن أن تعقد دورات غير عادية بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين وموافقة الطرف الآخر.

ويرأس اجتماعات اللجنة العليا وزيرا الخارجية أو أى وزيرين آخرين مفوضين من قبل حكومتيهما.

ويمكن للجنة العليا عند المقتضى أن تشكل « لجان للدراسة المتعمقة » فيما يتعلق بالمسائل التى ترى أن لها صفة الاستعجال والخصوصية. وترفع هذه اللجان نتائج عملها للجنة العليا لإقرارها.

مادة خامسة

يبدأ العمل بأية تعديلات أو بأى قرار يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق بعد تبادل المذكرات الدبلوماسية المتضمنة موافقة الطرفين المتعاقدين طبقاً للاجراءات القانونية المتبعة فى دولتيهما.

مادة سادسة

يسرى هذا الإتفاق لمدة خمس سنوات ويتجدد ضمناً لمدد مماثلة ما لم يقرر أحد الطرفين إنهاء العمل به.

ويكون ذلك بإخطار كتابى قبل ستة أشهر على الأقل من المدة التى امتد إليها الاتفاق.

مادة سابعة

يبدأ العمل بهذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه.

تحرر فى القاهرة يوم ٣٠ مايو ١٩٨٥ من أربع نسخ أصلية نسختان منها باللغة العربية ونسختان باللغة الفرنسية وللنسخ الأربع حجية متساوية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية بنين الشعبية
فريدريك آفو
وزير الخارجية والتعاون

[٢٧] اتفاق عام للتعاون الاقتصادى والفنى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية
(١٣ فبراير ١٩٨٦)

إن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية من جانب ، وحكومة جمهورية مصر العربية من جانب آخر ، رغبة فى تعزيز روابط التعاون ، والصداقة ، والتضامن بين بلديها ، وشعبيها ، واهتماماً بتوثيق سياسة تعاون مخلص على أساس احترام السيادة والاستقلال الوطنى وفى إطار التعاون بين الجنوب والجنوب .

وإدراكاً لضرورة أن يتم بين البلدين تعاون واسع من أجل التنمية الاقتصادية والفنية لمجتمعيها ، قد اتفقنا على ما يلى :

مادة (١)

يرتبط الطرفان المتعاقدان بالتعاون فى حدود إمكانياتها فى المجالات الاقتصادية والفنية ، وفى هذا الإطار ، ينتوى الطرفان المتعاقدان كشريكين متساويين فى الحقوق .

مادة (٢)

تأسيساً على أحكام هذا الاتفاق يتم عقد اتفاقيات وترتيبات خاصة تتعلق بالمجالات المحددة فى المادة الأولى المشار إليها .

مادة (٣)

من أجل تحقيق نواحى التعاون التى يحددها هذا الاتفاق ، شكلت لجنة مشتركة مصرية مالجشية تتكون من ممثلين عن حكومة جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية ومن خبراء البلدين .

وهذه اللجنة المشتركة سيناط بها تطبيق وحسن تنفيذ هذا الاتفاق ، وفى نطاق مهمتها ، فإن اللجنة المشتركة ستحظى بمعاونة السلطات المختصة فى البلدين ، وترفع توصياتها إلى حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية .

مادة (٤)

تجتمع اللجنة المشتركة مرة كل عام على الأقل بالتبادل فى كل من البلدين فى موعد يتفق عليه فى الاجتماع السابق .

وتقوم حكومة البلد المضيف باقتراح جدول أعمال اللجنة قبل شهرين على الأقل من تاريخ اجتماعها .

مادة (٥)

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ وفقاً للإجراءات الدستورية فى كلا البلدين ويصير نافذ المفعول لمدة غير محددة إلا إذا أبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة رغبته فى إلغاء الاتفاق حيث ينتهى الاتفاق بعد ستة شهور من هذا الإبلاغ .

لا يسرى الإلغاء على المشروعات التى تكون فى طور التنفيذ ولا على صلاحية الضمانات التى تم اعطاؤها فى اطار هذا الاتفاق .

ولكل من الطرفين المتعاقدين أن يطلب مراجعة الاتفاق كلياً أو جزئياً وفقاً لنفس الشروط الواردة فى الفقرة السابقة .

وتسرى النصوص المعدلة بالرضا المتبادل لدى موافقة الطرفين المتعاقدين .

تم توقيع هذا الاتفاق فى القاهرة يوم الخميس ١٣ فبراير ١٩٨٦ من أصلين أحدهما باللغة العربية والثانى باللغة الفرنسية ولكلاهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
(د . كمال الجنزورى)
نائب رئيس الوزراء
ووزير التخطيط والتعاون الدولى

عن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية
(جان بيمانا نجارا)
وزير الخارجية

[٢٨] برنامج تنفيذى لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية للأعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨

(١٤ أغسطس ١٩٨٦)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الكونغو الشعبية رغبة منها فى تدعيم أواصر الصداقة والتعاون بين شعبيهما وتنمية العلاقات الثقافية والعلمية والفنية بين بلديهما وتطبيقاً لاتفاق التعاون الثقافى والعلمى والفنى الموقع بين البلدين فى ١٩٧٦/٤/١٣ قررتا الاتفاق على هذا البرنامج الذى يتضمن ما يلى :

أولاً ـــ التعليم والعلوم :

مادة (١)

يشجع الطرفان الاتصال المباشر بين الجامعات والمعاهد العليا فى كل من البلدين للتعاون فى المجالات العلمية المختلفة ولعقد اتفاقات خاصة .

مادة (٢)

يتبادل الطرفان زيارة عدد من ٢ ـــ ٥ من أساتذة الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى البلدين لمدة يتم الاتفاق

عليها لإلقاء المحاضرات والمشاركة فى الندوات والمؤتمرات العلمية التى تعقد فى كلا البلدين والتعرف على الوسائل والطرق المستخدمة فى التعليم العالى.

مادة (٣)

يتبادل الجانبان البرامج والمناهج الدراسية التى تدرس فى المؤسسات الدراسية والجامعات والمعاهد العليا بغرض عقد اتفاق خاص بمعادلة الشهادات والدبلومات والدرجات العلمية فى كل من البلدين.

مادة (٤)

يقدم الجانب المصرى سنوياً منحاً على النحو التالى:

أ ـ ٢ (منحتان) جامعيتان مدة كل منها عام قابل للتجديد.

ب ـ ٥ (خمس) منح دراسية فى الأزهر مدة كل منها عام قابل للتجديد.

جـ ـ ٨ (ثمانى) منح تدريبية فى المركز الدولى للزراعة بالقاهرة مدة كل منها ٣ أشهر.

تطبق الشروط العامة والمالية الخاصة بهذا البند وفقاً للوائح المطبقة فى المعاهد الفنية.

مادة (٥)

يقدم كل من الطرفين بناء على طلب الطرف الآخر المطبوعات والوثائق العلمية وكذلك قوائم الوسائل التعليمية المنتجة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية تمهيداً لتبادل عينات منها على سبيل الإهداء.

مادة (٦)

يشجع الطرفان تبادل المواد التاريخية والجغرافية الواردة فى الكتب الدراسية للتأكد من صحتها ويعمل كل من الطرفين على أن تتضمن برامجه المدرسية قدراً كافياً من المعلومات عن البلد الآخر وذلك لتمكين الشباب من التعرف على هذا البلد.

مادة (٧)

يتبادل الجانبان بصفة منتظمة المعلومات والأبحاث التربوية كما يتبادلان البرامج والخطط الدراسية ونماذج من الكتب الدراسية والمواد التعليمية.. ويقدم الجانب المصرى بناء على طلب الجانب الكونغولى نماذج من كتب اللغة العربية الحديثة للنظر فى استخدامها فى المدارس.

مادة (٨)

يمكن لوزارة التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية أن توفد مدرسين إلى جمهورية الكونغو الشعبية فى حدود إمكانياتها وبناء على طلب حكومتها ويتفق على التفاصيل فيما بعد بين الجهات المعنية فى البلدين.

مادة (٩)

يتبادل الطرفان زيارات الوفود العلمية بين أكاديمية البحث العلمى بجمهورية مصر العربية ووزارة البحث العلمى بجمهورية الكونغو الشعبية.

مادة (١٠)

يتعاون الطرفان فى المجالات الآتية :

ــ الزراعة والطب البيطرى بين المعاهد المتخصصة المصرية وبين مركز البحوث الزراعية فى لوديما ومركز أبحاث الطب البيطرى فى جهورية الكونغو الشعبية .

ــ طب المناطق الحارة بين المعهد الطبى للمناطق الحارة فى القاهرة ومركز اوستوم فى برازافيل ومركز الدراسات النباتية فى جهورية الكونغو الشعبية .

ثانياً ــ الثقافة والإعلام والشباب :

مادة (١١)

يشجع الطرفان تقديم عروض للفرق الفنية والفلكلورية ، ويتم الاتفاق على التفاصيل بين الجهات المعنية فى كل من البلدين بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٢)

سوف يقوم الجانب المصرى بدعوة الجانب الكونغولى للاشتراك فى المعرض الدولى للكتاب الذى يقام سنوياً فى القاهرة .

مادة (١٣)

يشجع الطرفان تبادل الأفلام التسجيلية التى تعكس التقدم فى المجالات المختلفة فى كل من البلدين .

مادة (١٤)

يتبادل الطرفان برامج الإذاعة والتليفزيون التى تعكس المظاهر الثقافية والاجتماعية والعلمية فى كل من البلدين .

مادة (١٥)

يعمل الطرفان على تنمية التعاون فى مجال الإذاعة ويتبادلان لذلك البرامج الإذاعية والتليفزيونية والخاصة بالأعياد القومية والأحداث الهامة التى تهم حياة الشعبين فى كل من البلدين .

مادة (١٦)

يشجع الطرفان التعاون بين وكالتى الأنباء الوطنية فى كل من البلدين وسوف يتم الاتصال المباشر بين الوكالتين لتحقيق هذا التعاون .

مادة (١٧)

يعمل الطرفان على إقامة اتصالات لتنمية التعاون بين الهيئات الشبابية فى كل من البلدين ، كما يعملان على تبادل الوفود الرياضية .

ثالثاً ــ الصحة :

مادة (١٨)

يتعاون الجانبان فى مجال التخطيط الصحى ويتبادلان فى هذا الصدد الخبراء ، ويقدم الجانب المصرى بناء على

طلب جمهورية الكونغو الشعبية خبيراً أو عدداً من الخبراء فى التخطيط الصحى لمدة أسبوعين للبحث والدراسة لتبادل وجهات النظر مع المختصين والمسئولين عن هذه المجالات لدى الطرف الآخر.

مادة (١٩)

يستمر الطرفان فى تبادل الوثائق والخبرات فيما يتعلق بما يلى :

- التشريعات الصحية والاجتماعية .
- صيانة المعدات الفنية .
- الرعاية الطبية الاولية .
- رعاية المتخلفين عقلياً .

رابعاً ــ الأحكام العامة والشروط المالية :

مادة (٢٠)

يتبادل الطرفان الدوريات والنشرات والمطبوعات والوثائق العلمية والمطبوعات الأخرى والكتب المتعلقة بالمجالات الواردة فى هذا البرنامج .

مادة (٢١)

يمكن لكل من الطرفين إذا اقتضى الأمر إضافة أنشطة أخرى على هذا البرنامج فى مجالات التعليم والثقافة والعلوم وذلك بالاتفاق بينهما .

مادة (٢٢)

الشروط المالية الخاصة بتبادل الأفراد والوفود تكون على النحو التالى :

أ ــ يتحمل الطرف المرسل تكاليف السفر ذهاباً وإياباً .

ب ــ يتحمل الطرف المستقبل ما يلى :

- تكاليف الاقامة فى الفنادق .
- وتكاليف الانتقالات الداخلية المتعلقة ببرنامج الزيارة .
- والعلاج الطبى فى حالة المرض .

مادة (٢٣)

يبدأ سريان هذا البرنامج اعتباراً من تاريخ التوقيع ولمدة ثلاث سنوات ، ويستمر سريانه حتى توقيع البرنامج الجديد .

يجتمع الطرفان مرة قبل انتهاء البرنامج الحالى للاتفاق على البرنامج الجديد .

حرر فى برازافيل بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٨٩ من أصلين باللغتين الفرنسية والعربية ولكل منها نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية	عن حكومة جمهورية مصر العربية
أنطوان ندنجا أوبا	دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الخارجية والتعاون	وزير الدولة للشئون الخارجية

[٢٩] اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى
(١٦ أغسطس ١٩٨٦)

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى رغبة منها فى بذل كل ما يمكن للحفاظ وتنمية ودعم علاقات التعاون الأخوية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى فى كافة المجالات وفقاً للقرار الذى اتخذه الجنرال آندريه كولينبا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى والرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية خلال اجتماعها التاريخى فى القاهرة فى الفترة من ٦ إلى ١٠ أبريل ١٩٨٤ ، اتفقا على ما يلى :

المادة الأولى

تقرر إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى .

المادة الثانية

تتشكل هذه اللجنة المشتركة على المستوى الوزارى وعلى أساس متكافأ ، كما تضم الخبراء من الجانبين الذين تحددهم كل حكومة فى ضوء اختصاصهم .

المادة الثالثة

تتولى اللجنة المشتركة تنظيم ودفع التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات . كما أنها تشكل الاطار الأمثل للتفاوض من أجل التوصل لاتفاقيات ثنائية والتسوية السلمية لأى خلاف يمكن أن ينشأ بين الدولتين .

المادة الرابعة

تنعقد اللجنة المشتركة مرة كل عامين فى دورتها العادية بناء على دعوة من الحكومة المضيفة ، كما يمكن أن تنعقد فى دورة غير عادية بناء على طلب محدد من احدى الحكومتين .

المادة الخامسة

تنعقد الاجتماعات بالتناوب فى كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية مصر العربية ، ويتم تحديد تاريخ وجدول أعمال تلك الاجتماعات بعد دراسة الاقتراحات المقدمة من الدولة المضيفة .

وعلى الحكومتين تبادل البيانات ووثائق العمل قبل شهرين من موعد عقد الاجتماع على الأقل .

المادة السادسة

يتولى رئيس وفد الدولة المضيفة رئاسة الاجتماع وتنتخب اللجنة المشتركة فى الجلسة الافتتاحية هيئة المكتب التى ستتشكل من الرئيس ومقرر عام من الدولة المضيفة على أن يعاونها نائب رئيس ومقرر عام مساعد من أعضاء الوفد الآخر .

ويمكن أن تشكل اللجنة المشتركة لجان فرعية .

المادة السابعة

وتعد اللجنة عند اختتام أعمالها بياناً مشتركاً ينشر فى وسائل الاعلام وكذلك محضر للاجتماعات يوقعه رئيسا الوفدين و يتضمن تلخيصاً لكل بند من بنود جدول الأعمال والتوصيات المقدمة للحكومتين .

المادة الثامنة

تتكفل كل دولة بنفقات سفر وفدها لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة ، أما نفقات الإقامة وتنظيم العمل والسكرتارية فتتحملها الدولة المضيفة..

المادة التاسعة

يبدأ نفاذ هذا الاتفاق الذى يجدد لوائح اللجنة المشتركة اعتباراً من تاريخ توقيعه . ويكون صالحاً لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تلقائياً إلا فى حالة عدم قيام أحد الطرفين بتقديم اخطار مكتوب قبل فترة انتهاء العمل بهذا الاتفاق بستة أشهر على الأقل بأنه يرغب فى إنهاء العمل به .

تحرر فى بانجى فى ١٦ أغسطس ١٩٨٦ من نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية ولها نفس الحجية .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية أفريقيا الوسطى
د . بطرس بطرس غالي	جان لويس بسيمبسى
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

[٣٠] اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى والعلمى والثقافى بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا (٥ نوفمبر ١٩٨٦)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أوغندا رغبة منها فى دفع ودعم علاقات الصداقة والأخوة القائمة بين بلديها ، وإيماناً منها بضرورة تحقيق تعاون مثمر بهدف التنمية الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية لشعبيها ، وحرصاً على تنمية وتعزيز التعاون بينها فى المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية اتفقتا على ما يلى :

١ ــ إنشاء لجنة وزارية مشتركة مصرية ــ أوغندية ، يرأسها بالتناوب وزيرا الخارجية بالدولتين يعاونها مسئولون وخبراء مختصون من البلدين ، ويكون للجنة إنشاء لجان فرعية متخصصة .

٢ ــ يناط بهذه اللجنة الوزارية المشتركة تنمية وتعزيز التعاون بين البلدين فى المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية .

٣ ــ تعمل اللجنة على تحقيق ما يلى :
أ ــ متابعة تطبيق وحسن تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية الموقعة بين البلدين .
ب ــ دفع التنمية والتقدم الاجتماعى ، وزيادة معدل التبادل الاقتصادى والفنى والعلمى والثقافى بين البلدين .
جـ ــ تطوير التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية والاجتماعية فى البلدين .

٤ ــ يجوز للطرفين المتعاقدين ابرام اتفاقات وبروتوكولات وبرامج تنفيذية فى المجالات المنصوص عليها فى هذا الاتفاق .

٥ ــ تستعين اللجنة المشتركة فى إطار مهمتها بمساهمة ومعاونة السلطات المختصة فى البلدين ، وللجنة أن تقدم توصياتها إلى حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أوغندا .

٦ ــ تجتمع اللجنة المشتركة مرة على الأقل كل سنتين فى مصر وأوغندا بالتبادل ..

٧ ــ يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق ، ويعمل به لمدة خمسة أعوام تجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة برغبته قبل انتهاء مدته بستة أشهر.

حرر فى القاهرة فى الخامس من نوفبر سنة ١٩٨٦ من أصلين باللغة العربية واللغة الإنجليزية ولكل حجية متساوية ، وعند الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية أوغندا
ابراهيم موكيبى
وزير الخارجية

[٣١] اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى والعلمى والثقافى وإنشاء لجنة مشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أنجولا الشعبية

(ديسمبر ١٩٨٦)

رغبة من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أنجولا الشعبية فى دفع ودعم علاقات الصداقة والأخوة القائمة بين بلديها ، وإيماناً منها بضرورة تحقيق تعاون مثمر بهدف التنمية الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية لشعبيها ، وحرصاً على تعزيز وتنمية التعاون بينها فى المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية ، اتفقتا على ما يلى :

مادة أولى

يتعاون الطرفان المتعاقدان ، فى حدود امكانياتها ومصادرهما ، لحل المشكلات الاقتصادية والفنية والعلمية

والثقافية على أسس المساواة ، والنفع المتبادل باستخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية المتاحة لتحقيق مزيد من التنمية للبلدين .

مادة ثانية

يحدد الطرفان المتعاقدان ، مباشرة أو من خلال اللجنة المشتركة المشار إليها فى هذه الاتفاقية ، المجالات موضوع التعاون وذات المصلحة المتبادلة ، ويمكن لهذا التعاون أن يشمل المجالات التالية :

١ ـ المشروعات ذات الاهتمام المشترك ، والترتيبات الخاصة بتبادل الخبراء الفنيين .
٢ ـ اجراء الدراسات وإعداد الزيارات وتبادل وجهات النظر المتعلقة بتنفيذ المشروعات ذات الاهتمام المشترك .
٣ ـ تبادل المعلومات الاقتصادية والعلمية والفنية والثقافية .

مادة ثالثة

يبرم الطرفان المتعاقدان برامج أو اتفاقات ، أو بروتوكولات تنفيذية بشأن المشروعات اللازمة لتنفيذ التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى والثقافى .

مادة رابعة

١ ـ تنشأ لجنة وزارية مشتركة مصرية أنجولية ، يرأسها بالتناوب وزيرا الخارجية بالدولتين يعاونها مسئولون وخبراء مختصون من البلدين ، ويجوز للجنة إنشاء مجموعات عمل أو لجان فرعية متخصصة .

٢ ـ يناط بهذه اللجنة الوزارية المشتركة تنمية وتعزيز التعاون بين البلدين فى المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية ، وتقدم توصياتها إلى حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أنجولا الشعبية .

٣ ـ تجتمع اللجنة الوزارية المشتركة مرة على الأقل كل عامين فى مصر وأنجولا بالتبادل .

مادة خامسة

تعمل اللجنة الوزارية المشتركة على تحقيق ما يلى :

١ ـ متابعة تطبيق وحسن تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية الموقعة بين البلدين .
٢ ـ دفع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى ، وزيادة معدل التبادل الاقتصادى والفنى والعلمى والثقافى بين البلدين .
٣ ـ تطوير التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية والاجتماعية فى البلدين .

مادة سادسة

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ اتمام الاجراءات القانونية اللازمة فى كل من البلدين ويعمل به لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً لمدة أو مدد أخرى مماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة برغبته فى إنهائه قبل انتهاء مدته بستة أشهر.

حرر فى لواندا فى ديسمبر ١٩٨٦ من ثلاث نسخ باللغات العربية والبرتغالية والإنجليزية ولكل حجية متساوية ، وعند الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية أنجولا

[٣٢] اتفاق تعاون ثقافى تعليمى وعلمى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كينيا
(٢٥ يونيو ١٩٨٧)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية كينيا (يشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين) بهدف تدعيم علاقات الصداقة وتنمية التبادل والتفاهم المشترك بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ، قد اتفقتا على ما يلى :

مادة (١)

يشجع الطرفان المتعاقدان طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى كل من البلدين ووفقاً لمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ، تنمية التبادل والتعاون فى مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والإعلام والإذاعة والرياضة .

مادة (٢)

يشجع الطرفان المتعاقدان طبقاً لإمكانياتها واحتياجاتها التبادل والتعاون فى مجالات الثقافة والفنون وذلك بتبادل زيارات المؤلفين والفنانين وتبادل زيارات ثقافية للمسئولين وعروض فرق الموسيقيين والأوركسترا الموسيقية والمنشدين والراقصين وفرق الرقص الشعبى ولاعبى الأكروبات بالإضافة إلى إقامة معارض تصويرية وثقافية لكل من البلدين فى بلد الآخر.

مادة (٣)

يقوم الطرفان المتعاقدان بإعداد برامج التبادل والتعاون فى مجال التعليم على النحو التالى :

(أ) تبادل المدرسين والعلماء والمتخصصين وكذلك تشجيع تبادل الوفود العلمية للمشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية .

(ب) تشجيع إقامة الاتصال والتعاون بين مؤسسات التعليم العالى فى كلا البلدين .

(جـ) تبادل النشرات فى مجالات العلوم والتعليم والصحة والآداب والفنون بين المكتبات القومية والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى فى كلا البلدين .

(د) تشجيع دراسة تاريخ وجغرافيا وثقافة وفنون كل من البلدين فى بلد الطرف الآخر.

(هـ) التعاون فى دراسة وتقييم الدبلومات والشهادات والدرجات الجامعية التى تمنحها المؤسسات التعليمية بهدف معادلتها ..

(و) تقديم كل من الطرفين للطرف الآخر منحاً فى مجالات التعليم والعلوم فى المؤسسات الفنية والجامعية ومعامل الأبحاث وأية منشأة تعليمية عليا أخرى وفقاً لاحتياجات كل من الطرفين المتعاقدين وامكانياتها المالية وما يتم الاتفاق عليه .

مادة (٤)

يشجع الطرفان المتعاقدان طبقاً لإمكانياتها واحتياجاتها تبادل المعلومات والنشرات والأفلام وشرائط الفيديو

والخبراء فى مجال الإعلام والإذاعة فى كل من البلدين وكذلك تنمية القوى العاملة والتعاون فى مجال تكنولوجيا الاتصالات .

فى هذا الصدد تعمل السلطات المعنية فى كلا البلدين على وضع خطط تنفيذية ذات فائدة مشتركة لكل من الطرفين .

مادة (٥)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقديم التسهيلات لترجمة ونشر المراجع العلمية والثقافية للطرف الآخر.

مادة (٦)

يتبادل الطرفان المتعاقدان الاخصائيين والمواد فى مجالات الحفاظ على الآثار وتطوير المتاحف .

مادة (٧)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقوية الاتصالات والتعاون بين الهيئات الرياضية فى كل من البلدين .

وفى هذا الصدد يرسل كل من الطرفين المتعاقدين للآخر طبقاً لاحتياجاتها وامكانياتها لاعبى ألعاب القوى والمدربين والفرق الرياضية فى زيارات ومقابلات ودية كما يشجعان تبادل الأساليب التقنية الرياضية والتسهيلات التدريبية .

مادة (٨)

يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل المواد والخبراء فى مجال برامج تعليم الكبار.

مادة (٩)

يشجع الطرفان المتعاقدان تنمية برامج الشباب عن طريق تسهيل الاتصالات والتبادل بين مجموعات ومنظمات الشباب فى كل من البلدين بهدف تشجيع تبادل معلومات ووفود الشباب .

مادة (١٠)

يعمل الطرفان المتعاقدان على عقد برامج تنفيذية دورية كل ثلاثة أعوام ويتم الاتفاق على النفقات وتفاصيل تنفيذ هذه البرامج من وقت لآخر.

مادة (١١)

يتم الاتفاق على الأحكام المالية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق فى حالة عدم وجود أى اتفاق خاص أو ترتيب آخر وذلك طبقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ووفقاً للإمكانيات المتاحة لكل من الطرفين المتعاقدين .

مادة (١٢)

يتم تشكيل لجنة مشتركة بهدف تسهيل تنفيذ هذا الاتفاق تضم ممثلين معينين من قبل الطرفين المتعاقدين .

تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة بالتبادل فى عاصمة كل من البلدين .

مادة (١٣)

يتم تسوية أى نزاع يمكن أن ينشأ نتيجة تنفيذ هذا الاتفاق بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٤)

يمكن تعديل هذا الاتفاق أو جزء منه بموافقة الطرفين وأى تعديل لهذا الاتفاق أو لجزء منه يكون ملزماً للطرفين من تاريخ تبادل الخطابات من خلال القنوات الدبلوماسية باتمام الاجراءات القانونية فى كلا البلدين .

مادة (١٥)

١ ــ يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ اخطار كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية بتمام الاجراءات القانونية اللازمة فى بلديها .

٢ ــ يظل هذا الاتفاق سارى المفعول لمدة خمسة أعوام ويجدد تلقائياً لمدة أو لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر من خلال الطرق الدبلوماسية برغبته كتابة بإنهاء هذا الاتفاق قبل انتهاء مدته بستة أشهر.

حرر فى القاهرة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٨٧ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل من النصين نفس الحجية ، وفى حالة الاختلاف فى التفسير يرجح النص الإنجليزى .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية كينيا
سعادة الدكتور زخارى ت . أونيونكا
وزير الخارجية وعضو البرلمان

[٣٣] اتفاق تعاون سياحى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية كينيا
(٢٥ يونيو ١٩٨٧)

إن حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية كينيا ، تقديراً منها للروابط الوثيقة القائمة بين بلديها ؛ واعتقاداً بضرورة الحفاظ على هذه الروابط وتقويتها واعترافاً منها أن السياحة أداة فعالة لزيادة الفهم المتبادل والنوايا الحسنة ؛ وإيماناً بما يوليه البلدان من اهتمام قومى إقليمى وجغرافى مشترك لتسهيل السياحة الإفريقية والسياحة العالمية أيضاً ؛ ونظراً لعضوية البلدين فى منظمة السياحة الدولية ومنظمة الوحدة الإفريقية ؛ وكهدف مشترك لإرساء تنمية السياحة الدولية وبهدف تنمية التفاهم والنوايا الحسنة ولدعم العلاقات بين شعبى جمهورية مصر العربية وجمهورية كينيا قد اتفقتا على ما يلى :

مادة (١)

تسهيلات السياحة :

١ ــ يتبنى الطرفان جميع الإجراءات الضرورية لتعزيز وتنمية الرحلات السياحية بين بلديها وذلك بضمان أقصى التسهيلات بتبسيط اجراءات السفر والتوسع فى وسائل النقل والاتصالات .

٢ ــ يعمل الطرفان على تنمية جميع أوجه التعاون بهدف تسهيل السياحة الدولية لصالح بلديها كما يعمل الطرفان فى هذا الصدد على قيام شركات الطيران الوطنية فى كل من البلدين بمهمة تسهيل تنمية السياحة القومية والدولية بين بلديها . كما يشجعان تسويق السياحة المتبادلة ويشجعان البرامج السياحية المتبادلة لتمكين زائرى الطرفين من زيارة بلد الطرف الآخر.

مادة (٢)

التعليم والتدريب :

١ ــ يعمل كل من الطرفين على تسهيل تدريس الخطط المتعلقة بالسياحة بهدف رفع مستوى الفنيين والعاملين المتخصصين ، كما يناقش الطرفان وسائل وإمكانيات تبادل الخبراء دورياً لتعمية السياحة وكذلك لدراسة واستكشاف وتنفيذ الأنشطة السياحية .

٢ ــ يشجع كل من الطرفين مواطنيها للاستفادة من المنح فى مجال السياحة والمجالات المتعلقة بها التى تقدمها كليات ومراكز تدريب الطرف الآخر.

مادة (٣)

تبادل المعلومات :

١ ــ يتبادل الطرفان المواد الإعلامية الخاصة باللوائح والإرشادات السياحية لإعداد الاحصائيات لكى يتعرف الطرفان على مدى التقدم الذى تم تحقيقه فى كل من ابلدين كما يعمل الطرفان على تطوير الاعتماد على الاحصائيات السياحية ومضاهاتها فى كل من البلدين .

٢ ــ يتبادل الطرفان المعلومات كما يعملان على تنمية التعاون فى المجالات التالية ؛

أ ــ المؤتمرات والاجتماعات .
ب ــ الاستثمارات وتنمية المناطق السياحية الجديدة والمحافظة على مصادر السياحة الطبيعية .
جـ ــ عرض الأفلام الدعائية السياحية واستخدام الإذاعة والتليفزيون .
د ــ الأنشطة السياحية العالمية والقومية والدراسات المعدة المتعلقة بالسوق السياحى .
هـ ــ المواد الخاصة بالقواعد واللوائح التى تحكم الأنشطة السياحية
و ــ الأنشطة المبتكرة .

مادة (٤)

التعاون على المستوى الدولى :

١ ــ يشجع الطرفان التعاون الثنائى بين التوكيلات السياحية وشركات الفنادق عن طريق تضمين الحوافز التى تعكس مناطق ومصادر الجذب السياحى فى البرامج السياحية بهدف تنمية السياحة من دولة ثالثة إلى بلديها .

٢ ــ يعمل الطرفان فى إطار المنظمة الدولية للسياحة على تنمية وتشجيع تبنى مستويات موحدة والتدريب الصادر به توصيات والتى من شأنها تسهيل السياحة الدولية إذا ما طبقتها الحكومات .

مادة (٥)

التشاور والتنفيذ :

لتنفيذ أحكام هذا الاتفاق قررت الحكومتان تشكيل لجنة سياحية مشتركة ، تتشكل هذه اللجنة من ممثلى كل من الحكومتين وممثلين اثنين عن صناعة السياحة ، وتجتمع اللجنة مرة كل عام على أساس التبادل فى عاصمة كل من البلدين .

تختص اللجنة بما يلى :
أ ــ وضع برامج سنوية عن أنشطة التعاون السياحى .
ب ــ تحليل وتقييم نتائج نشاط التعاون السياحى .
جـ ــ تبادل وجهات النظر عند وضع البرامج التنفيذية وتجديدها إذا لزم الأمر بناء على طلب أحد الطرفين .

مادة (٦)

التعديلات :

يمكن تعديل هذا الاتفاق أو جزء منه بموافقة الطرفين ؛ وأى تعديل لهذا الاتفاق أو لجزء منه يكون ملزماً للطرفين من تاريخ تبادل الخطابات من خلال القنوات الدبلوماسية بتمام الاجراءات القانونية فى كلا البلدين .

مادة (٧)

مدة السريان :

١ ــ يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ أخطار كل من الطرفين الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية بتمام الاجراءات اللازمة فى بلديهما .

٢ ــ يظل هذا الاتفاق سارى المفعول لمدة خمسة أعوام ويجدد تلقائياً لمدة أو لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر من خلال الطرق الدبلوماسية برغبته كتابة بإنهاء هذا الاتفاق قبل انتهاء مدته بستة أشهر.

مادة (٨)

الاخطار:

اتفق الطرفان على اخطار السكرتارية العامة لمنظمة السياحة الدولية بهذا الاتفاق وأية تعديلات لاحقة بعد دخوله حيز التنفيذ .

حرر فى القاهرة بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٨٧ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل من النصين نفس الحجية ؛ وفى حالة الاختلاف فى التفسير يرجع النص الإنجليزى .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية كينيا
دكتور بطرس بطرس غالى	سعادة الدكتور زخارى ت . أونيونكا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية وعضو البرلمان

[٣٤] اتفاق إنشاء لجنة مشتركة
للتعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى والثقافى والتجارى
بين جمهورية مصر العربية والحكومة العسكرية المؤقتة لأثيوبيا الاشتراكية
(٢٨ يوليو ١٩٨٧)

ــ إدراكاً منها للروابط التاريخية الوثيقة والتراث الثقافى المشترك بين شعبى مصر وأثيوبيا .
ــ ورغبة منها فى تعزيز العلاقات الثنائية فى ميادين الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والثقافة .
ــ واسترشاداً بالرغبة المتبادلة لتدعيم العلاقات التجارية بين البلدين .
ــ وأخذاً فى الاعتبار أهداف خطة عمل لاجوس للإسراع بالتنمية الاجتماعية والتكامل الاقتصادى فى افريقيا بقصد تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتى والاعتماد على النفس .
ــ وفى ضوء الاتفاقية الثقافية والعلمية والتكنولوجية واتفاقية التجارة الموقعتين بين البلدين فى ٢٣ مارس ١٩٧٦ .

قـررتــا :

مادة أولى

إن حكومة جمهورية مصر العربية والحكومة العسكرية المؤقتة لأثيوبيا الاشتراكية تنشئان بهذه الاتفاقية لجنة مصرية / أثيوبية مشتركة للتعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى والثقافى وللتجارة ، يعهد إليها بالمهام الآتية :

١ ــ إعداد وتحضير ودراسة مقترحات حول التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى والثقافى وحول التجارة بين البلدين .
٢ ــ متابعة برامج التعاون المتفق عليها واتخاذ ما من شأنه التعجيل بتنفيذها .
٣ ــ دراسة إمكانية تهيئة فرص جديدة للتعاون .

مادة ثانية

١ ــ تتكون اللجنة المشتركة من أعضاء يعينها الجانبان .
٢ ــ يقوم رئيس وفد الدولة المضيفة برئاسة الدور العادى لانعقاد اللجنة ويظل رئيساً لها إلى حين حلول دور انعقادها التالى

مادة ثالثة

١ ــ تعقد دورات اللجنة المشتركة كل عامين بالتبادل بين عاصمتى الدولتين ولها أن تعقد دورات استثنائية باتفاق الجانبين .
٢ ــ يتفق الجانبان على تاريخ وجدول أعمال كل دورة قبل شهرين على الأقل من بداية انعقادها كما يخطر كل منها الآخر بتشكيل وفده فى وقت مناسب .

مادة رابعة

١ ـ للجنة المشتركة أن تنشىء أجهزة دائمة ومؤقتة على هيئة لجان فرعية وجماعات عمل تساعد فى أداء عملها .
٢ ـ تحدد اللجنة المشتركة مهام وصلاحيات وتشكيل أجهزتها الدائمة والمؤقتة التى سيكون عليها أن تؤدى عملها طبقاً لبرامج وقرارات اللجنة المشتركة .

مادة خامسة

١ ـ تتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بموافقة الطرفين .
٢ ـ تسجل القرارات التى تتخذها اللجنة فى محاضر اجتماعات لدوراتها يوقعها رئيسا اللجنة .
٣ ـ تصبح القرارات التى يرى أحد الجانبين ضرورة الرجوع بشأنها إلى السلطات المختصة فى بلده نافذة المفعول بمجرد قيام هذا الجانب باخطار الجانب الآخر باقرارها .

مادة سادسة

يتحقق رئيسا جانبى اللجنة المشتركة من سلامة التحضير للدورات وحسن تنظيم أعمالها وتنسيق أنشطة الأجهزة التابعة للجنة واعداد المستندات اللازمة لاجتماعاتها .

مادة سابعة

يتحمل كل جانب بمصروفاته فيا بين وأثناء دورات الانعقاد باستثناء الانتقالات المحلية وخدمات السكرتارية التى توفرها الدولة التى تستضيف الاجتماعات

مادة ثامنة

١ ـ يبدأ سريان هذه الاتفاقية فى يوم توقيعها .
٢ ـ يمكن تعديل هذه الاتفاقية برضاء الطرفين .
٣ ـ تنتهى هذه الاتفاقية بناء على طلب أى من الطرفين ، وفى هذه الحالة يتوقف سريانها بعد انقضاء ستة شهور على تاريخ تلقى أى من الطرفين لاخطار الطرف الآخر برغبته فى انهاء الاتفاقية .

تحرر فى أديس أبابا فى يوم ٢٨ يوليو من عام ١٩٨٧ من ثلاثة أصول ذات حجية متساوية باللغات العربية والأمهرية والإنجليزية . وفى حالة الاختلاف يعتد بالنص الإنجليزى .

توقيع	توقيع
عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن الحكومة العسكرية المؤقتة لأثيوبيا الاشتراكية

[٣٥] برنامج تنفيذى للتعاون الثقافى والعلمى والفنى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية
(١٩ نوفمبر ١٩٨٧)

اتفقت حكومتا جمهورية مصر العربية وجمهورية بنين الشعبية تطبيقاً لاتفاق التعاون الفنى والمهنى والثقافى الموقع بين البلدين فى ١١ أبريل ١٩٦٢ على البرنامج الحالى لأعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ :

أولاً ــ التعليم والعلوم :

مادة (١)

ينظم كل من الطرفين سنوياً زيارة وفد لايتعدى عدد أعضائه ثلاثة من أساتذة الجامعات والمعاهد العليا ، لمدة لاتزيد عن أسبوعين وذلك لإلقاء المحاضرات والاشتراك فى الندوات العلمية

مادة (٢)

يعمل الطرفان على تبادل المناهج والخطط الدراسية المطبقة فى المؤسسات التعليمية والجامعية والمعاهد العليا وذلك بغرض عقد اتفاقات خاصة بمعادلة الشهادات والدبلومات والدرجات الجامعية فى البلدين .

مادة (٣)

يتبادل الطرفان المجلات والنشرات والدوريات والكتب والأبحاث العلمية وذلك للاطلاع على الأنشطة الثقافية والعلمية فى كل من البلدين .

مادة (٤)

يقدم الجانب المصرى إلى الجانب البينينى ١٠ منح سنوياً للدراسة فى معاهد الأزهر وذلك طبقاً للأحكام العامة والشروط المالية الخاصة بالأزهر.

مادة (٥)

يستمر الأزهر ــ فى حدود إمكانياته وبناء على طلب الجانب البينينى ــ فى إرسال مدرسين للغة العربية والدراسات الإسلامية ، ويتكفل الأزهر برواتب ونفقات السفر فى الذهاب والعودة والخاصة بهؤلاء المدرسين .

مادة (٦)

يرسل الجانب المصرى ــ بناء على طلب الجانب البنينى ــ المطبوعات والوثائق التعليمية ، وكذلك قوائم الوسائل التعليمية المنتجة فى مصر وذلك باللغة الفرنسية .

مادة (٧)

يتبادل الجانبان المعلومات التاريخية والجغرافية عن بلديهما والواردة فى كتبهم المدرسية لاعطاء التلاميذ فكرة صحيحة عن تاريخ وحضارة كل من البلدين .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان الخبراء والخبرات فى مجالات الارصاد والجيوفيزيقيا والفضاء .

مادة (٩)

يعمل الطرفان على تبادل زيارات الخبراء للتعرف على وسائل القياس المطبقة فى بلديهما وتحديد امكانيات التعاون فى هذا المجال .

مادة (١٠)

تستقبل أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا المصرية فنيين بينيين من العاملين فى مجال القياس والمعايرة للتدريب فى المعهد القومى للمعايرة .

مادة (١١)

أ ـ تستقبل أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ـ لمدة أربعة أسابيع ـ اثنين من المتخصصين البينيين للتدريب فى مجال الصيد .
ب ـ يتبادل الطرفان الزريعة السمكية ذات القيمة الاقتصادية .

ثانياً ـ الثقافة والإعلام :

مادة (١٢)

أ ـ يتبادل الطرفان النشرات والمطبوعات الثقافية .
ب ـ المعلومات الخاصة بالمكتبات ودور الوثائق .

مادة (١٣)

يتبادل الطرفان تنظيم المعارض الخاصة بالفنون التشكيلية والبيئية والحرف التقليدية . ويتفق على التفاصيل والشروط المالية بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٤)

يشجع الطرفان تبادل فرق الفنون الشعبية ، ويتفق على الشروط بين الجهات المعنية فى البلدين بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٥)

يتبادل الطرفان النشرات والكتب والدوريات المتعلقة بالآثار.

مادة (١٦)

أ ــ يتبادل الطرفان البرامج الإذاعية والتليفزيونية ذات الصبغة الثقافية والعلمية والفنية والاجتماعية والاقتصادية .

ب ــ لا يمكن التنازل عن تسجيلات البرامج المتبادلة لطرف ثالث ، كما لا يمكن استغلالها تجارياً .
جـ ــ أية تعديلات تجرى على هذه البرامج يجب أن لا تغير المضمون الأصلى .
د ــ يتكفل البلد المرسل بكافة الحقوق المتعلقة بالبرامج المتبادلة وتكاليف شحنها .

مادة (١٧)

يقدم الجانب المصرى سنوياً إلى الجانب البينينى منحاً تدريبية فى مجالات الإذاعة والتليفزيون وذلك طبقاً للبرنامج والشروط الخاصة بمعهد إعداد الأفارقة .

مادة (١٨)

يتبادل الطرفان ــ باللغة الفرنسية ــ المطبوعات الإعلامية والأفلام الوثائقية .

ثالثاً ــ الصحة والشئون الاجتماعية

مادة (١٩)

يتبادل الطرفان المعلومات والاحصائيات المتعلقة بالأنشطة الصحية .

مادة (٢٠)

يعمل الطرفان على تبادل الخبراء والخبرات فى مجال التخطيط الصحى .

مادة (٢١)

يشجع الطرفان التعاون فى مجال طب المناطق الحارة ، ويشجعان الاتصال المباشر بين أقسام ومعاهد طب المناطق الحارة فى مصر والمعاهد الأخرى المماثلة فى جمهورية بنين الشعبية .

مادة (٢٢)

يتبادل الطرفان ــ باللغة الفرنسية ــ المطبوعات والنشرات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية .

رابعاً ــ الزراعة :

مادة (٢٣)

يقدم الجانب المصرى سنوياً للجانب البينينى عشر منح تدريبية فى اطار برنامج رفع المستوى الذى ينظمه المركز الدولى الزراعى وطبقاً لشروط المعهد .

مادة (٢٤)

يتبادل الطرفان المعلومات ونتائج البحوث والنشرات العلمية .

مادة (٢٥)

يتبادل الطرفان العينات النباتية .

خامساً ـ الشروط المالية والأحكام العامة :

مادة (٢٦)

أ ـ فيما يتعلق بالزيارات التي لا تتعدى « ١٥ » يوماً :
١ ـ يتحمل البلد المرسل نفقات السفر في الذهاب والعودة .
٢ ـ يتحمل البلد المستقبل :
ـ نفقات الاقامة في الفنادق المناسبة .
ـ نفقات التنقلات الداخلية التي يستلزمها برنامج الزيارة .
ـ العلاج الطبي في حالة المرض المفاجئ .

ب ـ يتم الاتفاق على الشروط المالية الخاصة بالزيارات التي تزيد عن ١٥ يوماً بين الجهات المعنية في كل من البلدين .

مادة (٢٧)

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه ، ويعمل به لمدة ثلاثة أعوام ، ويعمل به بعد هذا التاريخ بصفة مؤقتة لحين توقيع البرنامج الجديد .

حرر في القاهرة في ١٩ نوفبر ١٩٨٧ من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ولكل حجية واحدة ، وفي حالة الخلاف في التفسير يعتد بالنص الفرنسي .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية بنين الشعبية
جي لاندري هازومي
وزير الخارجية والتعاون

[٣٦] اتفاق النقل الجوى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو
(٦ فبراير ١٩٨٨)

إن جمهورية مصر العربية وجمهورية توجو المشار إليها فيا بعد « بالطرفين المتعاقدين » ، رغبة منها فى تسهيل تنمية النقل الجوى بين إقليمها وملاحقة التعاون الدولى فى هذا المجال لأقصى حد ممكن .

ورغبة منها فى تطبيق مبادئ وأحكام اتفاقية الطيران المدنى الدولى المفتوحة للتوقيع عليها فى شيكاغو فى ٧ ديسمبر ١٩٤٤ على هذا النقل .

واضعين فى اعتبارهما أن تنمية النقل الجوى يمكن أن يساهم فى المحافظة على الصداقة والتفاهم بين الدولتين المتعاقدتين .

فقد اتفقتا على ما يلى :

الباب الأول
أحكــــام عـــامـــــة

المادة الأولى

فيا يتعلق بالاتفاق الحالى وملاحقه وما لم يقض النص بخلاف ذلك :

(أ) يقصد باصطلاح « الاتفاقية » اتفاقية الطيران المدنى الدولى المفتوحة للتوقيع عليها فى شيكاغو فى ٧ ديسمبر ١٩٤٤ ، وكذلك كل ملحق معتمد وفقاً للمادة ٩٠ من هذه الاتفاقية وكل تعديل للملاحق أو الاتفاقية يتم وفقاً للمادتين ٩٠ و ٩٤ ويوافق عليه الطرفان المتعاقدان .

(ب) يقصد بتعبير « سلطات الطيران » فيا يتعلق بجمهورية مصر العربية ، وزير الطيران المدنى وكل شخص أو كل هيئة يعهد إليها ممارسة الوظائف التى يضطلع بها حالياً الوزير المذكور ، أو الوظائف المماثلة ، وفيا يتعلق بجمهورية توجو ، الوزير الذى يعهد إليه الطيران المدنى ، وكل شخص أو كل هيئة يعهد إليها ممارسة الوظائف التى يضطلع بها حالياً الوزير المذكور ، أو وظائف مماثلة .

(جـ) يقصد بتعبير « مؤسسة معينة » أى مؤسسة نقل جوى يتم تعيينها والموافقة عليها وفقاً للمادة « ٨ » من الاتفاق الحالى .

(د) يقصد بكلمة « اقليم » نفس التعريف المبين بالمادة ٢ من الاتفاقية .

(هـ) تكون لتعبيرات « خطوط جوية » ، « خط جوى دولى » ، « مؤسسة نقل جوى » ، « هبوط لأغراض غير تجارية » نفس المعانى الواردة قرين كل منها فى المادة « ٩٦ » من الاتفاقية .

(و) يقصد بتعبيرات « معدات الطائرة » ، « مؤن الطائرة » ، « قطع الغيار » نفس المعانى الواردة بالملحق « ٩ » من الاتفاقية .

(ز) يقصد بتعبير « الأسعار » الأجور التي تدفع لنقل الركاب والأمتعة والبضائع وشروط تطبيقها بما فى ذلك العمولات والمكافآت الإضافية المساعدة الأخرى لإصدار أو بيع مستندات النقل مع استبعاد مقابل وشروط نقل رسائل البريد .

المادة الثانية

١ ـــ تعفى الطائرات التى تستخدمها مؤسسة النقل الجوى المعينة من أحد الطرفين المتعاقدين فى الحركة الدولية ، وكذلك معداتها المعتادة واحتياطيها من الوقود وزيوت التشحيم والمؤن الموجودة على متنها « بما فى ذلك المواد الغذائية والمشروبات والطباق » عند دخولها إقليم الطرف المتعاقد الآخر من كافة الضرائب الجمركية ورسوم التفتيش وغيرها من الضرائب والرسوم المماثلة بشرط أن تبقى هذه المعدات والمؤن على متن الطائرات إلى حين إعادة تصديرها .

٢ ـــ تعفى كذلك من تلك الضرائب والرسوم فيما عدا الأتاوات والرسوم المستحقة نظير خدمات جوية :

أ ـــ المؤن التى تزود بها الطائرات من كل مصدر والتى توضع فى إقليم أى طرف متعاقد فى الحدود التى تضعها السلطات التابعة لهذا الطرف المتعاقد والتى تزود بها الطائرات المستخدمة فى خط دولى للطرف المتعاقد الآخر.

ب ـــ قطع الغيار المستوردة إلى إقليم أحد الطرفين المتعاقدين لصيانة أو إصلاح الطائرات التى تستخدمها مؤسسة النقل الجوى المعينة فى الطرف المتعاقد الآخر فى الملاحة الدولية .

جـ ـــ الوقود وزيوت التشحيم المخصصة لتموين الطائرات التى تستخدمها مؤسسة النقل الجوى المعينة من الطرف المتعاقد الآخر فى الحركة الدولية ولا تعيد استخدام هذه المؤن على ذلك الجزء من الطريق الذى يتم فوق إقليم الطرف المتعاقد الذى تزودت فيه بها .

٣ ـــ لا يجوز انزال المعدات المعتادة ، وكذلك المواد والمؤن الموجودة على متن طائرات أحد الطرفين المتعاقدين بإقليم الطرف المتعاقد الآخر إلا بموافقة السلطات الجمركية فيه ، وفى هذه الحالة يجوز وضعها تحت رقابة السلطات المذكورة حتى يتم اعادة تصديرها أو أن تخضع للقواعد الجمركية .

المادة الثالثة

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بصحة شهادات الصلاحية للملاحة وأجازات الأهلية والأجازات الصادرة أو المعتمدة من الطرف المتعاقد الآخر والتى لم تنته صلاحيتها وذلك بغرض تشغيل الطرق الجوية المحددة بملحق الاتفاق الحالى .

ومع ذلك يحتفظ كل طرف متعاقد ـــ فيما يتعلق بالطيران فوق اقليمه ـــ بحقه فى عدم الاعتراف بسريان اجازات الأهلية والأجازات الصادرات لرعاياه من الطرف المتعاقد الآخر.

المادة الرابعة

١ ـــ تسرى القوانين واللوائح والاجراءات المعمول بها لدى أحد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول الطائرات التى تعمل فى الملاحة الجوية الدولية فى إقليمه أو الخروج منه أو المتعلقة باستغلال وتشغيل هذه الطائرات ، على طائرات مؤسسة النقل الجوى المعينة بواسطة الطرف المتعاقد الآخر ، وعلى هذه الطائرات الالتزام بها عند وصولها ومغادرتها اقليم الطرف المتعاقد الأول أو أثناء وجودها فيه .

٢ ـــ تسرى القوانين واللوائح المعمول بها لدى أحد الطرفين المتعاقدين والخاصة بإجراءات الدخول والإقامة والمرور والهجرة والجمارك والحجر الصحى على الركاب وأطقم الطائرات والبضائع والبريد المنقولة بواسطة طائرات مؤسسة

النقل الجوى المعينة من الطرف المتعاقد الآخر أثناء وجودها فى إقليم الطرف المتعاقد الأول .

٣ ــ وتكون القوانين واللوائح المشار إليها عاليه هى نفسها التى تطبق على الطائرات الوطنية التى تستخدم فى خطوط دولية مماثلة .

٤ ــ يجب ألا تكون الرسوم والأتاوات التى يفرضها أو يسمح بفرضها أحد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة باستخدام الموانئ الجوية أعلى من تلك التى تدفعها طائراته الوطنية المستخدمة على خطوط دولية مماثلة وذلك عند استخدامها موانئ حكومة ومنشآت وخدمات مماثلة .

المادة الخامسة

١ ــ يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب فى أى وقت الدخول فى مشاورات بين السلطات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين لتفسير وتطبيق أو تعديل الاتفاق الحالى .

٢ ــ وتبدأ هذه المشاورات خلال ستين (٦٠) يوماً على الأكثر من يوم استلام الطلب .

٣ ــ تكون التعديلات التى يتقرر اجرائها على هذا الاتفاق خاضعة للتصديق ، وتدخل إلى حيز النفاذ بتبادل المذكرات بالطريق الدبلوماسى .

٤ ــ تكون التعديلات التى يتقرر اجراؤها على الملحق سارية بعد تبادل مذكرات بين سلطات الطيران المدنى لدى الطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة

يجوز لكل طرف متعاقد أن يخطر الطرف الآخر فى أى وقت برغبته فى إنهاء الاتفاق الحالى . ويتم إبلاغ هذا الاخطار فى نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدنى ، ويسرى مفعول الانهاء بعد سنة من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الآخر للاخطار ما لم يتم سحب هذا الاخطار باتفاق الطرفين قبل انتهاء هذه المدة . وإذا لم يعترف الطرف المتعاقد الآخر باستلامه للاخطار فيعتبر أنه قد تسلمه بعد مضى خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ استلام المنظمة الدولية للطيران المدنى للاخطار.

المادة السابعة

١ ــ فى حالة عدم تسوية أى خلاف حول تفسير أو تطبيق الاتفاق الحالى طبقاً لأحكام المادة ٥ ، سواء بين سلطات الطيران أو بين حكومتى الطرفين المتعاقدين ، يحال النزاع إلى محكمة تحكيم بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين .

٢ ــ تشكل محكمة التحكيم من ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين محكماً ، ويتفق هذان المحكمان على تعيين رئيس من رعايا دولة ثالثة .

وإذا لم يتم تعيين المحكمين خلال ستين يوماً من تاريخ طلب أى من الحكومتين تسوية النزاع عن طريق التحكيم ، أو إذا لم يتفق المحكمان على تعيين الرئيس خلال الشهر التالى ، يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدنى أن يقوم باجراء التعيينات اللازمة .

٣ ــ تصدر محكمة التحكيم قرارها بأغلبية الأصوات ، إذا لم تتمكن من تسوية النزاع بالطرق الودية .

وتحدد بنفسها قواعد الإجراءات التى تتبع أمامها ومقرها ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك .

٤ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان بالامتثال للإجراءات المؤقتة التي قد تتخذ أثناء نظر النزاع ، وكذلك لقرار التحكيم الذى يعتبر فى جميع الحالات نهائياً .

٥ ـ إذا لم يمتثل أحد الطرفين المتعاقدين لقرارات المحكمين ، فللطرف المتعاقد الآخر، وللمدة التى يستمر فيها هذا الامتناع ، أن يحدد أو يوقف أو يلغى الحقوق أو المزايا الممنوحة بمقتضى هذا الاتفاق للطرف المتعاقد الممتنع .

٦ ـ يتحمل كل طرف متعاقد مكافأة محكميه ونصف مكافأة الرئيس المعين .

الباب الثانى
الخطوط المتفق عليها

المادة الثامنة

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المنصوص عليها فى الاتفاق الحالى بغرض تشغيل خطوط جوية على الطرق المعينة بالملحق المرفق تطبيقاً للاتفاق الحالى (والتى سيطلق عليها فيا بعد « الطرق المعينة ») .

المادة التاسعة

١ ـ يمنح كل من الطرفين المتعاقدين بالتبادل حق تشغيل الخطوط الجوية المحددة فى الاتفاق الحالى لمؤسسة النقل الجوى المعينة من كل منها ، ويطلق على هذه الخطوط فيا بعد تعبير « الخطوط المتفق عليها » .

٢ ـ مع عدم الاخلال بأحكام الاتفاق الحالى ، تتمتع المؤسسة المعينة من كل من الطرفين المتعاقدين أثناء تشغيلها خطاً جوياً متفقاً عليه على طريق معين بالمزايا التالية :

أ ـ عبور إقليم الطرف المتعاقد الآخر دون الهبوط فيه .
ب ـ الهبوط بالإقليم المذكور لأغراض غير تجارية .
ج ـ الهبوط بالإقليم المذكور بغرض أخذ وانزال حركة دولية من ركاب وبضائع وبريد .

المادة العاشرة

لكل من الطرفين المتعاقدين الحق فى أن يعين كتابة للطرف المتعاقد الآخر مؤسسة نقل جوى للقيام بتشغيل الخطوط المتفق عليها على الطرق المحددة .

وعلى الطرف المتعاقد الآخر لدى تسلمه هذا التعيين أن يصدر دون تأخير تراخيص التشغيل اللازمة للمؤسسة المعينة وذلك تطبيقاً لأحكام الاتفاق الحالى .

ويجوز لسلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين أن تتطلب قيام مؤسسة النقل الجوى المعينة من الطرف المتعاقد الأخير بتقديم الدليل على استيفائها لشروط تشغيل الخطوط الجوية الدولية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح التى تطبقها هذه السلطات عادة وبطريقة معقولة وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية الطيران المدنى الدولى .

المادة الحادية عشرة

١ ـ يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه فى رفض إصدار تراخيص التشغيل المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من المادة ١٠ وذلك فى حالة عدم اقتناع الطرف المتعاقد المذكور بأن جزءاً جوهرياً من ملكية هذه المؤسسة وادارتها الفعلية فى يد

الطرف المتعاقد الذى عينها أو فى يد رعاياه.

٢ ــ يحتفظ كل متعاقد بحقه فى إلغاء ترخيص التشغيل الممنوح لمؤسسة النقل الجوى المعينة بواسطة الطرف المتعاقد الآخر، أو وقف الحقوق المنصوص عليها فى المادة ١٠ من الاتفاق الحالى وذلك :

أ ــ إذا لم يقتنع بأن جزءاً جوهرياً من ملكية هذه المؤسسة وإدارتها الفعلية فى يد الطرف المتعاقد الذى عينها أو فى يد رعاياه.

ب ــ أو إذا لم تتبع هذه المؤسسة قوانين ولوائح الطرف المتعاقد الذى منحها هذه الحقوق.

جـ ــ أو إذا لم تقم هذه المؤسسة بالتشغيل وفقاً للشروط المنصوص عليها فى الاتفاق الحالى.

٣ ــ لا يتم الإلغاء أو الوقف إلا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر وفقاً للمادة (٥) ما لم يكن من الضرورى القيام بذلك لمنع وقوع مخالفات جديدة لهذه القوانين واللوائح. وفى حالة فشل تلك المشاورات يحال النزاع إلى التحكيم وفقاً للمادة (٧).

المادة الثانية عشرة

تطبيقاً للمادتين ٧٧ و ٧٩ من الاتفاقية التى تجيز إنشاء هيئة تشغيل مشتركة أو هيئة دولية للتشغيل بواسطة دولتين أو أكثر:

ــ توافق حكومة جمهورية مصر العربية على احتفاظ حكومة جمهورية توجو وفقاً لأحكام المادتين ٢ و ٤ والمستندات الملحقة بالمعاهدة الخاصة بالنقل الجوى فى افريقيا الموقعة فى ياوندى فى ٢٨ مارس ١٩٦١ والمنضمة إليها توجو، بحقها فى تعيين شركة ايرافريك باعتبارها الجهة التى اختارتها جمهورية توجو لتشغيل الخطوط.

ــ ومعاملة بالمثل، توافق حكومة جمهورية توجو على أن تحتفظ حكومة جمهورية مصر العربية بحقها فى تعيين مؤسسة متعددة الجنسيات قد تصبح طرفاً فيها باعتبارها المؤسسة التى اختارتها جمهورية مصر العربية لتشغيل خطوط متفق عليها.

المادة الثالثة عشرة

١ ــ يعتبر تشغيل الخطوط المتفق عليها بين اقليمى الطرفين المتعاقدين وبالنسبة لهما حقاً أساسياً وأولياً.

٢ ــ يتعهد الطرفان المتعاقدان بتطبيق مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل فى جميع مجالات ممارسة الحقوق المترتبة على الاتفاق الحالى.

وتكفل للمؤسستين المعينتين من الطرفين المتعاقدين معاملة عادلة ومتكافئة، ولها التمتع بفرص وحقوق متعادلة فى تشغيل الخطوط المتفق عليها.

٣ ــ تراقب سلطات الطيران احترام كل مؤسسة نقل جوى للحمولة المقدمة لها، ويتم تعديل هذه الحمولة وفقاً للحاجة.

٤ ــ على مؤسستى النقل الجوى المعينتين من الطرفين المتعاقدين أن تضعا فى اعتبارهما مصالحهما المتبادلة على الطرق المشتركة بغرض عدم الاضرار بدون مبرر بخطوطهما المعنية.

المادة الرابعة عشرة

١ ـ يكون الهدف الرئيسى للخطوط المتفق عليها على كل طريق من الطرق المبينة بملحق الاتفاق الحالى هو توفير حمولة بمعامل معقول تتناسب مع حاجات الحركة الجوية الدولية العادية والمتوقعة بصورة معقولة سواء القادمة أو

القاصدة إلى إقليم الطرف المتعاقد الذى عين المؤسسة التى تقوم بتشغيل الخطوط المذكورة .

٢ ـ مع مراعاة الخطوط المحلية والإقليمية ، يجوز للمؤسسة المعينة من أحد الطرفين المتعاقدين تلبية حاجات الحركة بين أقاليم الدول الأخرى الواقعة على الطرق المتفق عليها وإقليم الطرف المتعاقد الآخر وذلك فى حدود الحمولة المنصوص عليها فى الفقرة (١) من هذه المادة .

٣ ـ لتلبية متطلبات الحركة غير المتوقعة والموسمية على نفس هذه الطرق ، على مؤسسات النقل الجوى المعينة أن تتفق فيما بينها على الوسائل المناسبة لتلبية زيادة الحركة المؤقتة ، وعليها اخطار سلطات الطيران ببلديهما فوراً للتحقق من ذلك ، ويجوز لهما التشاور إذا اعتبرا ذلك مفيداً .

٤ ـ فى حالة عدم رغبة المؤسسة المعينة من أحد الطرفين المتعاقدين فى استغلال جزء أو اجمالى حمولة النقل الواجب عليها عرضها على طريق أو أكثر طبقاً لحقوقه ، فللمؤسسة المعينة من الطرف المتعاقد الآخر استغلال كل حمولة النقل غير المستغلة أو جزء منها لمدة محددة . وللمؤسسة المعينة التى حولت كل حقوقها أو جزء منها أن تستردها عند نهاية المدة المذكورة .

المادة الخامسة عشرة

١ ـ تخطر مؤسسات النقل الجوى المعينة سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين بطبيعة النقل وطراز الطائرات المستعملة والمواعيد المتوقعة قبل بداية تشغيل الخطوط المتفق عليها بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل ، وتطبق نفس القاعدة على تعديلاتها اللاحقة .

٢ ـ تمد سلطات الطيران لكل من الطرفين المتعاقدين سلطات الطيران للطرف المتعاقد الآخر ـ بناء على طلبها ـ بالتقارير الاحصائية الدورية أو غيرها التى تكون ضرورية لمراقبة حمولة النقل المعروضة من جانب المؤسسة المعينة من الطرف المتعاقد الأول . وتشمل هذه الاحصائيات كل التقارير اللازمة لتحديد حجم ومقصد الحركة على الخطوط المتفق عليها .

المادة السادسة عشرة

يمنح كل طرف متعاقد المؤسسة المعينة من الطرف المتعاقد الآخر وعلى أساس المعاملة بالمثل ، الحق فى الاحتفاظ فى النقاط المذكورة بملحق الاتفاق الحالى بإقليم الطرف المتعاقد الآخر بمكاتب وموظفين للإدارة التجارية والإدارية والفنية يتم اختيارهم من مواطنى أحد البلدين أو الآخر واللازمين لحاجة المؤسسة المعينة .

ويجب على الموظفين المذكورين احترام القواعد التى تنظم دخول إقليم الطرف المتعاقد الآخر والإقامة فيه ، وكذلك النصوص التشريعية واللائحية والإدارية المطبقة بهذا الإقليم .

فضلاً عن ذلك ، يجوز أن يتولى الإدارة التجارية والإدارية والفنية للمؤسسة المعينة بإقليم الطرف المتعاقد الآخر ، موظفون من مواطنى الدولة التى تعتبر المؤسسة المذكورة شركتها الوطنية وذلك على أساس المعاملة بالمثل .

المادة السابعة عشرة

يتفق الطرفان المتعاقدان على الدخول فى مشاورات كلما دعت الحاجة بغرض تنسيق خطوطهما الجوية المعنية .

المادة الثامنة عشرة

١ ـ يتم تحديد قوائم الأسعار التى تطبقها مؤسسة النقل الجوى المعينة من أحد الطرفين المتعاقدين بغرض نقل

الحركة التى يكون مقصدها أو منبعها إقليم الطرف المتعاقد الآخر فى مستوى معقول ، مع الوضع فى الاعتبار جميع عناصر التقدير على وجه الخصوص تكاليف التشغيل والربح المعقول ، وكذلك قوائم الأسعار المطبقة بواسطة مؤسسات النقل الجوى الأخرى .

٢ ـ وتحدد قوائم الأسعار ـ المشار إليها بالفقرة « ١ » من هذه المادة ـ إذا ما أمكن ذلك ، باتفاق مشترك بين مؤسستى النقل الجوى لدى الطرفين المتعاقدين بعد التشاور ـ إذا كانت لذلك محل ـ مع مؤسسات النقل الجوى التى تخدم نفس الطرق كلها أو جزء منها .

٣ ـ تعرض قوائم الأسعار التى يتم تحديدها على هذا النحو على سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها وذلك قبل التاريخ المحدد لتطبيقها بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل ، ويجوز انقاص هذه المدة فى حالات خاصة بموافقة السلطات المذكورة .

٤ ـ إذا لم تتوصل مؤسستا النقل الجوى إلى اتفاق حول تحديد قائمة سعر وفقاً لأحكام الفقرة (١) عاليه ، أو إذا أبدى أحد الطرفين المتعاقدين خلال الخمسة عشر (١٥) يوماً الأولى من مدة الثلاثين (٣٠) يوماً المنصوص عليها بالفقرة (٣) من المادة الحالية ، اعتراضه على قائمة الأسعار المطلوب اعتمادها وفقاً لأحكام الفقرة (٢) السابقة ، فعلى سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين العمل على التوصل إلى اتفاق مرض .

٥ ـ إذا لم تتوصل سلطات الطيران إلى اتفاق حول قائمة الأسعار وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة ، أو حول تحديد قائمة أسعار وفقاً للفقرة (٤) من المادة المذكورة . يحل النزاع وفقاً لأحكام المادة (٧) من الاتفاق الحالى .

٦ ـ مع عدم الاخلال بنصوص الفقرة (٥) من هذه المادة ، لا تسرى أية قائمة أسعار إلا بموافقة سلطات الطيران .

٧ ـ إلى أن يصدر قرار التحكيم ، تستمر قوائم الأسعار المحددة وفقاً لأحكام هذه المادة فى السريان إلى أن تحدد قوائم أسعار جديدة وفقاً لأحكام هذه المادة .

ومع ذلك ، يجب ألا يستمر سريان قوائم الأسعار وفقاً للفقرة الحالية أكثر من اثنى عشر (١٢) شهراً بعد التاريخ المقرر لإنهاء مفعولها فيه .

٨ ـ يراقب كل طرف متعاقد جميع الناقلين الذين يشغلون خطوطاً جوية يكون مقصدها أو منبعها إقليمية فى التزامهم بدقة بقوائم الأسعار المتفق عليها والمعتمدة وفقاً لأحكام الاتفاق الحالى .

المادة التاسعة عشرة

١ ـ يمنح كل طرف متعاقد مؤسسة النقل الجوى المعينة من الطرف المتعاقد الآخر حق التحويل الحر لفائض الايرادات عن المصروفات إلى مقرها والذى تحققه فى إقليمه والناتجة عن تشغيل الخطوط المتفق عليها وذلك وفقاً للوائح السارية المفعول بإقليمه .

٢ ـ وفى حالة تنظيم طرق الدفع بين الطرفين المتعاقدين باتفاق خاص يتم تطبيق هذا الاتفاق .

المادة العشرون

يوافق الطرفان المتعاقدان على أن يقدم كل منهما للآخر ـ بناء على طلبه ـ أقصى مساعدة لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والأفعال الأخرى غير المشروعة ضد الطائرات والمطارات والمنشآت وتسهيلات الملاحة الجوية وتلك التى تهدد أمن الطيران . ويؤكد الطرفان التزاماتها الخاصة بأحكام المعاهدة الخاصة بالجرائم وأفعال أخرى معينة تحدث على متن الطائرات الموقعة فى طوكيو فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ والاتفاقية الخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة فى لاهاى فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ ، واتفاقية قمع أفعال الاعتداء غير المشروع على سلامة الطيران المدنى الموقعة فى مونتريال فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ .

كما يأخذ الطرفان المتعاقدان فى اعتبارهما أيضاً الأحكام الخاصة بأمن الطيران المطبقة والتى تقررها المنظمة الدولية للطيران المدنى .

وفى حالة ارتكاب فعل من أفعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات أو أية أفعال أخرى غير مشروعة ضد سلامة الطائرات أو المطارات والمنشآت أو التسهيلات الملاحية الجوية ، أو التهديد بارتكاب مثل هذه الأفعال ، فعلى الطرفين تسهيل الاتصالات أو أية اجراءات أخرى مناسبة بهدف إنهاء هذه الأفعال أو التهديد بها فوراً بسرعة وسلامة .

الباب الثالث
أحكام ختامية

المادة الحادية والعشرون

يخطر كل طرف متعاقد الطرف الآخر باتمامه الاجراءات الدستورية اللازمة لسريان مفعول الاتفاق الحالى والذى يصبح نافذاً من تاريخ الاخطار الأخير.

المادة الثانية والعشرون

يعدل الاتفاق الحالى بتبادل المذكرات الدبلوماسية بما يجعله متمشياً مع كل اتفاقية متعددة الأطراف يلتزم بها الطرفان المتعاقدان .

المادة الثالثة والعشرون

يتم تبليغ الاتفاق الحالى وملاحقه وكل تبادل لمذكرات دبلوماسية وفقاً للمادة (٥) إلى المنظمة الدولية للطيران المدنى لتسجيله لديها .

تم فى القاهرة فى يوم السبت الموافق ٦ فبراير ١٩٨٨ ، من نسختين باللغتين العربية والفرنسية ، ولكل من النصين حجية متساوية .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية توجو
د . بطرس بطرس غالى	ياوفى ادودو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون

(الملحق أ)

جدول الطرق

١ ـ الطرق المصرية :

نقاط القيام	نقاط متوسطة	نقاط فى توجو	نقاط فيا وراء
القاهرة	يتم تحديدها فيا بعد	لومى	يتم تحديدها فيا بعد

٢ ـ الطرق التوجولية :

نقاط قيام	نقاط متوسطة	نقاط فى ج . م . ع	نقاط فيا وراء
لومى	يتم تحديدها فيا بعد	القاهرة	يتم تحديدها فيا بعد

(الملحق ب)

الخدمة الأرضية

يخول تقديم الخدمة الأرضية لطائرات المؤسسة المعينة من جمهورية توجو فى الإقليم المصرى للمؤسسة المعينة فى جمهورية مصر العربية ، ومعاملة بالمثل يخول تقديم الخدمة الأرضية لطائرات المؤسسة المعينة فى جمهورية مصر العربية فى الإقليم التوجولى إلى المؤسسة المعينة من جمهورية توجو.

وفى حالة عدم تمكن أوعدم رغبة أى من المؤسستين المعينتين من الاضطلاع بهذه المسئولية ، يخول تقديم الخدمة الأرضية إلى مؤسسة أخرى بعد موافقة سلطات الطيران المدنى لدى الطرف المتعاقد المعنى .

(٣٧) اتفاق

إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زامبيا

(٢٣ مارس ١٩٨٨)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زامبيا المشار إليها فيما بعد بالطرفين المتعاقدين آخذتين في الاعتبار أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

مدركتين لرغبتيهما وواجبهما في تقوية وتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية القائمة وتطوير التعاون العلمي والفني بينهما ،

راغبتين في تطوير التعاون الشامل بينهما القائم على المساواة في السيادة والمنفعة المتبادلة بهدف رفع مستوى معيشة شعبيهما بأسرع ما يمكن .

قد اتفقتا على تشكيل اللجنة المصرية الزامبية للتعاون وقررتا :

المادة الأولى

تنشأ لجنة مشتركة للتعاون (المشار إليها فيما بعد باللجنة) لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والاجتماعي والثقافي والإعلامي والزراعي والعلمي والفني بالإضافة إلى التعاون السياسي بين البلدين لمنفعتهما المتبادلة .

المادة الثانية

أ ـ تشكل اللجنة من وفود من وزراء حكومتي الطرفين المتعاقدين المسئولين عن مجالات التعاون المتفق عليها .

ب ـ يعين كل طرف متعاقد رئيساً للوفد يتم إخطار الطرف الآخر باسمه أو بأى تغيير يتعلق به من خلال القنوات الدبلوماسية .

المادة الثالثة

من أجل تحقيق هذه الأهداف تتولى اللجنة مسئولية كل شئون التعاون بين الدولتين وعلى الأخص ما يلى :

أ ـ تحديد الطرق الواجبة الاتباع لتحقيق التعاون الثنائى بين البلدين في كافة المجالات .

ب ـ صياغة وإعداد اقتراحات وبرامج العمل لعرضها على الحكومتين . جـ ـ تشجيع تبادل الوفود والمعلومات والزيارات بين البلدين .

د ـ المتابعة والمراجعة الدائمة لمدى التقدم في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين المتعاقدين وحل العقبات أو المشاكل التي قد تظهر خلال تنفيذ هذه الاتفاقيات .

هـ ـ تنشيء اللجنة من وقت لآخر لجاناً فنية متخصصة من المسئولين حسبما ترى ذلك لازماً لتنفيذ واجباتها .

و ـ يجوز للجنة الاستفادة من خدمات المؤسسات الفنية أو الشركات أو الهيئات أو المنظمات أو الأفراد لتجميع المعلومات والقيام بدراسات وإجراء الأبحاث وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وتقدم نتائج هذه الأبحاث والدراسات إلى اللجنة للنظر فيها .

ز ـ تقترح اللجنة على الحكومتين الترتيبات اللازمة لإعطاء دفعة للتعاون بينها .

ح ـ يمكن للجنة مراجعة الاتفاقيات وتقديم توصيات إلى الحكومتين من آن لآخر على ضوء الاحتياجات الجديدة الناشئة من الممارسة العملية .

المادة الرابعة

أ ـ تعقد اللجنة اجتماعات عادية مرة واحدة كل سنتين في تواريخ مناسبة لها ويمكن لها أن تعقد دورات غير عادية حينما تتطلب الحاجة ذلك .

ب ـ تجتمع اللجنة بالتبادل في كل من البلدين ويتم تحديد مكان الاجتماع بمعرفة البلد المضيف .

جـ ـ يكون للجنة سلطة وضع لائحة إجراءات عملها .

د ـ يقوم البلد المضيف بإعداد مشروع جدول أعمال مؤقت لكل اجتماع وإبلاغه إلى الطرف الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية قبل تاريخ انعقاد الاجتماع بشهر على الأقل .

المادة الخامسة

يؤخذ في الاعتبار عند إبرام أى اتفاقية إمكانية تعاون دول أخرى أو منظمات مع البلدين في إطار من المنفعة المتبادلة .

المادة السادسة

يعمل الطرفان المتعاقدان في هذه الاتفاقية على حل أى مشكلة أو نزاع أو خلاف بينهما ناشيء عن هذه الاتفاقية أو متعلق بها من خلال القنوات الدبلوماسية القائمة .

المادة السابعة

أ ـ تدخل الاتفاقية حيز النفاذ مؤقتاً من تاريخ التوقيع وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتظل نافذة لمدة خمس سنوات .

ب ـ تجدد أحكام هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات أخرى مالم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته كتابة في إنهائها قبل ستة أشهر من تاريخ نهاية الاتفاقية .

جـ ـ يمكن إعادة النظر في الاتفاقية بناء على طلب أى من الطرفين المتعاقدين .

المادة الثامنة

في حالة انتهاء سريان أو إنهاء هذه الاتفاقية فإن أحكام أى بروتوكول منفصل أو تعاقدات أو اتفاقيات أبرمت في هذا الشأن ، ستستمر في تنظيم الالتزامات القائمة وغير المنتهية أو المشروعات التي بدأت أو استؤنفت في نطاقها .

حررت هذه الاتفاقية في لوزاكا بتاريخ اليوم ٢٣ مارس عام ١٩٨٨ ألف وتسعمائة وثمانية وثمانين من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل منهما نفس الحجية .

عن
حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن
حكومة جمهورية زامبيا
ليوك جون موانانشيكو
وزير الخارجية

[٣٨] اتفاق تعاون ثقافى وفنى وعلمى
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية موزمبيق الشعبية
(٢٤ مارس ١٩٨٨)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية موزمبيق الشعبية رغبة منها فى توثيق أواصر الصداقة بين شعبيها وتنمية العلاقات الثقافية والفنية والعلمية بين البلدين ، وإيماناً منها بمبادئ منظمة الوحدة الإفريقية ، قد قررتا عقد هذا الاتفاق الذى ينظم شكل التعاون بين بلديها فى الميادين الآتية :

مادة (١)

يعمل الطرفان المتعاقدان على التعاون فى الميادين الثقافية والعلمية والفنية بالوسائل الآتية :

أ) تقديم الخبراء والفنيين فى الميادين الثقافية والعلمية والفنية .
ب) تشجيع إقامة الصلات بين المؤسسات العلمية والفنية فى بلديها .
جـ) تبادل البعثات الفنية للتدريب فى الميادين سالفة الذكر.
د) تبادل الأساتذة والعلماء ومدرسى التعليم العالى والعام والدينى والفنى وتبادل الموظفين الفنيين والاخصائيين بقصد الاستعانة بهم وتعريفهم بمظاهر النشاط فى الميادين الثقافية والعلمية والفنية.
هـ) ندب الموظفين والأساتذة والخبراء والعمال من بلد كل من الطرفين للعمل فى بلد الطرف الآخر.
و) تقديم المنح وفرص التدريب للطلاب والخريجين لاستكمال دراستهم العليا بالجامعات والمعاهد أو لاتمام تدريبهم الفنى فى معامل ومصانع الطرف الآخر.

مادة (٢)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تبادل المعونة ومنح كافة التسهيلات لكل ما من شأنه تعزيز التعاون الثقافى والعلمى والفنى بينها عن طريق تبادل المعلومات وموضوعات البحوث والكتب المدرسية والنشرات والمعارض والأفلام والاحصاءات الخاصة بالميادين الثقافية والعلمية والفنية .

مادة (٣)

يعمل الطرفان المتعاقدان بكل الوسائل الممكنة على توثيق روابط التعاون المشتركة بين المؤسسات العلمية والثقافية والفنية ودور الكتب والمتاحف الفنية والعلمية والتاريخية والقومية فى بلديها .

مادة (٤)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل اقامة المراكز الثقافية فى بلد الطرف الآخر وفقاً لشروط يتفق عليها فى كل حالة وطبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها بالبلد التى يقام فيها المركز.

مادة (٥)

على أساس الأهداف المحددة فى هذا الاتفاق يجوز للحكومتين عقد بروتوكولات خاصة فيما بينهما فى المجالات الثقافية والعلمية والفنية .

مادة (٦)

تعقد البروتوكولات الخاصة المشار إليها فى المادة (٥) فى كل حالة على حدة بمعرفة السلطات المختصة فى الحكومتين .

مادة (٧)

يجوز منح المساعدات السابق الإشارة إليها بالقدر الذى يراه الطرفان بمعرفة المؤسسات الخاصة إذا رأت الحكومتان ذلك .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المتعاقدان البرامج والمناهج الدراسية للجامعات ومعاهد ومدارس التعليم العام والفنى فى بلد كل منهما بغية الاعتراف بالشهادات والدراجات العلمية المتعادلة التى تمنحها المؤسسات التعليمية فى بلديهما وتعقد لهذا الغرض اتفاقات خاصة

مادة (٩)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على أن تشمل مناهجه الدراسية قدراً كافياً من مادتى الجغرافيا والتاريخ يعين على تكوين فكرة صحيحة لدى النشء عن حضارة وثقافة وفنون الطرف الآخر ونواحى التقدم الصناعى والاقتصادى فى بلد كل منهما .

مادة (١٠)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على ما يحقق فى بلده تفهم حضارة الطرف الآخر تفهماً كاملاً وذلك بالوسائل الآتية :

أ) تشجيع التعاون العلمى والثقافى والفنى بين الجامعات والمعاهد التعليمية المعترف بها فى كل من البلدين .
ب) تيسير إقامة المعارض الدورية والحفلات التمثيلية والعروض الموسيقية السينمائية .
جـ) تنظيم تبادل الأفلام الثقافية والاجتماعية والأخبار والأفلام الطويلة التسجيلية التى يكون من شأنها إنماء روح التعاون والصداقة بين البلدين وتصوير نواحى التقدم .
د) تبادل الفرق الفنية وفرق الرقص الشعبى ومسرح العرائس وتبادل مهرجانات الأفلام .
هـ) التعاون فى ميادين الإذاعة والتليفزيون وتبادل البرامج والتسجيلات الإذاعية والتليفزيونية .

مادة (١١)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع تبادل الوثائق وصور المخطوطات والكتب والمؤلفات والصور الفوتوغرافية للمؤلفات النادرة وفقاً للقوانين واللوائح فى كل من البلدين

مادة (١٢)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على أن يخصص فى اذاعته الوطنية برنامجاً خاصاً لتعريف مواطنيه بأحوال الطرف الآخر الفنية والثقافية كما يتعهدان بالتعاون فى ميادين النشاط الإذاعى والتليفزيونى وأن يتبادلا البرامج والتسجيلات التى تبين نواحى التقدم فى الميادين الثقافية والعلمية والفنية والاقتصادية والصناعية والاجتماعية فى البلدين .

مادة (١٣)

يقوم الطرفان المتعاقدان بتشجيع تنمية الصلات الرياضية وذلك بتشجيع الزيارات والمباريات بين الفرق الرياضية فى بلديهما كما يشجعان الرحلات السياحية بين مواطنى بلديهما .

مادة (١٤)

يوافق الطرفان المتعاقدان على عمل برامج تنفيذية تسرى كل منها لمدة ثلاثة أعوام ويحدد به التفاصيل المتعلقة بتنفيذ نصوص هذا الاتفاق كما يتضمن الشروط المالية اللازمة لهذا التنفيذ على أساس المعاملة بالمثل .

مادة (١٥)

يعمل بهذا الاتفاق لمدة خمس سنوات تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته فى إنهاء العمل به بستة أشهر على الأقل .

مادة (١٦)

يصبح هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه واشهاداً لما سبق وقع المفوضون عن حكومتيهما هذا الاتفاق

حرر فى مابوتو يوم الخميس الموافق ٢٤ مارس ١٩٨٨ ، من أصلين باللغة العربية والإنجليزية ، ولكل منها نفس الحجية وعند الاختلاف فى التفسير يرجح النص الإنجليزى .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة
جمهورية موزامبيق الشعبية
توقيع

[٣٩] بروتوكول التعاون فى مجال الإذاعة والتليفزيون
بين اتحاد الإذاعة والتليفزيون بجمهورية مصر العربية وجمهورية الكونغو الشعبية
(٧ أبريل ١٩٨٨)

إن اتحاد الإذاعة والتليفزيون بجمهورية مصر العربية من جهة ، وحكومة جمهورية الكونغو الشعبية من جهة أخرى ، واللذين سيشار إليهما فيما بعد بـ « الطرفين المتعاقدين » .

حرصاً على الارتقاء بجهودهما لتعزيز وتوسيع نطاق التعاون الودى بين الدولتين .

وإدراكاً لأهمية الإذاعة والتليفزيون فى تدعيم التفاهم بين شعبى البلدين .

وأخذاً فى الاعتبار اتفاق التعاون الثقافى والعلمى الموقع بين البلدين فى ١٧ أبريل ١٩٧٦ .

اتفق الطرفان على ما يلى :

مادة (١)

يتعهد الطرفان المتعاقدان ـــ فى حدود إمكانياتها ـــ بالتعاون فى جميع المجالات المتعلقة بالإذاعة والتليفزيون .

مادة (٢)

يقوم الطرفان المتعاقدان باستخدام وسائل المساعدة الفنية والمادية لتحقيق التعاون فيما بينهما .

مادة (٣)

يتبادل الطرفان المتعاقدان البرامج الإذاعية والتليفزيونية ذات الطابع الثقافى والعلمى والاجتماعى والاقتصادى ، وبصفة خاصة :

ـــ برامج مخصصة للتربية والتعليم من شأنها تعريف كل طرف بتراث الطرف الآخر.
ـــ برامج للأطفال والشباب (نصوص ، تحقيقات ، تسجيلات موسيقية) .
ـــ وثائق عن تاريخ كل طرف من الطرفين .
ـــ برامج خاصة بالتنمية الزراعية .
ـــ نصوص وتسجيلات لتمثيليات إذاعية ..
ـــ موضوعات الساعة ، وكذلك الموضوعات ذات الاهتمام المشترك .
ـــ برامج موسيقى تقليدية من المنوعات .

مادة (٤)

يمكن لكل طرف تقديم تحقيقات تتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن الطرف الآخر.

مادة (٥)

تبادل البرامج يمكن أن يتم بناء على العرض أو الطلب .

سوف تكون البرامج المتبادلة باللغة الفرنسية ، ويمكن تعديل المواد المتبادلة أو اختصارها دون تغيير المعنى الأصلى بهدف المواءمة مع هيكل برنامج كل طرف .

مادة (٦)

البرامج والتسجيلات الموسيقية المتبادلة تكون معفاة من أية حقوق ، ويتحمل الطرف المرسل نفقات المادة الخام ، ونفقات إرسال البرامج .

مادة (٧)

يعزز الطرفان المتعاقدان التشاور والتوفيق بين مواقفهما وذلك بمناسبة اللقاءات الإقليمية والدولية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالنظام العالمى الجديد للإعلام والاتصال .

مادة (٨)

يتعهد الطرفان المتعاقدان ــ فى حدود إمكانياتها ــ بتشجيع كل صيغ الإنتاج المشترك للبرامج الإذاعية والتليفزيونية ، على أن يكون لكل عمل ملف كامل يعرض على الطرف الآخر للدراسة وابداء الرأى .

مادة (٩)

فى اطار تبادل الخبرات وبالاتفاق المشترك ، يقوم الطرفان بصفة دورية بتنظيم :

ــ زيارات للدراسة .

ــ دورات لرفع مستوى الكادرات فى الإذاعة والتليفزيون فى مجالات إعداد البرامج فى أماكن التدريب المناسبة لدى أى من الطرفين .

ــ تبادل على مستوى الكادرات والمتخصصين فى الإذاعة والتليفزيون .

ــ تحدد شروط وكيفية هذا التبادل بالاتفاق المشترك .

ــ وسوف تمنح التسهيلات المعتادة والإدارية للصحفيين والمبعوثين المتخصصين الذين سيتم تبادلهم فى اطار هذا البروتوكول وذلك فى حدود إمكانيات كل من الطرفين .

مادة (١٠)

يعمل كل طرف على الاحتفال ــ من خلال البرامج الإذاعية والتليفزيونية ــ بمناسبات الأعياد القومية والأحداث الهامة الأخرى المتعلقة بالحياة القومية للطرف الآخر .

مادة (١١)

يعمل بهذا البروتوكول لمدة ثلاث سنوات ، وتجدد صلاحيته تلقائياً لنفس المدة إلا فى حالة اعراب أحد الأطراف عن رغبته فى إنهائه بموجب إخطار بذلك قبل ثلاثة أشهر من انتهاء المدة المقررة ، وجدير بالذكر أن نقض البروتوكول لن يمس البرامج الجارى تنفيذها .

مادة (١٢)

أى خلاف يمكن أن يطرأ على تطبيق أو تفسير هذا البروتوكول سيتم تسويته بصورة ودية ، ويمكن عرضه على اللجنة المشتركة للتسوية النهائية .

مادة (١٣)

يعمل بهذا البروتوكول من تاريخ التوقيع عليه .

حرر فى القاهرة بتاريخ ٧ أبريل ١٩٨٨ ، من نسختين أصليتين باللغتين الفرنسية والعربية ولكل منها نفس الحجية .

عن اتحاد الإذاعة والتليفزيون
بجمهورية مصر العربية
دكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية
انطوان ندنجا اوبا
وزير الخارجية والتعاون

(٤٠) برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي والفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة موريشيوس

(عن الأعوام من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠)

(٢٩ أبريل ١٩٨٨)

اتفقت حكومتا جمهورية مصر العربية ، وحكومة موريشيوس ، تطبيقًا لاتفاق التعاون الثقافي والعلمي والموقع بين البلدين ببورت لويس في ٧ مارس ١٩٧٣ ، على البرنامج التنفيذي التالي للأعوام ١٩٨٨ – ١٩٩٠ .

١ – التعليم والعلوم :

مادة أولى

يشجع الطرفان التعاون وتقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات التعليمية للتعليم العالي ، ويتفق على تفصيلات التعاون والتبادل فيما بعد بين الجهات المعنية بالبلدين .

مادة ثانية

يتبادل الطرفان زيارة المدرسين والأساتذة ومديري التعليم في مجالات العلوم الأساسية ، والتعليم الفني والحرفي والعلوم الاجتماعية ، ويتفق على التفاصيل فيما بعد بين الجهات المعنية في البلدين .

مادة ثالثة

يتبادل الطرفان وفدًا مكونًا من واحد أو اثنين من المتخصصين في مجال التعليم للاطلاع على نظم التعليم ولتحديد آفاق التعاون .

مادة رابعة

يقدم الجانب الموريشيوسي التسهيلات للمصريين للدراسات العليا والأبحاث في مجال زراعة قصب السكر وتكنولوجيا السكر .

وتوفد وزارة الزراعة المصرية عدد ٢ باحث لمدة تصل إلى شهر ، للاطلاع على نظم زراعة وتكنولوجيا قصب السكر ، ويتفق على التفصيلات فيما بعد بين الجهات المعنية لكل من البلدين .

مادة خامسة

يتبادل الطرفان ، في حدود الإمكانيات المتاحة ، الكتب الدراسية والكتب الإضافية والبرامج الدراسية والمطبوعات الأخرى ، والشرائح المصورة والأفلام والمواد السمعية والبصرية الأخرى وكذلك تبادل الصور التي توضح تطور التعليم والثقافة .

مادة سادسة

يتبادل الطرفان أيضًا المطبوعات والمواد التعليمية وقوائم بالمواد التعليمية المنتجة محليًا ، كخطوة نحو تبادل عينات من هذه المواد .

مادة سابعة

يتبادل الطرفان طلبة الفنون ، للاطلاع على الخصائص الفنية للأجيال الجديدة في البلدين .

مادة ثامنة

يتبادل الجانبان البرامج والخطط الدراسية والنشرات والمناهج التعليمية .

مادة تاسعة

يقوم الجانب المصري بدعوة الجانب الموريشيوسي للمشاركة في البرامج التدريبية التي ينظمها المركز الإقليمي لتعليم الشباب بسرس الليان لتدريب المسئولين عن مكافحة الأمية وفقًا للشروط التي يضعها المركز المنظم لهذه البرامج .

مادة عاشرة

يعمل الطرفان على معادلة الشهادات والدرجات العلمية والدبلومات التي تمنحها المعاهد التعليمية والجامعات في البلدين ، بما في ذلك معادلة الشهادات التي تسمح بالقبول في الجامعات المصرية .

مادة حادية عشرة

يقدم الجانب المصري سنويًا :

أ ـ ١٠ منح جامعية للدراسة بالجامعات المصرية .

ب ـ ٦ منح أزهرية للدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر ، وفقًا للشروط العامة والمالية لتلك الجامعة .

مادة ثانية عشرة

يقدم الجانب المصري سنويًا ٩ منح تدريبية لمتدربين من موريشيوس في المركز المصري الدولي للزراعة في المجالات الزراعية المختلفة وفقًا لشروط المركز .

مادة ثالثة عشرة

يقدم الجانب المصري منحة تدريبية في مجال تحنيط الحيوانات بالمتحف الزراعي بالقاهرة .

مادة رابعة عشرة

يشجع الطرفان تبادل الصور والمطبوعات والوثائق وعينات الحيوانات والنباتات بين متحف التاريخ الطبيعي في موريشيوس والمتحف الزراعي بالقاهرة .

٢ - الثقافة :

مادة خامسة عشرة

يشجع الطرفان تبادل فرق الرقص والموسيقى والفنانين وفقًا للاتفاق بين البلدين وفي حدود الإمكانيات المالية المتاحة .

مادة سادسة عشرة

يشجع الطرفان إقامة المعارض لعرض التطور الثقافي .

مادة سابعة عشرة

يعمل الطرفان على إمكانية تنظيم أسبوع للفيلم المصري مرة كل عامين .

مادة ثامنة عشرة

يعمل الطرفان على تبادل الأفلام والبرامج الوثائقية المتعلقة بالفن والثقافة التي تفيد الشباب وتلاميذ المدارس .

مادة تاسعة عشرة

يعمل كل من الطرفين على تسهيل دراسة التسجيلات التاريخية والسجلات المتاحة وذلك وفقًا للقوانين والتعليمات في كل من البلدين ، كما يعمل الطرفان على تقديم صور الميكروفيلم الخاصة بالتسجيلات ، وذلك بناء على الطلب والشروط التي يتفق عليها بين الطرفين .

مادة عشرون

يعمل الطرفان على تشجيع التعاون بين المكتبات الوطنية في بلديهما ، بهدف تبادل الكتب والمطبوعات .

٣ - الشباب والرياضة :

مادة واحد وعشرون

يعمل الطرفان على تشجيع التعاون والتبادل في مجالات الرياضة والتربية البدنية .

وتحدد التفصيلات اتفاقًا مشتركًا ، يشمل أساسًا على الآتي :

أ - إمكانية تبادل الفرق الرياضية في مجالات التدريب المختلفة - مثل الكرة الطائرة والمصارعة ، وكرة القدم ، وتنس الطاولة إلخ .

ب - تقديم مصر لمدربين من موريشيوس لأماكن بالمعاهد الرياضية المصرية للدراسة والتدريب على الرياضات ذات النوعية الخاصة (الدراسة باللغة العربية) .

جـ - إجراء اتصالات بين المجلس الأعلى للشباب والرياضة المصري ، ووزارة الشباب والرياضة في موريشيوس ، بهدف تدعيم البنية الأساسية للمعاهد .

د - يقوم الجانب المصري بدعوة عدد يتراوح بين خمسة وعشرة من الشباب للمشاركة في المعسكر الدولي ، للعمل التطوعي الذي تنظمه مصر خلال الصيف القادم .

هـ - تقديم كتب ووثائق متعلقة بالتربية البدنية والرياضية .

٤ - الإذاعة والتلفزيون والصحافة :

مادة ثانية وعشرون

يتبادل الطرفان استضافة اثنين من موظفي الإعلام لمدة عشرة أيام .

مادة ثالثة وعشرون

يشجع الطرفان التعاون بين الإذاعة والتليفزيون في البلدين ، وتسهيل تبادل المسلسلات التلفزيونية والأفلام الوثائقية ومواد البرامج الأخرى ، مع عدم إمكانية تقديم هذه البرامج لطرف ثالث ، وأى تغيير في تلك المواد يجب ألا يؤثر على محتواها الأصلي وسيكون الجانب المتلقى مسئولاً عن حقوق الطبع المتعلقة بتبادل البرامج ، كما يتحمل مصاريف نقلها .

مادة رابعة وعشرون

يقدم الجانب المصري خمس منح سنويًا للعاملين بوزارة الإعلام والإذاعة في موريشيوس .

ويتم التعاون في مجالات الاتصالات الإعلامية وإنتاج البرامج والأفلام الإذاعية والتلفزيونية .

مادة خامسة وعشرون

يمكن إضافة أنشطة أخرى على هذا البرنامج ، بناء على المشاورات بين الطرفين .

مادة سادسة وعشرون

تعتبر البنود العامة والمالية المذكورة بالملحق ، جزءًا لا يتجزأ من هذا البرنامج .

مادة سابعة وعشرون

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه ، ويعمل به لمدة ثلاثة أعوام ، وبعد ذلك يستمر ساريًا المفعول بشكل مؤقت ، حتى يتم التوقيع على البرنامج الجديد .

حرر في بورت لويس في اليوم التاسع والعشرين من أبريل سنة ١٩٨٨ من أصلين باللغة الإنجليزية ولكل منهما حجية متساوية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة موريشيوس
معالي الدكتور بطرس بطرس غالي	معالي أ . بارسورمان
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير التعليم والفنون والثقافة

ملحق إضافي :

الشروط العامة والمالية لتغطية عمليات التبادل الواردة بالتعاون التعليمي والثقافي والعلمي بين جمهورية مصر العربية وموريشيوس عن الأعوام من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠

الشروط العامة :

١ - يقوم الجانب الموفد بإبلاغ الجانب الموفد إليه ، ببيانات السيرة الذاتية عن الشخص أو الوفد المزمع إيفاده ، ويتم اختياره وفقًا لهذا البرنامج ، وذلك قبل شهرين على الأقل من تاريخ الزيارة ، وفي حالة الوفود والمعارض يكون الإبلاغ قبل أربعة شهور على الأقل .

وبعد الموافقة على الترشيح ، يقوم الجانب الموفد بإبلاغ الجانب المضيف بشكل دقيق بكيفية وتاريخ الوصول مسبقًا بثلاثة أسابيع على الأقل ، وبالنسبة للأساتذة والأكاديميين الموفدين لمدة تزيد على ستة شهور ، يقوم الجانب المضيف بتحديد تفصيلات المجالات المطلوب العمل فيها ، مع تفضيل أن يتم ذلك قبل تاريخ الإيفاد بعام .

٢ - ولضمان الاستعدادات والدعاية المناسبة ، يقوم الجانب الموفد بإمداد الجانب المضيف بالمواصفات الفنية والشروط الأخرى فيما يتعلق بالمعارض ومجموعات الفنانين قبل تاريخ الزيارة المقترح بثلاثة شهور ، وتسلم المعروضات بالموقع المقصود قبل افتتاح المعرض بستة أسابيع على الأقل .

ب ـ تبادل الزيارات لمدة تصل إلى شهر واحد :

(للفنانين ، والعلماء ، والوفود ، والأشخاص المرافقين للمعارض إلخ) .

٣ - مالم يكن هناك اتفاق آخر ، يقوم الجانب الموفد بسداد نفقات السفر من وإلى الجهة الموفد إليها .

ويتحمل الجانب المضيف نفقات النقل والتفريغ ، ودفع مصروف جيب يومي قدره ١٥ جنيهًا مصريًا في مصر ، وفي موريشيوس مبلغًا يوميًا مناسبًا لتغطية المصروفات الطارئة ، كما يوفر المواصلات المحلية في إطار برنامج الزيارة ، ونفقات السفر الداخلي وتوفير الرعاية الطبية المجانية في حالة المرض المفاجئ .

جـ ـ تبادل الزيارات لمدة تزيد على شهر :

٤ - مالم يكن هناك اتفاق آخر ، يتحمل الجانب الموفد نفقات السفر من وإلى الجهة الموفد إليها ، ويقوم الجانب المضيف بدفع مرتب شهري مناسب وفقًا للحالة الاجتماعية للشخص المعني ، والرعاية الطبية المجانية وفقًا لما يتفق عليه كل من الطرفين من خلال القنوات الدبلوماسية .

د ـ الحاصلون على منح دراسية :

٥ - يقوم الجانب المصري بتقديم الآتي إلى الحاصلين على منح دراسية والمذكورين بالمادة ٢ فقرة أ :

ـ مكافأة شهرية قدرها ٤٠ جنيهًا مصريًا .

ـ منحة تجهيز لا ترد ، تدفع عند الوصول وتعادل المكافأة الشهرية التي تقدم للحاصل على المنحة الدراسية .

ـ مكافأة سنوية قدرها ١٥ - ٢٠ جنيهًا مصريًا (تبعًا لنوع الدراسة) وذلك لتغطية شراء الكتب .

ـ الرعاية الطبية المجانية بالجامعة أو بالمستشفيات الحكومية .

ـ الإقامة بالمدينة الجامعية .

ـ تذكرة سفر من أقرب مكان لموريشيوس تصل إليه شركة مصر للطيران وكذلك تذكرة العودة .

هـ ـ المعارض :

٦ - يقوم الجانب المضيف برعاية وحماية المعروضات ، ويتحمل الجانب الموفد مصروفات نقل المعروضات إلى البلد المصنف والإعادة ، وكذلك نفقات التأمين .

٧ - يتحمل الجانب المصنف نفقات المعروضات داخل أرضية ، وإقامة المعرض والدعاية (بما في ذلك المطبوعات والكتالوجات ، والملصقات .. إلخ) وبالنسبة للشخص الأشخاص المرافقين للمعرض ، فتحكمهم الشروط الخاصة بهم والواردة بالبند (ب) السابق .

و ـ مجموعات الممثلين والأفلام :

٨ - مالم يكن هناك اتفاق آخر ، يعتبر الجانب الموفد مسئولاً عن مصاريف شحن المعدات ، والتجهيزات والأفلام ذهابًا وإيابًا .

٩ - يقوم الجانب المصنف بتقديم التسهيلات الضرورية لتقديم الحفل على أراضيها . ويتحمل الجانب المصنف تكاليف تنظيم الحفل بما في ذلك الدعاية والانتقالات المحلية .

١٠ - بالنسبة لأعضاء وفد الممثلين ، تحكمهم الشروط الخاصة بهم والواردة بالبند (ب) السابق .

(٤١) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة

للتعاون التجاري والإقتصادي والعلمي والفني

بين جمهورية مصر العربية وجمهورية زيمبابوي

(٤ يوليو ١٩٨٨)

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زيمبابوى (المشار إليها الأطراف المتعاقدة) . من أجل تطوير ودفع العلاقات الودية الحالية بين البلدين واهتداء بالرغبة في تطوير وتقوية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين البلدين اتفقتا على ما يلى :

المادة الأولى

تنشىء الأطراف المتعاقدة لجنة مشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني (يشار إليها باللجنة المشتركة) تتكون من ممثلين عن الطرفين .

المادة الثانية

تكوين اللجنة :

١ – تتكون اللجنة المشتركة من الوزراء المختصين في مجالات التعاون المتفق عليها بين الطرفين المتعاقدين .

٢ – وتنفيذاً لمسئولياتهم المنصوص عليها في إطار هذا الاتفاق فإن الوزراء المشار إليهم في البند (١) من هذه المادة يخول لهم صلاحيات الاستعانة بالمسئولين والخبراء المستشارين إذا رأت الأطراف المتعاقدة ذلك ضرورياً .

المادة الثالثة

الأهداف والوظائف :

تختص اللجنة المشتركة بالمسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني وكذلك المسائل الأخرى التي قد ترى الأطراف المتعاقدة إحالتها إليها ، وفي هذا الصدد فإنها تختص :

١ – أ ـ استكشاف ودراسة إمكانيات التعاون في المجالات المختلفة ، اتخاذ قرارات وتقديم توصيات بشأن تنمية الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا في بلديهما .

ب ـ النظر في ضمان التنفيذ الناجح للقرارات والتوصيات .

جـ ـ النظر في تنفيذ كل الاتفاقيات والبروتوكولات في المجال الاقتصادي الموقع بين الأطراف واتخاذ الإجراءات المناسبة للتنفيذ الناجح لهذه الاتفاقيات والبروتوكولات .

٢ – تنشىء اللجنة المشتركة ما قد تراه مناسباً من لجان فنية أو مجموعات عمل للمسئولين من أجل تنفيذ أهدافها ووظائفها .

المادة الرابعة

الاجتماعات ، المكان والإجراءات :

١ – تعقد اللجنة المشتركة اجتماعات دورية كل سنتين في تواريخ يتفق عليها الأطراف المتعاقدة بالتشاور . وقد ترى مع ذلك عقد اجتماعات غير عادية كلما كان ذلك ضرورياً .

٢ – تعقد اللجنة المشتركة بالتبادل في الدول المتعاقدة .

ستتولى الدول المضيفة تحديد مكان الاجتماع ورئاسته ويكون الرئيس المناوب من الطرف الآخر .

٣ – سيعد الطرف المضيف للاجتماع جدول أعمال مؤقت ويتولى إرساله إلى الطرف الآخر قبل بدء الاجتماعات بثلاثة أشهر على الأقل . تتفق الأطراف من خلال الاتصالات الدبلوماسية على الموعد وجدول الأعمال المقترح وكذلك على تشكيل الوفود .. يمكن تضمين جدول الأعمال للاجتماع بنوداً إضافية إذا طلب ذلك أحد الأطراف ، ويمكن إجراء تعديلات على جدول الأعمال بالاتفاق المتبادل بين الأطراف عند بدء الاجتماع .

٤ – تتحمل الدولة المضيفة نفقات عقد اللجنة المشتركة واللجان الفنية ومجموعات العمل للمسئولين .

٦ – نفقات السفر للمشتركين في أى اجتماع أو دورة للجنة المشتركة واللجان الفنية ومجموعات العمل أو الأجهزة المعنية تتحملها الدولة الموفدة لممثليها ، ومن المفهوم أن الدولة المضيفة تتولى ترتيبات الإقامة والمواصلات وتقديم الخدمات المكتبية والسكرتارية للاجتماع أو الدورة .

المادة الخامسة

بنود متفرقة :

١ – المشاكل التي قد تنشأ من الترجمة أو تنفيذ هذا الاتفاق سيتم تسويتها ودياً بالمفاوضات خلال اللجنة المشتركة أو من خلال الاتصالات الدبلوماسية العادية .

٢ – يمكن تعديل هذا الاتفاق أو إعادة صياغته بالاتفاق المتبادل للأطراف المتعاقدة .

المادة السادسة

دخول حيز النفاذ والسريان :

١ – سيدخل الاتفاق حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ توقيعه من الأطراف المتعاقدة .

٢ – سيبقى الاتفاق سارياً المفعول لمدة خمس سنوات من تاريخ توقيعه وسيجدد تلقائياً لفترات إضافية كل منها خمس سنوات مالم يخطر أحد الأطراف المتعاقدة الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذا الاتفاق بإشعار كتابي قبل إنتهاء مدته الأصلية أو تجديده بستة شهور على الأقل .

٣ – إنتهاء صلاحة هذا الاتفاق أو إنهاؤه لن يؤثر على نصوص أية بروتوكولات منفصلة ، أو اتفاقات أو عقود أو التزامات قائمة لم تنته أو مشروعات التزمت بها أو تعاهدت بها الأطراف المتعاقدة خلال إطار هذا الاتفاق .

تم في هراري يوم الاثنين ١٩٨٨/٧/٤ من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية والعربية وكل من النصين له حجية متساوية .

عن جمهورية مصر العربية	عن جمهورية زيمبابوى
د. بطرس بطرس غالي	د ناثان شاميوار ريرا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

(٤٢) اتفاق تعاون ثقافي وفني وعلمي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بتسوانا

(٨ يوليو ١٩٨٨)

ـ إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة بتسوانا (المشار إليهما بالأطراف المتعاقدة) .

ـ رغبة منهما في توثيق أواصر الصداقة ، وفقًا لأهداف منظمة الوحدة الأفريقية التي تدعو للتعاون المتبادل بين الأمم الأفريقية في المجالات الثقافية والعلمية والفنية .

ـ اتفق الطرفان على ما يلي :

مادة أولى

يعمل الطرفان على تشجيع التعاون بين بلديهما في المجالات الثقافية والعلمية والفنية بالوسائل الآتية :

١ – تبادل الوفود الثقافية والعلمية والفنية .

٢ – تبادل الخبراء والأساتذة والعلماء .

٣ – تبادل الطلبة ، والخريجين والباحثين لاستكمال دراستهم وأبحاثهم في الجامعات والمعاهد المختلفة .

ويتحمل كل طرف جميع النفقات المتعلقة بتنفيذ بنود هذه المادة .

مادة ثانية

يعمل الطرفان على إقامة المعاهد الثقافية والعلمية والفنية في بلد الطرف الآخر وفقًا لشروط واتفاقات خاصة بين السلطات المعنية .

مادة ثالثة

يعمل الطرفان ، كل بوسائله الخاصة ، وبناء على طلب الطرف الآخر ، على تقديم المعونة الفنية له في المجالات العلمية والثقافية والفنية وذلك بالوسائل الآتية :

١ – تبادل الفنيين والخبراء والأطباء والمدرسين والمهندسين في مجالات التعاون المختلفة .

٢ – تبادل البعثات الفنية والعلمية والبرامج التدريبية وفقًا للاحتياجات الفنية والمهنية .

٣ – تبادل الخبرات الفنية في مجالات التدريب الفني والمهني .

مادة رابعة

يعمل الطرفان على توثيق الروابط بين معاهد البحث العلمي والتكنولوجي وخبرائها وعلمائها ، ويتم هذا التعاون عن طريق تبادل المعلومات والوثائق والبحوث وبرامج البحوث العامة .

وتعقد الاتفاقات بين الطرفين في المجالات ذات الاهتمام المشترك .

مادة خامسة

يتعهد الطرفان بدراسة المناهج الدراسية بالمدارس والمعاهد والجامعات في بلد الطرف الآخر ، بهدف إقرار معادلة الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسات العلمية في كلا البلدين .

مادة سادسة

وفقًا لبنود المادة الأولى ، يعمل كلا الطرفين على أن يحقق في بلده تفهمًا كاملاً لحضارة وثقافة وفنون الطرف الآخر وذلك بالوسائل الآتية :

١ – تيسير إقامة حفلات تمثيلية وعروض موسيقية وكذلك تبادل الفرق الفنية .

٢ – تنظيم المعارض الفنية ومعارض الكتب في كل من البلدين .

٣ – تبادل أفلام السينما والتليفزيون والأفلام الثقافية والإخبارية وتشجيع توزيعها في كل من البلدين .

مادة سابعة

يعمل كل من الطرفين على إعداد برامج إذاعية وتلفزيونية لتعريف مواطنيه بالأحوال الاجتماعية والثقافية والفنية في بلد الطرف الآخر ، وتشجيع تبادل البرامج الموسيقية والفنية والثقافية والتسجيلات بين البلدين .

مادة ثامنة

يعمل الطرفان على تبادل المعلومات ونتائج الأبحاث والكتب والمطبوعات والأفلام والإحصاءات والنظم الخاصة بالشئون الثقافية والعلمية والتكنولوجية .

مادة تاسعة

يعمل كل من الطرفين بقدر الإمكان على تشجيع التعاون بين مؤسسات الشباب والرياضة وإقامة المسابقات وتبادل الزيارات والرياضيين .

مادة عاشرة

يصبح هذا الاتفاق نافذًا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه .

مادة حادية عشرة

يسرى هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات اعتبارًا من تاريخ تنفيذه ، ويتجدد تلقائيًا كل عام .

ويمكن لأى طرف أن يخطر الطرف الآخر برغبته في إنهاء العمل به ، وعندئذ ينتهي الاتفاق بعد ستة شهور من تاريخ استلام الإشعار الخاص بإنهائه .

تم في ١٩٨٨/٧/٨ من نسختين باللغة الإنجليزية والعربية ، ولكل من النصين حجية متساوية . وإذا نشأ خلاف بسبب الترجمة ، فإن النسخة الإنجليزية هي التي يؤخذ بها .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومةجمهورية بتسوانا
د. بطرس بطرس غالي	د. جوسيتوي ك . ت تشييي
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزيرة الخارجية

[٤٣] بروتوكول اتفاق التعاون فى مجال التصنيع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية بورندى

(١٤ يوليو ١٩٨٨)

فى اطار اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية بورندى الموقع بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٨ ، وتنفيذاً للمادة الثانية من الاتفاق السابق ذكره ، ورغبة من الدولتين فى تدعيم أوجه التعاون بينهما فى المجالات الفنية والتعليمية وتنفيذ المشروعات فقد وقع الجانبان المصرى والبورندى بروتوكول تعاون فنى بينهما .

المادة الأولى

الهدف من هذا البروتوكول هو التعاون بين الجانبين فى المجالات الآتية :

أ ـــ التعاون الفنى .

ب ـــ التأهيل .

جـ ــ تبادل المعلومات .
د ــ القيام بمشروعات مشتركة .

المادة الثانية

يشمل التعاون الفنى فى مجال التصنيع القيام بالآتى :

ــ ارسال خبراء مصريين لمعاونة مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بوروندى فى مطابقة وتحضير وتقييم انجاز دراسات المشروعات .

ــ التشاور فى موضوع اختيار المعدات والتكنولوجيا والتفاوض حول المشروعات .

المادة الثالثة

بناء على طلب مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بوروندى تقوم الهيئة العامة للتصنيع بجمهورية مصر العربية بإرسال خبراء مصريين لبوروندى لتدريب الكوادر البوروندية واستقبالهم فى المصانع المصرية .

المادة الرابعة

فى اطار تدريب الفنيين البوروندين فى مصر، يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا التابع لوزارة الخارجية المصرية ــ حسب امكانياته المالية ــ ما يلى :

أ ــ نفقات اقامتهم والرعاية الصحية .
ب ــ نفقات تدريبهم فى المصانع المصرية .

ويتم تحديد عدد المتدربين بالاتفاق بين الطرفين .

كما تتحمل الهيئة العامة للتصنيع ما يلى :
ــ تسهيل دخولهم للمصانع المصرية .
ــ المساعدة فى إيجاد سكن للكوادر والفنيين .

أما نفقات تذاكر الطائرة ذهاباً وعودة على الدرجة السياحية (بوجمبورا / القاهرة / بوجمبورا) وأية نفقات غير مدرجة عاليه سوف تكون على نفقة مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بوروندى .

المادة الخامسة

فى اطار هذا البروتوكول ، يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى لافريقيا ــ وفق نظام الصندوق وحسب امكانياته المالية ــ المصاريف التالية فيما يتعلق بإرسال خبراء لمركز الارتقاء الصناعى :

١ ــ مرتبات الخبراء .
٢ ــ تذاكر السفر ذهاباً وعودة درجة سياحية (القاهرة / بوجمبورا / القاهرة) .

ويتم تحديد عدد الخبراء بالاتفاق بين الطرفين .

ومن ناحية أخرى ، فإن مركز الارتقاء الصناعى سوف يتحمل ما يأتى :

١ ــ الانتقالات الداخلية للخبراء .
٢ ــ نفقات العلاج فى بوروندى وذلك طبقاً للقواعد المعمول بها بوزارة الأشغال العامة .
٣ ــ حق الخبراء فى تحويل جميع مدخراتهم بالدولار الأمريكى أو العملات القابلة للتحويل .
٤ ــ اعفاء مرتبات الخبراء من جميع الضرائب .

المادة السادسة

طول فترة سريان هذا البروتوكول يتم بين مركز الارتقاء الصناعى والهيئة العامة للتصنيع تبادل منتظم للوثائق والمطبوعات العلمية المتعلقة بالأبحاث المفيدة فى المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية .

المادة السابعة

تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ، يوافق الطرفان على تسهيل دخول الفنيين والخبراء إلى مراكز الوثائق والبحوث والمكتبات وأى مركز يتعلق بالمجالات السابق ذكرها .

المادة الثامنة

على الخبير المرسل من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر أن يلتزم بقواعد الطرف المضيف .

المادة التاسعة

يتفق الطرفان على مبدأ انجاز المشروعات الصناعية ذات النفع المتبادل .

المادة العاشرة

تقدم الطلبات المساعدة المكفولة طبقاً لهذا البروتوكول كتابة باللغة الفرنسية ، مصحوبة بترجمة باللغة العربية .

المادة الحادية عشرة

هذا البروتوكول لا يمنع أياً من الطرفين من الحصول على أى معونة من جهة أخرى يمكن لأى من الطرفين الحصول عليها .

المادة الثانية عشرة

يعمل بهذا البروتوكول لمدة ثلاث سنوات ، ويجدد تلقائياً لمدة تالية ما لم يبد أحد الطرفين رغبته فى إنهائه قبل انتهاء مدته بستة أشهر.

المادة الثالثة عشرة

لا يمس انهاء هذا البروتوكول المشروعات التى تم تنفيذها أو الجارى العمل بها ولا الضمانات التى منحت خلال العمل به .

المادة الرابعة عشرة

يجوز تعديل هذا البروتوكول إذا ما ابدى أحد الطرفين الرغبة فى ذلك أو تم الاتفاق بينهما على ذلك .

المادة الخامسة عشرة

حرر هذا البروتوكول من أصلين باللغتين العربية والفرنسية .

المادة السادسة عشرة

يسرى هذا البروتوكول من تاريخ توقيعه .

وقع فى القاهرة فى ١٤ يوليو ١٩٨٨ .

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن جمهورية بوروندى
سيبريان مبونيمبا
وزير العلاقات الخارجية والتعاون

(٤٤) بروتوكول اتفاقية التعاون الثقافي والتقني والعلمي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الكاميرون لعامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠

(٩ نوفمبر ١٩٨٨)

إن حكومة جمهورية مصر العربية ، وحكومة جمهورية الكاميرون المشار إليهما فيما بعد «بالجانبين المتعاقدين» ، رغبة منهما في تدعيم أواصر الصداقة وتنمية التعاون الثقافي والتقني والعلمي ، تطبيقًا للاتفاق الثقافي والتعاون التقني الموقع بين الدولتين في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٩ .

قررتا إبرام بروتوكول الاتفاق الحالي لأعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٠

أولاً : التعليم والعلوم :

مادة (١)

يتباد الطرفان زيارة عدد يتراوح من ٣ إلى ٥ من أساتذة الجامعات والمعاهد التقنية لمدة عشرة أيام للتعرف على الوسائل المستخدمة في التعليم العالي في البلدين ، ولإلقاء المحاضرات ، وحضور الندوات العلمية التي تقام في كلا البلدين .

مادة ٢

يتبادل الطرفان برامج الدراسة الخاصة بمؤسساتهم المدرسية والجامعية والتقنية ، تمهيدًا لعقد اتفاقات خاصة بمعادلة الشهادات والدرجات الجامعية الأخرى في كلا البلدين .

مادة ٣

يقدم الجانب المصري سنويًا للجانب الكاميروني المنح التالية :

أ ـ منحتان للدراسة في الجامعات مدة كل منها عام أكاديمي ، ويمكن تجديدهما حتى انتهاء الدراسة .

ب ـ ثلاث منح للدراسات العليا (دراسات ما بعد الجامعة) لمدة عام قابل للتجديد حتى نهاية الدراسة .

جـ ـ منحًا للدراسة العامة في معاهد الأزهر المختلفة وكلياته وذلك طبقًا للقواعد المطبقة في الأزهر .

مادة ٤

يرسل الجانب المصري سنويًا على نفقته ـ بناء على طلب الجانب الكاميروني ـ أستاذًا أو أستاذين من الأزهر .

مادة ٥

يعاون الجانب المصري ـ في حدود إمكانياته ـ الجانب الكاميروني ـ بناء على طلبه ـ في الارتقاء بمستوى دراسة اللغة العربية في مؤسسات التعليم في الكاميرون .

مادة ٦

يشجع الجانبان الاتصال المباشر بين المؤسسات الجامعية والعلمية في كل من البلدين ، وخاصة بين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا المصرية ، والمؤسسات المماثلة في الكاميرون من أجل تحقيق التعاون بينهما .

ثانياً : الثقافة والإعلام

مادة ٧

يتبادل الجانبان النشرات والمطبوعات والكتب الخاصة بالأعمال الثقافية والتقنية ، وكذلك الأفلام الوثائقية .

مادة ٨

يتبادل الطرفان وفوداً ثقافية وفنية من عضوين أو أكثر لمدة يتفق عليها الطرفان ، للتعرف على الحياة الثقافية والفنية في كل من البلدين .

مادة ٩

يشجع الطرفان تنظيم معارض الفنون التشكيلية .

مادة ١٠

يدعو الجانب المصري الجانب الكاميروني للاشتراك في المعرض الدولي للكتاب ، والمعرض الدولي لكتاب الطفل اللذان يقاما سنوياً في القاهرة .

مادة ١١

يتبادل الطرفان المطبوعات والنشرات في مجال الآثار .

مادة ١٢

يتبادل الطرفان التسجيلات الصوتية والمرئية التي تعكس تطور الحياة الثقافية والفنية في البلدين .

يكون الجانب المرسل مسئولاً عن كافة الحقوق الخاصة بالتسجيلات والبرامج والأفلام المتبادلة ، ويتكفل بنفقات شحن تسجيلات البرامج المشار إليها .

ولا يمكن التنازل عن التسجيلات والبرامج والأفلام المتبادلة لطرف ثالث ، كما لا يتم استغلالها تجارياً . والتعديلات التي تجري عليها يجب أن لا تغير المضمون الأصلي لها .

مادة ١٣

يشجع الطرفان تبادل الخبرة والوفود في مجالات الإذاعة والتليفزيون ، من أجل تنمية التعاون بين الهيئات المعنية في كل من البلدين .

مادة ١٤

يقدم الجانب المصري سنوياً للكاميرونيين العاملين في الإذاعة والتليفزيون ، منحاً تدريبية في إطار برنامج معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة وطبقاً لشروطه .

ثالثاً : السياحة والشباب والرياضة :

مادة ١٥

يشجع الطرفان التعاون المباشر بين الهيئات السياحية في كل من البلدين ، وبصفة خاصة تبادل الخبراء والمعلومات ووثائق الدعاية السياحة الخاصة بكل من البلدين .

مادة ١٦

يدرس الجانب المصري إمكانية تقديم منحة أو منحتين لتدريب الكادرات الفندقية والسياحية في المستوي المتوسط بناء على طلب الجانب الكاميروني .

مادة ١٧

يشجع الطرفان تبادل وفود الشباب للاشتراك في المعسكرات الدولية التي تنظم في كل من البلدين .

مادة ١٨

يعمل الطرفان على تبادل الوفود الرياضية في كل من البلدين .

مادة ١٩

يشجع الطرفان تبادل المدربين في الألعاب الرياضية المختلفة .

مادة ٢٠

يتبادل الطرفان المعلومات الخاصة بالتأمين الاجتماعي ، خاصة ما يتعلق بالتحقق من المؤمن عليهم ، ورفع مستوى الصناعات الحرفية للمعوقين ، وكذلك رعاية الأمومة والطفولة .

مادة ٢١

يتعاون الطرفان في مجال طب المناطق الحارة ، ويشجعان الاتصالات المباشرة بين معهد طب المناطق الحارة في القاهرة والمعاهد المماثلة في الكاميرون ، كما يشجعان الأبحاث المشتركة بين المعاهد المتخصصة في كلا البلدين .

مادة ٢٢

يتعاون الجانبان في مجال الأنشطة الصحية ، ويتبادلان ـ بهذا الصدد ـ المعلومات والإحصاءات والنشرات الصحية .

مادة ٢٣

يرسل الجانب المصري ـ بناء على طلب الجانب الكاميروني ـ أطباء متخصصين ، ويتفق على تفاصيل إرسال هؤلاء الأطباء ، وشروط عملهم بين الجهات المعنية في كل من البلدين .

مادة ٢٤

يقدم الجانب المصري سنويًا للفنيين الكاميرونيين تسع منح تدريبية في المركز المصري الدولي الزراعي لرفع مستوى المتدربين ، طبقًا للشروط الخاصة بالمركز .

مادة ٢٥

يتبادل الطرفان المعلومات في مجال الزراعة خاصة ما يتعلق بتقنية الري وزراعة البن والموز وقصب السكر ، وكذلك مجال تربية المواشي والمزارع السمكية .

رابعًا : الأحكام العامة والشروط المالية :

مادة ٢٦

يجب أن تقدم الملفات الخاصة بالمرشحين الذين يتم اختيارهم إلى الجانب المصري ـ بالطرق الدبلوماسية ـ قبل ٣٠ مايو من كل عام .

مادة ٢٧

يتفق الطرفان على تبادل الوثائق المكتوبة أو المسموعة أو المرئية ، في جميع المجالات التي يغطيها هذا البروتوكول ، وتكون هذه الوثائق ـ إن أمكن ـ باللغة الفرنسية أو الإنجليزية .

مادة ٢٨

في الزيارات التي لا تتعدى مدتها ثلاثة أسابيع :

أ ـ يتحمل البلد الأصلي نفقات السفر ذهابًا وإيابًا وذلك بالنسبة لأعضاء الوفد .

ب ـ يتحمل الجانب المرسل نفقات إقامتهم وخاصة ما يتعلق منها بالسكن والمأكل والتنقلات .

مادة ٢٩

المنح الجامعية والدراسات العليا :

يقدم الجانب المصري للحاصلين على المنح من الكاميرونيين المبالغ والتسهيلات التالية :

أ ـ منحة شهرية قيمتها ٦٠ جنيهًا مصريًا للحاصلين على المنح الجامعية ومنحة شهرية قيمتها ٨٠ جنيهًا مصريًا للحاصلين على منح دراسات عليا .

ب ـ مبلغ إضافي ـ لمرة واحدة ـ يقدم في جمهورية مصر العربية قدره ٦٠ جنيهًا مصريًا عند بدء المنحة يدفع للحاصلين على منح جامعية و ٥٠ جنيهًا مصريًا للحاصلين على منح دراسات عليا .

جـ ـ بدل شراء كتب للحاصلين على المنح الجامعية تتراوح بين ١٥ - ٢٠ جنيهًا مصريًا طبقًا لطبيعة الدراسة ، والقواعد المطبقة في جمهورية مصر العربية .

د ـ العلاج الطبي المجاني في المستشفيات الجامعية أو الحكومية .

هـ ـ مصروفات السفر في الذهاب والعودة .

و ـ مصروفات التنقلات الداخلية التي يتطلبها برنامج الدراسة .

ز ـ تسهيلات للإقامة في المدن الجامعية أو بدل سكن قدره ٤٠ جنيهًا مصريًا للحاصلين على منح والذين لا يتم توفير سكن لهم .

مادة ٣٠

يتم الاتفاق على التفاصيل والشروط المالية المتعلقة بالتبادلات الأخرى بين الجهات المعنية في كل من البلدين .

خامسًا : الأحكام النهائية :

مادة ٣١

يمكن للطرفين ـ بالاتفاق المشترك ـ إضافة أنشطة أخرى يرونها ضرورية ، لهذا البروتوكول .

مادة ٣٢

في حالة اختلاف تفسير أو تطبيق هذا البروتوكول ، يعمل الطرفان ـ بناء على طلب أحدهما ـ على اللجوء إلى المفاوضات للعمل على تسوية الاختلاف .

مادة ٣٣

يعمل بهذا البروتوكول من تاريخ توقيعه ولمدة عامين تجدد تلقائياً لحين توقيع البروتوكول الجديد .

حرر من نسختين باللغتين العربية والفرنسية ، ولكل من النسختين حجية واحدة .

القاهرة في ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية الكاميرون
دكتور بطرس بطرس غالي	دكتور جاك روجيه بوه بوه
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير العلاقات الخارجية

(٤٥) البرنامج التنفيذي للاتفاق
الثقافي والتقني والعلمي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في مجالات الإعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة
(الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢)
(١٩ يناير ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى .

ـ أخذا في الاعتبار الاتفاق الثقافي والعلمي الموقع بين الدولتين في القاهرة في ١٣ أبريل عام ١٩٧٠ .

ـ ورغبة في تدعيم العلاقت الأخوية بينهما وفي التطبيق الفعلي للاتفاق المذكور قد اتفاق على ما يلي :

مادة ١

يتعهد الطرفان بعدم وتنمية التعاون بينهما في مجالات الإعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة .

مادة ٢

وتحقيقًا لذلك يقوم الطرفان بتبادل النشرات والتسجيلات المسموعة والمرئية وغيرها من المطبوعات والكتيبات الإرشادية المتعلقة بالمجالات المنصوص عليها في هذا البرنامج .

مادة ٣

يقوم الطرفان بتبادل البرامج الإذاعية والأفلام التسجيلية الخاصة بالأعياد القومية والأحداث الكبرى في تاريخ الشعبين .

مادة ٤

يشجع الطرفان تنظيم الرحلات الدراسية المتبادلة إلى كل منهما ، وكذلك تنظيم دورات تدريب وتأهيل الكوادر في مجالات الإعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة .

ويقوم الطرفان أيضًا بتنظيم أسابيع للأفلام على أن تناقش الجهات المعنية التفاصيل المتعلقة بذلك ثم يتم الاتفاق عليها بالطرق الدبلوماسية .

مادة ٥

يشجع الطرفان تبادل الفرق الفلكلورية والفنية ، وتنظيم معارض للمنتجات اليدوية والفنون والثقافة في البلدين .

مادة ٦

يتبادل الطرفان زيارات المسئولين العاملين في مجال رعاية الشباب ، وذلك من أجل التعرف على الوسائل والأنظمة الجاري تطبيقها في الدولتين .

ويتم تحديد التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع بالاتفاق بين الجهات المعنية في الدولتين .

مادة ٧

يتبادل الطرفان زيارات مجموعات من الشباب للاشتراك في معسكرات العمل الدولية وفي المعسكرات الخاصة التي تقام في كل من الدولتين .

مادة ٨

يشجع الطرفان تبادل المجموعات الفنية من أعضاء مراكز الشباب والمراكز الفنية بالجامعات ، وفي هذا الشأن يتم تحديد التفاصيل بالاتفاق بين الجهات المعنية في كل من الدولتين .

مادة ٩

يتبادل الطرفان مجموعات الشباب في زيارات إعلامية وتعليمية وتثقيفية قصيرة الأجل .

مادة ١٠

يشجع الطرفان لقاءات الفرق الرياضية في مجالات كرة اليد وكرة القدم وكرة السلة والملاكمة وألعاب القوى .

مادة ١١

يتبادل الطرفان زيارات المسئولين والخبراء في مختلف مجالات الرياضة .

مادة ١٢

يعمل الجانب المصري - فيما يتعلق بالتدريب - في حدود الإمكانيات المتاحة على تقديم منح لتأهيل وتدريب ورفع مستوى المدربين في مختلف التخصصات ذات الأهمية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى .

مادة ١٣

تتحمل الدولة الموفدة نفقات السفر ذهابًا وإيابًا ، وتتحمل الدولة المضيفة نفقات الإقامة والانتقال الداخلي المتعلق ببرنامج الزيارات ، وذلك من أجل تحقيق تبادل الأفراد في زيارات قصيرة .

ويتم تقرير شروط المعاملة المالية المتعلقة بالزيارات التي تتجاوز مدتها أسبوعين بالاتفاق بين الجهات المختصة في كل حالة على حدة .

مادة ١٤

يمكن للطرفين ، كلما اقتضى الأمر ، إدراج أنشطة أخرى في هذا البرنامج تقديرًا لأهميتها .

مادة ١٥

يعتبر هذا البرنامج ساري المفعول من تاريخ توقيعه ، ويطبق لمدة ثلاث سنوات ويستمر تطبيقه بعدهما بصفة مؤقتة حتى توقيع برنامج جديد .

تحرر في بانجي يوم ١٩ يناير ١٩٨٩

وللنسختين العربية والفرنسية نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
الدكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى
ميشيل بيزرا بريا
وزير الخارجية

(٤٦) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة

(١٣ فبراير ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة .

إذ يرغبان في توسيع وتعزيز روابط الأخوة التي تربط بين بلديهما .

وإذ يقران أهمية الاعتماد على الذات فى جهودهما لضمان تحقيق تطلعاتهما في التنمية .

وانطلاقًا من حقيقة أن شعبي مصر وتنزانيا لهما مصالح مشتركة فى التقدم الاقتصادى .

وأن جهودهما المشتركة لتبادل المعرفة والمهارات الفنية والعلمية تساعد على تحقيق هذه الغاية .

وإذ تجمعهما الرغبة المشتركة في العمل على اطراد التعاون الوثيق في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية على أساس المساواة والمنفعة المشتركة .

قد اتفاق على ما يلى :

المادة الأولى

أ) تنشئ الأطراف المتعاقدة لجنة مشتركة (المشار إليه هنا «باللجنة») للنهوض بكل أشكال التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي التي تراها مفيدة من أجل تقدم بلديهما وذلك بالتمشي مع أحكام هذه الاتفاقية .

ب) يجوز للجنة إنشاء لجان فرعية ـ كلما دعت الضرورة ـ للإشراف على أى مجال من مجالات التعاون على النحو الوارد في المادة الثالثة أدناه .

المادة الثانية

يسرى التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي بين البلدين من خلال تدابير منفصلة ، يتم إبرامها بين المؤسسات أو الأجهزة المعنية للطرفين المتعاقدين يتم إقرارها بعد موافقة الحكومتين ووفقًا للقوانين والترتيبات السارية في كل من البلدين .

المادة الثالثة

يتضمن التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والثقافي ، من بين ما يتضمن ، الأنشطة التالية ، مع الأخذ في الاعتبار التوسع المحتمل لأشكال التعاون المذكور على النحو الذي يفيد كل منهما :

أ ـ التعاون والنهوض بالصناعة والتجارة والزراعة والتمويل والطاقة والعلم والتكنولوجيا .

ب ـ التعاون في مجال البحث العلمي بين المعاهد والأجهزة العلمية في كلا البلدين ، وتبادل المعلومات والكتب والمطبوعات العلمية .

جـ ـ تبادل وتوفير الوثائق الفنية والمعدات الضرورية والمواد ـ كلما أمكن ـ بما في ذلك تبادل وتوفير المعلومات ذات الصلة .

د ـ التعاون في المشروعات ذات المصلحة المشتركة بما في ذلك إصدار الرخص والعلامات التجارية وبراءات الاختراع .

هـ ـ توفير خدمات الخبراء وتبادل الأفراد لأغراض التدريب في المدارس الفنية والمعاهد العلمية

وغيرها والمصانع والمصالح ومراكز الإنتاج الأخرى في كل دولة وتقديم المنح الدراسية ... إلخ .

و ـ التعاون في تقنيات التربة والحفاظ على البيئة الطبيعية وكذلك في وسائل تخطيط واستخدام الأراضي .

ز ـ التعاون في مجال الإعلام مع التأكيد على وسائل الاتصال بهدف تعريف شعبيهما بالأحداث والأخبار الخاصة في إقليم كل منهما .

ح ـ التعاون بين المؤسسات والمنظمات الثقافية والعلمية والفنية ، وتبادل الخبراء فيما بينهما في تلك المجالات .

المادة الرابعة

تجتمع اللجنة في جلسات عادية مرة كل عامين ، وفي الجلسات الاستثنائية على النحو الذي يتفق عليه الطرفان ، لتقييم التقدم الذي تم إحرازه في كل قطاع ، ويتم عقد الدورات العادية بالتبادل في كل من مصر وتنزانيا .

المادة الخامسة

أ ـ تعيين كل بلد شخصاً بدرجة وزير ، يكون رئيساً لوفد بلاده ، وفي نفس الوقت رئيساً مشاركاً للجنة ، على أن يكون رئيس كل دورة هو الرئيس المشارك من الدولة المضيفة .

ب ـ يكون كل وفد مسئولاً عن تحمل نفقات السفر الدولية ، وتكون الدولة المضيفة مسئولة من الانتقالات المحلية والإقامة الكاملة للوفد الزائر .

المادة السادسة

أ ـ يتم الاتفاق على موضوع جدول الأعمال ، لكل دورة ، بتبادل المقترحات من خلال القنوات الدبلوماسية قبل شهر على الأقل من افتتاح كل دورة ، ويتم إقرار جدول الأعمال يوم الافتتاح .

ب ـ تقر اللجنة نظامها الأساسي .

المادة السابعة

تكون قرارات ونتائج اللجنة بتوافق الآراء ، ويتم تسجيل وقائعها ـ كلما دعت الحاجة ـ على شكل تعاهدات واتفاقات وبروتوكولات أو تبادل الخطابات .

المادة الثامنة

يتم الاتفاق على شروط خدمة الخبراء والمتدربين وكافة أنواع التعاون الاقتصادي أو التقني والعلمي والثقافي في كل حالة بين ممثلي الطرفين المتعاقدين بترتيبات فردية وبموجب البروتوكولات على النحو الموضح في المادة الثانية من الاتفاق ، ويمكن الاحتفاظ ـ في حالة الضرورة ـ بسرية تلك الشروط ، إذا ما طلب ذلك أحد الطرفين .

المادة التاسعة

يلتزم الأشخاص المفوضون بمقتضى هذا الاتفاق بالقوانين والنظم السارية من وقت إلى آخر في البلد التي يتولون القيام بواجباتهم فيها أو يقومون بأى نوع من أنواع النشاط .

المادة العاشرة

يوافق الطرفان المتعاقدان على تسوية أى مشاكل أو خلافات أو منازعات تنشب بينهما بمقتضى

هذا الاتفاق عن طريق المفاوضات المتبادلة أو عن طريق القنوات الدبلوماسية .

المادة الحادية عشرة

أى تعديل أو إضافة لهذا الاتفاق يتم بموافقة كتابية بين الطرفين المتعاقدين .

المادة الثانية عشرة

يبدأ سريان هذه الاتفاقية من تاريخ تبادل وثائق التصديق وفقًا للإجراءات الدستورية لكل من الطرفين ، وعلى كل طرف إخطار الطرف الآخر ـ عن طريق القنوات الدبلوماسية ـ بانتهاء الإجراءات الدستورية الخاصة بذلك .

المادة الثالثة عشرة

أ ـ يظل هذا الاتفاق سارى المفعول لمدة أربع سنوات من تاريخ العمل به ، ويجدد لفترات أخرى مدتها سنتان ، مالم يبلغ أحد الطرفين المتعاقدين ـ بإخطار كتابي ـ عن عزمه إنهاء الاتفاق ، وذلك قبل ستة شهور من تاريخ انقضائه .

ب ـ عن انتهاء هذا الاتفاق ، تستمر أحكامه وأحكام أى بروتوكول أو اتفاق أو عقد أو تفاهم آخر ، في هذا الخصوص ، سارية المفعول بالنسبة لأى التزامات أو تعهدات قائمة أو بالنسبة لأى مشروع يكون في طور التنفيذ .

حرر هذا الاتفاق في القاهرة بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة
دكتور بطرس بطرس غالي	أمينة سلوم على
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزيرة الدولة للشئون الخارجية

(٤٧) اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية رواندا
(٩ سبتمبر ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية رواندا

انطلاقًا من رغبتهما في توطيد وتدعيم العلاقات الراسخة التي تربط بين حكومتي وشعبي الدولتين في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وحرصًا على تكثيف التعاون القائم بينهما ، على أساس مبادئ المساواة والصالح المشترك للبلدين .

وقد عقدتا اتفاقيات خاصة بالتعاون في شتى المجالات وبصفة خاصة مجالات التعاون الثقافي والعلمي والفني والتجاري .

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى :

إنشاء لجنة وزارية مشتركة مصرية رواندية يشار إليها فيما بعد «باللجنة» ويرأسها بالتناوب الوزراء المختصون بالشئون الخارجية في الدولتين ، يعاونهما المسئولون والخبراء المختصون .

المادة الثانية :

أهداف واختصاصات اللجنة :

١ - تكلف اللجنة بما يلي :

أ ـ تخطيط ومتابعة تنفيذ برامج التعاون ، بغية دفع وتدعيم التنمية في المجالات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية في كل من مصر ورواندا .

ب ـ إعداد الدراسات والبحوث لتحديد أفضل وسائل التعاون بين الدولتين .

جـ ـ تنمية التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية والاجتماعية في الدولتين .

٢ - يمكن للجنة ـ كلما اقتضت الحاجة ـ إنشاء لجان فرعية على مستوى الخبراء لمعاونتها في أداء مهمتها .

٣ - يجوز للجنة اقتراح استخدام الأجهزة الفنية التابعة لمؤسسات أو منظمات أو شركات أو أشخاص ، لجمع بيانات أو إعداد دراسات بمقتضى أحكام هذا الاتفاق ، ويتم تقديم نتائج هذه البحوث والدراسات إلى اللجنة للنظر فيها .

٤ - تقدم اللجنة للحكومتين الاتفاقات اللازمة لإقامة التعاون بين الدولتين .

٥ - يمكن للجنة أن تتقدم بتعديلات على الاتفاقيات كما يجوز لها أيضًا رفع توصياتها إلى الحكومتين بناء على الاحتياجات التي تنشأ من واقع تطبيق هذا الاتفاق .

المادة الثالثة :

الاجتماعات ومقرها والإجراءات الخاصة بعملها :

تجتمع اللجنة مرة كل عامين على الأقل ، بالتناوب في كل من الدولتين ، ويحدد موعد الانعقاد بالاتفاق بين الطرفين ، وتقوم اللجنة بوضع لائحتها الداخلية .

المادة الرابعة :

مسائل أخرى :

يتم تسوية الخلافات التي قد تنشأ من واقع تطبيق أو تفسير أحكام هذا الاتفاق عن طريق القنوات الدبلوماسية .

تمتد صلاحية هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ، تحدد تلقائيًا ، ويبدأ العمل به من تاريخ التوقيع عليه ، ويمكن تعديله أو إنهاؤه ، بالاتفاق بين الطرفين أو بناء على طلب أى منهما .

وقع بالقاهرة بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ، لهما نفس الحجية .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية رواندا
دكتور / بطرس بطرس غالي	دكتور / كازيمير بيز يمنجو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون الدولي

(٤٨) معاهدة صداقة وتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو

(١١ سبتمبر ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية .

وحكومة جمهورية غينيا بيساو .

المشار إليهما فيما بعد «بالطرفين المتعاقدين» .

قد أعربتا عن رغبتيهما المشتركة في دفع ودعم علاقات الصداقة والأخوة القائمة بين الدولتين وتنمية وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو .

وأكدتا تمسكهما الوثيق بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إسهاماً منهما في خفض حدة التوتر في العالم وإقامة جو من الثقة بين الدولتين مما يساعد على تنمية التعاون الدولي والتقدم الإنساني .

قررتا توقيع الاتفاقية التالية والمسماه «معاهدة صداقة وتعاون» واتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى :

عبر الطرفان المتعاقدان عن رغبتهما الوثيقة في دعم وتنمية علاقات الصداقة والأخوة والتضامن التي تربط بين الدولتين وتكثيف الجهود من أجل حماية مصالحهما المتبادلة .

المادة الثانية :

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالمشاركة في دعم السلام في أفريقيا وفي العالم وبالعمل على حل الخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأفريقية بالوسائل السلمية .

المادة الثالثة :

يؤكد الطرفان المتعاقدان عزمهما على العمل من أجل سرعة حصول كافة أرجاء القارة الأفريقية على الاستقلال التام والقضاء على الأبارتايد وكل شكل من أشكال التفرقة في أفريقيا .

المادة الرابعة :

يلتزم الطرفان المتعاقدان بدعم التعاون بين الدول الأفريقية من أجل سرعة تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في أفريقيا .

المادة الخامسة :

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل من أجل تحرير أفريقيا وإقامة تعاون سليم ومخلص بين القارة الأفريقية والعالم الخارجي .

المادة السادسة :

يؤكد الطرفان المتعاقدان التزامهما بدعم وتنمية التعاون فيما بينهما في كافة المجالات ذات الأهمية المشتركة لاسيما في المجال الزراعي والتجاري والثقافي والعلمي والفني والنقل والمواصلات بما يسهم في تحقيق أفضل تفاهم بين شعبيهما وبما يضمن استقلال دولتيهما .

المادة السابعة :

يحبذ الطرفان المتعاقدان التعاون بين مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين الحركات النسائية والشبابية بالدولتين ويشجعان تبادل الخبرات والمعلومات في جميع المجالات ذات الأهمية المشتركة .

المادة الثامنة :

وفي إطار تطبيق أحكام هذه المعاهدة ، وإذا ما اقتضت الحاجة ذلك ، فإنه يمكن للطرفين المتعاقدين أن يوقعا اتفاقيات وبروتوكولات في مختلف المجالات .

المادة التاسعة :

المعاهدة نافذة المفعول لأجل غير محدد مالم يطلب أحد الطرفين إلغاءها كتابة .

ويسرى الإلغاء بعد ستة أشهر من تاريخ الإخطار .

وسيتم التصديق على هذه المعاهدة وفقًا للإجراءات الدستورية بالدولتين وستصبح نافذة المفعول منذ تبادل وثائق التصديق عليها .

المادة العاشرة :

ستقوم الحكومتان بإيداع صورة من المعاهدة لدى كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

حررت في القاهرة يوم ١١ سبتمبر ١٩٨٩ .

من نسختين أصليتين باللغتين العربية والبرتغالية وتعتبر كلتيهما متساوية الحجية .

عن	عن
جمهورية مصر العربية	جمهورية غينيا بيساو
محمد حسني مبارك	
رئيس الجمهورية	الجنرال / جو برناردو فييرا
	رئيس مجلس الدولة

(٤٩) اتفاق إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو

(١١ سبتمبر ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية ،

وحكومة جمهورية غينيا بيساو .

المشار إليهما فيما بعد «بالطرفين المتعاقدين» .

إذ تأخذان في الاعتبار روابط الصداقة والأخوة التي تجمع بين شعبيهما ، واسترشاداً بالإرادة المشتركة لتطوير وتكثيف التعاون الثنائى ، من أجل الصالح المشترك للبلدين خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية والاجتماعية ، وإدراكًا للحاجة إلى إنشاء جهاز للتشاور بين الدولتين .

قررتا ما يلى :

المادة الأولى :

يقرر الطرفان المتعاقدان إنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا بيساو ، يشار إليها فيما بعد « باللجنة العليا المشتركة » .

المادة الثانية :

يرأس اللجنة العليا المشتركة الوزراء المختصون بالشئون الخارجية فإن لم يتسن ذلك يرأسها الوزراء المكلفون وتضم اللجنة العليا المشتركة خبراء من الدولتين تحددهم كل حكومة في ضوء الاختصاصات المطلوبة .

المادة الثالثة :

تهدف اللجنة العليا المشتركة إلى تدعيم وتنمية وتنشيط التعاون بين مصر وغينيا بيساو في كافة المجالات .

المادة الرابعة :

تختص اللجنة العليا المشتركة بما يلى :

- متابعة تنفيذ كافة الاتفاقيات السارية وتلك التي قد يتم توقيعها مستقبلاً .
- متابعة تطبيق الأحكام التعاهدية التي تتضمنها هذه الاتفاقيات .
- دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ، وتكثيف التبادل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والفني والعلمي بين البلدين تحقيقًا لهذا الغرض .
- تنمية التبادل بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومراكز البحوث في البلدين .
- إجراء مشاورات وتبادل وجهات النظر حول المسائل الأفريقية والدولية الهامة .
- تقديم التوصيات التي من شأنها إعطاء قوة دفع ديناميكية لصالح العلاقات الثنائية بين البلدين وكذا المقترحات الكفيلة بتحقيق الأهداف المنوطة بها .

المادة الخامسة :

تجتمع اللجنة العليا المشتركة مرة كل عامين ـ في دورة عادية ـ في كل من مصر وغينيا بيساو بالتبادل ، في دورة طارئة بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة :

يمكن للجنة العليا المشتركة عند الحاجة إنشاء لجان خاصة لإجراء دراسات متعمقة للمسائل ذات الطابع العاجل أو التخصصي .

المادة السابعة :

تتحد مواعيد اجتماع اللجنة العليا المشتركة بالاتفاق بين الجانبين عبر القنوات الدبلوماسية .

تتكفل الحكومة المضيفة بموافاة الطرف الآخر بمشروع جدول الأعمال وبكافة المستندات المتوافرة المتعلقة بالاجتماع قبل شهر على الأقل من تاريخ الاجتماع .

المادة الثامنة :

يرأس وفد الدولة المضيفة اجتماعات اللجنة العليا ، كما يتم اختيار مقررين ، واحد عن كل وفد ، لإعداد محضر الاجتماع الذي يتم توقيعه من جانب رئيسي الوفد .

المادة التاسعة :

يصدر عقب كل دورة بيان مشترك عام يصيغة الوفدان ويتم توقيعه وإعلانه ، موضحاً نتائج أعمال اللجنة العليا المشتركة .

المادة العاشرة :

تتحمل كل حكومة بنفقات سفر وفدها ، بينما تتحمل الدولة المضيفة بنفقات الإقامة (الفندق ـ الوجبات ـ الانتقالات) .

المادة الحادية عشرة :

لغات العمل المستخدمة في اللجنة العليا المشتركة هي العربية والبرتغالية .

المادة الثانية عشرة :

يسرى هذا الاتفاق لمدة غير محدودة .

ويدخل حيز النفاذ بعد الإبلاغ بتمام التصديق عليه وفقًا للإجراءات الدستورية المعمول بها في كل من الدولتين .

يحق لكل طرف متعاقد أن يطالب كتابة بمراجعة أو تعديل بعض أو كل بنود هذا الاتفاق .

تدخل الفقرات التي تم مراجعتها أو تعديلها بالاتفاق المشترك بين الجانبين ، إلى حيز النفاذ فور الإبلاغ بالموافقة عليها من جانب كلا الطرفين المتعاقدين .

المادة الثالثة عشرة :

يحق لكل طرف متعاقد ـ في أى وقت إلغاء هذا الاتفاق . ويسرى هذا الإلغاء عقب ستة أشهر من إعلان الطرف المتعاقد الآخر كتابة بتلك الرغبة .

وقع بالقاهرة بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والبرتغالية ، لهما نفس الحجية .

عن	عن
جمهورية مصر العربية	جمهورية غينيا بيساو
دكتور / بطرس بطرس غالي	خوليو سميدو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

(٥٠) اتفاق التبادل الثقافي والعلمي والفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية رواندا

(١٢ سبتمبر ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية رواندا ، إذ ترغب كل منهما في تدعيم روابط الصداقة وتنمية التعاون الثقافي والعلمي والفني بينهما ، وتطبيقًا لاتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفني الموقع بين البلدين في ١٠ أكتوبر ١٩٧٧ ، قد اتفقتا على وضع خطة للتبادل الثقافي العلمي والفني للأعوام ١٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ .

أولاً : التعليم والبحث العلمي :

مادة (١)

- يعمل الجانبان على تشجيع التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في كل من البلدين ، وتحقيقًا لذلك يتبادل الجانبان الباحثين والخبراء والمعلومات في المجالات المذكورة عاليه .

مادة (٢)

- يقدم الجانب المصري سنويًا للحكومة الرواندية المنح الآتية :

أ) خمس منح دراسية جامعية مدة كل منها عام ، قابلة للتجديد حتى التخرج ، بشرط التقدم في الدراسة .

ب) منحتين للدراسات العليا مدة كل منها لا تزيد على خمس سنوات .

مادة (٣)

- يقدم الجانب المصري سنويًا للجانب الرواندي ، ثلاثين منحة تدريبية لمدة تقل عن سنة واحدة ، في المعاهد والمراكز المتخصصة في المجالات المتفق عليها .

مادة (٤)

- يتبادل الجانبان المناهج والخطط الدراسية المطبقة في المعاهد العليا والجامعات بغية تفهم مشكلة معادلة الشهادات والدبلومات في كل من البلدين .

مادة (٥)

- يتبادل الجانبان المجلات والنشرات والدوريات والوثائق التربوية ونتائج الأبحاث العلمية والتقنية ، للاطلاع على الأنشطة الثقافية والعلمية في كل من البلدين .

مادة (٦)

- يتعهد الجانب المصري ، في حدود إمكانياته ، وبناء على طلب الجانب الرواندي ، بإيفاد مدرسين وخبراء لرواندا ، على أن يتفق على شروط إيفادهم بالطرق الدبلوماسية .

ثانيًا : الثقافة والشباب والرياضة :

أ) في مجال الثقافة :

مادة (٧)

- يتبادل الجانبان الوفود لمد خمسة عشر يومًا بغية التعرف على الثقافة والحضارة في كل من البلدين .

مادة (٨)

ـ يتبادل الجانبان النشرات والمطبوعات الثقافية .

مادة (٩)

ـ يشجع الطرفان تبادل الفرق الفنية ومعارض الفنون التشكيلية ويتم الاتفاق على التفاصيل في هذا الشأن بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٠)

ـ يرحب الجانب المصري باشتراك الجانب الرواندي في المعرض الدولي للكتاب الذي يقام سنويًا بالقاهرة .

مادة (١١)

ـ يتبادل الجانبان برامج الإذاعة والتليفزيون ، التي تعكس مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية في كلا البلدين .

مادة (١٢)

ـ تطبيقًا للمادة (٣) من خطة التبادل ، يقدم الجانب المصري سنويًا للكادرات الرواندية التي تعمل في مجال الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، منحًا تدريبية في المعاهد المتخصصة في هذا المجال .

ب) في مجال الشباب :

مادة (١٣)

ـ يدعو الجانب المصري الجانب الرواندي للمشاركة في المعسكر الدولي للعمل التطوعي والذي يقام بمصر (الاسماعيلية) في شهر أغسطس من كل عام . ويتم الاتفاق على الشروط الخاصة به بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٤)

ـ يدعو الجانب الرواندي الجانب المصري للمشاركة في الأنشطة الشبابية .

جـ) في مجال الرياضة :

مادة (١٥)

ـ يشجع الجانبان الاتصال المباشر بين الهيئات الرياضية والشباب في البلدين ، كما يشجع الجانبان أيضًا زيارة المسئولين في مجال الرياضة وتبادل الفرق الرياضية .

ثالثًا : الشروط المالية والأحكام العامة :

مادة (١٦)

ـ الزيارات المتبادلة بين الجانبين :

١ – يتحمل الجانب الموفد نفقات السفر ذهابًا وإيابًا .

٢ – يتحمل الجانب المستقبل .

ـ نفقات الإقامة بالشروط الملائمة .

ـ مصاريف الانتقالات اللازمة تنفيذًا لبرنامج الزيارة الموضوع .

ـ الإسعافات الطبية في حالة المرض المفاجئ .

مادة (١٧)

ـ يتعهد الجانب المصري بتقديم أفضل الشروط الممكنة وفقًا لما ورد بخطة التبادل للعمل والإقامة للرونديين الحاصلين على منح .

مادة (١٨)

ـ يتبادل الجانبان النشرات والمطبوعات في خطة التبادل باللغتين الفرنسية أو الإنجليزية .

مادة (١٩)

ـ يمكن للطرفين إذا اقتضى الأمر ، إضافة أية أنشطة أخرى على خطة التبادل ، في المجالات التي يرى الجانبان إضافتها .

مادة (٢٠)

ـ يعمل بهذه الخطة من تاريخ التوقيع عليها وتسرى لمدة ثلاث سنوات وتظل سارية بصفة مؤقتة بعد انتهاء مدتها لحين توقيع خطة تبادل جديدة .

صدر بالقاهرة في ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين باللغة العربية والفرنسية ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة
جمهورية رواندا

دكتور / كازيمير بيز يمنجو
وزير الخارجية والتعاون الدولي

(٥١) اتفاق إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية غانا

(١٤ نوفمبر ١٩٨٨)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية غانا (المشار إليهما بـ « الطرفان المتعاقدان »).

أخذا في الاعتبار مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز .

رغبة منهما في تعزيز أواصر الصداقة والتعاون الدائمين بين البلدين ولاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والصناعية والعلمية والقانونية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والرياضية .

حرصاً منهما على تنمية التعاون الشامل بين البلدين والقائم على المساواة في السيادة والنفع المتبادل ، بهدف رفع مستويات معيشة شعبيهما ، بأقصى قدر ممكن من السرعة .

وإذ يعملان وفقاً لرغبة مشتركة في إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون من أجل تنمية وتنسيق التعاون بين البلدين في المجالات المحددة .

قد اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى

تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية لجنة دائمة مشتركة للتعاون (المشار إليها « باللجنة ») .

المادة الثانية

تتألف اللجنة ويرأسها الوزراء المختصون بالشئون الخارجية في كلا البلدين يعاونهم خبراء .

المادة الثالثة

تستهدف اللجنة تعزيز التعاون في كافة المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها من جانب الطرفين المتعاقدين .

المادة الرابعة

تمارس اللجنة من بين جملة أمور المهام التالية :

أ) التشاور فيما يتعلق بكافة القضايا الدولية والأفريقية الهامة .

ب) تحديد الطرق والأساليب الواجب اتباعها من أجل تحقيق التعاون الثنائى بين البلدين .

ج) تطوير المقترحات وإعداد برامج العمل .

د) النهوض بالتعاون فيما بين المؤسسات السياسية والقانونية بالبلدين .

هـ) تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بتنمية العلاقات التجارية والصناعية والعلمية والتعليمية والثقافية والرياضية بين الطرفين المتعاقدين .

و) تشجيع أقصى حد من تبادل المعرفة والمعلومات في المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها من جانب الطرفين المتعاقدين .

ز) حل المشكلات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق أحكام الاتفاقية الحالية وأحكام أى اتفاقيات أخرى قد يتم إبرامها بين الطرفين المتعاقدين .

ح) مراجعة التقدم الذي يتم إحرازه في تطبيق القرارات التي يتخذها الطرفان المتعاقدان والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها من جانب الأطراف المتعاقدة .

المادة الخامسة

تتولى اللجنة وضع النظام الداخلي الخاص بعملها .

المادة السادسة

١ - للجنة في سبيل أداء مهامها ـ كلما اقتضى الأمر ـ إنشاء لجان فنية متخصصة .

٢ - يجوز للجنة الدائمة إنشاء اللجان التالية :

أ) لجنة سياسية وقانونية .

ب) لجنة اقتصادية وتجارية وصناعية .

ج) لجنة علمية وتعليمية .

د) لجنة اجتماعية وثقافية ورياضية .

٣ - يجوز لكل لجنة فرعية وضع نظامها الداخلي الخاص بها . إلا إذا قررت اللجنة الدائمة خلاف ذلك .

المادة السابعة

١ - تجتمع اللجنة مرة كل عامين في دورات عادية بالتناوب في كل من مصر وغانا .

٢ - يجوز للجنة عقد دورات استثنائية بموافقة الطرفين المتعاقدين .

٣ - تجتمع اللجان التابعة للجنة الدائمة مرة كل عام على الأقل بالتناوب في كل من مصر وغانا ، إذا سمحت الظروف بذلك .

٤ - تقوم اللجان التابعة للجنة الدائمة ـ في نهاية كل اجتماع بعرض تقاريرها وتوصياتها على اللجنة الدائمة لبحثها .

المادة الثامنة

تقوم اللجنة ـ في نهاية كل دورة ـ بعرض تقريرها وتوصياتها على السلطات المختصة في البلدين لبحثها .

المادة التاسعة

١ - تدخل الاتفاقية حيز النفاذ مؤقتًا من تاريخ التوقيع عليها ، وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتظل نافذة المفعول لمدة خمس سنوات .

٢ - إذا لم يرسل أى طرف من الطرفين المتعاقدين إخطارًا برغبته في إنهاء الاتفاقية قبل انتهاء العمل بستة شهور ميلادية على الأقل ، تعتبر الاتفاقية مجددة في نهاية كل خمس سنوات تالية لنفس المدة .

٣ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين ـ في أى وقت ـ إخطار الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية وفقًا للبند السابق وينتهي العمل بهذه الاتفاقية بعد ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر ، لإخطار إنهاء العمل بها إلا إذا تم سحبها قبل نهاية هذه الفترة .

المادة العاشرة

في حالة انتهاء سريان أو إنهاء هذه الاتفاقية ، تظل أحكامها وأحكام أى بروتوكول أو اتفاق أو عقد أو اتفاقية منفصلة تم إبرامها في هذا الصدد ، سارية على الالتزامات أو المشروعات التي لم ينته العمل بها ، أو القائمة والتي تم الارتباط بها أو بدأها بمقتضى هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة

١ - يجوز مراجعة هذه الاتفاقية بناء على طلب أى طرف من الطرفين .

٢ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين في أى وقت عقب سريان هذه الاتفاقية أن يطلب إجراء مشاورات حول تفسيرها أو تطبيقها أو تعديلها . وتتم هذه المشاورات خلال فترة ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر الطلب ، وتسرى التعديلات أو القرارات التي يتم اتخاذها عقب تبادل المذكرات الدبلوماسية .

المادة الثانية عشرة

يتم تحرير أى إخطار أو طلب يقدم بمقتضى هذه الاتفاقية إلى أى طرف من الطرفين المتعاقدين كتابة عن طريق القنوات الدبلوماسية العادية .

وإذ نشهد على ذلك نحن الموقعين أدناه على هذه الاتفاقية بتفويض من حكومتينا .

حررت هذه الاتفاقية

في القاهرة بتاريخ اليوم ١٤ نوفمبر عام ١٩٨٩ من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور / بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية غانا
دكتور / أوبيد ياو اساموا
سكرتير الشئون الخارجية
بمجلس الدفاع الوطني المؤقت

(٥٢) اتفاقية إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ليبريا

(١٨ فبراير ١٩٨٩)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ليبيريا (المشار إليهما بـ« الطرفان المتعاقدان»).

أخذاً في الاعتبار مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز .

رغبة منهما في تعزيز أواصر الصداقة والتعاون الدائمين بين البلدين ولاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والصناعية والعلمية والقانونية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والرياضية .

حرصا منهما على تنمية التعاون الشامل بين البلدين والقائم على المساواة في السيادة والنفع المتبادل ، بهدف رفع مستويات معيشة شعبيهما ، بأقصى قدر ممكن من السرعة .

وإذ يعملان وفقًا لرغبة مشتركة في إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون من أجل تنمية وتنسيق التعاون بين البلدين في المجالات المحددة .

قد اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى

تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية لجنة دائمة مشتركة للتعاون (المشار إليها « باللجنة ») .

المادة الثانية

تتألف اللجنة ويرأسها الوزراء المختصون بالشئون الخارجية في كلا البلدين يعاونهم خبراء .

المادة الثالثة

تستهدف اللجنة تعزيز التعاون في كافة المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها من جانب الطرفين المتعاقدين .

المادة الرابعة

تمارس اللجنة من بين جملة أمور المهام التالية :

أ) التشاور من آن إلى آخر وكلما دعت الضرورة فيما يتعلق بكافة القضايا الدولية والأفريقية الهامة .

ب) تحديد الطرق والأساليب الواجب اتباعها من أجل تحقيق التعاون الثنائى بين البلدين .

ج) تطوير المقترحات وإعداد برامج العمل .

د) النهوض بالتعاون فيما بين المؤسسات السياسية والقانونية بالبلدين .

هـ) تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بتنمية العلاقات التجارية والصناعية والعلمية والتعليمية والثقافية والرياضية بين الطرفين المتعاقدين .

و) تشجيع أقصى حد من تبادل المعرفة والمعلومات في المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها من جانب الطرفين المتعاقدين .

ز) حل المشكلات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق أحكام الاتفاقية الحالية وأحكام أى اتفاقيات أخرى قد يتم إبرامها بين الطرفين المتعاقدين .

ح) مراجعة التقدم الذي يتم إحرازه في تطبيق القرارات التي يتخذها الطرفان المتعاقدان والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها من جانب الأطراف المتعاقدة .

المادة الخامسة

تتولى اللجنة وضع النظام الداخلي الخاص بعملها .

المادة السادسة

١ - للجنة في سبيل أداء مهامها ـ كلما اقتضى الأمر ـ إنشاء لجان فنية متخصصة .

٢ - يجوز للجنة الدائمة إنشاء اللجان التالية :

أ) لجنة سياسية وقانونية .

ب) لجنة اقتصادية وتجارية وصناعية .

ج) لجنة علمية وتعليمية .

د) لجنة اجتماعية وثقافية ورياضية .

٣ - يجوز لكل لجنة فرعية وضع نظامها الداخلي الخاص بها ، إلا إذا قررت اللجنة الدائمة خلاف ذلك .

المادة السابعة

١ - تجتمع اللجنة مرة كل عامين في دورات عادية بالتناوب في كل من مصر وليبيريا .

٢ - يجوز للجنة عقد دورات استثنائية بموافقة الطرفين المتعاقدين .

٣ - تجتمع اللجان التابعة للجنة الدائمة مرة كل عام على الأقل بالتناوب في كل من مصر وليبيريا ، إذا سمحت الظروف بذلك .

٤ - تقوم اللجان التابعة للجنة الدائمة في نهاية كل اجتماع بعرض تقاريرها وتوصياتها على اللجنة الدائمة لبحثها .

المادة الثامنة

تقوم اللجنة ـ في نهاية كل دورة ـ بعرض تقاريرها وتوصياتها على السلطات المختصة في البلدين لبحثها .

المادة التاسعة

١ - تدخل الاتفاقية حيز النفاذ مؤقتًا من تاريخ التوقيع عليها ، وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق ، وتظل نافذة المفعول لمدة خمس سنوات .

٢ - إذا لم يرسل أى طرف من الطرفين المتعاقدين إخطارًا برغبته في إنهاء الاتفاقية قبل انتهاء العمل بستة شهور ميلادية على الأقل ، تعتبر الاتفاقية مجددة في نهاية كل خمس سنوات تالية لنفس المدة .

٣ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين ـ في أى وقت ـ إخطار الطرف الآخر برغبته في

إنهاء هذه الاتفاقية وفقًا للبند السابق وينتهي العمل بهذه الاتفاقية بعد ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر ، لإخطار إنهاء العمل بها إلا إذا تم سحبها قبل نهاية هذه الفترة .

المادة العاشرة

في حالة انتهاء سريان أو إنهاء هذه الاتفاقية ، تظل أحكامها وأحكام أى بروتوكول أو اتفاق أو عقد أو اتفاقية منفصلة تم إبرامها في هذا الصدد ، سارية على الالتزامات أو المشروعات التي لم ينته العمل بها ، أو القائمة والتي تم الارتباط بها أو بدأها بمقتضى هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة

١ - يجوز مراجعة هذه الاتفاقية بناء على طلب أى طرف من الطرفين .

٢ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين في أي وقت عقب سريان هذه الاتفاقية أن يطلب إجراء مشاورات حول تفسيرها أو تطبيقها أو تعديلها ، وتتم هذه المشاورات خلال فترة ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر الطلب ، وتسرى التعديلات أو القرارات التي يتم اتخاذها عقب تبادل المذكرات الدبلوماسية .

المادة الثانية عشرة

يتم تحرير أى إخطار أو طلب يقدم بمقتضى هذه الاتفاقية إلى أى طرف من الطرفين المتعاقدين كتابة عن طريق القنوات الدبلوماسية العادية .

وإذ نشهد على ذلك نحن الموقعين أدناه على هذه الاتفاقية بتفويض من حكومتينا .

حررت هذه الاتفاقية في القاهرة بتاريخ اليوم ١٨ فبراير عام ١٩٩٠ من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية ليبريا
دكتور / بطرس بطرس غالي	دكتور / رودولف جونسون
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية

(٥٣) اتفاقية إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ناميبيا

(٢٠ مايو ١٩٩٠)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ناميبيا (المشار إليهما بـ«الطرفان المتعاقدان») .

أخذا في الاعتبار مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز .

رغبة منهما في تعزيز أواصر الصداقة والتعاون الدائمين بين البلدين ولا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والصناعية والعلمية والقانونية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والرياضية .

حرصاً منهما على تنمية التعاون الشامل بين البلدين والقائم على المساواة في السيادة والنفع المتبادل ، بهدف رفع مستويات معيشة شعبيهما ، بأقصى قدر ممكن من السرعة .

وإذ يعملان وفقًا لرغبة مشتركة في إنشاء لجنة دائمة مشتركة للتعاون من أجل تنمية وتنسيق التعاون بين البلدين في المجالات المحددة .

قد اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى

تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية لجنة دائمة مشتركة للتعاون (المشار إليها «باللجنة») .

المادة الثانية

تتألف اللجنة ويرأسها الوزراء المختصون بالشئون الخارجية في كلا البلدين يعاونهم خبراء .

المادة الثالثة

تستهدف اللجنة تعزيز التعاون في كافة المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها من جانب الطرفين المتعاقدين .

المادة الرابعة

تمارس اللجنة من بين جملة أمور المهام التالية :

أ) التشاور فيما يتعلق بكافة القضايا الدولية والأفريقية الهامة .

ب) تحديد الطرق والأساليب الواجب اتباعها من أجل تحقيق التعاون الثنائى بين البلدين .

ج) تطوير المقترحات وإعداد برامج العمل .

د) النهوض بالتعاون فيما بين المؤسسات السياسية والقانونية بالبلدين .

هـ) تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بتنمية العلاقات التجارية والصناعية والعلمية والتعليمية والثقافية والرياضية بين الطرفين المتعاقدين .

و) تشجيع أقصى حد من تبادل المعرفة والمعلومات في المجالات التي يتم الاتفاق المتبادل بشأنها من جانب الطرفين المتعاقدين .

ز) حل المشكلات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق أحكام الاتفاقية الحالية وأحكام أى اتفاقيات أخرى قد يتم إبرامها بين الطرفين المتعاقدين .

ح) مراجعة التقدم الذي يتم إحرازه في تطبيق القرارات التي يتخذها الطرفان المتعاقدان والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها من جانب الأطراف المتعاقدة .

المادة الخامسة

تتولى اللجنة وضع النظام الداخلي الخاص بعملها .

المادة السادسة

١ - للجنة في سبيل أداء مهمته ـ كلما اقتضى الأمر ـ إنشاء لجان فنية متخصصة .

٢ - يجوز للجنة الدائمة إنشاء اللجان التالية :

أ) لجنة سياسية وقانونية .

ب) لجنة اقتصادية وتجارية وصناعية .

ج) لجنة علمية وتعليمية .

د) لجنة اجتماعية وثقافية ورياضية .

٣ - يجوز لكل لجنة فرعية وضع نظامها الداخلي الخاص بها ، إلا إذا قررت اللجنة الدائمة خلاف ذلك .

المادة السابعة

١ - يجوز للجنة عقد دورات استثنائية بموافقة الطرفين المتعاقدين .

٢ - تجتمع اللجان التابعة للجنة الدائمة مرة كل عام على الأقل بالتناوب في كل من مصر وناميبيا إذا سمحت الظروف بذلك .

٣ - تقوم اللجان التابعة للجنة الدائمة ـ في نهاية كل اجتماع بعرض تقاريرها وتوصياتها على اللجنة الدائمة لبحثها .

المادة الثامنة

تقوم اللجنة ـ في نهاية كل دورة ـ بعرض تقاريرها وتوصياتها على السلطات المختصة في البلدين لبحثها .

المادة التاسعة

١ - تدخل الاتفاقية حيز النفاذ مؤقتًا من تاريخ التوقيع عليها ، وبصفة نهائية من تاريخ تبادل وثائق التصديق ، وتظل نافذة المفعول لمدة خمس سنوات .

٢ - إذا لم يرسل أى طرف من الطرفين المتعاقدين إخطارًا برغبته في إنهاء الاتفاقية قبل انتهاء العمل بستة شهور ميلادية على الأقل ، تعتبر الاتفاقية مجددة في نهاية كل خمس سنوات تالية لنفس المدة .

٣ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين ـ في أى وقت ـ إخطار الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية وفقًا للبند السابق وينتهي العمل بهذه الاتفاقية بعد ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر ، لإخطار إنهاء العمل بها إلا إذا تم سحبها قبل نهاية هذه الفترة .

المادة العاشرة

في حالة انتهاء أو إنهاء هذه الاتفاقية ، تظل أحكامها وأحكام أى بروتوكول أو اتفاق أو عقد أو اتفاقية منفصلة تم إبرامها في هذا الصدد ، سارية على الالتزامات أو المشروعات التي لم ينته العمل بها ، أو القائمة والتي تم الارتباط بها أو بدأت بمقتضى هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة

١ - يجوز مراجعة هذه الاتفاقية بناء على طلب أى طرف من الطرفين .

٢ - يجوز لأى طرف من الطرفين المتعاقدين في أى وقت عقب سريان هذه الاتفاقية أن يطلب إجراء مشاورات حول تفسيرها أو تطبيقها أو تعديلها . وتتم هذه المشاورات خلال فترة ستة شهور ميلادية من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر الطلب ، وتسرى التعديلات أو القرارات التي يتم اتخاذها عقب تبادل المذكرات الدبلوماسية .

المادة الثانية عشرة

يتم تحرير أى إخطار أو طلب يقدم بمقتضى هذه الاتفاقية إلى أى طرف من الطرفين المتعاقدين كتابة عن طريق القنوات الدبلوماسية العادية .

وإذ نشهد على ذلك نحن الموقعين أدناه على هذه الاتفاقية بتفويض من حكومتينا .

حررت هذه الاتفاقية في القاهرة بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٩٠ . من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ، ولكل منهما نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية ناميبيا
دكتور / بطرس بطرس غالي	ثيو بن جوريراب
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير خارجية جمهورية ناميبيا

(٥٤) مذكرة تعاون حول اسلوب تسوية الدين المستحق

لجمهورية مصر العربية لدى جمهورية غينيا

(٢٢ يوليو ١٩٩٠)

اتفق الجانبان على تطابق رصيد هذه المديونية في ٣٠ يونيو ١٩٩٠ والذي يبلغ – وفقًا لسجلات البنك المركزي المصري – مبلغ ١٤٥٠٧٣٦٥ دولارًا أمريكيًا يمثل أصل الدين والفوائد .

كذلك اتفق الجانبان على الاستمرار في اتصالاتهما لإجراء أى تصحيح رقمي في الدين في ضوء البيان المتعلق بمبالغ الأقساط الأخيرة التي سددتها غينيا والمقرر أن يقوم البنك المركزي الغيني بإبلاغه إلى البنك المركزي المصري بناء على تعليمات السيد رئيس وزراء جمهورية مصر العربية ، وافق السيد وزير الدولة للشئون الخارجية على المقترحات الغينية الآتي بيانها بشأن تسوية الدين البالغ رصيده ١٤٥٠٧٣٦٥ دولارًا أمريكياً مفرداته هي :

- الأصل ٥٤٥٤٧٦٣ دولارًا أمريكيًا .
- الفوائد العادية ٢٤٣١٠٧ دولارات أمريكية .
- فوائد التأخير ٦٥٨٩٣٩٥ دولارًا أمريكيًا .

(أ) تقدر قيمة أصل الدين وفوائده العادية بمبلغ ٧٩١٧٩٧٠ دولارًا أمريكيًا .

(ب) يسدد المبلغ المشار إليه في البند « أ » أعلاه ، أى ٧٩١٧٩٧٠ دولارًا أمريكيًا على النحو التالي :

- ٥٪ من هذا المبلغ بالفرنك الغيني غير القابل للتحويل خلال تسعين يومًا من تاريخ التوقيع على هذه المذكرة في ٢٢ يوليو ١٩٩٠ .
- ٩٥٪ من المبلغ على أربع عشرة سنة ، منها ثماني سنوات فترة سماح يليها مباشرة الدفع على أقساط نصف سنوية لمدة ست سنوات . يحتسب معدل فائدة قدره ٣٪ – يدخل فيه ٥ , ٠ حد هامشي – على قيمة الدين .
- تحتسب فوائد التأخير في السداد بسعر نصف الليبور (LIBOR).

(ج) تلغى فوائد التأخير البالغة ٦٥٨٩٣٩٥ دولارًا أمريكيًا .

وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية	وزير التخطيط والتعاون الدولي لجمهورية غينيا

٥٥ـ محضر اجتماع الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا التي عقدت بالقاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ يوليو ١٩٩٠

ـ عقدت اللجنة العليا المشتركة للتعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا دورتها الرابعة بالقاهرة خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ يوليو ١٩٩٠ .

ـ وقد رأس الوفد المصري السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية . ورأس الوفد الغيني السيد إبراهيما سيلا وزير التخطيط والتعاون الدولي .

ـ مرفق مع هذا المحضر قائمة بتشكيل الوفدين .

ـ بدأت الدورة أعمالها بالاستماع إلى كلمة رئيس كل من الوفدين .

ـ وقد أشاد رئيس كل من الوفدين بالعلاقات التاريخية التي تربط بين الشعبين وأكدا على أهمية تحقيق مزيد من التعاون بين الدولتين في كافة المجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو العلمية أو الفنية .

وفي هذا الصدد أبرزا أهمية دور القطاع الخاص في مجال تدعيم هذا التعاون كذلك أكد رئيس كل من الوفدين على أهمية تكثيف التعاون بين دول الجنوب وبصفة خاصة التعاون بين الدول الأفريقية لتحقيق التقدم الاقتصادي في القارة وفيما يتعلق بالقضايا الأفريقية والدولية رحب الوزيران بتطابق وجهات النظر بين الدولتين .

وقد استأنفت اللجنة العليا المشتركة أعمالها إثر اختتام جلستها الافتتاحية ـ بإقرار جدول الأعمال التالي :

أولاً : التعاون الثقافي والفني والعلمي .

ثانيًا : التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي .

أ ـ وضع الدين المستحق لمصر لدى غينيا .

ب ـ التبادل الاقتصادي والتجاري .

ج ـ النقل .

ثالثًا : التعاون مع الصندوق العربي للتعاون مع الدول العربية والأفريقية .

خامسًا : موضوعات أخرى .

أولاً : التعاون الثقافي والفني والعلمي :

ـ استعرض الجانبان تطبيق برنامج التعاون الثقافي الذي أقرته الدورة الثالثة للجنة العليا المشتركة وأشادا بالنتائج التي تحققت في هذا الشأن .

ـ كذلك أقر الجانبان البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي والفني المقرر توقيعه في ختام أعمال هذه الدورة .

ثانيًا : التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي :

أ ـ وضع الدين المستحق لمصر لدى غينيا .

تبادل الجانبان الآراء حول الوسائل الملائمة لتسوية هذا الدين .

ب ـ التبادل الاقتصادي والتجاري :

ـ تبادل الجانبان وجهات النظر حول التعاون القائم بينهما في هذا المجال وأقر بأن الحجم الحالي لعمليات التبادل لا يتلاءم مع إمكانيات كل من الدولتين .

ـ بناء على ما تقدم وسعيًا لتنشيط هذا التبادل اتفق الجانبان على تكثيف الاتصالات بين رجال الأعمال في الدولتين . وفي هذا الصدد اتفق على إتمام زيارة وفد رجال الأعمال المصريين إلى غينيا خلال النصف الثاني من عام ١٩٩١ .

وذلك في إطار رد الزيارة التي قام بها وفد رجال الأعمال الغينيين إلى مصر في فبراير ١٩٨٩ .

ـ المشاركة في الأسواق والمعارض التي تقيمها الدولتان .

ـ إقامة معرض دائم للصادرات لكل منهما في الدولة الأخرى ، تعرض فيه كل منهما منتجاتها .

ـ تأييد اتفاق رجال الأعمال المصريين والغينيين ، في اجتماعهما بالقاهرة في فبراير ١٩٨٩ ، بشأن السعي إلى رفع مستوى التبادل التجاري بين الدولتين إلى ٥ ملايين دولار أمريكي خلال العامين القادمين ، وتكليف شركة النصر للاستيراد والتصدير بإجراء الاتصالات اللازمة بالبنوك المصرية ـ والغينية لتحديد قواعد تسوية العمليات التجارية بين الدولتين .

ـ اعتماد شركة النصر للتصدير والاستيراد كوسيط يتولى مهمة تسهيل العمليات التجارية بين الدولتين سواء كانت عن طريق القطاع العام أو الخاص .

ـ دعوة السلطات المعنية في كل من الدولتين إلى دراسة وإقرار المشروع الخاص بإنشاء الغرفة التجارية المصرية الغينية في أقرب فرصة ممكنة .

ـ قيام الجانب المصري بتقديم قائمة بالشركات المصرية التابعة للقطاعين العام والخاص والقادرة على المشاركة في العطاءات التي تطرحها غينيا عالميًا لتنفيذ مشروعات الإنشاءات والأشغال العامة في أراضيها .

ج ـ النقل :

ـ اتفق الجانبان انطلاقًا من اعترافهما ـ بما للنقل البحري والجوي من أهمية خاصة في مجال تدعيم التعاون على السعي إلى تشجيع إقامة خطوط بحرية وجوية مباشرة بين الدولتين .

وفي هذا الإطار اتفق الجانبان على تطوير اتفاق النقل الجوي المبرم عام ١٩٩١ . وقد تقدم الوفد الغيني في هذا الشأن بمشروع اتفاق جديد .

مشروع اتفاق خاص بالنقل البري .

قرر الوفد الغيني مشروعًا للاتفاق في هذا المجال .

ـ وقد أخذ الجانب المصري علمًا بهذين المشروعين اللذين سيقوم بتحويلهما إلى السلطات المعنية لإبداء الرأى بشأنهما في موعد أقصاه ثلاثة أشهر .

ويتم في هذه الأثناء الاتفاق عبر القنوات الدبلوماسية على تحديد موعد لتوقيع الاتفاقين .

ثالثًا : التعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا :

أعرب الطرفان عن ارتياحهما لكفاءة المعونة الفنية ، التي يقدمها الصندوق المصري لغينيا .

وقد تقدم الجانب الغيني بالطلبات التالية :

ـ التعليم (الثانوي) :

ـ مدرسان للرياضيات .

ـ مدرسان للكيمياء .

ـ مدرسان للطبيعة .

ـ ثلاثة مدرسين للغة الإنجليزية .

ـ **الزراعة :**

ـ خبير في الطوبرغرافيا الريفية ، لتكوين الكادرات الفنية لمدة ستة أشهر .

ـ **البحوث الزراعية :**

ـ ستة مهندسين في التخصصات التالية :

ـ ١ التعاونيات الزراعية .

ـ ١ التلقيح الصناعي .

ـ ١ التكنولوجيا الغذائية .

ـ ١ الري .

ـ ١ البيوغاز .

ـ ١ تربية المواشي .

الصحة :

ـ ثلاثة أطباء في التخصصات التالية :

ـ ١ طبيب أعصاب .

ـ ١ طبيب تراوماتولوجي .

ـ ١ طبيب نفسي وأعصاب .

منح للمشاركة في الدورات التدريبية للممرضات .

أكاديمية النقل البحري :

في أكاديمية النقل البحري .

معهد الدراسات الدبلوماسية :

ـ ست منح تدريبية بالمعهد .

أكاديمية الشرطة :

ـ إلحاق أربعين طالبًا بكلية الشرطة .

الرابطة الإسلامية :

ـ تكوين الكادرات في المجالات الآتية :

ـ المحافظة على التراث الثقافي الإسلامي .

ـ المكتبات .

ـ الترجمة .

وقد أخذ الجانب المصري علمًا بطلبات الجانب الغيني ، وأبدى استعداده لتقديم المعونة الفنية على النحو التالي :

ـ خمسة مدرسين في التخصصات المطلوبة .

ـ خبير واحد في الطوبوغرافيا الريفية .

ـ ثلاثة مهندسين زراعيين في التخصصات المطلوبة وفقًا للمتاح .

ـ طبيبان أحدهما طبيب أعصاب والثاني سوف يحدد الجانب الغيني تخصصه المطلوب .

دورات تدريب الممرضات .

ـ منحتان لكل دورة تدريبية بأكاديمية النقل البحري .

ـ أربع منح سنوية لدورات المعهد الدبلوماسي ، على أساس اثنتين للدورة الفرانكوفونية واثنتين للدورة الأنجلوفونية .

ـ بالنسبة لأكاديمية الشرطة وافق الجانب المصري على الاستمرار في تقديم منح للدورات التدريبية التي تنظمها الأكاديمية . أما فيما يتعلق بإلحاق طلبة بكلية الشرطة فقد أخذ علمًا بهذا الطلب وسوف يوافي الجانب الغيني بالرد فيما بعد .

بالنسبة لما أبداه الجانب الغيني من مشكلة سكن الخبراء المصريين في غينيا فقد أوضح الصندوق المصري استعداده لتغطية نفقات سكن الخبراء الجدد .

رابعًا : التعاون مع الصندوق العربي للتعاون مع الدول العربية والأفريقية :

أبدى الصندوق العربي استعداده للاستجابة لطلب الجانب الغيني لمدربين رياضيين ، بشرط توافر المرشحين الذين يجيدون اللغة الفرنسية كما أعرب الصندوق العربي عن استعداده لإيفاد أربعة خبراء إضافيين وفقًا للتخصصات التي سيحددها الجانب الغيني .

خامسا : موضوعات أخرى :

عقد الدورة الخامسة :

اتفق الجانبان على عقد الدورة الخامسة للجنة العليا المشتركة ، في كوناكري عام ١٩٩٢ في تاريخ سيتفق عليه فيما بعد .

وعبر الجانبان عن رضائهما عن روح الأخوة والصداقة التي اتسمت بها أعمال الدورة الرابعة .

وأعادا تأكيد عزمهما على مواصلة توثيق روابط الصداقة وعلاقات التعاون بين جمهورية مصر العربية وجمهورية غينيا .

وأعرب وزير التخطيط والتعاون الدولي لجمهورية غينيا عن شكره وفائق تقديره للجانب المصري لحسن التنظيم وللاستقبال الأخوى والحار مما أسهم في نجاح أعمال الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة .

وقع في القاهرة في ٢٢ يوليو ١٩٩٠ .

جمهورية مصر العربية	جمهورية غينيا
د. بطرس بطرس غالي	السيد / إبراهيما سيلا
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير التخطيط والتعاون الدولي

الوفد المصري

السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ـ رئيس الوفد .

وزارة الخارجية :

السفير / عزيز سيف النصر مساعد وزير الخارجية .

السيد السفير / مخلص جبة مدير إدارة العلاقات الثقافية .

السيد السفير / أحمد عادل مدير الصندوق العربي .

السيد السفير / سعد الفرارجي مدير إدارة العلاقات الاقتصادية .

السيد السفير / أحمد طه مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

السيد السفير / د. محمود مرتضى مدير مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

السيد وزير مفوض / هلال ناشد نائب مدير الإدارة الثقافية .

السيد وزير مفوض / فاروق الحوفي نائب مدير الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

الآنسة المستشار / ليلى عمارة مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

السيدة المستشار / سميرة عقداوي الإدارة الأفريقية .

السيد المستشار / نهاد سعد مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية .

السيد الملحق / عادل الألفي الإدارة الاقتصادية .

السيد / شرين وصفي الإدارة الثقافية .

وزارة التعاون الدولي .

السيد / سعد محمد بيومي وكيل أول الوزارة والسيدة / علية الخواص وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والسيد / محمد سلامة : التمثيل التجاري و السيد / عبد الحفيظ السيد عطية إدارة النقد وزارة الدفاع . السيد / العقيد سامي سعيد . وزارة الداخلية . السيد / العقيد مصطفى عامر . وزارة التعليم . السيد / نبيل فراج والسيد / عبد المجيد عبد الوهاب والسيد / صلاح محمد حسين والسيد / أحمد أمين .

الأزهر :

السيد / فوزي الزفزاف وزارة السياحة ، السيدة / نبيلة الخضري ، السيدة / فوزية عوض الله .

وزارة الإعلام :

السيدة / سهير حسين .

وزارة الثقافة :

السيد / عادل غالي وزارة الزراعة ، السيد / طارق قوره ، السيد عبد الله الشافعي .

المركز الزراعي الدولي :

السيد / عمرو حمدي . وزارة الصحة ، السيدة / الدكتورة ثريا محمد مرسي .

قطاع الأدوية :

السيد / الدكتور مصطفى الخولي وزارة النقل ، السيد / حمدي الوقاد .

الطيران المدني :

السيد / عبد الله عد الرحمن مصر للطيران : السيد / جاد الرب سعيد .

شركة النصر للاستيراد والتصدير :

السيد / عبد الحميد سلامة الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، السيد / محمد محمود السيد ، السيد / سعيد الطويل ، السيد / حسين صبور ، السيد / عادل جزارين .

شركة المقاولين العرب .

السيد / محمد رفعت .

٥٦ـ البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية التوجو للأعوام ٩١ ، ٩٢ ، ١٩٩٣

(٢٠ يناير ١٩٩١)

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية التوجو ، رغبة منهما في تدعيم أواصر الصداقة وتنمية العلاقات الثقافية والعلمية بينهما وتطبيقًا للاتفاق الثقافي الموقع بين البلدين في ١٩٦٤/٣/١٧ ، قررنا عقد هذا البرنامج للأعوام ٩١ / ٩٢ / ١٩٩٣ .

أولاً : التعليم والعلوم التدريبية في مجال الزراعة :

مادة (١)

يشجع الجانبان التعاون بين المؤسسات العلمية والتعليمية في بلديهما .

مادة (٢)

يقدم الجانب المصري ـ سنويًا ـ المنح التالية :

أ ـ ثلاث منح للدراسة في الجامعات مدة كل منها عام قابل للتجديد بشرط النجاح في الدراسة وحتى الحصول على شهادة جامعية .

ب ـ منحتين تدريبيتين مدة كل منهما من ستة إلى اثنى عشر شهرًا وذلك للدراسة في المؤسسات العلمية والتعليمية .

ج ـ ست منح تدريبية في إطار البرنامج الذي ينظمه المركز المصري الدولي للزراعة ، وتطبق بشأن هذه المنح الشروط الخاصة بالمركز .

مادة (٣)

يتبادل الجانبان المناهج والخطط الدراسية المطبقة في المؤسسات التعليمية والجامعية والمعاهد العليا وذلك بغرض دراسة وعقد اتفاقات خاصة بمعادلة الشهادات والدبلومات والدرجات العلمية في كل من البلدين .

مادة (٤)

يتبادل الجانبان المجلات والنشرات والدوريات ونتائج الأبحاث العلمية وذلك للاطلاع على الأنشطة الثقافية والعلمية في كل من البلدين .

مادة (٥)

يتبادل الجانبان اللغة الفرنسية ، النشرات والوثائق التربوية المتعلقة بمجالات التعليم العام والفني .

مادة (٦)

يتبادل الجانبان الرسوم وأعمال التلاميذ اليدوية وذلك للتعرف على سمات البيئة التي ينشأ فيها الشباب في كل من البلدين .

مادة (٧)

يتبادل الجانبان ـ باللغة الفرنسية أو الإنجليزية ـ قوائم المواد التعليمية التي تدرس محليًا .

مادة (٨)

يتبادل الجانبان المعلومات الجغرافية والتاريخية الخاصة بهما والتي يرغب كل منهما في إدراجها بكتبه المدرسية لإعطاء الأجيال الجديدة فكرة صحيحة عن كل من البلدين .

مادة (٩)

يشجع الجانبان عقد الاتفاقيات والتعاون بين الجامعات والمعاهد العليا في كلا البلدين .

مادة (١٠)

يدعو الأزهر الأساتذة التوجيين العاملين في حقل الدعوة الإسلامية للاشتراك في الدورات التدريبية التي ينظمها ويتم الاتفاق على مواعيدها .

مادة (١١)

يهدي الأزهر إلى التوجيين بعض الوثائق الخاصة بالبحوث الإسلامية وكذلك بعض الكتب الثقافية والعلمية ويتحمل الجانب التوجي نفقات الشحن من القاهرة إلى التوجو .

مادة (١٢)

يستمر الأزهر في إيفاد المدرسين إلى توجو بناء على طلب توجو ، وذلك وفقًا لإمكانات الأزهر المتاحة له في هذا المجال .

مادة (١٣)

يقدم الجانب المصري ـ سنويًا ـ منحتين دراسيتين للدراسة في المعاهد الأزهرية .

مادة (١٤)

يشجع الجانبان التعاون بين مؤسسات البحث العلمي في البلدين ، ويتبادلان ـ بهذا الصدد ـ الباحثين والخبراء والبيانات في المجالات العلمية والتقنية المختلفة .

ثانيًا : الثقافة والإعلام .

مادة (١٥)

يتبادل الجانبان :

ـ النشرات والمطبوعات الثقافية .

ـ البيانات الخاصة بالمكتبات ومراكز التوثيق .

ـ النشرات والمطبوعات والكتيبات والدوريات المتعلقة بالآثار .

مادة (١٦)

يشجع الجانبان تبادل فرق الفنون الشعبية والمسرحية وفرق الباليه ، ويتم الاتفاق على التفاصيل المتعلقة بذلك من خلال القنوات الدبلوماسية .

مادة (١٧)

يشجع الجانبان تبادل معارض الفنون التشكيلية وفن الديكور والأعمال اليدوية ويتفق على التفاصيل المتعلقة بذلك من خلال القنوات الدبلوماسية .

مادة (١٨)

يشجع الجانبان ، ويسهلان التعاون في مجال الإذاعة والتليفزيون .

مادة (١٩)

أ ـ يتبادل الجانبان البرامج الإذاعية والتليفزيونية التي تعكس الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في البلدين . كما يتبادلان البرامج بمناسبة الأعياد القومية .

ب ـ لا يتم التنازل عن البرامج المتبادلة لطرف ثالث كما لا يتم استغلالها لأغراض تجارية .

ج ـ التعديلات التي تجري على هذه البرامج يجب ألا تغير المضمون الأصلي .

د ـ يتكفل البلد المرسل بكافة الحقوق المتعلقة بالبرامج المتبادلة وتكاليف شحنها .

مادة (٢٠)

يقدم الجانب المصري ـ سنويًا ـ إلى الجانب التوجي منحًا تدريبية تخصص للعاملين في مجال الإذاعة والتليفزيون في إطار برنامج معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة وطبقًا لشروط المعهد .

مادة (٢١)

يدعو الجانب المصري الجانب التوجي للاشتراك في معارض الكتب .

مادة (٢٢)

يتبادل الجانبان إقامة أسبوع للأفلام في كلا البلدين .

مادة (٢٣)

أبدى الجانب المصري استعداده تدريب خبيرين في مجال المتاحف والآثار ، ويتم الاتفاق على التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع من خلال القنوات الدبلوماسية .

ثالثًا : الشباب والرياضة والسياحة :

مادة (٢٤)

يشجع الجانبان الاتصال المباشر بين الأجهزة الرياضية والشبابية في البلدين ، كما يشجعان تبادل المدربين والشباب ، ويتفق على التفاصيل المتعلقة بذلك من خلال القنوات الدبلوماسية .

مادة (٢٥)

يتبادل الجانبان النشرات والمطبوعات المتعلقة بالأنشطة الرياضية .

مادة (٢٦)

يتبادل الجانبان زيارات الشباب للاشتراك في معسكرات العمل الدولية التي تقام في كلا البلدين .

مادة (٢٧)

يشجع الجانبان التعاون المباشر بين الأجهزة والمنظمات السياحية في كل من البلدين وبصفة خاصة عن طريق تبادل الخبرات والمعلومات والوثائق ومواد الدعاية السياحية بما في ذلك الأفلام ، وذلك للإسهام في إعطاء فكرة أفضل عن كل من البلدين .

رابعًا : الصحة والشئون الاجتماعية :

مادة (٢٨)

يتعاون الجانبان في مجال طب المناطق الحارة ، ويشجعان ـ بهذا الصدد الاتصالات المباشرة بين معهد طب المناطق الحارة بالقاهرة ، والمعاهد .

مادة (٢٩)

يتبادل الجانبان ـ سنويًا ـ زيارة خبير مسئول في مجالات الأدوية والأجهزة الطبية وإنتاج الأمصال تحقيقًا للتعاون في هذا المجال .

مادة (٣٠)

يتعاون الجانبان في مجال التخطيط الصحي ، ويتبادلان ـ في هذاالصدد ـ الخبرات والخبراء .

مادة (٣١)

يتبادل الجانبان خبراتهما في مجال الرعاية الاجتماعية وبصفة خاصة في مجالات التأقلم الاجتماعي وإعادة تأهيل الأحداث والمعوقين وحماية الأسرة والطفولة .

خامسًا : الشروط المالية والأحكام العامة :

مادة (٣٢)

أ ـ فيما يتعلق بالزيارات التي لا تتعدى خمسة عشر يومًا .

(١) يتحمل البلد المرسل نفقات السفر في الذهاب والعودة .

(٢) يتحمل البلد المستقبل :

ـ نفقات الإقامة في الفنادق المناسبة .

ـ نفقات التنقلات المتعلقة ببرامج الزيارة .

ـ العلاج الطبي في حالة المرض المفاجئ .

ب ـ فيما يتعلق بالزيارات التي تتعدى خمسة عشر يومًا ، يتم الاتفاق على الشروط المالية بشأنها بين الجهات المعنية في البلدين .

ج ـ يتحمل الجانب المصري القيمة التالية :

المنح الجامعية :

ـ قدرها ٨٠ جنيهًا مصريًا .

ـ بدل استعداد قيمته ٣٠ جنيهًا تصرف مرة واحدة عند حضور الطالب .

ـ بدل سكن قدره ٤٠ جنيهًا شهريًا في حالة تعذر الإقامة بالمدن الجامعية .

ـ علاج طبي مجاني في المستشفيات الجامعية أو الحكومية .

ـ تعفى هذه المنح والبدلات من الرسوم والضرائب .

ـ بدل كتب سنوي للطالب الناجح قيمته من ١٥ – ٢٠ جنيهًا مصريًا .

المنح التدريبية :

ـ ٥٠ جنيًا مصريًا للمتدرب الحاصل على مؤهل دون المتوسط .

ـ ٧٠ جنيهًا شهريًا للمتدرب الحاصل على الثانوية .

ـ ٩٠ جنيهًا شهريًا للموظف .

مادة (٣٣)

تطبق الأحكام العامة والشروط المالية المتعلقة بالمنح الدراسية والتدريبية ـ المشار إليها في البرنامج ـ طبقًا للوائح الخاصة بالمؤسسات التي تقدم هذه المنح .

مادة (٣٤)

يجب أن تقدم ملفات المرشحين الذين يتم اختيارهم للدراسة في الجوانب الدبلوماسية في الوقت المناسب .

مادة (٣٥)

يتبادل الجانبان المطبوعات والنشرات ـ المشار إليها في هذا البرنامج باللغة الفرنسية أو الإنجليزية .

مادة (٣٦)

يمكن للجانبين إذا دعت الحاجة ـ وبالاتفاق بينهما ـ إضافة أنشطة أخرى للمجالات المشار إليها في هذا البرنامج .

مادة (٣٧)

يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه ويعمل به لمدة ثلاثة أعوام ، ويعمل به بعد هذا التاريخ بصفة مؤقتة لحين توقيع البرنامج الجديد .

وقع في لومي في يوم ٢٠ يناير ١٩٩١ من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ، ولكل حجية متساوية ، وفي حالة الخلاف في التفسير يعتد بالنص الفرنسي .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

د. بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

عن

حكومة جمهورية التوجو

باروفي ادوبو

وزير الخارجية والتعاون

(٥٧) بروتوكول تبادل ثقافي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال للأعوام ٩١ ، ٩٢ ، ١٩٩٣

(١٤ مارس ١٩٩١)

تطبيقًا للاتفاق الثقافي الموقع في القاهرة في ٢٥ يولية ١٩٦٣ بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية السنغال ، تم الاتفاق على ما يلى :

أولاً : الثقافة :

مادة (١)

يعمل الطرفان على تنظيم وتقديم الفرق الشعبية لكلا البلدين في كل من القاهرة وداكار .

مادة (٢)

يقوم كل من الطرفين بتنظيم أسبوع للفيلم السينمائى في بلد الطرف الآخر يتفق على التفاصيل بالطرق الدبلوماسية .

مادة (٣)

يتبادل الطرفان الوثائق والنشرات الخاصة بالآثار المصرية والإسلامية على أن تكون بإحدى اللغات الفرنسية أو العربية أو الإنجليزية .

مادة (٤)

يرحب الجانب المصري بدعوة الجانب السنغالى للاشتراك في معارض الكتب الدولية التي تقام سنويًا بمصر .

مادة (٥)

يتبادل الجانبان المطبوعات من كتب ودوريات ومعلومات وخبرات في مجال المكتبات .

مادة (٦)

يتبادل الجانبان معارض للفنون التشكيلية والحرف التقليدية وطباعة الأقمشة والمنتجات الخزفية .

ثانيًا : التعليم :

مادة (٧) :

يقدم الجانب المصري سنويًا :

أ) ثلاث منح للدراسة في الجامعات مدة كل منها ١٢ شهرًا قابلة للتجديد بشرط النجاح في الدراسة وحتى الحصول على شهادة جامعية .

ب) منحة تدريبية مدة كل منها من ٢ إلى ٩ أشهر .

جـ) منحة للدراسات العليا حسب القواعد المتبعة .

د) ست منح تدريبية في إطار البرنامج الذي ينظمه المركز المصري الدولي للزراعة ، وتطبق بشأن هذه المنح الشروط الخاصة بالمركز .

مادة (٨)

يستقبل الأزهر الشريف الطلبة السنغاليين من المستوى الثانوى طبقًا للحصة السنوية المخصصة

لحكومة السنغال ووفقًا للقواعد والشروط المالية المعمول بها في الأزهر .

مادة (٩)

يستمر الأزهر الشريف ـ بناء على طلب حكومة السنغال ـ في إيفاد مدرسين للمساهمة في نشر الثقافة الإسلامية والعربية في السنغال وذلك في حدود إمكانياته .

مادة (١٠)

يتبادل الجانبان المعلومات عن نظام التعليم والكتب والمناهج والمطبوعات المدرسية والجامعية لدراسة معادلة الشهادات التي تمنح المؤسسات التعليمية في البلدين .

مادة (١١)

يزود الجانب المصري الجانب السنغالي بالخبراء والمدرسين المطلوبين ويتفق على المعاملة المالية بالطرق الدبلوماسية وذلك في حدود إمكانيات الجانب المصري .

مادة (١٢)

يتبادل الجانبان رسوم الأطفال وذلك لتحسين الاطلاع على أعمال النشء في البلدين .

مادة (١٣)

يتبادل الجانبان المطبوعات التربوية والوثائق العلمية للتعرف على الخبرات التعليمية الخاصة بكل منهما .

مادة (١٤)

يشجع الجانبان عقد الاتفاقيات والتعاون بين الجامعات والمعاهد العليا في كلا البلدين .

مادة (١٥)

يستمر الأزهر في إيفاد مدرسين في التخصصات التي سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين إلى السنغال ـ بناء على طلب السنغاليين وذلك في حدود إمكانيات الأزهر المتاحة له في ضوء هذه المجالات.

مادة (١٦)

يقدم الأزهر للجانب السنغالي (١٤) منحة دراسية في التعليم العام بمعاهده المختلفة .

مادة (١٧)

يستقبل الأزهر بعض الأئمة السنغاليين المشتغلين في حقل الدعوة الإسلامية للاشتراك في الدورات التدريبية التي ينظمها الأزهر في هذا المجال . ويتم الاتفاق على المواعيد بالطرق الدبلوماسية .

مادة (١٨)

يقدم الأزهر سنويًا للجانب السنغالى وفي حدود إمكانياته كتبًا إسلامية وثقافية وعلمية .

مادة (١٩)

يقدم الجانب السنغالي سنويًا للجانب المصري ٣ منح أبحاث أو لجمع المادة العلمية لمدة من ٢ إلى ٩ أشهر .

مادة (٢٠)

خلال مدة سريان البرنامج الحالى يشجع الجانبان تبادل ٢ أو ٣ أساتذة جامعيين لزيارة لمدة

أسبوعين لإلقاء محاضرات وحضور الندوات والدورات التي ينظمها كلا الجانبين .

ثالثًا : الصحة والشئون الاجتماعية :

مادة (٢١)

يرسل الجانب المصري بناء على طلب الجانب السنغالي أطباء ويتفق على الشروط المالية بالطرق الدبلوماسية بين الجهات المعنية .

مادة (٢٢)

يتبادل الجانبان الأطباء ومساعدي الأطباء والخبراء في المجالات التي يتفق عليها بين الطرفين لمدة لا تزيد على شهر واحد .

مادة (٢٣)

يتبادل الجانبان المعلومات المتعلقة بالأدوية والأجهزة الطبية والمنتجات الحيوية في كلا البلدين .

مادة (٢٤)

يتبادل الجانبان المعلومات والوثائق والخبراء في مجال تدريب الفتيات أو الأمهات وتنظيم الأسرة وإنشاء مشروعات الأسر المنتجة .

رابعًا : الشباب والرياضة والسياحة :

مادة (٢٥)

يشجع الطرفان تبادل الفرق الرياضية .

مادة (٢٦)

ينظم الطرفان رحلات دراسية ويتبادلان الخبرات في المجالات الرياضية على أن يتم الاتفاق على التفاصيل بالنسبة لهذا البند بالطرق الدبلوماسية .

مادة (٢٧)

يشجع الطرفان تبادل المطبوعات والأفلام في مجال السياحة .

مادة (٢٨)

يتبادل الجانبان المعلومات والوثائق للنشاط الشبابى فى كلا البلدين . كما يتبادلان الوفود الشبابية للاشتراك فى معسكرات العمل الدولية .

مادة (٢٩)

يشجع الطرفان تبادل النشاط السياحى ، كما يتبادلان المعلومات عن الحركة السياحية فى كل من البلدين .

مادة (٣٠)

تشجع جمهورية مصر العربية السياحة الدينية للسنغاليين فى مصر ، وذلك فى طريقهم للحج .

مادة (٣١)

خلال مدة سريان البرنامج يقدم الجانب المصرى عن طريق وزارة السياحة إلى الجانب السنغالى

منحتين مدة كل منهما شهر واحد ، على أن يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا نفقات السفر ذهابًا وإيابًا ويتحمل الجانب السنغالى نفقات الجيب للمرشحين .

خامسًا : الإعلام :

مادة (٣٢)

يشجع الجانبان الاتصال المباشر بين الإذاعة والتليفزيون فى البلدين فى إطار بروتوكول التعاون الثنائى الموقع فى ٢٩ مايو ١٩٧٦ .

مادة (٣٣)

يتبادل الجانبان المطبوعات والأفلام المتعلقة بمجال الإعلام .

سادسًا : الأحكام العامة والشروط المالية :

مادة (٣٤)

فيما يتعلق بالزيارات التى لا تتعدى ١٥ يومًا :

- يتحمل الجانب المرسل نفقات السفر فى الذهاب والعودة .

- يتحمل الجانب المستقبل .

نفقات الإقامة والإعاشة - التنقلات المتعلقة ببرنامج الزيارة - العلاج الطبى فى حالة المرض المفاجئ .

فيما يتعلق بالزيارات التى تتعدى ١٥ يومًا :

- يتم الاتفاق على الشروط بين الجهات المعنية فى البلدين .

مادة (٣٥)

يخطر الجانب المرسل للوفد الجانب المستقبل بتشكيل الوفد وتاريخ الوصول ومدة الإقامة ، وذلك قبل السفر بشهر .

مادة (٣٦)

يقدم الجانب المصرى للسنغاليين المستفيدين بالمنح المخصصات التالية :

- المنح الجامعية :

(١) منحة شهرية قدرها ٨٠ جنيهًا .

(٢) ٨٠ جنيهًا بدل استعداد تصرف مرة واحدة عند حضور الطالب .

(٣) ٤٠ جنيهًا شهريًا بدل السكن فى حالة تعذر الإقامة بالمدن الجامعية .

(٤) العلاج الطبى فى المستشفيات الجامعية فى حالة المرض المفاجئ بالمجان .

(٥) قيمة التنقلات الداخلية اللازمة طبقًا لبرنامج الدراسة .

(٦) الإعفاء من رسوم التسجيل .

(٧) تعفى المنح من جميع أنواع الضرائب .

مادة (٣٧)

لا يمنع هذا البرنامج اتخاذ إجراءات أخرى قد يرى أنها ذات أهمية للطرفين .

مادة (٣٨)

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه ، وساريا لمدة ثلاث سنوات .

حرر بالقاهرة في ١٤ مارس ١٩٩١

من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ، ولكل من النصين نفس الحجية .

عن
جمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن
حكومة جمهورية السنغال
السيد / سيدنا عمر سي
وزير الخارجية

[٥٨] اتفاق تعاون فنى بين جمهورية مصر العربية والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية

(أول يناير ١٩٧٨)

إن الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية ، المشار إليه فيما بعد بـ « الصندوق » ويمثله السيد الدكتور/ عبد الملك عودة ــ السكرتير التنفيذى للصندوق . وجمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة الخارجية ، والمشار إليها فيما بعد بـ « وزارة الخارجية » ويمثلها بالتفويض السيد السفير على شوقى الحديدى ــ مدير الإدارة العامة للعلاقات الثقافية والتعاون الفنى .

إيماناً منهما بالعلاقات الأخوية التى تربط بين شعوب القارة الإفريقية من ناحية والعالم العربى من ناحية أخرى ، ورغبة فى تدعيم التضامن العربى ، وإدراكاً منهما لأهمية التعاون الفنى لما فيه خير ورفاهية الشعوب الأفريقية والعربية ، واستجابة للطلب الذى تقدمت به حكومة جمهورية بنين ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

(مادة ١)

يحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية إلى جمهورية بنين لمدة عام قابل للتجديد طبقاً لقائمة المرتبات السنوية المرفقة وقدرها ١١٢٨٠٠ دولار (مائة واثنا عشر وثمانمائة دولار) مضافاً إليها قيمة نفقات سفر الخبراء وأسرهم (بحد أقصى زوجة وطفلان) بالطائرة بالدرجة السياحية ذهاباً وإياباً إلى بنين بالدولار وتعتبر هذه القائمة جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق .

(مادة ٢)

يقوم الصندوق بتحويل المبلغ المشار إليه فى المادة (١) لحساب وزارة الخارجية (حساب خاص) على دفعتين كما يلى :

- الدفعة الأولى : ٥٠ ألف دولار (خمسون ألف دولار) فور توقيع هذا الاتفاق .
- الدفعة الثانية : ٦٢٨٠٠ دولار (اثنان وستون ألف وثمانمائة دولار) بعد مضى أربعة شهور من تحويل الدفعة الأولى .

(مادة ٣)

تقوم وزارة الخارجية بالاشتراك مع الصندوق باختيار الخبراء واتخاذ الاجراءات اللازمة لسفرهم إلى بنين ودفع مرتباتهم بالدولار .

(مادة ٤)

تقدم وزارة الخارجية إلى الصندوق تقارير دورية توضح فيها ما تم تنفيذه فى نطاق هذا الاتفاق .

(مادة ٥)

يتولى مجلس جامعة الدول العربية فض أى خلاف ينشأ بشأن تنفيذ هذا الاتفاق .

(مادة ٦)

حرر هذا الاتفاق باللغة العربية من نسختين أصليتين تسلم كل طرف نسخة منها .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم ٢٢ من شهر محرم سنة ١٣٩٨ هجرية الموافق أول يناير سنة ١٩٧٨ ميلادية .

عن الصندوق
(دكتور عبد الملك عودة)
السكرتير التنفيذى للصندوق العربى
للمعونة الفنية للدول الإفريقية والعربية

عن جمهورية مصر العربية
سفير (على شوقى الحديدى)
مدير إدارة العلاقات الثقافية
والتعاون الفنى

[٥٩] اتفاق بين جمهورية مصر العربية
والوكالة الدولية للتعاون الثقافى والفنى
(٢٤ يوليو ١٩٨٤)

حكومة جمهورية مصر العربية يمثلها السيد الدكتور بطرس بطرس غالى ، وزير الدولة للشئون الخارجية ، المفوض لهذا الغرض من حكومته .

ووكالة التعاون الثقافى والفنى يمثلها السيد / فرانسوا أوونو نجيا ، السكرتير العام ، المخول فى هذا الشأن من المؤتمر العام .

أخذاً فى الاعتبار المادة ٤ من الاتفاق الخاص بوكالة التعاون الثقافى والفنى والمادة ٥ من الميثاق الملحق بهذا الاتفاق .

وأخذاً فى الاعتبار أن حكومة جمهورية مصر العربية ترغب فى الانتساب لبعض أنشطة الوكالة .

ورغبة فى تحديد شروط هذا الاشتراك ، اتفقتا على ما يلى :

المادة (١)

تشترك جمهورية مصر العربية كدولة منتسبة فى أنشطة وعمليات الوكالة التى تختارها من البرامج التى يقرها المؤتمر العام دورياً ، وكذلك فى سير عمل الوكالة .

المادة (٢)

تفصح حكومة جمهورية مصر العربية فى الثلاثة الأشهر التى تلى دورة المؤتمر العام ، عن عناصر البرامج التى تنوى الاشتراك فيها من الشريحة الأولى السنوية ، وكحد أقصى فى نهاية تلك الشريحة عن تلك التى تنوى الاشتراك فيها من الشريحة الثانية .

المادة (٣)

يتم تحديد مبلغ مساهمة جمهورية مصر العربية فى كل مرة وفقاً لنسبة حصة الدول الأعضاء فى نفس الفئة من جهة ، ومن جهة أخرى وفقاً للمبالغ المخصصة للأنشطة التى ستشترك فيها جمهورية مصر العربية ووفقاً لما يخصها من نسبة مصروفات تشغيل الوكالة المرتبطة بهذه الأنشطة .

وفى كافة الأحوال ، فإن تطبيق المبادئ المشار إليها عاليه يجب ألا يترتب عليه أن تتحمل حكومة جمهورية مصر العربية مساهمة فى ميزانية الوكالة تزيد عن مبلغ حصة دولة عضو من نفس الفئة .

المادة (٤)

يكون تطبيق المادتين ٢ ، ٣ أعلاه محل تبادل خطابات ، فى إطار الاتفاق الحالى ، بين حكومة جمهورية مصر العربية وسكرتير عام الوكالة ، خلال الثلاثة أشهر التالية لكل دورة عادية للمؤتمر العام .

المادة (٥)

يمكن لممثل جمهورية مصر العربية الاشتراك ، بدون حق التصويت ، فى مداولات المؤتمر العام ومجلس الإدارة ،

وكذلك فى مداولات لجانها ، ومع ذلك يمكن له ممارسة حق التصويت خلال المداولات الخاصة بتقييم البرامج التى ينوى الاشتراك فيها ، وكذلك فى سير أعمال الوكالة .

المادة (٦)

يمكن لممثل جمهورية مصر العربية الاشتراك ، على قدم المساواة مع أعضاء الوكالة ـ مع الأخذ فى الاعتبار القيد الوارد فى المادة (٥) أعلاه فيما يتعلق بحق التصويت ـ فى تسوية كافة الموضوعات التى تتعلق بسير أعمال المؤتمر العام ومجلس الإدارة ، وتلك الخاصة بلجانها .

المادة (٧)

يمكن لحكومة جمهورية مصر العربية اقتراح ادراج أية موضوعات على جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر العام ولمجلس الإدارة .

المادة (٨)

تتلقى حكومة جمهورية مصر العربية كافة الاخطارات ، والوثائق ، والتقارير ، أسوة بباقى أعضاء الوكالة .

المادة (٩)

يمكن لممثل جمهورية مصر العربية التقدم بمقترحات لمجلس الإدارة فى اجتماعاته التى يشارك فيها بدون التصويت إلا بالنسبة للموضوعات التى تتعلق بالبرامج التى تشترك فيها حكومته وفى سير عمل الوكالة .

المادة (١٠)

يمكن تعديل أحكام هذا الاتفاق المشترك بين الطرفين المتعاقدين بمبادرة من أحد الطرفين ، وفقاً لاجراءات يتفق عليها الطرفان .

المادة (١١)

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل حكومة جمهورية مصر العربية وسكرتير عام الوكالة الاخطار بالانتهاء من الاجراءات المطلوبة لبدء سريانه .

المادة (١٢)

يمكن لحكومة جمهورية مصر العربية أو الوكالة الغاء هذا الاتفاق بإخطار الطرف الآخر بالإلغاء قبل تاريخ أول اجتماع للمؤتمر العام بستة أشهر على الأقل .

ويسرى الإلغاء بعد مضى ستة أشهر من تاريخ استلام الطرف الآخر الاخطار بذلك .

ومع ذلك فإن الطرفين يظلان ملتزمين قانوناً بالوفاء بكافة الالتزامات التى ارتبطا بها قبل تاريخ الإلغاء .

حرر فى القاهرة فى ٢٤ يوليو ١٩٨٤ ، مع أربع نسخ باللغتين العربية والفرنسية ولكل من تلك النصوص ذات الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن وكالة التعاون الثقافى والفنى
فرانسوا أوونو ـ نجيا
السكرتير العام

القسم الرابع:

اتفاقات التعاون الفنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا وبين الدول الأفريقية والمنظمات الدولية

[١] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية بوروندى
(٦ سبتمبر ١٩٨١)

ــ إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد السفير أحمد حتاتة ــ أمين عام الصندوق .

ــ وإن حكومة جمهورية بوروندى ، ويمثلها السيد السفير جوليان ناهايو ، سفير جمهورية بوروندى لدى جمهورية مصر العربية .

تأكيداً منها على المبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة توافق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى أبريل ١٩٨٠ ، فى لاجوس ، وخطة العمل الصادرة عنه ، ورغبة منها فى تدعيم روابط التعاون المصرى الأفريقى ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة بوروندى ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة بوروندى والتى تتمثل فى :
ــ ٥ خبراء فى الزراعة والرى .
ــ ٤ خبراء فى الطرق والإنشاءات .

بالإضافة إلى نفقات سفرهم (ذهاباً وعودة) ولعائلاتهم (بحد أقصى : زوجة وطفلان يقل عمرهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٢)

تتعهد حكومة بوروندى بتقديم ما يلى بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :
١ ــ السكن المؤثث .
٢ ــ الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل .
٣ ــ الرعاية الطبية لهم ولأسرهم .
٤ ــ اعفاء مرتباتهم من أية ضرائب .
٥ ــ حقهم فى تحويل كافة مدخراتهم إلى الخارج بالدولار الأمريكى .

ويتعهد الصندوق بدفع مبلغ ٥٠٠ دولار لحكومة جمهورية بوروندى عن كل خبير مشاركة من الصندوق بذلك فى نفقات السكن المؤثث المقدم لكل خبير خلال فترة اقامته فى بوروندى .

مادة (٣)

تتعهد حكومة بوروندى بعدم قبول أى تمويل آخر لنفقات المعونة الفنية محل هذا الاتفاق.

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة العربية والفرنسية والنصان متماثلان ولهما نفس الحجية وقد تسلم كل من الطرفين نسخة منه.

يسرى هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه.

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية المصرية بالقاهرة، يوم ٦ من شهر سبتمبر عام ١٩٨١.

عن الصندوق	عن حكومة بوروندى
السفير / أحمد حتاته	السفير / جوليان ناهايو

[٢] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية تنزانيا المتحدة
(٨ سبتمبر ١٩٨١)

ــ إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد السفير أحمد حتاتة ــ أمين عام الصندوق.
ــ وإن حكومة جمهورية تنزانيا، ويمثلها السيد السفير على موينى ــ سفير جمهورية تنزانيا لدى جمهورية مصر العربية.

تأكيداً منهما على المبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس، وخطة العمل الصادرة عنه، ورغبة منهما فى تدعيم روابط التعاون المصرى الأفريقى، وإدراكاً منهما لأهمية التعاون الفنى من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية، واستجابة للطلب المقدم من حكومة تنزانيا، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة تنزانيا والتى تتمثل فى عدد ٣٧ خبيراً فى مختلف المجالات، وذلك بالإضافة إلى نفقات سفرهم ذهاباً وعودة ولعائلاتهم (بحد أقصى زوجة وطفلان يقل عمرهما عن ١٢ عاماً).

مادة (٢)

كما يتحمل الصندوق نفقات تمويل عدد من المنح لأبناء تنزانيا فى مختلف المجالات التى يطلبها الجانب التنزانى ، و يتم الاتفاق بين الطرفين على عدد من هذه النسخ حسب الامكانيات المتاحة للصندوق .

مادة (٣)

تتعهد حكومة تنزانيا بتقديم ما يلى بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

١ ــ السكن المؤثث المجانى .
٢ ــ الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل .
٣ ــ الرعاية الطبية للخبراء وأسرهم .
٤ ــ اعفاء مرتبات الخبراء من الضرائب .
٥ ــ حق الخبراء فى تحويل كافة مدخراتهم إلى الخارج بالدولار الأمريكى .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية والنصان متماثلان ولهما نفس الحجية . وقد تسلم كل من الطرفين نسخة منه .

يسرى هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية بالقاهرة يوم الاثنين الموافق ثمانية وعشرون من شهر سبتمبر عام ١٩٨١ .

عن الصندوق
السفير / أحمد حتاته

عن حكومة تنزانيا
السفير / على موينى

[٣] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية كينيا
(٣ نوفمبر ١٩٨١)

ــ إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد السفير أحمد حتاتة ــ أمين عام الصندوق .

ــ وإن حكومة كينيا ، ويمثلها السيد السفير / رافائيل مولى كياو ، سفير كينيا فى جمهورية مصر العربية .

تـأكيداً منها على المبادئ التي تضمنها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة ما يتعلق بتوافق السياسات العامة للدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية ، وتأكيداً كذلك لما جاء في البيان الختامي للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، وخطة العمل المنبثقة عنه ، وإيماناً منها بالعلاقات الودية التي تربط بين شعبى كل من جمهورية كينيا وجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة لرغبة حكومة كينيا ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يقوم الصندوق بتقديم المساعدة الفنية لحكومة كينيا فى شكل إيفاد خبراء إلى كينيا من مختلف التخصصات وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد بالاتفاق المتبادل بين الطرفين المتعاقدين .

ويتحمل الصندوق أيضاً نفقات سفر هؤلاء الخبراء وعائلاتهم (زوجة وطفلين) .

مادة (٢)

تتحمل الحكومة الكينية ما يلى :

١ ـ دفع مرتبات محلية تتفق مع مؤهلات وخبرات الأفراد الموفدين بمقتضى هذا الاتفاق .

٢ ـ تقدير الضرائب على هذه المرتبات وابلاغها للصندوق للدفع .

٣ ـ تقديم السكن الحكومى المؤثث نظير سداد الإيجار حسب المطبق بالنسبة للأفراد المحليين ذوى الوضع المقابل .

٤ ـ تقديم الانتقالات الداخلية المتعلقة بالعمل .

٥ ـ تقديم الرعاية الطبية للخبراء وزوجاتهم وأولادهم القصر أقل من ٢١ سنة .

٦ ـ تحويل المدخرات يتم حسب المتبع بالنسبة للخبراء المماثلين من الدول الأخرى .

مادة (٣)

تتعهد حكومة كينيا بأن تقدم للخبراء الامتيازات والاعفاءات الآتية :

١ ـ الاعفاء من ضريبة الدخل وأية تكاليف شخصية بالنسبة للرواتب المدفوعة من الصندوق .

٢ ـ الافراج المعفى من الضرائب الجمركية وأية تكاليف مالية أخرى بالنسبة للأمتعة واللوازم الشخصية بما فى ذلك عربة واحدة ، وذلك خلال ٣ أشهر من وصولها لأول مرة فى كينيا .

مادة (٤)

تتعهد حكومة كينيا بعدم قبول أى تمويل آخر لنفقات المعونة الفنية موضوع هذا الاتفاق .

مادة (٥)

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ، وتسلم كل من الطرفين نسخة منها .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق بمبنى وزارة الخارجية بالقاهرة يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨١/١١/٣ .

عن الصندوق	عن حكومة كينيا
الأمين العام	
السفير / أحمد حتاته	السفير / رفائيل مولى كياو

[٤] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية زامبيا
(٢٢ نوفمبر ١٩٨١)

ــ إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيا بعد « بالصندوق » ويمثله السيد السفير أحمد حتاتة ــ أمين عام الصندوق .

ــ وإن حكومة جمهورية زامبيا ، ويمثلها السيد / السفير وندسور كابالا كونجى نكوواني ، سفير جمهورية زامبيا لدى جمهورية مصر العربية .

إيماناً منها بالعلاقات الودية التى تربط بين شعبى كل من جمهورية زامبيا وجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة لرغبة حكومة زامبيا ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على الآتى :

مادة (١)

يقوم الصندوق بتقديم المساعدة الفنية لحكومة زامبيا فى شكل المساهمة فى إيفاد عدد (٤٦) خبيراً إلى زامبيا فى مختلف التخصصات لمدة ثلاث سنوات .

وهؤلاء الخبراء هم المختارون بمعرفة الوفد الزامبى الذى زار القاهرة فى نوفمبر ١٩٨١ لهذا الغرض برئاسة صاحب السعادة السيد / آربيل ماتيبا بيرى ، رئيس لجنة الخدمات العامة فى زامبيا .

مادة (٢)

تتحمل حكومة زامبيا ما يلى :

ــ دفع المرتبات الأساسية المحلية للخبراء ، فضلاً عن منحة لكل خبير تعادل ٢٥ ٪ من مجموع استحقاقاته وذلك بعد قضاء مدة ٣٠ شهراً متصلة على الأقل .

ــ دفع نفقات السفر للخبراء وعائلاتهم إلى زامبيا والعودة . .

ــ تقديم السكن المؤثث للخبراء وعائلاتهم نظير المساهمة المقررة فى الإيجار .

ــ تقديم الانتقالات الداخلية المتعلقة بالعمل .

ــ اعفاء العلاوة المالية التى يقوم الصندوق بدفعها للخبراء من الضرائب المحلية .

ــ تقديم الرعاية الطبية مجاناً للخبراء وعائلاتهم .

ــ الحق فى تحويل مدخرات الخبراء بعملة قابلة للتحويل مع تفضيل الدولار الأمريكى .

مادة (٣)

يتعهد الصندوق بدفع علاوة شهرية تقدر بمبلغ ٥٠٠ دولار أمريكى لكل خبير .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ، وتسلم كل من الطرفين الموقعين نسخة منها .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق بمبنى وزارة الخارجية بالقاهرة فى يوم الأحد الموافق ٢٢ من شهر نوفبر ١٩٨١ .

عن الصندوق
الأمين العام
السفير / أحمد حتاته

عن حكومة زامبيا
السفير / وندسور كابالا كونجى نكوواني

[٥] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية غينيا الاستوائية
(٧ ديسمبر ١٩٨١)

ــ إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيا بعد « بالصندوق » ويمثله السيد السفير محمد سامى ثابت ــ أمين عام الصندوق .

ــ وإن حكومة غينيا ، ويمثلها السيد السفير مامادو تونكارا ، سفير جمهورية غينيا لدى جمهورية مصر العربية .

تأكيداً منها على المبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة تنسيق السياسات العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس وخطة العمل الصادرة عنه ، ورغبة منها فى تدعيم روابط التعاون المصرى الأفريقى ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل خير وزفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة غينيا ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة غينيا والتى تتمثل فى تحمل نفقات منح تدريبية لعدد (٢٫٥) خمسة وعشرون فرداً من جمهورية غينيا (مترجمون فرنسى ــ انجليزى ــ والعكس) .

مادة (٢)

يحصل المتدربون على دراسات متقدمة فى مجال الترجمة الفورية (فرنسى ــ انجليزى) وذلك فى اطار الإعداد لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الوحدة الافريقية الذى سيعقد فى كوناكرى فى عام ١٩٨٣ .

مادة (٣)

تكون المنح لمدة تتراوح ما بين ٨ شهور و ١٢ شهراً .

مادة (٤)

يتحمل الصندوق كذلك نفقات السفر من كوناكرى للقاهرة والعودة بالنسبة للمتدربين المشار إليهم .

مادة (٥)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والفرنسية والنصان متماثلان ولهما نفس الحجية وقد تسلم كل من الطرفين أحد الأصلين .

يسرى هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية المصرية بالقاهرة يوم السابع من شهر ديسمبر عام ١٩٨١ .

عن الصندوق	عن حكومة غينيا
السفير / محمد سامى ثابت	السفير / مامادو تونكارا

[٦] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية سيراليون
(٨ فبراير ١٩٨٢)

ــ إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد السفير / محمد سامى ثابت ــ أمين عام الصندوق .

ــ وإن حكومة جمهورية سيراليون ، ويمثلها السيد السفير / محمد كيموه فاديكا ــ سفير جمهورية سيراليون لدى جمهورية مصر العربية .

ـــ إيماناً منها بالعلاقات الأخوية التى تربط شعبى كل من جمهورية سيراليون وجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفني لخير ورفاهية الشعوب الافريقية ، واستجابة لرغبة حكومة سيراليون ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على الآتي :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة سيراليون والتي تتمثل في إيفاد عدد (١١) خبيراً في تخصصات مختلفة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المتعاقدين .

وسوف يقوم الصندوق بدفع المرتبات للخبراء عن طريق سفارة جمهورية مصر العربية في فريتاون ، كما سيقوم الصندوق أيضاً بدفع نفقات سفر الخبراء وأسرهم (بحد أقصى زوجة وطفلان) من القاهرة إلى فريتاون والعودة .

مادة (٢)

يمكن أن يقدم الصندوق معونة فنية لحكومة سيراليون تتمثل في منح بناء على طلب الجانب السيراليوني ، ويتم الاتفاق على عدد هذه المنح وتخصصاتها بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (٣)

تتعهد حكومة سيراليون بتقديم ما يلي بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

١ ـــ السكن المؤثث المجاني للخبير وأسرته .

٢ ـــ الرعاية الطبية المجانية للخبير وأسرته .

٣ ـــ الانتقالات الداخلية الخاصة بالخبير والمتعلقة بالعمل .

٤ ـــ اعفاء مرتبات الخبير وبدلاته من الضرائب .

٥ ـــ حق الخبير في تحويل مدخراته إلى الخارج بالدولار الأمريكي .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين بكل من اللغتين العربية والإنجليزية ولهما نفس الحجية وتسلم كل من الطرفين أحد الأصلين من كل من اللغتين .

تم التوقيع على هذا الاتفاق في مقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية بالقاهرة يوم الاثنين الموافق ٨ من شهر فبراير عام ١٩٨٢ .

عن الصندوق	عن حكومة سيراليون
السفير / محمد سامي ثابت	السفير / محمد كيسوه فاديكا
الأمين العام	سفير جمهورية سيراليون بالقاهرة

[٧] اتفاق تعاون فنى

بين الصندوق المصرى للتعاون الفني مع افريقيا وبين جمهورية جزر الرأس الأخضر

(٨ فبراير ١٩٨٢)

ـ إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيا بعد « بالصندوق » ويمثله السيد السفير على طه حبيب ـ سفير جمهورية مصر العربية فى غينيا بيساو، المعتمد لدى حكومة جزر الرأس الأخضر.

ـ وإن حكومة جمهورية جزر الرأس الأخضر ويمثلها السيد / السفير Bado

ـ تأكيداً منها على المبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس ، وخطة العمل الصادرة عنها ، ورغبة منها فى تدعيم روابط التعاون المصرى الأفريقى ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة جزر الرأس الأخضر ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة جزر الرأس الأخضر والتى تتمثل فى : عدد ٤ (أربعة) طبيب ممارس عام ، بالإضافة إلى نفقات سفرهم (ذهاباً وعودة) ولعائلاتهم (بحد أقصى : زوجة وطفلان يقل عمرهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٢)

تتعهد حكومة جزر الرأس الأخضر بتقديم ما يلى بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

١ ـ السكن المؤثث المناسب .

٢ ـ الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل .

٣ ـ الرعاية الطبية لهم ولأسرهم .

٤ ـ اعفاء مرتباتهم من أية ضرائب

٥ ـ حقهم فى تحويل كافة مدخراتهم إلى الخارج بالدولار الأمريكى .

مادة (٣)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية متماثلان ولهما نفس الحجية ، وقد تسلم كل من الطرفين أصلاً منها .

يسرى هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق يوم الاثنين الموافق ٨ من شهر فبراير ١٩٨٢ .

عن الصندوق
السفير / على طه حبيب
سفير جمهورية مصر العربية
لدى جمهورية الرأس الأخضر

عن حكومة جزر الرأس الأخضر
توقيع

[٨] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية فولتا العليا
(٢٢ مارس ١٩٨٢)

ـ إن حكومة جمهورية فولتا العليا والمشار إليها فيما بعد « بالطرف الفولتاوى » ويمثلها السيد / وزير الشئون الخارجية والتعاون .

ـ وإن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد / سفير جمهورية مصر العربية لدى فولتا العليا .

ـ تذكيراً منها للمبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى وخطة العمل الصادرة عن المؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى أبريل سنة ١٩٨٠ فى لاجوس ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، ورغبة منها فى تدعيم روابط التعاون بين مصر وفولتا العليا ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

بناء على طلب الطرف الفولتاوى ، يتعهد الصندوق بإيفاد عدد ٢ طبيب جراح (المشار إليهما فيما بعد « خبراء ») إلى فولتا العليا ويتحمل نفقات هذه المعونة الفنية بما فيها نفقات سفرهم (ذهاباً وعودة) ولأسرهم .

مادة (٢)

يتعهد الطرف الفولتاوى بتقديم ما يلى للخبراء محل هذا الاتفاق :

ـ السكن المؤثث .
ـ وسائل الانتقالات الداخلية لانجاز أعمالهم .
ـ الرعاية الطبية لهم ولأسرهم .
ـ اعفاء مرتباتهم من كافة الضرائب المباشرة .
ـ حقهم فى تحويل كافة مدخراتهم إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل .

مادة (٣)

يخضع الخبراء فى تحديد الوظائف التى يشغلونها لسلطة الإدارة الفولتاوية المختصة وتحدد مقر أعمالهم تبعاً للاحتياجات التى يراها الطرف الفولتاوى .

ويمنحون أثناء مدة اقامتهم فى فولتا العليا أجازة بواقع شهر واحد عن كل سنة .

ويجب عليهم احترام القوانين المعمول بها فى فولتا العليا وكذلك عادات وتقاليد الشعب الفولتاوى .

مادة (٤)

مدة عمل الخبراء فى فولتا العليا سنتان وإذا ما رغب الطرف الفولتاوى فى استمرار هذا التعاون لمرة أخرى يجب عليه اخطار الصندوق بذلك بستة أشهر قبل انهاء هذا الاتفاق .

مادة (٥)

يتعهد الطرف الفولتاوى بعدم قبول أى تمويل آخر لنفقات المعونة الفنية محل هذا الاتفاق .

مادة (٦)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة العربية والفرنسية والنصان متماثلان لهما نفس الحجية ويسرى هذا الاتفاق منذ التوقيع عليه .

وقد تسلم كل من الطرفين نسخة منه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق فى مدينة واجادوجويوم ٢٢ من شهر مارس ١٩٨٢ .

عن الصندوق	عن حكومة جمهورية فولتا العليا
توقيع	توقيع

[٩] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية
(٢ أبريل ١٩٨٢)

ـــ إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد السفير محمود حلمى سعيد ـــ سفير جمهورية مصر العربية المعتمد لدى حكومة جزر القمر الاتحادية ، وذلك نيابة عن أمين عام الصندوق .

ـــ وأن حكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية ويمثلها السيد / سعيد كافى وزير الشئون الخارجية والتعاون والتجارة الخارجية .

تأكيداً منهما على المبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس ، وخطة العمل الصادرة عنه ، ورغبة منهما فى تدعيم روابط التعاون المصرى الأفريقى ، وإدراكاً منهما لأهمية التعاون من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية والتى تتمثل فى عدد خمسة خبراء ، بالإضافة إلى نفقات سفرهم (ذهاباً وإياباً) ولعائلاتهم (بحد أقصى : زوجة وطفلان يقل عمرهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٢)

تتعهد حكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية بتقديم ما يلى بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

١ ـــ السكن المؤثث المناسب مجاناً .

٢ ـــ الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل .

٣ ـــ الرعاية الطبية للخبراء وعائلاتهم .

٤ ـــ اعفاء مرتبات الخبراء من الضرائب .

٥ ـــ حق الخبراء فى تحويل مدخراتهم إلى الخارج بالدولار الأمريكى .

مادة (٣)

تتعهد حكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية بعدم قبول أى تمويل آخر لنفقات المعونة محل هذا الاتفاق .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة العربية وقد تسلم كل من الطرفين أحد الأصلين من كل لغة .

تم التوقيع على هذا الاتفاق فى موروني يوم الجمعة الموافق الثانى من شهر أبريل عام ١٩٨٢ .

عن الصندوق
السفير / محمود حلمى سعيد
سفير جمهورية مصر العربية
لدى جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية

عن حكومة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية
سعيد كافى
وزير الشئون الخارجية والتعاون
والتجارة الخارجية

[١٠] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية ليبيريا
(٢٧ مايو ١٩٨٢)

ـــ إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد السفير / محمد سامى ثابت ـــ أمين عام الصندوق .

ـــ وإن حكومة جمهورية ليبيريا ، ويمثلها السيد السفير / جابريل ج . فارنجالا ، سفير جمهورية ليبيريا لدى جمهورية مصر العربية .

ـــ إيماناً منها بالعلاقات الودية التى تربط بين شعبى كل من جمهورية ليبيريا وجمهورية مصر العربية وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، وأستجابة لرغبة حكومة ليبيريا ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على الآتـــى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق المصرى نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة ليبيريا فى شكل إيفاد خبراء إلى جمهورية ليبيريا طبقاً للأعداد والتخصصات التالية :

عدد ٥ مهندسين لهيئة المياه والصرف الصحى موزعين كالآتى : (١) مياه شرب . (١) صرف صحى . (١) تخطيط مياه شرب . (١) توزيعات مياه . (١) ميكانيكا سيارات .

عدد ١٢ مدرس لكلية ويليام تابمان الفنية موزعين كالآتى : (٢) هندسة كهربائية . (٣) هندسة ميكانيكية . (٣) هندسة معمارية . (٢) هندسة مدنية . (٢) هندسة الكترونية .

بالإضافة إلى نفقات سفر الخبراء (ذهاباً وإياباً) وأسرهم (بحد أقصى : زوجة وطفلين) .

مادة (٢)

تشمل المعونة الفنية المقدمة من الصندوق تمويل عدد من المنح التدريبية ، يتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على عددها ومجالاتها .

مادة (٣)

تتعهد حكومة ليبيريا بتقديم ما يلى :

١ ــ السكن المفروش المجانى للخبراء وعائلاتهم .
٢ ــ الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم فى ليبيريا .
٣ ــ الانتقالات الداخلية للخبراء والمتعلقة بالعمل .
٤ ــ اعفاء مرتبات الخبراء المدفوعة من الصندوق من الضرائب المحلية .
٥ ــ حق الخبراء فى تحويل مدخراتهم بالدولار الأمريكى .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين بكل من اللغتين العربية والإنجليزية ، وتسلم كل من الطرفين نسخة من كلا الأصلين .

وقع هذا الاتفاق فى مقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية بالقاهرة يوم الخميس الموافق السابع والعشرين من شهر مايو عام ١٩٨٢ .

عن الصندوق
السفير / محمد سامى ثابت
أمين عام الصندوق

عن حكومة ليبيريا
السفير / جابر بيل ج . فارنجالا

[١١] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية الجابون
(٢٨ مايو ١٩٨٢)

ــ إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد السفير/ مصطفى أحمد حنفى ، سفير جمهورية مصر العربية فى الجابون بالنيابة عن السيد السفير/ أمين عام الصندوق .

ــ وأن حكومة جمهورية الجابون ، ويمثلها السيد / جان بير ليمبومبا ليباندو وزير الاقتصاد والمالية .

ــ تأكيداً منها للمبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس ، وخطة العمل الصادرة عنه ، وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفنى من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة الجابون ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة الجابون فى شكل إيفاد (١٠) خبراء ، بالإضافة إلى نفقات سفرهم (ذهاباً وعودة) وعائلاتهم (بحد أقصى : زوجة وطفلين يقل عمرهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٢)

تتعهد حكومة الجابون بتقديم ما يلى بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

١ ــ السكن المؤثث .

٢ ــ الانتقالات الداخلية المتعلقة بأعمالهم .

٣ ــ الرعاية الطبية للخبراء وأسرهم .

٤ ــ الحق فى تحويل كافة مدخراتهم بعملة قابلةٍ للتحويل .

مادة (٣)

حرر هذا الاتفاق من أصلين بكل من اللغتين العربية والفرنسية ، ولهما نفس الحجية ، وتسلم كل من الطرفين أحد الأصلين من كلا اللغتين .

ويعتبر هذا الاتفاق سارى المفعول من تاريخ توقيعه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق فى ليبرفيل عاصمة الجابون يوم الجمعة الموافق الثامن والعشرون من شهر مايو ١٩٨٢ .

عن الصندوق
السفير / مصطفى أحمد حنفى

عن حكومة الجابون
جابى بريمبومبا ليباندو
وزير الاقتصاد والمالية

[١٢] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية الكونغو الشعبية
(٢١ يونيو ١٩٨٢)

ــ إن حكومة جمهورية الكونغو الشعبية والمشار إليها فيما بعد « بالعميل » ، ويمثلها وزارة التعاون .

ــ وأن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد رئيس بعثة جمهورية مصر العربية فى برازافيل السفير/ أحمد بهى الدين الرشيدى .

ــ تأكيداً منهما للمبادئ المعلنة بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والتنسيق بين سياسات الدول الأعضاء فى الميادين الاقتصادية والثقافية ، وأخذاً فى الاعتبار الإعلان النهائى وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر قمة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس ، ورغبة فى تدعيم أواصر التعاون المصرى الكونغولى ، وإيماناً بأهمية التعاون المصرى من أجل تحسين ورفاهية الشعوب الأفريقية ، فقد تم الاتفاق الآتى :

مادة (١)

بناء على طلب « العميل » سيوفد « الصندوق » فى جمهورية الكونغو الشعبية خبراء للعمل كمتخصصين داخل الهياكل الإدارية الكونغولية .

مادة (٢)

يتم تحديد عدد الخبراء وتخصصاتهم والوظائف التى يكلفون بها بالاتفاق بين الطرفين .

مادة (٣)

يتحمل الصندوق مرتبات الخبراء ونفقات سفرهم وأسرهم (بحد أقصى زوجة وطفلين أقل من ١٢ سنة) .

مادة (٤)

يتعهد « العميل » بتقديم ما يلى :
ــ السكن المؤثث .
ــ الانتقالات الداخلية من السكن إلى مقر العمل .
ــ الرعاية الطبية للخبراء وأسرهم .

مادة (٥)

يمنح « العميل » للخبراء ما يلى :
ــ اعفاء مرتباتهم من الضرائب المحلية المفروضة فى جمهورية الكونغو الشعبية .
ــ حق تحويل مدخراتهم إلى جمهورية مصر العربية بعملة قابلة للتحويل .

مادة (٦)

ان أى اختلاف يبرز خلال تنفيذ هذا الاتفاق يتم تسويته بالطرق الودية بين الطرفين .

مادة (٧)

هذا الاتفاق مبرم لمده عامين قابلة للتجديد بطريقة التجديد الفنى لنفس المدة إلا فى حالة فسخه من جانب أحد الطرفين وذلك قبل موعد انتهاء المدة بستة أشهر.

ـ وأن أية تعديلات لهذا الاتفاق يجب أن تتم بالاتفاق المشترك بين الطرفين..

مادة (٨)

يسرى هذا الاتفاق من تاريخ توقيعه.

مادة (٩)

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية ولكلا الأصلين نفس الحجية .

تم التوقيع على هذا الاتفاق فى برازافيل فى يوم الاثنين الموافق ٢١ من شهر يونية عام ١٩٨٢ .

عن جمهورية الكونغو الشعبية
توقيع

عن الصندوق المصرى للمعونة الفنية مع أفريقيا
توقيع

[١٣] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية أفريقيا الوسطى
(٦ سبتمبر ١٩٨٢)

ـ إن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ، ويمثلها السيد / السفير جوزيف هتمان ال ـ روزام سفير جمهورية أفريقيا الوسطى فى القاهرة .

ـ وأن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد / السفير محمد سامى ثابت ـ أمين عام الصندوق .

ـ تأكيداً منهما على المبادئ الواردة فى ميثاق الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس ـ وخطة العمل الصادرة عنه .

ــ وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفني من أجل خير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة أفريقيا الوسطى ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يضع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا مجموعة من الخبراء تحت تصرف جمهورية أفريقيا الوسطى .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة أفريقيا الوسطى فى شكل إيفاد عدد (١٣) مدرساً موزعين الآتى :

عدد ٢ مدرسين علوم زراعية لجامعة واكومبو.
عدد ٥ مدرسين رياضيات للتدريس بمدارس أفريقيا الوسطى .
عدد ٥ مدرسين علوم للتدريس بمدارس أفريقيا الوسطى .

بالإضافة إلى نفقات سفرهم (ذهاباً وعودة) وعائلاتهم (بحد أقصى : زوجة وطفلين يقل عمرهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٣)

تتعهد حكومة أفريقيا الوسطى بتقديم ما يلى بالنسبة للخبراء محل هذا الاتفاق :

١ ــ السكن المؤثث المجانى .
٢ ــ الانتقالات الداخلية المتعلقة بأعمالهم .
٣ــ الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم .
٤ ــ اعفاء مرتباتهم من الضرائب .
٥ ــ حق الخبراء فى تحويل كافة مدخراتهم بالدولار الأمريكى أو عملة أخرى قابلة للتحويل .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين بكل من اللغتين العربية والفرنسية ولهما نفس الحجية ، وتسلم كل من الطرفين أحد الأصلين من كلا اللغتين .

ويدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ توقيعه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق فى مقر الأمانة العامة للصندوق بوزارة الخارجية بالقاهرة ، يوم الاثنين الموافق ٦ من شهر سبتمبر ١٩٨٢ .

عن الصندوق	عن حكومة أفريقيا الوسطى
توقيع	توقيع

[١٤] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية زيمبابوى
(٢٤ سبتمبر ١٩٨٢)

ـ إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيا بعد « بالصندوق » ويمثله سعادة سفير جمهورية مصر العربية فى هرارى بالنيابة عن السيد السفير أمين عام الصندوق السفير/ طه محمد الفرنوانى .

ـ وإن حكومة جمهورية زيمبابوى ، ويمثلها السيد الدكتور مانجوندى .

ـ إيماناً منها بالعلاقات الودية التى تربط بين شعبى كل من جمهورية زيمبابوى وجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة لرغبة حكومة جمهورية زيمبابوى ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على الآتى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لجمهورية زيمبابوى فى شكل إيفاد خبراء إلى جمهورية زيمبابوى من مختلف التخصصات ومرتباتهم ومستحقاتهم الشهرية التى يتم تحويلها إلى سفارة جمهورية مصر العربية فى هرارى ، بالإضافة إلى نفقات سفر الخبراء وأسرهم (بحد أقصى : زوجة وطفلين) إلى هرارى والعودة ، وكذلك بدل السكن للخبراء من غير الأطباء .. ويمكن إيفاد الخبراء لمدة عام قابل للتجديد بناء على موافقة الطرفين الموقعين .

تشمل المعونة الفنية المقدمة من الصندوق تمويل منح تدريبية لأبناء جمهورية زيمبابوى ويتحمل الجانب المصرى فيها نفقات سفر المتدربين من هرارى والعودة ، فضلاً عن نفقات سفر المتدربين من هرارى والعودة ، فضلاً عن نفقات الإعاشة والتدريب .

ـ ويتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على عدد المنح والخبراء بخطابات متبادلة بين الطرفين .

مادة (٢)

تتعهد حكومة زيمبابوى بتقديم ما يلى :

١ ـ توفير سكن مؤثث مناسب أوبدل سكن لمسكن ملائم للخبير وأسرته (فى حالة ما إذا كان الخبير من الأطباء) .

٢ ـ بدل انتقال لتغطية تنقلات الخبير المتعلقة بعمله وذلك وفقاً لنفس الشروط والنسبة المطبقة بالنسبة لنظرائهم من العاملين فى زيمبابوى .

٣ ـ الرعاية الطبية المجانية للخبراء وأسرهم تتساوى مع الرعاية المقدمة لنظرائهم من العاملين فى زيمبابوى .

٤ ـ الاعفاء الضريبى لمرتبات الخبراء وبدلاتهم والمدفوعة من الصندوق للخبراء والتى تكون خاضعة للضرائب من جانب السلطات الضرائبية المختصة غير الزيمبابوية .

٥ ـ حق الخبراء فى تحويل ثلث مرتباتهم وبدلاتهم الشهرية المدفوعة من الصندوق إلى الخارج علاوة على مبلغ مناسب من المدخرات عند نهاية العقد .

مادة (٣)

تتعهد حكومة جهورية زيمبابوى بعدم قبول أو تمويل آخر لنفقات المعونة الفنية موضوع هذا الاتفاق .

مادة (٤)

يوافق الصندوق على أن يتضمن العقد الفردى الموقع بين حكومة زيمبابوى والخبير التزام الخبير بعدم تقاضى أى أجر آخر بخلاف ما يحوله إليه الصندوق عن أعمال خارج نطاق المهمة الموفد من أجلها .. كما يوافق على أن يحدد فى العقد الفردى عما إذا كان سيسمح لأفراد أسرة الخبير بممارسة العمل فى جمهورية زيمبابوى من عدمه .

مادة (٥)

حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية ، وتسلم كل من الطرفين أحد الأصلين من اللغتين .

تم التوقيع على هذا الاتفاق فى هرارى عاصمة زيمبابوى ، فى ٢٤ سبتمبر ١٩٨٢ .

عن الصندوق	عن حكومة زيمبابوى
توقيع	توقيع

[١٥] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية رواندا
(أول نوفمبر ١٩٨٢)

— إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد / السفير محمد سامى ثابت — أمين عام الصندوق .

— وأن حكومة جمهورية رواندا ، ويمثلها السيد / السفير نياندوى تارسير .

تأكيداً منهما على المبادئ الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ فى لاجوس ، وخطة العمل الصادرة عنه .

— ورغبة فى توثيق التعاون بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وجمهورية رواندا ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

أ ــ يتعهد الصندوق بأن يضع تحت تصرف حكومة رواندا مساعدة فنية تتمثل فى إيفاد الخبراء التالين :
٦ خبراء فى مجال الصحة العامة .
٢ خبير فى مجال الرى .
٣ خبراء فى مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية الريفية .

ب ــ يتحمل الصندوق النفقات التالية :
١ ــ دفع المرتبات الشهرية للخبراء .
٢ ــ تكاليف السفر ذهاباً وإياباً للخبراء وعائلاتهم (بحد أقصى زوجة وطفلين أقل من ١٢ عاماً) .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق النفقات الخاصة بعدد من المنح التدريبية فى مصر لأبناء رواندا فى المجالات المختلفة ، والتى يتفق عليها بين الطرفين من حيث العدد والتخصصات .

مادة (٣)

يتعهد الصندوق بدفع مبلغ ٥٠٠ دولار شهرياً لحكومة رواندا عن كل خبير مساهمة منه فى نفقات السكن المؤثث الذى تقدمه حكومة رواندا لكل خبير خلال تواجده فى رواندا .

مادة (٤)

يقوم الصندوق بموافاة السلطات المختصة فى رواندا بالبيانات الخاصة بالخبراء لدراستها ، والموافقة عليها قبل إيفادهم إلى رواندا .

مادة (٥)

١ ــ تقوم حكومة رواندا بتقديم كافة التسهيلات التى يحتاجها الخبراء لأداء مهامهم بطريقة مرضية .

٢ ــ يخضع خبراء الصندوق ــ أثناء اقامتهم فى رواندا ــ للقوانين واللوائح المعمول بها فى هذا البلد .

مادة (٦)

حكومة رواندا :

أ ــ يتمتع خبراء الصندوق بحق الاعفاء الجمركى لما يستوردونه من عفش وأمتعة شخصية جديدة أو مستعملة وكذلك المعدات المهنية التى تستورد خلال ستة أشهر من وصولهم أو أعضاء عائلاتهم ، على أن يعاد تصديرها عند مغادرتهم رواندا أو خلال فترة يتفق عليها من الحكومة الرواندية .

ب ــ اعفاء مرتبات الخبراء التى يدفعها الصندوق أو أية مبالغ تحول إليهم من الخارج من كافة الضرائب والعمولات .

جـ ــ اتخاذ الاجراءات الخاصة بإعفاء ما يستورده الخبراء وكذلك اعفاء السيارة التى يشتريها كل منهم خلال ستة أشهر من وصولهم إلى رواندا من الرسوم الجمركية ، وفى حالة بيعها لشخص لا يتمتع بنفس المزايا تخضع السيارة المذكورة لرسوم الاستيراد الموضوعة على أساس القيمة التقديرية للسيارة وقت بيعها .

د ــ السماح بتحويل الأرصدة الناتجة من مرتبات وبدلات الصندوق بالسعر الأكثر تفضيلاً الذى يسمح له القانون ، فضلاً عن السماح للصندوق نفسه بفتح حساب قابل للتحويل .

هـ ــ السماح للخبراء بتحويل مدخراتهم .

و ــ يمنح الخبراء مجاناً تراخيص العمل والإقامة التى يحتاجونها لتنفيذ المشروعات وكذلك وثائق الهوية التى تضمن لهم قيامهم بعملهم فضلاً عن المساعدة الكاملة من جانب السلطات الرواندية .

ز ــ يمنح الخبراء تصاريح دخول وخروج من البلاد فى أى وقت دون خضوعهم للاجراءات القانونية الخاصة بالهجرة والمعمول بها فى رواندا وكذلك تقديم كافة التسهيلات الخاصة بترحيل الخبراء وعائلاتهم عند وقوع الكوارث والأزمات الوطنية أو الدولية فى الحدود المعقولة الممكنة فى هذه الظروف .

ح ــ اعفاء الخبراء من الضرائب وغيرها من الرسوم الخاصة بالتأشيرات والهجرة والتسجيل .

ط ــ اعفاء الخبراء وعائلاتهم من التزامات الخدمة الوطنية .

ك ــ يتمتع الخبراء بالحصانة القضائية بالنسبة لأى عمل من الأعمال التى يقومون بها فى ممارسة مهامهم فعلاً أو كتابة أو شفاهة .

ل ــ ضمان الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم خلال اقامتهم فى رواندا فى المستشفيات والمستوطنات الحكومية وتحمل نفقات الانتقالات الداخلية المتعلقة بأعمالهم .

مادة (٧)

١ ــ يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ على أثر تبادل وثائق التصديق بين حكومة رواندا واخطار الموافقة من الصندوق .

٢ ــ يسرى هذا الاتفاق لمدة ٣ سنوات ويجدد تلقائياً لفترات مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته فى انهائه قبل انقضائه بستة أشهر على الأقل .

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمعرفة المخولين بالتوقيع ، وذلك فى القاهرة يوم أول نوفمبر عام ١٩٨٢ ، من أصلين باللغة العربية واللغة الفرنسية ، والأصلان لهما حجية متساوية .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا	عن حكومة الجمهورية الرواندية
توقيع	توقيع

[١٦] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية مالاوى
(٩ ديسمبر ١٩٨٢)

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية مالاوى واضعتا فى اعتبارهما علاقات الصداقة القائمة بين البلدين وشعبيها .

وتقديراً لأهمية التعاون الفنى بينها لتحقيق الرفاهية والرخاء لشعب جمهورية مالاوى ، قد اتفقتا على الأحكام التالية :

المادة الأولى

لكي يمكن تحقيق أهداف هذا الاتفاق ، فإن حكومة جمهورية مصر العربية سوف تعمل بواسطة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا (وهو فيما يلى يشار إليه بالصندوق) .

المادة الثانية

١ ــ سيقوم الصندوق بتقديم المعونة الفنية إلى حكومة جمهورية مالاوى فى شكل تزويدها بعدد من الخبراء فى المجالات المختلفة التى سيتم الاتفاق عليها بين الحين والآخر بين الصندوق وحكومة جمهورية مالاوى .

٢ ــ يعتبر الصندوق ملتزماً بدفع ما يلى :
(أ) مصاريف سفر الخبراء وعائلاتهم .
(ب) مرتبات وأجور الخبراء .

٣ ــ فيما يتعلق بتنفيذ المادة الثانية فقرة ٢ بند (أ) فإن اصطلاح « العائلة » بالنسبة إلى الخبير يعنى زوجة واحدة وليس أكثر من ابنين (حتى سن ١٢ سنة) .

المادة الثالثة

يقوم الصندوق أيضاً بتقديم معونة فنية إلى حكومة جمهورية مالاوى فى شكل منح دراسية إلى أفراد الشعب المالاوى للدراسة فى المعاهد العلمية المصرية فى مختلف الفروع التى سيتم الاتفاق عليها بين الحين والآخر بين الصندوق وحكومة جمهورية مالاوى .

المادة الرابعة

تلتزم حكومة جمهورية مالاوى بما يأتى :

(أ) تزويد الخبراء وعائلاتهم :
١ ــ المساكن الملائمة المؤثثة ذات المستوى العادى .
٢ ــ العلاج الطبى المجانى داخل مالاوى .

(ب) مصاريف سفر الخبراء فى حالة مباشرتهم لوظائفهم داخل مالاوى وفى غير مقار أعمالهم الدائمة .

(جـ) اعفاء الخبراء من الضريبة على الدخل فيما يحصلون عليه من أجور من الصندوق .

(د) السماح للخبراء بتحويل مدخراتهم التى يوفرونها من أجورهم من الصندوق إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل .

المادة الخامسة

يعتبر هذا الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ التوقيع عليه ، تم توقيع هذا الاتفاق بمدينة بلانتير فى يوم الخميس الموافق ٩ ديسمبر ١٩٨٢ و٢٣ صفر ١٤٠٣ هـ ،من نسختين أصليتين باللغة العربية ونسختين أصليتين باللغة الإنجليزية وتعتبر جميعها متساوية الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية
سفير
عبد الرحمن حسن

عن حكومة جمهورية مالاوى
وزير الخزانة
شاكاكالا شازيا

[١٧] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية السنغال
(٢١ فبراير ١٩٨٣)

إذ تأخذا فى الاعتبار روابط التضامن والآخاء التقليدية التى تجمع بينهما ، ورغبة منهما فى تدعيم وتعميق وتوسيع نطاق التعاون بين البلدين ، وإذ تعربا عن تمسكها الشديد بأهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة وبالروابط التى تجمع بينهما داخل منظمة الوحدة الأفريقية ، قررتا عقد اتفاق التعاون الفنى الحالى بخصوص الخبراء ووافقتا على الأحكام التالية :

الباب الأول
أساليب التعاون الذى تقدمه الأطراف المتعاقدة

مادة (١)

تتعهد الحكومتان بأن تقوم كل منهما بإبلاغ الحكومة الأخرى باحتياجاتها من الخبراء كل عام وبالطريق الدبلوماسى ، مع توضيح التخصصات والمؤهلات المطلوبة .

مادة (٢)

تكون الترشيحات المحتملة بالنسبة للخبراء خاضعة لموافقة الأطراف المتعاقدة .

مادة (٣)

بالنسبة للمدرسين ، تتقدم الدولة المستفيدة بعرض احتياجاتها منهم قبل نهاية شهر فبراير . و يتعهد الطرف الآخر بتقديم الترشيحات والملفات المتعلقة بهذه الترشيحات قبل أول مايو. و يتم ابلاغ قائمة بأسماء المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار من جانب الدولة المستخدمة فى موعد أقصاه أول يونيو. يوقع المرشحون الذين تقع عليهم الاختيار بصورة نهائية ، عقد عمل تدريس خلال شهر يونيو.

مادة (٤)

يتم تعيين الخبراء من جانب السلطات المختصة فى البلد الأصل لمدة عامين قابلة للتجديد حسب اعتبارا من تاريخ سفرهم إلى الدولة المستفيدة .

مادة (٥)

عند انتهاء المدة المحددة فى المادة (٤) ، وفى حالة عدم التجديد ، يتم انهاء عمل الخبراء بحكم القانون .

مادة (٦)

تحتفظ حكومة كل من جمهورية السنغال وحكومة جمهورية مصر العربية بحق إنهاء عمل أى خبير قبل انتهاء العقد..

غير أن إعادة الخبير إلى دولته أو استدعائه لا يجوز أن يتم إلا بعد اخطار سابق لحكومة السنغال أو مصر والشخص المعنى فى نفس الوقت بمدة ثلاثة أشهر على الأقل .

إلا أنه ، إذا رأت احدى الحكومتان أن استمرار الشخص المعنى فى عمله قد يشكل أضراراً خطيرة . فيجوز لها . تجاوز ضرورة الالتزام بالاخطار المسبق . وفى هذه الحالة ، يجب أن يكون القرار مسبباً و يبلغ فوراً لسلطات إحدى الدولتين ، إن إعادة الخبير هذه إلى دولته لا تشكل عقبة أمام تعيين بديل له..

فى كافة الحالات التى يتم فيها إعادة الخبير إلى دولته أو استدعائه قبل الموعد الطبيعى للعقد ، تتحمل الحكومة التى تتخذ القرار كافة النفقات المترتبة على عودة الخبير.

مادة (٧)

فى حالة اصابة الخبير بمرض خطير يتم اثباته شرعاً ، فإن نفقات الترحيل الصحى أو إعادة المصاب إلى وطنه تكون على عاتق الدولة المضيفة .

مادة (٨)

إذا اتجهت نية الدولة المضيفة إلى تجديد عقد الخبير عقب انتهاء مدة العقد ، فإنها تخطر حكومة الدولة الأصل والخبير ذاته قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل ، وعلى الخبير أن يبعث برده قبل انتهاء العقد بشهرين على الأقل إلى الحكومة المضيفة ، ويجوز تجديد المدة لفترة أخرى تقل عن عامين .

الباب الثاني
الالتزامات المتبادلة بين الحكومات والخبراء

مادة (٩)

تخطر كل حكومة الحكومة الأخرى بأى عملية نقل خبراء ينص عليها هذا الاتفاق .
ترسل تقارير يرفق بها ملاحظات مؤيدة حول الطريقة التى يمارس بها كل معار عمله ، إلى حكومة البلد الأصل مرة كل عام .

مادة (١٠)

تمتنع الحكومتان عن فرض أية أنشطة أو أعمال ظاهرة تحمل طابعاً مخالفاً لطبيعة عمل الأفراد المذكورين فى هذا الاتفاق .

تتكفل حكومة الدولة المضيفة بتقديم العون والحماية للأشخاص الذين يوضعون تحت تصرفها .

يلتزم الخبراء الموضوعون تحت تصرف احدى الحكومتين بالمحافظة على سر المهنة بالنسبة لكل ما يتعلق بالوقائع أو المعلومات التى تصل إليهم أثناء تأدية مهامهم .
يجب عليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه أن يعرض أياً من حكومة جمهورية السنغال أو حكومة جمهورية مصر العربية للخطر .
لا يجوز له أن يمارس خارج اطار وظيفته أى نشاط مهنى أو نشاط يدر أى ربح خلاف عمله الأصلى .

مادة (١١)

يقوم الخبير فوراً بإبلاغ السلطة المستفيدة التى تخطر الدولة الأصل عن أى نشاط يدر ربحاً يمارسه المصاحب . ويجوز لأى سلطة من السلطتين أن تطلب وضع حد للنشاط الذى يمارسه هذا الشخص إذا كان من شأنه أن يؤثر على حسن تأدية العمل الذى يقوم به الخبير .

إن الفقرة السابقة من هذه المادة لا تستبعد احتمال التعاقد مع الشخص المصاحب .

مادة (١٢)

يخضع الخبير لنفس قواعد ساعات العمل الأسبوعية و يتمتع بنفس الأجازات التى يحصل عليها أمثاله من ذوى المؤهلات المشابهة فى البلد المضيف .

غير أنه يجوز منح تصريح استثنائى بالتغيب للخبير فى حالة وقوع أحداث عائلية تبرر تغيبه ، بشرط الالتزام بالقوانين التشريعية والتنظيمية المعمول بها فى الدولة المضيفة .

يتم مكافأة ساعات العمل الإضافية التى يطالب بها الموظف إذا اقتضى الأمر ، وبنفس الشروط التى تطبق على أمثاله فى البلد المضيف .

مادة (١٣)

يتكفل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بمرتبات الخبراء .

مادة (١٤)

تحسب المعاشات المستحقة للخبراء طبقاً للقوانين المعمول بها فى الدولة الأصل .

مادة (١٥)

يتكفل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بحصة صاحب العمل طبقاً للقواعد والأحكام الخاصة بالصندوق .

يخضع نصيب الخبراء للضرائب المخصصة لحكومة الدولة الأصل فى نهاية كل عام .

« يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا نفقات السفر ذهاباً وإياباً لكل خبير وأفراد أسرته مرة كل عامين » .

كما يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا أيضاً مصاريف نقل أمتعة الخبير وأفراد أسرته بحد أقصى :
ــ طريق الجو : ١٠ كيلو جرام اضافية لكل فرد .
ــ طريق البحر : ٢٠٠ كيلو للموظف ــ ١٠٠ كيلو للمصاحب ــ ٥٠ كيلو لكل طفل معال .

مادة (١٦)

يتمتع الخبراء وأفراد أسرهم بالرعاية الطبية بنفس القدر وبنفس الشروط الممنوحة للموظفين التابعين للدولة المستفيدة ومن المستوى المعادل .
كما يتمتعون بنفس المعاملة فى مجال الضمان الاجتماعى وبنفس الشروط الممنوحة لأمثالهم فى الدولة المضيفة .

مادة (١٧)

توفر حكومة الدولة المستفيدة مجاناً المسكن المناسب للخبير فور وصوله إلى السنغال أو إلى مصر .
و يكون هذا المسكن معداً ومؤثثاً وفقاً للدرجة التى يشغلها الخبير طبقاً للعرف المتبع فى الدولة المضيفة .

مادة (١٨)

تتكفل الحكومة المضيفة كذلك بـــ :
(أ) مصاريف انتقال الخبير والأشخاص التابعين له وأمتعته من لحظة دخوله البلد إلى لحظة خروجه منها .
(ب) مصاريف انتقال الموظف بمفرده ، عندما يقوم بمهام أثناء تأدية وظيفته وتحسب بدلات الانتقال على أساس النسبة الممنوحة للموظفين من الدرجة المعادلة للعاملين لدى الطرف المستفيد .

مادة (١٩)

تمنح كل حكومة الخبير وأفراد أسرته ، الاعفاء من رسوم وجمارك الاستيراد على أمتعته الشخصية والأثاث ، لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخ دخوله البلاد للإقامة بها لأول مرة وذلك بنفس الشروط المحددة فى القوانين السارية فى البلد المستفيد ..

مادة (٢٠)

يخضع نصيب الخبير من المرتب الذى تتحمله البلد الأصل للضرائب والرسوم السارية فى هذا البلد .

مادة (٢١)

يجوز لكل خبير أن يستورد باعفاء مؤقت ، سيارة لكل أسرة للاستعمال الشخصى .

مادة (٢٢)

إذا حصل الخبير خلال ١٢ شهراً متتالية على أجازات مرضية قصيرة لمدة ٦ أشهر ولم يستطع العودة إلى عمله عقب انتهاء آخر أجازة ، يعفى من وظيفته و يكون تحت تصرف البلد الأصل .

إذا كان الخبير الذى أصيب بمرض استمر مدة طويلة ، لم يعد لديه القدرة على استئناف عمله بعد ستة أشهر ، يعفى من وظيفته و يكون تحت تصرف البلد الأصل .

فى كلتا الحالتين لا يكون الاخطار المسبق اجبارياً و يستمر الخبير خلال هذه الفترة فى التمتع بمرتبه بالكامل ..

مادة (٢٣)

فى حالة وفاة الخبير ، تتحمل الدولة المضيفة نقل الجثمان واعادة أسرته إلى بلدها ، غير أنه فى حالة وفاة أحد أعضاء أسرة الخبير يتم نقل الجثمان فقط .

مادة (٢٤)

يستحق الورثة الشرعيون لكل خبير فى حالة وفاته ، أياً كان المصدر أو الزمان أو المكان ، الحصول على مبلغ تتحدد قيمته طبقاً للأحكام المعمول بها فى الدولة المضيفة .

أحكام ختامية

مادة (٢٥)

يجوز تعديل هذا الاتفاق بالاتفاق المشترك بين الطرفين عن طريق تبادل الخطابات .
ــ أبرم هذا الاتفاق لمدة عامين قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يطلب انهائه أحد الطرفين .
ــ يجب أن تبلغ الرغبة فى انهاء هذا الاتفاق بالطرق الدبلوماسية إلى الطرف الآخر قبل انهائه بستة أشهر على الأقل .

مادة (٢٦)

فى حالة انهاء الاتفاق ، تستمر العقود التى تم توقيعها مع الخبراء سارية المفعول فى ظل أحكام هذا الاتفاق إلى أن تنتهى مدتها .

مادة (٢٧)

يصبح هذا الاتفاق نافذاً بعد اتمام الاجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة .

داكار فى ٢١ فبراير ١٩٨٣ .

عن حكومة جمهورية السنغال
مامادو تورى
وزير الخطة والتعاون

عن حكومة جمهورية مصر العربية
سعد عبد الخير
سفير جمهورية مصر العربية فى السنغال

(١٨) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية سيشل

(٤ يونيو ١٩٨٣)

– إن حكومة جمهورية سيشل ويمثلها وزير التخطيط والعلاقات الخارجية ، السيد / جـ . د . م . فيراري .

– والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق») ويمثله سعادة السيد / أحمد حجاج ، سفير جمهورية مصر العربية .

– اقتناعاً منهما بالعلاقات الأخوية التي تربط بين شعبي جمهورية سيشل وجمهورية مصر العربية،

– وإدراكاً منهما لأهمية التعاون الفني من أجل رفاهية وازدهار الشعوب الأفريقية .

– واستجابة لطلب حكومة سيشل ،

– وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ،

– تم الاتفاق على الآتي :

مادة أولى

– يقوم الصندوق بتقديم معونة فنية إلى حكومة سيشل بإرسال خبراء في المجالات التي لا يتوافر فيها عاملون مؤهلون من سيشل .

– ويتم تحديد عدد وتخصصات الخبراء بناء على اتفاق الطرفين .

مادة ثانية

يعتبر الصندوق مسئولاً عن سداد الآتي :

أ – مرتبات ومكافآت الخبراء .

ب – نفقات سفر الخبراء وعائلاتهم (تذاكر عودة بحد أقصى ، زوجة وطفلان دون الثانية عشرة) .

جـ – بدل نقل أمتعة .

مادة ثالثة

– يتعهد الجانب السيشلي بأن يوفر للخبراء .

– توفير الموظفين المؤهلين بشكل مناسب للعمل مع الخبراء ممن يستلزمهم التدريب الملائم .

مادة رابعة

– يقوم الصندوق بتقديم معونة فنية لحكومة سيشل على شكل منح دراسية بناء على طلب حكومة سيشل .

– وسوف يتحدد عدد المنح ومجالاتها بناء على اتفاق الطرفين .

مادة خامسة

– يقوم الصندوق بإبلاغ وزارة الإدارة بحكومة سيشل بأسماء الخبراء وبيان بسيرتهم الذاتية المطلوبين في برنامج التعاون والموضحين بالمادة (١) وممن لديهم المؤهلات الضرورية والخبرة التي يحتاجها الجانب السيشلي .

وفي هذا الخصوص ، فإن الجانب السيشلي يطلب أن يكون هؤلاء الخبراء ممن يكونوا على دراية تامة بعملهم ويجيدون الإنجليزية أو الفرنسية .

مادة سادسة

اتفق الطرفان على أن الخبراء الذين سيعملون على أراضي سيشل سيكونون تحت الإشراف الإداري الدائم للوزارة التي سيتم تعيينهم فيها . ومع ذلك سيظلون تحت الإشراف التنظيمي للصندوق ، ووافق الصندوق على قيامه بطلب مراعاة الشروط التالية على وجه الخصوص :

أ ـ التبعية للوزارة بحكومة سيشل وبالتالي الالتزام بساعات العمل الرسمية والمرعية من جانب الموظفين المحليين أو الأجانب من نفس الفئة الوظيفية .

ب ـ سوف يمتنع الخبير ، خلال فترة عمله في سيشل ، عن ممارسة أى عمل آخر سواء متعلق بوظيفة أو غير متعلق بها .

جـ ـ التزام كامل بالقوانين والتعليمات في سيشل فيما يتعلق بوظائفهم .

مادة سابعة

ـ يتعهد الجانب السيشلي بأن يوفر للخبراء ، المعاونة ، الضمانات والمزايا القانونية بما لا يقل عما يتسم منحه في نفس الظروف للعاملين من دولة أخرى ممن يعملون على أراضي سيشل .

وعلى وجه الخصوص ، يتعهد بتقديم السكن المؤثث المجاني للخبراء بما يتناسب مع عدد أفراد عائلاتهم وبالمستوى المشابه لما قامت حكومة سيشل بتقديمه للعاملين الأجانب الآخرين من نفس المستوى العائلي (انظر الملحق) ، (بالنسبة لما ورد عن صعوبة السكن المفروش) .

مادة ثامنة

يوافق الجانب السيشلي على منح الخبراء .

أ ـ تأشيرات دخول وخروج وإقامة مجانية لهم ولأفراد عائلاتهم طوال فترة عملهم .

ب ـ أجازة سنوية مدتها واحد وعشرون يوماً .

جـ ـ الانتقالات المحلية المجانية المتعلقة بأعمالهم أو استردادهم للمصروفات التي يسبب استخدامهم لسياراتهم أثناء أعمالهم الرسمية .

هـ ـ إعفاء المرتبات التي يدفعها لهم الصندوق من ضرائب الدخل .

و ـ حرية تحويلهم لمدخراتهم للخارج بالدولار الأمريكي .

ز ـ إعفاؤهم من جمارك الصادر والوارد على أمتعتهم كما هو موضح بالملحق رقم ٢ بهذه الاتفاقية والتي يتم استيرادها خلال الستة شهور الأولى منذ وصولهم إلى سيشل والخاصة باستخدامهم العائلي .

مادة تاسعة

ـ تحرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة الإنجليزية والعربية وقد تسلم كلا الطرفين نسخة منهما .

ـ تم التوقيع على هذا الاتفاق في سيشل في ٤ يونيو ١٩٨٣ .

عن الصندوق	عن حكومة جمهورية سيشل
السفير / أحمد حجاج	السيد ـ جـ ـ د . م . فبراري
سفير جمهورية مصر العربية	وزير التخطيط والعلاقات الخارجية

[١٩] اتفاق تعاون فنى
بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا
وبين جمهورية غينيا الاستوائية
(٢٦ يونيو ١٩٨٣)

إن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية ، ممثلة بصاحب السعادة ، نائب وزير الخارجية السيد Apolinar Nolobe Eebek

والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، والمسمى فيما بعد بالصندوق ممثلاً بصاحب السعادة سفير جمهورية مصر العربية فى مالابو السيد / اسماعيل مبارك

تأكيداً للمبادى المتجسدة فى ميثاق الوحدة الأفريقية ، وخاصة ما كان منها عن تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية وكذلك فى الإعلان الختامى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ بلاجوس وكذلك فى خطة العمل ، وادراكاً منهما لأهمية التعاون الفنى من أجل رفاهية ورخاء الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة جمهورية غينيا الاستوائية ، وبعد الإحاطة بأهداف الصندوق ، قد اتفقتا على ما هو آت :

المادة الأولى

يتحمل الصندوق نفقات الحاق اثنى عشر طبيباً ــ تفصيل بيانهم فيما بعد ــ فى اطار المساعدة الفنية المقدمة إلى حكومة جمهورية غينيا الاستوائية :

من أطباء الأطفال	اثنان
من أطباء الجراحة	اثنان
من أطباء الأمراض الجلدية	واحد
من أطباء أمراض النساء	اثنان
من أطباء جراحة العظام	واحد
من أطباء الأذن والأنف والحنجرة	واحد
من أطباء التخدير	واحد
من أطباء التجميل	واحد
من الأطباء البيطريين	واحد

وتشمل هذه النفقات ، مرتبات الأطباء وتكاليف السفر (ذهاباً وإياباً) لهم ولعائلتهم (فى حدود زوجة وطفلين عمرهما أقل من اثنى عشر عاماً) .

ب ــ يتحمل الصندوق النفقات المتعلقة بعدد معين من المنح التدريبية فى مصر فى مختلف التخصصات . وسوف يتفق الطرفان من خلال تبادل المذكرات على تحديد نوع هذه المنح وعددها .

المادة الثانية

تلتزم حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بأن تضمن لهؤلاء الخبراء موضوع هذا الاتفاق ما هوآت :

١ ــ المساكن المؤثثة المجانية .
٢ ــ وسائل الانتقال المحلية الضرورية لقيامهم بأعمالهم .
٣ ــ الرعاية الطبية لهم ولأفراد عائلاتهم .
٤ ــ حق تحويل مجموع مدخراتهم بالدولار الأمريكى أوبعملات قابلة للتحويل الحر.
٥ ــ اعفاء مرتباتهم من كل الضرائب .

المادة الثالثة

تلتزم جمهورية غينيا الاستوائية بعدم قبول أى عبء مالى إضافى فى اطار المساعدة الفنية موضوع هذا الاتفاق .

المادة الرابعة

تحرر هذا الاتفاق من أصول ثلاثة بالعربية والفرنسية والأسبانية والأصول الثلاثة لها نفس الحجية المتساوية ، وتسلم كل طرف من الطرفين نسخة واحدة .

المادة الخامسة

يسرى هذا الاتفاق الحالى لمدة عامين وهوقابل للتجديد تجديداً ضمنياً .

المادة السادسة

يسرى هذا الاتفاق من تاريخ التوقيع عليه .

وقع فى مالابويوم الاثنين ٢٦ من شهريونيولعام ١٩٨٣ .

عن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية توقيع	عن الصندوق سفير جمهورية مصر العربية لدى جمهورية غينيا الاستوائية توقيع

[٢٠] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا وبين جمهورية بنين الشعبية

(١١ يناير ١٩٨٤)

إن حكومة جمهورية بنين الشعبية ممثلة فى صاحب السعادة وزير الخارجية والتعاون سعادة / أجيبادى تياميو، والصندوق المصرى للمعونة الفنية مع أفريقيا ممثلاً فى سعادة وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالى .

استلهاماً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، تمشياً مع الرغبة فى تنمية التعاون فى المجالات الاقتصادية والثقافية وفق خطة عمل لاجوس فى أبريل ١٩٨٠ ، إدراكاً لأهمية التعاون الفنى لصالح ورفاهية الشعوب الأفريقية بوجه عام والشعبين المصرى والبنينى على وجه الخصوص ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

المادة الأولى

يقدم الصندوق لحكومة جمهورية بنين الشعبية المساعدة الفنية اللازمة التى تطلبها ، وتأخذ هذه المساعدة الأشكال التالية :

أ ـ إيفاد الخبراء المصريين للمشاركة فى مشاريع التنمية فى جمهورية بنين الشعبية .
ب ـ تقديم المعدات والأجهزة فى نطاق تلك المشروعات .
جـ ـ تقديم منح دراسية أودورات تدريبية .

المادة الثانية

مساهمة كل طرف فى تنمية المشروعات التى يتم تحديدها فى نطاق الاتفاق بينهما :

أ ـ من جانب الصندوق :

١ ـ يوفر الصندوق المصاريف التى تغطى نشاط خبراء المعونة الفنية الموفدين إلى حكومة جمهورية بنين الشعبية وهى :

ـ المكافآت الشهرية للخبراء .
ـ نفقات السفر ذهاباً وإياباً للخبراء وأسرهم بما فى ذلك طفلين أقل من ١٢ سنة .
ـ نفقات السكن والإقامة فى جمهورية بنين الشعبية .

٢ ـ يوفر الصندوق لأفراد المعونة الفنية مصاريف الأجهزة والأدوات المهنية (ماعدا السيارة) التى يحتاجونها للقيام بعملهم فى نطاق المشاريع التى يتم الاتفاق عليها .

٣ ـ يتكفل الصندوق بتقديم المنح الدراسية وتذاكر السفر ذهاباً وعودة للمبعوثين .

ب ـ من الجانب البنينى :

١ ـ تقدم حكومة جمهورية بنين الشعبية الأدوات المكتبية والخدمات الضرورية لتنفيذ المشروعات .

٢ ــ تضع حكومة جمهورية بنين الشعبية تحت تصرف الخبراء الأفراد اللازمين لتنفيذ المشروعات وهؤلاء الأفراد يعملون فى تعاون كامل مع خبراء المعونة الفنية المصرية .
وتتحمل حكومة بنين أيضاً نفقات العلاج للخبراء وكذلك لأسرهم (الزوجة مع الطفلين أقل من ١٢ سنة) .

٣ ــ ومن ناحية أخرى ، ورغبة فى تسهيل تحقيق المشاريع التى سيتفق عليها فى نطاق الاتفاق الحالى فإن حكومة جمهورية بنين الشعبية :

ــ تتحمل نفقات تنقلات الخبراء فى داخل الأراضى البنينية (سيارة ــ سائق ــ بنزين ــ نفقات صيانة) .
ــ تسمح لخبراء المعونة الفنية بإدخال بصفة مؤقتة إلى جمهورية بنين الشعبية معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب الأجهزة المهنية التى يحتاجونها (بما فيها السيارة) .
إلا أن أى تصرف فى هذه الأدوات لطرف ثالث تفرض عليه الرسوم الجمركية والضرائب .

المادة الثالثة

الاتفاق الحالى يبدأ تنفيذه فور التوقيع عليه و يستمر لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد .
وفى حالة انتهاء الاتفاق ، يقبل الطرفان استمرار المشروعات الجارى تنفيذها إلى حين اتمامها وإلى أن يستكمل المبعوثون على منح دراسية أو الموفدون على دورات تدريبية من دراساتهم .

صدر فى كوتونو (جمهورية بنين الشعبية يوم الأربعاء ١١ يناير ١٩٨٤ من أربع نسخ منها نسختان باللغة العربية ونسختان باللغة الفرنسية وكل نسخة مطابقة للأخرى) .

عن الصندوق	عن حكومة جمهورية بنين الشعبية
دكتور بطرس غالى	اجيبادى تياميو
وزير الدولة للشئون الخارجية	وزير الخارجية والتعاون

[٢١] اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين المعهد الافريقى الموريشى للاحصاء والاقتصاد التطبيقى
(٣١ أغسطس ١٩٨٣)

الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا المشار إليه فيا بعد بـ « الصندوق » ويمثله السيد السفير أحمدين بهى الدين خليل سفير جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية الرواندية .

والمعهد الأفريقى الموريشى للاحصاء والاقتصاد التطبيقى ، المشار إليه فيا بعد بـ « المعهد » ويمثله السيد بينوا لتبجوليرو ــ مدير المعهد .

مسترشدين بالمبادئ التى تضمنها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فيا يتعلق بتنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وكذلك تلك التى تضمنها البيان النهائى للمؤتمر غير العادى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى أبريل ١٩٨٠ بلاجوس وخطة العمل الصادرة عنه ، ومدركين أهمية التعاون الفنى من أجل رفاهية ورخاء الشعوب الأفريقية ، ورغبة منها فى توثيق روابط التعاون بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمعهد الأفريقى الموريشى للاحصاء والاقتصاد التطبيقى ، قد اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

رغبة فى دعم جهود المعهد من أجل اضفاء الطابع الأفريقى على هيئة التدريس به ، فإن الصندوق يتعهد بأن يضع تحت تصرف المعهد أساتذة زائرين ودائمين فى مختلف المجالات .

ويتم بالاتفاق المشترك بين الطرفين تحديد عدد الأساتذة وتخصصاتهم ومدة عقودهم والمناصب المسندة إليهم .

وفيا عدا ما نصت عليه المادة (٣) من هذا الاتفاق ، فإن الأساتذة الدائمين يخضعون لنصوص لائحة هيئة التدريب الدائمة للمعهد .

مادة (٢)

يلتزم الصندوق بما يلى :

١ ــ دفع المرتبات الشهرية للأساتذة .

٢ ــ تحمل نفقات السفر ذهاباً وإياباً الخاصة بالأساتذة وعائلاتهم (بحد أقصى زوجة وطفلين عمرهما أقل من ١٢ عاماً) .

مادة (٣)

يتعهد المعهد بأن يوفر للأساتذة موضع الاتفاق ما يلى :

١ ــ سكناً مؤثثاً بلا مقابل .

٢ ــ نفقات الانتقالات المحلية التى تفرضها متطلبات العمل بالمعهد .

٣ ــ الرعاية الطبية لهم ولعائلاتهم فى المؤسسات الطبية العامة فى بلد مقر المعهد وبالشروط المماثلة لتلك المنصوص عليها بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس الدائمة ، خصماً على ميزانية المعهد .

٤ ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لدى السلطات الرواندية لمنح الأساتذة حق تحويل كامل مدخراتهم بالدولارات الأمريكية أو أية عملة مطلقة التحويل .
٥ ـ اعفاء مرتباتهم من كافة الضرائب .
٦ ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لدى السلطات الرواندية لاعفاء الأساتذة من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية على الأثاث والمتعلقات الشخصية الجديدة والمستعملة وكذلك المعدات المهنية التي يحضرونها إلى رواندا خلال الأشهر الستة التالية لوصولهم أو لوصول عائلاتهم بشرط أن يعاد تصدير هذه الأشياء من رواندا حين رحيل الأساتذة أو خلال المهلة التي يتم الاتفاق عليها مع المعهد .
٧ ـ اتخاذ الاجراءات اللازمة لدى السلطات الرواندية من أجل أن يستورد الأساتذة دون رسوم أو أن يشتروا من المستودعات بدون رسوم ، سيارة خلال الأشهر الستة الأولى من تاريخ وصولهم إلى رواندا .

مادة (٤)

يمكن للصندوق أيضاً أن يتكفل بنفقات الأساتذة الذين يوفدهم المعهد من أجل استكمال دراساتهم فى مصر وذلك وفقاً للشروط التى يحددها الطرفان .

مادة (٥)

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية وكلا النصين له نفس الحجية .
وقد احتفظ كل طرف بنسخة من الاتفاق .
ويعمل بهذا الاتفاق من تاريخ توقيعه .
حرر فى مدينة كيجالى يوم الأربعاء ٣١ أغسطس ١٩٨٣ .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا	عن المعهد الأفريقى الموريشى
السفير / أحمدين بهى الدين خليل	بينوا نتيجوليرو

ـ يصدق السيد وزير التعليم العالى والبحث العلمى بالجمهورية الرواندية والرئيس الحالى لمجلس إدارة المعهد على هذا الاتفاق .

الـوزيـــر
(أندريه نتاجيرورا)

[٢٢] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين المركز الدولى للماشية فى أفريقيا

(١٥ أكتوبر ١٩٨٣)

إن المركز الدولى للماشية فى أفريقيا المشار إليه فيما بعد بالمركز، ويمثله السيد الدكتور أحمد ثابت ــ المدير المالى للمركز.

والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد بـ « الصندوق » ويمثله السيد السفير محمد سامى ثابت أمين عام الصندوق.

إيماناً منهما بالعلاقات الأخوية التى تربط بين شعوب القارة الأفريقية من ناحية وجمهورية مصر العربية من ناحية أخرى، وإدراكاً منهما لأهمية التعاون الفنى لما فيه خير ورفاهية الشعوب الأفريقية، واستجابة للطلب الذى تقدم به المركز، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق نفقات المعونة المقدمة إلى المركز والتى تتمثل فى إيفاد خبير فى مجال الترجمة الفنية، وتشمل هذه النفقات مرتبات الخبير بالدولار بالإضافة إلى نفقات هذا الخبير وأسرته (بحد أقصى زوجة وطفلين).

مادة (٢)

يتعهد المركز بتقديم ما يلى للخبير محل هذا الاتفاق :

١ ــ السكن المؤثث المجانى للخبير وأسرته.

٢ ــ الانتقالات الداخلية المتعلقة بالعمل.

٣ ــ اعفاء مرتب الخبير من الضرائب.

٤ ــ الرعاية الطبية للخبير وأسرته.

٥ ــ حق تحويل المدخرات إلى الخارج بالدولار الأمريكى.

٦ ــ تمتع خبير الصندوق بالامتيازات التى يقدمها المركز لخبرائه طبقاً للاتفاق بينه وبين الحكومة الأثيوبية أو أى حكومة أخرى طبقاً للمكان الذى سيعمل به الخبير.

مادة (٣)

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين بكل من اللغة العربية واللغة الإنجليزية وتسلم كل طرف نسخة منهما.

تم التوقيع على هذا الاتفاق بمقر الأمانة العامة للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا بالقاهرة يوم ١٥ من شهر أكتوبر عام ١٩٨٣.

عن المركز الدولى للماشية فى أفريقيا	عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
(دكتور أحمد ثابت)	(سفير محمد سامى ثابت)

(٢٣) اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية غانا

(٢٤ فبراير ١٩٨٤)

* إن حكومة جمهورية غانا والممثلة بالسيد سكرتير المجلس المؤقت للدفاع الوطني للشئون الخارجية الدكتور / أوبيد أساموا .

* وأن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (يشار إليه فيما بعد بالصندوق) وممثله السيد السفير / فتحى الجويلى سفير جمهورية مصر العربية لدى جمهورية غانا نيابة عن الصندوق .

* لإيمانهما الكامل بالعلاقات الأخوية التي تربط بين شعبي كل من جمهورية غانا وجمهورية مصر العربية ، واعترافًا بأهمية التعاون الفني من أجل الرخاء ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة جمهورية غانا ، وبالنظر لأهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة (١)

يقدم الصندوق المساعدة الفنية لحكومة جمهورية غانا في شكل إرسال خبراء في مجالات مختلفة . يتم الاتفاق بين الطرفين على عدد وتخصصات الخبراء .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق مسئولية دفع ما يلى :

١ - مرتبات ومخصصات الخبراء .

٢ - مصاريف سفراء الخبراء وعائلاتهم (تذاكر عودة بحد أقصى لزوجة وطفلين أقل من ١٢ عامًا)

مادة (٣)

يمكن للصندوق ان يقدم المساعدة الفنية الى حكومة جمهورية غانا فى شكل منح دراسية بناء على طلب الجانب الغانى ويتم الاتفاق بين كلا الطرفين المتعاقدين على عدد المنح ومجالاتها .

مادة (٤)

تتعهد حكومة جمهورية غانا بالآتي : ١ - تقديم مساكن مجانية مؤثثة للخبراء وعائلاتهم . ٢ - رعاية طبية مجانًا للخبراء وعائلاتهم. ٣ - وسيلة نقل محلية مجانًا لمكان العمل . ٤- إعفاء المخصصات التي يتم استلامها من الصندوق من ضريبة الدخل . ٥ - الحق في تحويل مدخرات الخبير إلى الخارج بالدولارات الأمريكية وذلك من أصل مرتباته .

مادة (٥)

يتم صياغة هذا الاتفاق من نسختين باللغة العربية واللغة الإنجليزية . وقد استلم كل طرف من الطرفين الموقعين نسخة واحدة .

تم توقيع هذا الاتفاق في أكرا يوم الجمعة الموافق ٢٤ من فبراير ١٩٨٤ .

عن الصندوق	عن حكومة جمهورية غانا
فتحى الجويلى	د. أوبيد أساموا
سفير جمهورية مصر العربية لدى جمهورية غانا	سكرتير المجلس المؤقت للدفاع الوطني للشئون الخارجية

[٢٤] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا وبين جمهورية مالى

(٢٨ مارس ١٩٨٤)

إن حكومة جمهورية مالى والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ويشار إليه فيا بعد بالصندوق ، استلهاماً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وتمشياً مع الرغبة فى تنمية التعاون فى المجالات الاقتصادية والفنية والثقافية وفق خطة عمل لاجوس فى أبريل ١٩٨٠ ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى ورفاهية الشعوب الأفريقية بوجه عام والشعبين المصرى والمالى على وجه الخصوص ، فقد اتفق الطرفان على ما يلى :

مادة (١)

يقدم الصندوق لحكومة جمهورية مالى المساعدة الفنية اللازمة التى تطلبها ، وتأخذ هذه الصفة الأشكال التالية :
أ ـ إيفاد الخبراء المصريين للمشاركة فى مشاريع التنمية فى جمهورية مالى .
ب ـ تقديم منح دراسية أودورات تدريبية .
جـ ـ اجراء أبحاث وإعداد دراسات لبرامج ومشروعات التنمية .

مادة (٢)

يتم الاتفاق بين الطرفين على المشروعات أوبرامج التنمية التى يساهم فيها الصندوق المصرى للمعونة الفنية عن طريق الخبراء المنتمين له .

مادة (٣)

يتحمل الصندوق المصرى للمعونة الفنية ، وفى نطاق الاتفاق المشار إليه فى المادة الثانية بالالتزامات المالية التالية :
أ ـ المكافآت والمرتبات الشهرية للخبراء المصريين .
ب ـ نفقات السفر ذهاباً وإياباً للخبراء وأسرهم وبحد أقصى طفلين .
جـ ـ مصاريف المنح الدراسية والتدريبية وتذاكر السفر ذهاباً وعودة للمبعوثين .

مادة (٤)

تتعهد حكومة جمهورية مالى فى نطاق الاتفاق المشار إليه فى المادة الثانية الالتزامات الآتية :
أ ـ تقديم المعدات والأدوات والأجهزة الضرورية لتنفيذ المشروعات .
ب ـ تقديم الأفراد اللازمين لتنفيذ المشروعات..
جـ ـ تحمل نفقات تنقلات الخبراء فى داخل إقليم مالى (سيارة ـ سائق ـ بنزين ـ نفقات صيانة) .

مادة (٥)

تمنح حكومة جمهورية مالى الخبراء المصريين المزايا والحصانات والتسهيلات الآتية :
أ ـ الاعفاء من رسوم الإقامة .

ب ــ تقديم السكن المؤثث الملائم للخبراء .
جـ ــ العلاج الطبى المجانى للخبراء وعائلاتهم .
د ــ أعفاء مرتبات ومكافآت الخبراء من ضرائب الدخل .
هـ ــ السماح لخبراء المعونة الفنية باستيراد الأثاثات والأدوات المنزلية والأجهزة المهنية خلال ستة أشهر من تاريخ وصولهم معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب وكذلك استيراد سيارة واحدة خلال مدة اقامته معفاة من الرسوم والضرائب الجمركية ولا يمكن التصرف فى البنود التى تم استيرادها لطرف ثالث إلا بعد دفع الرسوم الجمركية والضرائب .
و ــ السماح بتحويل مدخرات الخبراء بنفس العملة التى يتقاضون بها مرتباتهم .

مادة (٦)

يتعهد الخبراء باحترام القوانين الداخلية لجمهورية مالى .

مادة (٧)

أ ــ الاتفاق الحالى يبدأ تنفيذه فور التوقيع عليه ويستمر لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين كتابة الطرف الآخر بعدم رغبته فى تجديد الاتفاق قبل نهاية سريانه بثلاثة شهور .

ب ــ فى حالة إنهاء الاتفاق يقبل الطرفان استمرار المشروعات الجارى تنفيذها إلى حين اتمامها إلى أن يستكمل المبعوثون على منح مدرسية أو الموفودون على دورات تدريبية دراساتهم أو تدريباتهم .

مادة (٨)

حرر هذا الاتفاق من أربع نسخ أصلية منها نسختان باللغة العربية واللغة الفرنسية ، ولكل منها ذات الحجية .

صدر فى القاهرة بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٨٤ .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا توقيع	عن حكومة جمهورية مالى توقيع

[٢٥] اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
(اليونيدو)
(٢٦ يونيو ١٩٨٤)

مذكرة اتفاق بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن مساهمة عينية بخدمات الخبراء فى مشاريع التنمية الصناعية فى اطار عقد التنمية الصناعية لأفريقيا .

حيث أن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا (الذى سيشار إليه فيما يلى بالصندوق) يود الإسهام فى أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (التى يشار إليها فيما يلى باليونيدو) فى إطار عقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، وإعمالاً لإعلان لاجوس فى أبريل ١٩٨٠ وخطة العمل الواردة فى هذا الإعلان .

وحيث أن اليونيدو تود الإعراب عن امتنانها وقبولها للمساهمة التى يعرضها الصندوق .

لذلك ، يود الصندوق واليونيدو أن يسجلا اتفاقها بشأن التدابير التى سيتخذانها لوضع عرض الصندوق موضع التنفيذ ولتدعيم أنشطة اليونيدو فى ميدان التنمية الصناعية فى أفريقيا .

مساهمة الصندوق :

١ ــ سوف يسهم الصندوق ، على مدى فترة خمس سنوات تبدأ من تاريخ توقيع مذكرة الاتفاق هذه ، بخدمات خبراء تعادل قيمتها مبلغ مليون دولار أمريكى .

٢ ــ سوف تستخدم مساهمة الصندوق لسد تكاليف مرتبات وسفر الخبراء الفنيين المصريين .

٣ ــ ينبغى استخدام الخطوط الجوية المصرية فى سفر الخبراء ، وسيقوم الصندوق بتغطية هذه النفقات . بيد أنه فى حال عدم وجود وحدات للخطوط الجوية المصرية إلى مكان معين ، ينبغى وضع ترتيب آخر . ويقوم الصندوق عندئذ بتحمل ذلك الجزء من تكاليف السفر حتى أقرب مكان من موقع العمل يمكن الوصول إليه باستخدام الخطوط الجوية المصرية ، وتغطى اليونيدو آنذاك تكاليف السفر من هذه النقطة إلى موقع العمل .

مساهمة اليونيدو أو الحكومة المتلقية :

٤ ــ يتلقى الخبير أثناء انتدابه ، بدل إقامة يومياً حسب المعدل المقرر للبلد المنتدب إليه . وتتحمل هذه النفقات إما اليونيدو أو حكومة البلد الذى يقع فيه مشروع التنمية الصناعية .

اختيار الخبراء الفنيين والحاقهم بأعمالهم :

٥ ــ يستخدم الخبراء الفنيون المصريون فى مشاريع التعاون الفنى التى تضطلع بها اليونيدو فى اطار عقد التنمية الصناعية لأفريقيا . وتحيل اليونيدو إلى الصندوق قوائم تتضمن معلومات عن تلك المشاريع . أما فيما يتعلق بالمشاريع ذات الأهمية للصندوق فتحال إلى اليونيدو الأسماء والسير الذاتية للخبراء الفنيين المصريين الأكفاء والمتيسرين والمستعدين للاضطلاع بهذه المهام ، إما مباشرة إلى مقر اليونيدو فى فيينا ، أو عن طريق موظف مكتب اتصال اليونيدو والمسئول عن توظيف الخبراء فى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى القاهرة .

٦ ــ تقوم اليونيدو بفرز طلبات المرشحين الذين يقترحهم الصندوق ، وتقيم مؤهلاتهم فى ضوء متطلبات مشاريع التنمية الصناعية التى تصممها أو تنفذها فى أفريقيا . ثم تقترح اليونيدو بعد ذلك أسماء الخبراء الأكفاء على حكومة

البلد الأفريقي الذي يقع فيه المشروع المعين ، من أجل الحصول على موافقتها على انتداب الخبير (أو الخبراء) للمشروع . وإبلاغ الصندوق بذلك .

العلاقة بين اليونيدو والخبراء الفنيين :

٧ ــ تعقد اليونيدو مع كل من الخبراء الفنيين اتفاق خدمة خاصة ، ويبين فى الإتفاق كل شروط خدمة الخبير ، بما فى ذلك العملة التى يدفع بها بدل الإقامة اليومى ، ويرد طيه اتفاق نموذجى .

٨ ــ وفقاً للمادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، ليس للخبير الفنى أن يطلب أو أن يتلقى تعليمات من حكومته أو أية حكومة أخرى ، أو من الصندوق ، أو من أية سلطة خارجة عن الأمم المتحدة . وعليه أن يمتنع عن القيام بأى عمل لا يتفق مع الاضطلاع باختصاصاته على النحو السليم . وعليه أن يلتزم بممارسة غاية الكتمان فى كل الأعمال الرسمية ، ولا يجوز له أن ينقل إلى أى شخص آخر أو حكومة أو سلطة أخرى معلومات نمت إلى علمه بسبب عمله أو بموجب تخويل صريح من قبل اليونيدو . وليس له فى أى وقت أن يستخدم هذه المعلومات لمنفعته الشخصية . ولا تنقضى هذه الالتزامات عند اكتمال العمل بمقتضى اتفاق الخدمة الخاصة مع اليونيدو .

٩ ــ تناط باليونيدو وحدها حقوق الملكية وحقوق الطبع أو النشر وكل الحقوق الأخرى ، أياً كانت ، فى أية مواد تنتج بمقتضى أحكام اتفاق الخدمة الخاصة المعقود بين اليونيدو والخبير الفنى .

١٠ ــ يكون المركز القانونى للخبير الفنى مركز متعاقد مستقل ، ويكون لأغراض اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها ، « خبيراً فى مهمة » ، ويكون له ، بهذه الصفة ، حق فى الامتيازات والحصانات المبينة فى البندين ٢٢ و٢٣ من المادة السادسة من تلك الاتفاقية . وتكفل اليونيدو حصوله على شهادة تفيد بأنه يسافر فى نطاق الأعمال الرسمية للأمم المتحدة ، وفقاً لنص البند ٢٦ من المادة السابعة من الاتفاقية المذكورة .

١١ ــ لا تلتزم اليونيدو بدفع أية تكاليف تتعلق بالخبير الفنى ، أياً كان نوعها ، إلا ما يقضى به اتفاق الخدمات الخاصة أو مذكرة الإتفاق هذه .

حالة النفقات :

١٢ ــ توضع بين الصندوق واليونيدو ترتيبات عملية لتسجيل النفقات بانتظام . ويخبر الصندوق اليونيدو بالتكاليف التى يتكبدها فيما يتعلق بكل خبير .

التقييـــــم :

١٣ ــ تخضع الخدمات التى يؤديها الخبراء العاملون فى اطار هذا الاتفاق لإجراءات اليونيدو المتبعة فى مجال التقييم .

الحكم الختامى :

١٤ ــ تدخل مذكرة الاتفاق هذه حيز النفاذ عندما يوقعها الطرفان . وتبقى نافذة المفعول بعد ذلك لمدة خمس سنوات ، وللمدة الإضافية التى تتطلبها تسوية أية مسائل معلقة تتصل بتصفية الأنشطة أو الالتزامات التى تخضع لمذكرة الاتفاق .

وقعها ، على التوالى ، ممثلاً الصندوق واليونيدو ، يوم السادس والعشرين من يونيو ١٩٨٤ ، فى القاهرة ، باللغتين العربية والإنجليزية ويتساوى النصان فى الحجية .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
فارلون كاريه
نائب المدير التنفيذى لليونيدو

[٢٦] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا وبين جمهورية تشاد

(١٧ يوليو ١٩٨٤)

إن حكومة جمهورية تشاد ، والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، ويشار إليه فيما بعد بالصندوق ، استلهاماً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وتمشياً مع الرغبة فى تنمية التعاون فى المجالات الاقتصادية والفنية والثقافية وفق خطة عمل لاجوس فى أبريل ١٩٨٠ ، وادراكاً لأهمية التعاون الفنى ورفاهية الشعوب الأفريقية بوجه عام ، والشعبين المصرى والتشادى على وجه الخصوص ، فقد اتفق الطرفان على ما يلى :

مادة (١)

يقدم الصندوق لحكومة جمهورية تشاد المساعدة الفنية اللازمة التى تطلبها ، وتأخذ هذه المساعدة الأشكال التالية :

أ ـ إيفاد الخبراء المصريين للمشاركة فى مشاريع التنمية بجمهورية تشاد .
ب ـ تقديم منح دراسية أو دورات تدريبية .
جـ ـ اجراء أبحاث وإعداد دراسات لبرامج ومشروعات التنمية .

مادة (٢)

يتم الاتفاق بين الطرفين على المشروعات أو برامج التنمية التى يساهم فيها الصندوق المصرى للمعونة الفنية عن طريق الخبراء المنتمين له .

مادة (٣)

يتحمل الصندوق المصرى للمعونة الفنية ، وفى نطاق الاتفاق المشار إليه فى المادة الثانية الالتزامات التالية :

أ ـ المكافآت والمرتبات الشهرية للخبراء المصريين .
ب ـ نفقات السفر ذهاباً وإياباً للخبراء وأسرهم بحد أقصى طفلين .
جـ ـ مصاريف المنح الدراسية والتدريبية وتذاكر السفر ذهاباً وعودة للمبعوثين .

مادة (٤)

تتعهد حكومة جمهورية تشاد فى نطاق الاتفاق المشار إليه فى المادة الثانية بالالتزامات الآتية :

أ ـ تقديم المعدات والأدوات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروعات .
ب ـ تقديم الأفراد اللازمين لتنفيذ المشروعات .
جـ ـ تحمل نفقات تنقلات الخبراء فى داخل إقليم تشاد (سيارة ـ سائق ـ بنزين ـ نفقات صيانة) .

مادة (٥)

تمنح حكومة جمهورية تشاد الخبراء المصريين المزايا والحصانات والتسهيلات الآتية :

أ ــ الاعفاء من الرسوم المقررة على المواد المستخدمة فى إقامة المشروعات .

ب ــ بالنظر للصعوبات التى تمر بها تشاد فإن الجانب المصرى قد أخذ علماً بالاعتبارات التى أثارها الجانب التشادى فيما يتعلق ببعض الاستثناءات وخاصة فيما يتعلق بسكن الخبراء المصريين .

جـ ــ العلاج الطبى المجانى للخبراء وعائلاتهم .

د ــ اعفاء مرتبات ومكافآت من ضرائب الدخل .

هـ ــ السماح لخبراء المعونة الفنية باستيراد الأثاثات والأدوات المنزلية والأجهزة المهنية خلال ستة أشهر من تاريخ وصولهم معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب ، وكذلك استيراد سيارة واحدة خلال مدة اقامته معفاة من الرسوم والضرائب الجمركية ، ولا يمكن التصرف فى البنود التى تم استيرادها لطرف ثالث إلا بعد دفع الرسوم الجمركية والضرائب .

و ــ يعفى الخبراء من المسئولية عن الأضرار التى تنجم عن أعمال متصلة بمهامهم فيما عدا حالات الاهمال الجسيم أو التعمد المطلق .

ز ــ السماح بتحويل مدخرات الخبراء بنفس العملة التى يتقاضون بها مرتباتهم .

مادة (٦)

يتعهد الخبراء باحترام القوانين الداخلية لجمهورية تشاد .

مادة (٧)

أ ــ الاتفاق الحالى يبدأ تنفيذه فور التوقيع عليه و يستمر لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد تلقائياً ، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته فى عدم تجديد الاتفاق قبل نهاية سريانه بثلاثة شهور.

ب ــ فى حالة إنهاء الاتفاق تستمر المشروعات الجارى تنفيذها إلى حين اتمامها ، وإلى أن يستكمل المبعوثون على منح دراسية ، أو الموفدون على دورات تدريبية ، دراساتهم أو تدريباتهم .

مادة (٨)

حرر هذا الاتفاق من أربع نسخ أصلية منها نسختان باللغة العربية ونسختان باللغة الفرنسية ، ولكل منها ذات الحجية .

صدر فى القاهرة بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٤ .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا	عن حكومة جمهورية تشاد
السفير / أحمد صدقى	السيد / ميشيل فرود
أمين عام الصندوق	المدير العام بوزارة الخارجية والتعاون

(٢٧) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا وحكومة جمهورية غينيا بيساو

(١٢ نوفمبر ١٩٨٤)

ـ إن حكومة غينيا بيساو وممثلها السيد / وزير الصحة العامة الغيني .

ـ والصندوق المصري للتعاون الفني الأفريقي والمشار إليه فيما بعد بالصندوق ويمثله سفارة جمهورية مصر العربية نيابة عن الأمين العام للصندوق .

ـ تأكيداً منها على المبادئ الواردة في ميثاق الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية وكذلك الإعلان النهائى للمؤتمر غير العادي لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أبريل ١٩٨٠ وخطة العمل الصادرة عنه .

ـ وإدراكاً منها لأهمية التعاون الفني من أجل خبير ورفاهية الشعوب الأفريقية .

ـ واستجابة للطلب المقدم من حكومة غينيا بيساو .

ـ وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق فقد تم الاتفاق على ما يلى :

مادة أولى

ـ يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة غينيا بيساو في شكل إيفاد عدد ٣ أطباء تخصصاتهم كالآتي :

١ طبيب قلب ، ١ طبيب أشعة ، ١ طبيب جراحة .

مع سدادمرتبات الخبراء ، وكذلك نفقات سفرهم بحد أقصى زوجة وطفلين .

مادة ثانية

ـ يتحمل الصندوق تكاليف المنح الدراسية المقدمة لعدد ٥ أشخاص من غينيا بيساو .

مادة ثالثة

ـ تتعهد حكومة غينيا بيساو بالوفاء بالالتزامات الآتية :

١ – توفير مسكن مجان مؤسس للخبير وأسرته .

٢ – الانتقالات الداخلية المتعلقة بأعمالهم .

٣ – توفير الرعاية الصحية للخبراء وأسرهم .

٤ – السماح للخبراء بتحويل أرصدة مدخراتهم للخارج بالدولار الأمريكي أو بعملة قابلة للتحويل .

٥ – إعفاء مرتبات الخبراء من أية ضرائب .

مادة رابعة

يسرى هذا الاتفاق لمدة عامين ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

مادة خامسة

إذا رغب أحد الأطراف في العدول عن الاتفاق الحالي سواء بالكامل أو بالنسبة لإحدى مواده يجب أن يتقدم بإخطار الطرف الآخر وذلك قبل انتهاء الاتفاق بـ ٦٠ يوماً .

مادة سادسة

وفي حالة الاختلاف على تفسير نصوص هذا الاتفاق ، فإن ذلك سوف يتم حله في إطار روح التفاهم والمصالح المتبادلة بمعرفة الطرفين .

مادة سابعة

ـ حرر هذا الاتفاق من أصلين باللغتين البرتغالية والفرنسية .

ـ يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من تاريخ توقيعه .

تم التوقيع على هذا الاتفاق في بيساو في ١٢ نوفمبر ١٩٨٤ .

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا عن حكومة غينيا بيساو

(٢٨) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا والحكومة الديمقراطية لساوتومي وبرنسيب

(٢٨ فبراير ١٩٨٥)

ـ إن حكومة جمهورية ساوتومي وبرنسيب والصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا المشار إليه فيما بعد بالصندوق .

ـ تأكيداً منها على المبادئ الواردة في ميثاق الوحدة الأفريقية وخاصة تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والثقافية .

وكذلك الإعلان النهائي للمؤتمر غير العادي لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في أبريل ١٩٧٠ وخطة العمل الصادرة عنه .

ـ وإدراكًا منها لأهمية التعاون الفني من أجل خبير ورفاهية الشعوب الأفريقية .

ـ واستجابة للطلب المقدم من حكومة ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية .

ـ وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق .

فقد تم الاتفاق على الآتي :

مادة أولى

يتحمل الصندوق نفقات المعونة الفنية المقدمة لحكومة ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية وذلك بالشروط التالية :

١ – إيفاد خبراء مصريين للمدة التي يتفق عليها الطرفان .

٢ – سداد نفقات سفر الخبراء المصريين ذهاباً وعودة وعائلاتهم بحد أقصى زوجة وطفلين يقل عمرهما عن ١٢ عامًا .

٣ – دفع مرتبات الخبراء .

٤ – تقديم منح دراسية لمواطني ساوتومي وبرنسيب في الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب في المجالات المختلفة وتحمل نفقات سفرهم في بداية ونهاية المدة .

مادة ثانية

تلتزم حكومة ساوتومي وبرنسيب الديمقراطية توفيراً للخبراء الموفدين طبقًا لهذا الاتفاق ما يلى :

١ – توفير سكن مجان ومؤسس لأسرته .

٢ – الاتصالات الداخلية المتعلقة بأعمالهم .

٣ – توفير الرعاية الطبية للخبراء وأسرهم بالشروط المتبعة للعاملين في ساوتومي .

٤ – السماح للخبراء بتحويل أرصدة مدخراتهم للخارج بالدولار الأمريكي أو بعملة حرة قابلة للتحويل .

مادة ثالثة

١ – على الخبراء الموفدين في إطار هذا الاتفاق احترام اللوائح والقوانين في جمهورية ساوتومي الديمقراطية .

٢ – وعليهم من جهة أخرى عدم ممارسة أى نشاط مربح خارج نطاق العمل المتفق عليه وكذلك الأنشطة السياسية .

مادة رابعة

١ – سيتم تنفيذ الاتفاق الحالي فور التوقيع عليه ، ويستمر لفترة سنتين وهو قابل للتجديد تلقائيًا مالم يخطر أحد الطرفين كتابة الطرف الآخر بعدم رغبته في تجديد الاتفاق ، وذلك قبل نهايته لمدة ستة أشهر .

٢ – في حالة إنهاء الاتفاق تستمر المشروعات والبرامج الجاري تنفيذها إلى حين إتمامها وإلى أن يتفق الطرفان على وضع آخر .

تم توقيع هذا الاتفاق في ٢٨ فبراير ١٩٨٥ في ساوتومي .

حرر هذا الاتفاق من ثلاثة أصول باللغات البرتغالية ـ الفرنسية ـ العربية ولكل منها نفس الحجية .

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
السفير / نبيل السلاوي

عن الحكومة الديمقراطية لساوتومي
مانويل فاز الفونس برتادز
وزير الإعلام وسكرتير مجلس الوزراء

[٢٩] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا وبين جمهورية مدغشقر

(١٠ يوليو ١٩٨٥)

إن حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية ممثلة بالسيد وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، والصندوق المصرى للمعونة الفنية مع أفريقيا المشار إليه فى هذا الاتفاق بـ « الصندوق » والممثل بالسيد سفير جمهورية مصر العربية فى مدغشقر.

تأكيداً لمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ووصولاً بصفة خاصة إلى تنسيق سياسات الدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، وطبقاً للإعلان النهائى للمؤتمر الاستثنائى لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الصادر فى لاجوس فى أبريل ١٩٨٠ وكذلك خطة عمل لاجوس .

وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى من أجل رفاهية وثراء الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من قبل جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، وبعد الإحاطة بأهداف الصندوق ، قد اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

يرتبط الصندوق بأن يضع تحت تصرف حكومة جمهورية مدغشقر الديمقراطية خبراء فى المجالات المختلفة .
يحدد عدد الخبراء وتخصصاتهم وأماكن عملهم بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق :
أ ـــ المخصصات الشهرية للخبراء .
ب ـــ نفقات السفر ذهاباً وعودة للخبراء وعائلاتهم (بحيث لا يزيد عن زوجة وطفلين لا يزيد عمر أى منهما عن ١٢ عاماً) .

مادة (٣)

ترتبط جمهورية مدغشقر الديمقراطية بأن توفر للخبراء القادمين لها وفقاً لأحكام هذا الاتفاق ما يأتى :

١ ـــ مسكن مؤثث مجانى وفى حالة عدم توفره بدل سكن محدد .

٢ ـــ المواصلات اللازمة لتأدية أعمالهم .

٣ ـــ العناية الطبية لهم ولعائلاتهم .

٤ ـــ الحق فى فتح حساب قابل للتحويل فى البنوك المالجاشية يستطيعون أن يودعوا فيه مرتباتهم بالعملة الصعبة وان يحولوا منه بحرية مدخراتهم بالعملة الصعبة للخارج .

٥ ـــ اعفاء مرتباتهم من كل الضرائب .

مادة (٤)

حرر هذا الاتفاق من أصلين من كل من اللغة العربية والفرنسية ولكل من النصين العربى والفرنسى نفس الحجية ، وتسلم كل طرف نسخة من الاتفاق ويدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بمجرد التوقيع عليه .

وقع فى تاناناريف عاصمة جمهورية مدغشقر الديمقراطية فى ١٠ يوليو ١٩٨٥ .

عن الصندوق
ابراهيم يسرى
سفير فوق العادة ومفوض لجمهورية مصر العربية
لدى جمهورية مدغشقر الديمقراطية

عن جمهورية مدغشقر الديمقراطية
جان بيمانانزار
وزير خارجية جمهورية مدغشقر الديمقراطية

[٣٠] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية موزمبيق الشعبية
(٥ أغسطس ١٩٨٥)

إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ويشار إليه فيما بعد بالصندوق وحكومة جمهورية موزمبيق الشعبية ، استلهاماً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وتمشياً مع الرغبة فى تنمية التعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وفق خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى فى أبريل ١٩٨٠ ، وتنفيذاً لإعلان أديس أبابا بشأن الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا الصادر عن الدورة الحادية والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى يوليو ١٩٨٥ ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى ودوره الإيجابى فى دفع عجلة التنمية بالدول الأفريقية ، وانطلاقاً من علاقة الأخوة التى تجمع بين جمهورية مصر العربية وجمهورية موزمبيق الشعبية اتفق الطرفان على ما يلى :

مادة (١)

يقدم الصندوق لحكومة موزمبيق الشعبية المساعدة الفنية اللازمة التى تطلبها وتأخذ هذه المساعدات الأشكال التالية :

١ ــ إيفاد خبراء مصريين لمدد يحددها الطرفان.
٢ ــ يتحمل الصندوق بتكاليف إيفاد الخبراء وعائلاتهم .
٣ ــ يتحمل الصندوق دفع مرتبات الخبراء فى موزمبيق .
٤ ــ يقدم الصندوق منحاً دراسية وتدريبية مع تحمل تكاليف سفر المتدربين .

مادة (٢)

تتعهد حكومة موزمبيق الشعبية بالوفاء بالالتزامات التالية :

١ ـ توفير مسكن مجانى مؤثث للخبير وأسرته فى موزمبيق .
٢ ـ توفير وسائل المواصلات اللازمة لعمل الخبير.
٣ ـ توفير الرعاية الصحية للخبراء وأسرهم .
٤ ـ السماح للخبراء بتحويل أرصدة مدخراتهم للخارج بعملة قابلة للتحويل .
٥ ـ اعفاء مرتبات الخبراء من أى ضرائب محلية .
٦ ـ اعفاء مستلزمات الخبير من سيارة وأمتعة وذلك خلال فترة ستة شهور من بدء مهمته .

مادة (٣)

١ ـ سيتم تنفيذ الاتفاق الحالى فور التوقيع عليه ويستمر لفترة سنتين قابلة للتجديد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين كتابة الطرف الآخر بعدم رغبته فى تجديد الاتفاق قبل نهايته بستة أشهر.

٢ ـ فى حالة إنهاء الاتفاق تستمر المشروعات الجارى تنفيذها إلى حين اتمامها وإلى أن يتفق الطرفان على وضع آخر.

تم التوقيع على هذا الاتفاق فى القاهرة يوم الاثنين الموافق الخامس من شهر أغسطس .

عن حكومة جهورية موزمبيق الشعبية
سعادة جواكيم البرتوتشيسانو
وزير الخارجية

عن الصندوق المصرى
الدكتور بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٣١٠] بروتوكول تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

(٩ سبتمبر ١٩٨٥)

إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ــ والمسمى فيما بعد « بالصندوق » ويمثله معالى الدكتور/ أحمد عصمت عبد المجيد ــ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .

والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) ويمثلها معالى الأستاذ / عبد الهادى أبوطالب المدير العام للمنظمة .

تأكيداً للمبادئ والأهداف المنصوص عليها فى النظام الأساسى للايسيسكو، وبصفة خاصة تقوية التعاون بين الدول الأعضاء فى ميادين التربيّة والثقافة والبحث العلمى والتنسيق بين المؤسسات المتخصصة بمنظمة المؤتمر الإسلامى فى مجالات التربية والعلوم والثقافة ، وبين الدول الأعضاء فى المنظمة الإسلامية .

وتدعيماً للتعاون الإسلامى والتكامل الثقافى فى العالم الإسلامى . واقتناعاً بأهمية التعاون الفنى بين الشعوب الإسلامية .

واستجابة لطلب المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) . وتمشياً مع الأهداف التى يسعى الصندوق لتحقيقها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى القارة الأفريقية ، وفق خطة عمل وبيان لاجوس الختامى والإعلان الاقتصادى الصادر عن القمة الأفريقية الحادية والعشرين بأديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥ .

وافق الجانبان على الآتى :

المادة الأولى

يلتزم الصندوق بأن يوفر للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) خبراء فى مجالات التربية والثقافة ، لإيفادهم إلى الدول الإفريقية الأعضاء فى المنظمة ، ويكون تحديد عدد وتخصصات ومهام الخبراء موضع اتفاقات مشتركة .

المادة الثانية

يلتزم الصندوق بتحمل المرتبات الشهرية للخبراء طبقاً للوائح الصندوق .

المادة الثالثة

تلتزم المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) بضمان توفير الآتى لصالح الخبراء المشار إليهم فى هذا البروتوكول فى الدول الأفريقية الموفدين إليها :

١ ــ تحمل تكاليف السفر إلى مقر الخبير.
٢ ــ أداء التنسيق مع البلد المضيف لضمان سكن مفروش مجانى ملائم للخبير وعائلته أو دفع تعويض عنه .
٣ ــ أداء تعويض عن الانتقال اللازم لقيام الخبير بمهامه محلياً .
٤ ــ تحمل نفقات الرعاية الطبية للخبير وأفراد عائلته الذين هم تحت كفالته .
٥ ــ ضمان تحويل جميع مدخرات الخبير بالدولار الأمريكى أو بالعملات القابلة للتحويل ، وذلك فى نطاق القوانين الجارى العمل بها فى البلد المضيف .

٦ ـ إعفاء مرتبات الخبير من كل الضرائب والرسوم ، وذلك فى نطاق القوانين الجارى العمل بها فى البلد المضيف .
٧ ـ إعفاء سيارة ومنقولات الخبير من الرسوم الجمركية وذلك خلال الستة الأشهر الأولى من بدء عمل الخبير ، على أن يصحبها معه بعد انتهاء فترة عمله فى البلد الموفد إليها ، أو دفع الرسوم الجمركية السارية إذا تخلص منها بالبيع ، وذلك فى نطاق القوانين الجارى بها العمل فى البلد المضيف .

المادة الرابعة

مدة هذا البروتوكول ثلاث سنوات قابلة للتجديد بصفة تلقائية ، ويكون لأى جانب أن ينهى هذا البروتوكول باخطار الجانب الآخر بذلك كتابة قبل نهاية البروتوكول بمدة ستة أشهر على الأقل .

ويدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع عليه .

المادة الخامسة

تمت صياغة هذا البروتوكول من نسختين أصليتين باللغة العربية ، واحتفظ كل من الجانبين بنسخة منه .

تم فى القاهرة يوم ٢٤ ذى الحجة ١٤٠٥ هجرية ، الموافق ٩ سبتمبر ١٩٨٥ ميلادية .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

عن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)
الأستاذ / عبد الهادى بوطالب
المدير العام

[٣٢] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا وبين جمهورية أنجولا الشعبية

(٢٧ سبتمبر ١٩٨٥)

الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا والذى سيشار إليه فيما بعد بالصندوق وحكومة جمهورية أنجولا الشعبية ، إذ يؤكدان على مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، والإعلان الختامى للمؤتمر غير العادى لرؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى لاجوس فى أبريل ١٩٨٠ ، وخطة العمل ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء فى المجالين الاقتصادى والثقافى ، وإدراكاً منهما لأهمية التعاون الفنى من أجل مصلحة ورخاء الشعوب الأفريقية ، واستجابة للطلب المقدم من حكومة جمهورية أنجولا الشعبية ، وأخذاً فى الاعتبار لأهداف الصندوق ، قد اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

يتولى الصندوق المصرى للتعاون الفني مع أفريقيا تقديم المساعدة الفنية لحكومة جمهورية أنجولا الشعبية والتى تتكون من إيفاد المتخصصين (الخبراء) ، وتقديم المنح الدراسية والتدريبية للمواطنين الأنجوليين فى الجامعات والمعاهد ومراكز تدريب الكوادر فى المجالات المختلفة ، طبقاً للشروط الواردة فى البروتوكول الملحق بهذا الاتفاق .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق نفقات السفر (ذهاباً وعودة) للخبراء وعائلاتهم (الزوجة وطفلين ممن لا يتجاوز عمرهما ١٢ عاماً) ، كما يتحمل مرتبات الخبراء .

مادة (٣)

تتعهد حكومة جمهورية أنجولا الشعبية بضمان ما يلى :

أ ــ السكن .

ب ــ التنقلات الداخلية اللازمة لإنجاز أعمالهم ..

جـ ــ الرعاية الطبية لهم ولعائلاتهم .

د ــ اعفاء مرتباتهم من كافة أنواع الضرائب .

مادة (٤)

١) يلتزم الخبراء الذين يتم إيفادهم فى اطار هذا الاتفاق باحترام القوانين واللوائح المعمول بها فى جمهورية أنجولا الشعبية .

٢) عدم قيام الخبراء بممارسة أى عمل بأجر على غير مقتضى هذا الاتفاق أو أى نشاط سياسى .

مادة (٥)

١) يبدأ سريان هذا الاتفاق من تاريخ توقيعه و يظل العمل به لمدة عامين ، ويجدد تلقائياً ما لم يقم أحد الطرفين باخطار الطرف الآخر ، كتابة ، برغبته فى انهائه مع مهلة ستة شهور .

٢) ومع هذا فإن طلب الإنهاء لا يؤثر على تنفيذ البرامج والمشروعات القائمة ، إلا إذا قرر الطرفان ما يخالف ذلك .

حرر ووقع فى لواندا فى ١٩٨٥/٩/٢٧ من ثلاث نسخ أصلية باللغات البرتغالية والعربية والفرنسية والنصوص الثلاثة لها حجية متساوية .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفني مع أفريقيا	عن حكومة جمهورية أنجولا الشعبية
السفير / أحمد نبيل السلاوى	السيد / كاراوش أنتونتر فرناندش
سفير جمهورية مصر العربية فى لواندا	سكرتير الدولة للتعاون

(٣٣) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا وجمهورية أوغندا

(٣ يناير ١٩٨٦)

ـ إن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا المشار إليه فيما بعد «بالصندوق» ويمثله سعادة السفير محمد هندام ـ سفير جمهورية مصر العربية في أوغندا .

ـ وجمهورية أوغندا ويمثلها وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية .

ـ واقتناعًا منهما بالعلاقات الأخوية التي تربط بين شعوب القارة من جهة وبين شعب جمهورية مصر العربية من جهه أخرى ،

ـ وقد عقدا العزم على تعزيز التضامن الأفريقي العربي ،

ـ وإدراكًا منهما لأهمية التعاون الفني لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ،

ـ واستجابة لطلب حكومة أوغندا لمعونة فنية .

ـ وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، تم الاتفاق على الآتي :

مادة أولى

ـ يتحمل الصندوق تكلفة المعونة الفنية المقدمة إلى جمهورية أوغندا على شكل إيفاد أربعة خبراء في مجالات الاتفاق عليها بين الطرفين ، ولمدة عام واحد .

ـ وتغطى التكلفة مرتبات الخبراء ومصاريف سفرهم وأسرهم (بحد أقصى زوجة وطفلين) .

مادة ثانية

ـ تتعهد حكومة أوغندا بمنح الخبراء موضع هذا الاتفاق بالآتي :

١ – السكن المؤثث المجاني للخبراء وعائلاتهم .

٢ – الانتقالات الداخلية المتعلقة بالعمل .

٣ – إعفاء مرتبات الخبراء من الضرائب .

٤ – الرعاية الطبية للخبراء ولأسرهم في المستشفيات الحكومية .

٥ – الحق في تحويل مدخراتهم بالدولار الأمريكي .

مادة ثالثة

ـ وطوال سريان هذا الاتفاق ، تتعهد حكومة أوغندا بعدم قبول أى تمويل آخر لتكاليف المعونة الفنية موضوع هذا الاتفاق .

مادة رابعة

ـ تحرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة الإنجليزية وكلاهما يعتبر أصلاً مطابقًا للآخر .

مادة خامسة

- يسرى هذا الاتفاق فور التوقيع عليه من الطرفين.

- تم التوقيع عليها في كمبالا في ٣ يناير ١٩٨٦ .

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
سعادة السفير / محمد هندام
سفير جمهورية مصر العربية في أوغندا

عن جمهورية أوغندا
البرفيسور يوري كيسيميرا
وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية

(٣٤) مذكرة التعاون الثلاثي
بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية
وجامعة ماكريري بأوغندا والصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا
(٣ يناير ١٩٨٦)

العنوان : تدعيم مدرسة الطب بجامعة ماكريري .

الأرقام : أوغندا ٨٤/٠٠٦/٠١/أ/٣١

المدة : عامان .

الهدف الأولى : تدريب مباشر .

الهدف الثانوي : إقامة منشآت .

القطاع (ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية) : تعليمي (٢) .

القطاع الفرعي (ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية) : نظم تعليمية (١١٣٠) .

القطاع (بالحكومة) : بنية أساسية اجتماعية .

القطاع الفرعي (بالحكومة) : تعليم .

التاريخ المحدد للبدء : يناير ١٩٨٦ .

المبلغ الذي تدفعه حكومة أوغندا : أ - ٣٦ مليون شلن أوغندي بالعملة المحلية ـ عينا .

ب : ١٢ مليون شلن أوغند بالعملة المحلية ـ نقداً .

إجمالي المبلغ المدفوع : ٤٨ مليون شلن أوغندي .

ـ المبلغ الذي يدفعه الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (ممثلاً لوزارة الخارجية المصرية ١٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي .

ـ المبلغ الذي يدفعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية ٣٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي .

يتم تنفيذ المشروع بمشاركة الحكومتين ، ويمثلها في التنفيذ جامعة ماكريري بكمبالا (وزارة التعليم) والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ممثلاً لوزارة الخارجية .

ـ عن الحكومة ...توقيع بتاريخ ١٩٨٦/١/٣.

ـ عن وزارة الخارجية المصرية ... توقيع بتاريخ ١٩٨٦/١/٣ .

ـ عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية .... توقيع بتاريخ ١٩٨٦/١/٣ .

مادة خامسة

ـ يسرى هذا الاتفاق فور التوقيع عليه من الطرفين.

ـ تم التوقيع عليها في كمبالا في ٣ يناير ١٩٨٦ .

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا	عن جمهورية أوغندا
سعادة السفير / محمد هندام	البرفيسور يوري كيسيميرا
سفير جمهورية مصر العربية في أوغندا	وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية

[٣٥] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية زيمبابوى

(٢١ أغسطس ١٩٨٦)

إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا والمشار إليه فيما بعد « بالصندوق » ويمثله السيد السفير محمد الخازندار ـ الأمين العام المساعد للصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

وحكومة جمهورية زيمبابوى ويمثلها السيد فريدريك موسيوا شافا وزير العمل والقوى العاملة والشئون الاجتماعية .

إيماناً منها بالعلاقات التي تربط بين شعبى جمهورية زيمبابوى وجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعوب الأفريقية ، واستجابة لاحتياجات حكومة جمهورية زيمبابوى ، وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، فقد تم الاتفاق على الآتـــى :

مادة (١)

يتحمل الصندوق بما يلى :

١ ــ ايفاد خبراء فى مختلف التخصصات لمدة عام قابل للتجديد بعد موافقة الطرفين .
٢ ــ بدل سكن الخبراء الموفدين إلى زيمبابوى .
٣ ــ نفقات سفر الخبراء أثناء الأجازات .
٤ ــ تمويل منح تدريب أبناء جمهورية زيمبابوى بما فى ذلك نفقات سفرهم من هرارى إلى القاهرة والعودة ونفقات الإعاشة والتدريب .

مادة (٢)

عدد المنح والخبراء يتم الاتفاق عليه عن طريق تبادل الخطابات بين الطرفين .

مادة (٣)

تلتزم حكومة زيمبابوى بما يلى :

١ ــ المرتب الأساسى والمخصصات للخبراء العاملين فى زيمبابوى على أساس مقارن لرعايا زيمبابوى الذين يشغلون نفس المراكز والذين يتحملون نفس المهام .

٢ ــ نفقات سفر الخبراء الموفدين إلى زيمبابوى من القاهرة إلى هرارى والعودة فى بداية ونهاية عقودهم فقط .

٣ ــ حينما يكلف الخبير بالسفر فى مهمة داخل زيمبابوى يدفع إليه النفقات التى تتطلبها الانتقالات بنفس الشروط والفئات المطبقة على العاملين المدنيين من نفس الدرجة .

٤ ــ تكاليف العناية الطبية للخبراء وأسرهم بنفس الشروط المطبقة بالنسبة للخبراء المماثلين العاملين فى زيمبابوى فى نفس المجالات وبنفس المستوى .

٥ ــ الاعفاء من الضرائب على المرتبات الإضافية والمكافآت التى يدفعها الصندوق للخبراء والتى قد تكون خاضعة للضرائب فى زيمبابوى .

٦ ــ الحق فى التحويل للخارج بنسبة ثلاثة وثلاثون وثلث فى المائة من استحقاقات ومكافآت الخبراء الشهرية بالإضافة إلى نسبة معقولة من مدخراتهم فى نهاية فترة العقد ، بشرط الخضوع لسياسة واجراءات مراقبة النقد .

٧ ــ الاعفاء من الجمارك ورسوم الاستيراد على جميع المنقولات واللوازم الشخصية المستوردة بواسطة الخبير إلى زيمبابوى عند أول وصول وفقاً للقواعد الجمركية المعمول بها ..

مادة (٤)

تتعهد حكومة زيمبابوى بعدم قبول أى تحويل آخر لنفقات المعونة الفنية موضوع الاتفاق .

مادة (٥)

يوافق الصندوق على أن يتضمن العقد الفردى الموقع بين حكومة زيمبابوى والخبير التزام الخبير بعدم تقاضى أى أجر عن أنشطة خارج نطاق العمل المكلف به .

تحرر فى هرارى / زيمبابوى ، باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر الأصلان نافذا المفعول ، وقد تم التوقيع فى مدينة هرارى بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٨٦ .

عن جمهورية زيمبابوى
السيد / فريدريك موسيوا شافا
وزير القوى العمل والقوى العاملة
والشئون الاجتماعية

عن الصندوق
السفير / محمد الخازندار
الأمين العام المساعد للصندوق المصرى
للتعاون الفنى مع أفريقيا

[٣٦] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصري للتعاون الفنى مع افريقيا وبين جمهورية جيبوتى
(٢٣ أكتوبر ١٩٨٦)

الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ويمثله السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية .

وحكومة جمهورية جيبوتى ويمثلها السيد / مؤمن بهدون فرح ــ وزير خارجية جيبوتى .

إيماناً منها بالعلاقات الأخوية والودية القائمة بين شعبى جمهورية مصر العربية وجمهورية جيبوتى ، ورغبة منها فى تنمية التعاون بينها فى المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية والعلمية ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى لخير ورفاهية الشعبين الشقيقين ، اتفق الطرفان على :

مادة (١)

يقدم الصندوق لحكومة جمهورية جيبوتى المعونة الفنية اللازمة التى تطلبها ، وتأخذ هذه المساعدة الأشكال التالية :

أ ــ إيفاد الخبراء المصريين للمشاركة فى مشاريع التنمية بجمهورية جيبوتى .

ب ــ تقديم منح دراسية وتدريبية .

جـ ــ اجراء أبحاث وإعداد دراسات ومشروعات التنمية .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق المصرى للمعونة الفنية ، وفى نطاق هذا الاتفاق الالتزامات المالية التالية :

أ ــ المكافآت والمرتبات الشهرية للخبراء المصريين .

ب ــ نفقات السفر ذهاباً وإياباً للخبراء وأسرهم بحد أقصى طفلين .

جـ ــ مصاريف المنح الدراسية والتدريبية وتذاكر السفر ذهاباً وعودة للمبعوثين .

مادة (٣)

تمنح حكومة جمهورية جيبوتى الخبراء المصريين المزايا والحصانات والتسهيلات الآتية :

أ ــ الاعفاء من رسوم الإقامة .

ب ــ تقديم السكن المؤثث الملائم للخبراء .

جـ ــ العلاج الطبى المجانى للخبراء وعائلاتهم .

د ــ اعفاء مرتبات ومكافآت الخبراء من ضرائب الدخل .

هـ ــ تحمل نفقات تنقلات الخبراء الخاصة بأداء مهامهم .

و ــ يعفى الخبراء من المسئولية عن الأضرار التى تنجم عن أعمال متصلة بمهامهم فيما عدا حالات الإهمال الجسيم أو التعمد المطلق .

ز ــ السماح بتحويل مدخرات الخبراء بنفس العملة التى يتقاضون بها مرتباتهم .

مادة (٤)

يتعهد الخبراء باحترام القوانين الداخلية لجمهورية جيبوتى .

مادة (٥)

أ ــ الاتفاق الحالى يبدأ تنفيذه فور التوقيع عليه ويستمر لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد تلقائياً ، ما لم يخطر أحد الطرفين كتابة الطرف الآخر بعدم رغبته فى تجديد الاتفاق قبل نهاية سريانه .

ب ــ فى حالة انهاء الاتفاق يستمر فى تعهد الطرفين بأن يستكمل المبعوثين على منح دراسية ، أو الموفدون على دورات تدريبية ، دراساتهم أو تدريباتهم .

مادة (٦)

حرر هذا الاتفاق من أربع نسخ أصلية منها نسختان باللغة العربية ونسختان باللغة الفرنسية ، ولكل منها ذات الحجية .

صدر فى القاهرة بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٨٦ .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
دكتور / بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية جيبوتى
مؤمن بهدون فرح
وزير الشئون الخارجية والتعاون

[٣٧] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية موريتانيا الإسلامية

(٢٠ يناير ١٩٨٨)

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية المشار إليها فيما بعد « بالجانب الموريتانى » ، ممثلة فى صاحب السعادة السيد عبد الرحيم ولد الحضرمى السفير مدير قطاع أفريقيا بوزارة الشئون الخارجية والتعاون .

والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا المشار إليه فيما يلى « بالصندوق » ممثلاً فى صاحب السعادة السيد السفير أحمد طه محمد ، الأمين العام للصندوق .

تأكيداً منهما لمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية خاصة فيما يتعلق بتنسيق السياسات العامة للدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والثقافية ، ومراعاة للبيان النهائى الصادر عن المؤتمر الطارئ لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد بلاغوس فى أبريل عام ١٩٨٠ ، ولخطة عمل لاغوس ، وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى فى توفير السعادة والرفاهية للشعوب الأفريقية ، وتمشياً مع أهداف الصندوق ، وبناء على طلب من الجانب الموريتانى ، قد اتفقا على ما يلى :

المادة الأولى

يلتزم الصندوق بأن يضع تحت تصرف الجانب الموريتانى خبراء فى مختلف المجالات ، على أن يحدد عددهم ، وتخصصاتهم ، وأماكن عملهم باتفاق الطرفين فيما بعد .

المادة الثانية

يلتزم الصندوق بتوفير ثمانى منح جامعية للعام الحالى ١٩٨٨ على أن تحدد مجالاتها وطرق الاستفادة منها باتفاق الطرفين .

مادة (٣)

يلتزم الصندوق بما يلى :

أ ــ بدفع المرتبات الشهرية لهؤلاء الخبراء .

ب ــ بتوفير تذاكر السفر من وإلى مصر لهؤلاء الخبراء وعائلاتهم فى حدود زوجة وطفلين (لا يتجاوز عمرهما ١٢ عاماً) ، بما فى ذلك تذاكر الأجازات حسب نظام الصندوق .

مادة (٤)

يلتزم الجانب الموريتانى بأن يضمن للخبراء المعنيين بهذا الاتفاق :

أ ــ مجانية السكن اللائق المؤثث .

ب ــ حق تحويل ما ادخروه من رواتبهم إلى عملة قابلة للتحويل .

جـ ــ حق اعفاء رواتبهم من أية ضرائب .

د ــ مجانية العلاج الطبى داخل التراب الوطنى .

هـــ تسهيلات جمركية توفر لكل واحد منهم إمكانية استيراد سيارة معفاة من الرسوم الجمركية ، بغية حل مشكلة النقل .

مادة (٥)

يصبح هذا الاتفاق قابلاً للتنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليه .

مادة (٦)

حرر هذا الاتفاق فى نواكشوط بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨٨ فى أصلين معتمدين أحدهما باللغة العربية والثانى باللغة الفرنسية .

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
السفير / عبد الرحيم ولد الحضرمى
مدير قطاع أفريقيا
بوزارة الشئون الخارجية والتعاون

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
السفير / أحمد طه محمد
الأمين العام للصندوق

[٣٨] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية موريتانيا الإسلامية
(٢١ يناير ١٩٨٨)

إن حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية المشار إليها فيما يلى بالجانب الموريتانى ممثلة فى صاحب السعادة السيد / الرائد الطبيب انجاى كان ، وزير الصحة والشئون الاجتماعية ، والصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، المشار إليه فيما يلى بالصندوق ، ممثلاً فى صاحب السعادة السيد / السفير أحمد طه محمد ، الأمين العام للصندوق :

ـــ رغبة منهما فى تعزيز وتطوير علاقات الأخوة والتعاون القائمة بين البلدين الشقيقين ، وتطبيقاً للاتفاق الإطارى الخاص بالتعاون الفنى الموقع فى نواكشوط بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨٨ بين الطرفين ، وبناء على طلب من الجانب الموريتانى ، قد اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

يلتزم الصندوق بأن يضع تحت تصرف الجانب الموريتانى فريقاً طبياً للعمل فى انواكشوط وفريقاً من المدرسين ذوى خبرة فنية فى التعليم النظرى والتطبيقى للعمل فى المدرسة الوطنية للصحة العمومية بانواكشوط خاصة فى مجال التمريض والتمريض الولادى .

مادة (٢)

يلتزم الصندوق بما يلي :

أ ــ تسديد المرتبات الشهرية للاخصائيين والمدرسين .

ب ــ توفير تذاكر السفر (ذهاباً وإياباً) لأطباء الفريقين وأسرهم فى حدود زوجة واحدة وطفلين لا يتجاوز عمرهما ١٢ سنة وذلك على امتداد فترة العقد .

مادة (٣)

يلتزم الجانب الموريتانى بأن يضمن لكافة الخبراء وأسرهم :

أ ــ مجانب السكن اللائق والمؤثث .

ب ــ العلاج المجانى لهم ولعائلاتهم فى المستشفيات الموريتانية .

جـ ــ حق تحويل مدخراتهم من رواتبهم إلى الدولار الأمريكى أو أية عملة أخرى قابلة للتحويل .

د ــ حق اعفاء رواتبهم من كافة الضرائب ..

هـ ــ التنقلات الضرورية لتأدية مهامهم .

مادة (٤)

يلتزم الجانب الموريتانى بأن يقدم للاخصائيين والمدرسين تسهيلات تسمح لكل واحد منهم باستيراد سيارة معفاة من الرسوم الجمركية ، يمكن أن ينقلها معه فى نهاية العقد أويبيعها فى السوق المحلية بعد موافقة السلطات الموريتانية المختصة .

مادة (٥)

يبلغ الجانب الموريتانى الصندوق بواسطة الطرق الديبلوماسية احتياجاته من الاخصائيين حسب الأولوية .

مادة (٦)

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليه لمدة سنتين قابلة للتجديد بصورة تلقائية إذا لم يعترض أحد الطرفين .

مادة (٧)

حرر هذا البروتوكول فى أصلين معتمدين أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الفرنسية .

أنواكشوط بتاريخ ٢١ يناير ١٩٨٨ .

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
صاحب السعادة السيد / الرائد الطبيب
انجاى كان
وزير الصحة والشئون الاجتماعية

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
صاحب السعادة السيد / السفير
أحمد طه محمد
الأمين العام للصندوق المصرى
للتعاون الفنى مع أفريقيا

[٣٩] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية توجو

(٦ فبراير ١٩٨٨)

إن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ويشار إليه فيما بعد « بالصندوق » وحكومة جمهورية التوجو.

استلهاماً من مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وتمشياً مع الرغبة فى تنمية التعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وفق خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى فى أبريل ١٩٨٠ .

وتنفيذاً لإعلان أديس أبابا بشأن الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا الصادر عن الدورة الحادية والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى يوليو ١٩٨٥ وإدراكاً لأهمية التعاون الفنى ودوره الإيجابى فى دفع عجلة التنمية بالدول الأفريقية ، وانطلاقاً من علاقة الأخوة التى تجمع بين شعبى جمهورية مصر العربية وجمهورية التوجو، اتفق الطرفان على ما يلى :

مادة (١)

يقدم الصندوق ــ وفقاً لإمكانياته وبناء على طلب الحكومة التوجولية ــ المعونة الفنية التى تشتمل على :

١ ــ إيفاد خبراء لمدة عامين قابلة للتجديد ، ويتم تحديد أعدادهم وفقاً للاتفاق بين الطرفين ، ويتحمل الصندوق مرتبات أولئك الخبراء وكذا تكاليف سفرهم الدولى .

٢ ــ تقديم منح تدريبية ، ويتم تحديد عددها وتفاصيلها فى وقت لاحق بالاتفاق بين الطرفين .

مادة (٢)

أ ــ تقدم حكومة جمهورية التوجو للخبراء المنوه عنهم فى هذا الاتفاق : ما يلى :

(١) بدل سكن تقديرى يتراوح ما بين ٥٠ ألف و ٧٠ ألف فرنك أفريقى وفقاً للحالة الاجتماعية للخبير.
(٢) وسائل المواصلات المحلية اللازمة لأداء مهامهم.
(٣) مساعدة طبية تعادل ما يقدم للموظف التوجولى والتى تتمثل فى تحمل حكومة التوجو نصف تكاليف العلاج بالمستشفيات .

ب ــ تتعهد حكومة جمهورية التوجو بضمان ما يلى :

(١) حق تحويل كافة مدخرات الخبراء بالدولار الأمريكى أو بالعملات الحرة القابلة للتحويل .
(٢) اعفاء مرتباتهم من كافة الضرائب والرسوم.
(٣) اعفاء سيارة واحدة والأثاث والأمتعة الشخصية التى يدخلها الخبراء إلى التوجو خلال فترة ستة أشهر من وصولهم إليها من كافة الرسوم الجمركية أو أية ضرائب تتعلق بالاستيراد أو إعادة التصدير فى نهاية المدة .

وتخضع الأصناف المشار إليها عاليه إلى القوانين الضرائبية المحلية فى حالة إعادة بيعها بجمهورية التوجو إلا إذا كان المشترى الجديد يتمتع بنفس مزايا الخبير.

جـ ــ تضمن حكومة التوجو للخبراء المصريين ولعائلاتهم طوال فترة إيفادهم تطبيق ذات الوضع الذى يتمتع به الخبراء والمتعاونون الأجانب المقيمين فى التوجو.

مادة (٣)

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه .

حرر من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ، وللغتين نفس الحجية .
حرر بالقاهرة فى يوم السبت الموافق ١٩٨٨/٢/٦ .

عن الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن حكومة جمهورية التوجو
ياوفى ادودو
وزير الخارجية والتعاون

(٤٠) اتفاق التعاون الفني

بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا وجمهورية بوتسوانا

(٨ يونيو ١٩٨٨)

ـ إن الصندوق المصري للتعاون مع أفريقيا والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق» ويمثله سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية ،

ـ وأن حكومة بوتسوانا ، ويمثلها سعادة الدكتور جاوسيتوي . ك . ت . شييب ، وزير الخارجية ،

ـ تأكيداً منهما على علاقات الأخوة التي تربط شعبي جمهورية بوتسوانا وجمهورية مصر العربية ،

ـ وإدراكاً لأهمية التعاون الفني من أجل رفاهية وازدهار شعوب أفريقيا ،

ـ واستجابة لطلب حكومة بوتسوانا ،

ـ وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ،

مادة أولى

ـ يقوم الصندوق بتقديم معونة فنية إلى حكومة بوتسوانا في شكل إرسال خبراء إلى بوتسوانا في مختلف التخصصات ولمدة عامين قابلين للتجديد بناء على طلب الجانب البوتسواني .

ـ ويتم تحديد عدد وتخصصات الخبراء بناء على اتفاق الطرفين .

ـ وهؤلاء الخبراء يقوم الصندوق باختيارهم وفقاً للتخصصات التي تطلبها حكومة بوتسوانا .

مادة ثانية

ـ تتعهد حكومة بوتسوانا بالآتي :

ـ دفع مرتبات محلية مناسبة للخبراء بالإضافة إلى أى منح تدفعها حكومة بوتسوانا .

ـ تغطية نفقات سفر الخبراء وعائلاتهم عند عودتهم النهائية إلى مصر في نهاية إعارتهم (بحد أقصى زوجة وطفلين عمرهما أقل من ١٢ سنة) .

ـ توفير الإقامة للخبراء وعائلاتهم .

ـ توفير الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل ،

ـ إعفاء المرتب المدفوع للخبير من الصندوق من الضرائب ،

ـ توفير الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم ،

ـ إعطاء الخبراء الحق في تحويل مدخراتهم بعملة قابلة للتحويل ، ومن الأفضل أن تكون بالدولار الأمريكي .

مادة ثالثة

ـ يقوم الصندوق بدفع مرتب شهري للخبير بالعملة الصعبة .

ـ كما يقوم الصندوق أيضاً بتحمل نفقات السفر للخبراء وعائلاتهم عند سفرهم للمرة الأولى من مصر (بحد أقصى زوجة وطفلين دون الثانية عشرة) .

مادة رابعة

تحرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة الإنجليزية ، وقد تسلم كل من الطرفين الموقعين عليها نسخة منهما .

تم توقيع هذا الاتفاق في القاهرة في ٨ يونيو ١٩٨٨ .

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
الدكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للعلاقات الخارجية

عن حكومة بوتسوانا
الدكتورة جاو سيتوى ك . ت . شيبجي
وزيرة الخارجية

(٤١) مذكرة تفاهم

بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا ووزير الداخلية بجمهورية أوغندا

(١٩ يونيو ١٩٨٨)

ـ قام سعادة السيد / إبراهيم موكي إيبي ، وزير الداخلية بجمهورية أوغندا بزيارة جمهورية مصر العربية خلال شهر يونيو ١٩٨٨ ، وخلال هذه الزيارة ، قام السيد الوزير بإجراء سلسلة من المحادثات مع المسئولين بجمهورية مصر العربية بشأن طلب حكومة أوغندا تدريب ضباط شرطة أوغنديين .

وقد طلب السيد الوزير تدريب عدد ٢٥ ضابط شرطة أوغندي بجمهورية مصر العربية في مجالات : الأدلة الجنائية ، وحماية الشخصيات الهامة ، ومكافحة الإرهاب .

وقد وافق الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا على تمويل نفقات التدريب ، والإقامة ومصروف جيب للمتدربين ، لمدة ستة أسابيع أثناء التدريب ، ويتحمل الجانب الأوغندي قيمة تذاكر الطائرة (كمبالا / القاهرة / كمبالا) .

ـ وقد طلب السيد وزير الداخلية الأوغندي أيضًا إيفاد أربعة ضباط شرطة مصريين إلى جمهورية أوغندا ليقدموا التدريب في أكاديمية الشرطة الأوغندية ، لمدة ستة أسابيع ، ويتم الاتفاق على التخصصات المطلوب عقد دورات فيها من خلال القنوات الدبلوماسية .

ـ يستضيف الجانب الأوغندي ضباط الشرطة المصريين الأربعة .

ـ يتحمل تحديد تواريخ بدأ التدريب في مصر لضباط الشرطة الأوغنديين الخمسة والعشرين وإيفاد ضباط الشرطة المصريين الأربعة المدربين ، بالاتفاق بين الطرفين من خلال القنوات الدبلوماسية .

وقد اتفق الطرفان على إبلاغ مذكرة التفاهم هذه إلى حكومة كل من الطرفين .

القاهرة في ١٩ يونيو ١٩٨٨

إبراهيم موكي إيبي	السفير / أحمد طه محمد
وزير الداخلية	الأمين العام
بحكومة أوغندا	للصندوق المصري للتعاون الفني
	مع افريقيا

(٤٢) مذكرة اتفاق

بين جمهورية مصر العربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

(٢٩ يونيو ١٩٨٨)

تمت هذه المذكرة للاتفاق بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وحكومة جمهورية مصر العربية .

وحيث أن حكومة جمهورية مصر العربية (والمشار إليها فيما بعد «بالحكومة») ترحب بتقديم خدمات أحد الخبراء في مجال إدماج المرأة في التنمية ، للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (والمشار إليها فيما بعد «باللجنة») ، وذلك على أساس قرض لا يرد ، في مجال العمل على إدماج المرأة في التنمية ، الذي تقدم به أساس قرض لا يرد ، في مجال العمل على إدماج المرأة في التنمية ، الذي تقدم به سكرتارية اللجنة من خلال مركزها بطنجة للبرامج والعمليات المختلطة (مالبوك) .

وحيث أن اللجنة ترحب بقبول خدمات مثل هذا الخبير كقرض لا يرد ،

ومن أجل هذا الغرض ، وافقت كل من الحكومة واللجنة على الآتي :

١ - توافق الحكومة على تقديم خدمات خبير في مجال تدعيم برنامج إشراك المرأة في التنمية على أساس سلفة لا ترد إلى اللجنة لمدة عامين ، ويمكن تجديدها بموافقة الطرفين المعنيين ، ووفقًا لذلك ، تتعهد الحكومة بدفع مرتب الخبيرة ، ونفقات السفر مع عائلتها من مصر إلى طنجة والعودة بعد انتهاء فترة إعارتها وكذلك بدل سكن بالإضافة لمرتب الخبيرة .

٢ - وأثناء فترة إعاد الخبيرة للجنة وفقًا لنصوص مذكرة الاتفاق هذه ، يعتبر الخبير في مركز قانوني كالخبير الموفد في مهمة وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن المزايا والحصانات ، ويمنح فقط وتلك المزايا والحصانات كما هي محددة في الفصلين ٢٢ ، ٢٣ من المادة الرابعة من هذه الاتفاقية والتي تتضمن بعض فصولها ملاحق هذه المذكرة .

٣ - والحكومة بالتشاور مع سلطات الأمم المتحدة المعنية ، ستكون مسئولة عن دفع تعويضات طبقًا لبرنامج التعويضات وتقرره الحكومة للخبير في حالة المرض والإصابة ، أو الوفاة حسب أدائها للعمل نيابة عن اللجنة في ظل شروط هذه المذكرة .

٤ - تسرى هذه المذكرة ابتداء من يوم مغادرة الخبير لمصر في طريقه مباشرة إلى طنجة ، وتنتهي عند انتهاء فترة الإعارة مالم يتم تعديل التاريخ بموافقة الطرفين المعنيين .

والشهود الموقعون أدناه مخولون بالتوقيع على هذه المذكرة . *

عن اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأفريقيا	عن حكومة جمهورية مصر العربية
علي باداراتول	سعادة روبير . س . إسكندر
مدير المعونة الفنية للتنسيق والتعاون	سفير جمهورية مصر العربية لدى جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية

(٤٣) اتفاق تعاون فني

بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية

(١٠ مارس ١٩٨٩)

- إن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق») ،
- وأن حكومة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية ، ويمثلها مكتب اللجنة الحكومية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ،
- اعترافًا منهما بأهمية التعاون الفني من أجل ازدهار ورفاهية الشعوب الأفريقية ،
- واستجابة لطلب حكومة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية ،
- ومراعاة لبروتوكول الجلسة الأولى للجنة المشتركة الموقع في ١٠ مارس ١٩٨٩ .
- وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ،
- فقد تم الاتفاق على ما يلي :

مادة أولى

١ - سوف يقدم الصندوق المعونة الفنية إلى حكومة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية والتي تتمثل في شكل إرسال خبراء .

٢ - سوف يتحمل الصندوق مرتبات الخبراء من خلال سفارة جمهورية مصر العربية في أديس أبابا .

وسوف يتحمل الصندوق أيضًا نفقات سفر الخبراء وعائلاتهم (زوجة وطفلين) من القاهرة إلى أديس أبابا والعودة .

٣ - سيتم تحديد عدد وتخصصات الخبراء بناء على اتفاق الطرفين .

مادة ثانية

١ - ويقدم الصندوق أيضًا معونة فنية لحكومة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية في شكل منح دراسية .

٢ - ويقوم الصندوق بتغطية نفقات السفر ، والمصروفات الدراسية ، ومصروفات الإعاشة ، ومصروفات العلاج ، ومصروف جيب للمتدربين .

٢ - تحديد عدد المنح الدراسية القصيرة ومجالاتها بناء على اتفاق الطرفين .

مادة ثالثة

تتعهد حكومة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية بالآتي :

١ - تقديم السكن المؤثث المجاني للخبراء وعائلاتهم .

٢ - تقديم الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم في المستشفيات الحكومية .

٣ - تقديم الانتقالات الداخلية الخاصة بالعمل للخبراء .

٤ – إعفاء الخبراء من ضريبة الدخل على المرتبات والأجور التي يتسلمونها من الصندوق .

٥ – إعفاء الخبراء من الجمارك والضرائب وأية رسوم أخرى على أمتعتهم الشخصية بما في ذلك سيارة واحدة لكل أسرة يتم استيرادها في خلال الشهور الستة الأولى من وصولهم إلى أثيوبيا .

٦ – تسهيل إصدار تأشيرات الدخول والخروج الضرورية ، وبطاقات تحقيق الشخصية وتصاريح العمل .

٧ – إعطاء الخبراء الحق في تحويل مدخراتهم طبقًا لنظم تحويل العملة الأجنبية المعمول بها في أثيوبيا .

مادة رابعة

يلتزم الخبراء وأفراد عائلاتهم باحترام القوانين والتعليمات في أثيوبيا وعدم التدخل في الشئون الداخلية للبلد .

مادة خامسة

تحررت هذه الاتفاقية من أصلين باللغة الإنجليزية ، وقد تسلم كل من الطرفين نسخة منها .

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في أديس أبابا في ١٠ مارس ١٩٨٩ .

عن الصندوق
الدكتور بطرس بطرس غالي
وزير الدولة للعلاقات الخارجية

عن حكومة جمهورية أثيوبيا
الديمقراطية الشعبية
أكليلو أفيورك
وزير مكتب اللجنة الحكومية
للعلاقات الاقتصادية الخارجية

[٤٤] اتفاق تعاون فنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا وبين جمهورية بوروندى

(١٤ يوليو ١٩٨٨)

فى اطار اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية بوروندى الموقع بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٨ ، وتنفيذاً للمادة الثانية من الاتفاق السابق ذكره ، ورغبة من الدولتين فى تدعيم أوجه التعاون بينهما فى المجالات الفنية والتعليمية وتنفيذ المشروعات ، فقد وقع الجانبان المصرى والبورندى بروتوكول تعاون فنى بينهما .

المادة الأولى

الهدف من هذا البروتوكول هو التعاون بين الجانبين فى المجالات الآتية :

أ ــ التعاون الفنى .
ب ــ التأهيـــل .
جـ ــ تبادل المعلومات .
د ــ القيام بمشروعات مشتركة .

المادة الثانية

يشمل التعاون الفنى فى مجال التصنيع القيام بالآتـى :

ــ إرسال خبراء مصريين لمعاونة مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بوروندى فى مطابقة وتحضير وتقييم الجهاز دراسات المشروعات .

ــ التشاور فى موضوع اختيار المعدات والتكنولوجيا والتفاوض حول المشروعات .

المادة الثالثة

بناء على طلب مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بوروندى تقوم الهيئة العامة للتصنيع بجمهورية مصر العربية بإرسال خبراء مصريين لبوروندى لتدريب الكوادر الفنية البوروندية واستقبالهم فى المصانع المصرية .

المادة الرابعة

فى اطار تدريب الفنيين البوروندين فى مصر، يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى التابع لوزارة الخارجية المصرية ــ حسب امكانياته المالية ــ ما يلى :

أ ــ نفقات اقامتهم والرعاية الصحية .
ب ــ نفقات تدريبهم فى المصانع المصرية .

ويتم تحديد عدد المتدربين بالاتفاق بين الطرفين .

كما تتحمل الهيئة العامة للتصنيع ما يلى :
ــ تسهيل دخولهم للمصانع المصرية .
ــ المساعدة فى إيجاد سكن للكوادر والفنيين .

أما نفقات تذاكر الطائرة ذهاباً وعودة على الدرجة السياحية (بوجمبورا / القاهرة / بوجمبورا) وأية نفقات غير مدرجة عاليه سوف تكون على نفقة مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بوروندى .

المادة الخامسة

فى إطار هذا البروتوكول ، يتحمل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ــ وفق نظام الصندوق وحسب إمكانياته المالية ــ المصاريف التالية فيما يتعلق بإرسال خبراء لمركز الارتقاء الصناعى :

١ ــ مرتبات الخبراء .
٢ ــ تذاكر السفر ذهاباً وعودة درجة سياحية (القاهرة / بوجمبورا / القاهرة) .

ويتم تحديد عدد الخبراء بالاتفاق بين الطرفين .

ومن ناحية أخرى ، فإن مركز الارتقاء الصناعى سوف يتحمل ما يلى :

١ ــ الانتقالات الداخلية للخبراء .
٢ ــ نفقات العلاج فى بوروندى وذلك طبقاً للقواعد المعمول بها بوزارة الأشغال العامة .
٣ ــ حق الخبراء فى تحويل جميع مدخراتهم بالدولار الأمريكى أو العملات القابلة للتحويل .
٤ ــ اعفاء مرتبات الخبراء من جميع الضرائب .

المادة السادسة

طول فترة سريان هذا البروتوكول يتم بين مركز الارتقاء الصناعى والهيئة العامة للتصنيع تبادل منتظم للوثائق والمطبوعات العلمية المتعلقة بالأبحاث المفيدة فى المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية .

المادة السابعة

تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ، يوافق الطرفان على تسهيل دخول الفنيين والخبراء إلى مراكز الوثائق والبحوث والمكتبات وأى مركز يتعلق بالمجالات السابق ذكرها .

المادة الثامنة

على الخبير المرسل من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر أن يلتزم بقواعد الطرف المضيف .

المادة التاسعة

يتفق الطرفان على مبدأ انجاز المشروعات الصناعية ذات النفع المتبادل .

المادة العاشرة

تقدم الطلبات المساعدة المكفولة طبقاً لهذا البروتوكول كتابة باللغة الفرنسية ، مصحوبة بترجمة باللغة العربية .

المادة الحادية عشرة

هـذا البروتوكول لا يمنع أى من الطرفين من الحصول على أى معونة من جهة أخرى يمكن لأى من الطرفين الحصول عليها .

المادة الثانية عشرة

يعمل بهذا البروتوكول لمدة ثلاث سنوات ، ويجدد تلقائياً لمدة تالية ما لم يبد أحد الطرفين رغبته فى انهائه قبل انتهاء مدته بستة أشهر .

المادة الثالثة عشرة

لا يمس انهاء هـذا البروتوكول المشروعات التى تم تنفيذها أو الجارى العمل بها ولا الضمانات التى منحت خلال العمل به .

المادة الرابعة عشرة

يجوز تعديل هذا البروتوكول إذا ما أبدى أحد الطرفين الرغبة فى ذلك أو تم الاتفاق بينهما على ذلك .

المادة الخامسة عشرة

حرر هذا البروتوكول من أصلين باللغتين العربية والفرنسية .

المادة السادسة عشرة

يسرى هذا البروتوكول من تاريخ توقيعه .

وقع فى القاهرة فى ١٤ يوليو ١٩٨٨ .

عن جمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

عن جمهورية بوروندى
سيبريان مبونيمبا
وزير العلاقات الخارجية والتعاون

(٤٥) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والمركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي

(١١ مارس ١٩٨٩)

ـ إن المركز الأفريقي للجزان والتدريب التأهيلي ، ويمثله السيد / أوربان جيرولف ، المدير التنفيذي

ـ والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق») ويمثله سعادة السفير / أحمد طه ـ الأمين العام للصندوق .

ـ اقتناعاً منهما بالعلاقات الأخوية التي تربط شعوب أفريقيا بجمهورية مصر العربية ، وإدراكاً منهما لأهمية التعاون الفني من أجل رفاهية وازدهار شعوب أفريقيا .

ـ وفي ضوء نظام التعاون الثلاثي الذي يطبقه الصندوق (مع كل من الاتحاد الدولي والمركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي) .

واستجابة لطلب إيفاد خبير وأحد المركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي ،

ـ وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ، تم الاتفاق على الآتي :

مادة أولى

ـ يقوم الصندوق بتقديم معونة فنية للمركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي في شكل إمداده بخبير أخصائي في طب العيون لمدة عامين .

ـ يكون الصندوق مسئولاً عن دفع مرتب شهري قدره ١٢٠٠ دولار (ألف ومائتي دولار) للخبير .

مادة ثانية

ـ يتلقى الخبير مرتب شهري قدره ١٢٠٠ دولار (ألف ومائتي دولار) من الاتحاد الدولي لمكافحة الجزام من خلال المركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي .

مادة ثالثة

يتعهد المركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي بالآتي :

ـ السكن المؤثث المجاني (الأثاث فقط) للخبير وعائلته .

ـ الرعاية الطبية المجانية للخبير وعائلته وفقاً للمعمول به في المركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي .

ـ الانتقالات المحلية المجانية والمتعلقة بالعمل .

ـ إعفاء المرتب الذي يتلقاه الخبير من الصندوق من ضريبة الدخل .

ـ حق الخبير في تحويل مدخراته إلى الخارج بالدولار الأمريكي .

مادة رابعة

ـ تحرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة الإنجليزية ، وقد تسلم كل الطرفين نسخة منهما .

ـ تم التوقيع على هذا الاتفاق في أديس أبابا في ١١ مارس ١٩٨٩ .

عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا	عن المركز الأفريقي للجزام والتدريب التأهيلي
السفير / أحمد طه محمد	السيد / أوربان جيرولف
الأمين العام	المدير التنفيذي

(٤٦) اتفاق التعاون الفني بين الصندوق المصرى للتعاون الفني مع أفريقيا وحكومة جمهورية الصومال الديمقراطية

(٢٦ سبتمبر ١٩٨٩)

ـ أن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (يشار إليه فيما بعد بالصندوق) ويمثله السيد السفير / أحمد طه محمد أمين عام الصندوق ،

ـ وأن حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية والممثلة بالسيد السفير / عبد الرحمن عبدي حسين سفير جمهورية الصومال الديمقراطية بالقاهرة .

ـ لإيمانهما الكامل بالعلاقات الأخوية التي تربط بين شعبي كل من جمهورية الصومال الديمقراطية وجمهورية مصر العربية .

ـ واعترافًا بأهمية التعاون الفني من أجل الرخاء ورفاهية الشعوب الأفريقية .

ـ واستجابة للطلب المقدم من حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية ،

ـ وبالنظر لأهداف الصندوق ،

فقد تم الاتفاق على ما يلي :

مادة (١)

يقدم الصندوق المساعدة الفنية لحكومة جمهورية الصومال الديمقراطية في شكل إرسال خبراء في مجالات مختلفة .

ويتم الاتفاق بين الطرفين على عدد وتخصصات الخبراء .

مادة (٢)

يتحمل الصندوق ما يلى :

١) مرتبات الخبراء .

٢) تذاكر سفر الخبراء وعائلاتهم (بحد أقصى زوجة وطفلان أقل من اثنى عشر عامًا) ذهابًا وعودة ، حسب نظام الصندوق .

مادة (٣)

يمكن للصندوق أن يقدم المساعدة الفنية إلى حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية في شكل منح تدريبية بناء على طلب الجانب الصومالي .

يتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على عدد المنح ومجالاتها .

مادة (٤)

تتعهد حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية بالآتي :

١) تقديم مساكن مجانية مؤثثة للخبراء وعائلاتهم .

٣) وسيلة نقل محلية مجانًا لمكان العمل .

٤) إعفاء مخصصات الخبراء التي يتم استلامها من الصندوق من ضريبة الدخل .

٥) الحق في تحويل مدخرات الخبراء من مرتباتهم ، إلى الخارج بالدولارات الأمريكية .

مادة (٥)

حرر هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغة العربية ، وقد استلم كل من الطرفين الموقعين نسخة واحدة .

تم توقيع هذا الاتفاق في القاهرة .

يوم الثلاثاء الموافق ٢٦ من سبتمبر ١٩٨٩ .

عن الصندوق المصري للتعاون
الفني مع أفريقيا
الأمين العام
مدير / أحمد طه محمد

عن حكومة جمهورية الصومال
الديمقراطية
السفير / عبد الرحمن عبدي حسين
سفير جمهورية الصومال
الديمقراطية بالقاهرة

(٤٧) مذكرة تفاهم بين

الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا وجامعة الأمم المتحدة

(١٤ يونيو ١٩٩٠)

١ – أسس التعاون بين جامعة الأمم المتحدة والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا :

(أ) تهدف هذه المذكرة إلى تنمية التعاون بين جامعة الأمم المتحدة والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا .

(ب) الجامعة هي جهاز مستقل من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للباحثين القائمين على البحث وتدريب الخريجين ونشر المعرفة . لتدعيم أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

(جـ) الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا هو مؤسسة مستقلة لا تهدف للربح تدعمها حكومة جمهورية مصر العربية ، وتعمل في مجال تقديم المساعدات الفنية إلى الدول الأفريقية في مختلف مجالات التنمية .

٢ – مجالات التعاون :

سوف يتعاون الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجامعة الأمم المتحدة فيما بينهما وذلك في المجالات الآتية :

١ – القيم البشرية العالمية والمسئوليات الدولية .

٢ – الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي .

٣ – نظم تدعيم الحياة في العالم .

٤ – التقدم في العلوم والتكنولوجيا .

٥ – ديناميكيات السكان والرفاهة البشرية .

٣ – وسائل التعاون :

(أ) سوف تتشاور المؤسستان مع بعضهما البعض بالنسبة للمهام المحددة والأنشطة ذات الاهتمام المشترك بهدف تحديد أكثر الوسائل الملائمة لتحقيق التعاون الأكثر فعالية .

(ب) سوف يتم الاتفاق بشكل مستقل من خلال تبادل الخطابات على الشروط والوسائل المتعلقة بالمجالات المحددة للتعاون في هذه المذكرة ، خاصة بالنسبة للترتيبات الخاصة بالمشاركة في التكاليف للتدريب والمنح للباحثين والعلماء الأفارقة .

٤ – بدء العمل بالمذكرة :

سوف يبدأ العمل بهذه المذكرة اعتباراً من يوم ١٤ يونيو ١٩٩٠ لمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد بموافقة الطرفين ، ويمكن لأى طرف منهما أن ينهي العمل بهذه المذكرة ، وذلك بمذكرة مكتوبة بالإخطار المسبق بمدة عام .

عن الصندوق المصري للتعاون الفني	**عن جامعة الأمم المتحدة**
مع أفريقيا	**البروفسور / هيتور جورجوليئودي سوسا**
السفير / أحمد طه محمد	**رئيس الجامعة**
الأمين العام	

(٤٨) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ومملكة سوازيلاند

(١٢ يوليو ١٩٩٠)

ـ أن حكومة مملكة سوازيلاند ،

ـ والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق») ،

ـ اقتناعًا منهما بالعلاقات الأخوية التي تربط بين شعبي مملكة سوازيلاند وجمهورية مصر العربية ،

ـ وإدراكًا منهما لأهمية التعاون الفني من أجل رفاهية وازدهار الشعوب الأفريقية ،

ـ واستجابة لطلب حكومة سوازيلاند ،

ـ وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق ،

ـ تم الاتفاق على الآتي :

مادة أولى

ـ يقوم الصندوق بتقديم معون فنية إلى حكومة سوازيلاند في شكل إرسال خبراء في مختلف المجالات إلى مملكة سوازيلاند .

ـ وسوف يتم تحديد عدد وتخصصات الخبراء بناء على اتفاق الطرفين .

مادة ثانية

يعتبر الصندوق مسئولاً عن سداد الآتي :

١ – مرتبات ومكافآت الخبراء .

٢ – نفقات سفر الخبراء وعائلاتهم (تذاكر عودة بحد أقصى : زوجة وطفلين دون الثانية عشر) .

مادة ثالثة

يقوم الصندوق بتقديم معونة فنية إلى حكومة بوتسوانا في شكل منح دراسية قصيرة الأجل بناء على طلب الجانب السوازيلاندي .

وهذه المنح التدريبية يتحدد عددها ومجالاتها بناء على اتفاق الطرفين .

مادة رابعة

تتعهد حكومة سوازيلاند بالآتي :

١ – تقديم السكن المؤثث المجاني للخبراء وعائلاتهم .

٢ – تقديم الرعاية الطبية المجانية للخبراء وعائلاتهم .

٣ – تقديم الانتقالات المحلية بالمجان والمتعلقة بالعمل .

٤ – إعفاء المرتبات التي يتقاضاها الخبراء من الصندوق من ضرائب الدخل .

٥ – إعطاء الخبراء الحق في تحويل مرتباتهم للخارج بالدولار الأمريكي .

مادة خامسة

تحرر هذا الاتفاق من أصلين باللغة الإنجليزية وقد تسلم كل من الطرفين نسخة منهما .

تم التوقيع على هذا الاتفاق في القاهرة ،

في ١٢ يوليو ١٩٩٠ .

عن الصندوق المصري
للتعاون الفني مع أفريقيا
دكتور / بطرس بطرس غالي

عن حكومة سوازيلاند

(٤٩) اتفاق تعاون فني بين

الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية

(٢٢ أغسطس ١٩٩٠)

إن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، والمشار إليه فيما بعد «بالصندوق» ويمثله السيد السفير / أحمد طه محمد أمين عام الصندوق ، والجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية (جامعة سنغور) ، والمشار إليها فيما بعد «بالجامعة» ويمثلها السيد الدكتور / محمد فؤاد إبراهيم العضو المنتدب للجامعة .

إيمانًا منهما بالحاجة الماسة إلى تدريب القوى البشرية التي تمثل العنصر الجوهري في التنمية في مختلف القطاعات وبأحدث الأساليب الفنية .

وإدراكًا منهما لأهمية التعاون بينهما في سبيل تحقيق التنمية الأفريقية عن طريق تأهيل الكادرات والقيادات الإدارية والمدربين على مستو عال ليكونوا رواداً للتنمية في الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية من خلال الدراسات العليا وتأهيل هذه الكادرات والقيادات ،

وبعد الاطلاع على أهداف الصندوق .

فقد تم الاتفاق على ما يلي :

مادة أولى

يقوم الصندوق المصري بتحمل نفقات سفر عدد واحد وخمسين طالبًا من الملتحقين بالجامعة إلى القاهرة ، وذلك على طائرات شركة مصر للطيران من نقط التجمع في كل من أبيدجان ولاجوس ونيروبي للوافدين من الدول الأفريقية القريبة من كل من هذه النقط وفقًا للجدول المرفق والذي يتضمن أسماء الملتحقين وجنسياتهم وبداية الرحلة لكل منهم .

مادة ثانية

تتولى الجامعة كافة الإجراءات والترتيبات الخاصة بتنظيم كافة إجراءات الإستقبال ورحلة الدارسين بها دون أدنى مسئولية على الصندوق .

مادة ثالثة

تحرر هذا الاتفاق بالقاهرة يوم الأربعاء ٢٢ أغسطس عام ١٩٩٠ من أصلين باللغة العربية ، ويعتبر نافذًا منذ توقيعه .

عن	عن
الجامعة الدولية بالفرنسية للتنمية الأفريقية	الصندوق المصري للتعاون الفني
(جامعة سنغور)	مع أفريقيا
دكتور / محمد فؤاد إبراهيم	سفير / أحمد طه محمد
العضو المنتدب	الأمين العام

(٥٠) اتفاق تعاون فني بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجمهورية زامبيا
(١٥ ديسمبر ١٩٩٠)

إن حكومة ناميبيا والمشار إليها هنا «بالحكومة» والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والمشار إليه هنا «بالصندوق» .

وبهدف تعزيز التفاهم المشترك وعلاقات الصداقة بين شعبي البلدين ورغبة في تنمية التعاون الفني بين الجانبين ، فقد تم عقد هذه الاتفاقية بروح الصداقة والتعاون .

مادة أولى

١ - إن هذه الاتفاقية تجسد أساساً التفاهم وهو ما سيجعل الصندوق يقوم بإمداد الحكومة بالخبراء وسداد التزامات الحكومة والصندوق .

٢ - إن العلاقة بين الصندوق والخبراء وبين الحكومة والخبراء ستحكمها العقود التي سيحررها الصندوق أو الحكومة مع الخبراء .

مادة ثانية

عمل الخبراء

١ - الخبراء الذين سيتم إيفادهم بموجب هذا الاتفاق يكونون مستعدين للقيام بالمهام ، والأعمال التنفيذية ، وأعمال الإدارة والتعليم ، بما في ذلك التدريب ، وذلك للحكومة ، والشركات العامة أو أى جهاز عام تختاره الحكومة .

٢ - يتم تحديد عدد ومجالات عمل الخبراء بناء على اتفاق الحكومة مع الصندوق .

٣ - الخبراء يكونون مسئولين عن أداء الأعمال الموكولة إليهم تحت إدارة الحكومة أو الوكالة العامة أو الجهاز الذي وافقت الحكومة على توظيفهم فيه .

٤ - أى تعاقد يتم بين الحكومة أو ممثلها مع الخبراء يتضمن شرطًا بمنع الخبير من مزاولة أية مهنة تتعارض مع وضعه الخاص أو مع أهداف الصندوق .

مادة ثالثة

التزامات الصندوق .

١ - يتعهد الصندوق بإيفاد خبراء متمرسين على القيام بوظائفهم ، استجابة لطلب الحكومة ، وهو ما يتم باتفاق الطرفين .

٢ - يتعهد الصندوق بإمداد الخبراء بنفقات السفر ، ودفع مرتباتهم .

مادة رابعة

التزامات الحكومة

١ - إن مساهمة الحكومة في تكاليف تنفيذ هذا الاتفاق من خلال اتفاق الحكومة مع الصندوق .

٢ - تكون حكومة ناميبيا مسئولة عن توفير السكن لكل خبير بالشروط التي يتم الاتفاق عليها ، حسب تعيين المكان الملائم لكل خبير .

٣ – تتفق الحكومة مع الصندوق على الأمور الآتية :

أ ـ تعويض الخبراء عن المصروفات القانونية أو الأضرار التي تنشأ عن القرارات أو الأغفال فيما يتعلق بالكلمات المقررة أو المكتوبة أثناء ممارستهم لوظائفهم الرسمية .

ب ـ إعفاء الخبراء من الضرائب على المرتبات والأجور التي يتسلمونها سواء من الصندوق أو من الحكومة .

جـ ـ منح الخبراء امتيازات فيما يتعلق بتسجيل الأجانب ، وتبادل التسهيلات الرقابية في وقت الأزمات الدولية كمبعوثين دبلوماسيين .

د ـ توفير الرعاية الطبية للخبراء ولأفراد عائلاتهم .

مادة خامسة

المنح الدراسية

إن المعونة المقدمة وفقًا لبنود هذا الاتفاق هي لصالح ومنفعة الشعب الناميبي ، وإدراكًا من الصندوق لذلك ، فإنه سوف يمنح الحكومة عددًا من المنح التدريبية للشعب الناميبي وعدد هذه المنحة ومجالات الدراسة ومدة التدريب واختيار الطلبة يتم الاتفاق عليه بين الحكومة والصندوق ، أو من خلال ممثليهم الرسميين .

مادة سادسة

شروط عامة

١ – هذا الاتفاق يسرى فور التوقيع عليه وذلك لمدة عامين .

٢ – هذا الاتفاق قابل للإنهاء سواء من جانب الحكومة أو الصندوق ، بناء على مذكرة للطرف الآخر ، وينتهي بعد مرور ستين يومًا من تاريخ استلام المذكرة .

الموقعان أدناه والمعينان كممثلين رسميين للحكومة وللصندوق ـ قد وقعا الاتفاق باللغة الإنجليزية من أصلين .

عن حكومة جمهورية ناميبيا	عن حكومة مصر
الدكتور نجافير	أمين عام الصندوق المصري للتعاون
المدير العام للجنة التخطيط	الفني مع افريقيا
	السفير / أحمد طه

(٥١) اتفاق تعاون فني

بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا وجامعة ناميبيا

(١٨ ديسمبر ١٩٩٠)

ـ إن جامعة ناميبيا والمشار إليها «بالجامعة والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والمشار إليه «بالصندوق» ، رغبة منها في تنمية وتنظيم التعاون الفني بينهما فقد عقدا الاتفاق بروح الصداقة والتعاون .

مادة أولى

١ - إن هذا الاتفاق يجد أساس التفاهم ، وبمقتضاه يقوم الصندوق بإمداد الجامعة بهيئة تدريس وخبراء ، وتتحدد التزامات الجامعة والصندوق .

٢ - إن العلاقة بين الصندوق والخبراء وبين الجامعة والخبراء ، تحكمها العقود التي سيحررها الصندوق أو الجامعة مع الخبراء .

مادة ثانية

١ - إن عدد ومجالات عمل الخبراء ، والمحاضرين والأساتذة ، تتم بناء على اتفاق الصندوق مع الجامعة .

٢ - يخضع الخبراء لإدارة الجامعة عند أداء الأعمال الموكولة إليهم من الجامعة .

٣ - يحظر على الخبراء مزاولة أية مهن تتعارض مع وضعهم الخاص أو مع أهداف الصندوق .

مادة ثالثة

١ - يعتبر الصندوق مسئولاً عن سداد نفقات سفر الخبراء وعائلاتهم .

٢ - يتعهد الصندوق بدفع مرتبات الخبراء خلال العام الأول ، والجامعة سوف تدفع مرتبات محلية للخبراء فيما بعد ، حيث يقوم الصندوق بخصم قيمتها من المترتبات التي يدفعها للخبراء .

مادة رابعة

١ - تعتبر الجامعة مسئولة عن توفير السكن المؤثث المجاني للخبراء وعائلتهم ، أو تدفع بدل شهري مناسب لكل خبير كبدل سكن .

٢ - وتتعهد الجامعة بالآتي :

أ ـ توفير الرعاية الطبية للخبراء وعائلاتهم وفقًا للنظام المطبق بالبلاد .

ب ـ توفير وسية الانتقال المحلية المتعلقة بالعمل .

جـ ـ منح الخبراء امتيازات فيما يتعلق بتسجيل الأجانب ، والتسهيلات الرقابية في وقت الأزمات الدولية باعتبارهم كمبعوثين دبلوماسيين .

د ـ أية تسهيلات أخرى يمكن للجامعة تقديمها للخبراء .

مادة خامسة

يوفد الصندوق أساتذة ومحاضرين للجامعة في مهام قصيرة لإلقاء محاضرات وهو ما قد تساهم الجامعة فيه .

مادة سادسة

سوف يبحث الصندوق والجامعة أساليب أخرى لتحقيق تعاون ثلاثي أو أشكال أخرى من التعاون الثنائي .

مادة سابعة

١ – هذا الاتفاق يسري فور التوقيع عليه والحصول على موافقة مجلس الجامعة وذلك لمدة عامين .

٢ – هذا الاتفاق قابل للإنهاء من جانب الجامعة أو الصندوق بناء على مذكرة الطرف الآخر ، وينتهى بعد مرور ستين يوماً من تاريخ استلام المذكر .

تم التوقيع على هذا الاتفاق باللغة الإنجليزية من أصلين بمبنى الجامعة في ويند هوك في ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ .

عن الصندوق المصري للتعاون
الفني مع أفريقيا
الأمين العام
سفير / أحمد طه محمد

عن جامعة ناميبيا
نائب رئيس الجامعة
ألفودي بليسيس

(٥٢) اتفاقية للتعاون الفني بين البنك الإسلامي للتنمية والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا

(١٣ يناير ١٩٩١)

انطلاقاً من مبدأ تشجيع التعاون الفني فيما بين الدول النامية كوسيلة هامة لتطوير وتسريع التنمية الاقتصادية والفنية لهذه الدول .

والتزاماً بخطة عمل التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الإسلامية الصادرة في بلاغ مكة المكرمة لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث والتي تنص على ضرورة الاستفادة من الخبراء الاستشاريين ووسائل التدريب لدى الدول الأعضاء ، وعلى ضرورة توسيع الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف لتشجيع التعاون الفني بمختلف الوسائل .

وتنفيذاً لأحكام المادة الخامسة والسادسة من الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

فقد اتفق البنك الإسلامي للتنمية (ويشار إليه فيما يلي «بالبنك») والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا (ويشار إليه فيما يلي «بالصندوق») على ما يلي :

المادة الأولى

يقوم البنك والصندوق بالتعاون في مجال تنظيم الندوات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية للكوادر العاملة في مجالات التنمية الأفريقية الأعضاء بالبنك .

المادة الثانية

يتم الاتفاق بين البنك والصندوق على برامج الندوات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية ، وطرق ووسائل التنفيذ ، ويتم كذلك الاتفاق بين الطرفين على البرامج التي تعقد بالمشاركة بين الطرفين ، وعلى تحديد عناصر التكلفة التي يساهم بها كل من البنك والصندوق فيها ، وكيفية السداد .

المادة الثالثة

يمكن بالاتفاق بين الطرفين ، التشاور حول التعاون المشترك بينهما في المجالات الأخرى .

المادة الرابعة

تبقى أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تبادل الإشعارات بالموافقة عليها من قبل الطرفين المتعاقدين ، وتجدد تلقائياً لمدد أخرى مماثلة . مالم يبد أحد الطرفين رغبته بإنهائها عن طريق إشعار بذلك قبل ثلاثة أشهر من موعد انتهاء سريانها .

المادة الخامسة

يجوز بموافقة الطرفين إضافة أو تعديل بعض بنود هذه الاتفقاية خلال مدة سريانها .

المادة السادسة

حررت ووقعت هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٧ جماد ثاني / ١٤١١هـ الموافق ١٣/١/١٩٩١م من نسختين أصليتين باللغة العربية كلاهما معتمد .

عن البنك الإسلامي للتنمية	عن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا
الدكتور / أحمد محمد على	السيد / أحمد طه محمد
رئيس البنك	الأمين العام

(٥٣) مذكرة تفاهم بشأن تنظيم برنامج تدريبي متقدم في مجال مكافحة المخدرات للدول الأفريقية في إطار التعاون الثلاثي بين ألمانيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية

١ – قام وفد من جمهورية ألمانيا الاتحادية برئاسة البروفسور / د. أدوين كوبي نائب رئيس دائرة (الاتحاد البوليسي الجنائي الفيدرالي) لزيارة جمهورية مصر العربية في الفترة من أول إلى ٥ سبتمبر عام ١٩٩١ ، بهدف الاتفاق على تنظيم برنامج تدريبي في مجال مكافحة المخدرات للضباط المختصين من الدول الأفريقية .

٢ – يتم تنظيم هذا البرنامج في إطار نظام التعاون الثلاثي بين الجانب الألماني (ممثلاً عن وزارة الداخلية الألمانية / الاتحاد البوليسي الجنائي الألماني الفيدرالي) ، والجانب المصري (ممثلاً في الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا) بوزارة الخارجية المصري ، و(المركز الأفريقي لبحوث ودراسات منع الجريمة) بأكاديمية الشرطة المصرية .

٣ – واتفق الجانبان على الترتيبات الخاصة بتنظيم هذا البرنامج كما يلي :

أ ــ اسم البرنامج : البرنامج المصري الألماني لتدريب ضباط الشرطة الأفارقة في مجال مكافحة المخدرات .

ب ــ فترة البرنامج : أربعة أسابيع من ١٧ نوفمبر إلى ١٢ ديسمبر ١٩٩١ .

ج ــ مكان عقد البرنامج : المركز الأفريقي لبحوث ودراسات منع الجريمة بأكاديمية الشرطة المصرية .

د ــ عدد المشاركين : الحد الأقصى ٢٠ متدربًا ، على أن يكون الحد الأدنى لعقد البرنامج هو ١٢ متدربًا .

هـ الدول المدعوة : اقترح الجانب الألماني دعوة كل من جامبيا وغانا وكينيا وزامبيا ونيجيريا وقد وافق الجانب المصري على ذلك ، كما وافق الجانب لاألماني على توسيع البرنامج ليشمل دول الأنجلوفون ومنها تنزانيا ــ ناميبيا ــ زيمبابوي ــ بتسوانا ــ موريشيوس .

٤ – واتفق الجانبان بالنسبة للشروط الواجب توافرها في المتدرب ، أن يكون من العاملين في مجال مكافحة المخدرات وأن يكون لديه خبرة علمية في هذا المجال ، وأن تكون رتبته الشرطية مناسبة .

٥ – كما اتفق الجانبان على أن تكون موضوعات البرنامج حسب المرفق .

٦ – اتفق الجانبان على أن يتضمن البرنامج محاضرات وندوات وزيارات ميدانية وعلمية .

٧ – يقوم بإلقاء المحاضرات محاضرون مصريون وألمان بساعات متساوية ، ويتم إلقاء المحاضرات باللغة الإنجليزية ، ويقوم الجانب المصري بتوفير المترجم المختص بالترجمة من العربية إلى الإنجليزية ، ويقوم الجانب الألماني بتوفير مترجمين اثنين للترجمة من الألمانية إلى الإنجليزية ومن الألمانية إلى العربية .

٨ – يحضر حفل اختتام البرنامج بالقاهرة ممثل عن الجانب الألماني .

٩ – كما يحضر طوال فترة البرنامج ممثل موظف شرطة ألماني كممثل للجانب الألماني في الأكاديمية .

١٠ – بالنسبة لتكاليف البرنامج ، فقد عرض الجانب المصري تحمل نفقات الإقامة والإعاشة

الكاملة للمتدربين ونفقات مترجم من العربية إلى الإنجليزية ، وعرض الجانب الألماني تحمل ما يلى :

أ ـ تذاكر السفر للمتدربين وللمحاضرين الألمان .

ب ـ مصروف الجيب للمتدربين ،بواقع ١٨٠ دولار خلال الدورة للمتدرب الواحد .

ج ـ تكاليف عدد ٢ مترجم من الألمانية للعربية وآخر للألمانية والإنجليزية والعكس .

د ـ ٢٠٠ دولار خلال فترة البرنامج عن كل متدرب لتغطية نفقات الافتتاح والاختتام والحفلات والرحلات العلمية المطلوبة .

وسوف يتم الاتفاق بين المركز الأفريقي والصندوق المصري بالنسبة لتكاليف التدريب .

تم توقيع هذه المذكرة يوم ٤ سبتمبر ١٩٩١ ، بمقر الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بالقاهرة ، وبحضور السيد الدكتور س . برونير القائم بأعمال سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية بالقاهرة .

عن الجانب الألماني

البروفسور / د. أدوين كوبي
مدير قسم
بالاتحاد الجنائى الألماني

عن الجانب الألماني

السفير / حسن سامي
قنديل
أمين عام
الصندوق المصري
للتعاون الفني مع
أفريقيا

اللواء د. / محمد شريف
إسماعيل
مدير المركز الأفريقي
لبحوث ودراسات منع
الجريمة باكاديمية
الشرطة المصرية

منهج البرنامج التدريبي المتقدم لضباط الشرطة الأفارقة بالتعاون فيما بين ألمانيا الاتحادية ومصر

١ – معلومات أساسية عن المخدرات .

تعريفات ـ الإدمان ـ الجرائم المرتبطة بالمخدرات ـ السموم ـ زراعات ـ إنتاج وصنف المخدرات ـ أنواعها .

٢ – الكشف الكيميائي للمخدرات .

٣ – أشكال جرائم المخدرات ـ الاتجار غير المشروع والاتجار المشروع ـ العصابات العالمية ـ نقاط الضعف فيها .

٤ – الطرق الحديثة لتهريب وتجارة المخدرات .

٥ – الطرق الفعالة وحماية المنافذ والحدود ـ زيارة ميدانية لمطار القاهرة أو ميناء الإسكندرية أو السويس .

٦ – تفتيش الأشخاص والسيارات وأماكن الإخفاء ، (مشروعات عملية) .

٧ – المراقبات والمساعدات الفنية ، (مشروعات عملية) .

٨ – مراقبة التليفونات .

٩ – المرشدين ـ والعملاء تحت ساتر .

١٠ – التسليم المراقب والمشاكل العملية في المكافحة الدولية .

١١ – إجراءات حماية الدولة من خارج الحدود (العملاء في الخارج) .

١٢ – نقل مركز ثقل مكافحة المخدرات .

١٣ – إجراءات للكشف عن المخدرات ـ الكلاب ـ الأجهزة العلمية ـ البصمات ـ الآثار الدقيقة .

١٤ – التسجيل الجنائي (التبليغ عن المخدرات) .

١٥ – شرح معلومات أساسية (الاستجواب ـ الملفات .. إلخ) .

١٦ – الاتفاقيات الدولية والمنظمات التي تعمل في مجال المكافحة .

١٧ – موقف المخدرات في أفريقيا .

١٨ – استعراض مشاكل المخدرات في أفريقيا .

ملاحظة :

يتحمل الجانب المصري مسئولية علاج والتكاليف الناتجة عنه للمتدربين خلال فترة الدورة إذا لزم الأمر .

وقع بتاريخ الأربعاء الموافق ١٩٩١/٩/٤

عن الجانب الألماني　　　　عن الجانب المصري

القسم الخامس :

البيانات المشتركة لاجتماعات «مجموعة أندوجو» لدول حوض النيل

[١] بيان مشترك
الاجتماع الأول لدول مجموعة أندوجو
الخرطوم : (٢ ــ ٤ نوفبر ١٩٨٣)

بناء على دعوة من السيد وزير خارجية جمهورية السودان الديمقراطية ، اجتمع بالخرطوم خلال الفترة من الثانى إلى الرابع من نوفبر ١٩٨٣ ، كل من وزراء خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية مصر العربية وجمهورية اوغندا وجمهورية زائير.

وقد كان الهدف من هذا المؤتمر هو إعطاء المشاركين الفرصة لتبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات فى كل المجالات ذات الاهتمام المشترك ، وذلك فى سبيل البحث عن أفضل السبل لتحقيق استقرار ورفاهية شعوب الدول الخمس . وفى سبيل ترقية التعاون القائم بين هذه الدول على المستوى الإقليمى بما يوافق روح خطة العمل التى أقرتها القمة الإفريقية فى لاغوس .

وقد بحث المؤتمر فى جومفعم بروح الود والصداقة الوسائل والسبل الكفيلة بترقية ذلك التعاون . ومن هذا المنطلق أكد المؤتمر أهمية تدعيم العلاقات بين الدول الخمس . وقد أكد المؤتمر بصفة خاصة الأهمية القصوى لتطوير التعاون بين هذه الدول فى مجالات التجارة والنقل والمواصلات وأمن الحدود ومعالجة قضايا اللاجئين .

وقد أقر المؤتمر أنه من الممكن دعوة دول أخرى من دول المنطقة ممن تربطها مع أعضائه مصالح واهتمامات مشتركة بالنسبة لهذه المسائل للمشاركة فى أعماله مستقبلاً .

وقد بارك المؤتمر الجهود التى يبذلها السودان ومصر فى اطار ميثاق التكامل بينهما ، باعتبار توافق تلك الجهود مع خطة عمل لاغوس ، ولكونها تعطى مثالاً لتعاون إقليمى ناجح فى سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

استعرض المؤتمرون وجهات النظر والمواقف حول القضايا الأفريقية والدولية ، وقد أكد المؤتمر التزام الدول الخمس الراسخ بميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومبادئ عدم الانحياز.

وقد لاحظ المؤتمر بقلق شديد التدهور المستمر فى أوضاع جنوب أفريقيا والناتج عن استمرار اصرار النظام العنصرى فى ممارسة التمييز العنصرى (الابارتايد) وعدوانه المستمر على دول خط المواجهة وسياسته الرامية إلى زعزعة استقرار تلك الدول . وقد أدان المؤتمر بشدة سياسات وممارسات جنوب أفريقيا المشار إليها .

وفيا يختص بقضية ناميبيا ، فقد اقتنع المؤتمر بأن مجموعة الاتصال الغربية ما تزال تترتب عليها مسئولية خاصة نحو المجتمع الدولى فيا يتعلق بالعمل على تحقيق استقلال ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . وفى هذا الصدد فإن المؤتمر يطالب مجموعة الاتصال بأن تمارس أقصى درجات الضغط على جنوب أفريقيا بهدف ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بصورة عاجلة وكاملة .

وقد أكد المؤتمر بقلق شديد على الظروف الخطيرة التى تعيشها جمهورية تشاد ، وأدان المؤتمر إدانة شديدة العدوان العسكرى الصارخ الذى تقوم به ليبيا ضد تشاد ، والاحتلال الليبى المستمر لأجزاء من الأراضى التشادية . وبالإضافة إلى ذلك فقد عبر المؤتمر عن مساندته للحكومة الشرعية فى تشاد تحت قيادة الرئيس حسين هبرى ، وقد عبر المؤتمر بصفة خاصة عن تأييده للخطوات التى تقوم بها الحكومة التشادية نحو تحقيق الوفاق الوطنى ، والحفاظ على سيادة تشاد ووحدة أراضيها .

وفى هذا الصدد أشاد المؤتمر بالعون الذى قدمته زائير إلى الحكومة التشادية لمساعدتها فى نضالها الشجاع لصد العدوان وممارسة سيادتها على التراب التشادى ، وهو العون الذى جاء فى الوقت المناسب

وفيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية فإن المؤتمر على اقتناع بأن اطار منظمة الوحدة الإفريقية يظل هو الإطار الأمثل لعلاج المشكلة وبناء على ذلك فإن المؤتمر يناشد كل الأطراف المعنية العمل على التوصل إلى اتفاق يضمن تمكين لجنة التنفيذ المعنية بقضية الصحراء الغربية من إنجاز المهمة التى عهد بها إليها بقرار من مؤتمرى القمة الأفريقية الثامن عشر والتاسع عشر فى نيروبى ١٩٨١ وأديس أبابا ١٩٨٣ ، وذلك فى سبيل تحقيق وقف إطلاق النار بصورة عاجلة وإجراء استفتاء .

أكد المؤتمر أن القضية الفلسطينية هى لب الصراع فى الشرق الأوسط ، ومن هذا المنطلق فقد أكد المؤتمر تأييده للنضال العادل للشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية فى سبيل ممارسة حقوقه الأساسية المشروعة بما فيها حقه فى إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، وقد ناشد المؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية تسوية خلافاتها الداخلية ، وتوحيد وضم صفوفها فى سبيل الوصول لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطينى .

طالب المؤتمر بالانسحاب العاجل وغير المشروط للقوات المعتدية من لبنان وفقاً لقرارى مجلس الأمن رقمى ٥٠٨ و٥٠٩ لعام ١٩٨٢ ، وأكد المؤتمر تأييده للحكومة اللبنانية فى سعيها لتأكيد سيادتها على الأراضى اللبنانية ولتحقيق انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان .

وبالإضافة إلى ذلك فقد عبر المؤتمر عن أمله فى نجاح مؤتمر الوفاق الوطنى فى لبنان ، الأمر الذى سيضع الأساس للسلام الدائم ، والاستقرار فى لبنان .

وينظر المؤتمر بأسف شديد إلى استمرار الحرب العراقية الإيرانية ، رغم جهود المجتمع الدولى الرامية إلى إنهاء النزاع .

كما يأسف المؤتمر كثيراً للخسائر البشرية والمادية الباهظة الناتجة عن تلك الحرب ، ويناشد المؤتمر الطرفين بقبول وقف إطلاق النار، والعمل على تحقيق حل للصراع عن طريق المفاوضات .

وافق المؤتمر على الإنعقاد بصورة دورية ، وقد تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثانى للمؤتمر فى كنشاسا فى أغسطس من عام ١٩٨٤ .

وقد أقر المؤتمر إمكانية عقد اجتماع طارئ كلما دعت الظروف .

وقد أعرب المؤتمر عن خالص الشكر والتقدير لشعب وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية للترحيب الحار، وكرم الضيافة الذى وجدته الوفود بالخرطوم .

[٢] بيان مشترك
الاجتماع الثاني لدول مجموعة أندوجو
كنشاسا : (٣ ــ ٤ سبتمبر ١٩٨٤)

١ ــ بناء على دعوة من سكرتير الدولة الزائيرى للشئون الخارجية والتعاون الدولى وعضو اللجنة المركزية لحركة الثورة الشعبية ، عقد وزراء وسكرتيرو الدولة للشئون الخارجية لدول مجموعة « أندوجو» اجتماعهم الثانى فى كينشاسا فى الفترة من ٣ ــ ٤ سبتمبر ١٩٨٤ .

وقد شارك فى الاجتماع كل من :

١ ــ جمهورية أفريقيا الوسطى ، ومثلها السيد / نجانجى فوى تو ــ وزير الخارجية والتعاون الدولى .
٢ ــ جمهورية مصر العربية ، ومثلها السيد الدكتور / بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية ,
٣ ــ جمهورية أوغندا ، ومثلها السيد / سام تيوانجو ــ وزير التعاون الإقليمى .
٤ ــ جمهورية السودان الديمقراطية ، ومثلها السيد / هاشم عثمان ــ وزير الخارجية .
٥ ــ جمهورية زائير ، ومثلها المواطن السيد / أومبادى لوتيتيه ــ عضو اللجنة المركزية لحركة الثورة الشعبية وسكرتير الدولة للشئون الخارجية والتعاون الدولى ، وقد ترأس جلسات المؤتمر .
٦ ــ جمهورية رواندا ، بصفة مراقب ، ومثلها السيد / هابيا كارى فرانسوا ــ وزير الإدارة العامة والتأهيل المهنى .

وقد أتاح مؤتمر كينشاسا بعد مؤتمر الخرطوم الذى انعقد فى نوفبر ١٩٨٣ الفرصة للدول المشاركة لتبادل وجهات نظر والمعلومات وكذلك خبرات كل منها فى كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف دعم التعاون الإقليمى بينها على المستوى الثنائى والجماعى فى النواحى السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية بصفة خاصة .

كما أكد المؤتمر توافر الرغبة السياسية لدى الدول المشتركة لتنمية هذا التعاون من أجل التغلب على العقبات المختلفة الجغرافية واللغوية وتلك الناجمة عن نقص البنية الأساسية المشتركة .

٣ ــ وفى هذا الإطار استعرض وزراء الخارجية وسكرتير الدولة للشئون الخارجية الوضع الدولى لا سيما فيما يتعلق بأفريقيا .

٤ ــ وفى إطار رغبة الدول المشتركة فى التشاور المستمر بين الدول أعضاء مجموعة أندوجو ، أكد المؤتمر أن دورة كينشاسا أسوة بدورة الخرطوم لا تهدف إلى إيجاد أى تكتل أو تحالف ضد دول أخرى ، ولكنها تهدف إلى ترجمة الرغبة المشتركة لدول المجموعة فى تنمية التعاون الإقليمى إلى واقع ملموس فى إطار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وخطة عمل لاجوس ، وبيانها الختامى .

٥ ــ وقرر المؤتمر إطلاق اسم اجتماع دول مجموعة « أندوجو » أى « الأخوة » على اجتماعاتهم الدورية .

٦ ــ واستعرض المؤتمر القضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمى والجماعى ، وأوصى الدول المشتركة باتخاذ كل ما من شأنه تحقيق تقدم ملموس خلال السنوات الثلاث القادمة فى مجال الاتصالات والنقل بين تلك الدول ، وتطوير التبادل التجارى والثقافى .

وكذلك استمرار التشاور الدورى فى المحافل الدولية بهدف المساهمة فى البحث عن حلول لمختلف القضايا التى يتم مناقشتها فيها ، وذلك خلال الأعوام الثلاثة القادمة .

٧ ــ وقد بحث المؤتمر الوضع الاقتصادى الدولى وعبر عن قلقه العميق بشأن التدهور المستمر لمعدلات التبادل ، وأعلن المؤتمر أن السلام العالمى يعتمد اليوم أكثر من أى وقت مضى على ضرورة معالجة الخلل فى التوازن الاقتصادى العالمى .

٨ ــ ولذلك عبر المؤتمر عن أسفه الشديد لعدم إحراز أية نتائج مشجعة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذى عقد فى فيينا علاوة على النتائج السلبية التى أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية الذى عقد فى بلجراد العام الماضى . كما استنكر المؤتمر توقف المفاوضات الشاملة ووصولها لطريق مسدود نتيجة لأنانية الدول المتقدمة والتى تحول دون إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد أكثر عدالة وتوازن .

٩ ــ وأعاد المؤتمر تأكيد إيمانه الراسخ بمنظمة الوحدة الأفريقية وبأهدافها ومبادئها ونادى بمضاعفة الجهود للحفاظ على وحدتها وأكد أن المنظمة بأبعادها القارية تمثل الإطار الوحيد الذى يمكنه أن يترجم التضامن الأفريقى إلى واقع ملموس ، وقد وجه المؤتمر نداء للدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بالعمل على إنجاح مؤتمر القمة فى أديس أبابا بروح الأخوة والتضامن حتى يكون مؤتمر المصالحة والوفاق .

١٠ ــ وفى إطار تقييم المؤتمر للوضع الدولى ، استعرض التطورات الأخيرة فى الجنوب الأفريقى وقد قرر أن جهود السلام يجب أن تؤدى إلى التطبيق السريع لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ بشأن استقلال ناميبيا وإلى إقامة مجتمع متعدد الأجناس قائم على مبادئ الديمقراطية وعلى تمتع الأغلبية السوداء بحقوقها المشروعة فى الحرية والكرامة .

١١ ــ وأكد المؤتمر أن مبادرات السلام لا ينبغى أن تكون على حساب حقوق الأغلبية السوداء أو استقلال ناميبيا ، وفى هذا الشأن عبر المؤتمر عن تأييده الكامل لمنظمة « سوابو » الممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا فى كفاحها من أجل التحرير ، وكذلك عبر عن تأييده لحركات التحرير فى جنوب أفريقيا المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية .

ولقد أعاد المؤتمر تأكيد تأييده للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن ومن لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا حول التعديلات الدستورية وأدان بقوة الانتخابات الزائفة التى أجريت مؤخراً فى جنوب أفريقيا .

١٢ ــ وفيما يتعلق بتشاد عبر المؤتمر عن تأييده الكامل لحكومة الرئيس حسين هبرى التى تمثل الشرعية والتى تعمل من أجل إعادة البناء الوطنى ، وإعادة تأكيد تأييده لانعقاد اجتماع تحضيرى فى برازافيل ليفسح المجال أمام نجاح مؤتمر المصالحة الوطنية التشادية .

وعبر المؤتمر عن اقتناعه بأن انسحاب قوات العدوان ، ووقف أى تدخلات أجنبية فى الشئون الداخلية لتشاد هو السبيل الوحيد الكفيل بالمحافظة على سيادة ووحدة أراضى هذه البلد .

١٣ ــ وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية دعا المؤتمر أطراف النزاع إلى التطبيق الفورى لقرارات مؤتمر القمة الثامن عشر والتاسع عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية ، خاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء يتيح لسكان الصحراء تقرير مستقبلهم بحرية .

وأكد المؤتمر أن حل هذه المشكلة التى أدت إلى انقسام أفريقيا لن يتحقق إلا من خلال الشرعية والاحترام الكامل لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

١٤ ــ وعبر المؤتمر عن اقتناعه بضرورة تكثيف جهود السلام فى الشرق الأوسط من أجل مواجهة المخاطر المترتبة على استمرار الموقف المتفجر الحالى وما ينجم عنه من تهديد لأمن واستقرار أفريقيا وآسيا ، والناتج عن عدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة ولا سيما القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن .

وفى هذا الشأن أعاد المؤتمر تأكيد موقفه الصادر عن مؤتمر الخرطوم بأن المشكلة الفلسطينية هى لب النزاع فى الشرق الأوسط .

وأعاد المؤتمر من جديد تأييده للكفاح العادل لشعب فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتنازل ومنها حقه فى إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة .

كما أدان المؤتمر كل انتهاك لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة وفقاً لمبادئ القانون الدولى واتفاقيات جينيف وقرارات الأمم المتحدة المعنية .

١٥ ــ بالنسبة للبنان فقد أشاد المؤتمر بجهود الحكومة اللبنانية من أجل تطبيق خطة شاملة تضمن الأمن والاستقرار لجميع اللبنانيين وتفتح المجال للمصالحة الوطنية . وطالب بالانسحاب التام والفورى وغير المشروط لقوات الاعتداء التى مازالت تحتل بشكل غير شرعى حوالى ثلث أراضى لبنان . وذلك وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٥٠٨ ، ٥٠٩ حتى تتمكن حكومة لبنان من ممارسة سيادتها كاملة على كل أراضى لبنان وأن تحافظ على استقلاله ووحدة أراضيه .

١٦ ــ وقد عبر المؤتمر عن أسفه الشديد لاستمرار الحرب بين العراق وإيران ووجه نداء للطرفين لقبول وقف إطلاق النار والشروع فى التفاوض من أجل إيجاد حل سلمى للنزاع . وقد أكد المؤتمر تأييده للجهود المبذولة فى إطار حركة دول عدم الانحياز لوقف هذا النزاع وأشاد بصفة خاصة بجهود الدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد .

١٧ ــ أدان المؤتمر بكل قوة المحاولات الآثمة التى تهدف إلى عرقلة حرية الملاحة فى البحر الأحمر وأكد أن هذا العمل الصادر من الإرهاب يجب أن يدان من جانب كل المجتمع الدولى . وقد عبر المؤتمر عن ارتياحه تجاه الاجراءات

السريعة والفعالة التى اتخذتها الدول المطلة على البحر الأحمر لمواجهة هذا العدوان والمحافظة على حرية الملاحة فى هذا الجزء البحرى الحيوى بالنسبة لأفريقيا ، وأشاد بصفة خاصة بمبادرة السودان بالدعوة إلى عقد مؤتمر فى الخرطوم للدول المطلة على البحر الأحمر.

١٨ ــ من ناحية أخرى قررت الدول المشتركة اتخاذ كافة الترتيبات لضمان الأمن على حدودها المشتركة وتبادل المعلومات بصفة دائمة حول هذا الموضوع .

١٩ ــ ولقد ساد أعمال المؤتمر جو من الأخوة والتفاهم المتبادل .

٢٠ ــ قرر المؤتمر بناء على دعوة حكومة أوغندا عقد دورته القادمة فى أوغندا خلال النصف الثانى من شهر أغسطس ١٩٨٥ .

٢١ ــ ولقد حرص المؤتمر على أن يعبر عن جزيل شكره للمارشال موبوتو سيسى سيكو ــ الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير وإلى مجلس الوزراء وإلى الشعب الزائيرى لحفاوة الاستقبال والضيافة الأفريقية التى لقيتها جميع الوفود المشتركة فى المؤتمر.

[٣] بيان مشترك
الاجتماع الثالث لدول مجموعة أندوجو
القاهرة : (٧ ــ ٨ أغسطس ١٩٨٥)

بناء على دعوة من حكومة جمهورية مصر العربية ، عقدت مجموعة « أندوجو » اجتماعها الثالث فى القاهرة يومى ٧ و٨ أغسطس سنة ١٩٨٥ ، عقب مؤتمر الخرطوم الذى عقد فى نوفمبر سنة ١٩٨٣ ومؤتمر كنشاسا الذى عقد فى سبتمبر سنة ١٩٨٤ .

وقد شارك فى الاجتماع كل من :
ــ جمهورية مصر العربية ، التى مثلها سعادة الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية .
ــ جمهورية زائير، التى مثلها المواطن موكولو وامبومبو ــ وزير الدولة للشئون الخارجية والتعاون الدولى .
ــ جمهورية السودان الديمقراطية ، التى مثلها سعادة السيد فاروق عبد الرحمن أحمد ــ وكيل وزارة الخارجية .
ــ جمهورية أوغندا ، التى مثلها سعادة الشيخ على عمر سينيونجا ــ مدير مكتب رئيس الجمهورية .
ــ جمهورية أفريقيا الوسطى ، التى مثلها سعادة السيد ب . ف . بكرى ــ سفير جمهورية أفريقيا الوسطى بالقاهرة .

وقد إشترك بصفة مراقب كل من :
ــ جمهورية رواندا ، التى مثلها سعادة الوزير فرانسوهابيا كارى ــ وزير التنمية الإدارية والتأهيل المهنى .
ــ جمهورية بوروندى ، التى مثلها سعادة السفير بازيل جاثر يتسى ــ سفير جمهورية بوروندى بالقاهرة .
ــ جمهورية تنزانيا المتحدة ، التى مثلها سعادة السيد عبد الله سويدى ــ سفير جمهورية تنزانيا المتحدة بالقاهرة .

وإن المشاركين فى الاجتماع ، انطلاقاً من اقتناعهم بأن تبادل وجهات النظر والمعلومات والتشاور المنتظم حول

الأمور ذات الاهتمام المشترك من شأنه أن يحقق مزيداً من التقارب والتعارف بين شعوبهم ، وأن يساعد على تعميق علاقات التعاون فيما بينهم على المستوى الثنائي والإقليمي والجماعي .

وانطلاقاً من إيمانهم الراسخ بمبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وانطلاقاً من عزمهم على تطبيق خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي والإعلان الاقتصادى الصادر فى أديس أبابا ووضعها موضع التنفيذ من خلال دعم التعاون الإقليمى فيما بين دولهم .

عقد المشاركون اجتماعاتهم فى جو من الأخوة والتفاهم المتبادل والصداقة حيث استعرضوا التعاون القائم بين دولهم فى المجال السياسي والثقافى والاقتصادى والفنى ، فضلاً عن استعراض المشكلات الإفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

وفى هذا الصدد تم الاتفاق على ما يلى :

(أ) التعاون الثنائى والإقليمى :

١ ــ أعاد المشاركون تأكيد عزمهم على حل أى نزاع أو مشكلة تتعرض لها دولهم بالوسائل السلمية .

٢ ــ كما رفع المشاركون التوصية إلى حكوماتهم بتبادل وجهات النظر والمعلومات حول إجراءات ضمان الأمن والاستقرار بمناطق الحدود بما يساعد على بناء الثقة المتبادلة بين الحكومات المعنية .

٣ ــ وقد أولوا عناية خاصة للسبل الكفيلة بترجمة الإرادة السياسية المشتركة للدول الأعضاء إلى تعاون فعلى ، ومن أجل تحقيق هذا أوصوا بإجراء الدراسات اللازمة لتحقيق الأغراض التالية :

١ ــ فى مجال النقل :

إقامة اتصال جوى مباشر بين عواصم الدول الأعضاء .

٢ ــ فى مجال الإعلام :

تعزيز التعاون بين وكالات أنباء الدول الأعضاء ، ومن شأن هذه السياسة أن تتيح توزيعاً أفضل للإعلام بين الدول الأعضاء وتحول دون إشاعة أنباء كاذبة قد يتولد عنها توتر لا لزوم له فيما بينها .

٣ ــ فى مجال الاتصالات اللاسلكية :

إيجاد اتصال هاتفى مباشر وآلى بين تلك العواصم .

٤ ــ كما قرر المشاركون إعطاء أسبقية للتبادل التجارى والتعاون فيما بين الدول الأعضاء بمجموعة « أندوجو » .

٥ ــ اقترح المشاركون أيضاً اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تطوير التبادل الثقافى فيما بينها .

٦ ــ يطلب المؤتمر من الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المتخصصة وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية إعطاء مزيد من العناية للمشروعات المقدمة من دول حوض النيل من أجل تنمية مواردها المائية وتحقيق استغلالها الأمثل . ولهذا الغرض يفوض المؤتمر الرئيس الحالى لهذه الدورة فى اجراء الاتصالات اللازمة مع أجهزة الأمم المتحدة المختصة لتطبيق هذه الأحكام من أجل زيادة مساهماتها فى هذا الصدد .

بحث المؤتمر إمكانية دعم وتعزيز التعاون فى مجال الموارد الطبيعية وبصفة خاصة موارد الأنهار والبحيرات كى يتاح بذلك الاستغلال الأمثل لها لتلبية احتياجات شعوب ودول المنطقة . وقد درس المؤتمر السبل الكفيلة بدفع وتعزيز مشروعات الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة واللجنة

الاقتصادية لأفريقيا كي يتم التوصل إلى دراسة المشروعات المستقبلية التى ستعد وفقاً للتخطيط العلمى الذى يقوم على دراسات الاستشعار عن بعد .

كما وجه المؤتمر نداء للدول الأعضاء فى مشروعات الدراسات الهيدرومترولوجية لتكثيف التعاون من أجل استمرار هذا المشروع وذلك بالوفاء بالالتزامات المالية والإدارية والانتظام فى حضور هذه الاجتماعات .

ويوصى المؤتمر بالتنسيق بين المنظمات شبه الإقليمية المعنية بالتنمية وبوجه خاص من خلال تبادل المعلومات التى تتعلق بمشروعاتها .

٧ ــ ومن أجل ضمان متابعة هذه القرارات والتوصيات تدعو المجموعة الدول الأعضاء إلى بذل قصارى جهدها من أجل إجراء الاتصالات اللازمة فى هذا الصدد .

المشاكل الأفريقية والدولية :

١ ــ أعاد المؤتمر تأكيد تمسكه الشديد وتأييده القوى لمنظمة الوحدة الإفريقية وهى الإطار الذى لا بديل عنه للتضامن والتعاون الإفريقى .

كما أعرب المؤتمر عن ارتياحه للنتائج الإيجابية التى أسفر عنها مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية والجهود التى تبذلها المنظمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تتعرض لها القارة الإفريقية .

أعرب المؤتمر عن أمله فى أن تعيد جمهورية زائير ــ وهى بلد عضو فى مجموعة أندوجو ــ النظر فى قرارها بوقف الاشتراك فى أعمال منظمة الوحدة الإفريقية ولكى تأخذ مكانها فى المنظمة فى المستقبل القريب .

وأخذ الوفد الزائيرى علماً بذلك ووعد بإبلاغه إلى السلطات فى بلاده .

٢ ــ وأدان المؤتمر بشدة سياسة نظام بريتوريا العنصرى لاستمرار احتلاله غير المشروع لناميبيا متحدياً بذلك المجتمع الدولى ، وكذلك لإصراره على عرقلة التنفيذ الفورى وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ، وانطلاقاً من هذا فقد أكد المشاركون أنهم يرفضون بشدة ويستنكرون بحزم قرار حكومة بريتوريا بإقامة حكومة عميلة فى ناميبيا مما يعوق حصول هذا الإقليم على استقلاله .

وقد جدد المشاركون تأييدهم وتضامنهم الكاملين مع شعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الحرية والسيادة الوطنية تحت قيادة منظمة سوابو ممثله الشرعى الوحيد .

كما قرروا تنسيق مواقفهم الدبلوماسية ومجهوداتهم المبذولة فى إطار الأمم المتحدة وفى إطار حركة عدم الانحياز من أجل التوصل ــ بلا تأخير ــ لحل المشكلة الناميبية .

٣ ــ كما أعاد المشاركون تأكيد ادانتهم لسياسة التمييز العنصرى لنظام بريتوريا وكذلك لممارساته غير الآدمية والاضطهاد التى ترتكب ضد السكان الأفريقيين . وطالب المشاركون فرض العقوبات ضد هذا النظام لإجباره على التخلى عن سياسات الأبارتهايد والتمييز العنصرى كى يتاح بذلك إقامة مجتمع يقوم على تعدد الأجناس ويكفل إقرار مبادئ الديمقراطية وحكم الأغلبية على أساس تكافؤ الفرص لكل فرد بصرف النظر عن اللون أو الجنس .

٤ ــ كما أعاد المشاركون تأكيد تأييدهم لدول المواجهة الإفريقية وأدانوا الاعتداءات المستمرة لنظام بريتوريا العنصرى ضد هذه الدول مما يعد خرقاً صريحاً لأحكام القانون الدولى ولقرارات الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان .

وقد أدان المشاركون بوجه خاص فرض نظام بريتوريا العنصرى حالة الطوارئ مع زيادة أعمال القمع والإرهاب وكذلك الاعتقالات التعسفية الجماعية ضد المواطنين الإفريقيين .

٥ ــ وفيما يتعلق بالموقف بجمهورية تشاد فقد أعاد المشاركون تأكيد تأييدهم لاستقلال ووحدة أراضى وسيادة هذه الدولة الإفريقية . كما طالبوا بالعمل على تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة بين كافة التشاديين حتى يمكن لشعب تـ

أن يعيش في سلام وأمن ، وأن يكثف الجهود لإعادة بناء الدولة ولتحقيق التقدم الاقتصادى بعيداً عن كل تدخل أجنبى .

٦ ــ ولقد أعرب المشاركون عن أسفهم لعدم التوصل حتى الآن لحل لمشكلة الصحراء الغربية وقد طلبوا من الأطراف المعنية العمل من أجل تحقيق حل سلمى لهذا الخلاف على أساس قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية .

٧ ــ وقد أكد المشاركون تضامنهم وتأييدهم للشعب الفلسطينى فى كفاحه العادل تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل الحصول على حقوقه الوطنية المشروعة بما فى ذلك حقه فى تقرير المصير، إيماناً منهم بأن السلام الدائم بالمنطقة لا يمكن أن يتحقق بدون التوصل لحل عادل للمسألة الفلسطينية باعتبارها لب النزاع فى المنطقة على أن يكون ذلك بمشاركة الشعب الفلسطينى . كما طالبوا بتنفيذ قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ودعوا كافة الأطراف إلى تكثيف جهود السلام لتفادى التدهور الخطير الذى يمكن أن يهدد الاستقرار والسلام و يعوق الجهود المبذولة من أجل إقرار حل عادل وشامل ودائم للنزاع .

٨ ــ كما استعرض المشاركون باهتمام بالغ استمرار الحرب الدموية التى لا مبرر لها بين الأشقاء العراق وإيران وأكدوا من جديد اقتناعهم بأنه لن يمكن حل هذا النزاع عن طريق الحرب وأنه يجب على الطرفين الاستجابة لنداءات المجتمع الدولى المتكررة لوقف إطلاق النار والبدء فى التفاوض .

٩ ــ كما أعرب المؤتمر عن بالغ اهتمامه بمشكلة اللاجئين والتى تشكل عبئاً ثقيلاً على الدول المضيفة . و يناشد المؤتمر فى هذا الصدد المجتمع الدولى تقديم العون الضرورى لمساعدة الدول المضيفة فى تحمل عبء هؤلاء اللاجئين . كما يدعو دول الأصل والدول المضيفة للتعاون فيما بينها لإيجاد حل نهائى لهذه المشكلة والمتمثل فى عودة اللاجئين الطوعية إلى بلادهم الأصلية ، وفقاً لأحكام الاتفاقيات الأفريقية والدولية السارية والخاصة بهذا الموضوع .

١٠ ــ أعرب المؤتمر عن رغبته فى أن تنضم الدول الأخرى فى منطقة حوض النيل إلى مجموعة أندوجو كى يتاح بذلك تحقيق مزيد من التعاون الجماعى بين دول هذه المنطقة .

١١ ــ وقد طلب الاجتماع من وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية موافاة الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بهذا البيان وكذا البيانين الصادرين عن الاجتماعين السابقين لمجموعة أندوجو.

١٢ ــ كما أعرب الاجتماع عن خالص التقدير للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك ــ رئيس جمهورية مصر العربية وللحكومة وللشعب المصرى للاستقبال الحار والضيافة التى نالتها كافة الوفود المشاركة فى اجتماع اندوجو الثالث بالقاهرة .

١٣ ــ وتلبية لدعوة المجلس التنفيذى لجمهورية زائير فقد قرر المؤتمر أن يتم عقد اجتماعه الرابع لمجموعة أندوجو فى كنشاسا خلال شهر أغسطس ١٩٨٦ .

تحريراً فى القاهرة يوم الخميس الموافق ٨ أغسطس ١٩٨٥ .

[٤] بيان مشترك
الاجتماع الرابع لدول مجموعة أندوجو
كنشاسا : (١٨ ، ١٩ ، ٢١ مايو ١٩٨٧)

بناء على دعوة المجلس التنفيذى (الحكومة) لجمهورية زائير، عقدت مجموعة « أندوجو» اجتماعها الوزارى الرابع بمدينة كينشاسا أيام ١٨ ، ١٩ ، ٢١ مايو ١٩٨٧ والذى تلى اجتماعاتها فى الخرطوم فى شهر نوفمبر ١٩٨٣ ، وفى كينشاسا شهر سبتمبر ١٩٨٤ ، وفى القاهرة شهر أغسطس ١٩٨٥ .

وكان الأعضاء الذين حضروا :

* جمهورية مصر العربية : السيد / الدكتور بطرس بطرس غالى ــ وزير الدولة للشئون الخارجية .
* جمهورية أفريقيا الوسطى : السيد / جيل بسيمهيس ــ وزير الخارجية والتعاون الدولى .
* جمهورية أوغندا : السيد / توم ك . روبالى ــ وزير الدولة لشئون مكتب رئيس الجمهورية
* جمهورية السودان : السيد / تاج السر محمد عباس ــ مدير شئون أفريقيا بوزارة الخارجية .
* جمهورية زائير: السيدة / أيكيلا ليوندا ــ مفوض الدولة لوزارة الخارجية والتعاون الدولى .

الحكومات الحاضرة بصفة مراقب :

* جمهورية بورندى : السيد / ستانيلاس ماندى ــ الوزير المسئول عن شئون الجمعية الوطنية بمكتب رئيس الجمهورية .
* جمهورية رواندا : السيد / فرانسوا هابى باكارى ــ وزير الخدمة العامة والتدريب المهنى .

وكانت المنظمات الدولية الحاضرة :

* المكتب الافريقى لعلوم التربية ــ
البروفيسور مونجال ــ الأمين العام .
* برنامج الأمم المتحدة للتنمية ــ
السيد / مريستفسكى ــ النائب المؤقت للممثل المقيم .
* اتحاد الخطوط الحديدية الأفريقية ــ
السيد / روبرت انكانا ــ الأمين العام .
* الاتحاد الأفريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية ــ
السيد / رجب م . يوسف ــ الأمين العام .

استرشد الحاضرون بروح الصداقة والتعاون القائمة بين الدول الأعضاء ، وفى مناخ من الأخوة والتفاهم ، بحثوا الموضوعات الخاصة بالجوانب السياسية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والفنية التى تهم المنطقة ، كما استعرضوا قضايا افريقية ودولية ذات الاهتمام المشترك .

- وقد أكدوا من جديد على هدف مجموعة « أندوجو» كمنبر غرضه الوحيد المساهمة فى تحقيق الاستقرار والتنمية

للبلدان الأعضاء وذلك من خلال التعاون الإقليمي متعدد الأطراف ، وهذا لا يشكل عقبة أو كتلة ضد أى بلدان أو تجمعات أخرى .

وفى هذا المجال ، تلتزم « أندوجو » بالمبادئ الواردة فى ميثاقى منظمة الوحدة الأفريقية ، والأمم المتحدة ، وبوجه خاص بمبدأ حقوق الإنسان كما ورد فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وميثاق حقوق الشعوب الإفريقية .

وخلال هذه المداولات ، اتفق الوزراء ومفوض الدولة على ما يلى :

أ ــ بشأن التعاون الثنائى والإقليمى

١ ــ أكدوا من جديد على عزمهم على حل أى نزاعات أو مشاكل بين بلدانهم بالوسائل السلمية .

٢ ــ أوصوا حكوماتهم أن تجرى مشاورات أوسع وأكثر انتظاماً بغية تبادل وجهات النظر والمعلومات بشأن مسائل الأمن والاستقرار على حدودها الاشتراكية بحيث تتحقق الثقة المتبادلة بين الحكومات المعنية بطريقة تسمح بالحفاظ عليها .

٣ ــ وجوب إيلاء أهمية خاصة للوسائل التى تؤدى إلى ترجمة العزم السياسى المشترك للدول الأعضاء على تعزيز تعاونها إلى حقيقة واقعة .

ولهذا الغرض من المفيد للغاية اجراء الدراسات اللازمة لتحقيق الأهداف التالية :

أ ــ فى مجال النقل :

ــ تشجيع المفاوضات بين الدول الأعضاء بهدف ابرام اتفاقات ترمى إلى تيسير اقامة روابط جوية مباشرة بين عواصمها وبوجه خاص يجب التشديد على أهمية منح تسهيلات الحركة الجوية وحقوقها .

ــ إنشاء مجموعة عمل تضم مصر ، والسودان ، وأوغندا ، تقوم باجراء دراسة جدوى لمشروع ربط بلدان مجموعة « أندوجو » بالخطوط الحديدية مع الإشارة ــ بصفة خاصة ــ إلى الوثيقة رقم ١٠ التى قدمها اتحاد الخطوط الحديدية الأفريقية ــ (UAR)

ــ ترشيد وتكثيف استغلال امكانيات البحيرات الكبرى فى مجال النقل ، وفى هذا الصدد ، أوصى باجراء دراسة ــ ضمن اطار النقل متعدد الوسائل ــ بالتعاون مع كل البلدان الواقعة على تلك البحيرات .

ــ تشجيع الجهود المبذولة بالفعل لتنفيذ أهداف النقل البرى والعابر على الطرق فى أفريقيا داخل حدود الدول الأعضاء فى مجموعة « أندوجو » (وكمثال : ممر الشمال) .

ــ إنشاء لجنة خبراء مخصصة مسئولة عن موضوعات النقل .

ب ــ فى مجال المعلومات :

عقد اجتماع خلال ستة شهور لوكالات أنباء الدول الأعضاء فى مجموعة « أندوجو » كى تقوم بصياغة الوسائل التعليمية لتطوير تعاون فعال وذلك بالتشاور مع وكالة الأنباء الأفريقية .

جـ ــ فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية :

دعوة مجالس إدارة هيئات المواصلات السلكية واللاسلكية للدول الأعضاء فى مجموعة « أندوجو » حتى تجتمع فى أقرب وقت ممكن لبحث إقامة ربط تليفونى مباشر وآلى بين العواصم وذلك بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية (P.A.T.U) والاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية (I T U)

د ــ فى مجال الطاقة والبترول :

ــ الإسراع بالربط بين سدود المنطقة وخاصة سدى أسوان وأينجا ، حتى يمكن تغطية عجز الطاقة فى بلدان مجموعة « أندوجو » .

ــ وابرام اتفاقات خاصة فى مجال بحوث النفط بين البلدان الأعضاء فى مجموعة « اندوجو » .

٤ ــ دعوة جمعيات الأعمال التجارية الوطنية فى البلدان الأعضاء بمجموعة « أندوجو » إلى الاجتماع ــ فى أقرب وقت ممكن ــ وذلك لكى تبحث طرق ووسائل ترويج التبادل التجارى .

٥ ــ قرروا وجوب ترويج التجارة بين بلدان مجموعة « أندوجو » مع مناشدة كل الدول الأعضاء أن تشارك فى « معرض التجارة الأفريقية » الذى تزمع منظمة الوحدة الأفريقية أن تقيمه فى كينشاسا خلال عام ١٩٨٨ .

٦ ــ أوصوا مؤسسات النشاط الثقافى فى البلدان الأعضاء بمجموعة « أندوجو » أن تجتمع لدراسة المسائل العملية لتعميق التبادل الثقافى .

٧ ــ وافقوا على الحاجة إلى تشجيع إقامة علاقات واتصالات بين المنظمات المهنية والنقابات العمالية والجامعات ، وكذلك الأحزاب السياسية فى البلدان الأعضاء ، مع إقامة منظمات غير حكومية تضم كل الدول الأعضاء فى مجموعة « أندوجو » .

٨ ــ توجيه نداء حار إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومن ضمنها برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP لكى تقر المشروعات التى قدمتها دول حوض النيل أو التى ستقدمها بلدان أخرى من أعضاء المجموعة وذلك لمساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال الاستخدام الأمثل لموارد المياه ، مع التعرف على مصادر الطاقة الجديدة والبديلة .

٩ ــ قرروا تكليف وتفويض ــ رئيس الوفد المصرى ــ بالاتصال بمدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لاجراء دراسة فنية واقتصادية شاملة تكون بمثابة الخطة المثلى للتعاون الإقليمى بين بلدان مجموعة « أندوجو » .

١٠ ــ أكدوا تأييدهم لكل التدابير التى ترمى إلى حماية البيئة ، مع توصية وزراء البيئة فى بلدانهم بأن يوحدوا مواقفهم بشأن قضايا البيئة أثناء مؤتمر وزراء البيئة لأفريقيا الذى ينتظر عقده فى نيروبى (كينيا) فى يونية ١٩٨٧ .

١١ ــ كما عبر الوزراء ورؤساء الوفود عن ارتياحهم للدراسات التى أجراها اتحاد الخطوط الحديدية U. A. R والمكتب الأفريقى لعلوم التربية BASE والاتحاد الافريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية PATU بشأن التعاون بين بلدان مجموعة « أندوجو » فى مجالاتهم كل حسب اختصاصه .

وطلبوا من تلك المنظمات أن تتابع دراساتها مع تعميقها ، وأن تقدم مشروعات تفصيلية بهذا الشأن إلى دورة مجموعة « أندوجو » القادمة .

١٢ ــ قرروا إنشاء لجنة متابعة خاصة تتشكل من سفراء بلدان مجموعة « أندوجو » وتجتمع اللجنة فى كينشاسا برئاسة الرئيس الحالى لمؤتمر « أندوجو » الرابع ، وتكون مسئولة عن بدء التدابير لتنفيذ القرارات والتوصيات التى خلص إليها المؤتمر .

ولهذا الغرض تجتمع تلك اللجنة فى كينشاسا (زائير) خلال الستة أشهر القادمة .

ب ــ بشأن القضايا الإفريقية والدولية

١ ــ أكدوا من جديد دعمهم الراسخ وارتباطهم العميق بمبدأ أن تكون منظمة الوحدة الأفريقية المؤسسة الوحيدة المؤهلة لتعزيز التضامن والتعاون فى أفريقيا والعمل على صيانته .

٢ ــ وأعربوا عن اغتباطهم الكامل للعزم الذى تعالج به منظمة الوحدة الأفريقية الأزمة الاقتصادية التى تواجه القارة .

٣ ــ أعربوا عن ترحيبهم بعودة زائير إلى منظمة الوحدة الأفريقية ، استجابة منها لنداء أعضاء مجموعة «...» الآخرين فى اجتماعهم الأخير.

٤ ــ أدانوا سياسة النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا الذى يثابر بعناد على احتلاله غير المشروع لناميبيا ، وعلى تحديه بذلك للمجتمع الدولى . كما أدانوا موقف هذا البلد فى تعطيله للتنفيذ الفورى ــ بلا شروط ــ للقرار ٤٣٥ / ٧٨ الذى اتخذه مجلس الأمن للأمم المتحدة ، وفى هذا الصدد أعربوا عن تمسكهم ــ بقوة ــ بالرفض الكامل والإدانة الشديدة لقرار نظام بريتوريا بإقامة حكومة على شاكلته فى ناميبيا ، وبذا يعرقل توصل تلك المنطقة إلى حقها الثابت فى الاستقلال .

٥ ــ أعلنوا مجدداً عن تأييدهم الراسخ وتضامنهم الكامل مع شعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية تحت قيادة منظمة تحرير جنوب غرب أفريقيا (سوابو) ممثله الشرعى الوحيد .

٦ ــ قرروا أن يوحدوا مواقفهم الدبلوماسية وجهودهم داخل منظمة الأمم المتحدة وضمن اطار حركة بلدان عدم الانحياز بغية إيجاد حل فورى لمشكلة ناميبيا .

وأشاد المؤتمر بحركات التحرير ، وهى على وجه التحديد منظمة تحرير جنوب غرب أفريقيا (سوابو) ، والمؤتمر الوطنى الأفريقى ، لتكثيف كفاحها ضد النظام العنصرى . ودعا كل الدول أن تزيد من دعمها لحركات التحرير.

٧ ــ وأكدوا من جديد ادانتهم لسياسة التمييز العنصرى التى يمارسها نظام بريتوريا ، وأعمال القمع غير الإنسانية التى يرتكبها ضد الشعب الأفريقى فى جنوب أفريقيا وناميبيا

٨ ــ وناشدوا المجتمع الدولى أن يطبق عقوبات اقتصادية على بريتوريا لاجبارها على التخلى عن سياستها فى الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، ولكى تقيم مجتمعاً متعدد الأجناس يستند إلى مبادئ الديمقراطية ويضمن أن تقوم الأغلبية بتشكيل الحكومة على أساس من المساواة والحرية الفردية دونما اعتبار لجنس أو لون .

٩ ــ وأكدوا من جديد تأييدهم الراسخ لدول خط المواجهة . وأدانوا نظام بريتوريا العنصرى لاعتداءاته المتكررة على هذه البلدان بانتهاك فاضح لقواعد القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان .

١٠ ــ واتفقوا على تأييد وتشجيع كل الجهود التى تبذلها دول خط المواجهة لتقليل تبعيتها الاقتصادية لجنوب أفريقيا . وفى هذا الصدد ، أشادوا ــ بوجه خاص ــ باجتماع القمة الذى عقده رؤساء دول موزامبيق ، وزيمبابوى ، وزامبيا ، وأنجولا ، وزائير يوم ٣٠ أبريل فى لوزاكا وذلك لجهودهم فى اعادة تشغيل خط بنجويلا الحديدى لصالح كل بلدان تلك المنطقة من أفريقيا .

١١ ــ وأعربوا عن اغتباطهم وتقديرهم للجهود التى بذلتها جمهورية السودان لإيجاد حل سلمى لمشكلة الجنوب السودانى من خلال المفاوضات ضمن اطار سودان موحد . وناشدوا الدول الأعضاء فى مجموعة « أندوجو» أن يمنحوا تأييدهم الفعلى لهذه الجهود .

١٢ ــ أعربوا عن ترحيبهم بالتطور الجارى فى الوضع السياسى فى تشاد ، وأكدوا من جديد على تأييدهم لاستقلال تلك الدولة وسلامة حدودها الإقليمية ، وسيادتها فى ظل حكومة صاحب الفخامة الرئيس حسين هبرى .

١٣ ــ وكرروا الإشارة للحاجة إلى إقامة الوحدة والمصالحة الوطنية لكل شعب تشاد مع الحفاظ عليها وذلك كى يعيش فى وئام وفى سلام وأمن ، وكى يتضافر فى جهوده من أجل أن يعيد بناء بلده ويطور اقتصاده دونما أى تدخل خارجى .

١٤ ــ وأعربوا عن خيبة أملهم لعدم التوصل إلى سلام فى النزاع بشأن الصحراء الغربية وناشدوا كل الأطراف المعنية مباشرة أن تبذل قصارى جهودها لإيجاد حل عادل ومنصف لهذا النزاع بما يحقق مصالح شعوب المغرب جميعاً .

١٥ ــ ووجهوا نداء عاجلاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة ــ الذى عرض أن يتدخل فى الموضوع ــ لكى يفعل ما بوسعه بطريقة تضمن حقوق كل الأطراف .

١٦ ــ وأعربوا عن استمرار تضامنهم وتأييدهم للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كي يحصل على حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وأن يقيم دولته المستقلة.

١٧ ــ ولاقتناعهم بأن المشكلة الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط. فقد أكدوا من جديد أن الطريقة الوحيدة لإقامة سلام دائم في المنطقة تكمن في اشراك الشعب الفلسطيني في البحث عن حل.

ولاقتناعهم أيضاً بأن قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين اتخذهما مجلس الأمن يجب تنفيذهما. فقد ناشدوا كل الأطراف أن تكثف جهودها من أجل السلام، وأن تعمل على منع تدهور الوضع بما يهدد الاستقرار والسلام و يضير بالجهود المبذولة لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع.

١٨ ــ وأعربوا عن قلقهم العميق لاستمرار الحرب الدموية بين الأشقاء في العراق وإيران. وأكدوا من جديد اقتناعهم بعدم امكان حل النزاع بالمواجهة العسكرية، وضرورة أن يستجيب الطرفان لنداءات المجتمع الدولي المتكررة بالتوصل إلى اتفاق لإيقاف اطلاق النار، وأن يبدآ المفاوضات.

١٩ ــ كما أعربوا عن قلقهم العميق بشأن مشكلة اللاجئين التي تشكل عبئاً ثقيلاً على البلدان المضيفة. وفي هذا المجال ناشد المؤتمر المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لتلك البلدان المضيفة حتى تتمكن من تقليل مثل ذلك العبء.

٢٠ ــ وناشدوا بلدان المنشأ للاجئين، وكذلك البلدان المضيفة، أن تتعاون بغية إيجاد حل دائم للمشكلة عن طريق العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية بما يتفق والأحكام ذات الصلة في الاتفاقيات الأفريقية والدولية سارية المفعول في هذا المجال.

٢١ ــ وأعربوا عن أملهم الصادق في أن تنضم البلدان المجاورة الأخرى إلى مجموعة «أندوجو» بغية زيادة التعاون الجماعي داخل المنطقة وتعزيزه.

٢٢ ــ وطلبوا من البلدان الأعضاء في مجموعة «أندوجو» أن تحيل نتائج المؤتمر إلى بلدان المنطقة الأخرى.

٢٣ ــ وعهدوا إلى مفوض الدولة للشئون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية زائير بواجب أن يحيل البيان الختامي إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، مشفوعاً بتقرير يلخص أعمال المؤتمر وقراراته في هذه الدورة الرابعة ليقوم بتوزيعها على الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية.

٢٤ ــ وأعربوا ــ من أعماق قلوبهم ــ عن الامتنان والشكر والتقدير العميق للرئيس المؤسس للحزب الحاكم في زائير ــ رئيس جمهورية زائير ــ الماريشال موبوتو سيسي سيكو، وللشعب الزائيري، والمجلس التنفيذي، للترحيب الحار والضيافة الكريمة المقدمة إليهم في الاجتماع الرابع لــ «أندوجو» الذي عقد في كينشاسا التي سبق وأن استضافت الدورة الثانية في عام ١٩٨٤.

٢٥ ــ واستجابة لدعوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، قرر المؤتمر أن يعقد اجتماعه الخامس في بانجي اعتباراً من يوم ٨ أغسطس ١٩٨٨.

حرر في كينشاسا يوم ٢١ مايو ١٩٨٧.

[٥] بيان مشترك
الاجتماع الخامس لدول مجموعة أندوجو
القاهرة : (٣١ أكتوبر ـ ٢ نوفمبر ١٩٨٨)

١ ـ بناء على دعوة من حكومة جمهورية مصر العربية ، عقدت مجموعة أندوجو اجتماعها الوزارى الخامس بالقاهرة من ٣١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، متابعة للاجتماعات السابقة التى عقدت بالخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٣ ، وبكنشاسا فى سبتمبر ١٩٨٤ ، وبالقاهرة فى أغسطس ١٩٨٥ ، وبكنشاسا فى مايو ١٩٨٧ .

وقد حضر الاجتماع الدول الأعضاء التالية :

ـ جمهورية أفريقيا الوسطى ، والتى قام بتمثيلها سعادة / هنرى كوبا ـ سفير أفريقيا الوسطى لدى جمهورية مصر العربية .

ـ جمهورية مصر العربية ، والتى قام بتمثيلها سعادة / د . بطرس بطرس غالى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية .

ـ الجمهورية الرواندية ، والتى قام بتمثيلها سعادة / جان داماسين بيزيمانا ـ أمين عام وزارة الشئون الخارجية والتعاون .

ـ جمهورية السودان الديمقراطية ، والتى قام بتمثيلها سعادة / تاج السر محمد صالح ـ وزير الدولة للشئون الخارجية .

ـ جمهورية أوغندا ، والتى قام بتمثيلها سعادة / أجارد ديدى ـ نائب وزير وزارة الخارجية .

ـ جمهورية زائير ، والتى قام بتمثيلها سعادة بوكيتى بوكابيسى ـ وزير الدولة للشئون الخارجية .

كما حضر الاجتماع الدول التالية بصفة مراقب :

ـ جمهورية بوروندى ، والتى قام بتمثيلها سعادة / فريدولين هاتونجيمانا ـ وزير الدولة للعلاقات الخارجية والتعاون .

ـ جمهورية تنزانيا ـ والتى قام بتمثيلها سعادة / محمد أ . فوم ـ سفير جمهورية تنزانيا الاتحادية لدى جمهورية مصر العربية .

كما حضر الاجتماع المنظمات الدولية التالية بصفة مراقب :

ـ منظمة الوحدة الأفريقية ، والتى قام بتمثيلها د . إدريس محمد نور ـ رئيس قسم الموارد الطبيعية بالمنظمة .

ـ المكتب الأفريقى لعلوم التربية ، والذى قام بتمثيله د . جان باسنجا ـ مدير عام المكتب .

ـ لجنة اتحادات الطرق الأفريقية ، والتى قام بتمثيلها السيد / سمير حسن علام ـ رئيس اللجنة .

ـ الاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والذى قام بتمثيله السيد رجبوم يوسف ـ الأمين العام للاتحاد .

ـ اتحاد السكك الحديدية الأفريقية ، والذى قام بتمثيله السيد نجومبى ـ مولانجو بنوا ـ مدير إدارة الطرق والمنشآت .

ـ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والذى قام بتمثيله د . لوتشيانو كابيليتى ـ المندوب المقيم للبرنامج بالقاهرة .

ـ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، والتى قام بتمثيلها السيد جريجورا بانييزا كو ـ الأمين التنفيذى للمنظمة .

٢ ـ وقد رحب المشاركون بالاجتماع الخامس للأندوجو بحرارة بقرار رواندا بالمشاركة فى اجتماعات الأندوجو من الآن فصاعداً بصفتها عضواً كاملاً .

٣ ـ وقد استعرض الاجتماع العلاقات فيما بين الدول الأعضاء ، ووسائل وأساليب دعمها وتنويعها ، كما استعرض الاجتماع العديد من القضايا الأفريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء ، وجرت المداولات بين المشاركين فى جو يسوده الود والصداقة ، وكان هناك تطابق فى وجهات النظر حول مختلف القضايا التى تم بحثها .

٤ ــ وقد أكد الاجتماع ــ من جديد ــ على أهداف المجموعة كمحفل لتبادل وجهات النظر، والمعلومات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء، والمساهمة فى تنميتها الاجتماعية والاقتصادية من خلال التعاون الإقليمى، وبالتنسيق مع المنظمات والمجموعات الإقليمية الأخرى فى أفريقيا .

ومن ثم فقد تم التأكيد على أن مجموعة أندوجو ليست كتلة أو تحالفاً، وليست موجهة ضد دول أو تجمعات أخرى . وفى هذا الصدد، أعاد الاجتماع التزام الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومبادئ حركة الدول غير المنحازة، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب .

٥ ــ وقدم رئيس وفد زائير للاجتماع تقريراً مفصلاً عن العمل الرائع الذى قامت به لجنة المتابعة الخاصة التى عقدت برئاسته بكنشاسا يومى ٥، ٦ مايو ١٩٨٨ وهى اللجنة التى أنشأها الاجتماع الرابع لأندوجو بكينشاسا والمكلفة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنه .

٦ ــ وفى ضوء المهمة التى كلف بها رئيس الوفد المصرى من قبل الاجتماع الرابع للمجموعة الذى عقد بكينشاسا فى مايو ١٩٨٧، قدم سيادته تقريراً للاجتماع عن الاتصالات التى أجراها مع مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى ١٦ و٢٨ أغسطس ١٩٨٧، ومن ١٩ إلى ٢١ يناير ١٩٨٨ فى كل من نيويورك والقاهرة حيث أبلغه رئيس الوفد المصرى خلالها قرار المجموعة بأن يعد برنامج الأمم للتنمية دراسة جدوى فنية واقتصادية شاملة يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الإقليمى بين دول مجموعة أندوجو. وقد وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاضطلاع بهذه المهمة حسبما جاء بخطاب مدير عام البرنامج الموجه إلى وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٩ .

٧ ــ وأكد من جديد ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى كلمته فى الاجتماع الوزارى الخامس تأييد منظمته الكامل . وأبدى استعداد برنامج الأمم المتحدة للتنمية ــ كخطوة أولى ــ لاجراء دراسة تمهيدية لتحديد المجالات ذات الاهتمام المتبادل فيما بين البلدان الأعضاء بالأندوجو حيث بدت الرغبة العامة لتحقيق التعاون فيما بينها . وسوف تشكل بعثة من شخصين على مستوى عال للقيام بالدراسة المذكورة على أن يتعاون برنامج الأمم المتحدة للتنمية مع البلدان الأعضاء فى اعداد العناصر التفصيلية بشأن اجراء دراسة جدوى ــ تقنية / اقتصادية شاملة تستخدم كخطة رئيسية للتعاون على الصعيدين الإقليمى / أو شبه الإقليمى فى اطار أندوجو. كما يتولى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الكشف عن المصادر الثنائية الكافية لتمويل مرحلة التنفيذ . كما تشكل لجنة من المكتبين المعنيين ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية، أى المكتب الافريقى ومكتب الدول العربية وكذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تحقيق التنسيق .

٨ ــ وقد أعرب الاجتماع عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لقبوله التعاون مع مجموعة أندوجو، وطالبه بالإسراع فى تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه بحيث تعطى الأولوية للبنية الأساسية وبوجه خاص للنقل بالبر والسكك الحديدية والأنهار والجو والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية مع النهوض بالتبادل التجارى فى المجال الاقتصادى . وقد ناشد الاجتماع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية والبلدان المانحة أن تساعد على إيجاد مصادر لتمويل مرحلة التنفيذ .

٩ ــ كما وافق الاجتماع على ما يلى :

□ التعاون الثنائى وشبه الإقليمى فى المجالات التالية :

ألف ــ البنية الأساسية :

١ ــ النقل البرى، وبالسكك الحديدية، والنقل النهرى، والجوى .

أ ــ النقل البرى :

ورحب بإنشاء لجنة الاتحادات الأفريقية للطرق وحثها على أن تهتم اهتماماً خاصاً بتوسيع وتحسين ربط الطرق فيما بين بلدان مجموعة الأندوجو فى اطار خططها الرامية إلى إنشاء شبكة صالحة تربط البلدان الأفريقية بعضها بالبعض .

ب ـ السكك الحديدية :

وأحاط علماً بالتقرير الذى قدمه الاتحاد الأفريقى للسكك الحديدية بشأن ربط السكك الحديدية فى الدول الأعضاء فى مجموعة الأندوجو ودعا السلطات المختصة فى هذه الدول إلى دراسة المشروعات المقترحة وابلاغ تعليقاتها عليها إلى الاجتماع الوزارى السادس لمجموعة الأندوجو.

جـ ـ النقل النهرى :

وأكد على أهمية ترشيد وزيادة الانتفاع بالبحيرات والأنهار كوسيلة نقل ، وأكد فى هذا الصدد ، بصورة خاصة على استخدام البحيرات الكبرى ونهر النيل كوسائل لربط دول المجموعة بعضها بالبعض وتوصيل البلدان غير الساحلية بالبحار المفتوحة ومن ثم فقد أوصى الاجتماع بإعداد دراسة لربط وسط وشرق أفريقيا عن طريق نهر النيل بالبحر المتوسط والبحر الأحمر.

د ـ النقل الجوى :

تشجيع إبرام الاتفاقيات التى ترمى إلى إنشاء روابط من المواصلات الجوية فيا بين عواصم بلدان المجموعة ، وضرورة التأكيد بصفة خاصة على منح حق الرحلات الجوية وتقديم التسهيلات الخاصة بها .

٢ ـ الاتصالات السلكية واللاسلكية :

أحاط علماً بالتقرير المقدم من الاتحاد الأفريقى للاتصالات السلكية واللاسلكية بشأن إقامة روابط هاتفية آلية مباشرة بين عواصم مجموعة دول الأندوجو، وناشد السلطات المختصة فى تلك الدول بأن تقدم ملاحظاتها إلى الاجتماع الوزارى السادس لمجموعة الأندوجو.

٣ ـ الطاقة والموارد المائية :

ودعا من جديد إلى الربط بين الخزانات القائمة والمقترح انشاؤها فى المنطقة حتى يتسنى مواجهة النقص فى الطاقة فى بلدان مجموعة أندوجو. وفى هذا الصدد ، رحب الاجتماع بالتوقيع على بروتوكول التعاون فى مجال الكهرباء والطاقة بين مصر وزائير فى ١٤ يونيو ١٩٨٧ .

ودعا من جديد إلى عقد اتفاقات خاصة فى مجال البحوث البترولية فيا بين دول أندوجو.

وأوصى الاجتماع بالاستغلال المشترك للموارد المائية فى البحيرات والأنهار وخزانات المياه الجوفية المشتركة .

ونظراً إلى أهمية مشروع الدراسات الهيدروميتورولوجية لحوض البحيرات الاستوائية بوصفه مثالاً حياً للتعاون بين كل دول حوض النيل ، وما يعترضه من بعض المشاكل حالياً ، فمن الضرورى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنشيط وتطوير المشروع لتمكينه من استكمال أهدافه ومعالجة الصعوبات التى قوبلت فى المراحل السابقة وإعادة تعمير وتطوير شبكة المحطات الحالية ومركز البيانات ، وأن يتم انجاز هذه الأعمال وفقاً لخطة العمل التى وافقت عليها اللجنة الفنية التى تشترك فيها كافة دول حوض النيل .

باء ـ التعاون الاقتصادى :

١ ـ تنمية التبادل التجارى :

أ) قرر تشجيع التبادل التجارى بين دول الأندوجو. وفى هذا الصدد ، طالب الاجتماع المؤسسات التجارية الخاصة

والعامة وجمعيات رجال الأعمال فى الدول الأعضاء أن تبحث الطرق والوسائل الكفيلة بتشجيع التبادل التجارى وتعزيزه .

ب) اتخاذ التدابير الملائمة لزيادة حجم التجارة زيادة كبيرة فيما بين بلدان مجموعة الأندوجو.

جـ) تحسين التجارة فى المنتجات الغذائية .

٢ ـ الحواجز والتعريفات الجمركية :

أكد ضرورة دراسة الحواجز والتعريفات الجمركية القائمة بغية تذليل العقبات التى تعوق تدفق التجارة فيما بين دول الأندوجو وتقليل هذه العقبات .

٣ـ الأغذية والزراعة :

أ) يوصى بإنشاء احتياطى من الأغذية على المستوى شبه الإقليمى بغية تعزيز الأمن الغذائى فيما بين بلدان مجموعة الأندوجو.

ب) النظر فى إمكانية تنمية الصناعات التى تقوم على الزراعة والصناعات المصاحبة .

جيم ـ التعاون الاجتماعى السياسى :

١ ـ الإعـــلام :

أ) قرر زيادة تعزيز التعاون والتبادل القائم للمساعدات التقنية فى مجال الإعلام فيما بين بلدان مجموعة الأندوجو وأكد ضرورة تنسيق مواقفها فى المحافل الأفريقية والدولية .

ب) جمع البيانات والمعلومات ونشرها بشأن :

ـ المنـــاخ .
ـ نظام الإنذار المبكر.
ـ الإنتــــاج .
ـ الأسعـــار.
ـ التكنولوجيا .
ـ حصر الموارد الطبيعية .
ـ البحوث الزراعية .
ـ خسائر ما بعد الحصاد .
ـ انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.
ـ مكافحة التصحر.
ـ صيانة التربة .

٢ ـ النهوض بالتبادل الثقافى :

أحاط علماً بالتقرير الذى قدمه المكتب الأفريقى للعلوم التربوية والذى يقترح عقد ندوة عن النيل باعتباره نقطة التقاء حضارات متعددة، وإعداد دراسة مقارنة عن شتى نظم التعليم فى بلدان مجموعة الأندوجو، ودعا الاجتماع المكتب الأفريقى للعلوم التربوية إلى تقديم خطة لدراسة جدوى لهذين المشروعين .

٣ ــ دعم التعاون بين الأحزاب السياسية :

أعرب الاجتماع عن ضرورة الحفاظ على العلاقات فيا بين الأحزاب السياسية لدول الأندوجو وتحسينها ودعمها وذلك من أجل دعم أواصر الوحدة والتضامن بين شعوبها .

٤ ــ تعزيز التعاون بين المنظمات المهنية والنقابات والجامعات :

دعا من جديد إلى ضرورة اقامة علاقات التبادل والاتصال فيا بين المنظمات المهنية والنقابات والجامعات فى دول المجموعة .

دال ــ البيئــة :

أكد الاجتماع من جديد تأييده لكافة التدابير التى تتخذ فى سبيل حماية البيئة وفى هذا الصدد أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ للتخلص من النفايات النووية والصناعية فى أفريقيا مما يشكل جريمة ضد أفريقيا والشعب الأفريقى كما عبر الاجتماع عن اصراره على وضع حد لهذا الأمر.

١٠ ــ أكد الاجتماع ــ من جديد ــ تأييده التام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وأشاد بالدور الذى تقوم به من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية فى أفريقيا ، وأعرب عن عزمه على تنفيذ إعلان أديس أبابا الذى أقره رؤساء الدول والحكومات بمناسبة اليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الأفريقية .

١١ ــ أدان الاجتماع ــ بشدة ــ سياسة الفصل العنصرى وغير الإنسانية ، التى يمارسها نظام بريتوريا ، وأعرب عن التزام لا يتزعزع واصرار أكيد على الاستمرار فى مناصرته لشعب جنوب أفريقيا فى كفاحه ضد التفرقة العنصرية والفصل العنصرى ، واعتقاداً منه بأن القضاء على الفصل العنصرى سيؤدى إلى قيام مجتمع ديمقراطى غير عنصرى فى جنوب أفريقيا قائم على العدل والمساواة الإنسانية ، طالب المجتمع الدولى بفرض عقوبات إجبارية شاملة ضد جنوب أفريقيا كوسيلة فعالة لإحداث التغيير المنشود بها .

١٢ ــ وفيا يتعلق بناميبيا ، أعرب الاجتماع عن تأييده التام لشعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال تحت قيادة سوابو، ممثله الشرعى الوحيد .

١٣ ــ كما أعاد التأكيد أيضاً على تضامنه ومساندته لجمهورية أنجولا الشعبية فى المفاوضات الجارية حالياً بين أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والتى تستهدف التنفيذ المبكر لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ / ٧٨ بشأن استقلال ناميبيا . كما أكد من جديد تضامنه مع جمهورية أنجولا الشعبية فى الجهود التى تبذلها لصد العدوان وضمان سلامة أراضيها وسلامها واستقرارها . وطالب الاجتماع الأطراف المعنية بمواصلة مفاوضاتها بنية حسنة ، والعمل على انهائها بنجاح .

١٤ ــ بالنسبة للموقف فى تشاد ، طالب الاجتماع بالاحترام التام لسيادتها ووحدة أراضيها . وأشاد بجهود حكومتها من أجل الوحدة الوطنية وبناء السلام . ورحب بتجديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمواصلة جهودها من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع التشادى ــ الليبى ، وفى هذا الصدد ، رحب الاجتماع باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وليبيا .

١٥ ــ وطالب الاجتماع بتسوية نزاع الصحراء الغربية من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة ورحب بقبول الأطراف المعنية للمقترحات التى تقدم بها سكرتير عام الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

١٦ ــ طالب الاجتماع جميع الدول المحبة للسلام ، وبالذات الدول الأعضاء لمجموعة أندوجو، المساهمة الفعالة فى الجهود الرامية إلى حل مشكلة جنوب السودان ، وتحقيق الاستقرار والسلام فى المنطقة . وطالب بتسوية للمشكلة من خلال المفاوضات بما يكفل سيادة السودان ووحدة أراضيه .

١٧ ــ وفيا يتعلق بالوضع الاقتصادى الحرج فى أفريقيا ، أكد الاجتماع الحاجة إلى تنفيذ برنامج الأولويات

الأفريقي للانعاش الاقتصادى الذى تم اقراره فى مؤتمر القمة الحادى والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة للأنعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا (١٩٨٦ ــ ١٩٩٠) . وأعرب عن تأييده التام لعقد مؤتمر دولى لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية لأفريقيا وذلك فى أنسب وقت حتى نهاية ١٩٨٩ .

١٨ ــ أعرب الاجتماع عن قناعته بأن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة ، ووفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، يشارك فيه كافة الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ــ الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، إنما يوفر أفضل اطار للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة .

١٩ ــ رحب الاجتماع بوقف العمليات الحربية بين العراق وإيران وقبول الدولتين لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى نص على وقف اطلاق النار، وتسوية سلمية للنزاع بين البلدين .

٢٠ ــ أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ ازاء الوضع فى لبنان ، وأكد الحاجة إلى تأييد المؤسسات الشرعية فى لبنان ، وضمان الوفاق الوطنى لصيانة سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه .

٢١ ــ أشاد الاجتماع بالدور الذى تقوم به حركة الدول غير المنحازة من أجل تحقيق السلام العالمى ، ونزع السلاح النووى والتعايش السلمى بين جميع الدول . وأكد ــ من جديد ــ عزم الدول الأعضاء على مواصلة العمل من أجل اعلاء مثل الحركة . وأعرب عن رضائه عن نتائج مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذى عقد فى نيقوسيا بقبرص فى سبتمبر ١٩٨٨ . كما أكد الحاجة إلى التشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء فى اطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لعدم الانحياز المقرر عقده فى بلجراد عام ١٩٨٩ ..

٢٢ ــ وأعرب الاجتماع من جديد عن القلق ازاء مشكلة اللاجئين التى تمثل عبئاً ثقيلاً على البلدان المضيفة لهم . وبغية حل هذه المشكلة ناشد المجتمع الدولى تقديم المساندة اللازمة لهذه البلدان المضيفة تمكينها من تخفيف آثار هذا العبء . كما ناشد البلدان الأصلية للاجئين والبلدان المضيفة لهم أن تتعاون معاً فى إيجاد حل دائم للمشكلة عن طريق عودة اللاجئين بصورة طوعية إلى بلدانهم الأصلية وفقاً للأحكام ذات الصلة للاتفاقيات الأفريقية والدولية السارية المفعول .

٢٣ ــ وأعرب الاجتماع عن أمله الكبير فى انضمام البلدان المجاورة الأخرى إلى مجموعة الأندوجو بغية تعزيز وتوطيد التعاون الجماعى داخل الإقليم .

٢٤ ــ ووافق الاجتماع على تقديم اقتراح إلى رؤساء دول مجموعة الأندوجو يقضى بالنظر فى إمكانية عقد مؤتمر قمة بغية العمل على تحقيق أهداف مجموعة الأندوجو واعطائها قوة دفع جديدة .

٢٥ ــ قرر الاجتماع تشكيل أمانة مؤقتة لمدة محددة بسنة واحدة تضطلع اثناءها وزارة الخارجية لجمهورية مصر العربية بالمسئوليات التى ينطوى عليها الأمر وذلك بالتعاون مع لجنة متابعة تتألف من سفراء دول الأندوجو المعتمدين لدى جمهورية مصر العربية . كما تم الاتفاق على أن يحال موضوع إيجاد أمانة للمجموعة إلى الاجتماع الوزارى السادس للمجموعة لاجراء مزيد من البحث حوله .

٢٦ ــ وطلب الاجتماع من البلدان الأعضاء فى مجموعة الأندوجو ابلاغ نتائج المؤتمر إلى بلدان الأقاليم الأخرى .

٢٧ ــ وكلف الاجتماع وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بمهمة ابلاغ الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بالبيان الختامى للاجتماع وبتقرير يتضمن ملخص أعماله والقرارات التى اتخذتها الدورة الخامسة ، بغية توزيعها على الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية .

٢٨ ــ أعربت الوفود عن بالغ شكرها وتقديرها لسعادة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ولحكومة مصر وشعبها لما أحاطهم من ترحيب بالغ ومن كرم الضيافة خلال فترة انعقاد الاجتماع الوزارى الخامس لمجموعة الأندوجو فى القاهرة .

٢٩ ــ تطبيقاً للقرار الذى تم اقراره بكينشاسا بأن يعقد الاجتماع الوزارى الخامس لمجموعة الأندوجو فى بانجى ، أعربت حكومة أفريقيا الوسطى مجدداً عن رغبتها فى استضافة الاجتماع الوزارى السادس لمجموعة الأندوجو عام ١٩٨٩ على أن يتم ابلاغ تاريخ الانعقاد من خلال القنوات الدبلوماسية .

صدر بالقاهرة فى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٦) بيان ختامي

الاجتماع السادس لدول مجموعة أندوجو

(أديس أبابا - ٢٦ فبراير ١٩٩٠)

١ - عقدت مجموعة الأندوغو اجتماعها الوزاري السادس في أديس أبابا في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٩٠ في أعقاب اجتماعاتها في الخرطوم في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ والقاهرة في تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ .

٢ - حضر الاجتماع ممثلون من الدول الأعضاء التالية .

١ - بوروندي : السيد سيم فريدولين هاننجيمانا وزير الدولة لشئون التعاون .

٢ - جمهورية أفريقيا الوسطى : معالي جوليس كوالي - يابورو وزير الدولة بوزارة الخارجية .

٣ - مصر : معالي الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .

٤ - رواندا : هابياكاري ، وزير شئون الخدمة المدنية والتدريب المهني - رئيساً للوفد .

٥ - السودان : معالي علي أحمد سحلول وزير الخارجية .

٦ - أوغندا : معالي بول كوانجا سيمو جيريري النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الإقليمية.

٧ - زائير : السيد بوكيني بوكاي ، وزير الدولة لوزارة الخارجية .

٣ - وحضر الاجتماع بصفة مراقب الدول التالية :

تنزانيا :

السيد م . أ . فوم سفير تنزانيا لدى مصر ورئيس الوفد .

٤ - أمانة منظمة الوحدة الأفريقية :

١ - السفير أحمد حجاج : الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٢ - السيد إدريس محمد نور رئيس قسم الموارد الطبيعية .

٥ - المنظمات الإقليمية والدولية :

أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا :

١ - السيد بيتر ن . موانزا رئيس قسم الموارد الطبيعية .

٢ - السيد ازم فظلول هوكي رئيس قسم المياه والبيئة والشؤون البحرية .

٣ - السيد د . م . تراوري موظف إدارة المشاريع مكتب تنسيق / المساعدة والعمليات التقنية .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

١ - السيد عثمان سيلا : ممثل برنامج لدى منظمة الوحدة الأفريقية ومكتب الاتصال مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٢ - السيد عثمان سيلا ، ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب الاتصال في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

رابطة الطرق الأفريقية : السيد سمير علام ، رئيس لجنة رابطة الطرق الأفريقية .

الاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية : (الاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية) السيد نجومي – مولانجو بينويت ، رئيس دائرة المنشآت الثابتة .

المكتب الأفريقي للعلوم والتربية : البروفسور ج . بيير مباكيدي ، المندوب الدائم للمكتب الأفريقي للعلوم والتربية لوسط أفريقيا التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية .

الاتحاد الأفريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية : جون انده ، خبير التدريب والتعاون التقني .

منظمة إدارة واستغلال حوض نهر كاغيرا : السيد جريور دانييزاكو ، الأمين التنفيذي .

٦ – اطلع الرئيس الذي انتهت فترة رئاسته ، سعادة الدكتور بطرس غالي ، وزير الدولة ، الاجتماع على الأنشطة التي اضطلع بها بناء على توصيات الاجتماع الخامس لمجموعة اندوجو المعقود بالقاهرة ، وأبرز سيادته في جملة أمور الاتصالات التي أجراها في أثيوبيا وكينيا لانضمامهما بالكامل إلى عضوية المجموعة ، وأوضح الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ قرارات وتوصيات الاجتماع الوزاري الخامس .

وذكر أيضاً أنه أجرى اتصالات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فيما يتعلق بتحديد صلاحيات تفصيلية لإجراء دراسة استقصائية تقنية ـ اقتصادية شاملة تكون بمثابة خطة رئيسية للتعاون الإقليمي و / أو دون الإقليمي للبلدان الأعضاء في مجموعة الأندوجو . ولهذا الغرض ، قامت بعثة درامية تمهيدية رفيعة المستوى تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بزيارة الدول الأعضاء في مجموعة الأندوجو في الفترة من ١٧ شباط / فبراير إلى ١٨ اذار / مارس ١٩٨٩ وقدمت تقريراً أولياً وغير رسمي عن مهمتها في ايار / مايو ١٩٨٩ وتقريراً نهائياً في ايلول / سبتمبر ١٩٨٩ . وتم توزيع كلا التقريرين على الدول الأعضاء في مجموعة أندوجو والبلدان المجاورة لها للنظر فيهما .

وأشار أيضاً إلى مشروع تقرير بعثة تقصى الحقائق عن حوض نهر النيل الذي أعدته اللجنة الاقتصادية الأفريقية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والذي سيجري النظر فيه خلال اجتماع لخبراء دول حوض النيل يعقد في اذار / مارس ١٩٩٠ ، وأعرب الاجتماع عن الارتياح للأنشطة التي تضطلع بها بلدان حوض النيل لتنمية موارد الحوض .

٧ – وانتخب المجموعون سعادة بول كوانجا سسيمو جيريري النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الخارجية والشؤون الإقليمية لجمهورية أوغندا رئيساً للاجتماع

٨ – ثم ألقى ممثلا منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية الأفريقية كلمتين افتتاحيتين في الاجتماع عرضاً فيهما بشكل عام الأنشطة التي تضطلع بها منظماتيهما فيما يتعلق بمجموعة أندوجو.

وركز ممثل منظمة الوحدة الأفريقية على أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان الأفريقة . واطلع المجتمعين على الأنشطة التي تضطلع بها لجنة التسيير الدائمة في منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بإقامة الاتحاد الاقتصادي الأفريقي . ورحب كذلك بروح التعاون التي تبديها مجموعة الأندوجو والتي تتماشي مع خطة عمل لاغوس ، ودعا مجموعة الأندوجو إلى القيام بدور نشط في تعزيز وتكثيف التعاون التقني بين بلدانها الأعضاء في كافة المجالات .

ورحب ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمجموعة الإندوجو في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأعرب

عن ارتياحه لقرار المجموعة عند اجتماعها الوزاري السادس في أديس أبابا ثم قدم معلومات أساسية موجزة عن حالة المشروع الموحد لتنمية حوض نهر النيل ، وركز أيضاً بإيجاز على بعض الأنشطة التي تم الاضطلاع بهامؤخراً في إطار المشروع والتي ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيها مساهمة كبيرة .

ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيها مساهمة كبيرة .

٩ – اعتمد الاجتماع بعد ذلك جدول الأعمال التالي لمداولاته :

١ – افتتاح الاجتماع .

٢ – انتخاب الرئيس .

٣ – إقرار جدول الأعمال .

٤ – كلمات المنظمات الإقليمية والدولية .

٥ – مسائل ناشئة عن الاجتماع الوزاري الخامس لمجموعة الأندوجو

٦ – استعراض نشاط بعثة الدراسة التمهيدية الأندوجو التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتجديد إصلاحيات من أجل وضع خطة أساسية شاملة للتعاون الإقليمي بين بلدان الأندوجو .

٨ – ما يستجد من أعمال .

٩ – تاريخ ومكان عقد الاجتماع القادم للمجموعة .

١٠ – واستعرض الاجتماع بروح المودة والصداقة العلاقات القائمة بين الدول الأعضاء وناقش الطرائق والسبل اللازمة لتدعيم هذه العلاقات ، وتوسيع نطاقها ، وتنويعها . ورحب الاجتماع في هذه المناسبة باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية السودان ، وهما من أعضاء مجموعة بلدان أندوجو . كما رحب الاجتماع بحصول بوروندي على العضوية الكاملة في المجموعة .

١١ – واستعرض الاجتماع أنشطة مجموعة الأندوغو . وأكدت الدول الأعضاء مجدداً تصميمها على تعزيز المجموعة وإعطائها المزيد من قوة الدفع .وأكد الاجتماع الحاجة إلى زيادة توثيق المواءمة والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في أفريقيا لتجنب الازدواجية والتداخل في الأنشطة .

١٢ – وأكد الاجتماع مجدداً تمسك والتزام جميع الدول الأعضاء والمراقبين في مجموعة الأندوغو بالكامل بمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك بالقرارات التي اتخذتها مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات والقرارات التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية .

١٣ – ونظر الاجتماع في التقرير الذي قدمته بعثة الدراسة التمهيدية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والتي يرأسها السفير بول مارك هنري استناداً إلى الزيارة التي تقوم بها البعثة لمصر ، ورواندا والسودان ، وأوغندا ، وزائير في الفترة من ١٧ شباط / فبراير إلى ١٨ آذار / مارس ١٩٨٩ ، وسجل الاجتماع بعد ذلك موافقته على التقرير وأعرب عن تقديره لجهود برنامج الأمم الإنمائي في هذا الصدد وطلب من البرنامج مواصلة جهوده في هذا الميدان . ونظراً للطبيعة التقنية للتقرير طلب الاجتماع من كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعداد ورقة عمل عقد اجتماع لفريق الخبراء لاستعراض التقرير وتقديم توصيات بشأنه إلى الاجتماع القادم لمجموعة الأندوجو .

١٤ – ورحب الاجتماع بمحتويات التقرير التي تشير إلى إمكانيات كبيرة للتعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء في مجموعة الأندوغو في مختلف الميادين ، وجدوى هذا التعاون والمزايا المنبثقة عنه بما يعود بالنفع المشترك على شعوب الدول الأعضاء في مجموعة الأندوغو . ودعا الاجتماع السلطات المختصة في الدول الأعضاء إلى النظر في التقرير بمزيد من التفصيل وتقديم تعليقاتها عليه إلى الأمانة المؤقتة في غضون ثلاثة أشهر ولكن ي مدة لا تتاوز ٣٠ آيار / مايو ١٩٩٠ .

١٥ – وخلال المداولات قدم الخبراء توصيات محددة وملائمة فيما يتصل بمجالات الأولوية التالية بهدف تعزيز التعاون الثنائي وكذلك التعاون دون الإقليمي بين دول مجموعة الأندوجو وتشمل هذه المجالات : النقل والمواصلات ، الطاقة وموارد المياه ، التبادل التجاري ، الأغذية والزراعة ، الثقافة ، الإعلام والبيئة .

١٦ – واطلع رئيسا وفدي مصر وزائير الاجتماع على الخطوات التي اتخذت فيما يتعلق بربط شبكة انجا الكهربائية في زائير بشبكة أسوان الكهربائية في مصر . ورحب الاجتماع بموافقة مصرف التنمية الأفريقي على تمويل دراسة الجدوى المتعلقة بالمشروع ، ويعقد اجتماع في القريب العاجل في القاهرة للوزراء المعنيين من أفريقيا الوسطى ، ومصر والسودان ، وزائير للنظر في اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل تنفيذ هذا المشروع الهام .

١٧ – ورحب الاجتماع بالمبادرة التي اتخذها رؤساء مصر والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند في يوليه / تموز ١٩٨٩ وانضمت إليهم فيما يعد يوغسلافيا والتي تدعو إلى بدء جولة جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بشأن القضايا الاقتصادية والبيئية العالمية ولاحظ الاجتماع بارتياح تأييد منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز لهذه المبادرة . ورحب كذلك ببدء الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر القمة الأول بشأن الحوارين الشمال والجنوب .

١٨ – وأعرب الاجتماع مجدداً عن أمله في أن تنضم دول مجاورة أخرى إلى مجموعة الأندوغو بغية زيادة تعزيز التعاون الجماعي فيما بين بلدان الإقليم . وأن يستمر الرئيس في اتصالاته مع تلك البلدان في هذا الصدد .

١٩ – وبحث الاجتماع مرة أخرى قضية تكوين أمانة دائمة للمجموعة وتم الاتفاق على تأجيل اتخاذ قرار في هذا الصدد إلى حين إجراء مزيد من المشاورات فيما بين الدول الأعضاء .

٢٠ – ولهذا طلب الاجتماع من وزارة الخارجية المصرية ، بالتعاون مع لجنة المتابعة المكونة من سفراء دول اندوغو المعتمدين لدى جمهورية مصر ، مواصلة الاضطلاع بأعباء الأمانة المؤقتة إلى حين انعقاد الاجتماع الوزاري السابع .

٢١ – وعهد الاجتماع إلى رئيسه بمهمة نقل البيان الختامي إلى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا وكذلك المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى لتوزيعه على جميع الدول الأعضاء .

٢٢ – وأعرب الاجتماع عن شكره وتقديره لمعالي البروفسور اديباو اديديمي ، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتوفير المرافق والتسهيلات اللازمة لعقد الاجتماع وخدمات السكرتارية وكذلك للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية معالي سالم أحمد سالم لتقديم خدمات الترجمة الفورية لهذا الاجتماع .

٢٣ - وقرر الاجتماع أنه مالم تعرض إحدى الدول الأعضاء استضافة الاجتماع السابع لمجموعة الأندوغو، فإن الاجتماع سيعقد في أديس أبابا خلال أو بعد الاجتماع الثالث والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية .

(٧) البيان المشترك للاجتماع السابع لدول مجموعة أندوجو

(أديس أبابا ٢٧ فبراير ١٩٩١)

١ – عقدت مجموعة أندوجو اجتماعها الوزاري السابع بأديس أبابا في ٢٧ فبراير ١٩٩١ والمجموعة تضم بوروندي ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، مصر ، رواندا ، السودان ، أوغندا ، وزائير ، كأعضاء ، وكلا من أثيوبيا ، كينيا ، وتنزانيا بصفة مراقب ، وكان الاجتماع متابعة للاجتماعات السابقة التي عقدت بأديس أبابا في ٢٦ فبراير ١٩٩٠ ، وبالقاهرة في نوفمبر ١٩٨٨ ، وكينيشاسا في مايو ١٩٨٧ ، وبالقاهرة في أغسطس ١٩٨٥ ، وكينشاسا في سبتمبر ١٩٨٤ وبالخرطوم في نوفمبر ١٩٨٣ .

٢ – حضر الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء التالية :

بوروندي ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، مصر ، رواندا ، أوغندا ، زائير .

٣ – كما حضر الاجتماع ممثلون عن الدول التالية بصفة مراقب : كينيا ، تنزانيا .

٤ – وقد قرر ممثل أثيوبيا المشاركة في الاجتماع ولكنه لم يتمكن من الحضور ، ومع ذلك فقد وافق على هذا البيان ، كما لم يشارك ممثل السودان في الاجتماع .

٥ – وحضر الاجتماع ممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية التالية :

أ ـ منظمة الوحدة الأفريقية ، ب ـ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٦ – وقد رحب المشاركون بالاجتماع بحرارة بقرار جمهورية كينيا بالانضمام إلى كل من أثيوبيا وتنزانيا كمراقب ، باعتبار أن مثل هذه المشاركة تعتبر مساهمة حقيقية تساعد على إثراء فعالية مجموعة أندوجو .

٧ – تم في الاجتماع انتخاب وزير خارجية زائير رئيساً لمجموعة أندوجو عن الفترة ١٩٩١ – ١٩٩٢ ، ودعا مصر إلى الاستمرار في القيام بأعمال الأمانة المناوبة لمجموعة أندوجو .

٨ – وقد ألقى رئيس الاجتماع رئيس الاجتماع بياناً أكد فيه على أهمية انعقاد الاجتماع السابع لمجموعة أندوجو باعتبارها محفلاً مفيداً لتبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء ، وأكد من جديد ـ أن أهداف أندوجو تتفق مع أهداف خطة عمل لاجوس .

٩ – استعرضت المجموعة الأنشطة المختلفة التي تمت خلال السنة الماضية بما في ذلك التحليل الفني الذي قدمته مجموعة لجنة الخبراء من بين الدول الأعضاء عن مهمة بول مارك هنري .

١٠ – كما أشار الاجتماع أيضاً إلى انعقاد مؤتمر وزراء الطاقة والكهرباء بالدول أعضاء مجموعة أندوجو المقرر عقده بالقاهرة خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢١ أبريل ١٩٩١ ، ودعا الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذا المؤتمر لتحقيق التعاون والتكامل بينها في المجال الفني بشكل عام ، وفي مجال الطاقة بشكل خاص .

١١ – واستعرض الاجتماع أحدث التطورات فيما يتعلق بدراسة تقنية اقتصادية شاملة تستخدم كخطة رئيسية للتعاون على الصعيدين الإقليمي أو شبه الإقليمي للأندوجو . كما استعرض الاجتماع تقرير المتابعة الذي أعدته لجنة برنامج الأمم المتحدة للتنمية لإجراء دراسة تمهيدية بالدول أعضاء أندوجو ، وفي هذا الشأن ، تمت الإشارة إلى الاقتراحات التي قدمها ممثل أثيوبيا خلال اجتماع خبراء المجموعة في يوليو ١٩٩٠ .

كما أشار الوفد المصري إلى قيامه بتوزيع جميع الوثائق والتقارير المتعلقة بجهود برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، على أوسع نطاق ليس فقط على الدول الأعضاء ولكن أيضًا على الدول المجاورة بهدف تحقيق أكبر وأسرع نفع ممكن على المستوى القومي .

١٢ – وقد استعرض الاجتماع أيضًا تقرير المتابعة الذي أعدته بعثة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية عن حوض نهر النيل والذي سبقت مناقشته في أكتوبر ١٩٨٩ .

١٣ – وعبر الاجتماع عن الحاجة الماسة إلى بذل الجهود لإقامة الاتصالات المناسبة بين دول مجموعة أندوجو من ناحية ، وبين المجموعات الإقليمية مثل منظمة المعاملة التفضيلية ومنظمة الإيجاد من ناحية أخرى ، وقد وافق الاجتماع على أهمية هذا التنسيق ليس فقط للمساعدة في التعرف على نواحي المصلحة المتبادلة الضروري لدعم الاحتياجات الفنية والاقتصادية بين جميع الدول الأعضاء ، وإنما أيضًا لضمان تحقيق أفضل عائد من المشروعات التي تهدف لتحسين البنية الأساسية للاندوجو وكذلك لمنظمة المعاملة التفضيلية ومنظمة الإيجاد .

١٤ – وأكد الاجتماع – من جديد – التزام جميع الدول الأعضاء والمراقبين بمجموعة أندوجو لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمبادئ والقرارات التي اتخذها مؤتمر الرؤساء والحكومات ، وكذلك القرارات التي اتخذها المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية .

١٥ – وأكد الاجتماع على الحاجة إلى التنمية البيئية للمنطقة ورسم خطة عمل لتنفيذ هذا الهدف ، ورحب الاجتماع باستعداد برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمساعدة مجموعة أندوجو على رسم إطار عمل للتعاون في مجال التنمية .

١٦ – وطلب الاجتماع من الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المتخصصة وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومكتب العمل الدولي ، وقوة الطوارئ الدولية للأمم المتحدة ، ومنظمة الصحة العالمية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، لتنسيق أعمالها بالتعاون مع مجموعة أندوجو بهدف إعطاء المزيد من الدعم والمساعدة للمجموعة .

١٧ – قرر الاجتماع أن يتم عقد الدورة القادمة بأديس أبابا أثناء أو بعد اجتماع الدورة الخامسة والخمسين لوزراء منظمة الوحدة الأفريقية مالم تتقدم إحدى الدول الأعضاء بدعوة لاستضافة المجموعة خلال ١٩٩١ – ١٩٩٢ أثناء الدورة القادمة .

أعضاء مجموعة أندوجو الذين حضروا دورة ٢٧ فبراير ١٩٩١

١ – بوروندي : السيد / فريدولين هاتو نجيمانا وزير التعاون .

٢ – جمهورية أفريقيا الوسطى : السيد / لوران جومينا – بامبالي وزير الخارجية .

٣ – مصر : السيد / الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية .

٤ – كينيا : السيد / ولسون ندولو آيه وزير الخارجية .

٥ – راوندا : السيد / نياندوي شارل وزير التنمية الإدارية والتأهيل المهني .

٦ – تنزانيا : السيد / أحمد حسن ديريا وزير الخارجية .

٧ – أوغندا : السيد / بول . ك . سيمو جيرير النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الخارجية .

٨ – زائير : السيد / المواطن موشو بيكوا كاليمباوا كاتانا وزير الدولة للشئون الخارجية .

٩ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : السيد البرفيسور / أديبايو أديدركس مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا .

١٠ - منظمة الوحدة الأفريقية : السيد الدكتور / م . ديرار مدير (ادكو) .

(٨) بيان ختامي

الاجتماع الأول لوزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة أندوجو

(القاهرة ٢٨ - ٣٠ يونيو ١٩٩٠)

١ - تأسيساً على مناقشات الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة الأندوجو المعقود في أديس أبابا في ٢٦ فبراير ١٩٩٠ ، اقترح الوزير المصري للكهرباء والطاقة عقد اجتماع لوزراء الكهرباء والطاقة بمجموعة الأندوجو لدراسة استراتيجيات الطاقة والربط بين الشبكات الكهربائية في الدول الأعضاء بالمجموعة .

٢ - وبناء على دعوة وزير الدولة المصري للشئون الخارجية ، عقد الاجتماع الأول لوزراء الكهرباء والطاقة للدول الأعضاء بمجموعة الأندوجو في القاهرة خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٠ .

٣ - وشارك في الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء التالي ذكرهم :

ـ جمهورية أفريقيا الوسطى ومثلها : سعادة السيد باسودجي ـ بادجوا وزير الطاقة والتعدين .

ـ جمهورية السودان ومثلها : سعادة السيد عز الدين حامد ، سفير السودان في مصر .

ـ جمهورية أوغندا ومثلها : سعادة السيد هنري كايجوكا ، وزير الطاقة .

ـ جمهورية بوروندي ومثلها سعادة الدكتور جلبرت ميندي ، وزير الطاقة .

ـ جمهورية رواندا ومثلها : سعادة السيد سلستن كابندا ، سفير رواندا في مصر .

ـ جمهورية زائير ومثلها : سعادة السيد أمبوزو نكوديا بوانجا ، وزير الطاقة والتعدين .

ـ جمهورية مصر العربية ومثلها : سعادة المهندس ماهر أباظة ، وزير الكهرباء والطاقة .

٤ - وشاركت في الاجتماع بصفة مراقب كل من الدولتين التاليتين :

ـ جمهورية أثيوبيا ومثلها : سعادة السيد تكيري شوا أيتنفيزو ، وزير المناجم والطاقة .

ـ جمهورية تنزانيا المتحدة ومثلها : سعادة السيد بيتر كابيزا ، القائم بالأعمال بسفارة تنزانيا في جمهورية مصر العربية .

٥ - وشاركت في الاجتماع أيضاً بصفة مراقب المنظمات الدولية والإقليمية التالية :

ـ بنك التنمية الأفريقي ومثله : سعادة السيد جلبرت أفيكا ، نائب رئيس بنك التنمية الأفريقي .

ـ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومثلها : سعادة السيد بيتر موانزا ، المدير لشئون الموارد الطبيعية ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومثلها : السيد توفيق بن عمارة ، الممثل المقيم بالإنابة .

ـ منظمة حوض نهر كجيرا ومثلها : سعادة السيد جريجوار بانيازاكو ، السكرتير التنفيذي .

٦ - وتلا سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة المصري للشئون الخارجية ، رسالة وجهها إلى الاجتماع فخامة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية .

أكد الرئيس على ضرورة أن تركز مجموعة الأندوجو على تعزيز التعاون في المجال التقني فضلاً عن إنشاء البنية الأساسية الرئيسية لإقامة هذا التعاون على أسس علمية من خلال المشروعات الإقليمية ودون الإقليمية في شتى المجالات ، وفقاً لما نصت عليه خطة عمل لاغوس . وأعرب الرئيس عن أمله في أن ينتهج الاجتماع نهجاً جديداً يعزز التضامن بين الدول الأفريقية وينهض بالتعاون بين شعوبها .

٧ – وألقى سعادة المهندس ماهر أباظة ، الوزير المصري للكهرباء والطاقة كلمة أمام الاجتماع ، فأكد على أهمية التعاون في مجال الكهرباء والطاقة لتنمية وتطوير الإمكانات المتوفرة من الطاقة ببلدان الأندوجو بشتى أشكالها ، وتحقيق الربط الكهربائي المتكامل بين بلدانها وإدارته بصورة اقتصادية يمكن الاعتماد عليها .

٨ – وألقى كلمة استهلالية في الاجتماع كل من ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وممثل بنك التنمية الأفريقي .

وأعرب ممثل بنك التنمية الأفريقي عن تهانيه لدول مجموعة الأندوجو لما بذلوه من جهود لتحقيق التكامل بين اقتصاداتها ودعم الاستثمارات المشتركة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات والتجارة والبيئة . وفيما يتعلق بالطاقة ، أوضح ممثل بنك التنمية الأفريقي أن مؤسسته تمول المشروعات الهامة لبلدان الأندوجو وأن آخر المشروعات التي مولها البنك هو الدراسة الخاصة بمشروع الربط الكهربائي بين مصر وزائير حيث وقع في هذا الشهر على منحة للمشروع قدرها ٤ ملايين دولارات أمريكية . وأعرب عن استعداد البنك لتقديم المساعدة للدول الأعضاء ومنظماتها الإقليمية من أجل عقد اتفاقات الاستثمار المتعددة الجنسيات وتعبئة الموارد المالية اللازمة لوضعها موضع التنفيذ .

وقال ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

رغم ما تعانيه مجموعة الأندوجو من نقص في إمدادات الطاقة ، تتوافر لديها مصادر كبيرة للطاقة الكهربائية وغيرها من مصادر كبيرة للطاقة الكهربائية وغيرها من مصادر الطاقة ، مما يتيح لها مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة في المستقبل . ويمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات واستراتيجيات الطاقة المتكاملة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ، وحث بلدان المجموعة على اعتماد النهج التعاوني في تنمية واستخدام هذه الموارد .

كما أكد على الأهمية البالغة لتنمية التكنولوجيا وتكييفها ونقلها من أجل تنمية قدرات الدول الأعضاء في مجال الطاقة .

٩ – وأقر الاجتماع جدول الأعمال التالي :

١) إنشاء فريق عمل من الخبراء .

٢) استارتيجيات الطاقة والكهرباء حتى عام ٢٠٠٠ .

٣) الربط الكهربائى بين بلدان مجموعة الأندوجو .

٤) أية أمور أخرى .

٥) موعد ومكان الاجتماع المقبل .

١٠ – قدمت السودان ورقة عن الطاقة والبيئة في القرن الحادي والعشرين ومشاكل الطاقة الكهربائية ، والقضايا الخاصة بالمشاغل البيئية لأفريقيا وسبل مواجهتها ، بينما قدمت أثيوبيا ورقة عن الربط الكهربائى الإقليمي بين شبكات البلدان الأعضاء بمجموعة الأندوجو ، وقدمت مصر ورقة عن الربط الكهربائى الإقليمي بين الدول الأعضاء في مجموعة الأندوجو .

١١ – بعد الإشارة إلى النقص في الطاقة وتدمير البيئة الناجمين عن الاستخدام المكثف لحطب الوقود ، استعرض الاجتماع العلاقات بين الدول الأعضاء في مجال الطاقة ، كما ناقش السبل والوسائل التي تكفل دعمها وتوسيع نطاقها وتنويعها . وشدد الاجتماع على ضرورة زيادة التعاون في

قطاع الطاقة وتطوير الربط الكهربائى والمشروعات ذات الصلة في إطار هذا التعاون . وفي هذا الصدد أكد الاجتماع على ضرورة زيادة التعاون والتنسيق بين دول الأندوجو والمنظمات والتجمعات الإقليمية الأفريقية الأخرى وكذلك المنظمات الدولية .

١٢ – وأشار الاجتماع إلى الحلقة الدراسية لخبراء الطاقة التي من المقرر أن تعقد تحت رعاية بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى والبنك الدولي في أبدجان في نوفمبر ١٩٩٠ . ومن المقرر أن تستعرض الحلقة الدراسية احتمالات تنمية الطاقة في أفريقيا وخطط العمل في المستقبل .

١٣ – وتأسيساً على المناقشات ، لاحظ الاجتماع أن هناك إمكانات كبيرة للتعاون الإقليمي في مجال الطاقة والكهرباء داخل إطار مجموعة الأندوجو . وأشار الاجتماع إلى المناقشات التي أجريت خلال الاجتماع الوزاري السادس لمجموعة الأندوجو ، المعقود في أديس أبابا في ٢٦ فبراير ١٩٩٠ ، والتي تناولت الربط الكهربائى بين شبكة أنجا بزائير وشبكة أسوان بمصر وما أبدته الدول الأعضاء من اهتمام بشأن تنفيذ هذا المشروع وغيره من مشروعات الطاقة والكهرباء المجدية داخل إطار مجموعة الأندوجو . واتجه الرأى إلى أن التعاون الإقليمي على أسس سليمة في مجالي الطاقة والكهرباء يمكنه أن يتيح لبلدان مجموعة الأندوجو أن تصبح دولاً مصدرة للطاقة في مرحلة لاحقة .

١٤ – واعتمد الاجتماع خطة العمل التالية :

أ – إنشاء فريق خبراء يعقد اجتماعات دورية ، ويقوم بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمات أخرى ، بإصدار التوصيات بشأن دراسات محددة فضلاً عن اتخاذ الإجراءات التنسيقية اللازمة وإعداد هذه الدراسات .

ب – وضع إطار عام للتعاون في إنتاج الطاقة والإدارة والربط الكهربائى في إطار مجموعة الأندوجو حتى عام ٢٠١٥ .

جـ – تحديد الاستراتيجيات الإنمائية المرحلية لاستخدام الطاقة ووضع قائمة بالمشروعات تتضمن وصفاً لأوضاعها في الوقت الراهن .

١٥ – وأعرب الاجتماع عن أمله في أن تنضم الدول المجاورة إلى مجموعة الأندوجو من أجل تعزيز التضامن الجماعي داخل الإقليم .

١٦ – وأعربت الوفود عن شكرها وتقديرها لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية ، وجمهورية مصر العربية حكومة وشعباً ، لما لاقته من حفاوة وكرم ضيافة خلال مدة انعقاد الاجتماع الأول لوزراء الطاقة والكهرباء لمجموعة الأندوجو في القاهرة .

١٧ – وقرر الاجتماع عقد الاجتماع الوزاري الثاني في جمهورية زائير وتقرر إبلاغ الموعد بواسطة القنوات الدبلوماسية .

(٩) بيان ختامي

الاجتماع الثاني لوزراء الكهرباء والطاقة لدول مجموعة أندوجو

(القاهرة ٢٠ - ٢١ أبريل ١٩٩١)

١ - تلبية للدعوة الموجهة من سعادة الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية وسعادة المهندس ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية، عقد وزراء الكهرباء والطاقة لدول الأندوجو مؤتمرهم الثاني بالقاهرة ـ مصر من ٢٠ - ٢١ أبريل ١٩٩١

٢ - حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء الآتية :

ـ جمهورية بورندي : سعادة جيرفيه نيكوما جانجي سفير بورندي لدى جمهورية مصر العربية .

ـ جمهورية أفريقيا الوسطى : سعادة إدوار اكبيكابور وزير الطاقة والتعدين والجيولوجيا والموارد المائية .

ـ جمهورية مصر العربية : سعادة المهندس محمد ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة .

ـ جمهورية رواندا : سعادة أندريه نتاجيرورا وزير الأشغال العامة والطاقة والمياه .

ـ جمهورية السودان : سعادة عبد المنعم خوجلي وزير الطاق والتعدين .

ـ جمهورية أوغندا : سعادة ريتشارد كايجوكا وزير الطاقة .

ـ جمهورية زائير : سعادة الوزير مولانجا لواكا بوانجا وزير الطاقة .

٣ - كما حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء كمراقبين :

ـ جمهورية تشاد : سعادة محمد حبيب دعتوم وزير الطاقة والتعدين والبحوث المائية .

ـ جمهورية أثيوبيا الشعبية : سعادة المدير العام طعمينا ولدى حنس مدير عام «البا» بوزارة المناجم والطاقة .

ـ جمهورية كينيا : سعادة نقولا بعووط وزير الطاقة .

ـ جمهورية تنزانيا المتحدة : سعادة محمد على فوم سفير تنزانيا لدى جمهورية مصر العربية .

٤ - وحضر الاجتماع أيضاً ممثلو المنظمات الإقليمية والدولية التالية .

ـ بنك التنمية الأفريقي : السيد / اسيفا منجشا .

ـ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا : السيد / يوري باشقوف .

ـ منظمة التجارة التفضيلية : الآنسة / جولييت شاذر نيجاوا .

ـ الوكالة الحكومية للجفاف والتنمية :السيد / طائى هايل .

٥ - وفي معرض كلمته أكد سعادة مولانجالا لكاكاوبانجا وزير الطاقة في زائير أهمية ربط الشبكات الكهربائية بالدول الأعضاء في الأندوجو ولا سيما ربط الشبكة الكهربائية للسد العالي في أسوان وشبكة خزان أنجا في زائير . واقترح أن توقع مصر وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان وزائير على اتفاقية بروتوكول من أجل إجراء دراسة في مشروع الضغط العالي انجا ـ أسوان .

أشار سعادة الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية في بيانه إلى أن مجموعة الأندوجو قد خطت خطوات هامة على درب توثيق عرى التعاون في مختلف المجالات فيما بين البلدان التي يعنيها الأمر . وقد أكد من جديد أن مجالات الكهرباء والطاقة هي بمثابة سمة مميزة لجهود مجموعة الأندوجو. وأضاف أنه ينبغي على أفريقيا أن تتخذ خطوات جدية نحو التكامل الاقتصادي على كل من الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي . ان مجال الطاقة ـ وخاصة الطاقة الكهربائية ـ يحظو بأعظم الإمكانيات وفضلاً عن ذلك فإن القارة الأفريقية تتمتع بموارد كهربائية واسعة تستطيع بها أن تلبي ليس فقط متطلبات التنمية في أفريقيا وإنما التصدير أيضاً إلى المجتمع الأوربي وبذلك يكفل للقارة مزيداً من العملة الأجنبية اللازمة للتنمية الاقتصادية .

وبإبراز موضوع الكهرباء أضحى عمل وزراء الطاقة متماشياً مع أحدث الدراسات التي أجريت في مجال الطاقة مما يعتبر مؤشراً مطمئناً على أن الدول الأعضاء بمجموعة الأندوجو مسايرة للعصر في أسلوب تفكيرها وعملها .

وذكر السيد المهندس ماهر أباظة أن الاجتماع الذي عقد في القاهرة منذ أقل من عام . كان بداية لوجه جديد من أوجه التعاون فيما بين بلدان الأندوجو . وأكد سيادته أن الطاقة الكهربائية هي مقوم ذو طابع فريد من مقومات التنمية . فهي العنصر المفجر لتنمية القاعدة الصناعية والزراعية في أى دولة .

وأضاف قائلاً أن هيكل إنتاج الطاقة الكهربائية في مصر قد تغير تغيراً كبيراً في العقد الماضي . وقد ارتفع معدل استهلاك الفرد من الكيلوات ساعة من ٥٠ في سنة ١٩٥٢ إلى ٨٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٩٠ ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى ١٦٠٠ بحلول عام ٢٠٠٠ . وقد سعت مصر أيضاً إلى إيجاد ربط كهربائى مع جاراتها من البلدان العربية والأفريقية . ومن بين أكثر المشاريع المثيرة للاهتمام والمبشرة بالنجاح مشروع انجا ـ أسوان الذي يمتد من زائير في قلب أفريقيا إلي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان ومصر ..

أكد وزير الطاقة السوداني سعادة عبد المنعم خوجي حرص بلاده على تطوير التعاون بين دول مجموعة الإخاء في المجالات الاقتصادية ومجالات النقل والمواصلات والتجارة بالإضافة إلى التعاون في مجال الطاقة الحيوي لكافة دول المجموعة .. وأضاف أن السودان يعلق آمالاً كبرى على التعاون بين دول الأندوجو إيماناً بجدوى هذا التعاون اقتصادياً وخلق أرضية صلبة من المصالح المشتركة بين شعوب ودول المنطقة . وأضاف أيضاً أن السودان قام بإعداد دراسة جدوى اقتصادية مع جارته أثيوبيا لربط الشبكة الكهربائية بين البلدين ..

وقد أعرب عن قبول السودان المقترحات المصرية التي قدمت عام ١٩٨٤ بشأن تحقيق التكامل بين الشبكات السودانية والمصرية وذكر أن حكومته ترحب بالمبادرة باتخاذ الخطوات العملية التي تهدف إلى تنفيذ المشروع وتطوير التعاون بين مصر والسودان ..

وأشار إلى العناية الخاصة التي توليها بلاده للمشروع الرامي إلى ربط سدى انجا وأسوان مؤكداً عزم بلاده على المشاركة الكاملة في اللجنة الفنية ولجنة التسيير المعنيتين ..

كما قرر أن السودان ينظر في ربط شبكاته جنوب السودان بشبكات أوغندا وزائير ..

أبرز سعادة نقولا معووط وزير الطاقة بجمهورية كينيا الأهمية التي توليها كينيا للتعاون الإقليمي في هذا المجال الهام للطاقة والذي يقوم على أساس العلاقات الودية والحاجة إلى الاهتمام المتبادل وفي الوقت نفسه أحاط الاجتماع باحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة ..

كما أكد الوزير أنه ينبغي ألا تستند جهود مجموعة الأندوجو على الأماني المشتركة فقط بل على أساس قانوني سليم أيضاً . كما ذكر أنه من أجل تسهيل الإسهام البناء في المجالات التي تقوم بها مجموعة الأندوجو فإن كينيا تحتاج إلى دراسة كافة الوثائق التي تجد أهداف وأنشطة مجموعة الأندوجو بما في ذلك تلك الوثائق المتعلقة بإنشائها ..

وهكذا حذر من اتخاذ قرارات سابقة لأوانها دون النظر مقدماً إلى انعكاساتها على الدول الأعضاء بالمجموعة وما تنطوي عليه من نتائج بالنسبة لها ..

أشاد سيادة ريتشارد فايجوفا وزير الطاقة بجمهورية أوغندا بروح التعاون السائدة على كل من المستوى الإقليمي ودون الإقليمي وأكد من جديد تأييده للنهوض بمزيد من التعاون الوثيق بين دول مجموعة الأندوجو .

وقد أشار إلى أن هناك شبكات ربط كهربائية أخرى في المنطقة وأن الشبكة التي تربط أنجا بأسوان هي واحدة من بين وصلات عديدة مثل هذه المشروعات ينبغي ألا تنفذ وحدها دون سواها إذ أنها لا تخص جميع الدول الأعضاء بمجموعة الأندوجو وإنما تقتصر على مصر وزائير وتشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى . وأضاف سعادته أن أوغندا متصلة فعلاً بكينيا وأن العمل جاري في ربطها بتنزانيا ورواندا . وذكر من جديد أن عناية الأندوجو في مجال الطاقة ينبغي أن يوجه نحو تلبية طلبات المنطقة أو لا للحيلولة دون الابتعاد عن أغراض المجموعة .

أشار ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في كلمته إلى مزايا محددة قد تترتب على التعاون والتجارة من خلال ربط نظم الطاقة في البلدان المتجاورة مثل :

أ) خفض الاحتياجات من احتياطي الطاقة اللازمة للتوليد .

ب) القدرة على تقاسم مزايا الاقتصاديات الكبيرة .

جـ) زيادة الحمولة وتنويع الوقود .

د) الدعم الطارئ في حالات الانهيار الكبرى .

كماأشار إلى تنمية الطاقة الكهربائية يعتبر حلاً سليماً بالنسبة للسعي نحو تنويع مصادر الطاقة الذي له أثر ملطف على الاقتصاديات الأفريقية بالنسبة للمضاعفات السيئة لارتفاع أسعار النفط العالمية والتدهور البيئي الثابت .

وذكر أخيراً أن مجموعة الأندوجو بوسعها أن تصبح جهازاً ناجحاً للتعاون والتنمية في إقليم بلدان الأندوجو وأن تستمر في العمل بوصفها كيان حي لعملية التكامل الاقتصادي الأفريقي .

ـ بناء على طلب الرئيس ألقى ممثل بنك التنمية الأفريقي بياناً بشأن التقدم الذي تحقق بالنسبة لمشروع انجا ـ أسوان . وذكر أن صلاحيات إجراء دراسة الجدوى قد وضعت وأن كشفاً مقتضباً من المستشارين المدعوين قد أعد كي يتولى هؤلاء تقديم مقترحاتهم للبدء بالعمل . كما أشار إلى أنه قد تم الاتفاق على تشكيل لجنة تسيير ولجنة فنية تتولى أعمال المتابعة والرقابة بالنسبة لنشاط الخبير الاستشاري الذي وقع عليه الاختيار .

أ ـ اعتمد الوزراء جدول الأعمال الآتي :

أ ـ التعاون في مجال الطاقة الكهربية التي تربط بين دول الأندوجو ـ ب ـ مشروع انجا ـ أسوان ـ جـ ـ برنامج التعاون الفني للأندوجو ـ د ـ متابعة وتنسيق أنشطة الأندوجو في مجال الطاقة ـ هـ ـ

إنشاء الصندوق الأفريقي لتنمية الطاقة ـ و ـ اعتماد البيان الختامي ـ ز ـ ما يستجد من أعمال .

٧ – أعاد الوزراء تأكيد أن التنمية السريعة في مجال الطاقة تعد عاملاً هاماً في تعزيز التعاون التجاري الاقتصادي فيما بين البلدان الأفريقية في كفاحها من أجل تحقيق الاعتماد الذاتي الصناعي ، وينبغي أن تؤمن استراتيجية هذه التنمية والتعاون الاستخدام الكامل لقدراتها وإمكاناتها بغية ضمان تنميتها الاقتصادية وبقائها على قيد الحياة .

٨ – أكد الوزراء التزامهم بتنفيذ التوصيات بشأن الطاقة المتضمنة في الباب ١١ من خطة لاجوس ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ .

٩ – أكد الوزراء أن قضايا الطاقة تعد عناصر هامة للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في الأندوجو وأنه ينبغي بأن تؤدى تنمية مصادر الطاقة وشبكاتها بين أعضائها إلى التقدم الاقتصادي وأن تسهم في الرفاهية العامة لبلدانها .

وانطلاقاً من هذه الروح ينبغي أن تحمي الدول الأعضاء في الأندوجو مصالحها المشتركة في الاجتماعات والمنظمات الدولية .

١٠ – ذكروا بإجماع اجتماعهم الأول (القاهرة ـ يونيو ٩٩٠ـ) فيما يتعلق بأهمية تعزيز التعاون والتنسيق في مجال الطاقة فيما بين الدول الأعضاء في الأندوجو بغية وضع وتحسين نظم ومصادر الطاقة وشبكات الطاقة الكهربائية .

١١ – وأعاد الوزراء تأكيد أن تنمية الربط الكهربائي في الأندوجو تلعب دوراً على قدر كبير من الأهمية لزيادة إمكانات الطاقة في قارتها . وينبغي تعزيز كافة المشروعات التي تستهدف تنمية تلك الإمكانات .

وفي هذا الصدد سجل الاجتماع بمشاعر الرضا الاقتراحات التي قدمها المستشارون الدوليون فيما يتعلق بإجراء دراسة جدوى لخط الربط الكهربائي متعدد القوميات انجا ـ أسوان بين زائير وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وتشاد ومصر .

وأحيط الاجتماع بوجود مشروعات جارية أو مقترحة لربط الشبكات الكهربائية بين أعضاء آخرين بمجموعة الأندوجو .

١٢ – اقترح الوزراء إنشاء مجموعات فنية للمتابعة لكل مشروع محدد . وتتكون تلك المجموعات من عدد متساو من الخبراء (لا يقل عددهم عن ٢) لكل بلد من البلدان المشتركة في المشروع . وستتولى هذه المجموعة بشكل منتظم متابعة التقدم الذي تم إحرازه في المشروع في مجال اختصاصها وتقديم تقرير للاجتماع السنوي لوزراء الكهرباء والطاقة لجماعة الأندوجو .

وفي هذا الصدد رحب الاجتماع بإنشاء مجموعة متابعة فنية مخصصة لمشروع إنجا ـ أسوان بمشاركة خبراء من زائير وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وتشاد ومصر .

١٣ – أعرب الوزراء عن قلقهم المتنامي إزاء تدهور البيئة في أفريقيا .

وذكروا بأحكام وتوصيات برنامج عمل القاهرة بشأن البيئة في أفريقيا (١٩٨٥) بربط البيئة بالطاقة والتنمية وطالبوا منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبنك التنمية الأفريقي وغيرها من المنظمات ذات الصلة إلى تطبيق كافة تلك التوصيات .

١٤ – ونظراً للطبيعة القابلة للاستنفاد لمعظم مصادر الطاقة ذكر الاجتماع أنه يمكن إنشاء مجموعات العمل الخاصة ببحث وتنمية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من أجل تحقيق سعي متقدم وفعال للأنشطة ذات الصلة التي نفذت في هذا المضمار . وينبغي على مجموعات العمل هذه أن تقوم بالتجربة والعمل بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة .

١٥ – وفيما يتعلق أيضاً بترشيد الأندوجو في مجال الطاقة أوصى الاجتماع بإنشاء برنامج تعاون فني في مجال الطاقة للأندوجو . ويمكن أن يتضمن هذا البرنامج عقد ندوات ومؤتمرات وحلقات دراسية بشأن التدريب على العمل وتبادل الخبراء والخدمات الاستشارية وإنشاء مشروعات مشتركة للبحث وكذلك مشروعات مشتركة في المجالات المجددة للطاقة . وفي هذا السياق زاد التأكيد على أنه قد طلب من البلدان الأعضاء التي طورت تكنولوجيا وخدمات الطاقة نسبياً تقديم هذه الخبرة للبلدان الأعضاء الأخرى للاستفادة منها .

١٦ – أخذ الاجتماع علماً بتوصيات الحلقة الدراسية حول (الطاقة في أفريقيا) التي عقدت تحت إشراف بنك التنمية الأفريقي في أبيدجان ١٩٩٠ . وقد تمت الإشارة بصفة خاصة إلى التوصيات المتعلقة بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين الدول الأفريقية في مجال الطاقة وكذلك إلى دور بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات المالية الدولية في هذا الصدد .

١٧ – طلب الوزراء من المنظمات الإقليمية والدولية التي حضرت الاجتماع وكذلك المنظمات والمؤسسات ذات الصلة تقديم كافة أشكال المساعدة الممكنة لبلدان مجموعة الأندوجو .

١٨ – وافق الوزراء على بحث الاقتراح المتعلق بإنشاء لجنة تنسيق مشتركة لمشروعات الطاقة في مرحلة لاحقة وذلك بهدف تأمين التعرف ومتابعة المشروعات في مجال الطاقة بالدول الأعضاء في الأندوجو .

١٩ – وافق الوزراء على عرض الاقتراح بإجراء دراسة حول إمكانية إنشاء صندوق أفريقي لتنمية الطاقة في نطاق بنك التنمية الأفريقي للنهوض بالمشروعات والدراسات المتعلقة بالطاقة في أفريقيا على مؤتمر القمة السابع والعشرين لمنظمة الوحدة الأففريقية المقرر عقده في يونيو ١٩٩١ بنيجيريا .

٢٠ – أعربت الوفود عن شكرها وتقديرها لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ولحكومة مصر وشعبها للاستقبال الحار والضيافة الممتازة التي نعم بها المندوبون خلال عقد الاجتماع الثاني لوزراء الكهرباء والطاقة لدول مجموعة الأندوجو بالقاهرة .

٢١ – قرر الاجتماع عقد دورته الثالثة في زائير والرابعة في السودان .

(أعد بالقاهرة ـ مصر ٢١ أبريل ١٩٩١) .

(١٠) الندوة الدولية لسياسات وتكنولوجيا المياه في افريقيا

إعلان القاهرة حول المياه الافريقية

القاهرة (٢٥ - ٢٧ يونيو ١٩٩٠)

مقدمة :

ـ اتخذ اهتمام المجتمع الدولي المتزايد بتنمية وإدارة الموارد المائية مظاهر عديدة في السنوات الأخيرة . وانعكس هذا الاهتمام في أنشطة عدد من أجهزة الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة إلخ ..) ، وهي الأجهزة التي تقدم المساعدة الفنية للبلدان النامية فيما يتعلق بنواح معينة من تنمية موارد المياه ، وكذلك المساعدة المالية التي يقدمها البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي والأجهزة والوكالات الدولية المعنية الأخرى .

ـ يوجد بأفريقيا العديد من الأنهار والبحيرات التي تعطي صورة عن وجود ثروة كبيرة من الموارد المائية في القارة .

ـ وعلى الجانب الآخر ، يوجد بأفريقيا أكبر صحراء في العالم ، الصحاري شمال خط الاستواء ، صحراء كلهاري إلى الجنوب ، ومناطق شاسعة جرداء وشبه جرداء في معظم أرجاء القارة تقريبًا ، وهناك المحن والدمار الذي ينجم عن فترات القحط الطويلة في السهل وأجزاء عديدة في بلدان أخرى ، والحاجة الصارخة إلى الغذاء وعلف الماشية والألياف والمرافق الأساسية مثل مياه الشرب والصرف الصحي .

ـ هذا التفاوت يوضح التناقض الظاهري الموجود في الصورة العامة لموارد المياه واحتياجات قارة من أكبر قارات العالم .

موارد المياه في أفريقيا :

يوجد اعتماد طبيعي متبادل بين الموارد المائية والموارد الطبيعية الأخرى ، وهذا ما يجب أن تقره وكالات التخطيط والتنمية بصورة كاملة . إن تنمية أو استخدام الموارد المائية في إطار نظام دولي للموارد المائية له انعكاسات هامة على الموارد الطبيعية الأخرى حيث تتوقف تنمية هذه الموارد والحفاظ عليها أو استخدامها على المياه أو على تأثير دورة المياه .

هناك بعض الحقائق التي يمكن أن نذكرها عن موارد المياه في أفريقيا .

أ ـ نسبة وفرة المياه في أفريقيا حسب وحدة المنطقة بالمليمتر هي أقل نسبة في العالم .

ب ـ معدل التبخر في أفريقيا أعلى منه في كل القارات الأخرى .

ج ـ كفاءة مجرى المياه ، أى النسبة بين انسياب المياه وسقوط الأمطار هي أقل نسبة في أفريقيا وبعبارة أخرى فإن معظم الأمطار الساقطة في أفريقيا لا تصل الأنهار والبحيرات ولكنها تفقد من خلال التسرب أوالتبخر .

د ـ إن القيمة المنخفضة لمجرى الماء تشير إلى أن أفريقيا تمتلك من الأراضي أكثر مما تمتلك من الموارد المائية ، ومن ثم كانت هناك الاتجاه إلى التخطيط من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وفقًا لبرامج وسياسات تمت دراستها دراسة جيدة .

دور الماء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا :

أ ـ إن تنمية موارد المياه في أفريقيا هو ضرورة أساسية لتنمية إمكاناتها الصناعية والزراعية .

ب ـ إن تنمية الطاقة الكهربائية من مصادر المياه توفر طاقة قليلة التكلفة نسبياً بالنسبة للتنمية الصناعية والمعدنية . إن الطاقة المولدة من المياه تأخذ دوراً حاكماً كمصدر من مصادر الطاقة .

ج ـ ولقد لعب النقل النهري الداخلي في الأنهار والبحيرات في أفريقيا دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية لبلدان أفريقيا ، ومازال يلعب هذا الدور حتى اليوم ، وتتضح أهمية النقل النهري عندما نعرف أن أفريقيا بها بلدان مغلقة أكثر من أى قارة أخرى في العالم . ومازال هناك الكثير الذي يلزم عمله في أفريقيا لتعزيز مرفق النقل النهري الداخلي .

د ـ إن أهمية مياه الشرب بالنسبة للمجتمعات الريفية والحضرية وبالنسبة للماشية هي من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد .

هـ ـ إن أخطار اعتماد الإنسان كلياً على المطر والآثار المدمرة المترتب على عدم سقوط المطر أو نقص سقوطه قد اتضحت بصورة مؤلمة من خلال فترات القحط الطويلة في أجزاء عدة من أفريقيا ، ولا عجب أن تحظى مكافحة الجفاف بهذه الدرجة العالية من الأولوية .

و ـ وعلى ذلك يتضح أن تنمية موارد المياه يجب أن ينظر إليه باعتبارها من أهم العوامل لتنمية أفريقيا بشرياً واجتماعياً واقتصادياً ، وباعتبارها أداة سياسية في تأمين نوعية أفضل من الحياة لشعوب القارة من الحياة لشعوب القارة .

توصيات عمل

توصيات العمل هي كما يلي :

أولاً : تقييم توفر المياه :

موارد المياه السطحية والجوفية :

أ ـ هناك حاجة إلى إعادة النظر في كفاءة الشبكات القائمة لقياس ودراسة الظواهر المائية بغية تقوية وتحسين أداء هذه الشبكات وعملها وتغطيتها . ويمكن لهذه الدراسة أن تتضمن معالجة موضوعات تتعلق بالتوحيد القياسي للمعدات ووسائل المراقبة والتسجيل ، وبصفة خاصة التوصل إلى تناسق بين الأنظمة الوطنية الموجودة في نفس الحوض الدولي للنهر .

ب ـ يجب إقامة بنوك معلومات ولابد من اتخاذ الترتيبات بغية الجمع المنتظم للمعلومات وإعدادها ونشرها بصورة دورية في استمارة متفق عليها وعلى فترات محددة .

ج ـ على أساس البيانات التي تم جمعها ونشرها يجب عمل تقييم دوري لموارد المياه السطحية ، ويجب تحديث هذه الدراسات من وقت لآخر كلما توفر مزيد من البيانات .

د ـ بالإضافة إلى مثل هذه الدراسات عن الموارد الإجمالية للمياه ، هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات التفصيلية حتى يمكن معرفة الكميات التي يمكن استغلالها بصورة اقتصادية للاستعمالات المختلفة من الماء مثل الاستهلاك المنزلي ، والري أو توليد الطاقة .

هـ ـ لابد من عمل فهرس لجميع البيانات الموجودة عن المياه الجوفية .

و ـ يجب أن تشتمل شبكات ملاحظة المياه الجوفية على برامج أخذ عينة لتحديد نوعية المياه .

ز - لابد من مراجعة ما تم عمله حتى الآن في مجال المياه حتى يمكن الاستفادة مما هو قائم وتحديد برنامج للبحث في المستقبل فيما يتعلق باحتياجات التنمية ، ولابد من تكثيف البرامج الحالية والبدء في برامج جديدة كلما كان ذلك ضروريًا .

ح - هناك حاجة إلى تطبيق الوسائل الجيوفيزيائية أى الخاصة بطبيعة الأرض والنماذج والنظائر الرياضية بدرجة أكثرمما هو متبع حاليًا لدفع الأنشطة الخاصة بالتنقيب عن المياه وتقييمها قدمًا إلى الأمام .

ثانيًا : تقييم استخدامات المياه :

أ - يجب عمل تقييم استخدام موارد المياه السطحية والجوفية في أحواض الأنهار كل على حدة وكذلك على مستوى قومي ، وذلك فيما يتعلق بموارد المياه اللازمة للمناطق الريفية والمناطق الحضرية والماشية ، والصناعة ، والري ، وتوليد الطاقة المائية إلخ ..

ب - وإذا ما كان مثل هذا التقييم قد أجرى بالفعل في وقت إلا أنه خلى من اتخاذ الترتيبات لمراجعة هذا التقييم وتحديثه .

ثالثاً : تقييم الطلب على المياه :

أ - إن الطلب على المياه للأغراض المختلفة مثل تغذية المناطق الحضرية والريفية بالماء ، والماشية ، والصناعة ، والري أو توليد الطاقة المائية يجب تقييمه من وقت لآخر وفقًا لأهداف التنمية الوطنية وذلك بهدف توفير الأساس للتنمية المستقبلية لموارد المياه الجوفية والسطحية المتاحة .

ب - وحيثما أجريت مثل هذه الدراسات عن الطلب للمياه واكتملت هذه الدراسات بصورة كلية أو جزئية ، فلابد من توفير الفرص لمراجعتها وتحديثها .

ج - عند إعداد مثل هذه التقديرات عن الطلب تبرز الحاجة إلى استخلاص معايير مشتركة لعمل تنبؤات عن هذا الطلب على أن تكون هذه التنبؤات من المرونة بحيث تسمح بالتغيرات وفقًا للاختلافات في الأوضاع الوطنية .

رابعًا : استخدام المياه في الزراعة :

أ - إن تحقيق إنتاج وإنتاجية مثلى في الزراعة يستوجب حكمة في استخدام وتنمية الموارد من الماء والأرض بصورة متكاملة ، حيث من الضروري أن ترتبط سياسة المياه بسياسات ملائمة لاستخدام الأرض حتى يمكن استخدام الأراضي التي لا تستغل حاليًا للإنتاج الزراعي وذلك بهدف زيادة المستويات الحالية للإنتاج الزراعي والغذائي .

ب - يجب تكثيف الجهد لتحديد احتياجات المحصول من المياه حسب المنطقة وطبيعة التربة حتى يمكن استخلاص ممارسات أفضل في إدارة المياه .

ج - تشكل الفيضانات مشاكل صعبة فيما يتعلق بمراقبة وحماية العديد من أحواض الأنهار في كثير من بلدان المنطقة . ومن الضروري أن تشتمل هذه المشاريع على هذا العامل ، أى ضرورة وجود مشروعات وخطط للتنمية الشاملة لأحواض الأنهار .

د - توجد مساحات شاسعة من المستنقعات في العديد من البلدان ولذلك يجب أن تتضمن مخططات الري خططًا لاستصلاح وتجفيف هذه المستنقعات حيثما كان ذلك لازمًا .

هـ ـ في كثير من المناطق الساحلية تبرز مشاكل الملوحة التي تؤثر على نوعية المياه السطحية وكذلك المياه الجوفية ولابد أن تتضمن جهود تنمية أحواض الأنهار في هذه المناطق مراقبة لهذه الملوحة .

خامسًا : استخدام المياه في الصناعة :

أ ـ هناك بعض الأمثلة لإعادة استخدام المياه في الأغراض الصناعية ولكن إمكانيات إعادة استخدام المياه في عدد من بلدان المنطقة مازالت في حاجة ، وبدرجة كبيرة ، إلى استكشافها .

ب ـ يشكل التلوث الناجم عن الاستخدامات الصناعية مشكلة كبرى بالفعل في كثير من بلدان المنطقة . وتقوم بلدان عديدة باتخاذ التدابير اللازمة لرصد مستويات التلوث بصورة منتظمة ، وتلجأ إلى إصدار الأوامر التنفيذية والتشريعات بغية مراقبة تلوث المياه والحد من هذا التلوث .

هناك حاجة إلى مساعدة خارجية بخصوص المسائل الآتية :

١ ـ إجراء مسوحات عن المستويات المائية للتلوث لموارد المياه السطحية والجوفية .

٢ ـ إقامة شبكات رصد للكشف عن التلوث .

٣ ـ إقامة معامل لإجراء تحليل لعينات المياه بصورة منتظمة ودورية .

٤ ـ توفير المعدات والأموال والأيدي العاملة لمكافحة آثار التلوث .

سادسًا : استخدام المياه في توليد الطاقة :

أ ـ يوجد في أفريقيا حوالي ثلث إمكانات العالم في مجال توليد الطاقة من المصادر المائية ولكن النسبة الحالية لجميع مشروعات الطاقة المائية في أفريقيا ليست سوى خمسة في المائة من هذه الإمكانية . إن نصيب الطاقة المائية في أفريقيا ليست سوى خمسة في المائة من هذه الإمكانية . إن نصيب الطاقة المائية من إجمالي إنتاج الطاقة في أفريقيا هو في تزايد وسوف يستمر في الزيادة مستقبلاً . الدراسات ومشروعات التنمية التي تمت في الماضي كانت تستهدف تقريبًا في معظم الحالات أغراضًا محددة مثل تزويد المراكز الحضارية أو التعدينية أو المنشآت الصناعية بالطاقة ، وهو الأمر الذي حد من التنمية الكاملة لهذه الإمكانات . ومن الآن فصاعدًا يجب إجراء دراسات شاملة لتحديد احتمالات وإمكانيات التنمية في أحواض الأنهار والبلدان والمناطق .

ب ـ ومن الطبيعي أن الطلب على استخدام المياه لتوليد الطاقة سوف يرتبط بالحاجة إلى توليد الطاقة وهو الأمر الذي يجب أن يقوم على أساس من المسوحات التفضيلية الشاملة ، ليس فقط على المستوى القومي ولكن على المستوى شبه الإقليمي أيضًا ، حيث أن الاستهلاك لن يقتصر بالضرورة على المستوى القومي . وهذا يؤكد ضرورة إجراء مسوحات عميقة إقليمية وشبه إقليمية .

ج ـ يجب أن ينظر إلى تنمية الطاقة المائية على أنها جزء لايتجزأ من مشروعات التنمية الشاملة في قطاع الطاقة بأكمله.

د ـ يجب أن ننظر إلى تنمية الطاقة المائية باعتبارها مكونًا هامًا في تنمية موارد المياه للأغراض المتعددة في التخطيط لوطني وتخطيط حوض النهر .

سابعًا : الاحتياجات المائية للملاحة :

توصي بشدة بإعداد لوائح للملاحة وذلك بغية إقامة نظام موحد للنقل النهري في أفريقيا ، ووضع اللوائح الأساسية لتنظيم هذه الملاحة :

١ - في أي برنامج يستهدف التنمية الشاملة والمتكاملة لحوض الأنهار ولخدمة الأغراض المتعددة ، وحيث تكون هناك مصالح ملاحية ، لابد أن تؤخذ ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى للسحب من مصبات الأنهار في الاعتبار أثناء إعداد مشروعات التنمية .

ب - يجب أن تكون سياسة تنمية النقل النهري الداخلي جزءًا لا يتجزأ من سياسة النقل الشاملة للقارة .

ج - يجب تنمية وتعزيز التكنولوجيا الملائمة في المسائل المتعلقة بتطهير القنوات وصيانة الممرات المائية ، وإعداد الخرائط الخاصة بالفيضانات وأحواض الأنهار والمسوحات الجغرافية لمصبات الأنهار والبحيرات الطبيعية والصناعية ، وإعداد لوحات ملاحية وتحديث الموجود منها ، وإقامة عوامات الإرشاد وإشارات السواحل والإرشادات البصرية ووسائل الإرشاد الملاحي الأخرى .

ثامنًا : الجفاف :

١ - إن مراقبة الجفاف هو أحد المشاكل التي لها أولوية قصوى في أفريقيا . وهناك حاجة إلى إعداد برنامج شامل لتنمية موارد المياه في أفريقيا ، يحدو أهدافًا وأغراضًا محددة للمستقبل في المدى القصير والمدى الطويل .

ب - إن استكشاف المياه الجوفية في أفريقيا يحتاج إلى برنامج مكثف لاختيار الآبار والتجويفات المائية .

ج - يجب اتخاذ الترتيبات اللازمة للصيانة السليمة للآبار الموجودة وتنمية آبار جديدة باستخدام موارد وطاقات السكان المتأثرين بذلك في المناطق الريفية على أساس مبدأ مساعدة الذات مع مساعدة إضافية تقدمها الدولة وكذلك الموارد الخارجية .

د - يجب إتمام دراسات الجدوى بأسرع ما يمكن بالنسبة لمشروعات تنمية موارد المياه السطحية والتي حددتها الدراسات التخطيطية السابقة .

تاسعًا : مشاكل التخطيط :

١ - إعداد مخططات رئيسية للبلدان وأحواض الأنهار حيث أن توفير تخطيط طويل الأجل سوف يشكل الاستراتيجيات التخطيطية اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعة . ولابد من زيادة التأكيد على الحاجة إلى سياسة تنمية متعددة الأغراض ، وهناك عدد من البلدان في حاجة إلى إعداد مخططات رئيسية قومية لأحواض الأنهار بها . وهناك مجال لمزيد من تطبيق تقنيات أنظمة التحاليل واستخدام النماذج الرياضية في المشاكل المتعلقة بالتخطيط .

ب - هناك حاجة إلى دمج مخططات المياه الوطنية في المخططات الوطنية في التنمية الاقتصادية والإنمائية .

ج - في مجال التخطيط تحتاج كثير من البلدان إلى المساعدة في مجالات تحديد المشروعات ، وإعداد تقارير الجدوى والتقارير الخاصة بالمشروعات ذاتها .

د - بالنسبة للتخطيط لابد من إعطاء اهتمام إلى الاحتياجات المطلوبة في مجال إجراء المسوحات الميدانية وإعداد الخرائط الطبوغرافية بما في ذلك الصور القياسية والأساليب الحديثة الأخرى .

عاشرًا : إعداد سياسة مياه :

في بعض بلدان المنطقة بذلت جهود لاتزال تبذل لإعداد سياسات وطنية تستهدف التنمية الشاملة

لموارد المياه ولكن في البلدان الأخرى التي لم تفعل ذلك حتى الآن تبرز الحاجة إلى صياغة سياسة خاصة بالمياه تتسق مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلد . إن صياغة سياسة للمياه أمر ضروري لتخطيط تنمية منتظمة للموارد على مراحل وفقًا لأولويات سبق تحديدها وذلك بغية الوصول إلى الأهداف والأغراض في مختلف مجالات استخدام المياه .

حادي عشر : تنمية تكنولوجيا مناسبة :

أ - هناك حاجة إلى توضيح مفهوم ومضمون التكنولوجيا الملائمة وبصفة خاصة في مجال تنمية الموارد المائية في نطاق البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة . وهذا الموضوع يمكن بحثه في ضوء الحاجة إلى إقامة قدرة تكنولوجية داخل البلدان وفي المنطقة بغية إيجاد حل للمشاكل الوطنية الحقيقية في مجال تنمية المياه دون اعتماد غير ضروري على التكنولوجيا المستوردة أو المواد الخام .

ب - إن التوحيد السياسي للمعدات في بلدان المنطقة سوف يساعد إلى حد ما في حل مشاكل التشغيل التي تنجم عن نقص قطع الغيار .

ج - إن التوحيد القياسي لنوع التصميمات والمخططات سوف يساعد على تنمية التكنولوجيا الملائمة في مجال تنمية المياه .

د - إن الجهود المؤسسّية من أجل تنمية التكنولوجيات الملائمة في مجال تنمية الموارد المائية تحتاج إلى كل تشجيع ممكن .

ثاني عشر : السياسة العلمية واحتياجات البحث :

أ - يتم إجراء قدر ملحوظ من البحوث في العديد من معاهد البحث والمنظمات والجامعات والهيئات الحكومية وغير الحكومية في أفريقيا عن المشاكل المتعلقة بتنمية الموارد المائية وتشكل مشاكل تقييم موارد المياه السطحية والجوفية واستخدام وتنمية هذه الموارد مضمون هذا البحث والدراسة . وهناك حاجة لمراجعة ما تم إنجازه حتى الآن ومعرفة مدى إسهام نتائج البحث في عملية التنمية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث .

ب - هناك أيضًا الحاجة إلى دراسة الرغبة في توفير آلية مؤسسية لاستمرار التشاور والتنسيق فيما بين العاملين في مجال البحث حتى تخرج حلول تلائم مشاكل المياه في بلدان المنطقة وحتى يكون البحث جزءًا واضحًا في طابع عملية التنمية .

ثالث عشر : تأثير مشروعات المياه على البيئة :

أ - هناك وعي متزايد بشأن التزايد البيئى لمشروعات المياه ، وتجرى حاليًا العديد من الدراسات البيئية في كثير من بلدان المنطقة .

ومن الآن فصاعدًا يجب أن تكون السياسة هي إجراء دراسات عن التأثير البيئى للمشروعات المقترحة أو المشروعات المطروحة قبل تنفيذ المشروع حتى يمكن اتخاذ الإجراء البيئى المطلوب وقت تنفيذ المشروع .

ب - ولقد قامت بالفعل موسسات لضمان التمثيل الفعال للمصالح البيئية ، ويجب أن تدعم هذه المؤسسات بصورة مناسبة لتمكينها من تحقيق تلك المسئوليات في مجال مشروعات المياه .

ج - في البلدان التي لا يوجد بها مؤسسات بيئية حتى الآن يجب اتخاذ التدابير لإقامة المؤسسات المناسبة التي تلائم احتياجاتها وظروفها .

د ـ أثناء تخطيط وإنشاء مشروعات المياه يجب إعطاء الاهتمام اللازم لصالح حماية وحفظ الحياة البرية حيثما كان ذلك لازمًا .

هـ ـ يجب تنمية السياحة وأماكن الترفيه في جميع حالات الخزانات الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان .

رابع عشر : التعاون الإقليمي والدولي :

أ ـ إن المنظمات القائمة حاليًا في حاجة إلى تدعيم مؤسسي من خلال توفير المعدات والأموال والموظفين .

ب ـ يرغب عدد من البلدان في القيام بأعمال أو ترتيبات مشتركة لإجراء دراسات عن تنمية أحواض الأنهار ، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء ما لتعزيز مثل هذه الجهود للتعاون المشترك في أحواض الأنهار الدولية والبحيرات .

ج ـ يجب أيضًا إضفاء الطابع المؤسسي على الأعمال التي تستهدف القيام بإجراء مسوحات بشأن موارد المياه متعددة الجنسية ورصد نوعية الماء في أحواض الأنهار الدولية والبحيرات .

د ـ يجب القيام بعمل لتعزيز الجهود الرامية إلى توحيد وسائل القياس والمعدات وإعداد البيانات وذلك بغية إيجاد تناسق بين الجهود الوطنية المختلفة في حوض النهر الدولي الواحد أو البحيرة .

هـ ـ إن الارتباط ما بين موارد مياه أحد أحواض التصريف أو الأنظمة يجعل من الضروري اتفاق دول الحوض على قواعد دولية تحكم استخدام وتنمية الموارد المائية . وهذا الاتفاق ليس فقط أمرًا مرغوبًا فيه ، ولكن يجب أيضًا أن تتخذ هذه الدول الخطوات اللازمة في إطار سلطتها بغية ضمان أن استخدام وتنمية الموارد المائية داخل أراضيها يتم في الواقع وفقًا للمبادئ والقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال بما في ذلك أى اتفاقيات بين دولتين أو أكثر من الدول المعنية .

المعوقات :

تنحصر المعوقات الرئيسية نحو استخدام أكثر فعالية وأكثر شمولاً لموارد المياه وتنميتها في المنطقة في الآتي :

ـ ندرة رأس المال .

ـ ندرة الأيدي العاملة المدربة .

ـ الضعف المؤسسي .

ولمعالجة هذه المعوقات لابد أن يؤخذ في الاعتبار التوصيات التالية :

خامس عشر : الحاجة إلى رأس المال :

هناك حاجة إلى المساعدة المالية في كثير من البلدان للأغراض التالية :

ـ إقامة وتشغيل شبكات موارد المياه الجوفية والسطحية .

ـ جمع وإعداد ونشر البيانات وإنشاء بنوك للمعلومات .

ـ إعداد دراسات جدوى قبل التخطيط .

ـ إعداد تقارير جدوى لمشروعات معينة .

ـ الاستثمار في إنشاء مشروعات ذات أولوية تمت دراستها بالفعل وثبت جدواها .

سادس عشر : مسوحات عن الأيدي العاملة :

أ ـ توفر المسوحات التي تجري عن الأيدى العاملة الاتجاه والتوجه اللازمين لصياغة برامج تدريب طويلة الأجل وعلى ذلك يجب إعطاء أولوية متقدمة لإعداد مثل هذه المسوحات وفقًا لمعايير واضحة تمامًا وتوجيهات محددة مسبقاً .

ب ـ أثناء إجراء هذه المسوحات يجب الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية :

أ ـ يجب أن تكون المسوحات شاملة بحيث تغطى جميع قطاعات تنمية الموارد المائية بما في ذلك تقدير موارد المياه السطحية والجوفية والاستعمالات المختلفة للمياه مثل مياه الشرب للمناطق الحضرية والريفية والماشية وكذلك تكنولوجيا الصرف ، والاستخدام الصناعي للماء بما في ذلك إعادة استخدامه والاستخدام الزراعي للري ومصائد الأسماك والغابات والتربة والحفاظ على المياه والاستعمالات غير الاستهلاكية مثل توليد الطاقة المائية والنقل النهري الداخلي إلخ ..

٢ - في كل قطاع من القطاعات السابقة يجب إجراء تقييم الاحتياجات من الأيدي العاملة على المستوى المهني وشبه المهني وكبار وصغار الموظفين والمستوى المتوسط منهم .

٣ - يجب النظر إلى المسوحات التي تجرى عن الأيدى العاملة في مجال موارد المياه باعتبارها جزءًا أساسيًا من المسوحات عن الاحتياجات الشاملة للأيدي العاملة المدربة في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية على أساس الاحتياجات المحددة والفنية لبلدان المنطقة حتى تكون هذه المسوحات أدوات فعالة حقيقية في تخطيط السياسة أو تنفيذ المشروع .

سابع عشر : التجنيد من أجل التدريب :

أ ـ يوجد عدد من المؤسسات والجامعات والكليات والمعاهد الفنية ومراكز التدريب في حاجة إلى التدعيم والتوسع .

ب ـ يمكن مراجعة مناهج بعض المعاهد القائمة ومراكز التدريب والتوسع فيها حتى تشمل موضوعات تتعلق بتنمية الموارد المائية .

ج ـ عدد مراكز التدريب القائمة غير كاف وهناك حاجة إلى إنشاء مراكز تدريب جديدة بناء على طلب بلدان المنطقة في تخصصات بعينها تحتاجها هذه البلدان .

د ـ يجب تشجيع التعاون فيما بين البلدان الأفريقية لإقامة مؤسسات تدريب كمشروعات مشتركة فيما بين البلدان الأفريقية ذات المصلحة لتدريب الموظفين المهنيين وشبه المهنيين .

هـ ـ بالإضافة إلى التعاملات قصيرة الأجل الموجودة في المشروعات هناك حاجة إلى منح طويلة الأجل عن دراسات في موضوعات تتعلق بمجال تنمية الموارد المائية .

و ـ يجب إعطاء اهتمام لإنشاء مركز تدريب لتنمية الموارد على أساس إقليمي أو شبه إقليمي لتدريب المتخصصين في النواحي المختلفة لتكنولوجيا تنمية موارد المياه على مستوى الدراسات العليا لخريجي الهندسة من الجامعات أو المعاهد الفنية الموجودة مع توفر تدريب على رأس العمل ودورات دراسية لتنشيط معلومات المهندسين الموجودين في الخدمة .

ز ـ تطوير مراكز التدريب القائمة لتغطية مناطق أكبر من القارة .

ثامن عشر : مشاكل مؤسسية :

هناك تباين واسع في الهياكل المؤسسية القائمة على النواحي المختلفة لتنمية الموارد المائية في بلدان المنطقة ، وهو ما يتفق مع الاختلافات في الهيكل الإداري والتقاليد التاريخية . إن وجود نظام واحد وموحد ليس ضروريًا ولا ممكنًا ويجب إعطاء اهتمام للمقترحات الآتية والتي تأخذ في الحسبان الاحتياجات المؤسسية على المستوى الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي والدولي .

على المستوى الوطني :

أ ـ هناك حاجة في كثير من البلدان إلى تقوية الإطار المؤسسي القائم لجعله أكثر فاعلية في تشغيل المكونات المختلفة لتنمية المياه مثل التخطيط والتصميم والإنشاء والصيانة والتشغيل ، ولتوفير مرافق البنية الأساسية اللازمة مثل مكاتب الرسم والمعامل والورش وأوناش الحفر .

ب ـ ظهر تيار حديث ألا وهو إنشاء هيئات لأحواض الأنهار على المستوى الوطني ومن الضروري تقوية هذه الهيئات بغية جعلها أكثر فعالية في مجال التخطيط المتكامل وتنمية أحواض الأنهار المعنية لاستعمالات المياه جميعها .

على المستوى شبه الإقليمي :

ج ـ يوجد بالفعل عدد من المنظمات شبه الإقليمية ولكنها في حاجة إلى تدعيم وفقًا لاحتياجاتها كل على حدة وذلك بالتشاور مع هذه المنظمات وبمشاركة الحكومات .

د ـ إعطاء اهتمام لإنشاء معاهد علمية داخل أحواض الأنهار المشتركة بهدف تعزيز الدراسات العلمية وصياغة مخططات على مستوى الحوض من أجل تنميته تنمية متكاملة ، وتعزيز تدريب الأيدي العاملة وتطوير إطار مؤسسي داخل بلدان الحوض .

على المستوى الدولي :

هـ ـ على المستوى الدولي هناك حاجة إلى تنسيق مشاركة وكالات الأمم المتحدة في موارد المياه أو المشروعات المتعلقة بها ، ولتنسيق أوثق وتشاور بين الوكالات الدولية والحكومات في إعداد وتنفيذ مشروعات المياه .

تاسع عشر : بنود أخيرة :

تعلن البلدان المشتركة في مؤتمر القاهرة التزامها بأهداف وبنود هذا الإعلان واستعدادها لتنفيذه .

ويعتبر هذا الإعلان وسيلة إضافية لتعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية في إطار الاعتماد الجماعي على الذات بغية تنفيذ خطة عمل لاجوس .

(١١) الرسائل المتبادلة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أوغندا بشأن مشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين

هراري في ٧ فبراير ١٩٩١

المذكرة الفنية التي أعدتها وزارة الأشغال وقام السيد الدكتور بطرس غالي نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية بتسليمها إلى الرئيس الأوغندي في ٧ فبراير ١٩٩١

(على هامش اجتماع لجنة الجنوب في هراري)

* لقد تلقينا ببالغ التقدير مذكرة وزارة الخارجية والشئون الإقليمية لحكومة أوغندا والتي نعتبرها تعبيراً لروح التعاون والتشاور في شئون مياه النيل .

* ونود أن نكرر في هذا الصدد أن موقفنا ثابت من حيث أنه لا يتعارض أبداً مع تنمية مياه النيل في كل بلاد حوض النيل مادامت تلك التنمية تتم في إطار التشاور وتعمل على خدمة أهداف ومصالح كل بلاد المنبع والمصب دون أية آثار ضارة على أي منهم .

* لقد درسنا بالتفصيل وبروح من التعاون والتشاور المذكرة الفنية لحكومة أوغندا فيما يتعلق بعزمها القيام بتوسيع المحطة الكهربية لخزان أوين بقدرة ١٠٢ م . وات وذلك باستخدام بحيرة فيكتوريا كخزان .

* إن كل اتفاقيات مياه النيل تبرز المصالح المشتركة لمصر وأوغندا ـ اتفاقية سنة ١٩٢٩ ـ والاتفاقية الموقعة لتبادل المذكرات بين ١٩٤٩ ، ١٩٥٣ والتعويضات التي دفعتها الحكومة المصرية لمصلحة الكهرباء الأوغندية لفقد نسبة من القوة الكهربية والتعويضات المدفوعة لاكتساب حق استخدام البحيرة للتخزين في حدود ٣ أمتار ، كل تلك الاتفاقيات وضعت الأسس التي سمحت لكل من مصر وأوغندا ـ باستخدام السد الموجود على مخرج بحيرة فكتوريا ، فقد استخدمته أوغندا لتوليد الكهرباء بينما وضعت مصر سياستها المائية والتي تتضمن عدة ـ مشاريع لتنظيم مياه النيل على أساس التخزين السنوي في البحيرة .

* لقد لوحظ أن برنامج تشغيل بحيرة فكتوريا المقترح قد بني على أساس البيانات الخاصة بمناسيب البحيرة والتصرفات للفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ .

* كما يلاحظ أن طريقة التشغيل تعطي تصرفات أعلى بكثير من التصرفات الحالية ، كما أنه في أغلب السنوات سيكون التصرف شبه ثابت وذلك سيؤثر على التغيرات الموسمية للتصرفات الداخلة بمنطقة السدود بجنوب السودان والتي سيكون لها تأثير على حياة السكان بهذه المناطق .

* إن الجانبين المصري والسوداني في الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل قد قاموا ـ بدراسة المذكرة المقدمة أخذين في الاعتبار النقاط السابق الإشارة إليها كما أبديا الملاحظات التالية :

١ - إن مشروعات تنمية الموارد المائية لدول المصب قامت على أساس البيانات المقاسة منذ ١٨٩٩ حتى الآن . إن تصرفات البحيرة في الثمانيات تعطي مؤشرات لانخفاض البحيرة بخلاف ما كانت عليه في السبعينات والستينات .

٢ - إننا نطلب من أوغندا موافاتنا بجداول ـ مفصلة للتحليل والمحاكاة لتشغيل البحيرة للفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩٩٠ على أساس بيانات كل عشرة أيام أو بيانات شهرية تتضمن التصرفات الواردة إلى البحيرة وتصرفها الخارج إلى بحيرة البرت (موبوتو سيسكو) للتعرف على التصرفات الجديدة لبحيرة البرت فسيمكننا ذلك عن طريق مقارنة التصرفات الناتجة والتصرفات الطبيعية لتقدير رد الفعل على الكميات التي تصل إلى المصب .

٣ – إن خفض التغيرات الموسمية في منطقة السدود في السودان غير مقبول من حيث المبدأ بما يؤدي إليه من آثار ضارة على سكان هذه المناطق ولكننا سننتظر الجداول المطلوبة لتقدير مدى الانخفاض في التغيرات الموسمية .

٤ – ويهمنا كذلك معرفة ما إذا كان الخبراء الأوغنديون قد اطلعوا على الموازنات التجريبية التي درسها مشروع البحيرات فيما مضى وإذا كان التخزين لمصلحة مصر قد أخذ في الاعتبار .

إننا نتطلع بمنتهى الاهتمام إلى موافاتنا بتلك البيانات المطلوبة ليتمكن خبراء البلدين من تبادل الآراء الفنية في هذا الموضوع الهام في أقرب فرصة ممكنة للوصول إلى حل مقبول بالنسبة لكل البلاد النيلية قبل البدء في أية تغييرات مقترحة في السياسة الحالية والمتفق عليها في تشغيل بحيرة فيكتوريا .

لذا فإن وزارة الخارجية المصرية وهي تنقل لكم رأى الخبراء المصريين فإن السياسة المقترحة للتشغيل لا يمكن الموافقة عليها إلا بعد توضيح بعض النقاط وبعد أن يتفق خبراء من كلتا الدولتين على سياسة تشغيل تخدم مصالح البلاد النيلية .

خطاب وزير الطاقة الأوغندي إلى وزير الكهرباء والطاقة المصري المؤرخ ١٧ أبريل ١٩٩١ بالرد على المذكرة المصرية بشأن مشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين

السيد / المهندس / ماهر أباظة

وزير الكهرباء والطاقة

القاهرة – جمهورية مصر العربية

مرفق طيه تقرير للرد على تعليقاتكم الواردة في مذكرتكم الأخيرة والمتعلقة بالتوسع المقترح القيام به في محطة توليد الكهرباء بشلالات أوين مبينًا به نتائج الدراسة والمحاكاة المطلوبة موضحة بالجداول المرفقة بهذا التقرير ، وذلك استجابة إلى مذكرتكم ، فمن الأهمية بالنسبة إلينا أن نشدد على الحكومة الأوغندية عدم تغيير السياسة الحالية لتشغيل البحيرة بقيامها بهذا المشروع .

بما أنه لن تكون هناك أى تغييرات فورية في سياسة تشغيل بحيرة فيكتوريا فسنقدر لكم ردكم الإيجابي والفوري ومنه نسخة للبنك الدولي واعتقادنا أن هناك مكاسب ملموسة لكل البلاد النيلية كما وردت في المذكرة التي أرسلناها لكم قبل ذلك .

وزير الطاقة

كمبالا أوغندا

الرد على المذكرة الواردة من سفارة جمهورية مصر العربية

* رداً على المذكرة المرسلة من سفارة جمهورية مصر العربية درسنا بكل التقدير لروح التعاون الواضح في مذكرة حكومة مصر تعليقها على مذكرة حكومة أوغندا الفنية المتعلقة بمشروع توسيع محطة كهرباء خزان أوين وأدت هذه الدراسة إلى التعليقات التالية :

أ ـ أن المبررات الاقتصادية وقرار الاستثمار في توسيع قدره توليد الكهرباء في مشروع أوين مبنية على استمرار تشغيل المشروع بما يتناسب مع المنحنى المتفق عليه والذي عمل به منذ البدء في هذا المشروع ومن ناحية أخرى كانت مبنية على كل من المكاسب والمخاطر الهيدرولوجية التي تتضمنها التسجيلات خلال المدة من ١٩٠٠ إلى ١٩٨٩ .

إن التغيير في طريقة التشغيل للوصول إلى أقصى منفعة من التحكم في إمكانيات التخزين في البحيرة يستهدف زيادة القوة الكهربية التي تنتج عن المحطة الحالية والتوسع الجديد بها وفي نفس الوقت توفر التحكم في الفيضانات وزيادة التصرف في فترات الجفاف ليس بالنسبة لأوغندا فقط بل أيضاً بالنسبة لكل البلاد النهرية الكائنة في المنبع والمصب .

بمعنى أن الزيادة الفورية في كمية الطاقة والتغييرات المستقبلية في نظام التشغيل بالنسبة إلى التخزين هما موضعين منفصلين .

ب ـ إن التخزين المطلوب والذي دفعت عنه مصر تعويضات قد تحقق فعلاً في متوسط التصرف في أوائل الستينات ، كما هو موضح أعلاه أن استخدام ذلك المخزون محدد مسبقًا بما يتفق مع المنحنى المتفق عليه ويتم صرفه بحيث يجعل التصرف عند المخرج كما لو كان هذا المخرج في حالته الطبيعية ، مع سحب المخزون ينخفض معدل التصرف بما يحدد المعدل الذي يمكن للبحيرة الانخفاض إليه ، أما في حالة المناسيب الحالية للبحيرة فإنه يتم كذلك صرف الكميات الزائدة عن الحاجة بما يضيع فرصة الانتفاع بتلك الكميات إذًا فإنه لا يمكن تحت ظروف التشغيل الحالية الاحتفاظ بذلك التخزين إلا في حالة حدوث فترة طويلة من الجفاف .

بالتالي فإن الإمكانية القصوى للتخزين بهدف زيادة التصرف في الفترات المنخفضة لصالح دول المصب غير متاحة ولا يمكن الوصول إليها إلا بالخروج عن المنحنى المتفق عليه .

جـ ـ إن التغيرات الموسمية للتصرف في منطقة السدود تتحكم في الظروف المعيشية والاقتصادية لسكان المنطقة ومن المسلم به أيضاً أنه يجب الحد من موسمية التصرفات في منطقة السدود عن طريق التحكم في تخزين المياه في فترات التصرف المرتفع إلى فترات التصرف المنخفض للاستفادة من زيادة التصرف المنخفض . إن نتيجة تنظيم التصرف مماثلة لتلك التي سيحققها استكمال قناة جونجلي التي تستهدف الحد الشديد من الفيضانات الموسمية في منطقة السدود كوسيلة للحد من فواقد التبخر ، إن الموازنات المقترحة ـ لتصرفات بحيرة فيكتوريا سيقلل بنسبة ضئيلة التصرف المطلوب للقناة .

د ـ الموازنات التجريبية والتي أجريت من قبل قد تم مراجعتها أثناء عمل دراسات الجدوى لتوسيع خزان أوين على ضوء تلك المراجعة وعوامل أخرى ، فإنه قد تم اختيار سياسة الموازنات الموضحة في المذكرة الفنية كوسيلة للتعرف على الفوائد التي يمكن تحقيقها عن طريق تنظيم تصرفات البحيرة .

مرفق توضيح لتلك السياسة بالرسومات المرفقة والتي تتضمن البيانات الشهرية التي طلبتها الحكومة المصرية .

إن التخزين لصالح مصر مأخوذ في الاعتبار كما هو موضح في الرسومات المشار إليها وفي حدود تشغيل يبلغ ٣ أمتار بين أقصى مستوى والمستوى الأدنى للسحب وتلك الحدود مقسمة إلى منطقتين كل منها ١,٥ متر : منطقة للتحكم في التصرف ومنطقة للسحب غير العادي .

وفي حالة التصرف الأدنى يتم الصرف طبقًا للمنحنى المتفق عليه أما في حالة التصرف الأقصى فيتم السحب طبقًا لاحتياجات الكهرباء هذا ويتناسب التحكم في التصرف لتوليد الطاقة في فترات الجفاف مع أهداف التحكم لمصلحة البلاد النيلية الأخرى .

إذا كان منسوب البحيرة عند أقل مستوى فإن أقصى تصرف شهري سيكون مساويًا للكمية المتعارف عليها حاليًا طبقًا للمنحنى المتفق عليه مما يضمن عدم تغيير طبيعة النيل بطريقة ملموسة في فترات الجفاف الطويلة .

إذا كانت مناسيب البحيرة أعلى ، فإن توربينات توليد الكهرباء ستعمل لصرف الكميات التي تتطلبها احتياجات توليد الطاقة ، أما الكميات الزائدة فسيتم تخزينها وفي حالة الفيضان سيتم تشغيل الترتيبات للحصول على أقصى تصرف يسمح به .

ومن الممكن صرف الكميات الزائدة للتحكم في نمط ارتفاع مستوى البحيرة ، وفي حال ارتفاع مستوى البحيرة إلى أقصاه ، سيرتفع صرف الكميات الزائدة طبقًا للحد الأقصى للصرف المنصوص عليه مما يضمن التقليل من ارتفاع مستوى المياه في البحيرة والتخفيف من معدل التصرف إلى بلاد المصب .

هـ ـ الجدول رقم (١) يوضح التسجيلات الشهرية لتصرفات بحيرة فيكتوريا في المدة من ١٩٠٠ إلى ١٩٩٠ تلك البيانات تم جمعها من تسجيلات مناسيب البحيرة وتصرفاتها إلى نيل فيكتوريا والتي استخدمت في دراسات الجدوى لمشروع توسيع خزان أوين .

بيانات التصرف إلى البحيرة تتضمن الفواقد بالتبخر . الجداول (٢) ، (٣) توضح كل منها محاكاة التصرفات الخارجة من بحيرة فيكتوريا المطابقة للمنحنى المتفق عليه ولسياسة التشغيل المعدلة له ، ستبرز مراجعة البيانات الواردة بالجداول مدى تغير التصرفات الموسمية من البحيرة ، تلك الجداول ترتكز على محاكاة للموازنة الشهرية لتشغيل البحيرة . وكلا من السياستين سينتج عنها نفس المتوسط لتصرف البحيرة على المدى الطويل . هناك انخفاض في التصرف الخارج طبقًا لسياسة التحكم في الطاقة في المثال المقدم لأن مستوى البحيرة سمح برفعه قبيل نهاية فترة المحاكاة ويمكن خفض ذلك التصرف مع العلم أن السياسة المستهدفة هي الاحتفاظ به لمواجهة فترات الجفاف .

الجداول (٤) ، (٥) تبين ارتفاعات البحيرة كما نتجت عن نموذج المحاكاة . كما هو منتظر فإن مستوى البحيرة يتذبذب في مدى مماثل لذلك الذي يحدث الآن طبقًا لسياسة التشغيل المطابقة للمنحنى المتفق عليه .

البيانات الموضحة في الجداول (٦) ، (٧) تبين أن التصرفات التي تدخل بين مخارج بحيرتي فيكتوريا والبرت (موبوتو سيسكو) ويمكن إضافتها إلى التصرف الخارج من بحيرة فيكتوريا وذلك لتوضيح أثر سياسة التحكم في البحيرة على التصرف الذي يصل إلى حدود السودان .

الاختلافات في سياسة التشغيل لا تظهر بوضوح بسبب طبيعة التصرفات في هذه المنطقة والتي تخضع لتغيرات موسمية ، إن الأنهار الكبيرة التي تصب من الهضبة الأثيوبية إلى الشرق مضافة إلى

التصرفات الواردة من أوغندا وتزيد من التغيرات الموسمية في السودان ، فنهر السوباط بوجه خاص سيأتي دائماً بتغيرات موسمية ملموسة مما سيحافظ على الطابع التاريخي للنيل الأبيض .

خطاب السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأوغندي المؤرخ ١٢ مايو ١٩٩١ إلى السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية بشأن خزان أوين بأوغندا

صاحب السعادة :

مستهدين بروح التعاون التقليدي والمشاورات بين الدول النهرية حول المشروعات الخاصة بمياه النيل وجمهورية أوغندا وجمهورية مصر العربية في اجتماع عقد في القاهرة بتاريخ ٢١ / أبريل / ١٩٩١ بين وزير الأشغال العامة والموارد المائية لجمهورية مصر العربية ووزير الطاقة في جمهورية أوغندا اتفقا على تنفيذ مشروع امتداد من مساقط أوين وفقاً وأخذا في الاعتبار الآتي :

١ - تكونا لتصرفات الخارجة من بحيرة فكتوريا متفقة مع سياسة التشغيل الحالية طبقاً للمنحنى المتفق عليه آخذين في الاعتبار البيانات الهيدرولوجية لفترة التسعين سنة الماضية .

٢ - بالنسبة للتوسع الحالي في محطة كهرباء خزان أوين سوف تحترم أوغندا سياسة التخزين المتفق عليها لمدى ثلاثة أمتار .

والتي سبق أن تم الاتفاق عليها عند إنشاء خزان أوين عام ١٩٥٣ .

٣ - ولتمكين أوغندا من الاستفادة من مخزون المياه المتاح والتصرفات الزائدة في النيل ، فإنه يمكن لأوغندا إجراء الموازنات اللازمة على بحيرة فكتوريا على أساس أن سياسة هذه الموازنات ينبغي مناقشتها وإعادة النظر فيهامن كلا الجانبين وأن تكون في الحدود الآمنة وبحيث لا تؤدى إلى آثار عكسية بالنسبة للاحتياجات المائية لدول المصب .

٤ - إن متوسط التصرفات خلال الفترة من عام ١٩٠٠ - ١٩٩٠ ، طبقاً لما حدده مستشارو حكومة أوغندا يبلغ حوالي ٨٠٠ متر مكعب في الثانية . وإن قرار أوغندا بتصميم امتداد محطة خزان أوين على أساس تصرف قدره ١٢٠٠ متر مكعب في الثانية بنى على أساس توقع استمرار التصرفات الطبيعية العالية والتي مورست منذ عام ١٩٦٠ .

وبالرغم من ذلك فإن التصرف الذي سيستخدم في توليد الكهرباء يجب أن يكون متوافقاً مع التصرف الطبيعي المنوه عنه في الفقرة (١) و (٣) .

وأتشرف بإفادة سعادتكم أن هذا الخطاب وردكم عليه سيشكل اتفاقاً خاصاً بامتداد مشروع محطة القوى الكهربائية بمساقط أوين بين حكومتينا ومفهومنا أنه عند تسلم هذا الخطاب ستكتب سعادتكم إلى البنك الدولي لرفع تحفظاتكم حول المشروع أعلاه .

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير .

بول سيموجريري

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية أوغندا

١٢ مايو ١٩٩١

رد السيد الدكتور وزير الدولة للشئون الخارجية المصري المؤرخ ١٢ مايو ١٩٩١ على خطاب وزير الخارجية الأوغندي بشأن خزان أوين

القاهرة في ١٢ / مايو / ١٩٩١

صاحب السعادة

أتشرف بإفادتكم باستلامي خطابكم المؤرخ ١٢ / مايو / ١٩٩١ والذي نصه كالتالي :

مستهدين بروح التعاون التقليدي والمشاورات بين الدول النهرية حول المشروعات الخاصة بمياه النيل وجمهورية أوغندا وجمهورية مصر العربية في اجتماع عقد في القاهرة بتاريخ ٢١ / أبريل / ١٩٩١ بين وزير الأشغال العامة والموارد المائية لجمهورية مصر العرية ووزير الطاقة في جمهورية أوغندا اتفقا على تنفيذ مشروع امتداد من مساقط أوين وفقًا وأخذًا في الاعتبار الآتي :

١ - تكون التصرفات الخارجة من بحيرة فكتوريا متفقة مع سياسة التشغيل الحالية طبقًا للمنحنى المتفق عليه آخذين في الاعتبار البيانات الهيدرولوجية لفترة التسعين سنة الماضية .

٢ - بالنسبة للتوسع الحالي في محطة كهرباء خزان أوين سوف تحترم أوغندا سياسة التخزين المتفق عليها لمدى ثلاثة أمتار .

والتي سبق أن تم الاتفاق عليها عند إنشاء خزان أوين عام ١٩٥٣ .

٣ - ولتمكين أوغندا من الاستفادة من مخزون المياه المتاح والتصرفات الزائدة في النيل ، فإنه يمكن لأوغندا إجراء الموازنات اللازمة على بحيرة فكتوريا على أساس أن سياسة هذه الموازنات ينبغي مناقشتها وإعادة النظر فيها من كلا الجانبين وأن تكون في الحدود الآمنة وبحيث لا تؤدى إلى آثار عكسية بالنسبة للاحتياجات المائية لدول المصب .

٤ - إن متوسط التصرفات خلال الفترة من عام ١٩٠٠ - ١٩٩٠ ، طبقًا لما حدده مستشارو حكومة أوغندا يبلغ حوالي ٨٠٠ متر مكعب في الثانية . وإن قرار أوغندا بتصميم امتداد محطة خزان أوين على أساس تصرف قدره ١٢٠٠ متر مكعب في الثانية بنى على أساس توقع استمرار التصرفات الطبيعية العالية والتي مورست منذ عام ١٩٦٠ .

وبالرغم من ذلك فإن التصرف الذي سيستخدم في توليد الكهرباء يجب أن يكون متوافقًا مع التصرف الطبيعى المنوه عنه في الفقرة (١) و (٣) .

وأتشرف بإفادة سعادتكم أن هذا الخطاب وردكم عليه سيشكل اتفاقًا خاصًا بامتداد مشروع محطة القوى الكهربائية بمساقط أوين بين حكومتينا ومفهومنا أنه عند تسلم هذا الخطاب ستكتب سعادتكم إلى البنك الدولي لرفع تحفظاتكم حول المشروع أعلاه .

ويسعدني إبلاغ سعادتكم أن هذا الخطاب وردكم عليه سيشكل اتفاقًا خاصًا بامتداد مشروع محطة كهرباء مساقط أوين بين حكومتينا .

ومفهومنا أنه عند استلام هذا الخطاب ستكتب سعادتكم إلى البنك الدولي لرفع تحفظاتكم على المشروع أعلاه .

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير وأتشرف بإخطاركم أن حكومتي تقبل كاملاً الأحكام والالتزامات الواردة في خطابكم السالف الذكر وبناء عليه سأوجه كتابًا إلى رئيس البنك الدولي لرفع

تحفظات مصر حول مشروع امتداد خزان مساقط أوين .

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير .

د. بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

خطاب السيد الدكتور / وزير الدولة للشئون الخارجية المصري المؤرخ ١١ أبريل ١٩٩٠ إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتحفظات مصر على مشروع خزان أوين

القاهرة في ١١ أبريل ١٩٩٠

سيدي

أكتب لكم بصدد المشروع الذي تنوى حكومة أوغندا تنفيذه كامتداد لمحطة توليد كهرباء خزان مساقط أوين وتعلم حكومة جمهورية مصر العربية أن حكومة أوغندا قد اتصلت بوكالة التنمية الدولية وبعض المؤسسات المالية الأخرى للمساعدة في تمويل المشروع .

وقد تعهدت وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي ، وفقًا للمعلومات المتاحة بتمويل الجزء الأكبر الذي خصصته الدول والمؤسسات المالية للمشروع المنوه عنه الذي تبلغ تكلفته حوالي مائتين وستون مليون دولار أمريكي . وقد علم أن وكالة التنمية الدولية قد التزمت بدفع مائة وخمسة وعشرون مليون دولار أمريكي من هذا المبلغ بمقتضى الاتفاق الذي تم خلال مباحثات وزير الطاقة الأوغندي في واشنطن في فبراير ١٩٩١ .

وفي هذا الصدد أود أن ألفت انتباه وكالة التنمية الدولية أن مصر وأوغندا اشتركتا في بناء المرحلة الأولى من خزان مساقط أوين . ونذكر أيضًا بالبروتوكول الموقع بين مصر وأوغندا عام ١٩٥٤ والذي نص على أسلوب استغلال خزان أوين من الدولتين والذي تضمن أن مصر ستدفع تسعمائة وثمانين ألف جنيه استرليني إلى أوغندا لمعادلة خسائرها في القوة الهيدروكهربائية على مدى فترة خمسين عامًا .

الإجراءات التي اتخذتها حكومة أوغندا بصدد بناء امتداد لمحطة توليد الكهرباء بخزان مساقط أوين تشكل بالتالي نقضًا لما تم الاتفاق عليه بين البلدين فيما يتعلق بتخزين المياه في بحيرة فيكتوريا . ومثل هذه الإجراءات قد تصادر بالمثل التعويضات التي دفعتها مصر إلى أوغندا لتمكين الأخيرة من استعواض خسائرها من الكهرباء المولدة من الخزان وفضلاً عن ذلك ، فإن النية المعلنة لحكومة أوغندا للسير في تنفيذ هذا المشروع تتناقض مع التعهدات المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٣ ، والتي نص فيها بألا يضر بناء وتشغيل محطة القوى الكهربية بمصالح مصر سواء من خلال تخفيض كمية المياه الواصلة إلى مصر أو من خلال التغيير في موعد فيضانها إلى مصر أو حتى بتخفيض منسوبها .

ومما هو جدير بالذكر أن التشغيل المقترح لبحيرة فيكتوريا قد تأسس على سجلات مستويات بحيرة فيكتوريا وتصريفها الخارجي خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ متجاهلاً تمامًا السجلات الخاصة بالفترة من ١٩٠٠ - ١٩٩٠ . وهذا الحذف يؤثر بالطبيعة على قاعدة المعلومات التي اتخذت أساسًا للمشروع بأكمله ويتجاهل بالتالي مصالح مصر .

ومما هو جدير بالذكر أيضًا أن التشغيل المقترح اعتمد على مستوى أدنى للتصريف أعلى من

سياسة التشغيل الحالية وفي معظم السنوات فإن التشغيل المقترح ينظم البحيرة لإعطاء تصريف موحد تقريبًا ، وأنه بهذا الشكل سيؤدى إلى حدوث تغييرات في المناسيب الموسمية للتصريف الداخل إلى منطقة السدود في السودان . وهذا التصريف قد يكون عرضة للانخفاض في معظم السنوات ، ومن ثم يقلل من أثر الفيضان الموسمي على نمط حياة السكان في المنطقة .

وقد سلمت مذكرة تعكس ما سبق من قلق إلى السلطات الأوغندية في فبراير ١٩٩١ ولم يصلنا أى رد عليها حتى الآن . ولتعقيد الأمور ربما أكثر فقد سارت أوغندا قدمًا بطرح المشروع للتنفيذ دونما تشاور مسبق مع مصر - وهي خطوة ضرورية نص عليها بوضوح في كل الوثائق القانونية والوثائق بين البلدين .

وفي ضوء ما تقدم واسترشادًا بالمعايير الدولية والالتزامات التي تحكم العلاقات بين دول المنبع ودول المصب ، فإن حكومة جمهورية مصر العربية بهذا الخطاب تحث بشدة وكالة التنمية الدولية لإعادة النظر في كل الخطط المعدة لتمويل المشروع لحين التوصل إلى تفاهم بين مصر وأوغندا ، وأيضًا بالنسبة لأى دولة قد تتأثر ، أو لحين التوصل إلى بديل مقبول لتلافي الآثار الضارة على أى من البلدان الواقعة في حوض نهر النيل .

وتطالب حكومة جمهورية مصر العربية بالإضافة إلى ذلك رسميًا وكالة التنمية الدولية بعمل دراسة شاملة حول الآثار الجانبية المحتملة على مصر في حالة استكمال امتداد خزان مساقط أوين . وهذه الدراسة المطلوبة تأمل أن توضح الأثر الهيدرولوجي والكهربائى لهذا المستودع على مصر .

وبتقديم هذه الطلبات فإن مصر لها ثقة لا تزعزع بأنكم ستتناولون هذا الأمر - المشبع بالمصالح الوطنية والحساسيات - بالحيطة وحسن العدالة الذي يستحقه .

وأتطلع لتلقى رد يوضح الإجراءات المناسبة التي تنوى وكالة التنمية الدولية اتخاذها في هذا الأمر الحيوي .

تقبل يا سيد كونايل أمنياتي الودية وتحياتي الحارة .

د. بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

خطاب السيد الدكتور / وزير الدولة للشئون الخارجية المصري المؤرخ ١٢ مايو ١٩٩١ إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير برفع تحفظات مصر على المشروع

القاهرة في ١٢/٥/١٩٩١

سيدى :

إلحاقًا بكتابي المؤرخ ١١ أبريل ١٩٩١ بشأن المشروع الذي تنوي الحكومة الأوغندية تنفيذه لامتداد لمحطة توليد الكهرباء بخزان مساقط أوين ، أتشرف بإخطاركم أن عقد اجتماع في القاهرة بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٩١ بين وزير الأشغال العامة والموارد المائية لجمهورية مصر العربية ووزير الطاقة في جمهورية أوغندا واتفق الجانبان فيه على السير في تنفيذ المشروع المنوه عنه وفقًا وأخذًا في الاعتبار الآتي :

١ – تكون التصرفات الخارجة من بحيرة فكتوريا متفقة مع سياسة التشغيل الحالية طبقًا للمنحنى المتفق عليه . آخذين في الاعتبار البيانات الهيدرولوجية لفترة التسعين سنة الماضية .

٢ – بالنسبة للتوسع الحالي في محطة كهرباء خزان أوين سوف تحترم أوغندا سياسة التخزين المتفق عليها لمدى ثلاثة أمتار .

والتي سبق أن تم الاتفاق عليها عند إنشاء خزان أوين عام ١٩٥٣ .

٣ – ولتمكين أوغندا من الاستفادة من مخزون المياه المتاح والتصرفات الزائدة في النيل ، فإنه يمكن لأوغندا إجراء الموازنات اللازمة على بحيرة فكتوريا على أساس أن سياسة هذه الموازنات ينبغي مناقشتها وإعادة النظر فيها من كلا الجانبين وأن تكون في الحدود الآمنة وبحيث لا تؤدى إلى آثار عكسية بالنسبة للاحتياجات المائية لدول المصب .

٤ – إن متوسط التصرفات خلال الفترة من عام ١٩٠٠ – ١٩٩٠ ، طبقًا لما حدده مستشارو حكومة أوغندا يبلغ حوالي ٨٠٠ متر مكعب في الثانية . وإن قرار أوغندا بتصميم امتداد محطة خزان أوين على أساس تصرف قدره ١٢٠٠ متر مكعب في الثانية بنى على أساس توقع استمرار التصرفات الطبيعية العالية والتي مورست منذ عام ١٩٦٠ وبالرغم من ذلك فإن التصرف الذي سيستخدم في توليد الكهرباء يجب أن يكون متوافقًا مع التصرف الطبيعي المنوه عنه في الفقرة (١) و (٣) .

يأخذ هذا الاتفاق شكل تبادل خطابات بين حكومتينا وأخذًا في الاعتبار الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومتي أوغندا ومصر ، ترفع حكومة جمهورية مصر العربية الاعتراضات التي أبدتها سلفًا بصدد هذا المشروع ومفهومنا أن البنك الدولي سيأخذ في اعتباره هذه الاتفاقية المنوه عنها في مفاوضاته مع حكومة أوغندا حول هذا المشروع .

وتقبلوا يا سيدي أمنياتي الطيبة وتحياتي الحارة .

د. بطرس بطرس غالي

وزير الدولة للشئون الخارجية

خطاب مصر المؤرخ ١٣ مايو ١٩٩١

بطلب إيداع الخطابات المتبادلة بشأن اتفاق مصر وأوغندا حول مشروع امتداد خزان أوين لدى سكرتارية الأمم المتحدة

السيد / السفير عمرو موسى

مندوب جمهورية مصر العربية الدائم

لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

تحية طيبة وبعد ،

أتشرف بالإفادة بأنه تم التوصل إلى اتفاق بين مصر وأوغندا حول مشروع امتداد خزان أوين بأوغندا ، وتم الاتفاق في صورة خطابين متبادلين بين وزير خارجية أوغندا والسيد وزير الدولة للشئون الخارجية .

وفي ضوء هذا الاتفاق ، قام السيد وزير الدولة بتوجيه خطاب إلى رئيس البنك الدولي برفع التحفظات المصرية إزاء المشروع المذكور ، مرفق صورة من الخطاب وكذا من الخطاب الذي كان قد وجهه السيد وزير الدولة بشأن تحفظ مصر على المشروع المذكور .

رجاء التكرم باتخاذ اللازم نحو إيداع الخطابات الأربعة ـ المشار إليها ـ لدى سكرتارية الأمم المتحدة ، طبقًا للمادة ١٠٢ من الميثاق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

١٣ مايو ١٩٩١

سفير / عزيز سيف النصر

مساعد وزير الخارجية

المشرف على مكتبي

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

ووزير الدولة للشئون الخارجية

خطاب سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية المؤرخ ١١ يوليو ١٩٩١ إلى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية المصري بشأن مشروع امتداد كهرباء خزان أوين

منظمة الوحدة الأفريقية

السكرتير العام

أديس أبابا في ١١ يوليو ١٩٩١

عزيزي السيد نائب رئيس الوزراء ،

أتشرف بالإحاطة أننا تلقينا ـ مع شكرنا ـ كتابكم المؤرخ ٢٩ مايو ١٩٩١ . كما أود أن أهنئكم وأهنئ حكومتي مصر وأوغندا بمناسبة عقد اتفاقية توسيع سد أوين .

كما لاحظت بارتياح أن روح التعاون والاتفاق هي التي سادت اتفاق ١٢ مايو .

وهذا الاتفاق يعتبر خطوة بالغة الأهمية في سبيل تعزيز آفاق التعاون بين مصر وأوغندا . كما أنها تعتبر مثالاً يحتذى به لجميع دول المنطقة .

وأكرر تحياتي لكم وأرجوكم أخي العزيز قبول عظيم تقديري

سالم أحمد سالم

السكرتير العام

إلى معالي الدكتور بطرس بطرس غالي

نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية

القاهرة

خطاب وزير خارجية السودان المؤرخ ٢٢ يوليو ١٩٩١ إلى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية بشأن مشروع امتداد كهرباء خزان أوين بأوغندا

التاريخ : ٢٢ / يوليو / ١٩٩١

عزيزي الأخ / د. بطرس

تحية طيبة ،،

لقد تلقيت بمزيد من الغبطة والسرور مكتوبكم المؤرخ في ٢٥ / مايو / ١٩٩١م بشأن الموافقة على تنفيذ مشروع أوغندا لإنشاء امتداد لخزان أوين لإنتاج الطاقة الكهربائية . ويشرفني أن أنقل لكم الخطوات التي اتخذها السودان بالاتفاق مع مصر وفقًا لاتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م حول هذا المشروع ..

أ) لقد تمت معالجة موضوع تعلية خزان أوين بيوغندا في إطار اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م المعقودة بين السودان ومصر ولضمان حقوق كل من دولتي المصب (السودان ـ ومصر) حيث ينص البند . خامسًا (١) من تلك الاتفاقية على الآتي :

أولاً : عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث في شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فإن حكومتي جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة يتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها ويكون هذا الرأى هو الذي تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها .. وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال .. إلخ يكون من عمل هذه الهيئة الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية ..

ثانيًا : وتطبيقًا لهذا البند وعقب تقدم أوغندا بمذكرته للسودان ومصر للموافقة على امتداد كهرباء خزان أوين فإن الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل قد بحثت هذا الأمر في اجتماعها الثاني لدورتها الحادية والثلاثين الذي انعقد بالقاهرة في ديسمبر ١٩٩٠م وتم الاتفاق على رأى موحد يتلخص في ضرورة تقيد يوغندا بالاتفاق المبرم معها بتمرير التصرفات الطبيعية من بحيرة فكتوريا لضمان مصالح السودان ومصر وكذلك للمحافظة على مصالح جنوب السودان وتم رفع ذلك الرأى الموحد لحكومتي السودان ومصر (لوزيري الري في الجمهوريتين) وقامت كل منهما بإبلاغ يوغندا بذلك الرأى الموحد ..

ثالثًا : عندما تم عقد لقاء بين السيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية لجمهورية مصر العربية والسيد وزير الري والموارد المائية لجمهورية السودان بالقاهرة في أبريل ١٩٩١م أوضح السيد وزير الأشغال والموارد المائية لجمهورية مصر العربية أن الوزير اليوغندي أبلغه أن يوغندا لا مانع لديها من تمرير التصرفات الطبيعي من بحيرة فكتوريا والالتزام بأية شروط مماثلة وأن يوغندا ترجو من دولتي المصب الموافقة على قيام المشروع وفقًا لما ترياه من شروط ، وأن الجانب المصري في هيئة مياه النيل قد أعد مذكرة أخرى لعرضها على الجانب السوداني .. وقد قام الجانبان بدراسة الأمر مرة أخرى واتفقا على رأى موحد يتضمن الموافقة على قيام يوغندا بتنفيذ المشروع شريطة ألا يؤثر ذلك على الاتفاق القائم بتمرير التصرفات الطبيعية للمحافظة على مصالح دولتي المصب ومصالح جنوب السودان مع توضيح أحكام اتفاقية خزان أوين لعام ١٩٥٣م . وقد أوضح الجانب السوداني للجانب المصري أنه قد بعث بالمذكرة التي تحوي الرأى الموحد للسودان ومصر إلى يوغندا ، كما أفاد الجانب المصري بأنه

قد تم الاتفاق مع يوغندا وفقًا للرأى الموحد المتفق عليه بين السودان ومصر للمحافظة على حقوق دولتي المصب .

إن ما يسعدني ـ بوجه خاص ـ هو موافقة كل من السودان ومصر على مشروع امتداد كهرباء خزان أوين طبقًا لما نص عليه البند خامسًا (١) من اتفاقية مياه النيل المعقودة بينهما عام ١٩٥٩م وللمحافظة على حقوق دولتي المصب ..

وفي تقديري أن هناك اتفاقاً بين كل من السودان ومصر على عدم بحث المواضيع المتعلقة بمياه النيل في إطار مجموعة الأندوجو في الوقت الراهن نسبة لعدم تمتع كل دول حوض النيل بالعضوية الكاملة للمجموعة ..

وفي الختام اسمحوا لي أن أعبر عن مشاركتي لكم في القناعة بمقدرة أفريقيا على تجاوز مشاكلها من خلال تقوية آليات التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي خاصة في ظل المتغيرات الدولية السائدة وتقلص حجم المساعدات المقدمة إلى دول قارتنا الفتية ...

وتقبلوا أكيد التقدير والاحترام ،،

على أحمد سحلول

وزير الخارجية

معنون إلى :

السيد / د. بطرس بطرس غالي

نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية

القسم السادس:

اتفاقات التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية والأحزاب الافريقية

[١] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وحزب التجمع الديمقراطى بأفريقيا الوسطى
(٢ أغسطس ١٩٨٧)

ــ رغبة فى الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين حزب التجمع الديمقراطى لأفريقيا الوسطى والحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية وعلى تطويرها وتعزيزها .

ــ تأكيداً لحق كل الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال الوطنى وفى وحدة أراضيها .

ــ اقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد كافة أشكال التفرقة العنصرية والأبارتهايد ومحاولات الهيمنة والاحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية والامبريالية .

ــ تأكيداً للتضامن مع حركات التحرير الوطنى المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ولمساندتها .

ــ إدراكاً للحاجة الملحة لإيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يستند إلى مبادئ الوفاق والكرامة والمساواة والاحترام المتبادل للشعوب .

ــ تأكيداً للتمسك الراسخ بمبادئ الاعلان العالمى لحقوق الإنسان وميثاق الإنسان والشعوب الأفريقية .

ــ رغبة فى دعم مثل الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية .

اتفق حزب التجمع الديمقراطى لأفريقيا الوسطى والحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية على ما يلى :

مادة (١)

يقوم حزب التجمع الديمقراطى لأفريقيا الوسطى والحزب الوطنى الديمقراطى بتبادل الوفود ــ على مستويات مختلفة ــ بشكل منتظم ، بهدف تعميق التشاور بينهما ودعم العمل المشترك وإتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب أفريقيا الوسطى وشعب جمهورية مصر العربية .

مادة (٢)

يقوم الطرفان بالعمل على تبادل خبراتها : فى المجال السياسى والنشر والدعائى ، وتكوين الاطارات الشرعية والتوجيه الجماهيرى ، ويتيح كل حزب للحزب الآخر المشاركة فى الندوات والدورات التدريبية التى يعقدها فى هذا المجال .

مادة (٣)

يقوم الطرفان ــ بالاتفاق بينهما أو بناء على مذكرة من أيهما ــ أن يعقدا اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف تقريب وجهات النظر .

مادة (٤)

يقوم الطرفان بالعمل على تنسيق مواقفهما ووجهة نظرهما فى اطار المحافل والمؤسسات الدولية التى يشترك فيها الحزبان وفى اطار رابطة الأحزاب الاشتراكية الأفريقية .

مادة (٥)

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع وترتيب اللقاءات والاجتماعات بين المؤسسات الشعبية وعلى دفع التعاون بينهما .

مادة (٦)

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات والود بين المؤسسات الشعبية للمشاركة فى النشاطات السياسية والثقافية والفنية التى تنظم تحت اشراف كل منهما .

المادة (٧)

يقوم الطرفان بتشجيع تدريب رجال الاعلام التى للأجهزة المركزية لكل منهما بإيفادهم وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل صور من النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية فى كل من البلدين .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المستندات والمعلومات من أجل زيادة التفاهم المتبادل وتعزيزه .

مادة (٩)

يعمل كل طرف على المشاركة فى الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التى يقيمها الطرف الآخر.

مادة (١٠)

يعيد التجمع الديمقراطى بأفريقيا الوسطى والحزب الوطنى الديمقراطي تأكيد تمسكها بالسلام الدائم فى العالم . ويتعهدان بالعمل على صد السياسات العدوانية والحرب ومحاربة السيطرة الأجنبية والاستعمارية التى تسعى إلى النيل من استقرار الدول والشعوب .

مادة (١١)

ان هذا الاتفاق لا يحول ــ بشكل من الأشكال ــ دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الحزبين . ويمكن أن يتم ذلك وتحديد التفاصيل عن طريق خطابات بين الطرفين .

مادة (١٢)

ان اتفاق التعاون الحالى يعتبر سارى المفعول فور توقيعه ولمدة ٤ سنوات تجدد تلقائياً .

تم فى القاهرة فى ٢ أغسطس ١٩٨٧ .

عن التجمع الديمقراطى لأفريقيا الوسطى
توقيع

عن الحزب الوطنى الديمقراطى
توقيع

[٢] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وحزب العمل بجمهورية أنجولا الشعبية

(١٨ يونيو ١٩٨٨)

ـ رغبة فى الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية والامبلا ـ حزب العمل لجمهورية أنجولا الشعبية وعلى تطويرها وتعزيزها ،

ـ تأكيداً لحق كل الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال الوطنى وفى وحدة أراضيها .

ـ اقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد كافة أشكال التفرقة العنصرية والأبارتهايد ومحاولات الهيمنة والاحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية والاستعمار.

ـ تأكيداً للتعاون مع حركات التحرير الوطنى المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ولمساندتها .

ـ إدراكاً للحاجة الملحة لإيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يستند إلى مبادئ العدل والمساواة والاحترام المتبادل للشعوب .

ـ تأكيداً للتمسك بمبادئ الميثاق العالمى لحقوق الإنسان وميثاق الإنسان والشعوب الأفريقية .

ـ رغبة فى دعم مثل الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية .

اتفق الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية ، والامبلا ـ حزب العمل لجمهورية أنجولا الشعبية على ما يلى :

مادة (١)

يقوم الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية ، واللامبلا ـ حزب العمل لجمهورية أنجولا الشعبية بتبادل الوفود ـ على مستويات مختلفة ـ بشكل منتظم ، بهدف تعميق التشاور بينهما ودعم العمل المشترك وإتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب مصر وشعب أنجولا .

مادة (٢)

يتعهد الطرفان بالعمل على تبادل خبراتهما فى المجال السياسى والتنظيمى والدعائى ، وتكوين الإطارات والتوجيه الجماهيرى . ويتيح كل حزب للحزب الآخر المشاركة فى الندوات والدورات التدريبية التى يعقدها فى هذا المجال .

مادة (٣)

يمكن للطرفين ـ بالاتفاق بينهما أو بناء على مبادرة من أيهما ـ أن يعقدا اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف تنسيق وجهات النظر.

مادة (٤)

يعمل الطرفان على تنسيق مواقفهما ووجهات نظرهما فى اطار المؤتمرات الدولية التى يشتركان فيها ..

مادة (٥)

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع وترتيب المقابلات والاجتماعات بين المؤسسات الشعبية وعلى دفع التعاون بينها..

مادة (٦)

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات والوفود بين المؤسسات الشعبية للمشاركة فى النشاطات السياسية والثقافية والفنية التى تنظم تحت اشراف كل منها.

مادة (٧)

يتعهد الطرفان بتشجيع رجال الاعلام التابعين للأجهزة المركزية لكل منها، وايفادهم وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل صور للنشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية فى كل من البلدين.

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المستندات والبيانات والمعلومات من أجل زيادة التفاهم المتبادل وتعزيزه.

مادة (٩)

يعمل كل طرف على المشاركة فى الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التى ينظمها الطرف الآخر.

مادة (١٠)

يعيد الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية والامبلا ـ حزب العمل لجمهورية أنجولا الشعبية تأكيد تمسكها بالسلام الدائم وبالأمن فى العالم. ويتعهدان بالعمل على صد السياسات العدوانية ومحاولات السيطرة الأجنبية والاستعمارية التى تسعى إلى النيل من استقرار الدول والشعوب.

مادة (١١)

ان هذا الاتفاق لا يحول ـ بأى شكل من الأشكال ـ دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الحزبين، ويمكن أن يتم ذلك وتحديد التفاصيل عن طريق خطابات متبادلة بين الطرفين.

مادة (١٢)

ان اتفاق التعاون الحالى يكون سارى المفعول فور توقيعه ولمدة ٤ سنوات تجدد تلقائياً.

وقع فى لواندا يوم ١٨ يونية ١٩٨٨، من ثلاث نسخ أصلية باللغات العربية والبرتغالية والإنجليزية ولكل منها حجية متساوية.

وتعتبر النسخة الإنجليزية هى النسخة التى يرجع إليها باعتبارها لغة التفاهم بين الجانبين.

عن الحزب الوطنى الديمقراطى
لجمهورية مصر العربية
توقيع

عن الامبلا ـ حزب العمل
لجمهورية أنجولا الشعبية
توقيع

[٣] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وحزب الحركة الشعبية للثورة فى زائير

(٢٧ يونيو ١٩٨٨)

رغبة فى تطوير والحفاظ وتوثيق روابط الصداقة والتضامن فى النضال بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الحركة الشعبية للثورة .

وتأكيداً للحقوق الثابتة لكل الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها فى الاستقلال الوطنى والتكامل الإقليمى .

وقناعة فى ضرورة تقوية النضال ضد أوجه التمييز العنصرى والفصل العنصرى والسيطرة والقهر الاستعمارى والاحتلال الأجنبى والهيمنة والامبريالية .

وتأكيداً لتضامنها وتأييدهما لحركات التحرر الوطنى المعترف بها بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية .

وإدراكاً للضرورة الملحة لإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد قائم على مبادئ الوفاق والكرامة والمساواة والاحترام المتبادل بين الشعوب .

مجددين ارتباطها الذى لا يتزعزع فى مبادئ الميثاق العالمى لحقوق الإنسان وميثاق حقوق الإنسان والشعوب الأفريقية .

ورغبة فى توطيد أسس الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية ، فإن الحزب الوطنى الديمقراطى والحركة الشعبية للثورة اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

سيقوم الحزب الوطنى الديمقراطى والحركة الشعبية للثورة بتبادل منتظم للوفود على مختلف المستويات لتعميق مشاوراتهم من أجل التوصل إلى عمل مشترك وليتيح أفضل معرفة متبادلة بين الشعبين المصرى والزائيرى .

مادة (٢)

يتعهد الحزبان بتبادل تجاربها الثرية والخاصة بالمجال السياسى والتنظيمى والدعائى والتأطيرى وتوجيه الجماهير من خلال تنظيم كل حزب لمقررات تدريبية ، وندوات تتاح لكوادر الحزب الآخر.

مادة (٣)

يمكن للحزبين باتفاق مشترك أو بمبادرة من أحدهما أن يجريا مشاورات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك من أجل تقريب وجهات نظرهما .

مادة (٤)

يتعهد الحزبان بتنسيق جهودهما وتحقيق التجانس فى وجهات نظرهما فى مختلف المحافل والمؤتمرات الدولية التى يشتركان فيها وبالأخص فى الاشتراكية الأفريقية .

مادة (٥)

سيشجع وسينشط الحزبان اللقاءات بين تنظيماتها الجماهيرية وسيساعدان على تعاونها .

مادة (٦)

سيقدم الحزبان التسهيلات لتبادل زيارات الوفود التى تمثل التنظيمات الجماهيرية من أجل اشتراك تنظيماتها فى الأنشطة السياسية ، والثقافية والفنية وغيرها التى ينظمها كل حزب .

مادة (٧)

يتعهد الطرفان بالمساعدة فى تكوين وايفاد الصحفيين وتسهيل مهامهم الصحفية حول الأنشطة السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية للبلدين .

مادة (٨)

سيتبادل الحزبان الوثائق والمعلومات بشكل يحسن ويعزز من الفهم المتبادل بينهما .

مادة (٩) .

سيشجع كلا الحزبين الاشتراك فى المحاورات والمؤتمرات والندوات المنظمة تحت رعاية كل حزب .

مادة (١٠)

الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الحركة الشعبية للثورة يعيدان تأكيد التزامهما بالعمل من أجل اقرار السلام الدائم والأمن فى العالم ويتعهدان بالتصدى لكل السياسات العدوانية وسياسات الحرب وكل محاولة للهيمنة أو للامبريالية توجه لزعزعة استقرار الدول والشعوب .

مادة (١١)

لا يستبعد هذا الاتفاق أى تدابير من شأنها أن تقوى روابط التعاون بين الحزبين وعلى أن تجدد هذه التدابير عن طريق خطابات متبادلة .

مادة (١٢)

يدخل الاتفاق الحالى للتعاون حيز التنفيذ منذ توقيعه ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ضمنياً .

كنشاسا فى ٢٧ يونية ١٩٨٨ .

عن الحزب الوطنى الديمقراطى
الدكتور / بطرس بطرس غالى
عضو الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى

عن حزب الحركة الشعبية للثورة
الأستاذ / كمندا واكمندا
السكرتير العام المساعد للحزب

[٤] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وحركة تحرير ساوتومى وبرنسيب

(١٩ يوليو ١٩٨٨)

ـ رغبة فى الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية وحركة تحرير ساوتومى وبرنسيب وعلى تطويرها وتعزيزها .

ـ تأكيداً لحق كل الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال الوطنى وفى وحدة أراضيها .

ـ اقتناعاً بضرورة دعم القوى المكافحة من أجل إحلال السلام والعدالة الاجتماعية والتقدم المادى والروحى للشعوب المناضلة ضد كافة أشكال التفرقة العنصرية والاحتلال الأجنبى ومحاولات الهيمنة .

ـ تأكيداً للتضامن مع حركات التحرير الوطنى المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ولمساندتها .

ـ إدراكاً للحاجة الملحة لإيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يستند إلى مبادئ الوفاق والكرامة والمساواة والاحترام المتبادل للشعوب .

ـ تأكيداً للتمسك بمبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وميثاق حقوق الإنسان والشعوب الأفريقى .

ـ رغبة فى دعم مثل الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية .

اتفق كل من الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وحركة تحرير ساوتومى وبرنسيب على ما يلى :

مادة (١)

يقوم كل من الحزب الوطنى الديمقراطى وحركة تحرير ساوتومى وبرنسيب بتبادل الوفود ـ على مستويات مختلفة ـ بشكل منتظم ، بهدف تعميق التشاور بينهما ودعم العمل المشترك وإتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب جمهورية مصر العربية وشعب ساوتومى وبرنسيب .

مادة (٢)

يتعهد الطرفان بالعمل على تبادل خبراتها فى المجال السياسى والتنظيمى والدعائى ، وتكوين الاطارات والتوجيه الجماهيرى ، ويتيح كل حزب للحزب الآخر المشاركة فى الندوات والدورات التدريبية التى يعقدها فى هذا المجال .

مادة (٣)

يقوم الطرفان بالاتفاق بينهما أو بناء على مبادرة من أيهما ، بعقد اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف تقريب وجهات النظر.

مادة (٤)

يتعهد الطرفان بالعمل على تنسيق مواقفهما ووجهة نظرهما فى اطار المحافل والمؤسسات الدولية التى يشترك فيها الحزبان وفى اطار رابطة الأحزاب الاشتراكية الأفريقية .

مادة (٥)

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع وترتيب اللقاءات والاجتماعات بين المؤسسات الشعبية وعلى دفع التعاون بينهما .

مادة (٦)

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات والوفود بين المؤسسات الشعبية للمشاركة فى النشاطات السياسية والثقافية والفنية التى تنظم تحت اشراف كل منهما .

مادة (٧)

يلتزم الطرفان بتشجيع تدريب رجال الاعلام التابعين للأجهزة المركزية لكل منهما وايفادهم وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية فى كل من البلدين .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المستندات والمعلومات من أجل زيادة التفاهم المتبادل وتعزيزه بينهما .

مادة (٩)

يشجع كل طرف الطرف الآخر على المشاركة فى الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التى يقوم بها الطرف الآخر.

مادة (١٠)

يعيد الحزب الوطنى الديمقراطى وحركة تحرير ساوتومى وبرنسيب تأكيد تمسكهما بالسلام الدائم والأمن فى العالم ، ويتعهدان بالعمل على مكافحة السياسات العدوانية والحرب ومحاولات السيطرة الأجنبية والاستعمارية التى تسعى إلى النيل من استقرار الدول والشعوب .

مادة (١١)

إن هذا الاتفاق لا يحول ــ بأى شكل من الأشكال ــ دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الطرفين ويمكن أن يتم ذلك وتحديد التفاصيل عن طريق الخطابات بين الطرفين .

مادة (١٢)

ان اتفاق التعاون الحالى يصبح سارى المفعول فور توقيعه ولمدة عشر سنوات تجدد تلقائياً .

حرر فى القاهرة فى التاسع عشر من يوليو ١٩٨٨ .

عن الحزب الوطنى الديمقراطى	عن حركة تحرير ساوتومى وبرنسيب
توقيع	توقيع

[٥] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وحزب مؤتمر كل الشعب بجمهورية سيراليون
(١٠ نوفمبر ١٩٨٨)

ــ رغبة فى الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية وحزب مؤتمر كل الشعب لجمهورية سيراليون وعلى تطويرها وتعزيزها .

ــ تأكيداً لحق كل الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال الوطنى وفى وحدة أراضيها .

ــ اقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد أشكال التفرقة العنصرية والأبارتهايد ومحاولات الهيمنة والاحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية والاستعمار.

ــ تأكيداً للتعاون مع حركات التحرير الوطنى المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ولمساندتها .

ــ إدراكاً للحاجة الملحة لإيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يستند إلى مبادئ العدل والمساواة والاحترام المتبادل للشعوب .

ــ تأكيداً للتمسك بمبادئ الميثاق العالمى لحقوق الإنسان وميثاق الإنسان والشعوب الأفريقية .

ــ رغبة فى دعم مثل الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية .

اتفق الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية ، وحزب مؤتمر كل الشعب لجمهورية سيراليون على ما يلى :

مادة (١)

يقوم الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية ، وحزب مؤتمر كل الشعب لجمهورية سيراليون بتبادل الوفود ــ على مستويات مختلفة ــ بشكل منتظم ، بهدف تعميق التشاور بينهما ودعم العمل المشترك واتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب مصر وشعب سيراليون.

مادة (٢)

يتعهد الطرفان بالعمل على تبادل خبراتها فى المجال السياسى والتنظيمى والدعائى ، وتكوين الاطارات والتوجيه الجماهيرى ، و يتيح كل حزب للحزب الآخر المشاركة فى الندوات والدورات التدريبية التى يعقدها فى هذا المجال .

مادة (٣)

يمكن للطرفين ــ بالاتفاق بينهما أو بناء على مبادرة من أيهما ــ أن يعقدا اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف تنسيق وجهات النظر.

مادة (٤)

يعمل الطرفان على تنسيق مواقفهما ووجهات نظرهما فى اطار المؤتمرات الدولية التى يشتركان فيها .

مادة (٥)

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع وترتيب المقابلات والاجتماعات بين المؤسسات الشعبية وعلى دفع التعاون بينها .

مادة (٦)

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات والوفود بين المؤسسات الشعبية للمشاركة فى النشاطات السياسية والثقافية والفنية التى تنظم تحت اشراف كل منها .

مادة (٧)

يتعهد الطرفان بتشجيع رجال الإعلام التابعين للأجهزة المركزية لكل منها ، وايفادهم وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل صور للنشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية فى كل من البلدين .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المستندات والبيانات والمعلومات من أجل زيادة التفاهم المتبادل وتعزيزه .

مادة (٩)

يعمل كل طرف على المشاركة فى الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التى ينظمها الطرف الآخر .

مادة (١٠)

يعيد الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية وحزب مؤتمر كل الشعب لجمهورية سيراليون تأكيد تمسكهما بالسلام الدائم وبالأمن فى العالم . ويتعهدان بالعمل على صد السياسات العدوانية ومحاولات السيطرة الأجنبية والاستعمارية التى تسعى إلى النيل من استقرار الدول والشعوب .

مادة (١١)

إن هذا الاتفاق لا يحول ــ بأى شكل من الأشكال ــ دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الحزبين ، ويمكن أن يتم ذلك وتحديد التفاصيل عن طريق خطابات متبادلة بين الطرفين .

مادة (١٢)

ان اتفاق التعاون الحالى يكون سارى المفعول فور توقيعه ولمدة ٤ سنوات تجدد تلقائياً .

وقع فى القاهرة يوم ١٠ من نوفمبر ١٩٨٨ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل منها حجية متساوية .

عن الحزب الوطنى الديمقراطى
لجمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
عضو الأمانة العامة

عن حزب مؤتمر كل الشعب
لجمهورية سيراليون
أ . ت . كامارا
وزير الدولة للشئون الخارجية

[٦] اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية والحزب الاشتراكى الديمقراطى بجمهورية موريشيوس

(١٩ نوفمبر ١٩٨٨)

ــ رغبة فى الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية والحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى لجمهورية موريشيوس وعلى تطويرها وتعزيزها..

ــ تأكيداً لحق كل الشعوب الثابت فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال الوطنى وفى وحدة أراضيها.

ــ اقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد أشكال التفرقة العنصرية والأبارتهايد ومحاولات الهيمنة والاحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية والاستعمار.

ــ تأكيداً للتعاون مع حركات التحرير الوطنى المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ولمساندتها.

ــ إدراكاً للحاجة الملحة لإيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد يستند إلى مبادئ العمل والمساواة والاحترام المتبادل للشعوب.

ــ تأكيداً للتمسك بمبادئ الميثاق العالمى لحقوق الإنسان وميثاق الإنسان والشعوب الأفريقية.

ــ رغبة فى دعم مثل الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية.

اتفق الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية، والحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى لجمهورية موريشيوس على ما يلى:

مادة (١)

يقوم الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية، والحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى لجمهورية موريشيوس بتبادل الوفود، على مستويات مختلفة ــ بشكل منتظم، بهدف تعميق التشاور بينهما ودعم العمل المشترك وإتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعب مصر وشعب موريشيوس.

مادة (٢)

يتعهد الطرفان بالعمل على تبادل خبراتها فى المجال السياسى والتنظيمى والدعائى وتكوين الاطارات والتوجيه الجماهيرى، ويتيح كل حزب للحزب الآخر المشاركة فى الندوات التدريبية التى يعقدها فى هذا المجال.

مادة (٣)

يمكن للطرفين ــ بالاتفاق بينهما أو بناء على مبادرة من أيهما ــ أن يعقدا اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك بهدف تنسيق وجهات النظر.

مادة (٤)

يعمل الطرفان على تنسيق مواقفهما ووجهات نظرهما فى اطار المؤتمرات الدولية التى يشتركان فيها.

مادة (٥)

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع وترتيب المقابلات والاجتماعات بين المؤسسات الشعبية وعلى دفع التعاون بينهما .

مادة (٦)

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات والوفود بين المؤسسات الشعبية للمشاركة فى النشاطات السياسية والثقافية والفنية التى تنظم تحت اشراف كل منها .

مادة (٧)

يتعهد الطرفان بتشجيع رجال الإعلام التابعين للأجهزة المركزية لكل منها ، وايفادهم وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل صور للنشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية فى كل من البلدين .

مادة (٨)

يتبادل الطرفان المستندات والبيانات والمعلومات من أجل زيادة التفاهم المتبادل وتعزيزه .

مادة (٩)

يعمل كل طرف على المشاركة فى الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التى ينظمها الطرف الآخر.

مادة (١٠)

يعيد الحزب الوطنى الديمقراطى لجمهورية مصر العربية والحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى لجمهورية موريشيوس تأكيد تمسكهما بالسلام الدائم وبالأمن فى العالم . ويتعهدان بالعمل على صد السياسات العدوانية ومحاولات السيطرة الأجنبية والاستعمارية التى تسعى إلى النيل من استقرار الدول والشعوب .

مادة (١١)

. ان هذا الاتفاق لا يحول ــ بأى شكل من الأشكال ــ دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الحزبين ، ويمكن أن يتم ذلك وتحديد التفاصيل عن طريق خطابات متبادلة بين الطرفين .

مادة (١٢)

ان اتفاق التعاون الحالى يكون سارى المفعول فور توقيعه ولمدة ٤ سنوات تجدد تلقائياً .

وقع فى القاهرة يوم ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ، من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ولكل منها حجية متساوية .

عن الحزب الوطنى الديمقراطى
لجمهورية مصر العربية
د . بطرس بطرس غالى
عضو الأمانة العامة

عن الحزب الاشتراكى الديمقراطى الموريشى
لجمهورية موريشيوس
باراسورامين كيستنن
نائب رئيس الحزب

(٧) اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطي بجمهورية مصر العربية وحزب العمل الأثيوبي

(١١ مارس ١٩٨٩)

ـ رغبة في الحفاظ على علاقات الصداقة بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية ، وحزب العمل الأثيوبي ، وعلى تعزيز العلاقات القوية التي تربط بين الدولتين وشعوبهما ،

ـ وتأكيداً لحق كل دولة في استقلالها الوطني وفي وحدة أراضيها ،

ـ واقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار وسياسة التوسع والتفرقة العنصرية بجميع أشكالها ،

ـ وتأكيداً لتضامنهما ومساندتهما لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية ،

ـ وإدراكاً للحاجة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يستند إلى مبادئ الوفاق والكرامة والمساواة والاحترام المتبادل بين الشعوب ،

ـ وتأكيداً للتمسك الراسخ بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،

ـ ورغبة في دعم الوحدة والتضامن بين الشعوب الأفريقية ،

اتفق الحزب الوطني الديمقراطي وحزب العمل الأثيوبي في هذا الاتفاق للتعاون على ما يلي :

مادة أولى

يقوم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب العمل الأثيوبي بتبادل الوفود على مختلف المستويات في مناسبات انعقاد المؤتمرات الحزبية ، وفي المناسبات الهامة بهدف اكتساب الخبرة الحزبية والإعلامية والمنظمات المتخصصة وفي الأعمال الأخرى التي تبلغ بياناتها مقدماً ويتم الاتفاق عليها بالمشاورات المتبادلة .

مادة ثانية

يتبادل الطرفان المعلومات والمطبوعات حول المسائل ذات الاهتمام المشترك .

مادة ثالثة

يعمل الطرفان على التشاور بتنسيق مواقفهما في إطار المنظمات الدولية وخاصة في المسائل التي تمس القارة الأفريقية .

مادة رابعة

يعمل الطرفان على تشجيع وتعزيز كل ما من شأنه تقوية التعاون بين الدولتين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

مادة خامسة

اتفق الطرفان على دراسة المسائل الأخرى التي قد يرون أهميتها أثناء تنفيذ اتفاق التعاون الحالي .

مادة خامسة

اتفق الطرفان على دراسة المسائل الأخرى التي قد يرون أهميتها أثناء تنفيذ اتفاق التعاون الحالي .

مادة سادسة

يعتبر هذا الاتفاق سارى المفعول فور توقيعه ، ويمكن تعديله بناء على اتفاق متبادل .

– تم إعداد هذا الاتفاق من نسختين باللغة الإنجليزية .

– وقع في أديس أبابا في ١١ مارس ١٩٨٩ .

عن الحزب الوطني الديمقراطي
بجمهورية مصر العربية
د. بطرس بطرس غالي
عضو الأمانة العامة
للحزب الوطني الديمقراطي
بجمهورية مصر العربية

عن حزب العمل الاثيوبي
أشاجري إيجليتو
عضو أمانة
حزب العمل الاثيوبي

(٨)اتفاق تعاون بين الحزب الوطني الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وحركة المقاومة الوطنية بجمهورية أوغندا

(٢ يونيو ١٩٨٩)

ـ رغبة في الحفاظ على علاقات الصداقة والتضامن الفعال بين الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية ، وحركة المقاومة الوطنية بجمهورية أوغندا .

ـ وتأكيداً لحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وفي الاستقلال الوطني ووحدة أراضيها .

ـ واقتناعاً بضرورة دعم الكفاح ضد كافة أشكال التفرقة العنصرية .

ـ وإدراكًا للحاجة الملحة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يستند إلى مبادئ الوفاق والكرامة والمساواة والاحترام المتبادل بين الشعوب .

ـ وتعزيزاً وترسيخًا لممارسة جميع الشعوب للديمقراطية وتأكيداً لاحترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في ممارسة سيادتها من خلال الانتخابات باعتبارها تعبيراً حقيقيًا في تحديد مصيرها القائم على أساس من القانون والشرعية ، اتفق الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية ، وحركة المقاومة الوطنية بجمهورية أوغندا على ما يلى :

مادة أولى

يقوم الحزب الوطني الديمقراطي بجمهورية مصر العربية ، وحركة المقاومة الوطنية بجمهورية أوغندا ، بتبادل الوفود ـ على مختلف المستويات ـ بهدف تعميق التشاور بينهما ، ودعم العمل المشترك وإتاحة الفرصة لزيادة التفاهم المتبادل بين شعبي مصر وأوغندا .

مادة ثانية

يقوم الطرفان بالعمل على تبادل خبرانهما في المجال السياسي والبث الإعلامي وتكوين القيادات المختلفة ، والتوجيه الجماهيري ، ويتيح كل حزب للحزب الآخر مشاركة أعضائه في الندوات والدورات التدريبية التي تعقد في هذا الإطار .

مادة ثالثة

يقوم الطرفان بالاتفاق بينهما أو بناء على طلب أحدهما بعقد اجتماعات للتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وذلك بهدف تنسيق وجهات النظر .

مادة رابعة

يقوم الطرفان بالعمل على تنسيق مواقفهما ووجهة نظرهما في إطار المؤتمرات الدولية التي يشاركان فيها .

مادة خامسة

يعمل الطرفان على اقتراح وتشجيع اللقاءات بين المؤسسات الشعبية وتطوير التعاون بينهما .

مادة سادسة

يعمل الطرفان على تسهيل تبادل الزيارات بين المؤسسات الشعبية للمشاركة في الأنشطة السياسية والثقافية والفنية التي تنظم تحت إشراف أى منهما .

مادة سابعة

يقوم الطرفان بتشجيع تدريب رجال الإعلام وتسهيل مهمتهم المتعلقة بنقل صور الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية في كلا البلدين .

مادة ثامنة

يتبادل الطرفان المستندات والمعلومات من أجل تعزيز التفاهم المتبادل .

مادة تاسعة

يعمل كل طرف على المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي ينظمها الطرف الآخر .

مادة عاشرة

إن هذا الاتفاق لا يحول دون الاتفاق على ترتيبات أخرى لزيادة التعاون بين الحزبين والتي يمكن أن تتم من خلال تبادل الخطابات بين الطرفين .

مادة حادية عشرة

يعتبر الاتفاق الحالي سارى المفعول فور توقيعه ، ولمدة أربع سنوات ، ويتجدد تلقائياً .

تم التوقيع بالعربية والإنجليزية وكلا النصين لهما حجية متساوية .

عن الحزب الوطني الديمقراطي
بجمهورية مصر العربية

عن حركة المقاومة الوطنية
بجمهورية أوغندا

القسم السابع:

اعـــلانات وقـــرارات مـــؤتمرات واجتماعات التعاون الافريقى/ العربى

(١) إعلان وبرنامج العمل
للتعاون الأفريقى / العربى
الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول
المنعقد بالقاهرة
(٧ - ٩ مارس ١٩٧٧)

أولاً - مقدمة

١ - نحن ملوك ورؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية المجتمعين في القاهرة من ٧ إلى ٩ مارس (آزار) سنة ١٩٧٧ .

٢ - آخذين في الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وميثاق جامعة الدول العربية .

٣ - مستدركين المقررات التي اتخذت والقرارات الصادرة على مختلف المستويات وبوجه خاص تلك التي صدرت عن الدورة غير العادية الثامنة والدورتين العاديتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك الصادرة عن مؤتمري القمة السادس والسابع العربيين وعن الدورتين العاديتين الثانية والستين والثالثة والستين لمجلس جامعة الدول العربية من أجل تدعيم التعاون بين الدول .

٤ - مدركين لروابطنا ولمصالحنا المتعددة وللاعتبارات الجغرافية والتاريخية والثقافية . وللرغبة في تطوير التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبسبب مقتضيات كفاحنا المشترك ضد السيطرة والاستغلال في جميع صورهما .

٥ - مقدرين روابط الصداقة والأخوة وحسن الجوار القائمة بين الدول الأفريقية والدول العربية .

٦ - مدفوعين بإرادة مشتركة لدعم التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لأماني شعوبنا في تعزيز الإخاء الأفريقي العربي .

٧ - : مصممين على تدعيم الروابط القائمة بين دولنا وشعوبنا وذلك بإنشاء مؤسسات مشتركة .

٨ - آخذين في الاعتبار المصالح والمطامح المشتركة للشعوب الأفريقية والعربية .

٩ - مقتنعين بأن التعاون الأفريقي العربي قد دخل في إطار العمل المشترك الذي تقوم به جميع البلدان النامية من أجل زيادة تعاونها من ناحية ومن ناحية أخرى من أجل تكثيف جهودها لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر إنصافًا وعدلاً .

١٠ - مصممين على استخدام مواردنا الطبيعية والبشرية من أجل التقدم الشامل لشعوبنا في جميع ميادين النشاط البشري .

١١ - مستذكرين المبادىء والأحكام الواردة في ميثاق الجزائر وإعلان ليما والإعلان الأفريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي وبيانات وقرارات وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي الصادرة عن مؤتمر القمة الرابعة لدول عدم الانحياز والأحكام الاقتصادية والمتعلقة بتصفية الاستعمار في إعلان مؤتمر القمة الإسلامي في لاهور . والإعلان الرسمي لمؤتمر القمة لملوك ورؤساء الدول أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط . وإعلان وبرنامج العمل لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد الصادرين عن الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول وإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر داكار بشأن المواد الأولية والتنمية .

١٢ - قررنا الموافقة على هذا الإعلان وبرنامج العمل اللذين يحددان المبادىء وإطار العمل

الجماعي والفردي للبلدان الأفريقية والعربية في ميدان التعاون الأفريقي العربي .

ثانياً - المبادىء

١٣ - التعاون السياسي والاقتصادي بين الدول الأفريقية والعربية يقوم بصفة خاصة على المبادىء الآتية :

(أ) احترام سيادة جميع دولنا وسلامتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي .

(ب) المساواة بين جميع الدول .

(جـ) السيادة الدائمة للدول والشعوب على مواردها الطبيعية .

(د) نبذ العدوان وعدم شرعية احتلال أو ضم أراضي الغير بالقوة .

(هـ) عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى .

(و) الحفاظ على المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل والمساواة .

(ز) تسوية الخلافات وحل النزاعات بالطرق السلمية وبروح من التسامح .

(ح) الكفاح المشترك ضد السيطرة والعنصرية والاستغلال في جميع صورها من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

ثالثاً - مجالات التعاون وبرنامج العمل

(أ) مجالات التعاون

١٤ - تتعهد البلدان الأفريقية والعربية بتنمية علاقاتها على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف على أسس من التعاون الشامل وطويل الأجل في الميادين التالية : (أ) الميدان السياسي والدبلوماسي . (ب) الميدان الاقتصادي والمالي . (جـ) الميدن التجاري . (د) الميدان التربوي والثقافي والعلمي والفني والإعلامي .

(ب) التعاون السياسي والدبلوماسي

١٥ - أن البلدان الأفريقية والعربية تؤكد من جديد التزامها بسياسة عدم الانحياز عاملا هاما في الكفاح من أجل : (أ) حرية واستقلال الأمم . (ب) إقامة عالم يسوده السلام والأمن لجميع الدول . (جـ) التطبيق الشامل لمبادىء التعايش السلمي . (د) إسباغ الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية . (هـ) حقوق متساوية في التعاون . (و) التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي .

١٦ - تدين الإمبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصرى وسائر أشكال التمييز والتفرقة العنصرية والدينية خاصة في أفريقيا وفى فلسطين والأراضى العربية المحتلة .

١٧ - تؤكد من جديد مساندتها للقضايا الأفريقية والعربية وتتعهد بتنسيق أعمالها في المجال الدولي ولاسيما في الأمم المتحدة حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتحقيقا لذلك ستقيم المجموعات الأفريقية والعربية في المحافل الدولية تعاونا أوثق بينها ..

١٨ - ويواصل الجانبان تقديم مساندتهما السياسية والدبلوماسية والمادية والأدبية لحركات التحرير القومية الأفريقية والعربية التي تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

١٩ - تبذل الدول الأعضاء في كلا الجانبين جهودها لإقامة وتعزيز تمثيلها الدبلوماسي والاقتصادي في بلدان الطرف الآخر وتعزز الاتصالات بين مؤسساتها القومية السياسية والاجتماعية ومؤسسات الطرف الآخر .

(ج) التعاون الاقتصادي

٢٠ - رغبة في تحقيق التعاون الاقتصادي على أوسع نطاق فقد قرر الجانبان توسيع وتكثيف

التعاون وتدعيمه في الميادين الآتية :

(أ) التجارة . (ب) التعدين والصناعة . (جـ) الزراعة وتربية الحيوان . (د) الطاقة والموارد المائية . (هـ) النقل والمواصلات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية . (و) التعاون المالي .

التجارة

٢١ – قرر الجانبان اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل :

(أ) إقامة علاقات تجارية مباشرة .

(ب) سد حاجة أسواقهما على أساس الأولوية قدر المستطاع .

(جـ) تسهيل التجارة الأفريقية العربية المباشرة بما في ذلك وضع الأنظمة التجارية التفضيلية .

(د) تشجيع وتعزيز التعاون بين المؤسسات التجارية والمشروعات التجارية والاشتراك في المعارض التجارية .

(هـ) إقامة التعاون بين المؤسسات المصرفية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين الأفريقية والعربية .

٢٢ – ولتحقيق ذلك فإن الجانبين يطلبان إلى الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية إعداد دراسات عن الأسواق الأفريقية والعربية بالاشتراك مع البنك الأفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف تشجيع التجارة الأفريقية العربية .

التعدين والصناعة

٢٣ – طبقا لسياسة الجانبين في سيطرة الدول على مواردها وتحقيق القيمة المثلى لمواردها الأولية قرر الجانبان :

(أ) التعاون في مجال المسح المنتظم للموارد الطبيعية بهدف تطوير استخدامها واستغلالها الرشيد .

(ب) تكثيف التصنيع عن طريق استغلال وتسويق ونقل مواردهما التعدينية والأولية وتشجيع مشروعات الاستثمار في هذه الميادين .

(جـ) تنمية التعاون المالي والفني وتشجيع الأبحاث في جميع ميادين الصناعة والتعدين والاتفاق على الشروط الملائمة لذلك التعاون عن طريق إقامة مشروعات مشتركة أو تقديم المنح والقروض .

الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان

٢٤ – قرر الجانبان :

(أ) تطوير الزراعة بإدخال الأساليب الفنية الحديثة والمتقدمة في ميادين الإنتاج والتوزيع والتخزين .

(ب) تعزيز تحديث أساليب تربية الحيوان وتحسين سلالاته وإنتاجه .

(جـ) ضمان الزيادة السريعة والملموسة للإنتاج الغذائي عن طريق الاستثمار المباشر والمشروعات المشتركة وأساليب التعاون الأخرى بالنسبة للإنتاج الحيواني والغذائي واستثمار الغابات وتسويق منتجات الأخشاب .

(د) تبادل المعلومات ونتائج الأبحاث المستهدفة تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية مع التركيز على الهياكل الأساسية الريفية .

(هـ) اتخاذ الخطوات اللازمة في إطار نظام مقبول لمساعدة البلدان الأفريقية والعربية على تصنيع موادها الأولية إلى أقصى حد ممكن قبل تصديرها .

(و) الاتفاق على الترتيبات الخاصة بالتعاون المالى والفنى بهدف الوصول إلى عمل مشترك لتطوير الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والإنتاج الحيواني .

الطاقة والموارد المائية

٢٥ – قرر الجانبان تأكيد السيطرة الفعالة لكل دولة على موارد الطاقة في بلادها .

٢٦ – قرر الجانبان الاتفاق بين الدول أو المؤسسات المختصة الوطنية الأفريقية والعربية على :

(أ) تعزيز عمليات التنقيب عن جميع مصادر الطاقة بما فيها البترول واستغلالها ونقلها وتخزينها والعمل على تنمية الاستثمارات في هذه العملية .

(ب) تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا في ميدان الطاقة .

(جـ) تعزيز تبادل المعلومات واستخدام الخبرات المستفادة والتكنولوجيا الملائمة من أجل تحسين الظروف المناخية والصحراوية وكذلك أساليب العمل الملائمة المتعلقة باستغلال الأنهار والبحيرات والأحواض ومصادر المياه الجوفية .

(د) التعاون في استغلال الطاقة الكهربائية المتولدة من القوة المائية ومصادر الطاقة الأخرى على أسس إقليمية كلما أمكن ذلك لأغراض التنمية في نطاق ترتيبات مقبولة للطرفين .

(هـ) تكثيف استخدام موارد الطاقة الأخرى مثل الطاقة الشمسية والحرارية والنووية وغيرها من مصادر الطاقة وكذلك الأبحاث في هذا المجال وذلك بهدف الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية وإيقاف الزحف الصحراوى وتآكل التربة ومكافحة القحط في أفريقيا .

النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية

٢٧ – رغبة في تيسير وسائل الاتصال بين الدول الأفريقية والعربية يقرر الجانبان :

(أ) الإسراع في تنمية الهياكل الأساسية الحديثة للطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية والمجارى المائية الداخلية الصالحة للملاحة والنقل البحرى باعتبارها أسسا هامة لتنمية التعاون الأفريقى العربى .

(ب) إقامة وصلات ـ وفقًا للأولويات ـ بين شبكات الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية الوطنية بهدف تيسير النقل الاقتصادي السريع للأشخاص والسلع طبقًا لاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف .

(جـ) إجراء الدراسات اللازمة لإنشاء اتحادات لشركات الشحن البحرى مما يتيح لها العمل بكفاءة أكبر والاشتراك في استخدام تسهيلات الموانى ، والصيانة واستكشاف إمكانية استخدام الابتكارات الفنية في ميادين النقل والمواصلات .

(د) تقوية أواصر التعاون بصورة فعالة بين شركات الطيران بهدف توسيع نطاق الخدمات الجوية وترشيدها .

(هـ) تحسين الشبكات البريدية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية القائمة وتوسيع إطارها وفقا للأولويات .

(و) التعاون في تنفيذ المشروعات على المستوى الإقليمى الفرعى وعلى المستوى القارى في ميادين الاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق والسكك الحديدية .

التعاون المالى :

٢٨ – يقر الجانبان :

(أ) اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتعزيز التعاون المالى الفعال بالشروط التي تكفل الأمن

والضمانات عن طريق .

١ – القروض الثنائية المباشرة طويلة الأجل بأفضل الشروط الممكنة لكلا الجانبين والاستثمارات المباشرة وكذلك المشروعات المالية المشتركة .

٢ – القروض متعددة الأطراف طويلة الأجل بأفضل الشروط الممكنة لكلا الطرفين لتمويل المشروعات بما في ذلك دراسات الجدوى .

٣ – الاشتراك الأفريقى العربى في التجمعات (كونسورتيا) المالية الدولية لتمويل المشروعات المشتركة في أفريقيا والعالم العربى .

(ب) تسهيل دخول المؤسسات المالية الأفريقية والعربية وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في الدول المعنية وعلى أساس الأفضلية إلى أسواق رؤوس الأموال الأفريقية والعربية .

(جـ) دعوة منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية إلى التعاون مع بنك التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وغيرها من المؤسسات المتخصصة للبحث عن الصيغة الملائمة لتعاون اقتصادى ومالى وفنى أوثق وخاصة عن طريق إنشاء مؤسسات مالية أفريقية عربية ووضع اتفاقية أفريقية عربية تتضمن قواعد معاملة الاستثمار .

(د) دعوة بنك التنمية الأفريقى والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا إلى تنسيق نشاطهما الاستثمارى والمشاركة في تمويل المشروعات الأفريقية متعددة الجنسية .

د ـ التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية

٢٩ – رغبة في تحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب والدول الأفريقية والعربية اتفق الجانبان على تعزيز الصلات في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية بعقد اتفاقات ملائمة بشأن :

(أ) البعثات الثقافية والمهرجانات .

(ب) المنح الدراسية وبرامج التدريب والرياضة .

(جـ) النشاط العمالى والنقابى .

(د) التعاون فى ميدان الوسائل الإعلامية كالصحافة ووكالات الأنباء والأقمار الصناعية المستخدمة في الاتصالات والراديو والتلفزيون .

(هـ) تبادل المعلومات الملائمة والخبرات والمساعدات فى حل المشاكل الاجتماعية مثل توطين الرحل .

٣٠ – ونظرا للدور الإنسانى والثقافى الذى تلعبه السياحة فى تعزيز التفاهم بصورة أفضل اتفق الجانبان أيضا على تشجيع وتيسير السياحة مع التعاون فى هذا الميدان وخاصة عن طريق الاستثمارات والمشروعات المشتركة فى ميدان السياحة .

هـ ـ التعاون العلمى والفنى

٣١ – قرار الجانبان :

(أ) تعزيز وتنسيق الأبحاث عن طريق تبادل المعلومات والدراسات العلمية والفنية .

(ب) إنشاء خدمات استثمارية مشتركة ومعاهد متخصصة للتدريب .

(جـ) توفير التعاون الفنى المباشر الذي يشمل المنح التدريبية والمنح الجامعية فى ميدان العلوم والتكنولوجيا .

(د) توسيع نطاق التعاون الفنى لضمان توفير الخبراء .

رابعًا - المؤسسات

٣٢ - رغبة في تعزيز تنسيق أنشطة التعاون الأفريقي العربي للإسهام في تنفيذ هذا الإعلان وبرنامج العمل فقد قرر الجانبان :

(أ) إنشاء لجنة مشتركة دائمة على المستوى الوزاري لتقوم دوريا بمتابعة وضمان تنفيذ أحكام هذا الإعلان ولاستكشاف أية مجالات أخرى للتعاون .

(ب) أن يمنح كل طرف صفة المراقب إلى الطرف الآخر في اجتماعات كل منظمة عند مناقشة موضوعات ذات أهمية مشتركة .

(جـ) أن تنشيء كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بين أسرع وقت ممكن تمثيلاً لدى سكرتارية الأخرى بهدف المحافظة على علاقات العمل بطريقة وثيقة دائمًا في تطبيق التعاون الأفريقي العربي .

(د) دعوة المؤسسات الأفريقية والمؤسسات العربية المناظرة لها في مختلف المجالات لاتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لإقامة علاقات عمل وثيقة من شأنها تسهيل التعاون وتنسيق أوجه نشاطها .

٣٣ - صدر هذا الإعلان بالقاهرة في يوم ٩ من مارس (آذار) لعام ١٩٧٧ ولنصوصه باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية نفس الحجية . ومصداقا لما فيه وضعنا توقيعنا .

قائمة باسماء الدول الموقعة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - جمهورية أنجولا الشعبية - دولة البحرين - جمهورية بنين الشعبية - جمهورية بتسوانا - جمهورية بوروندى - جمهورية الكاميرون المتحدة - جمهورية الرأس الأخضر - امبراطورية أفريقا الوسطى - جمهورية تشاد - جمهورية الكومور - جمهورية الكونغو الشعبية - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - جمهورية مصر العربية - جمهورية غنيا الاستوائية - أثيوبيا الاشتراكية - جمهورية الجابون - جمهورية جامبيا - جمهورية غانا - جمهورية غينيا - جمهورية غينيا بيساو - الجمهورية العراقية - جمهورية ساحل العاج - المملكة الأردنية الهاشمية - جمهورية كينيا - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - مملكة ليسوتو - جمهورية ليبيريا - الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية - جمهورية مدغشقر الديمقراطية - جمهورية مالى - الجمهورية الإسلامية الموريتانية - موريشيوس - المملكة المغربية - جمهورية موزمبيق الديمقراطية الشعبية - جمهورية النيجر - جمهورية نيجيريا الاتحادية - سلطنة عمان - فلسطين - دولة قطر - جمهورية رواندا - جمهورية ساوتومى وبيرنشيب الديمقراطية - المملكة العربية السعودية - جمهورية السنغال - جمهورية سيشيل - جمهورية سيراليون - جمهورية الصومال الديمقراطية - جمهورية السودان الديمقراطية - مملكة سوازيلاند - الجمهورية العربية السورية - جمهورية تنزانيا المتحدة - جمهورية توجو - الجمهورية التونسية - جمهورية أوغندا - دولة الإمارات العربية المتحدة - فولتا العليا - الجمهورية العربية اليمنية - جمهورية زائير - جمهورية زامبيا .

(٢) إعلان

حول التعاون الإقتصادي والمالي الأفريقي / العربي

الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول المنعقد بالقاهرة

(٧ - ٩ مارس ١٩٧٧)

إن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول المنعقد في القاهرة من ٧ -٩ مارس (آذار) سنة ١٩٧٧ .

بالنظر إلى أن الشعوب الأفريقية والعربية تخوض نضالا مشتركا من أجل مواجهة أعباء التنمية .

وإنهاء السيطرة والتبعية والاستغلال والتحرك نحو تحقيق نظام اقتصادى عالمي جديد وعادل .

وإدراكا من مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول لحقيقة أن التخلف والمشاكل الاقتصادية التى تعانى منها الشعوب الأفريقية والعربية إنما نشأت أساسا عن ظروف الاستغلال والاستعمار قرونا طويلة كما تكمن في الوضع غير المتكافىء فى الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية وأنها تكمن في طليعة النظام الاقتصادى الدولي الراهن القائم أساسا لخدمة أهداف الدول الصناعية المستغلة .

وتعبيرا عن إيمان الدول الأفريقية والعربية بأن قضية التحرير والتنمية الأفريقية والعربية قضية واحدة لا تتجزأ .

وإذ يلاحظ (المؤتمر) أن التعاون الأفريقي العربى قد قطع مراحل إيجابية نحو الإسهام فى عملية التنمية وسيطرة الشعوب الأفريقية والعربية على مواردها وثرواتها الطبيعية .

وإذ يلاحظ كذلك أن حجم التعاون الأفريقي العربى في المجال الاقتصادى والمالى في السنوات الثلاث الماضية قد تضاعف سبع مرات وقام فى معظمه على أسس المؤسسات تفضيلية وشروط ميسرة تتناسب والأوضاع الاقتصادية القائمة ودعم موارد المؤسسات المالية والتمويلية العربية والأفريقية وعلى رأسها المصرف العربى للتنمية فى أفريقيا والصندوق العربى لإقراض الدول الأفريقية والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية . وبنك التنمية الأفريقى وصناديق التعاون الثنائى الأفريقي العربى .

يقرر عند هذه المرحلة التاريخية الموافقة على خطة متكاملة طويلة المدى للتعاون الأفريقى العربى في المجال الاقتصادى والمالى تتضمن ما يأتى :

١ - تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسات الجدوى للمشروعات الإنمائية وهياكل البنية الأساسية فى أفريقيا وإعدادها للتمويل بما فى ذلك المشروعات الأربعة التى اقترحتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٣ - المساهمة فى تدعيم الموارد المالية لبنك التنمية الأفريقى عن طريق الإقراض من أسواق المال العربية بأفضل الشروط الممكنة .

٤ - زيادة موارد المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا لتمكينه من زيادة المساهمة فى تلبية احتياجات التنمية الأفريقية .

٥ - تدعيم العلاقات التجارية بين الدول الأفريقية والعربية عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية متبادلة .

٦ - تنسيق المساعدات المالية المقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية الجماعية وذلك تعزيزا للأثر الإنمائى لتلك المساعدات فى الدول الأفريقية المستفيدة .

٧ - تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق إنشاء مشروعات أفريقية عربية مشتركة والعمل على وضع نظام لضمان الاستثمارات فى الدول الأفريقية .

٨ -تشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية فى الدول الأفريقية فى شكل استثمارات مباشرة أو قروض أو ودائع .

٩ - تشجيع التعاون الفنى بين الدول العربية والدول الأفريقية .

١٠ - زيادة المساعدات الثنائية المقدمة عن طريق الصناديق الوطنية إلى الدول الأفريقية .

١١ - أن تقوم اللجنة الدائمة بالتنسيق مع المؤسسات الأفريقية والعربية المختصة (وبصفة خاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقى والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا) بالعمل على وجه السرعة من أجل تنفيذ البنود السابقة وعلى الأخص البنود : الثالث والرابع والسابع والعاشر .

تنظيم وطريقة العمل
لتحقيق التعاون الأفريقى / العربى
الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول
المنعقد بالقاهرة
(٧ - ٩ مارس ١٩٧٧)

بالإضافة إلى مؤتمر القمة الأفريقى العربى ومجلس الوزراء الأفريقى العربى تنشأ الأجهزة المشتركة التالية لضمان تحقيق التعاون الأفريقى العربى كما تحدد فى إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقى العربى وهى :

١ - اللجنة الدائمة . ٢ - مجموعات العمل واللجان المتخصصة . ٣ - لجنة التنسيق . ٤ - محكمة أفريقية / عربية خاصة أو لجنة التحكيم .

أولاً - مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركان :

يعقد مؤتمر القمة الأفريقى العربى مرة كل ثلاث سنوات ويعقد الاجتماع العادى لمجلس الوزراء المشترك مرة كل ثمانية عشر شهرا .

ثانيا - اللجنة الدائمة :

التكوين : تشكل اللجنة الدائمة من أربعة وعشرين وزيرا يتم اختيار اثنى عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية واثنى عشر بواسطة جامعة الدول العربية أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى سفراء على الأقل ومن أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية .

الرئاسة : يكون رئيسا كل من مجموعة الاثنى عشر فى منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة الاثنى عشر فى جامعة الدول العربية هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة .

الاجتماعات وأمكنتها :

تعقد اللجنة الدائمة اجتماعا عاديا مرتين كل عام فى مقر المنظمتين بالتبادل إلا فى حالة توجيه دعوة من إحدى الدول الأعضاء وتعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين . وتحدد مواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد إجراء مشاورات بين الرئيسين والأمينين العامين للمنظمتين .

الصلاحيات : تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون الأفريقى العربى ومتابعة تطوراته فى المجالات المختلفة وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما توخاها إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقى العربى .

ومن أجل هذا تتخذ اللجنة القرارات اللازمة :

ويكون من بين ما تقوم به ما يأتى :

(أ) ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .

(ب) النظر في المسائل التى يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة من أجل تقديمها إلى مجلس الوزراء بهدف دعم وترسيخ التعاون الأفريقى العربى .

(جـ) إنشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحى التعاون الأفريقى العربى وتحديد صلاحيتها وقواعدها الإجرائية .

(د) الموافقة على المشروعات التى تقترحها مجموعات العمل المختصة .

(هـ) معالجة الأمور المتصلة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل إقامة التعاون .

(و) للجنة الدائمة أن تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادى لمجلس الوزراء المشترك .

ثالثا ـ مجموعات العمل واللجان المتخصصة :

تنشأ مجموعات العمل واللجان المتخصصة فى الميادين الآتية طبقا لإعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقى العربى كلما دعت الحاجة إلى ذلك :

(أ) التجارة . (ب) التعدين والصناعة . (جـ) الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات . (د) الطاقة ومصادر المياه . (هـ) النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية . (و) التعاون المالى . (ز) التعاون التعليمى والاجتماعى والثقافى والإعلامى .

(ح) التعاون العلمى والتقنى .

ويجوز للجنة الدائمة إنشاء مجموعات عمل أخرى .

التكوين : تتألف كل مجموعة عمل من عدد متساو ـ بقدر الإمكان من خبراء وأخصائيين من الجانبين وعلى كل جانب بقدر الإمكان ضمان استمرار مدة خدمة أعضاء المجموعة .

يعين كل من الجانبين رئيسا لكل مجموعة عمل ويقوم بإبلاغ الاختيار إلى الجانب الآخر وتعين كل مجموعة عمل مقررا .

يجوز لكل مجموعة عمل ـ عند الحاجة استشارة أخصائيين من القطاع العام أو القطاع الخاص حسب الأحوال .

الصلاحيات :

١ - لكل مجموعة عمل أن تتقدم بأى اقتراح ملائم ضمن اختصاصها إلى الرئيسين وخاصة فيما يتعلق باختيار وتنفيذ المشروعات مع أخذ التعليمات التي تصدرها اللجنة الدائمة فى الاعتبار .

٢ - تقدم مجموعات العمل مقترحاتها وتوصياتها إلى اللجنة الدائمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .

٣ - لكل مجموعة عمل بعد التشاور مع الرئيسين أن تقرر إنشاء لجان متخصصة لتقوم بأية مهمة محددة تقع ضمن صلاحيتها .

٤ - تحدد كل من مجموعات العمل فى نطاق اختصاصها صلاحيات اللجان المتخصصة وكذلك أسلوب عمل تلك اللجان .

٥ - لمجموعة العمل أن تقرر إنهاء أعمال أية لجان متخصصة .

رابعًا ـ لجنة التنسيق :

تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة مسئولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة من ناحية وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الأمور ذات الطابع العملى والإدارى فحسب والتي تتطلب قرارات عاجلة .

التكوين : تتألف لجنة التنسيق من :

ـ رئيس لجنة الاثنى عشر والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من جانب ورئيس لجنة الاثنى عشر والأمين العام لجامعة الدول العربية من الجانب الآخر .

ـ الرئيسين المشاركين ومقررى كل من لجان العمل المعنية إذا ما رأت لجنة التنسيق ذلك ضروريا .

خامسا ـ محكمة أفريقية / عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم :

تنشأ محكمة أفريقية / عربية خاصة أو لجنة للتوفيق والتحكيم لتقديم التفسير القانونى للنصوص التى تحكم التعاون الأفريقى العربى ولفض أى نزاع قد ينشأ .

ويتم الاتفاق على وضع مثل هذه المؤسسة وعلى تشكيلها خلال اجتماع للخبراء يعقد تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

سادسا ـ وسائل العمل :

ينشأ صندوق خاص لضمان تسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقي العربي ويمول هذا الصندوق عن طريق مساهمة كل من المنظمتين بنسبة ٥٠٪ فيه تحسب بانتظام من الميزانيات العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ويمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية إلى هذا الصندوق الخاص .

وتعتمد اللجنة الدائمة ميزانية الصندوق الخاص .

ويكون هذا الصندوق خاضعا لإدارة الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية تحت إشراف ومسئولية لجنة التنسيق التى تقدم تقارير عن أعماله إلى اللجنة الدائمة .

(٣) الإعلان السياسي
الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول
المنعقد بالقاهرة
(٧ - ٩ مارس ١٩٧٧)

١ - اجتمع المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٧ - ٩ مارس / آذار سنة ١٩٧٧ .

٢ - وقد قام رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية ، مسترشدين بإيمان شعوبهم بتعزيز *التعاون الأفريقي العربي القائم على المبادىء والأهداف الواردة* فى ميثاق كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وبإرادتهم السياسية المشتركة التى أعربوا عنها فى العديد من القرارات الصادرة فى هذا الشأن عن مؤتمرات القمة الأفريقية والعربية للمنظمتين ببحث وإقرار مشروع الإعلان وبرنامج العمل الذي اتخذه المؤتمر الوزارى المشترك المنعقد في داكار من ١٩ إلى ٢٢ من أبريل نيسان عام ١٩٧٦ بشأن التعاون فى الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتجارية والتربوية والثقافية والعلمية والاجتماعية والفنية .

٣ - ويؤكد مؤتمرالقمة الأفريقي العربى من جديد التزامه بمبادىء عدم الانحياز والتعايش السلمى وبإقامة نظام اقتصادى دولى عادل .

٤ - يؤكد مؤتمر القمة الأفريقى العربى بمبادىء احترام السيادة والوحدة الإقليمية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ونبذ العدوان وحق تقرير المصير وعدم شرعية احتلال وضم الأراضى بالقوة وحل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية .

٥ - ويؤكد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية من جديد الحاجة إلى تعزيز جبهة شعوبهم الموحدة فى كفاحها للتحرر الوطنى ويدينون الإمبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصرى وجميع الأشكال الأخرى *للتمييز* والتفرقة العنصرية والدينية وبالأخص مظاهرها كما تتضح فى أفريقيا الجنوبية وفلسطين وفى الأراضى العربية والأفريقية الأخرى المحتلة وفى هذا الصدد يعربون عن مساندتهم التامة لكفاح شعوب فلسطين وزمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا وساحل الصومال المسمى بالفرنسى (جيبوتى) لاستعادة حقوقها الوطنية المشروعة وممارسة حقها فى تقرير المصير ويؤكدون تأييدهم *للوحدة السياسية* والإقليمية *لجزر القمر* .

٦ - يدعو مؤتمر القمة الأفريقى العربى منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية إلى تبادل

المعلومات بصفة منتظمة بشأن تطور النضال المشترك لشعوبهم من أجل التحرر في أفريقيا والشرق الأوسط كي تتمكن الدول الأعضاء من القيام بدور فعال وإيجابي في هذا الميدان .

٧ - إن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية ليدينون الاعتداءات العسكرية المستمرة وسائر المناورات السياسية والاقتصادية التي تمارسها الإمبريالية من خلال النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وروديسيا وحلفائهما ضد الدول ذات السيادة وهي أنجولا . بتسوانا . ليسوتو . موزامبيق وزامبيا بهدف زعزعة الاستقرار السياسي لحكومات تلك البلدان وتخريب الجهود التي تبذلها في سبيل الإنماء الاقتصادي .

وأن مؤتمر القمة ليعتبر مثل هذه الاعتداءات موجهة ضد العالم الأفريقي والعربي وتهديدا للسلم العالمي . ويدين المؤتمر أيضًا الأعمال المشابهة التي تقوم بها إسرائيل ضد مصر والأردن ولبنان وسوريا والشعب الفلسطيني كما قرر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية ضرورة قيام بلدانهم بتقديم وزيادة الدعم المادي الذي تقدمه . وأي نوع آخر من المساعدة اللازمة لتمكين تلك البلدان من دعم استقلالها والذود عنه .

ويدين المؤتمر السلطات الإسرائيلية لتماديها في تغيير الظروف السكانية والجغرافية في الأراضي العربية المحتلة وانتهاكها للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة . ويطالب المؤتمر بأن تكفي إسرائيل عن اتخاذ مثل هذه الإجراءات وذلك لخلق ظروف أفضل تيسر إيجاد تسوية في المنطقة .

٨ - قرر مؤتمر القمة الأفريقي العربي مواصلة بذل مزيد من الجهود في نطاق منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وجميع المنابر الدولية الأخرى للتوصل إلى أكثر السبل فاعلية لتعميق العزلة السياسية والاقتصادية لإسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا على المستوى الدولي مادامت أنظمة هذه البلاد تواصل بتعنت سياستها العنصرية والتوسعية والعدوانية ولتحقيق ذلك يؤكد مؤتمر القمة ضرورة الاستمرار في فرض المقاطعة السياسية والدبلوماسية والثقافية والرياضية والاقتصادية الكاملة خاصة الحظر البترولي ضد تلك الأنظمة .

٩ -يعرب مؤتمر القمة الأفريقي العربي عن اقتناعه التام بأن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون الأفريقي العربي سيكون نقطة تحول تاريخية لتعزيز جميع أشكال الروابط بين الدول الأفريقية والعربية ودعم استقلالها السياسي وسيادتها . وبصفة خاصة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفي كفاح شعوب العالم الثالث وكفالة السلام والأمن العالميين .

١٠ - أعرب مؤتمر القمة الأفريقي العربي بعد دراسة مستفيضة للموقف عن قلقه العميق إزاء مشاكل فلسطين والشرق الأوسط وزمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا ولاقتناعه التام بأن هذه القضايا هي قضايا أفريقية عربية ، قرر مؤتمر القمة تقديم تأييده التام للشعوب التي تناضل ضد النظم العنصرية والصهيونية ولدول الخط الأمامي التي تجاور مناطق المواجهة لمساعدتها في النضال الوطني من أجل التحرر .

١١ - ويدين مؤتمر القمة بشدة استخدام المرتزقة ويتعهد بالقضاء على هذه الظاهرة .

١٢ - كما يقرر مؤتمر القمة الأفريقي العربي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتدعيم العلاقات الاقتصادية والمالية المباشرة والمبادلات في جميع المجالات وخاصة التجارية والثقافية والتربويةوالعلمية والتقنية بين الدول الأفريقية والعربية .

١٣ - يعرب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والعربية عن إيمانهم الراسخ بالتعاون الأفريقي العربي ويعلنون تصميمهم على التعهد بتعبئة جميع الطاقات وبذل جميع الجهود لتحقيق الأهداف

الواردة فى الإعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقي العربي وذلك دعما للمزيد من التفاهم بين شعوبهم وإرساء روابط الأخوة الأفريقية العربية الثابتة على أسس متينة ودائمة .

(٤) قرارات

الدورة الأولى للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي

ياوندي - الكاميرن ٣٠ مايو

(أول يونيو ١٩٧٧)

قرار حول الاعتداءات العنصرية ضد بتسوانا

استمعت اللجنة الدائمة إلى البيان الذى أدلى به وفد بتسوانا حول العدوان الذي شنته الحكومة العنصرية المتمردة في روديسيا ضد بلاده .

قررت اللجنة اعتبار بيان بوتسوانا وثيقة عمل .

ودعت جميع البلدان العربية والأفريقية إلى تقديم المساندة المادية والسياسية والمعنوية لبوتسوانا .

أساليب تنفيذ التعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى

أولاً ـ أحاطت اللجنة علما باقتراح المجموعة العربية بشأن تنفيذ إعلان مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول بالقاهرة الخاص بالتعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى والمتضمن ما يأتى :

(أ) بعد دراسة المشروع دراسة أولية تتقدم الدولة الأفريقية ذات العلاقة بمشروعها للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

(ب) يقوم المصرف بدراسة ذلك المشروع ـ من الناحية الفنية ـ بالتعاون والتنسيق مع مجموعات العمل المتخصصة . ويمكن له التشاور مع المؤسسات الأفريقية المختصة وغيرها (بنك التنمية الأفريقى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها ...) للاستعانة بآرائها ومقترحاتها وإمكانياتها الفنية .

(جـ) يحال المشروع بعد ذلك من قبل المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا إلى صناديق التنمية العربية للبت فيه .

ثانيًا ـ تطلب من الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية أن يدعوا فى أقرب وقت ممكن إلى اجتماع مجموعة العمل الخاصة بالتعاون المالى لدراسة أساليب تطبيق الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادى والمالى الذي وافق عليه مؤتمر القمة الأفريقى العربى فى القاهرة وتقدم تقريرا عن ذلك إلى اجتماع اللجنة الدائمة فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

(أ) تطلب من الأمينين العامين أن يقدما لاجتماع هذه المجموعة تقريرا عن المناقشات التى جرت فى هذا الاجتماع .

(ب) تحث المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وبنك التنمية الأفريقى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الإسهام في اجتماعات مجموعة العمل .

(جـ) تؤكد أن هذه الإجراءات التى تتبعها هذه المؤسسات لتسيير التعاون المالى لن تؤثر بأى حال من الأحوال بسير العمل داخل مجموعة العمل .

إنشاء

مجموعات العمل للتعاون الأفريقى العربى

بحثت اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى إنشاء مجموعات العمل للتعاون الأفريقى العربى وتقرر ما يلى :

١ - الموافقة على إنشاء مجموعة العمل للتعاون المالى .

٢ – الموافقة على إنشاء مجموعات أخرى فى ضوء ما دار فى اجتماع اللجنة من مناقشات وفى حدود ثلاث مجموعات فى السنة المالية التى تبدأ فى الأول من يونيو (حزيران) لعام ١٩٧٧ .

٣ – تفوض اللجنة الأمينين العامين للمنظمتين فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأليف هذه اللجان ومباشرة عملها فى أقرب وقت ممكن .

(٥) النظام الداخلي

للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي كما أقرته اللجنة في دورتها الأولى في الفترة (٣٠ - ٣١ مايو ١٩٧٧)

التكوين :

(مادة ١)

(أ) تتكون اللجنة الدائمة طبقا لقرارات مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول من أربعة وعشرين وزيرا ، يتم اختيار اثنى عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية واثنى عشر بواسطة جامعة الدول العربية ومن أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية .

(ب) يجوز أن ينوب ممثلون عن الوزراء الأعضاء على أن يكونوا على مستوى السفراء على الأقل .

(جـ) تعين اللجنة الدائمة فى كل اجتماع لها مقررين : واحدا عن كل جانب ، ولجنة صياغة من عدد متساو من الجانبين .

(د) لكل دولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ، وغير عضو فى اللجنة الدائمة ، ومنضمة إلى إعلان القاهرة الخاص بالتعاون الأفريقى العربى ، حق الاشتراك فى اجتماعات اللجنة الدائمة بصفة مراقب دون أن يكون لها حق التصويت .

(مادة ٢)

للجنة أن تستعين بمن تراه من الخبراء سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين .

الرئاسة :

(مادة ٣)

يتولى الرئيسان رئاسة الجلسات وإدارتها بالتناوب .

الاجتماعات :

(مادة ٤)

تعقد اللجنة الدائمة اجتماعا عاديا مرتين كل عام بمقر المنظمتين بالتناوب .

(مادة ٥)

للجنة الدائمة أن تعقد اجتماعاتها خارج مقر المنظمتين وذلك فى حالة توجيه الدعوة لها من إحد الأعضاء وموافقة لجنة التنسيق مع مراعاة مبدأ التناوب .

(مادة ٦)

عند عقد الاجتماع خارج مقر المنظمتين تتحمل الدول المضيفة الفرق بين ما يتكلفه عقد الاجتماع بمقر المنظمة التى عليها الدور والتكاليف الفعلية لعقد الاجتماع فى الدول المضيفة .

(مادة ٧)

للجنة الدائمة أن تعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين . وتحدد مواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد إجراء مشاورات فى لجنة التنسيق .

الصلاحيات :

(مادة ٨)

تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون الأفريقى العربى ومتابعة تطوراته فى مختلف المجالات . وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الأهداف التى تتوخاها قرارات مؤتمر القمة للتعاون الأفريقى العربى . وتتخذ اللجنة الدائمة القرارات اللازمة فى هذا الشأن .

(مادة ٩)

يكون من بين الأعمال التى تقوم بها اللجنة الدائمة ما يأتى :

(أ) ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر القمة الأفريقى العربى ومجلس الوزراء المشترك .

(ب) النظر فى المسائل التى يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة لتقديمها إلى مجلس الوزراء المشترك بهدف دعم وترسيخ التعاون الأفريقى العربى .

(جـ) إنشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواحى التعاون الأفريقى العربى وتحديد صلاحياتها وقواعد إجراءاتها .

(د) إقرار تشكيل اللجان المتخصصة بناء على اقتراحات مجموعات العمل .

(هـ) الموافقة على المشروعات التى تقترحها مجموعات العمل .

(و) معالجة الأمور المتصلة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل إقامة التعاون .

(ز) اقتراح عقد اجتماع غير عادى لمجلس الوزراء المشترك عند الضرورة .

لغات العمل :

(مادة ١٠)

لغات العمل فى اللجنة الدائمة هى لغات العمل فى المنظمتين .

جدول الأعمال :

(مادة ١١)

يعد الأمينان العامان مشروع جدول أعمال اللجنة الدائمة لتصادق عليه لجنة التنسيق ويبلغانه إلى أعضاء اللجنة قبل الاجتماع العادى بثلاثين يوما على الأقل .

(مادة ١٢)

يكون من بين ما يشتمل عليه مشروع جدول الأعمال للاجتماعات العادية البنود الآتية :

(أ) تقرير لجنة التنسيق عن سير أعمالها .

(ب) موضوعات مقترحة من الدول أعضاء المنظمتين عن طريق لجنة التنسيق .

(جـ) موضوعات مقترحة من مجموعات العمل واللجان المتخصصة عن طريق لجنة التنسيق .

(مادة ١٣)

يكون جدول أعمال الدورة غير العادية مقصورا على الموضوعات المقترح بحثها فى طلب عقدها ويرسل جدول الأعمال إلى الدول الأعضاء فى اللجنة الدائمة قبل خمسة عشر يوما من عقد الاجتماع على الأقل .

النصاب القانونى والمناقشات :

(مادة ١٤)

النصاب القانونى لاجتماع اللجنة الدائمة هو الأغلبية المطلقة من كل جانب .

(مادة ١٥)

يعطى الرئيس الكلمة لمن يطلبها وذلك حسب ترتيب الطلبات .

(مادة ١٦)

للرئيس أن يحدد الوقت الذى يسمح به لكل متحدث .

قائمة المتحدثين :

(مادة ١٧)

للرئيس أن يعلن خلال المناقشات قائمة المتحدثين ويعلن قفل القائمة بموافقة اللجنة الدائمة .

وللرئيس أن يعطى أى مندوب حق الرد إذا ما رأى أن كلمة ألقيت بعد إعلان قفل قائمة المتحدثين تستوجب ذلك .

قفل باب المناقشة :

(مادة ١٨)

عند الانتهاء من بحث أى موضوع بحثا كافيا يحق لأى مندوب أن يقترح قفل باب المناقشة . ويجوز لمندوبين أن يتحدثا باختصار مؤيدين للاقتراح ، ويتحدث اثنان آخران ضده وبعد ذلك مباشرة يطرح الاقتراح للتصويت ، فإذا ما حاز الاقتراح الأغلبية المطلقة يعلن الرئيس قفل باب المناقشة .

تأجيل المناقشة :

(مادة ١٩)

عند بحث أى موضوع يحق لأى مندوب أن يقترح تأجيل المناقشة فى الموضوع محل البحث . وبالإضافة إلى مقدم الاقتراح يسمح لمندوب واحد بالتحدث باختصار مؤيدا الاقتراح وآخر معارضا . وبعد ذلك يطرح الاقتراح للتصويت .

تأجيل الجلسة :

(مادة ٢٠)

لأى مندوب ، أثناء بحث أى موضوع ، أن يقدم اقتراحا مسببا بتأجيل الجلسة ويطرح الاقتراح للتصويت فورا دون أى مناقشة .

النقاط النظامية :

(مادة ٢١)

يحق لأي مندوب أن يثير أثناء النقاش نقطة نظامية ويفصل فيها الرئيس فورا طبقا للنظام الداخلي ولأى ممثل الحق فى استئناف قرار الرئيس ويطرح الاستئناف فورا للتصويت ويكون اتخاذ القرار بالأغلبية المطلقة لكل من الجانبين ولا يجوز للمندوب الذي يثير نقطة النظام التحدث فى جوهر الموضوع الجارى بحثه .

ترتيب الاقتراحات الإجرائية :

(مادة ٢٢)

مع مراعاة ما جاء فى المادة السابقة (٢١) تعطى الأسبقية للمقترحات الآتية بالترتيب :

(أ) تأجيل الجلسة . (ب) تأجيل المناقشة . (جـ) قفل باب المناقشة فى الموضوع الجارى بحثه .

التصويت واتخاذ القرارات :

(مادة ٢٣)

تتخذ القرارات فى شئون التعاون الأفريقى العربى بالموافقة العامة ، وذلك فيما عدا الشئون

الإجرائية للاجتماعات وشئون الصندوق الخاص فتتخذ فيها القرارات بالأغلبية المطلقة .

(مادة ٢٤)

لكل دولة عضو فى اللجنة الدائمة صوت واحد .

التصويت على الشئون الإجرائية وشئون الصندوق الخاص

(مادة ٢٥)

تقدم مشروعات القرارات والاقتراحات والتعديلات كتابة إلى الأمينين العامين ، اللذين يقومان بتوزيع نسخ منها على المندوبين وللجنة أن تسمح بمناقشة أى اقتراح لم يوزع سلفا وتدرس مشروعات القرارات بنفس الترتيب الذي قدمت به .

ويمكن لمقدم أى مشروع قرار سحبه قبل عرضه للتصويت ، ويحق لأى مندوب أن يعيد تقديم أى اقتراح أو مشروع قرار قد سحب من قبل .

(مادة ٢٦)

بعد قفل باب المناقشة يطرح الرئيس فورا مشروعات القرارات مع جميع التعديلات للتصويت عليها ولا يجوز قطع عملية التصويت إلا إذا أثيرت نقطة نظامية تتعلق بالطريقة التى يجرى بها التصويت .

(مادة ٢٧)

عندما يقترح إدخال تعديل على اقتراح ما يجرى التصويت على التعديل أولا وعندما يقترح إدخال تعديلين أو أكثر على اقتراح ما تصوت اللجنة أولا على أكثر التعديلات بعدا عن جوهر الاقتراح الأصلى ثم على التعديل الأقل منه بعدا وهكذا حتى يتم التصويت على جميع التعديلات ، وإذا ما تمت الموافقة على تعديل أو أكثر يطرح الاقتراح المعدل للتصويت عليه . وإذا لم تتم الموافقة على أية تعديلات يطرح الاقتراح فى صورته الأصلية للتصويت عليه . ويعتبر أى اقتراح تعديلا للنص الأصلى إذا ما تناوله بالإضافة أو التغيير أو الحذف .

التصويت على أجزاء منفصلة من اقتراح :

(مادة ٢٨)

يجرى التصويت على أجزاء من اقتراح أو قرار ما إذا طلب ذلك .

وفى هذه الحالة يطرح النص الذي تسفر عنه سلسلة عمليات التصويت للتصويت عليه بكامله . وإذا ما رفضت جميع الأجزاء العاملة فى مشروع اقتراح أو مشروع قرار بعد الاقتراح أو مشروع القرار مرفوضا فى مجمله .

(مادة ٢٩)

تؤخذ الأصوات برفع الأيدى ويحق لأى مندوب أن يطلب أخذ الأصوات بالنداء بالاسم ، ويتم ذلك حسب ترتيب الحروف الأبجدية لأسماء الدول الأعضاء باللجنة الدائمة .

(مادة ٣٠)

يجرى التصويت سريا فى الظروف الخاصة التى تقررها اللجنة الدائمة .

(مادة ٣١)

فى حالة تساوى الأصوات على أى موضوع ، يعد الاقتراح مرفوضا .

تعديل النظام الداخلى :

(مادة ٣٢)

للجنة الدائمة أن تعدل نظامها الداخلى ، ولا يؤخذ فى الاعتبار أى اقتراح يتعلق بتعديل النظام

الداخلي للجنة الدائمة ، إلا إذا ما تبنته على الأقل دولتان من الدول الأعضاء في اللجنة ، ويجب أن يقدم الاقتراح بالتعديل كتابة إلى الأمينين العامين اللذين يقومان بإبلاغه إلى الدول الأعضاء قبل النظر فيه بشهرين على الأقل ، وتتم الموافقة على الاقتراح بأغلبية الثلثين .

(٦) تقرير

عن أعمال الدورة الأولى لمجموعة العمل الأفريقية العربية للتعاون المالي

القاهرة (٢٥ - ٢٨ / ٩ / ١٩٧٧)

(١) عقدت مجموعة العمل الأفريقية العربية للتعاون المالى دورتها الأولى بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٢٥ - ١٩٧٧/٩/٢٨ وذلك بناء على قرار اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى فى دورتها الأولى بياوندى بالكاميرون .

(٢) وقد افتتح الاجتماع الدكتور سيد نوفل الأمين العام بالإنابة لجامعة الدول العربية وخاطب أعضاء المجموعة شارحا أهمية الاجتماع ومؤكدا الإرادة العربية فى دعم التعاون الأفريقى العربى .

(٣) وقد وافقت المجموعة فى جلسة العمل الأولى على اختيار مندوب جمهورية توجو رئيسا مشاركا عن الجانب الأفريقى . كما وافقت على اختيار مندوب دولة الكويت رئيسا مشاركا عن الجانب العربي .

ووافقت المجموعة كذلك على أن يكون المقرر من مندوبى الدول العربية عندما يعقد الاجتماع فى إحدى العواصم العربية ، وأن يكون من بين مندوبى الدول الأفريقية عندما يعقد الاجتماع فى إحدى العواصم الأفريقية .

وبناء على ذلك تم اختيار مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة مقررا للمجموعة .

(٤) ثم انتقلت المجموعة إلى مشروع جدول الأعمال وأقرته .

(٥) النظام الداخلى : رأت المجموعة العمل وفق أحكام النظام الداخلى للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى .

(٦) أحاطت المجموعة علما بتقرير الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية عن أعمال اجتماعات اللجنة الدائمة فى دورتها الأولى التي عقدت فى ياوندى فى الفترة من ٣٠/٥ إلى ١٩٧٧/٦/١ ، والذى يتضمن ملخصا للآراء التى برزت فى المداولات حول أساليب تنفيذ إعلان التعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى .

(٧) ثم انتقلت المجموعة إلى بحث البند الرئيسى فى جدول الأعمال وهو دراسة أساليب تطبيق الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادى والمالى الذى وافق عليه مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول فى القاهرة ، بهدف تقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة الثانية للجنة الدائمة التي ستعقد بالقاهرة فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

(٨) وفى بداية بحث هذا البند أبدى رئيس الجانب الأفريقى رأيه فى الموضوع ، كما تحدث رئيس الجانب العربى مبديا وجهة نظره .

(٩) وجرت مناقشة عامة استغرقت جلستين برز فيهما حرص الجانبين على الوصول إلى صيغة مشتركة تحقق اختصار الطريق لتنفيذ برنامج التعاون المالى .

وبعد أن أوضح كل جانب موقفه ، وبعد الاستماع إلى مندوب المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ومندوب بنك التنمية الأفريقى تم الاتفاق على مناقشة الاقتراح العربى الذى قدم فى ياوندى بندا بندا .

(١٠) وقد وافق الجانب العربى على اقتراح الجانب الأفريقى بتعديل الفقرة (١) من الاقتراح

العربى بحيث تنص على بنك التنمية الأفريقى مع المصرف العربى كجهة لتلقى المشروعات من الدول الأفريقية .

(١١) كما وافق الجانب الأفريقى على أن تقوم الدولة الأفريقية المعنية بتقديم الدراسة الأولية للمشروعات التى تتقدم بها .

(١٢) وافق الجانب العربى على طلب الجانب الأفريقى تعديل الفقرة (ب) من الاقتراح العربى بحيث تنص على قيام المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا أو بنك التنمية الأفريقى بالتقييم الاقتصادى والفنى للمشروعات . كما تقرر ترك أمر التشاور مع مجموعات العمل حول هذه الدراسات للمصرفين العربى والأفريقى .

(١٣) وقد داز نقاش طويل حول البند (ج) من الاقتراح العربى الذي قدم فى ياوندى ، وبذل الجانبان جهودا مضاعفة لتوحيد وجهتى نظرهما فى حدود الصلاحيات الممنوحة للوفود المشتركة فى اجتماع المجموعة . وقد ساعدت المداولات كلا من الجانبين على التوصل إلى تفهم أكبر لوجهة نظر الطرف الآخر ، إلا أنهما لم يتمكنا من التوصل إلى موقف موحد حول الفقرة (ج) . وفى النهاية تم الاتفاق على إثبات نص كل من الاقتراح المقدم من الجانب العربى والاقتراح المقدم من الجانب الأفريقى ليرفع إلى اللجنة الدائمة فى اجتماعها القادم فى نوفمبر ضمن تقرير مجموعة العمل للتعاون المالى .

(١٤) توصيات المجموعة حول أساليب تطبيق التعاون الاقتصادى والمالى والأفريقى العربى :

وبناء على ما تقدم وافقت المجموعة على ما يأتى :

(أ) بعد دراسة المشروع دراسة أولية تتقدم الدولة أو الدول الأفريقية المعنية بمشروعها إلى المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا أو إلى بنك التنمية الأفريقى .

(ب) يقوم المصرف العربى أو البنك الأفريقى بدراسة تقييمية فنية واقتصادية للمشروع بالتعاون مع مجموعات العمل إذا ما رأى المصرف العربى أو البنك الأفريقى ضرورة لذلك .

(ج) أن يحال المشروع بعد ذلك بواسطة المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا إلى صناديق التنمية العربية للبت فيه ، مصحوبا بالدراسات التقييمية الاقتصادية والفنية التى تعدها مجموعات العمل وبنك التنمية الأفريقى ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار الأولويات والاتجاهات العامة للجنة الدائمة .

١٥ - وفى بند ما يستجد «من أعمال» تقدم الجانب العربى باقتراح وافق عليه الجانب الأفريقى بوضع برنامج لعمل مجموعة العمل للتعاون المالى الأفريقى العربى تنفيذا للمهام التى أسندت إليها بموجب قرارات مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول . كما تم الاتفاق على أن يتقدم كل جانب بتصوره للبرنامج العملى الذي يحقق هذا الهدف ، وأن تعقد المجموعات اجتماعا لبحث هذا البرنامج فى موعد يحدد بالتشاور بين الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية .

المقرر	رئيس الجانب العربى	رئيس الجانب الأفريقى
مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة	مندوب دولة الكويت	مندوب جمهورية توجو
(يوسف الحسن)	(سليمان ماجد الشاهين)	(ايتسى اجييكو)

(٧) تقرير

الدورة الثانية للجنة الدائمة للتعاون الإفريقي العربي

(القاهرة ٢٨ - ٢٩ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٧٧)

١ - عقدت اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى دورتها الثانية بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ برئاسة الرئيسين المشاركين للمجموعتين العربية والأفريقية وهما سعادة السيد ايديم كودجو وزير خارجية جمهورية توجو ورئيس المجموعة الأفريقية وسعادة السفير طاهر رضوان المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية ورئيس المجموعة العربية .

٢ - وقد حضر الاجتماعات ممثلون عن الدول الأربعة والعشرين الأعضاء فى اللجنة الدائمة وهم

من الجانب الأفريقى :

الجزائر - بتسوانا - الكميرون - جزر القمر - جمهورية مصر العربية - الجابون - كينيا - ليبريا - موزمبيق - نيجيريا - النيجر - توجو ، والسكرتير العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية .

ومن الجانب العربى :

المملكة العربية السعودية - الكويت - الإمارات العربية المتحدة - تونس - المغرب - ليبيا - سوريا - العراق - الصومال - لبنان - موريتانيا - فلسطين ، والأمين العام لجامعة الدول العربية .

وحضر مراقبون عن بعض الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية كما حضر مراقب عن المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ومراقب عن البنك الأفريقى للتنمية ، ومراقب عن الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية .

٣ - وقد افتتح الاجتماع رئيس المجموعة الأفريقية وحضر الجلسة الافتتاحية السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء فى جمهورية مصر العربية وألقى خطابا رحب فيه بأعضاء اللجنة وأكد أهمية التعاون الأفريقى العربى وحتميته .

٤ - ثم تحدث بعد ذلك كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الجانب الأفريقى ورئيس الجانب العربى حيث وجهوا الشكر إلى السيد رئيس مجلس الوزراء فى جمهورية مصر العربية وأكدوا أهمية التعاون الأفريقى العربى .

سير العمل :

٥ - بحثت اللجنة مشروع جدول الأعمال المقدم إليها ووافقت عليه بالنص التالى :

(١) إقرار بمشروع جدول الأعمال .

(٢) تشكيل هيئة المكتب ولجنة الصياغة .

(٣) تنظيم الأعمال .

(٤) تقرير عن أعمال الدورة الأولى للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى في ياوندى (بالكاميرون) .

(٥) التقرير المشترك للأمينين العامين عن أنشطة الأمانتين فى مجال التعاون الأفريقى العربى عن الفترة من أول يونيو سنة ١٩٧٧ إلى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

(٦) تقرير حول نتائج اجتماع مجموعة العمل للتعاون المالى الأفريقى العربى بالقاهرة .

(٧) مشروع ميزانية الصندوق الخاص لتسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقى العربى من أول يونيو سنة ١٩٧٨ إلى ٣١ مايو سنة ١٩٧٩ .

(٨) تشكيل ثلاث مجموعات عمل فى إطار التعاون الأفريقى العربى .

(٩) تقارير المؤسسات العاملة فى مجال التعاون الأفريقى العربى .

(١٠) ما يستجد من أعمال .

٦ – وقد استكملت اللجنة تشكيل هيئة المكتب حيث اتفق على تعيين ممثلى دولة الكويت وجمهورية الكاميرون مقررين .

كما شكلت لجنة الصياغة من ممثلى كل من بوتسوانا وكينيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية بالإضافة إلى المقررين .

بحث بنود جدول الأعمال :

– أحاطت اللجنة علما بتقرير اللجنة الدائمة عن أعمال دورتها الأولى التى عقدت فى ياوندى .

٨ – أحاطت اللجنة علما بالتقرير المشترك للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية عن أنشطة الأمانتين فى مجال التعاون الأفريقى العربى عن الفترة من أول يونيو ١٩٧٧ حتى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

٩ – قدم رئيس مجموعة العمل للتعاون المالى تقريرا عن نتائج اجتماع المجموعة فى القاهرة فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٧ .

وقررت اللجنة الموافقة على البندين أ و ب من التقرير بحيث يكون النص النهائى لهاتين الفقرتين على النحو التالى :

(أ) بعد دراسة المشروع دراسة أولية تتقدم الدولة أو الدول الأفريقية المعنية بمشروعها إلى المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا أو إلى بنك التنمية الأفريقى .

(ب) يقوم المصرف العربى أو البنك الأفريقى بدراسة تقييمية فنية واقتصادية للمشروع بالتعاون مع مجموعات العمل إذا ما رأى المصرف العربى أو البنك الأفريقى ضرورة لذلك .

أما بالنسبة للفقرة جـ فقد عدلتها اللجنة على النحو التالى :

(جـ) «أن يحال المشروع بعد ذلك بواسطة المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا أو إلى صناديق التنمية العربية للبت فيه ، مصحوبا بالدراسات التقييمية الاقتصادية والفنية التى تعدها مجموعات العمل وبنك التنمية الأفريقى وهذا مع الأخذ فى الاعتبار الأولويات والاتجاهات العامة للجنة الدائمة» .

١٠ – قدم الأمينان العامان مشروع ميزانية الصندوق الخاص بتسيير أعمال التعاون الأفريقى العربى وأقرت اللجنة التقدير الإجمالى الوارد بها وقدره ٧٠٠,٩٢٤,٠٠ دولار أمريكى على أن تتحمله المنظمتان مناصفة .

١١ – بعد تقديم التقرير الخاص بإنشاء ثلاث مجموعات عمل وبعد الاستماع للملاحظات التى قدمها الجانب العربى قررت اللجنة الدائمة إنشاء أربع مجموعات عمل كالتالى :

١ – مجموعة العمل المختصة بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك وتربية الحيوان .

٢ – مجموعة العمل المختصة بالتعدين والصناعات ومصادر المياه .

٣ – مجموعة العمل المختصة بالنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية .

٤ – مجموعة العمل المختصة بالتعاون فى الميادين التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية .

وبالنظر إلى أن الميزانية التى اعتمدت خلال الدورة الأولى للجنة قد أعدت لتغطية نفقات أربع مجموعات عمل فقط فقد تعهد الجانب العربى بتغطية أى عجز قد ينجم عن إنشاء المجموعة الخامسة خلال السنة المالية الحالية المنتهية فى ٣١ مايو سنة ١٩٧٨ .

١٢ – استمعت اللجنة إلى ما أبداه الدكتور الشاذلى العيارى الرئيس / المدير العام للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا حول نشاط المصرف والصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية .

واطلع أعضاء اللجنة على تقرير حول نشاط الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية .

الدورة القادمة :

١٣ – قررت اللجنة أن يترك للأمينين العامين الاتفاق على تحديد مكان وزمان الدورة القادمة فى شهر مايو سنة ١٩٧٨ بعد إجراء الاتصالات اللازمة .

المقرران

رئيس وفد دولة الكويت	رئيس وفد جمهورية الكميرون المتحدة
(سليمان ماجد الشاهين)	(هامان ديكو)

(٨) تقرير

عن أعمال الدورة الأولى لمجموعة العمل الأفريقية العربية المختصة بالتعدين والصناعة والطاقة ومصادر المياه

(أديس أبابا ٩ – ١١ مايو سنة ١٩٧٨)

١ – بناء على قرار اللجنة الدائمة فى دورتها العادية الثانية بالقاهرة فى ٢٨ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ اختار كل من الجانبين الأفريقى والعربى الدول الآتية لإيفاد خبراء يمثلونها فى اجتماعات هذه المجموعة :

الجانب الأفريقى :

بوروندى ، السنغال ، مصر ، زامبيا ، أوغندا .

الجانب العربى :

الأردن ، الكويت ، المغرب ، السودان ، تونس .

٢ – عقدت المجموعة اجتماعها بمقر منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا من ٨ إلى ١١ مايو سنة ١٩٧٨ وحضر الاجتماع وفود الدول الآتية :

الجانب الأفريقى :

بوروندى ، مصر ، السنغال ، أوغندا ، زامبيا .

الجانب العربى :

السودان ، الكويت ، المغرب .

المراقبون :

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

٣ – افتتح الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية أعمال المجموعة ورحب بالوفود وحثها على بذل قصارى جهدها لإنجاز مهمتها ، وتحدث عن أهمية اجتماع المجموعة وما يمكن أن تقدمه من مقترحات محددة وبناءة للأجهزة السياسية فى مجال التعاون الأفريقى العربى وأشار إلى قرارات

مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول والأجهزة التى أنشأها وحدد للمجموعة مهمتها فى بحث أنسب الطرق والوسائل لتنفيذ المبادىء والقرارات الواردة فى إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقى العربى حول التعدين والصناعة والطاقة ومصادر المياه . كما أكد الأمين العام أن مجال عمل اللجنة هو من أهم مجالات التعاون الأفريقى العربى .

٤ – تم اختيار هيئة المكتب على النحو التالى :

الرئاسة : بوروندى والسودان .

المقرر : الكويت .

لجنة الصياغة : الرئيسان والمقرر .

٥ – لتنظيم العمل تقرر عقد الاجتماعات من الساعة العاشرة صباحا حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ومن الساعة الرابعة بعد الظهر إلى الساعة السابعة مساء .

٦ – أقرت المجموعة جدول الأعمال الآتى :

بحث أنسب الطرق والوسائل لتنفيذ المبادىء والقرارات الواردة فى الفقرات ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ من إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقى العربى .

التوصيات :

نص إعلان وبرامج العمل للتعاون الأفريقى العربى فى الفقرات ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ على ما يلى :

٢٣ – طبقا لسياسة الجانبين فى سيطرة الدول على مواردها وتحقيق القيمة المثلى لمواردها الأولية قرر الجانبان :

(أ) التعاون فى مجال المسح المنتظم للموارد الطبيعية بهدف تطوير استخدامها واستغلالها الرشيد .

(ب) تكثيف التصنيع عن طريق استغلال وتسويق ونقل مواردها التعدينية والأولية وتشجيع مشروعات الاستثمار فى هذه الميادين .

(جـ) تنمية التعاون المالى وتشجيع الأبحاث فى جميع الميادين الصناعية والتعدينية والاتفاق على الشروط الملائمة لذلك التعاون عن طريق إقامة مشروعات أو تقديم المنح والقروض .

الطاقة والموارد المائية :

٢٥ – قرر الجانبان تأكيد السيطرة الفعالة لكل دولة على موارد الطاقة فى بلادها .

٢٦ – قرر الجانبان الاتفاق بين الدول أو المؤسسات المختصة الوطنية الأفريقية والعربية على :

(أ) تعزيز عمليات التنقيب عن جميع مصادر الطاقة بما فيها البترول واستغلالها ونقلها وتخزينها والعمل على تنمية الاستثمارات فى هذه العمليات .

(ب) تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا فى ميدان الطاقة .

(جـ) تعزيز تبادل المعلومات واستخدام الخبرات المستفادة والتكنولوجيا الملائمة من أجل تحسين الظروف المناخية والصحراوية وكذلك أساليب العمل الملائمة المتعلقة باستغلال الأنهار والبحيرات والأحواض ومصادر المياه الجوفية .

(د) التعاون فى استغلال الطاقة الكهربائية المتولدة من القوة المائية ومصادر الطاقة الأخرى على أسس إقليمية كلما أمكن ذلك لأغراض التنمية فى نطاق ترتيبات مقبولة للطرفين .

(هـ) تكثيف استخدام موارد الطاقة الأخرى مثل الطاقة الشمسية والحرارية والنووية وغيرها من مصادر الطاقة وكذلك الأبحاث فى هذا المجال وذلك بهدف الإسراع فى عملية التنمية الاقتصادية

وإيقاف الزحف الصحراوى وتآكل التربة ومكافحة القحط فى أفريقيا .

وتحقيقا للأهداف التى توخاها الإعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقى العربى والنصوص السابقة :

توصى المجموعة بما يلى :

أولاً - فى مجال التعدين :

إنشاء شركة تعدين قابضة برأسمال أفريقى عربى لاستخراج المعادن فى الدول الأفريقية والعربية .

ثانيًا - فى مجال الصناعة :

توجيه اهتمام خاص إلى تنمية ودعم الصناعات التحويلية وكذلك الصناعات الخفيفة والثقيلة فى الدول الأفريقية والعربية وذلك عن طريق إنشاء شركة أفريقية عربية قابضة برأسمال أفريقى عربى لدعم هذه الصناعات .

ثالثا - فى مجال الطاقة :

مع الأخذ فى الاعتبار رغبة الجانبين فى تأكيد السيطرة الفعالة لكل دولة على موارد الطاقة فى بلادها وفى تنمية الطاقة واستغلالها وتبادل المعلومات حولها توصى المجموعة بالآتى :

(أ) دعم الجهود المبذولة حاليا فى الدول الأفريقية والعربية لتنمية مصادر الطاقة .

(ب) ربط الطاقة خاصة المتولدة من المصادر المائية باستغلال الموارد الطبيعية التى يتطلب إنتاجها كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية .

رابعا - فى مجال مصادر المياه :

حصر المصادر المائية فى البلاد الأفريقية والعربية واستغلالها استغلالا كاملا وبصفة خاصة استخدام الوسائل الفنية الحديثة لتنميتها .

خامسا - إنشاء اللجان المتخصصة :

لإجراء دراسات ما قبل دراسات الجدوى فى مجال التوصيات السابقة . وذلك بالتعاون والتنسيق مع المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وبنك التنمية الأفريقى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

(٩) تقرير

عن أعمال الدورة الاولى لمجموعة العمل الافريقية العربية للنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية

(أديس أبابا ١٢ - ١٤ مايو - سنة ١٩٧٨)

١ - بناء على قرار اللجنة الدائمة فى دورتها العادية الثانية بالقاهرة فى ٢٨ ، ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، اختار كل من الجانبين الأفريقى والعربى الدول الآتية لإيفاد من يمثلونها فى اجتماعات هذه المجموعة :

الجانب الأفريقى :

امبراطورية أفريقيا الوسطى ، غانا ، ليسوتو ، غينيا بيساو ، تنزانيا .

الجانب العربى :

السودان ، جيبوتى ، عمان ، مصر ، المغرب .

٢ - عقدت المجموعة اجتماعها بمقر منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا من ١٢ إلى ١٤ مايو

سنة ١٩٧٨ وحضر الاجتماع وفود الدول الآتية :

الجانب الأفريقى :

امبراطورية أفريقيا الوسطى ، ليسوتو ، غانا ، تنزانيا .

الجانب العربى :

السودان ، عمان ، مصر ، المغرب .

المراقبون :

ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ـ المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ـ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ـ الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

٣ – افتتح الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية أعمال مجموعة العمل للتعاون الأفريقى العربى في مجال النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية، حيث رحب بالوفود المشاركة فى أعمال المجموعة وممثلى الهيئات الفنية الذين يتابعون أعمال المجموعة مذكرا بأن إسهامهم سيكون فعالا فى صياغة قرارات وتوصيات المجموعة .

أشار كذلك إلى إعلان وبرنامج التعاون الأفريقى العربى وحدد الأهداف المرجوة والمتمثلة فى الإسراع بوضع الكيان الحديث لإنشاء الطرق والاتصالات بين العالم العربى وأفريقيا وهذه الروابط تعتبر الأساس الذي سينص عليه التعاون المتين بين المنطقتين . ودعا إلى ضرورة الإسراع فى وضع هياكل حديثة للطرق والخطوط الجوية والنقل البحرى والاتصالات السلكية واللاسلكية بين المنطقة العربية والأفريقية .

وذكر بأنه فى المجال الثنائى فإن ما تطلبه أفريقيا من الطرف العربي هو دعم مجال النقل والمواصلات حيث أن هذا المجال يشغل بال أفريقيا بدرجة كبيرة إذا أنه الأساس الذى ستبنى عليه حركة التنمية فى القارة وأن لدى الجانب الأفريقى مشاريع جاهزة ومدروسة فى هذا المجال وأن ممثلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية سيقدمون معلومات وافية حول هذا الموضوع وفى هذا المجال يمكن الإشارة إلى مشروع (بانافتيل) .

وأخيرا أشار إلى أن المهمة الملقاة على عاتق مجموعة العمل هذه هامة جدا وأن أمام المجموعة مجالا شاسعا لتقديم التوصيات الملائمة لرفعها إلى الأجهزة السياسية فى المنطقتين .

٤ – تم اختيار هيئة المكتب على النحو التالى :

الرئاسة : عمان / أفريقيا الوسطى ـ المقرر : ليسوتو ـ لجنة الصياغة : الرئيسان والمقرر .

٥ – لتنظيم العمل تقرر عقد الاجتماعات :

من الساعة العاشرة إلى الساعة الواحدة ، ومن الساعة الرابعة إلى الساعة السابعة .

٦ – أقرت المجموعة جدول الأعمال الآتى :

بحث أنسب الطرق والوسائل لتنفيذ المبادىء والقرارات الواردة فى الفقرة (٢٧) من إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقى العربى .

٧ – نص إعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقى العربى فى الفقرة (٢٧) على ما يلى :

(أ) الإسراع فى تنمية الهياكل الأساسية الحديثة للطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية والمجارى المائية الداخلية الصالحة للملاحة والنقل البحرى باعتبارها أسسا هامة لتنمية التعاون الأفريقى العربى .

(ب) إقامة وصلات وفقا للأولويات بين شبكات الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية الوطنية

بهدف تيسير النقل الاقتصادى السريع للأشخاص والسلع طبقا لاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف .

(جـ) إجراء الدراسات اللازمة لإنشاء اتحادات لشركات الشحن البحرى مما يتيح لها العمل بكفاءة أكبر والاشتراك في استخدام تسهيلات الموانى والصيانة واستكشاف إمكانية استخدام الابتكارات الفنية في ميادين النقل والمواصلات .

(د) تقوية أواصر التعاون بصورة فعالة بين شركات الطيران بهدف توسيع نطاق الخدمات الجوية وترشيدها .

(هـ) تحسين الشبكات البريدية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية القائمة وتوسيع إطارها وفقا للأولويات .

(و) التعاون في تنفيذ المشروعات على المستوى الإقليمى الفرعى وعلى المستوى القارى في ميادين الاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق والسكك الحديدية .

التوصيات :

ولتحقيق الأهداف التى توخاها الإعلان وبرنامج العمل فى الفقرة (٢٧) السابقة توصى المجموعة :

- بتشكيل أربع لجان متخصصة للخبراء لدراسة المشروعات المختلفة فى المجالات التالية وتقديم تقارير عنها :

١ -النقل السطحى :

الطرق ، السكك الحديدية ، خطوط الأنابيب ، الطرق المائية الداخلية .

٢ - النقل الجوى :

الطيران المدنى ، خدمات الأرصاد الجوية .

٣ - النقل البحرى والموانى :

٤ - الاتصالات السلكية واللاسلكية :

الاتصالات السلكية واللاسلكية ، خدمات البريد ، الإذاعة .

والهدف من تشكيل هذه اللجان المتخصصة هو التعجيل بالمشروعات ذات الطابع التكاملى وتقديم التوصيات عن وسائل وطرق تنفيذها وعلى هذه اللجان أن تأخذ فى الاعتبار عند الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها البرنامج الخاص بالعقد الدولى للنقل والمواصلات والبرامج المماثلة التى وضعتها الدول الأفريقية والعربية وتشكيل هذه اللجان المتخصصة متروك للجنة التنسيق الأفريقية العربية .

(١٠) تقرير

عن أعمال الدورة الاولى لمجموعة العمل الافريقية العربية الخاصة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان

القاهرة (٢٢ ، ٢٣ مايو سنة ١٩٧٨)

١ - بناء على القرار الصادر عن اللجنة الدائمة فى دورتها العادية الثانية المنعقدة بالقاهرة فى الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، قام الجانبان الأفريقى والعربى باختيار البلدان الآتية لتمثلها فى اجتماعات هذه المجموعة .

الجانب الأفريقى :

أنجولا ، غينيا ، فولتا العليا ، موزمبيق ، الصومال .

الجانب العربى :

مصر ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، السودان .

٢ – اجتمعت مجموعة العمل بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة فى يومي ٢٢ ، ١٣مايو (أيار) ١٩٧٨ . وشاركت فى الاجتماعات الوفود التالية :

الجانب الأفريقى : أنجولا ، غينيا ، فولتا العليا ، موزمبيق ، الصومال .

الجانب العربى : مصر ، الكويت ، المغرب ، السودان .

مراقبون : تونس ـ المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

٣ – افتتح السيد الدكتور سيد نوفل الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية اجتماعات لجنة العمل الأفريقية العربية الخاصة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان ، ورحب فى كلمته بالوفود المشاركة فى أعمال هذه المجموعة وأعرب عن أمله فى أن يمضى التعاون بين الجانبين قدما للصالح المشترك .

وذكر سيادته أن المعركة من أجل التنمية تعد استمرارا للمعركة التى خضناها من أجل التحرير منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة .

ثم أكد أن الاجتماع الذى تعقده مجموعة العمل الأفريقية العربية الخاصة بالزراعة والغابات والمصايد وتربية الحيوان له أهميته الخاصة لأنه يمس مشكلة الأمن الغذائى وهى إحدى المشكلات الملحة لبلادنا التى تعانى من الجفاف وزحف الصحراء والانفجار السكانى الذى لا يقل خطورة عن الخطر النووى .

ثم قال أن الزراعة هى أهم مجالات العمل فى بلادنا وإن كنا بدأنا العمل فى التقدم الصناعى وما يتصل به من مجالات النشاط . ثم قال إن عملكم والمبادىء التي أرساها مؤتمرالقمة العربى الأفريقى الأول بالقاهرة فى مارس من العام الماضى والأولويات التى وضعها هى المنطلق لنجاح اجتماعنا .

٤ – وقد تشكلت هيئة المكتب على النحو الآتي :

الرئيسان المشاركان : موزمبيق والمغرب .

المقرر : فولتا العليا .

لجنة الصياغة : الرئيسان المشاركان والمقرر .

مواعيد العمل :

من العاشرة والنصف صباحا إلى الثانية والنصف بعد الظهر .

من الخامسة مساء إلى العاشرة مساء .

٦ – أقرت مجموعة العمل جدول الأعمال التالى :

ـ دراسة أفضل الوسائل والسبل لتطبيق المبادىء والقرارات الواردة فى الفقرة ٢٤ من إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقى العربى .

وقد تقدم كل من الجانب الأفريقى والعربى بتوصياته فى هذا الشأن ، وبعد أن ناقشت المجموعة هذه التوصيات أحالتها إلى لجنة الصياغة للخروج بوثيقة توصيات موحدة تطرح على الاجتماع الكامل للمجموعة .

٧ – عقدت المجموعة جلستها الختامية يوم الثلاثاء ٢٣ مايو (أيار) فى تمام الساعة الثامنة مساء حيث تلا الرئيس التوصيات التي وضعتها لجنة الصياغة ، وطرحها للمناقشة ، وبعد أن تداول المجتمعون حول الاقتراحات بتعديل بعض بنود التوصيات ، أقرت المجموعة التوصيات التالية :

٨ – توصى المجموعة بما يلى فى ضوء المادة ٢٤ من إعلان القاهرة :

(أ) الزراعة :

١ – تطوير الزراعة عن طريق استخدام تكنولوجيا جديدة فى ميادين الإنتاج والتوزيع والتسويق .

٢ – دعم وإنشاء المؤسسات المناسبة لتنمية الإنتاج الغذائى وتخزينه وتجهيزه وتسويقه .

(ب) الغابات :

١ – التعاون فى تطبيق برامج وطنية وإقليمية لإعادة التشجير فى البلدان الأفريقية والعربية .

٢ – إنشاء شركات مشتركة أو منظمات لإنتاج واستغلال منتجات الغابات .

(جـ) مصايد الأسماك :

إقامة مصايد أسماك بحرية صناعية ومصانع لتجهيز وإنشاء شركات مشتركة لتجهيز منتجات الأسماك وتسويقها .

(د) تربية الماشية :

نظرا لنقص المعرفة والخبرة فى مجال الإنتاج الحيوانى ينبغى إعطاء الأولوية لإقامة محطات للتجارب فى مختلف المناطق (للانتخاب والتهجين وتغذية الحيوان وإنتاج الألبان واللحوم .. إلخ) .

كما توصى مجموعة العمل باتخاذ الخطوات التالية فيما يتعلق بكل ميدان من الميادين المذكورة أعلاه :

(أ) إجراء مسح شامل للموارد والإمكانيات المتاحة ووضع استراتيجية أفريقية عربية لزيادة الإنتاج بمساعدة المنظمات العربية والأفريقية فى هذا المجال .

(ب) إقامة تعاون فنى وعلمى أوثق فى شتى فروع المعرفة المتعلقة بالميادين السابقة وذلك لتوفير القوى العاملة المدربة ودعم مؤسسات الأبحاث القائمة وتبادل الأفكار والخبراء والتكنولوجيا المناسبة عن طريق المؤسسات المختلفة .

(جـ) تشكيل لجان متخصصة فى كل ميدان من الميادين الأربعة المذكورة للقيام بدراسات تمهيدية عن الجدوى الاقتصادية والفنية المتصلة بالتوصيات السابقة .

وانتهت الجلسة الختامية فى تمام الساعة العاشرة مساء .

(١١) تقرير

عن أعمال الدورة الاولى لمجموعة العمل الافريقية العربية في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية بالقاهرة

(٢٥ إلى ٢٧ مايو سنة ١٩٧٨)

قائمة المشتركين

فى اجتماع مجموعة العمل الخاصة بالتعاون فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلام التى عقدت بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة فى المدة من ٢٥ – ٢٧ (آيار) ١٩٧٨

الجانب الأفريقى :

١ – إبراهيم تيجان (الرئيس المشارك) سيراليون .

٢ – دافيد الفاكارمارا سيراليون .

٣ – فابسيس جاتو رواندا .

٤ – بتى كولسوم تشاد .

٥ – فـ ــ كينوما سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية .

الجانب العربى :

١ – عبد السميع عمر زين الدين : مستشار ـ وزارة الخارجية المصرية ـ رئيس الجانب العربى .

٢ – محمد يوسف فراج : مدير عام باتحاد الإذاعة والتليفزيون ـ مصر .

٣ –د. محمد أبو العلا أحمد : مدير عام مكتب وزير التعليم ـ مصر .

٤ – كمال الدين حسنى : مدير عام العلاقات الخارجية ـ وزارة الشئون الاجتماعية ـ مصر .

٥ – عبد الرحمن بو شعراء : مدير العلاقات الثقافية بوزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية بالمملكة المغربية .

٦ – يوسف الحسن : سفارة دول الإمارات ـ القاهرة .

٧ – على الهندى : وزارة الخارجية ـ بدولة الإمارات .

٨ – مصطفى عبد الحميد : سفارة السودان ـ بالقاهرة .

٩ – الشيخ حمد سليمان : المندوب الإعلامى للسودان .

١٠ – عثمان سوار الذهب : مندوب الشئون الاجتماعية بالسودان .

١١ – السفير عبد الله آدم : الأمانة العامة.

١٢ – على أبو سنه : الأمانة العامة .

١٣ – عبدالوهاب الغزى : الأمانة العامة .

المراقبون :

١ – محمد زياد العطار : مستشار باتحاد إذاعات الدول العربية .

٢ – محمد العباس أبا سعيد : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٣ – عبدالرؤوف أبواستنيه : ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٤ – السيد الطاهرى : مسئول الإعلام والنشر بمنظمة العمل العربية .

٥ – علوان ميلاد : المشرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

٦ – على أحمد الكردى : المشرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

تقرير
مجموعة العمل الأفريقية العربية للتعاون فى المجالات والثقافية والتربوية والإعلامية

١ – بناء على القرار الصادر عن اللجنة الدائمة فى دورتها العادية الثانية المنعقدة بالقاهرة فى الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، قام الجانبان الأفريقى والعربى باختيار البلدان الآتية لتمثيلها فى اجتماعات هذه المجموعة .

الجانب الأفريقى :

١ – رواندا . ٢ – سيراليون . ٣ – ملاوى . ٤ – سيشل . ٥ – تشاد .

الجانب العربى :

١ – الإمارات العربية المتحدة . ٢ – تونس . ٣ – السودان . ٤ – مصر . ٥ – المغرب .

المراقبون :

اتحاد إذاعات الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، منظمة العمل العربية .

٢ – اجتمعت مجموعة العمل بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ مايو (أيار) ١٩٧٨ . وشاركت فى الاجتماعات .

الوفود التالية :

الجانب الأفريقي	الجانب العربي :
رواندا	الإمارات العربية المتحدة
سيراليون	جمهورية السودان الديمقراطية
	جمهورية مصر العربية
	المملكة المغربية

٣- افتتح السيد الأمين العام المساعد للشئون السياسية بجامعة الدول العربيةاجتماعات مجموعة العمل الأفريقية العربية للتعاون فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية ، فرحب فى كلمته بالوفود الأفريقية والعربية ، وبما يرمز إليه اجتماعها فى يوم أفريقيا . وقال أن مهمة مجموعة العمل بشأن التعاون فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لما لها من أثر على كافة المجالات الأخرى فى حقل التعاون الأفريقى العربى . وأكد أن وحدة الفكر والكلمة وتصحيح التاريخ فى مجال التعاون الأفريقى العربى تعتبر من المهام الرئيسية لهذه المجموعة .

٤ – وقد تشكلت هيئة المكتب على النحو الآتي :

الرئيسان المشاركان : مصر وسيراليون .

المقرر : الإمارات العربية المتحدة .

لجنة الصياغة : الرئيسان المشاركان والمقرر .

٥ – تنظيم العمل : اقترح الرئيس أن تطبق مجموعة العمل نفس الجدول الزمنى لعمل اللجنة الدائمة . ووافق المجتمعون على هذا الاقتراح .

٦ – جدول الأعمال : البندان ٢٩ و ٣٠ من إعلان القاهرة للتعاون الأفريقى العربى وقد تقدم الجانب العربى بمشروع للتوصيات .

وتقرر إعطاء الجانب الأفريقى الوقت الكافى لدراسة المشروع المقدم من الجانب العربى .

٧ – تقدم الجانب الأفريقى بمشروع توصيات . وقررت مجموعة العمل اعتبار مشروع التوصيات المقدم من الجانب الأفريقى وثيقة أساسية يتم إدخال التعديلات عليها فى ضوء التوصيات المقدمة من الجانب العربى .

٨ – وقد ناقشوا التعديلات التى أدخلها الجانب العربى على الورقة الأفريقية ، بل وقاموا بتعديل بعض النقاط ، ثم اتفقوا على كافة التوصيات الأخرى .

(١٢) تقرير

مجموعة العمل للتعاون الأفريقي العربي
في الميادين الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية
في اجتماعها بالقاهرة

(٢٥ إلى ٢٧ مايو سنة ١٩٧٨)

ديباجة :

تنفيذا لإعلان مؤتمر القمة بالقاهرة وبرنامج العمل فى مجالات التربية والثقافة والشئون الاجتماعية والإعلام والسياحة ، كما وردت فى الفقرات ٢٩ و ٣٠ من الإعلان المذكور .

فإن المجموعة توصى بما يلى :

(أ) التربية والثقافة :

١ - حتى يتسنى الارتقاء بمستوى التعليم والثقافة ، توصى المجموعة بتبادل الخبرات فى مجالات التعليم العام والفنى والجامعى بهدف رفع مستواه فى البلدان الأفريقية والعربية وتبادل الزيارات والمنح الدراسية فى مجالات إعداد المعلمين ، والتعليم الفنى والجامعى ، وتبادل المناهج والكتب الدراسية ، ومعادلة الشهادات الجامعية تسهيلا لتبادل الأفكار بين المجموعتين الأفريقية والعربية .

٢ - توصى المجموعة بإنشاء جامعة أفريقية عربية ، ومراكز للبحوث تسهل من بين ما تسهل إجراء الدراسات العلمية لأصول العلاقات الحضارية الأفريقية ـ العربية وتراثها المشترك ، وإسهامها فى مجرى الحضارة الإنسانية فى الماضى والمستقبل ، وإنشاء لجنة متخصصة للقيام بدراسة الجدوى لهذا المشروع .

٣ - قيام علاقات وثيقة فى ميادين الرياضة والأعمال المسرحية والفنية من خلال اتفاقيات وبرامج توضع لهذا الغرض .

٤ - تشجيع حركة التأليف والترجمة والنشر ودراسة المخطوطات بهدف التعريف بالجوانب الحضارية العربية الأفريقية ، مع التوصية بتيسير حركة تبادل المطبوعات ، وتقترح المجموعة كأسلوب لهذا العمل أن تتقدم الأجهزة المختصة فى كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بقائمة من الكتب والمطبوعات والمخطوطات التى تخدم هدف تعميق التعاون العربى الأفريقى لترجمتها ونشرها باللغات الرسمية للمنظمتين . وأن نستعين المجموعة بالخبراء لتحديد تكاليف ترجمة الكتب والمطبوعات المقترحة .

٥ - دراسة الجذور التاريخية للعلاقات الحضارية الأفريقية ـ العربية وبحث الآثار السلبية للنفوذ الأجنبى على العلاقات الأفريقية العربية .

٦ - دعوة الاتحادات والنقابات المهنية والنوعية (كاتحادات الجامعات والمعلمين والطلبة ... إلخ) إلى عقد اجتماعات مشتركة ووضع برامج عمل تنفيذية .

٧ - وضع برامج لدراسة اللغات الأفريقية الرئيسية بما فيها اللغة العربية فى المراحل الدراسية المناسبة .

(ب) الإعلام والسياحة :

١ - تدعو المسئولين عن أجهزة الإعلام فى دول المجموعتين والأجهزة العاملة فى مجال التعاون العربى الأفريقى لتنفيذ برامج مشتركة بغية تحقيق أهداف التعاون الأفريقى العربى بشكل متناسق ، ولاسيما الأهداف التى تحددت خلال الاجتماعات واللقاءات التى عقدتها كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية فى هذه المجالات .

ومن أجل تعزيز التعاون فى ميادين الإعلام بين الدول الأفريقية والعربية وتوصى بتشجيع تبادل البرامج الإذاعية والتليفزيونية بين أجهزة الإذاعة والتليفزيون فى بلاد المجموعتين ، وتدعيم الجهود التى تتم بين اتحاد هيئات الإذاعة القومية الأفريقية ، واتحاد إذاعات الدول العربية .

كما توصى بتبادل الأخبار بين وكالات الأنباء فى البلاد الأفريقية والعربية ، ودراسة إمكانية إنشاء مثل هذه الوكالات فى المناطق التى تخلومنها .

٢ - مواصلة الحوار العربى الأفريقى الذي بدأ فى ندوة الخرطوم (يناير ١٩٧٦) وندوة الشارقة (ديسمبر ١٩٧٦) بعقد ندوات مماثلة يتفق على موعدها فى إحدى الدول الأفريقية مع متابعة تنفيذ

توصياتها .

٣ – تدعو إلى تشجيع وتنمية الاتصالات واللقاءات المنتظمة بين الاتحادات والنقابات المهنية فى مجال الصحافة والسياحة .

٤ – دعم وتشجيع السياحة الأفريقية العربية عن طريق نشر المعلومات ودراسة إمكانية إقامة جهاز مناسب يتولى تشجيع الاستثمارات فى هذا المجال .

(جـ) العمل والشئون الاجتماعية :

١ – إقامة تعاون فنى شامل عن طريق تحديد أولويات الاحتياجات والإمكانيات المتاحة فى البلدان الأفريقية والعربية .

٢ – تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمر الأفريقى النقابى الأفريقى العربى الأول الذى عقد بالجزائر فى أكتوبر ١٩٧٧ .

٣ – تبادل المعلومات والخبراء والزيارات ونتائج البحوث والتدريب فى ميادين المشروعات الرائدة والعمل الاجتماعى .

(د) مسائل إجرائية :

١ – توصى المجموعة اللجنة الدائمة بأن تطلب من المنظمتين ووكالاتهما المتخصصة وخبرائهما تقديم المعلومات الضرورية عن أوجه نشاطهما المشترك وبرامجهما الموضوعة فى إطار التعاون الأفريقى العربى لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل القاهرة فى مجالات التربية والثقافة والعمل والإعلام والسياحة .

٢ – يجوز إنشاء لجان متخصصة حين تدعو الضرورة لذلك لكى تضطلع بالدراسات المناسبة لتنفيذ العمليات فى المجالات سالفة الذكر .

(١٣) تقرير

عن أعمال الدورة العادية الثالثة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي

(نيامي / النيجر ٥ – ٧ يونيه / حزيران سنة ١٩٧٨)

اجتمعت اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى فى دور انعقادها العادى الثالث فى الفترة من ٥ حتى ٧ يونية ١٩٧٨ بمدينة نيامى بجمهورية النيجر وذلك برئاسة الرئيسين المشاركين وهما سعادة السيد آدم كوجو وزير خارجية التوجو الرئيس السابق للمجموعة الأفريقية والسيد سليمان ماجد الشاهدين سفير الكويت بالقاهرة ورئيس الجانب العربى . وبعد الافتتاح عقدت جلسة العمل الأولى برئاسة سعادة السيد مامونى آدامو جيرماكو وزير خارجية جمهورية النيجر ورئيس لجنة الاثنى عشر التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وسعادة السيد سليمان ماجد الشاهين سفير دولة الكويت بالقاهرة ورئيس لجنة الاثنى عشر التابعة لجامعة الدول العربية .

٢ – حضر الاجتماع من الجانب الأفريقى وفود كل من :

الجزائر / بوتسوانا / الكاميرون / جزر القمر / جمهورية مصر العربية / الجابون / ليبريا / موزامبيق / نيجيريا / النيجر / توجو والسكرتير العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية .

ومن الجانب العربى :

المملكة العربية السعودية / الكويت / الإمارات العربية المتحدة / تونس / المغرب / ليبيا / سوريا العراق / الصومال / لبنان / موريتانيا / فلسطين والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية .

وحضر مراقبون عن بعض الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ، كما حضر مراقب عن

المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ومراقب عن بنك التنمية الأفريقى .

٣ - وقد افتتح الاجتماع صاحب الفخامة الرئيس المقدم حسينى كونتشى رئيس المجلس العسكرى الأعلى ورئيس جمهورية النيجر وألقى خطابا رحب فيه بأعضاء اللجنة والضيوف وأشاد بالتعاون الأفريقى العربى وما حققه من تقدم .

وفيما يختص بالتعاون الأفريقى العربى قال فخامة الرئيس «إن بلادى ترى أن التعاون الأفريقى العربى هومرحلة هامة فى عملية تنمية دول العالم الثالث التى طال استغلال الإمبريالية العالمية لها وهى مقتنعة كذلك بأن هذا التعاون إذا ما أحسن استغلاله ولقى الرعاية اللازمة سيؤدى إلى بزوغ عصر مضىء للشعوب الأفريقية والعربية التى تناضل ليس فقط لتأكيد استقلالها السياسى . وإنما أيضاً لتحررها الاقتصادى والثقافى ولإقامة عالم يوجه اهتماماته فى المقام الأول إلى العمل والوفاق والسلام» .

وفيما يتعلق بقضايا التحرر فى العالم العربى والقارة الأفريقية قال سيادته : «لقد وقفت منظمة الوحدة الأفريقية وقوفا كاملا إلى جانب العالم العربى مطالبة بإيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية وباحترام حدود دول المواجهة وبإدانة عالمية لتدنيس المحتل الصهيونى لمدينة القدس» .

وقد تولى الرد على خطاب فخامة الرئيس حسينى كونتشى رئيس المجلس العسكرى الأعلى فى النيجر كل من رئيسى المجموعتين الأفريقية والعربية حيث عبر كل منهما عن شكره للحفاوة التى قوبلت بها جميع الوفود المشاركة فى الاجتماعات مشيرين إلى أهمية الكلمة التوجيهية التى ألقاها فخامة الرئيس كونتشى مؤكدين على اعتبارها نبراسا تهتدى به اللجنة فى مداولاتها ومناقشاتها للموضوعات المطروحة أمامها .

٤ - وعند استئناف جلسة العمل الأولى تم تشكيل هيئة المكتب على الوجه التالى :

الرئاسة : الجانب الأفريقى / النيجر ، الجانب العربى / الكويت .

المقرران : ليبيريا / سوريا .

لجنة الصياغة : مصر ـ نيجيريا ـ الإمارات العربية ـ المغرب .

(٥) وافقت اللجنة على مشروع جدول أعمالها بالنص الآتي :

١ - تقرير لجنة التنسيق .

٢ - تقرير الدورة الثانية العادية للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى بالقاهرة فى ٢٨ - ٢٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٧٧ .

٣ - التقرير المشترك للأمانتين العامتين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

٤ - تقرير عن مدى التقدم فى أداء الالتزامات المعلنة فى مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول بالقاهرة .

٥ - تقارير مجموعات العمل الأفريقية العربية بشأن : (أ) الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوان ، (ب) المناجم والصناعات ومصادر المياه ، (جـ) النقل والمواصلات والاتصالات اللاسلكية ، (د) التعليم والثقافة والشئون الاجتماعية .

٦ - الإحاطة بما يأتى :

(أ) نتائج اجتماع وزراء الإعلام الأفريقيين فى كمبالا ، (ب) نتائج الاجتماع المشترك لوزراء العمل الأفريقيين والعرب فى تونس ، (جـ) توصيات الندوة الأفريقية العربية للتجارة بالخرطوم فى المدة من ١٦ - ١٧ يناير (كانون الثانى) ١٩٧٨ .

٧ – تشكيل مجموعات العمل فى عام ١٩٧٨ / ١٩٧٩ .
٨ – تحديد موعد ومكان المؤتمر الوزارى الأفريقى العربى المشترك فى سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨ .
٩ – ما يستجد من أعمال .

(٦) ثم قررت اللجنة اعتبار خطاب فخامة رئيس جمهورية النيجر وثيقة رسمية من وثائق الدورة .

(٧) ثم استعرضت اللجنة تقرير لجنة التنسيق ووافقت عليه .

(٨) أخذت اللجنة علما بالتقرير المقدم من الأمانتين العامتين للمنظمة والجامعة عن أعمال الدورة الثانية العادية للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى فى اجتماعها بالقاهرة من ٢٨ إلى ٢٩ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٧٧ .

(٩) استعرضت اللجنة التقرير المشترك للأمينين العامين للجامعة والمنظمة بشأن أنشطة الأمانتين فى الفترة من ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧ حتى ٥ يونيو ١٩٧٨ وأخذت علما به .

(١٠) ونظرت اللجنة تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن مدى التقدم فى أداء الالتزامات المعلنة فى مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول بالقاهرة . واستمعت إلى بيان السيد رئيس المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا فى الموضوع . وقد جرت حول الموضوع مناقشات مستفيضة برزت خلالها صورة متكاملة لحجم الدعم المالى العربى للدول الأفريقية وما أنجزته فى هذا الشأن صناديق التنمية الوطنية العربية . ووافقت اللجنة على التقرير وطلبت إضافة المعلومات التى قدمها رئيس المصرف العربى إلى تقرير الأمانة العامة للجامعة وتوزيعها مع وثائق الاجتماع ، كما أعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم الذى تحقق حتى الآن فى مجال التعاون الأفريقى العربى .

(١١) واستعرضت اللجنة تقارير مجموعات العمل الأفريقية العربية الآتية :

(أ) مجموعة العمل المختصة بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك وتربية الحيوان القاهرة ٢٢ – ٢٤ مايو ١٩٧٨ .

(ب) مجموعة العمل المختصة بالتعدين والصناعة ومصادر المياه ـ أديس أبابا ٩ – ١١ مايو ١٩٧٨ .

(ج) مجموعة العمل المختصة بالنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية أديس أبابا ١٢ – ١٤ مايو ١٩٧٨ .

(د) مجموعة العمل للتعاون فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية القاهرة ٢٥ – ٢٨ مايو ١٩٧٨ .

وأكدت اللجنة على أهمية التقدم بمشروعات وبرامج عمل محددة ، وعلى أهمية تمثيل الدول الأعضاء بخبراء أكفاء متخصصين وقررت ما يأتى :

(أ) أن يكون تمثيل الدول الأعضاء فى مجموعات العمل بخبراء على درجة عالية من الكفاية والتخصص تحقيقا للأهداف التى توخاها مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول من إنشاء هذه المجموعات والمهام المنوطة بها .

(ب) دعوة الأمانتين العامتين للمنظمة والجامعة إلى الاتصال بالدول الأفريقية والعربية لمعرفة البلدان التى تتوافر فيها أفضل الخبرات الأفريقية والعربية فى مجال اختصاصات مجموعات العمل ودعوة الدول التى لديها هذه الخبرات إلى التقدم لعضوية مجموعات العمل .

(جـ) إحالة تقارير مجموعات العمل المعروضة على اللجنة إلى الأمانتين العامتين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية لاستكمال دراستها بواسطة المؤسسات المتخصصة الأفريقية والعربية

وعرض نتائج تلك الدراسات على المجموعات تمهيدا لعرضها على اللجنة الدائمة فى دورتها المقبلة .

(د) أن يحضر الرؤساء المشاركون لمجموعات العمل اجتماعات اللجنة الدائمة فى المستقبل حينما تكون تقارير مجموعاتهم معروضة على اللجنة .

(١٢) وفيما يختص بالرغبة فى عقد اجتماع مشترك لوزراء الإعلام الأفارقة والعرب أعربت اللجنة عن تقديرها لهذه الرغبة المشتركة وخولت الأمانتين العامتين للمنظمة والجامعة إجراء مشاورات بشأن ترتيبات عقد هذا الاجتماع .

(١٣) وبالنسبة إلى الرغبة فى عقد اجتماع مشترك لوزراء العمل الأفارقة والعرب أعربت اللجنة عن تقديرها لهذه الرغبة المشتركة وخولت الأمانتين العامتين للمنظمة والجامعة إجراء مشاورات بشأن ترتيبات عقد هذا الاجتماع .

(١٤) كما أخذت اللجنة علما بتوصيات الندوة الأفريقية العربية حول التجارة التى عقدت بالخرطوم ودعت الأمانتين العامتين إلى بحث أفضل الوسائل للاستفادة من هذه التوصيات .

(١٥) وفيما يتعلق باستكمال إنشاء مجموعات العمل قررت اللجنة عدم إنشاء مجموعات عمل جديدة خلال هذه الدورة كما قررت تجديد المخصصات المالية لتغطية نفقات الاجتماعات القادمة لمجموعات العمل الحالية كذلك قررت تخويل لجنة التنسيق للتعاون الأفريقى العربى فى تحديد زمان ومكان الاجتماعات القادمة لهذه المجموعات .

(١٦) قررت اللجنة تخويل لجنة التنسيق للتعاون الأفريقى العربى تحديد زمان ومكان اجتماع الدورة الثالثة لمجلس الوزراء الأفريقى العربى المشترك فى الفترة ما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٧٨ .

(١٧) تعرب اللجنة عن عظيم شكرها وتقديرها لجمهورية النيجر رئيسا وحكومة وشعبا على استضافتها لهذه الدورة للجنة الدائمة وعلى الجهود التى بذلتها لإنجاح أعمالها .

(١٤) تقرير اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي

في دورتها العادية الرابعة

(٣ - ٥ ديسمبر ١٩٧٨)

الكويت

١ - عقدت اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى دورتها العادية الرابعة فى الفترة من ٣ - ٥ ديسمبر ١٩٧٨ فى الكويت برئاسة سعادة مومونى جيرماكوى آدامو وزير خارجية النيجر ورئيس لجنة الاثنى عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية وسعادة السيد/ عبد العزيز حسين وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء بالكويت ورئيس لجنة الاثنى عشر لجامعة الدول العربية .

٢ - مثل الجانب الأفريقى :

الجزائر ، بوتسوانا ، الكاميرون ، جمهورية مصر العربية ، الجابون ، كينيا ، ليبيريا ، نيجيريا ، النيجر ، توجو والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

مثل الجانب العربى :

المملكة العربية السعودية ، دولة الكويت ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، الجمهورية التونسية ، المملكة المغربية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ، جمهورية الصومال الديمقراطية ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية موريتانيا الإسلامية ، فلسطين ، والأمين العام لجامعة الدول العربية .

كما حضر الاجتماع بصفة مراقب كل من تنزانيا وأوغندا وزائير وجمهورية السودان الديمقراطية

وممثلون عن بنك التنمية الأفريقى والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الكويت .

٣ – وقد افتتح الدورة رسميا نيابة عن صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمدالصباح ـ معالى الشيخ جابر العلى السالم الصباح رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الإعلام . واستمعت اللجنة إلى خطاب أميرى رحب بأعضاء الوفود المشاركة فى الكويت وأكد على أهمية التعاون الاقتصادى بين دول العالم الثالث . كما أشار الخطاب الأميرى إلى الروابط الوثيقة التى تجمع بين الشعوب العربية والأفريقية ورغبتها الصادقة فى التعاون فيما بينها . ودعا إلى الارتقاء بالتعاون القائم بين الدول الأفريقية والعربية إلى مستويات أكثر تقدما . وأشار فى هذا الصدد إلى المنجزات الإيجابية البناءة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى خلال دوراتها الثلاث الماضية فى شتى مجالات التعاون بدعم من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وأكد الخطاب على أن القضية الفلسطينية بجوانبها المختلفة تمثل إحد الاهتمامات الرئيسية المشتركة للدول العربية والدول الأفريقية لما لها من انعكاسات وتأثيرات مباشرة على الجميع . وأشار فى هذا الصدد إلى تقرير الكويت لتأييد الشعوب والدول الأفريقية المستمر للأمة العربية فى صراعها ضد العدوان الصهيونى .

كما دعا الخطاب إلى التصدى والوقوف فى وجه الصهيونية والعنصرية وإلى الاستمرار فى تقديم كافة أنواع الدعم للشعوب الأفريقية التى لا تزال تناضل من أجل التحرر من التفرقة والتمييز العنصريين .

وبعد خطاب سمو الأمير ألقى كل من رئيس الجانب الأفريقى ورئيس الجانب العربى كلمة أكد فيها الحاجة إلى أن يصبح إعلان القاهرة التاريخى الأساس لتعاون أفريقى عربى أعظم . كما أكد كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية فى خطابهما على الدور الحاسم للتعاون الأفريقى العربى فى تحقيق نظام اقتصادى جديد وفى النضال ضد العنصرية والصهيونية . وأعربا عن امتنانهما لحكومة دول الكويت على حسن ضيافتها للوفود .

٤ – وبعد توديع معالى رئيس الوزراء بالنيابة استأنفت اللجنة جلستها مغلقة وشكلت هيئة المكتب على النحو التالى :

الرئيسان المشاركان :

النيجر : عن الجانب الأفريقى .

الكويت : عن الجانب العربى .

المقرران :

بوتسوانا : عن الجانب الأفريقى .

المغرب : عن الجانب العربى .

لجنة الصياغة :

الجزائر ، نيجيريا ، الصومال ، تونس .

٥ – وبعد ذلك أقرت اللجنة الدائمة جدول الأعمال على النحو الآتي :

(١) تقرير لجنة التنسيق .

(٢) التقرير المشترك لأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية .

(٣) تقرير عن عمل المؤسسات المتخصصة الأفريقية والعربية فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة العادية الثالثة للجنة الدائمة .

(٤) تشكيل اللجان الأفريقية العربية المتخصصة .

(٥) مشروع ميزانية الصندوق الخاص لتسيير الأجهزة التنفيذية للتعاون الأفريقي العربي للسنة المالية ١٩٨٩ / ١٩٨٠ .

(٦) : (أ) التقرير المالي والاقتصادي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (من يونيو إلى ديسمبر ١٩٧٨) .

(ب) تقرير الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية .

(٧) مشروع جدول أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس الوزاري الأفريقي العربي وموعد ومكان انعقادها .

(٨) موعد ومكان انعقاد كل من :

(أ) الاجتماع المشترك لوزراء الأعلام العرب والأفريقيين .

(ب) الاجتماع المشترك لوزراء العمل العرب والأفريقيين .

(٩) ما يستجد من أعمال .

٦ – بحثت اللجنة التقرير المشترك للأمينين العامين حول أنشطة الأمانتين خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ١٩٧٨ ثم أقرته .

وأكدت اللجنة من جديد الحاجة إلى دعوة رؤساء مجموعات العمل إلى حضور الدورات التي تعقدها اللجنة الدائمة كلما قدمت تقاريرها إليها لدراستها . كما وافقت اللجنة أيضا على أن تعد محاضر كاملة لاجتماعاتها وعلى أن يتم توزيعها .

٧ – بحثت اللجنة التقرير المعد عن نتائج عن المؤسسات الأفريقية والعربية المتخصصة ، كما بحثت الوثيقة الخاصة بتشكيل اللجان الأفريقية والعربية المتخصصة ، وهي الوثيقة التي درستها لجنة التنسيق في اجتماعها من قبل . وكان ثمة شعور بأن التقرير المعد عن عمل المؤسسات الأفريقية والعربية المتخصصة حدد فقط مجالات الاهتمام في شتى الميادين دون أن يحتوي على دراسة مفصلة للمشكلات .

وفي إقرارها للوثيقتين قيد البحث قررت اللجنة الدائمة ما يأتي :

(أ) الإبقاء على مجموعات العمل القائمة حاليا .

(ب) توسيع اختصاصات مجموعة العمل للتعاون المالي لكي تشمل الشئون المالية والاقتصادية والتجارية وتعديل اسمها طبقا لذلك .

(جـ) تفويض الأمينين العامين لكل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية في اختيار الخبراء من الدول الأعضاء المنظمتين للعمل في مجموعات العمل .

(د) دعوة المؤسسات الأفريقية والعربية المتخصصة لاسيما البنك الأفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، إلى التعاون بشكل وثيق مع الأمانتين لتنفيذ برامج التعاون الأفريقي العربي .

٨ – بحثت اللجنة مشروع ميزانية عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ المقدم إليها وعهدت إلى الأمانتين العامتين بمسئولية وضع لوائح وقواعد مالية موحدة بخصوص إدارة الصندوق الخاص المشترك .

٩ – أثناء النظر في التقرير الاقتصادي والمالي الخاص بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في

أفريقيا والصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية استمعت اللجنة كذلك إلى تقارير شفوية من الرئيس المدير العام للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، والسكرتير التنفيذى للصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية وممثل بنك التنمية الأفريقى . وعليه فقد دعت اللجنة المؤسسات المالية الأفريقية والعربية لكى تعزز أوجه التعاون والتنسيق القائمة بينها لخدمة أهداف التعاون الأفريقى العربى بصورة أفضل .

١٠ – أقرت اللجنة مشروع جدول الأعمال التالى للمجلس الوزارى الأفريقى العربى :

(١) الافتتاح الرسمى :

– خطاب رئيس الدولة المضيفة – كلمات كل من رئيس الجانب الأفريقى ورئيس الجانب العربى والأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

(٢) إقرار جدول الأعمال . (٣) تشكيل هيئة المكتب ولجنة الصياغة . (٤) تنظيم العمل .

(٥) تقرير مشترك حول أنشطة الأمانتين العامتين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية فى مختلف مجالات التعاون الأفريقى العربى .

(٦) تقرير الأمانتين العامتين حول أنشطة المؤسسات الاقتصادية والمالية والفنية المعنية بالتعاون الأفريقى العربى .

(٧) دعم وسائل التعاون بين دول منظمة الوحدة الأفريقية ودول جامعة الدول العربية فى المجالات السياسية ومجال المقاطعة للنظام العنصرى فى أفريقيا الجنوبية والنظام الصهيونى فى فلسطين المحتلة .

(٨) ما يستجد من أعمال .

ينبغى ملاحظة أنه فى حين أن البند الخامس من مشروع جدول الأعمال يتناول المسائل العامة فى التعاون الأفريقى العربى فإن البند السادس يتناول الأمور الفنية المحددة فى التعاون .

وقد تركت اللجنة للأمينين العامين مسألة تحديد موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الأولى للمجلس الوزارى الأفريقى العربى المشترك . وفى هذا الصدد أعلن الرئيس أن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية قد وجهت الدعوة لاستضافة المجلس الوزارى المذكور .

وفيما يتعلق بتحديد موعد ومكان انعقاد مؤتمر وزراء الإعلام الأفريقيين والعرب رحبت اللجنة بدعوة الجمهورية التونسية لاستضافة هذا المؤتمر ، وفوضت الأمينين العامين فى تحديد الموعد بالتشاور مع الحكومة التونسية ، كما تركت اللجنة أيضا للجانب الأفريقى أن يقرر مكان وموعد انعقاد مؤتمر وزراء العمل الأفريقى المشترك الأول . وقد علم أن كلا من كينيا والسنغال عبرت عن رغبتها فى استضافة هذا المؤتمر .

١١ – تعرب اللجنة عن عظيم شكرها وتقديرها لدولة الكويت أميرا وحكومة وشعبا على استضافتها لهذه الدورة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى العربى ، وعلى الجهود التى بذلتها لإنجاح هذه الدورة .

(١٥) تقرير

الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقى / العربى

(تونس ٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٣)

١ - عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي دورتها السادسة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتونس في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ مارس ١٩٨٣ .

- مرفق قائمة بأسماء وفود الدول الأعضاء المشاركة ، ووفود الدول والمنظمات المشاركة بصفة مراقب .

الجلسة الافتتاحية :

٢ - انعقدت الجلسة الافتتاحية للجنة الدائمة في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الاثنين ٢١ مارس ١٩٨٣ تحت إشراف معالي السيد محمد عز الدين الوزير الأول في الحكومة التونسية .

واستمع الحاضرون إلى كلمات كل من أصحاب المعالي السادة :

- الأمين العام لجامعة الدول العربية .
- الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .
- الرئيس المشارك عن المجموعة العربية .
- الرئيس المشارك عن المجموعة الأفريقية .
- الوزير الأول في الحكومة التونسية .

٣ - عبر السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في بداية كلمته عن شكره بمعالي السيد الوزير الأول على تفضله بافتتاح أشغال الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي مما يؤكد الأهمية التي تعلقها الدول العربية كافة على هذا التعاون وعلى استمراره . وأعرب السيد الأمين العام للجامعة عن أمله في أن يدفع هذا الاجتماع مسيرة التعاون العربي الأفريقي بما يعزز الأواصر الإنسانية بين الشعوب العربية والأفريقية وما يجمع بينها من ترابط في المصالح وتكامل في الجهود وتضامن في المصير .

وأكد السيد الأمين العام للجامعة الأهمية التي أولتها الدول العربية والدول الأفريقية للتكامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال خطتي عمل لاغوس واستراتيجية عمان اللتين تم التوصل إليهما بصورة مستقلة ومتزامنة في عام ١٩٨٠ . وأشار سيادته إلى أن هاتين الخطتين تشكلان أرضية مشتركة للعمل العربي الأفريقي . وقد حدد السيد الأمين العام للجامعة أهم التوجهات التي ينبغي الأخذ بها لتحقيق التكامل العربي الأفريقي ودعمه وهي : الحرص على شمولية التعاون ، تبني فكرة إقامة المشروعات التنموية المشتركة ، تبنى سياسة إعلامية عربية أفريقية تستهدف كسر احتكار الإعلام ووسائله . ربط شبكات النقل والمواصلات والاتصالات العربية والأفريقية وترشيد استخدام المساعدات والقروض التنموية .

ثم أشار سيادته إلى التفسيرات البارزة التي شهدتها الفترة التي أعقبت اجتماع الدورة الخامسة للجنة الدائمة ووصفها بالسلبية . وأبان سيادة الأمين العام أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية هي

السبب الرئيسي لضعف دول العالم الثالث . وتطرق سيادته إلى دور بعض الأطراف الدولية في إعاقة تحقيق استقلال ناميبيا وأشار إلى الاعتداءات التي يشنها نظام جنوب أفريقيا على دول المواجهة الأفريقية . وأكد السيد الأمين العام وقوف الدول العربية بجانب هذه الدول في صمودها ومساندتها لها في نضالها ضد العنصرية وكذلك مناصرة شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ممثله الشرعي والوحيد .

وفي خصوص قضية فلسطين ، أوضح سيادته أن السبيل الوحيد للخروج من النفق المظلم الذي وصلته أزمة الشرق الأوسط هو أن يقول المجتمع الدولي كلمته بوضوح وقوة لضمان حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية فوق التراب الفلسطيني . وكذلك الأمر بالنسبة إلى قضية لبنان والتي يتوقف حل أزمتها على جلاء القوات الإسرائيلية من كامل التراب اللبناني دون قيد أو شرط .

وأبرز سيادته الروابط التي تجمع بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة ، والتواطؤ القائم بينهما ، وممارساتهما العدوانية ضد الشعوب العربية والأفريقية . ودعا سيادته إلى تنسيق المواقف ضد هذين النظامين وأوضح أن الانتصار على أى من الكيانين العنصريين هو إضعاف للآخر ووسيلة فعالة لدحره .

وأشار السيد الأمين العام للجامعة إلى أن الدول العربية حرصًا منها على استقرار السلم ، قدمت مشروعًا عربيًا للسلام حظى بتأييد واسع في مختلف المحافل الدولية ، ولكن إسرائيل رفضته كما رفضت مخططات أخرى للسلام .

٤ – ثم تناول الكلمة السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وأشاد في بداية حديثه بتونس رئيسًا وحكومة وشعبا ونوه بدورهما البارز في تعزيز مسيرة التعاون العربي الأفريقي .

وأكد سيادة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن التعاون بين الدول العربية والأفريقية قد أصبح منذ قمة القاهرة في ١٩٧٧ واقعًا حيًا يندرج في المجال الجيوسياسي المعاصر . وأشار سيادته إلى أن التعاون العربي الأفريقي قد استطاع من منطلق واقعي ضبط المشاكل والإمكانيات المشتركة ، وعلينا أن نضع تقييمًا دقيقًا لعملنا وأسسه ونسير في الطريق الذي رسمه لنا رؤساء دولنا وحكوماتنا . وقال سيادته أن الأمر يتعلق بتحرير شعوب مازالت ترزح تحت العبودية والاحتقار ، وعلينا فتح أبواب الحرية عريضة أمامها .

وتحدث سيادته عن الأوضاع المتفجرة التي تواجهها كل من أفريقيا والعالم العربي في الجهة الجنوبية من القارة الأفريقية وفي قلب الشرق الأوسط . وقال سيادته إن علينا أن نتذكر بخشوع الأبطال الذين سقطوا في لبنان وفي الأراضي العربية المحتلة ، تحت رصاص نظام تل أبيب ، من أجل حرية واستقلال وكرامة الشعب العربي الفلسطيني . وعلينا كذلك أن نتذكر بخشوع ضحايا النظام العنصري في جنوب أفريقيا وناميبيا .

وذكر سيادته بنضال السيد ياسر عرفات ونضال الشعب العربي الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد . ونضال منظمة سوابو وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي . وقال سيادته أنه قد آن الأوان لوضع حد لإذلال الإنسان ولكل المجازر مثل مجازر صبرا وشاتيلا ولوضع حد للاعتداءات على كونان وماسيرو والموزمبيق وأنجولا .

وأشار سيادة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن القضايا المطروحة على اجتماع الدورة

السادسة للجنة الدائمة سواء ما يخص الجوانب الاقتصادية أو السياسية لهي من أوكد قضايا الساعة .

وتحدث سيادته عن الظروف والأوضاع المأساوية الخارجة عن إرادتنا والمتمثلة في تدهور شروط التبادل وظروف السوق المالية العالمية ، وانفتاح بنية اقتصادنا على الخارج ، وكذلك عوامل التضخم المستوردة . وأوضح سيادته أن هناك أوضاعاً داخلية كذلك أخطرها عدم تطابق استراتيجيات التنمية . وأشار سيادته في هذا السياق إلى تبني الدول الأفريقية والدول العربية في عام واحد خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان وإدراكها الضرورة الحيوية لتنمية إمكاناتها وتحقيق نمو داخلي .

وأكد السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن بلداننا لن تستطيع تحقيق أهدافها في التنمية إلا ببناء الأساس الاقتصادي في أفريقيا والعالم العربي ، ولاحظ سيادته أن نتائج الندوة المشتركة حول خطة لاغوس واستراتيجية عمان التي انعقدت في الخرطوم في الفترة من ٥ إلى ٧ مارس ١٩٨٣ ستمكن هذه الدورة من إبراز التوجهات الجديدة للتعاون في الميادين الحيوية ذات الأولوية . وخص سيادته في هذا المال ميداني العلوم والثقافة وأكد ضرورة إعطاء الأولوية لهما في برامج التعاون .

وأشار سيادة الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن التعاون العربي الأفريقي ليس قضية مساومة أو مسألة دعم سياسي يقابله تمويل مالي ، فقد حان الوقت لكي نعرف بعضنا البعض معرفة أعمق ، وأن نحترم بعضنا البعض احتراماً أكثر ، فنحن أمم تقرب بينهاالروابط أكثر مما تفرق بينها الاختلافات وأكد سيادته أن التعاون العربي الأفريقي رهان تاريخي يدعونا إيماننا وإرادتنا إلى كسبه رغم الصعوبات الظرفية والعقبات التي تعوق تقدمنا في الوقت الراهن .

٥ – ثم خاطب الاجتماع معالي السيد فاروق الشرع وزير الدولة للشؤون الخارجية في الجمهورية العربية السورية والرئيس المشارك عن الجانب العربي ، فوجه في بداية كلمته الشكر إلى معالي السيد محمد مزالي الوزير الأول في الجمهورية التونسية على تفضله برعاية الاجتماع . كما أشاد سيادته بالجهود التي بذلها الأمينان العامان لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومساعدوهما في الإعداد الجيد لانعقاد وإنجاح هذه الدورة .

وأشار سيادته إلى أنه إذا كان التعاون بين أى طرفين يحتاج إلى وجود أسس متينة فليس هناك من أساس أكثر صلابة من الأساس الذي يقوم عيه التعاون العربي الأفريقي . وأكد سيادته أن التاريخ والجغرافيا والثقافة والروابط والنماذج تشكل أرضية متينة وراسخة لبناء تعاون نموذجي بين أقطارنا . وأشار سيادته إلى أن التحديات التي تواجه الدول العربية والدول الأفريقية تكاد تكون متشابهة إن لم تكن واحدة سواء في المجال الاقتصادي أو التنموي وكذلك في ميدان التقدم العلمي والتكنولوجي .

وأكد سيادة الوزير أن الشعوب العربية والأفريقية تواجه مخاطر عديدة أبرزها العدوان العنصري المستمر عليها والمتجسد في النظامين العنصريين في الجنوب الأفريقي وفي الوطن العربي ، وأشار سيادته إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف خلف هذين النظامين وتدعمهما وتساندهما على العدوان متحدية بذلك الشعوب العربية والأفريقية .

وختم سيادته حديثه بقوله إن هذه الدورة هي المكان المناسب لبناء لبنة جديدة في التعاون العربي الأفريقي المعبر عن طموحات شعوبنا العربية والأفريقية .

٦ – وتحدث بعد ذلك معالي السيد داودا ديالو وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية النيجر والرئيس المشارك عن الجانب الأفريقي ، فعبر باسم مجموعة منظمة الوحدة الأفريقية عن التقدير الكبير لفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة ولحكومة وشعب تونس .

وأكد سيادة الوزير أن هذا الاجتماع يتم رغم العراقيل التي وقفت في طريق الجهود لتنظيم التعاون العربي الأفريقي ، وفي وقت نجسم فيه بأعمال هامة عزمنا على النضال معًا في سبيل التحرر والتنمية . وأشار سيادته في هذا الإطار إلى أن سياسة نظام جنوب أفريقيا والكيان الإسرائيلي يواصلون في أفريقيا الجنوبية وفي القدس وفلسطين إنكار حق الشعوب في السيادة والاستقلال ويواصلون هجماتهم العدوانية على البلدان والشعوب العازمة على مكافحة الاستعمار ورفض التمييز العنصري .

وتطرق سيادة الوزير إلى ضرورة البحث عن الوسائل الكفيلة بعدم الانسجام والانضباط في إطار مجموعة عربية أفريقية متضامنة وقادرة على توجيه قرارات الهيئات الدولية ذات الطابع الاقتصادي لخدمة المصالح المشتركة . كما أشار سيادته إلى أنه تقع على عاتق هذه الدورة بحث إمكانيات تلافي الضعف الواضح في ميدان التعاون التجاري بين الدول العربية والدول الأفريقية . وعبر سيادته عن ارتياحه لعقد الندوة المشتركة حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان .

وندد السيد الوزير بالتواطؤ القائم بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة وبمجازر صبرا وشاتيلا ومناورات نظام جنوب أفريقيا لتأخير استقلال ناميبيا . وأكد سيادته أن هذا التواطؤ يشكل تحديًا يواجهنا جميعًا ويتطلب تعبئة جبهة عربية أفريقية مشتركة قوية للوقوف في وجهه ومنهاضته .

٧ – خاطب معالي السيد . محمد مزالي الوزير لأول في الحكومة التونسية جلسة الافتتاح مرحبًا بالمشتركين في أعمال الدورة السادسة للجنة الدائمة . ولاحظ سيادة الوزير الأول أنه مما يبعث على الارتياح أن ينعقد هذا الاجتماع غداة توقيع معاهدة أخوة وتفاهم بين تونس والجزائر . وأضاف سيادته أن هذه الاتفاقية تترجم ثقة البلدين في المستقبل وإرادتهما في تكريس جهودهما للأمور الجوهرية المفيدة .

وبعد التأكيد على أواصر الأخوة والتضامن التي تربط بين الدول العربية والأفريقية ، لفت السيد محمد مزالي الانتباه إلى الظروف الخطيرة والمعقدة التي تحف بانعقاد الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي ، والمتصلة أساسًا بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الدول العربية وإصرار نظام بريتوريا العنصري على مواصلة السياسة العنصرية الاستعمارية في جنوب أفريقيا وناميبيا ، هذا إلى جانب التحديات التي تفرضها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الإطار دعا سيادة الوزير الأول الدول العربية والدول الأفريقية إلى توحيد جهودها والقيام بأعمال مخططة مشتركة لرفع التحديات والاستجابة لمقتضيات الأوضاع .

وبين السيد محمد مزالي أن هذه التحديات ذات طابع استعماري بقدر ما هي ذات طابع اقتصادي وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وتدهور معدلات التبادل بين الدول المصنعة والدول الصناعية : ولاحظ سيادة الوزير الأول أن هذه الأزمة قد كشفت عقم الحوار بين الشمال والجنوب وأنانية الدول المتقدمة وفي إطار مواجهة هذه التحديات ، أشار السيد محمد مزالي إلى أن هذا الاجتماع يشكل فرصة للعرب والأفارقة للانكباب على دراسة الوضع وتقويم ما بلغه التعاون العربي الأفريقي منذ انعقاد مؤتمر القمة المشترك بالقاهرة عام ١٩٧٧ بهدف رسم برنامج للمستقبل في ضوء مطامح الشعوب العربية والأفريقية .

وأكد السيد محمد مزالي في هذا السياق ، عوامل الاتفاق وروابط التضامن بين الدول العربية

والأفريقية ، ولفت الانتباه إلى عظمة الحضارات العربية والأفريقية ، وإلى الثروات والمصادر الطبيعية التي تزخر بها عدة دول عربية وأفريقية ، والتي تمثل أدوات مثلى لتحقيق تنمية كل الدول العربية والأفريقية وضمان كرامة وحرية شعوبها .

وحث السيد محمد مزالي المجتمعين على إعداد خطة عمل لدعم التعاون العربي الأفريقي الذي قطع خطوات هامة .

وأكد السيد محمد مزالي ضرورة إشاعة روح الثقة والاحترام المتبادلين بين كل الدول لضمان نجاح العمل المشترك والتزام كل الأطراف بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين . وقال سيادته أن تضامنًا وحرصًا على أداء واجباتنا التي تمليها الأخوة والمودة القائمة بيننا ، نعلق جميعنا ، عربًا وأفارقة ، الآمال على التعاون العربي الأفريقي .

إقرار جدول الأعمال :

٨ – عند استئناف أعمال الدورة ، أخذت اللجنة الدائمة علمنا بمشروع جدول الأعمال المضمن في الوثيقة رقم OAU/LAS/ST.COMVI/DOCI وأقرته على النحو التالي :

تشكيل هيئة المكتب ولجنة الصياغة ـ تنظيم العمل ـ تقرير لجنة التنسيق للتعاون العربي الأفريقي ـ التقرير المشترك لنشاط الأمين العام لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ـ تعزيز التعاون والتضامن العربي الأفريقي في المجال السياسي لكسب وزيادة التأييد الدولي للقضايا الأفريقية والعربية .

أ) تمتين التعاون بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال المقاطعة وفرض العقوبات على النظام العنصري في جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .

ب) مشروع اتفاق تعاون في مجال المقاطعة وفرض العقوبات على النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة .

ـ استعراض تقارير التعاون المالي والفني : أ) تقرير التعاون المالي (المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا . ب) تقرير التعاون الفني (صندوق المعونة الفنية) جامعة الدول العربية .

ـ بحث وسائل تطوير هياكل ووظائف ومناهج عمل الأجهزة التنفيذية للتعاون العربي الأفريقي ـ استعراض تقرير اللجنة المشتركة لأمانتي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية حول :

أ) الشؤون الاقتصادية : مشروع دراسة موضوع تطوير التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الأفريقية ـ تنظيم مؤتمر لممثلي القطاع الخاص العربي والأفريقي ـ تقرير ندوة المواءمة بين خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان الاقتصادية .

ب) الشؤون الثقافية : مشروع النظام الأساسي للمعهد الثقافي العربي الأفريقي ـ مشروع النظام الأساسي للصندوق الثقافي العربي الأفريقي .

ج) الشؤون القانونية والتنظيمية : مشروع اتفاق تعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ـ بحث برنامج النشاط المشترك للتعاون العربي الأفريقي (الفقرة ٢٠ من تقرير الدورة الخامسة للجنة الدائمة) ـ مساعدة الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية ـ موعد ومكان الدورة القادمة ـ أية مسائل أخرى .

تشكيل هيئة المكتب ولجنة الصياغة :

٩ - اتخذت اللجنة الدائمة في هذا الصدد القرارات التالية :

ـ الرئيسان المشاركان : النيجر عن المجموعة الأفريقية ، سوريا عن المجموعة العربية .

ـ المقرران المشاركان : ليبيريا عن المجموعة الأفريقية ، فلسطين عن المجموعة العربية .

ـ لجنة الصياغة : غينيا بيساو ورواندا عن المجموعة الأفريقية ، الجزائر ولبنان عن المجموعة العربية .

تنظيم العمل :

١٠ - بحث اللجنة طريقة تنظيم العمل المضمنة في الوثيقة وأقرتها على النحو التالي : من الساعة العاشرة صباحًا حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ، من الساعة الخامسة مساء حتى الساعة الثامنة مساء .

تقرير لجنة التنسيق للتعاون العربي الأفريقي :

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(الوثيقة رقم ٢ OAS/LAS/ST.COM. VI/DOC)

١١ - قدم التقرير السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، فذكر بايجاز مهام لجنة التنسيق ومسؤولياتها وفق ما حددته قرارات مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول بالقاهرة .

١٢ - ثم استعرض السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الأنشطة الأساسية التي قامت بها الأمانتان العامتان ، بإشراف لجنة التنسيق ، في إطار تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الدورة الخامسة للجنة الدائمة . وقدم توضيحات عن التقدم الذي أحرز في تنفيذ كل مشروع .

١٣ - أبدى جميع المتحدثين ارتياحهم للجهود التي بذلتها لجنة التنسيق والأمانتان العامتان لإنجاح عقد الدورة السادسة ، وكذلك المجهودات التي تبذل لتنفيذ المشروعات والبرامج التي أقرتها اللجنة الدائمة في دورتها السابقة .

١٤ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها لما تضمنه التقرير ، وأوصت بأن تواصل الأمانتان العامتان بث الوسائل واتخاذ الإجراءات التي تكفل سرعة تنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة التي أقرتها الدورة الخامسة للجنة .

التقرير المشترك لنشاط الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية :

(البند ٦ من جدول الأعمال)

(الوثيقة رقم ٣ OAU/LAS/ST.COM. VI/DOC)

١٥ - قدم هذا التقرير للدورة السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فاستعرض في بداية تقديمه الجهود والأعمال المشتركة التي قام بها مع نظيره في منظمة الوحدة الأفريقية لتنفيذ التوصيات والقرارات التي صدرت عن الدورة الخامسة للجنة الدائمة ، خاصة ما يتعلق منها بتنظيم اللقاءات والأنشطة العربية الأفريقية المشتركة . ولخص السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية النتائج الإيجابية التي تمخضت عن الندوة المشتركة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية التي انعقدت

مؤخرًا في الخرطوم حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان ، وأشار سيادته إلى أن هذه الندوة تمثل مرحلة هامة في سبيل توجيه وتحديد البرامج المشتركة ذات الأولوية في إطار التعاون العربي الأفريقي .

١٦ – كما أعلم السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية اللجنة الدائمة بالمبادرات والمساعي ، الفردية والمشتركة ، التي قامت بها الأمانتان العامتان أثر ما جد أخيرًا من أحداث ذات طابع سياسي خاصة ردود فعل المنظمتين بشأن الغزو الصهيوني للبنان والمجازر التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في صبرا وشاتيلا ، وكذلك الاعتداءات الوحشية المتكررة التي تتعرض لها دول المواجهة الأفريقية من قبل النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

١٧ – وإثر هذا العرض تناولت الوفود تحليل الوضع في المنطقتين وأشار المتحدثون إلى أهمية التحليلات والاقتراحات التي وردت في كلمات الافتتاح ، خاصة ما ورد في خطاب السيد محمد مزالي الوزير الأول في الحكومة التونسية . وأقرت اللجنة اعتبار هذه الكلمات وثائق عمل الدورة السادسة للجنة الدائمة .

١٨ – وأكدت اللجنة أهمية تعزيز روح التضامن الذي يمثل المبدأ الأساسي للتعاون العربي الأفريقي وتقديم المساندة التامة لكل الشعوب التي تتعرض للاعتداءات والهجمات العدوانية من قبل النظام العنصري في جنوب أفريقيا خاصة دول المواجهة مثل أنغولا وموزمبيق وكذلك للدول العربية وللشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة الذي يقف في وجه الاحتلال والعدوان والممارسات القمعية الصهيونية .

١٩ – وأوصت اللجنة بأن لا يغيب عن بال الدول العربية والدول الأفريقية أن مصيرها مشترك ، ودعت إلى بذل كافة الجهود المشتركة لمواجهة الخطر الذي يتهددها معًا والمتمثل في الصهيونية والعنصرية .

٢٠ – وفي شأن الأنشطة العربية الأفريقية المشتركة أشادت اللجنة بالتوصيات التي تضمنها تقرير البند المشترك حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان بحسبانها مرحلة هامة في إطار تحديد أولويات العمل المشترك في إطار التعاون العربي الأفريقي .

تعزيز التعاون والتضامن العربي الأفريقي في المجال السياسي لكسب وزيادة التأييد الدولي للقضايا العربية والأفريقية :

(البند ٧ من جدول الأعمال)

(الوثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM VI/DOC ٤) .

٢١ – قدم السيد عدنان عمران الأمين العام المساعد بجامعة الدول العربية هذه الوثيقة التي تتضمن الأحداث الهامة التي وقعت في المجالين السياسي والاقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي منذ اجتماع الدورة الخامسة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في داكار في أبريل ١٩٨٢ .

٢٢ – شاركت معظم الوفود في بحث وتحليل الأوضاع السياسية في المنطقتين العربية ، والأفريقية وأكدت إدانتها للغزو الصهيوني للبنان والخطط العدوانية والاستفزازية التي ينفذها الكيان الصهيوني لتهديد الدول العربية وزعزعة الاستقرار في المنطقة وفق استراتيجيته التي تسعى إلى تطبيق سياسة التوسع . وفرض الهيمنة الإمبريالية الأمريكية على المنطق ، وكذلك تصفية المقاومة الفلسطينية وقيادتها الشرعية المتمثلة منظمة التحرير الفلسطينية .

٢٣ – ولاحظت اللجنة أنه برغم القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بوجوب الانسحاب الفوري وغير المشروط من لبنان، فإن إسرائيل لم تعر التفاتة لكل القرارات والنداءات بل تمادت في غاراتها الفاشية وفرض شروطها الاستفزازية بهدف الاستمرار في تطبيق سياستها التوسعية وإدامة احتلالها وإشغال الدول العربية والأطراف الساعية لإيجاد تسوية سلمية عن القضية الأساسية .

٢٤ – واتضح للجنة الدائمة أنه برغم تعدد المبادرات بشأن القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط من بعض الأطراف الدولية – وبعضها مشبوهة – إلا أن تلك المبادرات لم تتضمن الحد الأدنى المقبول والمتمثل في الانسحاب الشامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وفي الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

٢٥ – كما أكدت اللجنة الدائمة وقوفها إلى جانب النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ضد السلطات الإسرائيلية .

٢٦ – وقد أخذت اللجنة الدائمة علمًا بأن قمة فاس العربية قد طرحت مفهومها للسلام في المنطقة من خلال المبادئ التي أقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في سبتمبر ١٩٨٢ والمعروفة بخطة فاس . وقد رفضت إسرائيل خطة السلام العربية هذه . كما رفضت سائر المبادرات مما يكشف عن حقيقة نواياها العدوانية واستراتيجيتها القائمة على التوسع بالعدوان وفرض الأمر الواقع .

٢٧ – كما اطلعت اللجنة الدائمة على الممارسات القمعية والتصعيد الواضح للإجراءات التعسفية وعمليات القمع التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصري ضد الوطنيين الأفارقة رغم قرارات الإدانة الصادرة عن كافة الهيئات الدولية، واستمرار نظام جنوب أفريقيا العنصري في تصعيد عمليات وأعمال التخريب بهدف بث الفوضى وعدم الاستمرار بغية تحييد دول المواجهة الأفريقية – وصرفها عن تقديم الدعم المباشر لحركات التحرير الوطنية – خاصة أنغولا وموزمبيق وليسوتو .

٢٨ – واطلعت اللجنة الدائمة كذلك على التطورات الجديدة على مستوى المفاوضات التي تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة ناميبيا وعلى مواقف بعض دول مجموعة الاتصال وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت طرفا في النزاع بتأييدها للحجج الواهية التي يتذرع بها نظام جنوب أفريقيا العنصري .

٢٩ – وأعربت اللجنة الدائمة عن ارتياحها لتمسك الجانب العربي والجانب الأفريقي بموقفهما الثابت بضرورة الإسراع في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال ناميبيا طبقًا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ بدون إدخال أي تغيير أو تعديل عليه، والالتزام الكامل بدعم نضال الشعب الناميبي بقيادة منظمة سوابو ممثله الشرعي والوحيد .

٣٠ – وأكدت اللجنة الدائمة أن النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة يجمع بينهما تواطؤ كامل وتطابق واضح في المواقف والممارسات سواء فيما يخص سياستهما في رفض جميع القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، أو باعتمادهما سياسة التسويف والمماطلة في كل المباحثات، أو باعتمادهما على سياسة العدوان والاستفزاز ضد الدول المجاورة والتنكيل، والقمع والإرهاب ضد المناضلين الوطنيين . كما يتفق النظامان العنصريان في عدم اعترافهما بالمنظمتين الشرعيتين الممثلتين للشعبين في ناميبيا وفلسطين المحتلة (سوابو ومنظمة التحرير الفلسطينية) بل

يسعيان إلى تدميرهما وفرض بدائل محلية عملية تحت شتى المسميات لإقحامها كأطراف في المفاوضات . كما يشترك النظامان العنصريان في التذرع بمنطق واه عند الإصرار على انسحاب قوات موجودة في دولة بطلب رسمي من حكومتها كشرط لإيجاد تسوية ويعتمد النظامان العنصريان في كل ممارساتهما ومواقفهما على المساعدات المقدمة لهما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم لهما كل الحماية .

٣١ – وفي المجال الدولي ، أوصت اللجنة بضرورة تحديد مواقف مشتركة لدول المجموعتين لإبقاء المنطقة بعيداً عن صراع القوى الكبرى حفظاً لسيادتها ومقدراتها .

٣٢ – وفيما يخص الأزمة الاقتصادية العالمية التي خلفت أعباء إضافية جديدة على الدول النامية ، حثت اللجنة الدائمة على ضرورة مواصلة السعي في إطار الحوار لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يرتكز على مبادئ العدل والمساواة الأخذ في الاعتبار ظروف الدول النامية من ناحية والالتزام بمبدأ الاعتماد على النفس المتمثل في استراتيجية عمان وخطة لاغوس مما يساعد على إقامة تعاون اقتصادي بين الدول النامية وخلق ظروف أفضل لها في المفاوضات الاقتصادية الدولية من ناحية ثانية .

٣٣ – ونظراً لأن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام العالمية بوضعها الحالي يساهم في إحداث البلبلة والتشويه في مواقف الدول النامية وكذلك إثارة وتعميق الخلافات بينها بسبب اعتماد الجميع عليها من نقل أو الحصول على المعلومات . وبما أن وسائل الإعلام العالمية مسيرة من قبل مؤسسات تجارية لها مصالح اقتصادية وسياسية في كل الدول ، وتساهم في نقل صور مشوهة عن حقيقة المواقف السياسية والاقتصادية ، فإن اللجنة الدائمة ترى ضرورة إعارة هذا الموضوع اهتماماً خاصاً في إطار السعي إلى خلق نظام إعلامي جديد يحقق العدل ويخدم الحقيقة ، وكذلك ضرورة الانتباه إلى ما يمكن أن تحدثه وسائل الإعلام في بعض الدول من تشويه لصورة التعاون العربي الأفريقي وأهميته ومكتسباته .

٣٤ – واعتباراً لأواصر التمازج الحضاري والثقافي التي تجمع بين الشعوب العربية والأفريقية ، وانطلاقاً من أن أهم قضيتين يجابهانها سوياً في هذه المرحلة هما قضية الحرية وقضية التنمية ، واهتداء بما ورد في البيان السياسي لمؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول ، واتصالاً بما حقق في إطار علاقات التعاون والتضامن والتآزر ، ودعما وتطويراً لأساليب التنسيق بين المجموعتين ، فقد أوصت اللجنة الدائمة بضرورة اتخاذ الإجراءات التالية الكفيلة بخلق قنوات دائمة للتشاور وتبادل الرأى واتخاذ الموقف الموحد :

أ) العمل على دعم التمثيل الدبلوماسي وتكثيفه بين الدول العربية والدول الأفريقية .

ب) تبادل الزيارات على أعلى المستويات السياسية .

ج) تبادل الوفود على كافة المستويات لتحقيق الصلة واستكشاف آفاق التعاون في شتى المجالات .

د) تشجيع وتوجيه ممثلي المجموعتين في منظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكافة المنظمات والاتحادات الدولية والإقليمية ، لإرساء قواعد فعالة لتبادل وجهات النظر والتباحث حول مختلف القضايا ودراستها وتحديد الموقف الموحد للمجموعتين وإبرازه داخل هذه الاجتماعات والمؤتمرات .

هـ) تنسيق الجهد المشترك لإحباط المخططات الساعية لتفتيت وحدة وتضامن الدول العربية والدول الأفريقية .

و) تنسيق الجهد المشترك لقيادة حملة لفضح ممارسات وسياسات النظامين العنصريين بهدف التعجيل في اتخاذ إجراءات رادعة ضدهما بما في ذلك المقاطعة الشاملة وفرض العقوبات وفق منطوق ميثاق الأمم المتحدة .

ز) تشديد المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية على النظامين العنصريين في فلسطين المحتلة وجنوب أفريقيا واعتبار أى خروج عن أحكام المقاطعة مساساً بمبادئ التعاون العربي الأفريقي .

تمتين التعاون بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال المقاطعة وفرض العقوبات على النظام العنصري في جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .

(البند رقم (أ) من جدول الأعمال) .

(الوثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM. VI/DOC 5) .

مشروع اتفاق تعاون في مجال المقاطعة وفرض العقوبات على النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة .

(البند ٨ (ب) من جدول الأعمال) .

(الوثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC.6) .

٣٥ – قدم الدكتور س / نسانزمانا الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية موضوع الوثيقتين مبرزاً بالخصوص استمرار وازدياد مجالات التعاون القائم بين النظامين العنصريين خاصة في المجال العسكري والاقتصادي . ولاحظ السيد الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية بأن هذا التعاون ما انفك يتكثف رغم قرارات المجموعة الدولية التي أدانت هذا التعاون وأوصت بمقاومته .

٣٦ – ثم أوضح السيد الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية أن اتفاق التعاون في مجال مقاطعة النظامين يحدد مبادئ التعاون بين المنظمتين في هذا الميدان ويضبط أساليب التنفيذ واقترح أن تشرع الإدارات القانونية في المنظمتين في إعداد الصيغة القانونية للاتفاق ليعرض على الهيئات الدستورية للبت فيها .

٣٧ – ومن ثم استعرضت اللجنة الدائمة مختلف أوجه التعاون القائم بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة خاصة في المجالين العسكري والاقتصادي ، وأوصت بضرورة تكثيف الجهود لكشف أبعاد هذا التعاون واتخاذ التدابير الفعالة لمجابهته .

٣٨ – كما اطلعت اللجنة الدائمة على مشروع اتفاق التعاون في مجال المقاطعة وفرض العقوبات ، وكلفت الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لإعداد النص النهائي وعرضه على الاجتماعات المقبلة للأجهزة الدستورية في المنظمتين لتبدى بشأنه ما تراه صالحاً من التوجيهات .

استعراض تقارير التعاون المالي والفني :

(البند ٩ (أ) تقرير التعاون المالي / المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا) .

الوثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC7 .

البند ٩) (ب) تقرير التعاون الفني ـ صندوق المعونة الفنية لجامعة الدول العربية) .

الوثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC.8 .

٣٩ – تولى الدكتور الشاذلي العياري الرئيس والمدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا تقديم التقرير المالي للجنة حيث أشار إلى الأوضاع الاقتصادية التي تواجهها المجموعتان العربية والأفريقية والظروف الاقتصادية الدولية التي تحد من حجم العون وعدم للتنمية . وأشار سيادته إلى أنه بالرغم من ذلك فإن الجهود التي تبذلها المؤسسات العربية في إطار العمل الإنمائي تعتبر إيجابية ومرضية إلى درجة كبيرة .

ولخص الدكتور العياري ملامح التعاون المالي العربي الأفريقي فيما يلي :

أ) أنه تعاون يتم ما بين دول نامية ، أي تعاون (جنوب ـ جنوب) وهو بالتالي ليس بديلاً عن تعاون المجموعتين مع أطراف أخرى .

ب) أنه تعاون يسير وفق خطط مبرمجة ولا تعارض فيه بين ما هو ثنائي وما يتم في إطار العمل العري الأفريقي الجماعي .

ج) إن أرقام وبيانات التعاون المالي والمساعدات العربية للدول الأفريقية بلغت خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٨٢ حوالي ٨ مليار دولار ، وأن هذا العون سجل زيادة خلال الثمانينات تصل إلى ٥٨٪ عما كان عليه خلال السبعينات وأن نصيب الدول الأفريقية من إجمالي العون العربي المقدم لجميع الدول النامية يصل إلي ما بين ١٠ و ١٥٪ منه ، وأن ٩٠٪ من العون العربي للدول الأفريقية يصل مقدم بشروط تفضيلية ، وهو يشكل حوالي ٤٪ من إجمالي الدخل القومي للدول العربية المقدمة للعون .

وأكد الدكتور العياري في ختام تقديمه للتقرير ضرورة شمولية التعاون العربي الأفريقي بحيث يغطي جميع القطاعات التي نص عليها إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي وألا يقتصر على مجرد التحويلات المالية ، مع الحرص على تشجيع دور القطاع الخاص في هذا التعاون وإعطاء أهمية خاصة للمشروعات العربية الأفريقية المشتركة .

٤٠ – ثم قدم الدكتور عبد الرحمن زلزلة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية تقرير التعاون الفني فأوضح بأن الدوافع التي دعت مؤتمر القمة العربي السابع عام ١٩٧٤ إلى إنشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية جاءت تجسيداً لمبدأ التضامن العربي الأفريقي والمصير المشترك والإيمان بأن الإنسان هو محور التنمية وهدفها . وأشار السيد الأمين العام المساعد إلى أن الصندوق ، رغم إمكانياته المتواضعة ، قد لعب دوراًمتزايداً في مختلف أوجه تقديم العون الفني وفق الأولويات التي حددتها خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان . وقدم للدول الأفريقية والعربية الخبراء والفنيين والمنح الدراسية والتدريبية وشملت معوناته ٣١ دولة عربية وأفريقية .

٤١ – وبعد ذلك تحدث السيد عبد الله ادم السكرتير التنفيذي للصندوق فأوضح أن الصندوق قدم منذ نشأته وحتى الآن ٢٥٠٠ خبير ، ٥٠٠ منحة دراسية واستفادت من مساعداته ٣١ دولة عربية وأفريقية بما فيها الشعب الناميبي . وبلغت قيمة مساعداته : حوالي ٣٠ مليون دولار ، علاوة على التزامات قائمة قيد التنفيذ تصل إلى حوالي ١٠ ملايين دولار . كما أوضح سيادته بأن هناك طلبات أخرى قيد البحث من قبل مجلس إدارة الصندوق ، وأشار السيد عبد الله آدم إلى أن الصندوق يولي اهتماماً خاصاً بقطاعات التعليم والتكوين المهني والصحة والزراعة والنقل والمواصلات .

٤٢ – وقد تناولت اللجنة الدائمة التقريرين بالبحث من مختلف الجوانب وأبدت ملاحظاتها حولهما ، ولاحظت بارتياح الخصائص الموضوعية والشروط الميسرة التي يقدم بها العون العربي لدول الأفريقية ، وكذلك بالدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات التنموية العربية لصالح التنمية في أفريقيا .

٤٣ – وأشادت اللجنة الدائمة بالجهود التي يبذلها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصندوق المعونة الفنية للدول العربية والأفريقية وصناديق التنمية العربية القطرية والقومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا .

٤٤ – وعبرت اللجنة الدائمة عن تقديرها لما تحقق في ميدان التعاون الاقتصادي والمالي وتطلعها إلى تعزيزه وجعله أكثر شمولاً . وفي هذا المجال توصي اللجنة الدائمة بما يلي :

١ – الإسراع في بلورة مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية العربية والأفريقية حسب الأولويات التي حددتها خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان .

٢ – توفير المناخ الملائم ووضع التشريعات اللازمة . وتطوير المؤسسات والأنظمة التي تيسر مشاركة ومساهمة القطاع الخاص في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول العربية والأفريقية .

٣ – أن يوجه المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصناديق التنمية العربية عناية للمشاريع التنموية العربية الأفريقية المشتركة .

٤ – الإسراع في إيصال العون ، خاصة العاجل منه ، إلى الدول المستفيدة ، بحيث لا يكون هناك فاصل زمني كبير بين قرار تقديم العون ووصوله تحقيقًا للغاية المرجوة منه .

٥ – وضع تخطيط شامل طويل المدى للتنمية المشتركة في إطار مبادئ خطة لاغوس واستراتيجية عمان .

٦ – أن تعكس التقارير المقدمة للجنة الظروف الواقعية المتشابهة السائدة في الدول العربية والدول الأفريقية .

بحث وسائل تطوير هياكل ووظائف ومناهج عمل الأجهزة التنفيذية للتعاون العربي الأفريقي :

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

(الوثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOX9) .

٤٥ – قدم هذا الموضوع للجنة السيد الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية الدكتور س سانزمانا ، فذكر في بداية حديثه بأن مسألة تطوير الهياكل قد درست بعمق خلال الدورة الخامسة للجنة الدائمة التي انعقدت بداكار / أبريل ١٩٨٢ . وقد رأت اللجنة الدائمة . بعد مناقشة هذه النقطة أن بعض الأجهزة التي تم بعثها إثر القمة العربية الأفريقية الأولى قصد تنفيذ برامج التعاون وخاصة منها مجموعات العمل والمجموعات المتخصصة العربية الأفريقية غير قادرة على أن تعمل بالنجاعة المطلوبة بوصفها مجموعات خبراء تعينهم الدول . لذلك كلفت اللجنة الدائمة الأمانتين العامتين لكل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بإعادة النظر في الوثيقة التي قدمت للدورة السابقة بالتعاون مع المؤسسات الأفريقية والعربية المعنية وخاصة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وبنك التنمية الأفريقي ، والتقدم باقتراحات ملموسة حول مجموعات العمل بقصد إكساب مناهج عملها النجاعة والفاعلية .

وأعلم الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية اللجنة الدائمة بالمساعي والمشاورات التي أجراها الأمينان العامان في نطاق المهمة التي كلفا بها . وأكد أنهما في حاجة إلى مهلة إضافية حتى

يتمكنا من استكمال مشاوراتهما مع المؤسسات الأفريقية والعربية المعنية وإنجاز هذه المهمة .

٤٦ – وبعد أن بحثت اللجنة الدائمة مسألة تطوير هياكل ومناهج عمل الأجهزة التنفيذية وأخذت علماً بالمساعي والمشاورات التي أجراها الأمينان العامان في هذا الخصوص ، طلبت من الأمينين العامين مواصلة بحث هذا الموضوع مع المؤسسات الاقتصادية والمالية العربية والأفريقية ذات الاختصاص وتقديم تقرير حوله للدورة القادمة للجنة .

استعراض تقرير اللجنة المشتركة لأمانتي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية :

(البند ١١ من جدول الأعمال)

أ) الشئون الاقتصادية :

وثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC.10

وثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOX.11

٤٧ – قدم الدكتور س / سانزيمانا الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية هذا التقرير وما تضمنه من مشروعات مشتركة في مجال تطوير التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الأفريقية – وتنظيم مؤتمر لممثلي القطاع الخاص العربي والأفريقي – وتقرير الندوة المشتركة حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان . واستعرض الدكتور سانيزمانا توصيات اللجنة المشتركة بين الأمانتين العامتين بشأن الإجراءات العملية لتنفيذ هذه المشروعات وذلك في اجتماعها الذي انعقد بتونس في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أوت ١٩٨٢ .

٤٨ – وأشار السيد الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن اللجنة المشتركة قد أوصت فيما يخص تطوير التبادل التجاري بأن تتبادل الأمانتان العامتان الدراسات التي قامت بها كل واحدة منهما حول هذا الموضوع ، ومن ثم – وفي ضوء هذه الدراسات يمكن التفكير في عقد اجتماع للخبراء تكون مهمته بلورة التوصيات التي ستقدم للدورة السابعة للجنة الدائمة .

٤٩ – أما فيما يخص المؤتمر المشترك لممثلي القطاع الخاص العربي والأفريقي ، أوضح الدكتور سانزيمانا أن اللجنة المشتركة رأت ضرورة إعداد دراسات حول الموضوع . وأشار سيادته إلى مبادرة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بالاتصال باللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي للتباحث بشأن النصوص القانونية وغيرها من اللوائح المنظمة للاستثمارات في الدول العربية والأفريقية وأوضح كذلك أنه بعد إتمام هذه الدراسات سيحدد موعد انعقاد ندوة القطاع الخاص وستقدم توصيات في هذا الشأن للدورة الثامنة للجنة التنسيق والدورة السابعة للجنة الدائمة .

٥٠ – واستعرض الدكتور سانزيمانا مراحل الإعداد للندوة المشتركة حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان وتوصية اللجنة المشتركة للأمانتين العامتين بأن تضم الندوة خمسة خبراء من الجانب العربي وخمسة خبراء من الجانب الأفريقي وأشار سيادته إلى أن الندوة التي ضمت الخبراء العشرة قد انعقدت بالخرطوم من ٥ إلى ٧ مارس ١٩٨٣ وناقشت مجموعة من المسائل المتعلقة بالموضوعات المشابهة بين خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان قصد تحديد المجالات ذات الأهمية المشتركة والتي ستضبط على أساسها برامج العمل المشترك . وقد اعتبرت الندوة المجالات التالية ذات أولوية : الثقافة والعلوم – الاكتفاء الذاتي الغذائي – الطاقة – النقل والمواصلات – التنمية الصناعية . وأشار الدكتور

سانزيمانا إلى التوصيات التي خرجت بها الندوة وتضمنتها الوثيقة الخاصة بتقرير الندوة .

٥١ – ثم قدم الدكتور عبد الحسن زلزلة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية بعض التوضيحات حول الوثائق المقدمة إلى اللجنة الدائمة مشيراً إلى الدراسة التفصيلية التي أعدها خبراء الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية حول الموازنة بين استراتيجية عمان وخطة لاغوس وموضحاً أوجه الشبه في المنطلقات والفلسفة والأهداف والأولويات التي اعتمدتها الاستراتيجيتان مما يوفر للعمل العربي الأفريقي لأول مرة الإطار الشمولي .

٥٢ – وأشار الدكتور زلزلة إلى أن الفرصة سانحة الآن لكي يستفيد كل جانب من تجارب الجانب الآخر ، علماً بأن للجانب العربي خبرة طويلة في ميدان العمل الاقتصادي العربي المشترك ، استخدم خلالها مختلف مداخل التكامل الاقتصادي ويضعها رهن إشارة التعاون العربي الأفريقي للاستفادة منها .

٥٣ – وحول موضوع تطوير التبادل التجاري العربي الأفريقي أشار د/ زلزلة إلى أن خبراء الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد أنجزوا الدراسة المفصلة عن واقع التبادل التجاري العربي الأفريقي وسبل تنميته وتوسيع قاعدته ونوه بأهمية توفر البيانات والمعلومات حول فرص التبادل التجاري . واختتم الدكتور زلزلة حديثه مؤكداً على ضرورة استمرار لقاءات الخبراء العرب والأفارقة لبحث سبل تطوير التعاون على المستوى القطاعي وتحديد مشروعات متكاملة .

٥٤ – وقد شارك عدد من الوفود في النقاش الذي تلى تقديم الوثائق وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلتها الأمانتان العامتان والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في الإعداد والتنظيم لهذه الندوة وأكدوا أهمية المجالات التي بحثت خلال الندوة المشتركة خاصة موضوع الاكتفاء الذاتي الغذائي والأمن الغذائي في الدول العربية والأفريقية ، وأقروا ضرورة تحقيق التكامل في ميدان إنتاج وتبادل وتوزيع المواد الغذائية بين المنطقتين . وأكدت الوفود المشاركة أهمية تحقيق الأمن الغذائي وضرورة إعداد الوسائل والسبل الكفيلة ببلوغ هذا الهدف .

٥٥ – واستمعت اللجنة الدائمة لممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي أشار إلى ضرورة إشراك اللجنة الاقتصادية في كافة ما يتبع ندوة الخرطوم من لقاءات وبرامج ، ودعوتها للإسهام في مراحل الإعداد والتنفيذ للنشاط والمشروعات الفنية في المجال الاقتصادي للتعاون ، وذلك باعتبارها إحدى المنظمات العربية والأفريقية المتخصصة والمعنية بالتعاون العربي الأفريقي ، وكذلك لأنها ـ وبحسب دستورها ـ تقوم بتقديم خدمات المساعدة الفنية الاستشارية للدول الأفريقية عند الطلب .

٥٦ – واستمعت اللجنة الدائمة أيضاً إلى ملاحظات الدكتور العياري رئيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الذي أشار إلى أن ندوة الخرطوم كانت الأولى من نوعها في مجال التعاون العربي الأفريقي . وأفاد بأن الخبراء سيدعون في المرحلة الثانية لبحث الأنشطة القطاعية والبحث في موضوعات محددة كالتغذية والفلاحة والصناعة والطاقة وغيرها . كما سيدعون إلى دراسة الأمور المتعلقة بضبط المشاريع وإعدادها . وعبرت اللجنة الدائمة عن ارتياحها لما أعلنه رئيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا من استعداد المصرف ووكالات أخرى متخصصة لتقديم المساعدة للدول الأفريقية في إنجاز مشاريعها التنموية .

ب) الشؤون الثقافية :

(وثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC.12

(وثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC.13

٥٧ - استمعت اللجنة الدائمة لممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي أشار إلى أنه رغم أن العلاقات الثقافية والتاريخية والبشرية التي تربط بين المجموعتين عريقة ومتأصلة في القيم الحضارية للجانبين . إلا أنه لم تنشأ بعد أية هيئة أو إطار مؤسسي لتجسيد وتقوية هذه الروابط ، ومن ثم كانت أهمية بعث معهد ثقافي عربي أفريقي لتدارك هذاالنقص . وأكد ممثل المنظمة أن الأمر يتعلق بقيام مؤسسة تلتقي عندها الأفكار المبدعة والقادرة على الإسهام في معرفة الواقع العربي والأفريقي معرفة عملية ، وعلى زيادة فرص التفاهم المشترك بين الشعوب العربية والأفريقية ،.

٥٨ - وأخذت اللجنة الدائمة علماً بالتوضيحات التي قدمها ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول التعديل الذي أدخل على مشروعي النظامين الأساسيين للمعهد والصندوق ، بحيث يلغي مشروع النظام الأساسي للصندوق نهائيًا ويستعاض عنه بتعديل المادة المتعلقة بالميزانية في مشروع النظام الأساسي للمعهد ، وذلك بإضافة فقرات حول مصادر تمويل نشاط المعهد وميزانيته وكيفية إعدادها وإجازتها .

٥٩ - وقد أجمعت كل الوفود التي شاركت في النقاش على التأكيد على سلامة أسس وأهداف المعهد وطرحت بعض المقترحات الخاصة بتمويل نشاط المعهد ، إضافة إلى المساهمات المنصوص عليها في مشروع النظام الأساسي للمعهد . وأوصت الوفود بأن يتم البحث عن مصادر أخرى للتمويل ، واعتماد الهبات والمساهمات الطوعية من الحكومات والمنظمات والهيئات والأفراد على المستويين العربي والأفريقي كمصادر تمويل إضافية .

٦٠ - وأخذت اللجنة علماً بالخطوات التي اتخذت والدراسات التي أعدت تمهيداً التقديم مشروع النظام الأساسي للمعهد . كما أخذت علماً بإقرار المشروع من حيث المبدأ من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ولم يبق إلا إجازته النهائية من قبل الهيئات الدستورية في المنظمتين .

٦١ - وكلفت اللجنة الدائمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقيام بالاتصالات الضرورية لإقرار قيام المعهد ووضعه موضع التنفيذ .

ج) الشؤون القانونية والتنظيمية :

وثيقة رقم OAU/LAS/ST.COM.VI/DOC.14

٦٢ - قدم السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مشروع اتفاق التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وأكد أن الوثيقة المعروضة ، تهدف أساساً إلى تدارك نقص في المستوى المؤسسي في نطاق التعاون بين المنظمتين . وبيّن السيد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن هذا المشروع يضبط المبادئ والأهداف التي يقوم عليها التعاون العربي الأفريقي والوسائل العملية الكفيلة بتنفيذ برنامج هذا التعاون .

٦٣ - وبعد أن اطلعت اللجنة الدائمة على مشروع الاتفاق ، كلفت الأمينين العامين بعرضه في صيغته النهائية على الأجهزة الدستورية للمنظمتين للنظر فيه واتخاذ الإجراء المناسب بشأنه .

بحث برنامج النشاط المشترك للتعاون العربي الأفريقي :

(البند ١٢ من جدول الأعمال) .

(الوثيقة رقم OAU/LAS/ST./COM.VI/DOC.15) .

٦٤ – قدم السيد عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية هذه الوثيقة للجنة الدائمة وعرض عليها برنامج الاجتماعات المشتركة التالي :

١ – الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي المشترك .

٢ – الدورة الثانية لمؤتمر القمة العربي الأفريقي المشترك .

٣ – مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة والعرب .

٤ – مؤتمر وزراء الزراعة الأفارقة والعرب .

٥ – مؤتمر وزراء العمل الأفارقة والعرب .

٦ – مؤتمر ممثلي القطاع الخاص الأفريقي والعربي .

٧ – الاجتماع الثامن للجنة التنسيق للتعاون العربي الأفريقي .

٨ – الدورة السابعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي .

٦٥ – وبعد أن درست اللجنة الدائمة البرنامج أقرته على النحو السابق وأوصت بإلحاح بأن تبذل كل الجهود حتى تلتئم الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي المشترك ، والدورة الثانية لمؤتمر القمة العربي الأفريقي المشترك في وقت قريب لإعادة الحركية للتعاون العربي الأفريقي . وكلفت اللجنة الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ببذل المساعي الفورية والمشاورات اللازمة حتى تنعقد :

أ) الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي المشترك في غضون عام ١٩٨٣ ، والأفضل أن يكون ذلك أثر الدورة السابعة للجنة الدائمة .

ب) الدورة الثانية لمؤتمر القمة العربي الأفريقي المشترك خلال عام ١٩٨٤ .

مساعدة البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية :

(البند ١٣ من جدول الأعمال) .

٦٦ – نظراً لأن هذا البند قد أدرج بطلب من لجنة الاثنى عشر الأفريقية ، فقد عرض الموضوع أحد الوفود الأفريقية . وقد أحاط اللجنة علماً بأن الكوارث تتخذ شكلين ، أحدهما يتعلق بالكوارث الدائمة كالجفاف والأخر يخص الكوارث الدورية والسنوية كالفيضانات والأعاصير والطيور والقواطع والزلزال وغيرها وأوضح أن كل هذه النوائب تلحق نفس الأضرار باقتصاديات الشعوب المتضررة وبحياتها .

٦٧ – وقد لاحظت اللجنة أن مساعدات ظرفية قدمت على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف ، وأوصت في إطار التضامن والتعاون والتنسيق – بأن تعمم المساعدات الخاصة بالكوارث على كل البلدان المتضررة مهما تكن نوع الآفات .

٦٨ – وقد رأت اللجنة الدائمة أيضاً ضرورة بحث السبل والوسائل الكفيلة بدعم التضامن والتعاون

بين الدول العربية والأفريقية في هذا المجال وذلك باتخاذ التدابير التي تمكن من التحرك حالما تلوح بوادر الكارثة سواء بإرسال إمدادات عاجلة أو بتقديم المساعدات المالية من خلال تنفيذ برامج ومشروعات اقتصادية في الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية .

موعد ومكان الدورة القادمة :

(البند ١٤ من جدول الأعمال) .

٦٩ – أخذت اللجنة الدائمة علماً بالدعوة التي وجهتها الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لاستضافة الدورة السابعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي ، وكلفت الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ببذل المساعي اللازمة وإجراء المشاورات الضرورية لعقد الدورة السابعة في شهر سبتمبر أو أكتوبر ١٩٨٣ .

ما يستجد من أعمال :

(البند ١٥ من جدول الأعمال) .

الجلسة الختامية

٧٠ – خاطبت الجلسة الختامية للجنة الدائمة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وبعد أن ذكر سيادته بالأواصر والروابط التاريخية والثقافية والنضالية بين الشعوب العربية والشعوب الأفريقية دعا إلى ضرورة التمسك بأهداف التعاون العربي الأفريقي ودفع مسيرته نظراً لما يحف بالوطن العربي والقارة الأفريقية من مخاطر وتحديات مشتركة . وأشار سيادته إلى حالة التخلف المفروضة على المنطقتين من قبل القوى الإمبريالية . التي تسعى لفرض هيمنة كاملة على شعوب المنطقة وإخضاعها .

٧١ – ولاحظ المناضل يسار عرفات أن قرارات مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول مازالت لم تنفذ بالقدر المطلوب وناشد الطرفين بالسعي الحثيث والجاد لبلورة الأسس السليمة لقيام تعاون جاد يخدم مصلحة الطرفين ، وفي هذا الإطار أشار السيد ياسر عرفات إلى ضرورة وضع لبنات التعاون الاقتصادي القائم على اعتماد المنهجية وكسر طوق الاحتكار الاستعماري لموارد الطرفين . ودعا سيادته إلى التفكير في إقامة مشروعات اقتصادية تنموية مشتركة .

٧٢ – وأثنى سيادته على المواقف الأفريقية المؤيدة للموقف العربي والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني ، وأكد أن الدول العربية لن تألو جهداً في دعم ومساندة حركات التحرير الأفريقية في جنوب القارة انطلاقاً من الموقف العربي المؤمن بوحدانية قضية الحرية . وأشار سيادته إلى محاولات الكيان الصهيوني التغلغل داخل القارة الأفريقية ومحاولاتها البائسة لتفتيت التضامن العربي الأفريقي. وأكد المناضل ياسر عرفات أن التحالف القائم بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة موجه في الأساس ضد الدول الأفريقية والدول العربية لجر هذه الدول لمحور الإمبريالية والعنصرية والصهيونية وإخضاعها لهيمنة هذه القوى المعادية لشعوب القارة الأفريقية والوطن العربي . وحذر السيد ياسر عرفات من مغبة التخاذل في التصدي للنظامين العنصريين وفضح مخططاتهما ومقاومتهما ويتطلب ذلك ، حسب ما أشار المناضل ياسر عرفات تكوين جبهة عربية أفريقية صلبة ومتضامنة في المحافل والمؤتمرات الدولية وتكثيف الجهود المشتركة لتحقيق الأهداف المشتركة .

٧٣ – وبعد الاستماع إلى خطاب السيد ياسر عرفات ، أقرت اللجنة الدائمة توجيه الشكر له على

تفضله بمخاطبة الاجتماع واعتبار خطابه إحدى وثائق الاجتماع الرئيسية .

٧٤ – أخذت اللجنة قرارًا بتوجيه الشكر إلى فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية والسيد محمد مزالي الوزير الأول وإلى تونس حكومة وشعبًا على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أسبغت على الوفود المشاركة في اجتماع الدورة السادسة للجنة الدائمة ، كما وجهت اللجنة الدائمة الشكر للأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية على حسن الإعداد والتنظيم لأعمال الدورة .

٧٥ – اختتمت الدورة السادسة للجنة الدائمة أعمالها في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٢٤ مارس ١٩٨٣ .

(١٦) تـقرير
اللجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي
للدورة الأولى للمؤتمر الوزاري الأفريقي العربي
عن الفترة من مارس ١٩٧٧ إلى ديسمبر ١٩٨٤
(طرابلس ١٥ - ١٧ أبريل ١٩٨٥)

١ - أجاز مؤتمر القمة الأفريقية العربي الأول (٧ - ٨ مارس ١٩٧٧ ـ القاهرة) ضمن إعلانات وقرارات أخرى ، وثيقة تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون العربي الأفريقي . وقد تضمنت هذه الوثيقة تشكيل الأجهزة المشتركة للتعاون العربي الأفريقي وتحديد صلاحياتها وفترات اجتماعاتها وفيما يخص اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي ضمن هذه الأجهزة فقد نصت الوثيقة على ما يلي :

التكوين :

تشكل اللجنة الدائمة من أربعة وعشرين وزيراً يتم اختيار اثنى عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية واثنى عشر بواسطة جامعة الدول العربية أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى سفراء على الأقل ومن أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية .

الرئاسة :

يكون رئيساً كل من مجموعة الاثنى عشر في منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة الاثنى عشر في جامعة الدول العربية هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة .

الاجتماعات وأمكنتها :

تعقد اللجنة الدائمة اجتماعاً عادياً مرتين كل عام في مقر المنظمتين بالتبادل إلا في حالة توجيه الدعوة إلى إحدى الدول الأعضاء وتعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء بناء على اتفاق الرئيسين . وتحدد مواعيد وأمكنة تلك الاجتماعات بعد إجراء مشاورات بين الرئيسين والأمينين العامين للمنظمتين .

الصلاحيات :

تقوم اللجنة الدائمة بتنفيذ أعمال التعاون الأفريقي العربي ومتابعة تطوراته في المجالات المختلفة وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية كما توخاها إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقي العربي .

ومن أجل هذا تتخذ اللجنة القرارات اللازمة :

ويكون من بين ما تقوم به ما يأتي :

أ ـ ضمان تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .

ب ـ النظر في المسائل التي يثيرها كل جانب ووضع الاقتراحات اللازمة من أجل تقديمها إلى مجلس الوزراء بهدف دعم وترسيخ التعاون الأفريقي العربي .

ج ـ إنشاء مجموعات العمل اللازمة لدراسة مختلف نواي التعاون الأفريقي العربي وتحديد صلاحيتها وقواعدها الإجرائية .

د ـ الموافقة على المشروعات التي تقترحهامجموعات العمل المختصة .

هـ ـ معالجة الأمور المتصلة بالتنظيم والتنسيق العامين من أجل إقامة التعاون .

ز ـ للجنة الدائمة أن تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادي لمجلس الوزراء المشترك .

٢ – والتزامًا بمسؤولياته في متابعة تنفيذ برامج التعاون العربي الأفريقي والإشراف على نشاطه في كافة المجالات فقد عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في الفترة من مارس ١٩٧٧ وحتى ديسمبر ١٩٨٤ سبع دورات على النحو التالي :

الدورة الأولى : ياوندي ٣٠ مايو – ١ يونية ١٩٧٧ .

الدورة الثانية : القاهرة ٢٨ – ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ .

الدورة الثالثة : نيامي ٥ – ٧ يونية ١٩٧٨ .

الدورة الرابعة : الكويت ٣ – ٥ ديسمبر ١٩٧٨ .

الدورة الخامسة : داكار ٢٢ – ٢٣ أبريل ١٩٨٢ .

الدورة السادسة : تونس ٢١ – ٢٣ مارس ١٩٨٣ .

الدورة السابعة : طرابلس ٢ – ٤ أغسطس ١٩٨٤ .

٣ – وقد اطلعت اللجنة الدائمة خلال دوراتها السبع على كافة الأنشطة المشتركة في إطار التعاون العربي الأفريقي وأصدرت توصياتها في شأن تكثيف العمل وتعزيز الجهد بغية تنفيذ الأهداف التي حددها مؤتمر القمة المشترك الأول . وقد حرصت اللجنة الدائمة عى تأكيد شمولية التعاون وتوسيع قاعدة النشاط بحيث يشمل كافة المجالات التي حددها مؤتمر القمة المشترك الأول .

٤ – ونظرًا لتعدد دورات اللجنة الدائمة خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير واعتبارًا لتنوع الموضوعات التي درستها اللجنة الدائمة وحرصًا على تلافي التكرار فسيتم تناول نتائج أعمال دورات اللجنة الدائمة من خلال منهج يعتمد على متابعة الموضوعات بشكل منفصل عوضًا عن حصر نتائج كل دورة على حدة . وقد رأينا أن اعتماد هذه الصيغة يسهل أكثر مهمة متابعة موضوع واحد وبشكل متكامل ومتتابع خلال الدورات السبع للجنة الدائمة ، ومن ناحية أخرى فإن هذا المنهج يساعد أيضًا في اكتشاف وتحديد التطور الذي حدث في شتى الموضوعات والمسائل التي عرضت على اللجنة الدائمة خلال دوراتها المشار إليها .

٥ – يتناول هذا التقرير نتائج اجتماعات اللجنة الدائمة من خلال الموضوعات التالية :

أ ـ مجال متابعة نشاط الأمانتين العامتين . ب ـ المجال السياسي . ج ـ المجال الاقتصادي . د ـ المجال الثقافي . هـ ـ المجال التنظيمي والقانوني . و ـ مجال تطوير هياكل ومنهاج عمل الأجهزة التنفيذية .

أ ـ مجال متابعة نشاط الأمانتين العامتين :

٦ – نصت الفقرة « رابعًا » من وثيقة تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون العربي الأفريقي على ما يلي :

« تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة مسؤولية تنسيق عمل مجموعات العمل المختلفة من ناحية وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه

الصلاحيات بمعالجة الأمور ذات الطابع العملي والإداري فحسب والتي تتطلب قرارات عاجلة » .

٧ – كما نصت الفقرة « ثانيًا » من نفس الوثيقة على أن تحديد مواعيد وفترات اجتماعات اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي يتم بالتشاور بين الرئيسين والأمينين العامين للمنظمتين .

٨ – واعتبارًا لأن لجنة التنسيق مسؤولة عن تنسيق عمل الأجهزة التنفيذية من ناحية وعن تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة من ناحية أخرى فقد دأبت اللجنة الدائمة على ابتداء أعمالها بالاطلاع على تقارير لجنة التنسيق . وتتضمن هذه التقارير عادة الخطوات التي اتخذت في سبيل تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة وحوصلة للنشاط الذي قامت به الأجهزة التنفيذية في الفترة الفاصلة بين انعقاد دورات اللجنة الدائمة .

٩ – وقد قامت لجنة التنسيق بجهد كبير لدفع مسيرة التعاون العربي الأفريقي وتجديد نشاطه . فقد عقدت لجنة التنسيق دورتها الخامسة العادية ، باقتراح من الأمينين العامين وذلك في الخرطوم في ١٢ – ١٣ مارس ١٩٨١ . وقد بحثت لجنة التنسيق خلال هذه الدورة السبل والوسائل الكفيلة بتنشيط التعاون العربي الأفريقي وضرورة الإسراع في عقد اجتماع اللجنة الدائمة . وكان من نتائج هذا الاجتماع أن أمكن عقد الدورة الخامسة للجنة الدائمة التي انعقدت في داكار (أبريل ١٩٨٢) .

١٠ – كما اطلعت اللجنة الدائمة خلال كل دوراتها السابقة على التقارير المقدمة من الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية حول نشاطهما خلال الفترات بين دورات اللجنة الدائمة . وقد تضمنت هذه التقارير الجهد الذي قام به الأمينان العامان سواء منفردين أو سويا لتنفيذ قرارات اللجنة الدائمة أو للإعداد لدورات اللجنة الدائمة كما تتضمن هذه التقارير نتائج ما تتوصل إليه الأمانتان العامتان من خلال اجتماعاتهما المشتركة لتنسيق ومتابعة تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة والبرامج والدراسات التي كلفتا بها من قبل اللجنة . وقد قام الأمينان العامان خلال هذه الفترة بجهد كبير لتأمين انعقاد اجتماعات أجهزة التعاون العربي الأفريقي . وقد كان لتوصياتهما ومقترحاتهما البناءة بشأن تنشيط التعاون العربي الأفريقي ، وذلك خلال اجتماعهما في تونس (٣١ مايو – ١ يونية ١٩٨٠) ، الفضل الكبير في نجاح المسعى لعقد الدورة الخامسة العادية للجنة التنسيق وكذلك عقد دورة اللجنة الدائمة الخامسة ، تواصلت هذه الجهود حتى جعلت من الممكن عقد الدورة السادسة والدورة السابعة العاديتين للجنة الدائمة على التوالي في تونس (مارس ١٩٨٣) وفي طرابلس (أغسطس ١٩٨٤) .

ب – في المجال السياسي :

١١ – تضمن وثيقتا إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي والإعلان السياسي اللتان أقرهما مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول المبادئ والأهداف السياسية العامة التي تسعى الدول العربية والدول الأفريقية إلى ترسيخها وكذلك المجالات السياسية التي يتوجب تكثيف العمل من خلالها بهذه الأهداف والمبادئ وتحقيقًا لمصالح ومتطلعات الشعوب العربية والأفريقية .

١٢ – ولم تبحث اللجنة الدائمة خلال العامين الأولين (١٩٧٧ – ١٩٧٨) المسائل السياسية نظرًا للشمول والإحاطة التي تميزت بها وثائق القمة في هذا المجال إلا أن هذا لم يمنع اللجنة الدائمة من الاهتمام بالأمور العاجلة والتطورات السياسية المستجدة وإعطائها أولوية خاصة . فقد بحثت الدورة الأولى للجنة الدائمة موضوع إعتداء النظام العنصري في روديسيا سابقًا على بتسوانا ، ودعت الدول العربية والأفريقية إلى تقديم المساندة المادية والسياسية والمعنوية لبتسوانا .

١٣ - وبالنظر لطول فترة توقف اجتماعات اللجنة الدائمة (ديسمبر ١٩٧٨ - ١٩٨٢) فقد أولت الدورة الخامسة للجنة الدائمة (٢٢ - ٢٣ أبريل ١٩٨٢ - داكار) اهتماماً خاصاً بالقضايا السياسية ولمست الحاجة إلى تأكيد الالتزام المشترك بالمبادئ والأهداف التي تأسس عليها التعاون العربي الأفريقي . فقد بحث اللجنة بشكل مفصل الخطر الذي يمثله تواطؤ النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة بالنسبة لحركات التحرير ودول المواجهة وعزل ومقاطعة هذين النظامين . وفي هذا الإطار دعت اللجنة الدائمة المجموعتين العربية والأفريقية في المحافل والمؤتمرات الدولية والإقليمية إلى تنسيق مواقفها . كما وجهت الأمانتين العامتين إلى إقامة علاقات تنسيق فيما بينهما وكذلك فيما بين أجهزة المقاطعة التابعة لهما .

١٤ - ودرست الدورة السادسة للجنة الدائمة (٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٣ - تونس) بشكل موسع ودقيق التطورات السياسية الهامة خلال الفترة التي سبقت انعقادها فقد بحثت اللجنة موضوع الغزو الإسرائيلي للبنان وأكدت إدانتها له ولكل الخطط العدوانية والاستفزازية التي تنفذها إسرائيل ضد الدول العربية والاستراتيجية التي تسعى إلى تطبيق سياسة التوسع وفرض الهيمنة وتصفية المقاومة الفلسطينية وقيادتها الشرعية ودعت اللجنة إلى الانسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط من لبنان .

١٥ - كما أكدت اللجنة وقوفها إلى جانب النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ودعت إلى ضرورة أن يتضمن حل القضية الفلسطينية الحد الأدنى المقبول والمتمثل في الانسحاب الشامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وفي الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة . والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني . كما أخذت اللجنة علماً بالمبادئ التي أقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر (خطة فاس) كأساس لإيجاد حل دائم وعادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط ولقضية فلسطين .

١٦ - ودرست الدورة السادسة للجنة كذلك تطورات الأحداث في الجنوب الأفريقي وأدانت الاعتداءات المتكررة التي يقوم بها النظام العنصري في جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة الأفريقية محاولاً إخضاعها لتهديداته وصرفها عن تقديم الدعم اللازم لحركات التحرير في أفريقيا وناميبيا . وقد أكدت اللجنة الدائمة مساندة الدول العربية والأفريقية لدول المواجهة في نضالها ضد السياسة العدوانية للنظام العنصري . كما أدانت اللجنة الممارسات القمعية والإجراءات التعسفية التي يمارسها النظام العنصري ضد المواطنين في جنوب أفريقيا وجددت وقوفها مع الحقوق الشرعية للأغلبية السوداء ومساندتها لنضالها من أجل القضاء على النظام العنصري البغيض وإقامة نظام ديمقراطي .

١٧ - واطلعت اللجنة على ما استجد في أمر المفاوضات بشأن استقلال ناميبيا ونددت بمواقف بعض دول مجموعة الاتصال ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية المساندة للنظام العنصري والداعمة لسياسة التسويف التي يمارسها في محاولة لعرقلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ . وقد أكدت اللجنة تمسك الدول العربية والأفريقية بضرورة الإسراع في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا وفق قرار مجلس الأمن دون تعديل والتزامها الكامل بدعم نضال شعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ممثلها الشرعي والوحيد .

١٨ - واهتداء بما ورد في الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المشترك وتطويراً لأساليب التنسيق بين الدول العربية والدول الأفريقية أوصت الدورة السادسة للجنة الدائمة باتخاذ الإجراءات التالية التي تخلق

قنوات دائمة لتشاور وتبادل الرأي واتخاذ الموقف الموحد :

أ ـ العمل على دعم التمثيل الدبلوماسي وتكثيفه بين الدول العربية والدول الأفريقية .

ب ـ تبادل الزيارات على أعلى المستويات .

ج ـ تبادل الوفود على كافة المستويات لتحقيق الصلة واستكشاف آفاق التعاون في شتى المجالات .

د ـ تشجيع وتوجيه ممثلي المجموعتين في منظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكافة المنظمات والاتحادات الدولية والإقليمية ، لإرساء قواعد فعالة لتبادل وجهات النظر والتباحث حول مختلف القضايا ودراستها وتحديد الموقف الموحد للمجموعتين وإبرازه داخل هذه الاجتماعات والمؤتمرات .

هـ ـ تنسيق الجهد المشتركة لإحباط المخططات الساعية لتفتيت وحدة وتضامن الدول العربية والدول الأفريقية .

و ـ تنسيق الجهد المشترك لقيادة حملة تفضح ممارسات وسياسة النظامين العنصريين بهدف التعجيل في اتخاذ إجراءات رادعة ضدهما بما في ذلك المقاطعة الشاملة وفرض العقوبات وفق منطوق ميثاق الأمم المتحدة .

ز ـ تشديد المقاطعة السياسية والاقتصادية والثقافية على النظامين العنصريين في فلسطين المحتلة وجنوب أفريقيا ، واعتبار أي خروج عن أحكام المقاطعة مساساً بمبادئ التعاون العربي الأفريقي .

١٩ – بحثت الدورة السابعة للجنة الدائمة (٢ – ٤ أغسطس ١٩٨٤ – طرابلس) بأسلوب تفصيلي وسائل تعزيز التعاون السياسي والتضامن العربي الأفريقي بغية تحقيق الأهداف المشتركة . وقد أقرت اللجنة الدائمة أن تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مرتبط بتحقيق الشروط الآتية :

أ ـ تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة في فلسطين بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد .

ب ـ انسحاب إسرائيل من القدس المحتلة وإعادتها إلى السيادة العربية ..

ج ـ انسحاب إسرائيل الشامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى بدون قيد أو شرط .

٢٠ – لاحظت اللجنة أن استمرار احتلال إسرائيل لأجزاء من لبنان وتعنتها ورفضها الانسحاب قد خلق وضعاً متوتراً يؤثر على الوضع العام في المنطقة العربية والسلم والأمن الدوليين وطالب اللجنة الدائمة بتطبيق قراري مجلس الأمن ٥٠٨ و ٥٠٩ لعام ١٩٨٢ القاضيين بالانسحاب الإسرائيلي الشامل والفوري دون قيد أو شرط ومساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها على كافة أراضيها ودعم سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها وأدانت اللجنة الدائمة الممارسات الإسرائيلية التعسفية والقمع بحق الأشخاص والتعديات على الحريات والمقدسات والممتلكات وأماكن العبادة ومراكز المؤسسات اللبنانية الشرعية في جنوب لبنان .

٢١ – وعبرت اللجنة عن أسفها لاستمرار الحرب المدمرة بين بلدين شقيقين هما العراق وإيران ورأت من واجبها مناشدة المجتمع الدولي بذل المزيد من المساعي لإيقاف هذه الحرب في أقرب الآجال .

٢٢ – ولاحظت اللجنة الدائمة أن نظام جنوب أفريقيا العنصري مازال يصعد ممارساته القمعية ضد الوطنيين الأفارقة . وفي سعيه للخروج من عزلته والحصول على احترام دولي أصدر ما يسمى بالإصلاحات الدستورية وأعطى الهنود ومن يسمون بالملونين في جنوب أفريقيا سلطة قرار مزعومة في إطار مجالسهم التشريعية المنفصلة واعتبرت اللجنة الدائمة أن هذه الإصلاحات الدستورية المزعومة التي لم تشمل الأغلبية السوداء إجراء مكرس للتقسيم قصد به خداع المجتمع الدولي .

٢٣ – وفي إطار بحث تطورات الموقف بشأن استقلال ناميبيا عبرت اللجنة عن قلقها إزاء التباطؤ في تنفيذ قرار مجلس الأمن وحملت الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العنصري في جنوب أفريقيا مسؤولية تعطيل منح الاستقلال لناميبيا لإصرارهم على انسحاب القوات الكوبية من أنجولا قبل إحداث أى تقدم في مسألة ناميبيا . وناشدت الدول العربية والدول الأفريقية استخدام علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان تنفيذ القرار ٤٣٥ دون إبطاء وكذلك زيادة المساعدات لمنظمة سوابو واعتبارها أمرًا عاجلاً .

٢٤ – واعتبرت اللجنة الدائمة أن الأبارتيد الذي امتد أذاه إلى خارج حدود جنوب أفريقيا أصبح خطرًا يهدد السلم والأمن الدوليين ، وأن المحاولات المبذولة من أجل القضاء عليه لا تزال تصطدم بمناورات بعض الدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تسعى لحماية النظام العنصري وتغطية ممارساته الاستعمارية وتعطيل سلطة ميثاق الأمم المتحدة في فرض العقوبات عليه وعزله .

٢٥ – وعبرت اللجنة الدائمة عن الاعتزاز بالإنجازات التي تحققت على صعيد تعزيز التضامن العربي الأفريقي وأكدت التمسك بهذا الاختيار الاستراتيجي الذي يستند على حقائق وروابط جغرافية وتاريخية وحضارية ومصيرية مشتركة . وأكدت اللجنة العزم على التصدى لكافة الدعوات العنصرية والإقليمية ومقاومة المخططات ومحاولات التشكيك التي تستهدف النيل من وحدة الدول العربية والدول الأفريقية ، واعتبرت أن الدعوات الرامية إلى فصل شمال القارة عن جنوبها دعوات غير مقبولة ولا تتماشى مع الحرص المشترك على دعم وحدة منظمة الوحدة الأفريقية ومسيرة التعاون العربي الأفريقي .

٢٦ – ومن أجل تطوير التعاون العربي الأفريقي وتوسيع إطاره وتنويع مجالاته وتعميق مداه أكدت الدورة السابعة للجنة توجهات الدورة السادسة (انظر الفقرة ١٨) .

وأوصت من جهة أخرى باتخاذ الإجراءات الآتية :

أ ــ تعزيز التصال بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المستويين الجماعي والثنائي .

ب ــ تنسيق الجهود المشتركة للإسراع في اتخاذ العقوبات ضد جنوب أفريقيا وإسرائيل وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ج ــ الدعوة إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن قضايا فلسطين والشرق الأوسط وناميبيا وجنوب أفريقيا ، والعمل الجدي المستمر من أجل تطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة في هذا الصدد .

د ــ إدانة الدول الداعمة للنظامين العنصريين ، وبخاصة الولايات المتحدة وفضح سياساتها ومواقفها المناقضة لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي .

هـ ـ الاستمرار في تأييد نضال شعوب فلسطين والأراضي العربية المحتلة وناميبيا وجنوب أفريقيا ومن أجل التحرر وحق تقرير المصير والقضاء على الأنظمة العنصرية الاستعمارية ، وحقها في استخدام جميع الوسائل المتاحة لها بما فيها الكفاح المسلح من أجل تحقيق هذه الأهداف .

و ـ الاستمرار في تقديم مختلف أنواع المساعدة المادية والأدبية والسياسية والعسكرية إلى منظمات التحرير الوطنية في فلسطين وناميبيا وجنوب أفريقيا .

ز ـ الدعوة إلى وقف الحرب العراقية الإيرانية بما أمكن من سرعة .

ح ـ تكثيف التعاون : لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ـ لإقامة نظام إعلامي دولي جديد يحقق العدل ويخدم الحقيقة ويجابه كل تشويه أو إساءة لحقوق الدول النامية ـ لتنفيذ أحكام معاهدة قانون البحار .

ط ـ السعي المشترك لتبقي البلاد العربية والبلاد الأفريقية في منأى عن صراع القوى الكبرى حفاظًا لحقوق دول المجموعتين ولسيادتها .

ي ـ الاستمرار في الدعوة إلى نزع السلاح الكامل الشامل ، والتدرج في الحد من الأسلحة الاستراتيجية حتى بلوغ مرحلة النزع الكامل الشامل من أجل تحقيق انفراج دولي قائم على أسس راسخة .

ع - في المجال الاقتصادي :

٢٧ - عكفت اللجنة الدائمة في أول دورة لها في ياوندي (٣٠ مايو ١ يونية ١٩٧٧) على بحث سبل تنفيذ إعلان مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول حول التعاون الاقتصادي والمالي الأفريقي العربي . وأحاطت علمًا بمقترحات الجانب العربي في شأن الإجراءات التي ينبغي استكمالها في حالة طلب تمويل المشروعات .

٢٨ - أقرت الدورة الأولى للجنة الدائمة إنشاء مجموعة العمل للتعاون المالي لدراسة أساليب تطبيق إعلان القمة وحثت المؤسسات الاقتصادية العربية والأفريقية (المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) على المساهمة في اجتماعات هذه المجموعة كما فوضت اللجنة الدائمة الأمينين العامين تشكيل هذه المجموعة .

٢٩ - قدمت مجموعة العمل للتعاون المالي تقريرها للدورة الثانية للجنة الدائمة (٢٨ - ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ـ القاهرة) التي أقرت توصيات المجموعة بشأن إجراءات تمويل المشروعات وذلك على النحو التالي :

أ ـ بعد دراسة الموضوع دراسة أولية تتقدم الدولة أو الدول الأفريقية المعنية بمشروعها إلى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا أو إلى بنك التنمية الأفريقي .

ب ـ يقوم المصرف العربي أو البنك الأفريقي بدراسة تقييمية فنية واقتصادية للمشروع بالتعاون مع مجموعات العمل إذا ما رأى المصرف العربي أو البنك الأفريقي ضرورة لذلك .

٣٠ - أحاطت الدورة الثانية للجنة الدائمة كذلك علمًا بنشاط المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية .

٣١ - قررت اللجنة الدائمة إنشاء أربع مجموعات عمل على النحو التالي :

مجموعة العمل المختصة بالزراعة والغابات ومصائد الأسماك وتربية الحيوانات ، مجموعة العمل المختصة بالتعدين والصناعات والطاقة ومصادر المياه ، مجموعة العمل المختصة بالنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مجموعة العمل المختصة بالمجالات التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية .

٣٢ – اطلعت الدورة الثالثة للجنة الدائمة (٥ – ٧ يونية ١٩٧٨ ـ نيامي) على مدى التقدم في أداء الالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول وعلى حجم الدعم المالي العربي للدول الأفريقية من خلال نشاط صناديق التنمية العربية .

٣٣ – بحثت الدورة الرابعة للجنة الدائمة (٣ – ٥ ديسمبر ـ الكويت) بشكل مفصل عمل المؤسسات العربية والأفريقية والصندوق العربي للمعونة الفنية . ودعت اللجنة هذه المؤسسات إلى التعاون مع الأمانتين العامتين وفيما بينهما لخدمة أهداف التعاون العربي الأفريقي وتنفيذ برامجه .

٣٤ – درست الدورة الخامسة للجنة الدائمة (٢٢ – ٢٣ أبريل ١٩٨٢ ـ داكار) توصيات الدورة الخامسة للجنة التنسيق لتنشيط التعاون العربي الأفريقي وأقرت الدراسات والبرامج الاقتصادية التالية الصادرة عن لجنة التنسيق .

أ ـ عقد ندوة حول خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان ونشر الخطتين التنمويتين الاقتصاديتين في أفريقيا وفي العالم العربي نظراً لأنهما تمثلان من الآن فصاعداً إطاراً مميزاً للتعاون العربي الأفريقي .

ب ـ إجراء دراسة حول تشجيع وضمان الاستثمار .

ج ـ إجراء دراسة حول تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الأفريقية .

د ـ عقد مؤتمر لممثلي القطاع الخاص العرب والأفارقة .

هـ ـ تنظيم اجتماعات دورية للمؤسسات الأفريقية والعربية ذات الاتجاه المتماثل أو المتكامل .

وكلفت اللجنة الدائمة الأمانتين العامتين بذل المساعي الضرورية بالتعاون مع المؤسسات الأفريقية والعربية المتخصصة من أجل إجراء الدراسات المطلوبة وتنظيم الاجتماعات المقررة .

٣٥ – تابعت الدورة السادسة للجنة الدائمة (٢١ – ٢٣ مارس ١٩٨٣ ـ تونس) نتائج جهود الأمانتين العامتين في تنفيذ البرامج والدراسات التي أقرتها الدورة الخامسة للجنة . وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمانتين العامتين والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لتنظيم ندوة المواءمة بين خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان وأكدت اللجنة أهمية المجالات التي بحثت خلال الندوة وأوصت بضرورة تحقيق التكامل في مجال الأمن الغذائي .

٣٦ – كما اطلعت الدورة السادسة للجنة على حجم العون العربي المقدم للدول الأفريقية في إطار دعم الجهد التنموي وأشادت بالجهود التي يبذلها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والصندوق العربي للمعونة الفنية وصناديق التنمية العربية القطرية والقومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا . وبعد أن عبرت عن تقديرها لما تحقق في ميدان التعاون الاقتصادي والمالي وتطلعها إلى تعزيزه وجعله أكثر شمولاً أوصت بما يلي :

أ ـ الإسراع في بلورة مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية العربية والأفريقية حسب الأولويات التي حددتها خطة عمل لاغوس واستراتيجية عمان .

ب ـ توفير المناخ الملائم ووضع التشريعات اللازمة وتطوير المؤسسات والأنظمة التي تيسر مشاركة

ومساهمة القطاع الخاص في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الدول العربية والأفريقية .

ج ـ أن يزيد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصناديق التنمية العربية عناية للمشاريع التنموية العربية الأفريقية المشتركة .

د ـ الإسراع في إيصال العون ، خاصة العاجل منه ، إلى الدول المستفيدة بحيث لا يكون هناك فاصل زمني كبير بين قرار تقديم العون ووصوله تحقيقًا للغاية المرجوة منه .

هـ ـ وضع تخطيط شامل طويل المدى للتنمية المشتركة في إطار مبادئ خطة لاغوس واستراتيجية عمان .

ز ـ أن تعكس التقارير المقدمة للجنة الظروف الواقعية المتشابهة السائدة في الدول العربية والدول الأفريقية .

٣٧ – وفي إطار بحث موضوع تقديم المساعدات للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية أوصت اللجنة بتعميم المساعدات الخاصة بالكوارث على كل الدول المتضررة مهما تكن نوع الآفات . ورأت اللجنة أيضًا ضرورة بحث السبل والوسائل الكفيلة بعدم التضامن والتعاون بين الدول العربية والدول الأفريقية في هذا المجال وذلك باتخاذ التدابير التي تمكن من التحرك حالما تلوح بوادر الكارثة سواء بإرسال إمدادات عاجلة أو بتقديم المساعدات المالية من خلال تنفيذ برامج ومشروعات في الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية .

٣٨ – درست الدورة السابعة للجنة الدائمة (٢ –٤ أغسطس ١٩٨٤ ـ طرابلس) تقريرًا حول التعاون المالي ، وبعد أن استمعت إلى الإيضاحات التي قدمها الرئيس المدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حول تطور حجم العون العربي لأفريقيا واتساع مدى توزيعه وخصائصه المتميزة أشادت بما حققه العون العربي من إنجازات ودعت إلى بذل الجهود لتحقيق المزيد ، كما أشادت اللجنة بالدور الفعال الذي يقوم به المصرف العربي للتنمية في أفريقيا في سبيل دعم وتطوير التعاون العربي الأفريقي وأعربت عن اهتمامها بأن تبذل جميع المؤسسات التمويلية العربية والأفريقية جهودها للإسراع بالتنمية في أفريقيا .

٣٩ – كما اطلعت اللجنة على حجم العون الفني المقدم من قبل الصندوق العربي للمعونة الفنية وعلى خطة عمله المستقبلية وأشارت إلى أهمية التعاون الفني والدور الذي يقوم به الصندوق العربي للمعونة الفنية وناشدت الدول المعنية بمضاعفة جهودها في هذا المجال ودعم الصندوق ليتمكن من مواصلة مسيرته .

٤٠ – بحثت اللجنة الدائمة تقرير المتابعة حول تنمية التبادل التجاري بين الدول الأفريقية والدول العربية ، وبعد أن أثرت التقرير بملاحظاتها أقرت عرض الدراسة على مجموعة عمل متخصصة لوضعها في صيغتها النهائية وذلك بالتعاون مع المنظمات العربية والأفريقية المتخصصة من أجل بحثها وبلورة المقترحات العملية التي تكفل تيسير التبادل التجاري .

٤١ – واطلعت اللجنة الدائمة على تقرير بشأن دراسة أولية حول تشجيع وضمان الاستثمارات العربية والأفريقية وأقرت تكليف فريق مصغر من الخبراء بإعداد دراسة تفصيلية عن فرص الاستثمار المتاحة لدى الجانبين والتعرف على تجاربهما العملية والمصاعب التي تواجه المستثمرين وكيفية تذليلها ، بالإضافة إلى معرفة التشريعات والمؤسسات القطرية والإقليمية والدولية التي يتم الاستفادة منها في

تشجيع الاستثمار الخارجي وذلك تمهيداً لوضع بعض التوصيات والمبادئ التي تيسر التدفق الاستثماري وتوفر المناخ الملائم لذلك .

د - في المجال الثقافي :

٤٢ - وشعوراً بأهمية الجانب الثقافي في دعم التعاون العربي الأفريقي واهتمام اللجنة الدائمة بتنشيط هذا الجانب فقد تضمن تقرير لجنة التنسيق المرفوع للدورة الخامسة للجنة الدائمة (٢٢ - ٢٣ أبريل ١٩٨٢ - داكار) توصية بشأن إنشاء معهد ثقافي عربي أفريقي في إطار برامج التعاون العربي الأفريقي . وقد أقرت اللجنة الدائمة مبدأ إنشاء المعهد وكلفت الأمانتين العامتين بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من أجل إجراء الدراسات الأولية للإنشاء وعرضها على الدورة السادسة للجنة .

٤٣ - اطلعت الدورة السادسة للجنة الدائمة (٢١ - ٢٤ مارس ١٩٨٣ - تونس) على مشروع النظام الأساسي للمعهد الثقافي العربي الأفريقي الذي أعدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الأمانتين العامتين . وبعد أن درست اللجنة مشروع النظام الأساسي ، كلفت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقيام بالاتصالات الضرورية للسير قدماً في إجراءات التنفيذ .

٤٤ - وأخذت الدورة السابعة للجنة الدائمة (٢ - ٤ أغسطس ١٩٨٤ - طرابلس) علماً بالخطوات التي اتخذتها الأمانتان العامتان والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بشأن التعجيل بقيام المعهد حيث تم التصديق عليه في مجلس جامعة الدول العربية والمجلس التنفيذي للمنظمة العرية للتربية والثقافة والعلوم . وتعرض على المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورته (٤١) في فبراير ١٩٨٥ .

٤٥ - وقد لاحظت اللجنة باهتمام تطور العلاقات المباشرة بين منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتنفيذ برامج ثقافية متنوعة تعمل على دفع العلاقات الثقافية العربية الأفريقية إلى الأمام . وفي هذا الإطار درست اللجنة مشروع اتفاق التعاون الثقافي بين المنظمتين وأقرته وتتخذ المنظمتان الإجراءات القانونية لوضعها موضع التنفيذ ووافقت اللجنة الدائمة على البرامج الثقافية المقترحة من الأمانتين العامتين والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، كما وافقت على عقد اجتماع مشترك لوزراء التربية العرب والأفارقة في عام ١٩٨٥ ، واجتماع مشترك لوزراء الثقافة الأفارقة والعرب في عام ١٩٨٥ .

هـ - في المجال التنظيمي والقانوني :

٤٦ - أقرت الدورة الخامسة للجنة الدائمة (٢٢ - ٢٣ أبريل ١٩٨٢ - داكار) توصية لجنة التنسيق بشأن عقد اتفاق تعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وأكدت ضرورة إقامة علاقة تنسيق بين المنظمتين في مجال تبادل المعلومات والوثائق والقرارات في المجالات التي تهم المنظمتين ، وكلفت الأمانتين العامتين بإعداد الصيغة القانونية لمشروع اتفاق التعاون .

٤٧ - قدمت الأمانتان العامتان مشروع اتفاقية التعاون لاجتماع الدورة السادسة للجنة الدائمة (٢١ - ٢٣ مارس ١٩٨٣ - تونس) وبعد أن اطلعت اللجنة على نصوص الاتفاقية أكدت أهميتها بهدف تدارك النقص في المستوى المؤسسي في إطار التعاون بين المنظمتين وباعتبارها تتضمن الوسائل العملية الكفيلة بتنفيذ برامج التعاون العربي الأفريقي ، ثم كلفت الأمانتين العامتين بعرضها في صيغتها النهائية على الأجهزة الدستورية للمنظمتين للنظر فيها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها .

٤٨ – وعرضت الأمانتان العامتان مشروع الاتفاقية على مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية لبحثها وإقرارها . فصادق مجلس جامعة الدول العربية على نصوص الاتفاقية دون تعديل وذلك خلال دورته التاسعة والسبعين (مارس ١٩٨٣) . ودرس مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية خلال دورته الأربعين (فبراير ١٩٨٤) مشروع الاتفاقية وأقر تعديلات في بعض موادها . وقد رؤى أن يعاد عرض مشروع الاتفاقية مرة أخرى على اللجنة الدائمة لإعادة بحثها والنظر في التعديلات المقترحة .

٤٩ – اطلعت الدورة السابعة للجنة الدائمة (٢ – ٤ أغسطس ١٩٨٤ ـ طرابلس) على الإجراءات التي اتخذت في شأن مشروع الاتفاقية من قبل الأجهزة الدستورية للمنظمتين ، وبعد أن درست التعديلات المقترحة أقرت الصياغة النهائية للاتفاقية .

٥٠ – وفي إطار بحث وسائل مواجهة وعزل النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة أولت الدورة الخامسة للجنة الدائمة اهتماماً خاصاً للتنسيق بين الأمانتين العامتين وخاصة فيما بين أجهزة المقاطعة فيهما وذلك بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين النظامين العنصريين في المجالات كافة .

٥١ – واطلعت الدورة الثالثة للجنة الدائمة على تقارير مجموعات العمل ، وأقرت بعض المبادئ لتهتدي بها الأمانتان العامتان ومجموعات العمل وهي :

أ ـ أهمية التقدم بمشروعات وبرامج عمل محددة .

ب ـ أن يكون تمثيل الدول الأعضاء في مجموعات العمل بخبراء على درجة عالية من الكفاءة والتخصص .

ج ـ حصر الخبرات الأفريقية والعربية المتوفرة والاستفادة منها في مجموعات العمل .

د ـ أن تقوم الأمانتان العامتان بإحالة تقارير مجموعات العمل إلى المؤسسات العربية والأفريقية المتخصصة لاستكمال دراستها وعرض نتائج تلك الدراسات على المجموعات تمهيداً لإعادة تقديمها للجنة الدائمة .

هـ ـ أن يحضر الرؤساء المشاركون لمجموعات العمل اجتماعات اللجنة الدائمة حينما تكون تقارير مجموعاتهم معروضة على اللجنة .

٥٢ – تقدمت الأمانتان العامتان بتقرير للدورة الخامسة للجنة الدائمة يتضمن ملاحظاتها حول تجربة مجموعات العمل والسلبيات التي لازمت عمل هذه المجموعات ومقترحاتها من أجل إعادة النظر في تشكيل وصلاحيات وطريقة عمل هذه المجموعات وبعد أن بحثت اللجنة الدائمة هذا الموضوع طلبت من الأمانتين العامتين إعادة عرض الموضوع على الدورة القادمة بعد إجراء المشاورات اللازمة مع المؤسسات العربية والأفريقية المتخصصة .

٥٣ – وعرضت الأمانتان العامتان على الدورة السابعة للجنة الدائمة وثيقة حول الموضوع شاركت في إعدادها المؤسسات العربية والأفريقية المتخصصة المعنية . وقد اعتمد في إعداد الوثيقة على المبادئ والتوجيهات التي أوصت بها اللجنة الدائمة بمراعاتها وهي :

١ – ضمان الخبرة العالية في عضوية مجموعات العمل .

٢ – ضمان التنسيق الكامل بينها وبين الأمانتين العامتين للجامعة والمنظمة .

٣ – ضمان التنسيق الكامل بين مهمتها ومهام الأجهزة والمنظمات العربية والأفريقية المتخصصة الأخرى .

٥٤ – وخلال المناقشة المعمقة حول هذا الموضوع اعتمدت اللجنة الدائمة التقييم الذي صرحته الأمانتان العامتان على النحو التالي :

أ – إن الطريقة المتبعة حالياً فيما يتعلق بتقديم المشروعات الاقتصادية الخاصة بالدول إلى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وإلى الصناديق العربية قد برهنت على أنها الطريقة الأفضل وعادت بنتائج مرضية .

ب – إن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا يقوم بدور تنسيقي هام لعمل الصناديق التمويلية العربية في أفريقيا ويحقق الصلة بين الأمانتين العامتين من ناحية وبين تلك الصناديق من ناحية أخرى .

ج – إن مجال عمل مجموعات العمل ينحصر في المشروعات ذات الصفة الجماعية والشمولية وخاصة في مجال إجراء الدراسات واقتراح البرامج المحددة ووضع تفصيلات الخطط المتعلقة بتحقيق أهداف التعاون العربي الأفريقي في شتى المجالات .

٥٥ – ثم أقرت اللجنة الدائمة الإجراءات التالية بهدف إكساب عمل مجموعات العمل النجاعة المطلوبة :

أ – تنشيء اللجنة الدائمة عند الاقتضاء مجموعات عمل مؤقتة ولأغراض محددة تأخذ في الاعتبار أولويات التعاون التي ينبغي تحديدها .

ب – تحدد الأمانتان العامتان بالتشاور مع الأجهزة العربية والأفريقية المتخصصة خطة العمل والاختصاصات لهذه المجموعات .

ج – يتم اختيار الخبراء الأفارقة والعرب بواسطة الأمانتين العامتين للجامعة والمنظمة على أساس الكفاءة . ويكون اختيارهم وتحديد عددهم لكل مجموعة عمل بالتشاور بين الأمانتين العامتين والأجهزة العربية والأفريقية المتخصصة .

د – تقدم مجموعات العمل تقاريرها إلى الأمانتين العامتين للجامعة والمنظمة اللتين تقدمانها مصحوبة بتقويمها إلى اللجنة الدائمة عند الاقتضاء .

هـ – أن تكون الأجهزة العربية والأفريقية المتخصصة وهي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقا أعضاء دائمين في مجموعات العمل .

و – على المنظمات الثلاث المعنية أن تجتمع بصورة منتظمة للتشاور حول تنفيذ بنود قرارات اللجنة الدائمة حول مجموعات العمل ولاستعراض التطور الاقتصادي والمالي للتعاون العربي الأفريقي ووسائل دعمه .

(١٧) تـقرير
الدورة الثامنة العادية
للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي
(دمشق ١٥ - ١٧ يناير ١٩٨٦)

مقدمة :

١ - تلبية للدعوة الكريمة الموجهة من حكومة الجمهورية العربية السورية وتحت رعاية سيادة الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية ، عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي دورتها الثامنة في دمشق خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ يناير سنة ١٩٨٦ .

الجلسة الافتتاحية :

٢ - عقدت الجلسة الافتتاحية في الساعة الخامسة وعشرين دقيق من مساء يوم ١٥ يناير (كانون الثاني ١٩٨٦) ، تحت رعاية سيادة الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، وحضرها دولة رئيس الوزراء الدكتور عبد الرؤوف الكسم ممثلاً لرئيس الجمهورية .

أ - وحضرت هذه الجلسة الدول الأعضاء في اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي التالية أسماؤها :

من الجانب الأفريقي : جمهورية أنغولا الشعبية ، جمهورية بوركينافاسو ، جمهورية الكونغو الشعبية ، جمهورية غانا ، جمهورية غينيا ، جزر موريشاس ، جمهورية موزمبيق الشعبية ، جمهورية تنزانيا الاتحادية ، الجمهورية التونسية .

ومن الجانب العربي : جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية العربية السورية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، الجمهورية العراقية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، المملكة الأردنية الهاشمية ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، جمهورية موريتانيا الإسلامية ، فلسطين جمهورية الصومال الديمقراطية .

ب - وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة معالي السيد الشاذلي القليبي الأمين العام .
جـ - وفد الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية برئاسة معالي السيد أيدي أومارو الأمين العام . د - جمهورية السنغال بصفة مراقب . هـ - كما حضرتها المؤسسات والمنظمات المتخصصة التالية :

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ، البنك الأفريقي للتنمية ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، منظمة العمل العربية ، مركز دراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الاتحاد البرلماني العربي ، اتحاد إذاعات الدول العربية .

(مرفق بالتقرير قائمة بأسماء المشاركين في الدورة) .

٣ - واستجاب الحاضرون إلى كلمات كل من أصحاب المعالي والسادة :

وزير خارجية الجمهورية العربية السورية ، الرئيس المشارك عن المجموعة العربية ، عضو مجلس الدفاع الوطني المؤقت لجمهورية غانا ، الرئيس المشارك عن المجموعة الأفريقية ، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية .

٤ – رحب معالي السيد فاروق الشرع وزير خارجية الجمهورية العربية السورية ، الرئيس المشارك عن الجانب العربي ، في بداية كلمته بوفود الدول الأفريقية الصديقة وبالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، متمنيًا للمؤتمرين إقامة طيبة في سوريا .

وأكد سيادته على التواصل الحضاري الوطيد ، والبعد الاستراتيجي المشترك والمصير الواحد ، بين العرب والأفارقة وحتمية وجودهم في فندق واحد ، حتى وإن خرج أو أخرج من هذا الخندق بلد عربي أو أفريقي .

وقد أبرز في خطابه التحديات التي يواجهها العرب والأفارقة في ظل وجود النظامين العنصريين في فلسطين المحتلة وجنوب أفريقيا والتشابه بين هذين النظامين في الأساليب والأهداف .

وأشار معاليه إلى أن النظامين العنصريين في كل من تل أبيب وبروتيوريا ما كان بإمكانهما الاستمرار في العدوان لولا الدعم اللامحدود في مختلف المجالات الذي تحصلان عليه من قوى الإمبريالية العالمية وبخاصة من الولايات المتحدة .

مؤكدًا على ضرورة فضح النظامين العنصريين وقوى الإمبريالية الداعمة لهما ، والالتزام المستمر بتعريتهما وتسليط الضوء على ممارساتهما القمعية ، ووضع حد لأى شكل من أشكال الاتصال أو إقامة العلاقات معهما .

وأعرب معاليه في الختام عن الأمل في أن يتوصل الاجتماع ، إلى توثيق التعاون العربي– الأفريقي ، وتقديره وإزالة كل ما علق به من شوائب أو صعوبات ، لأنها بداية الطريق الصحيح .

٥ – ثم تناول الكلمة معالي السيد كويو تركاياتا عضو مجلس الدفاع الوطني المؤقت المكلف بالعلاقات الخارجية والأمن الوطني في جمهورية غانا ، الرئيس المشارك عن المجموعة الأفريقية . وقد شكر في بداية خطابه حكومة وشعب الجمهورية العربية السورية على الحفاوة التي استقبل بها المشاركون .

وتناول في كلمته منجزات التعاون العربي الأفريقي بوصفها إحدى نتائج مؤتمر القمة العربي الأفريقي الذي عقد عام ١٩٧٧ ، منوهًا بالأعمال المجدية التي توصلت لها اللجنة الدائمة ومن بينها اتفاقيتا التعاون ، والتي ستقوم منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية بتوقيعهما في هذه الدورة .

وعبر معاليه عن أسفه لعدم تمكن الهيئات التأسيسية من الاجتماع منذ ذلك الحين كما أبدى أسفه على إصابة الجبهة الموحدة التي تقف في وجه إسرائيل بالتصدع . وعلق سيادته أهمية كبيرة على ضرورة التعاون العربي الأفريقي .

وتناول معاليه صعوبة الظروف الدولية ، وقد صور الوضع السياسي في جنوب أفريقيا وإسرائيل ، مؤكدًا من جديد عزم غانا على عدم إعادة علاقاتهما مع إسرائيل .

وفي المجال الاقتصادي ركز معاليه على التدهور المتزايد في الاقتصاد الوطني نتيجة للعوامل الخارجية ، ولمجموع هذه الأسباب دعا إلى ضرورة تعزيز التعاون والتضافر بين الجانبين العربي والأفريقي .

وعلق معاليه أهمية على البنود التي تناولتها اللجنة في دور انعقادها الثامن .

ثم ألقى السيد أيدي أومارو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كلمة أشاد فيها بفخامة الرئيس

حافظ الأسد ، ودولة رئيس الوزراء ، وحيا الجهود التي يبذلها رئيس الجمهورية السورية في سبيل إقرار السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط . كما شكر البلد المضيف على التسهيلات القيمة التي قدمت وساهمت في إنجاح هذا اللقاء .

وأبرز معاليه أهمية التعاون بين الشعوب العربية والأفريقية موضحاً ضرورة الوقوف جنباً إلى جنب لمواجهة تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل مستمر على الصعيد الدولي .

وفي المجال السياسي أبرز معاليه تعقد الوضع الدولي ، واتجاه الدول الكبرى في السباق نحو التسلح ، مشيراً إلى ضرورة وقوف الشعوب العربية والأفريقية جنباً إلى جنب ، حيث تجمعهما روابط تاريخية متينة ، عبر العصور كما يجمعهما مصير واحد مشترك . وندد بالإجراءات غير الإنسانية التي يقوم بها نظام التمييز العنصري والصهيونية ، معبراً عن أسفه إزاء موقف النظام الإسرائيلي المتصلب وأساليبه التعسفية عند بحث قضية الشرق الأوسط وفلسطين وذكر بموقف منظمة الوحدة الأفريقية الثابت في دعم الموقف العربي .

كماندد بالاعتداء الإسرائيلي الأخير على تونس الدولة العضو في منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

وبخصوص جنوب أفريقيا أبرز معاليه التشابه الواضح بين النظام الصهيوني ونظام التمييز العنصري ، مبيناً إصدار الأغلبية المضطهدة في جنوب أفريقيا على إسقاط هذا النظام المشين ودعا المجموعة الدولية إلى اتخاذ إجراءات بفرض عقوبات شاملة والزامية ، تفرض على هذا النظام العودة إلى طريق الصواب ، وأشاد بالدول العربية التي تقدم دعماً وتأييداً غير محدود لحركات التحرر الوطني التي تعترف بهما منظمة الوحدة الأفريقية .

وفيما يخص الحرب العراقية ـ الإيرانية أعرب السيد الأمين العام ، عن ضرورة مراعاة الوفاق والتسامح وإحلال السلام ، مشيراً إلى أن هذه الحرب قد دخلت عامها السادس .

وأكد معاليه على أهمية تعزيز التعاون العربي ـ الأفريقي وضرورة الإسراع في إيجاد وسائل أكثر فعالية ، وعمل أكثر أهمية ، وكمثال على ذلك التبادل التجاري وتنمية الاستثمار الأفريقي العربي .

وفي الختام وجه معاليه ، نداء حاراً للجانب العربي ، ليقوم بمشاركة واسعة فعالة في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي ستضم رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، موضحاً للمشاركين أهمية المبادرة لتعبئة المجتمع الدولي للمشاركة في إنعاش الاقتصادي الأفريقي .

٧ – وتحدث بعد ذلك معالي السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية مؤكداً أن الدول العربية تنظر إلى التعاون العربي الأفريقي ، على أنه عمل له أهمية على المدى الطويل ، وليس عملاً ظرفياً مؤقتاً بل عمل قائم على أساس مكافحة نظام التمييز العنصري والنظام الصهيوني في فلسطين المحتلة والجنوب الأفريقي ، دفاعاً عن شعوبنا التي تزال محرومة من حقها في السيادة والكرامة .

وأوضح سيادته خطورة هذين النظامين وطبيعتهما الاستعمارية ، وتعاونهما الوثيق في المجال العسكري ، وتمتعهما بحماية قوى عنيدة تحميهما من فرض العقوبات من قبل المجتمع الدولي وتزودهما بالأسلحة الفتاكة .

وفي المجال الاقتصادي ، أشار معاليه إلى المصاعب الاقتصادية المتنوعة التي تواجهها دولنا

الأفريقية والعربية ، بسبب اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب . وعدم قدرة خطط التنمية التي تنتهجها دولنا على التغلب على المصاعب والأزمات الاقتصادية ، الناشئة معظمها عن مساوئ النظام الاقتصادي العالمي غير العادل وغير المتوازن مؤكداً أن الطريقة الصحيحة لمواجهة هذه المشاكل ، هي في إحكام التعاون بين دول الجنوب . وتطوير التعاون العربي ـ الأفريقي بوصفه أداة تساعد دولنا على معالجة هذه المصاعب والأزمات والتخطيط المشترك للتغلب عليهما .

وأشار سيادته إلى أن الأمة العربية تواجه نفس التحديات التي تواجهها الشعوب الأفريقية ، فالأمة العربية تواجه العدوان الصهيوني منذ ما يناهز الأربعين سنة ، وتواجه إسرائيل العدوانية والتوسعية التي ترفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، وتأبى الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة والمشروعة للشعب العربي الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة في أرض وطنه فلسطين . كما أن الكيان الصهيوني ظل يرفض كل محاولة تستمد أصولها من الشرعية الدولية ، ومن هنا جاء رفضها لمشروع السلام الذي أقره مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بفاس عام ١٩٨٢ .

وأشار سيادته إلى أنه على الرغم من أن الدول الأفريقية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تضامناً مع شقيقاتها الدول العربية ، إلا أن الصهيونية نجحت في اختراق وحدة الصف ، حين أقدمت بعض الدول الأفريقية على إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، ورغم قلة هذه الدول ، فإن هذا التطور يشكل عامل اهتزاز في التزامنا المشترك بدعم قضايانا العادلة ، وخاصة ما يتعلق منها بحركات التحرير في فلسطين المحتلة والجنوب الأفريقي ، ومقاومة النظامين العنصريين فيهما .

وأكد سيادته على الاعتبارات التي تستند إليها نظرتنا إلى ضرورة مقاطعة إسرائيل من قبل كل الدول الأفريقية الشقيقة ، والمتمثلة في القبول بميثاق الأمم المتحدة وأحكامه ، والتي تدين الدول التي تنتهك مبادئه ومن بينها إسرائيل ، وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية الصادرة عن أعلى مستوياتها القيادية بقطع العلاقات مع إسرائيل ، بوصفه خياراً اعتمدته الدول الأفريقية ، إيماناً منها بالحق والعدالة والسلام .

كما أدان سيادته التهديدات الأمريكية ، للجماهيرية العربية الليبية ومحاولتها فرض المقاطعة عليها . وأشار إلى أن واجب التضامن بين المجموعتين العربية والأفريقية ، يقتضى التعاون والتشاور في كافة القضايا المحدودة التي تواجهها دولنا ، ومن ذلك الحرب العراقية الإيرانية والدائرة رحاها منذ أكثر من خمس سنوات والتي تنذر بالتوسع .

وأعرب عن الأسى الشديد بسبب القتال الدائر الآن بين الأشقاء في بيروت وقدر عالياً المساعي العربية المساعدة ، وفي مقدمتها ما يقوم به القطر السوري من دور لإنهاء الأزمة .

وجدد سيادته ثقته ، بتطور التعاون العربي ـ الأفريقي وتنشيط أجهزته ، وتوسيع مجالاته ، باستلهام أواصر التاريخ المشترك .

٨ – وتناول الكلمة معالي السيد يازيل فيسو وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية بوركينافاسو ، وأعرب باسم المجموعة الأفريقية عن امتنانه للبلد المضيف ، مشيراً إلى الجهود القيمة التي بذلها الجانبان العربي والأفريقي لعقد هذه الدورة ، ووضع كافة الجهود على الفور لدعم الكفاح المتواصل الذي يخوضه الشعب العربي والأفريقي ، ضد الإمبريالية والعبودية .

وأبرز معاليه النتائج الإيجابية التي يمكن أن تتمخض عن أعمال هذه الدورة للتعاون العربي ـ الأفريقي .

٩ – افتتح دولة الرئيس عبد الرؤوف الكسم رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية ، نيابة عن سيادة الرئيس حافظ الأسد ، أعمال الدورة الثامنة للجنة الدائمة .

بيان اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي
حول الإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

إن اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي المنعقدة في دورتها الثامنة بدمشق خلال الفترة ١٥ – ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٦ .

إيمانًا بالمصير المشترك وبالتضامن بين دول منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ، وانطلاقًا من مبادئ وأهداف التعاون العربي الأفريقي . وتأكيدًا للتأييد الذي عبرت عنه دومًا دول وشعوب القارة الأفريقية والوطن العربي للدول الأفريقية والعربية المعرضة للتهديدات الإمبريالية والصهيونية .

وبعد أن استمعت إلى البيان الذي أدلى به السيد أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية حول التهديدات والاستفزازات العدوانية وإجراءات المقاطعة الاقتصادية الشاملة بما فيها تجميد الأموال والممتلكات الذي أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب العربي الليبي .

١ – تدين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والتي تتنافى مع الأعراف والمواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة .

٢ – تؤكد تضامنها المطلق مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ضد هذه الإجراءات التي تستهدف النيل من سيادة واستقلال وسلامة التراب الوطني للجماهيرية ، والتي تستهدف أيضًا إعاقة تطورها وعرقلة تنفيذ خططها الاقتصادية .

٣ – تعتبر هذه التدابير الاقتصادية التعسفية غير شرعية وتطالب الإدارة الأمريكية بإلغاء إجراءاتها فورًا .

٤ – تدعو دول منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية ، والمجتمع الدولي ، وكافة المنظمات الدولية إلى اتخاذ الترتيبات التي تراها مناسبة لمواجهة هذه الإجراءات الأمريكية التعسفية .

٥ – تطلب من الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية أن يبقيها على اتصال وتشاور مستمرين بشأن أي تصعيد في التهديدات الأمريكية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وتدعوهما إحاطة الدول الأعضاء في المنظمة والجامعة بذلك ، من أجل اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة الموقف .

(١٨) تقـــريــر

الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي

(الكويت ١٩ - ٢٠ يونيو ١٩٨٩)

ـ قدم السيد (...) التقرير الخاص بسبل ووسائل تعزيز التعاون السياسي والتضامن العربي الأفريقي من أجل تحقيق الأهداف المشتركة ، واستعرض النشاطات التي تمت في إطار التعاون العربي الأفريقي منذ انعقاد الدورة التاسعة للجنة الدائمة (٧ - ١٢/٩/١٩٨٨) وكافة التطورات والأحداث المستجدة منذ تلك الفترة ، والأعمال التي قامت بها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والقرارات التي اتخذتها المنظمتان لمواجهة تلك التطورات والأحداث وبخاصة ما يتعلق منها بأزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان والوضع بين العراق وإيران وجنوب أفريقيا وناميبيا .

واستناداً إلى أسس ومبادئ التعاون التي أقرها مؤتمر القمة العربي الأفريقي واعتبار أن التعاون العربي الأفريقي ضرورة والتزام بالتضامن النابع من الأهداف المشتركة ورغبة المجموعتين العربية والأفريقية الثابتة في تدعيم روابطهما وتحقيق المصالح المشتركة لشعوبها . وتأكيداً لضرورة تعزيز جبهة الشعوب العربية والأفريقية في كفاحها المشترك ضد الصهيونية والاستعمار ومن أجل صيانة استقلالها ودعم مسيرتها التنموية ، درست اللجنة المواضيع السياسية المعروضة عليها واعتمدت التوصيات التالية :

أزمة الشرق الأوسط : قضية فلسطين :

ـ درست اللجنة باهتمام بالغ سياسات إسرائيل التوسعية العنصرية واستمرار احتلالها للأراضي العربية ، وتصعيدها لأعمال القمع الوحشية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان وضد المخيمات الفلسطينية والقرى في لبنان ، الأمر الذي يؤكد من جديد أن الصراع العربي الإسرائيلي ، وجوهره قضية فلسطين لا يزال يشكل بؤرة توتر خطيرة في هذه البقعة من العالم تهدد السلم والأمن الدوليين .

- لاحظت اللجنة أن الطبيعة العنصرية والتوسعية لنظامي بريتوريا وتل أبيب تجعل من الصراع القائم في المنطقة العربية والجنوب الأفريقي صراعاً ذا سمات خاصة تميزه عن غيره من النزاعات الإقليمية الأخرى . وهو ما يتطلب من الدول العربية والأفريقية توثيق التعاون بينها في شتى المجالات وتعزيز التضامن لمواجهة هذين النظامين العنصريين اللذين لا يستهدفان مصادرة حقوق الإنسان العربي والأفريقي فحسب وإنما يستهدفان أيضاً إلغاء الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وشعوب الجنوب الأفريقي ، وتقويض استقلال الدول العربية والأفريقية .

وقد استنتجت اللجنة أن النضال العربي الأفريقي المشترك ضد النظامين العنصريين في فلسطين والجنوب الأفريقي يستلزم توفير مقومات ووسائل نضالية ترقى إلى مستوى مواجهة هذين النظامين . وفي غير هذه الحال ، فإن الاستعمار الاستيطاني سيرسخ دعائمه ويبسط هيمنته ويجعل المنطقة العربية والجنوب الأفريقي موضعاً للنزاعات الدائمة والتوتر المستمر ولتهديد السلم والأمن الدوليين .

ـ تذكر اللجنة ، مرة أخرى ، أن أسباب هذا التوتر الخطير الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط تعود إلى النهج العدواني والعنصري الذي تطبقه إسرائيل وإلى استمرارها في احتلال فلسطين والجولان

السوري وجنوب لبنان وأراضي أردنية ، وإلى رفضها الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة .

ـ تذكر اللجنة بقراراتها السابقة في شأن قضية فلسطين والشرق الأوسط ، وتعبر عن تأييدها التام والفعال للشعب الفلسطيني . بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد ، في نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية الثابتة ، كما تعبر عن تأييدها لنضال الشعب العربي في الجولان السوري وجنوب لبنان المحتلين وتؤكد أن أية تسوية سياسية للنزاع يجب أن تضمن :

أ ـ تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وفي مقدمتها القدس العربية .

ب ـ استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصيروإقامة دولته المستقلة في فلسطين .

ـ تؤيد اللجنة الدول العربية في كفاحها العادل ومقاومتها للاحتلال الإسرائيلي من أجل استرجاع حقوقها المغتصبة وتحرير أراضيها المحتلة وإقامة السلام العادل والدائم .

ـ تؤيد اللجنة مبادرة السلام الفلسطينية التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بالجزائر (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨) . والمستند إلى مشروع السلام العربي ، والشرعية الدولية ، والتي أقرتها القمة العربية غير العادية في الدار البيضاء ٢٣ – ٢٦/٥/٨٩ وترحب بالتجاوب الدولي الإيجابي مع هذه المبادرة .

ـ تؤيد اللجنة قيام دولة فلسطين المستقلة على أرض فلسطين وترحب بالاعتراف الدولي الواسع بهذه الدولة .

ـ تحث اللجنة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين على الاعتراف بها ، وتوصي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بأن تبذلا مساعٍ جديدة ومكثفة لتوسيع وتعزيز الاعتراف الدولي بدولة فلسطين خاصة دعم طلب قبول عضويتها في الأمم المتحد ومنظماتها المتخصصة .

ـ تعرب اللجنة ، من جديد ، عن تأييدها المطلق والقوي لانتفاضة الشعب الفلسطيني البطولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتي تعيش منتصف عامها الثاني ، وهي تشتد صلابة وتزداد مقاومتها ضراوة ضد الاحتلال الإسرائيلي وتشيد اللجنة بإكبار وتقدير بنضال الشعب الفلسطيني وشجاعته وتصميمه على تحرير وطنه وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس .

ـ تدعو اللجنة الدول العربية والدول الأفريقية إلى زيادة وتكثيف وتنويع مساعداتها ودعمها المادي والمعنوي للانتفاضة لتواصل مقاومتها للاحتلال حتى تتحقق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين ، وبإشراف دولي ، وفي إطار عملية السلام الشاملة ، حيث أن المخطط الإسرائيلي يهدف إلى ضرب الانتفاضة وتجاوز منظمة التحرير الفلسطينة والالتفاف على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

ـ تدين اللجنة سياسات إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة وتشجيعها وحمايتها لهجرة اليهود للاستيطانْ في تلك الأراضي على حساب السكان العرب الأصليين ، وتحث جميع الدول على التوقف عن منح إسرائيل والمنظمات الصهيونية المساعدات والتسهيلات التي تساعدها على تنفيذ سياسات الاستعمار الاستيطاني ، وتعد تلك المساعدات والتسهيلات انتهاكًا واضحًا لاتفاقية جنيف الرابعة .

ـ تدين اللجنة إسرائيل القوة المحتلة ، وتندد بسياسات القتل والقمع والعدوان والتعذيب والطرد والإبعاد والتشريد والتدمير التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني ، للقضاء على انتفاضته البطولية وحرمانه من جميع أشكال الحماية القانونية مما يشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الفلسطينيين الإنسانية ولاتفاقية جنيف الرابعة . كما تدين اللجنة سلطات الاحتلال لتسليحها المستوطنين اليهود وتحذر مما قد يترتب عن ذلك من مذابح جديدة .

ـ تدعو اللجنة بإلحاح مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته التي نص عليها الميثاق وخاصة فيما يتعلق بتصفية الاستعمار ومقاومة العدوان والاحتلال والعنصرية وممارسة الشعوب حق تقرير المصير ، كما تدعوه إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تكفل تحقيق تلك المبادئ المتجسدة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من خلال منظمة الأمم المتحدة والإشراف الدولي لفترة انتقالية قصيرة ومحددة على الأراضي الفلسطينية بعد انسحاب إسرائيل منها حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير .

ـ تدعو اللجنة المجتمع الدولي ، وبخاصة مجلس الأمن ، إلى اتخاذ التدابير التي تكفل إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وعودة المبعدين ، ووقف سياسة الإرهاب الرسمي والمنظم التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ، والعمل على تطبيق قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ و ٦٠٧ و ٦٠٨ (١٩٨٨) وأحكام اتفاقيات جنيف في هذا الشأن ، وكذلك قرارات الجمعية العامة وآخرها القرار الصادر يوم ١٩٨٩/٤/٢٠ .

ـ تدعو اللجنة الولايات المتحدة إلى تطوير موقفها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وإلى الاعتراف الصريح بحقه في تقرير مصيره في إطار عملية سلام شاملة طبقًا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة ومبادئ الشرعية الدولية .

ـ تؤكد اللجنة أن استمرار الإدارة الأمريكية في تقديم المساعدات العسكرية والمادية ومنح الدعم السياسي لإسرائيل يشجعها على تصعيد أعمالها القمعية وتنفيذ سياساتها الاستيطانية العنصرية ، ويعيق مجلس الأمن في معالجة هذه الجرائم الإسرائيلية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

ـ تدين اللجنة بشدة التحالف العضوي بين النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة وتعاونهما في كافة المجالات وخاصة المجال النووي الذي يهدد الأمن والسلام في أفريقيا والشرق الأوسط كما تدين تعاونهما في تطبيق سياسات القمع والعدوان والتوسع وتهديد أمن دول المواجهة في أفريقيا والشرق الأوسط .

المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط :

ـ لاحظت اللجنة أن فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط أصبحت تحظى بدعم دولي متزايد ، وبخاصة في الأمم المتحدة ، حيث اتخذت الجمعية العامة منذ الدورة ٣٨ وحتى اليوم مجموعة من القرارات التي تدعو إلى عقد هذا المؤتمر وخاصة القرارين رقم ٥٨/٣٨ج ـ ١٩٨٣/١٢/١٣ و ١٧٦/٤٣ ـ ١٩٨٨/١٢/١٥ والتي تنص على مشاركة جميع أطراف النزاع العربي الإسرائيلي ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وأيدت تلك القرارات الدعوة إلى إنشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن يشترك فيها الأعضاء الدائمون في المجلس لاتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد المؤتمر . واستنادًا إلى ذلك :

١ – تؤيد اللجنة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها دولة فلسطين بشكل مستقل وعلى قدم المساواة بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للنزاع على أساس الشرعية الدولية وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وإحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، والاتفاق على ضمانات أمنية لجميع دول المنطقة بما فيها دولة فلسطين ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١٩٤٨) ، واعتبار جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مازالت توفر شروطًا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة .

ب – تؤكد اللجنة أن بدء مجلس الأمن النظر في التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بما في ذلك إنشاء لجنة تحضيرية أصبح أمرًا ضروريًا وأنه لابد للإدارة الأمريكية من أن تتخلى عن معارضتها لمباشرة مجلس الأمن مسؤولياته في هذا الشأن .

هذا وقد تحفظ وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الوارد ضمن البند السابع من جدول الأعمال .

يود وفد بلادي أن يبدى تحفظه على عقد مثل هذا المؤتمر ويؤكد مجددًا أن هذا التحفظ لا يؤثر على موقف الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الثابت من القضية الفلسطينية المتمثل في حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير مصيره بنفسه وحقه في ممارسة سيادته الكاملة على أرضه كما يتحفظ وفد بلادي على كل فقرة يفهم منها الاعتراف بالكيان الصهيوني .

وتحفظ بلادي للاعتبارات التالية :

١ – أن الحق لا يمكن اكتسابه وأن أرض فلسطين بكاملها من البحر إلى النهر هي حق للشعب العربي في فلسطين ودولة فلسطين بغض النظرعن التاريخ الذي احتلت فيه سواء كان عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٤٩ .

٢ – أن إسرائيل ما هي إلا كيان عنصري صهيوني قائم على العدوان واغتصاب الأراضي العربية بالقوة وبالتالي لا يمكن الاعتراف بها أو قبول التفاوض معها حتى لا يضطر إلى منحها جزءًا من حق الشعب الفلسطيني أو حق الشعب الفلسطيني بالكامل .

٣ – إن الأراضي العربية التي اغتصبت بالقوة من قبل الصهاينة بدعم من بعض القوى لا يمكن استعادتها في ضوء المعطيات الراهنة إلا بتصعيد الكفاح المسلح والمقاومة بمختلف الوسائل .. وبالتالي فإن وفد الجماهيرية يرفض كافة الصياغات التي يمكن أن يفهم منها الاعتراف بالكيان أينما وردت » .

الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان والأزمة اللبنانية :

– سجلت اللجنة بقلق متزايد استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وانتهاك إسرائيل المتواصل لسيادة لبنان وحرمة أراضيه ، متحدية بذلك قرارات المجموعة الدولية وميثاق الأمم المتحدة واعتبارًا لذلك :

أ – تدين اللجنة استمرار احتلال إسرائيل لجنوب لبنان وتطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن ، وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرار ٥٠٩ (١٩٨٢) بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية إلى الحدود الدولية للبنان وتدعيم الجهود اللبنانية الهادفة إلى تنفيذ هذه القرارات .

ب – تدين اللجنة بشدة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان والمتمثلة في الغارات الجوية

والبرية على المدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية والتي أسفرت عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى وتدمير القرى والمساكن . كما تعبر عن دعمها وتأييدها الكاملين للمقاومة الوطنية اللبنانية من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي .

ـ تشيد اللجنة بما تضمنه خطاب سمو أمير دولة الكويت بشأن الجهود العربية الخاصة بحل الأزمة اللبنانية وتحيي هذه الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة انطلاقًا من انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ، وتعبر عن مساندتها لجهود وأهداف اللجنة العربية الرئاسية الثلاثية التي شكلها مؤتمر القمة العربي غير العادي في الدار البيضاء (٢٣ - ١٩٨٩/٥/٢٦) وتدعو المجتمع الدولي إلى تأييد تلك الجهود .

الوضع بين العراق وإيران :

ـ أخذت اللجنة بعين الاعتبار قرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء (٢٣ - ١٩٨٩/٥/٢٦) الخاص بالوضع بين العراق وإيران .

ـ تدعو اللجنة إلى تعزيز الأحكام المتعلقة بالتزامات وقف إطلاق النار الذي يجب أن يكون نقطة انطلاق للوصول إلى إقامة السلام الشامل والدائم والعادل بين العراق وإيران واستمرار الأمن والسلام في المنطقة . وتعرب اللجنة عن أملها في الإسراع بالانتقال من حالة وقف إطلاق النار إلى مرحلة إقامة السلم وترسيخ الأمن والاستقرار بين البلدين وفي المنطقة .

ـ تدعو اللجنة إلى بذل الجهود الدولية والإقليمية من أجل تنشيط وتكثيف المفاوضات المباشرة برعاية الأمين العام للأمم المتحدة طبقًا لاتفاق ١٩٨٨/٨/٨ بقصد إقامة السلام الشامل والدائم والعادل بين العراق وإيران على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن (٥٩٨ لسنة ١٩٨٧) باعتباره خطة سلام وبما يضمن حقوق العراق وسيادته على أراضيه ومياهه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وضمان أمن الخليج العربي وحرية الملاحة في مياهه الدولية وعبر مضيق هرمز لكافة السفن دون إعاقة ، وفقًا لاتفاقية قانون البحار المعقودة في إطار الأمم المتحدة .

ـ كما تدعو إلى التصدي لكل المحاولات الرامية إلى عرقلة أو تأخير تطبيق القرار (٥٩٨) على حساب الحقوق الوطنية والقومية العربية ، والتضامن الكامل مع العراق في الحفاظ على وحدة وسلام أراضيه وحقوقه التاريخية في سيادته على شط العرب .

ـ تؤيد اللجنة الدعوة إلى تكليف الأمم المتحدة بتطهير شط العرب وجعله آمنًا وصالحًا للملاحة .

ـ تدعو اللجنة الأمم المتحدة وسائر المنظمات والهيئات الدولية والحكومية وغير الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وكذلك الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٥٦ أن تتخذ كل ما في وسعها من إجراءات من أجل إطلاق سراح أسرى الحرب وإعادتهم إلى أوطانهم دون إبطاء تطبيقًا لأحكام قرار مجلس الأمن ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧ واتفاقية جنيف الثالثة إنهاء لمعاناتهم ومعاناة أسرهم وحل المشكلات الناجمة عن استمرار حالة الأسر .

ـ تشيد اللجنة بجهود الأمين العام للأمم المتحدة وتؤيد مساعيه الهادفة إلى تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة للنزاع تؤدى إلى استتباب السلم والأمن في منطقة الخليج العربي .

ـ تشيد اللجنة بالجهود التي تبذلها اللجة الدولية للصليب الأحمر من أجل إطلاق سراح أسرى الحرب العراقية ـ الإيرانية وإعادتهم إلى أوطانهم .

ـ تهيب بالدول الأطراف في اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ أن تتخذ كل ما في وسعها من إجراءات سياسية وغيرها .

التحالف العضوي بين النظامين العنصريين في الجنوب الأفريقي وفلسطين المحتلة :

ـ توثيقًا للتضامن بين المجموعتين العربية والأفريقية في مواجهة التحديات الاستعمارية والاستعمار الاستيطاني وكافة أشكال التمييز العنصري وفي مقدمتها الصهيونية والأبارتيد ، واعتباراً لضرورة تصدي المجموعتين للتحالف القائم بين نظامي إسرائيل وأفريقيا الجنوبية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية والأبحاث التكنولوجية المتطورة ذات التطبيقات العسكرية . ونظراً إلى ما يمثله هذا التحالف من تهديد مباشر للشعوب العربية والأفريقية .

أ ـ تؤكد اللجنة ضرورة التصدي للسياسات العدوانية والتوسعية وللخطط التي يدبرها النظامان العنصريان في أفريقيا الجنوبية وفلسطين المحتلة لزعزعة أمن واستقرار الشعوب والدول المجاورة وإحباط مخططاتها الإنمائية .

ب ـ تجدد إدانتها بشدة للتحالف العضوي بين هذين النظامين ، وتعتبران تعاونهما في كافة المجالات وخاصة في المجال النووي يهدد الأمن والسلام في أفريقيا والشرق الأوسط وإذ تحذر اللجنة من خطورة هذا التحالف على الأمن والاستقرار الدوليين تؤكد ضرورة تنفيذ أحكام «اتفاقية التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال المقاطعة وفرض العقوبات ضد النظامين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة» ، وتدعو الأمانتين العامتين للمنظمتين إلى التعجيل بعقد اجتماع لجهازي المقاطعة فيهما لوضع الاتفاقية موضع التنفيذ ، على أن يتم هذا الاجتماع قبل نهاية العام الحالي ١٩٨٩ في أحد مقري الأمانتين العامتين .

إنشاء مركز لدراسات الاستعمار الاستيطاني :

ـ اطلعت اللجنة على فحوى المشاورات الجارية بين الأمانتين العامتين في هذا الخصوص وأكدت توصيتها رقم ٣٤ في دورتها التاسعة بتكليف الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بإعداد دراسة مشتركة بشأن إنشاء مركز لدراسات الاستعمار الاستيطاني .

واعتباراً لأهمية الموضوع ولاستمرار المشاورات في هذا الصدد بين المنظمتين كلفت اللجنة الأمانتين العامتين بإجراء الاتصالات الضرورية مع الدول الأعضاء في المنظمتين لاستطلاع تصوراتها بشأن إنشاء المركز والتعجيل بإنجاز الدراسة المطلوبة وعرضها على اللجنة في دورتها المقبلة .

جنوب القارة الأفريقية :

ـ ولاحظت اللجنة عند درس الوضع السائد في جنوب القارة الأفريقي أنه مستمر في التدهور بسبب إصرار النظام العنصري في أفريقيا الجنوبية على المحافظة بكل ثمن على التفرقة العنصرية وعلى زعزعة استقرار دول خط المواجهة . ورغم الجو المشجع في ناميبيا ، فإن التمييز العنصري لا يزال السبب الأول لاضطراب الأمن في المنطقة .

ـ عبرت اللجنة عن ارتياحها لتوقيع بروتوكول برازافيل واتفاق نيويورك وكذلك لتطبيق القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن الدولي ويشكل هذا البروتوكول وذلك الاتفاق خطوتين إيجابيتين على طريق البحث المتواصل عن السلام والأمن في جنوب القارة الأفريقية .

ـ بيد أن اللجنة سجلت بانشغال بالغ أن أفريقيا الجنوبية ، بالرغم من اتفاق نيويورك ، تواصل

سلوك سياسة عدوان وزعزعة للإستقرار ، موجهة ضد جمهورية أنغولا الشعبية .

٥١ – حيث اللجنة حكومة أنغولا لما قدمته من تضحيات جسيمة لتطبيع الوضع الداخلي في أنغولا ، بواسطة سن سياسة تسامح ومصالحة وطنية وإصدار أمر العفو وكلها إجراءات تسمح بأن يدمج في المجتمع الأنغولي من جديد كل مواطني البلاد الذين قاموا بصفة منظمة مباشرة أو غير مباشرة بأعمال عنف وتخريب داخل البلاد وخارجها بمساندة قوى أجنبية سيادة أنغولا وحرمتها الترابية .

ـ وفي ما يتعلق بالعقوبات ، فقد تبين أن منظمة الوحدة الأفريقية بذلت جهوداً لعزل أفريقيا الجنوبية سياسياً واقتصادياً ولوحظ أن تعنت أفريقيا الجنوبية وغطرستها وتصلبها تشتد بفعل قوتها العسكرية .

ـ وعليه ، فإن اللجنة تساند دون تحفظ النداء الذي وجهه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أثناء دورته العادية التاسعة والأربعين من أجل عزل أفريقيا الجنوبية عزلاً كاملاً وفرض عقوبات شاملة وإلزامية عليها طبقًا لمقتضيات البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة وتهنىء اللجنة منظمة الوحدة الأفريقية على ما بذلته من جهود حتى الآن لهذا الغرض .

ـ وطبقًا للقرار رقم ٤١٨ (١٩٧٧) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي والقاضي بالمنع البات لمبيعات الأسلحة إلى أفريقيا الجنوبية ، فإن اللجنة توجه نداء إلى الدول التي لا تزال بينها وبين نظام بريتوريا علاقات في مجال الأسلحة ، لاسيما الأسلحة النووية لكي تضع حدًا لتلك العلاقات . ويطلب هذا القرار بالخصوص فسخ جميع الاتفاقات التي سبق إبرامها مع أفريقيا الجنوبية لصنع الأسلحة والتحجير على الشركات والوكالات الخاضعة لأحكامها في نقل تكنولوجيات صنع الأسلحة والمعدات المرتبطة بها من جميع الأصناف إلى أفريقيا الجنوبية .

ـ توجه اللجنة نداء إلى الدول الأفريقية والعربية لكي تضاعف مساندتها المالية والمادية وغيرها إلى بلدان خط المواجهة لتمكينها من مواجهة اعتداءات أفريقيا الجنوبية . وينبغي منح أنغولا والموزمبيق إعانة خاصة تشد أزرهما في جهودهما لصد اعتداءات أفريقيا الجنوبية التي تواصل مباشرة أو بواسطة عصابات مسلحة تأتمر بأوامرها اقتراف أعمال تهدف إلى زعزعة استقرار هذين البلدين بالرغم من أنها وقعت معهما على اتفاق نكوماتي (مع الموزمبيق) ونيويورك (مع أنغولا) .

أفريقيا الجنوبية :

ـ وفي أفريقيا الجنوبية نفسها ، يستمر تدهور الوضع بسبب إقرار حالة الطوارئ منذ عام ١٩٨٦ ، وتشديد إجراءات القمع التي يقترفها نظام أفريقيا الجنوبية العنصري ضد الأغلبية السوداء . وتؤكد اللجنة من جديد أن إلغاء التفرقة العنصرية يظل الحل الوحيد لمشكلات هذا البلد وهي تطالب ، بالإضافة إلى ذلك ، بالإفراج عن نلسون منديلا وجميع المساجين السياسيين الآخرين دون قيد أو شرط .

ـ وتندد اللجنة بقوة بقرار نظام بريتوريا العنصري في يونيو ١٩٨٩ تمديد حالة الطوارئ وترفض المساعي الدبلوماسية التي تقوم بها أفريقيا الجنوبية العنصرية للخروج من عزلتها وتطالب اللجنة بأن تشرع أفريقيا الجنوبية في الحوار مع الزعماء الحقيقيين للأغلبية السوداء بالبلاد من أجل إقرار أفريقيا جنوبية حرة وديمقراطية .

ـ تشجع اللجنة الحركات الديمقراطية الجماهيرية على تشكيل أوسع تحالف ممكن للقوى المناهضة

للتفرقة العنصرية في أفريقيا الجنوبية ، من أجل اجتثاث النظام العنصري حتى تبرز للوجود أفريقيا جنوبية متحدة وغير عنصرية وديمقراطية .

ـ توجه اللجنة نداء إلى حركات التحرير الوطني بأفريقيا الجنوبية لكي تنسق وتضاعف جهودها لإحباط مناورات نظام بريتوريا العنصري الرامية إلى إجهاض كفاحها .

ـ تهنيء اللجنة شعب أفريقيا الجنوبية بكفاحه البطولي الذي أسهم إسهامًا حاسمًا في إرغام نظام بريتوريا العنصري على قبول تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ـ تؤكد اللجنة تضامنها مع شعبي أفريقيا الجنوبية وناميبيا وتنوه ، خاصة ، بالدور الذي يقوم به الاتحادان النقابيان والمنظمات الجماهيرية والسلطات الدينية في البلدين ، في الكفاح لإنهاء الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ولإزالة التفرقة العنصرية من أفريقيا الجنوبية .

ـ توجه اللجنة نداء إلى الدول الأفريقية وكذلك إلى المجموعة الدولية كي تضاعف مساندتها السياسية والمادية والمالية للمؤتمر الوطني الأفريقي ولمؤتمر عموم أفريقيا لتمكينهما من تصعيد الكفاح الشرعي الذي يخوضانه لإزالة التفرقة العنصرية وإقامة ديمقراطية حقيقية في هذا البلد .

ناميبيا :

ـ انكبت اللجنة طويلاً على بحث مسألة ناميبيا وعبرت عن ارتياحها لتطورها الإيجابي عقب التوقيع على بروتوكول برازافيل واتفاق نيويورك على التوالي في ١٣ و ٢٢ ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٨٨ .

ـ سجلت اللجنة بارتياح البدء في تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا في الأجل المقرر (١ أبريل ـ نيسان ١٩٨٩) . بيد أنها تستنكر استنكارًا حازمًا المناورات التمييعية التي دبرتها أفريقيا الجنوبية لإفساد هذا التطبيق أو تأخيره . وقد أدانت اللجنة إدانة قوية المجازر التي ارتكبها الجيش الأفريقي الجنوبي منذ الأيام الأولى لتطبيق هذا القرار .

ـ قدرت اللجنة رد منظمة الوحدة الأفريقية الشرعي والساخط على خفض عدد أفراد القوة العسكرية لمجموعة الأمم المتحدة للمساعدة خلال المرحلة الانتقالية ، ذلك الخفض الذي ظهرت آثاره السلبية منذ الأيام الأولى لتنفيذ مسيرة إحراز ناميبيا على الاستقلال .

ـ تدين اللجنة بشدة نظام أفريقيا العنصري الذي يقوم باستمرار بانتداب ناميبيين في «القوة الترابية لجنوب أفريقيا» المزعومة ، ويباشر تدريب عناصر قبلية ، وتركيز مخازن سرية للذخيرة الحربية في ناميبيا . وتدين اللجنة بالإضافة إلى ذلك أفريقيا الجنوبية التي شرعت في عملية غير شرعية تتمثل في تسليم بطاقات هوية ناميبية لعناصر من الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل (أونيتا) ومن أفريقيا الجنوبية لتمكينها من المشاركة في الانتخابات والتصويت ضد منظمة شعب جنوب غربي أفريقيا (سوابو) .

ـ تهنيء اللجنة تهنئة حارة حركة سوابو وجناحها العسكري جيش تحرير ناميبيا الشعبي بالانتصارات التي حققاها على نظام بريتوريا غير الشرعي في ناميبيا وبما أبدياه من ثبات وشجاعة وانسجام طوال سنوات الكفاح المرير من التحرير ، وتشجعهما على متابعة جهودهما حتى استقلال ناميبيا التام .

ـ تدين اللجنة نظام بريتوريا العنصري لمواصلته القيام بأعمال زعزعة الاستقرار والإرهاب

والعدوان ضد جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية الموزمبيق الشعبية بواسطة عصابات مسلحة يواصل نظام أفريقيا الجنوبية العنصري مدها بالرجال وتحريكها وتزويدها بالأسلحة والذخائر والإنفاق عليها .

ـ وفي الإطار العام لمسيرة السلام بجنوب القارة الأفريقية ، توجه اللجنة نداء إلى المجموعة الدولية لإرغام أفريقيا الجنوبية على وضع حد لما تقوم به من أعمال لزعزعة الاستقرار موجهة ضد أنغولا والموزمبيق ومن مساندة لعصابات أونيتاورينامو وذلك لكي تتيسر إعادة إقرار السلام في هذين البلدين .

ـ تسجل اللجنة بارتياح ما قامت به منظمة الوحدة الأفريقية من أعمال بتعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة لتحديد الصيغ العملية لمساهمتها في مسيرة استقلال ناميبيا وتعبر اللجنة عن ارتياحها لفتح مكتب لمنظمة الوحدة الأفريقية وإرسال بعض البلدان الأفريقية مراقبين الي ويندهوك لمتابعة مسيرة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ـ سجلت اللجنة بارتياح قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ولجنة التحرير التابعة لها تقديم مساعدة مالية عاجلة لمنظمة سوابو لتمكينها من خوض حملتها الانتخابية .

ـ سجلت اللجنة أيضاً بارتياح أنه بالرغم من المناورات التمييعية الأفريقية الجنوبية ، فإن مسلسل الاستقلال متواصل وقد عادت دفعة أولى من اللاجئين الناميبيين إلى وطنهم الأصلي خلال شهر يونيو ـ حزيران ١٩٨٩ . وتطالب اللجنة بعودة جميع اللاجئين الناميبيين إلى بلادهم حتى يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات وفي تقرير مستقبل وطنهم .

ـ تنوه اللجنة بالقوات المسلحة الأنغولية التي اضطرت جهودها البطولية أفريقيا الجنوبية إلى الجلوس حول مائدة المفاوضات وإلى قبول تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ـ وباستقلال ناميبيا القريب جداً ، تكون أفريقيا قد حققت أحد أهدافها الرئيسية المرسومة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، ألا وهو تحرير القارة تحريراً كاملاً . وهكذا سيتسنى لمنظمة الوحدة الأفريقية بعد استقلال ناميبيا تركيز جهودها على تصفية التفرقة العنصرية في أفريقيا الجنوبية وإنهاء سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار التي يمارسها نظام بريتوريا ضد دول خط المواجهة وتحث اللجنة الدول الأفريقية والعربية والمجموعة الدولية على توحيد جهودها في هذا الاتجاه للتعجيل باستقلال ناميبيا وإزالة التفرقة العنصرية تماماً .

ـ وأخيراً ، فقد استعرضت اللجنة الوضع السياسي العام بافريقيا ، وهي تحيي كل الجهود والمساعي الرامية إلى وقف المنازعات التي هزت الشعبين الشقيقين السنغالي والموريتاني وتشيد اللجنة بالرئيس المباشر لمنظمة الوحدة الأفريقية اللواء موسى تراوري ، رئيس جمهورية مالي لوساطته المثمرة بين السنغال وموريتانيا البلدين اللذين تقوم بينهما صلات منذ قرون عديدة .

ـ ومن جهة أخرى حيت اللجنة عودة جمهورية مصر العربية إلى جامعة الدول العربية ، أثناء القمة العربية غير العادية المنعقدة في الدار البيضاء كما نوهت بصاحبي الفخامة حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، ومعمر القذافي قائد الثورة الليبية ، للقرار الموفق الذي اتخذاه بإعادة العلاقات بين بلديهما .

تقرير الأمانتين العامتين حول أنشطة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والمؤسسات العربية والأفريقية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والفنية والثقافية والإعلامية :

ـ قدم السيد الدكتور سلفستر تسانزيمان الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية تقريراً عن المنظمات العربية والأفريقية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والفنية والثقافية والإعلامية وقد أشار في تقديمه إلى التقدم الذي أحرزه التعاون بين الأمانتين في سبيل تنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة الدائمة في دورتها التاسعة .

ـ وأحاط الاجتماع علمًا بأن الأمانتين قد أعدتا وثيقتين حول أحداث منطقة تجارية تفضيلية عربية أفريقية . كما أحاط الاجتماع بأن الأمانتين تتقدمان باقتراحات محددة لإقامة أول معرض تجاري عربي أفريقي كما يقترح أيضًا برنامج عمل خاصًا بهذا المعرض .

وعند عرضه للتقرير اقترح الأمين العام المساعد أن تقوم المؤسسات العربية الأفريقية المتخصصة بإبداء رأيها حول مختلف الموضوعات حسب تخصصها .

ـ وقد لاحظت اللجنة بارتياح ما أنجزته الأمانتان العامتان والمؤسسات العربية والأفريقية المتخصصة .

ـ وفي هذا الصدد تقدم وفد دولة الكويت باقتراح لإنشاء مؤسسة مالية استثمارية عربية أفريقية ، ولهذا الغرض اقترح الوفد توجيه الدعوة إلى وزراء المالية من المجموعتين العربية والأفريقية للاجتماع أثناء الدورة المقبلة للبنك الدولي وذلك لاتخاذ الإجراءات العملية لتنفيذ هذا الاقتراح . كما اقترح الوفد أن يضع وزراء المالية الأهداف والنظام الأساسي وتحديد رأس المال لتلك المؤسسة وقد عبرت اللجنة عن امتنانها لهذا الاقتراح الكويتي ووافقت عليه بالإجماع .

ـ واللجنة توصي بما يلي :

أولاً : النهوض بالتجارة :

أ ـ أن تواصل الأمانتان العامتان جهودهما المشتركة لاستكمال بحث مشروع الاتفاقية الخاصة بإقامة منطقة للتجارة التفضيلية العربية الأفريقية .

ب ـ دعوة لجنة خبراء تنمية التجارة في شهر أكتوبر ١٩٨٩ لدراسته ووضع مشروع الاتفاق في صورة نهائية .

ثانيًا : المعرض التجاري :

أ ـ أن يعقد أول معرض تجاري عربي أفريقي في شهر أكتوبر ١٩٩٠ وأن يكون تحت إشراف الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية على أن يحدد مكان الانعقاد بالتشاور بين المنظمتين .

ب ـ أن تتكون اللجنة التنظيمية بالمعرض من ٨ دول أعضاء عن كل مجموعة .

جـ ـ أن ترشح الدول لهذه اللجنة خبراء من الهيئات المختصة بالمعارض ووزارات التجارة .

د ـ النشاطات السابقة للمعرض :

أن يعقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة لتنظيم المعرض العربي الأفريقي خلال شهر أكتوبر /

تشرين الأول ١٩٨٩ بدول عربية أفريقية لدراسة :

ـ مشروع ميزانية المعرض بما في ذلك كافة جوانب آثاره المالية والفنية .

ـ تحديد الموارد المالية .

تحديد الوكالات المتعاونة لمساعدة أمانتي جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة المشتركة لتنظيم المعرض .

ـ إعداد قائمة بالنشاطات الواجب إنجازها قبل المعرض وخلاله ثم بعده ، والتي يجب أن تشمل :

ـ عمليات الإشهار الواجب إتمامها قبل المعرض (وخلاله ثم بعده) ومساهمة الوكالات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية إضافة إلى مجموعات التكامل الاقتصادي الإقليمية وشبه الإقليمية .

ـ دراسات الأسواق الواجب إجراؤها قبل المعرض وخلاله ثم بعد .

ـ الطرق الكفيلة بتنظيم ملتقى المستثمرين .

ـ الاتصالات اللازمة لتنمية التجارة والواجب تنظيمها .

ـ صياغة اللوائح والتنظيمات الخاصة بالمعرض التجاري العربي الأفريقي .

ـ دور القطاع الخاص (وطرائق تعبئته لمساهمة فعالة) .

ـ صياغة كاتلوج المعرض التجاري العربي الأفريقي ثم نشره .

ـ نشر دراسات بخصوص الأسواق تغطي الإمكانات التجارية المتاحة داخل المنطقة العربية الأفريقية .

ـ عقد ثلاثة اجتماعات أخرى مارس / آزار / أبريل / نيسان ١٩٩٠ وجوان / حزيران ١٩٩٠ وسبتمبر / أيلول ١٩٩٠ .

ثالثا : في مجال الاستثمار :

أ ـ أن تستمر الأمانتان في الاتصالات من أجل إتمام اتفاقية لضمان وتشجيع الاستثمار التي كلفت بها الموسسة العربية لضمان الاستثمار .

ب ـ أن تنظم الأمانتان العامتان للجامعة والمنظمة اجتماعات للمستثمرين العرب والأفارقة بالتعاون مع مؤتمر المستثمرين العرب ورئاسة مجموعة رجال الأعمال الأفارقة .

جـ ـ إنشاء مؤسسة مالية استثمارية عربية أفريقية وتوصي اللجنة بتكليف الأمانتين لتوجيه الدعوة لوزراء المالية من الطرفين العربي والأفريقي لدراسة هذا الاقتراح ولتحديد أهداف المؤسسة ونظامها الأساسي وكذلك تحديد رأس مالها وكيفية المساهمة في رأس المال لوضع هذه المؤسسة موضع التنفيذ على أن تقدم الأمانتان تقريراً عن ذلك إلى اجتماع الدورة المقبلة .

رابعًا : مجال الأمن الغذائي :

ـ حث الأمانتين على عقد ندوة الأمن الغذائي العربي الأفريقي في أقرب أجل ممكن بالتعاون مع المؤسسات الآتية :

أ ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .

ب ـ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

جـ ـ بنك التنمية الأفريقي .

ـ دعوة المنظمات الدولية المعنية للمشاركة في إعداد هذه الندوة مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ومنظمة الأغذية والزراعة (فاو) والمنظمات الإقليمية المتخصصة في مجالات الإنتاج الغذائي .

خامساً : إعداد وتنفيذ المشروعات :

ـ اعتباراً للاحتياجات الملحة لدى الدول العربية والأفريقية لإعداد وتنفيذ ومتابعة المشروعات ، توصي اللجنة بأن تتخذ الأمانتان الإجراءات اللازمة لحث خبراء المجموعتين العربية والأفريقية على إنجاز المهام الآتية :

١ - إجراء المسوحات والدراسات ذات الصلة بالقطاعات والمشروعات والعون الفني .

ب ـ تشجيع المهنيين والفنيين المقتدرين من المجموعتين العربية والأفريقية لدعم طاقات الدول الأفريقية المستفيدة من العون العربي في بناء المؤسسات وتنفيذ المشروعات ومتابعة المشاكل التقنية والفنية وخاصة في مراجعة وضبط وقياس أعمال تنفيذ مكونات المشروعات .

جـ ـ توفير الإمكانات والتنسيق في مجالات التدريب الفني والمهني وتبادل الخبرات النظرية والعملية والاستفادة من المؤسسات المتخصصة القائمة في دول المجموعتين .

د ـ تنظيم وترشيد خدمات المستشارين في دول المجموعتين وإيجاد الهياكل المؤسسية التي تؤهلها للعمل وتكسبها المصداقية الإجرائية والفنية للتنافس في السوق الدولية .

سادساً : في مجالات العمل والشؤون الاجتماعية :

ـ إن اللجنة إذ تذكر بتوصيتها الصادرة عن الدورة الرابعة المنعقدة بالكويت عام ١٩٧٨ ، حول عقد مؤتمر لوزراء العمل في المجموعتين العربية والأفريقية ، تدعو الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى بذل الجهود من أجل تنشيط التعاون العربي الأفريقي في هذا المجال .

توصيات البند الثامن ـ المجال الثقافي :

أخذت اللجنة الدائمة علماً بالتقرير الثقافي العربي الأفريقي المرفق وتناولت الموضوعات التالية :

أولاً : المعهد الثقافي العربي الأفريقي :

ـ تصادق اللجنة على الميزانية والخطوات التنفيذية المقترحة لانطلاق المعهد ابتداء من عام ١٩٩١ وتوصي :

١ - جميع الدول العربية والأفريقية بتقديم الإسهامات الطوعية التي تعين على قيامه وتأمين استمراريته .

٢ - الدول العربية والأفريقية التي ترغب في استضافة هذا المعهد أو الترشيح لوظائفه القيادية (المدير العام ومساعد المدير العام) بتقديم رغباتها إلى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في موعد أقصاه مارس ١٩٩٠ .

ـ أن تقدم الأمانتان تقريراً عن المهن في كل دورة من دورات اللجنة الدائمة كبند متميز في إطار مؤسسة التعاون العربي الأفريقي .

ثانيًا الأنشطة المسجلة في برنامج التعاون الثقافي :

ـ توصي اللجنة أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بوضع جدول زمني لتنفيذ هذه المشروعات في ضوء الظروف المالية للمنظمتين .

ثالثًا : مسائل أخرى .

ـ تمويل العلوم والبحوث من أجل التنمية :

(١) توصي اللجنة بأن تتعاون الدول العربية والأفريقية ومؤسساتها المعنية في هذا المجال بدراسة الوسائل المناسبة لدعم الجهود الأفريقية والعربية والعالمية المبذولة في هذا المجال وأن تقوم هذه المؤسسات بتبادل الرأي والمعلومات والبحوث من أجل التنمية في المنطقتين .

(٢) توصي بإدراج الموضوع ضمن برامج صندوق المعونة الفنية للدول الأفريقية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

ـ محو الأمية

توصي اللجنة الأجهزة والإدرات المعنية في منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تسهل تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء فيما يخص محاربة الأمية .

وفي هذا الإطار تعد المنظمتان برنامج عمل مشتركًا خاصًا بالعام الدولي لمحو الأمية (١٩٩٠) . كما توصي المنظمتان بتطوير القدرات الوطنية في المنظمتين في مجال محو الأمية .

ثامنًا :ج / التعاون العربي الأفريقي في مجال الإعلام والاتصال :

ـ تنفيذًا لتوصية اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في دورتها التاسعة (واغادوغو ـ ٦ - ٩ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٨ المتعلقة بالتعاون العربي الأفريقي في مجال الإعلام .

ـ واعتبارًا لأن قطاع الإعلام والاتصال يشكل ركنًا أساسيًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقود ديناميكية الترابط والتلاحم بين الشعوب العربية والأفريقية .

ـ واستنادًا إلى المبادرات العربية والأفريقية الرامية إلى المساهمة في إرساء قواعد نظام إعلامي جديد يراعي التوازن العالمي المنشود إنطلاقًا من وضع استراتيجية إعلامية موحدة .

أخذت اللجنة علمًا بتقرير الأمانتين العامتين المتضمن بالدراسة التي أعدها خبراء متخصصون من الجانبين في كافة مجالات الإعلام والاتصالات ، ووافقت على التوصيات التالية :

إقامة الإطار المؤسسي :

أ ـ دعوة مجلس وزراء الإعلام العرب والأفارقة لعقد اجتماع مشترك خلال عام ١٩٩٠ .

ب ـ تشكيل لجنة تحت إشراف الأمانتين العامتين لمتابعة تنفيذ المسائل المشتركة في مجال الإعلام والاتصال وتنسيق الأنشطة خاصة في مجال تبادل البرامج والأخبار واستخدام الفضاء والأقمار الصناعية وتنمية القوة البشرية .

جـ ـ تكليف الأمانتين العامتين بالنظر في توفير المبالغ اللازمة لتنمية وتمويل المشاريع المشتركة في مجال الإعلام والاتصال .

ـ تكثيف تبادل البرامج والأخبار وتوثيق التعاون في مجال الاتصالات الفضائية :

أ ـ استخدام الفضاء والأقمار الصناعية .

ـ دعوة كل من المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية من جهة والاتحاد الأفريقي للمواصلات السلكية واللاسلكية من جهة أخرى إلى التشاور بخصوص التوصل إلى اتفاق لاستغلال الإمكانات التي يتيحها القمر الصناعي العربي لتحقيق خدمة الاتصالات المباشرة بين الجانبين العربي والأفريقي وكذلك فيما بين الدول الأفريقية ذاتها .

ـ دعوة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية للاستفادة من نظام عربسات للربط الهاتفي والتلكسي المباشر وخدمة عقد المؤتمرات المصورة عن بعد فيما بينها وبين فروعها وذلك عن طريق توفير محطات أرضية صغيرة ورخيصة التكاليف .

ب ـ التعاون في مجال الإذاعة والتليفزيون .

ـ دعوة اتحاد الإذاعات والتليفزيونات الوطنية الأفريقية إلى التشاور مع اتحاد إذاعات الدول العربية بخصوص الاستفادة من التجربة العربية في بث حقيبة إخبارية يومية وبرامج أسبوعية وشهرية عبر القمر الصناعي العربي (عربسات) وكذلك الاستفادة من خطة الاتحاد العربي في استغلال القناة القمرية المؤجرة من عربسات والنظر في إمكانية استخدام القناة غزيرة الإشعاع في تبادل البرامج الإعلامية والثقافية بين الدول العربية والدول الأفريقية .

ـ دعوة الاتحادين العربي والأفريقي إلى حث أعضائهما على تخصيص فترات ثابتة في الدورات البرامجية لبث البرامج المتبادلة .

دعوة الهيئات الأعضاء في الاتحادين إلى المشاركة في المهرجانات والمسابقات المتعلقة بالبرامج الإذاعية والتليفزيونية والعمل على تنظيم سوق مشتركة للبرامج .

ج ـ التعاون بين وكالات الأنباء :

ـ الطلب من الدول العربية والأفريقية الاعتماد على وكالة أنباء عموم أفريقيا (بانا) ما أمكن في نقلها للأنباء والأحداث الأفريقية وكذلك على وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) في نقلها لأخبار الأراضي المحتلة والقضية الفلسطينية بصفة عامة واعتماد وكالات الأنباء الوطنية العربية الأخرى في نقل أخبار البلاد العربية .

ـ الطلب إلى وكالة أنباء عموم أفريقيا واتحاد وكالات الأنباء العربية بحث إمكانية إقامة اتصالات لاسلكية بينهما .

ـ تنمية القوة البشرية العاملة في ميدان الإعلام والاتصال :

ـ العمل على إقامة اتصالات دورية وتنظيم حلقات دراسة حول المشاكل الإعلامية الملحة لتمكين خبراء المؤسسات الإعلامية العربية والأفريقية من تقييم عملية التعاون فيما بينها وبالتالي إيجاد أفضل الحلول لهذه المشاكل .

ب ـ العمل على تأمين مشاركة خبراء المؤسسات المتخصصة في الاجتماعات الإعلامية المشتركة للإلمام بتفاصيل ما يطرح من مواضيع فنية بغية اقتراح الحلول العملية والعلمية لها .

ج ـ العمل على وضع برامج تنفيذية لتبادل الخبرات والاستفادة من مراكز التدريب المتوفرة في كلا المجموعتين ، سواء في مجال الإعلام أو في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية .

ـ تسهيل مهمة الإعلاميين عند انتقالهم إلى الدول الأعضاء في كلا المجموعتين للقيام بمهمات إعلامية :

أ ـ الطلب إلى المؤسسات الإعلامية العربية والأفريقية تقديم كافة أنواع المساعدات والتسهيلات إلى مراسلي الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء والصحف القادمين من الدول العربية والدول الأفريقية لأداء مهمات إعلامية بها .

ب ـ الطلب إلى وزارات المواصلات العربية والأفريقية بحث إمكانية منح تعريفات تفضيلية وتسهيلات اتصالية لجميع المؤسسات الإعلامية العربية والأفريقية .

تاسعًا : استعراض مشروع جدول أعمال الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي وموعد انعقاده :

ـ قدم الموضوع السيد عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية .

واستعرضت اللجنة الدائمة مشروع جدول أعمال الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي المرجو عقدها في أقرب الآجال الممكنة بالخرطوم وهو كما يلي :

١ – حفل الافتتاح .

٢ – انتخاب هيئة المكتب وأعضاء لجنة الصياغة .

٣ – المصادقة على مشروع جدول الأعمال .

٤ – تنظيم الأعمال .

٥ – التقرير المشترك حول نشاطات الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ولمنظمة الوحدة الأفريقية في مختلف مجالات التعاون العربي الأفريقي منذ مارس ـ آذار ١٩٧٧ .

٦ – التقرير المشترك للأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية حول سبل ووسائل تحسين سير أجهزة التعاون العربي الأفريقي .

٧ – تقرير حول سبل ووسائل دعم التعاون السياسي والتضامن العربي الأفريقي من أجل تحقيق الأهداف المشتركة .

٨ – تقرير الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية حول نشاطات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا والمؤسسات الأخرى العربية والأفريقية المتخصصة في المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية والإعلامية وفي مجال العمل :

أ ـ المجال الاقتصادي والمالي والفني .

ب ـ المجال الثقافي .

ج ـ مجال الإعلام والاتصال .

د ـ مجال العمل .

٩ – تقرير اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي المقدم للدورة الأولى للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي حول تطور التعاون العربي الأفريقي منذ مارس ـ آذار ١٩٧٧ .

١٠ – تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثانية لمؤتمر القمة العربي الأفريقي .

١١ – تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر الوزاري العربي الأفريقي .

١٢ - ما يستجد من أعمال .

عاشراً : موعد ومكان الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي :

- بحثت اللجنة موضوع موعد ومكان الدورة الحادية عشرة . وتأكيداً لضمان انتظام اجتماعات اللجنة وتخفيفاً لأعباء الجانبين أوصت اللجنة بعقد دورتها الحادية عشرة في نيويورك خلال شهر أكتوبر ١٩٨٩ ويتم تحديد الموعد النهائي بالتشاور بين الأمانتين العامتين لمنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية .

(١٩) تقرير
لجنة تنسيق التعاون الأفريقي / العربي
الدورة العادية الحادية عشرة
للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي
(نيويورك ٦ أكتوبر ١٩٨٩)

١ - منذ الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الأفريقي العربي (الكويت ١٩ - ٢٠ يونيو سنة ١٩٨٩) واصل أعضاء لجنة التنسيق مشاوراتهم واتخذوا التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات اللجنة الدائمة . ومن ناحية أخرى أحاط أعضاء لجنة التنسيق بما قامت به الأمانتان من أنشطة في هذا الصدد . كما قدموا على نحو خاص توجيهاتهم اللازمة للإعداد للاجتماع الخاص لوزراء المالية للبلدان الأفريقية والعربية أعضاء اللجنة الدائمة الذي عقد في مدينة واشنطن في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٨٩ على هامش المؤتمر السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وناقش الاجتماع موضوع إنشاء الموسسة الاستثمارية المالية الأفريقية العربية (أنظر البند رقم ١٠ من جدول الأعمال) .

٢ - وخلال الدورة الثانية عشرة للجنة التنسيق التي عقدت في نيويورك في ٥ أكتوبر سنة ١٩٨٩ استعرض أعضاؤها ما تم من أنشطة منذ يونيو سنة ١٩٨٩ وأشادوا بما اتخذته أمانتا منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية من تدابير لتنفيذ توصيات اللجنة الدائمة كما حثوا الأمانتين على مواصلة جهودهما بغية تنفيذ برامج التعاون الأفريقي العربي المقررة .

٣ - كما استعرضت لجنة التنسيق مشروع جدول أعمال اللجنة الدائمة في دورتها الحادية عشرة والوثائق المعروضة عليها وكذلك تنظيم العمل .

٤ - وأكدت لجنة التنسيق على أهمية إنشاء المؤسسة الاستثمارية المالية العربية الأفريقية . وقد عرض معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت الشيخ الصباح الأحمد الجابر الصباح رئيس الجانب العربي استعداد دولة الكويت لاستضافة اجتماع فريق الخبراء الماليين والقانونيين طبقاً لتوصية وزراء مالية الدول العربية والأفريقية أعضاء اللجنة الدائمة في اجتماعهم

بواشنطن بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ وقد رحبت اللجنة بعرض معالي الشيخ الصباح وأوصت بأن يعقد اجتماع فريق الخبراء خلال الأسبوع الأول من شهر مارس ١٩٩٠ ليتسنى عرض مشروع الاتفاقية على الدورة القادمة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي .

(٢٠) محضر اجتماع

وزراء خارجية الدول الأعضاء فى اللجنة

الدائمة للتعاون الأفريقي / العربي

(نيويورك ٢ اكتوبر ١٩٩٠)

عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي اجتماعاً في نيويورك في ١٩٩٠/١٠/٢ .

وأقر الاجتماع جدول الأعمال المتكون من نقطتين :

أ ـ تنسيق المواقف بين المجموعتين فيما يتعلق بالمسائل الدولية ذات الاهتمام المشترك في مجالات التعاون العربي الأفريقي والمدرجة على جدول أعمال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ب ـ تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بموضوعات التعاون العربي الأفريقي والإعداد لعقد الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي خلال ديسمبر ١٩٩٠ .

افتتح معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس الجانب العربي الاجتماع بالإشارة إلى المحنة التي تتعرض لها الكويت بسبب أزمة الخليج وتطلعات الكويت إزاء المجتمع الدولي لإنهاء هذه الأزمة .

ثم بين توجهات الكويت الرئيسية التي تتلخص في :

١ – الالتزام بالاتفاقيات الاقتصادية القائمة مع الدول النامية .

٢ – استعداد الكويت لمساعدة الدول المتضررة من تطبيق قرار مجلس الأمن ٦٦١ .

٣ – قرار الكويت بتوجيهات من صاحب السمو الأمير بحث أصول القروض مع الدول الأشد فقراً وذلك من أجل تخفيف عبء الديون التي تقع على كاهل هذه الدول .

٤ – قرار الكويت بتوجيهات من صاحب السمو أمير البلاد إلغاء الفوائد على قروض الدول النامية .

٥ – إن الكويت ، وهي تستذكر اقتراحاً تقدمت به منذ عامين ، تود تأكيد التزامها بالأهداف المتوخاة من إنشاء مؤسسة استثمارية عربية أفريقية ، وأنها ستدرس بعناية ردود الدول وستواصل التشاور في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة .

ـ ثم تناول الكلمة رئيس الجانب الأفريقي السيد / بروسبار فوكوما وزير خارجية بوركينا فاسو فأشاد بالهدف من عقد الاجتماع ، وتعرض لأزمة الخليج التي وصفها بأنها تركت آثاراً سلبية على مسيرة التعاون العربي الأفريقي التي من بينها عدم القدرة على تنفيذ الاجتماعات والمشروعات المتفق عليها بين المجموعتين ، ورغم ذلك فإن هذه الآثار السلبية يجب ألا تدفعنا إلى التقليل من أهمية التعاون العربي الأفريقي بوصفه مصيراً مشتركاً للمجموعتين الأمر الذي ينبغي تعزيزه ودعمه في كافة المجالات .

ـ ثم تحدث الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد سليم أحمد سليم الذي شرح الغرض من عقد الاجتماع ، مشيراً إلى الخطوات التي اتخذت لمتابعة تنفيذ برامج وأنشطة التعاون العربي الأفريقي بدءاً باجتماع الدورة الواحدة والخمسين للمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية واجتماعه

بالأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٥ مارس ١٩٩٠ في تونس ، وزيارته للجزائر في نفس الفترة التي تمخضت عن ترحيب الجزائر بعقد اجتماع الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي .

ثم استعرض اجتماع مجموعة الخبراء الذي عقد في أبيدجان في الفترة بين ٢٣ و ٢٦ يوليو ١٩٩٠ لصياغة الاتفاق الإطاري لمنطقة التجارة التفضيلية العربية الأفريقية ، كما أشاد بالاجتماع التحضيري للمعرض التجاري العربي الأفريقي الذي عقد مؤخراً في تونس ، وبالاجتماع الذي عقد في القاهرة في الفترة بين ١٣ و ١٦ مايو سنة ١٩٩٠ الذي ضم مديري ومسؤولي المؤسسات الإعلامية العربية والأفريقية .

وأخيراً أعرب عن أسفه لعدم إمكانية عقد اجتماع الخبراء القانونيين المكلف بإعداد النظام الأساسي لتأسيس مؤسسة الاستثمار والتمويل الذي كان مقرراً عقده في الكويت بسبب التطورات الراهنة في الخليج .

ـ ثم تحدث السيد عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية فنوه بالغرض من عقد الاجتماع وبالتأكيد على أهمية التنسيق بين المجموعتين العربية والأفريقية في القضايا ذات الاهتمام المشترك المعروضة على الجمعية العامة من أجل حشد الجهود للدفاع عن المبادئ والقيم التي يجسدها ميثاق المنظمتين والتي آمنت بها الشعوب العربية والأفريقية في نضالها الطويل من أجل الحرية والكرامة والسيادة ، وأكد أهمية تعاون المجموعتين لدعم وتأييد القضايا العربية والأفريقية المطروحة أمام المنظمة الدولية ، وفي مقدمتها قضية فلسطين وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، ودعم شعب جنوب أفريقيا في نضاله ضد نظام بريتوريا العنصري ، كما أعرب عن الأمل في أن يتم حل أزمة الخليج بانسحاب العراق من الكويت تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن وجامعة الدول العربية .

وأشار إلى أنه رغم وجود التطورات التي حالت دون تنفيذ بعض التوصيات فإن الأمل كبير في أن يتم تحقيق ذلك خلال الاجتماعات التي تمت برمجتها من قبل الأمانتين العامتين وفق قرارات التعاون .

ـ وبعد ذلك ناقشت اللجنة الدائمة البندين المطروحين على جدول الأعمال وعلى ضوئها أصدرت التوصيتين التاليتين :

أ ـ عقد اجتماعات لاحقة على هامش أعمال الجمعية العامة لتوفير الدعم للقضايا العربية والأفريقية المعروضة على جدول أعمال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وحث السفراء والمندوبين الدائمين لدى الأمم المتحدة على التنسيق والتعاون بين المجموعتين .

ب ـ تحديد موعد اجتماع الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي المقرر عقدها في الجزائر في موعد يتم الاتفاق عليه مع الدولة المضيفة وبالتنسيق بين المنظمتين وبهدف توفير الظروف الملائمة لنجاح هذا الاجتماع .

(٢١) اتفاقية

بانشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى افريقيا

ان حكومات دول الجامعة العربية الموقعة على هذه الاتفاقية ، أيمانا منها بالحاجة الى توثيق الروابط بين الدول الافريقية والأمة العربية ، ورغبة منها في دعم النمو الاقتصادى للدول الافريقية فى اطار من التضامن والمصالح المشتركة ،

وأدراكا منها بأن العمل المنسق بقصد بناء الاستقلال الاقتصادى للدول الافريقية يشكل عاملا حاسما فى بلوغ اهدافنا القومية .

ورغبة منها فى اعطاء التضامن العربى الافريقى صيغا عملية وفعالة على أساس من المساواة والصداقة .

واقتناعا منها بان انشاء مؤسسة مالية لخدمة احتياجات التنمية الاقتصادية للدول الافريقية يعتبر خطوة هامة تستهدف تشجيع التعاون العربى الافريقي . وتنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربى السادس بالجزائر فى اجتماعه يوم ٢٨ من نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٧٣ ، وتوصيات المجلس الاقتصادى فى اجتماعه يوم ٥ من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣

قد وافقت على مايلى :

الباب الأول

أحكام عامة

المادة (١) انشاء المصرف :

تنشأ بمقتضى هذه الاتفاقية مؤسسة عربية مالية باسم " المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا " (ويشار اليه فيما بعد بالمصرف) .

المادة (٢) المقر :

يكون مقر المصرف في الخرطوم ، وللمصرف أن ينشئ فروعا أو وكالات أو مكاتب في الدول الأعضاء أوفى غيرها من الدول حسبما يقتضيه نشاطه .

المادة (٣) الوضع القانونى :

١- المصرف مؤسسة دولية مستقلة يتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة وبالاستقلال التام فى المجالين الادارى والمالى .

٢- يخضع المصرف لاحكام هذه الاتفاقية ولمبادئ القانون الدولى .

المادة (٤) الأهداف والوظائف :

هدف المصرف هو دعم التعاون الاقتصادى والمالى والفنى بين الدول الافريقية ودول العالم العربى .

وتحقيقا لهذا الهدف يقوم المضرف بالوظائف الأتية :

١- الاسهام فى تمويل التنمية الاقتصادية للدول الافريقية .

٢- تشجيع مشاركة رؤوس الاموال العربية فى التنمية الافريقية .

٣- الاسهام فى توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية فى افريقيا .

المادة (٥) العضوية :

١- الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أعضاء مؤسسون للمصرف .

٢- لأية دولة عربية حق الانضمام الى الاتفاقية المنشئة للمصرف . وذلك بموجب اخطار كتابى منها

يرسل الي الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ويقول الأمين العام بابلاغ وثيقة الانضمام الى الدول الاعضاء والى رئيس مجلس ادارة المصرف .

٣- لايعتبر أى عضو مسئولا بحكم عضويته عن التزامات المصرف فى غير الحدود المرسومة فى هذه الاتفاقية ، وتبقى مسؤولية كل عضو قائمة بالنسبة للجزء غير المدفوع من حصته المكتتب بها .

الباب الثاني

الموارد المالية

المادة (٦) رأس المال المكتتب به :

١- رأس مال المصرف المكتبت به ابتداء هو مائتان وواحد وثلاثون مليون دولار امريكى ، ويقسم الي الفين وثلاثمائة وعشرة سهما اسميا قيمة كل منها مائة الف دولار أمريكى ، توزع وفقا لقائمة الاكتتاب الملحقة بهذه الاتفاقية .

٢- تدفع قيمة الأسهم التي يكتتب بها الأعضاء على أربعة أقساط متساوية ومتتالية ، ويقوم كل عضو أصبحت الاتفاقية نافذة فى شأنه بدفع مبالغ القسط الأول لحساب المصرف لدى الجهة التى يحددها مجلس المحافظين في أول اجتماع له ، على أن يتم ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ قرارالمجلس في هذا الشأن ، ويتم الدفع من جانب الدول التى تودع وثائق التصديق بعد نفاذ هذه الاتفاقية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ايداع هذه الوثائق ، كما تدفع الأقساط التالية لحساب المصرف لدى الجهة التى يحددها مجلس الادارة على أن تتم تغطية رأس المال بالكامل خلال فترة لاتتجاوز السنتين من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

٣- لايجوز أن يكون الاكتتاب بمبلغ يقل عن عشرة أسهم .

٤- تسدد الاقساط المستحقة ويتم الدفع بالدولار الامريكى .

المادة (٧) تحويل الأسهم :

لايجوز تحويل الأسهم الا الى المصرف نفسه وفقا لنص المادة (٤٣) الخاصة باجراءات الانسحاب

المادة (٨) زيادة رأس المال :

١- يزاد رأس مال المصرف بقيمة المبالغ المكتتب بها من دول أعضاء جدد أوبقيمة المبالغ الاضافية التى تكتتب بها أية دولة من الدول الاعضاء زيادة على حصتها الاصلية فى رأس المال .

٢- لمجلس المحافظين زيادة رأس مال المصرف كلما دعت الحاجة الى ذلك بقرار يتخذ بأغلبية ثلاثة ارباع مجموع الاصوات وتسرى الزيادة على الاعضاء الموافقين عليها .

٣- يضع النظام المالى للمصرف أساس تحديد ما يدفعه كل عضو مقابل الاكتتاب بأسهم جديدة عند زيادة رأس المال وفقا للفقرتين السابقتين .

المادة (٩) الاقتراض :

١- يسعى المصرف الى زيادة موارده عن طريق الاقتراض والحصول على الائتمان والودائع طويلة الأجل والمتوسطة واصدار السندات فى الاسواق المالية الوطنية والدولية ، وذلك عندما يتسنى له البدء فى هذا النوع من العمليات دون اخلال بسلامته المالية وبأهدافه ووظائفه فى التمويل الانمائى .

٢- على المصرف ان يحصل دائما على الموافقة المسبقة لأية دولة يرغب المصرف فى الحصول على تمويل أضافي في اقليمها .

٣- لايجوز أن يتعدى أجمالى المبالغ التى يقترضها المصرف فى أية لحظة ٢٠٠ ٪ من مجموع

رأس المال المدفوع والاحتياطيات الا إذا اتخذ مجلس المحافظين قرارا صريحا بغير ذلك ، ولا يسرى هذا التحديد على الودائع .

الباب الثالث

العمليات

المادة (١٠) مبادئ العمل :

يباشر المصرف أعماله وفقا للمبادئ التالية :

١- لايجوز للمصرف أن يشترك فى أية عملية من شأنها أن تتعارض بأى وجه من الوجوه مع أهدافه أو وظائفه أو أن تحد منها أو تحرفها .

٢- لايجوز للمصرف أن يباشر أية عملية فى دولة افريقية اذا ما اعترضت هذه الدولة على تلك العملية .

٣- يطبق المصرف المبادئ المتعارف عليها للتمويل الانمائى بشروط ميسرة دون إخلال بالمحافظة على سلامة وضعة المالى العام .

٤- يقوم المصرف بعملياته التمويلية بالشروط المناسبة لطبيعة كل عملية وظروفها ، وعلى المصرف عند تحديده لتلك الشروط فيما يتعلق بنشاطه فى الدول الافريقية الاقل نمواً ان يراعى الحالة السائدة فى تلك الدولة وحاجتها الى التمويل بشروط أكثر يسرا .

٥- على المصرف عند القيام بعمليات التمويل أن يأخذ فى الحسبان احتمالات قدرة المستفيد أو ضامنه أن وجد على الوفاء بالتزاماتها .

٦- على المصرف أن يتخذ التدابير اللازمة للتأكد من أن مبالغ أى تمويل يقدمه يتم استخدامها فقط في الاغراض التى قدم هذا التمويل من أجلها ، مع مراعاة اعتبارات الاقتصاد فى التكاليف والكفاءة فى التنفيذ .

٧- تستخدم مبالغ أى قرض يقدمه المصرف تمويلا لمشروع معين على أساس مناقصة عامة علنية تجرى فى الدول الافريقية والعربية للحصول على سلع وخدمات منتجة فى هذه الدول ، ويجوز لمجلس الادارة فى الحالات التى يرتئيها السماح بالشراء من غير الدول المذكورة أو عن غير طريق المناقصة العامة .

المادة (١١) انواع العمليات :

يباشر المصرف عملياته وفق الصور التى يعتبرها مجلس الادارة مناسبة لتحقيق أغراض المصرف

وتكون الأولوية مع ذلك لصور العمليات التالية :

١- القروض والكفالات الممنوحة لمؤسسات التمويل الانمائى المحلية أو المشتركة أو الاقليمية :

٢- استكمال تمويل المشروعات الاقتصادية الهامة خاصة فى المجالين الصناعى والزراعى لسد النقص فى مصادر تمويله الخارجى .

٣- المعونة الفنية والمالية لاستكشاف الفرص السليمة للتنمية الاقتصادية ، ولاعداد ماينا سبها من برامج ومشاريع لوضع خططها المالية والعمل على تنفيذها ، وبصفة خاصة ماكان فى صورة مشروعات عربية أفريقية مشتركة .

٤- المعونة الفنية والمالية اللازمة للحصول على فنون الإنتاج والمعارف الحديثة .

المادة (١٢) ، الجهات المستفيدة :
الجهات التي يمكن أن تستفيد من عمليات المصرف وفقا لاحكام هذه الاتفاقية هي :
١- حكومات الدول الافريقية بما في ذلك أية ولاية أو وكالة وجهاز تابع لها .
٢- المؤسسات العامة أوالخاصة والهيئات أوالمشروعات ، العاملة في الدول الأفريقية والتي تملكها بصفة جوهرية هذه الدول أومواطنون لها .
٣- المؤسسات المشتركة الأفريقية أوالأفريقية العربية التي تؤسس لاغراض التنمية الاقتصادية وتكون في حاجة لتمويل مشروع معين .
المادة (١٣) الصناديق الخاصة :
١- يجوز للمصرف أن يتولى ادارة موارد مالية يتفق الغرض المحدد لها مع اهدافه ووظائفه .
٢- تخصص لهذه الموارد صناديق خاصة مستقلة عن حسابات المصرف الاخرى .
٣- يضع مجلس ادارة المصرف ماقد يلزم من قواعد ولوائح بشان ادارة هذه الصناديق .
المادة (١٤) شروط العمليات :
١- يقوم المصرف بعملياته بالشروط والاوضاع التي يعتبرها مجلس الادارة ملائمة لكل حالة من الحالات بحيث لايتم تمويل أي مشروع الا بعد استكمال دراساته وبرنامج تنفيذه والتثبت من أهميته للاقتصاد القومي للدول المعنية .
٢- يضع مجلس الادارة قواعد العمل اللازمة بشأن كل نوع من العمليات التي يقوم بها المصرف .

المادة (١٥) الأموال السائلة :
يوظف المصرف موارده السائلة في الاوراق المالية والودائع المصرفية التي يقررها مجلس الادارة ، على أن تتم هذه التوظيفات بقدر الامكان في الدول العربية والأفريقية مع مراعاة ضرورات الامان والسيولة والقابلية للتحويل النقدي والتنويع وأحسن العوائد المتاحة .
المادة (١٦) حدود العمليات المالية :
يضع مجلس الادارة القواعد المتعلقة بالحدود القصوى لما يقدمه من قروض وكفالات في أية لحظة معينة والحد الاقصى لمبلغ أي تمويل يقدمه ، وذلك مع مراعاة موارد المصرف والمحافظة على سلامة أوضاعه المالية .

الباب الرابع
مجلس المحافظين

المادة (١٧) التكوين :
يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب محافظ عن كل عضو من أعضاء المصرف يعينهما ذلك العضو ، ولايجوز لنائب المحافظ أن يشترك في التصويت الا في غياب المحافظ .
المادة (١٨) الصلاحيات :
١- يكون لمجلس المحافظين كافة صلاحيات المصرف .
٢- لمجلس المحافظين أن يصدر توجيهات لمجلس الادارة حول السياسة العامة للمصرف وله أن يفوض مجلس الادارة في بعض أو كل صلاحياته فيما عدا :
(أ) زيادة رأس مال المصرف طبقا للفقرة (٢) من المادة (٨)
(ب) تعيين رئيس مجلس الادارة المدير العام للمصرف .

(جـ) اقرار النظام المالي للمصرف طبقا لما يقترحه مجلس الادارة .
(د) تعيين مراقبى الحسابات للمصرف وتحديد مكافآتهم .
(هـ) التصديق على ميزانية المصرف وحساب ايراداته ومصروفاته بعد الاطلاع على تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبى الحسابات .
(و) تخصيص صافى الدخل .
(ز) تفسير وتعديل هذه الاتفاقية .
(ح) وقف أحد الأعضاء .
(ط) انهاء عمليات المصرف وتوزيع أصوله .

٣- يحتفظ مجلس المحافظين بكافة اختصاصاته فى ممارسة الصلاحيات التى فوضها لمجلس الادارة وفقا للفقرة السابقة .

المادة (١٩) الاجتماعات :

١- يعقد مجلس المحافظين اجتماعا سنويا كما يجتمع كلما قرر المجلس ذلك أو بناء على دعوة من مجلس الادارة ، وعلى مجلس الادارة دعوة المجلس للانعقاد اذا ماطلب ذلك خمسة من أعضاء المصرف .

٢- يكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية من الأعضاء يمثلون مالايقل عن ثلثى مجموع الأصوات .

٣- يختار المجلس فى اجتماعه السنوى احد المحافظين رئيسا للمجلس ويباشر الرئيس وظيفته حتى انتخاب الرئيس التالى .

٤- يجوز لمجلس المحافظين أن يضع قواعد تخول مجلس الادارة عندما يرى ذلك مناسبا ، طرح موضوع معين على مجلس المحافظين للتصويت عليه دون الدعوة لعقد اجتماع .

٥- يدعى الأمين العام لجامعة الدول العربية الى اجتماعات مجلس المحافظين بصفة مراقب ويكون له أو لمن ينيبه فى الحضور الحق فى الاشتراك فى مداولات المجلس دون حق فى التصويت ، كما يبلغ بكافة قرارات المجلس .

٦ - يدعى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الى اجتماعات مجلس المحافظين بصفة مراقب ويكون له أو لمن ينيبه فى الحضور الحق فى الاشتراك فى مداولات المجلس دون حق فى التصويت .

المادة (٢٠) التصويت :

١- عند التصويت فى مجلس المحافظين يكون لكل عضو مائتا صوت بحكم عضويته فى المصرف ، يضاف اليها صوت عن كل سهم يملكه فى رأس المال ، ويكون لكل محافظ أو لنائبه عند غيابه أصوات الدولة التى يمثلها .

٢- تتخذ القرارات فى جميع ما يعرض على المجلس بأغلبية الاصوات الممثلة فى الاجتماع مالم تنص هذ الاتفاقية على خلاف ذلك .

الباب الخامس

مجلس الادارة

المادة (٢١) التكوين :

١- يتولى ادارة المصرف مجلس ادارة يتكون ابتداء من رئيس وأحد عشر عضوا .

٢- لكل عضو يسهم فى رأس المال بمائتى سهم أوأكثر مقعد واحد فى مجلس الادارة ، وتشترك

بقية الأعضاء في المصرف - بحسب قوتها في التصويت في مجلس المحافظين في اختيار العدد الباقي من أعضاء مجلس الإدارة .

٣- لكل عضو في المصرف لايمثل في المجلس بعضو الحق في ارسال ممثل له لحضور جلسات المجلس والاشتراك في مداولاته دون حق في التصويت .

٤- في حالة غياب رئيس مجلس الادارة يختار المجلس من بين أعضائه رئيسا للجلسة .

المادة (٢٢) فترة العضوية :

١- فترة العضوية في مجلس الادارة أربع سنوات قابلة للتجديد ، وعلى أعضاء المجلس مباشرة وظيفتهم حتى يتولاها من يخلفهم .

٢- يتحمل المصرف النفقات المناسبة لحضور أعضاء مجلس الادارة والمراقبين اجتماعات المجلس.

المادة (٢٣) خلو المنصب :

عند خلو مقعد في مجلس الادارة لممثلي الدول التي تقل مساهمة كل منها في رأس المال عن مائتي سهم ، يشغل هذا المقعد المرشح الذى حصل على أعلى عدد من الأصوات أثناء اختيار ممثلي هذه الدول ، فاذا لم يكن ثمة مرشح تشترك الدول المذكورة في اختيار من يشغل المقعد الخالي ، ويكمل عندئذ العضو الجديد المدة المتبقية من عضوية سلفه .

المادة (٢٤) الاجتماعات :

١- تعقد اجتماعات مجلس الادارة في مقر المصرف أو في أى مكان قرره المجلس .

٢- يجتمع المجلس كل أربع أشهر أو كلما احتاج ذلك عمل المصرف ويوجه الدعوة رئيس المجلس أو أى عضوين من أعضاء المجلس .

٣- يكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه .

المادة (٢٥) الصلاحيات :

تكون لمجلس الادارة كافة الصلاحيات اللازمة لادارة المصرف الاما كان منها مقصورا علي مجلس المحافظين ، وتتضمن صلاحيات المجلس على وجه الخصوص مايلي :

١- رسم السياسة العامة للمصرف ومتابعة تنفيذها بما يتفق وأحكام هذه الاتفاقية وتوجيهات مجلس المحافظين .

٢- وضع القواعد والنظم واتخاذ التدابير اللازمة لتسيير أعمال المصرف على أساس الاقتصاد في النفقات والكفاءة في العمل .

٣- تحديد برنامج للعمليات يعين حجمها ونظمها .

٤- الموافقة على القروض والمعونات التى يقدمها المصرف .

٥- أتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض واصدار السندات .

٦- اعداد اجتماعات مجلس المحافظين والوثائق المعروضة عليه بما في ذلك تقرير سنوى عن أعمال المصرف .

٧- انشاء وكالات وفروع ومكاتب للمصرف حسبما تقتضيه مصلحة العمل .

المادة (٢٦) القرارات :

١- تصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين مالم ينص على غير ذلك في هذه الاتفاقية ، ويكون لكل عضو صوت واحد .

٢- لايجوز لرئيس المجلس التصويت الا في حالة تساوى أصوات المجلس ، ويكون صوته مرجحا .

الباب السادس
جهاز العاملين

المادة (٢٧) الرئيس المديرالعام :

١- رئيس مجلس الادارة هو الرئيس المدير العام للمصرف ويعين لفترة مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويبقى الرئيس المدير العام فى وظيفته حتى يتولى من يخلفه فى منصبه .

٢- الرئيس المدير العام هو الموظف التنفيذى الأعلى فى المصرف وعليه أن يتولى تسيير الأعمال الجارية للمصرف وفق توجيهات مجلس الادارة ، والرئيس المدير العام مسؤول عن تنظيم وتعيين وانهاء خدمات أعضاء الجهاز العامل وفقا لما يصدره مجلس الادارة فى هذا الصدد من لوائح .

٣- يكون الرئيس المدير العام هو الممثل القانونى للمصرف .

المادة (٢٨) نواب الرئيس المدير العام :

١- لمجلس الادارة أن يعين بناء على توصية الرئيس المدير العام نوابا له من غير أعضاء المجلس ، ويحدد المجلس اختصاصات كل منهم .

٢- يجوز لنواب الرئيس المدير العام المشاركة فى اجتماعات مجلس الادارة دون حق فى التصويت .

المادة (٢٩) أعضاء الجهاز العامل :

على المصرف عند اختيار العاملين فيه أن يراعى الاستفادة القصوى من الخبرات العربية والافريقية ، على أوسع نطاق جغرافى ممكن ، مع مراعاة توافر أعلى مستويات الكفاءة والقدرة الفنية .

المادة (٣٠) الوضع الدولى للعاملين :

يكون ولاء جميع العاملين بالمصرف عند ممارسة أعباء وظائفهم للمصرف وحده وليس لأية سلطة أخرى وعليهم الأمتناع عن أى عمل لايتفق مع الصفة الدولية لوظيفتهم أو مع استقلالهم .

٢- على كل دولة من الدول الأعضاء احترام ذلك الوضع والامتناع عن أية محاولة للتأثير على أى من العاملين فى تأدية واجباته .

المادة (٣١) مرتبات ومكافآت العاملين :

على مجلس الادارة عند تحديد مستوى مرتبات ومكافآت موظفى المصرف وغيرهم من العاملين فيه أن يراعى ضرورة تأمين قدرة المصرف على اجتذاب مايحتاجه من عاملين .

الباب السابع
الأحكام المالية

المادة (٣٢) السنة المالية :

تبدأ السنة المالية يوم أول يناير (كانون الثانى) وتنتهى يوم ٣١ ديسمبر (كانون الأول) من كل عام ، ويحدد مجلس الادارة فترة السنة المالية الأولى .

المادة (٣٣) الميزانية الادارية :

يعرض الرئيس المدير العام على مجلس الادارة فى موعد لايتعدى ٣٠ سبتمبر أيلول من كل عام تقديرا للمصروفات الادارية وللايرادات الجارية خلال السنة التالية .

المادة (٣٤) الحسابات والتقرير السنوى :

١- يعمل الرئيس المدير العام على أن يحتفظ المصرف بسجلات محاسبيه سليمة تعطى صورة

صحيحة عن أوضاع المصرف وتوضح معاملاته .

٢- على مجلس الادارة أن يعرض على الاجتماع السنوى لمجلس المحافظين تقريرا سنويا يحتوى على حسابات مدققة ، بما فى ذلك ملخص لميزانيته العمومية وبيان بمصادر الأموال واستخداماتها وحساب للايرادات والمصروفات . ويحدد مجلس الادارة صورة تلك البيانات ومدى تفصيل كل منها ، وترسل صورة من هذا التقرير الى الأمين العام لجامعة الدول العربية لعرضه على المجالس المختصة في الجامعة .

المادة (٣٥) مراقبة الحسابات :

تتولى مراقبة حسابات المصرف مؤسسة ذات مركز مرموق يختارها سنويا مجلس المحافظين .

المادة (٣٦) الأرباح والاحتياطى :

يقرر مجلس المحافظين بناء على توصية مجلس الادارة أوجه تخصيص صافي الدخل المتحقق للمصرف سواء بتحويله الى الاحتياطى أو باضافته لرأس المال بنسبة حصص الأعضاء أو بغير ذلك من الوجوه التى تحقق أغراض المصرف .

الباب الثامن

الحصانات والامتيازات

المادة (٣٧) حصانة أموال المصرف :

يتمتع المصرف وأمواله وأصوله فى الدول الأعضاء بالحصانة ضد التأميم أو المصادرة أو نزع الملكية أو الحراسة أو التفتيش أواية صورة اخرى من الاستيلاء بفضل السلطة التنفيذية أوالتشريعية ، كما تتمتع أمواله بالحرية المطلقة من كافة قيود الرقابة على الصرف ، وتسرى الحصانات المذكورة على الودائع لدى المصرف .

المادة (٣٨) حصانة السجلات :

تتمتع سجلات المصرف بالحصانة الكاملة .

المادة (٣٩) حصانة المراسلات وامتيازاتها :

تكون لمراسلات المصرف حصانتها في كل دولة عضو ، وتتمتع بنفس المزايا التى تتمتع بها المراسلات الرسمية للدول الأعضاء الأخرى في تلك الدولة .

المادة (٤٠) الحصانة الضريبية :

١- تعفى مساهمات الأعضاء فى المصرف وأصول المصرف وأمواله ودخله وعملياته والودائع التى يتلقاها والسندات التى يصدرها - أيا كان حائزها - وصفقاته المصرح بها وفقا لهذه الاتفاقية ، من جميع الضرائب والرسوم فى أراضى الدول الأعضاء ، كما يعفى المصرف من القيود على استيراد المهمات اللازمة لاداء أعماله ومن الرسوم الجمركية عليها ، ولايسري ذلك على الرسوم التى تؤدى مقابل تقديم خدمات فعلية للمصرف .

٢- يعفى المصرف من أية مسئولية تتعلق بتحصيل أو دفع أية ضريبة أو رسم .

المادة (٤١) الاجراءات القضائية :

تجوز مقاضاة المصرف أمام المحاكم ذات الاختصاص فى اقليم أية دولة أقام فيها المصرف فرعا أو وكالة أومكتبا أو حيث أصدر سندات أو قام بكفالتها .

المادة (٤٢) الامتيازات والحصانات الشخصية :

١- يتمتع المحافظون ونوابهم وأعضاء مجلس الادارة وموظفو المصرف فى كل دولة من الدول

الأعضاء بالمزايا والحصانات الآتية :

(أ) الحصانة القضائية فيما يتعلق بالأعمال التى يقومون بها بصفتهم الرسمية .

(ب) الاعفاء من قيود الهجرة وإجراءات تسجيل الأجانب وقيود الرقابة على المصرف فى الدولة العضو ، وذلك بالقدر الذى يتمتع به ممثلو الدول الأعضاء المماثلون لهم فى المرتبة فى هذه الدولة .

(جـ) الاعفاء من الضريبة على المرتبات والمكافآت التى يتقاضونها من المصرف .

(د) نفس المزايا الممنوحة من حيث تسهيلات السفر لممثلى الدول الأعضاء المماثلين لهم فى المرتبة .

٢- تكون الامتيازات والحصانات والتسهيلات المنصوص عليها فى هذه المادة بغرض القيام بالواجبات الرسمية فقط .

الباب التاسع

الانسحاب ووقف العضوية

المادة (٤٣) الانسحاب :

١- لايجوز لاية دولة من الدول الأعضاء الانسحاب من المصرف قبل مضى خمس سنوات على عضويتها ، ويكون الانسحاب باخطار كتابى يوجه الى المصرف فى مقره ، ويصبح الانسحاب نافذا من تاريخ استلام الاخطار أو أى تاريخ لاحق يحدده هذا الأخطار بما لايتعدى الستة أشهر التالية له .

٢- يسترد المصرف أسهم العضو المنسحب بثمن يساوى قيمتها الدفترية فى آخر السنة السابقة على تاريخ الاخطار بالانسحاب أو قيمتها المدفوعة أيهما أقل .

٣- يحدد مجلس الادارة أجل دفع قيمة الاسهم المستردة طبقا للامكانيات المتاحة للمصرف ، ولايجوز أن يتعدى هذا الاجل عشر سنوات من تاريخ الاخطار ،مع مراعاة حكم الفقرة ٥ من هذه المادة . كما لايجوز دفع أى مبلغ مستحق للعضو المنسحب الا بعد مرور ستة أشهر على الاقل من تاريخ انسحابه .

٤- يكون أداء ثمن الأسهم بالدولار الامريكى .

٥- يوقف الدفع طالما كان العضو المنسحب ، أو أى من وكالاته ، عليه التزام قبل المصرف بصفته مقترضا أو كفيلا ، وللمصرف فى هذه الحالة أن يخصم قيمة المبالغ المستحقة للعضو من أى التزام يحل أجله .

المادة (٤٤) وقف العضوية :

١- لمجلس المحافظين في حالة اخلال دولة من الدول الاعضاء بالتزاماتها قبل المصرف أن يتخذ بأغلبية ثلثى مجموع الأصوات قرارا بوقف عضوية هذه الدولة .

٢- تنتهى عضوية الدولة الموقوفة من تلقاء نفسها بمضى سنة واحدة على تاريخ الوقف مالم يتخذ مجلس المحافظين قرارا بنفس الاغلبية بغير ذلك .

٣- لا يكون للعضوية الموقوفة الحق فى ممارسة حقوق العضوية فيما عدا ما تنص عليه الاحكام الخاصة بالانسحاب وتسوية المنازعات ، ويبقى العضو مع ذلك مسؤولا عن جميع التزاماته قبل المصرف سواء باعتباره عضوا أو مقترضا أو كفيلا أو غير ذلك .

٤- تطبق الاحكام الخاصة باسترداد أسهم العضو المنسحب على العضو الموقوف الذى انتهت عضويته .

الباب العاشر
وقف الاعمال والتصفية

المادة (٤٥) الوقف المؤقت للعمليات :

لمجلس الادارة فى الحالات الاستثنائية الطارئة أن يوقف مؤقتا نشاط المصرف الخاص بالقيام بعمليات جديدة ، وذلك حتى تتاح لعرض الامر على مجلس المحافظين واتخاذ هذا المجلس قرارا فى هذا الشأن .

المادة (٤٦) التصفية :

١- لمجلس المحافظين بعد أخطار الدول الاعضاء بفترة لاتقل عن أربعة أشهر أن يتخذ بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات قرارات بانهاء عمليات المصرف وتصفيته .

٢- وعلى مجلس الادارة أن يتخذ مايترتب على ذلك من أجراءات التصفية إما بنفسه وإما عن طريق لجنة مصفين يعينها مجلس المحافظين بناء على اقتراح مجلس الادارة .

٣- لاتوزع أصول المصرف فيما بين الاعضاء الابعد اداء كافة الالتزامات المترتبة عليه أو أتخاذ التدابير اللازمة لادائها .

٤- يكون توزيع أصول المصرف على الأعضاء بنسبة ما يملكونه من حصص فى رأس المال ، ويتم هذا التوزيع فى المواعيد وبالشروط التى يحددها مجلس المحافظين .

الباب الحادي عشر
أحكام متنوعة

المادة (٤٧) والتفسير والتطبيق :

١- يبت مجلس المحافظين فى أى تزاع ينشأ حول تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بين أى من الدول الاعضاء والمصرف أوبين أثنين أوأكثر من الدول الاعضاء .

٢- عند تفسير وتطبيق أحكام هذه الاتفاقية يكون تعريف " الدول العربية " كل دولة عضو فى جامعة الدول العربية ، ويكون تعريف " الدول الأفريقية " كل دولة أخرى عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية .

المادة (٤٨) التحكيم :

١- أذا نشأ نزاع بين المصرف ودولة انتهت عضويتها أوبين المصرف واى دولة عضو بعد قرار انهاء عمليات المصرف ، يعرض هذا النزاع على هيئة من ثلاثة محكمين ، ويقوم الطرف طالب التحكيم باخطار الطرف الآخر فى النزاع بطبيعة النزاع وباسم المحكم الذى يعينه ، وعلى الطرف الآخر أن يقوم فى هذه الحالة بتعيين المحكم الثانى خلال ثلاثين يوما من تاريخ هذا الاخطار . فان لم يفعل جاز لطالب التحكيم أن يطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية اختيار هذا المحكم . ويعين المحكم الثالث باتفاق طرفى النزاع خلال ستين يوما من تاريخ الاخطار المذكور ، وإذا تعذر على الطرفين تعيينه فى الفترة المحددة يقوم الأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيينه بناء على طلب أى من الطرفين .

٢- تصدر قرارات لجنة التحكيم بأغلبية الاصوات ، وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للاطراف .

٣- يكون للمحكم الثالث حق البت فى كافة المسائل الاجرائية عند اختلاف اطراف النزاع حولها .

المادة (٤٩) تعديل الاتفاقية :

١- يجوز تعديل احكام هذه الاتفاقية بقرار من مجلس المحافظين يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات .

٢- يجوز لأية دولة عضو أولمجلس الادارة اقتراح تعديل هذه الاتفاقية ، ويبلغ الاقتراح لجميع الدول الأعضاء قبل تاريخ اجتماع مجلس المحافظين الذى سينظر فى التعديل بفترة لاتقل عن ثلاثة أشهر .

المادة (٥٠) جهة الاتصال :

تعين كل دولة سلطة رسمية مناسبة تكون جهة الاتصال مع المصرف بشأن أى موضوع يتعلق بهذه الاتفاقية ، وتعتبر كافة البيانات التى تقدمها هذه الجهة للمصرف صادرة عن الدولة العضو المعنية .

المادة (٥١) لغة التعامل :

تكون اللغة العربية هى لغة التعامل الاساسية فى المصرف ، ويجوز أن تستخدم الى جانبها اللغة الفرنسية أو الانجليزية حسبما تقتضيه الظروف .

المادة (٥٢) حظر النشاط السياسى :

يحظر على المصرف وعلى جميع الاشخاص العاملين فى أى من أجهزته التدخل فى الشؤون السياسية سواء في الدول الاعضاء أو فى الدول المستفيدة من عمليات المصرف أوالتى يباشر فيها نشاطه .

المادة (٥٣) العلاقة بالمنظمات الأخرى :

١- يتعاون المصرف فى حدود الوظائف المحددة له فى هذه الاتفاقية مع المنظمات الوطنية والأقليمية والعالمية فى حقول التنمية والمعونة الدولية .

٢- يجوز للمصرف أن يعقد مع تلك المنظمات اتفاقيات تهدف الى تدعيم ذلك التعاون طبقا لما يوافق عليه مجلس الادارة .

الباب الثاني عشر

الاحكام الختامية

المادة (٥٤) التوقيع والايداع :

١- توضع هذه الاتفاقية فى نسخة أصلية واحدة باللغة العربية معدة للتوقيع عليها من قبل حكومات الدول المذكورة بقائمة الاكتتاب الملحقة بالاتفاقية ، وتودع لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ليتم التوقيع عليها فى أجل لايتعدى ١٣ مارس (آذار) ١٩٧٤ .

٢- تسلم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية صورة طبق الاصل من الاتفاقية لكل من الدول الموقعة ولاية دولة أخرى تنضم الي عضوية المصرف ..

المادة (٥٥) التصديق والقبول والاقرار :

تكون هذه الاتفاقية محلا للتصديق عليها أو قبولها أواقرارها من جانب الدول الموقعة ، وتودع وثائق التصديق أوالقبول أو الاقرار بالامانة العامة لجامعة الدول العربية فى موعد اقصاه ثلاثون يوما من تاريخ التصديق أو القبول أو الاقرار ، وعلى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ابلاغ سائر الدول الاعضاء الاخرى بكل ايداع لتلك الوثائق وتاريخه .

المادة (٥٦) النفاذ :

تصبح هذه الاتفاقية نافذة اذا تم ايداع وثائق التصديق عليها أو قبولها أو اقرارها من جانب مالايقل عن خمس دول يبلغ اجمالى الحصص التى اكتتبت بها ٥٠ ٪ على الأقل من رأس مال المصرف ويعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية نفاذ هذه الاتفاقية عند تحقيق هذا النصاب .

المادة (٥٧) التحفظات :

لايجوز إبداء أى تحفظ على هذه الاتفاقية سواء عند التوقيع أو التصديق أو القبول أو الاقرار أو الانضمام اليها .

المادة (٥٨) الاجتماع الأول لمجلس المحافظين :

يدعو الامين العام لجامعة الدول العربية الى أول اجتماع لمجلس المحافظين خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة (٥٩) بدء العمليات :

على مجلس الادارة أن يخطر جميع الدول الاعضاء بتاريخ بدء عمليات المصرف .

وتأييدا لما تقدم ، وقع ممثلو الحكومات المفوضون فى هذا الشأن بأسمائهم ادناه .

– المملكة الاردنية الهاشمية . – دولة الامارات العربية المتحدة – دولة البحرين – الجمهورية التونسية . – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . – المملكة العربية السعودية . – جمهورية السودان الديمقراطية . – الجمهورية العربية السورية . – الجمهورية العراقية . – سلطنة عمـــان . – دولة قطر . – دولة الكويت . – الجمهورية اللبنانية . – الجمهورية العربية الليبية . – جمهورية مصر العربية . – المملكة المغربية . – الجمهورية الاسلامية الموريتانية . – فلسطين .

وضعت هذه الاتفاقية فى يوم الاثنين ٢٦ من محرم سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ١٨ من فبراير (شباط) سنة ١٩٧٤ م ، من أصل واحد باللغة العربية يحفظ لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وسلمت منه صورة طبق الأصل لكل من الاطراف .

(٢٢) النظام الأساسي للصندوق العربي
للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية(*)

(المادة الأولى)

تعاريف

فى تطبيق أحكام هذا النظام يكون للكلمات والعبارات الاتية المعانى الواردة قرين كل منها :

الصندوق : الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية .

الجامعة : جامعة الدول العربية .

الأمين العام : الأمين العام لجامعة الدول العربية .

الأمين المساعد : الأمين المساعد للشئون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

مجلس الادارة : مجلس ادارة الصندوق .

السكرتير التنفيذى للصندوق : مدير الصندوق .

السكرتارية التنفيذية للصندوق : الجهاز الفنى والمالى والادارى للصندوق .

المنظمات المتخصصة : المنظمات العربية المتخصصة التى تعمل فى نطاق جامعة الدول العربية .

(المادة الثانية)

انشاء الصندوق

ينشأ صندوق يسمى الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية ويكون احد أجهزة الأمانة العامة ويتمتع بالشخصية القانونية فى الحدود اللازمة لتحقيق أهدافه .

(المادة الثالثة)

أهداف الصندوق ومجالات نشاطه

يهدف الصندوق الى تقديم المعونة الفنية في مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية للدول الافريقية والعربية .

(المادة الرابعة)

وسائل تحقيق أهداف الصندوق

يعمـــل الصندوق على تحقيق أهدافه بالوسائل التى يراها كفيلة لتحقيق هذه الأهداف وعلى الأخص :

١- تنسيق وتمويل برامج المعونة الفنية التى تقدمها الأمانة العامة والمنظمات المتخصصة .

٢- اعداد دراسات شاملة عن المشروعات الانمائية في الدول الافريقية والعربية وتوفير فرص تنفيذها .

٣- تقديم الخدمات الاستشارية ، وتوفير الخبراء وتنظيم تبادلهم بين الدول الافريقية والعربية .

٤- العمل على تنسيق جهود الدول الافريقية والعربية فى التطوير العلمى والتكنولوجى وتطوير أساليب ووسائل الانتاج .

٥- خلق ميادين جديدة للتعاون الانمائى بين الدول الافريقية والعربية .

---

* وافق مؤتمر القمة العربى السابع على النظام الأساسى فى اجتماعه بالرباط يوم ٢٩ / ١٠ / ١٩٧٤ .

* وافق مجلس الجامعة على تعديل المواد ١ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من أحكام هذا النظام فى دور انعقاده العادى السابع والستين مارس (أذار) ١٩٧٧ .

٦- تنمية المهارات الفنية والادارية بتوفير المنح التدريبية والدراسات المتخصصة لأبناء الدول الافريقية والعربية .

٧- التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الافريقية والعربية والدولية العاملة فى مجال التنمية والمعونة الفنية .

٨- العمل على توجيه رؤوس الأموال العربية الى الاستثمار فى المشروعات الافريقية والعربية .

(المادة الخامسة)

أجهزة الصندوق

يكون للصندوق مجلس ادارة وسكرتارية تنفيذية .

(المادة السادسة)

مجلس الادارة

١- يتكون مجلس ادارة الصندوق من :

(أ) الأمين العام رئيسا ، وينوب عنه الأمين المساعد .

(ب) سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد من بين المتخصصين الذين ترشحهم الدول العربية الأعضاء فى الجامعة ، على الايضم مجلس الادارة أكثر من عضو من دولة واحدة .

٢- تكون اجتماعات مجلس الادارة صحيحة بحضور خمسة من الأعضاء وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فاذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

(المادة السابعة)

اختصاص مجلس الادارة

(أ) يختص مجلس الادارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام الصندوق بمهامه وعلى الأخص :

١- وضع خطط العمل والقواعد اللازمة لتنفيذها .

٢- بحث واقرار طلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول المعنية .

٣- اتخاذ الاجراءات الخاصة بعقد الاتفاقيات مع الدول طالبة المعونة .

٤- اعتماد مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامى قبل العرض على مجلس الجامعة .

٥- تحديد نسبة الاحتياطى الخاصة بالصندوق .

٦- اقتراح الأنظمة المالية والادارية التى تقتضيها الطبيعة الخاصة لعمل الصندوق قبل عرضها على مجلس الجامعة .

٧- تقديم تقرير سنوى عن نشاط الصندوق لمجلس الجامعة .

(ب) لمجلس الادارة أن يفوض بعض اختصاصاته فيما بين أدوار انعقاده للأمين العام ، وللأمين العام أن يفوض الأمين المساعد فى هذه الاختصاصات .

(المادة الثامنة)

السكرتارية التنفيذية

يرشح الأمين العام رئيس مجلس الادارة مدير الصندوق ويعينه بعد موافقة المجلس ، ويكون مدير الصندوق سكرتيرا تنفيذيا له .

ويتولى الجهاز الفنى والمالى والادارى للصندوق السكرتارية التنفيذية .

(المادة التاسعة)

اختصاصات السكرتارية التنفيذية

تقوم السكرتارية التنفيذية بجميع الأعمال الفنية والادارية المتعلقة بالعمل في الصندوق وعلى الأخص :

١- اعداد مشروعات خطط وبرامج الصندوق واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها فور موافقة مجلس الادارة عليها .

٢- الاتصال بالمنظمات الافريقية والعربية المتخصصة والهيئات الدولية وغيرها فى كل مايتعلق بأعمال الصندوق .

٣- اعداد مشروع الموازنة قبل عرضه على مجلس الادارة .

٤- اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بطلبات المعونة الفنية المقدمة من الدول .

٥- تولى أعمال السكرتارية الفنية والادارية لاجتماعات مجلس الادارة واللجان التى يشكلها .

(المادة العاشرة)

اشراف مجلس الجامعة

يشرف مجلس الجامعة على ادارة الصندوق ، ويضع السياسة العامة له والقواعد التى تحكم نشاطه .

(المادة الحادية عشرة)

موازنة الصندوق

يكون للصندوق موازنة مستقلة تلحق بموازنة الجامعة ، ويقترح مشروعها مجلس الادارة وتعرض على مجلس الجامعة لمناقشتها واعتمادها .

(المادة الثانية عشرة)

موارد الصندوق

تتكون موارد الصندوق من :

١- الاعتمادات المدرجة للصندوق فى موازنة الجامعة .

٢- المساهمات الاختيارية للدول العربية .

٣- مساهمات الدول التى تفيد من خدمات الصندوق .

٤- تبرعات ومساهمات المنظمات الدولية ، والمؤسسات والهيئات العربية التى يقرر مجلس الجامعة قبولها .

(المادة الثالثة عشرة)

مزايا وحصانات الصندوق

يتمتع الصندوق ، أمواله وموجوداته وموظفوه ، بمزايا وحصانات الجامعة .

(المادة الرابعة عشرة)

النظم الادارية والمالية للصندوق

تسرى على الصندوق الأنظمة الادارية والمالية للجامعة وذلك مالم تتطلب انشطة الصندوق وضع انظمة أخرى يوافق عليها مجلس الجامعة .

(المادة الخامسة عشرة)

تعديل النظام الأساسى للصندوق

لمجلس الجامعة تعديل أحكام هذا النظام بناء على اقتراح احدى دول الجامعة أو الأمين العام أو مجلس الادارة .

(المادة السادسة عشرة)

احكام ختامية

١- يصدر الأمين العام بناء على اقتراح السكرتير التنفيذى للصندوق القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام .

٢- يعمل بهذا النظام اعتبارا من ١٣ شوال سنة ١٣٩٤ هـ الموافق ٢٩ من أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٤ م .

القسم الثامن:

البيانات الختامية وبيانات الندوات والاجتماعات والمؤتمرات الافريقية التى أسهمت فيها وزارة الخارجية المصرية

(١) تقرير

الندوة الأولى للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني

القاهرة (٢٦ - ٣١ يناير ١٩٨٢)

بحث الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية ، خلال زيارته الرسمية للمكسيك ، مع السفير جورج كاستانيدا ، الحاجة إلى عقد اجتماع يضم المفكرين وعلماء الاجتماع في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية لإجراء حوار يرمي إلى تحقيق مزيد من التفاهم والتعاون بين المنطقتين .

ولقد لاقت هذه الفكرة ترحيباً شديداً ، وتقرر أن يعقد الاجتماع بالقاهرة في بداية عام ١٩٨٢ تحت رعاية المسئولين الكبيرين وتحقيقاً لهذا الهدف ، تم أيضاً الاتفاق على أن يتم تكليف مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام والجمعية الأفريقية بمصر بالإشراف على اشتراك المفكرين الأفريقيين في الاجتماع ، وتكليف جامعة المكسيك بالإشراف على اشتراك المفكرين من دول أمريكا اللاتينية في الاجتماع .

وقد اهتم الجانبان بحشد العلماء من المعاهد الأكاديمية والجمعيات المتخصصة لحضور الاجتماع الأول ، ووضع جدول أعمال يتضمن الموضوعات التي يشعرون بضرورة بحثها .

وفي ضيافة وزارة الخارجية المصرية ، اجتمع الدارسون الأفريقيون من مصر والسودان والصومال ونيجيريا ، مع الدارسين من المكسيك وجواتيمالا وكولومبيا وفنزويلا وبيرو والبرازيل والأرجنتين ، وتم تقديم اثنين وعشرين بحثاً للمناقشة .

وفيما يلي أهداف هذا الحوار طبقاً لما تم إعلانه في الجلسة الافتتاحية :

١ - تقديم نظرة عامة على القضايا الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العلاقات الخارجية التي تربط حالياً بين أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية .

٢ - تبادل المعلومات والاشتراك في الاطلاع على الوضع الراهن للدراسات التي تمت بصدد الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال .

٣ - بحث طرق ووسائل توسيع نطاق الاتصالات بين الدارسين الأفريقيين والأمريكيين اللاتينيين وبين معاهدهم الأكاديمية .

٤ - كيفية حفز وتشجيع ونشر الدراسات الخاصة بأفريقيا في أمريكا اللاتينية والعكس .

فيما يلي ملخص لأهم النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلال ندوة الحوار :

٥ - ١ ندرة تبادل الدارسين الأفريقيين والأمريكيين اللاتينيين للدراسات فيما يتعلق بالمنطقتين وكنتيجة ، بل وأيضاً بسبب تشويه المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام والبحوث الخاصة التي يعدها الدارسون وغيرهم من الكتاب من خارج أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فإن هناك نقصاً شديداً في الإلمام وفي فهم التاريخ والخلفية الثقافية والموارد والظروف المعيشية الرئيسية وقضايا واتجاهات التنمية والعلاقات الدولية ، إلخ ففي داخل كل منطقة يوجد تنوع هائل فيما يتعلق بالسمات والتنوعات الثقافية ، ومراحل التنمية ، والمؤسسات السياسية واتجاهات وسياسات الشئون الدولية ومازال عاملاً اللغة وبعد

المسافة بين المنطقتين ، يعتبران حاجزين أساسيين .

٥ – ٢ ولكن خلال السنوات الأخيرة ، تطورت الدراسات الأفريقية تدريجيًا في عدد صغير من دول أمريكا اللاتينية (ولاسيما في البرازيل والمكسيك والأرجنتين وكوبا) وهناك أمثلة محدودة لدراسة أمريكا اللاتينية ، قام بإعدادها أفراد ومعاهد في بعض الدول الأفريقية . والجدير بالذكر أن جميع مثل هذه الدراسات تميل إلى التركيز على عدد قليل من الدول أو الموضوعات . وقد ازداد لقاء الدارسين الأفريقيين والأمريكيين اللاتينيين في الاجتماعات الدولية ، كما كان هناك قدر من التأثير الفكري المتبادل بين علماء الاجتماع ، ولاسيما فيما يتعلق بمفاهيم التبعية والتنمية ويسود كلا المنطقتين ، اهتمام متزايد ، بتوسيع نطاق وعمق البحث والدراسة فيما يتعلق بالمنطقة الأخرى .

٥ – ٣ وعلى المستوى الحكومي ، ازداد تقارب وجهات النظر بصدد الكثير من القضايا الدولية ، في اجتماعات الأمم المتحدة ولاسيما فيما يتعلق ببعض الموضوعات السياسية وقضايا العالم الثالث والحوار بين الشمال ـ الجنوب ، ولاسيما المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد .

٥ – ٤ ومهما يكن من أمر ، فقد لوحظ أنه قد تم في دول أمريكا اللاتينية ، انتهاج سياسة عملية ، بصفة عامة ، تقوم على أساس الصالح القومي ، بما يتعلق بالعلاقات التجارية وغيرها من المعاملات الاقتصادية الأخرى ، وذلك على الرغم من التأييد الذي حظى به عدد كبير من مثل هذه القضايا على مستوى الأمم المتحدة . ومن ناحية أخرى ، ميل الدول الأفريقية إلى التركيز على مشاكلها الخاصة بالأمن والاستقلال والتحرر الوطني .

٥ – ٥ إن العلاقات الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية وأفريقيا محدودة نوعًا ما ، ومقصورة على عدد قليل من الدول . ولكن تنمو بسرعة وتعتبر البرازيل من أبرز العملاء التجاريين بصفتها أكبر دولة مستوردة للبترول وأهم دولة مصدرة للمنتجات الصناعية . كما أن البرازيل وكوبا تتبادلان المعونة الفنية والتعاون وبرامج التدريب ، فضلاً عن بيع الخدمات والتكنولوجيا . وهناك تعاون ثنائي في كثير من المجالات .

٥ – ٦ إن دول أمريكا اللاتينية تنتهج سياسات خارجية مختلفة إزاء أفريقيا ، ولاسيما فيما يتعلق ببعض القضايا المعنية التي تعتبرهامعظم الدول الأفريقية على جانب كبير من الأهمية مثل العلاقات مع جنوب أفريقيا والشرق الأوسط . وقام عدد محدود من دول أمريكا اللاتينية بفتح سفارات لها في عدد محدود أيضًا من الدول الأفريقية . وتغلب العلاقات الثنائية بصدد مصالح اقتصادية وسياسية معينة على قضايا السياسة الخارجية الأوسع نطاقًا .

٥ – ٧ إن لأمريكا الجنوبية تجربة طويلة في التطور الاقتصادي الحديث الذي احتلت فيه حركة التصنيع السريع قطاعًا أساسيا ، وكذلك لها تجربة بالدخول في النظام الاقتصادي العالمي . ولقد أدى بعض دول أمريكا اللاتينية ، خلال تطورها السياسي ، ميلا ملحوظا إزاء العمل من خلال المؤسسات ، وأبرزها المكسيك ، التي تعرضت لثورة اجتماعية واسعة النطاق ، وكوبا ، التي أقامت لنفسها نظامًا اشتراكيًا . غير أن حركة التصنيع ، وعملية التحضر التي تعد بمثابة توأم لها ، قد أسفرتا عن تغييرات سريعة في البناء الاجتماعي لأمريكا اللاتينية التي أثارت بدورها مطالب سياسية جديدة لم يتم تحقيقها بدرجة كافية في الآونة الأخيرة من خلال العملية الديمقراطية ، مما أدى إلى ظهور نظم الحكم الاستبدادية والعسكرية . والجدير بالذكر أن عددًا كبيرًا من دول أمريكا اللاتينية لم تنجح بعد في تشكيل «الدولة» بما تعنيه من وجود أمة ومجتمع ، في شكل مترابط ومستقر على أسس ديموقراطية .

٥ – ٨ وفي أفريقيا ، التي تعرضت لمختلف التجارب المنبثقة عن تصفية الاستعمار والجذور

التاريخية ، أدى استقلال ما بعد الحرب إلى ظهور أنواع مختلفة من نظم الحكم ، بعضها نظم ديمقراطية وأخرى شعبية أو راديكالية ، وفي كثير من الأحيان نظم عسكرية . ولقد سادت حالة من عدم الاستقرار أثناء عملية السعي إلى تشكيل الدول وإقامة المؤسسات السياسية القابلة للتطبيق .

٥ – ٩ تم التركيز إلى حد ما على علاقات كل منطقة بالدول الصناعية الشمالية . وقد ساد أمريكا اللاتينية اتجاه بالاستقلال عن الولايات المتحدة ومصالحها ، كما سادها اتجاه قوي يرمي إلى تنويع العلاقات مع «أقطاب» أو مناطق جغرافية أخرى ، وفي الفترة الأخيرة مع بقية دول العالم الثالث .

٥ – ١٠ كانت الدول الأفريقية أكثر تعرضاً لتنافس الدول العظمى ولقد استمرت أيضاً في الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية خاصة ، وفي بعض الحالات بعلاقات سياسية وعسكرية مع الدول الأوروبية الغربية بما في ذلك عمل ترتيبات خاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

٥ – ١١ سعت كلتا المنطقتين ، داخلياً ، إلى تحقيق «التوافق» من خلال المنظمات الإقليمية السياسية والفنية ومن خلال مختلف مشروعات التجارة والتكامل . ولكن كل هذه الترتيبات لم تحقق النجاح إذ لازالت هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات المقارنة حول فعالية مختلف الوسائل والأساليب .

٥ – ١٢ وبعد ثلاثة عقود من النمو الاقتصادي السريع نوعًا ما ، تعثرت اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية ولاسيما في عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ وذلك . باستثناء دولة أو دولتين ومهما يكن من أمر ، فإن احتمالات النجاح المتوسط المدى بالنسبة للتنمية في أمريكا اللاتينية ، طيبة نوعًا ما بصفة عامة وهي تبدو مبشرة بالنسبة للدول شبه الصناعية مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وفنزويلا ، أكثر من كونها كذلك بالنسبة للدول متوسطة الدخل أو تلك التي مازالت تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات المنتجات الأولية إذ لا تبدو الظروف الاقتصادية العالمية خلال السنوات القليلة القادمة ، ولاسيما سبب حالة الركود الراهنة ، والتكاليف الباهظة للطاقة ، وازدياد الاتجاه نحو اتباع مذهب الحماية الاقتصادية والمبالغ الطائلة للديون ، والحصول على تسهيلات ائتمانية مقيدة وعدم استقرار الأسعار في أسواق المنتجات الأولية ، لا تبدو مبشرة بالأمل . فإن الكثير سوف يتوقف أيضًا على قدرة دول أمريكا اللاتينية ، على تطوير واستكمال الاستراتيجيات والسياسات من أجل حل مشاكلها الأساسية ، بما في ذلك المشاكل المنبثقة عن نظم الحكم الزراعية والملكية الزراعية السائدة في بلادهم . هذا وتتعرض بعض الدول للأثر البالغ لواردات البترول وتتعرض بوجه عام ، لقيود ميزان المدفوعات . والمعروف أن معظم دول أمريكا اللاتينية تستورد كافة احتياجاتها من المواد الغذائية ، كما أنها لم تنتهج سياسات زراعية ملائمة . ويعتبر التوزيع غير العادل للدخل ، عقبة كبيرة في سبيل تطوير السوق المحلية لصناعة المنتجات الصناعية .

٥ – ١٣ تكمن أبرز مظاهر الضعف الذي تعانى منه أفريقيا فيما يتعلق بعملية تنميتها ، في الافتقار إلى الإرادة السياسية لإعادة وضع النظام الاقتصادي الداخلي . وهذا يعني أن أساليب سيطرة إحدى الطبقات سيطرة اقتصادية على طبقة أخرى ، راسخة رسوخًا عميقًا . ومن الواضح أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المحلية في الدول الأفريقية سوف تؤدى في المستقبل إلى انتهاج نظام للتكامل الاقتصادي والاجتماعي أفضل على المستويين المحلي والدولي . ولقد أضيرت أفريقيا بصفة خاصة نتيجة للشروط التجارية السيئة بالنسبة لعدد كبير من منتجاتها الأولية . وتستنزف أيضاً واردات البترول والمواد الغذائية ، موارد البلاد من العملة الأجنبية .

٥ – ١٤ على الرغم من الروابط التاريخية ، ولاسيما تدفق الشعوب الأفريقية على البرازيل والبحر

الكاريبي ، إلا أن المنطقتين تختلفان اختلافًا جوهريًا فيما يتعلق بالناحية الثقافية ، حيث أن إنتاج أمريكا اللاتينية الثقافي يعتبر إنتاجًا غربيًا تمامًا ، وذلك على الرغم من أن ثقافتها تتضمن كثيرًا من العناصر والخصائص المحلية والأفريقية بيد أن أفريقيا وأمريكا اللاتينية أصبحتا اليوم تستطيعان أن تتعلما من بعضهما البعض في مجال القيم وتأثير الديانة والأدب والفنون والتكنولوجيا من أجل تنمية الريف .. إلخ . وفي كلتا المنطقتين ، يتم البحث عن الشخصية والأصالة وتأكيد القيم المحلية والقومية .

٦ – ويزداد اهتمام كل من المنطقتين بكثير من جوانب تبعيتهما الاقتصادية والتكنولوجية ، وبالحاجة إلى إيجاد نظام دولي جديد لا يتضمن العلاقات الاقتصادية فحسب ، بل يشمل أيضًا التعاون في مجال التعليم والثقافة والأبحاث العلمية ووسائل الإعلام .

٧ – كشفت ندوة الحوار بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي عقدت بالقاهرة عن أن عددًا كبيرًا من الموضوعات التي أثيرت في حاجة إلى دراسة أكثر شمولاً وأكثر عمقًا . كما لوحظت أيضًا ضرورة اتباع مناهج علمية ملائمة للدراسات المقارنة ولا تعتبر الدراسات المتبادلة بين الدارسين ، مثل تلك الدراسات التي تم تبادلها خلال ندوة الحوار قيمة في حد ذاتها بالنسبة للأغراض الأكاديمية فحسب بل إنها ربما تساهم أيضًا في الوقت المناسب في تحقيق فهم أفضل والتأثير على صنع السياسة ، في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية بصفة عامة ، ولاسيما فيما يتعلق بالعلاقات بين المنطقتين .

٨ – ويتفق المشاركون من أمريكا اللاتينية وأفريقيا في هذه الندوة في الرأى بأنه من المستحسن عقد ندوات مماثلة بصفة دورية في مختلف الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية ، مع زيادة عدد المشتركين من الدارسين من المنطقتين بما في ذلك المتخصصين في الشئون الأفريقية مثل أولئك الذين يقيمون في أمريكا اللاتينية وبالمثل المتخصصين في شئون أمريكا اللاتينية في الجامعات والمعاهد الأفريقية .

٩ – وقد تم الاتفاق على تشكيل أمانة مؤقتة لإعداد قائمة بالموضوعات المحتمل بحثها ، على أساس المناقشة التي دارت ، وتتكون السكرتارية من ممثلين عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام والجمعية الأفريقية بمصر والمعهد النيجيري للدراسات الدولية ومجلس البحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ، وجامعة المكسيك ومركز الدراسات الأفروأسيوية بجامعة انديدو مانديز بالبرازيل ، ومجلس العلوم الاجتماعية لدول أمريكا اللاتينية ومعهد الدراسات العليا لأمريكا اللاتينية التابع لجامعة سيمون بوليفار في فنزويلا وهناك احتمال في توجيه الدعوة إلى أعضاء آخرين حسبما يتفق . هذا وقد طلب من اللجنة أن تقدم تقريرًا حول أنشطتها بحلول نهاية يونيو عام ١٩٨٢ .

١٠ – ويوصى المشاركون في ندوة الحوار أيضًا بضرورة قيام الهيئات الحكومية وغير الحكومية في أمريكا اللاتينية بتقديم مزيد من العون للدراسات الخاصة بالشئون الأفريقية ، وكذلك بالمثل في أفريقيا للدراسات الخاصة بشئون أمريكا اللاتينية وضرورة التشجيع على تبادل الدراسات على نطاق أوسع بين المعاهد الأكاديمية والجمعيات المهنية في مجال العلوم الاجتماعية وغيرها من مجالات الدراسة الأخرى . ويتعين السعي باهتمام إلى تحقيق التعاون بين مختلف الهيئات المتخصصة .

القاهرة في ٢٨ يناير عام ١٩٨٢ .

فيكتور . ل. أوركيدي

عمر مارتينز ليجوريتا

(٢) الندوة الثانية

للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني

(المكسيك ١٨ - ٢١ يونيو ١٩٨٤)

انعقدت الندوة الثانية للحوار الأفريقي / الأمريكي اللتيني في المكسيك ، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ يونيو عام ١٩٨٤ ، واشترك فيها اثنا عشر عضواً من أفريقيا ، وواحد وعشرون من أمريكا اللاتينية ، وقد رأس الوفد المصري الدكتور / بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية .

وقد بحثت الندوة المعوقات السياسية والاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وتستهدف فكرة الحوار تعميق الروابط بين الشعوب في القارتين ، نظراً للتشابه والتقارب في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين هذه الشعوب .

وجاء انعقاد الندوة الثانية للحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني ، في إطار الجهود التي تتم بناء على مساعي الدول النامية ، من أجل إزالة المعوقات الأساسية التي تقف أمام خطط التنمية فيها ، لتحقيق انتعاش اقتصادي ، بعد أن تركت الأزمة الاقتصادية العالمية آثارها السلبية على هذه الخطط ومن مظاهرها انخفاض أسعار السلع الأولية إلى أدنى مستواها منذ خمسين عاماً ، وتدهور التبادل التجاري بين الدول المتقدمة من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى ، وكذلك العجز في ميزان المدفوعات الذي بلغ أكثر من ٦٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ .

وفي افتتاح الندوة ، أكد الدكتور / بطرس غالي أن قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية قد ردحتا فترة طويلة تحت وطأة الاستعمار في الماضي ، واتسم الحاضر بمشكلات يمكن أن تشكل استعماراً جديداً من الناحية الاقتصادية ، وفي كلمة اسبول فيد بيرنورود ، وزير خارجية المكسيك في الافتتاح ، دعا إلى توثيق أواصر التعاون بين دول العالم الثلاث والبلاد الصناعية ، وذلك بهدف تحقيق نتيجة سريعة ومتوازنة لحل الأزمة العالمية الراهنة ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، كما أكد على ضرورة أن تعمل كل من القارتين على إيجاد تكامل وتعاون إقليمي فيما بينهما ، لتشجيع إيجاد حلول ذاتية لمشكلاتهما .

(٣) تقرير

ندوة الحوار الأفريقي الأمريكي اللاتيني الثالثة

القاهرة (٢٠ - ٢٣ يناير ١٩٨٦)

١ - عقدت ندوة الحوار الأفريقي الأمريكي اللاتيني الثالثة في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٣ يناير ١٩٨٦ ، وعلى غرار الندوة الأولى فقد عقدت في القاهرة ، حيث اشترك فيها ٥٥ عضواً ، يمثلون مصر ، الدولة المضيفة ، وسبعة دول أفريقية أخرى ، بالإضافة إلى عدد من المشتركين من ست دول أمريكية لاتينية متضمنة المكسيك ، كما اشترك ضيوف آخرون ، وتم في الندوة تقديم ثلاثين عرضاً ومناقشة ثمانية وعشرين بحثاً ، وقد دعم انعقاد الندوة تشرفها بحضور وزراء خارجية المكسيك وزامبيا ومصر .

٢ - ركزت العروض والمناقشات في الندوة على الموضوعات الآتية :

ـ الأزمة العالمية والتي تتعرض لها شعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية بل وجميع دول العالم الثالث .

ـ أثر هذه الأزمة على الهياكل الاقتصادية والسياسة الوطنية ، وأيضاً على التعاون الإقليمي من ناحية ، والتعاون بين المناطق المختلفة في العالم الثالث من ناحية أخرى .

ـ المشكلات الاقتصادية المحددة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ـ أدوات ومؤسسات السياسة الخارجية في القارتين مع الإشارة الخاصة بأدوار دولهم في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ .

ـ المنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ودورها في التنمية وحفظ السلام .

ـ وأخيراً ـ والأكثر أهمية ، التعاون السياسي والاقتصادي ين القارتين وهو الموضوع الذي أعطت له الندوة اهتماماً بالغاً .

٣ - ويمكن اعتبار انعقاد هذه الندوة الثالثة في الواقع إنجازاً بمعنى أنه كان هناك إصرار على استمرار الحوار بين منطقتين هامتين في العالم الثالث ، وهو حوار اشترك فيه مسئولون وشخصيات أكاديمية ، ومع ذلك فإنه لا يعتبر الإنجاز الأقصى ، إذ توجد دائماً مهمة ضرورية لتحسين مضمون الحوار ، واستخدام الوقت والموارد المتواضعة المخصصة له بكفاءة .

٤ - وهذه المهمة الأخيرة انعكست إلى حد كبير في العروض المقدمة في الندوة ، بسبب زيادة التقارير الأكاديمية والواقعية التي قدمت ، وفي حين كانت الروح الغالبة في الندوة هي الأمل في المزيد من التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فإن التطلعات أتاحت الطريق للتطلع للواقعية داخل محتوى الأزمة العالمية الحالية ، وإن بقيت آملة في تعاون أوسع مع الوعي بالوقت والجهد اللازمين للوصول لتلك الغاية .

٥ - ويعتبر الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني استجابة ملزمة لآمال واحتياجات شعوب القارتين ، ورغم أن الحوار قد تم عرضه من جانب عدد قليل نسبياً من الأفراد والمؤسسات الأكاديمية ، إلا أنه يجب بذل كل جهد لربطه باحتياجات وتطلعات شعوب القارتين ولتوسيع نطاقه في المشاركة والتمثيل .

٦- وبينما سيستمر التعلم من خبرات بعضنا البعض، خاصة في إطار حل مشكلات التنمية، كهدف هام للحوار، إلا أن المرجو أن تقوم الندوات القادمة بالتركيز والكشف بل والتخطيط لأنظمة محددة

للتعاون الأفريقي / الأمريكي اللاتيني الفعال ، وفي الواقع فقد اقترح أن تركز ندوة الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني الرابعة ، أو على الأقل تتبنى كموضوع رئيسي الجانب المؤسسي للتعاون الأفريقي / الأمريكي اللاتيني ، ويمكن أن يغطى ذلك القضايا الآتية :

- نطاق العلاقات المباشرة والثنائية بين دول القارتين .

- الجهود المشتركة في المنظمات الدولية وعلى الساحة الدولية .

- اتصال وتعاون أوثق بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارتين .

- النطاق الحالي للتعاون بين المنظمات غير الحكومية للقارتين ، وكيفية توسيع نطاقها وتنميتها فضلاً عن إمكانية إنشاء منظمات غير حكومية دولية بعضوية مشتركة .

٧ - واقترحت موضوعات أخرى للندوات المستقبلة ، كما قدمت اقتراحات عامة من جانب المشاركين في ندوة الحوار الأفريقي ، الأمريكي اللاتيني الثالثة ، لدعم التعاون بين القارتين ، وتضمنت هذه الاقتراحات :

- مناقشة المداخل الممكنة وتعميم الأنظمة المحتملة لتحقيق استراتيجية الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي في الغذاء والمنتجات الغذائية الأساسية .

- تقدير أهمية التبادل الثنائي الحقيقي ، وبالتالي تعريف شعوب كل قارة بالثقافة الأصيلة والفنون الشعبية لكلا القارتين .

٨ - وأخيراً ، فنحن نقدر جهد كلية المكسيك ، بمساندة وزارة الخارجية المكسيكية في نشر وثائق أعمال ندوتي الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني الأولى والثانية ، وجهد معهد الدراسات الدبلوماسية المصري في نشر وثائق أعمال ندوة الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني الثالثة ، ولجعلها في تناول الذين اشتركوا في الندوة ولدائرة أوسع من الأفارقة والأمريكيين اللاتينيين المهتمين بالتعاون بين القارتين ، وباختصار فإنه يمكن اعتبار هذه المطبوعات جزءاً من الحوار المثمر ، ومساهمة في قضية التعاون الأفريقي / الأمريكي اللاتيني .

(٤) تـقـريـــر

ندوة الحوار الافريقي الأمريكي اللاتيني الرابعة

(كيريتارو - المكسيك ٢٠ - ٢٢ أغسطس ١٩٨٧)

فيما بين ١٩ ، ٢١ أغسطس ١٩٨٧ عقدت في ولاية كيريتارو بجمهورية ـ المكسيك الندوة الرابعة للحوار الأفريقي ـ الأمريكي اللاتيني .. وفي مجال تقييم التطور الذي وصلت إليه العلاقات بين منطقة وأخرى اشترك في أعمال الندوة ٢٩ موظفًا عامًا وأكاديميون ورجال أعمال .. قدم ٩ منهم من قارة أفريقيا ، ٨ مندوبين من أمريكا اللاتينية دون أن يتضمن ذلك الدولة مقر الندوة ، ١٢ مندوبًا من المكسيك ..

وظهر نشاطهم في ثلاثة مؤتمرات بارزة وعلى مستوى خمسة موائد مستديرة ، ١٥ مشاورات فصلية وقد أسهمت جميعًا بلا شك في معرفة أكبر وأكثر موضوعية بالحقائق والمشاكل والطموحات المشتركة لكلتا القارتين ..

ولم يكن الاحتفال بإقامة هذه الندوة ممكنًا لولا المساندة القيمة من مسئول سكرتارية العلاقات الخارجية بالمكسيك الأستاذ بيرناردو سيبولفيدا آمور ومن وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية السيد / بطرس بطرس غالي ، ومن الإدارة العامة من معهد ماتياس روميرو للدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المكسيكية الأستاذ وزاريو جرين ومن معهد الدراسات الإسلامية بوزارة الشئون الخارجية بمصر السفير أ . عزت عبد اللطيف وكذا من الجهات المسئولة بولاية كيريتارو ..

وقد أبرزت البحوث المقدمة والمناقشات الدائرة في ندوة الحوار الموضوعات التالية :

(١) دارت المجادلات حول الإمكانات المستقبلية للاقتصاد وللنظام الدولي وآثارهما على عمليات التحديث في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

(٢) تركيزات بديلة على الأنماط المرغوبة والممكنة لإمكانية تحقيق ربط كفء لاقتصاديات كلتا المنطقتين في الاقتصاد الدولي .

(٣) احتمالات وحدود التعاون بين دول قارة وأخرى في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية .

(٤) الجهود المشتركة لأفريقيا وأمريكا اللاتينية في المنظمات والمحاكم الدولية .

(٥) المنظمات الإقليمية وما دون الإقليمية في القارتين وما تقوم به من دور في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين .

ـ التركيز على المشكلات الرئيسية ذات الاهتمام لكلتا المنطقتين (مجموعة الكونتادورا والمجموعة المساندة لها اتفاق كارتاخسينا ، حركة الدول غير المنحازة ، منظمة الوحدة الأفريقية ، قناة بنما ومجموعات أخرى) .

وتتم أعمال وأنشطة ندوة الحوار الرابعة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية وسط أحداث هامة تقع في المنطقتين وفي المحيط الخارجي «وقد أشار السفير المكسيكي خورخي ألبرتو لوسويا إلى القانون الجديد لإجراءات وعمليات الإنتاج في المجتمعات المركزية والتي يتأسس بموجبها ـ من بين أشياء أخرى إدخال التكنولوجيا والتوسع في بعض القطاعات مثل القطاع الإعلامي وقطاع الخدمات وهي ظاهرة أدخلت في مثل هذه الأنماط للتنظيم الاجتماعي إلى ما يسمى بمظهر ما بعد التحديث والذي يمكن تمييزه لأن المعاهد السياسية تتواجد فيما وراء ، وفي مواجهة التحولات في المجال الإنتاجي .

وفي هذه العملية يخطط لنقل الإجراءات الإنتاجية صوب العالم في طور التنمية بطريقة فوضوية يمكن أن تتضمن بالفعل اختيار تكنولوجيات تؤدي إلى التلوث .

أما أستاذ كلية المكسيك خورخي بادورا فقد أبرز بعض النتائج بالنسبة للدول التي في طور النمو لعملية ما بعد التحديث والتي يطلق عليها «الثورة الصناعية الثالثة» أو «ثورة المخابرات» .. ومثل هذه الثورة تعتبر نتاجًا للتغييرات في تنظيم الإنتاج وهو ما يمهد لزيادات ـ ليست لها سوابق من قبل ـ في الإنتاج والإنتاجية وكفاءة وخاصية الممتلكات والخدمات .. وقد اهتم البروفسور بادورا بصفة رئيسية بالآتي : « إن أمريكا اللاتينية وأفريقيا بالتضامن معها والمكسيك بصفة خاصة ، ينبغي أن تولى اهتمامًا خاصًا بالنتائج المحتملة لهذه الثورة والتي تعتبر خصائصها وطرق تطبيقها مختلفة عن أن تكون مجرد استراتيجية بسيطة لإعادة الاستثمار الصناعي والتي تفهم فقط على أنها تحديث لجهاز العملية الإنتاجية [(١)] .

ومن جانبه فقد أشار الباحث بمركز الأبحاث والتعليم الاقتصادي المعروف باسم (CIDE) السيد / مارسيلوجارسيا .. أشار إلى أن النظام الدولي قد تحول من عملية تجزئة ملحوظة خلال السبعينات ومن علمية إعادة تكوين مهيمنة خلال الحقبة الحالية إلى عملية يتحدد فيها غياب الهيمنة التي يمكن أن تحدث طبقًا لما ذكره المؤلف سلسلة من الأخطار للحركة الديناميكية العالمية .

إن مثل هذه التشخيصات تعتبر لهذا فرصة مناسبة لاختيار وتقييم النظريات الدولية للواقعية ، وكذا بالنسبة لكفاءة دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية لمواجهة الحقائق الذاتية للتنمية فيها .

وكما ذكّرنا بهذا البرفسور فيكتور ل. أوركويد فإن الأعوام التي مرت منذ الاحتفال بندوة الحوار الأفريقي ـ اللاتيني في عام ١٩٨٢ حتى عقدها في العام الحالي قد عبرت بنا بطريقة متوازية إلى مراحل وخطوات صعبة من الأزمة الاقتصادية العالمية والتي ظهرت آثارها في كافة الأمم تقريبًا خاصة تلك التي في طور النمو . وقد قدمنا تغييرات عميقة أثرت على العلاقات الاقتصادية والمالية تمامًا مثلما حدث للتطور السياسي للعديد من الدول ..

إن حدة الصراعات يمكن تفسيرها بطريقة عريضة بهذا المظهر الذي يعكسه عدم الاستقرار على المستوى العالمي ..

إن الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الصراعات الإقليمية ولعبة مصالح الدول القوية وطبيعة الظواهر السياسية الدولية جعل من الضروري التركيز بطريقة أكثر كمالاً ودقة على بعض المسائل الأساسية في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية . كما أن المطالب الذاتية للتطور الاجتماعي والاقتصادي للمنطقتين وكذا التعايش السلمي والتبادل الخارجي تميل إلى أنه تدرج كل مرة أكثر في إطار أفضليات الأمن لقارة ولأخرى على أن يفهم ذلك على أنه تأكيد للسيادة وتدعيم للهيئات السياسية والتنمية الاقتصادية .

ومع إدراكنا باختيار المنظمات المشتركة في ندوة الحوار الرابع الأفريقي ـ الأمريكي اللاتيني هذه فإن المقرر يركز في هذا الموجز على أساس الوثائق والمناقشات التي جرت والتي تتضمن الأخطار الأساسية وعوامل القلق والموضوعات والمقترحات المثارة في دورات العمل .

---

(١) خورخي بادوارا . ثورة المخابرات ومحن التعليم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية .. وثيقة مقدمة إلى ندوة الحوار الرابع بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ـ المكسيك ـ أغسطس ١٩٨٧ ص ٨ .

المدخل إلى الاقتصاد العالمي وإلحاح مشكلات التجارة ومشكلات المديونية الخارجية

إن المشتركين في ندوة الحوار الأفريقي ـ الأمريكي اللاتيني الرابعة قد أظهروا أهمية تفضيلية لتحديث وإعادة توجيه الأجهزة الإنتاجية لكلتا المنطقتين بهدف محدد وهو تشجيع الإدخال الكفء للقطاعات الصناعية وسط تيارات التجارة الدولية وبطريقة أكثر اتساعاً دعم ربط بلادنا بالاقتصاد العالمي ..

وقد ختم البروفسور فيكتور ل. أوركيدي بيانه الذي أشار فيه إلى الأشكال المحتملة لإدخال كلتا القارتين في الاقتصاد العالمي للحقبة المقبلة بأنه لا يوجد عودة إلى الوراء وأن المخرج الوحيد للأزمة هو في تكاملنا بطريقة ماهرة في الاقتصاد العالمي واستغلال الميزات التي يتضمنها هذا الإدخال .

ومع هذا فقد أبرز أن الأعمال التي تقوم بها دول قارة أو أخرى في المجال القومي والإقليمي دائماً غير كافية إذا لم يؤخذ في الحسبان التعاون الدولي وبصفة رئيسية في المناطق المالية والنقدية والتجارية والتكنولوجية مع منح أفضلية لمشاكلنا في جدول أعمال المفاوضات الدائرة على مستوى عالمي أما السفير عزت عبد اللطيف مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية فقد أوضح أن دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية تواجه مشكلات اقتصادية مماثلة لتلك التي يعكسها عدم التوازن الذي يضاعف من خطورته ثقل الدين الخارجي .. والمعدلات العالية للتضخم والمؤشرات الخطيرة للبطالة ، يضاف إليها مشكلات التجارة والانتاج والاستثمار (٢) .

إن دول كلتا القارتين تواجه ـ نتيجة لهذا ـ تحدى إقامة شروط تتناسب مع استعادة نمو اقتصادياتها مع تحقيق المساواة والعدالة فيما يتصل بارتباطاتها الاقتصادية مع الخارج .

من هنا يبدو ضرورياً إظهار إعادة التوجيهات التي يمكن أن يسمح بها خفض التكشف الخارجي للاقتصاديات الأفريقية والأمريكية اللاتينية وبصفة خاصة التقدم في مجالات الاستقرار على أساس ترتيب جديد للاقتصاد العالمي .

إن بعض هذه التوجيهات هي :

١ - حلول لمشكلة المديونية الخارجية :

إن البروفسور فيكتور ل. أوركويدي قد أشار إلى أن دول أمريكا اللاتينية تواجه في عام ١٩٨٦ مشكلة الدين الخارجي الذي يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ مليون دولار وأن المنطقة تتجه إلى أن تنفق ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من إدخارها الداخلي لتغطية دفع فوائد الديون وما بين ٣٠٪ إلى ٥٪ من دخول صادراتها وهووضع وصفه البروفسور بأنه لا يمكن التمسك به لأنه يبدو في كل مرة أنه من الصعب دفع هذه التكاليف . وينتج عن ذلك فوق هذا أن دول أمريكا اللاتينية تملك ٥٠٪ من الدين الخارجي للعالم وأن المكسيك مع البرازيل مدينة بنسب ٢٠٪ من الدين وهي نسبة تفوق كل ما تدين به القارة الأفريقية .

ومن هنا فقد أكد البروفسور بأن الدين الخارجي لا يمكن دفعه في الظروف الحالية وبدون أن يحافظ على نمو اقتصادي . وأكد على ضرورة ـ بالإضافة إلى وسائل وقياسات أخرى ـ تطبيق خدمة الدين مع مراعاة الطاقة الحقيقية للدفع لكل دولة وتحديد هذه الخدمة فيما يتعلق بدخل الصادرات أو تطور اقتصاديات متباينة أخرى ومنحها معاملة تفضيلية بالنسبة للدين الفعلي والدين المقبل .

أما البروفسور أوركويدي فقد أبرز الحلول البديلة التي لم تستخدم بعد والتي ينبغي مراعاتها حين

---

(٢) السفير أ. عزت عبد اللطيف .. مدى العلاقات الثنائية بين دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية ـ وثيقة مقدمة إلى ندوة الحوار الرابع بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية المكسيك ـ أغسطس ١٩٨٧ . ص ٤ .

دفع جانب من فوائد الدين الخارجي بالعملة الصعبة وجانب آخر بالعملة المحلية وهذا يسمح بإعادة دورة الاستثمارات الإنتاجية .

(١) إعادة توجيه النظام النقدي والمالي العالمي :

وقد أكد بأن فقدان التوازنات في النظام الاقتصادي والمالي الدوليين يؤثر بطريقة مباشرة على إمكانيات وطموحات التنمية في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية . إن المطالب المرتبطة بالتمويل الخارجية ينبغي مطابقتها على الشروط والأوضاع والأهداف الاقتصادية السياسية الخاصة بالتنمية بكل دولة ..

كما أن زيادة موارد المنظمات المالية الدولية وإعادة توجيه عملها تعتبر عوامل أساسية لكي تقوم بدور يتفق مع متطلبات التنمية لدولنا .

وإذا كان سليماً التأكيد على أن المراكز الصناعية ينبغي أن تتخذ إجراءات لتسهيل تدفق المصادر المالية السريعة لكلتا المنطقتين فإن الدكتور يوسف نيزيبو من كينيا أوضح أننا نتحدث عن «الأخلاق الدولية» في معالجتنا للمسائل المالية ولكننا لا نوافق على تحمل المسئولية بالنسبة للمشكلات المشتقة من هذه الظاهرة .

ومع هذا فإن وجهة النظر التالية تسود وهو أنه من غير المعقول أن تحدث مراجعة عميقة للنظام النقدي والمالي الدولي الراهن تحت إطار من التركيز على تحمل المسئولية المشتركة وعن طريق المفاوضات متعدد الجوانب .

(!!) إعادة توجيه التجارة العالمية

وقد أكد بأن الاهتمام بتدهور ـ دون سوابق ـ أسعار بعض المنتجات الأساسية لمنطقة أو لأخرى على ضوء التدهور الواضح لشروط التبادل ونتيجة لوسائل الحمايةالتي تتخذها المراكز الصناعية والتي تعرقل بها نمو صادراتنا . وأطالب بهذا بنظام متعدد الجوانب للتجارة العالمية يهدف إلى ضمان تحقيق معدلات عالية لتوسع التجارة العالية مع إسهام متزايد من دول العالم التي في طور النمو .

والتقدير هو أن أدوات منظمة الجات تمثل مرحلة إيجابية في مجال السعي لإيجاد حلول لبعض مشكلات التجارة العالمية ..

ومع هذا فقد أكّد على أنه من أجل التقدم في هذه النقطة فمن المهم أن يتحقق توسع وتحرر للتجارة الدولية يؤدى إلى تحسين شروط توزيع منتجات دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكذا الدول الواقعة في مناطق أخرى من العالم الثالث وقد ركز الاهتمام ـ بالإضافة إلى هذه التحسينات المصحوبة بتخفيض هام لخدمة الدين الخارجي وزيادة ملحوظة للتيارات الائتمانية للدول التي في طور النمو وكل هذا يمكن أن يسهم في استعادة نمو اقتصادياتنا وبالتأكيد إلى التوسع في صادراتنا وإعادة تنشيط الاقتصاد العالمي .

التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية

وكأداة ربط بين المسئوليات التي تتقلدها دول كلتا المنطقتين وتلك التي تعد في أمس الحاجة إلى مساندة المجتمع الدولي فإن المشتركين في ندوة الحوار هذه ركزوا تأكيدهم على تصعيد التعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

إن مثل هذا التعاون كان غير كاف وهذا ما أظهره السفير خورخي ألبرتو لوسويا حين أكد أن الأهداف المحددة لتحقيق التقارب الإقليمي ـ منذ حقبة ـ لم تنجز .

ومن ناحية أخرى فإن التبادل التجارى بين قارة أو أخرى لم يكن له دلالة بالمرة ..

أما سفير ساحل العاج فاني إنزا فقد أظهر أنه منذ ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ كانت قيمة صادرات الدول الأفريقية المتجهة إلى أمريكا اللاتينية حوالي ٤,٥ مليون دولار في العالم أما صادرات أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا فبلغت ٣ ملايين دولار (٣) .

وهناك مؤشرات إحصائية أخرى قدمها الدكتور ياريس زوكتيزوم من جمهورية وسط أفريقيا وقد كشفت عن أن صادرات أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا لا تمثل أكثر من ٢٪ من إجمالي الصادرات كما أن الواردات لا تمثل أكثر من ١٪ من إجمالي الواردات (٤) .

وكذلك فإن عضوى الإدارة الخارجية للأرجنتين باتريشيا إينيس فابرو وجييرمو دانيل رايموندي عددا سلسلة من العوامل المتعارضة التي تعرقل إقامة علاقة إقليمية داخلية مناسبة . وقد أبرزا أن من بين هذه العوامل الدرجة العالية لعدم المعرفة المتبادلة في المجال الثقافي والسياسي وكذا في المجال التجاري و الاقتصادي .

وقبل كل شئ التسوية التاريخية للعلاقات مع الدول الاستعمارية المتروبلياتنية السابقة للجانب الأفريقي ومع الأسواق التقليدية للجانب الأمريكي ـ اللاتيني وهذا ما يشكل العقبة الأكثر صعوبة والتي يصعب التغلب عليها وأخيراً في المجال العلمي والفني التكنيكي إن نقص المعرفة في الإمكانات والمتطلبات المتبادلة وكذا اختلافات المدارس وطرق العمل وكذا الندرة النسبية للموارد الإنسانية المعروفة (٥) .

وحول هذه النقطة الأخيرة أبرز البرفسور بادوا أنه بالنسبة لاستراتيجية إدماج كلتا المنطقتين في الثورة الصناعية الثالثة .. فإن الجامعات ومعاهد التعليم العليا يمكنها أن تلعب دوراً رئيسياً خاصة فيما يتعلق بمعاهدها الخاصة بالبحوث وبرامجها ذات المستوى الحالي على شرط أن تكيف أراءها بالواقعية وتعيد تشكيل هياكلها الأساسية وتتكامل داخل إطار مهمة عملية (٦) .

ومع هذا فقد اعترف أن إمكانية الأسواق وتنسيق توزيع الموارد الإنسانية والمادية للمنطقتين يشكل قاعدة هامة لإعادة تنشيط اقتصاديات دولنا .. إن أشكال التقارب والتركيز لبعض دول أمريكا اللاتينية مع أفريقيا تظهر بأنه توجد تغييرات إيجابية في هذا المجال ..

ويكفي أن نبرز ـ على سبيل المثال ـ أن الأرجنتين تتعاون مع البرنامج العالمي للأغذية التابع لمنظمة الفاو بهدف إمداد مختلف الدول الأفريقية المنتجات الغذائية الأساسية (٧) .

---

(٣) السفير الممثل لساحل العاج : فاني إنزا في بحث بعنوان : (مشروع التدخل) ـ وثيقة مقدمة في ندوة الحوار الأفريقي ـ أمريكي لاتيني ـ المكسيك أغسطس ١٩٨٧ ـ ص ٢ .

(٤) الدكتور ياريس زوكتيزوم ـ أصل وحقيقة التعاون بين الجنوب والجنوب ـ حالة أفريقيا ـ أمريكا اللاتينية وثيقة مقدمة في ندوة الحوار الرابع بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ـ المكسي ـ اغسطس ١٩٨٧ ص ٣٣ ..

(٥) باتريشيا إينيس ف . التعاون الأرجنتين مع الدول الأفريقية حالة واقعية واحتمالات المستقبل وثيقة مقدمة في ندوة الحوار الأفريقي ـ أمريكي لاتيني الرابعة ـ المكسي أغسطس ١٩٨٧ ص ٧٠٦ .

(٦) خوخي بادو ص ٨ .

(٧) باتريشيا اينيس ص ١١ .

وفي مجال السياسة المسماة بالتجارة ـ المضادة (أو ما يعرف بترويكي) فإن البرازيل تتبادل تجارياً مع نيجيريا السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية مقابل البترول (٨) .

أما المكسيك فهي في مرحلة دعم العلاقات الموجودة بالفعل مع مصر وأفريقيا الشمالية حيث تستورد مختلف المنتجات من مراكش وتصدر إلى الجزائر وإلى القاهرة وبطريقة غير منتظمة إلى تونس وفي مرحلة ثانية ـ كما أظهر الدكتور جبرائيل غنوم ـ فإن المكسيك تقترح اكتشاف إمكانيات توسيع وإنماء علاقاتها التجارية مع باقي أنحاء القارة الأفريقية وفي شهر نوفمبرالقادم فإن لديها مشروعاً ببدء المحادثات مع أنجولا ونيجيريا وكينيا وساحل العاج .. أما في المجال السياسي فلا يعتبر أقل أهمية الإجراءات القانونية التي وقعتها فنزويلا مع الجزائر في المجالين التجاري والثقافي ومع مصر بصفة خاصة في المجال الثقافي ومع السنغال في مجال التعاون العلمي ـ الفني ومع غينيا الاستوائية ونيجيريا في مجال الطاقة (٩) .

أما بنما فإنها بالاشتراك مع دول أخرى في أمريكا اللاتينية فإنها أدانت الاحتلال غير القانوني الذي قامت به حكومة جنوب أفريقيا ـ ضد ناميبيا واستنكرت من حكومة بريتوريا تطبيق نظامها المزدوج للتفرقة العنصرية ـ وفي نفس الوقت أكدت تضامنها مع دول خط المواجهة وحركات جنوب شرق أفريقيا التي تمثلها منظمة سوابو والكونجرس القومي ـ الأفريقي .

ومن ناحية أخرى فإنه من حسن التوافق إن إنشاء فضاء اقتصادي وسياسي يفتح أكثر طموحات أكثر اتساعاً من أجل تحقيق النمو المشترك ورفاهية شعوبنا ويشكل دفعة متجددة لدعم السلام والتنمية ويسهل اجتياز المشاكل المشتركة عن طريق جهود مشتركة ومنسقة في مختلف المجالات . من هنا فإن الدكتور محمود أ. مترضى من جمهورية مصر العربية قد أعلن مساندته تدعم التعاون السياسي الإقليمي لأممنا (١١) .

وإذا كان المنهج التاريخي الذي اتبعته الدول في طور النمو ـ إذا كان من شأنه أن يعلمنا شيئاً ، فهو الخاصية الأساسية لنقص التنسيق وكفاية الوسائل المتبعة لحل المشكلات المشتركة .

إعلان من أجل برمجة الندوة القادمة للحوار بين أفريقيا ـ وأمريكا اللاتينية .

إن المشتركين في ندوة الحوار هذه الرابعة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية يختتمون ندوتهم بأنه من الضروري علاج الحالة الحالية والتي تستند إلى نقص تنظيم البيانات والأدوات الأخرى للمعرفة الإحصائية حول واقعية العلاقات بين منطقة وأخرى ومن أجل فيقترح :

(١) جمع معلومات عن النواحي الكمية والكيفية للعلاقات القائمة بين المناطق وتفسيراتها .

(٢) الفاظ على واقعية المعلومات عن أفريقيا وأمريكا اللاتينية على أساس ضمان إيجاد أساس

---

(٨) زورالدو بياتو ـ العلاقت التجارية بين البرازيل وأفريقيا ـ وثيقة مقدمة لندوة الحوار الفريقي ـ الأمريكي اللاتيني الرابعة ـ المكسيك ص ٢ .

(٩) خوخي روندون «العلاقات بين فنزويلا وأفريقيا» في السياسة ادولية . رقم ٥ فنزويلا يناير مارس ١٩٨٧ .

(١٠) السفير فيكتور م . بوكانيجرا . جهود مشتركة في المنظمات والمحاكم الدولية ـ وثيقة مقدمة إلى ندوة الحوار الرابعة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية المكسيك ـ أغسطس ١٩٨٧ ص ٥ ـ ٦ .

(١١) الدكتور محمود أ. مترضى (التعاون الإقليمي في حل الصراعات) وثيقة مقدمة إلى ندوة الحوار الأفريقي ـ أمريكي لاتيني الرابعة ـ المكسيك ـ أغسطس ١٩٨٧ .

تحليلي لأعمال الندوة القادمة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

(٣) تخطيط الأجهزة المعهدية لتسهيل تبادل تداول المعلومات .

موضوعات تفضيلية لإعادة تجميع العلاقات :

سيبحث في أن يتناول جدول الأعمال المؤشرات الأساسية (مستويات التصنيع ـ التحول الحضري ـ تغطية التأمين الاجتماعي ـ الغذاء ـ التعليم ونواح أخرى) وكذا النواحي المتعلقة بديناميكية ومحتويات العلاقات بين دول المنطقتين . إن محتويات التقارير التي يمكن أن تكون سنوية هي :

أ) بحث الأشكال المؤثرة لتنظيم المعلومات وتكييف التفسيرات والتقييمات بالنسبة للديناميكية الفعلية بين منطقة وأخرى .

ب) معرفة المؤشرات الموضوعية بهدف الحصول على رؤية موضوعية لمظاهر التعاون بين دولنا .

ج) زيادة المعارف النسبية المتعلقة بمتطلباتنا من التقدم العلمي والتكنولوجي والتعليمي وفي مجال الإسكان وغيره .

إنشاء جهاز تنظيمي

إن التنظيم المنسق لهذا الجهد لتوفير هذا النوع من المعلومات يكون عن طريق :

ـ الدعاية بين وزارات خارجية دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية بهدف تبني فكرة إنشاء بنوك معلومات .

ـ تشجيع الأنشطة المتعلقة بتبادل المعلومات في الأكاديميات الدبلوماسية في منطقة وأخرى .

ـ تكامل نظام للتعاون الإقليمي في مال المعلومات والذي يمكن أن يعهد فيه إلى معهد مايكوس روميرو للدراسات الدبلوماسية التابعة لسكرتارية العلاقات الخارجية بالمكسيك ولمعهد الدراسات الدبلوماسية بالقاهرة وبمساندة من أكاديميات دبلوماسية أخرى .

ـ دعم التعاون في مجال المعلومات والبرامج التنظيمية الموجودة بالفعل .

ويبقى أن نؤكد أنه بعد الاستماع باهتمام للمشتركين المرموقين في هذه الندوة الرابعة للحوار بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فستكون الحاجة ماسة في المستقبل العاجل لتنسيق المعلومات نالخاصة بالنواحي المُشار إليها آنفًا .

وكما ؟أشار روزاريو جرين فسيكون من المرغوب فيه ومن المفيد بدرجة عالية تجاوز ما اقترح أو قيل بطريقة مبسطة للارتفاع إلى مستويات أكثر إيجابية تعتمد على ظروف موضوعية حقيقة تحكم العلاقات بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

(٥) بيان

ندوة الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني الخامسة القاهرة

(٢ - ٣ أغسطس ١٩٨٩)

تمت في الثاني من أغسطس سنة ١٩٨٩ في مدينة القاهرة ، عاصمة جمهورية مصر العربية ، مراسم افتتاح ندوة حوار أفريقيا ـ أمريكا اللاتينية الخامسة ، وقد ترأس جلسة الافتتاح الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية في جمهورية مصر العربية ، والسفير أندريس روزنتال ، نائب وزير خارجية المكسيك ، والسفير فوزي الإبراشي ، مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بمصر ، والسيد ميجيل جونزاليز أفيلاز ، مدير معهد «ماتياس رميورو» للدراسات الدبلوماسية بالمكسيك .

وقد اشترك في الندوة عدد من الأكاديميين وكبار المسئولين من حكومات البرازيل ، مصر ، أوروجواي ، السنغال ، كوبا ، زامبيا ، المكسيك ، ساحل العاج ، السودان ، نيجيريا ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، صندوق النقد الدولي ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، منظمة الوحدة الأفريقية والبنك الأفريقي للتنمية .

ويدور موضوع الندوة حول الدين الخارجي في أفريقيا وأمريكا الاتينية » . وقد أشار الدكتور بطرس بطرس غالي في كلمته إلى أهمية هذا اللقاء في اشتراك دول القارتين في التعرف على تجارب ومشروعات بعضهم البعض .

وقد أشار نائب وزير الخارجية السفير أندريس روزنتال بدوره إلى فرصة اللقاء وتوقيته الملائم في وقت يعترف فيه المجتمع الدولي بالطابع الحرج الذي تتسم به مشكلة الديون في الدول النامية والحاجة الملحة والعاجلة لاكتسابها سمة سياسية لدى معالجتها وحلها . وبانعقاد هذا اللقاء الذي يتم بعد أسابيع قليلة من قمة الدول السبع الصناعية ، وبعد التوصل إلى النجاح بإعادة التفاوض بشأن الدين الخارجي المكسيكي ، فضلاً عن أنه لم تعد إلا أسابيع قليلة على النظر في هذا الموضوع في دور الانعقاد القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإن ندوة الحوار الخامسة ستسهم بلا شك في توثيق الروابط بين كلا المنطقتين كما ستساعد في التعرف على المشكلة بصورة أفضل ، فضلاً عن التعرف على بعض طرق الحل المقترحة للتصدى لهذه الأزمة التي أوقفت مسيرة التنمية في الدول التي تتألف منها أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وقد نوه المشاركون في كلماتهم إلى ضرورة استمرار المحافظة على الاهتمام بشأن مسألة الدين الخارجي في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، سواء بين الأوساط الحكومية والأكاديمية أو بين كل قطاعات المجتمع، لأن الموضوع يهم الجميع .

وكان من بين الأعمال التي استعرضتها الندوة في يومها الأول ، العوامل التي تعوق بصورة جادة حل مشكلة الدين الخارجية ، وانخفاض الأسعار العالمية للمنتجات التي تصدرها الدول التي تعاني من مشكلة الدين ، واستمرار سياسات الحماية التجارية في البلاد الصناعية ، وعدم كفاية مصادر التمويل الخارجية لأجل التنمية ، وظاهرة هروب رءوس الأموال .

كذلك تناولت الندوة أن أسباب وتطور ـ ومن ثم ـ حل مشكلة الدين في أمريكا اللاتينية وأفريقيا تعرضت لعوامل خارجية وعوامل أخرى ذات طابع داخلي يجب أخذها في الاعتبار بنفس الاهتمام،

حل هذه المشكلة يتطلب واقعية وشعور بالمسئولية سواء من جانب الدول الدائنة أو المدينة .

وأيًا كانت الحلول التي ستتخذها الدول لحل مشكلة الدين الخارجية ، فمن الواضح أن هذا لن يكون كافيًا للسير مرة أخرى في طريق التنمية الاقتصادية وتوزيع ما تعود به من فوائد بصورة أقل ، وسيكون من الضرورة بمكان تقوية إرادة وجهود المجتمع بأكمله لصالح التنمية واتخاذ الإجراءات الداخلية التي تسمح بتحقيقها .

(٦) البيان الختامي
لندوة الحوار الأفريقي الأمريكي اللاتيني السادسة
مدينة تلاتيلولكو بالمكسيك
(١٩ - ٢٠ يونيو ١٩٩١)

بدأت ندوة الحوار الأفريقي الأمريكي اللاتيني أولى جلساتها اعتبارًا من ١٩ يونيو ١٩٩١ بمدينة تيلولكو ، مقر وزارة الخارجية المكسيكية ، وقد رأس حفل الافتتاح السيد / الدكتور بطرس غالي ، ب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج ، والسيد / اندو سولانا ، وزير خارجية المكسيك .

وقد شهد الندوة بعض الشخصيات الهامة العامة والخاصة ، والأكاديميون ورجال السلك دبلوماسي من كل من البرازيل ، والأرجنتين ، وشيلي ، وأثيوبيا ، ونيجيريا ، وفنزويلا ، والسودان ، صر والمكسيك ، وكذلك ممثلو المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية المعتمدين في المكسيك .

وقد تناولت الندوة مجموعة كبيرة من الموضوعات مثل انعكاسات الوفاق الدولي والانفراج والنظام لعالمي في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، ومعالم أدائهما في المنظمات الدولية ، والقضايا المتعلقة بسوق الطاقة وكذلك بدائل التعاون بين الجنوب / والجنوب والعلاقات بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ولقد قدم الدكتور بطرس غالي في خطابه الافتتاحي تحليلاً مقارنًا للحقائق الجغرافية السياسية ي تحيط بالعلاقات بين الشمال والجنوب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ونبه سيادته من احتمالات هور ستار حديدي جديد في العلاقات الدولية ، وحذر من آثار مثل هذه الاحتمالات .

وتناول السفير / أندريس روزنتال ، نائب وزير الخارجية المكسيكي قيام النظام العالمي الجديد انعكاساته في أمريكا اللاتينية ، مؤكدًا على أن النضال السياسي والاقتصادي نحو القيادة والأسواق وف يزداد ، وشرح السفير روزنتال التدابير التي اتخذتها المكسيك وأمريكا اللاتينية لمواجهة التجمع نعالمي ، وأكد على الحاجة إلى مجهود خلاق تقوم به دول الجنوب لتقوية العلاقات فيما بينها وكذلك مع دول الشمال الصناعية .

وفي اليوم الأول للندوة ، وافق غالبية المشاركين على أن المنظور العام لفترة ما بعد الحرب الباردة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد يبدو غير محدد المعالم إلى حد ما . وقد قدمت بعض الاقتراحات حقيق اشتراك أفريقيا وأمريكا اللاتينية في العلاقات الدولية المتغيرة وفي المناقشات الجارية حول حكاسات تلك التغييرات على الأنظمة السياسية الأفريقة .

وقد ألقى الدكتور بطرس غالي محاضرة عن الشرق الأوسط ، وأبرز تطورات حرب الخليج ، كما شرح الموقف المصري من النزاع ، وأكد أن جمهورية مصر العربية مصممة على إيجاد حل تفاوضي

للمشكلة الفلسطينية ، مع تأييد عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة بمشاركة جميع الأطراف المعنية .

وفي الثاني والعشرين من يونيو ، وهو اليوم الثاني والأخير للندوة ، تناول المشتركون بالتحليل موضوعات مثل الأمن الجامعي في أمريكا اللاتينية ، والحرب الأهلية في أفريقيا ، والتحديات التي تواجه المنطقتين في مواجهة التجميع العالمي وتكامل التكتلات الاقتصادية ، وتنمية سوق الطاقة وآفاق التعاون بين الجنوب والجنوب .

وقد قام السيد الدكتور بطرس غالي نائب رئيس الوزراء ، الدعوة إلى عقد الاجتماع السابع لندوة الحوار الأفريقي الأمريكي اللاتيني السابعة بالقاهرة خلال عام ١٩٩٢ . وقد اختتم السيد نائب وزير خارجية المكسيك أندريس روزنتال الندوة التي نالت اهتمام الجميع .

(٧) بيان

ندوة (أفريقيا وعدم الانحياز في عالم متغير)

القاهرة (١٠ - ١٢ يونيو ١٩٨٢)

عقدت الندوة في فندق حياة بمدينة نصر بالقاهرة وقد افتتحها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية وحضرها جمهرة من الدبلوماسيين والأفريقيين والمصريين .

أولاً : المشتركون في الندوة :

١ - **أنجولا** : صاحب السعادة جوكيم دي ليموس سفير أنجولا في القاهرة .

٢ - **بوروندي** : م . استيري نزيسابيرا أستاذ القانون بجامعة بوروندي والسيد ليو بورد فيمبانكومي السكرتير الأول بسفار بوروندي بالقاهرة .

٣ - **الكونجو** : م . أوباري مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية .

٤ - **مصر** : السيد السفير الدكتور سمير أحمد السفير بمكتب السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرية ـ السيد / السيد ياسين نائب العميد وأستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ـ السيد الأستاذ على هلال دسوقي أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ـ الأستاذ عادل بشاي أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ـ الدكتور محمد سليم أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ـ الأستاذ مصطفى كامل العياد أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ الدكتور عراقي الشربيني المدرس بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ـ السيد أحمد يوسف من مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية .

٥ - **الجابون** : صاحب السعادة سلفستر راتانجا السكرتير العام بوزارة الخارجية .

٦ - **غانا** : السيد / فرانك ي . دجيس المدير المشرف للإدارة السياسية بوزارة الشئون الخارجية .

٧ - **غينيا** : م . موادي تراري نائب مدير إدارة أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية بوزارة الخارجية .

٨ – مالي : السيد / سيجوباسيس .

٩ – النيجر : م . موتاري عثمان مدير وزارة الشئون الخارجية والتعاون .

١٠ – نيجيريا : الأستاذ الأجيدي أوي عميد كلية الإدارة .

١١ – رواندا : صاحب السعادة ازونيري سيمون سفير رواندا في القاهرة .

١٢ – السنغال : صاحب السعادة سيريجني مباكي سفير السنغال في القاهرة .

١٣ – الصومال : م . عبد الله موالي مدير التعليم والشئون الاجتماعية .

١٤ – تانزانيا : م . هاروب عثمان مدير معهد التنمية بجامعة دار السلام .

١٥ – توجــو : صاحب السعادة ميسانوي كيكيه المستشار القانون الفني بوزارة الشئون الخارجية ..

١٦ – زامبيا : صاحب السعادة البروفيسور وندسور دابالا كونجي سفير زامبيا في القاهرة .

١٧ – زائير : البروفيسور لوكوكي مافوكا أستاذ العلوم السياسية بجامعة كنشاسا .

ثانيًا : أعمال الندوة :

الجلس الأولى : سفير سيلفستر راتاجا (أ) عدم الانحياز حول الشمال والجنوب ـ والجنوب والجنوب ـ د. عادل بشاى . (ب) الأهداف السياسية والمبادئ ـ عبد الله موالي (الصومال) . (جـ) عدم الانحياز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ محمد سليم (مصر) . (د) عدم الانحياز الماضي والمستقبل ـ لوكوكي مافوكا ـ زائير .

الجلسة الثانية : رئيس هاروب أوثمان (تانزانيا) مناقشات عدم الانحياز عامة .

الجلسة الثالثة : رئيس صانفي كيكة (توجو) السفير سمير أحمد (مصر) أفريقيا وعدم الانحياز .

الجلسة الرابعة : رئيس أولا جيد أدي (نيجيريا) مناقشات إفريقيا وعدم الانحياز .

الجلسة الختامية : لوكوكي مافوكا (كينشاسا) الأمن وعدم الانحياز ـ عصام الدين جلال (مصر) .

الجلسة السادسة : رئيس فرانك وجس (غانا) عدم الانحياز والتحديات المواجهة ـ سمعان فرج الله (مصر) .

الجلسةالسابعة : رئيس عبد الله موالي (الصومال) مناقشات الأوضاع الاجتماعية وعدم الانحياز .

الجلسة الختامية : رئيس سمير أحمد (مصر) .

ثالثًا : توصيات الندوة :

١ – أقرت الندوة حيوية استمرارية وحماية حركة عدم الانحياز وبالتالي انشغالها بكل المشاكل الشاملة والدولية .

٢ – وعليه تناشد الندوة دول أفريقيا عدم الدخول في المجابهة الاستراتيجية بين العملاقين أو السماح للخلافات الأيديولوجية بين دول الحركة أن تطغى على الأهداف العامة المشتركة .

٣ – وأدانت الندوة العدوان والتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ورأت اللجنة أن المبادئ الأصلية للحركة يجب أن تحكم تواجد القوات الأجنبية في القارة الأفريقية وخاصة قرارات مؤتمر القاهرة ١٩٦١ .

٤ – يجب على الدول الأفريقية أن تتعاون لاستعجال ترتيبات مشتركة لحماية أمنها .

٥ – أكدت الندوة على أولية الأهداف الاقتصادية للحركة لأفريقيا التي تضم ٤/٣ الدول الأفقر في العالم وأن التعاون مع مجموعة الـ ٧٧ يخدم أغراض الحركة لتحقيق برنامج للتفاوض مع دول الشمال وكذلك لزيادة موارد التنمية للدول الأفريقية بطريقة واقعية .

٦ – ناشدت الندوة الدول المتقدمة لتحمل مسئولياتها لتخطى فجوة التنمية كركيزة للتعاون والسلام .

٧ – وأشادت الندوة بالعطاء الأفريقي لحركة عدم الانحياز وأكدت أن مبادئها يجب أن تطبق على كل النزاعات بين العمالقة وذلك بين دول الحركة نفسها . وأن الحركة عليها أن تركز على الاهتمامات والمبادئ التي تدعم وحدتها .

٨ – وأن التغيرات المعارضة تحتم الاهتمام بإنشاء نظام دولي اقتصادي جديد مع ما يستلزمه من تدعيم الاقتصاد القومي والتعاون بين الدول الأفريقية وتكاملها الاقتصادي إضافة للتعاون العلمي التكنولوجي والثقافي والاجتماعي .

٩ – أكدت الندوة أن المحافظة على بقاء أهداف ومبادىء الحركة هو الركيزة الأساسية لكل تقدم .

١٠ – أدانت الندوة مذبحة الفلسطينيين على يد إسرائيل ودمغت سياستها بالفاشية والعدوان وكذلك التعاون المدان بين إسرائيل والولايات المتحدة في العدوان .

رابعًا : البيان الختامي :

ـ الاعتقاد الراسخ بأهمية وضرورة الحفاظ على حركة عدم الانحياز وتدعيمها في ظل الظروف الدولية المعارضة باعتبارها عاملاً هامًا لاستتباب السلام والأمن في العالم وذلك عن طريق تطبيق مبادئ عدم الانحياز ، وبصفة خاصة مبدأى تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية ، والتعايش السلمي بين النظم السياسية والاقتصادية والعقائدية المختلفة .

ـ ضرورة استمرار حركة عدم الانحياز في الاهتمام بالمشاكل الدولية ذات الصبغة العالمية بما في ذلك التصفية التامة لآثار وجيوب الاستعمار والاستعمار الجديد المتبقية ومساعدة وتأييد حركات التحرير المشروعة .

ـ ضرورة استمرار الدول الأفريقية في معارضتها لامتداد المواجهة بين القوتين العظميين إلى القارة الأفريقية .

ـ ضرورة تجنب طغيان الخلافات العقائدية على الأهداف الأساسية لحركة عدم الانحياز بما في ذلك هدف التنمية الاقتصادية .

ـ أثار بعض المشتركين مدى توافق تواجد قوات أجنبية بأفريقيا مع مبادئ عدم الانحياز ، وقد أكدت الندوة أهمية الالتزام بالمبادئ الأصلية لحركة عدم الانحياز في هذا الصدد وهي المبادئ التي أقرها مؤتمر عدم الانحياز التحضيري الذي عقد بالقاهرة في يونية ١٩٦١ للتمهيد لمؤتمر القمة ببلجراد .

- وقد أوضح بعض المشتركين بأن الالتزام بهذه المبادىء لا يسقط حق الدولة ـ بما لها من سيادة ـ في طلب قوات أجنبية بصفة مؤقتة لتحقيق أهداف مشروعة شريطة ألا يكون ذلك في إطار صراع القوى الكبرى وألا يشجع أو يساعد على التدخل في الشئون الداخلية لدولة أفريقية أخرى في المدى الطويل بصورة أو بأخرى .

- ضرورة تنسيق الدول الأفريقية لجهودها من أجل تبنى إجراءات تكفل الأمن الجماعي شريطة أن تكون إجراءات أفريقية صميمة وتغنى عن الحاجة لطلب قوات عسكرية أجنبية وقد أعربت الندوة عن أملها في تسوية بؤر التوتر بالطرق السلمية والتي قد يؤدي تفاقمها إلى نشوب نزاع مسلح بما في ذلك مشكلة الصحراء والتي اعترفت أفريقيا بحق شعبها في تقرير مصيره .

- يجب تشجيع مساهمة حركة عدم الانحياز في الجهود التي تبذلها الدول النامية من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وتدعيمها وذلك بالتعاون مع المنظمات والتجمعات الدولية المعنية وبصفة خاصة مجموعة دول الـ ٧٧ .

وجه المشتركون في الندوة نداء إلى الدول الصناعية الشرقية منها والغربية على حد سواء للتعاون مع الدول النامية بصدق وفعالية لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على العدول ويضمن الرفاهية لجميع الشعوب والدول .

- أشاد المشتركون بالدور الذي يضطلع به الأعضاء الأفريقيون في إقامة ارتباط عضوي بين حركة عدم الانحياز وبين تصفية الاستعمار والإمبريالية ومساندة حركات التحرير والقضاء على التفرقة العنصرية وكافة مظاهر القهر والعبودية الأخرى .

- يجب ألا يقصر الأعضاء تطبيق مبادئ عدم الانحياز على المنازعات بين الشرق والغرب فحسب بل يجب تطبيقها أيضاً على المنازعات بين دول عدم الانحياز وبعضها البعض .

- يجب أن توجه الحركة اهتمامها للمشاكل والقضايا التي توجد بين أعضائها بدلاً من تلك التي تولد الخلافات والانقسامات بينهم مثل المشاكل المحلية والإقليمية .

- حددت الندوة دور حركة عدم الانحياز في عالم متغير بأنه دور الوسيط والمتحدث السياسي لدول العالم الثالث من أجل تلبية المتطلبات الجديدة ، وبصفة خاصة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

- يجب أن تولي الدول النامية بصفة عامة والأفريقية بصفة خاصة تدعيم اقتصادها أهمية خاصة سواء في إطار فردي أو جماعي وذلك تطبيقاً لمبدأ الاعتماد الذاتي الجماعي الذي أقرته الدول الأفريقية في مؤتمر القمة بلوزاكا عام ١٩٧٠ ، وأكده برنامج العمل الاقتصادي الصادر عن مؤتمر القمة الذي عقد بلاجوس عام ١٩٨٠ .

- ضرورة الحفاظ على أصالة مبادئ عدم الانحياز ونقائها على اعتبار أن الحركة التي تتسم بالاستقلال والديمقراطية ومناهضة الإمبريالية تجمع لدول تكرس جهودها من أجل استتباب السلام والأمن الدوليين والتعايش السلمي والتوفيق .

(٨) الندوة الأولى

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٣٠ يناير إلى ١٩ فبراير عام ١٩٨٤ .

موضوعات الندوة :

- المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة .
- منظمة الوحدة الأفريقية (تشكيلها - أعمالها - مستقبلها) .
- مستقبل العلاقات الأفريقية العربية (المشكلات والتوقعات) .
- العلاقات المصرية الأفريقية (الأبعاد الثقافية) .
- أفريقيا ونزع السلاح النووي (الأساس - التصور - التوقعات) .
- أفريقيا والنظام الاقتصادي العالمي الجديد .
- أفريقيا والسياسة الخارجية المصرية .
- التسوية السلمية للمنازعات الأفريقية .
- الدول الأفريقية والنظام القضائي الدولي .
- فكرة الوحدة الأفريقية :

عدد المشتركين : ٢٠ مشتركًا .

(٩) الندوة الثانية

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٢ إلى ١٥ مايو عام ١٩٨٤ .

موضوعات الندوة :

- أفريقيا ونزع السلاح النووي .
- التعاون الدولي المختلط في أفريقيا .
- المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة .
- القوى العظمى والسياسة الأفريقية .
- أبعاد التكامل الإقليمي في أفريقيا .
- حوار الشمال / الجنوب وآثاره على أفريقيا .

عدد المشتركين : ٢٦ مشتركًا .

(١٠) الندوة الثالثة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٥ إلى ١٤ مارس عام ١٩٨٥ .

موضوعات الندوة :

ـ الدبلوماسية الشعبية والتنظيمات البرلمانية في أفريقيا ـ المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة ـ السياسة المصرية تجاه أفريقيا ـ مشكلات النقل في أفريقيا ـ العلاقات المغاربية ـ الجوانب السياسية لمعونات التنمية ـ مشكلات البيئة في أفريقيا ـ أفريقيا تواجه المستقبل ـ السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ـ مشكلات الحدود في أفريقيا ـ البعد الأفريقي للأمن الوطني ـ الوظيفة العامة الدولية ـ التعاون بين السوق الأوربية المشتركة وأفريقيا ـ نزع السلاح النووي في أفريقيا ـ الدبلوماسية الأفريقية في مواجهة المجاعة والتصحر ـ التعاون العالمي الفرنسي ودول أفريقيا ـ الدول الأفريقية والقضية الفلسطينية ـ أمن الدول الأفريقية طبقًا لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ـ التعاون المختلط وأزمة اليونسكو ـ الحماية الدولية لحقوق الإنسان ـ منظمة الوحدة الأفريقية وحل المنازعات بالطرق السلمية ـ القوى العظمى في القرن الأفريقي ـ مشكلات البيئة في أفريقيا ـ الجوانب المختلطة لمشكلات أفريقيا وحلولها (التصحر والمجاعة في أفريقيا ـ الانقلابات في أفريقيا ـ الاشتراكية الأفريقية) .

عدد المشتركين : ٣٠ مشتركًا .

(١١) الندوة الرابعة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٣ إلى ١٢ سبتمبر عام ١٩٨٥ .

موضوعات الندوة :

ـ المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة ـ الأمن الغذائى في أفريقيا ـ أفريقيا وعدم الانحياز ـ التنمية ونزع السلاح ـ السياسة الخارجية المصرية ـ دور الإعلام والاتصال في العمل الدبلوماسي ـ أفريقيا في النظام الدولي (التبعية والاعتماد على النفس) ـ دور المنظمات غير الحكومية في أفريقيا (فلسطين كدراسة حالة) ـ الأمن الوطني في العالم الثالث ـ الموقف الاقتصادي وانعكاسه على العلاقات السياسية ـ مشكلات الديون الخارجية في أفريقيا وآثارها ـ الأمن القومي العربي ـ العلاقات الأفريقية / العربية ـ دبلوماسية التنمية في أفريقيا ـ حقوق الإنسان في أفريقيا ـ دور أفريقيا في تطوير الأنظمة القضائية ـ أفريقيا ومشكلة فلسطين ـ الفكر السياسي في أفريقيا ـ دور مصر في تنمية التحرير الأفريقي ـ الإطار المستقبلي للعلاقات المصرية الأفريقية .

عدد المشتركين : ٢٩ مشتركًا .

(١٢) الندوة الخامسة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ١١ إلى ٢٠ مارس عام ١٩٨٦ .

موضوعات الندوة :

ـ أفريقيا على الطريق (التحديات والمشكلات) ـ القانون الدولي الإنساني ودور النجدة الدولية للصليب الأحمر ـ الخبرة الديمقراطية في أفريقيا ـ الجوانب السياسية في معونات التنمية ـ الشكل الاجتماعي لمصر اليوم ـ أفريقيا بين الاستقلالية والتبعية ـ التصحر وأزمة المجاعة في أفريقيا ـ صراع القوى العظمى في القرن الأفريقي ـ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان ـ مشكلات البيئة في أفريقيا ـ العلاقات الدولية ـ مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ـ نقل التكنولوجيا : الأوهام والحقائق ـ وسائل النقل في أفريقيا ـ منازعات الحدود في أفريقيا ـ مشكلة الطاقة وتأثيرها على أفريقيا ـ أفريقيا في مواجهة المستقبل ـ العلاقات بين دول المغرب ـ ديون أفريقيا ـ المشكلات السياسية في أفريقيا ـ تعاون التنمية : فرصة لأفريقيا .

عدد المشتركين : ٣١ مشتركًا .

(١٣) الندوة السادسة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٢٩ أكتوبر إلى ٦ نوفمبر عام ١٩٨٦ .

موضوعات الندوة :

ـ السياسة الخارجية لمصر وتركيزها الخاص على أفريقيا ـ أفريقيا في عالم متغير : التحديات والاستجابات ـ الأمن الغذائي في أفريقيا ـ الاتجاهات المتغيرة في عدم الانحياز الأفريقي (دروس من قمة هراري) ـ الدبلوماسي الأفريقي في الخارج (ماذا يتوقع ؟) ـ الدبلوماسية المصرية ومنظمة الوحدة الأفريقية ـ حوار الجنوب / الجنوب ـ نقل التكنولوجيا ـ حقوق الإنسان في أفريقيا ـ الدين الخارجي : نظرة سياسية ـ الحماية القضائية للفرد في أفريقيا بحقوق الإنسان والقانون الإنساني ـ المشكلة الفلسطينية ـ التجمعات الإقليمية في أفريقيا وعلاقاتها مع منظمة الوحدة الأفريقية ـ الأبعاد الاقتصادية لمشكلة الدين ـ الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في مصر اليوم ـ تدريب الدبلوماسيين من منظور أفريقي ـ العالم الثالث والقانون الدولي الجديد ـ الإرهاب الدولي ـ التحديات التي تواجه الأجيال الجديدة في أفريقيا .

عدد المشتركين : ٣٠ مشتركًا .

(١٤) الندوة السابعة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٣ إلى ١٥ فبراير عام ١٩٨٧ .

موضوعات الندوة :

ـ السياسة الخارجية لمصر ـ أزمة التنظيمات المختلطة في العلاقات الدولية ـ الشكل الاجتماعي لمصر اليوم ـ اتجاهات التعاون الأفريقي / الأوربي (من لومي الأول إلى لومي الثالث) ـ الجوانب السياسية لمعونات التنمية ـ المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ـ مشكلة الطاقة وتأثيرها على أفريقيا ـ التكامل الاقتصادي والسياسي في أفريقيا الوسطى ـ حل المنازعات بالطرق السلمية : تطبيق المشكلة على طابا ـ النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والتنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ اللعبة الأفريقية للقوى العظمى ـ ديون أفريقيا ـ الدبلوماسية المصرية في أفريقيا ـ وسائل النقل في أفريقيا ـ مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ـ التقسيم الدولي الجديد للعمل والتكنولوجيا والتبعية ـ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان ـ عدم الانحياز السياسي الأفريقي ـ حوض النيل ـ تعاون التنمية : فرصة لأفريقيا ـ منظمة الوحدة الأفريقية ـ أفريقيا بين حربين .

عدد المشتركين : ٢٧ مشتركًا .

(١٥) الندوة الثامنة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٢٠ أكتوبر إلى ١٠ نوفمبر عام ١٩٨٧ .

عنوان الندوة : السلام والتنمية في أفريقيا .

موضوعات الندوة :

ـ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ـ الدبلوماسية المصرية ومنظمة الوحدة الأفريقية ـ التنمية والعلاقات الأفريقية ـ أثر أفريقيا على تطور القانون الدولي والمنظمات الدولية ـ الإعلام والتنمية ـ المشكلة الفلسطينية ـ الديون والتنمية في أفريقيا ـ نظم الإدارة والتنمية في أفريقيا : التوقعات المستقبلية ـ مشروع الدراسات الهيدروميترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية ، كشكل للتعاون بين دول حوض النيل ـ الجذور الاقتصادية للتنمية الأفريقية ـ أزمة استراتيجيات التنمية في العالم الثالث (مع التركيز على أفريقيا) ـ القانون الإنساني الدولي ـ الثقافات الأفريقية والعربية (حواروتكامل) ـ المنازعات العرقية في أفريقيا ـ دور الأمم المتحدة والتجمعات السياسية في النظام الدولي الحديث ـ مصر اليوم : نظرة سياسية اجتماعية (المؤسسات السياسية ـ الأحزاب السياسية) ـ الديون والتنمية في أفريقيا ـ مصر : الأمس واليوم ـ الموسيقى المصرية ، وجذورها الأفريقية ـ مشكلات وإمكانيات تعاون الجنوب / الجنوب ـ أفريقيا والقوى العظمى ـ المقارنة بين ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ـ القومية العربية والقومية الأفريقية ـ الدراسات الفرنسية في العلوم الاجتماعية في

الدول المتحدثة بالإنجليزية في أفريقيا (مثال المركز الفرنسي لتبادل ادراسات والتوثيق في نيروبي) ـ الإعلام في أفريقيا ـ البترول في أفريقيا : من التبعية إلى التبعية الداخلية ـ سياسة الأمن الوطني في الدول النامية ـ السياسة النامية في أفريقيا الشرقية (الاستراتيجيات والنتائج) ـ الطاقة الأفريقية : توقعات للتعاون ـ مشكلة طابا ـ مصر ، تاريخها وآثاره ـ أفريقيا ، وتحديات المستقبل ـ الأمن الأفريقي .

عدد المشتركين : ٤١ مشتركًا .

(١٦) الندوة التاسعة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ١٣ مارس إلى ٢ أبريل عام ١٩٨٨ .

عنوان الندوة : منظمة الوحدة الأفريقية .

موضوعات الندوة :

ـ خمسة وعشرون عامًا لمنظمة الوحدة الأفريقي ـ منظمة الوحدة الأفريقية ونزع السلاح النووي من أفريقيا ـ مشكلات الطاقة في أفريقيا ـ البعد المختلط لمشكلات المديونية الأفريقية ـ منظمة الوحدة الأفريقية ومخاطر التصحر في أفريقيا ـ منظمة الوحدة الأفريقية والمشكلة الفلسطينية ـ الكومنولث والأبارتيد ـ مشكلة البناء الوطني المستقل في أفريقيا : التعريف والإمكانيات ـ الأبعاد الثقافية للتنمية في أفريقيا ـ الصحافة الأفريقية (الضمير الدولي) ـ منظمة الوحدة الأفريقية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا ـ المشكلات الديموغرافية في العالم العربي وفي أفريقيا ـ علاقات اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع منظمة الوحدة الأفريقية ـ القومية والإقليمية في أفريقيا ـ التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا ـ منظمة الوحدة الأفريقية ومشكلات الحدود في أفريقيا ـ السياسة الفرنسية للتعاون في أفريقيا ـ مشكلات التوظيف في منظمة الوحدة الأفريقية ـ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ـ تحليل استراتيجيات التنمية في أفريقيا منذ الاستقلال حتى اليوم ـ العلاقة بين أفريقيا وصندوق النقد الدولي ، وتوقعات التعاون بين الصندوق ومنظمة الوحدة الأفريقية ـ العلاقة بين البرلمانات في أفريقيا ـ التسوية السلمية للمنازعات في إطار إقليمي ـ النمو الاقتصادي وسياسة التوفيق في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ـ القانون الإنساني : عامل السلام في أفريقيا ـ منظمة الوحدة الأفريقية وعدم الانحياز ـ خطة عمل لاجوس (بعد مرور ثماني سنوات) ـ منظمة الوحدة الأفريقية والمحافظة على الأمن في أفريقيا ـ أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية وتحديات المستقبل ـ التنمية الاقتصادية في أفريقيا .

عدد المشتركين : ٤١ مشتركًا .

(١٧) الندوة العاشرة للدبلوماسيين الأفارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من أول إلى ٢٠ نوفمبر عام ١٩٨٨ .

عنوان الندوة : منظمة الوحدة الأفريقية (الإنجازات ـ المشكلات) .

موضوعات الندوة :

ـ المنازعات بين الدول الأفريقية والمسائل الأمنية ـ منظمة الوحدة الأفريقية ، حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا ـ منظمة الوحدة الأفريقية وتحرير الجنوب الأفريقي ـ من أكرا إلى القاهرة : البحث من أجل منظمة للقارة ـ العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مجال تصفية الاستعمار ـ منظمة الوحدة الأفريقية : التجارب والشدائد ـ التكامل الإقليمي في أفريقيا : حالة مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي ـ تعدد الأشكال في المشكلات الاقتصادية الأفريقية : دور منظمة الوحدة الأفريقية ـ أفريقيا والقوى العظمى : دور منظمة الوحدة الأفريقية ـ اللجان المشتركة كإطار لتدعيم التعاون الإفريقي ـ المنازعات الإقليمية ـ الانتفاضة : دور منظمة الوحدة الأفريقية في تأييد حق تقرير المصير الفلسطيني ـ حالة الإرهاب في جنوب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية ـ منظمة الوحدة الأفريقية والشرق الأوسط ، مع التركيز على القضية الفلسطينية ـ التعاملات الأفريقية في الطاقة في خمسة وعشرين عامًا ـ الاتجاهات السياسية والاقتصادية في الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية .

عدد المشتركين : ٤٧ مشتركًا .

(١٨) الندوة الحادية عشرة

للدبلوماسيين الأفارقة من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٦ إلى ٢٦ مارس عام ١٩٨٩ .

الجزء الأول : المشكلات الاقتصادية في أفريقيا .

الجزء الثاني : نزع السلاح والأمن في أفريقيا (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح) .

موضوعات الندوة :

الجزء الأول : ـ سياسة صندوق النقد الدولي ـ مشكلة النقل والتكنولوجية في أفريقيا ـ التطورات الأخيرة في أزمة الشرق الأوسط ـ المعونات العامة للتنمية في أفريقيا ـ المواد الأولية في أفريقيا ـ العامل الإنساني : الثقافة والتنمية في أفريقيا ـ خطة عمل لاجوس وتسعة أعوام تالية ـ الجانب المختلط للمديونية الأفريقية ـ المشكلات الاقتصادية لأفريقيا ـ أفريقيا وتعاون الجنوب / الجنوب ـ لومي ٣ : الجوانب القانونية ـ المشكلات الاقتصادية الاجتماعية لأفريقيا ـ المجتمع الاقتصادي الأوربي وأفريقيا ـ مشكلة اللاجئين في أفريقيا وانعكاساتها على الاقتصاد الأفريقي ـ الدول الأفريقية في مواجهة المشروعات ـ الإدارة في خدمة التنمية الأفريقية ـ إدارة الأزمات ـ القرن المقبل ، التوقعات بالنسبة للدول النامية ـ القانون والتنمية .

الجزء الثاني : نزع السلاح والأمن في أفريقيا .

عدد المشتركين : ٣٥ مشتركًا .

(١٩) الندوة الثانية عشرة للدبلوماسيين الأفارقة
من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ١٤ إلى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٨٩ .

عنوان الندوة : المشكلات الاقتصادية والديون الخارجية في أفريقيا .

موضوعات الندوة :

ـ حوار الشمال / الجنوب ـ حلول مقترحة لمشكلة الديون الخارجية ـ اتحاد المغرب العربي ـ التنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ موقف أفريقي موحد عن مشكلة الديون : عرض تحليلي ـ المشكلات الاقتصادية المعاصرة في أفريقيا ـ المشكلات الاقتصادية الأفريقية وتوقعات التعاون الأفريقي / العربي ـ الديون الأفريقية والتعاون الاقتصادي ـ الحوار حول الإصلاحات الاقتصادية في أفريقيا ـ الأنظمة السياسية وانعكاساتها على التركيب الاقتصادي في الدول الأفريقية ـ المعالجات الأفريقية لمشكلة المديونية الخارجية ـ العناصر السياسية لمشكلة المديونية الخارجية الأفريقية ـ الاعتماد على النفس في التنمية الأفريقية ـ الخبرة الأفريقية مع صندوق النقد الدولي وسياسات التحرر الاقتصادية ـ الدين الخارجي الأفريقي ـ مستقبل الحوار الأفريقي / العربي ـ مشكلات التنمية الاقتصادية في أفريقيا ـ منظمة الوحدة الأفريقية والمشكلات الاقتصادية في أفريقيا ـ سياسات الأمم المتحدة والمشكلات الاقتصادية الأفريقية ـ الدين الخارجي لمصر ـ المشكلات الاقتصادية الأفريقية ـ دور الصحافة في التوعية بالمشكلات الاقتصادية الأفريقية ـ تنمية الصادرات وإدارة الدين الخارجي ـ آثار المشكلات الاقتصادية على السياسات الأفريقية الخارجية .

عدد المشتركين : ٤٧ مشتركًا .

(٢٠) الندوة الثالثة عشرة للدبلوماسيين الأفارقة
من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٦ إلى ٢٤ مايو ١٩٩٠ .

الجزء الأول : المشكلات الاقتصادية في أفريقيا .

الجزء الثاني : نزع السلاح والأمن في أفريقيا .

موضوعات الندوة :

نفس موضوعات الدورة الحادية عشرة عن المشكلات الاقتصادية في أفريقيا ، ونزع السلاح والأمن في أفريقيا .

عدد المشتركين : ٤٠ مشتركًا .

(٢١) الندوة الرابعة عشرة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٢٠ نوفمبر إلى ٦ ديسمبر عام ١٩٩٠ .

عنوان الندوة : التقارب بين القوتين الأعظم ، وأثره على أفريقيا .

موضوعات الندوة :

ـ التنمية الأفريقية في فترة ما بعد الاستقلال ـ توقعات النظام الدولي الجديد في أفريقيا ـ التكامل والتفكك في أفريقيا ـ اقتصاديات البترول في أفريقيا ـ التقارب والحوار الأفريقي / العربي ـ التقارب بين الشرق والغرب وأثره على احترام وتقوية حقوق الإنسان ـ الأمن الأفريقي ـ سياسة الولايات المتحدة في أفريقيا ـ التقارب وانعكاساته على أفريقيا ـ بعض الجوانب القانونية لأزمة الخليج ـ التقارب بين الشرق والغرب وأثره على الأمن الأفريقي ـ التطورات الأخيرة في أزمة الديون في أفريقيا ـ استراتيجية المياه في أفريقيا ـ القضية الفلسطينية ـ أفريقيا والمنظمات الدولية ـ التفاوض وإدارة الأزمة في أفريقيا ـ أفريقيا والأمم المتحدة ـ الأمم المتحدة والمرتزقة ـ الدبلوماسية المختلطة ـ توقعات الطاقة والاستقرار في أفريقيا ـ أزمة الشرق الأوسط ـ أفريقيا وأزمة الخليج ـ التقارب وفن حل المشكلات ـ دبلوماسية البيئة في أفريقيا ـ التقارب والتطويع السوفيتي في العالم الثالث ـ التقارب وأزمة الخليج ـ أفريقيا ومشكلة النفايات النووية ـ الموقف السوفيتي والأيدولوجيات الأفريقية : الحساسيات ـ التقارب وعدم الانحياز .

عدد المشتركين : ٤٤ مشتركًا .

(٢٢) الندوة الخامسة عشرة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالفرنسية

تاريخ الانعقاد : من ٢٣ أبريل إلى ٩ مايو عام ١٩٩١ .

عنوان الندوة : التقارب بين القوتين الأعظم ، وأثره على أفريقيا .

موضوعات الندوة : نفس موضوعات الندوة الرابعة عشرة للدبلوماسيين الأفارقة من الدول المتحدثة بالإنجليزية .

عدد المشتركين : ٣٣ مشتركًا .

(٢٣) الندوة السادسة عشرة

للدبلوماسيين الافارقة

من الدول المتحدثة بالإنجليزية

تاريخ الانعقاد : من ٢ إلى ٢١ نوفمبر عام ١٩٩١ .

عنوان الندوة : أفريقيا والنظام الدولي الجديد .

موضوعات الندوة :

ـ الديمقراطية والنظام العالمي الجديد ـ العلاقات الأفريقية / العربية : الماضي والتوقعات ـ سياسة مصر الخارجية في ضوء النظام العالمي الجديد ـ توقعات التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ـ القرن الأفريقي في التسعينيات ـ الحوار الأفريقي / الأمريكي اللاتيني ـ المنظمة الإسلامية والنظام العالمي الجديد ـ السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة ـ المعونات المصرية لأفريقيا في التسعينات ـ أفريقيا والنظام العالمي في نظرة تاريخية ـ أثر التغيرات في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية على أفريقيا ـ عدم الانحياز والنظام العالمي الجديد ـ الفكر الاستراتيجي الأمريكي والسوفيتي في النظام العالمي الجديد ـ الحل البديل لمشكلة الديون الأفريقية ـ المشكلة الفلسطينية في ضوء النظام العالمي الجديد ـ إدارة مصادر المياه في التسعينات : مصر وجيرانها ـ البترول وأفريقيا والنظام العالمي الجديد ـ مكان أفريقيا في التجارة الدولية في التسعينيات ـ مشكلات التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا في التسعينات ـ أفريقيا وحوار الشمال / الجنوب في النظام العالمي الجديد ـ أفريقيا ما بعد الأبارتيد ـ حقوق الإنسان في النظام العالمي الجديد ـ الدبلوماسية المختلطة في أفريقيا ـ دبلوماسية البيئة في أفريقيا ـ أفريقيا والأمم المتحدة ـ المفاوضات الأفريقية وإدارة الأزمات في النظام العالمي الجديد ـ أسلحة الدمار الشامل ـ نزع السلاح والنظام العالمي الجديد .

عدد المشتركين : ٤٢ مشتركًا

(٢٤) البيان المشترك

لندوة « التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين »

(القاهرة ٧ - ١١ مارس ١٩٨٨)

قام « الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا » بوزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية بتنظيم أول ندوة «للتعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين» ، بالقاهرة في الفترة من ٧ إلى ١١ مارس عام ١٩٨٨ .

وقد وجهت الدعوة للاشتراك في الندوة للسادة رئيس ونواب رئيس «اتحاد الاستشاريين الأفريقيين» والسادة أعضاء الاتحاد من رواندا وتنزانيا وكينيا وأوغندا وأثيوبيا والسودان وزائير وبوروندي وأفريقيا الوسطى ، فضلاً عن مسئولين من هذه الدول .

وقد مثل اتحاد الاستشاريين الأفريقيين والسيد / دافيد موكاموتيسو ، والسيد / نتولو ابيا نائبًا للرئيس ، وكذلك سكرتير عام الاتحاد ـ السيد / محمد بوسيد .

واشترك في الندوة من الجانب المصري مجموعة الاستشاريين المصريين أعضاء الاتحاد ، وقام السيد / محمد المغازي نائب رئيس الاتحاد (لشمال أفريقيا) بمهمة التنسيق للندوة بالتعاون مع السيد السفير / أحمد طه محمد أمين عام «الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا» .

وقد افتتح الندوة صباح يوم ٧ مارس ١٩٨٨ السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس وزراء جمهورية مصر العربية ، كما حضر مع سيادته السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، والسيد الدكتور / يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وعميد السلك الدبلوماسي الأفريقي سعادة السفير جبريل فارنجالو ، سفير ليبيريا .

وقد أبرز السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس الوزراء المصري ، في خطاب الافتتاح أن «مصر لم تتوان عن بذل أقصى الجهود من أجل دعم وتعميق التعاون مع دول القارة الأفريقية عامة ، ومع دول حوض نهر النيل بصفة خاصة» . واستطرد يقول «أن الاستشاريين ورجال الأعمال في بلادنا ، يلعبون دور الرواد الأوائل الذين يضربون المثل في أداء ضريبة العمل الوطني ، ويؤكدون قدرة أبناء أفريقيا في إرساء قاعدة صلبة للاقتصاد القومي الأفريقي ، يكون أساسًا راسخًا لاستقلال الإرادة الوطنية ، ومحورًا ترتكز عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة » .

وفي ختام كلمته قال :

«إن سبل وأشكال التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين متعددة ومتنوعة ، كما أن مزايا وإمكانيات هذا التعاون عديدة وعميقة ، وأملنا أن يسهم اجتماعكم في هذه الندوة في بحث ومناقشة هذه المزايا والإمكانيات وتوضيح هذه الأشكال والسبل ، وأن تخرج الندوة بحصيلة جديدة من النتائج التي تدعم التعاون بينكم وتفتح المجال أمام مزيد من استغلال الإمكانيات التي تتمتع بها بلادنا وقارتنا لما فيه صالح التعاون وصالح القارة ذاتها» .

وقد حضر افتتاح الندوة مع السادة أعضاء الندوة مجموعة كبيرة من السادة الاستشاريين المصريين ، وكذلك سفراء الدول الأفريقية المعتمدين بالقاهرة وممثلو المنظمات والهيئات الدولية ، فضلاً عن كبار المسئولين في الوزارات ورؤساء المنظمات والاتحادات والهيئات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية .

وتضمن جدول أعمال الندوة ما يلى :

(أ) عرض أنشطة «اتحاد الاستشاريين الأفريقيين» (ب) إمكانيات ومزايا التعاون بين الاستشاريين (جـ) استخدام الاستشاريين الأفريقيين بمعرفة المنظمات المالية الدولية . (د) استخدام الاستشاريين الأفريقيين بمعرفة الحكومات . (هـ) الاستشارات الهندسية المصرية .

وعقدت الندوة ثلاث جلسات خلال يومي ٧ و ٨ مارس ١٩٨٨ ناقشت فيها موضوعات جدول الأعمال ، وقد رأس الجلسات الرئيس أ . بالوجون (نيجيريا) والسيد المهندس يحيي عبد المجيد (السودان) والسيد ايليفبليت ميانو (كينيا) وقام السيد / محمد بوزيد السكرتير العام للاتحاد بعرض أنشطة الاتحاد كما عرض الرئيس بالوجون إمكانيات ومزايا التعاون بين الاستشاريين ، وعرض ممثل بنك التنمية الأفريقي السيد لامين كالا ، موضوع استخدام الاستشاريين بمعرفة المنظمات المالية والدولية ، وعرض السيد آدم إبراهيم الإمام رئيس وحدة إعداد المشروعات بوزارة الشئون المالية والتخطيط الاقتصادي بالسودان ، موضوع استخدام الاستشاريين بمعرفة الحكومات ، وتولى السيد / إسماعيل بليغ صبرى نيابة عن المجموعة المصرية عرض موضوع الاستشارات الفنية المصرية .

وقد أبرزت الندوة ضرورة تنمية التعاون بين الاستشاريين في القارة الأفريقية ، مؤكدة أن هذا التعاون في هذا المجال هو مجال حيوي يضاف إلى المجالات الحيوية الأخرى التي تبذل فيهاالجهود من أجل تنميةالتعاون الإقليمي بين هذه الدول وبين الاستشاريين فيها ، كما أبرزت أن هذا التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين إنما يشكل نموذجًا لتعاون الجنوب / الجنوب .

وقد تدارست الندوة أوضاع خدمات الاستشاريين في القارة الأفريقية ، ولاحظ المشتركون القصور في توافر المعلومات الدقيقة الخاصة باستخدام الاستشاريين الأفريقيين ، وضآلة الاهتمام والتأييد من جانب بعض السلطات الحاكمة والمنظمات المالية الدولية على وجه العموم ، إلا فيما يتعلق ببنك التنمية الأفريقي .

وأبرزت الندوة أن هناك إمكانيات كبيرة لتنمية التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين في القارة الأفريقية ، كماناقشت المزايا التي يقدمها تحقيق هذا التعاون ، وخاصة ما يتعلق بقلة تكاليف الخدمات الاستشارية لدول القارة إذا ما قورنت بالاستشارات الأجنبية وما يتعلق بالمزايا الخاصة بتجميع المهارات المهنية الاستشارية التي تدعم الإدارة العامة وتدريب المختصين في هذه الدول ، فضلاً عن مساهمتها في تهيئة العمالة المحلية وتنميتها والإبقاء عليها والحد من استنفاد الدول الأجنبية لخبراتها ، هذا بالإضافة إلى المساهمة في الاحتفاظ في هذه الدول بالمعلومات والخبرات التي يتم اكتسابها أثناء عمليات تنفيذ المشروعات .

ولتحقيق التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين ، أوصت الندوة اتحاد الاستشاريين الأفريقيين بما يلى :

(١) ضرورة العمل على تنسيق جهود الاستشاريين الأفريقيين في الدول الأفريقية من الراغبين والقادرين على الإسهام بخبراتهم وطاقاتهم في المشاركة في التنمية الاقتصادية في هذه الدول .

(٢) أهمية تشجيع تبادل المعلومات والزيارات ، وعقد اتفاقات التعاون بين الاستشاريين في الدول الأفريقية .

(٣) دعوة الحكومات والسلطات المختصة في الدول الأفريقية ضرورة استخدام مكاتب

الاسستشاريين الأفريقيين في تنفيذ مشروعات التنمية فيها ، وتنظيم حصولهم على المعلومات والبيانات الخاصة بالعطاءات والمشروعات والتي تساعدهم على ممارسة دورهم بكفاءة في تنمية القارة .

(٤) دعوة منظمة الوحدة الأفريقية لتبنى توصيات الندوة خاصة إبلاغ حكومات الدول الأعضاء بضرورة استخدام مكاتب الاستشاريين الأفريقيين في الدراسة والإشراف على تنفيذ مشروعات التنمية في أفريقيا .

(٥) كما أوصت الندوة في الوقت نفسه بالعمل على إقامة جمعيات وطنية للاستشاريين في دول المنطقة والمساهمة في تعميم المعلومات على الجمعيات الوطنية الأخرى .

وأوصت الندوة الحكومات الأفريقية بأن تعمل على :

(١) ضم الاستشاريين الأفريقيين إلى الوفود الرسمية التي ترسلها إلى البلدان الأفريقية ، كما دعت الحكومات الأفريقية إلى الاعتراف بمستوى الخبرة الفنية المحلية وتنوعها ، وإلى مراجعة المعايير التي تطبق في تقييم الاستشاريين بحيث يتم مراعاة قدم الخدمات الاستشارية الأفريقية ، وتوفير التسهيلات اللازمة التي تكفل التقييم من الناحيتين الإدارية والفنية للاقتراحات الخاصة بإعداد الدراسات وتطبيقها .

(٢) وضع سياسات وإجراءات واضحة تكفل الاستعانة بالخبرات الاستشارية المحلية لمواجهة ديون العالم الثالث المتنامية .

(٣) تشجيع الثقافة المبنية على أساس لغتين في البلدان الأفريقية ، من أجل زيادة التفاعل والتعاون بين الاستشاريين الأفريقيين .

(٤) إعطاء أولوية لتحسين المواصلات السلكية واللاسلكية ووسائل النقل بين البلدان الأفريقية للنهوض بالتعاون الاقتصادي وتعزيزه .

وفيما يخص المؤسسات المالية فالندوة :

(١) توصى بنك التنمية الأفريقي بتأييد الاتحاد في تكوينه والعمليات التي يقوم ، وتعبر عن أملها في أن تواصل هذه المبادرة .

(٢) توصى بأن الدراسات التي يرعاها بنك التنمية الأفريقي ويقوم بتمويلها كل من مشروع الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير - يجب أن تتضمن قائمة بأسماء الاستشاريين أو الخبراء في الشركات المختلفة .

(٣) الاعتراف بأهمية المنظمات الفرعية المختلفة مثل منظمة .

في زيادة استخدام الاستشاريين الأفريقيين ، وتوصى بشدة بأن تعقد من حين إلى آخر اجتماعات بين هذه المنظمات والاتحاد لكي تزيد من الوعي ببعض المشاكل مثل ضخامة الديون الأفريقية .

(٤) تنادي المؤسسات المالية بتخصيص مبلغ للدراسات التي يقوم بها الاستشاريون الأفريقيون سواء لكل منهم على حدة أو لمشاريع مشتركة بينهم من أجل التعويض عن القيود التي تفرضها المساعدات الثنائية .

وتعبر الندوة عن امتنانها وتقديرها لحكومة مصر العربية ، وللصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بوزارة الخارجية .

كما يعبر المشتركون أيضاً عن إعجابهم للتقدم الذي أحرزته جمهورية مصر العربية من واقع المشروعات والزيارات التي يتضمنها البرنامج .

كما أبرزوا أن الندوة أتاحت لهم فرصة طيبة من أجل تعميق علاقاتهم وصداقتهم مع الاستشاريين المصريين ، كما أن الندوة قد فتحت فعلاً الطريق أمامهم للمزيد من التعاون الإيجابي معهم .

وأن الاستشاريين الأفريقيين المشاركين في ندوة التعاون الإقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين ، المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من ٧ إلى ١١ مارس ١٩٨٨ ، بناء على دعوة من الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بوزارة الخارجية المصرية ، ليعربون عن عميق شكرهم وعظيم تقديرهم إلى سعادة السيد عاطف صدقي ، رئيس وزراء مصر ، للشرف العظيم الذي ناله الاجتماع إزاء قيامه شخصياً بافتتاح الاجتماع .

ويعربون أيضاً عن عظيم امتنانهم إلى سعادة الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لدعمه الكبير للاجتماع وكذلك إلى سعادة الدكتور يسري مصطفى ، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، لمشاركته في الاجتماع .

كما يعربون عن عظيم امتنانهم إلى الصندوق المصري للتعاون الفني في أفريقيا ، وعلى وجه الخصوص إلى سعادة السيد السفير أحمد طه ، أمين عام الصندوق ، لحسن تنظيمه للاجتماع وما تم إنجازه من أعمال وكذلك السيد / محمد المغازي منسق الندوة ونائب رئيس اتحاد الاستشاريين الأفريقيين (لشمال أفريقيا) ، ويتوجهون أيضاً بالشكر إلى كافة أعضاء هيئة السكرتارية الفنية لما قاموا به من أعمال تحضيرية ولإسهامهم في نجاح هذا الاجتماع .

ويهيبون بسعادة الدكتور / بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية ، أن ينقل إلى فخامة الرئيس حسني مبارك عظيم تقديرهم وامتنانهم وأن ينقل أيضاً لشعب مصر وحكومته عظيم شكرهم لما لاقوه من حسن ضيافة أخوية وكذلك إعجابهم الشديد بما شاهدوه خلال إقامتهم من تقدم وتنمية كبيرين .

(٢٥) البيان الختامي

للدورة العادية الرابعة للجنة الافريقية

لحقوق الإنسان والشعوب

(القاهرة ١٧ - ٢٦ اكتوبر ١٩٨٨)

. عقدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب دورتها العادية الرابعة في القاهرة ، مصر خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨ برئاسة السيد إسحق نجيما .

٢ - شارك في أعمال هذه الدورة ، أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم :

الدكتور إبراهيم علي بدوى الشيخ ـ السيد علي محمود بو هدمه ـ السيد اكسيس جابو ـ السيد جر اس س . ابنجيرا ـ السيد سورهات اب سيمجا جانه ـ السيد هابش روبرت كيسنجا ـ السيد م . د. موكاما ـ السيد س . ل. موبانجا ـ شيبويا ـ السيد يوسف نجاي ـ السيد إسحق نجيما .

٣ - رأس الجلسة الافتتاحية صاحب المعالي الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية ، مندوبًا عن صاحب الفخامة محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر العربية .

٤ - أخذ الكلمة في هذه الجلسة :

ـ السيد إسحاق نجيما ، رئيس اللجنة الذي رحب ـ باسم زملائه ـ بكافة المشاركين في الجلسة الافتتاحية التي شهدها لفيف من الوزراء وأعضاء السلك الدبلوماسي الأفريقي بالقاهرة .

ـ صاحب السعادة سلفستر نزنزيمانا ، الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية ، مندوبًا عن الأمين العام للمنظمة .

ـ صاحب السعادة جبريل فارنجلو ، عميد السلك الدبلوماسي الأفريقي وسفير ليبيريا لدى جمهورية مصر العربية .

ـ صاحب المعالي الدكتور بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية .

٥ - بدأت اللجنة ـ في أعقاب مراسم الافتتاح ـ أعمالها فتدارست وأقرت جدول أعمال من اثنى عشر (١٢) بندًا ، يضم على وجه الخصوص ، البنود التالية :

ـ مسألة المراقبين واشتراك الدول غير الأطراف في الميثاق .

ـ تنفيذ مقررات وقرارات الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية .

ـ التوجيهات العامة بشأن إعداد وتقديم التقارير الدورية .

ـ بحث مشروع اتفاقية مقر الأمانة الدائمة للجنة .

ـ إصدار تقرير الأنشطة .

ـ بحث البلاغات والشكاوى .

ـ معلومات موجزة بشأن الأنشطة التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة ما بين الدورتين .

٦ - استمعت اللجنة ، لأول مرة ، إلى وفود بعض المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة

المراقب لدى اللجنة ، وهكذا أعرب ممثلو منظمة العفو الدولية واتحاد المحامين العرب والجمعية المصرية للأمم المتحدة عن أملهم في أن يقوم بيد منظماتهم واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تعاون راسخ دائم ومتعدد الأشكال .

٧ – أعربت اللجنة عن ترحيبها الحار بهذا التعاون الكفيل بأن يتيح لها توسيع وتعميق ما تنهض به من أنشطة في مجال الدعوة لحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها .

٨ – وافقت اللجنة – من جهة أخرى – على منح منظمات أخرى غير حكومية صفة المراقب .

٩ – استمعت اللجنة ، بناء على طلب بوروندي ، إلى عرض قدمه ممثل لهذا البلد بشأن ما شهدته بوروندي من أحداث خلال شهر أغسطس ت١٩٨٨ .

١٠ – رحبت اللجنة بالقرار الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اختيار بنجول (جامبيا) مقرًا دائمًا لها .

١١ – تدارست اللجنة وأقرت التوجيهات العامة بشأن إعداد وتقديم التقارير الدورية من قبل الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي ، ورأت اللجنة أن هذه التوجيهات تتسم بالبساطة في المقام الأول .

١٢ – نظرت اللجنة – وفق منهج استقر عليه الأعضاء كافة – في عدد من الشكاوى التي قدمها إليها أشخاص طبيعيون ومعنويون ، أعمالاً لأحكام المادة ٥٥ من الميثاق . وقد بتت اللجنة في زهاء ثلاثين منها .

١٣ – استمعت اللجنة إلى بيان بالأنشطة الترويحية التي نهض بها الرئيس وبعض الأعضاء خلال الفترة ما بين الدورتين . وأخذت علمًا بالبرنامج قصير الأجل المعروض عليها والذي سوف تسعى إلى تنفيذه .

١٤ – بعد تدارس اللجنة المساعي التي بذلتها قبلها دول غير أطراف في الميثاق بغية الاشتراك في أعمالها ، انتهزت هذه المناسبة لتوجيه نداء رسمي إلى كافة الدول الأعضاء في مظمة الوحدة الأفريقية والتي لم تصدق بعد على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، لكي تبادر إلى ذلك .

١٥ – وجهت اللجنة قرار شكر إلى حكومة جمهورية مصر العربية .

١٦ – قررت اللجنة عقد دورتها القادمة في .

١٧ – رأس اللجنة الختامية .

(٢٦) التقرير العام

للاجتماع الثاني للمجلس العام لرابطة

الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية

(القاهرة ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٨)

عقد المجلس العام لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية اجتماعه العادي الثاني في القاهرة في الفترة من الخامس عشر إلى السابع عشر من نوفمبر ١٩٨٨ برئاسة فخامة الأخ الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال ورئيس الرابطة وبحضور أكثر من أربعين حزبًا أفريقيًا يمثلون أكثر من خمسة وعشرين دولة شقيقة وصديقة .

هذا وقد سبقت أعمال المجلس ندوة عن سياسة عدم الانحياز في برامج الأحزاب الأفريقية يومي ١٥ ، ١٦ صدر في نهايتها بيانًا ختاميًا يؤكد على التزام البلدان الأفريقية وأحزابها السياسية المشاركة التزامًا أساسيًا بمبادئ الحركة خاصة في إطار التطورات الدولية الأخيرة .

وفي اجتماعه الثاني يومي ١٦ ، ١٧ حقق المجلس برئاسة فخامة الرئيس عبدو ضيوف نجاحًا في تناول القضايا الأفريقية الملحة مما بعث الاطمئنان على مسيرة الرابطة ومستقبلها وقد شارك فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الحزب الوطني الديموقراطي في جلسة الافتتاح بخطاب شامل تحدث فيه عن دور مصر في حركة التحرير السياسي لأفريقيا وعن مصر التي مازالت تؤمن بوحدة المستقبل والمصير لشعوب هذه القارة والتي عملت ومازالت وبكل طاقاتها لإنجاح الجهود لمواجهة الخطر الاقتصادي الذي يهددنا جميعًا .

وفي هذا قد وجه الرئيس مبارك نداء إلى جميع الشعوب الأفريقية لاستغلال ما يكمن في أراضيها من خيرات وما تتميز به شعوبها من طاقات جبارة للوصول إلى بناء ذلك التكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها بحلول عام ٢٠٠٠ وهو ما قطعت مصر فيه شوطًا كبيرًا والتي تعتزم أن تسير فيه مصر مع أشقائها الأفارقة إلى أقصى حد .

وفي إطار ما يتصوره الرئيس مبارك من محاور لخدمة قضايا الشعوب الأفريقية جاء ما يلي :

١ - إن حل المشكلات الإقليمية لابد وأن يكون حلاً عادلاً تشارك فيه أطراف النزاع كلها والتي لا يجب أن نتجاهل فيه الطرف الذي هو صاحب المشكلة والذي هو أيضًا ضحيتها .

٢ - إنه من الضروري إعادة النظر في الوضع الاقتصادي العالمي سواء من حيث التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا والعلاقة بين أسعار المواد الأولية والسلع المصنعة .

٣ - إن حل مشكلة الديون التي وصلت بنا إلى مرحلة غاية في الخطورة يجب علينا جميعًا أن نواجهها بكل الشجاعة الجماعية .

وفي إطار ندوة الاجتماع الثاني لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية قال فخامة الأخ الرئيس عبدو ضيوف في كلمته حول سياسة عدم الانحياز أن السلام لن يكون حقيقيًا بدون نظام دولي عادل . كما أكد على أن حركة عدم الانحياز قد أعطت لشعوبنا الأمل لأنها قد حددت أهدافها في إطار من الاستقلال الجماعي لكل الشعوب .

وأضاف الرئيس عبدو ضيوف أننا سنعمل من أجل القضاء على التوتر والاستعمار وأن السلام لن يكون حقيقيًا بدون نظام اقتصادي عادل .بوقف تدهور ظروف الحياة القاسية لأكثر من ثلثي شعوب العالم .

كما أكد الرئيس ضيوف أن كفاحنا كشعوب أفريقية لهاحضارتها يجب أن يستمر من أجل السلام

والعدل الدوليين وللحد من انتشار أسلحة الدمار الشاملة .

وذكر الرئيس أنه من الخطأ الجسيم أن نعتبر حركة عدم الانحياز قضية قد تجاوزتها الأحداث وكيف يكون ذلك وحركتنا تفرض علينا أن يكون السلام الحالي سلامًا دائمًا وعادلاً .

وفي خطابه أمام المجلس العام يوم ١٦ نوفمبر ذكر فخامة الرئيس عبدو ضيوف أن الرابطة دأبت على تأكيد أيديولوجيتنا الاشتراكية الديمقراطية في إطارنظرتنا السياسية الخارجية التي تعتبر محورًا لنشاطها السياسي . واعتبار هذا المحور هو الطريق لتحرير شعوبنا من كافة المحاور والضغوط الخارجية لأنها تؤكد العدالة الاجتماعية والحرية والاستقلالية وفي نفس الوقت هي الطريق لبناء الإنسان اجتماعيًا وحضاريًا وتدفعه إلى آماله العريضة لبلوغ حقوقه كإنسان وبناء أفريقيا الحضارة .

وفي هذا الإطار الشامل قام الرئيس عبدو ضيوف بتحديد ورقة عمل القاهرة والتي جاءت شاملة لثلاثة محاور رئيسية :

١ – خلق جماعات كبيرة للتنمية في أفريقيا لتحدي العقبات التي تتمثل في الأمية والمشاكل الصحية والسكانية والعجز الغذائي ونقص الطاقة وقلة الإنتاج وقصور التعليم والتصنيع .

٢ – إيجاد مفهوم جديد للنظام العالمي مبنيا على التضامن والتعاون مع الاحترام المتبادل للأيديولوجيات المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أن مبادئ عدم الانحياز تناسب بلادنا في طريق النمو وتحميها من الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٣ – الضرورة الحتمية لتنظيم عالم الغد في الريف من أجل توفير حياة كريمة لمليارين من الرجال والنساء والأطفال في أفريقيا .

هذا وكان لمشاركة الرئيسين الكبيرين لمصر وللسنغال في أعمال الرابطة ولأهمية ندوة الحوار التي سبقت أعمال المجلس العام للرابطة أن حرصت معظم الأحزاب الشقيقة والصديقة على المشاركة في هذا الاجتماع مما أثرى المناقشات والأفكار وأعطاها عمقًا وبعدًا من الواقعية والجدية .

إن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية في اجتماعها بالقاهرة في الفترة من ١٥ – ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ لتشير إلى أهمية ما جاء به الأخ السكرتير العام للرابطة في تقريره العام حول :

١ – نشاط الرابطة منذ آخر اجتماع لها في داكار في ١١ – ١٢ يوليو ١٩٨٨ في تعبئة الرأى العام العالمي ضد الممارسات العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا .

٢ – نجاح مهمة بعثة المعلومات لأنجولا – زيمبابوى – بوتسوانا – زامبيا وموزمبيق والتي رأسها الأخ الأمين العام للرابطة .

الجهد الذي بذلته الرابطة لإجراء اتصالات مع الكميرون ، وجهد بعثة العمل إلى موريشيس ، ثم مشاركة الرابطة في المؤتمر الاشتراكي الدولي الاقتصادي لدراسة المسائل الاقتصادية والنقدية والديون في سبتمبر ١٩٨٨ في مدينة برلين .

٤ – وما جاء أيضًا عن بعثة تقصى الحقائق التي أرسلت لدول المواجهة مع جنوب أفريقيا في الفترة من ١١ – ٢٨ سبتمبر ١٩٨٨ .

هذا ولابد من الإشارة هنا إلى أن توقيت عقد هذا الاجتماع في القاهرة قد صاحبه الكثير من العلامات المشجعة والمليئة بالأمل في المستقبل .

وذلك التحسن الملموس في تطبيق الديمقراطية وممارستها بين كثير من شعوب القارة بالإضافة إلى ذلك التحسن في العلاقات بين العديد من الدول الأفريقية ونخص بالذكر تشاد وليبيا . كما أن الموقف في جنوب أفريقيا قد أصبح مشجعاً عن ذي قبل .

هذا بالإضافة إلى جهود المصالحة التي تبذلها الحكومة والأحزاب بالسودان مع الأخوة في الجنوب والتي كان آخرها ذلك الاتفاق بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والعقيد جون جارنج وهو ما نرجو أن يكون بداية لإحلال السلام في ربوع السودان الشقيق .

كذلك صادف عقد المؤتمر ذلك الحدث عن إعلان دولة فلسطين المستقلة يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . وفي هذا الصدد فإن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية لا يسعها إلا أن تؤكد من جديد للأشقاء في فلسطين مساندتها الدائمة في كل المحافل الدولية .

إن الإيمان بالسلام والسعي لحل المشاكل بالمفاوضات وبدون حرب جعل الرابطة تشعر بارتياح بالغ لوقف الحرب العراقية ـ الإيرانية وهي في نفس الوقت تأمل أن تنتهي المفاوضات الدائرة حالياً بين العراق الشقيق والدولة الإيرانية إلى سلام دائم وعادل .

إن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية لتؤكد من جديد تمسكها التام بميثاق الرابطة ونشاطاتها المختلفة ، وهي إذ يجتمع مجلسها العام في القاهرة لتجدد الثقة في سياسة فخامة الرئيس عبدو ضيوف تجاه الرابطة وفي أمينها العام الأخ صادوق فيالا على ما يبذله من جهد لتوطيد الاتصالات القائمة على المحبة والود بين سائر أحزاب الأمة الأفريقية .

إن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية تتطلع إلى مزيد من العمل إذا كانت هذه الأحزاب قد آلت على نفسها أن تكون من الطلائع السياسية الهادفة في القرن الحادي والعشرين .

وإن الرابطة لتؤكد من جديد عزمها الجاد على مواصلة العمل في مجال تدعيم مكانة كل من الشباب والمرأة كما أنها لن تدخر وسعاً لحث شعوب أحزابها إلى مزيد من التعاون الثقافي والعلمي والاجتماعي فيما بينها .

إن رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية في ختام أعمال المجلس العام لا يسعها إلا أن تقدم للحزب الوطني الديمقراطي والشعب العربي في مصر بالشكر والامتنان على حسن الاستقبال والضيافة لأعضاء هذا الاجتماع الذي اتسمت مناقشاته بالصراحة والموضوعية ، الأمر الذي أتاح كل الفرص الطيبة لتبادل الآراء فيما بين الأحزاب حول الشئون المختلفة التي تهم أمن أفريقيا .

(٢٧) الحلقة الدراسية الدولية

حول الموقف الافريقي الموحد بشأن أزمة الديون الافريقية الخارجية

القاهرة (٢٨- ٣٠ أغسطس ١٩٨٩)

الجلسة الافتتاحية :

عقبت الندوة الدولية بشأن الموقف الأفريقي الموحد إزاء أزمة الديون الخارجية لأفريقيا في القاهرة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ بناء على دعوة الحكومة المصرية . وافتتح المؤتمر برسالة خاصة من فخامة الرئيس مبارك الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ألقاها نيابة عن سيادته معالي الدكتر بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بمصر ، وأكدت الرسالة الخاصة لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية على أهمية الندوة الدولية في سياق البحث المستمر عن حل فعال ودائم لأزمة الديون الأفريقية . وفي هذا الصدد ، أشارت الكلمة إلى أهمية مؤتمر القمة غير العادي الثالث لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في أديس أبابا في أول ديسمبر ١٩٨٧ والذي أقر الموقف الأفريقي الموحد إزاء الديون الخارجية لأفريقيا كإطار لحوار بناء بين البلدان الأفريقية المدينة والبلدان الدائنة .

وقد شهدت مراسم افتتاح الندوةالدولية كلمات لشخصيات هامة بدءًا من معالي الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بمصر ، ومعالي ايدي اومارو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والبروفيسور ادبيايو اويديجي الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا . الذي قرأ أيضاً رسالة خاصة من السيد بيريز ديكويار الأمين العام للأمم المتحدة ، وكذلك الكلمة التي ألقاها السيد / بابكر انداي ، رئيس مصرف التنمية الأفريقي . وقد وجه سعادة ايمانويل ل. شان نائب وزير المالية بجمهورية ليبيريا نيابة عن جميع المشاركين الشكر لفخامة الرئيس حسني مبارك ولجمهورية مصر العربية حكومة وشعباً على استضافتها الندوة وعلى التسهيلات الممتازة والترتيبات التي قدمتها . ومرفق طيه نص كلمات الافتتاح .

الجلسة الأولى :

ملخص النتائج :

توصلت الجلسة إلى النتائج العامة التالية :

(١) أن هناك آليات حقيقية لعلاج مشكلة الديون ، أما ما ينقصنا فهو أفضل استخدام ممكن هذه الآليات في نفس الوقت ، واستخدام اختيارات وخطة برادي استخداماً فعالاً .

(٢) من المهم الإشارة إلى أن مصاريف التنمية المتعددة الأطراف لها اهتمامات وأهداف مشتركة مع البلدان الأفريقية .

(٣) ليس أمام البلدان الأفريقية خيار إلا أن تواصل التفاوض مع نادي باريس بصورة فردية ، وأن تتناول المعلومات حول الشروط ومع ذلك ، فإن ثمة إمكانيات للتفاوض معه بصورة جماعية وتنبغي دراسة هذه الإمكانيات .

(٤) ينبغي أن تنشىء الدول الأفريقية مصرفًا للبيانات .

(٥) ثمة حاجة إلى دراسة إمكانية تخفيض بعض الديون في أفريقيا .

(٦) ربما كان من الضروري حل مسألة تصنيف البلدان عند علاج مشكلة الديون ودراسة إمكانية تنظيم مؤتمر للبلدان المدينة ذات الدخل المنخفض .

(٧) تستطيع البلدان الأفريقية أن تستخدم نفوذها السياسي على الدائنين من خلال بعض الشركاء والمستشارين الأفراد ، ومن ثم ينبغي استغلال كل السبل المتاحة .

(٨) إن الاستعدادات المحكمة للمؤتمر الدولي ذات أهمية بالغة بما في ذلك إجراء البحوث في الديون السابقة بغية تحديد أوراق التفاوض القوية وتمييز الديون القديمة المقدمة للمشروعات التي لا تساهم في النمو ، وذلك الجانب من مجموع الديون الناشئة عن ضم الفائدة إلى رأس المال ، وينبغي أن يكون الهدف من المؤتمر هو ضمان تخفيف عبء الديون بما يتمشى مع متطلبات النمو الاقتصادي .

(٩) ينبغي على منظمة الوحدة الأفريقية تكوين مجموعة صغيرة من الفنيين تختص بإعداد وثائق المؤتمر إعداداً محكماً .

الجلسة الثانية :

الخلاصة :

إن معظم المقترحات الرامية إلى حل مشكلة الدين يحبذ نهجا يقوم على تناول كل حالة على حدة بحيث يتيح للدائنين توجيه المفاوضات كيفما يتفق لهم ، والتأثير على السياسات التي ينتهجها المدينون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ويتبين عند إجراء تحليل موضوعي للموقف أنه من مصلحة الدائنين والمدينين على حد سواء ، السعي إلى تحجيم أزمة الدين بحيث لا تربك الاقتصاد الدولي أو تخل بالنظام المصرفي الدولي أو تعوق تنمية البلدان الأفريقية النامية .

ولما كانت مشكلة الدين مشكلة سياسية ومالية في الوقت ذاته ، فإن أى عمل يراد القيام به يجب أن يراعى العناصر التالية .

(١) يتعين النظر إلى الموقف الأفريقي الموحد باعتباره إطاراً أفريقياً للحد من الدين .

(٢) يتعين على البلدان الأفريقية اتخاذ تدابير متسقة في المفاوضات بشأن تخفيف عبء الدين .

(٣) يتعين إشراك منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي اشتراكاً وثيقاً في هذه المفاوضات .

(٤) يتعين على بنك التنمية الأفريقي الاضطلاع بدور أكثر تعاظماً في مضمار تعبئة الموارد الخارجية اللازمة للتنمية .

(٥) يتعين على البلدان الأفريقية الاتصال ككل ، بالبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، بغية تهيئة السبل والوسائل الكفيلة بحل مشكلة الدين الأفريقي .

(٦) يتعين ، عند وضع أية سياسة لتخفيف عبء الدين ، إقرار صلة فيما بين خدمة الدين وتمويل النمو الاقتصادي .

(٧) يتوجب ،عند التفاوض بشأن تخفيف عبء الدين ، التمييز بين الدين العام أو الرسمي والدين الخاص .

(٨) يتعين على البلدان الأفريقية تشجيع تنمية أسواق رؤوس الأموال .

(٩) يتعين على البلدان الأفريقية تعزيز مؤسساتها مثل منظمة الوحدة الأفريقية ، بغية تمكينها من التحضير للمفاوضات مع الدائنين على نحو فعال .

الجلسة الثالثة :

النتائج : تم التوصل إلى النتائج التالية :

(أ) استناداً إلى الاتجاهات الحالية ، تم إعداد التوقعات الخاصة بحجم احتياطي الدين الخارجية لأفريقيا والتزامات خدمة الديون على نحو يعزز من تصميم أفريقيا على البحث عن حل دائم ، من منطلق الاعتراف بعدم فعالية الاتفاقات والمقترحات القائمة . ومن الضروري ترجمة هذه التوقعات الإحصائية إلى حقائق واضحة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا .

(ب) أصبحت الحاجة إلى عقد مؤمر دولي أكثر إلحاحاً باعتباره محفلاً للمناقشة والاتفاق على التدابير الشاملة اللازمة لتخفيف عبء الديون والحد من تراكم الديون بغية تمكين البلدان الأفريقية من استئناف نموها الطبيعي .

(جـ) تعتبر المقترحات الواردة في برنامج الأولويات للإنعاش الاقتصادي في أفريقيا . وفي وثيقة الموقف الأفريقي الموحدة شاملة ، وتمثل الموقف التفاوضي لأفريقيا بالنسبة للمؤتمر . ويتعين على أفريقيا أن لا تدخر جهداً حتى انعقاد المؤتمر الدولي وإيجاد حل دائم لمشكلة الديون . وعلى ذلك ، أصبح من الضروري البدء في حملة فعالة للتعبئة من أجل تحقيق هذا الهدف . وقد تجلت الإرادة السياسية الكافية من جانب أفريقيا ، وكل ما هو مطلوب هو الإرادة السياسية المماثلة من جانب البلدان الدائنة .

(د) يتعين تشجيع وتوسيع الإجراءات الجارية لإلغاء القروض الثنائية الرسمية بحيث تشمل القروض العسكرية ، وينبغي أن لا يكون هذا الإلغاء مشروطاً بتنفيذ برامج الإصلاح التي يؤيدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

(هـ) يتعين تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأفريقية وتدعيمه ، وكذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب .

(و) يتعين تدعيم الجهود التي تبذلها أفريقيا لمعالجة مشكلة الديون والموجهة نحو تحقيق الانتعاش الاقتصادي بزيادة كبيرة في الموارد المالية الإضافية . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن لا تولد العلاقة بين الشرق والغرب نوعاً من الهيمنة الجديدة في المجال الاقتصادي التي يمكن أن تؤثر بصورة عكسية على انتعاش البلدان الأفريقية ونموها .

(ز) استهدفت التطورات الحديثة والاتجاهات الجارية تجديد الدعوة لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، ويتعين على بلدان العالم الثالث أن تعد نفسها لكي تصبح جزءاً من النظام العالمي الجديد والقيام بدور فعال فيه .

الجلسة الرابعة :

التوصيات :

١ – اتخاذ تدابير كفيلة بحسن إدارة الاقتصادات الأفريقية .

٢ – تشكيل فريق عمل عالي المستوى ، بغية مساعدة فريق الاتصال في التحضير للمؤتمر الدولي بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية .

٣ – تحسين ظروف عمل فريق الاتصال التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بأزمة ديون أفريقيا الخارجية .

٤ – توطيد أواصر التعاون الإقليمي وتعزيز التضامن فيما بين البلدان الأفريقية والتنسيق فيما بين البلدان المدينة من أجل التصدي لأزمة الديون الخارجية .

٥ – مراعاة البعد السياسي عند تحليل ومعالجة أزمة الديون الخارجية لأفريقيا .

(٢٨) البيان الختامي
لندوة (التنمية والديمقراطية في (أفريقيا)
القاهرة (٥ – ٦مارس ١٩٩٠)

بدعوة من الحزب الوطني الديمقراطي قامت رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية بتنظيم ندوة في القاهرة يومي ٥ و ٦ مارس ١٩٩٠ حول «التنمية والديمقراطية في أفريقيا» .

وقد رأس الجلسة الافتتاحية فخامة الرئيس عبده ضيوف رئيس رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية وأمين عام الحزب الاشتراكي السنغالي ورئيس جمهورية السنغال .

وشرف فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الحزب الوطني الديمقراطي ورئيس جمهورية مصر العربية الاجتماع بحضوره .

وألقى كل من الرئيسين خطابًا هامًا احتفظ به كوثيقة رسمية من وثائق الندوة . وقد ورد في خطابي الرئيسين تأكيدًا على أهمية الحرية وحقوق الإنسان من أجل النهوض بالديمقراطية وعلاقة الديمقراطية بالتنمية .

وقد أكدا في هذا الصدد أن الحرية هي الشرط الأساسي للتنمية وفي الوقت ذاته غرضها الأسمى . كما دعا إلى تحرير طاقات الإنسان الأفريقي من خلال المزيد من مشاركة الجماهير في إدارة دفة الأمور .

كما أكد الرئيسان على حتمية التحول إلى الديمقراطية وعلى واجب المسئولين الأفريقيين حيال الاستعداد لقبول التحديات الجديدة الناشئة عن التغييرات التي طرأت على المسرح الدولي .

وفي ضوء خطابي الرئيسين وبعد الاستماع إلى ما تلاهما من عروض قدمها الخبراء عكست المناقشات وحدة وجهات النظر حول ما يلى من أفكار .

اتفق على أن الديمقراطية كنظام للحكم تتحقق من خلال مشروع اسمي للمجتمع تتطلع إليه الغالبية وتنطوي على التسامح إلى جانب حرية المواطنين في التعبير والخيار ، مع فصل السلطات كما تنطوى على احترام حقوقهم الأساسية وضمان تلك الحقوق بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فالديمقراطية تشكل النظام الأوحد الذي يتاح به تلبية متطلعات الجماهير الأفريقية في التنمية والحرية . ومع أن الديمقراطية قيمة عالمية إلا أنه تتخذ أشكالاً شتى وفقًا للظروف الخاصة بكل بلد على حدة .

كما أبرز دور الدولة في إرساء الديمقراطية والعمل بمقتضياتها ولاسيما عن طريق التربية والتدريب .

وفيما يتعلق بالتنمية فقد تحقق اتفاق الرأى حول الحقيقة التي مؤداها أن الديمقراطية تنطوي ، فضلاً عن جانبها الاقتصادي ، على أبعاد اجتماعية وثقافية وسياسية من حيث أنها ترمي ـ بالإضافة إلى رخاء الإنسان ورفاهيته ـ إلى تنمية ملكاته .

ولا يعقل أن تتحقق الديمقراطية بدون احترام حقوق الإنسان ومن ثم تمهيد السبيل للمواطن والمؤسسات المختصة للتحقق من صحة التمتع بهذه الحقوق فعلاً . ومن هنا يتاح من خلال المسار الصحيح للديمقراطية مناصرة تلك الحقوق .

ومن جهة أخرى فإن احترام حقوق الإنسان يتيح لمزيد من الأشخاص المشاركة في الحياة السياسية بما يكفل دعم الديمقراطية .

والديمقراطية من عوامل التنمية بالقدر الذي يكفل بها للجميع المشاركة والإسهام في عملية البناء الوطني . وفضلاً عن ذلك فإن حرية الخيار المتاحة للمواطنين التي تنطوي عليها الديمقراطية من شأنها إيجاد مناخ تنافسي بين العاملين على المسرح السياسي حول الوفاء بعهودهم من أجل دفع عجلة التنمية قدماً .

كما أشير إلى أن التبعية الاقتصادية قيد على التنمية في جميع أشكالها ومن ثم تحول دون مشاركة الجميع فعلاً في الأنشطة العامة . وعلى ذلك اتفق على بذل كافة الجهود اللازمة لإنهاء هذه التبعية . وينبغي أن تستهدف تلك الجهود بوجه خاص النهوض بالتعاون والتضامن بين البلدان الأفريقية بوصفهما السبيل الأمثل لضمان تنمية ذاتية لأفريقيا ولصالحها .

ومن هذا المنظور يشكل التكامل الاقتصادي للقارة السبيل الوحيد لضمان تمنيتها والمساهمة في نشر الديمقراطية فيها ودعمهما .

وقد أعربت الندوة عن تأييدها لإقامة سوق أفريقية مشتركة كخطوة حاسمة على درب تجسيد التكامل والتضامن على الصعيد الإقليمي .

كما أرتأت الندوة أن فرص القضاء على بعض المساوئ التي تعوق تنمية القارة الأفريقية ـ وعلى سبيل المثال المنازعات فيما بين الدول ومأساة اللاجئين ـ سوف تزداد في إطار من الديمقراطية والتنمية المتجانسة ووجهت الندوة نداء عاجلاً للمجتمع الدولي لكي يضع حداً لحركة «التهجير» الضخمة للمهاجرين اليهود السوفييت إلى الأراضي الفلسطينية والعربية المتحدة .

وأخيراً أصرت الندوة على تأكيد أهمية تحرير أفريقيا تحرراً تاماً وحيت في هذا الصدد استقلال ناميبيا الوشيك . وفي هذا السياق أبرزت الندوة ضرورة توفير الدعم السياسي والاقتصادي اللازم لهذه الدولة الجديدة من أجل دعم استقلالها .

كما أعربت الندوة عن ارتياحها للإفراج عن نلسون منديلا المناضل ورمز كفاح الشعوب الأفريقية من أجل التحرر والديمقراطية مع إضفاء الشرعية على حزبي المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الجامع وكذلك سائر الحركات المناهضة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

وقد تبنت الندوة بدون أى تحفظ النداء الخاص بوحدة العمل الذي وجهه الرئيس محمد حسني مبارك ، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى جميع هذه الحركات وبوجه خاص المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الجامع في هذه المرحلة الحيوية من النضال الذي يهدف إلى إيجاد مجتمع غير عنصري في جنوب أفريقيا تسود فيه المساواة والديمقراطية .

(٢٩) المؤتمر الافريقي - الأمريكي

الحادي والعشرون

القاهرة (٧ - ١٠ يناير ١٩٩١)

١ - عقد المؤتمر بالقاهرة تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، وتم تنظيمه بالتعاون بين معهد الدراسات الدبلوماسية بالقاهرة والمعهد الأفريقي الأمريكي بنيويورك .

٢ - رأس المؤتمر كل من السيد الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية ، والسيد ويليام هـ . جراى من مجلس النواب بالولايات المتحدة الأمريكية .

٣ - اشترك في المؤتمر أحد عشر وزيراً من الدول الأفريقية ، وتسعة وثلاثون من المشاركين الأفارقة ، من بينهم سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية ، وواحد وثلاثون من الجانب المصري ، ومائة واثنان وعشرون من غير الأفارقة ، فضلاً عن أعضاء المعهد الأفريقي ـ الأمريكي .

٤ - وتضمن الافتتاح تقديماً من السيد السفير / فوزي الإبراشي مساعد وزير الخارجية ومدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية ، وكلمتي ترحيب من السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، والسيد /موريس تمبلسمان رئيس مجلس أمناء المعهد الأفريقي الأمريكي ، كما ألقى سعادة ويليام جراي كلمة عن الولايات المتحدة وأفريقيا ، وألقيت في الافتتاح رسالة من الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

٥ - شملت موضوعات البحث في الجلسة الأولى : أفريقيا والنظام العالمي الجديد ، والنتائج الاقتصادية والاجتماعية للموقف الأفريقي السياسي المتغير .

٦ - وفي الجلسة الثانية ، تضمنت موضوعات البحث : المنازعات الإقليمية والحروب الأهلية ، والقرن الأفريقي ، ومشكلة ليبيريا .

٧ - وتضمنت موضوعات بحث الجلسة الثالثة ، : مفاوضات جنوب أفريقيا الأبعاد المستقبلية لرجل واحد صوت واحد .

٨ - وفي الجلسة الرابعة ، بحث المؤتمر موضوعات : أفريقيا في الإطار الاقتصادي الراهن : هل تستطيع أفريقيا المناقشة ؟

٩ - وفي الجلسة الخامسة ، بحث المؤتمر المنازعات الإقليمية والحروب الأهلية في أنجولا وموزامبيق ، وفي الجلسة السادسة ، بحث التعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية .

١٠ - وفي الجلسة السابعة تركز البحث حول احتياجات تنمية الموارد البشرية والاجتماعية في مجالات التعليم والتدريب وإدارة القطاع العام والقطاع الخاص .

١١ - وفي الجلسة الثامنة ، تضمن البحث الاحتياجات الخاصة للمرأة والأطفال ، والتكنولوجيا والزراعة والبيئة .

١٢ - وفي الجلسة التاسعة ، تعرض البحث للتحدي الخاص أمام أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لموضوعات اللاجئين ووسائل الإعلام .

١٣ - وتحدث في الجلسة الختامية السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، والآنسة / فيفيان لاوري دريك رئيسة المعهد الأفريقي الأمريكي ، والسيد / روجر ويلكنز نائب رئيس أمناء المعهد ، وسعادة أولارا أوتونو رئيس أكاديمية السلام الدولية .

(٣٠) البيان المشترك
لاجتماع قمة مجموعة التشاور والتعاون
بين الجنوب / الجنوب
(كوالا لمبور ١ - ٣ يونيو ١٩٩٠)

١ - نحن رؤساء الدول والحكومات والممثلون الخاصون لكل من :

الجزائر ، الأرجنتين ، البرازيل ، مصر ، أندونيسيا ، الهند ، جامايكا ، المكسيك ، نيجيريا ، بيرو ، السنغال ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زيمبابوي ، وماليزيا ، التقينا في كوالالمبور ، في الفترة من أول إلى ٣ يونيو ١٩٩٠ ، لبدأ عملية المشاورات الدورية والتنسيق لدفع التعاون والاعتماد عى الذات في نطاق الاعتماد المتبادل العالمي ، ومراجعة الموقف الحالي ووضع العلاقات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الدول النامية كضرورة لتنمية الإدراك المشترك للأحداث ذات الأهمية لدول الجنوب من أجلنا جميعًا ، مما يساعدنا على اتخاذ استراتيجية مشتركة ، وهوما نعتبره لازمًا لمواجهتنا للمتغيرات التي تحدث حولنا وفي بلادنا بطريقة غير مسبوقة .

٢ - والواقع أن هذا هو الوقت الذي تقع فيه تطورات عالمية ، ويهئ الفرصة لكل الدول للعمل معًا ، من أجل السلام والرفاهية في العالم ، كما أن تهدئة التوتر بين الشرق والغرب ، والتطور السياسي في شرق أوروبا ، وبدء التحرك نحو نزع السلاح ، والتقدم في مجال حل النزاعات الإقليمية ، وتقارب وجهات النظر حول استراتيجيات التنمية ، وحول الحاجة إلى التفاعل الأوثق مع المجريات الأساسية للاقتصاد الدولي ، قد خلق فرصًا لإعطاء دفعة جديدة للتعاون الدول من أجل التنمية .

٣ - وإن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، والتطورات السريعة في مجال العلم والتكنولوجيا قد حولت نمط الإنتاج والاستهلاك والتجارة ، كماأن الثورة في مجال تكنولوجيا الاتصال قد أدت بطريقة غير مسبوقة إلى تجميع لرأس المال والأسواق ، كما أن مراكز جديدة للقوى الاقتصادية قد نشأت ، وهذه التطورات قد زادت من التبادل بين الأمم ، وإلى زيادة الارتباط بين القضايا التي تتطلب اهتمامًا عالميًا ، فضلاً عن الإدراك المتزايد للمخاطر التي تتعرض لها البيئة ، كان من شأنه التأكيد من جديد على الحاجة إلى المشاركة في المسئولية عن مصير العالم .

٤ - كذلك فإن إنشاء التجمعات الاقتصادية بين الدول المتقدمة قد يؤدي إلى تفتيت التجارة العالميـة ، وهو ما يتضح بشكل خاص بالنسبة للتفويض الحالي لنظام التجارة الجماعي ، كما أن مشاركة هذه التجمعات الاقتصادية في نطاق التجارة العالمية سوف يعتمد بشكل جاد على سياساتها الاقتصادية الخارجية ، ويجب ألا يقتصر التكامل الأقتصادي الناجح على الترتيبات الخاصة والإقليمية ، وأن يؤدي إلى تدعيم النظام الجماعي بما يتيح الفرص لجميع البلاد .

٥ - وبالرغم من أن تجارة العالم قد سجلت زيادة مطردة لسنين عديدة ، إلا أن الغالبية العظمى من الدول النامية قد شهدت ركودًا أو انخفاضًا بشكل واقعي في الدخول الفردية ، وفي البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية .

٦ - ونحن مدركون تمامًا لمسئوليتنا تجاه تنمية بلداننا ، كما نقوم بإصلاحات اقتصادية بعيدة المدى وبإجراءات لإصلاح الهياكل الأساسية ، التي تم بعضها بتكاليف اجتماعية وسياسية كبيرة من

أجل تقوية المنافسة ورفع المستوى التكنولوجي وتحسين الإنتاجية ، ولكي يمكن المحافظة على التنمية الوطنية فلابد من أن يدعم ذلك بيئة اقتصادية دولية مناسبة ومساعدة .

٧ – كما تعهدنا ، في الوقت نفسه ، باتخاذ التدابير الضرورية لتعبئة المدخرات المحلية وجذب الموارد المالية الأجنبية ، خاصة الاستثمار المباشر وتدفقات الأموال الأخرى التي لا تشكل قروضًا .

٨ – والتحدي الرئيسي هو وضع السياسات ، التي يمكن أن تقود إلى تحسين النمو وظروف التنمية في الاقتصاد العالمي ، كما أن النمو والتنمية السريعة في البلاد النامية تتطلب زيادة جوهرية في نقل الموارد للدول النامية ، بما يتيح إمكانية استيعاب الأسواق لصادراتها ، وبما يؤكد الاستقرار ووضوح الرؤية في إدارة النقد العام والسياسات والترتيبات المالية .

٩ – ونحن نولى اهتمامًا كبيرًا باستمرار لمشكلة الديون الخارجية من أجل إيقاف الآثار السلبية على نقل الموارد التي تضر بجهود الدول النامية التي تهدف لتحقيق معدلات نمو مناسبة وتحسينات حقيقية في الدخل ، كما أن هناك عناصر جوهرية لتحقيق معدلات نمو مناسبة وتحسينات حقيقية في الدخل ، كما أن هناك عناصر جوهرية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي ولتعزيز العملية الديمقراطية .

١٠ – إن أي حل فعال لمشكلة الديون الخارجية ، يعتبر مسئولية مشتركة ، ويتطلب الالتزام الكامل من جانب الدول الدائنة والدول المدينة والمؤسسات المالية المختلطة والبنوك التجارية ، كما يتطلب ربط خدمة الدين باحتياجات التنمية ، كذلك فإن الحاجة تمس إلى جهود الدول المتقدمة من أجل التقليل من عدم التوازن الداخلي والخارجي ، ومن أجل تحسين تشغيل النظام النقدي الدولي ، وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ، وتحقيق أسعار فائدة حقيقة ومنخفضة ، فضلاً عن تهيئة منافذ أوسع لأسواقها .

١١ – وإن المبادرات الأخيرة التي تهدف إلى تخفيض أصل الدين وخدمة الدين ، تعتبر من الخطوات في الاتجاه الصحيح ، غير أن هذه المبادرات ، لكي تستجيب للطبيعة المختلطة لمشكلة الديون، فإن الحاجة تدعو إلى دعمها وتوسيعها بحيث تستوعب جميع فئات الدول المدينة ، وأن يتم تنفيذها بفعالية أكبر ، ويتضمن ذلك توافر المعالجة الإيجابية ، وليس الإجراءات العقابية لمشكلة المتأخرات مع المؤسسات المالية المختلطة ، هذا فضلاً عن الحاجة إلى إقامة الآليات المناسبة لمساعدة الدول النامية التي ليست ممن ينقلون الموارد لهذه المؤسسات ، كما تستدعي الحاجة لتوفير الموارد الإضافية الكبيرة لتغطية عمليات تخفيض الدين ، وتدعيم الإجراءات الإصلاحية .

١٢ – وقد اتفقنا على قيام خبراء ماليين من بلادنا كممثلين شخصيين لرؤساء الدول أو الحكومات ، بالاجتماع ومناقشة مشكلة الديون الخارجية للتوصل إلى رؤية مشتركة .

١٣ – كما أن هناك صلة وثيقة بين التجارة والدين الخارجي ، ويعتبر إدخال الإصلاحات في استيعاب السوق وشروط التجارة في الدول النامية ، عاملاً جوهريًا لحل مشكلة الديون الخارجية حلاً فعالاً ودائمًا .

١٤ – ويعتبر الحفاظ على نظام تجاري متعدد الأطراف ، ضروريًا لتوسيع التجارة العالمية وتنمية جميع الدول ، كما يتعين تعديل الاتجاهات الأخيرة نحو الفردية والثنائية الانتقائية ، التي تهدد النظام المتعدد الأطراف ، ونحن نناشد الدول المتقدمة لتنفيذ التزاماتها السابقة حسب قواعد الجات ، كمانعيد تأكيد التزامنا بالتوصل إلى نتيجة ناجحة بالنسبة لجولة أورجواي الخاصة بالمفاوضات التجارية المشتركة ، التي تأخذ في اعتبارها اهتمامات واحتياجات الدول النامية ، كما سنقوم بالتشاور بين بعضنا البعض والتشاور فيما بيننا ، وتنسيق جهودنا من أجل تحقيق هذا الهدف .

١٥ – ونحن نوافق على التعاون فيما بيننا ، ومع الدول المتقدمة لتقوية أسواق السلع من أجل تحقيق أسعار للسلع مستقرة ومجزية ، كماندعو لبذل الجهود من أجل تحسين استيعاب السوق التي يمكن للدول النامية استغلال فرصها لزيادة عمليات التسويق والتوزيع ، وفي هذا الشأن ، فمن المهم ضمان العملية الفعالة للصندوق المشترك للسلع الذي تم إنشاؤه مؤخرًا .

١٦ – ونحن مهتمون بأن بعض الدول الصناعية مستمرة في دعم منتجات المزارع والصادرات الزراعية التي تحرم الدول النامية من فرص تسويق منتجاتها بشكل عادل وتنافسي ، ولهذا فإننا نؤيد اتخاذ الخطوات من أجل خفض ، إن لم يكن إلغاء ، مثل هذا الدعم الخطير للتجارة الزراعية ، وهي الخطوات التي تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي الدولي وتراعي مصالح الدول النامية المستوردة للغذاء .

١٧ – ونحن نرحب بالتغيرات الإيجابية في العلاقات بين الشرق والغرب التي أدت إلى إزالة أسباب التوتر الدولي ، وحققت توقعات أفضل باتخاذ إجراءات هامة لنزع السلاح ، ولهذا ، فمن الضروري إيجاد الطرق والوسائل من أجل جعل جزء هام من الموارد التي تتاح من إجراءات نزع السلاح متاحًا لأغراض التنمية .

١٨ – إن العملية الحالية للتغيير التكنولوجي ، تشكل تحديًا للدول النامية ، كما أن لها تأثيرها على ميزتها التنافسية في إنتاج المواد الأولية ، والأنشطة الاقتصادية المكثفة للأيدي العاملة ، وإن زيادة احتكار الدول المتقدمة للتقدم التكنولوجي ، والقاعدة الصغيرة للتكنولوجيا التي تتوافر لدى الدول النامية وقدرتها على تخطى الفجوة التكنولوجية تزداد خطورتها من جراء الحواجز المفروضة على التكنولوجيا المتقدمة ، ومن الضروري إصلاح وإدخال ونشر واستخدام الدول النامية للتكنولوجيا الحديثة ، وفي هذا الشأن ، يلاحظ وجود أنظمة عن الملكية الفكرية تقوم بتدعيم التنمية التكنولوجية في الدول النامية وإدخال التكنولوجيا المتقدمة إليها ، ونحن مصممون على البدء في برنامج هام للتعاون في العلوم والتكنولوجيا لدعم التنمية في الجنوب .

١٩ – وإدراكًا منا للمسئولية الملقاة على عاتقنا معًا ومع جميع الدول الأخرى ومن أجل مستقبل البشرية ، فإننا نؤكد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة من أجل حماية البيئة ، ومن أجل مستقبل البشرية ، فإننا نؤكد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة من أجل حماية البيئة ، ومن أجل ذلك فهناك حاجة ملحة وعاجلة ـ إلى بذل الجهود لحماية البيئة ، وإن أية مبادرة للقضاء على مشكلات البيئة تتطلب التعاون الدولي المبنى على أساس الاشتراك العادل في المسئوليات والذي يأخذ في اعتباره الفوارق بين الدول المتقدمة والدول النامية ، حيث تحتاج الدول النامية إلى موارد إضافية جوهرية لتحقيق أهدافها في تحقيق التنمية ، بما في ذلك الحصول على التكنولوجيا البيئية بتكاليف معقولة ، وإقامة أجهزة تمويلية ، ونحن نعترف بأهمية تنسيق مواقفنا حول المسائل ذات الأهمية الكبيرة لنا على جدول أعمال المؤتمر القادم للأمم المتحدة عن البيئة والتنمية الذي يعقد عام ١٩٩٢ في البرازيل .

٢٠ – ونحن نعتبر مشكلة إنتاج وتجارة المخدرات غير المشروعة كواحدة من المشكلات التي تتزايد أهميتها ، وهناك حاجة لمبادرة شاملة ، يتم فيها ربط العمل الحالي في الدول المنتجة بعمل حاسم من جانب المجتمع الدولي لإضعاف الطلب على المخدرات ، فضلاً عن تشجيع برامج لإحلال ومساندة المحاصيل البديلة ، والأنشطة الإنتاجية ذات العائد بدلاً من الإصرار على تنفيذ تلك البرامج التي تشكل خطرًا من الناحية البيئية .

٢١ – ونحن نتطلع إلى إقامة حوار بناء ومستمر ، مع الدول الصناعية ، وهو ما يعتبر ضروريًا لإدارة الاعتماد العالمي المتبادل ، بالأسلوب الأكثر فعالية ، وهناك حاجة ملحة إلى توافق عالمي حول التنمية والنمو الاقتصادي المدعوم ، كما نؤكد من جديد عزمنا على تقوية التعاون المختلط فيما بيننا ، والعمل معًا من أجل إيجاد سبل جديدة للتعامل مع المشكلات ، بشكل مشترك تعاوني وبناء .

٢٢ – كذلك نعتبر تعاون الجنوب / الجنوب جزءًا لايتجزأ من استراتيجيتنا من أجل حياة جديدة في التعاون الدولي للتنمية ، ونحن في حاجة إلى البحث عن الفرص من أجل تحقيق علاقات أكبر بين دول الجنوب من أجل تهيئة أساس أقوى للاعتماد الجماعي على الذات ، كما نعتبر من الملائم تقوية مثل هذا التعاون ، وأن على الدول المعنية أن تبادر بالتعاون من خلال مشروعات حيوية مقترحة لمساهمة كل الدول النامية .

٢٣ – ولكي ندفع بتعاون الجنوب / الجنوب إلى الأمام ، قد وافقنا على مبدأ أنه إذا كانت مجموعة من الدول لديها الاستعداد للبدء والتنفيذ لعمل مشترك يحقق المنفعة المتبادلة بينها ، فإن عليها السير قدمًا ، على أن تتأكد من أن الأعمال التي تقوم بها ، لا تضر بالمصالح الأساسية للدول النامية التي ليست مستعدة بعد للاشتراك في هذه الأعمال .

٢٤ – ونحن نشجع قيام دولتين من الدول النامية على الاستغلال النشط للإمكانيات للتجارة بينهما ، عن طريق تبني الترتيبات الخاصة بالمدفوعات ومعلومات التجارة بطريقة مرنة تتناسب مع ظروفهما ، هذا فضلاً عن أننا نوجه فريق عمل من البنوك المركزية لصياغة تفصيلات العمل لدفع الإجراءات والأنشطة الخاصة بالمدفوعات الإقليمية ، بقصد التنفيذ السريع للمشروع ، على أساس نموذجي .

٢٥ – ونحن نوافق من حيث المبدأ على إقامة مركز لتبادل المعلومات للجنوب في مجالات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا ، من أجل تقوية ونشر المعلومات حول فرص الاستثمار والتجارة في الجنوب ، وحول التكنولوجيا ونقلها بين الدول النامية ، وكذلك نوافق على إنشاء مجموعة خبراء لوضع التفصيلات لهذا المشروع ، مع مراعاة الترتيبات القائمة حاليًا بين الدول النامية .

٢٦ – ولكي نحث على تعاون الجنوب / الجنوب بين مجمتع الأعمال والحكومة ، فقد اتفقنا على ضرورة إقامة منتدى للأعمال والاستثمار لتحقيق التعاون بين رجال الأعمال والمستثمرين وكذلك المسئولين في الحكومة ، بتبادل الآراء والمعلومات بينهم حول دعم وتقوية التجارة والاستثمار بين الجنوب / الجنوب ، بما في ذلك تنظيم المعارض التجارية ، وزيادة فرص التجارة والاستثمار في الجنوب .

٢٧ – وفي ضوء احتياجات الدول النامية لتحسين قدراتها بشكل أكبر في مجال العلوم والتكنولوجيا ، ولتدعيم القدرات في مجال إنتاج الغذاء بالدول التي تعاني من عجز في إنتاجه ، ولمواجهة مشكلة تزايد السكان ، فقد أخذنا علمًا بالمقترحات المحدودة للمشروعات المحددة في هذه المجالات وقد أجلنا تفصيلات هذه المشروعات لمجموعات الخبراء لإعدادها لتكون جاهزة للتنفيذ .

٢٨ – ونحن نعلق أهمية خاصة للنظام العالمي للأفضليات التجارية بين الدول النامية ، باعتباره وسيلة لتقوية التجارة والتعاون الاقتصادي الوثيق بينها ، وفي هذا الإطار ، فإن المأمول أن تنعقد الجولة الثانية لمفاوضات الـ GSTP في أسرع وقت ممكن .

٢٩ – ونحن نعتقد أنه من المفيد للتجمعات الاقتصادية للدول النامية أن تتعاون على أساس إقليمي من أجل المصالح المتبادلة ، ونوصي الدول الأعضاء بتبني خطوات محددة لتطبيق هذه المبادرة .

٣٠ – وقد اتفقنا على التشاور مع مجموعة الـ ٢٤ ، فيما يتعلق بصيغ إقامة مجموعة استشارية لمساعدة الدول النامية ، بناء على طلبها في تعاملها مع المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف ولإعطاء النصيحة عن الأثر المحتمل للشروط التي تضعها هذه المؤسسات .

٣١ – ونحن جميع الأعضاء ، في النطاق الودي الأوسع للدول النامية ، وخاصة مجموعة دول عدم الانحياز أو مجموعة الـ ٧٧ ، وقد التزمنا بشكل كامل بهدف تقوية التعاون بين الدول النامية ، ولتحقيق ذلك ، فقد اتفقنا على إبلاغ نتائج لقائنا لجميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ ودول عدم الانحياز .

٣٢ – كما اتفقنا على إقامة لجنة إشرافية تتكون من ثلاث دول هي : ماليزيا ـ فنزويلا ـ والسنغال على مستوى وزراء الخارجية لتنسيق العمل الخاص بمجموعة الـ ١٥ ، حتى موعد لقاء القمة القادمة ولتقرير حجم وموقع مجموعة صغيرة من الموظفين الدائمين لمساعدة هذه اللجنة .

٣٣ – وفيما يتعلق بتنفيذ المشروعات ، فقد قررنا أيضاً ، أن تنشأ أجهزة مساعدة في الدول التي تمت الموافقة على مشروعاتها .

٣٤ – كما قررنا عقد اجتماعات القمة على أساس سنوى وقد قبلنا شاكرين الدعوة الموجهة لنا من فخامة السيد / كارلوس اندريز ـ رئيس جمهورية فنزويلا لاستضافة اجتماعنا القادم في كاراكاس في يونيو ١٩٩١ .

٣٥ – وقد أخذنا علما بتقرير النشاط الذي أعده رئيس لجنة الجنوب معلمو جوليوس نيريري ، حول نتائج اللجنة المستقلة ، ونحن نتطلع لعرض التقرير النهائى والذي سيتم في كاراكاس في أغسطس القادم ، ونقبل بسرور دعوة الرئيس بيريز لحضورنا على المستوى الوزاري في هذه المناسبة .

٣٦ – ونحن نعبر عن تقديرنا الحار لرئيس الوزراء داتوسيري الدكتور مهاثيرمحمد وحكومة وشعب ماليزيا ، لقيامهم بمواصلة المبادرة للتشاور والتعاون بين الجنوب / الجنوب التي بدأت في بلجراد في سبتمبر ١٩٨٩ ، كما أننا نعبر عن عميق شكرنا للترتيبات الممتازة التي تمت لاجتماعنا ولكرم الضيافة التي أحاطتنا به حكومة وشعب ماليزيا .

(٣١) البيان المشترك
لاجتماع مجموعة القمة للتشاور والتعاون
بين الجنوب والجنوب
كراكاس (٢٧ - ٢٩ نوفمبر ١٩٩١)

١ - نحن رؤساء الدول والحكومات ، الأعضاء في مجموعة القمة للتشاور والتعاون فيما بين الجنوب والجنوب - المعروفة باسم مجموعة الخمسة عشر - الموجودون في كراكاس في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩١ ، استعرضنا معاً الحالة الدولية المتطورة وآثارها على البلدان النامية .

أولاً : الحالة الدولية .

٢ - إن انتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين الدولتين العظميين وتعاظم الترابط الاقتصادي وإضفاء الطابع الاقتصادي العالمي ، وظهور التجمعات التجارية الإقليمية ، وزيادة إضفاء الطابع الديمقراطي السياسي ، والمشاركة الشعبية في صنع القرارات ، كل هذا يمثّل فرصا لبزوغ حقبة جديدة في العلاقات الدولية من ناحية ، وتحديات للاستقرار الدولي الاقتصادي والسياسي من ناحية أخرى .

٣ - إلاّ أن هذه الحقبة الجديدة من التعاون الدولي لن تتوفر لها مقوّمات الاستمرار والاستقرار إلاّ إذا أوليٌ الاعتراف والأهمية الواجبان لشواغل شعوب الجنوب التي تمثل أربعة أخماس الجنس البشري ، واشتراكها في التعاون .

٤ - وما برحت مشاكل العالم النامي ، على الرغم من إحراز قدر من التقدم في العقود القلائل الماضية ، مشاكل ضخمة . فما فتئت حالات الفقر ، والجوع ، وسوء التغذية ، والأمية ، تعصف بقطاعات كبيرة من سكاننا . وقد زاد من تفاقم المشاكل الهيكلية على الصعيدين الوطني والدولي بصفة خاصة الأزمة المالية التي مرت بها بلدان الجنوب في السنوات الأخيرة ، نظراً للعبء الثقيل الذي تمثله ديونها الخارجية على وجه الخصوص .

٥ - وعلى حين أننا نسلّم بجسامة هذه المشاكل ، فإننا ندرك إمكانات الجنوب التي يمكن استخدامها على نحو فعّال لتحقيق مصلحة المجتمع الدولي بأسره وتحقيق رخائه ، إلاّ أن الجنوب لا يمكنه أن يعالج مشاكله بنفسه ، ولا يمكن أن يتجاهل الشمال مشاكل الجنوب لأنها بحكم طبيعتها تؤثر حتماً على رفاهة العالم المتقدم النمو ، وثمة ترابط وتبادل في المصالح متعاظمين بين مجتمع الدول . ويتجلّى هذا في الحاجة إلى تعاون عالمي في مجالات مثل البيئة والهجرة والصحة والكفاح ضد الاتجار بالمخدرات والعلم والتكنولوجيا . ويجب أن نؤكد الدور الذي لا غنى عنه للتعاون بين الشمال والجنوب في هذه المجالات .

٦ - ويجلب الاتجار غير المشروع في المخدرات معه مشاكل تتعلق بعمليات الإنتاج ، والنقل ، والاستهلاك غير القانونية ، وتؤثر بشكل متزايد على البلدان النامية . ومن الجوهري ، في هذا الصدد ، تكثيف الجهود الرامية إلى خفض المستويات العالية للاستهلاك غير المشروع للمخدرات في جميع البلدان ، وفي نفس الوقت تقديم دعم عالمي لاستراتيجيات مكافحة المخدرات واستبدال المحاصيل التي تطبقها البلدان النامية المتأثرة بهذه الظاهرة وبصفة خاصة في جهودها لإدماج العمال الزراعيين الذين يعملون في مجال الإنتاج غير القانوني في اقتصادات سوقية مجزية وتنافسية .

٧ - وتتسم العلاقات الاقتصادية فيما بين الشمال والجنوب بعدم الاتساق في توزيع المسؤوليات

والأعباء المتعلقة بالتغيّر الدولي المطلوب . وثمة عدم اتساق أيضاً في عملية التكيّف الاقتصادي . ويجري إعادة تشكيل اقتصاداتنا الوطنية وتحريرها بتكلفة اجتماعية ضخمة وفي إطار معاناة بشرية جمّة ، في الوقت الذي ما برحت فيه البلدان الصناعية تواجه عجوزات مالية ضخمة ، وتدفع البلايين من الدولارات في شكل إعانات لصناعات غير ذات كفاءة وللإنتاج الزراعي ، وتديم بل وتكثّف الحواجز التجارية الجمركية وغير الجمركية التي تعوق سبيل صادرات البلدان النامية . وتهدد أوجه عدم الاتساق هذه إمكانية استمرارية جهود الجنوب الذاتية ، ويمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي . ويجب أن تحترم عملية التكيّف الجارية حالياً الخصائص الوطنية لكل بلد .

٨ – وثمّة حاجة إذن لتشاطر المسؤولية لكفالة الاستقرار الاقتصادي العالمي ، بغض النظر عن القوة السياسية والاقتصادية لكل دولة .

٩ – ونحن نرحب بزيادة التأكيد على الديمقراطية على الصعيد الوطني . وعلى الرغم من استمرار تقدم عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في بلدان الجنوب ، فإننا لم نر بعد عملية إضفاء الطابع الديمقراطي فيما بين الدول وقد تحولت إلى واقع على الصعيد الدولي . والإطار الدولي القائم على حكم القانون هو وحده القادر على كفالة الأمن والسلم والتقدم والرخاء لكل الشعوب . ويلزم بصفة جوهرية تشجيع وتعزيز الديمقراطية والتعدّدية مع كفالة الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها .

١٠ – ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم الأهمية في هذه العملية . وينبغي إصلاح الأمم المتحدة من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها ، ويجب تكييفها وفقاً للحالة الدولية الجديدة . وينبغي أن يستند تعزيز الأمم المتحدة إلى الاعتراف بأن إدارة الشؤون العالمية مسألة يتشاطر مسؤوليتها الجميع وليست حقاً قاصراً على قلة من الدول . وينبغي أن يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في استعادة التوازن بين أجهزتها التي ينبغي أن يدعم كل منها الآخر بغية تحقيق الأهداف المشتركة وهي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وينبغي إيجاد طرائق واقعية من أجل أن تحتل مسألتا التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي قلب جدول الأعمال المتعددة الأطراف .

١١ – وينبغي أن يؤدي الاتجاه الحالي نحو نزع السلاح نتيجة لانتهاء المواجهة بين الشرق والغرب إلى «فوائد سلم» هامة في شكل موارد مالية وتقنية يفرج عنها لاستخدامها في ميدان التنمية والتعاون الدولي . ويلزم ، بالإضافة إلى الجهود الوطنية لكل بلد ، توفّر آلية دولية داخل منظومة الأمم المتحدة لتيسير الانتقال المنظم ، كيما يتسنى للمجتمع الدولي بأسره أن يتشاطر فوائد السلم.

١٢ – ونحن نسلّم بأن من واجب كل الدول تعزيز وكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان في إطار طبيعة هذه الحقوق التي لا يمكن تجزئتها والخصائص الثقافية لكل الدول . كما أننا في الوقت نفسه نؤيد القيام في ميدان حقوق الإنسان بتنظيم تعاون دولي لا انتقائي ولا تمييزي وواسع النطاق ، يعزز قيم الاحترام والحرية والوئام في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية . ويتيح الواقع السياسي الجديد الفرصة لتعزيز الاحترام الأوفى والأقوى لهذه الحقوق والحريات ، على أساس عدم التدخل والمساواة السيادية للدول . وينبغي للأجهزة المختصة في المحافل الدولية أن تعزز احترام هذه الحقوق بطريقة موضوعية وعلى أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

١٣ – وفي الوقت الذي نعزّز فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ونساندها ، يلزم أن

تكفل استمرار استئثار التنمية بلب الاهتمام الدولي . وبدون هذا العنصر الهام ستظل أي رؤية لعالم المستقبل ، بالضرورة غير كاملة بالنسبة للبلدان النامية وسيتهدد صميم تحقيق هذه الأهداف بالخطر .

١٤ – ونحن نرحب بالجهود المتضافرة الرامية إلى إحلال السلم في الشرق الأوسط ، والتي ينبغي إيلاؤها أكبر أهمية ملحة . ونحن نؤيد العملية التي استهلها المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، بغية التوصل إلى سلم عادل وشامل ودائم وكفالة الأمن والاستقرار لكل شعوب المنطقة على أساس قراريّ مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، فضلاً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

١٥ – كما أننا نساند ونؤيد تمام المساندة والتأييد الحاجة إلى مفاوضات مستمرة تستهدف التوصل إلى مجتمع موحّد وديمقراطي ولا عنصري بحت في جنوب أفريقيا . ويلزم التأكيد على الدور الحاسم الأهمية الذي اضطلعت به الضغوط الدولية والجزاءات الاقتصادية ومازالت تضطلع به في الكفاح الوطني والدولي ضد الفصل العنصري ، بالإضافة إلى الحاجة إلى الإبقاء عليها . ونحن نؤيد الرفع التدريجي للجزاءات التي تفرضها الشعوب على الشعوب ، في مجالات مثل الاتصالات الثقافية والرياضية ، والسياحة والوصلات الجوية ، وذلك تقديراً لما حدث من تغييرات حتى الآن .

١٦ – ويسمح لنا الآن انتهاء التنافس العسكري والأيديولوجي بين الشرق والغرب الذي قوّض لعشرات من السنين إمكانات التعاون الدولي ، بأن نعطي هذا الهدف الأولوية التي يستحقها . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يؤدي تعزيز الوعي بالمسؤولية المتشاطرة عن التنمية ، والاتفاق الدولي على أهمية مسائل مثل الكفاح ضد الفقر وزيادة التوازن بين الدولة والسوق والاعتراف بدوريهما اللذين يكمّل كل منهما الآخر ، والاستمرارية البيئية ، إلى تيسير نشوء توافق في الآراء بشأن التنمية يؤدى إلى بدء حقبة جديد من التعاون الدولي . وينبغي أن تسمح هذه الحقبة الجديدة للتعاون والبحث عن نقاط اهتمام مشترك بأن تحل محل المواجهة الأيديولوجية التي اتسمت بها العلاقات الدولية في الماضي .

١٧ – ونرى أن سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من مسؤولية البلدان النامية ذاتها ، إلا أن هذه السياسات لا يمكن لها أن تنجح إلا في بيئة عالمية مواتية ، يجب أن تتولى عنها البلدان المتقدمة النمو مسئولية كبيرة . ونرى أيضاً أن هذه العوامل هامة لزيادة التفاهم وزيادة التعاون بين الشمال والجنوب في المستقبل . وفي هذا الإطار ، تتطلب نقاط النزاع والخلافات بين الشمال والجنوب ، في مجالي الاقتصاد والتجارة مناهج واليات وحلول جديدة يقبل بها كلا الجانبين .

١٨ – ويجب أن يكفل التوافق الجديد في الآراء وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة تعطي الأولوية لنموذج للتنمية لا يعني بنمو الناتج القومي الإجمالي فحسب وإنما يركز أيضاً على مسائل أساسية تؤثر على الحالة الإنسانية في مجالات الإسكان والتعليم والصحة والتغذية ، وتخفيف الضغوط السكانية وتحقيق الاستمرارية الايكولوجية للتنمية . وينبغي أن تستجيب الجهود الإنمائية للأحوال الثقافية والاجتماعية والبيئية لكل بلد ، وأن تعزّز الجهود الرامية إلى تحقيق الاعتماد الوطني على الذات بتيسير الاستخدام الأقصى للموارد الوطنية .

١٩ – وينبغي أن تتضمن العناصر الأساسية لتوافق دولي جديد في الآراء بشأن التنمية المسائل التالية التي تشغل وتهم المجتمع الدولي ولاسيما البلدان النامية .

القضاء على الفقر :

٢٠ – ينبغي للمعركة ضد الفقر ، التي لا ينظر إليها على أنها تنفيذ لتدابير علاجية تقوم على أساس تقديم المساعدة من أجل تحسين حالة الفقراء فحسب ، وإنما أيضاً على أنها وسيلة لتعزيز

اعتمادهم الاقتصادي على الذات ، أن تصبح في المستقبل محط الاهتمام الرئيسي للجهود الإنمائية الوطنية فضلاً عن تلك المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية .

٢١ - وتقتضي كفالة الوفاء بالاحتياجات الأساسية للفقراء فيما يتصل بالصحة ، والإسكان ، والتعليم ، والتغذية ، والتوظيف المنتج ، الاستخدام الأوفى لمواردهم الإبداعية ، بما في ذلك معارفهم المتراكمة وأشكال التنظيم الاجتماعي الاقتصادي الخاصة بهم .

الديون الخارجية وتدفقات الموارد :

٢٢ - نعترف بأهمية التدابير المتخذة مؤخراً والتي تستهدف تخفيف حدة مشكلة المديونية الخارجية التى تعاني منها البلدان النامية ، كما نسلّم بضرورة تقليل كل من حجمها وخدمتها .

٢٣ - ومازالت الديون الخارجية للبلدان النامية تؤثر تأثيراً سلبياً على العديد من اقتصاداتنا . ويجب عكس اتجاه النقل الصافي للموارد إلى الخارج من جانب البلدان النامية كيما يتوفر التمويل الكافي لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات معيشة شعوبها .

٢٤ - ويلزم ، استناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة ، اتخاذ تدابير أكثر جسارة وواقعية لتوسيع وتمديد ووضع جداول لتخفيض كل أنواع الديون بطريقة عادلة ومنصفة ، مع مراعاة ما لكل بلد من مشاكل ومتطلبات خاصة به .

٢٥ - ونلاحظ أنه يوجد اعتراف بالحاجة إلى التزام البلدان الصناعية بكفالة نقل الموارد المالية الكافية لأغراض التنمية . وينبغي ، في هذا الصدد ، زيادة موارد المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، بالاقتران مع تقديم مساعدة رسمية كافية ومرنة من أجل دعم برامج التكيّف التي تعتمدها البلدان النامية وتنمية مواردها البشرية ، وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بتأمين حدوث نقل إيجابي صاف للموارد من المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف إلى كل مناطق وبلدان الجنوب .

التجارة الدولية :

٢٦ - تقوم البلدان النامية استجابة منها للمتطلبات الاقتصادية الخاصة بها والواقع الاقتصادي الدولي الجديد ، ببذل محاولة جادة للاشتراك في النظام التجار الدولي ، في الوقت الذي تتكثف فيه الحمائية من جانب الشمال . ويجب أن تقابل الجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل التحرير الاقتصادي جهود مماثلة من جانب شركائها التجاريين ، وبخاصة أولئك الموجودون في العالم المتقدم النمو .

٢٧ - ونؤكد من جديد التزامنا بإقامة نظام تجاري دولي يكون متعدد الأطراف وواضحاً وغير تمييزي . وسيضمن الامتثال لمبادئ نظام تجاري دولي مفتوح بحق إتاحة الفرص لنمو كل الأمم وتنمية البلدان النامية .

اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف :

٢٨ - نؤكد من جديد الحاجة إلى ضمان التوصل إلى نتائج عالمية منصفة في المفاوضات المتعددة الأطراف في جولة أوروغواي . وينبغي أن يبين الاختتام المتوازن والناجح للجولة كل جوانب المفاوضات ومصالح جميع الأطراف المعنية . ويجب ، بصفة خاصة ، أن تكفل النتائج ما يلي : «١» التعزيز الملموس لإمكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق ، «٢» وضع قواعد وأنظمة تكفل

الاستقرار في العلاقات التجارية وإمكانية التنبؤ بها وكبح الانفرادية والتعسفية والآثار الضارة بالتجارة والمترتبة على الأدوات التجارية التي يبدو في ظاهرها أنها قانونية ، و«٣» عدم تأثر سعي البلدان النامية إلى تحقيق أهداف سياسية عامة وأهداف إنمائية مشروعة وإمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة والاستثمار تأثرا معاكسا بالاتفاقات المبرمة في مجالات جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية وتدابير وخدمات الاستثمار المتصلة بالتجارة .

٢٩ –وقد دخلت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مرحلتها النهائية . وقد قررنا إصدار تعليمات لمفاوضينا في جنيف لتكثيف عملية التشاور بغية الوصول بهذه الجولة إلى خاتمة ناجحة .

التجمعات التجارية الإقليمية :

٣٠ – أدى التحول الدينامي للاقتصاد العالمي وإضفاء الطابع العالمي على العمليات الإنتاجية إلى وضع مخططات إقليمية ودون إقليمية للتكامل الاقتصادي . ونحن نرحب بالأعمال الموجهة نحو التكامل والرامية إلى توسيع نطاق الأسواق ، وتحسين الإنتاجية والتنافسية ، وتعزيز الاستثمار ، على أساس عالمي .

٣١ – غير أن هذا الاتجاه يطرح تحديات تتعيّن مواجهتها بقوة وعزم . وما برح الهدف الرئيسي يتمثل في إقامة نظام تجاري دولي يتسم بالانفتاح والوضوح .وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي جاهداً إلى إزالة العوائق التجارية القائمة وإلى تجنب إيجاد عوائق جديدة لاتتفق وهذا النظام . ولن تؤدى التكتلات التجارية المغلقة ، إلاّ إلى المنازعات والتوترات وعدم الاستقرار .

السلع الأساسية الأولية :

٣٢ – مازالت السلع الأولية تشكل مصدراً رئيسيًا للقطع الأجنبي لغالبية البلدان النامية ، ونحن مقتنعون بوجود فرص لتعاون دولي فيما بين المنتجين وبين المنتجين والمستهلكين عن طريق التحسين الملموس لإمكانية الوصول إلى الأسواق ، وتحسين تنظيم العرض ، والاستخدام الأفضل للتكنولوجيات للوصول إلى مستويات أكثر كفاءة فيما يتعلق بالتنويع والتجهيز والتسويق والتوزيع . وينبغي أيضًا بذل جهود متضافرة لكفالة التشغيل التام للصندوق المشترك للسلع الأساسية وتحقيقه للأهداف المحددة في اتفاقه التأسيسي .

٣٣ – ومن شأن عقد اجتماع مبكر للخبراء الاقتصاديين لمجموعة الخمسة عشر لدراسة مسألة السلع الأساسية الأولية أن يكون خطوة هامة نحو العمل على اتباع موقف موحد في الأونكتاد الثامن الذي سيعقد في القريب وغيره من المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف .

الأونكتاد الثامن :

٣٤ – الأونكتاد فريد في كونه محفلاً عالميًا متعدد التخصصات تمثل التنمية حجر الزاوية في ولايته وينبغي أن تؤدي الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي ستعقد في قرطاجنة دي انديآس في شباط فبراير ١٩٩٢ إلى التنشيط المؤسسي والتشغيلي للأونكتاد وإلى استعادة أهمية دور هذه المنظمة في بلورة توافق دولي في الآراء بشأن التنمية .

دور التكنولوجيا :

٣٥ – أصبحت التكنولوجيا القائمة على العلم واستخدامها الفعال ، بصورة متزايدة ، هما العاملان المحددان للتغير الاقتصادي والاجتماعي . وفي الوقت نفسه اتسعت الفجوة التكنولوجية بين الشمال

والجنوب . إلاّ أنه يجب التسليم بأن المعارف والقدرات الإبداعية العلمية والتكنولوجية المتراكمة هي تراث للبشرية جمعاء . ولهذاتقوم حاجة ماسة إلى وضع إطار دولي يكفل الحصول على نحو مستقر وغير تمييزي وبشروط وأحكام معقولة ، على التكنولوجيات الجديدة الحاسمة الأهمية للنمو والتنمية .

دور الاستثمار :

٣٦ - ويكون الاستثمار الأجنبي مفيداً عندما يوفر فرص العمل ، ويزيد من الموارد المحلية ، وييسر نقل التكنولوجيا ويشجع الصادرات . ونحن نسلم بالدور الإيجابي الذي يمكن أن يضطلع به الاستثمار الأجنبي والمؤسسات عبر الوطنية بما يتعلق باقتصاداتنا ، وفي إطار احترامهما لسيادة البلدان المضيفة وثقافتها ومطامحها الإنمائية .

تنمية الموارد البشرية :

٣٧ - تمثل الموارد البشرية أهم أصل تمتلكه بلداننا . ولن يكون للنمو الاقتصادي والاستمرار اللذين نعمل على تحقيقهما أهمية تذكر فيما يتصل بالتنمية إن لم يتجليا في رفاهة السكان في مجموعهم . فالسكان هم وسيلة جهودنا الإنمائية وغايتها على حد سواء . والموارد البشرية هي العوامل الدافعة الأولى في أية استراتيجية للتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

٣٨ - ويمكن للتعاون الفعال بين البلدان النامية ، عن طريق تجميع الموارد والخبرات والمهارات ، أن يقطع شوطاً طويلاً نحو المساعدة على تعزيز إمكانات الموارد البشرية الهائلة الموجودة لدى الجنوب والارتقاء بها . ونحن نرحب بالتعاون الدولي في هذا المجال ونشجعه ، شرط أن يراعى هذا التعاون ، على النحو الواجب ، البعد الثقافي لسياسات وبرامج التنمية الاجتماعية وأن يعترف بهذا البعد .

الطاقة :

٣٩ - يجب أن تصبح مشكلة الطاقة الملحة محلاً لتفاهم عالمي بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط .

٤٠ - وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى الأهمية الخاصة لاجتماع باريس لمصدري ومستهلكي النفط ، الذي هو جهد مثالي للشمال والجنوب والذي عقد تحت الرعاية المشتركة لفنزويلا وفرنسا بروح من الإسهام في بدء تعاون دولي واسع النطاق يستهدف تحقيق الاستقرار في السوق فيما يتعلق بكل من العرض والطلب على النفط ، بالإضافة إلى كبح التقلبات المفاجئة في الأسعار التي تؤثر بدورها على اقتصادات المستهلكين والمنتجين .

٤١ - وهناك حاجة ملحة لبذل جهود متضافرة لتعزيز التعاون في ميدان الطاقة وبخاصة في مجال استحداث مصادر غير تقليدية وجديدة ومتجددة للطاقة .

البيئة والتنمية :

٤٢ - تلتزم البلدان النامية بالحفاظ على البيئة . وتعزى مشاكل البيئة العالمية في معظمها ، إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج غير الرشيدة بيئياً في البلدان الصناعية والتي تؤثر تأثيراً معاكساً على البلدان النامية بوجه خاص ، لأنها أكثر قابلية للتأثر بالأخطار التي تنبع من ظواهر مثل التغير المناخي وتآكل طبقة الأوزون ، والتصحر .

٤٣ - وتتمثل الحاجة الرئيسية للبلدان النامية في إنعاش اقتصاداتها ، والقضاء على الفقر ، وتحقيق النمو المستمر اقتصادياً وبيئياً . وهناك حاجة ماسة لضمان أن تتحول اهتماماتنا الإنمائية إلى

حلول نسعى إليها في مجال البيئة . ويجب إعادة النظر على أساس التعاون الدولي حتى يمكّن البلدان النامية من تحقيق هذه الأهداف ، ومن ثم ينبغي أن يعزز توفّر موارد مالية جديدة وإضافية وإمكانية الحصول بشكل تفضيلي على التكنولوجيات المواتية بيئيًا . وتتحمل الدول المتقدمة النمو القسط الأكبر من المسؤولية عن إيجاد تنمية مستمرة بيئيًا في العالم ، ولذا ينبغي أن تسهم بأكبر قدر من الموارد من أجل التعاون الدولي في هذا المجال . ولن يحول فرض شروط مالية أو تجارية جديدة من جانب واحد دون التوصل إلى حلول للمشاكل البيئية فحسب ، بل إنه سيسهم أيضًا في زيادة تفاقم المشاكل الإنمائية ويؤدي إلى حدوث استقطاب في العلاقات بين الشمال والجنوب .

٤٤ - ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في حزيران يونيه ١٩٩٢ ، فرصة تاريخية لتناول موضوع البيئة والتنمية بطريقة متكاملة . وشاملة ومتوازنة ومن شأن اعتماد اتفاقات وبرامج ، بما في ذلك برنامج محدد لزيادة الرقعة الخضراء في العالم ، أن يفي بحاجات كل البلدان ، وأن يحمي البيئة العالمية ، وأن يضمن كامل مشاركة المجتمع الدولي .

ثانيًا : التعاون فيما بين الجنوب والجنوب

٤٥ - يتمثل أحد الجوانب الهامة للاتفاق الدولي الجديد في الآراء بشأن التنمية في التعاون بين الجنوب والجنوب الذي توليه مجموعة الخمسة عشر أهمية خاصة باعتباره استراتيجية لزيادة الاعتماد الجماعي على الذات والتنمية الوطنية والإقليمية والعالمية . وإننا على دراية بالإمكانات الهائلة الموجودة في الجنوب في شكل أسواق واسعة ، وموارد طبيعية وموارد طاقة هائلة ، وتكنولوجيات محلية وموارد بشرية كبيرة . ونؤكد بشدة على تنمية الموارد البشرية عن طريق سياسات وبرامج تستهدف تعزيز التسهيلات والخدمات التعليمية والصحية .

٤٦ - والسكان الأصحاء المتعلمون متطلب سياسي حاسم الأهمية للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي . وقد أحرز الجنوب تقدمًا ملموسًا في توفير الرعاية الصحية الأساسية ، ومكافحة الأمراض ، وتحديد النسل ، وإحراز نتائج باهرة في مجال خفض معدل وفيات الرضع وإطالة العمر المتوقع . ومع ذلك ، ينبغي تعزيز هذه الإنجازات والإكثار منها إذا أريد إجراء معالجة فعالة للعيوب المستمرة وواسعة النطاق الموجودة في الرعاية الصحية والتي مازالت ماثلة في كل مناطق الجنوب .

٤٧ - ويمكن أن تقطع ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميداني التعليم والصحة العامة شوطًا طويلاً نحو تحقيق هذه الأهداف . ويجب أن نعزز تشاطر المعرفة والخبرة والتكنولوجيات ذات الصلة . وفضلاً عن ذلك فإن الاحتمالات الكبيرة للتعاون في مجال الطب المحلي تمثل شيئًا ذا أهمية حيوية للجنوب .

٤٨ - ونود أن نؤكد على أهمية اجتماع رجال الأعمال المعقود في نفس الوقت مع اجتماع القمة الثاني . ونرحب بمساهمة كبار منظمي الأعمال من الجنوب في عملية تنمية التعاون القطري . وستعزز هذه العملية إمكانات التعاون الحالية وستصبح عنصرًا دائمًا في اجتماعاتنا .

٤٩ - وتمشيًا مع أهداف وأغراض مجموعتنا اتخذ قرار في القمة الأولى بالبدء في عدد من المشروعات الخاصة التي تستهدف تناول ومعالجة مسائل تشغل وتهم البلدان النامية على سبيل الأولوية . وقد أحرز ، منذ ذلك الحين تقدم جدير بالثناء نحوتنفيذ بعض هذه المشروعات التي ستجني ثمارها البلدان النامية كافة في السنوات القادمة .

٥٠ - ونرحب ، بهذه المناسبة ، بإنشاء مركز الجنوب لتبادل البيانات المتعلقة بالاستثمار والتجارة

والتكنولوجيا باعتماد نظامه الأساسي . ونؤكد بقوة على قيمة هذا المشروع الفريد في كونه يجمع بين ثلاثة مجالات حيوية وهي الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا . كما أنه يشجع تعزيز قدرات الجنوب الخاصة في ميدان جمع وتصنيف ونشر البيانات الحيوية الأهمية لتعزيز التجارة وتدفقات الاستثمار ونقل التكنولوجيا بين الجنوب والجنوب . بالإضافة إلى ذلك فإنه يقدم الأساس لإيجاد طريقة موحدة تحقق الاعتماد على الذات لتوليد تدفقات للمعلومات في الجنوب .

٥١ - ونلاحظ أيضاً مع الارتياح الشديد تصميم وتنفيذ عدد من ترتيبات الدفع الثنائية فيما بين البلدان النامية والآثار المفيدة التي نجمت عنها بالفعل في ميدان التجارة المتبادلة . وقد ساعدت هذه الترتيبات كثيراً على بناء الثقة وتيسير إقامة صلات اقتصادية أوثق وأكثر إنتاجية في قطاعات الأعمال التجارية في بلدان الجنوب وفيما بينها . ونحث البلدان الأخرى على أن تستفيد من هذه المبادرة في التوصل إلى ترتيبات مماثلة . ونؤيد مشروع اتفاق العمل بشأن ترتيبات الدفع المتعددة الأطراف المقترحة الذي أعده اجتماع لفريق من الخبراء عقد في كوالالمبور في نيسان أبريل ١٩٩١ . ونطلب إلى ماليزيا أن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه الترتيبات على أساس تجريبي في بادئ الأمر ، بغية تنفيذه على نحو تام في وقت مبكر . ويلاحظ أن هذه المبادرة هي أول مبادرة من نوعها تصمم على أساس إقليمي ومتعدد الأطراف .

٥٢ - ونحن نرحب باعتزام يوغوسلافيا عقد اجتماع محفل الاستثمار والأعمال التجارية في النصف الأول من عام ١٩٩٢ .

٥٣ - ومازلنا نولي أعلى الأولوية لمجالي التكنولوجيا الحيوية والطاقة البديلة . ولهذا فإننا نوافق على مشروعي مصارف الجينات وتطبيقات الطاقة الشمسية ونؤيد تنفيذها .

٥٤ - ونكرر تأكيد الأهمية العظمى التي نعلقها على الحاجة إلى الاعتماد على الذات في ميدان الأغذية ، ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في تصميم برامج تستهدف تعزيز قدرات المزارعين والتقنيين الزراعيين من البلدان النامية على إنتاج الأغذية .

٥٥ - ونرحب أيضاً بالجهود المبذولة في الوقت الحاضر لتشاطر المعارف ونقل التكنولوجيا ذات الصلة وتوفير المساعدة التقنية في مجال السكان وتنظيم الأسرة الذي هو مجال حيوي ومسألة ذات أهمية أساسية لعدد من البلدان الأعضاء .

٥٦ - وسيشكل عقد اجتماع للخبراء الماليين لمناقشة مشكلة الديون الخارجية في نيسان أبريل - آيار مايو ١٩٩٢ ، خطوة أخرى هامة في جهودنا لوضع نهج مشتركة بشأن هذه المسألة . ونحن نقدر الجهود التي تبذل الآن لإنشاء فريق استشاري لمساعدة بلدان الجنوب في تعاملاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بشأن مسألتي الديون والقروض .

٥٧ - كما أننا نعلق أيضاً الأهمية على الاضطلاع بمشاريع جديدة من شأنها أن تزيد تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية . ونؤيد في هذا الصدد ، اقتراح أندونيسيا الرامي إلى بدء مشروع مجتمعي للتنمية الذاتية الشعبية .

٥٨ - وأخيراً نوافق على القيام بتجميع قائمة بما هو موجود من برامج محلية ناجحة في مجالات ذات أهمية مشتركة بغية تيسير التشاطر المفيد للمعارف والخبرات فيما يتعلق بمسائل التنمية .

ثالثًا : التزام فيما يتعلق بالمستقبل

٥٩ – يعمل ممثلونا الشخصيون ، على نحو يدعو إلى الارتياح ، من أجل التحضير لاجتماعاتنا السنوية . وسنقوم في المستقبل ، بغية تعزيز التعاون داخل المجموعة ، بتوجيه ممثلينا الشخصيين إلى النظر في مسائل مضمونية ذات أهمية مشتركة ، منها تبادل الخبرات في كل من بلداننا . وستشكل هذه المناقشات جزءًا من العملية التحضيرية لاجتماع القمة القادم .

٦٠ – وستواصل مجموعة الخمسة عشر ، باعتبارها مجموعة تتكون من البلدان النامية ، العمل نحو إيجاد حقبة دولية جديدة من التعاون والتنمية تحظى فيها اهتمامات ومصالح المجتمع الدولي بأسره وتلك المتعلقة بالبلدان النامية بوجه خاص ، بأقصى قدر من الاهتمام والعناية . وتؤكد مجموعة الخمسة عشر من جديد التزامها بالعمل كعنصر حفاز في بناء عالم يمكن أن تتاح فيه لكل بلد الفرصة للتعبير عن نفسه والإسهام في خلق روح من التعاون الحقيقي والتضامن الدولي ، وهما على الأجل الطويل الضمانتان الوحيدتان لاستمرارية النظام العالمي واستقراره . وفي هذا الصدد ، ترحب مجموعة الخمسة عشر باشتراك بلدان نامية أخرى في مشروعاتها وبرامج عملها .

٦١ – ونحن على استعداد للمشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى توافق دولي جديد في الآراء بشأن التنمية . ونحن على استعداد للدخول في حوار فوري وبنّاء مع شركائنا في البلدان الصناعية .

٦٢ – وسنواصل تكثيف جهودنا في مسعانا من أجل التوصل إلى عالم ينعم فيه الجميع بالرخاء ، والعدل ، والحرية ، عالم لا يوجد فيه جنوب ولا شمال ، ولا غرب ، ولا شرق ، وإنما توجد فيه أسرة إنسانية واحدة ويتوفر فيه تكافؤ الفرص والمشاركة لكل أعضائه : عالم واحد .

٦٣ – ونقبل العرض المقدم من حكومة الهند لاستضافة اجتماع القمة الرابع عام ١٩٩٣ . ونقبل أيضًا العرض المقدم من حكومة الأرجنتين لاستضافة اجتماع القمة الخامس عام ١٩٩٤ .

٦٤ – ونتوجه بالشكر إلى حكومة فنزويلا على كرم ضيافتها ، وللترتيبات الممتازة المتخذة لعقد اجتماع القمة الثاني . كما أننا نوافق على الاجتماع في تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٢ في داكار السنغال .

القسم التاسع:

أهم الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية

[١] إعلان أفريقى عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى

إن الوزراء الأفريقيين المجتمعين فى أبيدجان من ٩ إلى ١٣ مايو ١٩٧٣ بمناسبة المؤتمر الوزارى الأفريقى لمشاكل التجارة والتنمية والنقد الذى نظمته بالتعاون منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقى للتنمية وبمناسبة الدورة العادية الحادية والعشرين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعة فى أديس أبابا من ١٧ إلى ٢٤ مايو ١٩٧٣ .

يوصون باقرار هذا الإعلان الأفريقى عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى أثناء الدورة العادية العاشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المجتمعة فى أديس أبابا يوم ٢٥ مايو ١٩٧٣ بمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية .

ديباجة

نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المجتمعون فى أديس أبابا فى الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٧٣ بمناسبة العيد العاشر لمنظمة الوحدة الأفريقية .

إذ نؤكد من جديد المبادئ والأهداف الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الصادر فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ .

وإذ نؤكد من جديد الالتزام الكامل لدولنا بأحكام ميثاق الجزائر، وإعلان ليما ، والإعلان بشأن التصنيع ، وإعلان منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وأولويات التنمية الأفريقية كما حددتها مذكرة أديس أبابا .

وإذ نذكر بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ، واللجنة الاقتصادية وبنك التنمية الأفريقى فى هذا الصدد .

وإذ نأخذ فى اعتبارنا الآمال العميقة والمشروعة لشعوبنا .

وإذ يقلقنا التدهور المستمر للوضع الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية بالنسبة للدول المتقدمة ، مع اقتناعنا بالاتساع المستمر فى الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة .

وإذ نعتقد أن استمرار هذا الوضع من شأنه أن يولد شعوراً عميقاً بالحرمان قد يؤدى إلى عواقب وخيمة بالنسبة للسلام والأمن الدولى .

وإذ نشعر بالقلق إزاء عدم فعالية الاجراءات التى اتخذت خلال العشر سنوات الماضية لمكافحة التخلف ، وإزاء عجز المجتمع الدولى عن خلق ظروف مناسبة لتنمية أفريقيا .

وإذ نقتنع بأن الدول النامية ، عن طريق تدعيم جبهتها المشتركة ، يمكنها تحقيق أهدافها الإنمائية .

واقتناعاً بأن تعبئة الموارد البشرية الهائلة فى القارة لتنشيط وتوحيد الروح الخلاقة التى يتمتع بها الأفريقيون ، يمكن أن تؤدى إلى التحول السريع فى اقتصادنا وإلى رفع مستوى المعيشة لشعوبنا .

واقتناعاً بأن التعبئة الفعالة للموارد الطبيعية الضخمة فى القارة ستزداد بسهولة إذا كان هناك قدر أكبر من التكامل الاقتصادى ، وأن التعاون الإقليمى يعتبر أداة للتكامل الإقليمى لا يمكن الاستغناء عنها فحسب ، بل هو أيضاً وسيلة لتنسيق وتدعيم مواقف الدول الأفريقية فى علاقاتها بالعالم الخارجى ، مما يمكنها من القيام بدور فعال ومؤثر فى المجال العالمى بحيث تساعد على خلق ظروف أفضل للتنمية .

وإذ نعتقد أن الاختلافات فى اللغة والاختلافات فى حجم الاقتصاد أوبنائه لا تشكل عقبة مستعصية على طريق التعاون الاقتصادى والتكامل الإقليمى وأنه من الممكن القضاء على العوائق التى تعترض التعاون بين الدول الأفريقية ، وخاصة المتخلفة عن الاستعمار أو الناتجة عن العلاقات الرأسية للسيطرة على أفريقيا من جانب الدول المتقدمة .

وإذ نعتقد أن احتمالات احداث تغييرات بعيدة المدى فى المجال الدولى ، والأحداث الهامة التى تجرى فى العالم ، والجهود التى تبذل لإيجاد حلول دائمة للمشاكل المزمنة ، تتيح للدول الأفريقية فرصة غير عادية لوضع طريقة للعمل المتناسق ، وللاشتراك اشتراكاً كلياً فى إنشاء نظام دولى أكثر انصافاً فى المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية .

وإذ ندرك التهديد الخطير الناجم عن الرغبة الدائمة لدى الدول المتقدمة فى الاحتفاظ فى أفريقيا بصفة خاصة بمناطق نفوذها السياسى والاقتصادى ، وإذ نصر على الدفاع عن الاستقلال الاقتصادى لأفريقيا .

وإذ ندرك أنه فى استطاعة البلاد النامية تحقيق أهداف التنمية التى وضعوها لأنفسهم بشرط تدعيم جبهتهم المشتركة

وإذ نعلن جادين عزمنا الأكيد على تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتنمية القارة عن طريق التعبئة الفعالة لمواردها البشرية والثقافية الهائلة .

نقرر، لذلك ، الموافقة على الإعلان الحالى الذى يحدد المبادئ الأساسية للعمل الجماعى والفردى الذى تقوم به جميع الدول الأفريقية بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى .

التعاون والتكامل الاقتصادى الأفريقى

١ ــ تعبئة الموارد البشرية والمادية :

(أ) ١ ــ لتحقيق أقصى فائدة من الموارد البشرية والطبيعية الكامنة فى أفريقيا ، تتعهد حكومات الدول الأفريقية بما يلى :

المواردالبشرية :

(أ) ٢ ــ أن تضمن لكافة المواطنين حق التعليم والتدريب على أساس الواقع الأفريقى وبطريقة تتناسب مع الاحتياجات الأفريقية وأهداف التنمية وأن تتخذ جميع الاجراءات الضرورية لاحترام هذا الحق .

(أ) ٣ ــ أن توجه برامج التعليم الجامعى والعالى نحو التدريب والبحث اللازم لضمان الاستقلال العلمى والتكنولوجى فى أفريقيا ونحو البحث التطبيقى بغية إدخال تعديلات جذرية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى لصالح التنمية .

(أ) ٤ — أن تسهل حرية تنقل الأشخاص الضرورية لتبادل الأفكار والتكامل الاقتصادى، وأن تعطى الأولوية للتعاون فى مجال تبادل القوى البشرية المهنية، والعمال المهرة وغير المهرة بين الدول الأفريقية

(أ) ٥ — أن تتخذ الاجراءات المناسبة لوضع حد لاستنزاف العقول من أفريقيا، وحث الأفريقيين المؤهلين المقيمين فى الخارج على العودة، بهدف التخلص سريعاً من المساعدات الفنية التى تقدم من خارج أفريقيا.

(أ) ٦ — أن تسرع فى تنفيذ سياسة الأفرقة فى كل دولة، وأن تضمن تمثيلاً أفريقياً فعالاً وعادلاً فى المنظمات الدولية، وفى وكالات الأمم المتحدة فى أفريقيا.

(أ) ٧ — أن تساند كل المساندة، عن طريق دولها، برامج اتحاد الجامعات الأفريقية وغيرها من المؤسسات لتدعيم التعاون فى مجالات معينة فى التدريب والبحث، بصفة خاصة تعليم اللغات الأفريقية والأجنبية، وتوسيع نطاق تسهيلات التدريب لمواجهة النقص فى العاملين الأفريقيين من المستويين المتوسط والعالى، وبحث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للتنمية الأفريقية، وتبادل أساتذة وطلبة الجامعات.

الموارد الطبيعية :

(أ) ٨ — أن تقوم بمسح منظم لجميع الموارد الأفريقية بهدف استعمالها بطريقة حكيمة، واستغلالها استغلالاً مشتركاً، حيثما كان ذلك مناسباً وذلك للتعجيل بتنمية القارة.

(أ) ٩ — أن تدافع بنشاط وباستمرار وبطريقة مشتركة عن الحقوق الثابتة للدول الأفريقية فى السيادة والسيطرة على مواردها الطبيعية.

(أ) ١٠ — أن تزيد من التعاون المتعدد الأطراف فى استغلال الأنهار والبحيرات وأحواضها.

(أ) ١١ — أن تشجع تبادل المعلومات المتعلقة باستغلال واستعمال المياه التى تغذى المدن والصناعات.

(أ) ١٢ — أن تستغل لأغراض التنمية الامكانيات الأفريقية للطاقة المولدة من المياه على أساس متعدد القوميات وشبه إقليمى كلما أمكن.

(أ) ١٣ — دعم استخدام الموارد الجديدة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والحرارية كبديل لاستخدام الأخشاب مع اتخاذ التدابير الرامية إلى استعادة الغابات الأفريقية عن طريق التشجير بغية وقف زحف الصحارى والقحط فى أفريقيا.

(أ) ١٤ — أن تم على نحو فعال ومشترك حماية موارد أفريقيا من البحر والمحيط التى تدخل فى حدود الولاية القومية من الافراط فى استغلالها دولياً من جانب الدول المتقدمة.

(أ) ١٥ — ترشيد الاستفادة — على نطاق القارة بأسرها — من الأبحاث الخاصة بقاع البحر والمحيط التى تجرى خارج حدود الولاية القومية وذلك فى خدمة تنمية أفريقيا وشعوبها ومن أجل ضمان الاشتراك الكامل للبلدان الأفريقية اللاساحلية.

٢ — الزراعة :

(أ) ١٦ — تشجيع تطوير الزراعة الأفريقية عن طريق استخدام الأساليب الحديثة والمتقدمة ومن خلال تبادل الدول الأفريقية الخبرات والموارد فى مجال الإنتاج والتوزيع والتخزين مع القيام تدريجياً باستبدال المزارعين التقليديين بمزارعين مدربين على الوسائل الحديثة وتدعيم التعاون الأفريقى فى هذا المجال.

(أ) ١٧ — تشجيع الجهود الكفيلة بضمان زيادة سريعة وضخمة فى إنتاج أفريقيا من الغذاء.

(أ) ١٨ ـ بذل جهود خاصة لتوسيع نطاق الخدمات الأساسية التى تخدم الريف وتحسين ظروف المناطق الريفية بغية رفع مستوى معيشة سكانها .

(أ) ١٩ ـ توفير الخدمات الريفية الإضافية حتى يتمكن صغار الفلاحين من إنتاج محاصيل وفيرة تحقق فائضاً يمكن استخدامه فى تمويل الصناعات المرتبطة بالزراعة .

(أ) ٢٠ ـ اتخاذ الخطوات الضرورية التى تكفل تصنيع أكبر قدر من المنتجات الزراعية الأفريقية فى أفريقيا قبل تصديرها .

٣ ـ النقل والخدمات الأساسية :

(أ) ٢١ ـ الاسراع بالجهود التى تخلق دعائم أساسية حديثة مثل الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية والنقل البحرى الداخلى ـ إذ أن هذه تعتبر احدى المتطلبات الأساسية لتنمية والتعاون فيما بين الدول الأفريقية

(أ) ٢٢ ـ اعطاء الأولوية لربط الطرق القومية بغية تسهيل حركة الأشخاص والبضائع بين المناطق الداخلية والساحلية على أن تؤخذ فى الاعتبار الصعاب الأخرى التى تواجهها الدول اللاساحلية .

(أ) ٢٣ ـ القضاء على كافة أشكال العقبات التى تعترض سبيل الحركة المنتظمة للسيارات خاصة عن طريق تسهيل الاجراءات على الحدود وتنسيق قوانين المرور الإقليمية بالنسبة للطرق .

(أ) ٢٤ ـ اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة كونسورتيوم من شركات الملاحة الأفريقية يمنحها من العمل بفعالية أكبر والمشاركة فى الاستفادة من تسهيلات الصيانة والتسهيلات التى تقدم فى محطات الوصول ، والبحث المشترك عن إمكانية إدخال استحداثات فنية فى نقل الصادرات الأفريقية .

(أ) ٢٥ ـ اتخاذ موقف موحد لصالح اجراء مفاوضات مبكرة للحصول على أسعار شحن مواتية والتأثير على مستوى أسعار الشحن فيما يتعلق بالنقل البحرى وخدمات الشحن الساحلية .

(أ) ٢٦ ـ إقامة شبكات شحن مناسبة بهدف تشجيع التجارة فيما بين الدول الأفريقية وتشجيع الصادرات الأفريقية .

(أ) ٢٧ ـ تعزيز التعاون الفعال بين شركات الطيران الأفريقية ، بغية ترشيد الخدمات الجوية للقارة ، وخاصة فيما يتعلق بتنسيق جداول الرحلات وتحديد أسعار خاصة منخفضة وتبادل حقوق المرور الجوى ، وتوحيد أنواع الطائرات المستخدمة ، والاستفادة المشتركة من عمليات تسهيلات اصلاح وصيانة الطائرات ، والتنظيم المشترك للأبحاث وتدريب العاملين .

٤ ـ الاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية :

(أ) ٢٨ ـ دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية لسائر أفريقيا بما فى ذلك إطلاق قمر صناعى لسائر أفريقيا فى النهاية واتخاذ الخطوات لتأمين توحيد المعدات وتحسين وتنسيق ترتيبات التشغيل وتقديم التسهيلات المناسبة لتدريب العاملين .

(أ) ٢٩ ـ تحديد سياسات عامة مشتركة حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلات وسياسات الخدمات البريدية وخاصة فيما يتعلق بتوحيد وتنسيق الاجراءات والأساليب البريدية واقامة الخدمات البريدية الحيوية فيما بين الدول الأفريقية .

٥ ـ التصنيـــع :

(أ) ٣٠ ـ تشجيع تصنيع أفريقيا وخاصة عن طريق توسيع الأسواق القومية والتعجيل بالتطور التكنولوجى مع الأخذ فى الاعتبار تزايد أهمية الشركات متعددة القوميات فى هذا المجال

(أ) ٣١ ـ تحديد الأقاليم الاقتصادية لأفريقيا بهدف تشجيع التنمية المنظمة للقارة بأسرها عن طريق ترشيد التخطيط الإقليمى والتخطيط القومى وتحديد مجالات المصلحة المشتركة لتشجيع تنميتها عن طريق التخطيط والبرمجة .

(أ) ٣٢ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التصنيع المرشد فى نطاق الكيانات الاقتصادية شبه الإقليمية وعلى مستوى القارة ، على أساس الاقتسام العادل للتكاليف والفوائد ، وذلك بتنسيق سياسات التصنيع وتنسيق خطط التنمية واعطاء عناية خاصة لمشكلات الدول الأقل تقدماً والدول غير الساحلية .

(أ) ٣٣ ـ تنظيم تبادل المعلومات بين الدول الأفريقية فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالتصنيع ، وتشجيع التعاون والمساعدات عن طريق مؤسسات دولية مختصة ، واتخاذ الخطوات المناسبة لوضع حد لأساليب الشركات الأجنبية متعددة القوميات التى تتعارض مع مصالح أفريقيا .

(أ) ٣٤ ـ دعوة الدول المتقدمة ـ بغية النهوض بالصناعات الأفريقية ـ إلى أن تطبق نظام الأفضليات العامة بطريقة نزيهة ودون تفرقة وأن تلغى بالفعل جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية والأساليب المعوقة للأنشطة التجارية .

(أ) ٣٥ ـ تشجيع التعاون بين المناطق النامية مع اعطاء عناية خاصة لتصدير المنتجات المصنعة وشبه المصنعة وذلك لكى تغير البناء العمودى الذى يسيطر على العلاقات بين الدول النامية والدول المتقدمة .

(أ) ٣٦ ـ التشجيع عن طريق سياسة التدريب والارشاد وتوفير الخدمات الإضافية ـ على اشتراك الأفارقة فى القطاع الصناعى

(أ) ٣٧ ـ اتخاذ الاجراءات المناسبة لتشجيع التحويل السريع للأساليب الفنية المناسبة إلى أفريقيا من جانب دول اقتصاديات السوق المتقدمة ومن الدول الاشتراكية ، ومساهمتها فى عمليات الإنتاج ولإقامة مؤسسات على نطاق القارة قادرة على النهوض بأبحاث العلوم التطبيقية واستخدام الأساليب التى تتوصل إليها الأبحاث المحلية والقضاء على الوسطاء فى مجال الصادرات بغية الحد من التكاليف الباهظة للتجارة المستوردة .

مسائل النقد والمسائل المالية :

(أ) ٣٨ ـ اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتشجيع التعاون الفعال بين الدول الأفريقية فى مجال النقد وخاصة عن طريق :

١ ـ تنظيم المشورة المتبادلة حول مسائل النقد بين الدول الأفريقية .
٢ ـ اعطاء دور أكبر أهمية للنقد الأفريقى فى مجال المدفوعات فيما بين الدول الأفريقية .
٣ ـ وضع اتفاقيات دفع متعددة الأطراف لتشجيع الدفع فيما بين الدول الأفريقية على أساس التبادل فيما بين البلاد الأفريقية .
٤ ـ إقامة اتحاد أو أكثر للمدفوعات ـ على المستوى الإقليمى وشبه الإقليمى ـ يتبعه صندوق أفريقى للتسويات الخارجية ولتحقيق هذا الهدف تتم دراسة واقعية لجميع إمكانيات تمويل الصندوق بالتعاون مع المؤسسات الدولية المناسبة .

ـ التعزيز السريع للتعاون المالى الفعال فى أفريقيا بإقامة أسواق شبه إقليمية لرؤوس الأموال وبدعوة البنك الأفريقى للتنمية لكى يعطى الأولوية لتمويل المشروعات متعددة القوميات وتلك التى تشجع التكامل الاقتصادى الأفريقى .

البيئة :

(أ) ٣٩ ــ اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الطبيعة والبيئة اللتين تشكلان احدى الموارد الأفريقية التى لا تعوض ولمواجهة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية التى تقع الدول الأخرى فريسة لها بصفة دائمة .

(أ) ٤٠ ــ اتخاذ جبهة مشتركة لمحاربة القحط الذى يشكل تهديداً للقارة بأسرها .

(أ) ٤١ ــ اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان ألا تسفر سياسة تشجيع السياحة عن تدبير البيئة والطبيعة فى أفريقيا حيث أنه لن يكون من الممكن معالجة أى تلف يحدث .

(أ) ٤٢ ــ التأكد من أن المشكلات الخاصة بحماية البيئة ينظر إليها فى نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية التى يجب أن تولى سياسة التنمية فيها عناية أكبر للمسائل الخاصة بالمحافظة على الموارد الطبيعية وادارتها وتحسين الظروف الطبيعية والبشرية فى المدن والقرى ، والقضاء على الأمراض المستوطنة التى تم القضاء عليها فى أنحاء كثيرة من العالم .

(أ) ٤٣ ــ التأكد من أن الدول الأفريقية تسترشد دائماً بالمبادئ التى أقرها مؤتمر استكهولم الخاص بالبيئة البشرية .

السياحة :

(أ) ٤٤ ــ اقامة منظمات مشتركة لتشجيع السياحة عن طريق اتخاذ اجراءات مثل الإعلان المشترك وتحديد أسعار متفق عليها للرحلات والسفريات لقضاء الأجازات وتبسيط الأجراءا المتبعة على الحدود لتسهيل الرحلات فيما بين الدول .

التجارة وتمويل التنمية :

(ب) ١ ــ التجارة فيما بين الدول الأفريقية :

١ ــ (أ) تكثيف الجهود الرامية إلى وضع نظام وأجهزة التنسيق بين السياسات التجارية .

(ب) تكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع التعاون فى مجال التكامل العام للدعائم الاقتصادية الأساسية وخاصة عن طريق إعادة تنظيم أجهزة الإنتاج ونظم التوزيع وتكامل الأسواق على أساس شبه إقليمى .

(جـ) إقامة مؤسسات مشتركة للتجارة والتنمية تتولى عند الضرورة بحث وتنسيق تنفيذ الا تفاقيات والترتيبات بين الدول الأفريقية الخاصة بالتعاون والتجارة والتنمية .

٢ ــ الأخذ بأساليب التسويق الحديثة فيما يتعلق بالمنتجات الأفريقية بغية تشجيع التجارة فيما بين الدول الأفريقية .

(ب) ٢ ــ التجارة الدولية :

١ ــ اتخاذ الاحتياطات اللازمة فى مفاوضاتها الدولية التى تدور إما داخل هيئات دولية أوتخص العلاقات بين

أفريقيا والمجموعات المتقدمة أو العلاقات بين هذه البلاد بحيث يراعى عدم اخضاع أفريقيا إلى أى قوة اقتصادية أجنبية.

٢ ــ تنسيق وتنظيم العمل السريع الذى يسبق جميع المفاوضات مع الدول المتقدمة ولكى يتم تقييم جميع الآثار التى قد تتركها الاتفاقيات المقترحة على مستقبل استقلالها الاقتصادى (ويعتبر هذا مبدأ لا يجوز انتهاكه).

٣ ــ العمل بشكل جماعى فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بقصد حماية الأهداف التالية :

١ ــ اتخاذ التدابير المنسقة الفعالة لوضع حد نهائى للتردى المستمر فى شروط تجارة الدول الأفريقية.

٢ ــ اتخاذ التدابير اللازمة لتثبيت أسعار السلع الأفريقية والعمل على تثبيت الزيادة المستمرة فى عائدات التصدير فى ضوء حاجة الدول الأفريقية المتزايدة إلى تمويل التنمية.

٣ ــ اتخاذ تدابير فعالة ترمى إلى تحقيق تنوع عمودى للإنتاج لكى تتمكن الدول الأفريقية من تصنيع منتجاتها عن طريق أكبر عدد ممكن من المراحل قبل أن تقوم بتصديرها، ويعتبر أن التنويع الأفقى ــ الذى يتكون من استبدال عدد من المنتجات الأولية بمنتج واحد فقط ــ لا يؤدى إلا إلى حلول مؤقتة دون أن يحل أى من المشكلات الحقيقية.

٤ ــ إلغاء الدول المتقدمة لجميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية والأساليب التى تعوق الأنشطة التجارية التى وضعتها تلك الدول فى طريق توغل منتجات الدول الأفريقية فى أسواقها.

٥ ــ عدم المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالتسهيلات فى مجال التجارة والتعريفات التى تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول الأفريقية.

٦ ــ قيام جميع الدول المتقدمة بوضع وتنفيذ نظام الأفضليات العامة بشكل فعال، وإلغاء كافة الأحكام التخليصية، وتوسيع نطاق النظام لكى يشمل جميع الصادرات الأفريقية واقرارها من جانب جميع الدول التى لم تقرها بعد.

٧ ــ إجراء مفاوضات على أساس مجموعات من المنتجات وليس على أساس منتج واحد.

٨ ــ اتمام المفاوضات خلال فترة زمنية معقولة.

(ب) ٣ ــ تمويل التنمية :

١ ــ تعبئة الموارد الداخلية الأفريقية بسرعة وفعالية لكى تكون هى أساس التنمية الأفريقية.

٢ ــ أن تشجع ــ بشتى السبل ــ الجهود الموجهة نحو مساهمة أفريقيا فى الاستثمارات فى جميع القطاعات لكى تضمن الرقابة القومية الفعالة على الاقتصاد. وتولى بصفة مباشرة إنشاء وتنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية بحيث تتم رقابتها الفعلية لصالح التنمية القومية.

٣ ــ أن تشجع إقامة مؤسسات للتأمين وإعادة التأمين فى سائر أنحاء القارة وشركة التأمين واعادة التأمين لسائر أفريقيا.

٤ ــ أن تتخذ التدابير لضمان احترام الاستثمارات الأجنبية الخاصة للأولويات القومية التى تضعها الدول الأفريقية.

٥ ــ أن تنسق التشريعات القومية فى سائر الاستثمار الداخلى لتجنب المنافسة بين الدول الأفريقية على اعطاء حوافز للمستثمرين الأجانب وتقديم تسهيلات ضريبية يحتمل أن تكون ضارة باقتصادياتها وذلك بهدف وضع أساس لقانون موحد للاستثمارات لجميع الدول الأفريقية.

٦ ــ أن تتخذ الاجراءات لخفض الانفاق على الأبحاث والدراسات التى تجريها الدول المتقدمة التى تستوعب نسبة

كبيرة جداً من المعونة الخارجية ولضمان أن تتحمل الدول المانحة تكاليف مثل هذه الدراسات وحتى لا تعتبر جزءاً من عنصر الائتمان فى المعونة الممنوحة .

٧ ـ أن تساهم بإيجابية وبشكل مباشر فى الأبحاث التى تجرى الآن لإصلاح نظام النقد الدولى بغية تحديد نظام أكثر انصافاً يهدف إلى تزويدها بموارد للتنمية وبسيولة دولية .

٨ ـ أن تشجع عن طريق اتفاقيات عامة أو محددة اجراءات للحد من الآثار الضارة للتطورات النقدية خارج القارة على الاقتصاديات الأفريقية ولكى تحاول ـ ما أمكن الحصول على تعويضات عن الخسائر الناجمة التى تتكبدها الدول الأفريقية وفى نفس الوقت تعزز التعاون فيما بين الدول الأفريقية فى مجال النقد لمواجهة الآثار السيئة للتطورات النقدية الخارجية .

٩ ـ أن تدافع عن موقف أفريقى مشترك فى جميع المفاوضات الاقتصادية والنقدية الدولية .

(جـ) ١ ـ التعاون الدولى :

أن تتخذ جميع التدابير اللازمة مع بذل جهود على المستوى الدولى لتشجيع التعاون فيما بين الدول الأفريقية وذلك فى نطاق استراتيجية للتنمية يجب أن تكون هى المسئولية الأولى للشعوب الأفريقية نفسها .

(جـ) ٢ ـ علاقات أفريقيا مع بلاد العالم الثالث :

١ ـ تعزيز الجهود مع مجموعة الـ ٧٧ لكى تدافع عن المبادئ التى وردت فى ميثاق الجزائر ومبادئ العمل الواردة فى « إعلان ليما » .

٢ ـ أن تشجع بصفة دائمة تحقيق الانسجام فى مواقف الدول النامية داخل المؤسسات التى أقامتها للدفاع عن مصلحتها المشتركة .

٣ ـ أن تشجع بشتى السبل الممكنة تبادل المعلومات عن التعاون العلمى والفنى وفى مجال التنمية بين الدول النامية وبين مؤسساتها القومية أو الإقليمية .

٤ ـ أن تشجع رابطات المنتجين فى الدول النامية من أجل الدفاع الجماعى عن مصالحهم المشتركة .

(جـ) ٣ ـ العلاقات مع دول اقتصاديات السوق المتقدمة ومجموعاتها الاقتصادية :

١ ـ تنسيق وتحقيق الانسجام بين المواقف الأفريقية خلال جميع المفاوضات لكى تحمى مصالحها ضد القرارات الضارة بالاقتصاديات الأفريقية وبالتعاون فيما بين الدول الأفريقية .

٢ ـ عقد اتفاقيات تجارية على أساس المصلحة المتبادلة والمعونة التى توفرها دول اقتصاديات السوق المتقدمة ومجموعاتها الاقتصادية .

٣ ـ الضمان فى اتفاقيات مع دول اقتصاديات السوق المتقدمة ألا يكون تقديم المعونة مشروطاً بنوع معين من العلاقات .

٤ ـ تكييف اتفاقيات المعونة المالية والفنية الثنائية والمتعددة الأطراف لكى تتمشى مع متطلبات التنمية فى الدول الأفريقية .

٥ ــ اتخاذ اجراءات فعالة لتنظيم إعادة الأرباح التى تقلل من موارد الدول الأفريقية وتحد من الآثار الإيجابية للمعونة لأفريقيا .

٦ ــ اتخاذ الاجراءات لتسهيل تحويل التكنولوجيا المناسبة للدول الأفريقية بشروط سهلة وللحد من الأساليب المقيدة التى تعمل ضد مثل هذه التحويلات .

(جـ) العلاقات مع الدول الاشتراكية :

١ ــ تنسيق موقفها ومعلوماتها عن امكانيات التجارة والتعاون والمساعدة بين الدول الأفريقية والدول الاشتراكية .

٢ ــ تشجيع الاجراءات التى ترمى إلى تكثيف التبادل التجارى وتسهيل الدفع بين الدول الأفريقية والدول الاشتراكية .

٣ ــ مطالبة الدول الاشتراكية بتسهيل تعبئة الائتمانات الممنوحة للدول الأفريقية وخاصة فيما يتعلق باستخدام مثل هذه الائتمانات فى تمويل عناصر التكلفة المحلية للمشروعات وشراء البضائع من أية دولة اشتراكية.

٤ ــ اتخاذ الخطوات اللازمة لتسهيل تسويق المنتجات الأفريقية فى الدول الاشتراكية داخل اطار اتفاقيات طويلة الأمد وبأسعار متعاقد عليها يمكن تعديلها بصورة دورية نتيجة للتغيرات التى تحدث فى ظروف السوق .

٥ ــ تكثيف التعاون الصناعى والعلمى والفنى بين الدول الأفريقية والدول الاشتراكية وأن تتخذ اجراءات محددة لتسهيل تحويل التكنولوجيا من مثل هذه البلاد .

وإيماناً منا بذلك نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ومنظمات التعاون الاقتصادى الأفريقية والمؤسسات الأفريقية والممثلين الأفريقيين فى جميع المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية أن تسترشد فى أعمالها بأحكام الإعلان الحالى عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى .

وقد قمنا بالتوقيع على هذا :

[الجزائر ــ مالى ــ بتسوانا ــ موريتانيا ــ بوروندى ــ موريشيوس ــ الكاميرون ــ المغرب ــ جمهورية وسط أفريقيا ــ النيجر ــ تشاد ــ نيجيريا ــ الكونغو ــ رواندا ــ داهومى ــ السنغال ــ مصر ــ سيراليون ــ غينيا الاستوائية ــ الصومال ــ أثيوبيا ــ السودان ــ جابون ــ سوازيلاند ــ جامبيا ــ تنزانيا ــ غانا ــ توجو ــ غينيا ــ تونس ــ ساحل العاج ــ أوغندا ــ كينيا ــ فولتا العليا ــ ليسوتو ــ زائير ــ ليبيريا ــ زامبيا ــ ليبيا ــ مدغشقر ــ مالاوى .

صدر فى مايو سنة ١٩٧٣ .

[٢] قـــرار
بشأن استراتيجية أفريقية مشتركة لدعم حركة عدم الانحياز

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الحادية والثلاثين بالخرطوم (جمهورية السودان الديمقراطية) خلال الفترة من ٧ ــ ٨ يوليوسنة ١٩٧٨ .

إذ يؤكد من جديد مبدأ عدم الانحياز المنصوص عليه فى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وإذ يذكر بالمبادئ الواردة فى القرار رقم ١٢ الصادر من مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية (الدورة الثانية) لاجوس فبراير سنة ١٩٦٤ الذى نص على توصية الدول الأفريقية بتنسيق سياساتها الخارجية على أساس المبادئ الأساسية لعدم الانحياز.

وإذ يعيد إلى الأذهان المبادئ الخمسة الأساسية لعدم الانحياز.

والتزاماً منه بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وبمبادئ عدم الانحياز.

وإذ يذكر بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وخاصة قرارات مجلس الوزراء أرقام ٣٦٤ (دورة ١٨) و٣٠٥ (دورة ٢١) و٤٨٧ (دورة ٢٨) .

وإذ يدرك ضرورة أن تعزز الدول الأعضاء نشاطها من أجل تحرير الأراضى الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ودعم الاستقلال الوطنى ومن أجل إنشاء نظام دولى جديد .

وإذ يضع فى الاعتبار أن عدم الانحياز يوفر اطاراً ملائماً لتحقيق تعبئة فعالة لصالح القضية الأفريقية .

وإذ يضع فى الاعتبار أيضاً أن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية تلعب دوراً هاماً فى حركة عدم الانحياز يهدف إلى دعم وحدة الحركة والتضامن بين البلدان غير المنحازة .

وإذ يؤكد أن مقتضى روح حركة عدم الانحياز هو الاستقلال ازاء الكتل وعدم اللجوء إلى القوة أو التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

وإذ يعبر عن الرفض لكل المحاولات التى تهدف إلى توسيع نطاق سياسة التكتلات الدولية فى أفريقيا الرامية إلى تحويل القارة الأفريقية إلى ساحات قتال وإلى ميادين للحرب الباردة .

وإذ يؤكد أن تحركات بعض الدول غير الأفريقية تشكل تدخلاً صارخاً وغير مقبول .

وإذ يضع فى الحسبان الجهود التى تبذلها حركة عدم الانحياز من أجل حق تقرير المصير للشعوب واستقلالها والسلام والأمن الدوليين ومن أجل إقامة نظام دولى جديد .

واقتناعاً بأن دعم حركة عدم الانحياز سوف يسهم مباشرة فى تعزيز جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتجسيد أهدافها .

وإذ يضع فى الاعتبار الأهمية التى تنطوى عليها مؤتمر وزراء البلدان غير المنحازة الذى سيعقد من ٢٥ إلى ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٨ فى بلجراد والتأثير الذى لابد أن يكون لأعمال هذا المؤتمر على المسرح الدولى .

ونظراً لضرورة القيام بعمل أكثر انسجاماً بين الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية داخل حركة دول عدم الانحياز.

١ ـ يعلن التزام جميع الدول الأعضاء باحترام ودعم سياسة عدم الانحياز بهدف حماية الحرية والاستقرار والرخاء فى أفريقيا .

٢ ـ يطالب الدول الأفريقية الأعضاء فى مجموعة عدم الانحياز بالالتزام بالأهداف والمبادئ المتفق عليها لحركة عدم الانحياز.

٣ ـ يدين بشدة أى تدخل أجنبى فى الشئون الداخلية للقارة الأفريقية .

٤ ـ يناشد كافة الدول الأعضاء لكى تعمل على تسوية المنازعات فيما بينها فى اطار المحافل الأفريقية .

٥ ـ يطلب إلى الأمين العام الإدارى أن يقدم قرارات الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات أفريقيا وبصفة خاصة تلك التى تتعلق بتصفية الاستعمار ومواجهة الأنظمة العنصرية فى الجنوب الأفريقى إلى الاجتماع الوزارى لدول عدم الانحياز فى بلجراد .

٦ ـ يقرر تنسيق الجهود مع سائر دول عدم الانحياز لحماية ودعم وحدة الحركة ولضمان احترام مبادئها .

٧ ـ يدعو الدول الأعضاء إلى الاشتراك فى مؤتمر وزراء دول عدم الانحياز المقرر عقده خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٨ فى بلجراد إلى تنسيق أعمالها فى هذا الاجتماع والمساهمة بصورة فعالة فى انجاح مداولاته .

تحفظات :

١ ـ تشاد .
٢ ـ توجو.

[٣] قرار
بشأن التعاون العربى ـ الأفريقى

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته الثالثة والثلاثين فى منروفيا بجمهورية ليبيريا خلال الفترة من ٦ ـ ٨ يوليو ١٩٧٩ .

إذ يسترشد بقرارات مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول وحكومات البلدان العربية والأفريقية المنعقد فى القاهرة فى مارس ١٩٧٧ وإعلان داكار الذى اعتمده الاجتماع الوزارى الأفريقى العربى فى أبريل ١٩٧٦ .

إذ يذكر بقرار مجلس الوزراء رقم ٦٦٩ (دورة ٣٣) الذى أقره المجلس خلال دورته العادية الحادية والثلاثين التى عقدت فى الخرطوم بالسودان خلال الفترة من ٧ إلى ١٨ يوليو ١٩٧٨ .

وإذ يدرك ضرورة تصحيح وتكييف الأجهزة التنظيمية لتنفيذ التعاون الأفريقى العربى مع تطور هذا التعاون .

وإذ يعرب عن اقتناعه بأن التضامن بين الشعوب الأفريقية والعربية ضرورة بالنسبة للجميع .

وإذ يذكر بالاحتمالات المتشائمة التى تنبأ بها العلماء والخبراء الأفريقيون فيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادى للقارة

خلال ندوة احتمالات المستقبل للتنمية والنمو الاقتصادى فى أفريقيا حتى عام ٢٠٠٠ والتى عقدت فى منروفيا خلال الفترة من ١٢ ــ ١٥ فبراير سنة ١٩٧٩ تحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

وإذ يأخذ فى الاعتبار اشتراك المنطقة الأفريقية غير الملائم فى صياغة وتنفيذ استراتيجيتى التنمية الأولى والثانية للأمم المتحدة ولتلافى اعتماد أفريقيا الزائد على الأقاليم الأخرى حتى فيما يتعلق بالحصول على احتياجاتها الغذائية .

وإذ يعقد العزم على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى استناداً على الموارد الخاصة بالمنطقة وقدراتها الذاتية بما يتفق وقيمها الثقافية ونظمها الاجتماعية وكرامتها .

الجزء الأول ــ استراتيجية التنمية :

١ ــ يقر استراتيجية التنمية لأفريقيا فى عقد التنمية الثالث كما أعدت فى الاجتماع الخامس لمؤتمر الوزراء المنعقد فى الرباط فى شهر مارس سنة ١٩٧٩ والدورة الرابعة عشرة للجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٢ ــ يوصى الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه الاستراتيجية كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الدولية لعقد التنمية الثالث .

٣ ــ يناشد منظمة الوحدة الأفريقية ، اللجنة بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة اتخاذ خطوات قوية لضمان تنفيذ توصيات الحلقة الدراسية المتعلقة بآفاق التنمية والنمو فى أفريقيا حتى عام ٢٠٠٠ .

٤ ــ يناشد الدول الأعضاء أن تستخدم توصيات استراتيجية التنمية الأفريقية فى عقد التنمية الثالث كأساس لاعداد خططها الخاصة بالتنمية .

٥ ــ يدعو منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الأقليمية والدولية الأخرى إلى اعطاء كل المساعدة الضرورية للدول الأعضاء لاعداد وتنفيذ مثل هذه الخطط .

الجزء الثانى ــ المجموعة الاقتصادية الأفريقية :

٦ ــ يؤكد على إنشاء مجموعة اقتصادية أفريقية كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأفريقية للتنمية والنمو الاقتصادى .

وإذ يأخذ فى الاعتبار أنه لكى يصبح التعاون الأفريقى ــ العربى مثمراً ودائماً يتعين تزويده بمؤسسات دائمة على أن يسير وفقاً لقواعد محددة وقائمة فى اطار اتفاق مشترك .

وإذ يعرب عن أمله فى أن يشكل التعاون الأفريقى العربى المدعم والذى يقوم على هياكل أفضل نموذج للتعاون الأفريقى والتضامن الدولى وأن يشمل نطاقاً أوسع من الدول التى تتعاون فى اطار الاحترام المتبادل ومن أجل خير الشعوب الأفريقية العربية .

وبعد أن بحث باهتمام تقرير الأمين العام بشأن أنشطة التعاون الأفريقى العربى :

١ ــ يأخذ علماً بارتياح بتقرير الأمين العام بشأن الأنشطة التى تبذل والانجازات التى تمت فى مختلف مجالات وقطاعات التعاون الأفريقى العربى .

٢ ــ يشجع أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية وأمين عام جامعة الدول العربية على الجهود التى لا يكفان عن بذلها من أجل تحقيق وتجسيد أهداف التعاون الأفريقى العربى .

٣ ــ يهنىء الأجهزة المالية العربية وعلى الأخص المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا للمساهمات الإيجابية فى تدعيم وتجسيد روابط التضامن والتعاون بين الدول الأفريقية والعربية ويحثها على إعداد برامج تعاون طويلة الأجل بتنسيق أعمالها مع الأجهزة الأفريقية المماثلة.

٤ ــ يحث الأجهزة المالية العربية على تحديد سياسة واضحة بطريقة ملموسة لنقل مواردها المالية عن طريق الاستثمارات العربية فى أفريقيا ويطلب من أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية اجراء مشاورات مع أمين عام جامعة الدول العربية فى هذا الشأن.

٥ ــ يطلب من أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية اجراء مشاورات مع أمين عام جامعة الدول العربية لعقد اجتماع للوكالات الأفريقية والعربية المتخصصة وخاصة بنك التنمية الأفريقية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكى تبحث معاً صيغة لتنسيق جهود هذه الوكالات على مستوى بحث وبرمجة وتمويل المشروعات فى أفريقيا.

٦ ــ يتبنى التوصيات والقرارات التى وافقت عليها اللجنة الدائمة خلال دورتها العادية الرابعة التى عقدت فى مدينة الكويت بدولة الكويت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٧٨.

٧ ــ يحث كل دولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية، فى حالة عدم قيامها بذلك:

ــ على تقديم قائمة للخبراء تضعها تحت تصرف مجموعات العمل الأفريقية العربية المشكلة.
ــ على اطلاع أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية على القطاعات ذات الأولوية على المستوى الإقليمى الفرعى أو الإقليمى والتى يتعين أن تدرسها مجموعات العمل لإعداد برنامج تنفيذ قصير ومتوسط وطويل المدى.

٨ ــ يوجه نداء إلى الوكالات المتخصصة الأفريقية والعربية خاصة بنك التنمية الأفريقى والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكى تنسق عملها بطريقة منهجية وتنسق فيما بينها برامج التعاون القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل.

٩ ــ يفوض أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية فى اتخاذ الاجراءات واجراء المشاورات اللازمة مع أمين عام جامعة الدول العربية لمراجعة سير عمل وهيكل الأجهزة التنظيمية المشتركة المكلفة لتنفيذ برامج التعاون الأفريقى العربى لعرض الاقتراحات المناسبة على المؤتمر الوزارى الأفريقى العربى القادم.

١٠ ــ يأخذ علماً بدعوة الحكومة الليبية لاستضافة الدورة القادمة للمؤتمر الوزارى الأفريقى العربى فى طرابلس فى موعد يحدد بعد مشاورات بين الأمينين.

١١ ــ يفوض أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية لاجراء مشاورات مع أمين عام جامعة الدول العربية لتحديد ميعاد ومكان:

(أ) مؤتمر الإعلام المشترك للوزراء الأفارقة والعرب.
(ب) مؤتمر العمل المشترك للوزراء الأفارقة والعرب.

١٢ ــ يطلب إلى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية اتخاذ التدابير اللازمة بالتعاون مع أمين عام جامعة الدول العربية من أجل تنظيم اجتماع لوزراء الخارجية الأفريقيين والعرب فى الخريف المقبل يتولى:

(أ) دراسة الطرق والأساليب المؤدية إلى إعادة تنشيط التعاون الأفريقى ــ العربى على أسس ملموسة وبأهداف محددة.

(ب) وضع ترتيبات عقد مؤتمر قمة أفريقى ــ عربى فى عام ١٩٨٠ يتمثل هدفه الرئيسى فى إنشاء الهياكل الدائمة التى من شأنها إتاحة سير التعاون الأفريقى ــ العربى بمزيد من الفاعلية وبقدر أكبر من المنهجية.

١٣ ــ يطلب إلى الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية المشاركة بالكامل فى اجتماعات الدورة المقبلة للمؤتمر الوزارى الأفريقى ــ العربى وذلك لضمان نجاحها.

١٤ ـ يقرر تجديد لجنة الاثنى عشر التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية التى تشكل من الدول الأعضاء التالية : الجزائر ـ مصر ـ جامبيا ـ غينيا بيساو ـ ليبيريا ـ النيجر ـ الكاميرون ـ رواندا ـ كينيا ـ مدغشقر ـ ليسوتو ـ موزمبيق .

(تحفظت أنجولا) .

[٤] استراتيجية منروفيا
الخاصة بالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية باتباع توجيهات واجراءات الاكتفاء الذاتي القومي والجماعى فى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية .

إذ نذكر بقرارنا رقم ، (CM / ST. 12 (XXI الصادر عن الدورة العادية العاشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى أديس أبابا فى ٢٥ مايو سنة ١٩٧٣ والذى يؤكد من جديد الإعلان الأفريقى للتعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى .

وإذ نذكر بالتوصيات الصادرة عن الدورة غير العادية الحادية عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى المنعقدة فى كنشاسا فى ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

وإذ نأخذ علماً بوثيقة مجلس الوزراء رقم ٩٨٣ (د ـ ٣٣) التقرير المؤقت للأمين العام بشأن التنمية والتكامل الاقتصادى لأفريقيا ، بما فى ذلك المرفق (١) (التابع له ـ الحلقة الدراسية حول أبعاد التنمية والنمو الاقتصادى فى أفريقيا وخاصة إلى عام ٢٠٠٠ ـ والمرفق ٢ ـ استراتيجية التنمية لأفريقيا لعقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية .

وإذ ندرك بأن أفريقيا قارة شاسعة موهوبة بقدر كبير من الموارد الطبيعية من كافة الأنواع وتتمتع بإمكانيات وافرة من الموارد البشرية ولديها القدرة على التحول السريع فى اقتصادياتها وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها .

وإذ نعقد العزم للتأكد من أن تقوم دولنا الأعضاء ، على المستويين الفردى والجماعى ، بإعادة هيكلة استراتيجيتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق التغيير الاجتماعى والاقتصادى السريع وإنشاء قاعدة محلية وأفريقية متينة للتنمية والنمو الاقتصادى المعتمدين على الذات والذين لا يحتاجون إلى دعم من الخارج .

وإذ نعرب عن يقيننا من أن النظام السياسى الذى يحمى الحقوق الإنسانية الأساسية والحرية الديمقراطية شرط جوهرى لتعبئة القدرات الخلاقة لشعوبنا نحو التنمية الاقتصادية السريعة بما فيها الجديد فى مجالات العلوم والتكنولوجيا .

وإذ نقر بالحاجة إلى اتخاذ اجراء عاجل من أجل منع التأييد السياسى الضرورى لنجاح اجراءات تحقيق أهداف الاعتماد الذاتى المطرد والتنمية والنمو الاقتصادى دون حاجة لعون خارجى . نعلن ما يلى :

١ ــ أننا نلتزم أفراداً وجماعات بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بالنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبتحقيق التكامل فى اقتصادياتنا بهدف التوصل إلى مزيد من الاعتماد الذاتى والتنمية التى لا تحتاج إلى دعم خارجى.

٢ ــ أننا نلتزم أفراداً وجماعات بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بالمضى قدماً بالتكامل الاقتصادى للمنطقة الأفريقية بغية تسهيل وتعزيز التكامل الاجتماعى والاقتصادى.

٣ ــ أننا نلتزم أفراداً وجماعات بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بإقامة المؤسسات القومية وشبه الإقليمية والإقليمية التى من شأنها تسهيل تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتى والتنمية التى لا تحتاج إلى دعم خارجى.

٤ ــ وأننا نلتزم على نحو أكثر دقة وتحديداً أفراداً وجماعات نيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بما يلى :

(أ) أن تولى البلدان اهتماماً خاصاً لتنمية الموارد البشرية لكى تتمكن من محو الأمية.

(ب) وضع العلم والتكنولوجيا فى خدمة التنمية وذلك من خلال تعزيز الامكانيات المستقلة التى لدى بلداننا فى هذا المجال.

(جـ) الاكتفاء الذاتى فى إنتاج الأغذية وفى توفيرها.

(د) التنفيذ الكامل لبرنامج عقد الأمم المتحدة للنقل وللمواصلات لأفريقيا.

(هـ) التنمية الصناعية الداخلية على الصعيدين الإقليمى وشبه الإقليمى.

(و) التعاون فى مجال التحكم فى الموارد الطبيعية واستكشافها واستخراجها واستخدامها لأغراض تنمية اقتصادية وبما يعود على شعوبنا وكذا إنشاء المؤسسات الملائمة لتحقيق هذه الأغراض.

(ز) إعداد القوى البشرية الفنية المحلية وتطوير الامكانيات التكنولوجية بما يسمح لشعوبنا أن تتحمل مزيداً من المسئولية عن تحقيق أهدافنا الفردية والجماعية فى مجال التنمية.

(ح) التعاون فى مجالات الحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها وتطويرها.

(ط) ضمان أن سياساتنا فى مجالات التنمية تعكس بصورة مناسبة قيمنا الاجتماعية الثقافية وذلك من أجل تعزيز أصالتنا الثقافية.

(ى) أن نضع فى اعتبارنا عنصر المستقبل عندما نضع خططنا للتنمية بما فيها الدراسات والاجراءات التى تستهدف تحقيق التحول السريع لبلداننا فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

اننا نتمسك تمسكاً شديداً بالرأى الذى يقول بأن هذه الالتزامات سوف تؤدى إلى إتاحة اطارات قومية وشبه إقليمية وإقليمية لاقتصاد أفريقيا ديناميكى قائم على التكافل وبهذا فإنه يمهد السبيل فى نهاية الأمر لإنشاء سوق أفريقية مشتركة تقوم على أساسها الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

اننا وقد اعتزمنا على أن نولى اهتماماً خاصاً على مناقشة المسائل الاقتصادية فى كل دورة انعقاد سنوية لمؤتمرنا، فإننا ندعو الأمين العام الإدارى بالاشتراك مع الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة فى القيام سنوياً بوضع برامج واجراءات محددة للتعاون الاقتصادى على الصعيد شبه الإقليمى وعلى الصعيد الإقليمى وعلى صعيد القارة الأفريقية بأسرها.

[٥] قـــــرار
بشأن خطة عمل لاجوس

EAHG / Res. 1 (11)
REV. 1

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته الاستثنائية الثانية فى لاجوس (نيجيريا) خلال الفترة من ٢٨ ـ ٢٩ أبريل سنة ١٩٨٠.

إذ يلاحظ مختلف العوامل التى تعوق تنمية القارة الأفريقية الأمر الذى يؤثر بصورة خطيرة على مستقبل الشعوب الأفريقية.

وإذ يذكر بإعلان منروفيا للالتزامات بشأن الخطوط التوجيهية والاجراءات التى ينبغى اتخاذها للاكتفاء الذاتى القومى والجماعى والاعتماد الذاتى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد.

وإذ يدرك بضرورة إقرار برنامج يهدف إلى التكامل الاقتصادى للقارة وتنفيذه فى أقرب وقت ممكن مع الأخذ فى الاعتبار الحاجة الماسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذ يؤكد مجدداً أنه وفقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية فإن دور المنظمة هو تنسيق سياسات الدول الأعضاء وتحديد الأولويات المشتركة فيما يتعلق بالتنمية وأن تقوم بالتنسيق والإشراف والمساعدة على تنفيذ السياسات والأولويات فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

١ ـ يقر خطة العمل لتنفيذ استراتيجية منروفيا التى تسمى خطة عمل لاجوس.

٢ ـ يدعو كل الدول الأعضاء لاتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتنفيذ برنامج عمل لاجوس على المستويات القومية وشبه الإقليمية وعلى مستوى القارة.

٣ ـ يطلب من كل الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ومن المجموعة الأفريقية لدى الأمم المتحدة أن تدافع عن هذه الخطة.

٤ ـ يكلف الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون مع الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتسهيل تنفيذ خطة عمل لاجوس وذلك بمساندة المؤسسات المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ومساعدة الوكالات المتخصصة للجنة الاقتصادية لأفريقيا فنياً ومالياً ومساعدة كل الأجهزة الوطنية والدولية ذات الصلة.

٥ ـ يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية اتخاذ كل الاجراءات الضرورية للقيام بالتالى:

١ ـ الإعداد لاجتماعات لجان منظمة الوحدة الأفريقية المتخصصة والدعوة التى عقدها.

٢ ـ اعداد تقارير دورية عن التقدم الذى أحرزته الدول الأعضاء فى تنفيذ خطة العمل وعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

٣ ـ اعداد تقارير بالآثار المالية والتنظيمية المترتبة على اجراءات مساندة تنفيذ خطة العمل وعرضها على دورة مجلس الوزراء القادمة الخاصة بالميزانية.

منظمة الوحدة الأفريقية

[٦] خطة عمل لاجوس
من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا
(١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠)

تمهيد

١ ـ كانت آثار عدم تنفيذ الوعود التى تضمنتها الاستراتيجيات الشاملة للتنمية محسوسة على نحو أعمق فى أفريقيا منه فى سائر قارات العالم. وذلك أنه بدلاً من أن تسفر الاستراتيجيات المتعاقبة عن تحسن فى وضع القارة الاقتصادى، قادت القارة إلى حالة من الركود غدت معه أكثر قابلية من الأقاليم الأخرى للتأثر بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها البلدان الصناعية. وهكذا أصبحت أفريقيا خلال العشرين عاماً الأخيرة عاجزة عن بلوغ أى معدل ذى شأن أو تسجيل أى مؤشر مرض للرفاء العام. وإزاء هذا الوضع، نصمم على اتخاذ تدابير لإعادة تشكيل القاعد الاقتصادية فى قارتنا بصورة جذرية، قررنا الأخذ بنهج إقليمى بعيد المدى يقوم أساساً على الاعتماد الجماعى عل ات.

٢ ـ وعلى ذلك، وبعد اجراء سلسلة من البحوث المتعمقة لمشاكل القارة الاقتصادية اضطلع بها وزراؤنا وفرق من راء، اعتمدنا فى دورتنا العادية السادسة عشرة المعقودة فى منروفيا ـ ليبيريا، فى تموز/يوليو ١٩٧٩ «إعلان روفيا لالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالمبادئ التوجيهية والتدابير اللازمة لتحقيق الاعتماد الذات الوطنى والجماعى فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إقامة نظام اقتصادى دولى جديد».

٣ ـ وباعتماد الإعلان، اعترفنا «بالحاجة إلى اتخاذ اجراءات عاجلة لتوفير الدعم السياسى اللازم لنجا التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف الاعتماد السريع على الذات والتنمية الذاتية للدعم والنمو الاقتصادى»، وأعل ما يلى:

١ ـ أننا نلتزم، بصورة منفردة وجماعية، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا، بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماع وبتكامل اقتصادياتنا بهدف تحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتى والدعم الذاتى.

٢ ـ ونلتزم بصورة منفردة وجماعية، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا، بتعزيز التكامل الاقتصادى للإقليم الأفريقـ بغية تيسير وتقوية الروابط الاجتماعية والاقتصادية.

٣ ـ ونلتزم بصورة منفردة وجماعية، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا، بإنشاء مؤسسات وطنية ودون إقليمية قليمية لتسهيل تحقيق أهداف الاعتماد على الذات والدعم الذاتى.

٤ ـ وبتحديد أكثر، نلتزم بصورة منفردة وجماعية، بالنيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بما يلى:

(أ) اعطاء مكانة هامة لميدان تنمية الموارد البشرية بدءاً بالقضاء على الأمية.
(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية بدعم قدرة بلداننا الذاتية فى هذا الميدان.
(جـ) تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى فى مجالى الإنتاج والتموين.
(د) التنفيذ الكامل لبرامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات فى أفريقيا.
(هـ) تحقيق التنمية الصناعية المحلية دون الإقليمية والإقليمية.
(و) التعاون فى ميدان السيطرة على الموارد الطبيعية، واستكشافها، واستخراجها واستعمالها لتنمية اقتصاديات لفائدة شعوبنا، وانشاء المؤسسات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

(ز) تنمية القدرات المحلية اللازمة لإدارة المنشآت والقوى العاملة التقنية والقدرات التكنولوجية لتمكين شعوبنا من الاضطلاع بقدر أكبر من المسئولية لتحقيق أهدافنا الانمائية على المستوى الفردى والجماعى .

(ح) التعاون فى صون وحماية وتحسين البيئة الطبيعية .

(ط) ضمان أن تعكس سياساتنا الإنمائية قيمنا الاجتماعية والثقافية بدرجة كافية من أجل تعزيز ذاتيتنا الثقافية .

(ى) مراعاة البعد الخاص بالمستقبل لدى وضع خططنا الانمائية ، بما فى ذلك الدراسات والتدابير الرامية إلى تحقيق تحول اجتماعى اقتصادى سريع لدولنا .

٥ ــ نعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذه الالتزامات ستؤدى إلى خلق اقتصاد أفريقي مترابط ودينامى على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ، ومن ثم تمهد الطريق لإنشاء سوق أفريقية مشتركة فى وقت لاحق تؤدى إلى قيام اتحاد اقتصادى أفريقى .

٦ ــ وإذ نقرر ايلاء أهتمام خاص لمناقشة القضايا الاقتصادية فى كل دورة سنوية لجمعيتنا العامة ، ندعوهنا الأمين العام أن يقوم سنوياً ، بالتعاون مع الأمين العام التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، بوضع برامج وتدابير محددة للتعاون الاقتصادى على المستويات دون الإقليمية ، والإقليمية والقارية فى أفريقيا .

٤ ــ وحتى يمكننا النظر فى اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ إعلان منروفيا ، نقرر عقد هذه الدورة الاستثنائية فى لاجوس (نيجيريا) تخصص للمشاكل الاقتصادية لقارتنا .

٥ ــ ونحن مقتنعون لدى تقييم هذه المشاكل بأن تخلف أفريقيا ليس أمراً حتمياً . وفى الواقع ، يبدو أن هناك تناقض عندما يتبادر إلى ذهن المرء موارد القارة الطبيعية والبشرية الهائلة . فقارتنا ، بالإضافة إلى عدد سكانها الكبير الذى يشكل احتياطياً ضخماً من الموارد البشرية ، تملك ٩٧ بالمائة من احتياطيات العالم من الكروم ، و ٨٥ بالمائة من الاحتياطى العالمى من البلاتين ، و٦٤ بالمائة من الاحتياطى العالمى من المنجنيز و٢٥ بالمائة من الاحتياطى العالمى من اليورانيوم و١٣ بالمائة من الاحتياطى العالمى من النحاس ، ناهيك عن البوكسيت والنيكل والرصاص ، و٢٠ بالمائة من تجارة النفط العالمية (إذا استبعدنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) ، و٧٠ بالمائة من الإنتاج العالمى من البن ، و٥٠ بالمائة من إنتاج النخيل ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

٦ ــ ومع ذلك ، ورغم كل الجهود المبذولة من جانب القادة الأفارقة ، فإن أفريقيا لا تزال هى أقل القارات نمواً . إذ تضم ٢٠ من ٣١ من البلدان الأقل نمواً فى العالم . وأفريقيا معرضة للآثار المفجعة للكوارث الطبيعية والأمراض المستوطنة الأشد ضراوة وهى ضحية للاستغلال من جانب المستوطنين الذى ينشأ عن الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى . وفى الواقع ، فإن أفريقيا كانت تستغل بصفة مباشرة خلال الحكم الاستعمارى وخلال العقدين الماضيين ، وقد استمر هذا الاستغلال من خلال الاستعمار الجديد والقوى الخارجية التى تسعى إلى التأثير على السياسات الاقتصادية للدول الأفريقية واتجاهاتها .

٧ ــ أن الضعف الهيكلى للزراعة الأفريقية بشكل عام أمر معروف : انخفاض الإنتاج والإنتاجية ، أساليب الزراعة البدائية . وبالطبع يؤدى ذلك إلى عدم كفاية النمو الزراعى ، وبخاصة الإنتاج الغذائى فى مواجهة النمو السريع فى السكان ، الأمر الذى أدى إلى حالات نقص خطير فى الغذاء وسوء التغذية فى القارة .

٨ ــ اننا نرى بكل أسى أن قارتنا لا تزال الأقل من بين جميع القارات نمواً : إذ يبلغ اجمالى الناتج المحلى لبلداننا ٢,٧ بالمائة من الدخل العالمى للفرد ويبلغ ١٦٦ دولار أمريكياً .

٩ ــ ونرقب بقلق اعتماد اقتصاد قارتنا المفرط على تصدير المواد الأولية الأساسية والمعادن . وقد جعلت هذه الظاهرة الاقتصاديات الأفريقية حساسة بدرجة كبيرة للتطورات الخارجية ذات الآثار الضارة على مصالح القارة .

١٠ ــ وهكذا ، فإن متوسط المعدل السنوى خلال فترة العشرين عاماً من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ فى أنحاء القارة لم يتجاوز ٤,٨ بالمائة وهو رقم يخفى حقائق متباينة تتراوح ما بين معدل نمو يبلغ ٧ بالمائة للدول المصدرة للبترول و٢,٩ بالمائة للبلدان الأقل نمواً . ومع ذلك ، فإنه إذا كان من المقرر تصديق التنبؤات الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بالعقد

القادم ، فإن الأداء الشامل الضعيف للاقتصاد الأفريقي خلال العشرين عاماً الماضية قد يبدو عصراً ذهبياً إذا قورن بمعدل النمو في المستقبل .

١١ ـ وقد أدى بنا هذا الوضع في هذه الدورة الاستثنائية المكرسة للمشاكل الاقتصادية لأفريقيا إلى اعادة التقييم المقلق والصريح مع ذلك ، للوضع الحالي وآفاق المستقبل بالنسبة للأحوال الاقتصادية الأفريقية . واذ نقوم بهذا ، لا ننسى القيود السياسية التي فرضتها السيطرة والاستغلال الاستعماري العنصري على تنمية قارتنا ونتطلع إلى الأمام آملين أن تتوفر لأفريقيا التي صمدت لفظائع الامبريالية والعنصرية والفصل العنصري القدرة على انتشال نفسها من الضائقة الاقتصادية التي تجد نفسها فيها .

١٢ ـ ان استقلال زيمبابوي بعد أعوام من النضال المسلح لشعب زيمبابوي تحت قيادة الجبهة الوطنية وبتأييد فعال من منظمة الوحدة الأفريقية يمثل الفصل الختامي في التحرر السياسي الشامل للقارة . وقد واكب هذا الحدث محاولات يائسة متجددة من جانب نظام بريتوريا لوقف مد التاريخ وادامة الوضع الراهن في ناميبيا وجنوب أفريقيا نفسها ان « الكوكبة » التي تزمع جنوب أفريقيا انشاءها من دول أفريقيا الجنوبية هي جزء من هذا المخطط الشيطاني الذي من شأنه اخضاع دول مستقلة لنفس السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية لنظام الفصل العنصري مثل البانتوستان . وسنواصل السعي بعزم لتحرير المعاقل الأخيرة للاستغلال والعنصرية والفصل العنصري .

١٣ ـ إن التصميم نفسه الذي خلص قارتنا فعلياً من السيطرة السياسية يعد أمراً لازماً لتحررنا الاقتصادي . وينبغي أن يشجعنا في استغلال وحدتنا السياسية على استغلال القوة الكاملة في وحدتنا الاقتصادية . ولهذا فإننا نقرر، في سياق منظمتنا توحيد جهودنا في الميدان الاقتصادي . ولهذا الغرض ، يتعين أن يوضع في الاعتبار بعض الخطوط التوجيهية الأساسية وهي :

١٤ ـ :

(١) لابد من استخدام موارد أفريقيا الهائلة أساساً للوفاء باحتياجات شعوبها وتحقيق أهدافها .

(٢) لابد من تغيير اعتماد أفريقيا الكامل تقريباً على تصدير المواد الأولية . وبدلاً من ذلك ، يتعين تأسيس تنمية أفريقيا ونموها على مزيج من موارد أفريقيا الطبيعية الكبيرة وقدراتها التنظيمية والإدارية والتقنية وأسواقها (التي يعاد تشكيلها وتوسيعها) لتكون في خدمة سكانها . ولهذا ، يتعين قيام أفريقيا بوضع استراتيجيتها الخاصة للتنمية وأن تعمل بعزم على تنفيذها .

(٣) لابد من قيام أفريقيا بتنمية مبدأ الاعتماد على الذات . ولا يعني ذلك أن تعزل القارة نفسها كلية عن المساهمات الخارجية . وعلى أية حال ، ينبغي لهذه المساهمات الخارجية أن تقتصر على تكملة جهودنا الخاصة : ولا يجب أن تكون العصب الرئيسي لتنميتنا .

(٤) ونتيجة للحاجة إلى زيادة الاعتماد على الذات ، يتعين على أفريقيا تعبئة كل مواردها البشرية والمادية من أجل تنميتها .

(٥) ويجب على كل دولة من دولنا متابعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة التي من شأنها تعبئة قوى البلد كافة وضمان الاقتسام العادل للجهود المبذولة في التنمية والثمار الناتجة منها .

(٦) ويتعين متابعة الجهود الرامية إلى التكامل الاقتصادي الأفريقي بعزيمة متجددة لإيجاد اطار على مستوى القارة للتعاون الاقتصادي اللازم بدرجة شديدة من أجل التنمية القائمة على أساس الاعتماد الجماعي على الذات .

١٥ ـ وعلى أساس هذه الخطوط التوجيهية نقرر، نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في لاجوس بالدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لمشاكل أفريقيا الاقتصادية ، اعتماد خطة العمل التالية وكذلك وثيقة لاجوس الختامية . ونحن إذ نقوم بهذا نعي الجهد الضخم المتطلب منا بصفة منفردة وجماعية لتحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا في هذه الوثائق . ونحن على ثقة بأن لدينا التصميم على التغلب على العوائق التي قد تقف في طريقنا وبأن منظمتنا وأمانتها العامة ستتمكنان من الحصول على مساندة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية .

الفصل الأول
الغذاء والزراعة

١٦ ـ لقد شهد الوضع الغذائي والزراعي في أفريقيا تدهوراً حاداً على مدى العقدين الماضيين ، في الوقت الذي تواجه فيه القارة الأفريقية نمواً سريعاً في عدد السكان والتحضر، وانخفض معدل إنتاج واستهلاك الغذاء بالنسبة للفرد عن متطلبات التغذية .

١٧ ـ إن العجز في الإنتاج الغذائي المصحوب بمستويات عالية من الخسائر في المحاصيل بعد الحصاد ، والقحط المتكرر قد أدت جميعها إلى التزايد السريع للاعتماد على واردات الغذاء مما نتج عنه استنزاف موارد النقد الأجنبي وخلق قيود رئيسية خطيرة في تمويل تنمية الاقتصاديات الأفريقية . وتكمن جذور مشكلة الغذاء في أفريقيا في أن الدول الأعضاء لم تمنح عادة الأولوية الضرورية للزراعة ، سواء في تخصيص الموارد أو في منح الاهتمام الكافي للسياسات الخاصة بتعزيز الإنتاجية وتحسين الحياة الريفية .

١٨ ـ أن المتطلب الأساسي لتحسين الوضع الغذائي في أفريقيا يتمثل في إرادة سياسية قوية لتوجيه قدر متزايد من الموارد إلى الزراعة ، وإعادة تشكيل النظم الاجتماعية بصورة أساسية ، وتطبيق سياسات تدفع بصغار المزارعين وأعضاء التعاونيات الزراعية لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى ، وانشاء أجهزة فعالة لوضع برامج ملائمة وتنفيذ هذه البرامج . إلا أنه لا ينبغي بحث التنمية الزراعية في عزلة بل ينبغي أن تتكامل ضمن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويتعين التشديد أيضاً على الجانب الأخير، وبخاصة على مشكلة تحسين أحوال الحياة الريفية .

١٩ ـ ومن الضروري من أجل قيام ثورة زراعية فعالة في أفريقيا اشراك الشباب ووقف النزوح الريفي إلى المدن . وينبغي ألا تؤكد السياسات على الحاجة إلى تحسين أحوال المعيشة في المزارع فحسب ، بل وعلى زيادة الدخول الحقيقية للمزرعة أيضاً كوسيلة تجعل الزراعة جذابة ومجزية بدرجة أكبر. وتدعو الحاجة إلى إيجاد أبعاد جديدة للتعاون فيما بين البلدان . غير أن المسئولية الأولى للانطلاق في الزراعة والغذاء تقع على عاتق الدول الأعضاء الفردية العاملة في السياق الوطني لكل منها .

٢٠ ـ وينبغي أن يكون الهدف على مدى السنوات من ١٩٨٠ / ١٩٨٥ تحقيق تحسن عاجل في الوضع الغذائي وارساء دعائم تحقيق الأكتفاء الذاتي في منتجات الحبوب والثروة الحيوانية والأسماك . وينبغي توجيه أولوية العمل نحو تأمين انخفاض جوهري في فاقد الغذاء ، وزيادة كبيرة ومستمرة في إنتاج الغذاء ، وخاصة من الحبوب الاستوائية ، مع لتشديد الواجب على تنوع الإنتاج الزراعي . ويوصي باتخاذ تدابير عاجلة في كل من هذه المجالات .

فاقد الغذاء :

٢١ ـ ينبغي أن يكون الهدف احراز تقدم واضح نحو تخفيض الفاقد في المحاصيل بعد جمعها بنسبة ٥٠ بالمائة .

وتتضمن التدابير الموصى بها ما يلي :
ـ التقييم الدقيق لمدى الفاقد من الغذاء .
ـ إعداد خطط وطنية لتخفيض فاقد الغذاء .
ـ حملات تقوم بها وسائل الإعلام لتعليم الجماهير وسائل تقليل فاقد الغذاء .
ـ إنشاء المرافق المناسبة للتخزين ، والمعالجة وغيرها من المرافق الأخرى .
ـ إقامة وحدات تقنية مركزية .
ـ تطوير أساليب محسنة للتجفيف والحفظ ، والتخزين والمعالجة ومكافحة الآفات (عن طريق الأبحاث ، وتنمية البنية الأساسية ومنح الحوافز للفلاحين وصائدي الأسماك) .
ـ تحسين المراعي ووسائل إنتاج الثروة الحيوانية .
ـ تدريب الفنيين على أعمال مقاومة فاقد الغذاء ، ويفضل أن يتم ذلك من خلال مؤسسات دون إقليمية ، وإقامة الندوات والدورات التدريبية .

الأمــن الــغــــذائى :

٢٢ ــ ينبغى أن تستهدف معظم الدول الأعضاء ، كخطوة أولى ، وضع استراتيجية وطنية لاحتياطيات الغذاء بنسبة ١٠ بالمائة من إجمالى الإنتاج الغذائى .

٢٣ ــ وينبغى أن تتخذ كل دولة من الدول الأعضاء خطوات عاجلة لإقرار سياسة وطنية متماسكة للأمن الغذائى . وينبغى أن تترجم السياسات الوطنية إلى اجراءات ملموسة مثل الإنشاء المبكر لمرافق التخزين ، وتكوين احتياطيات من الحبوب ، وتحسين إدارة المخزون من الحبوب وتحسين أساليب التنبؤ ونظم الإنذار المبكر.

٢٤ ــ إن الحاجة إلى الاعتماد الجماعى على الذات تقتضى اتخاذ ترتيبات أمن غذائى دون إقليمية مماثلة للتدابير المطبقة فى منطقة الساحل . وبالإضافة إلى ذلك ، يوصى بأن تتولى الدول الأعضاء بحث جدوى إنشاء « دعم للغذاء الأفريقى » بهدف مساعدة الدول الأعضاء فى الأوقات التى تدعو إلى غذاء عاجل .

انتــاج الغــذاء :

٢٥ ــ ينبغى تعزيز تنمية الغذاء ، بطريقة متكاملة ، ويتعين أن تؤخذ مشكلة النقل وتوزيع منتجات المزارع على مستوى المستهلكين فى الاعتبار . وينبغى أن يأخذ الاكتفاء الذاتى فى مجال الغذاء فى الاعتبار القيمة الغذائية للموارد الغذائية وأن يحل مشكلات سوء التغذية وعدم كفايتها فى آن واحد .

٢٦ ــ وينبغى أن يقوم جهاز الإنتاج الزراعى على برامج الاصلاح الزراعى الواقعية والملائمة التى تتماشى مع الأحوال الاجتماعية والسياسية السائدة فى البلدان المعنية . وينبغى أن تمنح الأولوية لتحسين تنظيم الإنتاج الزراعى من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية .

٢٧ ــ ينبغى أن تتولى منظمة الوحدة الأفريقية ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمى وسائر المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة ، اجراء الدراسات بشأن إنشاء منظمات إقليمية لتجارة وتوزيع الأغذية ووضع التوصيات لعرضها على مؤتمر القمة الاقتصادى القادم .

(أ) المحاصيل الغذائية :

٢٨ ــ ينبغى لجميع الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الخطة الإقليمية للغذاء فى أفريقيا ، التى أقرها وزراء الزراعة الأفارقة . وينبغى أن يكون الهدف الرئيسى العاجل تحقيق تحسينات كمية ونوعية فى إنتاج المحاصيل الغذائية (الحبوب ، والفاكهة ، والدرنات ، والبذور الزيتية ، والخضر ، ... إلخ) بهدف الاستعاضة عن نسبة كبيرة من المنتجات التى تستورد حالياً . وإلى جانب ذلك ، فإن إنتاج هذه المنتجات الغذائية يجب تشجيعه فى البلدان التى لديها امكانيات لزراعة هذه المحاصيل ، ويجب توجيه اهتمام خاص لزراعة الحبوب مثل الدخن والذرة والسرغوم بحيث يمكن الحد من الواردات المتزايدة من القمح والشعير.

٢٩ ــ وتتضمن المجالات التى يوصى فيها باتخاذ اجراءات عاجلة ما يلى :

ــ تشجيع الأساليب الزراعية المحسنة ، وبخاصة الاستخدام المكثف لوسائل الإنتاج المحسنة وتدابير وقائية النبات .
ــ تعديل الهياكل التقنية الاقتصادية للإنتاج بغية امداد صغار الفلاحين وأعضاء التعاونيات الزراعية بالحوافز اللازمة لزيادة الإنتاج .
ــ الاستخدام الأفضل للمياه لرى الحبوب فى اطار مشاريع الرى الجارية ، والشروع فى تنفيذ مشاريع جديدة .
ــ صيانة التربة والمياه .
ــ السيطرة على الفيضانات والصرف .
ــ تكثيف استخدام الأدوات اليدوية المحسنة وحيوانات الحرث وتشجيع الزراعة الآلية حيث تدعو الضرورة إلى ذلك .

– تنمية مرافق البنية الأساسية ، بما فى ذلك بناء الكبارى الصغيرة والخزانات ، والطرق الفرعية وتحسين المرافق التعليمية والصحية والاجتماعية الأخرى والتى ينبغى أن يتم الاضطلاع بمعظمها فى هذه المرحلة ، بقدر المستطاع ، من خلال الاسهام الطوعى الذاتى الدعم .

(ب) الماشية :

٣٠ – تتمثل المجالات الأساسية التى يوصى فيها بالدعم المتزايد فى المستقبل القريب فى :

– التدريب : إقامة مراكز تأهيل ومحطات تدريب على مستوى دون الإقليمى للإنتاج الحيوانى ، وتشغيل المذابح ، وتنمية إنتاج الدواجن والحيوانات الصغيرة .

– صحة الحيوان : إنشاء وحدات متخصصة لمكافحة مرض النوم (تريبانسوم) وتحسين إنتاجية السلالات المقاومة للمرض ، والتنمية المتكاملة فى المناطق التى يتم تطهيرها من ذبابة التسى تسى .

– إنشاء مرافق لإنتاج الأمصال ونظام حجر صحى إقليمى فعال ، وإنشاء مراكز بحوث دون إقليمية متعلقة بأمراض الحيوان التى ينقلها القراد ، وتحسين الخدمات المختبرية ونظم الرقابة على الأمراض .

– تربية الحيوان .

– مكافحة مرض الحمى القلاعية والقضاء عليه .

– تطوير تغذية الحيوانات .

– تنمية البنية الأساسية .

(جـ) مصايد الأسماك :

٣١ – يجب أن يكون الهدف هو زيادة الإنتاج السنوى للأسماك من الأمواه الأفريقية بمقدار مليون طن بحلول عام ١٩٨٥ مما يتيح زيادة قدرها كيلوغرام واحد فى المتوسط السنوى لاستهلاك الأسماك لكل شخص بين عامى ١٩٨٠ و١٩٨٥ .

٣٢ – والتدابير الموصى بها هى :

– تنمية أساطيل التصنيع التى تجوب الشواطىء (كلما كانت الموارد متاحة) وزيادة إنتاجية مصايد الأسماك الحرفية .

– توسيع نطاق المزارع السمكية .

– تحسين النقاط بين نقاط الرسو على الشاطىء والأسواق وبخاصة الطرق الفرعية غير الباهظة النفقات المؤدية إلى مناطق مجتمعات الصيادين .

– تحسين طرق التجهيز التقليدية .

– الاستثمار فى مرافق البنية الأساسية الشاطئية وبخاصة مرافق التخزين .

– توسيع التجارة الإقليمية فى منتجات الأسماك .

– تشجيع التعاون دون الإقليمى فى تقييم إمكانيات صيد الأسماك ، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالمستودعات المشتركة وكذلك بالبحيرات الدولية وأحواض الأنهار .

– إعداد مشاريع مشتركة للاستغلال الرشيد والإدارة الرشيدة لمستودعات الأسماك دون الإقليمية .

– استعراض اتفاقيات صيد الأسماك الحالية وإعادة التفاوض بشأنها إذا اقتضى الأمر .

(د) سياسة الدخول والأسعار :

٣٣ – يوصى بشدة باضطلاع الدول الأعضاء بصياغة وتطبيق سياسات متماسكة وفعالة من شأنها ضمان أن توفر أسعار المدخلات الزراعية والإنتاج الزراعى حوافز تدفع إلى زيادة إنتاج الغذاء وخاصة من جانب صغار المزارعين مع صيانة مصالح المستهلكين الفقراء فى نفس الوقت . وبالمثل ينبغى تصميم وتنفيذ الأنشطة الفردية الواردة فى برنامج

العمل الموصى به بقصد ضمان تأثير توزيع الدخل على فقراء الريف تأثيراً مفيداً . وينبغي بصفة خاصة بذل الجهود لتقليل الفجوة المتسعة فى الدخل بين سكان الريف وسكان المدن وكذلك بين الأغنياء والفقراء فى المناطق الريفية .

الإنتـاج الحراجـى :

٣٤ـ ينبغى استهداف دمج استغلال الغابات بالزراعة دمجاً وثيقاً على نحو يكفل توفير الامدادات الكافية من أخشاب الوقود وزيادة مساهمة الموارد الحراجية فى التصنيع .

٣٥ـ وفيما يلى الاجراءات الأكثر إلحاحاً والتى يلزم اتخاذها لتنمية الإنتاج الحراجى فى أفريقيا :

ـ تنظيم قوائم لحصر الموارد الحراجية الوطنية .
ـ تكثيف برامج دعم أراضى الغابات والأشجار فى خطط استخدام الأرض والممارسات الزراعية على مستوى القرية ومستوى المزرعة .
ـ مكافحة تآكل التربة .
ـ توسيع المناطق الخاضعة لبرامج إعادة تجديد الغابات بنسبة ١٠ بالمائة سنوياً حتى عام ١٩٨٥ ، مع إيلاء اهتمام خاص لأراضى الغابات العامة والحراجة الزراعية .
ـ توسيع الاحتياطيات الحراجية بنسبة ١٠ بالمائة خلال السنوات الخمس القادمة .
ـ تخفيض تدريجى لصادرات كتل الأخشاب الخام عن مستواها الحالى .
ـ إعداد خطة إقليمية لتنمية وتنسيق الصناعات الحراجية والبدء فى تنفيذ هذه الخطة .
ـ تدعيم الهيئات الإقليمية القائمة التى تعمل فى مجال الحراجة .
ـ زيادة التدريب على المستويات الوطنية والإقليمية للعاملين فى مجال الغابات والتقنيين والحراس .
ـ التوسع فى برامج الأبحاث التطبيقية وتنسيقها فيما بين البلدان .

الأبحـــاث :

٣٦ـ نظراً للدور الجوهرى الذى تؤديه العلوم والتكنولوجيا فى مجال تنمية الزراعة ، وخاصة فيما يتعلق بالأبحاث الزراعية والتدريب والتوسع الزراعيين ، فإنه ينبغى التشديد فى سياق البحث الزراعى وكذلك تحسين البذور المنتقاة ، والأسمدة ، ومبيدات الآفات والكيماويات الأخرى الملائمة للظروف الأفريقية .

٣٧ـ والأبحاث الزراعية لها أهميتها الحاسمة فى تحويل الزراعة فى أفريقيا . وينبغى دعم أجهزة الأبحاث الوطنية وبرامج الأبحاث التعاونية فيما بين البلدان . وينبغى توجيه أعمال البحث الزراعى لدعم هدف الكفاية الذاتية فى الغذاء كما ينبغى زيادة فعالية الاتصال بين الأبحاث والخدمات الارشادية .

ولهذا يوصى بما يلى :
ـ أن تولى الأبحاث الزراعية مزيداً من الاهتمام لتنمية ونشر التكنولوجيات الجديدة على نحو أكثر مما كان عليه الحال فى الماضى .

ـ ان التجديد البيولوجى مثل تربية سلالات النباتات والماشية ومكافحة الآفات الزراعية من شأنه أن يزيد بدرجة كبيرة الإنتاج الزراعى والناتج فى أفريقيا ، إذ توفر هذه الوسائل نباتات وسلالات حيوانية وتقنيات تربية أكثر إنتاجية وينبغى التشديد عليها فى برامج الأبحاث الزراعية .

ـ كرست الأبحاث فى الماضى نفسها لنطاق ضيق من المحاصيل الغذائية وأهملت عدداً من المحاصيل الغذائية المحلية بأفريقيا ، وهذه المحاصيل يزرعها عدد كبير من سكان الريف وتمثل نسبة كبيرة من غذائهم ـ وهو وضع يتعين إصلاحه .

ـ ينبغى تكثيف الأبحاث فى مجال المحاصيل الجذرية والدرنية وفول الصويا ، وفى مجال تحسين الإنتاج والقيمة الغذائية لكل المحاصيل الغذائية .

ـ ضرورة استمرار الأبحاث فيما يتعلق بمنتجات التصدير الزراعية التي لا تدر النقد الأجنبي اللازم للتنمية فحسب بل وتوفر أيضاً المواد الخام لصناعاتنا .

ـ ضرورة إيلاء اهتمام خاص للظواهر التي تؤثر في إنتاج الأغذية في المناطق شبه القاحلة وذلك لإقرار الإنتاج في هذه النظم الأيكولوجية الهشة .

ـ ينبغي أن يطور البحث أصناف المحاصيل ونظم الإنتاج التي تكفل الاستخدام الأمثل لموارد الأرض والمياه المحدودة .

الخدمات الارشادية :

٣٨ ـ من الأمور الجوهرية تهيئة نتائج الأبحاث للمجتمع الزراعي بأسرع وقت ممكن . ولهذا يوصى بما يلي :

ـ توثيق الصلة بين الأبحاث والخدمات الإرشادية .

ـ اهتمام الخدمات الارشادية بصورة أكبر بنشر التكنولوجيات القائمة .

ـ دعم الخدمات الإرشادية وتوفير موارد إضافية لها تصل إلى غالبية سكان الريف بدلاً من التركيز على مجموعة صغيرة نسبياً من المزارعين المتطورين .

ـ ضرورة تركيز الجهود التدريبية على العاملين في مجال الخدمات الإرشادية الذين ينبغي لهم تركيز أعمالهم بالتالي على شباب ونساء الريف ويلزم تدعيم المؤسسات الإرشادية ، وخاصة مراكز تدريب المزارعين .

الخدمات الزراعية :

٣٩ ـ ضرورة النهوض بالاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وتنميتها ، وخاصة الغابات والحياة البرية كوسيلة لتحسين الامدادات الغذائية بالمنطقة في سياق برامج التنمية الريفية المتكاملة .

٤٠ ـ إنشاء مؤسسات قوية لتخطيط التنمية الريفية ورصدها ، وجمع البيانات ، وتوفير الائتمانات والمدخلات الزراعية ، والنقل الفعال والتسويق والتنمية الزراعية ـ الصناعية ، والتخزين والتصنيع .

٤١ ـ وللميكنة الزراعية دور قيادي في زيادة الإنتاج الزراعي وفي التطوير الحديث للمزارع . غير أنه يلزم دراسة هذه المشكلة بعناية وربطها بالتنمية الصناعية بحيث لا تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على العالم المتقدم . وينبغي أثناء عملية الميكنة الزراعية إيلاء اهتمام خاص لعمليات الجر باستخدام الحيوانات في البلدان التي لم تصل بعد إلى المستوى المناسب لاستخدام المحركات .

الموارد :

٤٢ ـ يصل إجمالي الاستثمارات اللازمة على مدى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ لتنفيذ البرامج المقترحة إلى حوالي ٢١٤٠٠ مليون دولار أمريكي بأسعار ١٩٧٩ . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن المصروفات فيما يتعلق بالمدخلات سترتفع بحوالي ٥٦٠ مليون دولار على مدار نفس الفترة . وسيمثل هذا المستوى للمصروفات جزءاً فقط من احتياجات المصروفات الإجمالية للقطاع الزراعي للثمانينيات على نحو ما ورد في « وثيقة الخطة الغذائية الإقليمية لأفريقيا » التي اعتمدها وزراء الزراعة في أروشا ـ تنزانيا عام ١٩٧٨ ، وأقرها رؤساء الدول والحكومات في إعلان منروفيا في ١٩٧٩ . وسيتطلب الأمر موارد إضافية لتغطية النصف الثاني من العقد الذي لم تشمله خطة العمل التي أقتصرت على الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ .

٤٣ ـ تؤكد الدول الأعضاء مجدداً دعمها للصندوق الدولي للتنمية الزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ، وتناشد المجتمع الدولي توفير موارد أكبر لهاتين المنظمتين اللتين يجدر بها اعطاء أولوية قصوى للطلبات التي ترد من الدول الأعضاء .

٤٤ ـ من المستصوب استهداف تمويل ٥٠ بالمائة على الأقل من احتياجات الاستثمار من الموارد المحلية .

التنفيـــذ والرصـــد :

٤٥ ــ تقوم الدول الأعضاء كخطوة أولى بتحديد الأسلوب الذى يتم به تطبيق التوصيات السابقة فى الإطارات المحددة لبلدانها . ولدى القيام بهذه المهمة ، يمكن للدول الأعضاء أن تفيد من خدمات البعثات المشتركة بين الوكالات المعنية باستعراض الاستراتيجيات ، التى ينبغى انشاؤها لهذا الغرض .

٤٦ ــ ضرورة اعطاء أولوية كبيرة لبناء القدرات الوطنية لتحديد وإعداد مشروعات التنمية الزراعية ، وتنفيذها ، ورصدها ، وتقييمها . وينبغى أن تقوم منظمة الأغذية والزراعة ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والوكالات الأخرى المعنية بتوسيع برامجها التدريبية فى هذا الميدان . وينبغى أيضاً تنظيم الندوات / حلقات البحث الإقليمية ودون الإقليمية .

٤٧ ــ تقوم الدول الأعضاء بتوسيع تعاونها الاقتصادى والفنى فى مجال الأغذية والزراعة عن طريق زيادة التجارة وتبادل تكنولوجيا اليد العاملة وبرامج التنمية المشتركة على المستويين دون الإقليمى والإقليمى .

٤٨ ــ تقوم الدول الأعضاء بتحديد أهداف سنوية محددة للأغذية والزراعة وإنشاء أجهزة وطنية وإقليمية فعالة لرصد التقدم المحرز من أجل تحقيق هذه الأهداف . وعلى الصعيد الإقليمى ، يتعين أن يكون الرصد مهمة مشتركة بين الوكالات يشارك فى أدائها منظمة الوحدة الأفريقية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومجلس الغذاء العالمى وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى .

٤٩ ــ وفى سياق الاستراتيجية والأهداف الجديدة فى مجال الأغذية والزراعة سيكون من الضرورى إعادة تقييم المشروعات الجارية التى تمول من مصادر خارجية بقصد ضمان مساهمتها أيضاً فى تحقيق هذه الأهداف الجديدة .

الفصل الثانى
الصـــنـــاعـــة

أولاً ــ مـقـدمـــة :

٥٠ ــ بعد عشرين عاماً من حصول معظم البلدان الأفريقية على الاستقلال السياسى ، تدخل القارة عقد ١٩٨٠ / ١٩٩٠ وهى فى حالة من التخلف تجعل أفريقيا الإقليم الأقل تقدماً فى العالم . وقد نتج هذا التخلف عن عدة قرون من السيطرة الاستعمارية .

٥١ ــ والدول الأعضاء ، إذ تعى هذا العائق ، وإذ تصمم على مواصلة العمل الذى يرمى إلى انتشالها من تخلفها ، تتعهد بتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، بصورة منفردة وجماعية .

٥٢ ــ وتخص الدول الأعضاء فى خططها الانمائية التصنيع بدورهام فى ضوء تأثيره فى مجال تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وضمان تكامل الاقتصاد وتحديث المجتمع . ولهذا الغرض ، ولكى تحقق أفريقيا نصيباً أكبر من الإنتاج الصناعى العالمى ، ولكى تحقق أيضاً قدراً مناسباً من الاعتماد الجماعى على النفس على نحو السرعة ، تعلن الدول الأعضاء الأعوام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ : « عقد التنمية الصناعية فى أفريقيا » .

٥٣ ــ وتحقيقاً لأهداف التنمية الصناعية فى الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة تقرر الدول الأعضاء اتخاذ كل التدابير على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وفى مجالات الموارد البشرية ، والموارد الطبيعية ، ومؤسسات التمويل والترويج لوضع الأسس للتعبئة الشاملة والكاملة لكل الطاقات ضماناً لنجاح المهمة الهائلة التى تعهدت بأدائها .

٥٤ ــ والدول الأعضاء مصممة على تضافر جهودها مع بقية المجتمع الدولى الذى يعد التعاون معه بشتى الصور أمراً لا غنى عنه لعمل هذه الدول .

٥٥ ــ وترى الدول الأعضاء فى هذا الشأن أنها مستحقة لاسهام كبير ومناسب من جانب البلدان المتقدمة فى تنمية القارة ، وترى أن نجاح هذه التنمية يمثل ذات الشرط بعينه اللازم لاستمرار تنمية البلدان المتقدمة وحفظ السلام العالمى .

٥٦ ــ ويشكل تصنيع القارة الأفريقية بصفة عامة ، وتصنيع كل دولة عضو على حدة بصفة خاصة ، اختياراً أساسياً ضمن النطاق الإجمالى للأنشطة التى تستهدف تحرير أفريقيا من التخلف والاعتماد الاقتصادى على الغير. وتتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة لأفريقيا إنشاء قاعدة صناعية فى كل دولة عضو تستهدف تحقيق مصالح ذلك البلد . تعززها أنشطة تكميلية على المستويين دون الإقليمى والإقليمى . ومن شأن التصنيع على هذا النحو أن يساهم ، ضمن أمور أخرى ، فيما يلى :

(أ) تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان .

(ب) استغلال الموارد الطبيعية المحلية .

(جـ) توفير العمالة ..

(د) ارساء قاعدة لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى .

(هـ) إيجاد قاعدة لاستيعاب التقدم التكنولوجى والنهوض به .

(و) تحديث المجتمع .

٥٧ ــ وبتنسيق الأنشطة الإنمائية من خلال تأمين الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة للدول الأعضاء المختلفة ، يخلق التعاون الصناعى الظروف التى تؤدى إلى الاعتماد الجماعى على النفس على المستويين الإقليمى ودون الإقليمى ويهيىء فى الوقت نفسه اطار عمل لتقوية جهود كل بلد .

٥٨ ــ وإذ يعى رؤساء الدول والحكومات هذا الوضع والحاجة إلى العمل من أجل تجسيد أهداف التنمية ، يكررون تأكيد مساندتهم للقرار الذى اعتمده المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والذى يوصى بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنوات الثمانينيات عقداً للتنمية الصناعية الأفريقية ، ويدرك الرؤساء أن هذا الإعلان ينطوى على التزامات معينة على هؤلاء الذين يعملون من أجله ، ومن ثم يتعهدون بتقديم الاسهام المناسب فى الجهود اللازمة لانجاحه . وقد عقد الرؤساء عزمهم ، بالإضافة إلى ذلك ، على اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان النجاح التام لهذا العقد .

٥٩ ــ وتحيط الدول الأعضاء علماً ، وبخيبة أمل كبيرة ، بالنتائج السلبية للمؤتمر العام الثالث لليونيدو . وهى تقدر بالدرجة الأولى المعنى الحقيقى لهذا الفشل ، وبالتحديد أهمية سعى البلدان المتقدمة لدفع البلدان النامية إلى التخلى عن مطالبتها المشروعة بنظام اقتصادى دولى جديد عادل ومنصف . ويتعين أيضاً توجيه الانتباه إلى الموقف السلبى للبلدان المتقدمة تجاه الجهود التى تبذلها الدول الأعضاء من أجل التعجيل بالتصنيع فى المنطقة . ويبرر هذا الفشل ، ضمن ما يبرز ، الحاجة إلى الاعتماد الفردى والجماعى على النفس .

٦٠ ــ وتوصلت الدول الأعضاء إلى استنتاجات من بينها :

(أ) الحاجة إلى تعزيز الاعتراف بحقها فى التنمية جنباً إلى جنب مع البلدان النامية الأخرى .

(ب) الحاجة إلى التعاون المثمر فيما بين الدول الأعضاء من جانب ، وبين الدول الأعضاء والمناطق النامية الأخرى من جانب آخر .

(جـ) حاجة كل بلد الماسة إلى اتباع سياسة وطنية تقوم ، قبل كل شىء ، على أساس استخدام موارده الخاصة .

(د) الحاجة الماسة إلى تنفيذ خطة للتصنيع الجماعى لأفريقيا تقوم على أساس مفهوم الاعتماد على النفس .

ثانياً ــ أهداف التنمية الصناعية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل :

٦١ ــ ان رؤساء الدول والحكومات ، تطبيقاً لذلك القسم الوارد فى إعلان منروفيا ، والمتعلق بالتنمية الصناعية فى

أفريقيا ، واعتباراً للأهداف المحددة فى المؤتمر العام الثانى لليونيدو فى ليما ، والقرار ذى الصلة الصادر عن المؤتمر العام الثالث لليونيدو فى نيودلهى بشأن عقد التنمية الصناعية الأفريقية ، ووفقاً لإعلان نيودلهى وخطة العمل المقدمة من مجموعة الـ ٧٧ ، يعتمدون استراتيجية التنمية الصناعية التالية للأجل الطويل حتى عام ٢٠٠٠ والأجل المتوسط حتى عام ١٩٩٠ والأجل القصير حتى عام ١٩٨٥ . ويؤكد الرؤساء بذلك على الأولوية المعطاة لإرساء قاعدة صناعية راسخة والجوانب المتعلقة بها الواردة فى إعلان رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعتمد فى منروفيا .

١ ـ الأهداف الطويلة الأجل حتى عام ٢٠٠٠ :

٦٢ ـ تستهدف أفريقيا من وراء تنفيذ استراتيجية التنمية الطويلة الأجل حتى عام ٢٠٠٠ تحقيق ٢ بالمائة من الإنتاج الصناعى العالمى وفقاً لهدف ليما .

٦٣ ـ ويتطلب تحقيق هذا الهدف إيجاد هيكل صناعى على المستويات الوطنية داخل اطار اقتصاد متكامل .

٦٤ ـ وينبغى التشديد على الحاجة إلى إقامة روابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى وكذا بين القطاعات الصناعية الفرعية المختلفة ، وذلك لتعزيز التكافل فيما بينها وتحقيق التصنيع المتناسق والتنمية الاقتصادية الشاملة .

٦٥ ـ وتضع البلدان الأفريقية لدى صياغة استراتيجيتها للتنمية الصناعية فى الاعتبار الحاجة إلى انتقاء تكنولوجيا مناسبة تكون ملائمة اجتماعياً أيضاً ، ومتفقة مع توفر الموارد ، وأن تستهدف بصورة متزايدة تقليل اعتماد افريقيا الحالى المفرط على البلدان المتقدمة فى الحصول على التكنولوجيا .

٢ ـ الأهداف المتوسطة الأجل حتى عام ١٩٩٠ :

٦٦ ـ تستهدف الدول الأعضاء خلال العقد ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ تحقيق ١,٤ بالمائة من الإنتاج الصناعى العالمى ، وأن تقوم بعمل كل ما فى استطاعتها فى الوقت نفسه لتحقيق الكفاية الذاتية فى القطاعات الآتية : الغذاء ، ومواد البناء ، والملابس والطاقة . وقد وضعت لنفسها تحقيقاً لهذا الغرض الأهداف التالية :

(أ) إنشاء قاعدة صلبة للتصنيع الذاتى الدعم على النطاق الوطنى ودون الإقليمى .
(ب) تنمية الموارد البشرية ضماناً لتعبئتها الكاملة فى عملية التنمية الصناعية .
(جـ) إنتاج كميات كافية من المدخلات الزراعية مثل الأسمدة ، ومبيدات الآفات ، والآلات الزراعية والماكينات .
(د) إنتاج كميات كافية من مواد البناء لإنشاء مساكن ملائمة فى المدن والريف من أجل سكان القارة المتزايدين ، وتلبية احتياجات الاقتصاد من مواد البناء ، بصفة عامة .
(هـ) تنمية صناعات السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية ، وخاصة السلع المخصصة للصناعات الأخرى وبناء المرافق الأساسية .
(و) التصنيع المحلى ورفع نوعية جزء متزايد من خامات القارة .
(ز) اشباع احتياجات الصناعة من الطاقة بتنمية اشكالها المختلفة المتاحة فى القارة .
(ح) تلبية احتياجات صناعة النسيج .

٣ ـ الأهداف القصيرة الأجل حتى عام ١٩٨٥ :

٦٧ ـ ترمى الدول الأعضاء فى سعيها لتحقيق أهدافها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للتنمية الصناعية إلى تحقيق الأهداف التالية على المدى القصير:

(أ) تحقيق نسبة ١ بالمائة على الأقل من الإنتاج الصناعى العالمى .
(ب) وضع الأساس لاتباع نهج مرحلى لتنمية الصناعات الأساسية اللازمة للاعتماد على النفس ، حيث تنتج هذه الصناعات المدخلات للقطاعات الأخرى . ولهذا ، فإن من الأمور الهامة اجراء دراسات لإنشاء تلك الصناعات

الأساسية التي يمكن تطويرها على المدى القصير على أساس وطني أودون إقليمي ، وكذلك الصناعات التي يلزم تطويرها على المدى الطويل وتتطلب تعاوناً دون إقليمي أو إقليمياً . ويلزم دراسة ووضع الأنماط اللازمة لخلق هذه الصناعات الأساسية :

١ ــ الصناعات الغذائية والزراعية .
٢ ــ صناعات البناء .
٣ ــ الصناعات المعدنية .
٤ ــ الصناعات الميكانيكية .
٥ ــ الصناعات الكهربائية والألكترونية .
٦ ــ الصناعات الكيميائية .
٧ ــ الصناعات الحراجية .
٨ ــ صناعة الطاقة .

ثالثاً ــ مقتضيات تحقيق التنمية الصناعية :

٦٨ ــ إذا أريد تحقيق كامل مجموعة أهداف التنمية الصناعية الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل والقصيرة الأجل ، التي حددتها الدول الأعضاء ، فإنه سيتعين الوفاء ببعض المتطلبات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية .

١ ــ على المستوى الوطني :

٦٩ ــ سوف تتوقف التنمية الصناعية في كل دولة من الدول الأعضاء على ما يلي :

(أ) تصميم سياسة وطنية للتصنيع تضع الأولويات ، والأهداف والموارد البشرية والمالية والمؤسسية اللازمة .

(ب) إنشاء مرافق تدريبية للملاك التي تلبي المتطلبات على كل مستويات المهارة .

(جـ) تدريب الرعايا على مستويات الإدارة الصناعية الاشرافية والوسيطة واعطاؤه أولوية عالية لتقليل اعتماد أفريقيا على الكفاءة الإدارية الأجنبية .

(د) الشروع في تنفيذ برنامج استكشافي بقصد وضع قائمة بجميع موارد البلد وتحديد كيفية استغلالها .

(هـ) إنشاء مؤسسات تعنى بالنهوض بالتصنيع في ميدان الدراسات والأبحاث والتوحيد القياسي والأنشطة الأخرى .

(و) إنشاء مؤسسات مالية تهيء الظروف اللازمة الصناعية المعجلة وتضع أساليب مناسبة للتمويل تراعي فيها خصائص قطاع الصناعة الناشئة .

(ز) بذل كل جهد يضمن اعادة الاستثمار المحلي لفائض الأموال الناتجة عن الأنشطة الصناعية في أفريقيا .

(ح) إنشاء جهاز لتنسيق وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان المعنية وغيرها من البلدان الأخرى في الإقليم الفرعي وفي الإقليم .

(ط) إنشاء شبكة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وتشجيع القطاع غير الرسمي بشكل فعال .

(ى) اتخاذ اجراءات فعالة وتقديم حوافز لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمراعاة الحاجة إلى استخدام الموارد المحلية والعمالة والانتشار التكنولوجي .

(ك) رصد أنشطة الشركات عبر الوطنية .

(ل) الاهتمام بصورة شديدة بالاستفادة من الخامات المحلية كمدخلات للصناعة تقليلاً للاعتماد الحالي الزائد على المدخلات الصناعية المستوردة .

(م) الانتقاء الدقيق لخطوط الإنتاج والاهتمام بما يساهم منها فى تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها ولأغراض التنمية .

(ن) وضع وتنفيذ تدابير سياسية لوقف النزوح من الريف إلى الحضر عن طريق لا مركزية الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى تقوم على الموارد المحلية فى المناطق القروية وعن طريق تنمية المرافق الأساسية فى القرية .

(س) إعداد وتشجيع ومساندة منظمين أفريقيين للمشاريع للاشتراك بصورة فعالة فى الإنتاج الصناعى بقصد سيطرة رعايا الدولة تدريجياً على ملكية رأس المال فى القطاع .

(ع) الإفادة من الأبحاث وتحديد دور المنشآت الخاصة وشبه العامة وكذلك المؤسسات العامة باعتبارها أدوات لتنفيذ الخطة .

٢ ــ على المستوى دون الإقليمى والإقليمى :

٧٠ ــ ان الدول الأعضاء مقتنعة بالدور الأساسى للتعاون الصناعى فيما بين البلدان الأفريقية بأشكاله المختلفة ، باعتباره أداة للاعتماد على النفس والتعجيل بالتنمية الصناعية لتحقيق هدف ليما لأفريقيا وهو ٢ بالمائة ، وتضع فى الاعتبار بصفة خاصة موقف البلدان المتقدمة غير المشجع والتقدم البطىء الحالى فى التعاون بين البلدان الأفريقية . ولهذا ، فإن الدول الأعضاء قد قررت أن تجسد رغبتها فى التعاون تجسيداً ملموساً باعتماد التدابير التالية :

(أ) اعداد خطط دون إقليمية وإقليمية لإنشاء المجمعات الصناعية الكبيرة التى تتجاوز تكاليفها وقدراتها الإنتاجية قدرات التمويل والاستيعاب الوطنية .

(ب) إنشاء مؤسسات إقليمية ودون إقليمية متعددة الأقطار لإعداد قائمة بالموارد الطبيعية المشتركة واستغلالها . كما ينبغى تحديد الأنماط لإنشاء هذه المؤسسات وذلك عن طريق المشاورات فيما بين هذه البلدان .

(جـ) اعطاء أولوية عالية لإنشاء صناعات متعددة الأقطار فى أفريقيا وخاصة فى المجالات الأساسية مثل الصناعات المعدنية ، والسباكة والكيماويات ، .. إلخ . التى تكون تكاليفها الاستثمارية عالية ، وتوسيع التعاون الصناعى الثنائى بين الدول الأعضاء عن طريق بعض الوسائل مثل المشروعات المشتركة .

(د) تعزيز المؤسسات القائمة مثل :

١ ــ المركز الإقليمى الأفريقى للتكنولوجيا .

٢ ــ المركز الإقليمى الأفريقى للتصميمات الهندسية والتصنيع .

٣ ــ صندوق التنمية الصناعية الأفريقى .

(هـ) إنشاء جهاز لرصد التصنيع على المستوى دون الإقليمى .

(و) إنشاء « مركز إقليمى أفريقى للاستشارات وخدمات الإدارة الصناعية »

(ز) تعزيز التجارة فى مجال المصنوعات فيما بين الدول الأعضاء ، واتخاذ تدابير لتشجيع استهلاك المنتجات الصناعية الوطنية والإقليمية .

(ح) تعزيز مؤسسات تمويل المشروعات الصناعية وإنشاء ما يلزم منها عند الحاجة .

(ط) إصلاح السياسات الائتمانية التى تنتهجها المؤسسات المالية العاملة فى الدول الأعضاء بقصد زيادة حجم الائتمانات المتاحة للمؤسسات الصناعية الوطنية العامة والخاصة .

(ى) إيجاد مجالات للتعاون الصناعى دون حواجز جمركية وتجارية .

(ك) اتخاذ اجراءات تكفل تنسيق الأنظمة الضريبية على النطاق دون الإقليمى والإقليمى لتسهيل التعاون الصناعى فيما بين البلدان الأفريقية .

(ل) إنشاء مؤسسات متعددة القوميات لتعزيز التدفقات المالية والحصول على التكنولوجيات لأفريقيا .

(م) الاضطلاع على المستوى الوطنى ودون الإقليمى والإقليمى بتدابير تسهل الاستفادة فى نحو أكمل من القدرة الإنتاجية الصناعية الزائدة فى أفريقيا .

(ن) بدء أعمال البحث فى مجال الموارد الجديدة للطاقة على الصعيدين دون الإقليمى والإقليمى .

(ش) الاستفادة إلى أقصى حد من مرافق التدريب الأساسية القائمة قبل الشروع فى إنشاء مؤسسات جديدة. وينبغى تعزيز مراكز التدريب القائمة واستخدامها بشكل فعال من جانب مواطنى مختلف الدول الأعضاء.

(ع) تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن المواصفات الفنية والمالية والتكاليف المتعلقة بالعقود الخاصة بتنفيذ المشاريع الصناعية مع البلدان المتقدمة كوسيلة لتخفيض التكاليف الزائدة عن الحد بالنقد الأجنبى الناجمة عن ضعف قدرة البلدان النامية على التفاوض نتيجة لنقص المعلومات فيما بينها فيما يتعلق بهذه العقود.

٣ ــ على المستوى الدولى :

٧١ ــ تحس الدول الأعضاء بأن من الجوهرى التعاون مع أقاليم العالم الأخرى لتحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية الصناعية. وتصر مع ذلك، على ضرورة أن يكون هذا التعاون ذا فائدة متبادلة، وأن يقوم على أساس احترام المصالح الأساسية للقارة وخاصة سيادة كل بلد على موارده الطبيعية.

٧٢ ــ وستعمل الدول الأعضاء فى علاقاتها مع الأقاليم النامية الأخرى على تحقيق ما يلى :

(أ) تعزيز تبادل التكنولوجيا الصناعية.

(ب) تنفيذ برامج تدريبية تقنية مشتركة.

(جـ) عقد اتفاقات تجارة ونقد ومدفوعات بقصد تعزيز التجارة فى مجال المنتجات المجهزة ونصف المجهزة مع هذه الأقاليم.

(د) الحصول على الموارد الإضافية اللازمة لتمويل تنميتها الصناعية من المؤسسات المالية التى تخضع لسيطرة الدول النامية وخاصة الدول المصدرة للبترول مثل المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا.

(هـ) تقوية مركزها التفاوضى بالعمل مع الأقاليم النامية الأخرى وتنسيق المواقف التى تتخذ ازاء البلدان المتقدمة.

٧٣ ــ وترى الدول الأعضاء أنه ينبغى للتعاون مع البلدان المتقدمة أن يتيح، بوجه خاص، ما يلى :

(أ) تحويل الموارد بشكل مكثف لتمويل المشاريع الصناعية التى تحسب تكاليفها بدقة وعلى نحو يضع فى الاعتبار كل أنواع الانفاق الإضافية التى تتحملها صناعات الدول الأعضاء.

(ب) الحصول على التكنولوجيا بأقل تكاليف، مع مراعاة التكاليف الاجتماعية وعامل توفر الموارد.

(جـ) إتاحة الاختراعات وحقوق الامتياز والمعارف الفنية مجاناً من جانب البلدان الصناعية لبلدان مجموعة الـ ٧٧ كمساهمة محدودة من البلدان المتقدمة فى التنمية الصناعية للبلدان النامية.

(د) رصد أنشطة الشركات عبر الوطنية ضماناً لتوافق أنشطتها مع مصالح الدول الأعضاء.

(هـ) اعتماد مدونة دولية لقواعد السلوك فى نقل التكنولوجيا، ومدونة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية بقصد صيانة مصالح الدول الأعضاء.

(و) اعادة التوزيع الصناعى على النطاق العالمى على نحو يكفل بلوغ الدول الأعضاء أهداف ليما.

(ز) وصول المنتجات الصناعية للدول الأعضاء بحرية إلى أسواق البلدان المتقدمة من خلال إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية.

٧٤ ــ فيما يتعلق بدور المنظمات الدولية التى تضطلع بمهمة تعزيز التنمية الصناعية، وخاصة اليونيدو، تود الدول الأعضاء أن تقوم هذه المنظمات بالتركيز بالدرجة الأولى على البلدان الأقل نمواً، وأن تتلقى هذه المنظمات المزيد من الموارد المادية والمالية لتتمكن من أداء دور فعال فى النهوض بتصنيع أفريقيا. وينبغى بوجه خاص، حث صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال الذى لا يمول فى الوقت الحاضر أى مشاريع تصنيع فى القطاع العام، على أن يقوم بتعديل سياسته حتى يتمكن من الاضطلاع بذلك، مما يساعد بشكل واضح الصناعات الصغيرة فى البلدان الأقل نمواً من خلال تقديم منح وقروض ميسرة طويلة الأجل.

٧٥ ــ وتدعو، علاوة على ذلك، إلى اتخاذ تدابير لوضع نظام المشاورات مع اليونيدو على أساس قانونى ودائم وتأمين الالتزام بالقرارات التى تتخذ. وينبغى الاضطلاع بهذه المشاورات على المستويات دون الإقليمية والإقليمية الدولية.

الفصل الثالث
المــوارد الطبيعيــة

٧٦ ــ تتمثل المشكلات الرئيسية التى تواجه أفريقيا فى ميدان زيادة قيمة الموارد الطبيعية فيما يلى: الافتقار إلى المعلومات بشأن توفر الموارد الطبيعية فى مناطق شاسعة لم يتم اكتشافها بعد وعدم إمكانية الحصول على بيانات دقيقة من خلال أنشطة الشركات عبر الوطنية التى تعنى بزيادة قيمة الموارد الطبيعية، وعدم وجود الوسائل الكافية (رأس المال، والكفاءات العليا، والتكنولوجيا) اللازمة لزيادة قيمة هذه الموارد، والاعتماد المباشر على الشركات الأجنبية عبر الوطنية لتحسين عدد معين ومحدود من الموارد الطبيعية الأفريقية تهدف هذه الشركات من ورائها تلبية احتياجات البلدان المتقدمة من المواد الخام، وعدم كفاية قسط القيمة المضافة العائد على الدول الأعضاء نتيجة استغلال مواردها الطبيعية بسبب عدم سلامة أساليب التسعير والتسويق، والنصيب البالغ الانخفاض والمخيب للآمال الذى تسهم به الموارد الطبيعية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعجز الدول الأعضاء بسبب هذه العوامل عن ممارسة سيادتها بصورة حقيقية على مواردها الطبيعية.

٧٧ ــ ويجب أن تستهدف استراتيجية البلدان النامية بأفريقيا فى مجال زيادة قيمة مواردها الطبيعية تحقيق الأهداف التالية خلال أعوام الثمانينيات:

(أ) اجراء تقييم لإمكاناتها من الموارد الطبيعية واستخدام المعلومات المتعلقة بتوزيع الموارد الطبيعية والمدى الذى يمكن الوصول إليه فى استخدامها فى اطار المشاريع الأفريقية الوطنية والمتعددة الأقطار للتنمية الاجتماعية الاقتصادية بهدف تأمين إنتاج المواد والخدمات التى تتيح تلبية احتياجات الدول الأعضاء.

(ب) ادماج عملية زيادة قيمة الموارد الطبيعية فى البرامج والمشاريع الأفريقية الوطنية والمتعددة الأقطار للتنمية الاجتماعية الاقتصادية بهدف تحسين الإفادة، لأغراض الإنتاج، من التكامل فيما بين مختلف الدول الأعضاء فى مجال الموارد الطبيعية، وبهدف تشجيع العلاقات الرأسية فيما بين الصناعات المختلفة، والتى يمكن لزيادة قيمة الموارد الطبيعية أن توجدها فى داخل الاقتصادات الأفريقية.

(جـ) اجراء دراسات شاملة عن الاحتياجات إلى اليد العاملة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال التى تمكن من القيام بأنشطة لزيادة قيمة الموارد الطبيعية بهدف تمكين الدول الأعضاء من مشاركة مواردها الطبيعية من أجل تنفيذ برامج ومشاريع وطنية ومتعددة الأقطار الهدف منها زيادة قيمة الموارد الطبيعية.

(د) تعزيز المؤسسات الأفريقية الوطنية والمتعددة الأقطار القائمة المهتمة بزيادة قيمة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، على جميع المستويات بما فى ذلك التأهيل، والبحث، والإنتاج، والمعالجة، والتصنيع، والتسويق، والتمويل.. إلخ. وكذلك إنشاء المزيد من هذه المؤسسات.

(هـ) تنسيق سياسات زيادة قيمة الموارد الطبيعية بهدف إيجاد البيئة الملائمة لبذل الجهود المشتركة من جانب الدول الأفريقية للتعاون فى مجال زيادة قيمة مواردها الطبيعية بغية تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية لشعوبها.

(و) التعاون الوثيق مع المجتمع الدولى ومع سائر الهيئات غير الأفريقية التى تعمل فى مجالات زيادة قيمة الموارد الطبيعية فى الإقليم الأفريقى لتوجيه الموارد الخارجية بصفة رئيسية لمشاريع زيادة قيمة الموارد الطبيعية التى من شأنها خدمة ودعم اتفاقات التعاون بين الدول الأعضاء بغية تمكين الإقليم من الإفادة بأقصى درجة من الروابط الاقتصادية القائمة فى الإقليم.

مقترحات وتوصيات عامة :

٧٨ـ

(١) اعترافاً بالدور الذى تؤديه الموارد الطبيعية كأساس للتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، يجب على الدول الأعضاء الإسراع باتخاذ الترتيبات اللازمة لاكتساب المعارف والحصول على المعلومات التى تمكنها من ممارسة سيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية . وتنطوى هذه على سياسات لتنمية القوى العاملة (الكوادر بجميع مستوياتها) وتنفيذ برامج المؤسسات للقيام بالدراسات الميدانية وإعداد قوائم حصر الموارد الطبيعية .

(٢) على الدول الأعضاء التى تعتمد اقتصاداتها بصفة أساسية على إنتاج المواد الأولية أن تنسق وتوفق بين مواقفها فى كل المفاوضات الدولية المتعلقة بالمواد الأولية من أجل حماية مصالحها .

(٣) يجب على وجه الخصوص أن تقوم كل دولة من الدول الأعضاء باتخاذ الاجراءات التى تكفل قيام الشركات عبر الوطنية بتسليم جميع النتائج والبيانات التى تحصل عليها هذه الشركات فى أعمالها لاستكشاف الموارد الطبيعية إلى حكومة البلد ، وبخاصة الخرائط والأفلام والتسجيلات .

(٤) يتعين لتأمين أفضل قدر من المحافظة على هذه المعطيات والإفادة منها إنشاء مركز للوثائق (بنك المعلومات) على المستوى الوطنى .

(٥) ولكى تتمكن الحكومات الأفريقية من ممارسة سيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية ، ينبغى لها اتخاذ كل الاجراءات اللازمة التى تتعلق بتنمية الموارد البشرية والبنية المؤسسية الأساسية من أجل تشجيع القدرات التكنولوجية المحلية ، مما يتيح استكشاف الموارد الطبيعية وتحويلها واستغلالها .

(٦) يتعين أن يكون هدف الحكومات الأفريقية الثابت هو تنمية مواردها الطبيعية واستغلالها استغلالاً رشيداً مع استخدام التكنولوجيات الملائمة للظروف المحلية والاهتمام بقدر الإمكان بالمحافظة على الموارد الطبيعية .

(٧) ويجب أن تتخذ على المستويين الإقليمى ودون الإقليمى اجراءات للتعاون الأفريقى فيما بين الدول الأعضاء ، وعلى وجه التحديد :

(أ) تنسيق البرامج الوطنية لتنمية واستغلال الموارد المعدنية والطاقة والموارد المائية .
(ب) إنشاء المرافق المشتركة للبحوث العلمية والتطبيقية والخدمات المتخصصة والتأهيل .
(جـ) الاشتراك فى تنفيذ المشاريع والمؤسسات المتعددة الأقطار لاستكشاف أو إنتاج أو تحويل الموارد الطبيعية الصالحة للاستعمال .

الموارد المعدنية :

٧٩ـ ينبغى أن تكون الأهداف الانمائية الرئيسية لاستراتيجية زيادة قيمة الموارد الطبيعية خلال سنوات الثمانينيات كما يلى :

(١) تحسين المعلومات من موارد أفريقيا التعدينية من خلال إعداد قائمة بالموارد الطبيعية الموجودة والمحتملة ، وتحسين التنبؤ باحتياجات الاستهلاك ، واجراء بحوث تهدف إلى ترشيد استغلال الاحتياطيات المعروفة .

ويجب إيلاء اهتمام خاص للموارد التعدينية الخام لما لها من أهمية استراتيجية للصناعات الأساسية التى تنتج المواد الوسيطة مثل : الحديد والصلب ، والألومنيوم ، والفلزات الأساسية ، ومنتجات البتروكيماويات ، والأسمدة ، والأسمنت ... إلخ . وفى مجال تقييم اقتصاديات الموارد يجب مراعاة التغيرات الهيكلية التى تحدث فى العالم بسبب أزمة الطاقة ، واستخدام التكنولوجيات الجديدة والاحتياجات المتزايدة للاستهلاك المحلى .

(٢) خلق البيئة العلمية والفنية والصناعية الصالحة اللازمة على المستويين الوطنى والإقليمى لتنمية وتوسيع صناعات استخراج المعادن . ولهذا الغرض ، يجب أن يتجه الجهد الأول إلى تقوية قدرات المؤسسات الجيولوجية

والتعدينية الوطنية . ولكي يتم تعزيز أساليب وتقنيات البحث الجديدة، ينبغي تعزيز القدرات الوطنية عن طريق إنشاء مراكز أفريقية متعددة الأقطار تعنى بزيادة قيمة الموارد المعدنية .

(٣) ربط البرامج الوطنية المتعلقة بالبحوث الجيولوجية والتعدينية على المستويين دون الإقليمي والإقليمي بهدف رفع كفاءة واستحداث الأنشطة العلمية المشتركة . وينبغي للدول الأعضاء إيلاء اهتمام خاص في اطار التعاون فيما بينها لاستغلال موارد قاع البحار.

(٤) التأهيل في جميع مجالات زيادة قيمة الموارد المعدنية سواء للملاك ذى التأهيل العالي أو الكوادر المتوسطة في الدول الأعضاء بهدف علاج النقص في القوى العاملة المؤهلة وتخفيف الاعتماد على الشركات عبر الوطنية في مجال الخبرة والخدمات التخصصية .

(٥) إيجاد نظام لنقل الدراية الفنية وتبادل المعلومات العلمية والتقنية والاقتصادية في مجالات الجيولوجيا والأنشطة التعدينية واقتصاديات التعدين فيما بين الدول الأعضاء ومع سائر البلدان النامية غير الأفريقية .

٨٠ ـ وينبغي تحقيق الأهداف المحددة أعلاه من خلال الأمور الآتية :

(أ) اجراء دراسات تمهيدية بشأن تقييم الموارد المعدنية الأفريقية المعروفة والوضع الراهن لاستغلالها مع تقديم مقترحات حول أفضل طريقة لاستغلالها بهدف تلبية احتياجات الإقليم وذلك قبل منتصف سنة ١٩٨١ ، ويعد المؤتمر الإقليمي بشأن زيادة قيمة الموارد المعدنية الأفريقية واستغلالها الذى عقد في كمبالا ، أوغندا ، بواسطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من ٦ ـ ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ أحد التدابير الرامية لتحقيق هذا الهدف .

(ب) اجراء دراسات تمهيدية حول احتياجات القوى العاملة والتكنولوجيات ورؤوس الأموال اللازمة لأنشطة زيادة قيمة الموارد المعدنية في البلدان الأعضاء وفقاً للبرامج التى أقرها المؤتمر الإقليمي المشار إليه آنفاً مع وضع مقترحات حول كيفية تعبئة الموارد لتنفيذها بحلول نهاية عام ١٩٨١ .

(جـ) الاشتراك الفعال من جانب الدول الأعضاء في تشغيل المؤسسات الأفريقية المتعددة الأقطار التى تقوم باستغلال الموارد المعدنية من خلال الدعم السياسى والمادى الذى تقدمه لهذه المؤسسات . ولهذا الغرض فإن الدول الأعضاء في الأقليم الفرعي لشرق وجنوب أفريقيا التى لم تشترك بعد في المركز دون الإقليمي للموارد المعدنية الذى أنشىء في مدينة دودوما (جمهورية تنزانيا المتحدة) مدعوة لأن تشترك فيه قبل نهاية عام ١٩٨٠ . ويجب إنشاء مركز مماثل للإقليم الفرعي لوسط أفريقيا في ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ بحيث يعمل بكامل قوته قبل عام ١٩٨٤ . إن إنشاء مثل هذه المراكز لمنطقة غرب أفريقيا وشمال أفريقيا هو أمر يجب النظر فيه بعد عام ١٩٨٢ . ومن شأن هذه المؤسسات المتعددة الأقطار أن تعزز مؤسسات البحوث التطبيقية الوطنية المكرسة لأنشطة مماثلة .

(د) عقد اجتماعات سنوية أو دورية للخبراء في مجالات المسوحات الجيولوجية للدول الأعضاء الأفريقية لاستعراض أداء الأنشطة السابق في بحوث الموارد المعدنية في المنطقة من أجل اتخاذ التدابير الوطنية المناسبة للتحسين في السنوات القادمة . وينبغي أن يبدأ عقد تلك الاجتماعات في عام ١٩٨٠ بعقد المؤتمر المشار إليه آنفاً .

(هـ) إنشاء لجان تنسيق مشتركة للتنقيب البحرى للقيام باستكشاف وتقييم موارد قاع البحر.

(و) القيام في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ و١٩٨٣ على مستوى البلد الواحد وعلى المستوى الإقليمي بإعداد حصر الموارد المعدنية في أفريقيا باستعمال طرق قياسية لتصنيف الاحتياطيات وتقييم الترسبات المعدنية .

(ز) وضع برنامج إقليمي مشترك للمحافظة على الوثائق الجيولوجية ، والتقارير، والخرائط والمجموعات التعدينية ، واستخدامها استخداماً سليماً .

موارد المياه :

٨١ ـ اقترحت التوصيات الآتية تمشياً مع خطة مارديل بلاتا التى حددها مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في آذار/ مارس ١٩٧٧ ، ومع المقترحات التى قدمت لمتابعة تنفيذ تلك الخطة من أجل تنمية وإدارة موارد المياه خلال المؤتمر الإقليمي الذى عقد في أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

ألف . التعزيز المؤسسي :

٨٢ـ عولجت هذه المشكلة على ثلاث مستويات :

(١) على المستوى الوطني ، ينبغي إنشاء لجان وطنية للمياه في عام ١٩٨٠ في البلدان التي لم تنشيء مثل هذه اللجان بعد .

(٢) وعلى المستوى دون الإقليمي ، يجب تعزيز الهيئات دون الإقليمية القائمة مثل لجنة شئون أحواض الأنهار والبحيرات . وينبغي إعادة النظر في متطلبات تعزيز هذه الهيئات وتعزيزها بالموارد المالية والملاك الأضافي قبل نهاية ١٩٨٢ .

(٣) وعلى المستوى الإقليمي ، يجب إنشاء لجنة دولية حكومية للمياه في الإقليم الأفريقي ، كان قد أوصى بها المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا في اجتماعه الخامس ، المعقود في الرباط في عام ١٩٧٩ .

باء ـ وضع خطط وطنية للمياه :

٨٣ـ يتعين على الدول الأعضاء اتخاذ اجراءات لصياغة خطط عامة في قطاعات الامداد المائي والزراعة . وادماج تلك الخطط في خطة وطنية جامعة للمياه . ويجب تحقيق ذلك بحلول عام ١٩٨٣ . ويتعين أن تحقق خطة الامدادات المائية التطلعات الوطنية للعقد الدولي لماء الشرب والاصحاح . وينبغي ادراج خطة استعمال الماء للزراعة في الخطة الإقليمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية التي أقرت كجزء من استراتيجية التنمية الإقليمية .

جيم ـ تعيين المشاريع واعدادها وتنفيذها :

٨٤ـ يجب على الدول الأعضاء اختيار واعداد مشاريع توفير امدادات المياه والري التي تحتاج إلى مساعدة مالية وفنية خارجية وموارد محلية . ويجب تحقيق ذلك دون انتظار صياغة الخطط الوطنية للمياه .

دال ـ التعاون دون الإقليمي والإقليمي :

٨٥ـ يجب إنشاء هيئة لأحواض الأنهار والبحيرات المشتركة فيما بين البلدان لتعزيز التعاون الدولي الحكومي في سبيل تنمية الموارد المائية المشتركة . ويتعين على الدول الأعضاء التي تحتاج إلى مثل هذه الترتيبات المؤسسية اجراء مفاوضات فيما بينها ومحاولة استكمال هذه المفاوضات بحيث تبدأ الهيئات المشتركة الجديدة عملها في ١٩٨٣ .

ويجب تشجيع قيام تعاون موسع بين الدول الأعضاء من خلال هذه الهيئات ، من أجل تمكين الدول الأعضاء الأقل نمواً من الإفادة من خبرة الدول الأعضاء الأكثر تقدماً بالمنطقة ، وذلك في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

رسم الخرائط والاستشعار من البعد :

٨٦ـ وضعت استراتيجية للتنمية في مجال رسم الخرائط والاستشعار من البعد بحيث يمكن توفير الوسائل لتحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية العاملين المؤهلين في مختلف قطاعات أنشطة وضع الخرائط ، والتعرف بشكل أفضل على وضع أفريقيا الحالي عن طريق وضع الخرائط وتوفير وسائل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بوضع الخرائط حتى يتسنى للدول الأعضاء تنفيذ مشاريع صنع الخرائط اللازمة للتنمية .

الأعمال الموصى بها :

٨٧ ـ

(١) الاعتراف بأهمية أجهزة وضع الخرائط الوطنية واعطاؤها المركز اللائق بها بين الأولويات الوطنية وتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتشغيلها ، وانشاء مثل هذه الأجهزة في البلدان التي تفتقر إليها حتى الآن .

(٢) تحقيق المشاركة الفعالة والدعم لمراكز التدريب والأجهزة المتخصصة في مجال رسم الخرائط لتقليل تكاليف اعداد اليد العاملة الماهرة التي تحتاج إليها هذه الدول بشدة ، وتوفير الخدمات الناقصة .

(٣) الاستخدام المشترك للمعدات والخدمات في اطار التعاون لمساعدة البلدان الأقل نمواً .

(٤) اعتبار الاستشعار من البعد كأداة مهمة في حصر وتخطيط واستغلال الموارد الطبيعية ، مع مراعاة الجهود التي بذلت بالفعل والرامية ، إلى إنشاء المجلس الأفريقي للاستشعار من البعد ، والمراكز الإقليمية للتدريب واستخدام المعطيات . وقد أوصى بشدة بأن تقدم الدول الأعضاء المشتركة اشتراكاً كاملاً في البرنامج الأفريقي للاستشعار من البعد دعمها السياسي والمادي الذي يكفل نجاح البرنامج .

الفصل الرابع
تنمية الموارد البشرية واستخدامها

٨٨ ـ أخذ مؤتمر القمة علماً بوضع تنمية واستخدام الموارد البشرية في أفريقيا ، الذي يتميز بالمؤشرات التالية : المعدل المرتفع للنمو السكاني ، والمعدل المتزايد للبطالة والبطالة المقنعة ، ونقص مختلف فئات القوى العاملة المدربة ، والمعدل المرتفع لأمية الكبار ، وقصور النظام التعليمي ، والافتقار إلى التنسيق بين السياسات وبرامج تدريب القوى العاملة وتمويل التدريب على المستوى الوطني . وأخذ المؤتمر علماً أيضاً بمختلف توصيات المؤتمر الإقليمي لتطوير التدريب الذي عقد في أديس أبابا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، بهدف وضع خطوط توجيهية محددة لتحقيق نظم التدريب والتعليم ذات اتجاه إنمائي .

٨٩ ـ وإذ يعترف المؤتمر بالحاجة إلى تحقيق معدل متزايد من الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي والمجالات الأخرى ، يؤكد على أهمية القوى العاملة المدربة باعتبارها مدخلات للأنشطة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمات الداعمة لهذه القطاعات ، وكذلك في قطاع التعليم والتدريب بوصفه أداة إنتاج للمهارات والخبرات الفنية الضرورية لهذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى .

٩٠ ـ وتم التشديد على الحاجة إلى زيادة العمالة والدخل كوسيلة لتحسين مستوى المعيشة لعدد كبير من السكان وبالأخص سكان الريف . ولتحقيق هذا الغرض ، يلزم اعطاء الاهتمام الكافي لتنمية التكنولوجيات الأفريقية الأصلية وأساليب التدريب التي تفيد العاملين في قطاعات الإنتاج على جميع المستويات وبالأخص في القطاع غير الرسمي .

٩١ ـ ولما كان القدر الأكبر من ثروة أفريقيا يتمثل في مواردها البشرية ، فإنه ينبغي أن تكون التعبئة الكاملة والاستخدام الفعال للقوى العاملة (الرجال ، والنساء والشباب ، سواء المدربين منهم أو غير المدربين) من أجل التنمية الوطنية والتقدم الاجتماعي ، من أهم أدوات التنمية .

٩٢ ـ وليست هناك حاجة إلى المبالغة في تقدير أهمية المهارات العلمية والخبرات الفنية للتنمية الحديثة . ففي هذه المجالات بالذات تعتمد الدول الأعضاء بصورة مفرطة على استيراد القوى العاملة والتقنية والعلمية . لهذا ، فإن من المهم جداً ووفقاً لمبدأ الاعتماد على النفس ، أن تولي الدول الأعضاء أولوية خاصة لتنمية القوى العلمية والتقنية على جميع المستويات ، بما في ذلك تدريب المدرسين والمدربين في المجالات العلمية والتقنية .

٩٣ ــ أن أحد الأهداف الأولية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية يتمثل فى تحسين معيشة جميع السكان . ويتطلب بلوغ هذا الهدف الاشتراك الكامل من جانب جميع فئات السكان فى أعمال مجزية ومنتجة وفى توفير الخدمات الأساسية لاثراء حياة المجتمع ، كما يتطلب تنفيذ برامج فعالة للرفاء الاجتماعى ، والتنمية المجتمعية ، والضمان الاجتماعى وتعبئة الجماهير فى سبيل تطوير الأشغال العمومية والخدمات المجتمعية .

٩٤ ــ وبالنظر إلى ضخامة مهمة التدريب التى يتعين الاضطلاع بها ، مع عدم توفر مرافق التدريب فى بعض المجالات وعدم توفر الموارد المالية ، فإن مؤتمر القمة يحث على التعاون الملموس فيما بين الدول الأعضاء من أجل تنمية واستخدام المؤسسات المتخصصة الإقليمية ودون الإقليمية والمتعددة الأقطار والمعنية بالتدريب والبحوث من أجل الرعايا الأفريقيين فى مجالات المهارة المتخصصة ، وذلك باستخدام المؤسسات الوطنية كقاعدة ، كلما أمكن ذلك . وبينما يجب أن يشكل التعاون والاعتماد الجماعى على النفس المبادئ التوجيهية الرئيسية فى تنمية الموارد البشرية ، يؤكد مؤتمر القمة على ضرورة النظر إلى مسئولية تدريب القوى العاملة وتعزيز العمالة باعتبارها مسئولية وطنية فى المقام الأول .

٩٥ ــ أن الايضاحات الواردة أعلاه بشأن الوضع الأفريقى توجه الانتباه إلى القيود الخطيرة المتعلقة بالقوى العاملة والعمالة فى قطاعات التنمية الرئيسية مما يستلزم العمل والتصميم والجهود المتواصلة التى تتلاءم مع تحديات تنمية القوى العاملة التى تواجه الدول الأعضاء إذا أرادت هذه الدول تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية تقوم على الدعم الذاتى والتجديد الذاتى ويستوجب هذا التحدى بالطبع ، اختيارات صعبة . وتدعو الحاجة إلى إعادة ترتيب أولويات التنمية من أجل التشديد على تنمية الموارد البشرية ليس باعتبارها هدفاً للتنمية وحسب ، وإنما أيضاً باعتبار أن الإنسان هو المالك الحقيقى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمين عليها وهو الذى يوفر ويستخدم فى الوقت نفسه المنتجات والخدمات النهائية الناتجة عن جميع جهود التنمية . وتتطلب تنمية قطاع الموارد البشرية فى أفريقيا عملاً إيجابياً ، إذا أريد له أن يؤدى دوره السليم فى تأمين بقاء القارة وتقدمها .

٩٦ ــ إن مؤتمر القمة يعتمد برنامج العمل الآتى ليكفل للدول الأعضاء تحقيق قدر جيد من الاعتماد على الذات فى مجال القوى العاملة المدربة والمعارف الفنية ، ولتوفير عنصر المهارة فى أنشطة الإنتاج والخدمات بمختلف القطاعات على النحو وفى الوقت المطلوب ، ولتتوفر للدول الأعضاء خطوط توجيهية لصياغة سياساتها وبرامجها بهذا القطاع العام .

على المستوى الوطنى :

٩٧ ــ ترجمة الإعلانات العامة التى تصدر عن الاجتماعات الدولية إلى برامج عمل وطنية من خلال ادماج تخطيط القوى العاملة ، وأعمال البرمجة ، وتنمية العاملين ، وخدمات التوظيف والاستخدام فى وزارة خاصة بالتنمية البشرية تكون مسئولة عن :

(أ) القيام بالتقييم الحقيقى للقوى العاملة ، والاسقاطات ، والتخطيط والبرمجة والرقابة المستمرة على تنمية القوى العاملة واستخدامها استخداماً رشيداً .

(ب) إنماء القدرات التخصصية بهدف تنسيق وتخطيط الجهود الرامية إلى تنمية القوى العاملة على أساس مستمر .

٩٨ ــ وضع وتطبيق خطوط توجيهية محددة وشاملة للسياسة العامة لتنمية التدريب على المستوى الوطنى ، ووضع تشريعات لا تقتصر على تقنين الالتزام الوطنى بتنمية الموارد البشرية وحسب ، وإنما تنشىء أيضاً هيئة لتنسيق الأجهزة التالية وتحديد وظائف هذه الأجهزة :

(١) مركز التوجيه الإدارى للتدريب العملى وجهاز التنسيق يضم العاملين الوارد بيانهم فيما يلى :
ــ موظف مسئول عن التدريب المهنى لتنمية العاملين فى هذا المركز وفى جميع المراكز التى تتم فيها الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ، تتوفر لديه خبرة طيبة ، ويعرف المطلوب منه وينفذ واجباته بارتياح فى مجال تنمية التدريب الميدانى ويساعده فى عمله .

ــ النشاط الاجتماعى الاقتصادى القطاعية أو الهيئات التى تقوم بتوفير الخدمات .

(٢) صندوق تدريب يدار مركزياً ويكفل استمرار توافر الاعتمادات اللازمة للاضطلاع بوظيفة التدريب، ويشترك فى تمويله جميع الجهات التى تحتاج إلى استخدام القوى العاملة المدربة.

٩٩ ــ إنشاء وتشغيل مجلس استشارى مركزى تتكون عضويته من لجان قطاعية، ويكلف بتنمية استخدام التدريب لضمان توفير القوى العاملة المدربة فى الوقت المناسب واستخدامها استخداماً رشيداً، مع تقديم مشورات حول الاحتياجات ذات الأولوية من القوى العاملة والاستخدام الرشيد لإمكانية التدريب المتوفرة.

١٠٠ ــ ضمان ادراج الأنشطة المتعددة الجنسيات، الإقليمية ودون الإقليمية فى مشاريع تنمية واستخدام الموارد البشرية وانعكاسها فى خطوط السياسة الوطنية التوجيهية وكذلك فى التشريعات وخطط التنمية، وعلى سبيل المثال:

(أ) انعكاس سياسات وأنشطة المعاهد العليا المتعددة الجنسيات أودون الإقليمية فى الميثاق الوطنى للجامعات وقوانين التعليم.

(ب) إعادة تقييم السياسات الوطنية للعمالة بحيث تتيح المشاركة فى استخدام وتبادل الخبرات الأفريقية على أساس التعاون.

١٠١ ــ إنشاء برامج التدريب والتنمية وتنفيذ هذه البرامج واستعراضها دورياً مع التشديد على تلك الأنشطة ذات الآثار المتضاعفة ومع اعطاء الأولوية لما يلى:

(أ) تدريب المعلمين فى المجالات العلمية والفنية.
(ب) تدريب الموظفين الذين يضطلعون بمهام التدريب وتنمية العاملين.
(جـ) التدريب لتنمية الكوادر الإدارية والتنفيذية والاشرافية.
(د) برامج معجلة لتنمية المهارات فى قطاعات رئيسية مختارة فى الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات، والعلم والتكنولوجيا، والتعليم، وادماج المرأة فى عملية التنمية على أساس:

١ ــ تحليل المهام والطرق النموذجية للتدريب بأساليب تكفل التوظيف للمتدربين.
٢ ــ اتباع نظام الفترتين فى تشغيل المدارس والمعاهد بعد المرحلة الابتدائية أوأى نظم بديلة لتخفيض نفقات التعليم.
٣ ــ البرامج غير الرسمية لتعليم الكبار بالمراسلة، أو التعليم بالراديو، أوبرامج تثقيف العمال... إلخ.
٤ ــ التدريب الصناعى أثناء العمل، «والمصانع التعليمية» والتأهيل بواسطة المشاركة فى مشاريع التنمية.

١٠٢ ــ عمل تقييم دورى ومراجعة لسياسات التعليم والتدريب، والمؤسسات والعاملين والموارد المتاحة، واصلاح وإعادة توجيه المناهج التعليمية، ومضمون المواد الدراسية بما يتلاءم والأنماط المتغيرة للطلب على القوى العاملة فى المستقبل.

١٠٣ ــ تنسيق وادماج برامج المنح والزمالات الدراسية والموارد المالية المخصصة للتدريب تحت إشراف وكالة خاصة داخل الوزارة لضمان الآتى:

١ ــ توجيه الموارد المتوفرة لتلبية أكثر الحاجات إلحاحاً للتدريب، وتيسير إنشاء مرافق الدراسة فى المجالات التى لا تتوفر محلياً أو موجودة على نحو غير كاف.

٢ ــ يتعين على البلدان أو الوكالات التى تحصل على المساعدات معرفة وتحديد المجالات التى تحتاج فيها إلى الموارد المؤسسية والمالية اللازمة للتدريب من جانب الجهات المانحة.

٣ ــ الاستخدام الفعال والمتوازن للموارد المتاحة فى المجالات التى تعانى نقصاً حاداً فى المهارات بغية تقليل تدفقات العملات الأجنبية إلى الخارج.

٤ ــ احترام وتنفيذ الارتباطات والالتزامات المتعاقد عليها من جانب البلدان لتقديم الدعم للمؤسسات الوطنية والمتعددة الجنسيات للتدريب المتخصص والبحوث، ودعم برامج المنح والزمالات الدراسية وبرامج التدريب.

١٠٤ ــ إعادة تشكيل وتنسيق الهياكل الإدارية الوطنية بحيث تكون قادرة ليس فحسب على مراقبة عملياتها الداخلية ، بل وكذلك على تنفيذ الأنشطة والبرامج التى تديرها ، وقادرة على التكيف مع المطالب الداخلية والخارجية المتغيرة لجهود التنمية وذلك عن طريق :

١ ــ المراقبة المستمرة لأداء هذه الهياكل فيما يتعلق بجهود التنمية الوطنية ، وعمل المزيج اللازم من ناحية الهيكل والموارد (الإدارة والمواد والأموال) ، والخطة التى تقوم بتنفيذها .

٢ ــ المراجعة والمراقبة المستمرة لتطبيق فعالية القواعد والاجراءات وأنماط الاتصال والنظام الإدارى ، وتعديلها من أجل تحقيق نتائج أفضل .

٣ ــ إنشاء أنظمة ووحدات مراجعة للأداء تكفل تنفيذ وتنظيم البندين (١) و(٢) السابقين ، وتكفل أن تصبح شبكات الاتصال المفتوح ، وتنمية الهياكل التنظيمية وتحليل ودراسة ومراجعة السياسات جزءاً لا يتجزأ من عملية مراقبة وتحديد الأنشطة .

٤ ــ الحد من انتشار الهياكل الإدارية والتنظيمية فى ضوء الموارد المطلوبة لجهود التنمية الاقتصادية والحاجة إلى تقليل تكاليف التشغيل الحكومى إلى أدنى حد .

٥ ــ إقامة نظام فعال لاجتذاب الموظفين العموميين والاحتفاظ بهم ومنحهم الحوافز وتدريبهم لإتاحة الفرصة لهم لتحسين أوضاعهم الوظيفية ، لضمان استخدام الأفراد ذوى الدوافع طبقاً لمعايير الامتياز الداخلية والالتزام بأهداف التنمية فى أدائهم لمهامهم .

١٠٥ ــ انتهاج سياسات واجراءات تكفل التخفيض المتزايد فى الاعتماد على استخدام الخبراء الأجانب والمهارات الأجنبية . والنهوض فى نفس الوقت بتدريب المواطنين فى مشروعات التعاون الفنى وتشجيع تشغيل الخبراء الأفريقيين داخل الإقليم .

١٠٦ ــ وضع برامج لتدريب سكان الريف والعاملين فى القطاع غير الرسمى من أرباب الحرف المختلفة ، وتكييف هذا التدريب لتحسين المهارات والتكنولوجيات المحلية . فذلك من شأنه تهيئة مراجعة أساسية وشاملة واصلاح الأساليب السائدة وتقنيات التدريب وتعليم الكبار لاكتساب المهارات ، ونقل التكنولوجيات والمعارف الفنية ، كما يتعين الاهتمام بصورة مناسبة ودعم دور أساليب التدريب غير الرسمية واستخدام وسائل الإعلام فى تدريب جماهير السكان .

١٠٧ ــ تنمية القدرات للاستجابة للطلب المتزايد على مدخلات القوى العاملة الفنية فى قطاعات الإنتاج ، وخاصة فى الصناعة ، والزراعة ، والعلوم والتكنولوجيا بحيث تزيد نسبة خليط المهارات فى إنتاج العلماء والفنيين والحرفيين إلى نسبة عالم واحد إلى ٥ من الفنيين إلى ٣٠ من الصناع والحرفيين .

١٠٨ ــ ينبغى أن يشكل تحسين فرص الدخل والعمالة المجزية للشباب ولمن تركوا المدرسة أحد الأهداف الرئيسية فى أنشطة التنمية فى كل قطاعات الإنتاج والخدمات . ويتعين تعزيز هذه السياسة بتنفيذ برامج فعالة لتدريب المهارات والإدارة فى القطاع غير الرسمى ، وخاصة فى الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة فى ضواحى المدن .

١٠٩ ــ يتعين لتحسين نوعية موارد القوى العاملة اعطاء مزيد من الاهتمام للبرامج التى تحسن نوعية الحياة وأداء العمال عن طريق تحسين التغذية ، والاسكان ، والرعاية الطبية والصحية ، والبيئة الصحية ، ويتعين تطوير اليد العاملة المطلوبة على كل المستويات واستخدامها بصورة فعالة لتنفيذ البرامج والأنشطة التى تساهم فى تحسين نوعية الحياة .

١١٠ ــ وتتطلب تنمية الدولة الجهود الجماعية لكل السكان . لذلك يتعين اتخاذ اجراءات تكفل المشاركة التامة والفعالة لكل السكان فى التنمية الوطنية .

على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية :

١١١ ــ يتعين توجيه الجهود اللازمة على هذه المستويات نحو تعزيز العمل القومي عن طريق تهيئة خطوط توجيهية وتيسير العمل في مجال تنمية اليد العاملة والاستفادة منها . ولهذا ، فإن استراتيجية البرنامج تؤكد على التعاون والاعتماد الجماعي على النفس في مجال موارد اليد العاملة عن طريق :

١ ــ اجراء دراسات بشأن القوى العاملة ، وإعداد صورة عامة لأوضاعها ، وتنفيذ برامج تدريبية في أفرع وخطوط إنتاج محددة في قطاعات الإنتاج الأساسية والخدمات المساندة ، وبالتالي تهيئة خطوط توجيهية لصياغة وبدء برامج تدريبية على المستويات الوطنية والإقليمية تستهدف تلبية الاحتياجات من القوى العاملة .

٢ ــ دعم الخدمات الإعلامية والتوظيفية لتسهيل التعرف على الخبراء الافريقيين وتشغيلهم ، وتشجيع المنظمات الاستشارية مثل البرنامج الذى تديره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنمية استخدام الخبراء الأفريقيين وتنمية الخدمات الاستشارية المحلية .

٣ ــ انتهاج سياسات عمالة تسمح بالانتقال الحر للعمال داخل الأقاليم الفرعية ، مما يسهل تشغيل واستخدام القوى العاملة المدربة الفائضة من دولةما إلـــى دولة أخرى من الدول الأعضاء التى تعانى نقصاً فى المهارات .

١١٢ ــ الدعم الفعال لمرافق التدريب الإقليمي ودون الإقليمي ومؤسسات الأبحاث والاستفادة التامة منها عن طريق توفير الاعتمادات لتشغيل ورعاية تدريب المواطنين فى مؤسسات التدريب المتخصصة الإقليمية ودون الإقليمية أو المتعددة القوميات . ويمكن أن تتحقق فعالية التعاون والاعتماد الجماعي على النفس فى ميدان تنمية القوى العاملة فقط إذا قامت الدول الأفريقية بتجميع مواردها لإنشاء وتشغيل مؤسسات التدريب والأبحاث دعماً للمتطلبات من القوى العاملة فى قطاعات التنمية والخطوط الإنتاجية ذات الأولوية وتعزيز المؤسسات القائمة والاستفادة منها استفادة كاملة .

١١٣ ــ دعم البرنامج الموسع الذى تنسقه وتديره منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتدريب والزمالات لأفريقيا ، والذى يستهدف تدريب ٨٠٠٠ أفريقى فى غضون خمسة أعوام ، مع اعطاء أولوية للاحتياجات من القوى العاملة للقطاعات المختلفة والخطوط الإنتاجية ذات الأولوية سالفة الذكر ، ودعم تنمية العاملين فى مجال التدريس والأبحاث بالمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية ، ونقل الخبرات ، وتطوير التعاون التقنى الأفريقى بين البلدان النامية فى مجال الاستفادة من مرافق التدريب المتاحة داخل الإقليم . ويتطلب هذا البرنامج ميزانية تشغيل أدناها ١,٥ مليون دولار أمريكى سنوياً بالإضافة إلى أماكن التدريب . ويقتضى الأمر توفير دعم الدول الأعضاء عن طريق :

(١) منح مالية لإدارة البرنامج .
(٢) تقديم الزمالات والمنح الدراسية ، وأماكن للتدريب عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لصالح الدول الأعضاء الأخرى .
(٣) ترشيح مواطنين للتدريب بموجب هذا البرنامج ، بما فى ذلك ترتيبات تبادل الطلاب والمعلمين .
(٤) توفير معلومات منتظمة بشأن المرافق الوطنية للتدريب والمنح الدراسية المتاحة لتدريب مواطنى البلدان الأفريقية الأخرى .

العمل الدولى :

١١٤ ــ أن مبدأ التعاون والاعتماد الجماعي على النفس الذى اعتمدته الدول الأعضاء يقضى ، فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية والاستفادة منها ، بأن تبدأ الدول الأعضاء أولاً بمساعدة نفسها بصفة فردية وجماعية فى النضال من أجل البقاء والتقدم . وعلى أية حال ، فإن الدعم الدولى لمساعدة تنمية الموارد البشرية . أمر مرحب به باعتباره مكملاً للجهود الأفريقية المعتمدة على النفس . وينبغى النظر إلى هذه المساعدات على أنها تعزز جهود التنمية الوطنية والإقليمية والمتعددة القوميات ، والتى يتعين على الدول الأفريقية بذلها لتحقيق التنمية والتقدم . ومن المتعين القيام

أثناء بذل هذه الجهود بتعبئة التعاون المستمر والنشط لكل الوكالات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الأخرى ، وذلك دعماً للجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لتنمية الموارد البشرية والاستفادة منها .

الفصل الخامس
العلم والتكنولوجيا

١١٥ ــ أخذ مؤتمر القمة علماً بخلفيات وتطور المفاوضات والحصيلة النهائية لمداولات مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

١١٦ ــ والنتيجة الحتمية التى تم التوصل إليها هى أنه فيما يتعلق بالدول الأعضاء ، لم يحقق المؤتمر إلا جزءاً فقط من أهدافه ، ولم يحقق برنامج عمل « فيينا » الغرض المرجو منه .

١١٧ ــ ولكن على الرغم من أن نتائج المؤتمر لم تكن مثمرة وفعالة كما كان متوقعاً إلا أن هناك شعوراً عاماً بضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان اشتراك الدول الأعضاء بصورة فعالة فى أى حوار يعقب ذلك المؤتمر .

١١٨ ــ وبينما يتم ذلك ينبغى للدول الأعضاء أن توجه مجهوداتها لوضع استراتيجية للتنمية تكون مرشداً وهادياً للتفكير والتخطيط والعمل لإحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحسين مستوى الحياة للسواد الأعظم من الناس . ويتطلب تحقيق هذا الهدف منها أن تستخدم موارد العلم والتكنولوجيا فى تحسين مستوى الحياة الأفريقية والقضاء على البؤس فى المناطق الريفية .

١١٩ ــ من هنا ينبغى ايلاء الاهتمام لدور العلم والتكنولوجيا فى التنمية الريفية المتكاملة . وهذا يتطلب ، من بين أمور أخرى ، توليد الموارد المالية وتوفر الإرادة السياسية والشجاعة لدى واضعى السياسة وصانعى القرارات فى القارة لإحداث تغييرات جذرية ذات آثار عميقة فى استخدام العلم والتكنولوجيا كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أمراً عاجلاً ذا أهمية قصوى فى هذه الفترة التاريخية الحاسمة .

١٢٠ ــ وينبغى للدول الأعضاء إذن اتخاذ تدابير تكفل تنمية قاعدة مناسبة للعلم والتكنولوجيا واستخدامها المناسب لتأمين تنمية الزراعة ، والنقل والمواصلات ، والصناعة ، بما فى ذلك الصناعات الزراعية ، والصحة والاصحاح ، والطاقة ، والتعليم وتنمية القوى العاملة والاسكان والتنمية الحضرية والبيئة .

١٢١ ــ ويلزم فى هذا الاطار أن تتخذ الحكومات الاجراءات اللازمة لإيجاد الأسواق للسلع الرأسمالية والاستهلاكية المنتجة محلياً وكذلك الخدمات فى العالم الثالث والدول النامية الأخرى ، وتوفير أجهزة للتعاون الثنائى و/ أو المتعددة الأطراف فيما بين البلدان الأفريقية وبلدان العالم الثالث فى جهود واعية لتحقيق الاعتماد الجماعى على الذات .

١٢٢ ــ أخذ مؤتمر القمة علماً ببرنامج العمل للعلم والتكنولوجيا الذى تم اعتماده رهناً بمراعاة الاعتبارات الإضافية التالية :

(أ) على الدول الأعضاء أن تنظم معارض للعلم والتكنولوجيا كل سنة أو كل سنتين ، وتتيح هذه المعارض الفرصة للآتى :

(١) عرض التكنولوجيات المحلية .
(٢) تبادل المعلومات والخبرات فيما بين العلماء والتكنولوجيين الأفريقيين .
(٣) تشجيع نقل التكنولوجيا فيما بين الدول الأعضاء .
(٤) تشجيع التعاون الفنى فيما بين الدول الأعضاء .

(ب) على الدول الأعضاء أن تضع خططاً وطنية للعلم والتكنولوجيا تدمج فى خطة التنمية الوطنية الشاملة ،

ذلك أن العلم والتكنولوجيا يمثلان مدخلات أساسية لتنمية جميع القطاعات الأخرى الواردة فى استراتيجية وبرنامج عمل عقد التنمية الثالث .

(جـ) على الدول الأعضاء اتخاذ تدابير لتشجيع البحث الإنمائى فى العلم والتكنولوجيا ، وبخاصة عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة .

(د) على الدول الأعضاء اتخاذ التدابير لتشجيع عودة كوادرها العاملة الماهرة إلى بلدان المنشأ .

(هـ) ينبغى أن تحصل أفريقيا على ما لا يقل عن أربعين فى المائة من اعتمادات الصندوق المؤقت للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الذى أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ٣٤ / ٢١٨ لتنفيذ المشروعات المقدمة للصندوق .

(و) على الدول الأعضاء أن تسعى للاشتراك بفعالية فى نشاطات العام الدولى للمعوقين ، وبصفة خاصة فى الندوة الدولية المقرر عقدها فى تموز/يوليو ١٩٨١ بشأن التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية والمساعدات الفنية للمعوقين ، بهدف إنشاء أو تدعيم الأجهزة اللازمة لتطبيق العلم والتكنولوجيا لتصنيع النماذج وإنتاج الأجهزة الطبية والتعليمية والمهنية الجديدة باستخدام الموارد والخبرات المحلية .

على المستوى الوطنى :

البرنامج ١ : القاعدة الوطنية للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية :

١٢٣ ـ بنهاية عقد الأمم المتحدة الثانى للتنمية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩) ازداد إدراك معظم الدول الأعضاء عمقاً بدور العلم والتكنولوجيا فى التنمية . وقد أنشىء عدد من مؤسسات العلم والتكنولوجيا . إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة فى الماضى والجهود الجارية ، فما زالت معظم الدول الأعضاء تفتقر إلى القدرات الوطنية فى مجال العلم والتكنولوجيا ، وبالتالى ظلت معتمدة على المهارات الفنية الأجنبية لتنفيذ برامجها فى ميدان العلم والتكنولوجيا . ويرجع العجز فى تنمية القاعدة العلمية والتكنولوجية من أجل التنمية على المستوى الوطنى إلى عدة عوامل منها :

(١) استمرار النظام الاقتصادى الدولى القديم بكل أبعاده التكنولوجية دون تغيير.
(٢) عجز الأجهزة الوطنية الراهنة عن تنمية التكنولوجيا المحلية .
(٣) الآثار السلبية للتكنولوجية الأجنبية المستوردة .
(٤) عدم وضوح الرؤيا عند وضع السياسات العلمية والتكنولوجية ومحتوياتها .
(٥) عجز التعليم العلمى الحالى عن اعطاء الطلاب المهارات اللازمة للتنمية وعدم كفاءة الوسائل المادية لتأهيل هذه المهارات .
(٦) الفوارق التكنولوجية الشاسعة بين الريف والمدن .
(٧) عدم الروابط بين البحث الإنمائى والنشاطات الإنتاجية الوطنية وخصوصاً استمرار اتجاه البحوث نحو العمومية والمعرفة البحتة .
(٨) عدم فعالية تعبئة السكان فى مجال العلم والتكنولوجيا .
(٩) الافتقار إلى أنظمة نقل التكنولوجيا .
(١٠) قلة الموارد المالية المخصصة للعلم والتكنولوجيا .
(١١) ضعف مستوى الأولوية الممنوحة للعلم والتكنولوجيا ، وخصوصاً بالنسبة لتوزيع الموارد المالية الوطنية المتاحة .

١٢٤ ـ وينبغى ، لكى يلعب العلم والتكنولوجيا دورهما الفعال فى التنمية الوطنية ، وضعهما فى اطار وطنى وتنسيقاً مع قطاعات الاقتصاد الأخرى .

١٢٥ ــ لذلك يجب وضع استراتيجية جديدة لقاعدة العلم والتكنولوجيا لأغراض عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية .

عنصر البرنامج ١/١ : إنشاء «مركز» وطنى للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية فى كل من الدول الأعضاء :

١٢٦ ــ لا يعنى هذا «المركز» بالضرورة وحدة مادية قائمة بذاتها ، إذ يستخدم اللفظ للدلالة على جهاز وطنى تحدد كل دولة عضو شكله وطبيعته وفقاً للهيكل والطبيعة العملية للجهاز الحكومى .

١٢٧ ــ والسمة الأساسية «للمركز» هى أنه يجب أن يستمد المدخلات من المؤسسات الوطنية الأخرى وأن تربطه بها روابط فعالة ، ومن بين تلك المؤسسات :

(١) إدارة تخطيط التنمية .
(٢) مؤسسات الاستثمار والمؤسسات المالية .
(٣) مؤسسات البحوث الإنمائية .
(٤) نظام التعليم والتدريب .
(٥) مؤسسات القطاع العام والخاص .
(٦) نظام الملكية الصناعية والمعلومات الفنية وبراءات الاختراع .
(٧) أجهزة التوحيد القياسي ومراقبة الجودة ..
(٨) النظام القانونى .

١٢٨ ــ ويتمثل الهدف العام «للمركز» فى مساعدة البلد لتقليل التبعية التكنولوجية والاعتماد التكنولوجى على الذات عن طريق إيجاد التوازن الاجتماعى الاقتصادى المناسب بين المدخلات الأجنبية والمدخلات التى تتولد عن طريق العلم والتكنولوجيا واللذين تستخدمها قطاعات الإنتاج الوطنية والخدمات المختلفة . ولتحقيق هذا الهدف ، يجب أن يكون «المركز» قادراً على الآتى :

(أ) وضع سياسة وطنية واضحة للعلم والتكنولوجيا تترجم السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى عمل وتحدد طبيعة ومصادر المدخلات الأجنبية والمحلية المطلوبة .

(ب) المساعدة فى توجيه المدخلات المحلية واستخدامها إلى أقصى حد ممكن عن طريق :

(١) وضع سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا والاشراف على تنفيذها ، ووضع خطط وطنية للعلم والتكنولوجيا .
(٢) تنظيم برامج لتدريب القوى العاملة فى مجال وضع السياسات والخطط الخاصة بالعلم والتكنولوجيا .
(٣) وضع سياسات للعلم والتكنولوجيا فى مجالات مثل :

ــ التنمية المحلية للتكنولوجيا ، بما فى ذلك البحث الإنمائى .
ــ نقل التكنولوجيا .
ــ تنمية الموارد الطبيعية الحيوية .
ــ تطوير واستخدام الأيدى العاملة فى مجال العلم والتكنولوجيا .
ــ نشر العلم والتكنولوجيا .
ــ تمويل أنشطة العلم والتكنولوجيا .

(٤) إنشاء العناصر اللازمة لاستكمال شبكة العلم والتكنولوجيا الشاملة (مثل مؤسسات البحث الإنمائى ، وخدمات المعلومات التكنولوجية ، والخدمات الاستشارية ، والمصانع التجريبية ومناطق التجارب ، وأجهزة التوحيد القياسى ورقابة الجودة) .

(٥) تعيين احتياجات النطاق الكامل للاقتصاد القومى فيا يتعلق بالبضائع والخدمات والتكتيكات التى يمكن تقويمها بمساعدة النظام القومى للعلم والتكنولوجيا .

(٦) تكوين أجهزة لوضع السياسات يكون من شأنها تشجيع المبتكرات المحلية وتسهيل اكتساب التكنولوجيا الأسرع والأقل تكلفة عن طريق تقديم الحوافز وبرمجة الأنشطة المنسقة والمتكاملة للنظام القومى للعلم والتكنولوجيا .

(٧) النهوض بعملية توليد التكنولوجيا المتعلقة أساساً بالتصميم / الإنتاج والبحث الإنمائى .

(جـ) العمل على ترشيد وتنظيم المدخلات الأجنبية عن طريق :

(١) تعيين احتياجات الاقتصاد الوطنى بجميع قطاعاته فيا يتعلق بالبضائع . والخدمات والتقنيات التى يلزم انتاجها باستخدام مدخلات أجنبية .

(٢) الحصول على المعلومات المتعلقة بالمصادر البديلة للتكنولوجيا لقطاعات الإنتاج والخدمات وتحليل هذه المعلومات .

(٣) تقييم وانتقاء التكنولوجيا الملائمة لقطاعات الإنتاج والخدمات .

(٤) تفصيص التكنولوجيا المستوردة بهدف زيادة نصيب الاسهام المحلى بصورة مطردة .

(٥) تشجيع تكييف واستيعاب التكنولوجيا المستوردة .

(٦) التفاوض بشأن صفقات نقل التكنولوجيا من مركز القوة النسبية .

البرنامج ٢ : تنيمة الموارد البشرية فى مجال العلم والتكنولوجيا .

١٢٩ ــ يجب اعطاء الأولوية القصوى لتنمية الموارد البشرية لخلق بنية أساسية للقوى العاملة فى ميدان العلم والتكنولوجيا ، وتنمية المعارف النظرية والعلمية ، والقدرات الإنتاجية الخلاقة لاستيعاب وتكييف التكنولوجيا المستوردة من جهة ، وتطوير التكنولوجيا المحلية من جهة أخرى لتحديد واستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية وتحويل المواد الخام إلى سلع ومنتجات مصنعة وشبه مصنعة . وهذا يستدعى تغييراً جذرياً فى توجيه برامج التعليم والتدريب فى اطار بنية أساسية اجتماعية جديدة تتاح فيها المرافق والخدمات الاجتماعية للجميع ، وحيث تحفظ للعمل كرامته وتقدر قيمته الاجتماعية العالية .

١٣٠ ــ يجب أن يهدف التعليم الابتدائى إلى توفير المواد التعليمية وابراز دور التكنولوجيا فى المجتمع بطريقة مبسطة وبيانية . وفى هذه المرحلة ، ينبغى أن تتضمن العناصر الرئيسية للتعليم تفهم البيئة الريفية ، واستخدام التكنولوجيا التقليدية بواسطة المجتمعات الريفية الأفريقية السابقة والحالية لتسهيل حياة المواطنين . ويجب أن يؤدى نهج « التعليم عن طريق الممارسة » دوراً هاماً فى نقل المعرفة والمهارة .

١٣١ ــ وتحتاج برامج التدريب فى المراحل المتقدمة إلى إعادة توجيهها نحو تخريج تكنولوجيين وليس فقط مجرد مهندسين فى مختلف المجالات التقليدية . وهذا يتطلب ادخال مواد الاقتصاد ، والإدارة ، والتكنولوجيا ، بما فى ذلك تاريخ التطور التكنولوجى ، وتأثير التكنولوجيا على المجتمع ، وتوليد التكنولوجيا ونشرها ، والقانون .

١٣٢ ــ وفى المستويات المتوسطة ، التى تعانى من نقص حاد حالياً ، ويجب اتخاذ اجراءات لإدخال عناصر من البرامج المشار إليها أعلاه فى البرنامج التعليمى مع الاهتمام بوجه خاص بقدرات ورغبات الطلاب وينبغى التشديد على وسائل العمل بالجهد الذاتى .

١٣٣ ــ بالنسبة لتنمية التلمذة الصناعية ، يجب أن يوجه الاهتمام المباشر إلى الممارسات الحالية فى التدريب الفنى للقوى العاملة .

١٣٤ ــ يجب اعطاء أولوية قصوى لنهج « التعليم عن طريق الممارسة » لنقل المهارات والأغراض التوضيحية فى المراكز الإنتاجية والخدمية ، من أجل تخريج المهنى ذى المهارات المتعددة اللازمة لحل المشاكل المتعلقة بالدراسات التقنية فى البلاد .

عنصر البرنامج ٢ / ١ : مسح الاحتياجات من القوى العاملة :

١٣٥ ــ ينطوى هذا العنصر على مسح الاحتياجات اللازمة من القوى العاملة فى حقل العلم والتكنولوجيا فى كل القطاعات . وتحديد تفاصيل الاحتياجات من القوى العاملة المهنية التى تقوم عليها التنمية .

عنصر البرنامج ٢ / ٢ : تطوير الإدارة الفنية :

١٣٦ ــ يتطلب هذا العنصر الأنشطة التالية :

(١) توسيع وتكثيف أسلوب التعليم عن طريق الممارسة ، فى تدريب القوى العاملة الفنية .
(٢) ادخال مناهج الإدارة ضمن المناهج العادية الحالية فى دراسة الهندسة والتدريب التقنى .
(٣) التوسع فى تدريب المهندسين ليشمل اتفاق العناصر العملية للتكنولوجيا بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى ذات الصلة فى عملية التنمية التكنولوجية .

عنصر البرنامج ٢ / ٣ : التدريب فى المجالات التقنية التى تعانى من نقص حاد فى الأيدى العاملة :

١٣٧ ــ يستدعى ذلك وضع برامج للتدريب فى المجالات التقنية التى تعانى من نقص حاد فى الأيدى العاملة ، مثل هندسة الإنتاج ، والتصميم الصناعى والهندسة الكيميائية ، والصناعات التعدينية ، وفى المجالات التى تتعلق بإعداد المشروعات وتقييمها ، إلخ .

عنصر البرنامج ٢ / ٤ : وضع برامج لتدريب وتشجيع المرأة للدخول فى مجال العلم والتكنولوجيا .

عنصر البرنامج ٢ / ٥ : تعبئة امكانات التكنولوجيا القابلة للتكييف فى القطاع غير الرسمى .

١٣٨ ــ توجد فى أفريقيا اليوم مجموعة هائلة من التكنولوجيات القابلة للتكييف ، كما تتوافر القدرة الإبتكارية التقنية فى القطاع الميكانيكى التقليدى .

١٣٩ ــ يجب وضع برامج لتعبئة هذه القدرات لتحقيق الآتى :

(١) العمل لتحويل هذه القدرات إلى القطاعات المنتجة .
(٢) التدريب (عن طريق التعليم بواسطة الممارسة) لمن تركوا المدرسة من الطلاب .
(٣) توجيه تدريب سكان الريف بصفة عامة ، والنساء بصفة خاصة ، لمعالجة المشاكل التقنية البسيطة التى تظهر فى الحياة والعمل فى هذه المناطق .

عنصر البرنامج ٢ / ٦ : تعميم العلم والتكنولوجيا بين الجماهير:

١٤٠ ــ يجب القيام بحملات تثقيف وتوعية الكبار فى مجال العلم والتكنولوجيا باستخدام اللغات المحلية ما أمكن ذلك ــ الهدف الرئيسى منها اجتذاب المرأة الريفية للاشتراك بفعالية أكبر فى البرامج والمشاريع التكنولوجية الريفية والزراعية (مثل إنتاج الغذاء ، وحفظه ، وتخزينه ، واستخدامه ، والتغذية ... إلخ) . ويجب استخدام أسلوب « التعليم بواسطة الممارسة فى هذه الحملات » .

عنصر البرنامج ٢ / ٧ : اعادة النظر فى المنهج الدراسى :

١٤١ ــ على الدول الأعضاء أن تعطى أسبقية لحملات واسعة النطاق لإعادة النظر فى المناهج الدراسية الهدف منها جعل كل مستويات النظام التعليمى أكثر ارتباطاً بالاحتياجات الانمائية المحلية للبيئة الأفريقية . وينبغى للدّول الأعضاء أن تحدد بعناية الهدف من إعادة النظر هذه عن طريق توضيح الحاجة للتشديد على القيم الثقافية وفهم الحياة الاجتماعية الريفية . ويجب أن تتم المرحلة الأولى من هذه العملية بنهاية سنة ١٩٨١ . وينبغى أن يستهدف منقحو المناهج الدراسية عند تنفيذ مقترحاتهم بشكل مناسب ، الوصول إلى الإنسان كمنتج نهائى يكتسب المهارات والمعرفة التى تمكنه من أن يكون نافعاً لمجتمعه ، سواء عمل حراً أو كموظف ، وقادراً على العيش فى إنسجام مع بيئته .

عنصر البرنامج ٢ / ٨ : تدريب المدربين فى مجال العلم والتكنولوجيا :

١٤٢ ــ يجب إنشاء أو تدعيم مؤسسات وبرامج التدريب على أساس مستمر للمدربين والمعلمين فى ميدان العلم والتكنولوجيا .

عنصر البرنامج ٢ / ٩ : وقف نزوح الأدمغة :

١٤٣ ــ تعانى الدول الأعضاء حالياً خسائر ضخمة بسبب هجرة الأيدى العاملة الماهرة إلى البلدان المتقدمة . وينبغى اتخاذ تدابير بمعاونة المجتمع الدولى لمعالجة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة من أجل عكس اتجاه هذه الهجرة .

١٤٤ ــ ينبغى إيلاء اهتمام خاص لبرامج تنمية الموارد البشرية المشار إليها أعلاه ، وبخاصة فى المجالات التالية التى تعتبر تطوير الإنتاج فيها ضرورياً على المدى القريب .

ــ مواد البناء .
ــ الأدوية والمخصبات .
ــ معدات النقل والمواصلات .
ــ الأدوات والمعدات الزراعية .

البرنامج ٣ : تنمية الهياكل الأساسية لقاعدة العلم والتكنولوجيا :

١٤٥ ــ لا تزال أفريقيا متخلفة من الناحية التقنية ومعتمدة على البلدان الصناعية لأن كثيراً من الدول الأعضاء قد عجزت عن اتخاذ معظم الاجراءات اللازمة للوصول إلى الاكتفاء الذاتى .

١٤٦ ــ أخذ مؤتمر القمة علماً بالنتائج الخطيرة التى يؤدى إليها هذا التخلف التكنولوجى والتبعية مما يجعل من الضرورى التخلى بصورة عاجلة عن الأساليب والمفاهيم التقليدية والابتعاد عن الهياكل الاقتصادية الداخلية غير العملية .

١٤٧ ــ يجب إعادة النظر فى الأنماط والأساليب لتحقيق نوع التنمية الذى ينبغى لأفريقيا بلوغه فى الثمانينيات . ويعتمد النجاح فى ذلك على درجة الإرادة السياسية والالتزام من جانب الدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف .

عنصر البرنامج ٣ / ١ : التنمية ونقل التكنولوجيا :

١٤٨ ــ يجب إيلاء اهتمام خاص للوسط الاجتماعى والثقافى لغالبية السكان ، ومحاولة تلبية احتياجاتهم بالارتقاء بالتكنولوجيا التقليدية كلما كان ذلك ممكناً واستحداث تكنولوجيات جديدة وتكييف التكنولوجيا المستوردة لتلائم البيئة المحلية . وفى هذا السياق ينبغى اعطاء أهمية قصوى للاختراع والابتكار والنشر . ويمكن أن يكون هناك سوق للقدرات العلمية والتكنولوجيا القائمة ، وينبغى إنشاء جهاز مناسب يتيح تحويل هذه القدرات إلى منتجات وخدمات لتلبية الحاجات .

١٤٩ ــ يجب على الحكومات تشجيع التنمية المتوازنة للصناعة الريفية والزراعة فى المناطق الريفية للتأكد من أن هناك طلباً على السلع والخدمات الريفية بالإضافة إلى التكنولوجيات التى تتيح إنتاج هذه السلع والخدمات .

١٥٠ ــ ينبغى تنمية البحث الإنمائى بتوفير مناخ تنافسى حيث يمكن توجيه البحوث التى تقوم بها الجامعات والمؤسسات الأخرى لتلبية متطلبات التنمية وخصوصاً المتطلبات الخاصة بالريف .

فالاختراع المناسب يمكن أن يتحول إلى سلعة إنتاجية وهكذا يمكن الربط بين أجهزة الابتكار والإنتاج .

١٥١ ــ يجب اتخاذ اجراءات للتأكد من أن نقل التكنولوجيا يتم وفق شروط عامة مقبولة للبلد المتلقى ويدعم استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات والدعم الذاتى فى تنمية القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية . كما يجب أن يتم بحث برامج المساعدات الأجنبية بدقة بواسطة أجهزة مقتدرة للتأكد من أن البلد سيستفيد بأقصى درجة ممكنة من هذه البرامج وأن نتيجتها ستكون تنمية اقتصادية اجتماعية متوازنة .

١٥٢ ــ وينبغى لهذه الأجهزة أن تنظم أنشطة التكنولوجيا والأنشطة الأخرى التى تمارسها الشركات عبر الوطنية فى البلد المتلقى للتأكد من أنها تسهم بصورة إيجابية فى مجالات مثل تنمية المهارات العلمية والتكنولوجية المحلية ، وتوليد فرص العمالة المحلية ، ونقل المعرفة التكنولوجية والإدارية للموزعين المحليين ومستخدمى السلع الرأسمالية والمنتجات الأخرى التى تصنعها الوكالات الفرعية المحلية لهذه الشركات .

(أ) ومن الأنشطة الأولية اجراء الدراسات التالية :

(١) تحديد احتياجات غالبية السكان من النشاط التكنولوجى .
(٢) فهم طبيعة المتلقين المحليين للتكنولوجيا واتجاهاتهم وأفضلياتهم .
(٣) فهم كيفية تأثير التكنولوجيا على التنمية وكيف تطور المجتمع وتنتشر فيه ، وفهم أساليب تكييف التكنولوجيا .
(٤) فهم أسلوب عمل الشركات عبر الوطنية وهيكلها وسياساتها ، وكيفية تأثير هذه الجوانب على التنمية من أجل زيادة وعى صانعى السياسة بكافة الأمور المذكورة أعلاه (ينبغى العمل على عقد ندوات وحلقات عمل من أجل هذا الغرض) .

(ب) وينبغى حينئذ وضع سياسات قومية قطاعية ، وسن قوانين لتوجيه التنمية واستخدام التكنولوجيات المحلية وتنظيم عملية اختيار ، وتدفق ، ومواءمة ، واستخدام التكنولوجيا المستوردة وأنشطة الشركات عبر الوطنية .

(جـ) وينبغى إنشاء أو تعزيز وحدات السياسة الوطنية للتوجيه فيما يتعلق باختيار التنمية ، ونقل ، ومواءمة ، التكنولوجيا ، والاشراف على تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالتكنولوجيا ومتابعته . وستساعد نتيجة حصر القوى العاملة على تحديد مزيج المهارات المهنية المطلوبة فى تلك القطاعات ، ويمكن حينئذ إعداد برامج التدريب الملائمة لتنمية القدرات التفاوضية وتدعيم مراكز المساومة ، وتحسين القدرة على تقييم التكنولوجيا ، وتفصيصها ، واقامتها ، وتشغيلها ، وصيانتها .

(د) ينبغي منح مكافآت وحوافز ابتكار للاختراعات والتجديدات ، وللعمل الذى يتم فى المؤسسات العلمية والتكنولوجية المحلية ، وغيرها من المؤسسات الأخرى فى الصناعة ، والذى يوجه من أجل تلبية احتياجات تنمية السكان الريفيين ونحو مناطق التنمية الأخرى المهملة .

(هـ) ينبغي تشجيع العاملين العلميين والتكنولوجيين المحليين ، على الاشتراك فى الندوات التى تقام حول موضوعات التنمية ، وحول المسائل العلمية والتكنولوجية من أجل تأمين نشر المعلومات عن الانجازات التكنولوجية على نطاق واسع .

(و) ينبغي إعداد سجلات للتكنولوجيات المستوردة التى يتم تصنيفها وفقاً للقطاع ، وامكانية استبدالها على المدى القصير والمتوسط والطويل .

(ز) ينبغي تعزيز القدرات الوطنية للتفاوض عن طريق برامج تدريب مكثفة وسريعة توضع بمعاونة بلدان العالم الثالث ، والمنظمات الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والأمم المتحدة ، والمنظمات الدولية الأخرى فى المجالات التالية على سبيل المثال :

(١) المدونة الدولية لقواعد السلوك فى نقل التكنولوجيا .
(٢) المدونة الدولية لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية .
(٣) مراجعة اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية .

(ح) وينبغي استخدام مرافق وخبرة المؤسسات التكنولوجية الإقليمية بغية صياغة موقف افريقى مشترك فى المفاوضات مع الشركات عبر القومية .

١٥٣ ــ يمكن أن تستفيد الدول الأعضاء فى كثير من المجالات المحددة أعلاه من مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى .

عنصر البرنامج ٣ / ٢ : اكتساب ومعالجة ونشر المعلومات والتكنولوجيا :

١٥٤ ــ يعد الافتقار إلى المعلومات من أهم العقبات الجسيمة التى تعوق اختيار واكتساب واستخدام الاختيارات الملائمة للتكنولوجيا ، ويعد فهم البيئة المحلية وطبيعة واتجاه المتلقين للتكنولوجيا على نفس القدر من الأهمية التى يمثلها توفر المعلومات عن التكنولوجيا الموردة . وينبغى الاهتمام بضمان ملاءمة واردات التكنولوجيا للاحتياجات المحلية التى تم تحديدها . وينبغى إقامة جهاز لتقييم وتنشيط اكتساب ونشر المعلومات عن نطاق التكنولوجيات البديلة ، والعمليات والمنتجات المتاحة لنوع معين من التطبيقات ويقترح اتخاذ التدابير التالية :

(أ) إنشاء أو تعزيز مركز قومى للمعلومات التكنولوجية يتناول ما يلى :

(١) استيراد التكنولوجيا : تحديد فروق الشركات الأجنبية فى الإقليم وفى أماكن أخرى ، وجمع المعلومات عن تشغيل الشركات عبر الوطنية ونشر هذه المعلومات بانتظام على قطاعات الأعمال فى الاقتصاد ، وجمع البيانات عن التكنولوجيا ذات التكلفة المنخفضة والتكنولوجيات المكيفة الأخرى داخل البلاد أو المتوفرة من البلدان النامية والأقاليم الأخرى ، وجمع البيانات عن الاستثمارات الأجنبية والواردات ، والمواد الخام ، وأسعار المنتجات فى السوق العالمية ، والمعايير القياسية والأمور التى ترتبط بها ... إلخ .

(٢) البيانات والاحصاءات عن القدرات التكنولوجية المحلية والبيانات الأساسية : جمع البيانات عن القدرة المحلية لاجتياز التكنولوجيا وتطويعها أو توليد التكنولوجيا المطلوبة ، ومعلومات عن العلاقة بين الطلب على البضائع والخدمات المبذولة من أجل توفير التكنولوجيا الملائمة (وما يرتبط بها من مشكلات فهم طبيعية واتجاه المتلقين للتكنولوجيا) ، ومعلومات عن المراكز القادرة على توفير المشورة الفنية والمعلومات ، وشركات الاستشارات الهندسية الموجودة ومؤسسات التوحيد القياسى ... إلخ .

(٣) تقديم الخدمات المذكورة إلى مختلف القطاعات ، الاقتصادية ولكن بصفة خاصة إلى جهاز الإنتاج .

(ب) وضع برامج مشتركة بين الحكومات الأفريقية وحكومات بلدان العالم الثالث لتوفير زمالات و/أو منح دراسية لتمكين طلاب العلوم والتكنولوجيا من القيام إلى جانب الدراسة بزيارات لمراكز تنمية التكنولوجيا فى بلدان مثل الصين ، واليابان ، والهند ، وجمهورية كوريا .. إلخ . لاكتساب الخبرات وجمع المعلومات عن تاريخ التنمية التكنولوجيا فى هذه البلدان . وينبغى تخطيط مثل هذه البرامج بواسطة أفرقة متعددة التخصصات من الخبراء فى بلدان العالم الثالث والبلدان للتدريب تهم الجامعات ومؤسسات الأعمال والمؤسسات الإدارية .

(جـ) تشجيع إقامة و/تدعيم الجمعيات والمنظمات العلمية والتكنولوجية المحلية . كما يجب أن تقيم مراكز الإعلام التكنولوجى علاقات مع أنظمة الإعلام التكنولوجى الإقليمية ومراكز إعلام العالم الثالث أو تعزيز العلاقات القائمة مع هذه المراكز لتسهيل عملية تدفق المعلومات وتبادلها فى جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة .

(د) اجراء دراسات نموذجية بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسات بلدان العالم الثالث والمؤسسات الإقليمية عن خدمات الإرشاد الزراعى والصناعى لتحسين الحصول منهم على المعلومات الارتجاعية لفائدة مراكز بحوث التنمية والإنتاج .

(هـ) تدعيم وتقوية المنظمات الأفريقية الإقليمية على نحو إيجابى فى مجال توثيق البراءات والإعلام مثل : أساريبو ESA، ، وإيساباديك ESAPADIC ، وكابى CAPI ، وباديس PADIS .

عنصر البرنامج ٣ / ٣ : إنشاء المؤسسات :

١٥٥ ــ لابد من إنشاء مؤسسات و/أو اتخاذ ترتيبات مؤسسية على المستويات القومية والقطاعية لتطوير التكنولوجيا وتنظيم انتقال وتكييف التكنولوجيا والتعليم وتدريب القوى العاملة العلمية والتكنولوجية بمستوياتها المختلفة ولتمويل نشاطات التنمية العلمية والتكنولوجية .

١٥٦ ــ لابد من توفر الإرادة السياسية القوية والالتزام من جانب واضعى السياسة لإنشاء مؤسسات ملائمة وإعادة هيكلة وتوجيه المؤسسات الموجودة لتمكينها من إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل التنمية . ويجب على كل الدول الأعضاء أن تنشىء بموجب القانون وكالات للتوجيه العام ذات استقلال اقتصادى وادارى ، وأن توفر التمويل الدائم اللازم لها مع إنشاء فروع أخرى فى مجال البنيان الهيكلى للعلوم والتكنولوجيا .

عنصر البرنامج ٣ / ٤ : الأسواق :

١٥٧ ــ يجب على الدول الأعضاء اتخاذ تدابير لاستغلال الأسواق بصورة جماعية لتسويق السلع الرأسمالية والاستهلاكية المصنعة محلياً والخدمات المحلية فى العالم الثالث والبلدان النامية .

عنصر البرنامج ٣ / ٥ : التعاون :

١٥٨ ــ على الدول الأعضاء توفير أجهزة التعاون الثنائى و/أو المتعددة الأطراف فيما بينها و/أو بلدان العالم الثالث بجهد واع لتشجيع الاعتماد الجماعى على النفس .

١٥٩ ــ وتقوم هذه الأجهزة بالتعرف على المجالات ذات الأهمية المشتركة التى تتطلب عملاً جماعياً ، والاستفادة التامة من الخبرة المتوافرة داخل المنظمات الإقليمية والدولية عندما يتطلب الأمر المشورة وصور المساعدات الأخرى .

البرنامج ٤ : إنشاء وتحسين وتقوية قدرات الإنتاج المحلى :

عنصر البرنامج ٤ / ١ : التدابير:

١٦٠ ـ تتخذ الدول الأعضاء تدابير محددة وواضحة للاستفادة التامة من قدرات الإنتاج المحلى فى السكك الحديدية وورش الطيران المدنى ومراكز الفنون والحرف ... إلخ ، الموجودة فى بلدانها .

١٦١ ـ وينبغى لهذه التدابير اعطاء الارشاد والتوجيهات اللازمة لإنشاء ورش جديدة تمكنها من تنويع أنشطتها بإنتاج قطع الغيار، والمعدات والآلات الزراعية اللازمة للإنتاج فى القطاعات المختلفة .

عنصر البرنامج ٤ / ٢ : تعبئة الامكانيات التكنولوجية المحلية فى القطاعات الرسمية وغير الرسمية :

١٦٢ ـ تقوم الورش المذكورة آنفاً بالعمل كهياكل أساسية لتعزيز وتقوية وتشجيع المبادرات الفردية فى التكنولوجيا المحلية غير الرسمية لتحسين الإنتاج وزيادته . ويتعين أيضاً استخدام هذه الورش بأكبر درجة ممكنة لعمليات التدريب المهنى الميدانية للعاملين المحليين فى مختلف مجالات الإنتاج الصناعى .

البرنامج ٥ : النهوض بالتنمية الريفية .

عنصر البرنامج ٥ / ١ : استحداث تكنولوجيات ريفية منخفضة التكاليف :

١٦٣ ـ من الخصائص المشتركة للسكان الأفريقيين ارتفاع نسبة سكان الريف (حوالى ٨٠ بالمائة) . ومن أجل تحسين حياة سكان الريف وللتقليل من شظف معيشتهم ، يتعين استحداث ونشر تكنولوجيات ريفية منخفضة التكاليف .

١٦٤ ـ يتعين تخصيص مرافق وموارد خاصة لما يلى :

(أ) استحداث تكنولوجيات منخفضة التكاليف للزراعة الريفية والإنتاج الصناعى الريفى ، والنقل والمواصلات والأنشطة الأخرى حيثما كان ممكناً فى المناطق الريفية .

(ب) تنمية مصادر منخفضة التكاليف للطاقة ، والاهتمام بصفة خاصة بالطاقة الشمسية ، والقوى المولدة من الرياح ، والكتلة الحيوية ، والقوى المائية ، والقوى الجوفية الحرارية .

(جـ) إنشاء وتعزيز منشآت للصناعات الصغيرة والحرف كنموذج للتنمية الصناعية ، مع تعزيز قدرات البحث الإنمائى بقوة فى مجال الأنشطة الزراعية والصناعات الصغيرة .

البرنامج ٦ : المدخلات العلمية والتكنولوجية اللازمة لتنشيط قطاع برنامج التنمية .

١٦٥ ـ تضم استراتيجية تنمية أفريقيا خلال العقد القادم ، من بين جملة أمور، الأولويات التالية :

(١) تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال الغذاء .
(٢) انشاء قاعدة صناعية راسخة .
(٣) التكامل المادى للإقليم عن طريق تنمية النقل والمواصلات .
(٤) تنمية القدرات اللازمة لتمكين الحكومات من ممارسة السيادة على مواردها الطبيعية .
(٥) إقامة علاقات متكافئة ومفيدة بصورة متبادلة بين الدول الأعضاء وبقية العالم .
(٦) تحقيق زيادة كبيرة فى النصيب الضعيف الحالى للتجارة فيما بين الدول الأعضاء فى اجمالى التجارة الأفريقية .

١٦٦ ـ وقد ترجمت هذه الاستراتيجية الأفريقية لأغراض عملية إلى مجالات محددة جديرة بالاهتمام العاجل والخاص خلال فترة السنوات الخمس من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ .

١٦٧ ـ وتتطلب القطاعات التالية التى حددت باعتبارها مجالات لها الأولوية فيما يتعلق بالعمل العاجل توفير مدخلات فى مجال العلم والتكنولوجيا لتنميتها وتنشيطها .

(١) البحث الإنمائى .
(٢) استحداث التكنولوجيات المناسبة .
(٣) تقييم وتنظيم التكنولوجيات التى قد تستورد لذلك القطاع .
(٤) نقل نتائج الأبحاث والتكنولوجيات المستحدثة محلياً .
(٥) توفير المعدات وانشاء المرافق الفنية الضرورية .
(٦) تنمية التدريب العلمى والتقنى والقوى العاملة اللازمة للقطاعات المختلفة بما فى ذلك التصنيع والإنتاج والصيانة والإصلاح .

٦ / ١ ـ الأغذية والزراعة :

١٦٨ ـ يقتضى الأمر فى مجال الأغذية والزراعة القيام بأنشطة علمية وتكنولوجية فى المجالات ذات الأولوية التالية :

(أ) الكيماويات الزراعية .
(ب) البذور المحسنة .
(جـ) منتجات الغابات .
(د) الآلات والأدوات الزراعية .
(هـ) تقنيات التخزين والتجهيز .
(و) تكنولوجيا الرى .
(ز) مصايد الأسماك .

عنصر البرنامج ٦ / ١ : إنشاء أو تقوية الأجهزة الوطنية :

١٦٩ ـ ضرورة وضع سياسة وإنشاء أدوات عمل للتنمية الغذائية والزراعية ، مع الاهتمام بالتنمية المتكاملة للقطاع الريفى من الاقتصاد على أن يوضع فى الاعتبار ضمن أمور أخرى ما يلى :

(أ) توفير مرافق مؤسسية أساسية لتدريب القوى العاملة اللازمة ، وبخاصة المرأة فى مجال الحاجات ذات الأولوية المحددة (أنظر عناصر البرنامج ٢ / ٢ و٢ / ٣ و٢ / ٤) .

(ب) توفير قنوات مناسبة للاتصال لربط الزراعة ، والنقل والمواصلات ، والتخطيط الصناعى ، والمالية ، والعمل والعمالة ، والأبحاث والقطاعات الأخرى ذات الصلة فى الاقتصاد .

(جـ) إنشاء الأجهزة القانونية اللازمة على المستوى القومى لتنظيم استخدام الأرض ولدعم التعاون دون الإقليمى والإقليمى والمتعددة الجنسيات فى مجال استخدام هذه الأجهزة الجديدة .

١٧٠ ــ ويتعين أن تؤدى هذه السياسة وأدوات العمل الوظائف الآتية :

(أ) تطوير وتحسين مرافق الرى بما فى ذلك المحافظة على المياه وادارتها .

(ب) تكثيف استخدام الأدوات اليدوية المحسنة وحيوانات الحرث وتنمية الزراعة الآلية .

(جـ) مضاعفة وتوزيع البذور والسلالات الحيوانية إلى المراحل المتوسطة إن لم تكن المراحل النهائية وذلك لتشجيع إيجاد البديل المحلى للأغذية المستوردة .

(د) تحسين مرافق التخزين لتقليل خسائرها بعد الحصاد وضماناً لكفاية الامدادات الغذائية .

(هـ) مضاعفة وتوزيع البذور والسلالات الحيوانية العالية الإنتاج .

(و) تحسين الصحة الحيوانية .

(ز) تنمية أساليب الصيد التصنيعى للأسماك بالمياه البحرية وزيادة إنتاجية المصايد .

(ح) تكثيف أنشطة ورقابة النباتات .

٦ / ٢ ــ الصناعــة :

١٧١ ــ هناك حاجة فى القطاعات الصناعية إلى المدخلات العلمية والكنولوجية فى ستة مجالات ذات أولوية حددها وزراء الصناعة الأفارقة :

(١) الصناعات الغذائية والزراعية .
(٢) صناعات مواد البناء والتشييد .
(٣) صناعات المعادن والمنتجات المعدنية .
(٤) الصناعات الهندسية وصناعات المنتجات الهندسية .
(٥) صناعات الكيماويات .
(٦) الصناعات التى تقوم على أساس منتجات الغابات .

ويتطلب العمل لتنمية المجالات السابقة توفير مرافق لصناعة السلع الرأسمالية لإنتاج معدات النقل والمواصلات ، والأدوات والمعدات الزراعية ، ولإنتاج الكيماويات الأساسية ، وهو ما من شأنه أن يؤدى إلى إنتاج الأسمدة والمواد الصيدلية ، وكذلك مواد البناء الرئيسية ، وقطع الغيار ، والمكونات اللازمة للمنتجات سالفة الذكر .

عنصر البرنامج ٦ / ٢ (١) : إنشاء أو تقوية الأجهزة القومية اللازمة لوضع سياسات صناعية والأدوات التى تكفل ، ضمن أمور أخرى ما يأتى :

(أ) التنمية الريفية المناسبة والمتكاملة ، وعمليات الربط الأمامى والخلفى بين القطاعات الفرعية للصناعة سالفة الذكر ، وشبكات النقل والطاقة ، والمال ، ونظام التعليم والتدريب ، والأبحاث ، والعمل والعمالة ، وقطاعات الاقتصاد الأخرى ذات الصلة .

(ب) توفير المرافق المؤسسية لتدريب القوى العاملة اللازمة على كل المستويات ، وخاصة المرأة ، فى مجالات الاحتياج التى حددها وزراء الصناعة الأفارقة (انظر بصفة خاصة عناصر البرنامج ٢ / « و٢ / ٤ و٢ / ٥) .

(جـ) إنشاء الأجهزة القانونية اللازمة لتنظيم استيراد التكنولوجيا ، ودعم التعاون الإقليمى ودون الإقليمى .

١٧٢ ــ وتقوم هذه الأجهزة أيضاً بأداء الوظائف التالية فى بعض القطاعات الصناعية الفرعية ، وبالتحديد الكيماويات ، والمعادن ، والهندسة ، والغابات ، ومواد البناء والتشييد :

(أ) تقييم القدرات القائمة فى كل القطاعات سالفة الذكر ، ووضع البرامج المناسبة لتنمية القوى العاملة فيها على نحو ما هو محدد فى عناصر البرنامج ٢ / ٢ و٢ / ٣ و٢ / ٥ بقصد الاستفادة بصورة مناسبة من القطاعات المحددة .

(ب) تقييم الامكانيات القائمة من الخامات المحلية ، والمرافق القائمة للتمويل ، والتسويق وإنتاج ما يستورد للصناعات .

(جـ) اجراء دراسات للبيئة المحلية وحول طبيعة واتجاه متلقى التكنولوجيا وناقليها وخاصة الشركات عبر الوطنية بحيث يتفق العرض مع الطلب فى مجال التكنولوجيا (مثل إنشاء صناعات صغيرة النطاق) ولوضع سياسات لتنظيم الأنشطة فى مجال الأعمال الخاصة بالشركات عبر الوطنية .

(د) اجراء دراسات عن أنواع الهياكل التى أنشأتها بلدان العالم الثالث الأخرى لتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية فى القطاعات الصناعة المحددة بهدف الاستفادة من النتائج فى العمليات الرائدة التى تستهدف الشروع فى عملية التصنيع ذات الدعم .

(هـ) بحث الوسائل الممكنة لتوفير الأموال محلياً للأنشطة العلمية والتكنولوجية فى القطاعات الصناعية الفرعية المحددة .

(و) بحث الاحتياجات الهيكلية للاستفادة على أحسن وجه على المستوى الوطنى من المؤسسات الإقليمية ذات لوظائف التى تؤثر على تنمية القطاعات المختلفة .

عنصر البرنامج ٦ / ٢ (٢) : إنشاء أو تعزيز المؤسسات الوطنية التالية :

(أ) جهاز استشارى فى شئون الهندسة والإدارة يستطيع الاضطلاع بدراسات الجدوى ، وتقييم وتصميم المشروعات ، واختيار المعدات ، وتقييم العقود ... الخ .

(ب) مؤسسة للتوحيد القياسى ومراقبة الجودة .

(جـ) أجهزة قانونية لتنظيم استيراد التكنولوجيا ولتشجيع التعاون الإقليمى ودون الإقليمى .

٦ / ٣ ــ الموارد الطبيعية (المعادن والمياه والغابات) :

إنشاء أو تعزيز الأجهزة القومية [illegible] وضع السياسات التى تكفل وجود روابط أمامية وخلفية ملائمة بين قطاعات هذه الموارد والقطاعات الاقتصادية الأخرى بقصد النهوض بالتنمية الريفية المتكاملة .

١٧٣ ــ وتضطلع هذه الأجهزة بالمهام [illegible] فيما بعد :

عنصر البرنامج ٦ / ٣ (١) : قطاع الموارد المعدنية :

(أ) اجراء حصر للموارد المعدنية (البرّية والبحرية على السواء) عن طريق البحوث الجيولوجية والمعدنية ورسم الخرائط .

(ب) استكشاف ، وتقييم المعادن واستخراجها وتسويقها .

(جـ) التفاوض لعقد اتفاقيات بشروط مرضية مع الحكومات الأجنبية أو الشركات عبر الوطنية لأداء أي من الوظائف الموضحة أعلاه .

(د) اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير المعدات وتدريب الموظفين اللازمين مع التنوع والجودة على أن توضع فى الاعتبار العناصر ٢ / ٢ و٢ / ٣ و٢ / ٥ من البرنامج .

عنصر البرنامج ٦ / ٣ (٢) : قطاع موارد المياه :

(أ) اجراء حصر لموارد المياه السطحية والجوفية .
(ب) اعداد تقنيات خاصة لإدارة الموارد المائية ، أى تجميع المعطيات حول توافر موارد المياه ، ونوعيتها ، والتكهن بالطلب فى مختلف القطاعات الريفية واعداد واستخدام تكنولوجيات استرجاع المياه وإعادة استخدامها .

(جـ) اعداد تكنولوجيات لتخزين المياه فى المناطق الريفية ، ولتوزيع المياه (مثل المضخات اليدوية والوسائل الأخرى) والرى ومعالجة المياه الملوثة ومياه البحر، والمياه الشديدة الملوحة : والتخلص من المياه المستعملة .

(د) اجراء مفاوضات لعقد اتفاقات تتعلق بنقل التكنولوجيا فى المجالات الموضحة أعلاه ، حسب الاقتضاء ، ولكن بشروط مواتية بالنسبة للبلدان المتلقية .

عنصر البرنامج ٦ / ٣ (٣) : قطاع الموارد الحراجية :

(أ) إعداد حصر لموارد الحراجية .
(ب) ادخال أنواع جديدة من النباتات بغية زيادة الإنتاجية عن طريق وسائل التهجين والتخصيب .
(جـ) النهوض بالبحوث المحلية ودراسة الأنواع المحلية فى بعض المناطق البيئية .
(د) استحداث تكنولوجيات مناسبة لاستخدام الأيدى العاملة وصناعة معدات إزالة الأشجار، والزراعة ، وقطع الأخشاب ، ومعالجة جذور الأشجار بجميع أحجامها .
(هـ) تطوير تكنولوجيات التخزين والمحافظة على منتجات الغابات .
(و) اعداد الوسائل الملائمة لمعالجة أو إدارة الغابات عن طريق انتهاج أنسب نظام للحراجة .
(ز) تدريب الأيدى العاملة ونشر المعلومات المتعلقة بإدارة واستغلال الغابات .

٦ / ٤ ـــ موارد الطاقة :

عنصر البرنامج ٦ / ٤ : إنشاء أو تعزيز الأجهزة الوطنية اللازمة لوضع سياسات تكفل وجود روابط أمامية وخلفية ملائمة بين قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى بغية دعم التنمية الريفية المتكاملة وتحقيق المهام التالية :

(أ) اعداد حصر تفصيلى لموارد الطاقة (الأرضية والبحرية) باستخدام التقنيات الجيولوجية ، والجيوفيزيقية والملاحة الجوية ... إلخ . وتقييم إمكانيات الطاقة .

(ب) التقييم الدورى لأنماط الطلب والعرض فيما يتعلق باستخدامات الطاقة فى الحياة الأسرية الريفية وقطاعات الزراعة والصناعة والنقل ، بغية استحداث تقنيات للطاقة وتخطيط أشكال مستقبلية للإدارة .

(جـ) إعداد هياكل فعالة لتوزيع الطاقة .

(د) تجميع وتحليل وفهرسة ونشر المعلومات بمختلف الوسائل حول التكنولوجيات المتاحة محلياً وفى الأسواق الأجنبية ، من أجل استغلال موارد الطاقة الجديدة والمتجددة .

(هـ) عمل ترتيبات تتعلق بتدريب الأيدى العاملة على جميع المستويات ، مع ايلاء اهتمام خاص لتنمية الأيدى العاملة التى ترتبط بعناصر البرنامج ٢ / ٢ و٢ / ٣ و٢ / ٥ .

(و) عمل ترتيبات تتعلق بتنمية مؤسسات البحث الانمائى لإنتاج الطاقة من المخلفات ، وإعداد تقنيات لتخزين الطاقة أو المحافظة عليها .

(ز) إعداد هياكل للتفاوض ، حسب الاقتضاء ، حول نقل التكنولوجيا بغية أداء مختلف الوظائف المتعلقة بتنمية موارد الطاقة .

(ح) بحث الهياكل التى تتيح الاستفادة إلى أقصى حد من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية .

٦ / ٥ ــ النقل والمواصلات :

عنصر البرنامج ٦ / ٥ (١) : الدعم العلمى والتكنولوجى لتنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات فى أفريقيا :

٦ / ٦ الصحة والاصحاح :

عنصر البرنامج ٦ / ٦ (١) : إنشاء أو دعم الأجهزة الوطنية اللازمة لصياغة السياسات ، مع مراعاة العناصر التالية من بين أمور أخرى :

(أ) الحاجة العامة لتوفير الرعاية الصحية للمجتمع ككل ، وبخاصة الفئات السكانية الأشد فقراً فى نطاق التنمية الريفية المتكاملة .

(ب) استحداث تكنولوجيا سليمة من الناحيتين البيئية والثقافية ، تكفل صنع معدات وأدوية مختارة بتكاليف منخفضة (من المواد المحلية على سبيل المثال) وعمل ترتيبات للحصول على المعلومات المتعلقة بالمسائل الملحة للرعاية الصحية وتبادل المعلومات بانتظام مع البلدان الأخرى .

(جـ) تقييم الاحتياجات فيما يتعلق بنوعيات واعداد الموظفين المطلوبين والمؤسسات المطلوبة فى نطاق التنمية الريفية المتكاملة .

(د) إقامة روابط ملائمة مع القطاعات الاقتصادية الحيوية الأخرى .

١٧٤ ــ يعهد إلى هذه الأجهزة بصفة خاصة بالأنشطة التالية :

(أ) اعداد حصر بالعقاقير الأساسية اللازمة لعلاج الأمراض المضعفة .

(ب) اجراء دراسات مكثفة (البحث الإنمائى) حول فعالية النباتات الطبية فى علاج مختلف الأمراض المعدية وطرق علاجها . ويجب الاهتمام بصفة خاصة بتحديد الموارد النباتية ذات الاستعمال الطبى.

(جـ) اختيار موظفين من ذوى المستوى المتوسط يتم تدريبهم وفقاً لعناصر البرنامج ٢ / ٢ و٢ / » للعمل مع باحثين صحيين فى الجامعات والمستشفيات من أجل إنتاج أجهزة صحية بنفقات قليلة .

(د) ادماج الطب التقليدى فى هياكل الطب الحديث وخاصة فى المناطق الريفية ، وتدريب ممارس الطب التقليدى على التقنيات الصحية الأساسية فى مختلف الميادين (مثل تنظيم الأسرة ، والوقاية من الأمراض ، والمواد الغذائية المتاحة فى المناطق الريفية والتى تحتوى على قيمة غذائية عالية) ، وتعزيز أنشطة البحث الإنمائى فى هذا القطاع .

(هـ) إنشاء وتعزيز مؤسسات تدريب الموظفين شبه الطبيين والممرضين طبقاً للمستويات المطلوبة .

(و) تنسيق تجميع وتحليل وتقييم وتصنيف ونشر المعلومات المتعلقة بالصحة التى يتم الحصول عليها من مصادر محلية وأجنبية .

(ز) توسيع وتحسين المرافق والخدمات الطبية والتمريضية فى المناطق الحضرية والريفية .

٦ / ٧ ــ الاسكان والتنمية الحضرية :

١٧٥ ــ يجب فى هذا القطاع توجيه عناية مستمرة لإعداد المواصفات (مثل الاحتياجات المتعلقة بإنشاء المبانى فيما يتعلق ببعض المواد وبعض الوسائل) وإعداد لوائح التنفيذ والأداء (معايير التصميم أو الهندسة ــ أنظر عنصر البرنامج ٦ / ٢ (١) فيما يتعلق بصناعة مواد البناء) .

عنصر البرنامج ٦ / ٧ (١) : إنشاء أو تعزيز الأجهزة الوطنية لأداء الوظائف التالية :

(أ) اعداد نظام قومى متكامل من المدونات والمعايير، وتطوير التقنيات والوسائل ... إلخ لأغراض الفحص والرقابة على الجودة .

(ب) النهوض بإقامة المساكن بالجهود الذاتية وذلك بتوفير التصميمات القياسية والكتب والمدونات .. إلخ . لإنشاء وحدات سكنية بسيطة فى المناطق الحضرية والريفية .

(جـ) اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة المرافق المناسبة ، وبخاصة تلك المتعلقة بالمياه وشبكات المجارى ونظام تصريف الفضلات.

(د) اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز هندسة البناء الخاصة بالمناطق الحارة وتخطيط وتصميم المساكن الحضرية والريفية .

(هـ) بحث الهياكل الممكنة على المستوى الإقليمى بغية استخدام المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية على أفضل وجه .

٦ / ٨ ــ البيئة :

عنصر البرنامج ٦ / ٨ (١) : إقامة أجهزة لتقييم وتخفيف آثار أنشطة التنمية على البيئة :

١٧٦ ــ يشمل ذلك أنشطة جميع القطاعات المذكورة أعلاه بغية تخفيف آثارها الضارة فى البيئة أو حتى إزالتها تماماً ويتطلب ذلك ، على سبيل المثال :

(أ) إعداد تقنيات لإدارة واستخدام الغابات والمراعى بصورة صحيحة وبحيث تصان الأراضى من تآكل التربة ومن الرياح.

(ب) اتخاذ التدابير اللازمة لتأهيل الموظفين ونشر المعلومات حول وسائل تحسين البيئة .

(جـ) اتخاذ التدابير اللازمة لتأهيل الموظفين ونشر المعلومات حول وسائل تحسين البيئة ..

(د) إعداد وسائل الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية بحيث يمكن منع تلوث الهواء والمياه .

عنصر البرنامج ٦/٨ (٢) : اتخاذ اجراءات على المستوى الوطني ودون الإقليمى والإقليمى لإنشاء شبكات تستهدف الرصد والتكهن مقدماً بالكوارث الطبيعية بغية اتخاذ تدابير وقائية واجراءات احتياطية مناسبة فى الوقت الملائم على المستوى الوطنى .

عنصر البرنامج ٦/٨ (٣) : إنشاء أو تعزيز الأجهزة القومية لمكافحة الجفاف والتصحر وذلك بفضل ما يلى بوجه خاص :

(أ) التخطيط والإدارة من أجل الاستخدام الرشيد لموارد الأرض والمياه والغابات فى نطاق حملة مكافحة التصحر.

(ب) تنمية الموارد البديلة للطاقة بغية استخدام النباتات الخشبية والفحم كمصادر رئيسية للطاقة .

(جـ) استحداث مناهج مبتكرة لمكافحة الجفاف والتصحر.

(د) إعداد أنظمة لتيسير تبادل المعلومات العلمية والفنية فى هذه الميادين .

١٧٧ ــ قد يكون من الضرورى فى بعض هذه القطاعات قبل تقديم مقترحات تتعلق بطبيعة الهياكل الأساسية والمرافق الأخرى المطلوبة لخطة عمل شاملة القيام بما يلى :

(١) عقد فريق عامل من الخبراء يعهد إليه بتحديد مجالات العمل ذات الأولوية ، وصياغة برنامج لإيفاد بعثات ميدانية .

(٢) إيفاد بعثات لجميع المعلومات بشأن الموقف الراهن فيما يتعلق بمرافق البحث الإنمائى ومؤسسات الإنتاج ، والأيدى العاملة ، والعناصر التكنولوجية اللازمة لتوسيع نطاق الأنشطة فى المجالات ذات الأولوية .

(٣) عقد اجتماع للخبراء لبحث تقرير البعثات وتقديم مقترحات مفصلة لوضع خطة عمل ذات مراحل على المستويين الوطنى والإقليمى .

(٤) عقد اجتماع دولى حكومى للتصديق على المقترحات .

١٧٨ ــ تستطيع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى تنفيذ مشروعات من هذا النوع .

البرنامج ٧ : تعبئة وسائل التمويل من أجل العلم والتكنولوجيا :

١٧٩ ــ ينبغى للدول الأعضاء العمل على تحسين أجهزة التمويل الحالية وإنشاء أجهزة أخرى جديدة على المستوى الوطنى لضمان التمويل على أساس أكيد ومستمر بغية زيادة الموارد المتاحة لخدمة تنمية قدراتها العلمية والتكنولوجية وتنفيذ برنامج العمل .

١٨٠ ـ لكى تثبت الدول الأعضاء ارادتها والتزامها السياسى ، فإنه مطلوب منها بإلحاح أن تستهدف فى خلال العقد الحالى الوصول تدريجياً بمساهمتها فى دعم قدراتها العلمية والتكنولوجية إلى نسبة ١ بالمائة من صافى الناتج المحلى الإجمالى وهذا الهدف يمكن بلوغه بصفة خاصة عن طريق التدابير التالية :

عنصر البرنامج ٧ / ١ : إنشاء صندوق وطنى لتنمية العلم والتكنولوجيا :

١٨١ ـ إنشاء جهاز لتنمية العلم والتكنولوجيا يعهد إليه بتمويل الأنشطة العلمية والتكنولوجية وتنمية القدرات التكنولوجية للقطاعات الاقتصادية ذات الصلة .

١٨٢ ـ ويمكن زيادة موارد هذا الجهاز بالطرق التالية :

(١) زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للعلم والتكنولوجيا .
(٢) تخصيص نسبة مئوية من الضرائب التى تحصل من استهلاك المنتجات المستوردة للأنشطة المتعلقة بالبحث الإنمائى لكى يمكن إنتاج بدائل لتلك المنتجات واستخدام الموارد المحلية .
(٣) فرض ضريبة على الدخل العام أو رقم الأعمال فى المؤسسات العامة والخاصة الرئيسية فى قطاع الإنتاج .
(٤) إلزام جميع الشركات والمشروعات ذات المساهمة الأجنبية بتخصيص نسبة مئوية محددة (تحدد على المستوى الوطنى) من مصروفاتها الكلية لتنفيذ أنشطة معتمدة على المستوى الوطنى للبحث الإنمائى والمشروعات فى هذه الشركات . وحيثما لا يمكن تحقيق ذلك ، يجب على الشركات أن تساهم بمبلغ مماثل فى الصندوق الوطنى لتنمية العلم والتكنولوجيا .

١٨٣ ـ يجب أن يعمل المركز الوطنى لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية فى تعاون وثيق مع الصندوق الوطنى لتنمية العلم والتكنولوجيا . ويحدد المركز أولويات التمويل ، وتخصص التسهيلات الائتمانية عن طريق الصندوق لمؤسسات البحث الإنمائى .

على المستويين دون الإقليمى والإقليمى

عنصر البرنامج ٨ / ١ : مساندة أنشطة المؤسسات التكنولوجية الدولية الحكومية دون الإقليمية والإقليمية :

١٨٤ ـ أنشئت عدة مؤسسات تكنولوجية إقليمية ودون إقليمية وفقاً لقرارات اتخذتها حكومات الدول الأعضاء . وينبغى للدول الأعضاء توفير الموارد الملائمة وكذلك الموارد التى يمكن الحصول عليها من مصادر أولية أخرى لمساعدة هذه المؤسسات على تحقيق أقصى قدر من النشاط . وينبغى للجنة الاقتصادية لأفريقيا توفير الوسائل اللازمة لتنسيق أنشطة هذه المؤسسات فيما بين المؤسسات ذاتها وبالتشاور الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وفيما بين الدول الأعضاء . وينبغى للدول الأعضاء أن تنشىء مراكز اتصال وطنية لضمان الاتصال الفعال مع المؤسسات ومع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية الإفادة من خدماتها على النحو الكامل .

١٨٥ ـ وفيما يلى بيان توضيحى بهذه المؤسسات على سبيل المثال :

(١) المركز الإقليمى الأفريقى للتكنولوجيا (داكار ، السنغال) .
(٢) المركز الإقليمى الأفريقى للتصميم الهندسى والصناعة (أبيدجان ، نيجيريا) .
(٣) المعهد العالى الأفريقى للتدريب والبحوث التقنية (نيروبى ، كينيا) .
(٤) منظمة الملكية الصناعية لأفريقيا الناطقة بالانكليزية (نيروبى ، كينيا) .

(٥) المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (ياوندى، الكاميرون).
(٦) مركز تنمية الموارد المعدنية لشرق أفريقيا (دودوما، تنزانيا).
(٧) المنظمة الإقليمية الأفريقية لتوحيد المقاييس (أكرا، غانا).
(٨) المجلس الأفريقي للاستشعار من البعد والمراكز التابعة له (أوغادوغو، كينشاسا، القاهرة، جزيرة أيف، نيروبى).
(٩) المركز الإقليمى للتدريب على تقنيات المسح الجوى (جزيرة أيف).
(١٠) المركز الإقليمى للأجهزة المتخصصة فى المساحة والخرائط (نيروبى، كينيا).

١٨٦ ــ ومن بين المؤسسات قيد الإنشاء: (١) مركز افريقيا الوسطى لتنمية الموارد المعدنية، (٢) المركز الاقليمى لبحث وتطوير الطاقة الشمسية.

١٨٧ ــ ويتوقف نجاح هذه المؤسسات الدولية الحكومية إلى حد كبير على المساهمات المالية التى تقدمها الدول الأعضاء.

١٨٨ ــ والدول الأعضاء مدعوة لاتخاذ اجراءات تكفل سداد مساهماتها بصورة منتظمة ــ وفى الفترات المتفق عليها ــ حتى يتسنى للمؤسسات أن تؤدى وظائفها التى أوكلتها إليها الحكومات من أجل التدعيم والتنمية والتقدم فى أفريقيا.

١٨٩ ــ ويمثل إنشاء المؤسسات وسيلة استراتيجية وتكتيكية هامة لضمان التقدم المنسق المترابط بين الأجهزة الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا ينبغى للدول الأعضاء أن تتعاون لإقامة أجهزة مؤسسية جديدة فى مجالات تنمية العلم والتكنولوجيا إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

عنصر البرنامج ٨ / ١ (١): التعاون الثنائى والمتعدد الأطراف فى مجال العلم والتكنولوجيا.

١٩٠ ــ ينبغى للدول الأعضاء التعاون كلما أمكن فى تحديد وتنفيذ عناصر برنامج العمل لأفريقيا كوسيلة أخرى لدعم قدراتها العلمية والتكنولوجية.

عنصر البرنامج ٨ / ٢: اجراء دراسات الجدوى بشأن البرنامج:

عنصر البرنامج ٨ / ٢ (١): إنشاء شركات تعليمية متعددة الجنسيات:

١٩١ ــ أن تاريخ تنمية التكنولوجيا فى بلدان مثل اليابان، والصين، والهند، وجمهورية كوريا، والمكسيك، والبرازيل وزاخر بالدروس المفيدة التى ينبغى اتخاذها كنموذج لأفريقيا.

١٩٢ ــ ويوصى بإيلاء اهتمام جاد بصفة خاصة لدراسة التنظيم المخطط بعناية لعملية التعليم بالممارسة. وينبغى إنشاء مثيل للصناعات الميكانيكية للمستشفيات الجامعية فى البداية على المستوى دون الإقليمى.

عنصر البرنامج ٨ / ٢ (٢): إنشاء معاهد أو رابطات للمشاورات التقنية الإقليمية وشبه الإقليمية:

١٩٣ ــ مازالت أفريقيا تعتمد بصورة كبيرة على الأجهزة الخارجية للمشاورة فى تخطيط واعداد مشروعات التنمية بما فى ذلك دراسات الجدوى. وفى وضع وتقييم المشروعات وتصميم المشروعات والاشراف على تنفيذها.

١٩٤ ــ وهناك بعض الأجهزة الاستشارية المحلية ولكن من الضرورى تعزيزها وزيادة قدراتها .

١٩٥ ــ ينبغى من خلال التعاون الإقليمى ودون الإقليمى إنشاء معاهد أو رابطات استشارية تقنية محلية على المستويين الإقليمى ودون الإقليمى من أجل المعاونة على تنمية وتدعيم الأجهزة الاستشارية الوطنية ، والاهتمام بالمشروعات المتعددة الجنسيات وبالمشروعات الوطنية المعقدة إذا لزم الأمر.

عنصر البرنامج ٨ / ٢ (٣) : إنشاء مراكز للتدريب والبحث .

عنصر البرنامج ٨ / ٣ : اعداد برامج لتبادل النساء من أجل تحسين المهارات .

١٩٦ ــ هناك أقاليم فرعية فى أفريقيا معروفة بالمهارات التقليدية المتطورة فى مجالات النسيج ، والصباغة ، وصناعة اللعب المحلية ، والحرف بصفة عامة .

١٩٧ ــ وينبغى اعداد برامج لتبادل النساء المدربات فى هذه الميادين على المستوى دون الإقليمى ، عن طريق الوكالات المتخصصة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتشغيل للجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية نشر هذه المهارات فى كل أفريقيا .

عنصر البرنامج ٨ / ٥ : التمويل الإقليمى :

١٩٨ ــ ينبغى بذل جهود خاصة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل تنمية العلم والتكنولوجيا والأنشطة العلمية والتكنولوجية على المستوى الإقليمى . وينبغى للمؤسسات التالية المساهمة فى هذا المجال :

(١) ينبغى لمصرف التنمية الأفريقى ، وفقاً لروح الإعلان الأفريقى بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى ، أن يخصص على الأقل نصف موارده المكرسة للبرامج من أجل المشروعات المتعددة الجنسيات وأيضاً تخصيص نسبة مئوية معينة من هذه الموارد لتمويل مشروعات فى مجال العلم والتكنولوجيا خلال الفترة من ١٩٨٠ ــ ٢٠٠٠ .

(٢) ينبغى للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا أن يخصص ثلث موارده على الأقل لمشروعات متعددة الجنسية ، وأن يخصص نسبة مئوية معينة من موارده لتمويل مشروعات فى مجال العلم والتكنولوجيا خلال الفترة من ١٩٨٠ ــ ٢٠٠٠ .

(٣) ينبغى للبنوك الإقليمية للتنمية أن تسهم فى زيادة القدرة الإقليمية فى مجالات الاستشارة ، والهندسة ، والتصميم ، والبناء بفضل الاستغلال الأمثل للطاقة الموجودة فى الإقليم .

(٤) ينبغى لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا السعى للحصول على الأموال من مصادر التمويل الدولية ، والوكالات الإنمائية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ونظام التمويل من أجل تنمية العلم والتكنولوجيا التابع للأمم المتحدة والمنشأ مؤخراً ، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية ، من أجل تمويل تلك المشروعات فى الإقليم خلال الفترة من ١٩٨٠ ــ ٢٠٠٠ ، التى تسهم إلى أقصى حد فى تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية .

على المستوى الدولى .

عنصر البرنامج ٩ / ١ : المعونة المالية والتقنية :

١٩٩ ــ من بين التجمعات الإقليمية لبلدان العالم التى تكون البلدان النامية (مجموعة الــ ٧٧) ، تمثل أفريقيا

أوسع تجمع من حيث عدد البلدان يتركز فيه أكبر عدد من البلدان الأقل نمواً، وهي الأكثر تأخراً والأشد تضرراً في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية. وبالتالي، يتعين أن تتمتع أفريقيا باهتمام قوي وفوري فيما يتعلق بالمبالغ التي يخصصها وينفقها الصندوق المؤقت للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية خلال العامين اللذين سيجري فيها نشاط هذا الصندوق الذي يديره برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

٢٠٠ ــ وينبغي للدول الأعضاء أن تطلب تخصيصاً اجمالياً لا يقل عن أربعين بالمائة من رأسمال الصندوق لتنفيذ المشروعات الرامية إلى تنمية قدراتها العلمية والتكنولوجية.

٢٠١ ــ وفيما يلي بيان بالمقترحات الخاصة بانفاق هذه المخصصات:

(١) معونة إلى البلدان من أجل إعداد وتنفيذ المشروعات المنصوص عليها في عنصر البرنامج ١ / ١.
(٢) معونة البلدان من أجل إعداد المشروعات المنصوص عليها في عنصري البرنامج ٢/٢ و٢/٥
(٣) معونة إلى البلدان من أجل إعداد وتنفيذ المشروعات المنصوص عليها في عنصري البرنامج ٢ / ٣ و٣ / ٤
(٤) معونة إلى البلدان من أجل إعداد وتنفيذ المشروعات المنصوص عليها في عنصر البرنامج ٥ / ١.
(٥) معونة تمهيدية تقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/ أو من المشروعات الكبرى التي تنفذ بالتعاون مع الوكالات التنفيذية الملائمة بمقتضى عناصر البرنامج ٦ / ١ إلى ٦ / ١ (٣).
(٦) معونة تمهيدية تقدم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومن المشروعات الكبرى التي تنفذ بالتعاون مع الوكالات التنفيذية الملائمة المشار إليها في عنصر البرنامج ٨ (١).
(٧) معونة تمهيدية لإقامة مجمعات صناعية وبمقتضى عنصر البرنامج ذي الصلة.
(٨) معونة تمهيدية لإنشاء معاهد أو رابطات دون إقليمية بمقتضى عنصر البرنامج ٨ / ٢ (٢).
(٩) لكي يتم عن طريق الوكالات المتخصصة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمراكز المتعددة الجنسيات والبرمجة والتشغيل التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، إعداد وتنفيذ برنامج تبادل للنساء ذوات الكفاءة بمقتضى عنصر البرنامج ٨ / ٣.

٢٠٢ ــ ينبغي للدول الأعضاء أن توحد جهودها مع جهود بلدان العالم الثالث الأخرى لتعديل نظام وكالات التمويل الدولية القائمة لتحقيق توازن وتوزيع أفضل للسلطة داخل هذه الهيئات. وينبغي المطالبة بأن تكون أفريقيا ممثلة تمثيلاً ملائماً على صعيد اتخاذ القرارات في نظام التمويل من أجل تنمية العلم والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة الذي أنشيء مؤخراً.

٢٠٣ ــ ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم دعماً فعالاً وأن تشترك في الجهود الرامية إلى إنشاء بنك للعالم الثالث لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية.

مصادر تمويل أخرى:

٢٠٤ ــ

(١) ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل السعي للحصول بشكل متزايد على التمويل من المؤسسات المالية والدولية التي قامت من قبل بتمويل مشروعات التنمية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويجب التشديد بصفة خاصة على المشروعات المشتركة أو المتعددة الجنسيات فيما بين الدول الأعضاء ومع بلدان العالم الثالث الأخرى.

(٢) ينبغي إنشاء صناديق إقليمية جديدة للعلم والتكنولوجيا، وتعزيز الصناديق الموجودة حالياً، مثل الصندوق الخاص لليونسكو لمشروعات البحث الإنمائي في أفريقيا، وصندوق التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

الفصل السادس
النقل والمواصلات

نبذة تاريخية :

٢٠٥ ــ أدركت الدول الأعضاء دائماً بأن النقل والمواصلات قطاع بالغ الأهمية لا يتوقف على تنمية نمو القطاعات الأخرى وحسب ، وإنما أيضاً التكامل الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا ونهوض التجارة داخل وخارج أفريقيا .

٢٠٦ ــ ونظراً للأهمية الخاصة لقطاع النقل والمواصلات بالنسبة للاقتصاد الأفريقي ، اعتمد مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في آذار/مارس عام ١٩٧٧ قراراً يدعو إلى إعلان عقد للنقل والمواصلات . ووافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي أولاً على هذا القرار ثم وافقت عليه الجمعية العامة الأمم المتحدة وأعلنت بالتالي عقد النقل والمواصلات في أفريقيا ١٩٧٨ ــ ١٩٨٨ . وقد اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية هذا القرار في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمنروفيا في تموز/يوليو ١٩٧٩ .

الاستراتيجية العامة :

٢٠٧ ــ يؤيد مؤتمر القمة الأهداف الرئيسية لاستراتيجية العقد كما حددها مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء النقل والمواصلات والتخطيط في أيار/مايو عام ١٩٧٩ بأنه ينبغي للدول الأعضاء العمل لتحقيق ما يلي :

(أ) النهوض بالتكامل بين الهياكل الأساسية في مجال النقل والمواصلات من أجل زيادة التبادل التجاري داخل أفريقيا .

(ب) تأمين التنسيق بين أجهزة النقل المختلفة من أجل زيادة فعاليتها .

(جـ) فتح المنافذ أمام البلدان غير الساحلية والمناطق المعزولة .

(د) تنسيق اللوائح الوطنية وتذليل العقبات المادية وغير المادية إلى أدنى حد من أجل تسهيل انتقال الأشخاص والسلع .

(هـ) تشجيع استخدام الموارد المادية والبشرية المحلية وتوحيد مقاييس شبكات المواصلات ، والمعدات ، والبحث ، ونشر التقنيات الملائمة لأفريقيا فيما يتعلق بتشييد الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات .

(و) النهوض بالصناعة في مجال معدات النقل والمواصلات .

(ز) تعبئة الموارد التقنية والمالية خلال العقد من أجل النهوض بتنمية وتحديث الهياكل الأساسية الخاصة بالنقل والمواصلات في أفريقيا .

٢٠٨ ــ يتعين تحقيق هذه الأهداف عن طريق تنفيذ المشروعات المصنفة وفقاً لإمكانية حلها للمشكلات التي يواجهها النقل والمواصلات في أفريقيا على النحو التالي :

(أ) :

(١) مشروعات إقليمية .
(٢) مشروعات دون إقليمية .
(٣) مشروعات وطنية ذات آثار إقليمية أو دون إقليمية .

(ب) مشروعات لصالح البلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية التي استقلت أخيراً ، ودول الخط الأول ، والبلدان الأخرى التي تحكمها الأغلبية في أفريقيا الجنوبية .

(جـ) مشروعات تهم البلدان الأخرى .

٢٠٩ ــ قرر مؤتمر القمة كذلك تنفيذ برنامج العقد على مرحلتين :

المرحلة الأولى : ١٩٨٠ ــ ١٩٨٣ :

ــ مواصلة تنفيذ المشروعات الجارى تنفيذها .
ــ تنفيذ المشروعات التى تم تحديدها ودراستها ولا تنتظر إلا تمويلها .
ــ تحديد الجدوى التقنية والدراسات الاقتصادية لمشروعات أخرى والبحث عن مصادر تمويلها .

المرحلة الثانية : ١٩٨٤ ــ ١٩٨٨ :

ــ مواصلة تنفيذ المشروعات التى بدأ تنفيذها فى المرحلة الأولى .
ــ تمويل وتنفيذ المشروعات الجديدة .
ــ تمويل وتحديد مشروعات أخرى جديدة .

اجهزة تنفيذ العقد :

٢١٠ ــ حتى يتم تنفيذ العقد بصورة ملائمة وناجحة ، تم تشكيل أجهزة التنسيق والاشراف على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية . وستعمل هذه الأجهزة بالتعاون مع الهياكل الوطنية القائمة أو التى تقرر اقامتها .

٢١١ ــ على المستوى الإقليمى ، عينت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا « كمؤسسة قيادية » تتولى المسئولية العامة الخاصة ببرنامج العقد ككل ، بما فى ذلك تنسيق تنفيذ برنامج العقد على جميع المستويات والمعاونة من أجل تعبئة الموارد اللازمة له .

٢١٢ ــ ولإنجاح هذه المهمة ، ستتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية مع جميع منظمات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية الأفريقية من خلال لجنة التنسيق بين الوكالات .

٢١٣ ــ وسيجتمع مؤتمر لوزراء النقل والمواصلات كل عامين لمتابعة تنفيذ برنامج العقد وتحديد وسائل تعبئة الموارد اللازمة .

٢١٤ ــ وعلى المستوى دون الإقليمى أقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ١٩٧٧ مراكز متعددة الجنسيات للبرمجة والتشغيل فى خمسة أقاليم فرعية فى أفريقيا (أفريقيا الشرقية والجنوبية ، غرب أفريقيا ، وسط أفريقيا ، شمال أفريقيا ، ومجموعة البحيرات الكبرى) . وستعمل هذه المراكز على تنسيق تنفيذ برنامج العقد على المستوى دون الإقليمى .

٢١٥ ــ فى كل مركز متعدد الجنسيات للبرمجة والتشغيل ، سيقوم وزراء النقل والمواصلات فى كل دولة باستعراض تنفيذ المشروعات المختارة بمقتضى العقد كل سنة .

برنامج المرحلة الأولى :

٢١٦ ــ من أجل المساهمة فى انجاح عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات فى أفريقيا ، تولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مسئولية تحديد العمل الأساسى الخاص بالمرحلة الأولى للبرنامج ، وأى تحديد المشروعات الخاصة بمختلف القطاعات الفرعية للنقل والمواصلات .

٢١٧ ــ ثم قام مؤتمر وزراء النقل والمواصلات والتخطيط للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذى انعقد فى أديس أبابا فى أيار/ مايو سنة ١٩٧٩ بتصفية المشروعات والموافقة عليها .

٢١٨ ــ وتم نشر جميع المشروعات وتكاليفها فى مجلدين تحت عنوان الاستراتيجية الشاملة وخطة العمل : المرحلة الأولى ١٩٨٠ ــ ١٩٨٣ .

٢١٩ ــ ويتضمن المجلد الأول تحليلاً للوضع الحالى لطرق النقل والمواصلات المختلفة فى أفريقيا ومحاولة لصياغة توصيات محددة تم على أساسها تحديد المشروعات .

٢٢٠ ــ ويتضمن المجلد الثانى وصفاً تقنياً لكل مشروع من هذه المشروعات وكذلك تقييماً لمزاياه وتكاليفه وهذا المجلد الأخير مقسم فى الواقع إلى ١٢ مجلداً فرعياً تقابل قطاعات النقل والمواصلات الفرعية الـ ١٢ التى تم تحليلها .

٢٢١ ــ ويبلغ إجمالى عدد المشروعات الجاهزة للتنفيذ خلال المرحلة الأولى ٤٥٠ مشروعاً للنقل و ١٠٠ مشروع للمواصلات .

٢٢٢ ــ وتبلغ تكلفة المشروعات الـ ٥٥٠ الجاهزة للتنفيذ مضافاً إليها تكلفة الدراسات الخاصة بالمشروعات الـ ٢٢١ المتبقية ٨,٨٥ مليار دولار أمريكى موزعة على مختلف القطاعات الفرعية كما هو مبين فى الجدول التالى :

مشروعات خاصة بالنقل	ملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية
أولاً : الطرق والنقل البرى	١٧٩٦,١٩	٢٠
ثانياً : الخطوط الحديدية والنقل بالسكك الحديدية	٣٢٢٣,١٠	٣٦,٥
ثالثاً : النقل البحرى	٣٢٠,٠٤	٤
رابعاً : الموانى البحرية	٢٢٤٠,٧٦	٢٥
خامساً : النقل الجوى	٦٣٢,٧٤	٧
سادساً : النقل بالطرق المائية الداخلية	٨٦,٢٠	١
سابعاً : النقل المتعدد الوسائل	٤٣,١٥	٠,٥
إجمالى جزئـى	٨٣٤٢,١٩	٩٤

مشروعات خاصة بالمواصلات	ملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية
ثامناً : المواصلات السلكية واللاسلكية	٢٢٣,٤٨	٢,٥
تاسعاً : الاتصالات بالأقمار الصناعية	٠,٣٨	
عاشراً : الاذاعة (الراديو والتليفزيون)	١٦٩,٤١	٢
حادى عشر : اليد العاملة وتأهيلها للاتصالات السلكية واللاسلكية	٧٦,٣١	١
ثانى عشر : الخدمات البريدية	٤٤,٣٥	٠,٥
اجمالى جزئى	٥١٣,٧٥	٦
اجمالى عام	٨٨٥٥,٩٤	١٠٠

استعراض المشروعات التى تم اختيارها فى كل قطاع :

٢٢٣ ــ ان غالبية المشروعات التى اختارها مؤتمر الوزراء تتعلق بأهداف محددة تتعلق بالمشاكل الرئيسية التى تواجهها وسائط النقل أو وسائل المواصلات .

الطرق والنقل البرى :

٢٢٤ ــ تستهدف مشروعات هذا القطاع الفرعى ربط شبكات الطرق الوطنية بشبكات الطرق فى البلدان المجاورة . ومعظم هذه المشروعات يمثل جزءاً من الطريق العام عبر أفريقيا المزمع إنشاؤه (بطرقه الرئيسية وطرقه الفرعية) والذى سيستخدم على المدى البعيد كشبكة فعالة لنقل الأشخاص والسلع مما سييسر التجارة والاتصالات داخل الدول الأعضاء وفيما بينها .

الخطوط الحديدية والنقل بالسكك الحديدية :

٢٢٥ ــ تستهدف مشروعات هذا القطاع الفرعى زيادة فعالية خدمات السكك الحديدية الحالية . وتتضمن تطوير الخطوط الحالية والحصول على معدات جديدة للنقل ، وتتناول برامج للتأهيل على جميع المستويات من أجل تحسين تقنيات التشغيل والإدارة .

النقل البحرى :

٢٢٦ ــ لم تهتم الدول الأعضاء بالنقل البحرى إلا منذ وقت قريب . وهى فى حاجة إلى معونة تقنية لتنفيذ الأنشطة المختلفة اللازمة لتحسين هذا النوع من النقل .

٢٢٧ ــ وفضلاً عن ذلك ، تمت الموافقة على برنامج واسع لتأهيل اليد العاملة ، يتضمن إنشاء أكاديميتين رئيسيتين اقليميتين وكذلك كليات ملاحية وطنية .

الموانئ البحرية :

٢٢٨ ــ تحتاج الموانى البحرية الأفريقية إلى برنامج واسع لتجديدها وتزويدها بالمعدات الحديثة لتلبية احتياجات حركة النقل المتزايدة التى تواجهها جميع الموانىء الآن .

٢٢٩ ــ ولهذا الغرض ، اختيرت المشروعات الخاصة بالموانئ لمواجهة هذه المتطلبات . وبالإضافة إلى ذلك تم التشديد فى مختلف المشروعات المحددة على أهمية التأهيل بالنسبة لجميع فئات العاملين فى الموانئ .

النقل الجوى :

٢٣٠ ــ تتطلب تنمية الهياكل الأساسية للنقل الجوى فى أفريقيا تحسين وتوفير المرافق والخدمات التى تحتاجها الدول الأعضاء بصورة عاجلة لبلوغ الحد الأدنى من المستوى المطلوب وتنمية متطلبات تشغيل الخطوط الجوية الرئيسية فى الإقليم .

٢٣١ ــ وتهم معظم المشروعات المختارة بتوسيع المطارات وتحديثها .

٢٣٢ ــ وتم التشديد على المشاريع التى تتعلق بالتدريب ، وأوصى بإنشاء عدد من المدارس الإقليمية .

٢٣٣ ــ كما وضعت فى الاعتبار مشروعات المساعدة التقنية فى شكل فرق عمل تتولى القيام ببعثات استشارية مخصصة وأنشطة دراسية تسمح بالنهوض بتكامل أفضل فى النقل الجوى فى القارة .

النقل بالطرق المائية الداخلية :

٢٣٤ ــ والمشروعات المختارة هى إما دراسات لتحديد إمكانية الملاحة فى الأنهار والبحيرات الأفريقية أو لدراسة الاستثمارات فى المشروعات الحالية (على سبيل المثال إنشاء مدارس للملاحة النهرية . وتجديد الموانئ وشراء السفن) .

النقل المتعدد الوسائط :

٢٣٥ ــ من بين هذه المشروعات تنفرد الدراسة التى ترمى لتحديد نطاق معهد للنقل وشروط قيامه بالأهمية القصوى .

المواصلات السلكية واللاسلكية :

٢٣٦ ــ تتضمن مشروعات القطاع الفرعى للمواصلات السلكية واللاسلكية فى المقام الأول مواصلة إقامة الشبكة الأفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالنسبة للخطوط التى تمت دراستها ، وثانياً دراسة إنشاء خطوط أخرى .

٢٣٧ ــ وهناك مشروعات أخرى تتعلق بتحسين الإدارة والتنمية والتشغيل فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة الصيانة وإدخال الاتصالات السلكية واللاسلكية فى الريف .

الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية :

٢٣٨ ــ أعربت الدول الأعضاء عن رغبتها فى إقامة شبكة إقليمية للاتصال عن طريق الأقمار الصناعية مكملة للشبكة الأفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

٢٣٩ ــ ولتحقيق هذا الهدف تقررت دراسة جدوى إنشاء شبكة إقليمية للاتصالات بالأقمار الصناعية كما تقرر ندوات وحلقات عمل بشأن الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية خلال المرحلة الأولى لتنفيذ هذا الهدف .

الاذاعـــة :

٢٤٠ ــ تتعلق المشروعات المختارة بإنشاء وتحسين الاذاعات ومعاهد التدريب وتنمية اليد العاملة ، وتوفير وتوسيع الخدمات الإذاعية الموجهة للريف وتبادل البرامج .

الخدمات البريدية :

٢٤١ ــ تهم المشروعات التى تمت الموافقة عليها بصفة خاصة بتأهيل العاملين ، وإقامة مراكز لفرز البريد ومراكز عبور إقليمية وتنمية الخدمات البريدية الريفية ، والتوسع فى أجهزة الشبكات البريدية ، وصناديق الادخار ، وإقامة ورش لصناعة المعدات البريدية .

تنمية وتدريب اليد العاملة فى مجال المواصلات السلكية واللاسلكية :

٢٤٢ ــ تقتضى أهمية توافر الملاك المؤهل فى مجالات التشغيل والإدارة ، اللازم لتنمية المواصلات على نحو فعال ، إنشاء مراكز فى المرحلة الأولى للتدريب على المستويات الوطنية ودون الإقليمية فى مختلف مجالات المواصلات السلكية واللاسلكية وتنظيم ندوات وحلقات تدريبية موجهة توجيهاً خاصاً .

الأثر المتوقع من عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات فى أفريقيا على الوضع الغذائى فى أفريقيا ، والتنمية الزراعية والصناعية ، واستغلال موارد أفريقيا الطبيعية بالتعاون فيما بين الدول الأعضاء .

٢٤٣ ــ إذا كان برنامج عمل العقد واستراتيجية تنفيذه يستهدفان تشجيع وقيام أواحياء حركة السلع والمعلومات والأشخاص فيما بين البلدان الأفريقية . فهما كذلك أساس سياسة القارة التى تستهدف الأهداف الاقتصادية الأساسية التالية :

ــ الاكتفاء الذاتى الغذائى .
ــ التصنيع .
ــ استغلال موارد أفريقيا الطبيعية ولا سيما مواردها المعدنية .

٢٤٤ ــ ولكى تكون هذه السياسة سياسة فعالة ، يتعين أن تأخذ فى اعتبارها إمكانية التكامل بين البلدان والمناطق بغض النظر عن الحدود ، مما يستلزم إقامة تعاون وثيق بين المنتجين والمستهلكين . كما يستلزم بطبيعة الحال وجود شبكات للنقل والمواصلات لابد من إقامتها حيثما لا توجد . وهذا على وجه التحديد ما يتوخى العقد تحقيقه .

٢٤٥ ــ لقد تقدمت البلدان الصناعية بصورة متجانسة على مر القرون . وهكذا ولدت التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات بشكل تلقائى لتلبية احتياجاتها ومتطلباتها . الأمر الذى لا ينطبق على أفريقيا ــ تلك القارة ، التى يتعين عليها أن تعوض تخلفها الكبير فى جميع المجالات لكى تلحق بركب البلدان المتقدمة . ويشكل النقل والمواصلات معاً أداة أساسية لابد من توفيرها وتنميتها وصيانتها إذا أريد النمو والتوسع للصناعة والزراعة والحراجة والتعدين فى أفريقيا . إن الصناعات الأفريقية الناشئة التى سرعان ما تفوقت عليها التكنولوجيا التى تتقدم بصورة مطردة ، وجهود أفريقيا فى المجالات المشار إليها أعلاه . لا يهمها أن تخفق فى الوقت نفسه تلبية الاحتياجات المحلية وتوليد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأغراض بمعدل التقدم الحالى . لهذا . فإن النقل والمواصلات شرط أساسى للتنمية فبمساعدتها يمكن استغلال امكانيات القارة الهائلة استغلالاً رشيداً مع فرص كبيرة للنجاح التام فى ذلك المسعى .

مؤتمر إعلان المساهمات :

٢٤٦ ــ بعد أن وافق الوزراء الأفارقة على هذا البرنامج ، وللتحضير لمؤتمر إعلان المساهمات الذى سيعقده الأمين العام للأمم المتحدة ، قامت اللجنة الاقتصادية بالمبادرة إلى :

ـ عقد لقاء فى ٣١ تموز/يوليو ١٩٧٩ مع سفراء البلدان الصناعية المعتمدين لدى الحكومة الأثيوبية.

ـ عقد اجتماع فى أوائل أيلول/سبتمبر مع المسئولين عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والصندوق الأوروبى للتنمية، ومجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى فى بروكسل، وصدر قرار مناسب عن هذا الاجتماع.

ـ القيام خلال أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر، فى غمرة اجتماعات بروكسل، بإيفاد بعثات إلى الدول الصناعية والمؤسسات المالية لشرح فكرة العقد وأهدافه وآفاق تنفيذه، وبرنامج العمل والاستثمارات المطلوبة، لتشجيعها على زيادة مساعدتها لأفريقيا من أجل تمويل هذا البرنامج.

ـ القيام فى نيويورك قبل مؤتمر إعلان التبرعات بتنظيم اجتماع للجنة التنسيق فيما بين الوكالات فى ١٢ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٧٩ «واجتماع سابق لمؤتمر اعلان المساهمات» فى ١٣ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٧٩.

٢٤٧ ـ وأسفر مؤتمر المساهمات المنعقد فى ٢٠ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٧٩ عن النتائج التالية:

(أ) التزامات نهائية من البلدان الأفريقية فقط بلغ مقدارها ١٥٥٥٨٨ دولاراً أمريكياً.

(ب) تعهدات بتقديم مساهمات فى تنمية النقل والمواصلات فى أفريقيا فى هيئة مساعدة ثنائية قدمها عدد من البلدان الصناعية، ونيجيريا (لبرنامجها الخاص)، وبعض المؤسسات المالية الدولية بلغ مجموعها ٦,٣ مليار من الدولارات الأمريكية.

٢٤٨ ـ عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كجهاز قيادى لعقد النقل والمواصلات فى أفريقيا. وفى هذا الصدد، ينبغى للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، أن تقوم على نحو كامل بدور المنسق والمنظم والحافز، وأن تعد تقارير بانتظام عن تنفيذ برنامج العقد، وتتخذ الترتيبات لإعداد برنامج للمرحلة الثانية مما يستلزم تزويدها بالموارد اللازمة. وينبغى للدول الأفريقية والوكالات الممولة أن تساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية للقيام بهذا الدور:

(أ) وتتمثل احدى المهام الأساسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية فى العمل على اقناع البلدان الأفريقية التى أخذت مبادرة العقد والتى أعدت بل واعتمدت البرنامج بأن تمنحه الأولوية العليا وذلك بادراجه فى خطط تنميتها الوطنية.

(ب) نظراً لأن الدول المانحة والمؤسسات المالية قد أعلنت تفضيلها للمساعدة الثنائية، فإنه ينبغى للدول الأفريقية أن تبادر إلى تقديم المشروعات «المتفق عليها» للمرحلة الأولى إلى وكالات التمويل المختلفة، وأن تتوصل أيضاً إلى اتفاق فى الرأى فيما بين البلدان المشتركة فى مشروعات دون إقليمية وإقليمية فيما يختص بتمويلها وتنفيذها، وأن تتيح للجنة الاقتصادية لأفريقيا فرصة المشاركة فى أى مشاورات تجرى بين الدول الأفريقية المفردة والبلد المانح أو المنظمة المانحة حول المشروعات الخاصة بالنقل والمواصلات.

(جـ) ولكى يتسنى للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعد تقارير بشأن تنفيذ برنامج النقد إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، ينبغى للبلدان الأفريقية والوكالات الممولة أن تزود اللجنة الاقتصادية بالمعلومات اللازمة على النحو الذى تطلبه اللجنة.

(د) ومن أجل تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات بخلاف المشروعات الوطنية، ولإجراء دراسات محددة، سوف يتعين أن تعقد تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعات تقنية استشارية مع مجموعات البلدان المانحة والمؤسسات المالية بشأن برامج محددة بمشاركة الحكومات، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وغيرها من المنظمات الحكومية الأفريقية المعنية.

(هـ) وللمشاركة بصورة إيجابية فى تنفيذ برنامج العقد، يستصوب أن تنظر البلدان الأفريقية فى إمكانية استقطاع جزء من الميزانية الوطنية والمساعدات الخارجية لأغراض العقد.

(و) ينبغى للجنة التنسيق فيما بين الوكالات بشأن العقد أن تجتمع كل عام، وقبل اجتماعات القمة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

الفصل السابع
التجارة والمال

التـــجـــارة :

التجارة الداخلية :

٢٤٩ ــ ينبغى منح اهتمام خاص للتجارة الداخلية ولتحسين الظروف الحالية التى تجرى فى ظلها ، بحيث تقدم أفضل اسهام فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء . و ينبغى لهذا الغرض اتخاذ خطوات وفقاً للحاجة من أجل :

(أ) النهوض بالتجارة الداخلية على المستوى الوطنى مع وضع امكانيات الأسواق الريفية بصفة خاصة فى الاعتبار.

(ب) ترشيد قنوات التوزيع للحد بقدر الإمكان من عدد الوسطاء والتحكم فى هذه القنوات عن طريق إقامة مشروعات وطنية خاصة أو عامة أو مشتركة .

(جـ) الحفاظ على التوازن بين الاستثمارات فى قطاع التجارة الداخلية والاستثمارات فى القطاعات الإنتاجية بحيث لا يؤدى نمو الأولى إلى إعاقة نمو الثانية .

نمو التجارة الأفريقية الداخلية :

٢٥٠ ــ وفيما يتعلق بنمو التجارة الأفريقية الداخلية التى يتعين أن تمثل العنصر الأساسى فى الاستراتيجية الحالية ، يقترح اتخاذ التدابير التالية :

(١) تخفيف الحواجز الجمركية أو ازالتها :

(أ) ينبغى للبلدان المعنية أن تجرى فيما بينها فى أقرب وقت ممكن فى اطار مراكزها المتعددة الجنسيات للبرمجة والتشغيل الموجودة فى جيسينى ، و ياوندى وتنجير مفاوضات من أجل إقامة مناطق مناسبة للأفضليات التجارية أو مؤسسات مشابهة وذلك فى موعد أقصاه كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ . و ينبغى أن تولى أولوية مناسبة لإنشاء منطقة للأفضليات التجارية لدول شمال أفريقيا .

(ب) تحسباً لإقامة مناطق للأفضليات التجارية أو مؤسسات أخرى مماثلة بنهاية عام ١٩٨٤ ، ينبغى الشروع فى اجراء مفاوضات فيما بين الأقاليم الفرعية فى موعد أقصاه عام ١٩٨٥ من أجل تخفيف الحواجز التجارية القائمة بينها تدريجياً تمهيداً لازالتها فى النهاية .

(جـ) يتعين منح المجموعات القائمة التى تستهدف تحقيق التكامل لإقامة مناطق للأفضليات التجارية مساعدة تمكنها من التوصل إلى اتفاقات مناسبة لتحقيق تعاون أوثق فيما بينها .

(د) ينبغى أن تشدد عملية تخفيف الحواجز التجارية وازالتها ، بصفة خاصة على تبادل السلع الأساسية مع مراعاة عدم حصول أى بلد على ميزة غير مشروعة من جراء تنفيذ تحرير التجارة .

(هـ) ينبغى للدول الأعضاء أن تسعى بحلول عام ١٩٩٠ لإلغاء جميع العوائق التى تؤدى إلى الحد من التبادل التجارى فيما بينها .

(و) يتعين على الدول الأعضاء أن تتبادل فى أقرب وقت ممكن منح ميزة الدولة الأكثر رعاية فى اطار تجارتها دون الإقليمية .

(ز) ينبغى خفض جميع أنواع الرسوم الجمركية التى تفرضها البلدان الأعضاء فى اطار المبادلات الأفريقية الداخلية على المنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب ، والبن ، والبقول ، والسكر ، واللحوم ، والذرة والأسماك والبذور الزيتية ، والأرز ، والقمح ، والسرغوم ، والشاى والزيوت النباتية .. إلخ) . فى موعد لا يتجاوز كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، وإنشاء جهاز اقليمى للتفاوض كل عامين بشأن اجراءات تخفيضات جديدة فى هذه الرسوم .

(ح) يجب اعفاء جميع المنتجات الغذائية التى تنتجها البلدان الأعضاء من تطبيق الحواجز غير الجمركية التنظيمية التى ستسرى اعتباراً من كانون الثانى / يناير ١٩٨٢ باستثناء القيود الصحية .

(٢) أجهزة وتدابير تستهدف تسهيل وتنمية التجارة .

(أ) ينبغى ، للحد من استخدام العملات الأجنبية والنهوض بالتجارة الأفريقية ، أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات المختصة الأخرى فى أقرب وقت ممكن باجراء دراسات حول عرض وطلب السلع الأساسية التجارية الداخلية من أجل معاونة الحكومات على التوصل إلى ترتيبات للتبادل التجارى فى السلع الزراعية وغير الزراعية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية قبل نهاية عام ١٩٨٥ .

(ب) ينبغى للدول الأعضاء أن تعمل قبل نهاية عام ١٩٨٣ على إنشاء أجهزة متخصصة لتسويق سلع التصدير والاستيراد الأفريقية الرئيسية ، لتحقيق هدف نهائى قبل نهاية عام ١٩٨٥ يتمثل فى إنشاء مجالس دول إقليمية واقليمية للمشترين والبائعين لكل سلعة رئيسية .

(جـ) يتعين أن تجرى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات المختصة الأخرى دراسات وأن تتخذ اجراءات من أجل إنشاء مرافق مناسبة لتخزين وحفظ السلع الغذائية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية فى موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٨٤ .

(د) ينبغى أن تنشأ على المستوى دون الإقليمى قبل نهاية عام ١٩٨٥ رابطات المؤسسات التجارية الحكومية تتحول فيما بعد إلى رابطة أفريقيا للمؤسسات التجارية الحكومية تتولى تنسيق سياساتها واجراءاتها والاتفاق فيما بين البلدان المعنية على الشراء المشترك للواردات الرئيسية .

(هـ) ينبغى للحكومات أن تشجع وتساعد على قيام الغرف التجارية الوطنية (حيثما لا توجد) لتشمل كلا من الشركات التجارية الخاصة ومؤسسات الدولة من أجل إقامة الرابطات دون الإقليمية (حيثما لا توجد) . والاتفاق على العمل قبل عام ١٩٨٥ ، من أجل إقامة اتحاد أفريقى للغرف التجارية .

(و) ونظراً لضرورة النهوض بالتجارة الخارجية الأفريقية بصفة عامة والتجارة الداخلية الأفريقية بصفة خاصة . ينبغى لجميع البلدان التى لم تفعل ذلك حتى الآن أن تسعى إلى إنشاء مجالس للنهوض بالتجارة لتولى مسئولية إقامة مراكز لترويج التجارة بهدف نهائى هو ضم هذه المراكز فى رابطات دون إقليمية وتوسيع أنشطة رابطة المنظمات الأفريقية للنهوض بالتجارة .

(ز) ينبغى للدول الأعضاء أن تسعى من أجل خفض تكاليف أنشطة النهوض بالتجارة ، إلى أن تنشىء ، من خلال رابطة المنظمات الأفريقية للنهوض بالتجارة ، مرافق مشتركة لدراسات السوق ولنشر المعلومات التجارية ، وتدريب خبراء للنهوض بالتجارة الخارجية .

(ح) ينبغى للدول الأعضاء أن تقيم على أراضيها مصانع التجهيز المتوسط فى خطوط إنتاجها الصناعى وهى المصانع الموجودة حالياً خارج أفريقيا ، وذلك بهدف الإنتاج الأفضل بإمكانات التجارة الأفريقية الداخلية .

(ط) ينبغى للدول الأعضاء أن تنشىء بنوك معلومات تجارية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية .

(ى) ينبغى أن تنشىء البلدان التى لم تفعل ذلك بعد أجهزة وطنية للتوحد القياسى بأسرع ما يمكن .

(ك) يتعين توسيع نطاق عضوية المنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي (التي تضم حتى الآن ١٩ بلداً) بحيث تضم جميع الدول الأعضاء بحلول نهاية عام ١٩٨٢ . وتقوم المنظمة الإقليمية الأفريقية للتوحيد القياسي بوضع المعايير الأفريقية الاقليمية لجميع المنتجات الهامة بالنسبة للتجارة الأفريقية . وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عند الحاجة النصائح والمساعدات اللازمة .

(ل) يتعين تنظيم أسواق تجارية وحملات دعائية مرة كل سنة على الأقل على المستوى الوطنى ودون الإقليمى والإقليمى ، مع ايلاء أهمية خاصة لنشر المعلومات عن نوعية المنتجات الأفريقية . وفى هذا الصدد ، ينبغى للمنظمة الأفريقية الإقليمية للتوحيد القياسي العمل على تشغيل مشروع إقليمى لاعتماد ماركات المنتجات الأفريقية للتصديق على نوعية المنتجات وترويجها . كما يجب القيام بحملة مستمرة تحت شعار « اشتروا منتجات أفريقيا » فى اطار الأسواق التجارية الأفريقية بدءاً بالسوق القادمة المقرر اقامتها فى ١٩٨٠ . ورغبة فى النهوض بالمنتجات الأفريقية فإنه يتعين أن يقتصر الاشتراك فى هده الأسواق على البلدان الأفريقية .

(م) ينبغى للبلدان الأفريقية أن تحدد المنتجات التى يزيد استهلاكها فى المناطق الريفية من أجل تشجيع انتاجها على نطاق واسع وتوفير هذه المنتجات فى اطار التبادل التجارى بين البلدان الأفريقية .

(ن) ينبغى للجنة الاقتصادية ومنظمة الوحدة الأفريقية اجراء دراسة عن التجارة عبر الحدود للتعرف على إمكانية اسهامها على أفضل وجه فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى القارة .

(س) ينبغى بذل الجهود لاستكشاف واستغلال جميع الامكانيات لتحويل المواد الأولية المحلية وتسويقها فى الإقليم الأفريقى .

(ع) ينبغى للبلدان الأفريقية أن تتخذ جميع التدابير المناسبة (بما فى ذلك تنظيم الأسواق التجارية والحملات الدعائية) لتشجيع تجارة السلع الاستهلاكية فى المناطق الريفية على المستويين الإقليمى ودون الإقليمى .

(ف) ينبغى للدول الأفريقية أن تنشىء مؤسسات للتوزيع فى الأماكن التى لا يوجد بها مثل هذه المؤسسات ، وإقامة مرافق التخزين اللازمة للسلع الرئيسية التى تدخل فى اطار التجارة فيما بين البلدان الأفريقية على المستويين الوطنى ودون الإقليمى .

(ص) ينبغى للبلدان الأفريقية أن تنشىء مؤسسات أفريقيا للنقل البحرى متعددة الجنسيات ومراكز الشحن على جميع المستويات دون الإقليمية قبل نهاية عام ١٩٨٥ ، ومنحها المعاملة التفضيلية المناسبة فيما يتعلق بالتجارة الأفريقية الداخلية .

(ق) وفضلاً عن ذلك ، ينبغى للبلدان الأفريقية أن تتعاون فى إنشاء وتحسين شبكات النقل والمواصلات المشتركة فيما بينها ، وإنشاء مرافق التأمين لصالح التجار الأصليين حتى يتم نقل البضائع بطريقة سريعة وناجحة وحفظها أثناء نقلها .

(٣) إنشاء شركات إنتاج متعددة الجنسيات ومشاريع أفريقية مشتركة .

(أ) نظراً للامكانات الكبيرة لتوليد التجارة القائمة فى الإقليم الأفريقى ، ينبغى اعطاء الأولوية للاستثمارات فى القطاعات الإنتاجية كخطوة أولى نحو ازدهار التجارة الأفريقية الداخلية .

(ب) تشجيع التعاون فى مجال تصنيع المواد الأولية المحلية بإنشاء شركات مشتركة أو متعددة الجنسيات .

(جـ) ينبغى للبلدان الأفريقية أن تبرم عقوداً طويلة الأجل فيما بينها للمشتريات والامدادات كوسيلة لتنشيط التبادل التجارى .

(٤) إنشاء سوق أفريقية ، مشتركة .

تعتبر التدابير المشار إليها آنفاً ، بما فى ذلك الاجراءات الخاصة بتنفيذ الترتيبات الإقليمية الفرعية وتدعيم القائم منها ، وسيلة لإنشاء سوق أفريقية مشتركة .

التجارة الدولية :

٢٥١ ـ ينبغي اتخاذ تدابير لتنويع أنماط التجارة الأفريقية الحالية ، سواء جغرافياً أو هيكلياً . وينبغي أن تتضمن هذه التدابير ما يلي :

(أ) الكشف والاستغلال المنظم لامكانيات التعاون التجارى والاقتصادى مع المناطق والدول النامية الأخرى . وقد أحيطت القمة علماً باعتماد الاقتراح المتعلق بنظام معمم للأفضليات التجارية بين البلدان النامية من قبل الاجتماع المشترك بين الأقاليم ، المتعلق بالتعاون الاقتصادى فيا بين البلدان النامية الذى عقد فى جنيف فى آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٨٠ .. إن ما قررته الاجتماعات الاقليمية من إنشاء لجنة معينة بنظام الأفضليات التجارية المعمم يعنى أن أفريقيا يجب أن تكون مستعدة بما فيه الكفاية للمفاوضات . من هنا ، فإن أمانة منظمة الوحدة الأفريقية وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مدعوتان لتقديم الدعم الإدارى اللازم لاشتراك أفريقيا فى المفاوضات المتعلقة بنظام الأفضليات التجارية المعمم فيا بين الدول النامية .

(ب) دعم توسيع التجارة والتعاون الاقتصادى مع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزياً ، مع مراعاة حق الدول الأعضاء فى تحديد سياساتها الخاصة فى هذا المجال .

(جـ) اتخاذ تدابير تكفل السيطرة على التجارة الخارجية عن طريق الهياكل الوطنية سواء عن طريق تدخل الدولة أو عن طريق الشركات المحلية الأهلية أو عن هذين الطريقين معاً .

(د) اتخاذ تدابير لوضع اطار جديد للتجارة على المستوى الدولى ، بما فى ذلك الاتفاق على أسس وقواعد جديدة تشمل ، ضمن ما تشمله ، التكييف الهيكلى والمعاملات التفضيلية للبلدان النامية ، وإزالة التدابير الحمائية التى تهدف إلى عرقلة وصول المنتجات المصنعة ونصف المصنعة الواردة من البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة .

(هـ) تنظيم عمليات الشركات عبر الوطنية فى الإقليم بهدف خاص هو القضاء على جميع أشكال الممارسات التجارية التقليدية وأيضاً مكافحة التسعير التحويلى .

(و) ينبغي رفع نصيب أفريقيا فى الإنتاج الصناعى العالمى بحلول عام ٢٠٠٠ إلى ٢ بالمائة ، وينبغي بذل الجهود لزيادة نصيب أفريقيا فى التجارة العالمية فى المنتجات المصنعة فى اطار الهدف الذى تم تحديده لمجموعة البلدان النامية ككل وهو ٢٥ بالمائة .

المـــــال :

٢٥٢ ـ ينبغي حيثما تقتضى الحاجة وضع سياسات نقدية جديدة على المستوى الوطنى تتضمن ما يلى :

(أ) إعادة تشكيل وتوجيه برامج وسياسات المؤسسات النقدية المالية المستوردة إلى أفريقيا بالكامل (أى البنوك المركزية والبنوك التجارية .. إلخ) ليتم ادماجها بطريقة أفضل ضمن أهداف التنمية لكل بلد .

(ب) ينبغي أن تضمن الدول الأعضاء الاستخدام السليم للاعتمادات المتاحة ، باتخاذ التدابير الملائمة لمناهضة تبديد الموارد المالية بكافة أشكاله .

(جـ) تشجيع البنوك التجارية الوطنية وغيرها من المؤسسات المالية المناسبة الأخرى على منح قروض لمصدرى السلع التى تدخل فى التجارة الأفريقية الداخلية ، بما فى ذلك القروض القصيرة الأجل .

(د) اتخاذ التدابير الكفيلة بادماج القطاع المسمى بالحديث (الحضرى للواردات والصادرات) مع باقى قطاعات الاقتصاد .

(هـ) إنشاء أجهزة مؤسسية لتعبئة الموارد المالية المحلية ، وبخاصة فى صورة مدخرات وطنية .

٢٥٣ ــ اقترح اتخاذ الاجراءات التالية على المستوى دون الإقليمي :

(ا) أن يدرس كل إقليم فرعي ترتيبات التعاون المالي القائمة فيا بين الدول الأعضاء لدمجها في نظام دون إقليمي متعدد الأطراف في موعد غايته نهاية عام ١٩٨٤ .

(ب) أن تجري البلدان الأعضاء في الأقاليم الفرعية التي لا توجد بها ترتيبات مؤسسية للمدفوعات مفاوضات حول إنشاء ترتيبات للمقاصة والمدفوعات إلى جانب التفاوض بشأن إنشاء مناطق للأفضليات التجارية وذلك قبل نهاية عام ١٩٨٤ ..

(جـ) أن تبدأ الدول الأعضاء بعد إنشاء الترتيبات المؤسسية للمقاصة والمدفوعات في جميع الأقاليم الفرعية في إجراء مفاوضات لربط هذه الترتيبات فيا بينها لتشكل اتحاداً أفريقياً للمدفوعات وذلك قبل نهاية العقد الحالي .

(د) ينبغي إنشاء مؤسسات لتمويل مشروعات التنمية كلما كان ذلك مناسباً في جميع الأقاليم الفرعية التي تخدمها مختلف المراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة والتشغيل وذلك قبل نهاية عام ١٩٨٤ .

(هـ) أن تتخذ اجراءات منسقة فيا يتعلق بإنشاء أسواق مالية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية .

(و) ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة من قبل رابطات البنوك المركزية الأفريقية . بالتعاون مع البنوك المركزية لدول الكاريبي والمحيط الهادي ، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنسق المشروع ، وفقاً لتوصيات منظمة الأمم المتحدة ، من أجل إنشاء بنك التجارة الخارجية والاستثمارات لدول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي .

٢٥٤ ــ على المستوى الاقليمي يقترح اتخاذ الاجراءات التالية :

(أ) تدعيم الامكانيات المالية لبنك التنمية الأفريقي حتى يستطيع تقديم أكبر مساعدة للدول الأعضاء وعلى الأخص أقلها تقدماً .

(ب) إنشاء صندوق أفريقي للنقد ..
(جـ) إنشاء صندوق أفريقي للضمان المتبادل والتضامن .

٢٥٥ ــ على المستوى الدولي ، ينبغي للدول الأعضاء القيام بما يلي :

(أ) تكثيف جهودها من أجل استئناف المفاوضات الدولية حول اجراء اصلاح أساسي في النظام النقدي الدولي .

(ب) اتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى وضع اطار مالي دولي مناسب لمساندة جهودها الخاصة بالتنمية .

(جـ) مناشدة البلدان الصناعية والمؤسسات المالية والدولية منح أفريقيا المزيد من العون والمساعدات المالية .

الاشتراك في المفاوضات الدولية :

٢٥٦ ــ ينبغي اتخاذ الاجراءات التالية :

(أ) يتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ على وجه السرعة الاجراءات اللازمة لزيادة اشتراكها الفعال في المفاوضات الاقتصادية الدولية .

(ب) ينبغي اتباع نهج متكامل في المفاوضات الدولية لتوفير أقصى إفادة ممكنة للبلدان الأفريقية من هذه المفاوضات . وينبغي أن تكون جميع التدابير المقترحة في مختلف ميادين التفاوض متماسكة فيا بينها ومتمشية مع النمط العام للمفاوضات الخاصة بإقامة نظام اقتصادي جديد في أفريقيا وعلى المستوى العالمي .

(جـ) ينبغى للدول الأعضاء اتخاذ خطوات لإقامة الهياكل المناسبة لتدريب كبار الموظفين المؤهلين فى مجال العلاقات والمفاوضات الاقتصادية الدولية .

(د) ينبغى لجميع الدول الأعضاء اقامة هياكل وأجهزة مناسبة تكفل تطبيق واحترام الاتفاقات والترتيبات التى تم التوصل إليها عن طريق المفاوضات الدولية .

(هـ) يتعين اتخاذ تدابير لإنشاء جهاز دائم على المستويات الوطنية ودون الإقليمية يختص بجوانب الإعلام والتشاور والتنسيق بالنسبة لهذه المفاوضات .

٢٥٧ ـ على المستوى الاقليمى ، يجدر التنبيه إلى أن اللجنة الوزارية المعنية بتقييم التقدم المحرز فى مجال المسائل التجارية والمالية الدولية ، التى قرر إنشاءها مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة فى دورته السادسة ، مسئولة عن تنفيذ المهام التالية :

(أ) متابعة تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية فى مجال المسائل التجارية والمالية والدولية ، بما فى ذلك المسائل التجارية والمالية والأفريقية الداخلية ، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة للتنمية فى أفريقيا .

(ب) تنسيق وإعداد الموقف الأفريقى ازاء المشكلات المتعلقة بالمسائل التجارية والمالية الدولية فى اطار التنمية .

(جـ) استعراض التقدم المحرز فى تنفيذ الترتيبات المتعددة الأطراف بين البلدان الأفريقية والعالم الخارجى فى مجال المسائل التجارية والمالية والدولية وذلك بصورة دورية .

الفصل الثامن
الاجراءات التى تستهدف قيام التعاون الاقتصادى والفنى وتدعيمه بما فى ذلك إنشاء مؤسسات جديدة وتدعيم القائم منها

٢٥٨ ـ كان هناك إدراك مبكر جداً بضرورة إنشاء مؤسسات كفيلة بمساعدة الدول الأعضاء على التنمية الجماعية للإمكانيات والبنيات الأساسية اللازمة لتحقيق نموها الاقتصادى والاجتماعى ، والتى لم تكن قادرة على إنشائها بمفردها بسبب فقرها . ومن بين المؤسسات الأولى من هذا النوع والتى أنشأتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بنك التنمية الأفريقى ، ورابطة البنوك المركزية الأفريقية والمعهد الأفريقى للتنمية الاقتصادية والتخطيط . وأصبح بنك التنمية الأفريقى الذى انضمت لعضويته جميع الدول الأفريقية المستقلة بعد بداية يمكن أن يقال أنها كانت صعبة أداة نافعة بالنسبة للتنمية ، وقد نوع البنك أنشطته وموارده . إلا أن مؤسسات أخرى لم تحقق نجاحاً مماثلاً .

٢٥٩ ـ تأثرت مختلف المؤسسات بناء على طلب الحكومات الأفريقية فى مجالات مثل الموارد الطبيعية ، والعلم والتكنولوجيا ، والتجارة ، والصناعة ، والتأهيل ، والموارد البشرية ، والنقل والمواصلات بعدم وجود متابعة فى تنفيذ القرارات السياسية . وقد بدأ عدم وجود متابعة حقيقية فى أشكال مختلفة ، وأكثرها شيوعاً ، أن عدداً من الحكومات الأفريقية ، ممن أصر على إنشاء مؤسسة ما أو وافق على الوثيقة القانونية الخاصة بانشائها ، يمتنع عن العضوية فيها أو عن منحها المساعدة المالية والمادية اللازمة فى حالة انضمامها إليها . وينتج عن ذلك شلل المؤسسة وخيبة أمل مما يعرض للمراهنة اعتماد البلدان الأفريقية الجماعى على ذاتها . وعلى الدول الأعضاء أن تدرك أن بيدها نجاح أو فشل المؤسسات التى أنشئت بناء على طلبها من أجل تنميتها المشتركة .

٢٦٠ ـ وهناك عنصر جديد أشد خطورة وهو أن المانحين الذين تعهدوا بتقديم مساعدة لمؤسسات مختلفة عند انشائها لا يبدى الآن الرغبة فى تقديم هذه المساعدة إلا إذا زاد أعضاء هذه المراكز بحيث يكون لها بالفعل طابع دون إقليمى أو إقليمى . ومن المعتقد أيضاً أن الدول تنظر عادة لترى تطور المؤسسة التى تزمع الانضمام إليها قبل أن تقرر ذلك . إن الدائرة المغلقة غير السليمة التى ظهرت تشكل عقبة أمام قيام المؤسسات المتعددة الأقطار وتنميتها ..

٢٦١ ــ وتواجه جميع المؤسسات المتعددة الأقطار التى أنشئت تحت اشراف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناء على طلب الحكومات الأفريقية صعوبات مالية بينما هى تعمل أساساً بفضل الاشتراكات الى يسددها الأعضاء.

٢٦٢ ــ ومن الواضح أن الصعوبات التى تواجهها المؤسسات الأفريقية المتعددة الأقطار ترجع أساساً إلى سببين هما عدم كفاية عدد أعضائها، وما لذلك من آثار على وضعها المالى، وعدم الاكتراث الواضح من جانب بعض الأعضاء بسداد اشتراكاتهم. ومما لا جدال فيه أنه بسبب قلة موارد البلدان الأفريقية تبدو المؤسسات التى انشئت لأغراض التعاون الجماعى ومن أمثلتها المؤسسات التى أشير إليها فى هذه الوثيقة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا. ولذلك فإنه من الضرورى التزود بالامكانيات التى تتيح لهذه المؤسسات ضمان اشتراك جميع الدول الأعضاء المعنية والحصول على الموارد المالية اللازمة لكى تعمل بكفاءة.

٢٦٣ ــ ان المؤسسات المتعددة الأقطار التى تأثرت بصفة خاصة هى المؤسسات العاملة فى مجال الموارد الطبيعية مثل المركز الإقليمى للتأهيل فى مجال المسح الجوى، والمركز الإقليمى للخدمات المتخصصة فى أعمال المسح والخرائط، ومركز زيادة قيمة الموارد المعدنية لشرق أفريقيا، والمجلس الأفريقى للاستشعار من البعد. وهناك مؤسسات أخرى متعددة الأقطار أضيرت من عدم المساندة السياسية والمالية ومنها على الأخص المركز الأفريقى الإقليمى للتكنولوجيا، والمنظمة الأفريقية الإقليمية للتوحيد القياسى ورابطة المنظمات الأفريقية للترويج التجارى.

٢٦٤ ــ ومع ذلك، فإنه نظراً لأن الدور الهام الذى يقوم به عدد من المؤسسات المتعددة الأقطار فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية فى أفريقيا لا يمكن انكاره، فإنه يتعين اتخاذ تدابير تكفل عدم إنشاء مؤسسات جديدة متعددة الأقطار إلا بعد بحث دقيق لمدى ضرورتها وأهدافها وأنشطتها وبعد أن يتضح أنها ستلقى الدعم السياسى والمالى من جانب البلدان الأفريقية. وفيما يتعلق بالمؤسسات المتعددة الأقطار القائمة بالفعل فإن عليها هى أيضاً الحصول على الدعم السياسى والمالى من البلدان الأفريقية. وبالتالى يقترح اتباع النقاط التالية من أجل تدعيم المؤسسات المتعددة الأقطار القائمة بالفعل وإقامة مؤسسات جديدة:

(١) يتعين على الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمانحين الرئيسيين اجراء تقييم لأهداف وأنشطة مختلف الهيئات المتعددة الأقطار التى تم انشاؤها تحت اشراف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بهدف تقديم اقتراحات بالنسبة لكفاءتها ومناسبة استمرار عملها واسداء النصائح حول وسائل ترشيد أو تنسيق أنشطتها أو حول أنواع الهيئات الجديدة المتعددة الأقطار التى يتعين انشاؤها.

(٢) يتعين تدعيم الهيئات المتعددة الأقطار القائمة بالفعل بمنحها على وجه السرعة المساندة السياسية والمادية من جانب جميع الدول الأفريقية التى اشتركت فى انشائها نظراً لأنه بدون مثل هذه المساندة لا يمكن بلوغ الأهداف المرسومة عند انشاء هذه الهيئات المتعددة الأقطار.

(٣) عدم إنشاء أية هيئة جديدة متعددة الأقطار ما لم يتم اجراء بحث متعمق فى هذا الشأن أو ما لم تبحث قبل كل شىء الامكانيات التى توفرها الهيئات الوطنية أو الهيئات المتعددة الأقطار القائمة بالفعل أو بتحويل الهيئات الوطنية إلى هيئات متعددة الأقطار.

٢٦٥ ــ يتعين، من ناحية أخرى، اتخاذ التدابير المناسبة لاستخدام المؤسسات والأجهزة القائمة بالفعل أو التى يجب انشاؤها بهدف تشجيع التعاون التقنى فيما بين البلدان الأفيرقية من ناحية، وبين هذه البلدان والبلدان النامية غير الأفريقية من ناحية أخرى طبقاً لخطة عمل بوينس ايرس بشأن التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية.

الفصل التاسع
البيئة والتنمية

٢٦٦ ــ تتلخص التوصيات الأساسية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة بيئياً ، الواردة فى خطة العمل من أجل أفريقيا فى سياق استراتيجية منروفيا لعقد التنمية ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠ ، فيما يلى :

(أ) أن تحدد الحكومات الأفريقية المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالبيئة فى بلدانها من أجل تضافر الجهود لمواجهة مشكلات البيئة .

(ب) يجب أن يتضمن برنامج العمل على المستوى الوطنى وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج من أجل حماية البيئة .

(جـ) يوصى بالتعاون الإقليمى من أجل حل مشكلات البيئة التى لها آثار عبر الحدود ، ويتعين أن تسعى الدول الأعضاء إلى الحصول على المساندة والنصح والموارد المالية الدولية لتنفيذ أعمال التقييم والإدارة البيئية .

٢٦٧ ــ إن المجالات ذات الأولوية بالنسبة للبيئة والتى تتطلب عملاً سريعاً فى أفريقيا هى :

(أ) الاصحاح البيئى والصحة البيئية وتوفير المياه الصالحة للشرب :

يلزم العمل لاستخدام النفايات الحضرية فى إنتاج الغاز الحيوى لتوفير الطاقة ولتحويل الفضلات إلى سماد ، ومكافحة الأمراض التى تنقل بواسطة الماء ، ومكافحة تلوث المياه الواردة من المزارع والمصانع لتوفير مياه صالحة للشرب ، وازالة الملوثات من الأغذية والعقاقير.

(ب) التصحر والجفاف :

ان النهوض ببرامج إعادة التشجير بأنواع نباتية محلية أو أنواع غريبة متكيفة تستخدم كمصدات للريح وزراعة الحشائش المحلية لتثبيت التربة ، واستغلال المياه الجوفية فى الرى ، والمحافظة على قدرة حمل الأراضى الجافة ، واقامة محطات للأرصاد الجوية والمائية ، وتدعيم الإدارة الحازمة للأراضى ــ هى بعض التدابير الرئيسية التى ينبغى اتخاذها .

(جـ) جث الأحراج وتدهور التربة :

ينبغى اتخاذ الاجراءات الوقائية لاقناع المزارعين المحليين لكى يستخدموا فى الزراعة المتنقلة الأساليب الكفيلة بتخفيف إنتاج الخشب والفحم كمصادر للطاقة ، ويقتضى الاجراء البديل المطلوب إنشاء مخازن للأخشاب حول المراكز الحضرية لتوفير الوقود ، وكذلك استخدام مصادر أخرى للطاقة مثل الغاز الحيوى والطاقة الشمسية وطاقة الريح .

(د) التلوث البحرى والمحافظة على الموارد البحرية :

مكافحة التلوث المتسبب عن النفايات الصناعية الموجودة على الساحل والبترول الناتج عن النقل البحرى ، ومراقبة صيد الأسماك بحزم فى المنطقة الاقتصادية الذى تعمل فيه الشركات الأجنبية عبر الوطنية .

(هـ) الاسكـــان :

تخطيط أفضل للمدن والقرى بهدف تخصيص المساحات اللازمة للمرافق وتهوية المنازل وبناء منازل متوسطة التكاليف باستخدام مواد محلية ، وإعداد مشاريع للتنمية الريفية تستخدم التكنولوجيا المناسبة لتخفيف الهجرة من الريف .

(و) المناجم :

وضع برنامج لاستصلاح المناطق المستغلة بازالة الأكوام الترابية، وردم البرك للقضاء على الأمراض التي تنقل عن طريق المياه ومكافحة التسمم الناتج عن المعادن الثقيلة والسامة في المناطق المستغلة والتي تجرى زراعتها.

(ز) تلوث الهواء :

اقامة محطات لمراقبة ملوثات الهواء الناتجة من المصانع والسيارات والمحركات الكهربائية التي تستخدم الفحم، ومكافحة استيراد الصناعات التي تسبب التلوث (الأسمنت، ومصانع التكرير والمدابغ)، والحفاظ على مستوى الرقابة على نوعية البيئة، ومكافحة الضوضاء.

(ح) التعليم والتأهيل من أجل البيئة، والتشريع والاعلام :

اعداد برامج وطنية للتعليم البيئي من أجل تنمية الوعي البيئي بين السكان، وتحسين التشريعات وتعزيز القوانين التي تستهدف حماية البيئة، وجمع ونشر البيانات الخاصة بالبيئة لمراقبة حالة البيئة في أفريقيا.

٢٦٨ ـ تتطلب خطة العمل على المستوى الوطني، أن تحدد الحكومات الاختيارات السياسية والاستراتيجية والبرامج الواقعية لادخال الاعتبارات البيئية في تخطيط التنمية. ويتعين عند إنشاء المؤسسات تشكيل جهاز قومي للتنسيق لمراقبة مشكلات البيئة وتطوير التثقيف البيئي وبرامج التأهيل واسداء النصح فيما يتعلق بالتشريع في مجال البيئة لكل بلد. يمكن تدعيم عمل الأمانة بواسطة لجنة وطنية للبيئة لتقديم المشورة للحكومات فيما يتعلق بالسياسات والقواعد والمعايير الوطنية لنوعية البيئة، وصياغة وتنفيذ البرامج الوطنية لمواجهة المشكلات البيئية ذات الأولوية والاتصال بالهيئات الدولية فيما يتعلق بالبيئة.

٢٦٩ ـ يتعين تدعيم التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بإنشاء لجنة دولية حكومية خاصة بالبيئة يعاونها فريق من الخبراء الفنيين كهيئة قطاعية فرعية تابعة للجنة الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا). وتستطيع هذه الهيئة أن تبحث البرنامج الإقليمي للبيئة، وأن تحدد أولويات العمل في المنطقة وفي المراكز دون الإقليمية المتعددة الأقطار للبرمجة وتنفيذ المشاريع، والبحث عن الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطة العمل المتفق عليها خاصة للتغلب على مشكلات البيئة عبر الحدود..

٢٧٠ ـ تتطلب خطة العمل من الدول الأعضاء التعاون مع المنظمات الدولية في مجال البيئة ومع البلدان الصناعية من أجل المساعدة التقنية وذلك لحل المشكلات البيئية ذات الأولوية. ويعتبر التعاون الدولي ضرورياً للامداد بالمعدات التعليمية في مجال البيئة، ومرافق التأهيل، والأجهزة العلمية اللازمة لإنشاء مراكز المراقبة، وتطوير التشريع لحماية البيئة وإنشاء بنك للمعطيات الإعلامية عن البيئة في بلدان المنطقة.

الفصل العاشر
البلدان الأفريقية الأقل نمواً

٢٧١ ـ يؤيد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات نتائج وتوصيات مؤتمر البلدان الأفريقية الأقل نمواً، المنعقد في أديس أبابا من ١٧ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٠ بشأن «مشاكل وآفاق البلدان الأفريقية الأقل نمواً». وقد بنيت تلك النتائج والتوصيات على أساس تقرير الخبراء الذين عينتهم أمانة الأونكتاد وفقاً للمقرر المتخذ في الأونكتاد الخامس. ويتناول التقرير الاستراتيجيات والأولويات والبرامج الخاصة بالبلدان الأفريقية الأقل نمواً.

٢٧٢ ـ يبين العرض الذي قدمه ممثلو مختلف البلدان الأفريقية الأقل نمواً فيما يتعلق بتجربة كل من البلدان الأفريقية الأقل نمواً أنه توجد مشكلات مشتركة تتطلب وسائل عمل متماثلة. كما اتفق على أن التنفيذ الناجح لبرنامج

العمل الزاخر الجديد يتطلب تقدير الأولويات فى مجال السياسة الداخلية فى مجال المعونة الدولية . وبالتالى ، اعترف مؤتمر القمة بأن ثمة ضرورة ملحة تحتم على البلدان الأفريقية الأقل نمواً أن تحقق الأهداف وتتخذ الاجراءات التالية :

(أ) يتعين على البلدان الأفريقية الأقل نمواً أن تتحمل المسئولية الأولى فى مجال تنمية اقتصادها ، وينبغى للدول الأعضاء أن تقدم دعمها السياسى الكامل من أجل بلوغ هذه الأهداف .

(ب) يجب على هذه البلدان ذاتها اجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية حتى توزع مكاسب كل الجهود الإنتاجية توزيعاً عادلاً يجمع بين جميع طبقات الشعب وحتى يتحقق اشتراك السكان بالكامل فى عملية التنمية .

(جـ) ينبغى العمل بسرعة على إنماء القدرات الوطنية حتى يمكنها أن تستخدم مواردها الطبيعية استخداماً رشيداً وأن تمارس سيطرة كاملة على هذه الموارد ، من جهة ، وأن تتمكن من إقامة بنية أساسية علمية وتقنية صلبة بهدف النهوض بسرعة بالنمو والتحول الاقتصادى من جهة أخرى .

(د) يتعين على البلدان الأفريقية الأقل نمواً التزود بأسرع ما يمكن باقتصاد مستقل وذاتى الدعم .

٢٧٣ ــ ولكى يتسنى بلوغ الأهداف المشار إليها أعلاه ، يجب أن تشمل مجالات العمل ذات الأولوية ما يلى :

(أ) تنمية الزراعة ليس من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الأغذية فحسب ، بل وأيضاً بهدف إنتاج فائض كاف . ويتعين التركيز بصفة خاصة على الإنتاج المتزايد من الحبوب الغذائية التى يؤدى شراؤها فى أيامنا هذه إلى خروج جزء لا يستهان به من العملة الصعبة . وبالنظر إلى التبديد فى البلدان الأفريقية ــ من ٣٠ إلى ٤٠ ٪ من المنتجات الغذائية بسبب سوء أساليب المعالجة ، والتسويق ، والتخزين والنقص فى وسائل النقل ــ يتعين تنفيذ برنامج متكامل يشمل إنتاج وتحويل وتسويق المنتجات الزراعية وفى الوقت نفسه استجلاب استثمارات كبيرة الحجم للرى ، وتدريب الزراع على استخدام تقنيات جديدة ، وصياغة سياسات للأسعار من أجل تشجيع الفلاحين بدرجة كافية على زيادة الإنتاج ، وفى نهاية المطاف ، إقامة شبكة نقل ملائمة ، وحيث أن كثيراً من البلدان الأفريقية الأقل نمواً تعانى من حالة مزمنة من عدم الأمن الغذائى ، فإنه يتعين التركيز على البرامج الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التى تتعلق بالأمن الغذائى .

(ب) تحويل الصناعة إلى قطاع رئيسى فى الاقتصاد الوطنى من أجل وضع حد لحالة التخلف الحالية . ويجب التركيز فى هذا الشأن على ارساء قاعدة صناعية صلبة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة مع منح الأولوية لتحويل المواد الأولية التى يتم إنتاجها محلياً ولإنتاج المدخلات اللازمة للزراعة .

(جـ) تطوير وسائل النقل والمواصلات مع التركيز بصفة خاصة على دعم القدرات المحلية من أجل بناء وصيانة طرق النقل الفرعية لضمان الإنتاج الفعال والتوزيع الفعال للسلع والخدمات . ويجب التركيز بصفة خاصة على ضرورة تحسين خدمات العبور لصالح البلدان غير الساحلية وتطوير وسائل النقل المتعدد الوسائط . وبالنظر إلى الوضع الخاص لهذه البلدان ، فإنه يجب على البلدان الساحلية أن تضع فى خدمتها تسهيلات فيما يتعلق بوصولها إلى البحر واستخدام مرافق الموانى . إن الانماء السريع لوسائل النقل والمواصلات لا يمثل خطوة أولى رئيسية على طريق تحقيق التعاون الإقليمى والاندماج الإقليمى فحسب ، ولكنه يشكل أيضاً وسيلة لتحقيق الانفتاح للبلدان غير الساحلية .

(د) اعداد برامج وطنية للتعليم والتأهيل من أجل تلبية الاحتياجات الفعلية فى مجالات الإنتاج ، والتسويق الداخلى والخارجى وتطوير المنتجات .

(هـ) تحسين امكانات الطاقة المتوفرة ، وبصفة خاصة الطاقات المتجددة بحيث تقل تبعية هذه البلدان حيال المصادر الخارجية للطاقة .

(و) تحسين نظام التخطيط من أجل التنمية والإدارة فى هذه البلدان ، وخاصة فيما يتعلق بجمع ومعالجة مؤشر المعطيات من أجل دعم القدرة الوطنية فيما يتحقق بصياغة وتنفيذ الخطط والبرامج ، وكذلك لتسهيل بحث التقدم المحرز على المستويين الإقليمى والدولى .

(ز) دعم الجهود المبذولة لاصلاح نتائج الجفاف ولمكافحة التصحر.

٢٧٤ ــ تميزت الظروف الدولية التى اضطرت فى ظلها بلدان أفريقيا الأقل نمواً إلى دعم اقتصادها بالصعوبة الشديدة وبدرجة معينة من الاستغلال كان من الصعب مقاومتها . إن البلدان الأقل نمواً لا تحصل على ثمن عادل لمنتجاتها ولا تتمتع بأى حماية من التكلفة المتزايدة للتكنولوجيا والمنتجات الأساسية التى يتم استيرادها بما فى ذلك سعر البترول .

٢٧٥ ــ وترتيباً على ذلك ، فإن مؤتمر القمة يوافق على التوصيات التالية : .

(أ) ينبغى للبلدان المتقدمة أن تزيد بسرعة ودون ابطاء بنسب ذات شأن ، حجم المعونة العامة للتنمية التى تخصص للبلدان الأفريقية الأقل نمواً ، بالقيمة الحقيقية ، بحيث تتمكن هذه البلدان من اجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية ومن تحقيق تقدم فعلى خلال الثمانينيات .

وفى هذا الشأن ، يجب على الدول المانحة :

(١) التعهد بتقديم معونة مالية وتقنية آلية ومنتظمة إلى كل من البلدان الأفريقية الأقل نمواً وبشروط ميسرة للغاية .

(٢) ترشيد اجراءات منح المعونة بحيث يختصر الوقت الذى تستغرقه الموافقة على المشروعات ودفع الأموال .

(٣) تطبيق معايير فى انتقاء وتقييم المشروعات تأخذ فى الاعتبار ظروف واحتياجات البلدان الأفريقية الأقل نمواً .

(٤) الامتناع عن تطبيق معايير غير اقتصادية فى تقرير منح المعونة .

(٥) إنشاء جهاز يتولى مسئولية التحقق من أن البلدان المانحة تحترم تعهداتها فى مجال المعونة .

(٦) إلغاء كل الديون التى تعاقدت عليها الدول الأعضاء المعنية حتى الآن دون أى تمييز.

(٧) بذل جهود متزايدة لتقديم معونات إلى البلدان الأفريقية الأقل نمواً .

(ب) يتعين العمل بسرعة على إنشاء أجهزة ملائمة على الصعيد الدولى لتمويل احتياجات الدول الأعضاء الأقل نمواً من البترول ، ولتخفيف العبء الذى تشكله هذه الاحتياجات فى الوقت الراهن على موازين مدفوعاتها ولضمان تأمين الامدادات البترولية إلى هذه الدول .

٢٧٦ ــ يتيح المؤتمر القادم للأمم المتحدة المعنى بالبلدان الأقل نمواً للمجتمع الدولى فرصة لم يسبق لها مثيل لاجراء بحث شامل ومفصل عن السمات التاريخية والجغرافية والعوامل الاقتصادية السائدة فى البلدان الأقل نمواً والاشتراك فى مسيرة دولية غير عكسية فى اتجاه تحقيق نمو اقتصادى حقيقى وتحقيق العدالة .

٢٧٧ ــ كما يوافق مؤتمر القمة على التوصيات التالية :

(أ) يجب أن تدمج البرامج المعدة لكل بلد فى برنامج العمل الزاخر الجديد الذى وضع لصالح البلدان الأقل نمواً اندماجاً منسقاً فى خطط وبرامج التنمية القائمة فى البلدان الأقل نمواً وألا تبطل تلك الخطط والبرامج .

(ب) استعداداً لمؤتمر الأمم المتحدة الذى سيعقد فى عام ١٩٨١ . ينبغى دعوة البلدان الأقل نمواً إلى إعداد برامج تفصيلية ليس لكل العقد من عام ١٩٨٠ ــ ١٩٨٩ ، ولكن بالأحرى التركيز على السنوات الخمس الأولى من العقد .

(جـ) لا ينبغى أن يتحول مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبلدان الأقل نمواً إلى فرصة تضطر فيها البلدان الفقيرة إلى استجداء المعونة التى تحتاجها . أن ذلك سيكون أمراً معارضاً لمفهوم التكافل الاقتصادى الدولى . ويجب على مؤتمر الأمم المتحدة التشديد على ضرورة أن تتخذ دون ابطاء تدابير تعاون من أجل مساعدة البلدان الأقل نمواً فى جهودها الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى والنمو الذاتى . وينبغى أن تراعى الأعمال التحضيرية والتدابير التى تتخذ فى اطار المؤتمر الحالى ، سيادة الدول المشتركة .

٢٧٨ ـ فيما يتعلق بدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية فى اطار الاستراتيجية الأفريقية للثمانينيات ، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفها أداة رئيسية لمنظمة الأمم المتحدة فى أفريقيا سوف تضطلع بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ، بوضع وتطبيق تدابير تستهدف تسهيل القيام بعمل متضافر لصالح التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية لأفريقيا . ومن جهة أخرى ، وبالنظر إلى الاستراتيجية الأفريقية للتنمية التى اتفق عليها فى اطار عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية والتفويض الذى منحته الجمعية العامة فى قراريها ٣٢/١٩٧ و٣٤/٢٠٦ للجان الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم كل مساندتها للجهود المبذولة من أجل تنمية البلدان الأفريقية الأقل نمواً . وفضلاً عن ذلك ، فإن حوالى ثلثى البلدان الأقل نمواً فى العالم تقع فى أفريقيا وتشكل قرابة نصف عدد أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

٢٧٩ ـ

(أ) تضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور خاص باسم البلدان الأفريقية الأقل نمواً فى مجال مراقبة وبحث وتقييم تنفيذ برنامج العمل الزاخر الجديد وفقاً للقرار ٥ (٣) الذى اتخذه الفريق الدولى الحكومى التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لصالح الدول الأقل نمواً .

(ب) فيما يتعلق بالتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة القادم المعنى بالبلدان الأقل نمواً المقرر عقده فى عام ١٩٨١ ، اتفق على أن يضطلع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالدور الرئيسى كهيئة عالية تابعة للأمم المتحدة كلفتها الجمعية العامة بالتحضير للمؤتمر . ولكن حيث أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هى اللجنة الإقليمية التى تضم بين أعضائها ثلثى البلدان الأقل نمواً فى العالم ، فإنه يتعين على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التعاون تعاوناً وثيقاً مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية من أجل التحضير للمؤتمر .

(جـ) مع التسليم بأن برنامج الأمم المتحدة الانمائى والهيئات المتخصصة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مسئولة عن تعبئة الموارد على الصعيد العالمى ، يجب أن تشترك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية فى مختلف المشاورات بين المانحين والمستفيدين ، بما فى ذلك فى الموائد المستديرة المقررة لإعداد برامج لكل بلد .

٢٨٠ ـ بالنظر إلى وجود عدد كبير من البلدان الأقل نمواً فى أفريقيا ومن أجل ضمان فعالية مراقبة وبحث وتقييم الأنشطة الإقليمية والدولية بالنيابة عن الدول الأقل نمواً ، قرر المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية لأفريقيا تشكيل جهاز معاون للجنة مؤتمر وزراء البلدان الأفريقية الأقل نمواً . ويجب عقد دورات هذا المؤتمر قبل أيام قليلة من مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . وفضلاً عن ذلك ، ولزيادة قدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إنجاز العمل التقنى الأساسى والمتصل الذى يتعين اجراؤه بالنيابة عن البلدان الأفريقية سوف يكون من الضرورى تدعيم قدرة أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تحمل مسئوليات إضافية ، وبالتالى ، لابد أن ينشأ داخل أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهاز خاص يكون مسئولاً عن المشكلات الخاصة بالبلدان الأقل نمواً وعن مراقبة تنفيذ التدابير الخاصة لصالح البلدان الأفريقية الأقل نمواً .

٢٨١ ـ وقد أوصى بأن تطور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطتها المتعلقة بنماذج الاسقاط المعدة للبلدان الأقل نمواً حيث أن هذه النماذج ستشكل أداة فعالة للبرمجة وصياغة السياسات . كما أوصى بأن تتضمن الدراسة السنوية للظروف الاقتصادية والاجتماعية فى أفريقيا قسماً خاصاً عن بعض البلدان الأفريقية الأقل نمواً يشتمل على بحث لتنفيذ التدابير الخاصة لصالح البلدان الأفريقية الأقل نمواً .

٢٨٢ ـ من الضرورى إعادة النظر فى التصنيف الحالى للبلدان الأقل نمواً على أساس دراسة متعمقة للوضع الاجتماعى ـ الاقتصادى لجميع البلدان المعنية ، وينبغى ، بصفة خاصة ، الاسراع فى دراسة الوضع الاجتماعى والاقتصادى للبلدان الأفريقية التى طلبت ادراجها فى قائمة البلدان الأقل نمواً ـ ومن بينها جيبوتى ، وغينيا بيساو ، وغينيا الاستوائية ، وساتومى وبرنسيب ، وسيشل ، حتى يتم الاعتراف بكل هذه البلدان بوصفها أقل نمواً .

٢٨٣ ـ ان المعايير الثلاثة المستخدمة حالياً فى تعريف البلدان الأقل نمواً لا تساعد على إدراك كل جوانب مستوى التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية لهذه الدول ، وبالتالى يوصى بتحديد معايير اجتماعية ـ اقتصادية أخرى للتعرف بدرجة أفضل على جميع البلدان الأقل نمواً .

الفصل الحادى عشر
الطاقة (١)

٢٨٤ ـ أصبح وضع الطاقة فى أفريقيا يبعث على القلق . فمعدل استهلاك الطاقة يتزايد بصورة مطردة لدرجة تثير قلقاً معيناً بشأن امداد القارة بالطاقة فى المستقبل . وقد تولدت عن الارتفاع المستمر لأسعار الهيدروكربونات انعكاسات خطيرة على اقتصاديات البلدان الأفريقية .

٢٨٥ ـ فيما يتعلق بالمنظمة الأفريقية ، تتمثل المشكلات الرئيسية فى النقاط الآتية :

ـ افتقار معظم البلدان إلى سياسة خاصة ، وبرامج لتنمية الطاقة فى الأجلين المتوسط والطويل .

ـ نقص التكامل بين أنشطة الطاقة والجهود الوطنية الشاملة فى خطط التنمية .

ـ ضرورة وضع بيان شامل بكل موارد الطاقة ، وقدراتها ، وامكانيات تنميتها ، واستخدامها ، وبالاحتياجات فى مجال الطاقة ، بما فى ذلك الاحتياجات من التجهيزات الملائمة .

ـ ضرورة اتخاذ اجراءات مشتركة بين البلدان الأفريقية من أجل تنمية واستخدام موارد الطاقة الموجودة فى أفريقيا . ويتمثل الشرط المسبق لتحقيق ذلك فى ارساء وتنمية تعاون فى مجال الطاقة على المستويين دون الإقليمى والإقليمى .

ـ نقص الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات تنمية الطاقة .

ـ ضرورة تكثيف استكشاف الموارد من الهيدروكربونات والفحم ، وخاصة فى المناطق التى لم تتم فيها أعمال كشف حتى الآن .

استصواب زيادة استخدام الهيدروكربونات فى تلبية الاحتياجات البتروكيمائية والنقل بدلاً من استخدامها كمصادر لإنتاج الكهرباء .

ـ المصاعب الموجودة فى أفريقيا فى مجال نقل الطاقة ، وعدم وجود معايير موحدة فى مجال الكهرباء ، وندرة الكوادر المؤهلة (العلمية والتقنية والإدارية) والأسعار المرتفعة التى تضطر الحكومات الأفريقية إلى دفعها لاستيراد الطاقة والتجهيزات .

ـ عدم وجود اطار ملائم للتشاور والتنسيق مما يتعذر معه تطبيق التوصيات التى اتخذتها الاجتماعات السابقة فى مجال الطاقة .

٢٨٦ ـ تبين هذه النقاط المختلفة الطابع الملح لمشكلة الطاقة وضرورة إيجاد حلول مناسبة لها فى الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة . ويمكن تحديد هذه الحلول فى اطار الأهداف التالية :

ـ العمل على أن يزيد بسرعة وبنسب مطردة توفر موارد الطاقة فى أفريقيا لضمان تنمية محلية ذاتية الدعم .

ـ تنويع مصادر الطاقة .

---

(١) أخذ المؤتمر علماً بالتحفظات التى ابدتها الجزائر والجابون ونيجيريا .

ــ إيجاد حل عاجل لمشكلة الإمداد بالهيدروكربونات لتفادى أن تصبح البلدان الأفريقية الأكثر تضرراً فى وضع يكون فيه وجودها كدولة ذات سيادة مهدداً .

ــ توفير ظروف معيشة أفضل للمناطق الريفية عن طريق استخدام أفضل لموارد الطاقة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى .

٢٨٧ ــ وبموجب هذه الأهداف ، يمكن استخلاص الأولويات التالية فى المجالات قرين كل منها :

ــ تحسين واستخدام موارد الوقود الأحفورية (الهيدروكربونات ، الفحم ، الليجنيت ، والخث) .

ــ تكثيف استغلال الموارد الهيدروكهربائية فى القارة .

ــ استغلال موارد الطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية ، والهوائية ، والجوفية الحرارية ، والكتلة الحيوية وغير ذلك) .

ــ استخدام الطاقة النووية .

٢٨٨ ــ لابد من تأكيد إرادة سياسية قادرة على النهوض بتعاون حقيقى وبتضامن فعال . وفى هذا الاطار تقترح خطة العمل التالية :

(أ) فى الأجل القصير:

٢٨٩ ــ امداد البلدان الأفريقية بالهيدروكربونات :

ــ يتعين عدم ادخار أى جهد فى سبيل ضمان الامداد الثابت والمضمون للبدان الأفريقية بالهيدروكربونات .

ــ يجب أن تتخذ أيضاً اجراءات لكى تكثف البلدان الأفريقية المنتجة للبترول معونتها إلى سائر الدول الأفريقية بقدر المستطاع عن طريق تأهيل الكوادر والتقنيين العاملين فى مجال البترول ومن أجل استكشاف واستغلال الرواسب البترولية .

ــ كما يوصى بتوفير خبراء أفريقيين للدول الأعضاء الراغبة فى ذلك وفقاً للاتفاقية التى عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٨٥ بين البلدان الأفريقية والتى أقامت برنامج التعاون التقنى الأفريقى .

ــ فيما يتعلق بسعر الهيدروكربونات ومن أجل ابراز التضامن الأفريقى يمكن انتهاج عدة أساليب للتخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار وخاصة على ميزان المدفوعات وذلك عن طريق وضع تعريفات تفضيلية ، وإنشاء صندوق للتعويضات تموله المساهمات الأفريقية ، ومساهمات خارجية بما فى ذلك المساهمات الأفريقية ، ومساهمات خارجية بما فى ذلك صندوق منظمة البلدان المصدرة للبترول الذى انشىء لكى يعوض جزئياً العجز فى موازين المدفوعات ولكى يمول مشروعات التنمية .

يتعين الإشارة إلى وجود مشاكل ناشئة عن عدم وجود بنيات أساسية للتخزين والتوزيع وكذلك إلى وجود وسطاء وإلى نقص الكوادر التقنية . ولتفادى مخاطر تبديد الامدادات يجب أن تجرى المفاوضات بين البلدان المنتجة والبلدان المستوردة مباشرة . ولتخفيف المصاعب المتولدة عن المعاملات النقدية يمكن بالنسبة للبلدان المستوردة بحث إمكانية استخدام عملتها المحلية فى المدفوعات أو استخدام نظام المقايضة (١) .

---

(١) أخذ المؤتمر علماً بالتحفظات التى أبدتها الجزائر والجابون ونيجيريا .

(ب) فى الأجلين المتوسط والطويل :

٢٩٠ ــ مواد الوقود الأحفورية :

ينبغى أن تتضمن الجهود ما يلى :

ــ تكثيف أعمال الكشف الجيولوجى والجيوفيزيائى فى البلدان غير المنتجة للبترول

ــ تقييم الموارد المعروفة من الهيدروكربونات وامكاناتها .

الكشف عن الهيدروكربونات فى المياه الساحلية .

ــ استغلال المناطق المعروفة بثرائها بالفحم والكشف عن مناطق جديدة تكون ظروفها الجيولوجية مماثلة .

ــ تقدير احتياجات الفحم وادماج استخدام الفحم فى الخطة الوطنية المتعلقة بالطاقة .

ــ إنشاء جهاز لتنسيق الأنشطة ووضع سياسات تتعلق بالتنمية الوطنية للهيدروكربونات واستخدامها .

ــ إنشاء معاهد للتأهيل والبحث فى مجال استكشاف الوقود الأحفورى واستغلاله واستخدامه .

٢٩١ ــ استغلال الموارد الهيدروكهربائية :

ينبغى أن تتضمن التدابير الواجب اتخاذها فى هذا الميدان ما يلى :

ــ وضع بيان بالموارد الهيدروكهربائية فى كل البلدان الأفريقية مع مراعاة جوانب شتى مثل : إنتاج الكهرباء ، والرى ، والصيد ، والملاحة ... إلخ .

ــ دراسة المحطات الهيدروكهربائية التى يمكن بناؤها ووضع خطط عامة لأحواض نهرية كاملة من أجل استغلال أمثل للموارد ، ويجب مراعاة كهربة المناطق الريفية .

ــ إعداد مشروعات جذابة اقتصادياً لإنشاء محطات هيدروكهربائية صغيرة فى المناطق الريفية .

ــ ضرورة أن تشترك البلدان الأفريقية المتجاورة فى استغلال المنشآت الهيدروليكية مع مراعاة بعض العوامل التى غالباً ما يتم اهمالها مثل : المحافظة على البيئة ، والمشكلات الصحية ، وإعادة توطين السكان النازحين .

ــ تقدير الاحتياجات التى يتعين تلبيتها بالنسبة إلى الاستثمارات الكبيرة والمطلوب توفيرها . ومن أجل نقل الطاقة الكهربائية لمسافات طويلة ، سيتعين التفكير بالنسبة للمستقبل فى الامكانيات التى تتيحها خطوط التيار المستمر.

ــ بحث تدويل (أوضاع) المنشآت بهدف ضمان الأمن فى مجال الامداد بالطاقة الكهربائية .

ــ فى مجال البحث عن التمويل ، يتعين اعطاء المشروعات طابعاً دون إقليمى وربما إقليمياً أيضاً للاستفادة بدرجة أكبر من الأولوية التى غالباً ما تمنح للمشروعات التى تتصف بهذا الطابع .

ــ فى مجال البحث عن حلول لمشكلات الطاقة ، يجب اعطاء الأولوية للمواقع ذات القدرات الهيدروكهربائية مثل « سد أنجا » نظراً للامكانيات الضخمة لهذه المواقع التى تتيح إمكانية التفكير فى الربط فيما بين شبكات عدد كبير من البلدان الأفريقية .

ــ إنشاء مجالس وطنية لكهربة المناطق الريفية .

ــ التقدم على طريق معايرة معدات الإمداد بالكهرباء وتكثيف ربط الشبكات فيما بينها (بما فى ذلك خفض العدد الحالى للفولتات المختلفة) .

ــ صناعة معدات كهربائية تلائم احتياجات البلدان الأفريقية وتستخدم فى صنعها مواد أولية محلية .

٢٩٢ ــ استغلال الموارد الجديدة والمتجددة للطاقة :

تقترح التدابير التالية فى هذا المجال :

ــ تكثيف أعمال الكشف الجوفية ــ الحرارية عن طريق وسائل الكشف الحديثة .

ــ مواصلة الأبحاث العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدام الصناعى للموارد الجوفية ــ الحرارية كمصدر للكهرباء لأغراض التدفئة ، والمطابخ ، واستخراج المعادن ، وإنتاج الماء والبخار.

ــ إقامة منشآت رائدة لإنتاج الطاقة الجوفية ــ الحرارية .

ــ إجراء دراسات عن إمكانية وجدوى استخدام موجات القاع والطاقة الحرارية للمحيطات ، بما فى ذلك اجراء أبحاث عن الأساليب التقنية التى يتعين استخدامها لهذه الأنواع من الطاقة .

ــ تكثيف الأبحاث المتعلقة بتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة ميكانيكية أو كهربائية ، ودراسة إمكانيات تركيب أجهزة التدفئة الشمسية والتقطير الشمسى للمياه المالحة ، واستحداث أدوات لقياس الاشعاع الشمسى وبناء محطات حديثة .

ــ إنشاء أجهزة دون إقليمية وإقليمية للتعاون ولتنسيق الأنشطة المتعلقة بالطاقة الشمسية فى أفريقيا .

٢٩٣ ــ استخدام الطاقة النووية :

تتضمن الأعمال فى هذا الميدان ما يلى :

ــ يتعين على البلدان المنتجة للوقود النووى التفكير فى ادخار مواردها للمستقبل .

ــ ينبغى تأهيل الكوادر التقنية اللازمة والنهوض بأعمال البحث من أجل حسن مسايرة تطور التقنيات فى هذا المجال ، والقدرة على تحديد الاختيار الملائم فى الوقت المناسب .

ــ ينبغى التفكير، بالنسبة للمستقبل ، فى استخدام اليورانيوم الذى يتم إنتاجه فى أفريقيا ، كمصدر للطاقة من أجل بناء محطات نووية فى اطار مشروعات مشتركة لدول متجاورة ، وذلك وفقاً لحجم المنشآت التى قد تكون متاحة .

اجراءات التنفيذ :

٢٩٤ ــ من أجل ضمان سرعة وفعالية تنفيذ خطة العمل المقترحة ، تمت الموافقة على التوصيات التالية :

(١) إنشاء لجنة أفريقية للطاقة (١) بأقصى سرعة تكلف بما يلى :

(أ) تنسيق كل الأنشطة التى تجرى فى مجال الطاقة فى أفريقيا ، ومساعدة الدول الأفريقية على صياغة وتنسيق سياسات وبرامج الطاقة ، على أن تكون اللجنة مركزاً لجمع المعطيات ونشر المعلومات المتعلقة بالطاقة فى القارة .

(ب) إتاحة المجال لأن يتم بأسرع ما يمكن إعداد جرد شامل لكل موارد الطاقة فى القارة .

(جـ) تهيئة المجال لإقامة هيئة أفريقية للطاقة النووية لمسايرة تقدم التكنولوجيا النووية ، وتنسيق برامج استغلال الطاقة النووية فى أفريقيا وتوفير إمكانيات تأهيل الأيدى العاملة فى المجال النووى .

(د) تشجيع إنشاء مركز إقليمى للطاقة الجوفية الحرارية يكلف بمساعدة البلدان الأفريقية على الكشف عن مواردها الجوفية الحرارية واستغلالها .

(هـ) وضع إطار ملائم لتنفيذ التوصيات التى اتخذت فى الاجتماعات السالفة فى مجال الطاقة .

(٢) إمكانية إنشاء صندوق أفريقى لتنمية الطاقة يستخدم أساساً لتمويل تنفيذ مشروعات الطاقة فى أفريقيا .

---

(١) أخذ المؤتمر علماً بالتحفظ الذى أبدته نيجيريا .

(٣) العمل فوراً على إنشاء المركز الإقليمي للطاقة الشمسية الذى حددت أهدافه فى الوثيقة التأسيسية التى سبق أن أقرها المؤتمر الوزارى الخامس للجنة الاقتصادية فى أفريقيا الذى عقد فى آذار/مارس ١٩٧٩ فى الرباط . وفى هذا الشأن يبدو من الضرورى دعوة جميع الدول الأعضاء إلى الإسراع فى توقيع الوثيقة التأسيسية المشار إليها حتى يصبح المركز جاهزاً للتشغيل فى أقرب فرصة ممكنة .

(٤) يجب الاهتمام بصفة خاصة بموارد الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية ، والطاقة الهوائية ، والكتلة الحيوية ، والجوفية الحرارية ، ولابد من تكثيف أنشطة البحث الإنمائى فى هذه المجالات .

(٥) لابد أن تحظى مشكلات إعادة تشجير الغابات باهتمام خاص على أثر الاستخدام المكثف لخشب التدفئة ولفحم الخشب كمصدر رئيسى للطاقة .

(٦) يجب أن يكون لاستخدام موارد هيدروكهربائية الأولوية العليا وخاصة عن طريق استحداث وحدات صغيرة للإنتاج الهيدروكهربائى .

(٧) ضرورة دعم الامكانيات الوطنية لمراقبة وإدارة الأنشطة الخاصة بالهيدروكربونات ..

(٨) يجب أن تقوم البلدان الأفريقية بعمل مشترك لتنمية واستخدام موارد الطاقة المتاحة فى القارة عن طريق التعاون والتضامن من أجل ضمان تنميتها الاقتصادية وبقائها .

(٩) يجب اعطاء أولوية للتنفيذ السريع للتوصيات والقرارات السابق اتخاذها بشأن مشكلات الطاقة .

الفصل الثانى عشر .
المرأة والتنمية

٢٩٥ ــ أحيطت الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات علماً بتقرير المؤتمر الإقليمى الأفريقى الثانى بشأن المرأة والتنمية وكذلك بالاستراتيجيات المقترحة .

٢٩٦ ــ اعترف بأهمية منح اهتمام خاص للمرأة فى تحليل الموقف والأساليب التى ينبغى اتباعها فى كل قطاع (الصناعة ــ الزراعة ــ التجارة ... إلخ) من القطاعات التى تم بحثها فيما سبق .. ولا ينبغى أن تكون الخطوات الواجب اتباعها لحل مشكلات المرأة الأفريقية هامشية ومنفصلة عن مسألة التنمية الشاملة .

٢٩٧ ــ وينبغى أيضاً نشر البرامج المتعلقة بالمرأة ، والتى تم تنفيذها على الصعيد القومى ودون الإقليمى ، وعلى صعيد القارة على أوسع نطاق ممكن .

٢٩٨ ــ تم التشديد على أن العمل الذى نفذ خلال النصف الأول من عقد المرأة لم يكن كافياً رغم الجهود التى بذلت داخل المنطقة .

٢٩٩ ــ اتفق على أن الاستراتيجيات الخاصة بالمرأة يجب أن تشمل المجالات التالية : الزراعة والتغذية ، والحرف والصناعات الصغيرة ، والعمالة ، والتعليم ، والتأهيل ، والعلوم والتكنولوجيا والتجارة ، والموارد الطبيعية وبخاصة الماء والطاقة ، والصحة والحياة الأسرية ، وأجهزة الاتصال الجماهيرى وإنشاء أجهزة وطنية ودون إقليمية تحقق اندماج المرأة فى أعمال التنمية .

٣٠٠ ــ يجب اتخاذ التدابير التى تكفل اشتراك المرأة على أعلى مستوى فى اتخاذ القرارات الإدارية .

٣٠١ ــ تولى الدول الأعضاء اهتماماً خاصاً وتأييداً فعالاً لمنظمة المرأة الأفريقية بحيث تؤدى هذه المنظمة دورها بالكامل . ولهذا الغرض ، يتعين على الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من المنظمات ذات الصلة ، اعطاء المساندة اللازمة لمنظمة المرأة الأفريقية لتمكينها من تنفيذ برنامج عملها .

٣٠٢ ــ يجب أن تتخذ اجراءات لتخفيف عبء المهام التى تضطلع بها النساء الريفيات فى الأعمال المنزلية ، وتوفير الخدمات لمساعدة المرأة العاملة .

٣٠٣ــ بالنظر إلى العدد الكبير جداً من القطاعات التى يتعين تغطيتها ، تحددت المجالات التالية للعمل خلال الفترة من ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ .

الأجهزة التنظيمية :

٣٠٤ــ لكى تصبح الأجهزة الوطنية قادرة على تأدية وظيفتها ، يلزم أن توفر الدول الأعضاء الموارد والكوادر التقنية الملائمة . ويتبين من الخبرة المكتسبة أن تنوع الهياكل الاجتماعية ــ السياسية والاقتصادية فى البلدان الأعضاء يتطلب صيغة أقل جوداً فيما يتعلق بإنشاء هذه الأجهزة . ويتعين اعتبار هذه الأجهزة صالحة بمجرد أن تصبح المنظمات التى أنشئت لتلبية احتياجات المرأة جاهزة لتأدية وظيفتها وتتمتع بالكفاءة على الصعيد التقنى . وعليها أن تصل إلى النساء فى الريف . وثمة استراتيجية تحقق الفعالية للأجهزة المنشأة تتمثل فى النهوض بالوحدات النسائية فى الوزارات ولجان التخطيط ، بغية إمداد ومواجهة خطط التنمية الوطنية بمعطيات عن النساء ، وكذلك دمج خطة عمل خاصة بالمرأة فى الاستراتيجيات الوطنية . وخلال النصف الثانى من العقد ، ستهتم منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصفة خاصة بإنشاء أودعم هذه الوحدات النسائية بالتعاون مع الدول الأعضاء .

٣٠٥ــ ستؤدى الاستراتيجية المحددة للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ إلى دعم البرنامج المعد لصالح المرأة فى كل مركز من المراكز المتعددة الأقطار للبرمجة وتنفيذ المشاريع لصالح المرأة وعن طريق تقديم الملاك والموارد لمشاريع هذه المراكز . وستعطى أولوية كبرى لتشجيع قدراتها على البحث . ويتعين دعم دور هذه المراكز لتنسيق برامج المرأة بحيث تصبح عامل الاتصال الرئيسى بين الدول الأعضاء فى الأقاليم الفرعية وبين المركز الأفريقى للتدريب والبحث من أجل المرأة .

٣٠٦ــ ينبغى أن تتضمن استراتيجية المركز الأفريقي للتدريب والبحث من أجل المرأة إنشاء شعبة مستقلة للمرأة فى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . وسيحاول المركز جاهداً استخدام معاهد البحث والتأهيل الموجودة فى المنطقة كأدوات لتنفيذ برامجه . وستقدم منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا معونة سواء : (١) فى تجهيز برامج المؤسسات الموجهة إلى المرأة ، أو (ب) فى إدخال برامج لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة مثل تخطيط التنمية والنهوض بالعناصر الوسيطة . ومن بين الهيئات المعنية المعهد الأفريقى للتنمية ، وبرنامج التدريب البيئى والمركز الأفريقي للتدريب والبحث فى ميدان الإدارة الإنمائية ، ومعهد الإدارة فى أروشا ، وكذلك مركز الدراسات من أجل الأسر الأفريقية .

٣٠٧ــ ومادام جمع المعلومات لا يزال يشكل أداة هامة فى التخطيط ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية والمركز الأفريقى للتدريب والبحث من أجل المرأة / اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يجب أن تتعاون وتنسق أنشطتها مع مركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية ، وكذلك مع المعهد الدولى للتدريب والبحث من أجل المرأة .

التعليم والتدريب

٣٠٨ــ المتطلبات فى مجال التخطيط والسياسات :

(أ) يتعين تخطيط وتنفيذ كل المشروعات الرامية إلى توسيع وتنويع تعليم وتأهيل المرأة والفتاة فى اطار تخطيط وطنى شامل لتلبية الاحتياجات من الأيدى العاملة .

(ب) يتعين على السياسات والبرامج الوطنية للتربية أن تكون على علم بأهداف الاقتصاد الوطنى والعمالة ، وذلك حتى يمكن لها أن توفر تعليماً وتأهيلاً يعدان النساء للاسهام على نحو فعال فى الحياة الاقتصادية . كما يتعين أخذ النظام الاقتصادى الدولى الجديد فى الاعتبار عند وضع البرامج الوطنية للتعليم والتأهيل .

٣٠٩ــ التعليم المدرسى :

(أ) يتعين بذل جهود خاصة لضمان تمكين البنات القادرات على الوصول إلى مستويات عالية فى مجال التربية أو

التدريب التخصصي من تلقى التعليم والتدريب الملائمين لاستعداداتهن ، مع تقديم منح طويلة الأجل إلى اللواتي يعجز أولياء أمورهن عن القيام بتكاليفهن .

(ب) كما يجب أن تدرج فى البرامج المدرسية الخاصة بالبنين والبنات مواد خاصة مثل التغذية والتشريعات المتعلقة بالأسرة والتربية الجنسية .

(جـ) وفى اطار مكافحة انحراف الأحداث ، يتعين تطوير الأنشطة خارج المدرسة (تحسين الملاعب الرياضية ، ونوادى السينما ... إلخ) ، كما يتعين اعطاء الأنشطة اليدوية والثقافية المكانة التى تستحقها فى التكوين الثقافى حتى يمكن تطوير الإحساس الجمالى والإحساس بالعمل المتقن .

٣١٠ ــ محو الأمية :

(أ) بما أن الأمية الموجودة بين النساء تشكل عوائق أساسية أمام اسهامهن فى الحياة الاقتصادية الأفريقية ، فيجب أن تعد برامج ديناميكية ترمى إلى القضاء على الأمية ، و ينبغى تحديد تواريخ الوصول إلى هذا الهدف .

(ب) وأثناء حملات مكافحة الأمية ، يتعين التأكيد على محو الأمية الوظيفى ، وكذلك على تعليم مواد ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع .

(جـ) تطبيقاً لميثاق الجزائر الثقافى ، يتعين إعداد برامج عملية لمحو الأمية الوظيفى باللغات الوطنية . كما يجب فى هذا الصدد الاستعانة باليونسكو لإمداد المؤسسات الوطنية بالمواد التعليمية التى تتلاءم مع أهداف التعليم الوطنية .

(د) ينبغى توفير أجهزة الراديو الترانزستور الرخيصة الثمن والكتب المعتدلة الأسعار والمتدرجة فى مستوياتها لأغراض التثقيف الجماهيرى كما يجب أن تتضمن برامج الراديو والتليفزيون موضوعات أكثر عن التربية المدنية والسياسية الخاصة بالنساء .

٣١١ ــ تعليم الكبار:

(أ) يتعين أن توجه برامج التعليم الخاصة بالكبار إلى زيادة الوعى والمشاركة الكاملة للمرأة فى عالم العلم والتكنولوجيا الحديث .

(ب) يتعين تشجيع النساء من خلال برامج تعليم الكبار على المساهمة فى أنشطة النقابات والإلمام بمسئولياتهن المدنية .

(جـ) يتعين العمل على توفير المرافق المناسبة فى المجتمع بغية تمكين المرأة من مواصلة تعليمها مع إمكانية دراسة مجالات مثل التغذية والصحة العائلية.

٣١٢ ــ التدريب :

(أ) ينبغى زيادة وتنويع عدد المؤسسات المهنية النسائية مع مراعاة النقاط التالية : الفروق فى مستوى التعليم ، والنساء اللواتى لم يتعلمن ، وإمكانيات العمل المتاحة فى الحاضر وفى المستقبل ، وذلك فى ضوء التصنيع والتقدم التكنولوجى .

(ب) يتعين تشجيع التدريب المهنى واعطاؤه أهمية .

(جـ) يتعين تدريب العاملين فى مجال الإرشاد الزراعى والعاملين الاجتماعيين ، والعاملين فى مجال النمو المجتمعى ، وغيرهم من العاملين الريفيين ، مع مراعاة احتياجات المرأة الريفية .

(د) يتعين التأكيد على تأهيل المعلمين ، وعلى اعطاء الأولوية وتسهيل الوصول إليه بالنسبة للاناث والذكور على حد سواء وفى جميع المستويات ، والاهتمام بصفة خاصة بالتكنولوجيا الزراعية ــ المناسبة .

(هـ) يتعين توفير التدريب للنساء فى مجال النهوض بالإدارة ، وتشغيل التعاونيات .

٣١٣ ــ التأهيل لوظائف العمالة الرسمية وغير الرسمية فى قطاعات الأعمال ، والتجارة ، والصناعة والحرف .

(أ) ينبغى أن توفر للنساء العاملات إمكانية التدريب أثناء العمل لإعدادهن لتولى مناصب الإشراف والإدارة . كما ينبغى للغرف التجارية والصناعية أن تسهم فى توفير فرص أكبر لهذا التدريب .

(ب) ينبغى تأهيل النساء فى كافة الجوانب المتعلقة بالنشاطات الجارية فى مجالات الصناعات الصغيرة ، والأعمال التجارية ، والتسويق والتعاونيات ، وذلك بتنظيم محاضرات وندوات ومناهج دراسية لتبادل الخبرات المكتسبة فيما بين البلدان .

(جـ) يتعين تشجيع نظم التلمذة الصناعية فى مجال التأهيل الحرفى .

٣١٤ ــ تأهيل النساء للقيام بأدوارهن المتعددة :

(أ) يتعين على مؤسسات التدريب المهنى تكييف برامجها وساعات العمل فيها لتلائم الأدوار المتعددة التى تؤديها المرأة كزوجة وأم ومواطنة وعاملة .

(ب) تشجيع برامج تكوين القيادات النسائية والكوادر الداخلية النسائية . و يتعين تشجيع المرأة على القيام بدور فعال فى الأنشطة القروية .

العمالة :

٣١٥ ــ فى المناطق الريفية ، أخذت الحكومات الأفريقية تحس بالدور الاقتصادى الذى تؤديه المرأة فى المناطق الريفية ، وتتخذ حالياً اجراءات لتحسين هذه المساهمة من جانب المرأة . على أن وضعية النساء الريفيات لا يبدو أنها تحسنت كثيراً منذ عام ١٩٧٥ ولا يصل الإعلام والتدريب إلى كثير من النساء الريفيات نظراً لصعوبات تحول دون الوصول إلى المناطق الريفية ، فانعدام وسائل النقل والأسواق المضمونة لترويج منتجات المزارع والمنتجات الحرفية من شأنه أن يقلل من انتاجيتهن .

٣١٦ ــ ان الخطة الغذائية الإقليمية فى أفريقيا تؤكد على الأدوار المهمة التى يمكن للنساء القيام بها فيما يتعلق بترويج الأغذية وتغير العادات الغذائية والتثقيف الغذائى . وتدعيماً لخطة العمل الخاصة بعمل المرأة فى المناطق الريفية تم اقتراح الاستراتيجيات التالية والمرتبطة بالخطة الغذائية الإقليمية .

ــ تشجيع الاعتراف على أساس من البحث المتواصل بمشاركة النساء فى الزراعة والتعريف بهذه المشاركة باعتبارها نشاطاً منتجاً يسهم فى الإنتاج القومى الإجمالى خاصة فيما يتعلق بإمدادات الغذاء .

ــ الاعتراف فى الخطط القومية بأن النساء أدوات حيوية لحل الأزمة الغذائية ، واتخاذ التدابير الضرورية للنهوض بمهارات النساء وتقليل أعبائهن .

ــ لدى اختيار التكنولوجيات الملائمة ، ينبغى جعل عمل المرأة أكثر إنتاجية وأقل تكلفة ، وتحسين التقنيات التقليدية الخاصة بحفظ وخزن المنتجات الغذائية .

ــ إعداد برامج التدريب الملائمة بغية تعريف النساء على التكنولوجيات الجديدة والمحسنة الملائمة لوضعيتهن ومواردهن .

ــ إعطاء أهمية خاصة للعمالة فى المناطق الريفيية بغية استبقاء الفتيات اللواتى ينزحن إلى المدينة فراراً من الحياة الريفية الكئيبة الشاقة بحثاً عن المغامرة فى المدن حيث يزدن عدد المتعطلات .

٣١٧ ــ يتعين ايلاء اهتمام خاص لتنمية تعاونيات النساء ، لا سيما تلك المعنية بالتسويق الزراعى ، والعمل والإنتاج ، كما أن من المناسب تدريب عدد أكبر من المرشدات .

٣١٨ ــ فى المناطق الحضرية ، ان النساء العاملات فى المناطق الحضرية يمارسن أما أعمالاً حرة فى التجارة والمشاريع وأما فى وظائف مقابل أجور. ورغم التشريعات والأحكام الدستورية التى تنص على المساواة ، فإن كثيراً

من أرباب الأعمال يفضلون الرجال على النساء فى بعض الميادين وفى فئات الوظائف العليا صانعة القرارات . ويمكن زيادة الأعمال الحرة بالنسبة للنساء عن طريق توفير الضمانات أو القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فى المناطق الريفية والحضرية . وقد اقترحت الاستراتيجيات التالية :

(أ) توفير التعليم والتأهيل اللازمين .
(ب) توفير تسهيلات الاقتراض لشراء البذور لتمكين المرأة من العمل الحر.
(جـ) القيام بحملة لتغيير المواقف والعادات المتعلقة بالنساء والعمالة .
(د) منح تعويضات الأمومة بصورة توفر فرصاً متساوية للنساء والفتيات .
(هـ) التزام الحكومات على مستويات التخطيط بتحسين اسهام النساء فى العمالة ، وذلك باتخاذ اجراءات فى جميع الخطط لتشغيل النساء .
(و) يلزم ادخال تحسينات على أحكام قانون العمل الحالى المتعلقة بالنساء العاملات فى المناطق الريفية والحضرية :

ـ يتعين تكليف النقابات بضمان تدريب الفتيات العاملات .

ـ يتعين على الدول أن تقوم بإعداد تشريع خاص بالعمل والرعاية الاجتماعية يناسب ظروف أفريقيا وأن تكفل تطبيق هذا التشريع.

٣١٩ ـ ويتعين فى برامج التدريب أثناء العمل والمناهج التكميلية التى ينظمها أرباب العمل مراعاة المسئوليات العائلية للنساء العاملات . ويجب النص على أحكام مناسبة فى هذا الصدد.

المواصلات ووسائل الاتصال الجماهيرى :

٣٢٠ ـ تبقى خطة العمل (الاقليمية والعالمية) دليلاً مهماً فى هذا الصدد للقيام باختيار بناء للأولويات ، وفقاً لحقائق الخطط والميزانيات الوطنية . وعلاوة على التخطيط ، يتعين خلال سنوات الثمانينيات ايلاء اهتمام خاص للميادين التالية :

(أ) تأهيل النساء فى مجال الصحافة ، وتأهيل خاص للصحافيين فى المشاكل المتعلقة بالنساء خاصة .
(ب) زيادة إمكانيات وصول المرأة إلى وسائل الاتصال الجماهيرى .
(جـ) إقامة شبكات دون إقليمية وإقليمية بغية تبادل معلومات بين النساء والأجهزة الحكومية .
(د) تحليل وسائل الاتصال الشعبية وتطويعها بصورة منهجية لتعزيز ادماج النساء فى عملية التنمية .
(هـ) إقامة تبادل أكثر انتظاماً للتجارب بين الدول الأعضاء .

الصحة والتغذية والحياة العائلية :

٣٢١ ـ وفيما يتعلق بالمستقبل ، تقترح التدابير التالية :

(أ) تشجيع البحث فى مجال الطب التقليدى وتطوير هذا الأخير بصورة تقلل من التبعية فيما يتعلق بالأدوية المستوردة من الخارج . واتخاذ اجراءات لتحاشى استيراد الأدوية الخطرة بكميات ضخمة مع ضمان تطوير الصناعة المحلية للمنتجات الصيدلية المطلوبة .

(ب) تحسين تأهيل الحكيمات والعاملات فى مجال الصحة والبحوث . والاهتمام بتقنيات التنظيم لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية .

(جـ) تعزيز مراكز صحة الأم والطفل مع تجهيزها بعدد أكبر من العاملين المؤهلين وبوسائل مادية متزايدة بحيث يمكن لها أن تجيد استعمال المنتجات المحلية .

(د) يتعين إنشاء مراكز وطنية خاصة بالمعوقات بدنياً بصورة تضمن اندماجهن فى المجتمع .

(هـ) التشجيع على تحليل وتبادل الخبرات من بلد لآخر وذلك بفضل دراسات تحليلية فى الميادين التالية :
ـــ أساليب ونماذج أسفرت عن نتائج مرضية .
ـــ أساليب فنية للحصول على مشاركة فعالة من جانب المجتمعات .
ـــ أساليب تعيين وتدريب وتقييم العاملين فى مجال الصحة الاجتماعى .

(و) استخدام التكنولوجيا لتوفير المياه الصالحة للشرب بكميات كافية .

(ز) تشجيع الرجال والنساء على السواء على الاهتمام بتحسين أساليب الإنتاج الغذائى بغية تحسين الحالة الغذائية للمجتمع .

(ح) إنشاء مرافق رعاية ملائمة لصحة الطفل لفائدة الأطفال فى سن ما قبل المدرسة ، حيث يشرف عليهم عاملون يحصلون على تأهيل جيد ، وادخال برنامج منتظم لتدريب العاملين فى دور الحضانة .

أعمال البحث وجمع وتحليل المعطيات :

٣٢٢ ـــ مازالت مجالات الدراسات التى ذكرت فى خطة العمل صالحة : خاصة لأن عدداً جد قليل من الاحصاءات والدراسات على المستوى الوطنى تم اجراؤها منذ عام ١٩٧٥ . ومن الأهمية بمكان أن نذكر لمديرى الاحصائيات الوطنية قبل الشروع فى هذه الدراسات أهمية القيام بتحاليل حسب الجنس وذلك لتحديد القطاعات الخاصة بالشئون المتعلقة بالنساء وبأخص الخصوص فى مجالات الموضوع الفرعى الخاص بالعمالة والصحة والتعليم . وفى الماضى ، حال فقدان هذه التحليلات حسب الجنس دون تحديد الاحتياجات المتعلقة بالنساء .

٣٢٣ ـــ يتعين القيام باجراء مزيد من البحوث حول النساء بوصفهن أداة إنتاج للأغذية ، وحول الأساليب الفلاحية التى يستعملنها ووسائل تحسينها ، وحول النساء الفقيرات (الحضريات والريفيات) اللواتى لهن أدوار متعددة يقمن بها ، وكذلك حول النساء بوصفهن ربات بيوت وذلك على ضوء التشديد الجديد الذى وضع على التنمية منذ عام ١٩٧٥ ، وخاصة فى مجالى الإصلاح الزراعى والتنمية الريفية ، وفى مجال التنمية البديلة والنظام الاقتصادى الدولى الجديد . ويتعين اجراء بحوث فى الميادين الآتية :

ـــ الأساليب التى من شأنها تشجيع المبادرة الشخصية فى المناطق الريفية والحضرية .
ـــ البحث فى مجال جمع المعطيات الفلاحية فى المشاريع الصغيرة .. إلخ .
ـــ أساليب حفظ وتخزين هذه المعطيات .

ـــ دراسات مشاريع التنمية المتكاملة بغية ضمان استغلال أفضل للمزارع العائلية الصغيرة .

٣٢٤ ـــ ولكى تنفذ الأنشطة التى نصت عليها الخطة بالنسبة لما بقى من العقد ، يقترح تطبيق الاستراتيجيات التالية :

(أ) التعاون فيما بين مؤسسات البحث القائمة ، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة (مثل الرابطة النسائية الأفريقية من أجل بحوث التنمية) والوكالات الدولية ، والمركز الأفريقى للتدريب والبحث من أجل المرأة وذلك بغية تشجيع الأهداف المشتركة للبحث .

(ب) إنشاء وتطوير هيئات البحث فى الأجهزة الوطنية خاصة مع التأكد من قدراتها الفنية للقيام ببحوث متماشية مع الأولويات الوطنية .

(جـ) تشجيع جمع المراجع مع التعليق عليها ، ونشر نتائج البحوث ، وترجمتها إلى برامج ، مع تشجيع إنشاء شبكات الإعلام على المستوى الإقليمى ، وتكثيف أدوار المركز الأفريقى للتدريب والبحث من أجل المرأة بوصفه مركز تبادل للمعلومات عن المرأة والتنمية فى الإقليم وإنشاء الأجهزة الفعالة لتبادل المعلومات بين اللجنة الإقليمية لادماج المرأة فى عملية التنمية واللجان الاقليمية المختصة فى المراكز المتعددة الأقطار للبرمجة وتنفيذ المشاريع فى الدول الأعضاء .

(د) تشجيع البحث حول المواقف المتغيرة بالنسبة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة فى جميع قطاعات المجتمع ، ونشر

نتائج هذا البحث بفضل انشاء وحدات صغيرة للاتصال والاعلام ، بين جملة أمور ، فى المؤسسات المشتركة فى هذا البحث .

(هـ) يتعين التأكيد على تبادل المعلومات فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية وتأثيراتها على المرأة ، كما يتعين أيضا التأكيد على التدابير الواجب اتخاذها للتغلب على تأثيراتها السلبية ، وذلك وفقا لمواضيع النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

التدابير القانونية والإدارية :

٣٢٥ ــ يتعين اذن أن توجه الاستراتيجيات فى المستقبل نحو:

(أ) انشاء أجهزة ملائمة تكون مسئولة عن مراقبة ودراسة تنفيذ أحكام القوانين التى تشترط المساواة فى معاملة الرجل والمرأة بحيث يستوجب كل انتهاك لذلك ، عقوبة .

(ب) توحيد النظم القانونية المختلفة التى تحكم الزواج والأحوال الشخصية ضمن الأسرة والأرث ، بهدف القضاء على التناقضات وعدم التماسك .

(جـ) أن أحد الأساليب التى جعلت النساء لايتجرأن على المطالبة بحقوقهن هو الخوف من التعقيدات والنفقات المتسببة عنها . ويتعين أن تنشأ فى المناطق الحضرية المتسببة عنها . ويتعين أن تنشأ فى المناطق الحضرية والريفية الفقيرة ، مراكز للمساعدة القانونية يكون العاملون فيها من رجال القانون الملتزمين بمبدأ المساواة بين الجنسين . ويتعين أن تكون المساعدة القانونية فيها مجانية ، كما يتعين أن يقترح فيها اجراء مناقشات وأن تم فيها توعية النساء بحقوقهن .

(د) إعادة توجيه مسئولى النظام بشأن ضرورة تطبيق الأحكام المتعلقة بأسلوب معاملة المرأة .

(هـ) نشر وثائق حول حقوق وواجبات الرجال والنساء فى المجتمع بوصفهم أزواجاً وزوجات ، وكذلك حقوقهم كآباء وأمهات فى المنزل . وينبغى أن يتم القيام بذلك على السواء بواسطة حملات وسائل الإعلام وعن طريق نشر كتيبات تعالج هذه المشاكل .

(و) يتعين على النساء والفتيات أن يكن أكثر وعياً من الرجال بالأضرار التى جاءت بها بعض العادات مثل نظام تعدد الزوجات والصداق كما يتعين عليهن أن يأخذن فى الاعتبار أن هذه التطبيقات تقلل من مركز الزواج . ولهذا يتعين عليهن اتخاذ خطوات للقضاء على العادات والتقاليد ومظاهر الاجحاف القديمة التى تحط من قدر المرأة فى الأسرة . من هنا يتعين على المنظمات النسائية أن تولى الأولوية لمحافل المناقشة ، وكذلك لتقنيات التثقيف ووسائل الاعلام الأخرى ، وذلك حتى يمكن تثقيف الرأى العام بشأن قيم النساء باعتبارهن كائنات بشرية .

(ز) يتعين اعطاء أهمية لوضعية المرأة القانونية فى ظل نظام الفصل العنصرى ، من خلال تشجيع إنشاء صندوق الدفاع القانونى ، من بين أمور أخرى .

(ح) يتعين على النساء أن يساهمن فى عملية وضع القوانين بصورة تضمن تكييفاً أفضل للتشريع مع الحقائق الواقعية .

الفصل الثالث عشر
تخطيط التنمية، والاحصاءات والسكان

التخطيط :

٣٢٦ ــ إن الشيء المفتقد غالباً فى هذه الخطط هو الجزء الخاص بالتنفيذ الذى يتعلق عادة بالاحتياجات من القوى العاملة، والاحتياجات التقنية، والأعباء المالية المحددة بوضوح أكثر، والاطار الزمنى للتنفيذ، ونظام المراقبة المستمرة، والتوافق مع خطط التنمية الاقتصادية للبلدان المجاورة وعلى المستويين دون الإقليمى والإقليمى. إن عدم وجود خطة التنفيذ هذه لا يجعل خطط التنمية الاقتصادية فى معظم البلدان الأفريقية معرضة إلى حد أقصى للتأثر بالتغييرات السياسية والاقتصادية العالمية، وحسب، بل ويحولها إلى خطط لا يملك تحقيقها.

٣٢٧ ــ إن نجاح وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية يعتمد إلى حد كبير على تعبئة جميع القدرات التقنية الوطنية. ولهذا، فإنه يتعين الاهتمام بالبنية المؤسسية الوطنية الأساسية للتنمية الاقتصادية لتهيئة اطار مناسب لتعبئة كل السكان، وبخاصة الخبرة الفنية، فى كل مجالات جهود التنمية الاقتصادية.

٣٢٨ ــ ويتعين، وفقاً للأولويات الوطنية، إنشاء الوزارات والوفود، والإدارات، والمنظمات واللجان الفنية والرابطات المهنية المختصة، وذلك فى اطار هذه البنية المؤسسية الأساسية للتنمية الاقتصادية. وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الجهاز المؤسسى الحكومى الذى انشىء فى معظم الدول الأعضاء إنما هو لأغراض إدارية وليس للتنمية الاقتصادية.

٣٢٩ ــ وفى ضوء ما سبق، أقرت خطة العمل التالية :

(أ) تضع الدول الأعضاء على أساس أهداف وأولويات محددة جيداً خطط تنمية وطنية متكاملة المستويات دون الإقليمية والإقليمية وعلى مستوى القارة.

(ب) يتعين أيضاً أن يقوم وضع خطط التنمية على أساس خطط قطاعية متكاملة والاهتمام بالتشديد على التنمية الوطنية والجماعية القائمة على الاعتماد على الذات، والقادرة على الدعم الذاتى، وكذلك التشديد على القوى العاملة والتكنولوجيا والتخطيط المالى الذى يتعين تحديده جيداً فى اطار جدول زمنى محدد.

(جـ) يتعين أن تحدد بوضوح الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ الخطة واستمرار تقييمها ومراقبتها على المستوى العام والمستوى القطاعى على حد سواء، واستحداث هذه الترتيبات وتعزيز القائم منها، تحقيقاً للتنسيق السليم وتلافياً لازدواج الجهود والموارد. وهناك حاجة فى هذا المجال، إلى الاهتمام بصفة خاصة بالبيانات الاحصائية الشاملة والمعلومات عن السكان والموارد الطبيعية باعتبارها أساساً لوضع السياسات والخطط الفعالة.

٣٣٠ ــ كانت النتائج الضئيلة التى حصلت عليها أفريقيا خلال السبعينيات والرؤية القاتمة للمستقبل خلال الثمانينيات ــ إذا ما استمرت السياسات والاتجاهات القديمة ــ سبباً فى إثارة قلق شديد. لذلك فإن سينار يو الخطة الذى تقترحه أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للثمانينيات، والذى يتمشى مع القرار ٣٢٢ (د ١٤) الصادر عن الاجتماع الخامس للمؤتمر الوزارى / الدورة الرابعة عشرة للجنة، وأقره مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية فى دورته الأخيرة المنعقدة فى منروفيا فى عام ١٩٧٩، هو سينار يو سليم وحافز على العمل.

٣٣١ ــ وطبقاً لسينار يو الخطة، ستحقق اسقاطات التنمية فى أفريقيا خلال الثمانينيات نمواً سنوياً يصل إلى ما يقرب من ٧ بالمائة. ووفقاً للتقديرات، تبلغ اسقاطات النمو فى البلدان الرئيسية المصدرة للبترول التى يمثل اجمالى الناتج المحلى فيها ٤٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى الكلى لأفريقيا، ما يقرب من ٨ بالمائة بينما تصل اسقاطات النمو فى البلدان غير المصدرة للبترول إلى ما يقرب من ٦ بالمائة سنوياً خلال نفس الفترة. ويتضمن النمو الشامل أهدافاً قطاعية سليمة أخرى وله آثار مختلفة فيما يتعلق بالسياسة. وسيزيد الإنتاج الزراعى بنسبة ٤ بالمائة سنوياً بينما سيصل

معدل النمو الصناعي إلى ٩,٥ بالمائة سنوياً سيصل معدل النمو الصناعي إلى ٩,٥ بالمائة سنوياً خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ . كما ستزيد الصادرات زيادة حقيقية تصل إلى ما يقرب من ٧ بالمائة سنوياً بينما تحتفظ الواردات بمعدل زيادة يقل عن ٨ بالمائة سنوياً مما يؤدى إلى انخفاض مرونة الواردات إلى أقل من ١,٢ بالمائة .

٣٣٢ـ من الضرورى تطبيق مفهوم الاعتماد الجماعى على الذات خلال الثمانينيات على المستويين دون الإقليمى والإقليمى ، خاصة فيما يتعلق بالاكتفاء الذاتى فى مجالات الغذاء ، والتجارة ، والصناعة وتمويل التنمية . ويجب أن تبذل كل الجهود لتنشيط التعاون على المستوى الإقليمى والتكامل الطبيعى بالعمل على التنفيذ السريع لعقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات من أجل أفريقيا ، وبصفة خاصة للدول الأعضاء غير الساحلية والجزرية .

٣٣٣ـ يتعين التركيز خلال الثمانينيات على تنمية الزراعة والصناعات الزراعية ، وتنمية البنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ، والتعاون ، والقضاء على الفقر الجماعى ، والبطالة المقنعة ، وتلبية الحاجات الأساسية .

٣٣٤ـ يتعين على الدول الأعضاء منح أولوية كبيرة لاجراء دراسة شاملة ومتعمقة لامكانياتها من الموارد الطبيعية ، وخاصة ما يتعلق بالزراعة ، والتعدين ، والطاقة ، والمياه والبيئة .

٣٣٥ـ وفى مجال الزراعة ينبغى للدول الأعضاء أن يقوم كل منها على حدة بإعداد خطط غذائية لتسهيل تحقيق الاكتفاء الذاتى الجماعى فيما يتعلق بالإنتاج الغذائى ، ويتعين توجيه الجهود نحو استصلاح الأراضى الزراعية والميكنة الملائمة ، ووضع أسعار مجزية للمنتجات الزراعية ، وإنشاء المرافق الملائمة للتخزين ، وتوزيع وتجهيز المنتجات الزراعية ، وتحسين استخدام الموارد البشرية ، وتطوير مراكز البحوث العلمية مع توفير الخدمات الإرشادية المناسبة .

٣٣٦ـ بالنسبة للصناعات المناسبة ، وخاصة الصناعات الكبيرة (وهى الحديد والصلب ، والصناعات المعدنية والكيماوية والبتروكيماوية) ، يتعين اجراء دراسات حول طاقة الاستخدام لتكون أساساً لتعبئة الموارد وتخصيص هذه المشاريع على المستويين دون الإقليمى والإقليمى . كما أنه من الضرورى تحديد أنواع صناعات بدائل الواردات وهو ما يمكن عمله على أفضل وجه على المستويات المتعددة الأقطار .

٣٣٧ـ وفى قطاع الطاقة يتعين اجراء دراسات لتكييف العرض والطلب على الطاقة فى افريقيا ، ووضع اسقاطات قصيرة وطويلة الأجل تسمح بإعداد برنامج إقليمى فى مجالات إنتاج الطاقة واستهلاكها والمحافظة عليها .

٣٣٨ـ ينبغى للدول الأعضاء أن تضع نظماً إقليمية لتعبئة الموارد الوطنية من أجل التنمية . ومن المقترح كنقطة بداية إنشاء أجهزة ملائمة لتعبئة الموارد الفائضة لدى الدول الأعضاء وتوجيهها ، وخاصة توجيه الفائض من البترول فى البلدان المصدرة له إلى الدول الأعضاء الأقل نمواً .

٣٣٩ـ ينبغى بذل الجهود من أجل تعزيز تدابير مكافحة الجفاف والتصحر .

٣٤٠ـ بالنسبة للنقل ، يتعين اعطاء الأولوية لإنشاء شبكات للمواصلات بين البلدان غير الساحلية وأن يعتبر ذلك مرحلة أساسية للتكامل الطبيعى والاقتصادى لأفريقيا .

٣٤١ـ فى مجال التكنولوجيا ، يتعين التركيز على الحصول على التكنولوجيا الكثيفة العمالة ، وتطويرها واستخدامها ، ومراعاة هذا الجانب عند اختيار المشروعات وتنفيذها .

٣٤٢ـ بالنسبة لوضع الخطط وتنفيذها ، ينبغى اتخاذ الخطوات المناسبة التى تكفل تدعيم جهاز التخطيط على المستوى الوطنى ، وتحقيق تكامل أفضل للخطط الوطنية داخل الأقاليم الفرعية ، وهو ما يسهل تحسين الاعتماد الجماعى على الذات .

٣٤٣ـ ينبغى منح دعم سياسى أكبر لتنفيذ خطط التنمية ولجميع الجهود الرامية لتحقيق إدارة أفضل للاقتصاد .

الاحصـاء :

٣٤٤ـ يتعين على الدول الأعضاء أن تعزز بكل استعجال بنيتها الأساسية فيما يتعلق بالاحصائيات كأساس لوضع سياسات وخطط فعالة . وفى هذا الصدد فإن الدول الأعضاء مدعوة لصياغة برامج للتنمية الاحصائية تندمج فى خطط التنمية الوطنية . وينبغى أن تشمل هذه البرامج قائمة الاحتياجات من المعطيات تناسب الحقائق والأولويات .

٣٤٥ ــ ولكي تتم تعبئة الموارد الخارجية بغية تنفيذ البرنامج الأفريقي لتدابير اجراء حصر للقدرات الأسرية ، ومجموعة احصاءات السكان والمساكن لسنة ١٩٨٠ ، وكذلك النظام الوطنى للمحاسبات ، فإنه ينبغى للدول الأعضاء أن تؤكد أولوياتها فى البرامج المذكورة ، وأن توفر الدعم لدورها المطلوب .

٣٤٦ ــ ينبغى لكل من الدول الأعضاء إنشاء الأجهزة الملائمة لجمع ومعالجة وتقييم وتحليل ونشر المعطيات . وتكفل هذه الأجهزة إقامة روابط وثيقة بين القائمين بجمع هذه المعطيات ومحلليها ومستعمليها .

٣٤٧ ــ ومن المستصوب إنشاء قاعدة لتخزين المعلومات واسترجاعها فى مختلف البلدان .

الســكــان :

٣٤٨ ــ يتعين إنشاء أجهزة ملائمة ، حيثما يكون ذلك ضرورياً ، لتأمين اندماج أفضل للمتغيرات السكانية فى تخطيط التنمية ، مع مراعاة تضاعف سكان الأقليم المتوقع فيما بين عامى ١٩٧٥ ، و ٢٠٠٠ وأثر ذلك على التخطيط الاقتصادى والتنمية .

٣٤٩ ــ ينبغى للدول الأعضاء أن تعير اهتماماً أكبر لتحليل المعطيات الديموغرافية الهامة التى يحتوى عليها التعداد السكانى لعام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ ، وغيرهما من الاحصاءات الديموغرافية الأخرى .

٣٥٠ ــ يتعين تدريب رعايا الدول الأعضاء فى مجال جمع وتحليل المعطيات الديموغرافية . كما ينبغى فى هذا الصدد دعم مراكز التدريب القائمة .

٣٥١ ــ ينبغى قيام تعاون أفضل بين الديموغرافيين ورجال التخطيط والاحصاء فيما يتعلق بعملهم على المستوى الوطنى ، وينبغى إنشاء أجهزة خصيصاً لهذا الغرض .

٣٥٢ ــ يتطلب النزوح المفرط الحالى من الريف إلى المدن إعداد برنامج للتوزيع واعادة التوزيع السكانى المخطط يرتبط بالسياسات والبرامج الخاصة بالمستوطنات البشرية والتنمية الريفية المتكاملة .

٣٥٣ ــ وتبعث المستويات الحالية للخصوبة وعدد الوفيات على القلق . وتترتب على معدلات النمو العالية آثار تتناول أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية المتعلقة بالأسرة . وينبغى تشجيع البحوث حول الموضوعات التالية :

(أ) خصائص السكان وادراك هذه الخصائص فى بلدان مختارة ، لتوفير معلومات كاملة أساسية تدرج فى البرامج التى تنفذها هذه الدول .

(ب) العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة على مفاهيم التنمية والنمو السكانى وغيرهما من القضايا الاجتماعية الثقافية الأخرى .

(جـ) المصادر التى يمكن تحديدها للمفاهيم التى لها علاقة بالسكان (مثلاً الأسرة ، مجموعات السن ، مجموعات البالغين ، وسائل الاعلام .. إلخ) .

(د) قنوات الاتصال الملائمة لنشر الابتكارات والمفاهيم الجديدة فى مجال السكان .

(هـ) القيم ، والمعتقدات ، والمحظورات والتقاليد الفعالة ، التى تتحكم فى عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة فى بلدان مختارة ، والطريقة التى يؤثر بها مستوى فهم القضايا السكانية على هذه القيم والمواقف .

(و) إمكانيات الدعم الحكومى والجماهيرى وآثارها فى مجال السكان فى بلدان أفريقية مختارة .

المرفق الأول
وثيقة لاجوس الختامية

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعون فى لاجوس ــ نيجيريا ، بالدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمات الوحدة الأفريقية المكرسة للمشاكل الاقتصادية فى أفريقيا .

إذ نضع فى الاعتبار أحكام الميثاق ذات الصلة ، وخاصة ما يتعلق منها بأهداف منظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى تنسيق وتكثيف تعاون وجهود الدول الأعضاء بقصد تهيئة أفضل ظروف الحياة لشعوب القارة .

وإذ نذكر بمختلف القرارات والإعلانات التى أقرت بمؤتمراتنا السابقة للقمة والتى تقضى بأن التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادى للقارة الأفريقية شرط جوهرى لتحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة ما صيغ منها فى الجزائر (أيلول / سبتمبر ١٩٦٨) وأديس أبابا (آب / أغسطس ١٩٧٠ وأيار / مايو ١٩٧٣) ، وليبرفيل (تموز / يوليو ١٩٧٧) .

وإذ نذكر بقرارنا فى ليبرفيل (تموز / يوليو ١٩٧٧) المتعلق باقرار إعلان كينشاسا فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية على مراحل متتابعة فى غضون فترة ١٥ ــ ٢٠ عاماً .

وإذ نذكر بإعلاننا فى منروفيا بشأن الالتزام بخطوط توجيهية وتدابير ترمى إلى تحقيق الاعتماد الوطنى والجماعى على النفس فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء نظام اقتصادى دولى جديد ، والذى يدعو ، ضمن أمور أخرى ، إلى إنشاء سوق أفريقية مشتركة فى وقت لاحق ، تمهيداً لإنشاء جماعة اقتصادية أفريقية .

وإذ نلاحظ أن التطورات فى العلاقات الاقتصادية الدولية والمفاوضات العالمية بين البلدان المتقدمة والنامية ، تؤكد حسن اختيار أفريقيا لتشجيع التنمية التى تقوم على الاعتماد الجماعى على النفس والدعم الذاتى ، وكذلك تشجيع التكامل الاقتصادى .

وإذ نلاحظ أيضاً التقدم الذى يجرى احرازه فى ميدان التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، وخاصة إنشاء لجنة معينة بنظام معمم للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية فيما يتعلق بالمنطقة الأفريقية بوجه خاص .

وإذ نحيط علماً بالمبادئ التى اتخذت فعلاً لتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول الأفريقية على المستويات القطاعية ودون الإقليمية والإقليمية .

واقتناعاً منا بالحاجة إلى تنسيق الأنشطة الاقتصادية الحالية والمستقبلية على مستوى القارة تدريجياً ، وإلى تشجيع التكامل فى القطاعات المختلفة .

نوافق على ما يلى :

أولاً ــ خطة العمل :

نؤكد تمسكنا بخطة العمل ، التى تم اقرارها فى الدورة الاستثنائية الحالية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفريقيا . واعتماد تلك التدابير ، ضمن غيرها من التدابير ، المتعلقة بإنشاء هياكل إقليمية وتقوية القائم منها بالفعل من أجل إنشاء سوق أفريقية مشتركة فيما بعد كخطوة أولى نحو إقامة جماعة اقتصادية أفريقية .

ثانياً ــ تنفيذ خطة العمل :

ألف ــ الجماعة الاقتصادية الافريقية :

(أ) نؤكد من جديد التزامنا بأن ننشىء ، بحلول عام ٢٠٠٠ ، وعلى أساس معاهدة تعقد لهذا الغرض ، جماعة اقتصادية أفريقية تكفل التكامل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لقارتنا . وسيكون هدف هذه الجماعة تشجيع

التنمية الجماعية السريعة الخطى للدول الأعضاء، تقوم على الاعتماد على النفس والدعم الذاتي، والتعاون بين هذه الدول، وتكاملها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي، نعهد إلى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية بما يلي :

(١) تعيين لجنة صياغة على المستوى الوزارى بأسرع ما يمكن لإعداد مشروع معاهدة بشأن انشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

(٢) عرض هذا المشروع للنظر فيه خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المقرر عقده في ١٩٨١ .

بـاء ــ مراحل التنفيذ :

وتحقيقاً لهذا الهدف النهائي نلتزم بالآتي :

١ ــ القيام أثناء عقد الثمانينيات بما يلي :

(أ) تقوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء مجموعات اقتصادية أخرى في مناطق أفريقيا الأخرى، وذلك لتغطية القارة ككل (وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، وأفريقيا الجنوبية وشمال أفريقيا) .

(ب) التعزيز الفعال للتكامل القطاعي على مستوى القارة، وخاصة في مجالات الزراعة، والغذاء، والنقل والمواصلات، والصناعة والطاقة .

(جـ) تشجيع التنسيق والتوافق فيما بين المجموعات الاقتصادية الحالية والمستقبلة من أجل إنشاء سوق أفريقية مشتركة تدريجياً .

٢ ــ القيام أثناء عقد التسعينيات بما يلي :

(أ) متابعة اتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالتكامل القطاعي من خلال : تنسيق استراتيجياتنا، وسياساتنا وخططنا الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وتشجيع المشروعات المشتركة، وخاصة في المجالات الاقتصادية المذكورة أعلاه، وتنسيق سياساتنا المالية والنقدية .

(ب) اتخاذ التدابير من أجل إنشاء سوق أفريقية مشتركة والتدابير الأخرى التي من شأنها أن تؤدى إلى تحقيق مقاصد وأهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

ولتنفيذ خطة العمل خلال المراحل المختلفة، نعهد إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية القيام، بالتعاون مع الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، باتخاذ كافة التدابير المناسبة، وفقاً للفقرة السابعة من الجزء الثاني من استراتيجية منروفيا، وتقديم تقرير مرحلي إلى دورة مؤتمرنا في عام ١٩٨٢ .

تم في لاجوس ــ نيجيريا، نيسان / أبريل ١٩٨٠ .

المرفق الثاني
قرار بشأن خطة عمل لاجوس

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المنعقد في دورته الاستثنائية الثانية في لاجوس، نيجيريا في ٢٨ ــ ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

إذ يلاحظ مختلف العوامل التي تعوق تنمية القارة الأفريقية، الأمر الذى يؤثر بصورة خطيرة على مستقبل شعوبها .

وإذ يذكر بإعلان منروفيا بشأن الالتزام بخطوط توجيهية وتدابير ترمي إلى تحقيق الاعتماد الوطني والجماعي على النفس في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء نظام اقتصادى دولي جديد .

وإذ يدرك الحاجة إلى اقرار وتنفيذ خطة العمل هذه فى أسرع وقت ممكن من أجل التكامل الاقتصادى للقارة ، مع مراعاة حاجتها الماسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

وإذ يؤكد مجدداً أنه وفقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، يتمثل دور المنظمة فى تنسيق سياسات الدول الأعضاء ، وتحديد الأولويات المشتركة فى المسائل التى تتعلق بالتنمية والتنسيق والاشراف والمساعدة فى تنفيذ السياسات والأولويات فى المجالات الاقتصادية والثقافية .

١ ـــ يعتمد خطة العمل لتنفيذ استراتيجية منروفيا التى تسمى فيا يلى خطة عمل لاجوس .

٢ ـــ يدعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ خطة عمل لاجوس على المستويات الوطنية ودون الإقليمية وعلى مستوى القارة .

٣ ـــ يطلب من جميع الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ومن المجموعة الأفريقية لدى الأمم المتحدة أن تدعم هذه الخطة .

٤ ـــ يكلف الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بأن يعمل ، بالتعاون مع الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، على اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ خطة لاجوس باستخدام موارد الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والمساعدة المالية والتقنية من جانب الوكالات المتخصصة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا ، والأجهزة الوطنية والدولية المناسبة .

٥ ـــ يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقيام بالتالى :

(١) الاعداد لاجتماعات اللجان المناسبة فى منظمة الوحدة الأفريقية والدعوة إلى عقدها..

(٢) إعداد تقارير مرحلية دورية عن التقدم الذى تحرزه الدول الأعضاء فى تنفيذ خطة العمل وعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات..

(٣) اعداد تقرير عن الآثار المالية والمؤسسية المترتبة على تنفيذ خطة العمل يعرض على دورة مجلس الوزراء القادمة الخاصة بالميزانية .

المرفق الثالث
قرار بشأن اشتراك أفريقيا فى المفاوضات الدولية

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمع فى دورته الاستثنائية الثانية ، المكرسة للمشاكل الاقتصادية لأفريقيا ، والمنعقد فى لاجوس ـــ نيجيريا ، فى ٢٨ ـــ ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٨٠ ..

إذ يدرك أهمية المفاوضات الاقتصادية الدولية بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا ، والدور الذى ينبغى لأفريقيا القيام به فى هذه المفاوضات للحفاظ على مصالحها .

إذ يأسف للافتقار إلى الإرادة السياسية لدى البلدان الصناعية وموقفها السلبى فى المفاوضات الدولية بشأن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمى بهدف اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

وإذ يعترف بأن المشاركة الفعالة والمنسقة من جانب البلدان الأفريقية فى أنشطة مجموعة الـــ ٧٧ سوف تعزز من القوة التفاوضية لأفريقيا ولمجموعة الـــ ٧٧ فى المفاوضات الاقتصادية الدولية .

وإذ يذكر بالنصوص ذات الصلة فى برنامج أروشا بشأن الاعتماد الجماعى على الذات وشروط المفاوضات .

وإذ يذكر بالاجتماع الوزارى لمجموعة الـــ ٧٧ المعقود فى نيويورك من ١١ إلى ٤ آذار/مارس ١٩٨٠ وبالقرارات الهامة التى اتخذت فى ذلك الاجتماع .

وإذ يذكر بقرار الدورة الثانية والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ، المعقودة فى نيروبى فى

شباط / فبراير سنة ١٩٧٩ ، والذى يتعلق بضرورة دعم هيكل إدارة الشئون الاقتصادية بمنظمة الوحدة الأفريقية ، وهيكل مكاتب اتصالها فى نيويورك وجينيف وبروكسل .

١ ـ يناشد الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية الاشتراك بصورة كاملة وفعالة فى المفاوضات الاقتصادية الدولية ، وخاصة فى الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وفى المفاوضات الشاملة على أساس خطة العمل التى تم إقرارها فى الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة فى لاحوس فى ٢٨ ـ ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٨٠ .

٢ ـ يؤكد من جديد مساندته لمشروع جدول الأعمال المقدم من مجموعة الـ ٧٧ للمفاوضات الشاملة .

٣ ـ يكلف الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بأن يعمل ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات الوطنية والدولية المختصة الأخرى ، على تقديم الدعم الإدارى والتقنى المناسب للمجموعة الأفريقية فى المفاوضات الدولية ، وخاصة بتزويد مكاتب الا تصال بالامكانيات المادية والبشرية اللازمة .

٤ ـ يطلب من الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية والبلدان النامية الأخرى أن تعزز تضامنها فى اطار الحوار والتشاور بغية الحصول على مقابل منصف فى السوق الدولية لسلعنا الأساسية .

٥ ـ يطلب أيضاً إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يقدم تقارير دورية إلى مجلس الوزراء وإلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بشأن تنفيذ هذا القرار.

المرفق الرابع
قـــرار شـــكـــر

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، المنعقد فى دورته الاستثنائية الثانية فى لاجوس ـ نيجيريا ، فى ٢٨ ـ ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٨٠ .

يعرب عن شكره الخاص وتقديره العميق لفخامة الرئيس شيهو شغارى ولشعب وحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية على ترحيبهم الحار والأخوى مما يسر سرعة ونجاح مؤتمر القمة الاستثنائى هذا .

يعرب عن شكره ، بوجه خاص للتسهيلات التى وضعت تحت تصرف المندوبين المشتركين فى المؤتمر، ولكفاءة تنظيم الخدمات التى قدمت وجودة تلك الخدمات.

و يعرب أخيراً عن ارتياحه التام للجو الأخوى والودى الذى ساد خلال انعقاد المؤتمر، وللمودة والانفتاح الفكرى اللذين أدار بها فخامة الرئيس سيدار سنجور رئيس السنغال أعمال المؤتمر.

[٧] إعـــلان
منظمة الوحدة الأفريقية
بشأن قانون البحار

CM /ST.17 (xxx V)

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية الخامسة والثلاثين فى فريتاون (سيراليون) خلال الفترة من ١٨ ــ ٢٨ يونيو سنة ١٩٨٠ .

إذ يذكر بإعلانات وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن قانون البحار ولا سيا إعلان أديس أبابا (١٩٧٣) وبإعلان وقرار نيروبى (فبراير سنة ١٩٧٩) ومنروفيا (يوليو سنة ١٩٧٩) .

وإذ يضع فى الاعتبار أن المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار قد دخل مرحلة حاسمة نحو اقرار اتفاقية شاملة وعالمية .

وإذ يعرب عن الرغبة فى تسوية كل المشكلات المتعلقة بقانون البحار بروح من التفهم والتعاون المتبادل .

وإذ يدرك الأهمية التاريخية لهذه الاتفاقية

وإذ يضع فى اعتباره تطور المفاوضات ولا سيا تلك التى تتصل بالجوانب العامة لقانون البحار وبالبحث العلمى وبالمحافظة على البيئة البحرية .

وإذ بحث التقرير الذى أعده الأمين العام عما تم انجازه فيما يتعلق بالدورتين الثامنة والتاسعة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار وثيقة . (M / 1066 (XXXV

يعـلـن :

١ ــ أن نقل الخبرات الفنية بما فى ذلك تشغيل موارد قاع البحار وتدريب الأفراد تمثل التزاماً بالنسبة لأى متعاقد مع الهيئة ليتسنى لها استغلال موارد المنطقة الدولية .

٢ ــ يؤكد مجدداً المبادئ الواردة فى إعلان نيروبى عام ١٩٧٩ ومنروفيا عام ١٩٧٩ بشأن رفض أى نظام تصويت داخل المجلس يقوم على أساس مبدأ الفيتو أو التصويت الجماعى أو التصويت الترجيحى .

٣ ــ أن تتضمن أحكام سريان العمل بالاتفاقية رقماً عالياً نسبياً من الدول وذلك بهدف ضمان تشكيل مناسب لمجلس الهيئة على أن يوضع فى الاعتبار مبدأ التوزيع الجغرافى العادل .

٤ ــ لحركات التحرير الوطنى التى تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة الحق فى أن تصبح أطرافاً بالاتفاقية .

٥ ــ ضرورة أن ينص القرار المتعلق بإنشاء لجنة تحضيرية على ما يلى :

(أ) اشتراك جميع الأطراف التى شاركت فى إعداد الاتفاقية وصياغتها .
(ب) اختصاصات محددة تستهدف خاصة تشكيل وتشغيل اجهزة الهيئة ومحكمة قانون البحار..
(جـ) أى قرار للجنة التحضيرية يجب أن يأخذ صورة توصية للهيئة .

[٨] قـــرار
بشأن النظام الدولى الجديد للاعلام

CM /RES. 897 (××× VII)

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى دورته العادية السابعة والثلاثين فى نيروبى ـ كينيا خلال الفترة من ١٥ ـ ٢٦ يونيو سنة ١٩٨١ ..

إذ يدرك أن النضال الذى تخوضه الشعوب الأفريقية لاستكمال استقلالها وتدعيمه وللقضاء على جميع آثار الاستعمار فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية جدير بمساندة جميع هؤلاء الذين تتوافر لديهم أمكانية المساعدة .

وإذ يدرك أيضاً أن إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد والنظام العالمى الجديد للاعلام والاتصال يمثل هدفاً مزدوجاً جوهرياً ولا غنى عنه للقضاء على أى شكل من أشكال تبعية الشعوب ويستلزم تفهماً كبيراً من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية كما يستلزم تعاوناً وثيقاً فيما بينهم .

وإذ يقر بأن هذه التطلعات التى أعربت عنها بلدان عديدة من العالم الثالث قد حظيت بمساندة كبيرة على المستوى العالمى من جانب جزء كبير من الرأى العام والسلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية .

وإذ يقر بصفة خاصة بأن إقامة النظام العالمى الجديد للاعلام والاتصال قد حظى داخل منظومة الأمم المتحدة ولا سيما اليونسكو على موافقة ممثلى جميع البلدان وتشجيعهم .

وإذ يدرك أن قيام علاقات طيبة وتعاون متساو فيما بين الشعوب يتطلب إدراك تطلعات هذا الشعب أو ذاك وتعميمها على نطاق واسع ونقلها بصورة موضوعية وتقييمها تقييما سليماً .

وإذ يؤكد مجدداً أن تحرير الشعوب المقهورة تحريراً كاملاً يقوم على احترام حرية الرأى والاعلام وحرية الحصول على المعلومات وتحقيق التوازن فى انتقال الأنباء .

وإذ يلاحظ مع ذلك أن بعض الصحف العالمية وبعض وسائل الاعلام الكبرى لا تزال تنتهز فرصة ما تتمتع به من وضع متميز على الساحة الدولية لترويج أنباء كاذبة ونشر تفسيرات خاطئة لتطلعات الدول التى تحررت مؤخراً ولاحتياجاتها فى جميع المجالات ولأهداف حكوماتها ذات السيادة وللعقبات التى تعرقل تنميتها وتأكيد هوياتها الثقافية وللنظام العالمى الجديد للاعلام والاتصال وكذلك للمنظمات الدولية وفى مقدمتها التى تبدى استعداداً لأن تبذل كل ما فى وسعها لتلبية احتياجات الدول النامية .

وإذ يعرب عن قلقه ازاء المحاولات التى لا يزال يقوم بها تحت ستار حرية الاعلام والانتقال الحر للأنباء جزء يسير من وسائل الاعلام وذلك للمحافظة على وضعها الاحتكارى والمتميز والمسيطر على الساحة الدولية .

١ ـ يناشد الرأى العام العالمى التصدى لأولئك الذين يواصلون تجاهل وتشويه التطلعات والأهداف العادلة لبلدان العالم الثالث وفى مقدمتها البلدان الأفريقية .

٢ ـ يدعو أجهزة الاعلام فى البلدان المعنية وبصفة خاصة وكالات الأنباء وسائر وسائل الاعلام إلى مضاعفة الجهود بغية الاسهام بقدر أكبر فى اثراء المعلومات عن العالم الثالث المخصصة للرأى العام العالمى .

٣ ـ يدعو الصحفيين ووسائل الاعلام المناوئة لأهداف البلدان النامية وأهداف النظام العالمى الجديد للاعلام إلى محاولة التقيد بأساليب التفهم والموضوعية والأمانة .

٤ ـ يدعو المجتمع الدولى وبصفة خاصة الهيئات الإقليمية والدولية إلى الاستمرار فى مساعدة البلدان الأفريقية فى عملها الذى يستهدف الاتصال ووضع لتبادل المعلومات والوسائل يتسم بمزيد من الاتزان والعدل .

[٩] الميثاق الوطنى لحقوق الإنسان والشعوب (*)

ديبـــاجـــة

إن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الميثاق المشار إليه بالميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب.

إذ تذكر بالقرار رقم ١١٠ (دورة ١٦) الصادر عن الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى الفترة من ١٧ إلى ٣٠ من يوليو منه ١٩٧٩ فى منروفيا ــ ليبريا بشأن إعداد مشروع أولى لميثاق أفريقى لحقوق الإنسان والشعوب تمهيداً لإنشاء أجهزة للنهوض بحقوق الإنسان والشعوب وحمايته..

وإذ تأخذ فى الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذى ينص على أن الحرص فى المساواة والعدالة والكرامة أهداف أساسية لتحقيق المتطلبات المشروعة للشعوب الأفريقية.

وإذ تؤكد مجدداً تعهدها الرسمى الوارد فى المادة (٢) من الميثاق المشار إليه بإزالة جميع أشكال الاستعمار من أفريقيا وتنسيق وتكثيف تعاونها وجهودها لتوفير ظروف حياة أفضل لشعوب أفريقيا وتنمية التعاون الدولى أخذة فى الحسبان ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

وإذ تدرك فضائل تقاليدنا التاريخية وقيم الحضارة الأفريقية التى ينبغى أن تنبع منها وتتسم بها أفكارها حول مفهوم حقوق الإنسان والشعوب.

وإذ تقر بأن حقوق الإنسان ترتكز على خصائص بنى البشر من جانب مما يبرر حمايتها الوطنية والدولية وبأن حقيقة واحترام حقوق الشعوب يجب أن يكفلا بالضرورة حقوق الإنسان من جانب آخر..

وإذ ترى أن التمتع بالحقوق والحريات يقتضى أن ينهض كل واحد بواجباته.

وإذ تعرب عن اقتناعها بأنه أصبح من الضرورى كفالة اهتمام خاص للحق فى التنمية وبأن الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن فصلها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء فى مفهومها أو عالميتها وبأن الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يضمن التمتع بالحقوق المدنية والسياسية.

وإذ تعى واجبها نحو التحرير الكامل لأفريقيا التى لا تزال شعوبها تناضل من أجل استقلالها الحقيقى وكرامتها وتلتزم بالقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصرى والصهيونية وتصفية قواعد العدوان العسكرية الأجنبية وكذلك إزالة أشكال التفرقة ولا سيا تلك القائمة على أساس العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى.

وإذ تؤكد من جديد تمسكها بحريات وحقوق الإنسان والشعوب المضمنة فى الإعلانات والاتفاقيات وسائر الوثائق التى تم اقرارها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة الأمم المتحدة.

وإذ تعرب عن إدراكها الحازم بما يقع عليها من واجب النهوض بحقوق وحريات الإنسان والشعوب وحمايتها آخذة فى الحسبان الأهمية الأساسية التى درجت أفريقيا على إيلائها لهذه الحقوق والحريات.

اتفقت على ما يلى:

---

* تم إقراره فى مؤتمر القمة الأفريقية الثامن عشر فى نيروبى (يونيو ١٩٨١).

الجزء الأول : الحقوق والواجبات
الباب الأول
حقوق الإنسان والشعوب

مادة (١)

تعترف الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية الأطراف فى هذا الميثاق بالحقوق والواجبات والحريات الواردة فيه وتتعهد باتخاذ الإجراءات التشريعية وغيرها من أجل تطبيقها.

مادة (٢)

يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة فى هذا الميثاق دون أى تمييز خاصة إذا كان قائماً على العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأى آخر. أو المنشأ الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر.

مادة (٣)

١ ـ الناس سواسية أمام القانون.
٢ ـ لكل فرد الحق فى حماية متساوية أمام القانون.

مادة (٤)

لا يجوز انتهاك حرمة الإنسان ومن حقه احترام حياته وسلامة شخصه البدنية والمعنوية ولا يجوز حرمانه من هذا الحق تعسفاً.

مادة (٥)

لكل فرد الحق فى احترام كرامته والاعتراف بشخصيته القانونية وتحظر كافة أشكال استغلاله وامتهانه واستعباده وخاصة الاسترقاق والتعذيب بكافة أنواعه والعقوبات والمعاملة الوحشية أو اللا إنسانية أو المذلة.

مادة (٦)

لكل فرد الحق فى الحرية والأمن الشخصى ولا يجوز حرمان أى شخص من حريته إلا للدفاع وفى حالات يحددها القانون سلفاً ولا يجوز بصفة خاصة القبض على أى شخص أو احتجازه تعسفاً.

مادة (٧)

١ ـ حق التقاضى مكفول للجميع وأن يشمل هذا الحق :
(أ) الحق فى اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة بالنظر فى عمل يشكل خرقاً للحقوق الأصلية المعترف له بها والتى تضمنتها الاتفاقيات والقوانين واللوائح والعرف السائد..
(ب) الإنسان برئ حتى تثبت إدانته أمام محكمة مختصة.
(جـ) حق الدفاع بما فى ذلك الحق فى اختيار مدافع عنه..

(د) حق محاكمته خلال فترة معقولة وبواسطة محكمة محايدة .

٢ ــ لا يجوز إدانة شخص بسبب عمل أو امتناع عن عمل لا يشكل جرماً يعاقب عليه القانون وقت ارتكابه ولا عقوبة إلا بنص والعقوبة شخصية..

مادة (٨)

حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة ولا يجوز تعريض أحد لإجراءات تقيد ممارسة هذه الحريات مع مراعاة القانون والنظام العام .

مادة (٩)

١ ــ من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات .
٢ ــ يحق لكل إنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها فى إطار القوانين واللوائح .

مادة (١٠)

١ ــ يحق لكل إنسان أن يكوّن جمعيات مع آخرين شريطة أن يلتزم بالأحكام التى حددها القانون .
٢ ــ لا يجوز إرغام أى شخص على الانضمام إلى أى جمعية على ألا يتعارض ذلك مع الالتزام بمبدأ التضامن المنصوص عليه فى المادة .

مادة (١١)

يحق لكل إنسان أن يجتمع بحرية مع آخرين ولا يحد من ممارسة هذا الحق إلا شرط واحد ألا وهو القوانين واللوائح خاصة ما يتعلق منها بمصلحة الأمن القومى وسلامة وصحة وأخلاق الآخرين أو حقوق الأشخاص وحرياته .

مادة (١٢)

١ ــ لكل شخص الحق فى التنقل بحرية واختيار محل إقامته داخل دولة ما شريطة الالتزام بأحكام القانون .

٢ ــ لكل شخص الحق فى مغادرة أى بلد بما فى ذلك بلده . كما أن له الحق فى العودة إلى بلاده ولا يخضع هذا الحق لأية قيود إلا إذا نص عليها القانون وكانت ضرورية لحماية الأمن القومى ، النظام العام ، الصحة أو الأخلاق العامة .

٣ ــ لكل شخص الحق عند اضطهاده فى أن يسعى ويحصل على ملجأ فى أى دولة أجنبية طبقاً لقانون كل بلد وللاتفاقيات الدولية .

٤ ــ ولا يجوز طرد الأجنبى الذى دخل بصفة قانونية إلى أراضى دولة ما طرف فى هذا الميثاق إلا بقرار مطابق للقانون .

٥ ــ يحرم الطرد الجماعى للأجانب والطرد الجماعى هو الذى يستهدف مجموعات عنصرية ، عرقية أو دينية .

مادة (١٣)

١ ــ لكل المواطنين الحق فى المشاركة بحرية فى إدارة الشئون العامة لبلدهم سواء مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية وذلك طبقاً لأحكام القانون .
٢ ــ لكل المواطنين الحق أيضاً فى تولى الوظائف العمومية فى بلادهم .
٣ ــ لكل شخص الحق فى الاستفادة من الممتلكات والخدمات العامة وذلك فى إطار المساواة التامة للجميع أمام القانون .

مادة (١٤)

حق الملكية مكفول ولا يجوز المساس به إلا لضرورة أو مصلحة عامة طبقاً لأحكام القوانين الصادرة فى هذا الصدد.

مادة (١٥)

حق العمل مكفول فى ظل ظروف متكافئة ومرضية . مقابل أجر متكافئ مع عمل متكافئ .

مادة (١٦)

١ ـ لكل شخص الحق فى التمتع بأفضل حالة صحية بدنية وعقلية يمكنه الوصول إليها وتتعهد الدول الأطراف فى هذا الميثاق باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحة شعوبها وضمان حصولها على العناية الطبية فى حالة المرض .

مادة (١٧)

١ ـ حق التعليم مكفول للجميع..
٢ ـ لكل شخص الحق فى الاشتراك بحرية فى الحياة الثقافية للمجتمع..
٣ ـ النهوض بالأخلاقيات العامة والقيم التقليدية التى يعترف بها المجتمع وحمايتها واجب على الدولة فى نطاق الحفاظ على حقوق الإنسان .

مادة (١٨)

١ ـ الأسرة هى الوحدة الطبيعية وأساس المجتمع وعلى الدولة حمايتها والسهر على صحتها وسلامة أخلاقياتها .
٢ ـ الدولة ملزمة بمساعدة الأسرة فى أداء رسالتها كحماية للأخلاقيات والقيم التقليدية التى يعترف بها المجتمع .
٣ ـ يتعين على الدولة القضاء على كل تمييز ضد المرأة وكفالة حقوقها وحقوق الطفل على نحو ما هو منصوص عليه فى الإعلانات والاتفاقيات الدولية .
٤ ـ للمسنين أو المعوقين الحق أيضاً فى تدابير حماية خاصة تلائم حالتهم البدنية أو المعنوية .

مادة (١٩)

الشعوب كلها سواسية وتتمتع بنفس الكرامة ولها نفس الحقوق وليس هناك ما يبرر سيطرة شعب على شعب آخر.

مادة (٢٠)

١ ـ لكل شعب الحق فى الوجود ولكل شعب حق مطلق وثابت فى تقرير مصيره وله أن يحدد بحرية وضعه السياسى . وأن يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذى يختاره بمحض إرادته .

٢ ـ للشعوب المستعمرة المقهورة الحق فى أن تحرر نفسها من أغلال السيطرة واللجوء إلى كافة الوسائل التى يعترف بها المجتمع الدولى.

٣ ـ لجميع الشعوب الحق فى الحصول على المساعدات من الدول الأطراف فى هذا الميثاق فى نضالها التحررى ضد السيطرة الأجنبية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية..

مادة (٢١)

١ ــ تتصرف جميع الشعوب بحرية فى ثرواتها ومواردها الطبيعية ويمارس هذا الحق لمصلحة السكان وحدهم ولا يجوز حرمان شعب من هذا الحق بأى حال من الأحوال.

٢ ــ فى حالة الاستيلاء للشعب الذى تم الاستيلاء على ممتلكاته الحق المشروع فى استردادها وفى التعويض الملائم..

٣ ــ يمارس التصرف الحر فى الثروات والموارد الطبيعية دون مساس بالالتزام بتنمية تعاون اقتصادى دولى قائم على أساس الاحترام المتبادل والتبادل المنصف ومبادئ القانون الدولى.

٤ ــ تتعهد الدول الأطراف فى هذا الميثاق بصفة فردية أو جماعية بممارسة حق التصرف فى ثرواتها ومواردها الطبيعية بهدف تقوية الوحدة الأفريقية والتضامن الأفريقى.

٥ ــ تتعهد الدول الأطراف فى هذا الميثاق بالقضاء على كل أشكال الاستغلال الاقتصادى الأجنبى وخاصة ما تمارسه الاحتكارات الدولية وذلك تمكيناً لشعوبها فى الاستفادة بصورة تامة من المكاسب الناتجة عن مواردها الطبيعية.

مادة (٢٢)

١ ــ لكل الشعوب الحق فى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الاحترام التام لحريتها وذاتيتها والتمتع المساوى بالتراث المشترك للجنس البشرى.

٢ ــ من واجب الدول بصورة منفردة أو بالتعاون مع الآخرين ضمان ممارسة حق التنمية.

مادة (٢٣)

١ ــ للشعوب الحق فى السلام والأمن على الصعيدين الوطنى والدولى وتحكم العلاقات بين الدول مبادئ التضامن والعلاقات الودية التى أكدها ضمنياً ميثاق الأمم المتحدة وأكدها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

٢ ــ بغية تعزيز السلم والتضامن والعلاقات الودية تتعهد الدول الأطراف فى هذا الميثاق بحظر:

(أ) أن يقوم شخص يتمتع بحق اللجوء طبقاً لمنطوق المادة (١٢) من هذا الميثاق بأى أنشطة تخريبية موجهة ضد بلده الأصلى أو ضد أى دولة أخرى طرف فى هذا الميثاق.

(ب) أن تستخدم أراضيها كقواعد تنطلق منها الأنشطة التخريبية أو الإرهابية الموجهة ضد شعب أى دولة أخرى طرف فى هذا الميثاق.

مادة (٢٤)

لكل الشعوب الحق فى بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها.

مادة (٢٥)

يقع على الدول الأطراف فى هذا الميثاق واجب النهوض بالحقوق والحريات الواردة فى هذا الميثاق وضمان احترامها عن طريق التعليم والتربية والإعلام واتخاذ التدابير التى من شأنها أن تضمن فهم هذه الحريات وما يقابلها من التزامات وواجبات..

مادة (٢٦)

يتعين على الدول الأطراف فى هذا الميثاق ضمان استقلال المحاكم وإتاحة إنشاء وتحسين المؤسسات الوطنية المختصة التى يعهد إليها بالنهوض وبحماية الحقوق والحريات التى يكفلها هذا الميثاق .

الباب الثانى
الـــواجـــبــــات

مادة (٢٧)

١ ـ تقع على عاتق كل شخص واجبات نحو أسرته والمجتمع ونحو الدولة وسائر المجموعات المعترف بها شرعياً ونحو المجتمع الدولى .

٢ ـ تمارس حقوق وحريات كل شخص فى ظل احترام حقوق الآخرين والأمن الجماعى والأخلاق والمصلحة العامة ..

مادة (٢٨)

يقع على عاتق كل شخص واجب واحترام ومراعاة أقرانه دون أى تمييز والاحتفاظ بعلاقات تسمح بالارتقاء بالاحترام والتسامح المتبادلين وصيانتها وتعزيزهما .

مادة (٢٩)

علاوة على ذلك فإن على الفرد الواجبات الآتية :

١ ـ المحافظة على انسجام تطور أسرته والعمل من أجل تماسكها واحترامها كما أن عليه احترام والديه فى كل وقت وإطعامهما ومساعدتهما عند الحاجة .

٢ ـ خدمة مجتمعه الوطنى بتوظيف قدراته البدنية والذهنية فى خدمة هذا المجتمع .

٣ ـ عدم تعرض أمن الدولة التى هو من رعاياها أو من المقيمين فيها للخطر .

٤ ـ المحافظة على التضامن الاجتماعى والوطنى وتقويته وخاصة عند تعرض هذا التضامن لما يهدده .

٥ ـ المحافظة على الاستقلال الوطنى وسلامة وطنه وتقويتها وأن يساهم بصفة عامة فى الدفاع عن بلده طبقاً للشروط المنصوص عليها فى القانون .

٦ ـ العمل بأقصى ما لديه من قدرات وإمكانيات ودفع الضرائب التى يفرضها القانون للحفاظ على المصالح الأساسية للمجتمع .

٧ ـ المحافظة فى إطار علاقاته مع المجتمع على القيم الثقافية الافريقية الإيجابية وتقويتها وبروح من التسامح والحوار والتشاور والإسهام بصفة عامة فى الارتقاء بسلامة أخلاقيات المجتمع .

٨ ـ الإسهام بأقصى ما فى قدراته وفى كل وقت وعلى كافة المستويات فى تنمية الوحدة الإفريقية وتحقيقها .

الجزء الثانى
تدابير الحماية

الباب الأول
تكوين وتنظيم اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

مادة (٣٠)

تنشأ فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية لجنة إفريقية لحقوق الإنسان والشعوب يشار إليها فيا يلى باسم اللجنة وذلك من أجل النهوض بحقوق الإنسان والشعوب فى إفريقيا وحمايتها .

مادة (٣١)

١ ــ تتكون اللجنة من أحد عشر عضواً يتم اختيارهم من بين الشخصيات الأفريقية التى تتحلى بأعلى قدر من الاحترام ومشهود لها بسمو الأخلاق والنزاهة والحيدة وتتمتع بالكفاءة فى مجال حقوق الإنسان والشعوب مع ضرورة الاهتمام باشتراك الأشخاص ذوى الخبرة فى مجال القانون .

٢ ــ يشترك أعضاء اللجنة فيها بصفتهم الشخصية ..

مادة (٣٢)

لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من عضو من نفس الدولة .

مادة (٣٣)

ينتخب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أعضاء اللجنة عن طريق الاقتراع السرى من بين قائمة مرشحين من قبل الدول الأطراف فى هذا الميثاق .

مادة (٣٤)

لا يجوز لأى دولة فى هذا الميثاق أن ترشح أكثر من شخصين .

وينبغى أن يكون المرشحون من رعايا الدول الأطراف فى هذا الميثاق وحينما تتقدم إحدى الدول بمرشحين اثنين يجب أن يكون أحدهما من غير مواطنيها .

مادة (٣٥)

١ ــ يدعو الأمين العام بمنظمة الوحدة الأفريقية الدول الأطراف فى هذا الميثاق قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ إجراء الانتخابات إلى التقدم بمرشحيها لعضوية اللجنة .

٢ ــ يعد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية قائمة بالمرشحين على أساس الترتيب الأبجدى ويرفعها إلى رؤساء الدول والحكومات قبل شهر على الأقل من تاريخ إجراء الإنتخابات .

مادة (٣٦)

يتم انتخاب أعضاء اللجنة لمدة ست (٦) سنوات قابلة للتجديد على أن تنتهى فترة عمل أربعة من الأعضاء المنتخبين فى الانتخابات الأولى بعد عامين وتنتهى فترة عمل ثلاثة آخرين فى نهاية أربع سنوات ..

مادة (٣٧)

يجرى رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية عقب الانتخابات الأولى مباشرة القرعة لتحديد أسماء الأعضاء المشار إليهم فى المادة (٣٦) .

مادة (٣٨)

يتعهد أعضاء اللجنة رسمياً بعد انتخابهم بأداء واجباتهم على الوجه الأكمل بإخلاص وحيدة .

مادة (٣٩)

١ ــ فى حالة وفاة أو استقالة أحد أعضاء اللجنة يقوم رئيس اللجنة على الفور بإبلاغ الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى يعلن عن المنصب الشاغر اعتباراً من تاريخ الوفاة أو تاريخ سريان مفعول الاستقالة .

٢ ــ فى حالة إجماع رأى الأعضاء الآخرين باللجنة على توقف أحد الأعضاء عن أداء واجباته لأى سبب غير الغياب المؤقت يتعين على رئيس اللجنة أن يبلغ ذلك إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى يعلن أن المقعد شاغر.

٣ ــ فى كلتا الحالتين سالفتى الذكر يستبدل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات العضو الذى صار مقعده شاغراً للفترة الباقية من مدة عمله ما لم تكن هذه الفترة أقل من ستة شهور.

مادة (٤٠)

يبقى كل عضو باللجنة فى منصبه إلى تاريخ تولى خلفه لمهامه .

مادة (٤١)

يتولى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مهمة تعيين أمين اللجنة ويوفر كذلك العاملين والخدمات اللازمة لتمكين اللجنة من القيام بمهامها بفعالية وتتحمل منظمة الوحدة الأفريقية تكاليف العاملين والوسائل والخدمات .

مادة (٤٢)

١ ــ تنتخب اللجنة رئيسها ونائبه لمدة عامين قابلة للتجديد ..
٢ ــ تضع اللجنة نظامها الداخلى.
٣ ــ يتكون النصاب القانونى من سبعة أعضاء .
٤ ــ عند تعادل الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .
٥ ــ يجوز للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية حضور اجتماعات اللجنة ولا يشترك فى مداولاتها ولا فى التصويت . على أنه يجوز لرئيس اللجنة دعوته إلى أخذ الكلمة أمامها .

مادة (٤٣)

يتمتع أعضاء اللجنة خلال مباشرتهم مهامهم بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الممنوحة بموجب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية.

مادة (٤٤)

تدرج مكافآت واستحقاقات أعضاء اللجنة فى الميزانية العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية..

الباب الثانى
اختصاصات اللجنة

مادة (٤٥)

تقوم اللجنة بما يلى :

١ ـ النهوض بحقوق الإنسان والشعوب وبخاصة :

(أ) تجميع الوثائق وإجراء الدراسات والبحوث حول المشاكل الأفريقية فى مجال حقوق الإنسان والشعوب وتنظيم الندوات والحلقات الدراسية والمؤتمرات ونشر المعلومات وتشجيع المؤسسات الوطنية والمحلية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب وتقديم المشورة ورفع التوصيات إلى الحكومات عند الضرورة..

(ب) صياغة ووضع المبادئ والقواعد التى تهدف إلى حل المشاكل القانونية المتعلقة بالتمتع بحقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية لكى تكون أساساً لسن النصوص التشريعية من قبل الحكومات الأفريقية.

(جـ) التعاون مع سائر المؤسسات الأفريقية أو الدولية المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها.

٢ ـ ضمان حماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للشروط الواردة فى هذا الميثاق.

٣ ـ تفسير كافة الأحكام الواردة فى هذا الميثاق بناء على طلب دولة طرف أو إحدى مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية أو منظمة تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية.

٤ ـ القيام بأى مهمة أخرى قد يوكلها إليها رؤساء الدول والحكومات.

الباب الثالث
إجراءات اللجنة

مادة (٤٦)

يجوز للجنة أن تلجأ إلى أية وسيلة ملائمة للتحقيق كما أن لها أن تستمع خاصة إلى الأمين العام أو إلى أى شخص آخر قادر على تزويدها بالمعلومات.

مراسلات الدول الأطراف
فى هذا الميثاق

مادة (٤٧)

إذا كانت لدى دولة طرف فى هذا الميثاق أسباب معقولة للاعتقاد بأن دولة أخرى طرف فيه قد انتهكت أحكامه فإن لها أن تلفت نظرها كتابة لهذا الانتهاك وتوجه هذه الرسالة أيضاً إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وإلى رئيس اللجنة . وعلى الدولة التى وجهت إليها الرسالة أن تقدم توضيحات أو بيانات مكتوبة حول هذه المسألة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ استلامها للرسالة على أن تتضمن هذه التوضيحات والبيانات بقدر الإمكان بيانات عن القوانين واللوائح الإجرائية المطبقة أو التى يمكن تطبيقها وكذلك عن وسائل الإنصاف التى تم استنفادها بالفعل التى لا تزال متاحة .

مادة (٤٨)

إذا لم تتم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تلقى الرسالة الأصلية من جانب الدولة الموجهة إليها تسوية القضية على نحو مرض لكلا الطرفين المعنيين عن طريق المفاوضات الثنائية أو أى اجراء سلمى يحق لكل من الدولتين عرض هذه القضية على اللجنة بإبلاغ رئيسها وإخطار الدولة الأخرى المعنية والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

مادة (٤٩)

مع مراعاة أحكام المادة (٤٧) يجوز لأى دولة طرف فى هذا الميثاق إذا رأت أن دولة أخرى طرفاً فيه قد انتهكت أحكامه أن تخطر اللجنة مباشرة بتوجيه رسالة إلى رئيسها والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والدولة المعنية .

مادة (٥٠)

لا يجوز للجنة النظر فى أى موضوع يعرض عليها إلا بعد التأكد من استنفاد كل وسائل الإنصاف الداخلية إن وجدت ما لم يتضح أن إجراءات النظر فيها قد طالت لمدة غير معقولة .

مادة (٥١)

١ ــ يجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف المعنية تزويدها بأية معلومة ذات صلة بالموضوع .
٢ ــ يجوز للدول الأطراف أن تكون ممثلة أمام اللجنة عند بحثها للموضوع وأن تقدم ملاحظات مكتوبة أو شفوية .

مادة (٥٢)

تتولى اللجنة بعد حصولها على المعلومات التى تراها ضرورية من الدول الأطراف المعنية أو أى مصادر أخرى وبعد استنفاد كافة الوسائل الملائمة للتوصل إلى حل ودى قائم على احترام حقوق الإنسان والشعوب ، إعداد تقرير تسرد فيه الوقائع والنتائج التى استخلصتها ، ويتم إعداد هذا التقرير فى مدة معقولة من تاريخ الإخطار المشار إليه فى المادة (٤٨) ثم يحال إلى الدول المعنية ويرفع إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

مادة (٥٣)

يجوز للجنة عند تقديم تقريرها إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أن تطرح أى توصيات تراها مفيدة .

مادة (٥٤)

تقدم اللجنة إلى كل دورة عادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات تقريراً حول أنشطتها .

المراسلات الأخرى

مادة (٥٥)

١ ــ يقوم أمين اللجنة قبل انعقاد كل دورة بوضع قائمة بالمراسلات الواردة من غير الدول الأطراف فى هذا الميثاق ويقدمها إلى أعضاء اللجنة الذين يجوز لهم طلب الإطلاع عليها والنظر فيها فى اللجنة .

وتنظر اللجنة فى هذه المراسلات بناء على طلب الأغلبية المطلقة لأعضائها .

مادة (٥٦)

تنظر اللجنة فى المراسلات الواردة المنصوص عليها فى المادة (٥٥) والمتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب إذا استوفت وبالضرورة الشروط التالية :

١ ــ أن تحمل اسم مرسلها حتى ولو طلب إلى اللجنة عدم ذكر اسمه .

٢ ــ أن تكون متمشية مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أو مع هذا الميثاق .

٣ ــ ألا تتضمن ألفاظاً نابية أو مسيئة إلى الدولة المعنية أو مؤسستها أو منظمة الوحدة الأفريقية .

٤ ــ ألا تقتصر فقط على تجميع الأنباء التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية .

٥ ــ أن تأتى بعد استنفاد وسائل الإنصاف الداخلية إن وجدت ما لم يتضح للجنة أن اجراءات وسائل الإنصاف هذه قد طالت بصورة غير عادية .

٦ ــ أن تقدم للجنة خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ استنفاد وسائل الإنصاف الداخلية أو من التاريخ الذى حددته اللجنة لبدء النظر فى الموضوع .

٧ ــ ألا يتعلق بحالات تمت تسويتها طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام هذا الميثاق .

مادة (٥٧)

يتعين على رئيس اللجنة وقبل النظر فى جوهر الموضوع إخطار الدولة المعنية بأية مراسلات متعلقة به .

مادة (٥٨)

١ ــ إذا اتضح للجنة بعد مداولاتها حول رسالة أو أكثر تناول حالات بعينها يبدو أنها تكشف عن انتهاكات خطيرة أو جماعية لحقوق الإنسان والشعوب فعليها أن توجه نظر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلى هذه الأوضاع ..

٢ ــ وفى هذه الحالة يمكن لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات أن يطلب من اللجنة إعداد دراسة مستفيضة عن هذه الأوضاع وأن ترفع إليه تقريراً مفصلاً يتضمن النتائج والتوصيات التى توصلت إليه .

٣ ــ تبلغ اللجنة رئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالحالات العاجلة التى تراها ويمكنه أن يطلب إليها إعداد دراسة مستفيضة ..

مادة (٥٩)

١ ـ تظل كافة التدابير المتخذة فى نطاق هذا الباب سرية حتى يقرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلاف ذلك .

٢ ـ على أنه يمكن لرئيس اللجنة نشر هذا التقرير بناء على قرار صادر من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

يقوم رئيس اللجنة بنشر التقرير الخاص بأنشطتها بعد أن ينظر فيه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ..

الباب الرابع
المبادئ التى يمكن تطبيقها

مادة (٦٠)

تسترشد اللجنة بالقانون الدولى الخاص بحقوق الإنسان والشعوب وبخاصة الأحكام الواردة فى مختلف الوثائق الأفريقية المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وأحكام سائر الوثائق التى أقرتها الأمم المتحدة والدول الأفريقية فى مجال حقوق الإنسان والشعوب وكذلك أحكام مختلف الوثائق التى أقرتها المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التى تتمتع الدول الأطراف فى هذا الميثاق بعضويتها ..

مادة (٦١)

وتأخذ اللجنة فى اعتبارها الاتفاقيات الدولية الأخرى سواء العامة أم الخاصة التى ترسى قواعد اعترفت بها صراحة الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية . والممارسات الأفريقية المطابقة للنواميس الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب والعرف المقبول كقانون بصفة عامة والمبادئ العامة للقانون التى تعترف بها الدول الأفريقية وكذلك الفقه وأحكام القضاء باعتبارها وسائل مساعدة لتحديد قواعد القانون ..

مادة (٦٢)

تتعهد كل دولة طرف بأن تقدم كل سنتين اعتباراً من تاريخ سريان مفعول هذا الميثاق تقريراً حول التدابير التشريعية أو التدابير الأخرى التى تم اتخاذها بهدف تحقيق الحقوق والحريات التى يعترف بها هذا الميثاق ويكفلها ..

مادة (٦٣)

١ ـ يكون هذا الميثاق مفتوحاً للدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية للتوقيع ، التصديق أو الانضمام إليه ..

٢ ـ تودع وثائق التصديق أو الانضمام إلى هذا الميثاق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

٣ ـ يبدأ سريان هذا الميثاق بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وثائق تصديق أو انضمام الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية .

الجزء الثالث
أحكام أخرى

مادة (٦٤)

١ ــ اعتباراً من تاريخ سريان هذا الميثاق يتم انتخاب أعضاء لجنة حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للشروط المحددة فى أحكام المواد ذات الصلة فى هذا الميثاق .

٢ ــ يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى انعقاد الاجتماع الأول للجنة بمقر المنظمة فى غضون ثلاثة أشهر من تشكيل اللجنة وبعد ذلك يدعو رئيسها إلى انعقادها عند الحاجة ومرة واحدة على الأقل فى العام .

مادة (٦٥)

يبدأ سريان هذا الميثاق بالنسبة لكل دولة تقوم بالتصديق أو الانضمام إليه بعد دخوله حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها لوثائق تصديقها أو انضمامها .

مادة (٦٦)

يتم استكمال أحكام هذا الميثاق إذا دعت الضرورة ببروتوكولات واتفاقيات خاصة ..

مادة (٦٧)

يخطر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الدول الأعضاء فى المنظمة بإيداع كل وثيقة تصديق أو انضمام .

مادة (٦٨)

يجوز تعديل هذا الميثاق أو تنقيحه إذا طلبت إحدى الدول الأطراف ذلك كتابة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ولا يعرض مشروع التعديل فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلا بعد اخطار كافة الدول الأطراف وبعد أن تبدى اللجنة رأيها بناء على طلب الدولة التى قدمت الطلب ويتم إقرار التعديل بعد موافقة الأغلبية المطلقة للدول الأطراف ..

ويبدأ سريان التعديل بالنسبة لكل دولة وافقت عليه طبقاً لقواعدها الدستورية بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ إخطارها للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بهذه الموافقة ..

[١٠] إعـــلان
المؤتمر الحادى والعشرون لرؤساء الدول والحكومات
بشأن الوضع الاقتصادى فى أفريقيا

١ ـ نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعون فى أديس أبابا ، فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يوليو ١٩٨٥ ، فى دورتنا العادية الحادية والعشرين التى خصصت فى المقام الأول للقضايا الاقتصادية . قد أجرينا دراسة نقدية للوضع الاقتصادى والاجتماعى السائد فى قارتنا .

٢ ـ وقد تدارسنا بعناية توصيات لجنة التوجيه التى عهدنا إليها بإعداد أوراق العمل بشأن المسائل الاقتصادية المعروضة على دورتنا الحالية ، كما أحطنا علماً بمساهمة مجلس الوزراء القيمة فى تقرير اللجنة ، ونعرب للجنة عن تقديرنا لجودة العمل الذى أنجزته والذى أسهم فى تيسير مداولاتنا .

٣ ـ ونوجه الشكر أيضاً إلى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المسئولين عن الاقتصاد والتخطيط والذين أسهمت توصياتهم فى إثراء أعمال لجنة التوجيه . كما نعرب عن غبطتنا للمساهمة المقدمة من المنظمات الدولية الأفريقية وغير الأفريقية فى أعمال لجنة التوجيه .

٤ ـ أننا نستشعر القلق البالغ إزاء التدهور المستمر فى اقتصاداتنا التى أضيرت أبلغ الضرر من جراء الانكماش الاقتصادى العالمى العميق والتى تعانى من وطأة نظام ظالم وغير منصف فى العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة لتضافر آثار الجفاف المستمر وغير المسبوق وغيره من الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات فضلاً عن أوجه القصور فى السياسات ، الأمر الذى دفع معظم بلادنا إلى حافة الانهيار الاقتصادى ..

٥ ـ ونحن نعرب عن ارتياحنا للإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع الاقتصادى الحرج فى أفريقيا وخطة العمل الصادرة عن حركة البلدان غير المنحازة بشأن الوضع الحرج الذى تواجهه أفريقيا .

٦ ـ ونحن نؤكد أن مسئولية تنمية قارتنا تقع فى المقام الأول على حكوماتنا وشعوبنا ومن هنا كان تصميمنا على اتخاذ تدابير ملموسة ، فردية وجماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية لقارتنا من منطلق وحدة الشعوب الأفريقية والدول الأعضاء وتضامنها .

٧ ـ ومع التزامنا الكامل والمجدد بمبادئ وأهداف خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى ، التى يتجلى صوابها اليوم أكثر من أى وقت مضى ، فقد ركزنا مناقشاتنا ، خلال مؤتمر القمة الحالى ، على برنامج للتدابير العاجلة يجرى تنفيذه خلال السنوات الخمس القادمة ويتيح لنا أن نرسى الأساس لنمو مطرد ولتنمية تقوم على الاعتماد على النفس والدعم الذاتى على الصعيدين الوطنى والقارى . ويشمل هذا البرنامج :

(١) تدابير للتعجيل بتنفيذ خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .
(٢) تدابير محددة لتحسين الوضع الغذائى وإصلاح الزراعة فى أفريقيا .
(٣) تدابير لتخفيف أعباء الدين الخارجى لأفريقيا .
(٤) تدابير وضع برنامج للعمل المشترك على الأصعدة الإقليمية الفرعية والإقليمية والقارية الدولية .
(٥) تدابير تستهدف التصدى لما يترتب على سياسة زعزعة الاستقرار التى تنتهجها جنوب أفريقيا من آثار على اقتصاديات دول الجنوب الأفريقى .

ونحن إذ نولى اهتماماً خاصاً للميادين ذات الأولوية المذكورة آنفاً ، نؤكد من جديد ضرورة تحقيق تنمية متكاملة لاقتصاداتنا ترتكز فى المقام الأول على إنجاز تنمية موازية لقطاعات النقل والمواصلات والصناعة سعياً إلى بلوغ الأهداف التى وضعناها لبلادنا .

٨ ــ لقد تعرضت الزراعة ، وهي القطاع الغالب في اقتصاداتنا ، لتدهور خطير خلال الأعوام الأخيرة ، فالتردى في إنتاج وانتاجية هذا القطاع ، ولا سيا في مجال إنتاج المحاصيل الغذائية ، والذى أخذ يظهر بوضوح منذ بداية السبعينيات ، قد تفاقم تفاقماً بالغاً من جراء الجفاف والكوارث الطبيعية واشتدت وطأة هذا التردى نتيجة لمشكلة اللاجئين والنازحين مما جعل ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في منظمتنا يعتمد الآن على المعونة الغذائية .

٩ ــ ونود أن نعرب للمجتمع الدولى ، ولا سيا منظمة الأمم المتحدة ولمئات من المنظمات والوكالات الطوعية ولملايين من الأفراد في العالم كله ، عن امتناننا البالغ للمساعدة التى قدموها لأفريقيا ، ونحن نهيب مرة أخرى بمجتمع المانحين أن يستمر في تقديم مساعدات إنسانية مناسبة إلى سكان البلدان المنكوبة .

١٠ ــ إننا نؤكد مع ذلك أن الكفاح الذى نخوضه اليوم من أجل إنقاذ أرواح البشر والتخفيف من وطأة الآثار الوخيمة للمجاعة لا ينبغى أن يمثل الهدف الوحيد للمساندة والتعاون من جانب المجتمع الدولى ، فقد يؤدى ذلك إلى تحويل الأزمة إلى ظاهرة دائمة . أما من جانبنا فلسنا مصممين على اتخاذ تدابير أكثر فعالية لتجاوز الأزمة الغذائية الراهنة بل إننا مصممون أيضاً وبوجه خاص ، على الحيلولة دون تكرار مثل هذا الوضع بمعالجة هذه الأزمة من جذورها ، ونحن ندرك أن التعبئة الفعالة لمواردنا الوطنية والجماعية واستغلالها استغلالاً حكيماً على أساس استراتيجيات وخطط إنمائية سليمة يعدان أمراً لا غنى عنه للقضاء على المجاعة ومكافحة الجفاف والتصحر وإصلاح الزراعة الأفريقية .

١١ ــ ونحن نلتزم ، في هذا الصدد ، بالعمل على تحقيق زيادة تدريجية في الاستثمارات العامة التى تخصصها بلادنا للقطاع الزراعى بحيث تصل بحلول عام ١٩٨٩ ، إلى نسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المائة على الأقل .

١٢ ــ أن التزايد الرهيب في حجم الدين الخارجى لأفريقيا واشتداد وطأة خدمة الدين يشكلان مصدراً آخر للقلق البالغ ، حيث تضطر دولنا الأعضاء إلى الاقتطاع من مواردها الضئيلة من النقد الأجنبى ، إن الدين الخارجى لأفريقيا ، والمتوقع أن يتجاوز مائة وسبعين مليار دولار أمريكى في عام ١٩٨٥ ، يشكل عبئاً شديد الوطأة على اقتصاداتنا الهشة تتجلى فداحته حين نعلم أنه قد بلغ ٣٦ في المائة من الناتج المحلى الإجمالى لقارتنا في عام ١٩٨٤ وأن نسبة خدمة الدين سوف تتجاوز ٢٧ في المائة من قيمة الصادرات في عام ١٩٨٥ ، وقد اضطر عديد من الدول الأفريقية ، إزاء عدم كفاية التدفقات الميسرة الشروط ، إلى اللجوء إلى سوق المال الدولية ، ولا سيا مصادر التمويل الخاصة للاقتراض منها بشروط بالغة التشدد . ونحن لا نملك إلا أن نستشعر القلق إزاء تعمد المؤسسات المالية الرئيسية استبعاد أفريقيا من الترتيبات الموضوعية للبلدان النامية لإجراء مفاوضات بشأن الديون ، واستمرار المجتمع الدولى في عدم إيلاء مشكلة الدين الخارجى لأفريقيا الأهمية التى تستحقها ، ومما يزيد من وطأة هذا الوضع أن هناك ستا وعشرين دولة إفريقية تندرج ضمن أقل البلدان نمواً ويعيش معظم سكانها تحت مستوى الكفاف ، مما يجعل العديد من البلدان الأفريقية عاجزاً عن الوفاء بمتطلبات خدمة الدين فضلاً عن عجزها البديهى عن سداد الديون نفسها .

١٣ ــ إننا ندرك تمام الإدراك أن أوجه القصور في السياسات الإنمائية قد أسهمت في أزمة الديون الحالية إلا أن الأمر الذى لا جدال فيه هو أن مشكلة الديون ترجع أساساً إلى عوامل خارجية تخرج للأسف عن حدود سيطرتنا .

ومن بين هذه العوامل التدهور في معدلات التبادل التجارى وما يتهنب من تقلص في حصيلة الصادرات التى تستخدم للوفاء بمتطلبات خدمة الدين والزيادة غير المسبوقة في اسعار الفائدة والتقلبات الحادة في أسعار الصرف وتدهور شروط الاقتراض وتقلص القروض الميسرة ، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض ملحوظ في التدفقات المالية الصافية لعدد من بلداننا وكان أكثرها تضرراً البلدان الأفريقية الستة والعشرون الأقل نمواً .

١٤ ــ إننا نسلم بأن الدين الأجنبى يمثل التزاماً تعاقدت عليه دولنا الأعضاء بصفة فردية ، وأنه يتعين علينا الوفاء به ، ولكن بالنظر إلى ما يشهده الوضع الاقتصادى الدولى من تطورات مناوئة ، فإننا نوجه نداء إلى المجتمع الدولى نناشده فيه المبادرة على وجه السرعة بتهيئة حل دائم لمشكلة المديونية المتزايدة التى تعانى منها أفريقيا .

١٥ ــ ونهيب بالبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف أن تزيد على نحو كبير من عمليات نقل رؤوس الأموال بأسعار فائدة ضئيلة لصالح البلدان الأفريقية فضلاً عن تقديم المعونات المالية لها . وندعو البلدان المتقدمة

المانحة بوجه خاص إلى المبادرة على وجه السرعة ودونما تمييز إلى تطبيق القرار رقم ١٩٥ الصادر عن الدورة الخاصة التاسعة لمؤتمر الانكتاد بشأن مشكلات الدين وتنمية البلدان النامية .

١٦ ــ كذلك ندعو البلدان المتقدمة إلى أن تبادر على وجه السرعة إلى تنفيذ جميع الأحكام الواردة فى الفقرة ١٧ من الإعلان المرفق بالقرار رقم ٢٩ / ٢٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع الاقتصادى الحرج فى أفريقيا ، والذى يطلب ــ ضمن أمور أخرى ــ تحويل الدين كلياً أو جزئياً إلى منح تحت بند المعونة الرسمية الإغاثية .

١٧ ــ إننا نوجه نداء من أجل المبادرة على وجه السرعة بعقد مؤتمر دولى بشأن ديون أفريقيا الخارجية يلتقى فيه الدائنون الدوليون والمدينون الأفريقيون لمناقشة مشكلة ديون أفريقيا سعياً إلى تهيئة حلول ملائمة فى الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة .

١٨ ــ أن الأزمة الاقتصادية الراهنة وتدهور العلاقات الاقتصادية الدولية تمليان على الدول الأعضاء فى منظمتنا تعزيز تعاونها بغية التعجيل بتحقيق تكاملها الاقتصادى ودعم قدرتها على التفاوض فى المحافل الدولية بما يحفظ لأفريقيا مصالحها الخاصة .

١٩ ــ إننا نتعهد بإيلاء الأولوية المطلقة للتعاون الأفريقى فى مجال تنفيذ برنامج العمل الخاص لتحسين الوضع الغذائى وإصلاح الزراعة فى أفريقيا ، بغية إرساء قواعد الاكتفاء الذاتى الغذائى .

٢٠ ــ كما نتعهد ببذل الجهود على كافة المستويات من أجل تطوير شبكات النقل والمواصلات وبتبنى أية استراتيجيات أخرى كفيلة بتحقيق تعاون أوثق فيما بين بلداننا فى مجال الصناعة والموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا والتجارة والمال .

٢١ ــ إننا نقر بأن تضافر جهود الدول الأعضاء هو أمضى سلاح لإنهاء الأزمة الاقتصادية الراهنة ، وأن أفريقيا تعى كل الوعى أن مسئوليتها تتمثل فى اتخاذ التدابير الكفيلة بإصلاح مسارها الاقتصادى والنهوض باقتصادها . بيد أن تفاقم هذه الأزمة يفرض على المجتمع الدولى ضرورة مساندة جهودنا . وفى هذا المقام فإننا نوجه نداء إلى المجتمع الدولى عامة والبلدان الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التنمية ووكالات الأمم المتحدة ، نناشدها فيه مؤازرة أفريقيا فيما تبذله من جهود من أجل إيجاد حل للأزمة من خلال مراعاة الوضع الاقتصادى الذى تنفرد به القارة . وفى هذا الشأن فإن الجهود يجب أن تنصب على زيادة قدرات أفريقيا الإنتاجية فى مجال الغذاء ، ورفع كفاءة قطاع النقل والمواصلات ، وحيازة التكنولوجيا الملائمة وبخاصة فيما يتصل بالتنمية الصناعية وغيرها .

٢٢ ــ إننا لعلى يقين من أن منظمة الأمم المتحدة ــ وفى مقدمتها الجمعية العامة ــ تمثل محفلاً فعالاً لتعبئة المجتمع الدولى وتوعيته بأبعاد وضع أفريقيا الاقتصادى الحرج وبرنامج الإصلاح الذى أعددناه لمجابهة هذا الوضع . ومن ثم فإننا نطلب عقد دورة غير عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل بحث المشاكل المتصلة بالوضع الاقتصادى الحرج السائد فى أفريقيا .

٢٣ ــ إن سياسة العدوان التى يمارسها نظام جنوب أفريقيا العنصرى بغية زعزعة الاستقرار الاقتصادى لدول الجنوب الأفريقى وقلقلة أمنها تملى علينا توحيد الجهود من أجل محاربتها . ولبلوغ هذا فإننا نتعهد بتقديم مساعدة مالية ومادية لدول الجنوب الأفريقى حتى يتسنى لها التصدى لهذه السياسة ، كما أننا نؤكد مجدداً مساندتنا المطلقة لحركات التحرير فى نضالها ضد نظام جنوب أفريقيا العنصرى . وفى هذا الصدد فإننا نهيب بالمؤسسات الأفريقيا وبالمجتمع الدولى مد يد العون لها .

٢٤ ــ كما أننا نناشد جميع البلدان وبخاصة البلدان الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية والشركات عبر الوطنية أن تتخذ تدابير ــ من بينها فرض عقوبات اقتصادية فعالة ضد نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا لإجباره على التخلى عن سياسته العنصرية وإنهاء احتلاله غير المشروع لناميبيا ووضع حد لأعمال زعزعة الاستقرار التى يمارسها ضد دول الجنوب الأفريقى ، ونهيب بالمجتمع الدولى أن يقدم كل العون اللازم لدول الجنوب الأفريقى من أجل مساعدتها على مواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة على فرض عقوبات ضد جنوب أفريقيا .

٢٥ ــ لقد قررنا ــ من أجل تنفيذ البرنامج المذكور آنفاً على الأصعدة الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية والقارية والدولية ــ إنشاء جهاز دائم للمتابعة.

٢٦ ــ إننا ــ إذ تحدونا رغبة وطيدة فى مواجهة التحدى المزدوج المتمثل فى حاجتنا إلى البقاء وتنمية قارتنا ــ قد اعتمدنا برنامج التدابير العاجلة المرفق بهذا الإعلان ، ونتعهد باسم شعوبنا وحكوماتنا بأن نعمل فرادى وجماعات على تنفيذه .

٢٧ ــ إننا لعلى يقين من أن احترام تعهداتنا سوف يقودنا إلى إصلاح مسار اقتصاداتنا ودفع عجلة تنمية حقيقية لما فيه خير شعوبنا وتمهيد السبيل نحو تحقيق التكامل الاقتصادى لأفريقيا .

أديس أبابا فى ٢٠ يوليو ١٩٨٥.

[١١] الموقف الأفريقى الموحد
بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية
أديس أبابا : (٣٠ نوفمبر ــ أول ديسمبر ١٩٨٧)

أولاً ــ إعلان الدورة غير العادية الثالثة
لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية
بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية

١ ــ نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعون فى دورتنا غير العادية الثالثة فى أديس أبابا ــ أثيوبيا من ٣٠ نوفمبر إلى أول ديسمبر سنة ١٩٨٧ ، قد درسنا بعمق ازمة ديون أفريقيا نيابة عن حكوماتنا وشعوبنا وذلك بهدف اتخاذ موقف موحد بروح تضامن ووحدة شعوبنا . ويساورنا قلق عميق من أن تشكل ديون أفريقيا الخارجية وخدمة الدين المتزايدة عقبة كأداء أمام تنفيذ برنامج الأولويات الأفريقى للانعاش الاقتصادى ١٩٨٦ / ١٩٩٠ تنفيذاً كاملاً .

٢ ــ ولم نكف ــ منذ عام ١٩٨٤ ــ عن حث المجتمع الدولى على معالجة الوضع الاقتصادى الحرج الذى يواجه بلداننا نتيجة عبء خدمة الدين المتصاعد علاجاً شاملاً . ونظراً لخطورة أزمة الديون الخارجية لم يأل الرؤساء المتعاقبون لمنظمة الوحدة الأفريقية جهداً ــ منذ عام ١٩٨٥ ــ من أجل اقناع شركائنا بضرورة المبادرة ــ على وجه السرعة ــ بعقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية لأفريقيا يتيح للدائنين الدوليين والبلدان الأفريقية المدينة بحث مشكلة الدين بهدف التوصل إلى تدابير فورية وملائمة شاملة وملموسة فى الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة للتخفيف من جسامة عبء خدمة الدين الذى تنوء به بلداننا .

٣ ــ ولم نزل على قناعة تامة بأن أى استراتيجية للديون قابلة للاستمرار يجب أن تأخذ فى الحسبان احتياجات تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الحاجة إلى تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ١٩٨٦ / ١٩٩٠ والذى أجازته الدورة غير العادية الثالثة عشرة للجمعية العمومية للأمم المتحدة .

٤ ــ ونود أن نؤكد رسمياً أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا هي هدفنا الرئيسي ، كما نؤكد أيضاً أن ديوننا الخارجية تشكل التزامات تعاقدية أبرمتها دولنا الأعضاء كل على حدة وأنها عازمة على الوفاء بها . وبالرغم من استعداداتنا للسداد ، فإن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها حالياً وخاصة تدني مستوى حصيلة صادراتنا تجعل من الصعب جداً علينا أن نفي بالتزاماتنا . إن مشكلة المديونية مرتبطة تاريخياً بمسألة التنمية . وعليه فإن واجب بل ومسئولية الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية أن تساهم في حل مشكلة ديون أفريقيا الخارجية بل أن تزيد بوجه خاص تدفقات الموارد إلى البلدان الأفريقية بشروط ميسرة زيادة ملموسة .

٥ ــ ونحن على يقين من أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون أفريقيا هومعالجتها بمنهج شامل ومنصف في اطار استراتيجية تعاونية متكاملة توجه نحو التنمية وتراعي فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية في أفريقيا ، وبالنظر إلى تكافل اقتصادات البلدان النامية والبلدان الدائنة ، فإن هذه الاستراتيجية الرامية إلى حل مشكلة الدين يجب أن تقوم على أساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولابد من توخي المرونة في تنفيذها ، في جومن التعاون الدولي المكثف مع مراعاة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والاونكتاد في هذا الشأن .

٦ ــ وانطلاقاً من تضامننا الكامل مع مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز. نعلن مجدداً الموقف الذي اجتمعنا عليه وهو أن الحل الدائم لمشكلة الديون الخارجية المستحقة على البلدان النامية لا يمكن التوصل إليه إلا باتخاذ اجراءات شاملة ومتوازية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، وذلك بالنظر إلى الصلة الوثيقة القائمة بين قضايا الديون الخارجية وتدفق المعونات الإنمائية وتحسين نظام التجارة الدولية وتحسين أسعار السلع الأساسية وإصلاح النظام النقدي الدولي .

٧ ــ ونود أن نذكر بأن التخلف الاقتصادي الذي تشهده قارتنا اليوم ليس إلا نتيجة مباشرة للاستعمار الذي لم تختف أثاره بعد . ونؤكد مجدداً أن مسئولية تنمية القارة الأفريقية تقع بالدرجة الأولى على عاتقنا نحن حكومات شعوباً . وفي معرض التكفل بهذه المسئولية اعتمدنا في عام ١٩٨٥ برنامج الأولويات الأفريقي للانعاش الاقتصادي ١٩٨٦ / ١٩٩٠ . واتخذنا التدابير المناسبة للوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في هذا البرنامج على المستويين الفردي والجماعي . وأدخلنا من الاصلاحات ما كبدنا شعوباً وحكومات كثيراً من التكاليف الاجتماعية والسياسية . واتخذنا التدابير للاصلاح الاقتصادي ولتعديل الهياكل الاقتصادية بهدف إصلاح جوانب الضعف القائمة في هياكلنا الاقتصادية وأعدنا ترتيب الأولويات أيضاً الاستراتيجيات التي تيسر التعجيل بانتعاش اقتصاداتنا وبتنميتها على المدى الطويل .

إلا أن الجهود التي نبذلها تتعرض للتبديد بفعل مدفوعات خدمة الدين التي بدت شديدة الوطأة وخيمة العواقب ، وبفعل الظروف الاقتصادية والسياسية الدولية المناوئة بما في ذلك أعمال زعزعة الاستقرار الذي يرتكز نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ضد دول الجنوب الأفريقي وعدم تصرف المجتمع الدولي بما يتفق والتزامه المعلن بالتوسع الكبير في تزويد أفريقيا بالموارد المالية .

٨ ــ إننا نسجل بالتقدير ما اتخذته أو اعلنته بعض حكومات الدول المتقدمة الدائنة من تدابير لإلغاء الديون المستحقة لها على بعض البلدان الأفريقية ، ونحث جميع حكومات البلدان الدائنة على أن تشمل كافة البلدان الأفريقية ولا سيا أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض بهذه التدابير التي يجب اتخاذها دون ابطاء ودون شروط كما نحث البلدان الدائنة التي لم تفعل ذلك بعد على أن تنسج على نفس المنوال .

٩ ــ لذلك نهيب بالمجتمع الدولي وبوجه خاص البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية فضلاً عن البنوك التجارية الخاصة بأن تتخذ على نحو عاجل التدابير الواردة في وثيقة « الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية » بغية تخفيف عبء ديون بلداننا وخاصة تخفيض حجم ديوننا لمساعدة اقتصاداتنا على انعاش نموها ، على أن تتضمن هذه التدابير على وجه الخصوص :

أ ــ المساهمة الفعالة في تحسين البيئة الاقتصادية الدولية بما يتيح الانعاش الاقتصادي والاسراع بخطى التنمية لا سيا برفع أسعار صادرات البلدان الأفريقية من السلع الأولية وإلغاء تدابير الحماية التجارية والقيود المفروضة على

الحصص التي تعوق تصدير المواد الأولية والمواد شبه المصنعة والمصنعة الأفريقية إلى البلدان الأفريقية المتقدمة والإفراج عن الأرصدة الأفريقية المجمدة في بنوك أجنبية .

ب ـ زيادة تدفقات الموارد إلى أفريقيا من خلال التدابير الآتية :

ـ زيارة عنصر المنح في المعونة الثنائية .
ـ زيادة عنصر المنح في تمويلات المؤسسات المالية الدولية والإقليمية .
ـ خفض أسعار الفائدة واطالة أجال السداد وفترات السماح بالنسبة للقروض المالية والتجارية وذلك فيما يتصل بجميع أنواع القروض المستجدة .
ـ منح فترة خمسين عاماً للتسديد مع فترة سماح مدتها عشر سنوات لكافة القروض الجديدة .

جـ ـ العمل على ألا يتجاوز إجمالي حجم خدمة الدين المستحق على بلد مدين نسبة معقولة ومحتملة من حصيلة صادراته .

د ـ تحويل جميع القروض الثنائية الرسمية السابقة إلى منح .

هـ ـ إيقاف دفع أقساط خدمة الديون الخارجية لمدة عشر سنوات اعتباراً من عام ١٩٨٨ الموعد المقرر لعقد المؤتمر الدولي بشأن ديون أفريقيا الخارجية .

وـ اقرار المبادئ التالية في اطار إعادة التفاوض حول ديون أفريقيا :

ـ سداد جزء من الدين الثنائي الرسمي بالعملة المحلية .
ـ تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية على القروض القائمة .

زـ إعادة جدولة الديون على عدة سنوات بحد أدنى خمس سنوات مع تقرير أجال سداد لا تقل عن ٥٠ سنة وفترات سماح ١٠ سنوات وبدون فوائد .

١٠ ـ وبغية اجراء حوار بناء يتوج بإقرار وتنفيذ التدابير وتنفيذ التدابير الواردة في الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية فإننا نجدد دعوتنا إلى عقد مؤتمر دولي بشأن مديونية أفريقيا الخارجية .

١١ ـ ونفوض الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية في عرض وثيقة « الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية » على المجتمع الدولي بغية عقد مؤتمر دولي بشأن مديونية أفريقيا الخارجية في ١٩٨٨ .

١٢ ـ وتطلب من لجنة التسيير الدائمة أن تكثف ـ بمساعدة الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والمركز الأفريقي للدراسات النقدية ـ الأعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر الدولي .

ثانياً ـ الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية

ديباجة :

١ ـ نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعون في دورتنا غير العادية الثالثة في أديس أبابا من ٣٠ نوفبر حتى أول ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد درسنا أزمة ديون أفريقيا دراسة مستفيضة قررنا اتخاذ الموقف الموحد التالي :

٢ ـ يعد حجم ديون البلدان النامية (١٠٢٠ مليار دولار) وعبء خدمة الدين (٢٥٠ مليار دولار) مثالاً صارخاً على جوانب الخلل القائم الذى يشوب العلاقات الدولية النقدية والمالية والذى إن لم يصحح يهدد بالخطر آفاق التنمية في المستقبل ما لم يوجد سبيل لتصحيحه . إن أفريقيا هي أشد القارات معاناة من الفقر حيث تضم سبعة

وعشرين بلدا من السبعة والثلاثين بلداً من أقل البلدان نمواً في العالم. وحيث يتضاءل دخل الفرد فيها على نحو متواصل وفي الوقت الحالي الذى تعكف فيه أفريقيا على تنفيذ برنامج أولويات الانعاش الاقتصادى في أفريقيا وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية الاقتصادية. نجد أنفسنا في وضع لا يسمح لنا بتعبئة الموارد التى تكفينا للوفاء بالتزاماتنا. فالقضية في أغلبية بلداننا ليست أزمة في السيولة وإنما هي قضية عسر مالي. ولهذا فإن وزراء المالية في بلداننا لم يكفوا عن بذل المحاولات ــ في إطار من التضامن مع بقية أعضاء مجموعة الــ (٧٧) لإقناع البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بضرورة معالجة أزمة الديون في منطلق المسئولية المشتركة.

٣ ــ منذ أوائل الثمانينيات انصب اهتمامنا حول وضع الدين الخارجي في بلادنا وفي عام ١٩٨٤ أصدر وزراء مالية الدول الأفريقية إعلان أديس أبابا بشأن المديونية الخارجية الأفريقية وقد اعتمدنا هذا الإعلان واستمر عبء الدين المتصاعد يمضي من سيىء إلى أسوأ حيث وصل إلى درجة أصبح عندها حجم الديون والتزامات خدمة الدين تهدد أسس أقتصادتنا وإتخذنا خطوات لتحسين وترشيد إدارة الدين الخارجي. وقد حاولنا من جانبنا التصدى لهذه المشكلة الخطيرة عن طريق الدعوى إلى عقد مؤتمر دولي بشأن ديون أفريقيا الخارجية عندما اعتمدنا برنامج الأولويات الأفريقي للانعاش الاقتصادى خلال القمة الحادية والعشرين يوليو سنة ١٩٨٥.

ومنذ ذلك الوقت ونحن نحاول اقناع البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بالجلوس معنا لإيجاد الحلول اللازمة لمشاكل الدين الحادة في بلادنا. وبالرغم من الجهود المتواصلة التى بذلناها لم تقابل محاولاتنا بالتجاوب. وقررنا أثناء انعقاد القمة الثالثة والعشرين الاجتماع في دورة غير عادية لتبادل وجهات النظر واتخاذ موقف موحد بشأن مديونية أفريقيا الخارجية.

٤ ــ وعندما اعتمدنا برنامج الأولويات للانعاش الاقتصادى في أفريقيا ١٩٨٦ / ١٩٩٠ تعهدنا «باتخاذ اجراءات وتدابير ملموسة على نحو فردى وجماعي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية لقارتنا من منطلق اتحاد وتضامن الشعوب الأفريقية والدول الأعضاء (١). ونحن نؤكد من جديد أن تنمية قارتنا تقع في المقام الأول على عاتق حكوماتنا وشعوبنا. وهناك اعتراف الآن من قبل الجميع بأننا في مستوى التزاماتنا ولقد بدأنا اصلاحات هامة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي كلفت شعوبنا وحكوماتنا الكثير. كما أعدنا تنظيم أولويات واعتمدنا استراتيجيات جديدة لتسهيل التنمية المعجلة لاقتصادتنا. فضلاً عن اعتماد اصلاحات للسياسة الاقتصادية وتدابير للتصحيح الهيكلي. واتخذنا تدابير تستهدف تحسين قدرتنا الاقتصادية وإدارة اقتصاداتنا الكلية وعلاوة على ذلك قمنا بترشيد قطاعنا العام وخفض نسبة الانفاق العام بالمقارنة بالناتج المحلى الإجمالي.

٥ ــ واستجابة لحالة الدين الخطيرة التى تواجه بلداننا قمنا على الفور باتخاذ تدابير سياسية جذرية تهدف إلى تقليص حالات العجز في ميزان حسابات مدفوعاتنا الجارى بغية ايجاد النقد الأجنبي اللازم لمدفوعات خدمة الديون، وتضمنت هذه التدابير تخفيضات شديدة في وارداتنا وكذلك تدابير تستهدف العمل على زيادة صادراتنا ونظراً لعدم المرونة الهيكلية لاقتصاداتنا. فإنه كان لابد من زيادة معظم الموارد اللازمة لاحترام التزاماتنا الخاصة بخدمة الديون عن طريق خفض الواردات التى بلغت في بعض الأحوال أكثر من ٥٥٪ وخفضنا أيضاً بصورة شديدة التزاماتنا الجديدة إزاء الدين الخارجي فضلاً عن تعزيز إدارة الديون. وبالرغم من هذه التدابير الصارمة فقد استمرت نسبة خدمة الدين في الارتفاع.

٦ ــ وظلت البيئة الاقتصادية الدولية العامة التى اتخذت فيها هذه التدابير غير مواتية. فقد عانت أسعار سلع صادراتنا الرئيسية من انهيار حاد من جراء خسارة لحقت بحصيلة صادراتنا في عام ١٩٨٦ تزيد قيمتها عن ١٩ بليون دولار أمريكي. كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت بالنسبة لبعض البلدان أو تجمدت بالنسبة لبعضها الآخر من حيث قيمتها الحقيقية. ولم تف البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية بالتزاماتها التى أعلنتها في برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية في أفريقيا.

---

(١) منظمة الوحدة الأفريقية ــ برنامج الأولويات للانعاش الاقتصادى في أفريقيا يوليو ١٩٨٥ ــ الفقرة السادسة.

٧ ــ ويقدر حجم ديوننا بمبلغ ٢٠٠ بليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام ١٩٨٦ ، يتعين علينا أن نخدمها من حصيلة النقد الأجنبي التي تقلصت بدرجة كبيرة .

إن الجزء الأكبر من هذا الدين هو ببساطة نتيجة تذبذب أسعار الصرف وزيادة أسعار الفائدة بسبب قرارات لم تشارك بلداننا في صنعها . وليس لها أي حكم عليها . وفي عام ١٩٨٥ قدرت التزامات خدمة ديوننا بما يقرب من ٢٤ بليون دولار أمريكي ووصل متوسط نسبة خدمة الدين أكثر من ٤٠ ٪ سنوياً وقد تجاوزت خدمة هذه الديون في كثير من دولنا الأعضاء نسبة ١٠٠ ٪ وبالإضافة إلى ذلك تشير توقعاتنا في حالة استمرار الاتجاه الحالي إلى أنه إذا لم تتخذ تدابير شاملة لمواجهة قضية الدين الخارجي في أفريقيا فإنه بحلول عام ١٩٩٥ سوف يصل أجمالي ديوننا إلى ٣١٣ بليون دولار أمريكي فضلاً عن سداد ٣١ بليون دولار أمريكي سنوياً من الدين المستحق علينا كما ستصل نسبة خدمة الدين إلى أكثر من ٤٨ ٪ وستتجاوز ١٠٠ ٪ بكثير بالنسبة لبعض بلداننا . وبحلول عام ٢٠٠٠ من المتوقع أن تتفاقم خطورة هذه الحالة وسوف تبلغ ديوننا القصيرة والطويلة الأجل معاً نحو ٦٠٠ بليون دولار أمريكي وبالنسبة لمدفوعات الدين السنوية المتوسطة والطويلة الأجل فسوف تصل إلى نحو ٤٦ بليون دولار أمريكي ومن المتوقع أن تصب نسبة خدمة ديوننا إلى نحو ٧٢ ٪ من حصيلة صادراتنا وستزيد بالنسبة لبعض بلداننا عن ١٠٠ ٪ ، والأسوأ من هذا أن ارتفاع المديونية بهذا المستوى سيكون ناشئاً عن القروض السابقة ورسملة الفوائد المتأخرة والرسوم المتراكمة وليس القروض الجديدة التي يقصد بها دفع عجلة التنمية .

٨ ــ ومن الواضح أنه لا يمكن السكوت على استمرار هذه الحالة . غير أن الاجراءات العلاجية الجارية تعتبر غير كافية . وفي حين تهيئ إعادة جدولة الديون الجارية تخفيف الأعباء مؤقتاً إلا أنها تزيد من مشكلة الدين متوسط الأجل ، كما تضيف إعادة جدولة الديون التجارية والرسمية أكثر من بليون دولار سنوياً إلى إجمالي الدين الأفريقي نتيجة لرسوم الخدمة وأسعار الفائدة العالية الناشئة عنها . كما أن الزيادة الكبيرة في اجراءات إعادة الجدولة التي ينبغي أن تعكف عليها بلداننا تعد دليلاً آخر على خطورة مشكلة الدين الأفريقي ثم أن عبء خدمة الدين المتزايد يحرم اقتصادتنا من الموارد اللازمة ليس فقط للتنمية بل أيضاً لبقاء شعوبنا في كثير من البلدان . ويترتب على عبء الدين المدمر توقف اقتصاداتنا وفي كثير من الحالات ترديها الفعلي .

٩ ــ لقد كان موقفنا دائماً هو أن الدين الخارجي التزام ألتزمت به الدول الأعضاء كل على حدة وعليها احترامه . كما أننا لازلنا على يقين من أن على الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية واجب ومسئولية المساهمة في انعاش اقتصاد الدول الأفريقية لتمكينها من خدمة ديونها .

ونحن نرى أيضاً أن الاستراتيجيات الدولية الحالية قد أخفقت في التصدي للب مشكلة الدين الخارجي في أفريقيا . كما نعتقد أنه لكي نواجه الطابع الهيكلي للدين الأفريقي فلابد من اتخاذ مبادرات وتدابير جريئة من جانب مجتمع الدائنين حتى يتناول مشكلة الدين الأفريقي في سياق يمكن القارة من تنفيذ برنامج أولوياتها للانعاش الاقتصادي والتنمية وفي حالة انعدام مثل هذا النهج الشامل فربما نجد أنفسنا في نهاية المطاف في وضع نكون فيه غير قادرين على احترام التزامات ديوننا بالرغم من نوايانا الطيبة .

١٠ ــ اننا نعتقد أن السبيل الوحيد أزمة ديون أفريقيا هو اتباع نهج شامل ومنصف في اطار استراتيجية تعاونية متكاملة للنمو تراعي أهم خصائص أزمة الدين في أفريقيا . وينبغي أن تكون استراتيجية حل مشكلة ديون أفريقيا قائمة على التنمية والحوار المستمر وتفاقم المسئولية . كما يتعين تنفيذها بمرونة وفي اطار تعزيز التعاون الدولي مع مراعاة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والأونكتاد في هذا الصدد .

١١ ــ اننا نقدم هذا الموقف الموحد إلى المجتمع الدولي بروح من التعاون والتكافل الدوليين ونحن نسلم مع التقدير بجهود بعض البلدان التي اتخذت تدابير لتخفيف أعباء الدين في البلدان الأفريقية ويحدونا الأمل في أن تحذو مزيد من البلدان الأخرى حذوها . كما نأمل أن يؤدي هذا الموقف الموحد إلى بدء حوار بناء بيننا وبين شركائنا .

الجزء الأول : تطور وحجم وهيكل ديون أفريقيا :

أ ـــ تعريف :

١٢ ـــ تعريف الديون الخارجية لأفريقيا ـــ بصفة عامة ـــ بأنها مجموع الالتزامات المالية الخارجية المستحقة فى فترة محددة. وهى الالتزامات التى تعاقدت عليها مباشرة هيئة عامة أو القطاع الخاص . وهذا التعريف يشمل أصل الدين الحكومى أو الذى تضمنه الحكومة والقروض والائتمانات التجارية الطويلة أو المتوسطة أو القصيرة الأجل وائتمانات الموردين والديون الخاصة غير المضمونة والديون غير المفرج عنها والالتزامات تجاه المؤسسات متعددة الأطراف . مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمتأخرات من الفوائد والمدفوعات الأخرى المتصلة بها .

ب ـــ تطور الديون وحجمها :

١٣ ـــ يشير تحليل تطور الديون وحجمها إلى أن إجمالى ديون أفريقيا الخارجية قد زاد من ١٢٨ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٢ إلى ١٦٩ مليار دولار أمريكى فى نهاية عام ١٩٨٥ ، كما زادت نسبة الديون مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى من ٤٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ وزادت نسبة الديون مقارنة بقيمة صادرات السلع والخدمات من ١٩٤ ٪ إلى ٢٦٠ ٪ خلال الفترة ذاتها . ونظراً لعدم توافر احصائيات وافية من البلدان الأفريقية فى مجملها ، فإنه يتعذر تقدير حجم الديون الخارجية لأفريقيا بدقة فيما بعد عام ١٩٨٥ . وإن كانت التقديرات تفيد أنه بحلول نهاية عام ١٩٨٦ وصل مجموع ديون أفريقيا إلى ٢٠٠ مليار دولار أمريكى وهو ما يمثل ٤٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ٢٩٣ ٪ من حصيلة الصادرات . ويدل ارتفاع نسبة الدين إلى الصادرات على أن الزيادة فى الدين قد تجاوزت الزيادة فى حصيلة الصادرات .

١٤ ـــ وقد زاد مجموع التزامات خدمة الدين فى جميع البلدان التى تتوافر بيانات عنها من ١٩ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٢٤ مليار دولار عام ١٩٨٥ . وفى جميع البلدان الأفريقية تقريباً فإن خدمة الدين كنسبة من الصادرات السلعية والخدمية قد زادت كثيراً عن ٤٠ ٪ بل أنها قد تجاوزت نسبة ١٠٠ ٪ فى بعض الحالات ونظراً لضآلة احتمالات التوسع فى التصدير يتوقع أن تطرأ زيادة كبيرة على عدد البلدان التى تبلغ فيها نسبة الدين الرقم الأخير بحلول نهاية عام ١٩٩٥ حيث ينتظر آنذاك أن يصل متوسط المدفوعات السنوية لخدمة الدين حوالى ٣١ بليون دولار أمريكى أو ٤٨ ٪ من حصيلة الصادرات وتتجاوز بعض الدول ١٠٠ ٪ .

١٥ ـــ أن تزايد مدفوعات خدمة الدين بمعدلات أعلى من تزايد معدل السحب الفعلى من القروض يعنى انخفاضاً حاداً فى صافى نقل المواد إذا انخفض هذا الصافى من ٢٠ مليار دولار عام ٧٨ إلى ٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ . أما عن البنوك التجارية فإن صافى نقل الموارد من أفريقيا قد بلغ ٣ مليارات دولار عام ١٩٨٤ وحده ، بل إن صندوق النقد الدولــى أخذ من موارد أفريقيا أكثر مما أعطاها عام ١٩٨٦ . واستمرت الحال كذلك حتى فبراير سنة ١٩٨٧ وتعنى هذه التطورات بشكل واضح أن قدراً كبيراً ومتزايداً من مجموع حصيلة صادرات أفريقيا ومن الدفعات الجديدة المسحوبة من الديون يوجه إلى خدمة الدين مما يترك قدراً ضئيلاً أو لا يترك شيئاً على الإطلاق لأغراض التعمير والاستثمارات الجديدة اللازمة لتحقيق برنامج انعاش أفريقيا على نحو كامل .

جـ ـــ التحويلات الهيكلية فى ديون أفريقيا :

١٦ ـــ اقترنت التطورات سالفة الذكر بتحويلات هيكلية فى الديون الخارجية لأفريقيا . أولها التحول من التدفقات غير المولدة للدين إلى التدفقات المولدة للدين . وخصوصاً فى الفترة من ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٢ ورغم ما يبدو من تصد لهذا الاتجاه فإن أزمة خدمة الدين قد باتت حقيقة واقعة . وكانت المصادر الرسمية تستحوذ فى نهاية عام ١٩٧٨ على ٦٣ ٪ من الديون المستحقة وعلى ٤٧ ٪ منها فى نهاية عام ٢٩٨٣ وهكذا يتضح أنه قد حدث تطور من المصادر الرسمية إلى المصادر الخاصة وفيما يتعلق بالمصادر الثنائية الرسمية فإن التدفقات الميسرة ـــ كنسبة من مجموع

التدفقات من هذا المصدر هبطت من ٨٤٪ عام ١٩٧٥ إلى ٦٢٪ عام ١٩٨٥ فى البلدان الأفريقية جنوبى الصحراء وحدها . وقد تعزز هذا التحول نحو الديون غير الميسرة لأنه فى حين أن مصادر أسواق المال كانت تستحوذ على ١٥٪ من إجمالى الديون عام ١٩٧٤ فإن حصة الديون من هذا المصدر زادت إلى ٣٦٪ بحلول نهاية عام ١٩٨٥ ولكن يبدو أن تقديم القروض الميسرة قد زاد فى الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ إلا أن هذا التحسن لم يكن بالقدر الذى يكفى لتخفيف عبء خدمة الدين فى البلدان الأفريقية ومع ذلك فقد تزايدت صعوبة شروط وأحكام القروض الجديدة فعلى سبيل المثال زاد متوسط سعر الفائدة على القروض الجديدة من ٥٪ إلى ١٠٪ بين عامى ١٩٧٤ و١٩٨٥ فى حين هبط عنصر المنح من ٣٢٪ إلى ١٦٪ خلال الفترة ذاتها .

١٧ ــ وقد أسهمت تلك التطورات غير المواتية فى خلق وضع اضطر البلدان الأفريقية لإعادة جدولة ديونها الخارجية فى نادى باريس ونادى لندن ٨٣ مرة بين عامى ١٩٧٩ و١٩٨٦ ..

الجزء الثانى ــ الأسباب الرئيسية لأزمة ديون أفريقيا الخارجية :

١٨ ــ اجتمعت أسباب وعوامل كثيرة للتعجيل بأزمة الديون الأفريقية وهى أسباب داخلية وخارجية معاً . وتتضح ظاهرة الدين نتيجة الاختلال الهيكلى بين الواردات وحصيلة الصادرات الذى اضطر كثير من البلدان الأفريقية بين الواردات وحصيلة الصادرات الذى اضطر كثير من البلدان الأفريقية إلى اللجوء إلى الاقتراض من المصادر التجارية لكى تتمكن من العجز فى الموارد وكما ورد فى برنامج الأولويات الأفريقية للانعاش الاقتصادى فإن الأسباب الرئيسية التى أدت إلى تفاقم أزمة ديون أفريقيا الخارجية هى التالية :

أ ــ الأسباب الخارجية :

١) انخفاض التدفقات فى الموارد الميسرة للبلدان الأفريقية مما أفضى إلى هذا التغير الخطير فى هيكل المديونية من قروض ميسرة إلى قروض غير ميسرة بشروط اقراض قاسية .

٢) الهروب الكبير كرأسمال والموارد الأخرى من أفريقيا نتيجة صافى التدفقات من خارج أفريقيا .

٣) اصرار مجموعة الدائنين على أن تفى الدول الأفريقية بالتزاماتها تجاه خدمة الديون دون اعتبار لمدى مقدرتها على ذلك .

٤) الانهيار الذى لم يسبق له مثيل فى أسعار المواد الأولية وبما يتبع ذلك من تدهور فى معدلات التبادل التجارى الأمر الذى حد من قدرة أفريقيا على خدمة ديونها ..

٥) تدهور شروط الاقتراض بما فى ذلك الزيادة الحادة فى أسعار الفائدة الفعلية على القروض طويلة الأجل وبصفة خاصة على القروض التجارية وتقلص فترات السماح وآجال السداد .

٦) الدعم والاجراءات الحمائية المتزايدة وممارسات الأعمال المقيدة التى تمارسها أسواق البلدان المتقدمة ضد الصادرات من أفريقيا .

٧) الشروط المشددة والتكاليف العالية وطبيعة بعض تسهيلات صندوق النقد الدولى متوسطة الأجل ..

٨) أنشطة الشركات غير القومية فى البلدان الأفريقية والتى تتمثل بوجه خاص فى العقود المتضخمة وزيادة أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات والمضاربة بأسعار السلع وسعر التحويل والافراط فى نقل الأرباح وغير ذلك من مكاسب رأس المال..

٩) تقلب أسعار الصرف وبوجه خاص عدم استقرار الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى وخاصة كما شوهد خلال الاضطرابات المالية والنقدية الدولية الحديثة .

١٠) أثار مما سبق أن تم من اعادة جدولة للديون والذى أدى فقط إلى زيادة أعبائها إذ أنها قد تمت بمعدلات الفائدة السائدة فى السوق..

١١ ـ سياسات الزعزعة الاقتصادية العدوانية من جانب قوى خارجية وتجميد الأرصدة الأفريقية فى البنوك الأجنبية.

١٢ ـ أعمال الزعزعة العسكرية والاقتصادية والسياسية التى يمارسها النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ضد دول خطط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة فى الجنوب الأفريقى.

ب ـ الأسباب الداخلية :

١) الجمود فى هياكل الإنتاج والاعتماد على تصدير القليل من المواد والسلع الأولية وقصور التكامل فيما بين الاقتصادات الأفريقية.

٢) الاعتماد المفرط على المصادر الخارجية لتمويل التنمية وميزان المدفوعات.

٣) أموال القروض التى تحول إلى المشروعات التى تدر عائداً بسيطاً.

٤) ضعف القدرة على إدارة الديون الخارجية على الصعيد الوطنى.

٥) اللجوء المفرط إلى تمويل العجز فى الميزانية من الاقتراض الخارجى لكل النفقات الجارية ونفقات التنمية.

٦) القصور فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات مما يؤدى إلى ارتفاع الكلفة.

٧) القصور فى تدبير الموارد المحلية نظراً لقلة الحوافز اللازمة لتشجيع الادخار.

٨) الجفاف والكوارث الطبيعية وتدهور البيئة مما يسفر عن هبوط فى الإنتاج الغذائى وارتفاع فى تكاليف الواردات الغذائية.

٩) الكوارث القومية وما ينتج عنها من اضطرابات اقتصادية وتشويش على التنبؤات الاقتصادية الأمر الذى يحتم إعادة تخصيص الموارد..

١٠) ضعف قدرة البلدان الأفريقية أمام شركائها عند التفاوض على مستوى الأليات المالية الدولية المعقدة فيما يتصل بالتعاقد والتفاوض على القروض.

١١) ما يواجه البلدان الأفريقية من صعاب بالنسبة لانتهاج سياسة ملائمة بخصوص أسعار الصرف.

الجزء الثالث ـ تأثير الديون الخارجية على الاقتصاد الأفريقى :

١٩ ـ ان الغالبية العظمى من البلدان الأفريقية قد أقرت تدابير بعيدة المدى لمعالجة وضع الديون الخارجية المتدهورة بصورة سريعة ووضع العديد من خطط الانعاش وإعادة التأهيل كما أنشأت أجهزة للمتابعة وأن هناك ثمانية وعشرين بلداً تشكل ثلاثة أرباع سكان أفريقيا تقوم بتنفيذ تعديلات هيكلية وبرامج إصلاح بتكاليف اجتماعية باهظة تؤدى إلى ضغوط سياسية غير محتملة.

وأن هذه البرامج نظراً للافتقار إلى الموارد الخارجية الكافية لدعمها لم تحقق أهدافها. بل أنها بدلاً من ذلك قد فرضت شروطاً وعقبات حادة على الاقتصاديات الأفريقية مما زاد من سوء الظروف الاجتماعية الاقتصادية ويمكن تلخيص تأثير الديون الخارجية على الاقتصاديات الأفريقية على النحو التالى :

١) الصدمات الخارجية :

ان تأثير الصدمات الخارجية (مثل معدلات الفائدة المتغيرة والتقلبات فى أسعار صرف العملات الرئيسية وزيادة أسعار الواردات وهبوط حصيلة الصادرات قد أسفر عن خسارة قدرها ٤٣ بليون دولار أمريكى بين أعوام ١٩٨٠ و١٩٨٤ ويعنى هذا أن البلدان الأفريقية تحملت خسائر كبيرة فى النقد الأجنبى تفوق ما ورد هنا وهو تطور يقوض بصورة خطيرة قدرة بلداننا على خدمة ديونها الخارجية وعلى تنفيذ برامجها للانعاش الاقتصادى .

٢) الانخفاض والاضطرابات فى معدلات النمو:

نتيجة للالتزامات المتزايدة لخدمة الديون (أصل الدين زائداً الفائدة) التى تبلغ حالياً ما يربو على ٢٤ بليون دولار أمريكى سنوياً فقد تحول قدر هائل من الموارد من مصروفات التنمية الهامة لكفالة خدمة الدين . إن المشروعات الزراعية التى تربط بها كل من برنامج الأولويات الأفريقى للانعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا لا يمكن تنفيذها بسبب الموارد المتضائلة وأن جميع هذه العوامل قد تسببت بصورة كبيرة فى إبطاء معدل تكوين رأس المال فى البلدان الأفريقية التى سجل العديد منها معدلات نمو راكدة وسلبية وينطبق هذا بوجه خاص على المناطق الريفية حيث لم يحدث نمو تقريباً .

٣) مشاكل تعديل الهياكل واصلاح السياسات :

ثمة حقيقة وهى أن كثيراً من البلدان الأفريقية تقوم بتنفيذ برامج واسعة النطاق لتعديل الهياكل واصلاح السياسات . بيد أن هذه الجهود تتبدد من جراء تحويل الموارد لخدمة الدين ومن ثم مازالت اقتصاداتها عاجزة عن احداث نمو اقتصادى معقول أو المحافظة عليه ويتفاقم هذا الوضع نتيجة نقص الموارد الإضافية وبوجه خاص الموارد الميسرة . ونتيجة لذلك خلق هذا الوضع مشاكل خطيرة فى تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية التى كان من المقدر أن تسفر عن نمو ذاتى الدعم وانتعاشى .

٤) تمزق الهياكل الاجتماعية والثقافية :

أدت التزامات خدمة الدين الخارجى المتزايدة فى اطار المعوقات الدولية الراهنة إلى تمزق خطير فى الهياكل الاجتماعية والثقافية والسياسية والثقافية الحالية . فقد شهدت الثمانينيات انخفاضاً جديداً فى مستويات معيشة البلدان الأفريقية ويرجع هذا فى جزء منه إلى تخفيض برامج الاستثمار فى المجال الاجتماعى ومجال البنية الأساسية نتيجة التحويل الصافى للموارد إلى خارج أفريقيا من خلال خدمة الدين وقد امتدت الآن تفشى البطالة والفقر اللذين كانا مقصورين إلى حد كبير على المناطق الريفية إلى معظم المراكز الحضرية الكبرى مما يهدد أساس البنية الاجتماعية والثقافية الأفريقية ويؤخر التنمية الفعالة للموارد البشرية ويخفض مستوى مشاركة السكان فى تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية .

٥) الجدارة الائتمانية :

إن جدارة كثير من البلدان الأفريقية للحصول على قرض قد واجهت اختبارات بعد تصاعد التزامات خدمة الدين . فكثير من البلدان الأفريقية تواجه صعوبات كبيرة فى الحصول على قروض بشروط وآجال معقولة فى وقت تشتد فيها حاجتها إلى موارد خارجية .

الجزء الرابع ــ تدابير للتخفيف من أزمة ديون أفريقيا الخارجية :

أ) تدابير تتخذها البلدان الأفريقية :

٢٠ ــ ونؤكد مجدداً تصميمنا على تنفيذ كل التدابير التى من شأنها أن تسهم فى إيجاد الحل الفعال لمشكلة الدين ولا سيما تلك التدابير الواردة فى برنامج الأولويات الأفريقى للأنعاش الاقتصادى وبالإضافة إلى ذلك فإنا نعرب عن التزامنا لبحث وتنفيذ الاجراءات المساندة الجديدة الملائمة كما يفرضها علينا عبء الدين الأفريقى المتصاعد وحاجة اقتصادياتنا إلى الانعاش الاقتصادى والتعجيل بالتنمية .

٢١ ــ وبصورة أكثر تحديداً نقترح اعتماد وتنفيذ التدابير المشتركة التالية على المستوى الأفريقى لمعالجة أزمة الدين الخارجى :

(١) ينبغى تعزيز أجهزة إدارة الدين على المستوى الوطنى بمساندة نشطة من المجتمع الدولى تمكين كل البلدان الأفريقية من ممارسة رقابة فعالة ومركزية على الاقتراض الخارجى بواسطة القطاع العام ومتابعة عمليات الاقتراض التى يقوم بها القطاع الخاص . ومن أجل هذا الغرض ندعو المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية وبوجه خاص المركز الأفريقى للدراسات الخاصة بالنقد وبنك التنمية الأفريقى إلى تنظيم نفسها للمساهمة فى تنسيق أفضل لمواقف البلدان الأفريقية ومساعدة لجنة التسيير الدائمة على اصدار التوجيهات التى يتم على أساسها إيجاد مثل هذه المواقف . كما يدعوها أيضاً إلى تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية منتظمة حول إدارة الدين الخارجى للدول الأفريقية .

(٢) اننا ندرك إدراكاً تاماً أنه ليس بمقدور أى اقتصاد أن يحقق معدل نمو سريع ومتواصل بالاعتماد كلياً أو بدرجة كبيرة على موارد خارجية غير مضمونة ونعتقد أن انعاش الاقتصاد الأفريقى والتنمية يتطلب التوسع فى استخدام الموارد المحلية وعليه فإننا قد عقدنا العزم على اتباع سياسات وتدابير ملائمة لتعبئة الموارد المحلية على المستوى الذى تعهدت به أفريقيا عندما قدمت مقترحاتها إلى الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة . كما أننا سنواصل جهودنا لخفض التضخم ورفع الكفاءة فى ادارة شئوننا الاقتصادية والمالية ولهذا الغرض فإننا نعتمد على البلدان الأفريقية التى لديها خبرات واسعة فى هذا المجال أن تتقدم بمساعدة البلدان الأخرى فى تنفيذ برامج جديدة وأكثر فعالية لتعبئة الموارد المحلية . ويتعين استحداث تغيير فى السياسة وفى المواقف عند تخطيط التنمية الأفريقية لتعزيز مواردنا الخاصة لإنعاش اقتصادنا وكفالة نموه واننا نؤكد مجدداً التزامنا بتكثيف جهودنا فى سبيل استخدام مواردنا المحلية على نحو فعال يخدم التنمية .

ولتحقيق هذا الهدف يتعين اتخاذ تدابير محددة للنهوض بنوعية الاستثمار فى القطاعين العام والخاص . وفضلاً عن ذلك يتعين أن نقدم الحوافز المناسبة للمشروعات التى تدر نقداً أجنبياً أو تحقق وفراً فى استخدامه كما يجب أن نضع وننفذ برامج لتنمية الموارد البشرية واستخدامها على نحو فعال بغية رفع إنتاجية العمل وتشجيع التنمية العلمية والتكنولوجية .

(٣) وفى اطار التضامن الأفريقى ينبغى قيام البلدان الأفريقية ذات الفوائض المالية الصافية باستثمار جزء من هذه الأموال الفائضة فى أفريقيا من خلال المشاركة فى مشروعات استثمار مشتركة على سبيل المثال كهدف على المدى الطويل وانشاء شركات متعددة الجنسية وتحث الحكومات الأفريقية لتدعيم ومساعدة المشروعات المشتركة لهذه الشركات بغرض تشجيعها على التوسع فى مثل هذه الأنشطة . وفة نهج آخر لهذا الغرض يتمثل فى ضرورة تطوير أسواق رأس المال الإقليمية الفرعية بوصفها سبيلاً فعالاً لجذب الفوائض المالية الأفريقية المستثمرة إلا فى الخارج . واننا نشعر بالرضى لمشاعر التضامن التى تبديها البلدان النامية الأخرى نحو قارتنا ونؤمل فى استمرارها فى هذه المرحلة الحاسمة من تطورنا الاقتصادى كما نؤمل أن تأخذ فى اعتبارها الوضع الحقيقى لأقل البلدان نمواً .

(٤) ينبغى تحسين نظام الحوافز لتشجيع المستثمرين الأفريقيين من القطاع العام وكذلك المستثمرين الأفراد من القطاع الخاص على استثمار مواردهم فى بلدان أفريقية أخرى اما على أساس ثنائى أو من خلال مشروعات تقوم

بتنفيذها المؤسسات المالية الإقليمية والإقليمية الفرعية والقارية الحالية . ومن شأن ذلك ألا يحسن فقط حالة السيولة فى البلدان المقترضة .

ولكن سوف يعزز كذلك التعاون كما ورد فى خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى كما ينبغى دراسة إمكانية إنشاء نظام أو شركة لضمان الاستثمار.

(٥) يجب على الحكومات الأفريقية اتخاذ تدابير جديدة تستهدف زيادة تبادلاتها التجارية من خلال الانتفاع بتسويات الدفع والمقاصة والضمانات الائتمانية الإقليمية الفرعية والإقليمية فى معاملاتها التجارية الإفريقية المشتركة وذلك سعياً إلى الحد من احتياجها للنقد الأجنبى ومن ثم للقروض الخارجية . وهذا يقتضى على صعيد المدفوعات وغرف المقاصة تهيئة السبل الكفيلة بتشجيع الإفادة من هذه التسويات ومواصلة الجهود الرامية إلى تيسير إنشاء صندوق أفريقى للنقد .

(٦) إن المشروعات المشتركة فى البلدان الأفريقية تتيح فرصاً جديدة لتطوير قدرات أفريقيا على تنويع قاعدة صادراتها ولذا تنوى تشجيع المنظمات الأفريقية شبه الحكومية من خلال الحوافز المناسبة على المشاركة فى المشروعات الإقليمية والإقليمية الفرعية المشتركة وتحقيقاً لهذه الغاية سيتم تشجيع مؤسسات تمويل التنمية الأفريقية أيضاً على زيادة تمويلها للمشروعات الإقليمية والاقليمية الفرعية وخاصة تلك التى تساهم مباشرة فى زيادة الصادرات . وينبغى لها أيضاً أن تلعب دوراً متعاظماً فى تحديد وإعداد مشروعات استثمارية سليمة وقابلة للاستمرار اقتصادياً فى الدول الأعضاء . وفى هذا الصدد يتعين على بنك التنمية الأفريقى باعتباره مؤسسة مالية قارية أن يولى اهتماماً خاصاً بتعزيز دوره كعنصر محفز لحشد الموارد المالية صوب أفريقيا .

(٧) اننا نلتزم بتكثيف التعاون والتشاور فيما بين البلدان الأفريقية من خلال تبادل المعلومات وتنسيق المواقف فى المفاوضات بشأن الديون واعادة جدولتها . ولذا يجب على لجنة التسيير الدائمة أن تعجل بانجاز دراستها المتعمقة لجميع جوانب فكرة إنشاء نادى البلدان الأفريقية المدينة ليكون بمثابة محفل يعالج هذه المسائل .

(٨) ونحث الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس بنك التنمية الأفريقى والمدير العام للمركز الأفريقى للدراسات النقدية على بذل مزيد من الجهد فى جمع ونشر المعلومات عن المديونية الأفريقية وعلى الموقف الأفريقى فى هذا الشأن . ويتعين على هذه المؤسسات أن تواصل مساعدة لجنة التسيير الدائمة فى رصد أوضاع الديون الأفريقية ونحث كافة الدول الأعضاء على تزويد الأمانات المشتركة لهذه المؤسسات بصفة منتظمة بكل ما لديها من معلومات عن مديونياتها الخارجية .

ب ــ تدابير تنفذها البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية :

٢٢ ــ اننا نلاحظ بتقدير أن عدداً قليلاً من حكومات الدول المتقدمة الدائنة قد اتخذت أو أعلنت عن اجراءات لشطب ما تدين به بعض الدول الأفريقية ونحث بشدة على أن تشمل هذه التدابير كافة البلدان الأفريقية وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض وتنفيذ هذه الاجراءات على وجه السرعة دون فرض شروط لا مبرر لها كما نحث بشدة الدول الدائنة المتقدمة التى لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو هذا المنهج .

٢٣ ــ غير أن المبادرات الأخرى التى أعلنت ، مثل تلك الخاصة بإعادة الجدولة وتخفيض أسعار الفائدة لا تعالج مشكلة ديون أفريقيا علاجاً جذرياً من حيث خصائصها وحجمها والبلدان المتقدمة الدائنة مدعوة إلى إظهار الإرادة السياسية المطلوبة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والأونكتاد بشأن تخفيف عبء الديون وتحويل الموارد وتوفير الدعم الفعال والاستجابة لجهود أفريقيا من أجل الانتعاش الاقتصادى على نحو ما وردت به فى برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا ١٩٨٦ / ١٩٩٠ . كما أنها مدعوة إلى تهيئة مناخ اقتصادى دولى أفضل بزيادة معدل نمو الاقتصاد العالمى والعمل على إقامة نظم نقدية وتجارية دولية أكثر انصافاً .

٢٤ ــ وبغية تخفيف عبء ديون البلدان الأفريقية وتمكينها من تخصيص جزء أكبر من حصيلة صادراتها لجهود التنمية ينبغى ألا تتجاوز نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات قدراً معقولاً من إيراداتها من النقد الأجنبى وفى هذا الصدد نهيب بالبلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية المبادرة إلى اتخاذ التدابير التالية :

أ ـ القروض الثنائية الرسمية والقروض المضمونة رسمياً :

١) تنازل البلدان الدائنة عن استرداد القروض السابقة وذلك بتحويلها إلى منح .
٢) تعديل شروط القروض المضمونة رسمياً بما يتفق والشروط السارية حالياً للائتمانات التى تقدم من صندوق التنمية الأفريقى .
٣) موافقة البلدان الدائنة على السماح للبلدان الأفريقية بسداد جزء من قروضها الثنائية بالعملات المحلية على أن يستخدم لتمويل مشاريع وبرامج التنمية فى هذه البلدان بالشروط التى يتفق عليها .
٤) كما نحث الدول المتقدمة الدائنة على اتخاذ اجراءات عاجلة لتوحيد ما لا يندرج فى المساعدات الإنمائية الرسمية من القروض المضمونة رسمياً ومن مدفوعات خدمة هذه الديون المستحقة اعتباراً من يناير سنة ١٩٨٧ وتحويلها إلى قروض طويلة الأجل مع تخفيض أسعار الفائدة عليها من حيث القيمة الحقيقية .

٢ ـ ٢ ـ القروض متعددة الأطراف :

٢٥ ـ ازدادت حصة المؤسسات متعددة الأطراف فى الالتزامات خدمة الدين بمعدلات سريعة فى العديد من البلدان فى السنوات القليلة الماضية ومن المتوقع أن يتواصل هذا التزايد ولا شك أن هذا الوضع يتطلب اتخاذ اجراء من شأنه تخفيف أعباء الديون . وفى الوقت ذاته فإننا ندرك أن المؤسسات متعددة الأطراف هى أفضل الوسائل قدرة على زيادة التدفقات المالية إلى الدول الأفريقية فى المستقبل وبالتالى فلا مفر من استغلال هذه الإمكانية لإيجاد حل فعال لمشكلة ديون أفريقيا ولاستئناف النمو والانتعاش الاقتصاديين .

٢٦ ـ ينبغى على مؤسسات التنمية متعددة الأطراف بما فيها مجموعة البنك الدولى إلى تقديم الأموال طويلة الأجل أن تضمن توفير تدفقات صافية إيجابية ومتزايدة للبلدان الأفريقية . وينبغى تحويل هذه التدفقات الصافية الإيجابية بشكل متزايد من تمويل المشروعات إلى إقراض بسحب سريع لغير المشروعات لأغراض الانعاش الاقتصادى والتنمية وذلك بشروط ملائمة للاقتصاديات الأفريقية . إن هذا الأسلوب من التمويل سوف يخفف بصفة عامة من الضغط على ميزان المدفوعات ويعزز نموها الاقتصادى ، ومن ثم يزيد من قدرة البلدان الأفريقية على خدمة ديونها . كما أن نوافذ التيسير التابعة لهذه المؤسسات ينبغى عليها أن تلعب دوراً أكبر فى أفريقيا . وعلى ضوء ازدياد عبء خدمة هذا النوع من القروض فإننا نحث هذه المؤسسات على السعى إلى تهيئة السبل والوسائل الكفيلة بتخفيف عبء الديون الأفريقية بما فى ذلك إنشاء صناديق خاصة لإعادة تمويل القروض مستحقة السداد من البلدان الأفريقية بشروط أكثر يسراً .

٢٧ ـ وأما عن صندوق النقد الدولى فقد أصبح من دواعى قلقنا العميق أنه أصبح متلقياً صافياً كبيراً للموارد من أفريقيا وفى نفس الوقت الذى تحتاج فيه أفريقيا الاحتياج إلى التدفقات المالية وبناء عليه ينبغى على صندوق النقد الدولى أن يبادر بتكثيف جهوده لتحويل تدفق الأموال السلبى من أفريقيا إلى مسار عكسى . وانطلاقاً من هذه الروح فإننا نؤكد مبادرة المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى إلى العمل على زيادة تسهيلات المؤامة الهيكلية إلى ثلاثة أمثالها رغم أن هذه الزيادة قد لا تفى بالغرض . كما ينبغى على صندوق النقد الدولى أن يبحث أيضاً عن وسائل مبتكرة لزيادة التدفقات الصافية من موارده العادية لأفريقيا بشروط وأحكام تناسب الاقتصادات الأفريقية . وبما أن تكاليف هذه الاعتمادات لا تزال عالية فإننا نطالب بالتوسع فى تيسيرات دعم الفائدة وتيسير شروط الدائنين وذلك لخفض تكاليف قروض صندوق النقد الدولى خصوصاً للبلدان منخفضة الدخل . ونظراً للصعوبات الشديدة التى تعانيها هذه البلدان منخفضة الدخل فإننا نحث صندوق النقد الدولى بشدة على منح الأعضاء ذوى الالتزامات المتأخرة السداد ميزة مد فترة إعادة شراء موارد الصندوق كما تنص المادة (٥) جزء (٧) (ج) من الاتفاقية .

وبالإضافة إلى ذلك يتعين اتخاذ التدابير التالية :

١)يتعين أن ينظر صندوق النقد الدولى على نحو عاجل فى إعادة جدولة الائتمانات التى قدمها للبلدان النامية بصفة عامة وللبلدان الأفريقية بصفة خاصة .

٢) إنشاء آلية إضافية للتمويل الميسر لسد العجز فى مدفوعات ديون البلدان النامية من الزيادة المتحققة فى أسعار الفائدة دون فرض شروط إضافيه .

٣) أن تكون الشروط التى تطبقها المؤسسات لمتعددة الأطراف مسايرة لمتطلبات النمو والتنمية فى البلدان الأفريقية .

٣ ـ القروض التجارية :

٢٨ ـ اننا نشعر بقلق عميق فبالرغم من إدراك خطورة الوضع فى الدول الأفريقية لم تزل المصارف التجارية تفرض شروطاً قاسية على الدول الأفريقية خلال إعادة التفاوض على القروض . وعليه فإننا ندعو لاتخاذ الاجراءات التالية على القروض التجارية :

(١) يجب على حكومات البلدان الصناعية اتخاذ اجراءات تنظيمية مناسبة لتشجيع مصارفها التجارية على تطبيق شروط أكثر مرونة بما فى ذلك معدلات فائدة أقل فترات استحقاق وسماح أطول لإعادة الجدولة واعتمادات لخسارات القروض .

(٢) يجب على البنوك التجارية أن تعدل أسعار الفائدة إلى مستويات أقل وفترات تبسيط أطول تراعى فيها الاعتمادات المالية المتاحة فى البلدان الأفريقية لتسديد الديون . ويجب تقدير هذه الاعتمادات على أساس المتطلبات الشاملة للموارد التى تحتاجها البلدان للانعاش ولاستئناف النمو العادى .

(٣) ينبغى تحويل الديون التجارية إلى ضمانات قابلة للتحويل لفترات سداد مدتها ٢٥ عاماً على الأقل وأسعار فائدة منخفضة .

(٤) ينبغى تحويل متأخرات القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل كوسيلة لتخفيف عبء الديون .

٤ ـ إعادة جدولة الديون :

٢٩ ـ أصبحت إعادة جدولة الدين الرسمية الثنائية وديون المصارف التجارية وسائل للتخفيف من أعباء الديون بالنسبة للبلدان الأفريقية فى خلال الفترة ١٩٨٠ / ١٩٨٦ تفاوض ما لا يقل عن اثنين وعشرين بلداً أفريقيا بشأن قروضها سواء من خلال نادى باريس ولندن ، ويبرهن العدد الكبير من عمليات إعادة جدولة الديون وتكررها خلال هذه السنوات القليلة على خطورة مشكلة خدمة الديون بالنسبة لبلدان كثيرة فى أفريقيا . وكما سبق أن ذكرنا فإن هذا يبرهن على وجود مشاكل هيكلية عميقة تتطلب حلولاً بعيدة المدى وأكثر فعالية وشمولاً . وقد برهنت تجربتنا فى جميع الأحوال أن إعادة الجدولة لا تؤدى فى حد ذاتها إلى تخفيف عبء الدين لكنها تؤجل فقط موعد الاستحقاق بينما تزيد من عبء الدين بتطبيق أسعار الفائدة السائدة فى السوق . وبالإضافة إلى ذلك فإن إعادة جدولة الديون لا تعالج بصورة جذرية الطريقة التى يتم بها تسديد أصل الدين فى المستقبل كما أنها لا تتيح إعادة جدولة الديون التى تمت إعادة جدولتها من قبل . كما أن إعادة الجدولة تكلف كثيراً من حيث المصاريف والفوائد الإضافية على القروض المعاد جدولتها .

٣٠ ـ نحث بقوة أن تقوم وسائل إعادة الجدولة المعتمدة على أساس الحاجة إلى التنمية والاستثمارات لكل بلد على حدة وكذلك على أساس تقييم واقعى لقدرة البلدان على السداد مع الأخذ فى الاعتبار نمو عائدات الصادرات ومتطلبات الاستيراد والتدفقات المالية المحتملة إلى جانب وضع الميزانية ، ونحث بالتحديد على ما يلى :

(١) إن كانت هناك ضرورة لإعادة الجدولة يجب أن تتم على النمط متعددة السنوات لفترات استحقاق مدتها خمس سنوات كحد أدنى وفترة سماح مدتها عشر سنوات على الأقل وبدون فوائد .

(٢) استكشاف إمكانية أجهزة يمكن بواسطتها تطبيق مدفوعات خدمة الدين المتفق عليها بعد إعادة الجدولة لتسديد كل من الفائدة والأصل بصورة فعالة مثل إنشاء صندوق استهلاك الدين أو صندوق استرداد القيمة لتقسيط الأصل.

(٣) إلغاء تطبيق برامج التثبيت مع صندوق النقد الدولي كشرط للموافقة على تخفيف عبء الدين مع شركاء آخرين.

(٤) وفي إطار إعادة جدولة الديون يجب على الدولة الدائنة ألا تطلب من الدول الأفريقية المدينة أن تتخذ تدابير أو تنتهج نظريات اقتصادية تتعارض مع نظمها الاقتصادية والاجتماعية.

(٥) السماح للدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس بالتفاوض على إعادة الجدولة خارج اطار نادي باريس بصورة فردية ومنح شروط إلى البلدان الأفريقية المدينة أفضل من شروط نادي باريس.

(٦) السماح بشكل عام بإعادة جدولة ديون تمت إعاذة جدولتها من قبل لتخفيض عبء خدمة الدين على البلدان المدينة.

(٧) يتعين العمل على الإسراع بالمفاوضات الثنائية التي تعقب وتؤدي إلى سريان مفعول الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في المحافل متعددة الأطراف كما يتعين العمل على تحسين الاجراءات والنظم «الداخلية».

٥ ـ الموارد الخاصة بالتنمية :

٣١ ـ إن أهم جوانب حل أزمة الديون الخارجية لأفريقيا هي زيادة تدفق الموارد لأفريقيا وخاصة بشروط ميسرة. وعليه فإننا نناشد البلدان الدائنة لكي تدرك بأن هناك قدراً كبيراً من التكافل بين أفريقيا والبلدان الصناعية في معالجة مشكلة ديون أفريقيا الخارجية. ويجب اتخاذ الاجراءات لوقف انخفاض تدفق صافي رأس المال إلى الدول الأفريقية ولا سيما منذ عام ١٩٨٢ والركود في مساعدة التنمية الرسمية وتقلص التدفقات المالية من المصارف التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وصافي تدفق الأموال من داخل أفريقيا إلى خارجها.

٣٢ ـ وعليه نحث المجتمع الدولي على إقرار التدابير التالية كأمر عاجل :

(١) يجب على البلدان المتقدمة أن تتخذ اجراءات ترمي إلى تخفيض أسعار الفائدة الدولية على القروض الحالية والمستقبلية بصورة كبيرة ويجب أن تكون هناك قاعدة متفق عليها لاستمرار معدلات الصرف للعملات الرئيسية التي تصنف بها الديون الخارجية وحيثما يتزايد عبء الديون نتيجة ارتفاع أسعار عملات الدول الدائنة (تقلبات سعر الصرف) دون أن يكون للمدين يد في ذلك، ينبغي معاملة هذه النسبة المئوية من ارتفاع سعر العملة لتخفيف عبء الدين وذلك للتحكم في النمو العشوائي لعبء الدين على المدين.

(٢) وبالنسبة للدول الأفريقية فإن مساعدة التنمية الرسمية لا تزال تلعب دوراً هاماً في جهودنا الانمائية وعليه فإن الرقم المستهدف المتفق عليه دولياً والبالغ ٠,٧ ٪ من الناتج الإجمالي القومي في البلدان الصناعية ينبغي تنفيذه على أساس من الأولوية ويفضل أن يتم هذا قبل سنة ١٩٩٠ وينبغي في هذا الصدد أن تكون هناك زيادة ضخمة في التسليف سريع الصرف من جانب لجنة مساعدة التنمية وكذلك من بلدان أوروبا الشرقية. وعلاوة على هذا يجب أن تعمل الدول الدائنة على ألا تتحول إلى متلقية بما فيه للتدفقات الرأسمالية من الدول الأفريقية.

(٣) ينبغي على مؤسسات التنمية متعددة الأطراف والمالية مثل البنك وصندوق النقد الدوليين أن تتخذ تدابير عاجلة للحيلولة دون أن تتحول إلى جهات منتفعة برؤوس الأموال الأفريقية.

(٤) يجب على البنك الدولي أن يرفع من الحد الأقصى لاستحقاق الاقتراض بمكن البلدان الأفريقية من أهمية الإفادة من مصادر المؤسسة الإنمائية الدولية التي ينبغي أن تخصص نسبة ٥٠ ٪ منها لمساعدة أفريقيا. كما ينبغي اتخاذ الاجراءات اللازمة لإكمال المساهمات المقررة وفقاً للمؤسسة التنموية الدولية ـ التي لا تزال غير مسددة ـ كما يهمنا

أيضاً أن المستوى الحالي لإعادة التمويل الثامن للمؤسسة الإنمائية الدولية والبالغ قدره ١٢,٤ بليون دولار أمريكي لا يكفي لتغطية احتياجات البلدان الأفريقية كما ندعو البنك الدولي لإعادة النظر في ممارسته لإيقاف الصرف للمشروعات الأخرى التي يموها بسبب متأخرات تتعلق بمشروع واحد فقط .

ونحث على الإسراع باجراءات الموافقة والالتزامات مع الأخذ في الاعتبار حاجة أفريقيا العاجلة للمال وبالإضافة إلى ذلك نأسف على الاتجاه الحديث لتخفيض المدة لسداد دين مؤسسة التنمية النسبة من ٥٠ إلى ٤٠ سنة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض ومن ٥٠ إلى ٣٥ بالنسبة للبلدان الأخرى المؤهلة لقروض مؤسسة التنمية الدولية . ولذا نناشد البنك الدولي أن تعيد الشروط السابقة لقروض مؤسسة التنمية الدولية وهي عشر سنوات فترة سماح و ٥٠ سنة للسداد و٠,٧٥٪ معدل فائدة . كما ندعو البنك الدولي إلى إعادة النظر في ممارسته الخاصة بوقف الصرف على المشروعات الأخرى التي يموها البنك بسبب المأخرات على أحد المشروعات .

(٥) لتخفيف العجز في السيولة المالية الذي تعاني منه البلدان النامية يتعين الاتفاق على تخصيص قدر كبير جديد من حقوق السحب الخاصة ، لا يقل في جملته عن ١٥ بليون وحدة مع التأكيد على طبيعتها غير المشروطة وربطها بمتطلبات التنمية في البلدان النامية .

(٦) التخفيف الكبير لمعيار المشروطية للمؤسسات المالية الدولية مع ضمان أن أي تنسيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى متعددة الأطراف لن تؤدى إلى أي تضارب في المشروطية .

(٧) ينبغي أن يتضاعف رأس مال البنك الدولي حتى يتمكن من زيادة التسيف كحد أدنى إلى مستويات تتمشى مع احتياجات البلدان النامية .

(٨) ينبغي أن تكون هناك تغذية أعلى قابلة يتنبأ بها لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وذلك من خلال زيادة اسهامات الدول المتقدمة المساهمة في الصندوق .

(٩) ينبغي على البنك الدولي أن يعيد الالية الخاصة لأفريقيا جنوب الصحراء مع التزامات اضافية فيما يتعلق بالموارد من البلدان المانحة .

(١٠) نحث البلدان والمؤسسات المالية الدولية على المساهمة في تغذية صندوق التنمية الأفريقي بمستوى ملائم وأن تساهم أيضاً في الصناديق القائمة في المؤسسات الأفريقية الأخرى .

٦ ــ زيادة حصيلة الصادرات من السلع الأولية :

٣٣ ــ لا يزال أخطر جوانب أزمة ديون أفريقيا الخارجية هو الانخفاض الحاد في عائدات صادرات أفريقيا نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية والتي انهارت عام ١٩٨٠ واستمرت على انخفاضها منذ ذلك الوقت . لقد فقدت البلدان الأفريقية مبالغ هائلة نتيجة تدهور معدلات التجارة مما زاد من حاجتها إلى الاقتراض من الخارج . لذلك فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يتخذ وينفذ بصورة عاجلة التدابير المتفق عليها في الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع ، بما في ذلك بصفة خاصة التدابير التالية :

(١) بذل جهود منسقة لحفز نمو الاقتصاد العالمي بغية تحسين الطلب على الصادرات الأفريقية لزيادة العائد منها ويتعين على بلدان اقتصادات السوق المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بوقف اجراءات الحماية وبالكف عن تصعيد الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي لها صلة بصادرات الدول الأفريقية .

(٢) على الدول المتقدمة أن تتفاوض مع الدول المنتجة الرئيسية بهدف تثبيت أسعار سلع التصدير الرئيسية عند مستويات مجزية ومراجعة تعزيز اتفاقيات السلع الحالية وعقد اتفاقيات جديدة .

(٣) تمويل برامج ومشروعات تنويع الإنتاج الزراعي بزيادة الاستثمار الزراعي على أن يشمل الاستفادة من رؤوس الأموال الخاصة .

(٤) تيسير دخول السلع الأفريقية إلى الأسواق العالمية وشرائها بأسعار مجزية بالفعل .

(٥) ينبغي على البلدان الصناعية أن تدعم البرامج الجديدة لتصنيع المنتجات الزراعية بما في ذلك إنتاج الأغذية ليس فقط للأسواق المحلية بل كذلك للتصدير ولابد من تحسين إمكانية وصول هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية .

(٦) ينبغي توفير تكنولوجيات متقدمة للبلدان الأفريقية بتكاليف معقولة لتيسير تصنيع السلع الأفريقية محلياً واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع المشاركة الصناعية والتجارية بين المؤسسات الأفريقية ومؤسسات دول الشمال .

(٧) وتشمل إدارة التعويض التمويلي التابعة لصندوق النقد الدولي مصدراً إضافياً للدخل للتعويض عن النقص في عائدات تصدير السلع . ونحن نرحب بإعادة النظر بصورة عامة في هذه الإدارة لجعلها أكثر مواءمة مع الظروف الراهنة في المناخ الاقتصادي والتجاري العالمي . ونحث بأن تأخذ عملية المراجعة هذه في الاعتبار العجز الحاد في حصيلة الصادرات الأفريقية في وقت تشتد فيه الحاجة إلى مثل هذه الموارد لتمويل برنامج الانعاش . وعليه فإننا نحث صندوق النقد الدولي بزيادة الموارد المتاحة زيادة كبيرة في اطار هذه الإدارة . وفي نفس الوقت ينبغي تخفيف الشرطية لتمكين البلدان الأفريقية من الحصول على هذه الموارد في الوقت المناسب . كما نحث صندوق النقد الدولي أيضاً على إلغاء مطلب الشرطية المزدوجة الذي يجعل الحصول على التعويض التمويلي مرتبطاً في بعض الأحيان بموافقة دائرة الترتيبات عند الطلب . ويناشده أيضاً تمديد فترة السداد وادخال شروط ميسرة في نظام التمويل التعويضي ولا سيما للبلدان الأفريقية الصغيرة .

(٨) يتعين على البلدان المتقدمة أن تبادر إلى اتخاذ الاجراءات التي تسمح بزيادة حجم صادرات أفريقيا إلى أسواقها وخصوصاً السلع الزراعية المصنعة وشبه المصنعة .

(٩) يتعين على البلدان المتقدمة أن تسارع باتخاذ تدابير لرفع أشكال الدعم عن الزراعة التي تعوق صادرات البلدان الأفريقية .

(١٠) بغية تخفيف حدة ما تواجهه البلدان الأفريقية من مشكلات تتعلق بصادراتها السلعية يتعين اجراء المشاورات بين الحكومات الأفريقية والبلدان الصناعية حول قضايا السياسات العامة المتعلقة بتصريف المخزونات الاستراتيجية الوطنية وإنتاج البدائل التركيبية وخلافها بغية حماية الصادرات الأفريقية التي تتعرض حالياً للخطر من جراء هذه التطورات . وهذا ما يمكن القيام به في سياق اطار للسياسات العامة من شأنه أن يزيد الصادرات الأفريقية قدرة على المنافسة .

(١١) ونحن نرحب بإمكانية تطبيق اتفاقية الصندوق المشترك للسلع بعد التوقيع عليها من جانب بعض البلدان الصناعية الرئيسية وبلدان أخرى الأمر الذي سيهيىء كافة الظروف اللازمة لبدء العمل بها ونهيب بالأمين العام للاونكتاد أن يعجل باتخاذ التدابير اللازمة لبدء تشغيل الصندوق المشترك ، وفي الوقت ذاته فإننا نحث على توسيع نطاق هذا الصندوق بحيث يشمل كافة السلع الأولية الأفريقية .

(١٢) ونحث البلدان المتقدمة على وضع خطة شاملة مماثلة لنظام تثبيت حصيلة الصادرات تكفل تثبيت حصائل جميع السلع الأولية .

٧ ــ تدابير لدعم جهود أقل البلدان الأفريقية نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية المتضررة :

٣٤ ــ إن مشاكل ديون أقل البلدان نمواً وغير الساحلية وبلدان الساحل والبلدان الجزرية ودول المواجهة في أفريقيا جد خطيرة بالفعل وتتطلب عناية خاصة وفي هذا الصدد فإننا نلاحظ أن قمة فينسيا قد أقرت بأن مشكلات أكثر البلدان فقراً ولا سيما بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء مشكلات عسيرة كل العسر وتستحق تناولاً خاصاً ، ففي هذه البلدان تعد الخطة من الموارد المخصصة لخدمة الدين كبيرة للغاية وتمتص قسطاً كبيراً من حصيلة صادراتها علاوة على أن دخل الفرد فيها مايزال شديد الانخفاض بل متضاءل في بعض الحالات وتكاد مدخراتها المحلية أن تكون

منعدمة تقريباً وقدرتها على اجتذاب الموارد الخارجية من المصادر التجارية محدودة للغاية، كما أن قروض الاستثمار فيها محدودة فى القطاعين العام والخاص ولتخفيف مشاكل الديون الخارجية فإننا نهيب بالمجتمع الدولى أن يبادر إلى تنفيذ التدابير الواردة فى الفقرات ١٣٤ ـ ١٤٠ من البيان الختامى للاونكتاد السابع.

(١) مع تقديرنا الفائق لما قامت به بعض الدول المتقدمة من إلغاء ديون مساعدات التنمية الرسمية واتخاذها اجراءات بديلة مماثلة وفقاً للقرار رقم ١٦٥ (د/٩) الصادر عن مجلس التجارة والتنمية التابع للاونكتاد بتاريخ أول مارس سنة ١٩٧٨ فإننا نرى أنه ينبغى بذل مزيد من الجهد لصالح الدول الأشد فقراً وأقل البلدان نمواً فى أفريقيا جنوبى الصحراء وذلك فإننا نحث بشدة الدول المانحة الأخرى سواء من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أو من البلدان الاشتراكية فى أوروبا الشرقية على أن تبادر إلى الوفاء بالتزاماتها المعلنة بموجب هذا القرار بإلغاء الديون المستحقة على أقل البلدان الأفريقية نمواً على النحو الذى حددته الأمم المتحدة دون أن تتميز عند تطبيق القرار المذكور.

(٢) مع الأخذ بعين الاعتبار لما تقوم به البلدان الأفريقية من تعديلات هيكلية واصلاحات فى سياستها، ينبغى على البلدان الدائنة أن تطيل آجال سداد القروض وفترات السماح وذلك بمنح قروض ذات شروط ميسرة جداً شبيهة بما يقدمه صندوق التنمية الأفريقى وأن تتخذ كافة المساعدات المقدمة إلى أقل البلدان نمواً شكل المنح.

(٣) يجب النظر فى وضع خطط ملائمة من بينها تقديم دعم لسعر الفائدة وإعادة التمويل بشروط بالغة التيسر. وذلك كجزء من الجهود الشاملة لتخفيف عبء الدين.

(٤) يجب على المجتمع الدولى أن يعمل فوراً على تنفيذ التوصيات الصادرة أثناء تقويم البرنامج الجديد الزاخر لأقل البلدان نمواً. وخصوصاً بلوغ الرقم المستهدف للمعونة الانمائية الدولية ٠,١٥ ٪.

(٥) يجب على البلدان المانحة أن تزيد فى نقل الموارد المالية إلى أقل البلدان نمواً بشروط ميسرة لبلوغ الرقم المستهدف البالغ ٠,١٥ ٪ من الناتج القومى الإجمالى على نحو ما اتفق عليه أبان الاونكتاد السادس. إذ أن هذا من شأنه مساعدة البلدان المستفيدة فى تنشيط نموها الاقتصادى وحل مشاكل ديونها. كما يجب وضع برنامج للاستثمار الخاص للتدفقات الرأسمالية غير المولدة للدين تلافياً لتفاقم حال خدمة الدين العسيرة بالفعل.

(٦) يجب بذل جهد خاص لخدمة هذه البلدان بغية إلغاء كافة الديون المتعلقة بالمشروعات المحفوفة بالمخاطر بفعل معوقات خارجية أو كوارث طبيعية.

(٧) يجب أن تعمل الجهات المانحة على تمويل المشروعات (الدراسات التصميمات والمساعدة الفنية) فى شكل منح بالإضافة إلى تحمل التكاليف الإجمالية للمشروعات الاجتماعية.

(٨) على الجهات المانحة أن تلغى شرط العجز المزدوج الذى تستعمله فى حالة تأخير بعض البلدان المدينة عن تسديد قرض منح لمشروع معين.

خـــاتـــمـــــة:

٣٥ ـ بطرحنا للتدابير سابقة الذكر فإننا لعلى يقين من أن المجتمع الدولى وبوجه خاص البلدان المتقدمة الدائنة وبنوكها التجارية وكذلك المؤسسات متعددة الأطراف سوف توليها اهتماماً عاجلاً وواعياً نظراً لخطورة أزمة ديون أفريقيا الخارجية واننا نؤكد أن حل الأزمة يجب أن يكون فى اطار التعجيل بخطى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى أفريقيا ولا سيما أن برنامج الأولويات الأفريقى للانعاش الاقتصادى سينتهى أجله خلال ثلاث سنوات ولهذا فإننا نحث البلدان الدائنة المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية على النظر فى أمر تعليق التزامات خدمة الديون الأفريقية لمدة عشر سنوات اعتباراً من سنة ١٩٨٨ وهى السنة المزمع خلالها عقد المؤتمر الدولى بشأن ديون أفريقيا الخارجية.

٣٦ ـ إن التدابير التى اقترحناها فى هذا الموقف الموحد هى الحد الأدنى الذى نشعر بضرورة توفره لتمكين بلداننا من الانتعاش واستئناف النمو الطبيعى أننا نلاحظ بالتقدير تبادل المصلحة مع دائنينا فيما يتصل بأهداف الانعاش

الاقتصادى الأفريقي لاستئناف النمو الطبيعي والتنمية المعجلة وبوجه خاص المبادرات الفردية التى اتخذوها فى هذا الصدد لذلك من الأهمية بمكان أن نعزز مع دائنينا جهودنا نحو هذا الهدف بروح التعاون بين الشمال والجنوب من أجل التنمية داخل محفل ملائم يكون صادق التمثيل لصالح جميع البلدان الأفريقية المدينة . والبلدان المتقدمة الدائنة والبنوك التجارية والمؤسسات متعددة الأطراف . ان محفلاً كهذا سييسر اجراء حوار سريع وبناء يضع فى الاعتبار مختلف المقترحات والمبادرات والمواقف من جانب دائنى أفريقيا ، وكذلك التدابير الواردة فى هذا الموقف الأفريقي الموحد وكذلك فإننا نرى أن عناصر الاستراتيجية الجديدة للدين الخارجي كما حددها البيان الختامى للاونكتاد السابع ينبغي الإسراع بتنفيذها حتى تعجل بإيجاد حل عادل ودائم ومقبول من جميع الأطراف لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية .

٣٧ ــ وانطلاقاً من روح الحوار البناء والرغبة فى إيجاد حل فعال لأزمة ديون البلدان الأفريقية الخارجية نجدد دعواتنا إلى عقد مؤتمر دولى فى عام ١٩٨٨ بشأن مديونية أفريقيا الخارجية .

[١٢] إعـــــلان
أديس أبابا لرؤساء الدول والحكومات
بمناسبة اليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الأفريقية

١ ــ نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعين يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٨٨ ، يوم الاحتفال باليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، نكرس أنفسنا من جديد لخدمة مبادئ وأهداف منظمتنا القارية ونؤكد مرة أخرى التزامنا بسريانها المستمر بغية :

* تعزيز وحدة وتضامن بلداننا .
* تنسيق وتكثيف تعاوننا وجهودنا لتحقيق مستويات معيشة أفضل لشعوب أفريقيا .
* الدفاع عن سيادة ووحدة أراضى واستقلال دولنا .
* تصفية كافة أشكال الاستعمار والتفرقة العنصرية فى قارتنا .
* تعزيز التعاون الدولى والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

٢ ــ ونعلن أن الوحدة والتضامن والتحرير والتنمية هي فلسفتنا المرشدة خلال العقدين القادمين .

٣ ــ وإذ نحتفل بذكرى العيد الفضى لمنظمتنا الإقليمية فإننا نغتنم هذه المناسبة الجميلة لكى نستعرض ما تحقق خلال الأعوام الخمسة والعشرين ونمعن النظر فى المستقبل القريب والبعيد .

٤ ــ وإذ تحدونا نفس الآمال والرؤى التى ألهمت الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية عند تحديد الأهداف السامية المتضمنة فى ميثاقها نؤكد من جديد التزامنا ببذل كافة الجهود لحماية وتعزيز الوحدة الأفريقية وتصميمنا على أن نكون سادة مصيرنا .

٥ ــ لقد كافحنا دون كلل أو ملل من أجل تحرير شعوبنا التى لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار، ونلاحظ بارتياح أن عضوية منظمة الوحدة الأفريقية قد زادت من اثنتين وثلاثين دولة عام ١٩٦٣ إلى خمسين دولة اليوم ، وفضلاً عن

ذلك ، فإننا مقتنعون بأن نضال شعوبنا من أجل التحرير الكامل أوشك أن يحقق غايته ، ونؤكد من جديد تصميمنا على استئصال آخر آثار الاستعمار من أفريقيا .

٦ ـ لقد قدمنا ، بفضل تضامننا ووحدتنا دعماً مستمراً لكفاح التحرير في أفريقيا ، وسنواصل تقديم الدعم السياسي والمادي والأدبي لحركات التحرير في جنوب أفريقيا وناميبيا .

٧ ـ اننا اليوم أكثر تصميماً من أي وقت مضى على تحقيق استقلال ناميبيا في الأجل القريب ، وضمان الاستئصال التام لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

٨ ـ ونؤكد من جديد أولوية الدفاع المسلح على ما عداه ، ونعلن عزمنا على زيادة المساعدات المالية والمادية والعسكرية لحركات التحرير الوطنية ، المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الجامع وسوابو لتمكينها من توسيع نطاق كفاحها المسلح .

٩ ـ اننا نلتزم بالنص على فرض عقوبات شاملة والزامية على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، ونحث المجتمع الدولي على مساندة فرض هذه العقوبات ضد هذا النظام .

١٠ ـ نطالب المجتمع الدولي بحشد جهوده من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ .

١١ ـ اننا نلاحظ بقلق بالغ ما يقترفه نظام بريتوريا العنصري من أعمال عدوانية مستمرة ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة وسعيه إلى زعزعة الاستقرار فيها ، ونؤكد من جديد التزامنا بتقديم المساعدات المالية والمادية الضرورية إلى هذه الدول بغية تعزيز قدراتها الدفاعية .

١٢ ـ ونؤكد مجدداً ، تضامننا مع شعب جزر القمر في مطالبته باسترداد جزيرة مايوت القمرية ، وفي هذا الشأن سوف نواصل السعي إلى أن تلتزم فرنسا بقرارات هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة البلدان المنحازة ، وترد في أقرب أجل ممكن جزيرة مايوت إلى جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية .

١٣ ـ ومن بين هذه الجهود نحيي ما تقدمه دول المواجهة وبوجه خاص جمهورية أنجولا الشعبية وموزمبيق ، من تضحيات ومساهمات كبيرة لضمان انتصار الشمال من أجل تصفية الفصل العنصري والاستعمار . اننا ندعو دول خط المواجهة ، وعلى نحو خاص جمهورية أنجولا الشعبية إلى المثابرة في سعيها إلى تحقيق نصر للدول القائمة في الجنوب الأفريقي على أساس التفاوض ، ونعرب عن تأييدنا القوى لما تتخذه حكومتا أنجولا وموزمبيق من مبادرات لتحقيق السلام ، فمن شأنها في يقيننا المساهمة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (لعام ١٩٧٨) والتعجيل بإعادة إقرار السلام والأمن في هذا الإقليم الفرعي من القارة .

١٤ ـ لقد حاولنا ، انطلاقاً من روح الوفاق والتفاهم والتضامن التي تجسد روح شعوبنا ، تسوية خلافاتنا السياسية وغيرها من الخلافات بغية الحفاظ على وحدتنا داخل منظمتنا . ولقد تغلبنا على معظم خلافاتنا السياسية فحققنا بذلك مزيداً من القوة والاتحاد . ومن ثم فإننا قد عقدنا العزم على تعزيز هذه الروح ، روح الوفاق والتفاهم والتسامح والتضامن ، التزاماً منا بتعزيز وحدتنا .

١٥ ـ اننا نلاحظ أن الشعب البطل في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لم يستطع بعد ممارسة حقه في تقرير المصير ، وفقاً لقرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية رقم ١٠٤ (دورة ١٩) وقرار الأمم المتحدة رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ومن ثم نحث جميع أطراف النزاع على التفاوض فيما بينهم بغية التوصل إلى حل سريع ومرض لجميع المشاكل المعلقة .

١٦ ـ ونلاحظ بقلق محنة الملايين من اللاجئين والعائدين والمشردين في قارتنا . ولقد تفاقمت هذه المشكلة في جنوب أفريقيا نتيجة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يرتكبها نظام جنوب أفريقيا العنصري . كما نلاحظ الأعباء التي يفرضها وجود هؤلاء الأشخاص الذين انتزعوا من أوطانهم على بعض بلداننا .

١٧ ـ اننا نلتزم ، على المستويين الفردي والجماعي ، بمواصلة بذل أقصى الجهود لتحقيق حل دائم وثابت

ه للأسباب الأصلية لمشكلة اللاجئين ويهيب بالمجتمع الدولى أن يعمل على تزويد اللاجئين والبلدان التى تستضيفهم بالمساعدات المادية الكافية لتمكينها من تلبية الاحتياجات المباشرة والبعيدة الأجل للاجئين والعائدين والمشردين.

١٨ ــ وانطلاقاً من تأييدنا الدائم للقضية الفلسطينية العادلة فإننا نعلن ونؤكد من جديد شرعية الدفاع الذى يخوضه الشعب الفلسطينى تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الوحيد والشرعى وهو الدفاع الذى يستهدف إنهاء الاحتلال الاسرائيلى وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة ولا سيما حقه فى تقرير المصير والعودة إلى وطنه وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.

١٩ ــ وفضلاً عن ذلك نؤكد من جديد بأنه لن يتحقق السلام فى الشرق الأوسط دون إعادة هذه الحقوق الوطنية إلى الشعب الفلسطينى وفى هذا الصدد فإننا نؤيد الدعوة التى توجهت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولى بشأن الوضع فى الشرق الأوسط تشترك فيه على نحو كامل وتام منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. كما أننا ندين أعمال العدوان المتكررة التى ترتكبها اسرائيل ضد البلدان الأفريقية والعربية ونعلن فى هذا الصدد عن تضامننا مع تونس التى كانت وبلا مبرر ضحية أعمال العدوان الاسرائيلى على وحدتها الإقليمية مرتين.

٢٠ ــ اننا نشيد بالدور الذى تقوم به حركة عدم الانحياز من أجل إقامة نظام للعلاقات الدولية على أساس المساواة بين الدول واحترام حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة والوحدة الإقليمية والتعاون بروح من الاحترام المتبادل. أن لحركة البلدان غير المنحازة دوراً كبيراً فى تعزيز السلام العالمى، ونزع السلاح النووى وتحقيق التعايش السلمى فيما بين جميع الدول.

كما أننا نؤكد من جديد ثقتنا فى حركة عدم الانحياز فيما يتصل بالموقف من الكتلتين ونؤكد من جديد عزمنا على مواصلة العمل لإعلاء مثل حركة البلدان غير المنحازة.

٢١ ــ وادراكاً منا بأن الأحداث التى طرأت فى مجال نزع السلاح أحداث هامة فإننا نؤكد من جديد مساندتنا لهدف نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة وبخاصة نزع السلاح النووى وأننا لنأمل أن تؤدى المفاوضات الجارية حالياً بشأن نزع السلاح النووى إلى أن يتوقف بصفة عاجلة سباق التسلح وأن يتحقق نزع السلاح العام والكامل فى المستقبل القريب. كذلك نؤكد مجدداً الصلة القائمة بين نزع السلاح والتنمية والأمن الدولى. كما نؤكد مجدداً صلاحية الإعلان الخاص بجعل أفريقيا خالية من الأسلحة النووية الذى اعتمدناه فى القاهرة فى ١٩٦٤ وأكدته قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفى هذا الشأن ندين النظامين العنصريين فى بريتوريا واسرائيل لحصولهما على هذه الأسلحة التى تعرض أمن الدول الأفريقية للخطر وتزيد مخاطر استخدام وادخال الأسلحة النووية فى أفريقيا.

٢٢ ــ واقراراً منا بما تحققه الشعوب الأفريقية والعربية من منافع كلما تراصت صفوفها، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بمبادئ وأهداف التعاون الأفريقى العربى التى تخدم مصالح شعوبنا المشتركة. ونؤكد عزمنا على بذل كل جهد ممكن حتى تتحقق كافة العلاقات والامكانات الكامنة فى هذا التعاون تلبية لأمانى شعوبنا.

٢٣ ــ لقد أثبتنا التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان فى أفريقيا وذلك باعتمادنا الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب وبانشاء مؤسسات ملائمة لوضعها موضع التنفيذ. اننا نؤكد مجدداً تصميمنا على حماية حقوق الإنسان الأساسية، وتنفيذ البرامج الخاصة بحماية الأطفال، واشراك كافة فئات شعوبنا، لا سيما الشباب والنساء فى عملية التنمية. وانطلاقاً من اعلاننا بشأن الصحة كأساس للتنمية نهيب بالمجتمع الدولى لكى يتخذ كافة التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان وحقوق العمال والأفريقيين المهاجرين خاصة فى البلدان المتقدمة.

٢٤ ــ ونؤكد بصورة رسمية أن التنمية الاقتصادية لقارتنا، والتى تظل هدفنا الرئيسى، هى فى المقام الأول مسئولية حكوماتنا وشعوبنا ولقد دللنا عن طريق جهودنا التى لا تفتر، على تصميمنا بأن نعمل من التعاون الاقتصادى والتكامل الركيزة الأساسية لفلسفتنا فى التنمية الاقتصادية، ولهذا الغرض أنشأنا تجمعات اقتصادية شبه إقليمية لتكون حجر الزاوية لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية وتشمل هذه التجمعات الاقتصادية، المجموعة الاقتصادية لدول غربى أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومنافذ التجارة التفضيلية لبلدان شرقى أفريقيا

وجنوبيها ومؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى والمجموعة الاقتصادية لغربي أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والجمركي لدول وسط أفريقيا . واننا لعلى يقين من أن تعزيز هذه التجمعات الاقتصادية وإقامة تجمعات جديدة ولا سيما في شمال أفريقيا واقامة تعاون فيما بينها سوف يسهل عملية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، تجسيداً لرغبتنا الوطيدة في أن نتصدى للتحديات الخطيرة التي تواجه القارة في الأونة الحاضرة . وفضلاً عن ذلك أنشأنا شبكة من الوكالات المتخصصة لتكون دعامة للتعاون الإقليمي وشبه الإقليمي والقاري .

٢٥ ــ وندرك أن ينبغي توفير كل الوسائل اللازمة لهذه التجمعات الاقتصادية لكي تحقق الأهداف المتوخاة ، وننسق برامجها المختلفة بغية التعجيل بتحقيق أهداف أفريقيا على المدى الطويل والمتمثلة في التكامل الاقتصادي الأفريقي ، ومن ثم فقد عقدنا العزم على أن نبذل قصارى الجهد من أجل أن نكفل لها الدعم السياسي والمالي اللازم ، وندمج أهدافنا في خططنا الإنمائية الوطنية .

٢٦ ــ ونلتزم أيضاً بتطوير التعاون القطاعي على صعيد الأقاليم الفرعية والصعيدين الإقليمي والقاري ولا سيا في القطاعات ذات الأولوية .

٢٧ ــ ولهذا الغرض أعلنا عقد النقل والمواصلات وعقد التنمية الصناعية وبرنامج العمل الخاص لتحسين الوضع الغذائي والنهوض بالزراعة في أفريقيا . كما أسسنا أيضاً مؤتمرات وزارية عديدة لوضع الاستراتيجيات ومتابعتها ، ولتحديد برامج التعاون والتكامل القطاعي ولا سيما من أجل ترويج التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وبالنظر إلى ما للسلع الأساسية والمواد الخام من أهمية بالنسبة للتجارة الأفريقية ولما لها من انعكاسات على الاقتصادات الأفريقية ، قررنا إيلاء هذا القطاع اهتماماً خاصاً ، مع تنفيذ سياسات متناسقة وإنشاء الأجهزة المناسبة لضمان متابعة فعالة واجراء تقييم دقيق والحصول على خبرة ودراية أكبر باستخداماتها وامكاناتها وضمان اشتراك فعال في المفاوضات الدولية بشأن أسعار السلع الأساسية والمواد الخام وكذلك في المفاوضات المعنية بتمويلها وتسويقها وتوزيعها .

٢٨ ــ ونظل على التزامنا بهدف إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية وفقاً للالتزام الذي قطعناه على أنفسنا في خطة عمل لاجوس ونؤكد ــ مجدداً ــ تصميمنا على اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بتنفيذ هذا المشروع لمواجهة التحديات التي تقابل قارتنا .

٢٩ ــ وقد واصلنا أيضاً ، بصور فردية وجماعية ، اقرار استراتيجيات تهدف إلى ضمان الاستقلال والتنمية الاقتصادية لبلداننا عن طريق التعبئة الفعالة للمواد البحرية والطبيعية الضخمة في قارتنا . وقد اعتمدنا بمناسبة العيد العاشر لمنظمتنا الإعلان الأفريقي بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي . كما أجزنا في أبريل سنة ١٩٨٠ خطة عمل لاجوس ووثيقتها الختامية خلال دورتنا غير العادية الثانية لتنفيذ استراتيجية منروفيا التي أقرتها دورتنا العادية السادسة عشرة في يوليو سنة ١٩٧٩ .

٣٠ ــ وعلى الرغم من كل تلك الجهود فقد استمرت اقتصادياتنا في التدهور حتى بلغت الأزمة الحالية . ونحن نقر بأن هذه الأزمة ترجع ــ على وجه الخصوص ــ إلى التقلبات الهيلكية في اقتصاداتنا وأوجه قصور في سياسة التنمية من جهة ، وإلى استمرار الوضع الاقتصادي الدولي غير الصادق والمجحف من جهة أخرى . وقد برزت هذه الأزمة بصفة خاصة من خلال النقص الغذائي الحاد والمجاعة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة وفاقم منها الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية الأخرى . وقد واجهنا هذا الوضع الطارئ الخطير الذي تعرضت له قارتنا باقرار برنامج الأولويات الأفريقي للانعاش الاقتصادي عام ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ وإنشاء الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة لمكافحة الجفاف والمجاعة في أفريقيا . وحددنا في برنامج الأولويات الأفريقي للانعاش الاقتصادي أسباب هذا الوضع الخطير والتزمنا رسمياً بتطبيق تدابير صارمة لكفالة النهوض بالقطاع الزراعي وتحسين الإنتاج الغذائي ، وارساء أسس انعاش دائم .

٣١ ــ وما فتئ القلق البالغ يساورنا ازاء عبء الديون المضني الذي تنوء به قارتنا حيث أن حجم ديوننا الخارجية والعبء الثقيل لخدمة الديون يمثلان أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في أزمة أفريقيا الاقتصادية. وقد عقدنا قمة غير عادية ثالثة في خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى أول ديسمبر سنة ١٩٨٧ لكي نناقش فقط أزمة الديون الأفريقية . كما اعتمدنا الموقف الأفريقي المشترك بشأن أزمة الديون الخارجية لأفريقيا وحددنا فيه تدابير مفصلة لمعالجة أزمة الديون

على أساس التعاون والحوار المستمر والمسئولية المشتركة على ضوء التكافل القائم بين اقتصادات البلدان المستدينة والبلدان الدائنة . ونحن على يقين من أن أزمة الديون فى أفريقيا لا يمكن أن تحل إلا باتخاذ نهج كلى ومنصف فى اطار استراتيجية تعاوض متكاملة وذات وجهة إنمائية تأخذ فى الحسبان الخصائص المحددة لأزمة الديون أفريقيا . ونهيب بدائنينا ــ مجدداً ــ الموافقة على عقد مؤتمر دولى بشأن ديون أفريقيا الخارجية بغية التوصل إلى اتفاق على اتخاذ تدابير للطوارئ قصيرة ومتوسطة الأجل تستهدف تخفيف عبء مشكلة الديون في أفريقيا .

٣٢ ــ وباعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا (عام ١٩٨٦ / ١٩٩٠)، التزام المجتمع الدولى بتقديم الموارد الكافية لدعم واستكمال جهود التنمية الأفريقية . وبعد مضى سنتين ها نحن نعرب عن خيبة أملنا بسبب عدم كفاية ما قدمه المجتمع الدولى من دعم لتنفيذ ذلك البرنامج ، ولذا فإننا نحث المجتمع الدولى على الوفاء بصورة كاملة بالتزامه بشأن هذا البرنامج يقينا منا بأنه لا سبيل إلى تحقيق نمو الاقتصاد العالمى واستقراره من غير التوصل إلى حل دائم للأزمة الاقتصادية لأفريقيا .

٣٣ ــ وإذ نسلم بأن تطوير العلم والتكنولوجيا شرط أساسى للتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فقد اتفقنا فى خطة عمل لاجوس على دعم تطبيق العلم والتكنولوجيا من أجل تعزيز النمو والتنمية فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، وخاصة فى مجال البحوث الزراعية . كما أنشأنا مؤسسات ولجاناً شبه إقليمية وإقليمية للعلم والتكنولوجيا . وعقدنا العزم الصادق على تنفيذ توصيات المؤتمر العام الأول لرجال العلم الأفريقيين الذى عقد فى برازافيل فى يونيو سنة ١٩٨٧ والذى أسفر عن إنشاء الاتحاد الأفريقى للعلم والتكنولوجيا ، الذى قصد به أن يكون بمثابة اتحاد للمنظمات والمؤسسات العلمية والتكنولوجية والهندسية فى أفريقيا . وتوصيات المؤتمر الثانى للوزراء الأفريقيين المسئولين عن تطوير العلم والتكنولوجيا فى أفريقيا المنعقد فى أروشا ، تنزانيا فى يوليو سنة ١٩٨٧ .

وإذ ندرك الأثر الكبير للتقدم الذى أحرز فى مجال العلم والتكنولوجيا والتحدى الذى يواجه قارتنا ، فإننا مصممون على تطوير العلم والتكنولوجيا وعلى تقاسم خبراتنا فى هذا المجال بغية التصدى لهذه التحديات .

٣٤ ــ وإدراكاً منا للحاجة إلى حماية الموارد الطبيعية للقارة ، وحسن ادارتها فقد اعتمدنا فى عام ١٩٨٠ فى الجزائر الاتفاقية الأفريقية بشأن المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية ، وتعهدنا بأن ننفذ فى هذا المجال مشاريع مثل الخريطة الهيدرولوجية الدولية لأفريقيا وكذلك التنمية البيولوجية المتكاملة لمرتفعات فوتاجالون . ويشكل الجفاف المستمر وزحف الصحراء أخطر التهديدات للبيئة الأفريقية . ولقد اتخذنا خطوات رئيسية مثل إعادة التشجير وإدارة التربة وإدارة المواد المائية بغية إيقاف مثل هذه الكوارث . كما اتخذنا أيضاً تدابير للتعاون فى هذا المجال عن طريق إنشاء منظمات شبه إقليمية مثل مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقى والهيئة الحكومية المشتركة للجفاف والتصحر « إيجاد » وعلى الصعيد القارى أنشأنا صندوقاً خاصاً للمساعدات الطارئة لمكافحة الجفاف والمجاعة فى أفريقيا . والتزمنا فى اطار برنامج الأولويات للانعاش الاقتصادى فى أفريقيا ٨٦ / ١٩٩٠ بتخصيص الموارد اللازمة لمكافحة الجفاف والتصحر.

٣٥ ــ وإدراكاً منا كذلك للحاجة إلى ضرورة المحافظة على بيئة أفريقية نظيفة وحمايتها ، فقد حددنا فى خطة عمل لاجوس المجالات ذات الأولوية فى مضمار البيئة والتى تتطلب اتخاذ اجراء عاجل بالنظر إلى خطورتها . ونحن من جانبنا عازمون على بذل كل ما فى وسعنا لتنفيذ هذه التدابير . وعلى ذلك ، فإننا نؤكد ــ مجدداً ــ عزمنا على اتخاذ تدابير لحماية بيئتنا عن طريق تحسين الظروف المادية والبشرية . ونحن ندرك بوجه خاص الآثار المدمرة للاشعاع النووى على بيئتنا ولا سيما على الإنسان والكائنات البحرية وغير ذلك من أشكال الحياة الأخرى ، وعليه فإننا نقرر الامتناع عن الدخول فى أية اتفاقيات أو ترتيبات مع أى بلدان صناعية ومؤسسات عبر وطنية وشركات خاصة معنية بدفن النفايات النووية والصناعية فى الأراضى الأفريقية .

٣٦ ــ ولقد ركزنا أيضاً ، خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى من عمر منظمتنا ، جهودنا على إعطاء قوة دافعة لقيمنا الثقافية واستعادة ذاتيتنا الثقافية ، وسوف نواصل تشجيعنا لاستخدام اللغات الأفريقية بصورة أكبر بحسبانها أدوات للتنمية الحديثة فى القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

٣٧ ــ وإننا لعلى يقين من أن جهودنا ستجد مزيداً من الدعم عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولا سيما فى

اطار مجموعة الــ (٧٧) وحركة البلدان غير المنحازة . ونتعهد بالإسراع فى تنفيذ برامج التعاون الاقتصادى والفنى المشتركة للنهوض بالتضامن فيما بين البلدان النامية بغرض إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٣٨ــ اننا نعيش فى عالم يضطرم بالتغير، ويشهد تحولات أساسية فى كافة المجالات ولا سيما فى المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية . ومواجهة هذا الواقع والحاجة الماسة إلى التحدى للتحديات العديدة التى تعترض سبيل البشرية ، بعامة والشعوب الأفريقية بخاصة ، تمليان علينا اتخاذ موقف دينامى متجدد ابداً . وفى هذا الشأن ، فإننا نوقن بحاجة أفريقيا ــ عشية عام ٢٠٠٠ ، أن تتكيف ــ على نحو خلاق ــ وهــذه المعطيات الجديدة ، وأن تضاعف من جهودنا من أجل تعويض ما فاتها ، وتصويب أوجه الاختلال التى حاقت بها ، وتعزيز سياساتها الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية والسلام ، وذلك فى ظل التنسيق والاتفاق .

٣٩ــ ونجدد التزامنا ، بمناسبة العيد الخامس والعشرين لمنظمتنا بتنفيذ استراتيجية منروفيا وخطة عمل لاجوس ووثيقتها الختامية تنفيذاً كاملاً ، حتى يتسنى لبلداننا أن تحقق تنمية متكاملة قائمة على الاكتفاء الذاتى الوطنى والجماعى والاعتماد على الذات ، ولذلك فإننا نلتزم بتدعيم منظمتنا وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة وبتعبئة قدرات شعوبنا لتحقيق أهداف الوحدة الأفريقية وخاصة عن طريق تشجيع التعاون الفنى الأفريقى المشترك وانشاء الروابط الوطنية والمنظمات المهنية وتعزيز التعاون فيما بينها على الصعيد القارى ونؤكد من جديد التزامنا بأن نكفل لشعوبنا مستقبل أفضل وأن نحقق لها السلام والأمن ، وأن نعزز بناء مجتمع أفريقى يكون فيه الإنسان الأفريقى أداة التنمية وغلبتها وفق ما جاء بإعلان الخرطوم فى مارس سنة ١٩٨٨ .

٤٠ــ لقد بذلنا ــ أبان فترة العقدين ونصف العقد المنصرمين ــ جهوداً مضنية على طريق تحقيق وحدة القارة . وعقدنا العزم ــ أكثر من أى وقت مضى ــ على السعى الدءوب من أجل بلوغ هدف وحدة أفريقيا وتضامنها ، وصولاً إلى تنمية قارتنا وتقدمها وكفالة العزة والرخاء لشعوبنا .

تحرر فى أديس أبابا يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٨٨ .

(١٣) إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية السادسة والعشرين بشأن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا والتغيرات الجوهرية التي تحدث في العالم

أديس أبابا (٩-١١ يوليو ١٩٩٠)

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعين في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمرنا في أديس أبابا ـ أثيوبيا خلال الفترة من ٩ - ١١ يوليو سنة ١٩٩٠ .

قد قمنا باستعراض دقيق للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في قارتنا في ضوء التغيرات السريعة التي يعهدها العالم وتأثيرها على أفريقيا على النحو المقدم في تقرير الأمين العام بشأن التغيرات الأساسية التي تجري في العالم وأثرها بالنسبة لأفريقيا . اقتراحاً بر فعل أفريقي :

٢ - وقد لاحظنا على نحو خاص تغير العلاقات بين الشرق والغرب من المواجهة إلى التعاون والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوروبا الشرقية والتحرك الثابت نحو الاتحاد السياسي والتقدمي لأوروبا الغربية والاتجاه العالمي المتنامي نحو التكامل الإقليمي وإقامة تكتلات تجارية واقتصادية وكذلك ما يتحقق من تقدم في العلم والتكنولوجيا ونرى في هذا معايير كبرى ينبغي أن ترشد تفكير أفريقيا الجماعي بشأن التحديات والخيارات الماثلة أمامها خلال التسعينات وما بعدها نظراً لما يهدد قارتنا من خطر تهميش حقيقي .

٣ - وقد سجلنا بارتياح إنجازات أفريقيا في الكفاح من أجل تصفية الاستعمار في القارة وفي النضال ضد العنصرية والفصل العنصري وكذلك الدور الإيجابي الذي تضطلع به منظمة الوحدة الأفريقية في هذا المسار . إن استقلال ناميبيا قد أدى إلى توسيع نطاق حرية أفريقيا .

٤ - لقد أحطنا بالإجراءات التي اتخذها السيد دي كليرك التي تدعو إلى التفاؤل إلا أننا نحذر من أن تلك التغيرات تعجز تماماً عن تحقيق غايتنا المشتركة المتمثلة في التصفية العاملة للفصل العنصري ومالم تلتزم حكومة الأقلية العنصرية دون رجعة بالقضاء على هذا النظام الغريب عن العصر فإنه يتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في ممارسة كافة أشكال الضغوط بما في ذلك وبصفة خاصة ـ فرض العقوبات الاقتصادية على جنوب أفريقيا . وهذا من وجهة نظرنا الجماعية ، هو أيضاً مطلب حركات التحرير الوطني في هذه البنود في الوقت نفسه أن نؤكد مجدداً تضامننا مع شعب جنوب أفريقيا المغلوب على أمره ونطمئنه إلى تأييدنا الراسخ له في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل كفاحه وفي الوقت نفسه نحثه على ضم صفوفه وتوحيد قواه .

٥ - لا يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي في قارتنا محفوفاً بالمخاطر رغم الجهود الكثيرة التي بذلتها بلداننا على نحو فردي أو مشترك ولقد أصدرنا خلال مؤتمرنا الاستثنائى الثاني الذي عقد في لاجوس نيجيريا في أبريل سنة ١٩٨٠ خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية لأفريقيا حتى عام ٢٠٠٠ وبيان لاجوس الختامي . كما اعتمدنا في الدورة العادية الحادية والعشرين لمؤتمرنا التي عقدت هنا في أديس أبابا في يوليو سنة ١٩٨٥ ، برنامج الأولويات للإنعاش الاقتصادي في أفريقيا ١٩٨٦ / ١٩٩٠ ، وبنفس القدر عقدنا الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمرنا لمواجهة عبء الديون الخارجية المرهق

واعتمدنا الموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية . وقد استرشدنا في هذه التجارب كلها بمبدأ الاعتماد الجماعي على الذات والتنمية المستمرة .

٦ – كان ذلك تعبيراً عن محاولتنا الجماعية لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف وعكس مسار التدهور المستمر في الأداء الاقتصادي في أفريقيا وبالرغم من تلك المحاولات ومن الالتزام السياسي القوي بها لم يتسن حتى الآن تحقيق هدفنا المتمثل في إرساء أساس ثابت للتنمية ذاتية الدعم في بلداننا . بل إنه طوال عقد الثمانينات استمر تدهور القسم الأعظم من بنيتنا الأساسية ومنشآتنا الإنتاجية ، وانخفض دخل الفرد في شعوبنا انخفاضاً حاداً وكذلك انخفض حجم مصادراتنا ووارداتنا أيضاً . لقد حدث تدهور حاد في نوعية الحياة في بلداننا مع الاضطرار إلى إجراء تخفيضات حادة في الإنفاق على الصحة العامة والإسكان والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى . كذلك انخفض إنتاج الأغذية بالمقارنة بالزيادة في عدد السكان وقد تم هذا كله في تعارض حاد مع الارتفاع الخطير في إجمالي ديون أفريقيا الخارجية التي انطلقت من ٥٠ مليون دولار أمريكي تقريباً في عام ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٣٥ بليون دولار أمريكي مع نهاية عم ١٩٨٩ . وقد أدت هذه التركيبة من المشكلات الاقتصادية الحادة والمديونية الخارجية إلى زيادة عدد البلدان الأعضاء المصنفة ضمن أقل البلدان نمواً من ٢١ إلى ٢٨ بلداً خلال الفترة نفسها .

٧ – لقد بذلت بلداننا جهوداً جادة بغية التصدي لأشد ما نجم عن هذا الوضع الاقتصادي الصعب من نتائج سلبية ، واتفقت معظم بلداننا على برامج تكيف هيكلي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية ، وكان الثمن السياسي والاجتماعي لمعظمها باهظاً في الغالب ، إلا أننا ندرك أن هذا ليس سوى تدابير قصيرة الأجل لا تكفي وحدها لوضع اقتصاداتنا على الطريق السليم وإرساء الأسس الراسخة للنمو في المستقبل على نحو كامل . ويزيد من قلقنا البالغ أنه يوجد بالإضافة إلى مشاكلنا ، اتجاه متزايد لفرض شروط جديدة ذات طابع سياسي على ما يقدم من مساعدات لأفريقيا .

٨ – إننا نؤيد مجدداً أن مسئولية تنمية أفريقيا تقع على عاتق حكوماتنا وشعوبنا . ولقد عقدنا العزم اليوم وأكثر من أي وقت مضى على إرساء أسس صلبة لتنمية مستمرة معتمدة على الذات محورها الإنسان وتقوم على العدالة الاجتماعية والاعتماد الجماعي على الذات بغية تحقيق التحول الهيكلي العاجل لاقتصاداتنا . وفي هذا البيان فإننا نعقد العزم على العمل دون كلل على تحقيق التكامل الاقتصادي من حاصل التعاون الإقليمي ، كما نعقد العزم على اتخاذ تدابير عاجلة لترشيد التجمعات الاقتصادية القائمة في قارتنا من أجل زيادة فاعليتها في تعزيز التكامل الاقتصادي وإنشاء جماعة اقتصادية أفريقية .

٩ – تلك هي الأهداف التي حددناها لأنفسنا في لاجوس عام ١٩٨٠ ونحن نؤكد من جديد استمرار صلاحيتها وكذلك صلاحية المبادئ الأساسية لخطة عمل لاجوس وبرنامج الأولويات للإنعاش الاقتصادي في أفريقيا بما في ذلك ما ورد فيهما من أولويات قطاعية وبصفة خاصة الحاجة الماسة لخدمة التنمية وإنشاء قاعدة صناعية وحيدة في قارتنا . وفي هذا البيان فإننا نلتزم بانتهاج سياسات سليمة في مجال السكان والبيئة بما يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية في قارتنا .

١٠ – وإننا ندرك إدراكاً تاماً أن تيسير عملية التحول والتكامل الاجتماعي والاقتصادي يستلزم تعزيز المشاركة الشعبية في عميات الحكم والتنمية وأن المناخ السياسي المواتي الذي يضمن حقوق الإنسان واحترام حكم القانون من شأنه أن يكفل تحقيق مستويات عالية من الاستقامة والمساءلة

بالنسبة لمن يتولون المناصب العامة وفضلاً عن ذلك فإن العمليات السياسية ذات القاعدة الشعبية تكفل اشتراك الجميع وبشكل خاص المرأة والشباب في جهود التنمية . ومن ثم فإننا نلزم أنفسنا من جديد بتحقيق المزيد من تحول الديمقراطية لمجتمعاتنا وتدعيم المؤسسات الديمقراطية في بلداننا . إننا نؤكد مجدداً حق بلداننا في أن تقرر بكامل سيادتها نظام الديمقراطية فيها انطلاقاً من قيمها الاجتماعية والثقافية مع مراعاة واقع كل بلد من بلداننا وضرورة كفالة التنمية وتلبية احتياجات شعوبنا الأساسية . ومن ثم فإننا نؤكد أنه من الضروري أن تتواكب الديمقراطية والتنمية وأن تعزز كل منهما الأخرى .

١١ - إننا ندرك في الوقت نفسه أن إمكانيات تحقيق ما حددناه من أهداف ستصادف العقبات مادامت أفريقيا تفتقر إلى جو السلم والاستقرار الدائمين ولذلك فإننا نجدد عزمنا على العمل معًا على سرعة حل كافة النزاعات الدائمة في قارتنا حلاً سلميًا فإننا نجدد عزمنا على العمل معًا على سرعة حل كافة النزاعات القائمة في قارتنا حلاً سلميًا . إن حل النزاعات سيؤدي إلى قرار السلام والاستقرار في قارتنا كما سيكون له أثر في تخفيض الإنفاق على الدفاع والأمن مما يوفر موارد إضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وبنفس القدر نعقد العزم على بذل جهود جديدة لإزالة الأسباب الحقيقية لمشكلة اللاجئين . فمن خلال توفير ظروف الاستقرار فحسب تستطيع أفريقيا أن تحشد مواردها المادية والبشرية . وتوجهها على نحو كامل نحو التنمية .

١٢ - في هذا المنعطف الخطير حيث تخرج قارتنا بصعوبة من مرحلة في تاريخها تركزت أساسًا على التحرر السياسي وبناء الأمة ، وبينما توشك أن تدخل عهداً جديداً يركز أساسًا على التنمية الاقتصادية ، فإننا في حاجة إلى تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية حتى يمكن أن تتحول أيضًا إلى أداة صالحة دومًا لخدمة التنمية والتكامل الاقتصادي في أفريقيا . واتساقًا مع هذا الهدف فإننا نكرر التزامنا بالمبادئ والغايات الواردة في ميثاقها وبإيماننا بأنفسنا وبقارتنا ، وبعزمنا المتنامي على أن نكون سادة مصائرنا وبهذه الروح فإننا نؤكد مجدداً التزامنا بمثل الانتماء الأفريقي كما نلزم أنفسنا على نحو فردي وجماعي ونيابة عن حكوماتنا وشعوبنا بالحفاظ على وحدتنا وتضامننا وتعزيزهما وحشد مواردنا وحكمتنا من أجل مواجهة تحديات عقد التسعينات وما بعده ومن أجل تغيير الآفاق الاجتماعية والاقتصادية الكئيبة التي تنتظر قارتنا وضمان حياة أفضل لجميع الشعوب والأجيال الجديدة التي لم تر النور بعد . هذه أهداف يمكن أن تتحقق في حدود إرادتنا ولذلك فسوف نعمل بكل ما في وسعنا على تحقيقها .

١٣- بيد أن تحقيق هذه الأهداف سيتطلب أيضًا التعاون والتضامن الدوليين . وكذلك حدوث تغيرات أساسية في النظام الاقتصادي الدولي . إن الانهيار المستمر في أسعار السلع الأفريقية والأسعار الفلكية للسلع المصنعة ، فضلاً عن عبء الديون الخارجية المتنامي وما يصاحبها من تدفق عكسي للموارد تمثل كلها عوامل خارجية تعوق جهودنا لتحقيق الانتعاش الاقتصادي على نحو خطير حقًا . وتتحمل البلدان المتقدمة مسئولية كبرى عن تحول النظام الدولي غير المنصف الحالي . ونحن من جانبنا سوف نواصل السعي إلى إقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف . وفي هذا الصدد فإن تنشيط حركة عدم الانحياز يمكن أن يكون له دور حاسم .

١٤ - إننا نعلن التزامنا من جديد بتدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاضطلاع بدور قيادي في هذا الصدد كما أننا نود أن نعرب عن استعدادنا للعمل بالتنسيق مع مناطق وبلدان العالم النامي الأخرى من أجل تنشيط الحوار والتعاون بين الشمال والجنوب . إننا نؤمن بأن عالمًا يزداد اعتماد كل

من أجزائه على الآخر يستدعي تحقيق مدى أكبر من التضامن الدولي وإنه ينبغي تقاسم السلام والرخاء بغية تحقيق خير البشرية المشتركة .

١٥ – ونطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا الإعلان واتخاذ جميع التدابير اللازمة في هذا الصدد بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي وغيرهما من المؤسسات الأفريقية والدولية ، كما نطلب منه العمل على نشر هذا الإعلان في أوسع نطاق ممكن وتوعية الرأى العام الأفريقي والمجتمع الدولي بما يتضمنه .

أديس أبابا في ١١ يوليو ١٩٩٠

(١٤) المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الموقعة من القادة الأفارقة في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية السابعة والعشرين

(أبوجا – نيجيريا ٣ – ٦ يونيو ١٩٩١)

الديباجة :

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ، إذ نضع في الاعتبار مبادئ وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، وإذ نأخذ في الحسبان مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول .

وإذ ندرك العوامل المختلف التي تعوق تنمية القارة الأفريقية وتعرض مستقبل شعوبها للخطر بصورة جدية ، وإذ نعي أن واجبنا يتمثل في تنمية موارد القارة البشرية منها والطبيعية واستخدامها لتحقيق رفاهة شعوبنا في جميع مجالات النشاط البشري ، وإذ نضع في الاعتبار مختلف القرارات والإعلانات التي اعتمدتها مؤتمرات القمة في الجزائر في سبتمبر سنة ١٩٦٨ وأديس أبابا في أغسطس سنة ١٩٧٠ ومايو سنة ١٩٧٣ والتي تنص على أن التكامل الاقتصادي للقارة شرط جوهري لتحقيق أهداف منظمة الوحدة الأفريقية وبصفة خاصة قرارنا الذي اتخذ في ليبرفيل في يوليو سنة ١٩٧٧ باعتماد إعلان كنشاسا الذي أقره مجلس وزرائنا في ديسمبر سنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية وهو الهدف الذي يجب تحقيقه على مراحل متتالية .

وإذ نأخذ في الاعتبار أيضاً إعلان منروفيا بشأن الالتزام بالمبادئ التوجيهية والتدابير التي يتعين اتخذها لتحقيق الاكتفاء الذاتي القطري والجماعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء نظام اقتصادي دولي جديد والذي يدعو ضمن أمور أخرى ، إلى إنشاء سوق أفريقية مشتركة تمهيداً لإنشاء جماعة اقتصادية أفريقية .

وإذ نأخذ في الاعتبار أيضاً خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي أبريل سنة ١٩٨٠ اللذين يؤكدان مجدداً التزامنا بإنشاء جماعة اقتصادية أفريقية بحلول عام ٢٠٠٠ لتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لقارتنا .

وإذ نأخذ في الاعتبار أخيراً الإعلان الصادر بمناسبة العيد الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبصفة خاصة ، التأييد مجدداً على التزامنا باتخاذ الإجراءات اللازمة وتصميمنا عليها للتعجيل بإنجاز مشروع إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية .

وإذ نلاحظ أن الجهود التي بذلت فعلاً في مجال التعاون الاقتصادي القطاعي الإقليمي الفرعي والإقليمي مشجعة وتبرر إقامة تكامل اقتصادي أفضل وعلى نطاق أوسع .

وإذ نسلم بالحاجة إلى توزيع ميزات التعاون بين الدول الأعضاء على نحو منصف وعادل للنهوض بتنمية اقتصادية متوازنة في جميع أنحاء القارة الأفريقية .

نقرر إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية تشكل جزءًا لا يتجزأ من منظمة الوحدة الأفريقية ، ونتفق على ما يلي :

الفصل الأول

(مادة ١)

التعريفات

في هذه المعاهدة :

أ ـ تعني كلمة « معاهدة » معاهدة تأسيس الجماعة .

ب ـ تعني كلمة بروتوكول أى وثيقة تحوي وسائل تطبيق المعاهدة ولها نفس الاعتبار القانوني كالمعاهدة .

ج ـ تعني كلمة «الجماعة» الكيان العضوي للتكامل الاقتصادي الذي أنشئ بموجب أحكام المادة (٢) من هذه المعاهدة والذي يشكل جزءًا لا يتجزء من منظمة الوحدة الأفريقية .

د ـ تعني كلمة «إقليم» إقليمًا تابعًا لمنظمة الوحدة الأفريقية كما هو محدد في القرار رقم ٤٦٤ (دورة ٢٦) لمجلس الوزراء ، الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية والخاص بتقسيم أفريقيا إلى خمسة أقاليم هي :

شمالي أفريقيا وغربي أفريقيا ووسط أفريقيا وشرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي .

هـ ـ يعني « الإقليم الفرعي » ثلاث دول على الأقل من إقليم واحد أو أكثر على نحو ما هو معرف في الفقرة الفرعية (د) من هذه المادة .

و ـ تعني عبارة « دولة عضو » الدولة العضو في الجماعة .

ز ـ تعني عبارة « دولة ثالثة » أية دولة غير الدولة العضو .

ح ـ تعنى كلمة «المؤتمر» مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية على نحو ما هو منصوص عليه في المادة (٧) و (٨) من هذه المعاهدة .

ط ـ تعنى كلمة «المجلس» ، مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على نحو ما هو منصوص عليه في المادة (٧) و (١١) من هذه المعاهدة .

ى ـ تعنى عبارة «البرلمان الأفريقي» الجمعية البرلمانية المنشأة بموجب أحكام المادتين ٧ و ١٤ من هذه المعاهدة .

ك ـ تعني كلمة «اللجنة» اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنشأة بموجب المادتين ٧ و ١٥ من هذه المعاهدة .

ل ـ تعني كلمة «لجنة» أية لجنة تقنية متخصصة تنشأ بموجب المادة ٧ و ٢٥ من هذه المعاهدة أو وفقا لها .

م ـ تعني عبارة «محكمة العدل» محكمة العدل التابعة لجماعة والمنشأة بموجب المادة ٧ و ١٨ من هذه المعاهدة .

ن ـ تعني عبارة «أمانة» الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية وذلك على نحو ماهو منصوص عليه في المادة ٧ و ٢١ من هذه المعاهدة .

س ـ تعني عبارة «أمين عام» الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية كما هو منصوص عليه في المادة ٢٢ من هذه المعاهدة .

ع ـ تعني عبارة «رسوم جمركية» رسوم الجمارك الحمائية والرسوم المساوية الأثر التي تحصل على السلع مقابل استيرادها .

ف ـ تعني عبارة «رسوم وضرائب التصدير» رسم الصادر والرسوم المساوية الأثر التي تحصل على السلع مقابل تصديرها .

ص ـ تعني عبارة رسوم وضرائب جمركية جميع الرسوم والضرائب المحددة أنفا .

ق ـ تعني الحواجز غير التعريفية العوائق أمام المبادلات التجارية والمتمثلة في عوائق أخرى غير الحواجز الجمركية .

ر ـ تعني عبارة «نظام المبادلات داخل الجماعة» النظام الذي تمنح بموجبه مزايا للسلع المذكورة في الفقرة (١) من المادة (٣٣) .

ش ـ تعني عبارة بضائع عابرة ، البضائع المنقولة بين دولتين عضوين أو بين دولة عضو ودولة ثالثة مارة عبر دولة عضو أو أكثر .

ت ـ تعني عبارة «اتفاق مقايضة» أو تبادل بنظام المقاصة أى اتفاق تستورد بمقتضاه سلع وخدمات إلى داخل دولة عضو ويمكن تسويتها كليًا أو جزئيًا عن طريق المبادلة المباشرة للسلع والخدمات

ت ١ ـ تعني كلمة«صندوق» ، صندوق الجماعة للتضامن والتنمية والتعويض والمنشأ بموجب المادة (٨٠) من هذه المعاهدة .

ت ٢ ـ تعني كلمة «شخص» شخص طبيعي أو معنوي .

الفصل الثاني

الإنشاء والمبادئ والأهداف والالتزام العام والإجراءات

(مادة ٢)

إنشاء الجماعة

تنشىء الأطراف السامية المتعاقدة بموجب هذه المعاهدة جماعة اقتصادية أفريقية فيما بينها يشار إليها فيما بعد بالجماعة .

(مادة ٣)

المبادئ

تؤكد الأطراف السامية المتعاقدة وتعلن رسمياً ـ في إطار سعيها إلي تحقيق الأهداف الواردة في المادة (٤) من هذه المعاهدة التزامها بالمبادئ الأساسية التالية :

١ – تكافؤ الدول الأعضاء وتكافلها .

٢ – التضامن والاعتماد الجماعي على الذات .

٣ – التعاون فيما بين الدول وتكامل البرامج ومواءمة السياسات .

٤ – تشجيع تنمية الأنشطة الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء على نحو متوائم .

٥ – الالتزام بالنظام القانوني للجماعة .

٦ – تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية والتعاون النشط فيما بين البلدان المتجاورة وتهيئة بيئة سلمية كشرط مسبق للتنمية الاقتصادية .

٧ – احترام حقوق الإنسان والشعوب والدعوة لها وحمايتها بموجب أحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .

٨ – المسئولية والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية .

(مادة ٤)

الأهداف

١ – تتمثل أهداف الجماعة فيما يلي :

أ ـ النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبتكامل الاقتصادات الأفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادي على الذات وتعزيز تنمية داخلية مدعومة ذاتياً .

ب ـ إنشاء إطار على المستوى القاري لتعبئة الموارد البشرية والمادية لأفريقيا بغية تحقيق تنمية معتمدة على الذات .

جـ ـ تعزيز التعاون والتنمية في جميع مجالات النشاط البشري لرفع مستوى معيشة شعوبها ، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه ، وتدعيم العلاقات السلمية الوثيقة بين الدول الأعضاء ، والإسهام في التقدم ، والتنمية والتكامل الاقتصادي للقارة الأفريقية .

د ـ تنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية القائمة حالياً والمقبلة بغية إقامة الجماعة تدريجياً .

٢ - بغية تيسير تحقيق أهداف الجماعة المنصوص عليها في الفقرة (١) السابقة وبموجب الأحكام ذات الصلة الواردة في هذه المعاهدة ، تسعى الجماعة إلى أن تحقق الآتي على مراحل :

أ - تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء مجموعات أخرى حيث لا توجد .

ب - عقد اتفاقيات تهدف إلى مواءمة وتنسيق السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية والإقليمية القائمة حالياً والمقبلة .

جـ - تعزيز ودعم برامج الاستثمار المشترك لإنتاج وتسويق المنتجات الرئيسية ومدخلات الإنتاج في إطار دعم الاعتماد الجماعي على الذات .

د - تحرير التجارة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية وأى رسوم أخرى مساوية الأثر للرسوم المفروضة على الواردات والصادرات بين الدول الأعضاء وإلغاء الحواجز غير التعريفية بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية .

هـ - مواءمة السياسات القطرية لتعزيز أنشطة الجماعة ، ولاسيما في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والاتصال والطاقة والموارد الطبيعية والتجارة والنقد والمالية والموارد البشرية والتعليم والثقافة والعلم والتكنولوجيا .

و - وضع سياسة تجارية موحدة إزاء الدول الثالثة .

ز - إنشاء تعريفة خارجية موحدة والعمل بها .

ح - إقامة سوق مشتركة .

ط - العمل باطراد على إزالة العوائق التي تحول دون حرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وكفالة حق الإقامة والاستقرار بين الدول الأعضاء .

ي - إنشاء صندوق تضامن وتنمية وتعويض تابع للجماعة .

ك - معاملة الدول الأعضاء المحصورة وشبه المحصورة والجزرية / أو تلك التي تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً معاملة خاصة ، واتخاذ تدابير خاصة لصالحها .

ل - مواءمة وترشيد أنشطة المؤسسات الأفريقية المتعددة الجنسيات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة إذا دعت الحاجة ، بغية تحويلها إن أمكن إلى أجهزة تابعة للجماعة .

م - إنشاء أجهزة ملائمة لتبادل المنتجات الزراعية والثقافية والمواد التعدينية والمعادن والسلع المصنعة وشبه المصنعة داخل الجماعة .

ن - إقامة الصلات وتعزيز تبادل المعلومات بين المنظمات التجارية مثل الشركات التجارية التابعة للدولة ، والمنظمات الخاصة بتنمية الصادرات والتسويق والغرف التجارية واتحاد رجال الأعمال ووكالات الإعلانات والإعلام التجاري .

س - مواءمة وتنسيق السياسات لحماية البيئة .

ع - القيام بأى أنشطة أخرى تقرر الدول الأعضاء القيام بها معاً من أجل تحقيق أهداف الجماعة .

(مادة ٥)

الالتزام العام

١ – تلتزم الدول الأعضاء بتوجيه جهودها نحو توفير ظروف مواتية لتنمية الجماعة ولتحقيق أهدافها ، ولاسيما عن طريق مواءمة استراتيجياتها وسياساتها بغية تحقيق هذه الأهداف ، وتمتنع عن اتخاذ أى إجراء من جانب واحد قد يعوق بلوغها .

٢ – تلتزم كل دولة عضو باتخاذ جميع التدابير الملائمة وفق إجراءاتها الدستورية لاعتماد وتعميم التشريعات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المعاهدة .

٣ – أية دولة عضو تدأب على الإخلال بالتزامها العام حيال أحكام هذه المعاهدة ومقررات ونظم الجماعة يمكن أن تتعرض لعقوبات من جانب المؤتمر بناء على توصية المجلس ، وقد تشمل هذه العقوبات على وجه الخصوص تعليق حقوق هذه الدولة العضو وامتيازاتها ، كما يجوز رفعها بواسطة المؤتمر بناء على توصية المجلس .

(مادة ٦)

إجراءات إقامة الجماعة

١ – تقام الجماعة بصفة تدريجية خلال فترة انتقالية أقصاها أربعة وثلاثون (٣٤) عامًا مقسمة إلى ست (٦) مراحل ذات آجال مختلفة .

٢ – وتخصص لكل مرحلة مجموعة معينة من الأعمال يتعين الشروع فيها وتنفيذها في وقت واحد على النحو التالي :

أ – المرحلة الأولى :

تعزيز الإطار المؤسسي للمجموعة الاقتصادية القائمة ، وإنشاء مجموعات اقتصادية جديدة حيث لا توجد ، وذلك في مدة أقصاها خمس (٥) سنوات اعتبارًا من تاريخ بدء العمل بهذه المعاهدة .

ب – المرحلة الثانية :

(١) يتم على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية وخلال فترة أقصاها ثماني (٨) سنوات تثبيت الحواجز التعريفية وغير التعريفية والرسوم الجمركية وأى رسوم أخرى مساوية الأثر وكذلك الضرائب الداخلية السارية عند بدء العمل بهذه المعاهدة ، وإعداد واعتماد دراسات تستهدف تحديد جدول زمني للقضاء تدريجيًا على الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعوق التجارة الإقليمية داخل الجماعة ، ومواءمة الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى مساوية الأثر تجاه الدول الثالثة تدريجيًا .

(٢) تعزيز التكامل القطاعي على المستويين الإقليمي والقاري في كافة قطاعات الأنشطة ولاسيما في مجالات التجارة والزراعة والنقد والمالية والنقل والاتصالات والصناعة والطاقة .

(٣) تنسيق ومواءمة الأنشطة بين المجموعات الاقتصادية القائمة والمقبلة .

جـ – المرحلة الثالثة :

يتم على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية وخلال فترة أقصاها عشر (١٠) سنوات ، إنشاء منطقة تجارة حرة عن طريق تطبيق الجدول الزمني لإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للتجارة داخل الجماعة تدريجيًا ، وإنشاء اتحاد جمركي باعتماد تعريفة خارجية موحدة .

د ـ المرحلة الرابعة :

يتم خلال فترة أقصاها عامان ، تنسيق ومواءمة النظم التعريفية وغير التعريفية بين شتى المجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية إنشاء اتحاد جمركي باعتماد تعريفة خارجية موحدة .

د ـ المرحلة الرابعة :

يتم خلال فترة أقصاها عامان ، تنسيق ومواءمة النظم التعريفية وغير التعريفية بين شتى المجموعات الإقليمية بغية إنشاء اتحاد جمركي على المستوى القاري باعتماد تعريفة خارجية موحدة .

هـ ـ المرحلة الخامسة :

إقامة سوق أفريقية مشتركة خلال فترة أقصاها أربع (٤) سنوات عن طريق ما يلي :

(١) اعتماد سياسة موحدة في عدد من المجالات مثل الزراعة والنقل والاتصالات والصناعة والطاقة والبحث العلمي . (٢) مواءمة السياسات النقدية والمالية والضريبية . (٣) تنفيذ مبدأ حرية انتقال الأشخاص وإقرار حق الإقامة والاستقرار . (٤) توفير موارد خاصة بالجماعة وعلى نحو ما تنص عليه الفقرة (٢) من المادة (٨٢) من هذه المعاهدة .

و ـ المرحلة السادسة :

إنجاز مشروع إقامة الجماعة في فترة أقصاها خمس (٥) سنوات يتم خلالها ما يلي :

(١) ترسيخ وتعزيز بنية السوق الأفريقية المشتركة عن طريق كفالة حرية انتقال الأشخاص والسلع ورأس المال والخدمات وإقرار حق الإقامة والاستقرار . (٢) تكامل جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عن طريق إنشاء سوق داخلية موحدة وإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي أفريقي . (٣) إنجاز مشروع اتحاد الصندوق الأفريقي للنقد وإنشاء بنك مركزي أفريقي وإصدار عملة أفريقية موحدة . (٤) إنجاز إقامة البرلمان الأفريقي وانتخاب أعضائه بنظام الاقتراع العام على الصعيد القاري . (٥) إنجاز عملية مواءمة وتنسيق أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية . (٦) إنجاز إقامة هياكل المنشآت الأفريقية متعددة الجنسية في كافة القطاعات . (٧) إنجاز إقامة هياكل الأجهزة التنفيذية للجماعة .

٣ – يتم تنفيذ جميع التدابير المنصوص عليها في هذه المعاهدة للنهوض بتنمية متناسقة ومتوازنة بين الدول الأعضاء ، ولاسيما إعداد مشروعات وبرامج متعددة الجنسية في نفس الوقت الذي تتحقق فيه أهداف المراحل المختلفة المذكورة آنفًا .

٤ – يرتهن الانتقال من مرحلة إلى أخرى بالتأكد من أن الأهداف المعنية التي حددتها هذه المعاهدة أو المؤتمر ـ قد تحققت ـ وأن التزامات قد روعيت حيث يسجل المؤتمر ، بناء على توصية المجلس ، إن الأهداف المخصصة لمرحلة معينة قد تحققت ، ومن ثم يقرر الانتقال إلى المرحلة التالية .

٥ – لا يجوز أن يترتب على تنفيذ أحكام الفقرة السابقة أن تتجاوز الفترة الانتقالية مدة أقصاها أربعون (٤٠) سنة اعتبارًا من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ،

الفصل الثالث

أجهزة الجماعة

(مادة ٧)

الأجهزة

١ – تتكون أجهزة الجماعة من الآتي :

أ ـ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

ب ـ مجلس الوزراء .

جـ ـ البرلمان الأفريقي .

د ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية .

هـ ـ محكمة العدل .

و ـ الأمانة العامة .

ز ـ اللجان التقنية المتخصصة المنصوص عليها في هذه المعاهدة أو المشكلة بموجب أحكامها .

٢ – تمارس أجهزة الجماعة مهامها وتعمل في حدود السلطات المخولة لها بموجب هذه المعاهدة .

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

(مادة ٨)

التشكيل والصلاحيات

١ – مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية هو الجهاز الأعلى للجماعة .

٢ – يناط بالمؤتمر تنفيذ أهداف الجماعة .

٣ – ووفقًا لذلك يضطلع المؤتمر بالتالي :

أ ـ تحديد السياسة العامة والتوجهات السياسية للجماعة وإصدار التوجيهات وتنسيق ومواءمة السياسات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية والاجتماعية للدول الأعضاء .

ب ـ اتخاذ أى إجراء بموجب أحكام هذه المعاهدة لتحقيق أهداف الجماعة .

جـ ـ الإشراف على أداء أجهزة الجماعة ومتابعة تحقيق أهدافها .

د ـ وضع نظامها الداخلي واعتماده .

هـ ـ إقرار الهيكل التنظيمي للأمانة .

و ـ انتخاب الأمين العام ومساعديه ، وتعيين المراقب المالي والمحاسب ومراجعي الحسابات الخارجيين بناء على توصية المجلس .

ز ـ إقرار نظام العاملين في الأمانة .

ح ـ اتخاذ المقررات وإعطاء التوجيهات فيما يتعلق بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية ، بغية تحقيق أهداف الجماعة .

ط ـ تقرير برنامج أنشطة وميزانية الجماعة وتحديد المساهمة السنوية لكل دولة عضو ، بناء على توصية المجلس .

ي ـ تفويض مجلس الوزراء سلطة اتخاذ المقررات .

ك ـ إحالة أي موضوع إلى محكمة العدل في حالة التأكد بعد الحصول على أغلبية مطلقة من عدم وفاء دولة عضو أو جهاز تابع للجماعة بأي من التزاماتهما أو تصرفهما خارج اختصاصاتهما أو تجاوز السلطات المخولة لهما بمقتضى أحكام المعاهدة أو بقرار من المؤتمر أو بمقتضى لائحة مجلس الوزراء .

ل ـ مطالبة محكمة العدل بإبداء رأي استشاري بشأن أي موضوع قانوني .

٤ – يمارس المؤتمر أية اختصاصات أخرى تخول له بموجب هذه المعاهدة .

٥ – يساعد مجلس الوزراء المؤتمر في أداء واجباته .

(مادة ٩)

التنظيم

١ – يجتمع المؤتمر مرة واحدة سنويًا في دورة عادية ، ويجوز عقده في دورة غير عادية بمبادرة من رئيسه أو بناء على طلب دولة عضو شريطة أن يؤيد هذا الطلب ثلثا أعضاء المؤتمر .

٢ – يتولى رئاسة المؤتمر كل سنة أحد رؤساء الدول والحكومات بعد التشاور فيما بين الدول الأعضاء .

(مادة ١٠)

المقررات

١ – أحكام المؤتمر تسمى مقررات .

٢ – المقررات ملزمة للدول الأعضاء وأجهزة الجماعة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية دون الإخلال بأحكام الفقرة (٥) من المادة (١٨) .

٣ – تصبح المقررات نافذة تلقائيًا بعد ثلاثين (٣٠) يومًا من تاريخ توقيعها بمعرفة رئيس المؤتمر وتنشر في الجريدة الرسمية للجماعة .

٤ – تعتمد مقررات المؤتمر بالتوافق العام في الرأي ، وإلا فبأغلبية ثلثي الدول الأعضاء مالم ينص على غير ذلك في هذه المعاهدة .

مجلس الوزراء

(مادة ١١)

التشكيل والصلاحيات

١ – مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية هو مجلس وزراء الجماعة .

٢ – يناط بالمجلس تسيير الجماعة وتنميتها .

٣ – يضطلع وفقًا لذلك بما يلي :

أ ـ تقديم توصيات إلى المؤتمر بشأن أي عمل يهدف إلى تحقيق أهداف الجماعة .

ب ـ توجيه أنشطة الأجهزة الأخرى التابعة في الجماعة .

جـ ـ تقديم مشاريع برامج أنشطة وميزانية الجماعة إلى المؤتمر وتقديم مقترحات بشأن قيمة المساهمة السنوية لكل دولة عضو .

د ـ تقديم مقترحات إلى المؤتمر بشأن تعيين المراقب المالي والمحاسب ومراجعي الحسابات الخارجيين .

هـ ـ وضع نظامه الداخلي واعتماده .

ز ـ ممارسة أى اختصاص يسند إليه بموجب هذه المعاهدة أو أية صلاحيات يخولها له المؤتمر .

ز ـ مطالبة محكمة العدل بإبداء رأي استشاري بشأن أى موضوع قانوني .

(مادة ١٢)

التنظيم

١ - يجتمع المجس مرتين في السنة في دورة عادية ، على أن يسبق إحدى الدورتين عقد الدورة العادية للمؤتمر ، ويجوز له عقد دورة غير عادية بمبادرة من رئيسه أو بطلب من دولة عضو شريطة موافقة ثلثي الأعضاء .

٢ - يتولى رئاسة المجلس وزير دولة عضو ينتخب بعد التشاور بين أعضائه .

(مادة ١٣)

القرارات

١ - أحكام المجلس تسمى قرارات .

٢ - القرارات ملزمة للدول الأعضاء والأجهزة التابعة في الجماعة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بعد أن يعتمدها المؤتمر دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (٥) من المادة (١٨) غير أن هذه القرارات تكون ملزمة تلقائيًا في حالة تفويض المؤتمر اختصاصه للمجلس .

٣ - تصبح القرارات نافذة بعد ثلاثين يومًا من تاريخ توقيعها بمعرفة رئيس المجلس وتنشر في الجريدة الرسمية للجماعة .

٤ - تعتمد القرارات بالتوافق العام في الرأى وإلا فبأغلبية الثلثين مالم ينص على غير ذلك في هذه المعاهدة .

(مادة ١٤)

البرلمان الأفريقي

لكفالة مشاركة الشعوب الأفريقية مشاركة كاملة في تنمية القارة وتكاملها :

١ - ينشأ برلمان أفريقي كجهاز للجماعة .

٢ - يحدد تشكيل البرلمان الأفريقي واختصاصاته وكيفيات تنظيمه في بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

(مادة ١٥)

الإنشاء والتكوين والمشاركة

١ - تنشأ لجنة اقتصادية واجتماعية للجماعة .

٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية جهاز تابع لمنظمة الوحدة الأفريقية على نحو ما تنص عليه

المادة ٢٠ من الميثاق .

٣ – تتكون اللجنة من الوزراء المسئولين عن التنمية والتخطيط والتكامل الاقتصادي في كل من الدول الأعضاء ويمكن أن يساعدهم وزراء آخرون عند الحاجة .

٤ – يشارك ممثلو المجموعات الاقتصادية الإقليمية في اجتماعات اللجنة والأجهزة المتفرعة عنها . ويحكم إجراءات وشروط مشاركتهم البروتوكول الخاص بعلاقات الجماعة مع المنظمات الإقليمية الفرعية والإقليمية الأفريقية ومع الدول الثالثة والملحق بهذه المعاهدة . كما تجوز دعوة ممثلي المنظمات الأخرى إلى المشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب .

(مادة ١٦)

الصلاحيات

تضطلع اللجنة بالمهام التالية :

أ ـ وضع مشروعات برامج وسياسات واستراتيجيات التعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما بين البلدان الأفريقية من جهة وبين أفريقيا والمجتمع الدولي من جهة أخرى ، وتقديم توصيات إلى المؤتمر عن طريق المجلس ، وذلك وفقًا لروح خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

ب ـ تنسيق ومواءمة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافة والعلمية والتقنية للأمانة واللجان الفنية المتخصصة وأى جهاز فرعي آخر والإشراف عليها بالإضافة إلى كفالة متابعتها .

جـ ـ تدارس تقارير وتوصيات اللجان الفنية المتخصصة وعرضها ـ من خلال المجلس ـ على المؤتمر مقرونة بملاحظاتها وتوصياتها .

د ـ تقديم توصيات إلى المؤتمر عن طريق المجلس بهدف تنسيق ومواءمة أنشطة مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية .

هـ ـ الإشراف على إعداد المفاوضات الدولية وتقييم نتائج هذه المفاوضات وتقديم تقرير عنها إلى المؤتمر عن طريق المجلس .

و ـ أداء أية مهمة أخرى يكلفها بها المؤتمر أو المجلس .

(مادة ١٧)

التنظيم

١ – تجتمع اللجنة مرة في السنة على الأقل في دورة عادية ، ويجوز أن تجتمع في دورة غير عادية أما بمبادرتها الخاصة أو بناء على طلب المؤتمر أو المجلس .

٢ – تعقد الدورة العادية للجنة مباشرة قبل دورة المجلس التي تسبق عقد المؤتمر وفي نفس المكان .

٣ – تضع اللجنة نظامها الداخلي وتعتمده .

محكمة العدل

(مادة ١٨)

الإنشاء والصلاحيات

١ – تنشأ محكمة عدل للجماعة .

٢ – تكفل محكمة العدل الالتزام بالقانون في تفسير وتطبيق هذه المعاهدة وتفصل في المنازعات المقدمة إليها بموجب أحكام هذه المعاهدة .

٣ – ووفقًا لذلك تضطلع محكمة العدل بما يلى :

أ ـ الفصل في القضايا المرفوعة من دولة عضو أو من المؤتمر لانتهاك أحكام هذه المعاهدة أو مقرر أو لائحة ، أو للتصرف خارج الاختصاص أو لتجاوز السلطة .

ب ـ تقديم آراء استشارية بشأن أية مسألة قانونية بناء على طلب المؤتمر أو المجلس .

٤ – يجوز للمؤتمر ـ بموجب هذه المعاهدة ـ تخويل المحكمة صلاحيات للفصل في منازعات أخرى .

٥ – محكمة العدل مستقلة في أداء مهامها عن الدول الأعضاء وأجهزة الجماعة .

(مادة ١٩)

قرارات المحكمة

قرارات محكمة العدل ملزمة للدول الأعضاء ولأجهزة الجماعة .

(مادة ٢٠)

التنظيم

يحدد المؤتمر تشكيل المحكمة وإجراءاتها ونظامها الأساسي والمسائل الأخرى المتعلقة بها .

الأمانة العامة

(مادة ٢١)

الإنشاء والتكوين

١ – الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية هي أمانة الجماعة .

٢ – يرأس الأمانة أمين عام يساعده العاملون اللازمون لحسن سير عمل الجماعة .

(مادة ٢٢)

الأمين العام واختصاصاته

١ – يدير الأمين العام أنشطة الأمانة وهو ممثلها القانوني .

٢ – ووفقًا لذلك ، فإنه مضطلع بالمهام التالية :

(أ) تنفيذ مقررات المؤتمر والسهر على تطبيق قرارات المجلس ، (ب) النهوض ببرامج التنمية ومشاريع الجماعة ، (جـ) إعداد مشاريع برامج أنشطة وميزانية الجماعة وكفالة تنفيذها . (د) تقديم تقرير عن أنشطة الجماعة إلى جميع اجتماعات المؤتمر والمجلس واللجنة ، (هـ) التحضير لاجتماعات المؤتمر والمجلس واللجنة واللجان وتزويدها بالخدمات الفنية اللازمة ، (و) إجراء دراسات بغية تحقيق أهداف الجماعة وتقديم مقترحات من شأنها الإسهام في تشغيل الجماعة وتنميتها المتسقة وتحقيقًا لهذه الغاية ، فإنه يجوز له أن يطلب من أية دولة عضو أن تزوده بجميع المعلومات اللازمة ، (ز) تعيين موظفي الجماعة وإجراء تعيينات لجميع الوظائف ما عدا الوظائف المبينة في الفقرة ٣ – و من المادة (٨) من هذه المعاهدة .

(مادة ٢٣)

التعيينات

١ – ينتخب الأمين العام ومساعدوه وفقًا للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والنظام الداخلي للمؤتمر .

٢ – يعين المؤتمر كلا من المراقب المالي والمحاسب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

٣ – عند تعيين موظفي الجماعة يؤخذ في الاعتبار ، فضلاً عن شرطي النزاهة التامة والكفاءة ، التوزيع العادل للوظائف بين رعايا جميع الدول الأعضاء .

(مادة ٢٤)

الصلات بين موظفى الجماعة والدول الأعضاء

١ – الأمين العام ومساعدوه والمراقب المالي والمحاسب وموظفو الجماعة مسئولون فقط أمام الجماعة في أدائهم مهام وظائفهم ووفقًا لذلك فإنه لا يجوز لهم طلب أو تلقى تعليمات من أية حكومة أو من أية جهة قطرية أو دولية خارج الجماعة ، وعليهم أن يمتنعوا عن أى تصرف لا يتفق مع طبيعة واجباتهم بوصفهم موظفين دوليين .

٢ – تلتزم كل دولة عضو بعدم التأثير على موظفى الجماعة في أدائهم واجباتهم واحترام الصفة الدولية لوظائف الأمين العام والأمين العام المساعد والمراقب المالي والمحاسب وأى موظف آخر في الجماعة .

٣ – تلتزم الدول الأعضاء بالتعاون مع الأمانة وسائر أجهزة الجماعة ومساعدتها في تأدية المهام الموكلة إليها بموجب هذه المعاهدة .

اللجان الفنية المتخصصة

(مادة ٢٥)

الإنشاء والتكوين

١ – تنشأ اللجان الفنية المتخصصة التالية :

(أ) لجنة الشئون الاقتصادية . (ب) لجنة الشئون النقدية والمالية . (جـ) لجنة التجارة والجمارك والهجرة . (د) لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعة والبيئة .

هـ ـ لجنة النقل والاتصالات والسياحة .

و ـ لجنة الصحة والعمل والشئون الاجتماعية .

ز ـ لجنة التربية والثقافة والموارد البشرية .

٢ – يجوز للمؤتمر أن يقرر في أى وقت إنشاء أى لجنة أخرى جديدة ، إذا ما ارتأى ضرورة لذلك .

٣ – تتكون كل لجنة من ممثل واحد لكل دولة عضو ويجوز أن يساعد هؤلاء الممثلين خبراء استشاريون .

٤ – يجوز لكل لجنة تكوين لجان فرعية تحدد تشكيلها لمساعدتها في أداء أعمالها ، إذا لزم الأمر .

(مادة ٢٦)

الاختصاصات

تضطلع كل لجنة بالمهام التالية :

أ ـ إعداد مشروعات وبرامج الجماعة التي تندرج ضمن اختصاصاتها وعرضها على اللجنة .

ب ـ مراقبة ومتابعة وتقييم تنفيذ مقررات الجماعة في مجالات اختصاصها .

جـ ـ تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الجماعة في مجالات اختصاصها .

د ـ تقديم التقارير والتوصيات إلى اللجنة سواء بمبادرتها الخاصة أو بطلب من اللجنة بشأن تنفيذ أحكام هذه المعاهدة في إطار اختصاصاتها .

هـ ـ القيام بأية مهمة أخرى توكل إليها بموجب أحكام هذه المعاهدة .

(مادة ٢٧)

التنظيم

مع مراعاة التوجيهات التي قد تصدرها اللجنة ، تجتمع كل لجنة متخصصة كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وتضع نظامها الداخلي الذي تعرضه على اللجنة للموافقة عليه .

الفصل الرابع

المجموعات الاقتصادية الإقليمية

(مادة ٢٨)

١ – تلتزم الدول الأعضاء ـ خلال المرحلة الأولى ـ بتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وإنشاء مجموعات جديدة حيث لا توجد ، وذلك لإقامة الجماعة تدريجياً .

٢ – تلتزم الدول الأعضاء أيضاً باتخاذ كل التدابير اللازمة لتشجيع قيام تعاون تتوطد أركانه باطراد فيما بين هذه المجموعات ولاسيما عن طريق تنسيق ومواءمة أنشطتها في جميع القطاعات والمجالات ، بغية تحقيق أهداف الجماعة .

الفصل الخامس

الاتحاد الجمركي وتحرير التجارة

(ماة ٢٩)

الاتحاد الجمركي

تتفق الدول الأعضاء في كل مجموعة اقتصادية إقليمية على أن تقيم فيما بينها تدريجياً خلال فترة انتقالية كما هو منصوص عليه في المادة (٦) من هذه المعاهدة اتحاداً جمركياً يكفل ما يلي :

أ ـ إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم مساوية الأثر ونظام الحصص وفرض القيود والحظر وكذلك العراقيل الإدارية وأية حواجز غير تعريفية أخرى في التجارة بين الدول الأعضاء في كل مجموعة اقتصادية إقليمية .

ب ـ إقرار الدول الأعضاء تعريفة جمركية خارجية موحدة .

(مادة ٣٠)

إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في كل مجموعة اقتصادية إقليمية

١ – تتفق الدول الأعضاء ـ خلال المرحلة الثانية وعلى مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية ـ على الامتناع عن فرض رسوم جمركية جديدة أو رسوم مساوية الأثر فيما بينها أو زيادة تلك الرسوم التي تطبقها في علاقاتها التجارية المتبادلة .

٢ – تعمل الدول الأعضاء ـ خلال المرحلة الثالثة ـ على تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم مساوية الأثر بصورة تدريجية وإلغائها نهائياً على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية ووفق برنامج وطرق تحددها كل دولة على حدة .

٣ – يتخذ المؤتمر ـ بناء على توصية المجلس ـ التدابير اللازمة خلال كل مرحلة بهدف تنسيق ومواءمة أنشطة المجموعات الاقتصادية الأفريقية المتصلة بإلغاء الرسوم الجمركية والرسوم مساوية الأثر فيما بين الدول الأعضاء .

(مادة ٣١)

إزالة الحواجز غير التعريفية أمام التجارة فيما بين دول الجماعة

١ – تلتزم كل دولة عضو ـ مع بدء العمل ـ بهذه المعاهدة وعلى مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية ومع مراعاة أحكام هذه المعاهدة ـ بأن تخفض تدريجياً وتلغى تماماً خلال فترة أقصاها نهاية المرحلة الثالثة ووفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة ، نظام الحصص وفرض القيود أو الحظر أو أى حواجز غير تعريفية أخرى سارية ومطبقة على الصادرات إلى هذه الدولة من سلع منشؤها دول أعضاء أخرى ، وتلتزم كل دولة عضو بأن تمتنع ـ من ثم ـ عن فرض أى قيود أو حظر على مثل هذه السلع مالم يكن منصوصاً على غير ذلك في هذه المعاهدة أو مصرحاً به بموجب أحكامها .

٢ – تعتمد كل مجموعة اقتصادية إقليمية ـ مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة ـ برنامجاً يستهدف التخفيف التدريجي والإلغاء النهائى لجميع نظم الحصص وفرض القيود أو الحظر وأية حواجز غير تعريفية أخرى مطبقة في دولة عضو على استيراد سلع من دول أعضاء أخرى خلال فترة أقصاها نهاية المرحلة الثالثة على أنه يجوز لكل مجموعة أن تقرر فيما بعد تخفيف نظم الحصص وفرض القيود أو الحظر أو إلغائها في موعد مبكر عن الموعد المنصوص عليه في أحكام هذه الفقرة .

٣ – ترد الأحكام الخاصة بشأن القيود والحظر والقيود المفروضة على الحصص وإغراق السوق ودعم السلع والممارسات التمييزية في بروتوكول خاص بالحواجز غير التعريفية مرفق بهذه المعاهدة .

(مادة ٣٢)

إقرار تعريفة جمركية خارجية موحدة

١ – تتفق الدول الأعضاء ـ خلال المرحلة الثالثة وعلى مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية ـ على إقرار تعريفة جمركية خارجية موحدة بصورة تدريجية تطبق على السلع المستوردة للدول الأعضاء من دول ثالثة .

٢ – تعمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية ـ خلال المرحلة الرابعة ـ على إزالة الفروق الموجودة في تعريفاتها الجمركية الخارجية وفقًا لبرنامج تضعه هذه المجموعات .

٣ – يقترح المجلس على المؤتمر ـ خلال هذه المرحلة ـ اعتماد قائمة جمركية وإحصائية موحدة لكافة الدول الأعضاء على مستوى الجماعة .

مادة (٣٣)

نظام التبادل التجاري فيما بين دول الجماعة

١ – لا يجوز لأية دولة عضو ـ في نهاية المرحلة الثالثة ـ أن تفرض على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية رسومًا جمركية أو رسومًا مساوية الأثر على بضائع مصدرة من إحدى الدول الأعضاء لدولة عضو أخرى ، وينسحب هذا الحكم على البضائع الواردة من دولة ثالثة ويجري تداولها في الدول الأعضاء وتصدر من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى .

٢ – يرد تعريف مفهوم المنتجات التي منشؤها الدول الأعضاء والقواعد التي تحكم السلع القادمة من الدول الثالثة والتي يجرى تداولها في الدول الأعضاء في بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة .

٣ – السلع القادمة من دول ثالثة يجوز تداولها بحرية في دولة عضو إذا استوفت شروط الاستيراد ودفعت عنها الرسوم الجمركية أو الرسوم مساواة الأثر التي تحصل في تلك الدولة العضو وإذا لم تكن قد استفادت من إعفاء جزئي أو كلي من دفع هذه الرسوم .

٤ – تلتزم الدول الأعضاء بالامتناع عن إصدار أية تشريعات تتضمن تمييزًا مباشرًا أو غير مباشر للمنتجات المتماثلة أو الشبيهة لدولة عضو أخرى .

(مادة ٣٤)

الضرائب الداخلية

١ – تلتزم الدول الأعضاء ـ خلال المرحلة الثالثة ـ بالامتناع عن فرض ضريبة مباشرة أو غير مباشرة على بضائع مصدرة من الدول الأعضاء إلى أية دولة عضو تزيد عن الضريبة الداخلية المفروضة على منتجات محلية مماثلة .

٢ – تلغى الدول الأعضاء ـ على مستوى كل مجموعة اقتصادية إقليمية ـ تدريجيًا أية ضريبة داخلية تستهدف حماية المنتجات المحلية . وإذا تعذر على أية دولة عضو الالتزام بأحكام هذه المادة بسبب التزامات ناجمة عن اتفاق سبق ووقعته ، فإن هذه الدولة تقوم بإبلاغ المجلس بذلك على ألا تمد أو تجدد أجل هذا الاتفاق بعد انتهائه .

(مادة ٣٥)

الاستثناءات وبنود الحماية

١ – مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٣٠) و (٣١) من هذه المعاهدة فإنه لكل دولة عضو أهلية فرض قيود أو أشكال حظر أو الاستمرار في فرضها بخصوص ما يلى ، وذلك بعد نقل نواياها إلى الأمانة التي تقوم بدورها بإبلاغ الدول الأعضاء :

(أ) تطبيق قوانين وقواعد الأمن ـ (ب) وضع قواعد خاصة بالأسلحة والذخيرة وغير ذلك من المواد والمعدات العسكرية ، (جـ) حماية صحة وحياة الإنسان والحيوان والنبات ، وحماية الأخلاق العامة ، (د)

تصدير المعادن الاستراتيجية والأحجار الكريمة ، (هـ) حماية الثروات الوطنية ذات القيمة الفنية والأثرية وحماية الملكية الصناعية والتجارية والفكرية ، (و) إصدار تشريعات خاصة بالنفايات الخطرة والمواد النووية والمواد المشعة أو أية مواد أخرى تستعمل في تطوير أو استغلال الطاقة النووية ، (ز) حماية الصناعات الناشئة ، (ح) سن قوانين خاصة بالمواد الاستراتيجية ، (ط) السلع المستوردة من دولة ثالثة والتي تفرض عليها دولة عضو حظراً تاماً بالنسبة لبلد المنشأ .

٢ – إلا أنه ينبغي ألا يكون مثل هذا الحظر أو القيود وسيلة لتمييز تعسفي أو قيود مقنعة على التجارة بين الدول الأعضاء بأى حال من الأحوال .

٣ – إذا واجهت أية دولة عضو صعوبات في ميزان المدفوعات بسبب تطبيق أحكام هذا الفصل ، فإنه يجوز للأجهزة المختصة في الجماعة أن تسمح لهذه الدولة – وبشرط أن تكون قد اتخذت الخطوات المعقولة للتغلب على هذه الصعوبات – بأن تفرض قيوداً أو حظراً كميا أو ما شابه ذلك على السلع المصدرة من سائر الدول الأعضاء ، على أن يكون الغرض من ذلك تذليل هذه الصعوبات من سائر الدول الأعضاء ، على أن يكون الغرض من ذلك تذليل هذه الصعوبات فقط خلال فترة معينة تحددها أيضاً الأجهزة المختصة في الجماعة .

٤ – يجوز للأجهزة المختصة في الجماعة – من أجل حماية صناعة ناشئة أو استراتيجية – أن تسمح لدولة عضو ، وبشرط أن تتخذ جميع الخطوات المعقولة واللازمة لحماية مثل هذه الصناعة ، بأن تفرض قيوداً أو حظراً كمياً أو ما شابه ذلك على سلع مماثلة منشؤها دول أعضاء أخرى بهدف واحد هو حماية هذه الصناعة لفترة معينة تحددها الأجهزة المختصة في الجماعة .

٥ – عندما تنمو واردات دولة عضو من منتج معين من دولة عضو أخرى بشكل يلحق ويمكن أن يلحق أضراراً خطيرة باقتصاد الدولة المستوردة فإنه يجوز للأجهزة المختصة للجماعة أن تسمح لهذه الدولة بأن تطبق بنود الحماية لفترة معينة .

٦ – يراقب المجلس باستمرار عمليات القيود الكمية أو القيود المماثلة أو إجراءات الحظر التي تفرض بموجب الفقرات ١ و ٣ و ٤ من هذه المادة ويتخذ التدابير اللازمة في هذا الشأن ، ويقدم تقريراً سنوياً بشأن هذه المسائل إلى المؤتمر .

(مادة ٣٦)

إغراق السوق

١ – تلتزم الدول الأعضاء بالامتناع عن ممارسة أسلوب «إغراق الأسواق » داخل الجماعة .

٢ – بمقتضى هذه المادة تعني عبارة «إغراق السوق» نقل سلع منشؤها دولة عضو إلى دولة عضو أخرى لبيعها هناك :

أ – بسعر أقل من السعر المعتاد الذي حدد لسلع مماثلة في الدولة العضو التي وردت منها هذه السلع (مع المراعاة الواجبة للفروق في ظروف البيع والضرائب وتكاليف النقل أو أى عامل آخر مؤثر في حاة المقارنة بين الأسعار) .

ب – في ظروف يمكن أن تضر بإنتاج السلع المماثلة في هذه الدولة العضو .

(مادة ٣٧)

معاملة الدولة الأولى بالرعاية

١ - فيما يتصل بالنشاط التجاري داخل الجماعة ، فإن الدول الأعضاء تتبادل حق معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تكون الامتيازات التعريفية الممنوحة لدولة ثالثة بمقتضى اتفاق مبرم مع دولة عضو أفضل من الامتيازات المطبقة بمقتضى أحكام هذه المعاهدة .

٢ - ترسل الدول الأعضاء الأطراف نصوص الاتفاقات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى عن طريق الأمانة العامة وذلك للإحاطة .

٣ - لا يجوز أن يتعارض أى اتفاق بين دولة عضو ودولة ثالثة تمنح بموجبها امتيازات تعريفية مع الالتزامات التي تفرضها أحكام هذه المعاهدة .

(مادة ٣٨)

إعادة تصدير السلع وتسهيلات العبور في إطار الجماعة

١ - تلتزم الدول الأعضاء - خلال المرحلة الثالثة - بتسهيل إعادة تصدير السلع فيما بينها وفقًا لأحكام بروتوكول الجماعة بشأن إعادة تصدير السلع والمرفق بهذه المعاهدة .

٢ - تتبادل الدول الأعضاء حرية مرور السلع عبر أراضيها سواء كانت قادمة من أو منقولة إلى دولة عضو أخرى وفقًا لأحكام بروتوكول الجماعة الخاص بالتجارة العابرة فيما بين دول الجماعة والمرفق بهذه المعاهدة ووفقًا لما يعقد من اتفاقات فيما بين دول الجماعة .

(مادة ٣٩)

التعاون والإدارة في المجال الجمركي

تقوم الدول الأعضاء وفقًا لأحكام البروتوكول الخاص بالتعاون الجمركي المرفق بهذه المعاهدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواءمة وتوحيد قواعدها وإجراءاتها الجمركية لكفالة التطبيق الفعال لأحكام هذا الفصل وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر حدودها .

(مادة ٤٠)

الإجراءات والمستندات التجارية

تتفق الدول الأعضاء على تبسيط ومواءمة إجراءاتها ومستنداتها التجارة وفقًا لأحكام البروتوكول الخاص بتبسيط ومواءمة الإجراءات والمستندات التجارية المرفق بهذه المعاهدة بحيث يسهل تبادل السلع والخدمات فيما بين دول الجماعة .

(مادة ٤١)

تحويل التجارة نتيجة اتفاقات المقايضة أو المقاصة

١ - إذا حدث - نتيجة اتفاق مقايضة أو مقاصة بشأن فئة معينة من السلع طرفه الأول دولة عضو أو شخص طبيعي أو معنوي من هذه الدولة وطرفه الثاني دولة أخرى أو شخص طبيعي أو معنوي تابع لها - إذا حدث تحويل جوهري في مسار هذه السلع يضر بالسلع المستوردة من دولة عضو والمصنوعة

فيها لصالح السلع المستوردة بمقتضى اتفاق المقايضة فإن على الدولة العضو المستوردة لهذه السلع اتخاذ التدابير الفعالة لتصحيح هذا التحويل .

٢ – ولتحديد ما إذا كان قد حدث تحويل في مسار التجارة في إطار أحكام هذه المادة تراعى جميع الإحصائيات التجارية ذات الصلة وغيرها من البيانات بشأن فئة السلع المتوافرة خلال فترة الشهور الستة السابقة على شكوى الدولة العضو المتضررة من تحويل مسار السلع وأخذ متوسط فترتين كل منهما ستة شهور تقعان في فترة الـ (٢٤) شهراً السابقة على بداية استيراد السلع بمقتضى اتفاق المقايضة أو المقاصة .

٣ – يحيل الأمين العام المسألة إلى المجلس بغية بحثها وعرضها على المؤتمر للبت فيها .

(مادة ٤٢)

تشجيع التجارة

١ – تلتزم الدول الأعضاء ـ بموجب أهداف الجماعة المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (٢) (م) من المادة (٤) من هذه المعاهدة ـ بتشجيع الأنشطة التجارية في المجالات التالية :

أ ـ التجارة فيما بين دول الجماعة :

١) تشجيع استخدام المواد الأولية والسلع الوسيطة وعناصر الإنتاج وكذلك المنتجات تامة الصنع الواردة من الجماعة .

٢) تطويع «المعرض التجاري الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية» ليصبح أداة للجماعة لتشجيع التجارة .

٣) المشاركة في المعارض التي تنظم دورياً تحت إشراف المعرض التجاري الأفريقي وفي المعارض التجارية القطاعية والمعارض التجارية الإقليمية وسائر الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمبادلات التجارية داخل الجماعة .

٤) إقامة شبكة للإعلام التجاري فيما بين دول الجماعة تربط بين أنظمة الإعلام التجاري المعالجة آلياً التابعة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الحالية والمقبلة وبين أنظمة الإعلام التجاري بالدول الأعضاء في الجماعة .

٥) دراسة اتجاهات العرض والطلب في الدول الأعضاء ونشر نتائج هذه الدراسة داخل الجماعة بمساعدة الأمانة .

ب ـ التجارة فيما بين بلدان الجنوب :

١) تعزيز وتنويع الأسواق الأفريقية وتسويق منتجات الجماعة .

٢) المشاركة في المعارض التجارية خارج الجماعة ولاسيما في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب .

٣) المشاركة في المبادلات التجارية خارج الجماعة وفي محافل المستثمرين .

ج ـ التجارة بين الشمال والجنوب :

١) تشجيع أفضل معدلات للتبادل التجاري في السلع الأساسية الأفريقية وتحسين فرص وصول منتجات الجماعة إلى الأسواق .

٢) المشاركة كمجموعة في المفاوضات الدولية مع «الجات» ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو في أى محفل آخر للمفاوضات التجارية .

* * *

٢) ترد تفاصيل تنظيم الأنشطة المتصلة بتشجيع التجارة داخل الجماعة والنظام الإعلامي التجاري في بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة ..

الفصل السادس

حرية انتقال الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار

(مادة ٤٣)

١ – تلتزم الدول الأعضاء بأن تتخذ ـ على المستوى الفردي ـ التدابير اللازمة على الصعيدين الثنائي أو الإقليمي لتحقيق حرية انتقال رعاياها وإقرار حقهم في الإقامة والاستقرار داخل الجماعة وذلك على نحو تدريجي .

٢ – تتفق الدول الأعضاء على أن تعد لهذا الغرض بروتوكولا بشأن حرية انتقال الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار يرفق بهذه المعاهدة .

الفصل السابع

النقد والمالية والمدفوعات

(مادة ٤٤)

١ – بمقتضى أحكام البرتوكولات ذات الصلة المرفقة بهذه المعاهدة تتفق الدول الأعضاء على القيام ـ وفقًا لجدول زمني يحدده المؤتمر ـ بمواءمة سياساتها في مجال النقد والمالية والمدفوعات بغية تشجيع تجارة السلع والخدمات داخل الجماعة تحقيقًا لأهدافها وتعزيزًا للتعاون النقدي والمالي فيما بينها .

٢ – ولتحقيق هذا الغرض تلتزم الدول الأعضاء بالآتي :

(أ) استخدام عملاتها الوطنية في تسوية المعاملات التجارية والمالية فيما بينها بغية التقليل من استخدام النقد الأجنبي في معاملاتها المتبادلة . (ب) إنشاء الآليات الملائمة لوضع نظم مدفوعات متعددة الأطراف . (جـ) التشاور دوريًا بشأن المسائل النقدية والمالية . (د) تشجيع إقامة سوق مالية على المستوى القطري والإقليمي الفرعي والإقليمي عن طريق إنشاء بورصات للأوراق المالية ومواءمة النصوص القانونية التي تحكم البورصات الموجودة بهدف تعزيز فعاليتها . (هـ) التعاون على نحو فعال في مجالي التأمينات والبنوك . (و) تشجيع رفع القيود عن المدفوعات وإزالة ما قد تتعرض له من قيود بين الدول الأعضاء وتسهيل دمج كافة ترتيبات المقاصة والمدفوعات القائمة بين مختلف المناطق في اتحاد أفريقي للمقاصة والمدفوعات . (ز) إنشاء اتحاد نقدي أفريقي عن طريق مواءمة المناطق النقدية .

(مادة ٤٥)

انتقال رأس المال

١ – تكفل الدول الأعضاء حرية انتقال رأس المال داخل الجماعة بإلغاء القيود المفروضة على

تحركه فيما بين الدول الأعضاء طبقًا لجدول زمني يحدده المجلس .

٢ – تعنى رؤوس الأموال المشار إليها في الفقرة (١) السابقة تلك التي تخص إما الدول الأعضاء أو أشخاصها الطبيعيين أو المعنويين .

٣ – وبما يتصل برؤوس الأموال غير تلك المشار إليها في الفقرة (٢) من هذه المادة يقرر المؤتمر شروط انتقالها داخل الجماعة بناء على توصية اللجنة وبعد موافقة المجلس مع الأخذ في الاعتبار أهداف التنمية المتضمنة في الخطط القطرية والإقليمية والقارية .

٤ – وفيما يتصل بانتقال رأس المال بين الدول الأعضاء والدول الثالثة يتخذ المؤتمر بناء على توصية اللجنة وبعد موافقة المجلس ، تدابير تستهدف التنسيق المطرد بين السياسات القطرية والإقليمية في مجال مراقبة أسعار الصرف .

الفصل الثامن

الأغذية والزراعة

(مادة ٤٦)

١ – تتفق الدول الأعضاء على التعاون في مجالات تنمية الزراعة والحراجة والثروة الحيوانية والثروة السمكية وتتمثل أهداف هذا التعاون فيما يلي :

(أ) تحقيق الأمن الغذائي (ب) زيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية والحراجة ، وكذلك تحسين ظروف العمل وتوفير فرص عمل في المناطق الريفية . (جـ) استغلال الإنتاج الزراعي من خلال تصنيع المنتجات الحيوانية والنباتية محليًا . (د) حماية أسعار سلع التصدير في الأسواق الدولية عن طريق إنشاء بورصة أفريقية للسلع الأساسية .

٢ – وتحقيقًا لها ولتعزيز تكامل هياكل الإنتاج ، تتعاون الدول الأعضاء في المجالات التالية :

(أ) إنتاج المدخلات الزراعية : الأسمدة والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة والمعدات والآلات الزراعية والمنتجات البيطرية . (ب) استغلال أحواض الأنهار والبحيرات . (جـ) تنمية وحماية الثروة البحرية والسمكية . (د) حماية النبات والحيوان . (هـ) مواءمة الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الزراعية على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الجماعة ولاسيما بالنسبة لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية الأساسية والمدخلات . (و) مواءمة سياسات الأمن الغذائي لضمان ما يلي :

(١) تخفيض الفاقد في المنتجات الغذائية . (٢) تعزيز المؤسسات القائمة في مجال إدارة الكوارث الطبيعية ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية . (٣) إبرام اتفاقات إقليمية أو قارية في مجال الأمن الغذائي . (٤) توفير المساعدات الغذائية ، بغية مساعدة الدول الأعضاء التي تواجه نقصًا خطيرًا في الأغذية . (٥) حماية الأسواق الإقليمة والقارية ولاسيما لصالح الزراعة الأفريقية .

(مادة ٤٧)

لأغراض هذا الفصل ، تلتزم الدول الأعضاء بالتعاون طبقًا للبروتوكول الخاص بالأغذية والزراعة المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل التاسع
الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة
والموارد الطبيعية والبيئة

(مادة ٤٨)

الصناعة

١ - تتفق الدول الأعضاء ـ من أجل تحقيق تنميتها الصناعية وتكامل اقتصاداتها ـ على مواءمة سياساتها في مجال التصنيع داخل الجماعة .

٢ - وفي هذا الصدد تلتزم بما يلي :

أ ـ تعزيز القاعدة الصناعية للجماعة بهدف تحديث القطاعات ذات الأولوية والنهوض بتنمية مستمرة ومعتمدة على الذات .

ب ـ النهوض بالمشاريع الصناعية المشتركة على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الجماعة وبالمنشآت الأفريقية المتعددة الجنسية في القطاعات الصناعية الفرعية ذات الأولوية والتي من شأنها أن تساهم في تنمية الزراعة والنقل والاتصالات والموارد الطبيعية والطاقة .

(مادة ٤٩)

من أجل إنشاء قاعدة متينة لعملية التصنيع وتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات تلتزم الدول الأعضاء بما يلي :

أ ـ كفالة تنمية الصناعات الأساسية التالية التي تعد رئيسية في تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات وتحديث القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية :

(١) الصناعات الغذائية والصناعات الزراعية . (٢) صناعات البناء والتشييد . (٣) الصناعات المعدنية . (٤) الصناعات الميكانيكية . (٥) الصناعات الكهربائية والإلكترونية . (٦) الصناعات الكيمائية والبيتروكيماوية . (٧) الصناعات الحرجية . (٨) صناعات الطاقة . (٩) صناعات النسيج والجلود . (١٠) الصناعات الخاصة بالنقل والاتصالات . (١١) الصناعات الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية .

ب ـ تنمية الصناعات الصغيرة لتشجيع توفير فرص العمل في الدول الأعضاء .

جـ ـ تشجيع الصناعات الوسيطة التي لها علاقة هامة بالاقتصاد بغية زيادة المكونات المحلية في الناتج الصناعي داخل الجماعة .

د ـ وضع خطط توجيهية على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الجماعة لإنشاء صناعات أفريقية متعددة الجنسية ولاسيما تلك التي تتجاوز كلفة إنشائها وحجم إنتاجها قدرات التمويل والاستيعاب القطرية .

هـ ـ دعم الهيئات المتخصصة لتمويل المشروعات الصناعية الأفريقية المتعددة الجنسية وإنشاء مؤسسات جديدة حيث لا توجد .

و ـ تسهيل إقامة المنشآت الأفريقية المتعددة الجنسية عن طريق تشجيع أصحاب المشروعات الأفريقيين ودعمهم ماليًا وتقنيًا .

ز ـ تحفيز بيع واستهلاك المنتجات الصناعية الاستراتيجية المصنوعة في الدول الأعضاء .

ح ـ تعزيز التعاون الفني وتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا الصناعية وتنفيذ برامج التدريب التقني في الدول الأعضاء .

ط ـ دعم المؤسسات متعددة الجنسية القائمة وخاصة الصندوق الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا والمركز الإقليمي الأفريقي للتصميم والتصنيع والصندوق الأفريقي للتنمية الصناعية .

ي ـ إنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات الإحصائية تكون في خدمة التنمية الصناعية على المستويين الإقليمي والقاري .

ك ـ تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب من أجل تحقيق أهداف التصنيع في أفريقيا .

ل ـ تشجيع تخصص يأخذ في الاعتبار مدى توافر الموارد على المستويين القطرى والإقليمي بغية تحقيق مزيد من التكامل بين الاقتصادات الأفريقية وتوسيع قاعدة المبادلات فيما بين دول الجماعة .

م ـ اعتماد معايير موحدة ونظم ملاءمة لمراقبة الجودة ، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للتعاون والتكامل الصناعيين .

(مادة ٥٠)

لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على التعاون وفقًا للبروتوكول الخاص بالصناعة المرفق بهذه المعاهدة .

(مادة ٥١)

العلم والتكنولوجيا

تتفق الدول الأعضاء على ما يلي :

أ ـ تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الكفيلة بتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادى اللازم لتحسين نوعية حياة سكانها ولاسيما سكان المناطق الريفية .

ب ـ ضمان التطبيق الملائم للعلم والتكنولوجيا على تطوير الزراعة والنقل والاتصالات والصناعة والصحة العامة والطاقة والتعليم والموارد البشرية وحماية البيئة .

جـ ـ تقليص تبعيتها وتشجيع اعتمادها الفردي والجماعي على الذات في مجال التكنولوجيا .

د ـ التعاون في مجال تطوير وحيازة وتعميم التكنولوجيا الملائمة .

هـ ـ تدعيم مؤسسات البحث العلمي القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة حيث لا توجد .

٢ – في إطار هذا التعاون ، تلتزم الدول الأعضاء بما يلى :

أ ـ مواءمة سياساتها في مجال البحث العلمي والتكنولوجي ، بغية دمجها في خططها الإنمائة الاقتصادية والاجتماعية القطرية .

ب ـ تنسيق برامجها في مجال البحوث التطبيقية والبحوث والتطوير والخدمات العلمية والتكنولوجية .

جـ ـ مواءمة خططها الإنمائية التكنولوجية القطرية عن طريق إيلاء اهتمام خاص للتكنولوجيا المحلية ، ومواءمة التشريعات في مجال الملكية الصناعية ونقل التكنولوجيا .

د ـ تنسيق مواقفها بشأن القضايا العلمية والتقنية المطروحة في المفاوضات الدولية .

هـ ـ تبادل المعلومات والوثائق وإقامة شبكات وبنوك معلومات تتصل ببلدان الجماعة .

و ـ وضع برامج تدريب موحدة للأطر العلمية والتقنية بحيث تشمل تدريب القوى العاملة الماهرة ورفع كفاءتها .

ز ـ تشجيع تبادل الباحثين والإخصائيين فيما بين الدولالأعضاء بغية الإفادة ـ على أكمل وجه ـ من الكفاءات التقنية المتاحة في الجماعة .

ح ـ إعادة النظر في نظم التعليم القائمة بغية تطويع البرامج التعليمية وبرامج التدريب العلمي والتقني ـ على نحو أفضل ـ للاحتياجات الإنمائية الخاصة بالبيئة الأفريقية .

(مادة ٥٢)

تلتزم الدول الأعضاء بكل التدابير اللازمة لإعداد وتنفيذ برنامج مشترك للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

(مادة ٥٣)

لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على التعاون وفقًا للبروتوكول الخاص بالعلم والتكنولوجيا المرفق بهذه المعاهدة .

(ماد ٥٤)

الطاقة والموارد الطبيعية

١ - تتفق الدول الأعضاء على تنسيق ومواءمة سياساتها وبرامجها في مجالي الطاقة والموارد الطبيعية .

٢ - ولتحقيق هذا الغرض تلتزم بالآتي :

أ ـ استغلال الموارد الطبيعية وموارد الطاقة في القارة بصورة فعلية .

ب ـ إنشاء أجهزة التعاون الملائمة لضمان تزويدها المنتظم بالهيدروكربورات .

جـ ـ تشجيع الطاقات الجيدة والمتجددة في إطار سياسة تنويع مصادر الطاقة .

د ـ مواءمة خططها القطرية لتنمية الطاقة .

هـ ـ وضع سياسة مشتركة في مجال الطاقة خاصة في مجالات البحث والاستغلال والإنتاج والتوزيع .

و ـ وضع إطار ملائم للتشاور والتنسيق لتهيئة حلول مشتركة لمشاكل تنمية الطاقة داخل الجماعة ولاسيما تلك المتصلة بنقل الطاقة وعدم كفاية الكوادر والتقنيين المؤهلين والافتقار إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات الطاقة .

ز ـ تشجيع التدريب المستمر للقوى العاملة الماهرة .

(مادة ٥٥)

١ - تتفق الدول الأعضاء على المزيد من التعاون في المجالات التالية :

أ ـ الموارد المعدنية والمائية .

ب ـ الطاقة النووية .

جـ ـ الطاقة الجديدة والمتجددة .

٢ – كذلك تتفق على النهوض بما يلى :

أ – التعرف على نحو أفضل على إمكانياتها من الموارد الطبيعية .

ب – السعي المطرد إلى تقليص اعتمادها على الشركات عبر الوطنية في استغلال هذه الموارد ولاسيما عن طريق امتلاك ناصية تقنيات استخدامها .

ج – تحسين وسائل تسعير المواد الأولية وتسويقها .

(ماة ٥٦)

لتعزيز هذا التعاون في مجال الموارد الطبيعية وموارد الطاقة ، تلتزم الدول الأعضاء بما يلى :

أ – تبادل المعلومات بشأن التنقيب ورسم الخرائط وإنتاج وتحويل الموارد المعدنية من ناحية والتنقيب على الموارد المائية واستغلالها وتوزيعها من ناحية أخرى .

ب – تنسيق برامجها في مجال تنمية واستخدام مواردها المعدنية والمائية .

جـ – تعزيز العلاقات الصناعية الرأسية والأفقية التي يمكن أن تقوم فيما بين الدول الأعضاء نتيجة تنمية هذه الموارد .

د – تنسيق مواقفها في كافة المفاوضات الدولية بشأن المواد الأولية .

هـ – وضع نظام لنقل الخبرة الفنية وتبادل البيانات العلمية والتقنية والاقتصادية في مجال الاستشعار من البعد فيما بين الدول الأعضاء .

و – إعداد وتنفيذ برامج مشتركة لتدريب وتحسين مستوى الكوادر فهدف تنمية الموارد البشرية والقدرات التكنولوجية المحلية الملائمة اللازمة لاستكشاف واستغلال وتحويل الموارد المعدنية والمائية .

(مادة ٥٧)

لأغراض هذا الفصل ، تتعاون الدول الأعضاء بمقتضى أحكام البرتوكول بشأن الطاقة والموارد الطبيعية المرفق بهذه المعاهدة .

(مادة ٥٨)

البيئة

١ – تلتزم الدول الأعضاء بتهيئة بيئية سليمة . ولهذا الغرض تقر على الصعيد القطري والإقليمي والقاري سياسات واستراتيجيات وبرامج وتنشئ مؤسسات ملائمة لحماية البيئة وتنميتها .

٢ – ولأغراض الفقرة (١) من هذه المادة تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة للتبكير بمسيرة الإصلاح والتجديد التي تفضى إلى وضع سياسات وبرامج تطوير مرشدة بيئيًا ومعمرة اقتصاديًا ومقبولة اجتماعيًا .

(مادة ٥٩)

تلتزم الدول الأعضاء – على الصعيد الفردي والجماعي – باتخاذ كافة ما يلزم من تدابير من أجل حظر استيراد ودفن النفايات الخطرة في أراضيها . كما أنها تلتزم بالتعاون في مجال نقل هذه النفايات عبر الحدود ، وإدارة ومعالجة النفايات المنتجة داخل الدول الأفريقية .

(مادة ٦٠)

لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على التعاون طبقًا للبروتوكول الخاص بالبيئة المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل العاشر

النقل والاتصالات والسياحة

(مادة ٦١)

النقل والمواصلات

١ – لتحقيق تنمية منسقة ومتكاملة لشبكة النقل والمواصلات على مستوى القارة تتفق الدول الأعضاء على ما يأتي :

أ ـ دعم تكامل البنية الأساسية في مجال النقل والمواصلات .

ب ـ تنسيق مختلف وسائل النقل لزيادة فعاليتها .

جـ ـ العمل باطراد على مواءمة تشريعات ونظم النقل والمواصلات .

د ـ تشجيع استخدام الموارد المادية والبشرية المحلية والتوحيد القياسي للشبكات والمعدات والبحوث وتعميم تقنيات إقامة البنى الأساسية والمعدات والتجهيزات المطوعة .

هـ ـ توسيع وتحديث البنى الأساسية للنقل والمواصلات وكفالة صيانتها بتوفير الموارد التقنية والمالية اللازمة .

و ـ تشجيع إقامة صناعات إقليمية لإنتاج معدات النقل والمواصلات .

ز ـ تنظيم وهيكلة وتعزيز أنشطة خدمات نقل الأشخاص والبضائع على الصعيد الإقليمي وصعيد الجماعة .

٢ – تحقيقًا لهذا الغرض تلتزم الدول الأعضاء بما يلي :

أ ـ إعداد برامج منسقة لهيكلة قطاع النقل البري من أجل الربط بين الدول الأعضاء ومد طرق كبرى عبر القارة .

ب ـ إعداد خطط لتحسين وإعادة تنظيم مختلف شبكات السكك الحديدية في الدول الأعضاء والتوحيد القياسي بينها بهدف الربط فيما بينها ومد خطوط سكة حديد جديدة كجزء من الشبكة الأفريقية العامة .

جـ ـ مواءمة ما يلي :

١) سياساتها في مجال النقل البحري وكذلك سياساتها المتصلة بالنقل عن طريق البحيرات والأنهار المشتركة فيما بين الدول .

٢) سياساتها في مجال النقل الجوي .

٣) برامجها في مجال التدريب والتدريب الراقي للكوادر المتخصصة في النقل والمواصلات .

د ـ تحديث معداتها وتوحيدها قياسيًا بغية الربط بين جمع الدول الأعضاء ومع العالم الخارجي .

هـ ـ العمل على تحقيق تكامل أفضل للنقل الجوي في أفريقيا وتنسيق مواعيد الرحلات .

و ـ تنسيق ومواءمة سياسات النقل على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الجماعة بغية إزالة الحواجز غير الطبيعية التي تعوق انتقال السلع والخدمات والأشخاص .

(مادة ٦٢)

١ – تلتزم الدول الأعضاء بتشجيع إنشاء شركات أفريقية متعددة الجنسية تابعة للجماعة في مجالات النقل البحري والسكك الحديدية ، والنقل البري والجوي والمجاري المائية الداخلية .

٢ – تعريف المفهوم والصفة القانونية لمنشأة أفريقية متعددة الجنسية تابعة للجماعة محدد في بروتوكول مرفق بهذه المعاهدة .

(مادة ٦٣)

البريد ـ والاتصالات

١ – تلتزم الدول الأعضاء في مجال البريد بالآتي :

أ ـ إنشاء شبكة بريد أفريقية .

ب ـ إنتهاج سياسة الترشيد وتحقيق الحد الأقصى من نقل البريد .

جـ ـ العمل على تزويد البريد بصفة قانونية ونظام إدارة فعال وموارد ملائمة لتقديم خدمات بريدية جيدة تفي بحاجات المستهلك .

د ـ توفير خدمات تجارية قادرة على المنافسة .

٢ – تلتزم الدول الأعضاء أيضاً في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بالآتي :

أ ـ تطوير وتحديث وتنسيق شبكات وطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتوحيدها قياسياً بهدف الربط الجيد فيما بين الدول الأعضاء .

ب ـ إقامة شبكة أفريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية وكفاءة استخدامها وصيانتها .

جـ ـ إقامة نظام أفريقي للاتصالات عبر الأقمار الصناعية بهدف تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية ولا سيما في المناطق الريفية .

د ـ توفير خدمات بريد واتصالات فعالة ومنتظمة داخل الجماعة ، وإقامة تعاون وثيق فيما بين هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٣ – سعياً إلى تحقيق الأهداف سالفة الذكر ، تلتزم الدول الأعضاء أيضاً بتشجيع إنشاء شركات خاصة للخدمات البريدية والاتصالات السلكية واللاسلكية .

(مادة ٦٤)

البرامج الإذاعية والتليفزيونية

تلتزم الدول الأعضاء بما يلى :

أ ـ تنسيق جهودها وحشد مواردها من أجل تشجيع تبادل البرامج الإذاعية والتليفزيونية على المستويات الثنائية والإقليمية والقارية .

ب ـ تشجيع إنشاء مراكز لتبادل البرامج على المستويين الإقليمي والقاري واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن لتدعيم وتسهيل تنفيذ الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المراكز الحالية لتبادل البرامج .

جـ ـ استخدام نظمها الإذاعية والتلفزيونية لتوطيد أركان التعاون ، وتحقيق تفاهم أفضل فيما بين شعوبها ، والسعي إلى بلوغ أهداف الجماعة .

٢ – تلتزم الدول الأعضاء أيضاً بتجميع ونشر وتبادل المعلومات المتعلقة بالأرصاد الجوية على المستوى القاري ، ولا سيما بشأن إقامة نظم للإنذار المبكر للوقاية من الكوارث الطبيعية وضمان سلامة الملاحة الجوية داخل القارة وعلى طول السواحل .

(المادة ٦٥)

السياحة

لتنمية السياحة في أفريقيا على نحو منسق والانتفاع بها ، و تلتزم الدول الأعضاء بالآتي :

١ – تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأفريقية في مجال السياحة ولا سيما من خلال ما يلي :

أ ـ النهوض بالسياحة فيما بين البلدان الأفريقية .

ب ـ مواءمة وتنسيق السياسات والخطط والبرامج الإنمائية السياحية عن طريق التشاور .

جـ ـ الإعداد والتعزيز المشترك للمنتجات السياحية الممثلة للقيم الاجتماعية والثقافية والطبيعية الأفريقية .

٢ – تشجيع إنشاء منشآت سياحية فعالة مطوعة لاحتياجات السكان الأفريقيين وجذابة للعالم الخارجي وذلك من خلال ما يلي :

أ ـ اتخاذ تدابير محفزة للاستثمارات السياحية بغية إقامة منشآت سياحية أفريقية عالية الكفاءة .

ب ـ اتخاذ تدابير كفيلة بتعزيز وتنمية الموارد البشرية لخدمة السياحة في أفريقية .

جـ ـ تعزيز مؤسسات التدريب الراقي في مجال السياحة أو إنشائها عند الحاجة .

٣ – اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنمية سياحة أفريقية تراعي ـ كما ينبغي ـ البيئة البشرية والطبيعية وتحرص على تحقيق رفاهية للسكان الأفريقيين وتسهم بالفعل في تحقيق التنمية والتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة .

(مادة ٦٦)

لأغراض هذا الفصل ، تتفق الدول الأعضاء على التعاون بموجب البروتوكول الخاص بالنقل والاتصالات والسياحة المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل الحادي عشر

التوحيد القياسي ونظم القياس

(مادة ٦٧)

١ – تتفق الدول الأعضاء على ما يلي :

أ ـ انتهاج سياسة موحدة بشأن التوحيد القياسي وضمان جودة المنتجات والخدمات فيما بين الدول الأعضاء .

ب ـ القيام بأية أنشطة أخرى في مجال التوحيد القياسي ، وإقرار نظم قياس كفيلة بتشجيع التجارة والتنمية الاقتصادية والتكامل داخل الجماعة .

جـ - تعزيز المنظمات القطرية والإقليمية والقارية الأفريقية العاملة في هذا المجال .

٢ - لأغراض هذا الفصل تتفق الدول الأعضاء على إقامة علاقات تعاون بمقتضى أحكام البرتوكول الخاص بالتوحيد القياسي وضمان الجودة ونظم القياس المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل الثاني عشر

التعليم والتدريب والثقافة

(مادة ٦٨)

التعليم والتدريب

١ - تتفق الدول الأعضاء على تعزيز تعاونها في مجال التعليم والتدريب وتنسيق ومواءمة سياساتها في هذا المجال بهدف إعداد أشخاص قادرين على تحقيق التغييرات اللازمة للتقدم الاجتماعي والتنمية في القارة .

٢ - لأغراض الفقرة (١) من هذه المادة تلتزم الدول الأعضاء بالآتي :

أ - تحسين فعالية نظم التعليم القائمة عن طريق تشجيع تدريب المدربين واستخدام الطرق والتجهيزات الملائمة .

ب - التعاون على تعزيز مؤسسات التدريب القائمة على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الجماعة ، وإنشاء مؤسسات أخرى جديدة عند الاقتضاء ، ويحبذ تحقيق ذلك من خلال تطوير المعاهد القطرية والإقليمية المناسبة القائمة .

جـ - إعداد وتنسيق ومواءمة برامج تدريبية مشتركة بغية تطويعها على نحو أفضل لحل مشاكل التنمية سعياً إلى تحقيق اكتفاء ذاتي في العمالة الماهرة على نحو تدريجي .

د - تعزيز التبادل المنهجي للخبرات والمعلومات في مجال سياسة وتخطيط التعليم .

هـ - اتخاذ التدابير الملائمة لوقف هجرة الكفاءات خارج الجماعة وتشجيع عودة الكوارد العليا المغتربة والقوى العاملة الماهرة إلى بلدانهم الأصلية .

(مادة ٦٩)

الثقافة

لأغراض هذه المادة ، تلتزم الدول الأعضاء بالآتي :

أ - الدعوة إلى أهداف الميثاق الثقافي الأفريقي .

ب - تشجيع القيم الثقافية الأفريقية والترويج لها .

جـ - بذل كل الجهود لصون تراثها الثقافي واستعادته .

د - الحرص على أن تعكس السياسات الإنمائية - بصورة ملائمة - قيمها الاجتماعية والثقافية بغية تعزيز ذاتيتها الثقافية .

هـ - تبادل البرامج والخبرات الثقافية ولاسيما في مجالات الفن والأدب والترفيه والرياضة .

و - وضع وتطوير البرامج والأنشطة الرياضية على كافة المستويات باعتبار أنها عوامل للتكامل .

(مادة ٧٠)

لأغراض هذا الفصل ، تتعاون الدول الأعضاء بموجب البروتوكول الخاص بالتعليم والتدريب والثقافة المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل الثالث عشر

الموارد البشرية والشئون الاجتماعية والصحة والسكان

(مادة ٧١)

الموارد البشرية

١ – تتفق الدول الأعضاء على التعاون في تنمية واستخدام مواردها البشرية وتخطيطها .

٢ – ولتحقيق هذا الغرض تلتزم بالآتي :

أ ـ انتهاج وتعزيز سياسة مشتركة بشأن التخطيط والبرمجة والتدريب المهنى ومواءمة سياساتها في مجال العمالة والدخول .

ب ـ تنسيق سياساتها وأنشطتها في مجالات التدريب والتخطيط والتوجيه المهني .

جـ ـ تعزيز خدمات المعومات والتوظيف بغية تيسير البحث عن الخبراء الأفريقيين وتعيينهم على نحو خاص .

د ـ تشجيع بيوت الخبرة الاستشارية على استخدام الخبراء الأفريقيين وتطوير الخدمات الاستشارية المحلية .

هـ ـ انتهاج سياسات عمالة تمكن من حرية تنقل الأشخاص داخل الجماعة عن طريق دعم وإقامة أسواق العمل مما ييسر تشغيل القوى العاملة الماهرة المتوافرة في بلد عضو في دول أفريقية أخرى تعاني من نقص في هذا المجال .

(ماة ٧٢)

الشئون الاجتماعية

١ – تتفق الدول الأعضاء على كفالة المشاركة الكاملة في جهود الجماعة الرامية إلى تنمية مواردها البشرية واستخدامها على نحو رشيد بغية القضاء على الآفات الأخرى التي تعاني منها القارة .

٢ – ولهذا الغرض تلتزم بالآتي :

أ ـ تشجيع تبادل الخبرات والمعلومات بشأن محو الأمية والتدريب المهني والعمالة .

ب ـ المواءمة التدريجية بين تشريعاتها في مجالات العمل ونظمها الخاصة بالضمان الاجتماعي بغية القضاء على الفقر والنهوض بتنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة داخل الجماعة .

جـ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لبقاء الطفل وحمايته من سوء الاستغلال والإهمال وتحقيق نمائه .

د ـ توفير فرص التدريب الملائم للمعوقين بما يسهل اندماجهم في المجتمع ويمكنهم من المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة .

هـ ـ تهيئة الظروف التي تتيح للشباب ، ولا سيما من لا يكملون دراساتهم ، التدريب بغية الحصول على عمل مجز .

و ـ تقرير وتنسيق ومواءمة سياساتها بغية توفير حياة لائقة للمسنين .

ز ـ مواءمة جهودها للقضاء على إنتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها وتعاطيها ، بما يخالف القانون ، وإعداد برامج للتوعية وإعادة التأهيل في هذا المجال .

(مادة ٧٣)

الصحة

١ – تتفق الدول الأعضاء على تعزيز وزيادة تعاونها داخل الجماعة في مجال الصحة .

٢ – ولهذا الغرض تلتزم بالتعاون بوجه خاص في تطوير الرعاية الصحية الأولية والأبحاث الطبية والدراسات في مجال الطب التقليدي والعقاقير الطبية الأفريقية .

(مادة ٧٤)

السكان والتنمية

١ – تلتزم الدول الأعضاء ـ على نحو فردي وجماعي ـ بإقرار سياسات وآليات قطرية في المجال السكاني ، واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التوازن بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢ – ولهذا الغرض تتفق الدول الأعضاء على ما يلي :

أ ـ اعتبار المسائل السكانية عناصر أساسية في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج القطرية الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المتوازنة .

ب ـ وضع سياسات سكانية قطرية وإنشاء مؤسسات قطرية تعني بالقضايا السكانية .

جـ ـ القيام بأنشطة تستهدف توعية السكان بعامة والمجموعات المستهدفة بخاصة .

د ـ جمع وتحليل وتبادل المعلومات والبيانات بشأن القضايا السكانية .

(مادة ٧٥)

المرأة والتنمية

١ – تتفق الدول الأعضاء على وضع ومواءمة وتنسيق وتنفيذ سياسات وآليات مناسبة سعيًا إلى تحقيق الازدهار الكامل للمرأة الأفريقية من خلال تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٢ – تحقيقًا لهذه الغاية ، تتخذ الدول الأعضاء جميع التدابير اللازمة لكفالة مشاركة أكبر للمرأة في الأنشطة الإنمائية داخل الجماعة .

(مادة ٧٦)

لأغراض هذا الفصل ، تتفق الدول الأعضاء على التعاون فيما بينها بموجب البروتوكول الخاص بالموارد البشرية بما فيها المرأة والشئون الاجتماعية والصحة والسكان المرفق بهذه المعاهدة .

الفصل الرابع عشر

التعاون في المجالات الأخرى

(مادة ٧٧)

مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة ، تلتزم الدول الأعضاء بالتشاور فيما بينها من خلال الأجهزة المختصة في الجماعة لمواءمة سياساتها في المجالات الأخرى لكفالة تشغيل وتنمية الجماعة بكفاءة وتطبيق أحكام هذه المعاهدة .

الفصل الخامس عشر

أحكام خاصة بشأن بعض البلدان

(مادة ٧٨)

أحكام خاصة بشأن بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند

١ - إدراكًا من الدول الأعضاء للوضع الاستثنائي لكل من بوتسوانا وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند داخل الجماعة وعضويتها في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي فإنها تتفق على إعفائها ـ بصفة مؤقتة ـ من التطبيق الكامل والتام لبعض أحكام هذه المعاهدة .

٢ - ولهذا الغرض تلتزم الدول الأعضاء بإقرار بروتوكول خاص الوضع الاستثنائي لبوتسوانا ـ وليسوتو وناميبيا وسوازيلاند يرفق بهذه المعاهدة .

(مادة ٧٩)

أحكام خاصة بشأن أقل البلدان نموًا

والبلدان المحصورة وشبه المحصورة والجزرية

١ - مراعاة من الدول الأعضاء للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تلاقيها الدول الأعضاء وبخاصة أقل البلدان نموًا والبلدان المحصورة وشبه المحصورة والجزرية ، فإنها تتفق على معاملتها ـ عند الاقتضاء ـ معاملة خاصة بما يتصل بتطبيق بعض أحكام هذه المعاهدة ومنحها أية مساعدات أخرى لازمة .

٢ - يمكن أن تتمثل المعاملة الخاصة والمساعدة المذكورتان في الفقرة (١) السابقة فيما يلي ، ضمن أمور أخرى :

أ ـ إعفاءات مؤقتة من التطبيق الكامل والتام لبعض أحكام هذه المعاهدة .

ب ـ مساعدات من صندوق التضامن والتنمية والتعويض التابع للجماعة وفقًا لهذه المعاهدة .

٣ - لأغراض هذه المادة ، تتفق الدول الأعضاء على إقرار بروتوكول خاص بوضع أقل البلدان نموًا والمحصورة وشبه المحصورة والجزرية ، يرفق بهذه المعاهدة .

الفصل السادس عشر

صندوق التضامن والتنمية والتعويض

(مادة ٨٠)

الإنشاء

ينشأ بموجب هذا صندوق للتضامن والتنمية والتعويض تابع للجماعة .

(مادة ٨١)

أهداف الصندوق ونظامه الأساسي

١ – يضع المؤتمر النظام الأساسي لهذا الصندوق في بروتوكول يرفق بهذه المعاهدة .

٢ – يحدد النظام الأساسي ـ بنوع خاص ـ الأهداف ورأس المال والموارد المصرح بها للصندوق ومساهمات الدول الأعضاء والعملات التي تدفع بها وتشغيل وتنظيم وإدارة الصندوق وأية مسائل أخرى ذات صلة .

الفصل السابع عشر

أحكام مالية

(مادة ٨٢)

الميزانية العادية للجماعة

١ – الميزانية العادية السنوية للجماعة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من الميزانية العادية لمنظمة الوحدة الأفريقية يعدها الأمين العام ويعتمدها المؤتمر بناء على توصية المجلس .

٢ – تمول هذه الميزانية من مساهمات الدول الأعضاء على أساس جدول الأنصبة المعمول به في منظمة الوحدة الأفريقية ويحدد المؤتمر ، بناء على توصية المجلس ، للظروف التي يمكن فيها استكمال المساهمات المالية للدول الأعضاء بموارد خاصة بالجماعة ، أو إبدالها بها عند الاقتضاء .

(مادة ٨٣)

الميزانيات الخاصة

تعد ميزانيات خاصة عندما يتطلب الأمر تمويل نفقات استثنائية للجماعة ويحدد المؤتمر قيمة مساهمات الدول الأعضاء في الميزانيات الخاصة للجماعة .

(مادة ٨٤)

العقوبات المترتبة عى عدم سداد المساهمات

١ – بناء على مقرر من المؤتمر ، فإن الدولة العضو التي تتأخر عن سداد مساهمتها في ميزانية الجماعة وفق التزاماتها المنصوص عليها في هذه المعاهدة ، تحرم من المشاركة في التصويت أو في اتخاذ قرارات الجماعة إذا ما تساوت قيمة المتأخرات المستحقة عليها أو تجاوزت مساهمتها عن السنتين الماليتين الأخيرتين . وتحرم هذه الدولة من الانتفاع بالميزات المترتبة على المعاهدة ومن حق أخذ الكلمة ، كما لا يجوز لها التقدم بترشيحات لشغل وظائف في إطار الجماعة ولا يجوز انتخابها في الأجهزة التشريعية للجماعة . ويجوز للمؤتمر أن يفرض ـ عند الاقتضاء ـ عقوبات أخرى على الدولة التي لا تسدد مساهماتها .

٢ – غير أنه يجوز للمؤتمر أن يعلق تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (١) سالفة الذكر إذا ما لمس ـ على أساس تقرير حيثيات تعده الدولة العضو المعنية وتعرضه على المؤتمر بواسطة الأمين العام ـ للإفادة أن عدم السداد مرده ظروف خارجة عن إرادة هذه الدولة .

٣ – يحدد المؤتمر كيفيات تطبيق هذه المادة .

(مادة ٨٥)

النظام المالي

النظام المالي الذي يخضع له تطبيق أحكام هذا الفصل هو ذات النظام المعمول به في منظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ٨٦)

مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين

شروط تعيين أعضاء مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين وكيفيات عملهم واختصاصاتهم محددة في النظام المالي .

الفصل الثامن عشر

تسوية المنازعات

(مادة ٨٧)

إجراءات تسوية الخلافات

١ – أى خلاف حول تفسير أو تنفيذ أحكام هذه المعاهدة يسوى أولاً بالحسنى عن طريق الاتفاق المباشر بين أطرافه ، وإذا لم تتوصل هذه الأطراف إلى تسوية هذا الخلاف فإنه يجوز لأى منها رفع الأمر إلى محكمة العدل في غضون اثنى عشر شهرا .

٢ – أحكام محكمة العدل نهائية وغير قابلة للاستئناف .

الفصل التاسع عشر

علاقات الجماعة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات القارية الأفريقية والمنظمات غير الحكومية الأفريقية والمنظمات والروابط الاجتماعية والاقتصادية

(مادة ٨٨)

علاقات الجماعة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية

١ – تقوم الجماعة بصفة خاصة على تنسيق أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومواءمتها وتكاملها المطرد .

٢ – تلتزم الدول الأعضاء بتشجيع تنسيق ومواءمة الأنشطة المتصلة بتكامل المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تشترك في عضويتها ، مع أنشطة الجماعة ، باعتبار أن إقامة الجماعة هو الهدف النهائي الذي يجب أن تتوخى تحقيقه أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحاضرة أو المقبلة .

٣ – وفي هذا الصدد ، يناط بالجماعة تنسيق ومواءمة وتقويم أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحاضرة والمقبلة .

٤ – وتلتزم الدول الأعضاء ، كل في مجموعته الاقتصادية الإقليمية ، بتنسيق ومواءمة أنشطة المنظمات الإقليمية الفرعية العاملة في نطاقها ، بغية ترشيد عملية التكامل على صعيد كل إقليم .

(مادة ٨٩)

علاقات الجماعة مع المنظمات القارية الأفريقية

تقيم الجماعة علاقات تعاون وثيقة مع المنظمات القارية الأفريقية وبخاصة بنك التنمية الأفريقي والمركز الأفريقي للدراسات النقدية بغية بلوغ أهداف التكامل الإقليم والقاري . ويجوز لها إبرام اتفاقات تعاون مع هذه المنظمات .

(مادة ٩٠)

علاقات الجماعة مع المنظمات غير الحكومية الأفريقية

١ – تقيم الجماعة ـ في إطار حشد موارد أفريقيا البشرية والمادية ـ علاقات تعاون مع المنظمات غير الحكومية الأفريقية بهدف تشجيع اشتراك سكان أفريقيا في مسيرة التكامل الاقتصادي وتعبئة مساندتهم التقنية والمادية والمالية .

٢ – وفي هذا الشأن ، تنشئ الجماعة آلية للتشاور مع هذه المنظمات غير الحكومية .

(مادة ٩١)

علاقات الجماعة مع المنظمات والروابط الاجتماعية والاقتصادية

١ – تقيم الجماعة ـ في إطار حشد شتى عناصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية ـ علاقات تعاون مع المنظمات والروابط الاجتماعية والاقتصادية مثل تلك الخاصة بالمنتجين والناقلين والعمال وأصحاب العمل والشباب والمرأة والحرفيين والتنظيمات والروابط المهنية الأخرى بهدف تشجيع وكفالة انضمامها إلى مسيرة تكامل أفريقيا .

٢ – ولهذه الغاية ، تنشئ الجماعة آلية للتشاور مع هذه المنظمات والروابط الاجتماعية والاقتصادية .

الفصل العشرون

علاقات الجماعة مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية(مادة ٩٢)

١ – يجوز للجماعة أن تبرم اتفاقات تعاون مع دول ثالثة ، على أن تعرض هذه الاتفاقات سلفًا على المؤتمر لإقرارها بناء على توصية المجلس .

٢ – تكفل الجماعة ـ بغية تحقيق أهدافها ـ إقامة علاقات تعاون مع منظومة الأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومع أية منظمة دولية أخرى .

الفصل الحادي والعشرون

علاقات الدول الأعضاء مع الدول الثالثة والمنظمات الإقليمية الفرعية والإقليمية والمنظمات الدولية

(مادة ٩٣)

١ – يجوز للدول الأعضاء أن تبرم اتفاقات ذات طابع اقتصادي أو تقني أو ثقافي مع دولة عضو أو أكثر ومع دول ثالثة ومع المنظمات الإقليمية أو أية منظمة دولية أخرى ، مالم تتعارض هذه الاتفاقات مع أحكام هذه المعاهدة ، وعليها نقل هذه الاتفاقات إلى الأمين العام الذي يحيط المجلس علمًا بأمرها .

٢ – في حالة تعارض الاتفاقات المبرمة قبل بدء العمل بهذه المعاهدة فيما بين دول أعضاء أو بين دول أعضاء ودول أخرى أو منظمات إقليمية فرعية أو إقليمية أو أية منظمة دولية أخرى مع أحكام هذه المعاهدة فإن الدولة أو الدول الأعضاء المعنية تلتزم باتخاذ ما يلزم من تدابير من أجل إزالة أسباب هذا التعارض . وعند الاقتضاء تتعاون الدول الأعضاء على التوصل إلى هذه الغاية وتتخذ موقفًا موحدًا .

(مادة ٩٤)

واجب الجماعة حيال الدول الأعضاء في المفاوضات
الدولية

١ – تلتزم الدول الأعضاء بصياغة وإقرار موحدة داخل الجماعة بشأن القضايا المتصلة بالمفاوضات الدولية بغية تعزيز مصالح أفريقيا وصونها .

٢ – وبهذه الغاية ، تعد الجماعة دراسات وتقارير كفيلة بتمكين الدول الأعضاء من مواءمة مواقفها من هذه القضايا على نحو أفضل .

(مادة ٩٥)

تتفق الدول ـ فيما يتعلق بالفصل التاسع عشر والفصل العشرين والفصل الحادي والعشرين ـ على إبرام بروتوكول يرفق بهذه المعاهدة .

الفصل الثاني والعشرون

أحكام عامة

(مادة ٩٦)

مقر الجماعة

مقر الجماعة هو ذات مقر منظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ٩٧)

لغات العمل

لغات عمل الجماعة هي ذات لغات عمل منظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ٩٨)

الشخصية القانونية

١ – الجماعة جزء لا يتجزأ من منظمة الوحدة الأفريقية .

٢ – يمثل الجماعة الأمين العام ، وفي هذا الشأن ، فإنه يجوز للأمين العام أن يمارس ـ باسمها ـ السلطات التالية :

أ ـ التعاقد ، ب ـ التقاضي .

٣ – مع مراعاة موافقة المجلس المسبقة ، فإنه يجوز للأمين العام أن يمارس ـ باسم الجماعة ـ السلطات التالية :

أ ـ حيازة الأموال المنقولة أو غير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافها أو التنازل عنها ، ب ـ الاقتراض ، جـ ـ قبول المنح والحبوس والهبات بأشكالها كافة .

(مادة ٩٩)

المعاهدة ومرفقاتها

هذه المعاهدة والبروتوكولات المرفقة بها جزء لا يتجزأ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ١٠٠)

التوقيع والتصديق

توقع هذه المعاهدة وبروتوكولاتها وتصدق عليها الأطراف السامية المتعاقدة ، كل بمقتضى إجراءاته الدستورية ، وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ١٠١)

سريان العمل

يعمل بأحكام هذه المعاهدة بعد مرور ثلاثين (٣٠) يومًا على إيداع ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وثائق التصديق .

(مادة ١٠٢)

الانضمام والقبول

١ – يجوز لأية دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية أن تخطر الأمين العام برغبتها في الانضمام إلى هذه المعاهدة .

٢ – يرسل الأمين العام ـ بعد استلامه هذا الإخطار ـ نسخًا منه إلى جميع الدول الأعضاء . وتتقرر الموافقة بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء ويحال القرار الخاص بكل دولة عضو إلى الأمين العام الذي يتولى إبلاغ الدولة المعنية بقبولها بعد حصول طلبها على الأصوات اللازمة .

(مادة ١٠٣)

تعديل المعاهدة وتنقيحها

١ – يجوز لأية دولة عضو أن تقدم مقترحات لتعديل هذه المعاهدة أو تنقيحها .

٢ – تقدم مقترحات التعديل أو التنقيح إلى الأمين العام الذي يحيلها إلى الدول الأعضاء في موعد أقصاه ثلاثون (٣٠) يومًا من تاريخ استلامها في المقر .

٣ – يبحث المؤتمر ـ بناء على رأى المجلس ـ هذه المقترحات في دورته التالية خلال فترة سنة واحدة ، بعد أن تكون الدول الأعضاء قد أحيطت علمًا بها بمقتضى أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة .

٤ – يعتمد المؤتمر التعديلات أو التنقيحات بالتوافق العام في الرأى ، وإلا فبأغلبية الثلثين ، وتطرح على جميع الدول الأعضاء للتصديق عليهاوفقًا للإجراءات الدستورية الخاصة بكل منها ، ويبدأ العمل بها بعد مرور ثلاثين يومًا علي إيداع ثلثي الدول الأعضاء لوثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية .

(مادة ١٠٤)

الانسحاب

١ – أية دولة عضو ترغب في الانسحاب من الجماعة تفصح عن نيتها ـ كتابة وقبل التنفيذ بسنة ـ للأمين العام الذي يحيط الدول الأعضاء علمًا بالأمر ، وبعد انقضاء هذه الفترة تتوقف عضوية الدولة في الجماعة مالم ترجع ـ في هذه الأثناء ـ عن انسحابها .

٢ – خلال فترة السنة المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة تلتزم الدولة العضو الراغبة في

الانسحاب من الجماعة بأحكام هذه المعاهدة وتظل مقيدة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في هذه المعاهدة إلى يوم انسحابها .

(مادة ١٠٥)

الحل

يقرر المؤتمر حل الجماعة ويحدد كيفيات توزيع الأصول والخصوم .

(مادة ١٠٦)

الوديع

١ – يودع النص الأصلي لهذه المعاهدة والمحرر من نسخة واحدة باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والبرتغالية وللنصوص الأربعة نفس الحجية في محفوظات الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي يرسل نسخة موثقة طبق الأصل إلى حكومة كل دولة موقعة .

٢ – يقوم الأمين العام بإبلاغ الدول الأعضاء بتواريخ إيداع وثائق التصديق والانضمام ويعمل على تسجيل هذه المعاهدة لدى منظمة الأمم المتحدة .

إثباتًا لذلك وقعنا نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين هذه المعاهدة والبروتوكولات المرفقة بها .

تحرر في .... في يوم .... سنة ألف وتسعمائة وتسعون ميلادية من نسخة واحدة باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والبرتغالية ، وللنصوص الأربعة نفس الحجية .

(١٥) إعلان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن جولة أورجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الدورة العادية السابعة والعشرين

أبوجا - نيجيريا (٣-٦ يونيو ١٩٩١)

١ - نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعين في دورتنا العادية السابعة والعشرين في أبوجا ، جمهورية نيجيريا الاتحادية ، في الفترة من ٣ - ٥ يونية عام ١٩٩١ ، نذكر بقرارنا بشأن مشاركة أفريقيا في المفاوضات الدولية ، وهو القرار الذي اعتمدناه في لاجوس ، جمهورية نيجيريا الاتحادية خلال دورتنا غير العادية الثانية المنعقدة من ٢٨ - ٢٩ أبريل ١٩٨٠ إلى جانب خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وبيانها الختامي .

٢ - إن الانهيار الذي لم يسبق له مثيل لأسعار السلع الأفريقية وما ترتب على ذلك من تدهور في معدلات التبادل والإجراءات الحمائية المتزايدة في أسواق البلدان النامية ضد الصادرات الأفريقية والممارسات التجارية المقيدة تعتبر من الأسباب الخارجية الرئيسية لديون أفريقيا الخارجية . ولقد أكدنا ذلك مجدداً في موقف أفريقيا الموحد حول أزمة ديونها الخارجية ، وهو الموقف الذي تبنيناه في الدورة غير العادية الثالثة المنعقدة في الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى أول ديسمبر عام ١٩٨٧ .

٣ - لقد كنا نتابع عن كثب اتجاهات جولة مفاوضات اورجواي منذ عام ١٩٨٦ ، تمشياً مع التزاماتنا بالأهداف والمبادئ العامة التي تحكم تلك المفاوضات كما نص عليها إعلان بونتاديل ايستي . ونحن إذ نلاحظ بقلق الصعوبات التي تواجه المفاوضين الأفريقيين في الجولة كما استرعى انتباهنا إلى ذلك بوضوح في تقرير الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين ، نعلن هنا :

٤ - أن المشاركين الأفريقيين قد قدموا إسهاماتهم خلال جولة أورجواي متضمنة في بيانات ومقترحات محددة تعبر عن قلقهم المشترك إزاء العديد من المسائل المطروحة للمفاوضات . وقد انضموا إلى البلدان النامية الأخرى في مراحل مختلفة لإثارة موضوعات محددة تهمهم وتقلقهم . وعلى الرغم من كل هذه الجهود ، فإن هذه الاهتمامات لم تلق استجابة . ومن أبرز هذه الموضوعات مسائل تتعلق بتحسين شروط وصول المنتجات ذات الاهتمام بالنسبة لأفريقيا إلى الأسواق وعدم إيلاء اهتمام كاف لبعد التنمية في المناطق الجديدة للتجارة المرتبطة بجوانب حقوق الملكية الفكرية والإجراءات التجارية المتعلقة بالاستثمار وتجارة الخدمات .

٥ - ومن ناحية أخرى فإن المطالبات الموجهة إلى البلدان الأفريقية بالتعامل بالمثل بشأن عدد من المسائل المتفاوض عليها قد أصبح من الملامح العادية في المفاوضات ، خلافاً لأغراض المفاوضات ومبادئها العامة كما وردت في إعلان بونتا ديل ايستي ، ولاسيما فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية الخاصة للبلدان النامية والأسوأ من ذلك هو أن قدرة البلدان الأفريقية على التأثير على مسار المفاوضات قد ازدادت ضعفاً بسبب عدم الوضوح في عملية المفاوضات بالرغم من الجهود المتواصلة التي بذلتها للمشاركة في هذه المفاوضات .

٦ - وفي هذه المرحلة الحاسمة والحيوية من الجولة لا يسعنا إلا أن ننظر بقلق كبير إلى ما يبديه شركاؤنا التجاريون الكبار من عدم الاكتراث لتلك الاهتمامات المشروعة . إننا نعرب عن قلقنا إزاء

الأسلوب الذي تجرى به المفاوضات ومؤشرات نتائجها . كما نشدد على أنه يجب إعطاء جميع المشاركين فرصاً متساوية في تحديد النتائج النهائية للجولة إذا ما أريد لهذه النتائج أن تكون متوازنة ومقبولة للجميع .

٧ - وفيما يتعلق بالنتائج النهائية ، نؤكد من جديد على أن اهتمامات البلدان الأفريقية يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، وإلا يكون تمثيلنا في الجولة هو تمثيل من يقبل «الأمر الواقع» أو نوضع في وضع من يضطر إلى قبول صفقة جاهزة تم الاتفاق عليها بين شركاء التجارة الكبار ، كوسيلة لإنقاذ جولة اورجواي خدمة لمصالحهم ، ومن ثم فإننا نسعى في الحقيقة في المجالات الجديدة إلى الحصول على اعتراف واضح لا لبس فيه بأهداف سياستنا الإنمائية ، وأن أى قواعد وفروع جديدة متعددة الأطراف في هذه الميادين لابد أن تعزز بدلاً من أن تعوق تحقيق تلك الأهداف . ويجب أن تضمن هذه القواعد بصفة خاصة نقل التكنولوجيا دون أى عائق ، وتعزز القدرة على البناء الوطني في جميع القطاعات ذات الأهمية الحيوية لعملية التنمية في بلادنا .

٨ - إن مصداقية النظام التجاري تتوقف على الحد من الحواجز التجارية والسماح بإدماج البلدان التجارية الصغيرة المهمشة مثل بلداننا في النظام التجاري العالمي ، إلا أن استمرارية النظام تتوقف من جهة أخرى على قدرته على توفير فوائد لجميع أطراف التجارة . وعلى ذلك فمن المهم بدرجة كبيرة إيلاء العناية من جانب جميع المشاركين في الجولة لاهتمامات ومشاكل البلدان الأفريقية . إن المرحلة الأخيرة من جولة مفاوضات أورجواي تتيح الفرصة الأخيرة والفريدة للاستجابة بصورة ملائمة وفعالة لهذه الاهتمامات .

٩ - إن البلدان الأفريقية كانت تسترشد في مشاركتها في الجولة بأربعة مفاهيم رئيسية هي :

أولاً ـ تحرير التجارة بدرجة أكبر تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، وتسفر عن زيادة مشاركتهم في التجارة العالمية وتوفر لها أفضل السبل الممكنة للخروج من حالة التهميش التي فرضها نظام تجارة واقتصاد عالمي غير متكافيء .

ثانياً : ـ إن تعزيز نظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف يقوم على أساس التكافؤ والوضوح ، سوف يكون في صالح البلدان الأفريقية التي هي أضعف أعضاء جماعة التجارة العالمية .

ثالثاً ـ إن التعقيد والنطاق اللذين لم يسبق لهما مثيل واللذين تتميز بهم المفاوضات سوف تكون لهما آثار بعيدة المدى على العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية بالنسبة لجميع البلدان خاصة البلدان الأفريقية التي يتم إدماجها في الاقتصاد العالمي في وقت يشهد تغييرات هيكلية سريعة .

رابعاً ـ وفي عالم يتجه بسرعة نحو التكتلات الإقليمية التجارية ، ليس هناك قارة أحوج إلى النظام المتعدد الأطراف من أفريقيا إذ إن ذلك هو الضمان الوحيد للحفاظ على نظام تجاري مفتوح .

١٠ - وعلى ضوء هذه المفاهيم تولي البلدان الأفريقية أهمية قصوى لتوصل الجولة إلى نتائج موفقة . غير أن النتائج التي تسعى إليها لابد أن تكون متمشية مع تلك المفاهيم كما يجب أن تشمل ما يلي :

ـ تحسين شروط وصول جميع المنتجات التي تهم البلدان الأفريقية إلى السوق .

ـ ضمان مزيد من التطبيق لمبادئ المعاملة التفضيلية والخاصة بالبلدان الأفريقية في جميع المجالات وذلك بسبب ضعف تلك البلدان ونقص هياكلها بصورة خاصة .

ـ توفير المرونة الكافية في جميع الاتفاقيات المختلفة لضمان تحقيق أهداف سياساتنا الإنمائية دون عائق والحاجة إلى أن تتضمن هذه الاتفاقية التزامات محددة لتسهيل تحقيق مثل هذه الأهداف .

ـ عدم مطالبة البلدان الأفريقية بالتزامات إضافية دون حقوق مقابلة لضمان التوازن الحالي بين حقوق والتزامات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (غات) .

ـ وضع أحكام تضمن الوصول الحر وغير المقيد للسلع والخدمات التي تأتي من البلدان الأفريقية الأقل نمواً إلى الأسواق مع عدم المطالبة بالتعامل بالمثل .

١١ – يجب دراسة المقترحات الخاصة بإنشاء منظمة تجارية متعددة الأطراف بصورة مستفيضة في الوقت المناسب بالتعاون مع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفقًا لميثاق هافانا الذي ظلت بعض أحكامه ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان الأفريقية مهملة طوال السنوات الأربعين الماضية .

١٢ – وأخيراً فإننا نتعهد ، ببذل قصارى الجهد خلال الفترة المتبقية من المفاوضات من أجل ضمان نتيجة متوازنة لجولة أورجواي تأخذ في الحسبان مصالح جميع البلدان . ولتحقيق ذلك ، فإننا نسعى إلى أن تتسم المفاوضات بأكبر قدر من الوضوح على جميع المستويات خلال المرحلة الأخيرة والحاسمة من الجولة .

الكتب الرسمية
التى صدرت عن وزارة الخارجية

١ - محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس ــ نوفبر ١٩٥١) ، مطبعة مصر ، ١٩٥١ ، (باللغة الإنجليزية) .

٢ - السودان من ١٣ فبراير ١٩٣١ إلى فبراير ١٩٥٣ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٣ ، (باللغة العربية) .

٣ - القضايا المصرية : ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٥ ، (باللغة العربية) .

٤ - قناة السويس : ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٦ ، (باللغة العربية) .

٥ - مبادرات السلام التى قام بها الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧١ ــ ١٩٧٧) ، ١٩٧٨ ، (باللغتين العربية والإنجليزية) .

٦ - التعاون الأفريقى ــ العربى (١٩٧٧ ــ ١٩٧٨) ، ١٩٧٨ ، (باللغتين العربية والإنجليزية) .

٧ - معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلى الخاص بإقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان فى واشنطن فى ٦ مارس ١٩٧٩ ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ (باللغتين العربية والإنجليزية) .

٨ - أزمة الشرق الأوسط : (الجزء الأول ــ ١٩٦٧) ، ١٩٧٩ ، (باللغة الإنجليزية) .

٩ - تقرير إنجاز : مصر والمسألة الفلسطينية (١٩٤٥ ــ ١٩٨٠) ، ١٩٨١ ، الطبعة الأولى ، باللغات (العربية ــ الإنجليزية ــ الفرنسية ــ الاسبانية) .

١٠ - الموقف المصرى فى المفاوضات الخاصة بإقامة ترتيبات انتقالية للضفة الغربيه وغزة : (١٩٧٩ ــ ١٩٨٠) ، ١٩٨١ ، باللغات (العربية ــ الإنجليزية ــ الفرنسية ــ الاسبانية) .

١١ - مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ١٩٨١ ، باللغات (العربية ــ الإنجليزية ــ الفرنسية ــ الأسبانية) .

١٢ - مصر وعدم الانحياز : ١٩٨٣ ، (باللغة العربية) .

١٣- مصر ونهر النيل : ١٩٨٣ ، باللغات (العربية ــ الإنجليزية ــ الفرنسية) .

١٤- تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية واسرائيل : ١٩٨٣ (باللغتين العربية والإنجليزية) .

١٥- التحرك الدبلوماسي المصري في أمريكا اللاتينية (١٩٨٠ ــ ١٩٨٣) ، ١٩٨٣ ، (باللغتين العربية والإنجليزية) .

١٦- مصر والمجموعة الأوروبية : ١٩٨٣ ، باللغات (العربية ــ الإنجليزية ــ الفرنسية) .

١٧- التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان : (١٩٧٤ ــ ١٩٨٣) ، ١٩٨٣ ، (باللغة العربية) .

١٨- القوة المتعددة الجنسيات والمراقبون ، ١٩٨٣ ، (باللغتين العربية والإنجليزية) .

١٩- مصر والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ١٩٨٣ (باللغتين العربية والإنجليزية) .

٢٠- عدم الانحياز والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ١٩٨٤ ، (باللغة الإنجليزية) .

٢١- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ، ١٩٨٤ ، (باللغة العربية) .

٢٢- اتفاقية فيينا لقانون البحار، ١٩٨٤ ، (باللغة العربية) .

٢٣- قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية من ١٩٦٣ إلى ١٩٨٣ ــ الطبعة الاولى ١٩٨٥ (باللغة العربية) .

٢٤- التحرك الدبلوماسي المصري في افريقيا من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ ــ الطبعة الاولى ــ ١٩٨٦ باللغتين العربية والانجليزية .

٢٥- الدبلوماسية المصرية في افريقيا خلال اثنى عشر عاما (١٩٧٧ ــ ١٩٨٨) باللغة العربية ــ ١٩٨٩ .

الكتب السنوية

التى تصدرها وزارة الخارجية

المتضمنة لمجموعة المعاهدات التى تبرمها جمهورية مصر العربية

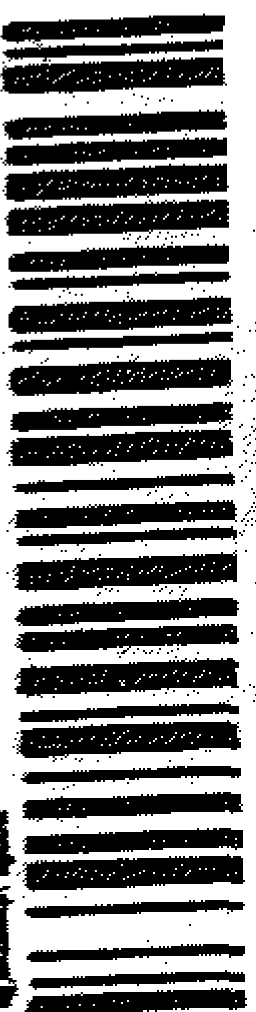
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٥٦) .... نفد
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٥٧) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٥٨) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٥٩) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٠) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦١) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٢) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٣) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٤) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٥) .... نفد
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٦) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٧) .... نفد
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٨) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٦٩) .... نفد
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٠) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧١) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٢) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٣) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٤) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٥) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٦) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٧) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٨) (المجلد الأول) ....
(المجلد الثانى) ....
مجموعة المعاهدات (عام ١٩٧٩) ....

المحتويات

القسم الثاني : البيانات المشتركة ومحاضر اللجان عن الزيارات

رقم الإيداع
٩٢/٣٨٤٣

طبع بالمطبعة الفنية ــ ت : ٣٩١١٨٦٢



طبع بالمطبعة الفنية ــ ت : ٣٩١١٨٦٢